وزارة التعليـــــــم العـــــــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــــز الجـــــــامعي لميـــــــــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع: ...../ 2014

مذكرة بعنـــــــــــــوان :

إدارة السيولة و الربحية في البنوك الإسلامية

دراسة حالة: بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2008-2013)

مذكـــــــــــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "مالية و بنوك"

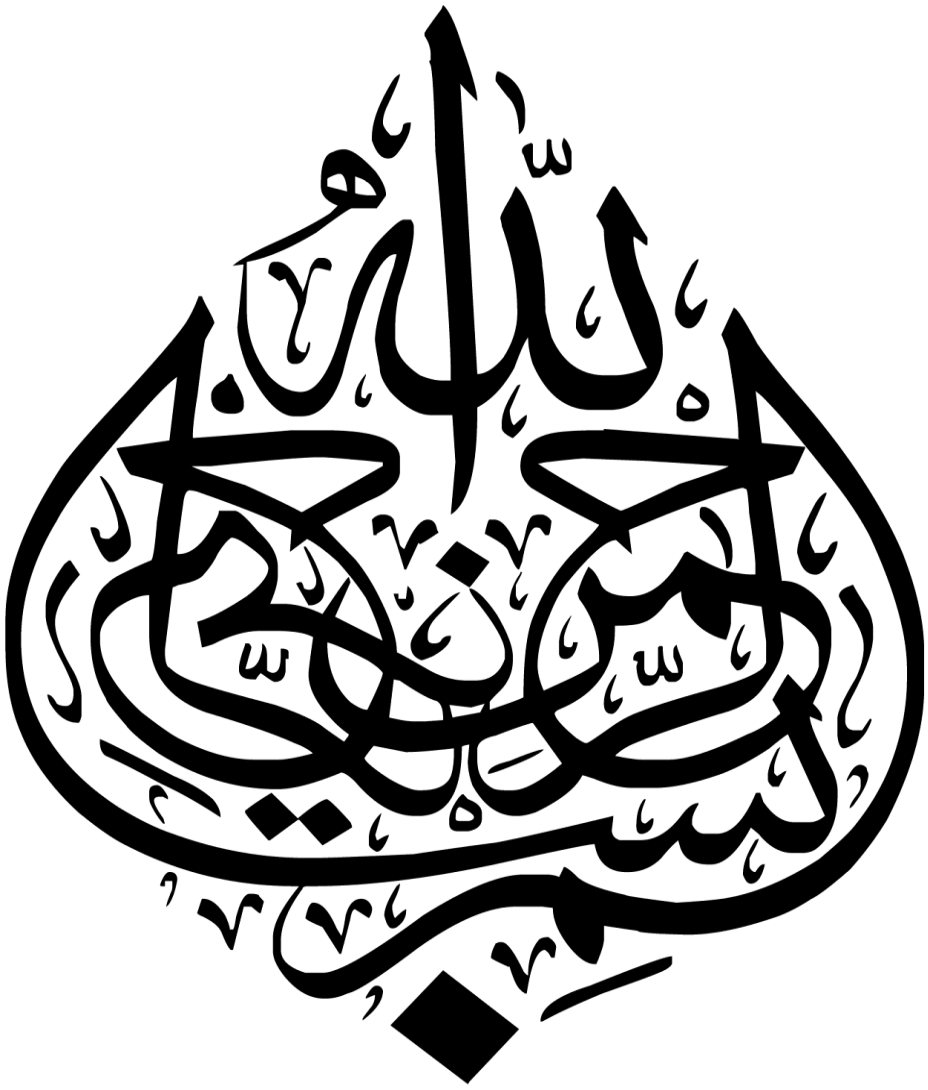
إعداد الطالب (ة):
قادري نهلة

إشراف الأستاذ (ة):
مشري فريد

لجنـــــة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
-	المركز الجامعي لميلة	رئيسا
-	المركز الجامعي لميلة	مناقشا
- مشري فريد	المركز الجامعي لميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2014/2013



الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى من أعطى فلمّ بكل العطاء وبذل فكان أسمى من السخاء "أبي الغالي"

إلى من قاسمتني السهر والعناء وكانت لأسقامي خير دواء "أمي الحبيبة"

إلى الشموس المشرقة لحياتي "إخوتي الأعزاء"

إلى من كانوا لي القدوة الحسنة و النبراس المضيء لدربي "أساتذتي الأفاضل"

إلى من كانوا نعم الأصدقاء والإخوة "الزملاء في الجامعة"

إلى كل الأهل والأقارب إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

نسمة

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

وآتني اللهم من أسباب حفظ المعروف والشكر الجميل ما استعين به على شكر عبادك الدين اقر لهم بالفضل والعرفان على ما قدموه لي من عون في إخراج ثمرة هذا الجهد المتواضع وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل مشري فريد لقبوله الإشراف على هذه المذكرة والصبر علي، وما قدمه من النصح والإرشاد لإثرائها.

والشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مراجعة هذه المذكرة و مناقشتها.

وكل من ساهم في مساعدتي على إتمامها وأخص بالذكر الأستاذين: ركيمة فارس وبنون خير الدين، والأختين الكريمتين: سارة عمروعياش وسهام بوداب.

فألف شكر وألف شكر وألف شكر، وجزاكم الله كل الخير.

الملخص

ملخص الدراسة

من ابرز التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية إدارة السيولة بشقيها الفائض أو العجز، حيث أن إدارة السيولة تنشا أصلا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وهذا ما يهدف إليه بحثنا هذا، إذ أن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تكمن في احتساب كل من السيولة والربحية عن طريق نسب محددة منصوصة ضمن قوانين مصرفية، وهذا لتقدير كليهما والمقارنة بينهما، ولأن الربحية هدف والسيولة قيد عليه على البنك إن يسعى لتعظيم أرباحه وبالمقابل الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة من اجل مجابهة طلبات المودعين، ويكون ذلك عن طريق الموازنة المثلى بينهما، وتوفو هذه الأخيرة دلالة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وكفاءته في تشغيل موارده.

ومن أجل تحقيق الهدف من الدراسة، حاولنا التعرف على واقع إدارة السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي، الذي تم اختياره كعينة للدراسة وذلك لتوفر بياناته المالية كما أنه من البنوك الإسلامية التي تعاني من فائض السيولة، فقد تم تجميع بيانات الدراسة من التقارير السنوية للبنك للفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، ولقد تم تحليلها عن طريق المنهج الوصفي، وفي الأخير تبين أن البنوك الإسلامية لا توازن بين السيولة والربحية لديها إذ تعاني من فائض سيولة وهذا لامتلاكها شبكة عملاء واسعة، وانخفاض في الربحية بسبب عدم التوظيف الأمثل للموارد بالتركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل وإهمال الاستثمارات الطويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، السيولة، الربحية، إدارة السيولة و الربحية .

Abstract:

One of the important challenges facing Islamic banks is liquidity management both its two parts: surplus and lack of liquidity. The liquidity management is created from the preference between liquidity and profitability which represents the aim of our study.

In the Islamic banks, the liquidity management is calculated from liquidity and profitability according to fixed proportions regulated by banking laws in order to estimate them and compare them, because the profitability is an aim and the liquidity is a bind on it. The bank should grow its benefits and by this way it maintains minimum amount of liquidity to satisfy depositor's demands by making ideal equivalence which proves bank's ability to respect its commitments and to use its resources in good way.

To achieve this study we attempt to discover liquidity management and profitability in Dubai Islamic Bank as a case of study since his financial statements are ready and it's one of Islamic banks which has a surplus in liquidity. We have gathered in this study annual reports from 2009 to 2013 and we analyzed them by using descriptive method, as a result we discovered that Islamic Bank don't make equality between liquidity and profitability. They suffer from surplus because they have a wide network of agents; also there is a deceasing in profitability because of awful management of resources characterized by concentrating on short term investments and neglecting long term investments.

Key words:

Islamic banks, liquidity, profitability, management of liquidity and profitability

الإطار المرجعي

للدراســـــــة

مقدمة

لقد شهد القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية والإسلامية مع بداية سبعينيات القرن الماضي ميلاد تجربة البنوك الإسلامية العاملة والنشطة في إطار قيم وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، وتقوم هذه البنوك على فكرة المشاركة في الربح والخسارة، وتستبعد التعامل بالفوائد المسبقة التي تعتبر جوهر عمل البنوك التقليدية.

وقد باءت هذه التجربة بالنجاح الكبير والسبب في ذلك يرجع إلى تبنيها الصناعة المالية الإسلامية وبالتالي زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عما كان مخطط له، هذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وزيادة هذه التدفقات عن النقد الواجب الاحتفاظ به، مناجم عنه ما يعرف بمشكلة إدارة السيولة خصوصا أن البنوك الإسلامية لا تستطيع التصرف في فائض السيولة مثل البنوك التقليدية، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تودع فائض السيولة في أي وقت لدى البنوك الأخرى بسعر الفائدة السائد في السوق أو تودعها لدى البنك المركزي أو توظفها في الأسواق المالية، وفي حالة عجز السيولة يمكنها الاقتراض من المؤسسات المالية أو البنوك الأخرى.

أما البنوك الإسلامية فهي تجد عوائق كبيرة في إدارة السيولة لأنه في حالة انخفاض السيولة تكون هناك صعوبة في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول لان القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولا يمكن اللجوء إلى أدوات السوق النقدي، كما لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي كملاذ أخير لان أدوات التعامل في هذه الحالة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما في حالة وجود فائض السيولة فان البنوك الإسلامية لاستطيع تحويل هذا الفائض إلى بنك إسلامي أخر وهذا بسب محدودية تجربتها الاستثمارية، كما أن تعاملها مع البنوك المركزية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يستقر بعد كما لا توجد أدوات مالية إسلامية منتشرة يتم التداول فيها في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية لتوظيف فائض السيولة.

وهذا ما ينتج عنه انخفاض في مستوى ربحية البنك حيث أن وجود الفائض يعني عدم استثمار هذا الأخير في مشاريع ذات عوائد مرتفعة تعود بالربحية على البنك الإسلامي، أي أن السيولة والربحية هدفين متعارضين، مايحتم على البنك الإدارة الجيدة لكليهما عن طريق تحديد مستواهما ومحاولة الموازنة بينهما.

1-إشكالية الدراسة

ويمكن صياغة وضبط إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي:

- ما واقع إدارة السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك الإسلامية؟
- ما مستوى السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة؟
- هل يوازن بنك دبي الإسلامي ما بين السيولة والربحية لديه خلال فترة الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات السابقة وضعت الفرضيات التالية:

- مستوى السيولة في بنك دبي الإسلامي مرتفع خلال سنوات الدراسة نظرا لتزايد حجم الودائع.
- إن ربحية بنك دبي الإسلامي مرتفعة خلال سنوات الدراسة بسب الاستثمار الأمثل لموارده.
- إن بنك دبي الإسلامي يوازن بين السيولة والربحية لديه خلال سنوات الدراسة.

3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض شامل حول مفاهيم البنوك الإسلامية، السيولة والربحية لديها.
- إسقاط ما جاء في الفصول النظرية على الواقع العملي وإعطاء صورة واضحة عن السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي.
- محاولة تقدير السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي للفترة الممتدة من 2009-2013.
- معرفة أسباب ارتفاع السيولة أو انخفاضها، وانخفاض الربحية أو زيادتها خلال سنوات الدراسة في بنك دبي الإسلامي.
- معرفة مدى التوازن بين السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة.

4- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية البحث في الجوانب التالية:

- نظرا لمحدودية الدراسات السابقة حول الربحية في البنوك الإسلامية تعد هذه الدراسة مفتاحا أساسيا وتحصيل معرفي إضافي في هذا المجال.

- تمنح الباحثين في مجال البنوك الإسلامية بحيثيات السيولة والربحية، والنتائج المتوصل إليها يمكن أن تكون بدايات دراسات جديدة أكثر تفصيلا.

- تحليل السيولة والربحية في البنك محل الدراسة يساهم في معرفة أسباب ارتفاع السيولة وانخفاض الربحية أو العكس ومحولة تجنبها من اجل الوصول إلى توازن السيولة والربحية في البنوك الإسلامية الأخرى.

- تقدير مستوى سيولة بنك دبي الإسلامي وربحيته باعتباره أقدم بنك إسلامي واحد البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

5- مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعت بنا إلى دراسة هذا الموضوع وتتمثل أساسا في:

*الأسباب الذاتية

- قلة البحوث التي تتناول هذا النوع من البحوث خاصة جانب الربحية في البنوك الإسلامية وبالتالي زيادة وإثراء المكتبة بالمراجع والبحوث في هذا المجال.

- محاولة الربط بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية بأعمال فقه المعاملات المالية الإسلامية في الواقع الاقتصادي.

- الانجذاب حول الموضوع من خلال الاطلاع على المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية.

- الميل نحو الدراسات الاقتصادية الإسلامية.

- طبيعة ومجال التخصص.

*الأسباب الموضوعية

- أساليب تقدير مستوى السيولة والربحية في البنوك الإسلامية وتقييم مدى التوازن بينهما.

6- صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث من مواجهة الصعوبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، حيث واجه الباحث أثناء انجاز البحث عدة صعوبات أهمها:

- ندرة الكتب والأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع إدارة السيولة والربحية وخاصة هذه الأخيرة في المجال البنكي الإسلامي.

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية التي تنشر حول البنوك الإسلامية – بنك دبي الإسلامي – من تقارير، برامج علمية والنشر بشبكة الانترنت.

7- الدراسات السابقة

- رسالة حكيم براضية بعنوان: **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية** والتي أنجزت تحت إشراف الدكتور بن علي بن عزوز وقد قدمت لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير من جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– سنة 2010-2011 حيث طرح الباحث في هذه المذكرة **تساؤلا رئيسيا** إلى جانب مجموعة من التساؤلات الفرعية ندرها كما يلي:

- ما هي الحلول التي تتيحها آلية التصكيك الإسلامي للتغلب على مشكلة إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك الإسلامية؟

- هل تتعرض البنوك الإسلامية لأزمات السيولة مثل البنوك التقليدية؟ وهل تملك الآليات والأدوات الكافية لإدارتها؟

-هل الهندسة المالية الإسلامية قادرة على ابتكار وتطوير آليات وأدوات مالية تساهم في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية؟

- ما الذي يمكن أن يضيفه التصكيك للبنوك الإسلامية من أجل حل مشكلة السيولة والتحكم فيها؟

- هل نجحت البنوك الإسلامية في استخدام الصكوك الإسلامية كوسيلة لاستثمار فائض السيولة وكملجأ لتغطية العجز عند الحاجة للسيولة؟

- ما هي التحديات التي تواجه عملية التصكيك ومنتجاتها وتحد من فعاليتها في إدارة السيولة؟

أما الدراسة فقد تمت على **عينة** من الدول التي تتعامل بالصكوك الإسلامية وهي دولة ماليزيا باعتبارها دولة رائدة في ميدان التصكيك ودولة السودان لما لها من تجربة جادة في هذا المجال.

وأهم **النتائج** التي خلصت إليها الدراسة هي:

– ارتفاع نسب السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، وذلك لعدم استفادة البنوك الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير للسيولة وبالتالي اضطرار هذه البنوك للاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب على الودائع، بالإضافة إلى قلة أدوات وتقنيات إدارة السيولة وضعف مؤسسات البنية التحتية وخاصة السوق المالية الإسلامية.

– تفتح عمليات التصكيك الإسلامي أمام البنوك الإسلامية آفاقاً إستراتيجية واسعة من شأنها تذليل العديد من العقبات، فهي تعمل على حل مشكلة السيولة من خلال تقديمها أصولا قابلة للتسييل بسرعة وبتكلفة قليلة، وفي نفس الوقت تشكل فرصا استثمارية ملائمة لتوظيف الفوائض النقدية.

– لآلية التصكيك دور هام في تنشيط وتنمية السوق المالية الإسلامية، هذه الأخيرة تعتبر فرصة هامة لتوظيف السيولة الفائضة إلى جانب الحصول وفي الوقت المناسب على ما تحتاجه البنوك الإسلامية من سيولة لسد العجز، كما تتيح عمليات التصكيك الإسلامي للبنوك الإسلامية المجال للتعامل في سوق النقد البيني الذي يعتبر أحد المعابر الأساسية للحصول على التمويل قصير الأجل لسد الاحتياجات من السيولة أو توظيف الفائض منها.

وما يلاحظ على هذه الدراسة أنها تحدثت على الصكوك كآلية و وسيلة معتمدة لإدارة السيولة بشكل جيد في البنوك الإسلامية أما الدراسة المقدمة فقد تطرقت إلى إدارة السيولة والربحية بصفة عامة ولم يتم التدقيق في آلية محددة لإدارة السيولة.

وترجع أهمية هذه الدراسة لما أفادت به في:

اختزال الجهد و الوقت من خلال توفير عدة مراجع تثري موضوع الدراسة, و التطرق إلى جوانب عديدة من موضوع الدراسة خاصة ما يتعلق بإدارة السيولة.

– رسالة نصر رمضان احلاسة بعنوان: **دور المعلومات المحاسبية ولمالية في إدارة مخاطر السيولة** التي أنجزت تحت اشرف الأستاذ الدكتور سالم عبد الله حلس، والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير من الجامعة الإسلامية –غزة– سنة 2013 حيث طرح الباحث في هذه المذكرة تساؤلا رئيسيا إلى جانب مجموعة من **التساؤلات الفرعية** نذكرها على التوالي:

– ماهو دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة؟

– ما هو حجم وطبيعة الودائع داخل البنوك التجارية في قطاع غزة ؟

– ما هو حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها لغايات التشغيل في البنوك التجارية في قطاع غزة ؟

– ما هي المخاطر الناتجة عن نقص أو فائض السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟

– هل تعتمد البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة على أدوات قياس مناسبة لمخاطر السيولة ؟

– هل تلتزم البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة بالمتطلبات العامة للإفصاح عن مخاطر السيولة؟

– هل تقوم الجهات المعنية بالتدقيق والرقابة بالعناية المهنية في مراقبة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟

وشملت الدراسة **عينة** تتكون من البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة والمتمثلة في:

(البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، البنك العربي، بنك القدس، البنك العقاري المصري، بنك الأردن، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك الإسكان، بنك القاهرة عمان، بنك فلسطين).

وأهم **النتائج** المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي كالتالي:

– تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر حيث حصلت على درجة موافقة عالية في مجال المعلومات المحاسبية المنشورة.

– أكدت نتائج التحليل الإحصائي على أن المعلومات المحاسبية المنشورة تؤثر على إدارة مخاطر السيولة.

– تقوم البنوك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي، وكذلك تعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها، في مجال أدوات القياس المستخدمة في أدارة مخاطر السيولة.

– بينت نتائج التحليل أن الإدارة العليا تقوم بمراقبة الأسلوب يستند إلى نظام رقابي جيد على حركة السيولة لدى البنك.

– يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية وزيادة الثقة بين البنك وعملائه والتي يكون له اثر كبير في تخفيض درجة مخاطر السيولة داخل البنك.

– يقتصر الإفصاح العام على تزويد فئات معينة من مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك حيث أبدى أفراد العينة موافقتهم على ذلك.

– لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوي دلاله 0.05 في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة تعزى إلى كل من (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).

وما يلاحظ على هذه الدراسة أنها اهتمت بمخاطر إدارة السيولة وكيفية مواجهتها من خلال المعلومات والأنظمة المحاسبية أما الدراسة المقدمة فقد كانت حول إدارة السيولة والربحية من أجل تجنب مخاطر السيولة.

وتكمن فائدة هذه الدراسة من خلال استعمالها في عدة جوانب من دراستنا، باعتبارها مرجع مهم خاصة ما تعلق بمفاهيم السيولة، كما ساعدت في التوجيه لعدة مراجع ومصادر تخدم موضوع الدراسة.

- رسالة أحمد حسين احمد المشهراوي بعنوان: **اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية** التي أنجزت تحت إشراف الأستاذ الدكتور يوسف حسين عاشور، والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية –غزة– سنة 2007 حيث طرح الباحث في هذه المذكرة **تساؤلا رئيسيا** إلى جانب مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ماهو اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

- ماهي العلاقة بين الربحية وبين النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية كأحد متغيرات المركز المالي؟

- ماهي العلاقة بين الربحية وصافي الموجودات الثابتة كأحد متغيرات المركز المالي؟

- ماهي العلاقة بين الربحية وإجمالي الموجودات كأحد متغيرات المركز المالي؟

- ماهي العلاقة بين الربحية ومجموع الودائع كأحد متغيرات المركز المالي؟

- ماهي العلاقة بين الربحية ومجموع حقوق المساهمين كأحد متغيرات المركز المالي؟

وقد شملت **عينة** الدراسة البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثلة في: البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي.

و من أهم **النتائج** التي حصلها الباحث من خلال هذه الدراسة:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطينية والمتمثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية, مجموع الموجودات الثابتة، والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات ومجموع الاستثمارات، إجمالي الموجودات، مجموع ودائع العملاء والمصارف، مجموع المخصصات المختلفة، ومجموع حقوق الساهمين).

- إن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين متمثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية، مجموع الموجودات الثابتة

والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات، مجموع الاستثمارات، إجمالي الموجودات، مجموع ودائع العملاء والمصارف، مجموع المخصصات المختلفة وحقوق المساهمين) هي علاقة عكسية.

وما يلاحظ على هذه الدراسة أنها درست العلاقة بين الربحية وبين عناصر المركز المالي للبنوك الإسلامية أما الدراسة المقدمة فقد تناولت واقع الربحية في البنوك الإسلامية.

وساعدت هذه الدراسة في كونها دراسة مهمة سواء من جانبها النظري أو التطبيقي لاحتوائها على معلومات عن الربحية وبعض المؤشرات لقياسها في البنوك الإسلامية وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تحديد كل ما يتعلق بالموضوع محل الدراسة خصوصا جانبه التطبيقي.

- رسالة أمارة محمد يحيى عاصي بعنوان: **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية** تحت إشراف الدكتورين: نجم الحمدي و أسمهان خلف والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة حلب-سوريا- سنة 2010 حيث طرحت الباحثة في هذه المذكرة مجموعة من **الأسئلة** نذكرها كما يلي:

- ما مدى تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي (محل الدراسة) على الأداء المالي؟

- ما مدى تأثير قواعد التمويل على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟

- لماذا تتوسع المصارف الإسلامية في تطبيق بعض الصيغ التمويلية والاستثمارية على حساب الصيغ الأخرى؟ وما هو تأثير ذلك على أداء هذه المصارف؟

و من أهم **النتائج** المتوصل إليها ما يلي:

- تشير نسبة الأصول إلى الخصوم إلى وجود توازن نسبي بينهما، أي أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) قادر على تغطية الخصوم من خلال الأصول.

- تنمو حقوق الملكية أيضاً بشكل مرتفع جداً خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس قدرة المصرف المتنامية على تمويل جانب كبير من استثماراته من أمواله الخاصة، أي أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) يتمتع بملاءة مالية عالية ويقلل من احتمال تعرضه للمخاطر الائتمانية.

- تبين أن الأرباح السنوية في ارتفاع مستمر أيضاً، مما يدل على أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) يتمتع بكفاءة عالية في أدائه المالي.

- نلاحظ أن نسب العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمر للمصرف الإسلامي (محل الدراسة)، مما يدل إتباع المصرف إستراتيجية تعظيم حقوق الملكية، الأمر الذي يشير إلى تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية.

- يلاحظ أن هناك محدودية في استخدام المشاركة والمضاربة، ويرجع ذلك لارتفاع مخاطرها، وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين.

ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت تقيم الأداء المالي للبنوك الإسلامية بصفة عامة من خلال دراسة مؤشرات السيولة والربحية والإنتاجية...الخ أي كل النسب المتعلقة بالأداء المالي، أما الدراسة المقدمة فقد خصصت ودرست مؤشرات السيولة والربحية فقط.

هذه الدراسة مهمة حيث تساهم بكم كاف من المعلومات تتعلق بالبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى تطرقها إلى بعض المؤشرات والتحاليل الخاصة بالسيولة و الربحية والتي تخص الجانب الميداني محل الدراسة.

8- الإطار المنهجي للدراسة

- منهج الدراسة

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بمنهجين من مناه ج البحث العلمي، وهي:

***المنهج التاريخي:** وذلك من خلال استعراض المسار التاريخي للموضوع وتتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية مثل: ظهور وتطور البنوك الإسلامية، وتتبع الظاهرة محل الدراسة عبر سنوات الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2013.

***المنهج الوصفي:** للإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه من خلال وصف طبيعة عمل البنوك الإسلامية وما يجري فيها من معاملات وعمليات، أيضا ما تقوم بها من وظائف وأنشطة مصرفية، ومستوى نقديتها و أرباحها واستعمال التحليل أيضا وذلك من خلال تحليل القوائم المالية السنوية لعدد من السنوات لبنك دبي الإسلامي.

***منهج دراسة حالة :** من خلال التطرق إلى حالة بنك دبي الإسلامي كنموذج لدراسة السيولة والربحية، وفهم الموضوع بشكل أعمق وأكثر دقة، وهذا الأسلوب يمكننا من التعرف على وضعية بنك دبي الإسلامي بشيء من التفصيل، وحتى نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنه، وقد وقع اختيارنا هذا البنك نظرا لمكانته الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية فتحليل وضعيته وتجربته تعطينا صورة عن واقع إدارة السيولة والربحية لديه.

9-هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار صحة فرضياتها وتحقيق أهدافها المحددة، تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول تسبقها المقدمة التي أحاطت بالموضوع ككل، وتلتها الخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات:

حيث قسم الفصل الأول والمعنون بـــ: "الإطار النظري للبنوك الإسلامية" إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول إلى نشأة البنوك الإسلامية، مفهومها والعوامل المساعدة على انتشارها، أما المبحث الثاني

يتطرق إلى أهمية البنوك الإسلامية، أهدافها وخصائصها، والمبحث الثالث تناول أنواع البنوك الإسلامية، القواعد التي تحكم عملها واهم مصادر أموالها، أما المبحث الأخير فوردت فيه خدمات البنوك الإسلامية، آليات توظيف أموالها و التحديات التي تواجهها.

ويتناول الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "السيولة و إدارتها في البنوك الإسلامية" ماهية السيولة في البنوك الإسلامية وآثارها وسبل معالجتها في هذه الأخيرة، ثم إدارة السيولة لديها ومؤشرات قياس السيولة في البنوك الإسلامية.

كما يتطرق الفصل الثالث الذي وضع تحت عنوان "الربح والربحية البنوك الإسلامية" في المبحث الأول منه إلى الربح في البنوك الإسلامية وأسس احتسابه وتوزيعه ثم إلى ربحية البنوك الإسلامية ومؤشراتها، أيضا التوازن بينها وبين السيولة في هذه البنوك.

أما الفصل الأخير والمعنون بـــ: "واقع إدارة السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي" فقد تطرق للتعريف بالنظام المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي، كما تناول تحليل نسب السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي وفي الأخير تم التطرق إلى الموازنة بين السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي.

الفصل الثالث

الربح والربحية في

البنوك الإسلامية

تمهيد

تعتبر البنوك المحرك الأساسي والرئيسي المعتمد عليه في تمويل الاقتصاد من خلال تجميع الأموال، تحفظها، تحركها، تنميها، تسهل تداولها وتسعى لاستثمارها، ومع اتساع الثقافة الإسلامية وانتشار المسلمين في العالم، ظهرت البنوك الإسلامية لتكوين أوعية اقتصادية جديدة مضافة حسب الشريعة الإسلامية، وأساس عملها عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءً.

وفي العقود السابقة كان انتشارها يمثل مرحلة تمهيدية وبدأ حيز التطبيق في السنوات الأخيرة وهذا نتيجة للأهمية البالغة لها في المجتمع الإسلامي، إذ ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات والاقتصاديات، وهذا عن طريق استثمار أموالها بمختلف آلياتها وصيغها المتميزة بها عن باقي البنوك.

وللإلمام بحيثيات البنوك الإسلامية قسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البنوك الإسلامية– نشأتها، مفهومها، العوامل المساعدة على انتشارها–.

المبحث الثاني: أهمية البنوك الإسلامية، أهدافها وخصائصها.

المبحث الثالث: أنواع البنوك الإسلامية، القواعد التي تحكمها، أهم مصادر أموالها.

المبحث الرابع: خدمات البنوك الإسلامية، آليات توظيف أموالها والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: البنوك الإسلامية– نشأتها، مفهومها والعوامل المساعدة على انتشارها.

في الآونة الأخيرة ومع زيادة الوازع الديني لدى أفراد المجتمع الإسلامي اتسع التعامل الاقتصادي وتطور من البنوك الربوية إلى البنوك الإسلامية، التي أساس عملها استبعاد الربا في عملياتها وخدماتها المصرفية، إذ أن هذه التعاملات كانت لها بدايات في العصر الإسلامي وزادت وتيرتها خلال السنوات الراهنة و التعرف على المفاهيم والتطورات الخاصة بهذه البنوك بشيء من التفصيل يكون في هذا المبحث الذي ترد فيه المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انتشار البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

كانت هناك عدة ممارسات مصرفية في التاريخ الإسلامي، تمثلت في عدة نماذج مصرفية سنتطرق إليها في هذا المطلب، بالإضافة إلى المراحل التي مرت بها البنوك الإسلامية عبر عدة سنوات.

أولا: الصيرفة الإسلامية في صدر الإسلام

1– ورد في الطبقات الكبرى–لأبي سعد– عن عبد الله بن الزبير بن العوام–رضي الله عنه– أنه كان يشترط على من يودع أمواله عنده من اجل الحفظ أن يضمن له أمواله (فكان يقول: بل هو سبب، إني أخشى عليه الضياع) ليتم إخراج هذه الأموال في شكل وديعة الأمانة إلى شكل القرض المضمون، ليتمكن من استثمارها وكان نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما كان عليه من أموال عند وفاته مليوني ومائتي ألف درهم، كما أحصاها ولده عبد الله[1].

2– انتشرت صكوك البضائع في زمن الخليفة الأموي مروان بن الحكم، حيث كانت صكوكا بمقدار معين من الطعام الجاري السائد أنداك بدمشق، فتبايع الناس بتلك الصكوك قبل أن يستوفوها –أن يستلموا مقابلها–[2].

بينما كانت الدولة تدفع هذه الصكوك لجنودها وعمالها في مقابل رواتبهم المستحقة لهم وهي بهذه أشبه بأن تكون أجرة مؤجلة الدفع إلى مواسم الغلال، وهذا الجانب من التعامل صحيح بجواز تأجيل الأجرة المستحقة إلى وقت معين بلا خلاف.

---

[1] مشري فريد: **علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر–، 2007–2008، ص: 02.

[2] الغريب ناصر: **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل** أبولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر–، 1996، ص: 09.

وقد كان زيد بن ثابت وغيره لا يرون بأسا بشراء ما يمثله الصك من طعام من المستفيد به، وإن لم يجيزوا بيعه بعد ذلك، حتى لا يؤدي تكرار تداول هذه الصكوك إلى زيادة أثمان الطعام، والشاهد على انتزاع الصكوك من أيدي المتعاملين فيها والمتداولين لها يدل على شيوع التعامل في الصكوك منذ هذه الفترة الباكرة.

3- يقرر علماء الاقتصاد الإسلامي أن فكرة الصيرفة ترجع إلى صدر الإسلام، عندما كان الصراف في ولاية إسلامية ما يعطي ورقة تخول حق صرف مبلغ معين إلى صراف آخر في ولاية أخرى متى اطمأن الآخر إلى صحة توقيع الأول، وكان الهدف من هذه العملية تجب حمل المال خلال رحلات برية وبحرية طويلة خشية السرقة والضياع، وهذا ما يطلق عليه في الفكر المصرفي المعاصر بالشيك أو الحوالة[1].

كما أن هناك نماذج أخرى للصيرفة الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي، نذكرها فيما يلي:[2]

أ- قيام الصيارفة المسلمين بالأعمال التقليدية التي كانت للصيارفة في الحضارات السابقة، كوزن النقود وتحديد قيمتها عند تداولها، وحفظها كودائع بأجر أو بغير أجر، يضاف إلى ذلك قيامهم أيضا بمبادلة العمولات، ومصارفة بعضها ببعض، واستبدال أجناس النقود المتنوعة.

ب- تقديم الصيارفة يد العون إلى الحكومات في بعض الأحيان مثل: صرف رواتب الموظفين والأعوان، كما حدث في زمن الخليفة العباسي "المهدي" الذي أحال قاضيا على أحد الصيارفة لأحد مستحقاته وقبض رزقه الذي كان يجريه عليه، هذا مع العلم أن فترة حكم الخليفة المهدي امتدت من عام 777 م إلى عام 785م.

ج- ترويج الصيارفة لاستعمال "الصكوك" المسحوبة عليهم (وهي تقابل حاليا الشكات) لتسوية المدفوعات بدلا من الدفع النقدي بالإضافة إلى تحرير أوراق تجارية أخرى مثل "السفاتج" * أو "رقاع الصيارفة "**.

د- تطوير العرب والمسلمين للعمل المصرفي من خلال ابتكار صيغ تمويلية من العقود الشرعية التي تضبط التعامل في جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

---

* السفاتج: ومفردها سفتجة مرادفة للحوالة أو الكمبيالة.

** رقاع الصيارفة: تعهدات مكتوبة بدفع مبالغ نقدية عند الطلب أو في موعد محدد للمستفيد أو لحامله وهي الآن السند الأدني وتؤدي وظيفة الشريك المصرفي.

[1] حسين حسين شحاتة: **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق** مكتبة التقوى، القاهرة- مصر-، 2006، ص: 13.

[2] محمود حسن صوان: **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**-ط2، دار وائل للنشر، عمان- الأردن-، 2008، ص ص: 81-83.

ه- ظهور وانتشار أعمال مصرفية متنوعة مثل: حفظ الودائع، الحوالات المالية، استبدال العمولات، وتحصيل قيم السفاتج...

إذ تعتبر هذه الأعمال المصرفية نماذج مبتكرة تم استخدامها في البلاد العربية والإسلامية في قرون عديدة قبل أن يقوم الغربيون بنقلها إلى البلدان الأوروبية في منتصف عصر النهضة.

ثانيا: مدخل تاريخي لتطور البنوك السلامية

يعود ظهور البنوك الإسلامية إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة[1]. ثم في سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي تعاليم الإسلامية [2]، حيث تم إنشاء مؤسسة (بنك صغير) تهدف إلى مساعدة صغار المزارعين من خلال إقراضهم قروضا صغيرة بدون فائدة ولكن بعمولة بسيطة لتغطية المصاريف الإدارية، وكانت مصادر أموال البنك من أصحاب الأراضي الذين لم يتقاضوا عنها أية فائدة، وكانوا يدفعونها لهرة واحدة فقط، الأمر الذي أدى إلى توقف التجربة وبالتالي نقص في التمويل، بالإضافة إلى زيادة التكاليف الإدارية عن الإرادات من العمولات[3].

وفي سنة 1963 تأسس في إحدى قرى الريف المصري (قرية ميت غمر) بنك محلي للادخار يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، إذ لم يكن يدفع أي فوائد على الودائع ولا يتقاضى فوائد على القروض التي كان يمنحها إلى المودعين فقط لتستخدم في أغراض الزراعة وشراء الآلات الزراعية والإسكان، وتوقف عن العمل عام 1967[4].

أيضا سنة 1963 تم تأسيس بيت الحجاج في ماليزيا، بهدف تأمين التمويل اللازم لرحلة الحج، وذلك من خلال ادخار العملاء في هذا البيت الذي يستثمر الأموال المتجمعة لديه، ومازال يعمل لغاية الآن وتزيد ومجوداته عن 800 مليون دولار[5].

وتلا بنك الادخار المحلي المصري بنك ناصر الاجتماعي وذلك سنة 1971، بالقاهرة (مصر) وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن [6]، ثم عقبه البنك الإسلامي للتنمية الذي انشأ من طرف المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام 1974، وهذا البنك باشر أعماله في عام

---

[1] حيدر يونس المسوي: **المصارف الإسلامية-أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري العليمة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن- ، 2011، ص: 23.

[2] عادل عبد الفضيل عيد: **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية- دراسة مقارنة**-دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر-، 2007، ص: 79.

[3] محمد محمود العجلوني: **البنوك الإسلامية أحكامها،مبادئها، تطبيقاتها المصرفية**ط2، دار المسيرة، عمان- الأردن-، 2010، ص: 76.

[4] نوري عبد الرسول الخاقاني: **المصرفية الإسلامية- الأسس النظرية وإشكالية التطبيق** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011، ص: 184.

[5] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

[6] محمد حسين الوادي وآخرون: **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2010، ص: 192.

1975. ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو أساليبها ووسائلها، وهذا البنك بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية ، وأعقبه بنك دبي في عام 1975 ليصبح أول بنك إسلامي ينشئه الأفراد[1].

وفي عام 1977 تم إنشاء بنك فيصل إسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي، كما تم إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ومقرها مكة المكرمة بهدف دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها وتأكيد طابعها الإسلامي والتنسيق بين أنشطتها وتمثيل مصالحها[2]، ثم تلاه البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978[3]، وبعدها تتالت ظهور واتساع البنوك الإسلامية حيث تأسست دار المال الإسلامي في سويسرا، وبنك البركة الدولي في بريطانيا، بنك قبرص الإسلامي عام 1981، المصرف الإسلامي الدولي بالدانمرك عام 1983[4]، وبعده في سنة 1988 بنك بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية[5].

وفي بداية عام 2013 هناك أكثر من 600 مؤسسة مالية وبنك إسلامي، تعمل في أكثر من 75 بلد، وفقا لأحدث التقارير المتخصصة، وتقدم هذه المؤسسات الضخمة العدد مجموعة واسعة وكبيرة من المنتجات والخدمات وهذا الانتشار والتقدم الواسع يرجع إلى المرونة الكبيرة التي أبدتها الصناعة المالية الإسلامية بها وخدماتها[6*] وقدرة هذه المؤسسات والبنوك في تجاوز الأزمة.

وقد قدرت تقارير متخصصة وصول إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية إلى حوالي 1.6 ترليون دولار، وهو ما يمثل نسبة تزيد عن 80% من حصة السوق من أصول التمويل الإسلامي عالميا.

كما قدر التقرير نمو هذه الأصول بمعدل قوي تراوح بين 15% إلى 20% سنويا على مدى العقد الماضي، من نحو 150 مليار دولار في منتصف التسعينات إلى نحو 1.1 تريليون دولار في عام 2011.

---

* الصناعة المالية الإسلامية: هي تصميم، تطوير، تنفيذ أدوات مالية مبتكرة وصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل الإسلامي.

[1] حيدر يونس المسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24-25.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- المملكة العربية السعودية-، 2005، ص: 83.

[4] عبد العزيز بن سعود بن ضويحي الضويحي: **الضوابط الشرعية لعمل المصارف الإسلامية** المؤتمر الدولي حول: الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل، د.ب، 15-16 جوان 2010، ص: 05.

[5] ناصر سليمان: **البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، ...)** الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة -الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009، ص: 03.

[6] معاوية كنة: **الأصول المالية الإسلامية مرشحة للارتفاع إلى أكثر من تريليون وربع دولار**، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/02/10، ساعة الإطلاع: 15:11 http:// nain.iifef.com/ ?p=513.

جدول(01): التسلسل الزمني لتطور الصيرفة الإسلامية

السنة	البنك الإسلامي
1940	صناديق الادخار – ماليزيا–
1950	بنك صغير– باكستان–
1963	بنك محلي للادخار
1963	بيت الحجاج في ماليزيا
1971	بنك الادخار المحلي المصري
1975	البنك الإسلامي للتنمية – جدة–
1975	بنك دبي
1977	بنك فيصل الإسلامي السوداني+ بنك فيصل الإسلامي المصري + بيت التمويل الكويتي
1978	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
1981	بنك البركة الدولي في بريطانيا + دار المال الإسلامي في سويسرا+ بنك قبرص الإسلامي
1983	المصرف الإسلامي الدولي بالدانمرك
1988	بنك البركة الراجحي بالمملكة العربية السعودية
1990 إلى يومنا هذا	اتساع وانتشار البنوك الإسلامية عبر العالم

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامي

تتعدد التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية من كاتب إلى آخر إذ أنه لا يوجد تعريف فاصل ومحدد ولكن كل هذه التعاريف تصب في معنى واحد ونذكر منها:

-البنك الإسلامي هو: "بنك لا يقوم بالاقتراض والإقراض بفوائد، بل يقدم بصفة عامة التمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة، وذلك وفقا للصيغ الشرعية كالمرابحة والمضاربة والإستصناع والإجارة وغيرها من أساليب التمويل الإسلامية"[1].

-البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها بقبول الودائع واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية"[2].

-البنك الإسلامي هو: " البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة"[3].

-البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية، اجتماعية وبيئية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي القائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية، أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيمة تربوية واقتصادية واجتماعية عُليا للتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي وذلك من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة"[4].

ومن كل ما سبق نستنتج أنه ومع اختلاف التعاريف السابقة الذكر عن بعضها البعض إلا أنها تصب في قالب واحد وتتفق في العناصر التالية:

-البنوك الإسلامية مؤسسات مالية، اجتماعية واقتصادية تعمل كنسيج واحد تقوم بجمع الأموال من المودعين وإقراضها للآخرين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

-تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع والتزامها بمقاصد الشريعة الإسلامية؛

-معاملات البنوك الإسلامية تتم عن طريق الوساطة المالية، وتقوم هذه الأخيرة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

ومن كل ما سبق يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية تقوم بالوظائف المصرفية العادية التي لا يمكن للاقتصاد الاستغناء عنها-جمع الأموال من الوحدات ذات الفائض وتوظيفها في مشاريع تخدم

---

[1] شعاشعية لخضر: **الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية** مجلة الباحث، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-، 2007، ص: 167.

[2] أيمن فتحي فاضل الخالدي: **قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (من وجهة نظر العملاء)** مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين -، 2006، ص: 20.

[3] حيدر يونس المسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[4] صادق راشد حسن الشمري: **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية-أنشطة تطلعات المستقبلية- مصر**-دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2008، ص ص: 32-33.

المجتمع- وكل هذا في ظل الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الربا إذ أن أساس عمل البنوك الإسلامية هو مبدأ المشاركة في مبدأ الربح والخسارة وهذا الأخير مستمد من القاعدة الشرعية الغنم بالغرم*"

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انتشار البنوك الإسلامية:

لقد وجدت البنوك الإسلامية استجابة واسعة لقطاعات مختلفة من العملاء مما ساعدها على تعبئة الموارد المالية من خلال عدة صيغ وكل هذا بسبب عدة عوامل نذكر منها:[1]

- الأزمة المالية العالمية الأخيرة وفرت فرصا للبنوك الإسلامية من أجل تعزيز مكانتها عالميا إذ أن تلك الأزمة دفعت إلى تزايد الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تهاوي وإفلاس البنوك التقليدية؛

- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والحكومات؛

- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خُمس سكان العالم؛

- نضوج فكرة تكوين وإنشاء البنوك الإسلامية وتفهمها على المستوى العربي والإسلامي؛

- كثرة المؤتمرات الدينية والسياسية والاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي وقيام الاتحادات الدولية الخاصة بهذا المجال؛

- النجاحات العلمية لتجارب الكثير من البنوك الإسلامية[2]؛

- الكفاءة العالية للبنوك الإسلامية والتي تمكنها من إدارة الأزمات المالية؛

- القدرة والمرونة في إدارة المخاطر المصرفية، وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (اقتسام المخاطر)، وليس الاقتراض كما أن ارتفاع وانخفاض نسبة المخاطر في البنوك الإسلامية تعتمد على مدى قدرة هذه البنوك على دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل، وهي دراسة تقنية وشرعية في نفس الوقت[3]؛

- عدم عدالة مؤسسات الفائدة فضلا عن وجود التلازم الحتمي بينها وبين الوساطة المالية[4].

---

* **الغنم بالغرم:** أي أن الدائن لا يستحق المكافئة إلا بقدر ما تحصل عليه الشريك "المدين" من ربح خلال العملية التمويلية.

[1] لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان: **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري2011، ص ص: 08-09.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

[3] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة: **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-، 2009-2010، ص: 308.

[4] نوري عبد الرسول الخرقاني، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

المبحث الثاني: أهمية البنوك الإسلامية، خصائصها، أهدافها

تعد البنوك الإسلامية ضرورة حتمية اقتصادية لكل مجتمع مسلم لا يتعامل بالربا في العمليات المصرفية، ويطبق شريعة الله عز وجل ويحكم بها، إذ أن لهذه البنوك ميزات وصفات تختلف عن سواها بها أي باقي البنوك التقليدية، ولها أهداف عديدة تصبو إلى الوصول إليها وتحقيقها وكل هذا نتطرق له في مبحثنا هذا المتكون من المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية

يشكل وجود البنوك الإسلامية أهمية جد كبيرة في عصرنا الراهن، ودليل ذلك انتقالها من مرحلة محاولة الإنشاء إلى حيز التنفيذ الحقيقي والتطبيق الجدي الواقعي.

حيث أوجدت البنوك الإسلامية نوعا من التعاون المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع البنكي التقليدي فقد أدخلت البنوك الإسلامية أساس التعامل بين ا لبنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت البنوك الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع قطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإستصناع، التأجير، ...) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في الأنشطة[1].

وبالرغم من التحديات الجمة التي تعترض المعاملات المالية الإسلامية في وقتنا، فلا شك أن المؤسسات المالية والبنكية الإسلامية أرست لنفسها قاعدة راسخة في المعاملات المالية الدولية، فقد أصبحت البنوك الإسلامية أمرا واقعا في الحياة المصرفية والدولية بعد أن شقت طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآليات العمل فيها عن الروح والقواعد الإسلامية[2].

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل: **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث** دار وائل للنشر، عمان- الأردن-، 2010، ص: 120.

[2] علاء الدين زعتري: **العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي** مرجع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/01/27، ساعة الإطلاع: 15:41، ص: 02. www.alzatari@scs-net.org

كما تتمثل أهمية البنوك الإسلامية في[1]:

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد القنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.

- إيجاد المجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.

- تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي[2].

- تعتبر البنوك الإسلامية جزء من نظام الاقتصاد الإسلامي الذي بدوره جزء من تنظيم عقائدي[3].

إن الأزمة المالية العالمية قد أوضحت ثبات البنوك الإسلامية وقلة تأثيرها بأحداث الأزمة، والسبب في ذلك أنها لا تتعامل ببيوع الربا وبيوع الغرض أي أن منهجها الرباني قد جنبها الوقوع في براثن الأزمة نزولا عند قوله تعالى: **<< يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ>> سورة الأنفال، الآية 24.**

-لا تمنح المال بشكل نقدي لعملائها، وإنما تشتري لهم ما يحتاجون من السلع والخدمات، ومن تم تحرك عجلة الإنتاج مباشرة بمجرد الموافقة على التمويل للعميل فإن العملية تنتقل إلى المنتج مباشرة [4].

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة خصائص تميزها عن البنوك التقليدية، وهذا ما سيتم ذكره في النقاط التالية:

أولا: عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً

البنوك الإسلامية لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها أي أصحاب الحسابات لديها، وبكافة أشكالها كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد أي عند توفير الموارد التمويلية لهم، وبالتالي فإن تجميع الموارد في البنوك الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة وإن استخدام هذه الموارد لا يتم بأخذ الفائدة، إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا

---

[1] محمد البلتاجي: **المصارف الإسلامية**، مرجع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/01/27، ساعة الإطلاع: 14:33 www.pltagi.com/portal/articles.php ?action=slow8id=3،

[2] نوري منير، بارك نعيمة: **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وأهميتها في تحدي الأزمات المالية-التوصيات والمتطلبات**، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009، ص: 07.

[3] عيسى مرازقة: **البنوك الإسلامية وعلاقتها بسوق المالي الإسلامي- دراسة حالة مصرف أبو ظبي**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ...ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 02.

[4] أحمد بن محمد حسني الظفري: **المعاملات المصرفية والمالية والإسلامية وأثرها في مقاصد الشريعة بين الماضي والحاضر**المؤتمر الدولي حول: الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل، د.ب، يومي 15-16 جوان 2010، ص ص: 11-12.

تتصل بتجميع الموارد واستخدامها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة وهذا يعني أن الفائدة محرمة شرعا ولا يمكن استخدامها في أي عمل ونشاط تقوم به المصارف الإسلامية[1].

ثانيا: نظام المشاركة بديل نظام الفائدة

حرم الإسلام الربا وأحل البيع والمعاملات المالية القائمة على العدل، فكان البديل الإسلامي للنظام الوضعي الربوي، نظام المشاركة الذي يقوم على أساس الربح، بديلا عن أساس الفائدة الظالم[2].

ثالثا: توجيه كل الجهد نحو الاستثمار الحلال

وما يترتب عن ذلك:[3]

-توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الضرورية وتبتعد عن الرغبات الترفيهية؛

-تحري أن يقع المنتج – سلعة كانت أم خدمة – في دائرة الحلال؛

-تحري أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية (تمويل، تصنيع، بيع وشراء) ضمن دائرة الحلال؛

-تحري أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور، نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال؛

-تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

رابعا: الصفة التنموية للبنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية على بناء فكري خاص وهو الإسلام ونظامه الشامل ، لذلك تتصدى وفق هذا البناء للتنمية الاقتصادية بحيث تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية، ويستطيع البنك الإسلامي القيام بهذه الوظيفة عن طريق تدعيم الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع والمشاركة في العملية الاستثمارية، كما أن البنوك الإسلامية تقوم بأنشطة اجتماعية من أجل زيادة التكافل الاجتماعي وإيجاد نسيج متماسك للمجتمعات الإسلامية[4].

خامسا: توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات

البنوك الإسلامية تقوم بإتباع كتاب الله وسنة رسول الله (ص) فالتعامل عندنا بسعر الفائدة محرم ومرفوض رفضا باتا، وبالتالي لا يبقى أمامها إلاّ الاستثمار المباشر أو غير المباشر القائم على بند الاستغلال

---

[1] فليح حسن خلف: **النقود والبنوك**، الجدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن-، 2010، ص: 385.

[2] جمال لعمارة: **السياسة النقدية في النظامي الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة**-دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة- الجزائر-، 2007، ص: 213.

[3] أحمد صبحي العيادي: **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها** دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن -، 2010، ص: 59.

[4] بوعبدلي أحلام: **المتغيرات المالية والمصرفية المعاصرة وأثرها على البنوك الإسلامية**الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 03.

والحصول على عائد دون عمل أو جهد. وبالتالي يكون البنك الإسلامي إما مستثمرا بنفسه وفي هذه الحالة يكون مطلوبا منه بأن يحدد الأولوية الإسلامية التي يوظف فيها أمواله عملا بمقاصد الشريعة وعدم التركيز على الربح فقط كمؤشر وحيد لاتخاذ القرارات الاستثمارية، أو يدخل البنك مضاربا بماله من جانب وعامل من جانب آخر ويتم اقتسام الأرباح بالنسب المتفق عليها، وهذا مشروع بالكتاب والسنة والإجماع[1].

سادسا: المساهمة في نضج الوعي الفكري في المجتمع الإسلامي

كلما نضج الوعي الإسلامي لدى غالبية الناس، كلما زاد التزامهم بأهداف الاقتصاد الإسلامي وأدى ذلك إلى نجاح مؤسسته حتى ولو لم نجد للشريعة التطبيق الكامل أو الجزئي بعد، ولهذا لابد أن يكون للأفراد يقين بأن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن الله هو الرزاق والباسط القابض لقوله تعالى: **<< وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ، ما أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ >> سورة الذاريات، الآية56-58.**

سابعا: المساعدة في محاربة كنز المال وإحياء نظام الزكاة

البنك الإسلامي يعتبر المنقذ والأمل لكثير من الناس في استثمار أموالهم المعطلة ويفسح المجال أمام الكثير في إخراج الزكاة من عوائد وأرباح أموالهم بعد أن كانت معطلة، لذلك أقامت البنوك الإسلامية صندوقا خاصا للزكاة تجمع فيه هذه الأخيرة ويقوم بصرفها في مصارفها المعروفة[2].

ثامنا: تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخبرات فيما بينها، وتقديم كل منها ما تستطيع تقديمه للآخر وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم[3].

إضافة إلى الخصائص السالفة الذكر هناك خصائص لا تقل أهمية عن هذه الأخيرة وهي:

- حسن اختيار من يقوم بإدارة الأموال والأعمال من علماء وموظفين وأكفاء لقوله جل وعلا: **<< وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ >> سورة النساء، الآية5.**

- الصراحة، الصدق والوضوح في المعاملات حيث قال عز وجل في كتابه الكريم:**<< وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ >>سورة البقرة، الآية42.**

- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية والخارجية (الرقابة الشرعية).

---

[1] بالعزوز بن علي، عبو هودة: **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية- دراسة مقارنة**-الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، 05-06 ماي 2009، ص: 09.

[2] أحمد صبحي العيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[3] غادة عثمان: **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشأة التجارية الصغيرة- دراسة تطبيقية في مدينة جدة**-مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض-السعودية-، 2004، ص: 34.

الشكل رقم (01): خصائص البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

إن للبنوك الإسلامية أهداف مثلها مثل البنوك التقليدية، ولكن أهداف البنوك الإسلامية تنحصر تحت طائلة الشريعة الإسلامية وفيما يأتي سيتم عرض بعض هذه الأهداف:

أولا: الهدف التنموي للبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية وإيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها من خلال النواحي التالية:[1]

- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة. ومنه تتسع قاعدة العاملين والقضاء على البطالة فيزداد الدخل الوطني؛

- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وذلك لإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة؛

- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد عن الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية؛

[1] نوال بن عمارة: **محاسبة البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**- الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر–، يومي 22–23 أفريل 2003، ص: 47.

– تمويل ومزاولة أنشطة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المساهمة في مشروعات التنمية الصناعية و الإستخراجية والعمرانية والسياحية[1].

ثانيا: الهدف الاستثماري للبنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الانفاق بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي في النواحي التالية:[2]

– تحقيق زيادات متناسبة في معدل نمو الاقتصادي بهدف تحقيق التقدم للأمة الإسلامية؛

– تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة والقضاء على البطالة المقنعة؛

– العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار؛

– ترويج المشروعات الاستثمارية سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي؛

– توفير الخدمات الاستثمارية والاقتصادية والمالية والإدارية المختلفة (ترويج، تسعير، دراسة السوق العميل،...)؛

– تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواءً التي يشرف عليها البنك أو التي سوف تجد نفسها مضطرة لتحسين أدائها؛

– تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار لأسعار السلع والخدمات وبما يتناسب مع مستوى الدخول ومن هنا يكون أهم الأهداف الاستثمارية للبنك تطبيق الأسعار التوازنية العادلة؛

– تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار وبما يساهم في عدالة الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

ثالثا: الأهداف الشرعية للبنك الإسلامي

ويقصد بها الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية، لتلبية حاجات المسلمين وغير المسلمين الراغبين في الابتعاد عن التعامل بالفائدة أخذا وعطاء ومن هذه الأهداف ما يلي:[3]

– الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة التي توجه المال لخدمة المجتمع؛

---

[1] محمد ضيف الله القطبري: **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية– نظرية تحليلية قياسية**–دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2011، ص: 184.

[2] خبابة عبد الله: **الاقتصاد المصرفي للبنوك الإلكترونية، البنوك التجارية– السياسة النقدية**–مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة– الجزائر–، 2008، ص ص: 152–153.

[3] مصطفى كمال السيد طايل: **الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية** إتحاد المصارف العربية، عمان–الأردن–، 2009، ص ص: 52–53.

– أداء فريضة الزكاة على رأس المال وناتج المعاملات في حدود قواعد موضوعية متفق عليها شرعا؛

– تحقيق العدل في توزيع عوائد استخدام الثروات بين أصحاب الأموال والقائمين على إدارتها والمحتاجين؛

– السعي لتحرير المعاملات المصرفية من المحظورات الشرعية (اجتناب الربا)؛

– تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على أسس شرعية.

رابعا: الأهداف الاقتصادية للبنك الإسلامي

هناك عدة أهداف نذكر منها:[1]

– توظيف أموال أفراد ومؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله؛

– تسيير انتقال رؤوس الأموال الانتقالية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض ودول العجز دون توسط العالم الخارجي؛

– إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه وضرره ومصلحته ويحقق لهم التنمية المنشودة.

خامسا: أهداف داخلية للبنك الإسلامي

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها ومنها:[2]

1- تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها، دون استثمار وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توفر عنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في البنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

2- تحقيق معدل نمو : تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك حيث تمثل عماد اقتصاد أي دولة وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو وذلك حتى يمكنها من الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون: **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن–، 2010، ص: 191.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

3- الانتشار الجغرافي والاجتماعي: وحتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة، بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين لابد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك الأمن خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

سادسا: الأهداف الاجتماعية للبنك الإسلامي

إن لهذا الأخير أهداف اجتماعية قائمة من صندوق الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي، فمن خلال صناديق الزكاة يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم وتوفير الظروف الملائمة لرعايته، إضافة إلى رعاية دور العيادة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين.

سابعا: الهدف الارتقائي للبنوك الإسلامية

يعمل البنك الإسلامي إلى الارتقاء بحاجات الأفراد وعلى إشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجاتهم الحقيقية ومع معتقداته الدينية، وبالتالي تضمن لهم الإشباع المادي والمعنوي في نفس الوقت.

كما تعمل البنوك الإسلامية بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار وبالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر[1].

[1] جميل أحمد: **الدور التنموي للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، 2005-2006، ص ص: 89-90.

المبحث الثالث: أنواع البنوك الإسلامية، القواعد التي تحكمها وأهم مصادر أموالها

على غرار البنوك التقليدية البنوك الإسلامية لها عدة أنواع تنقسم إليها حسب عدة معايير، كما لها أسس وقواعد تحكمها يجب عليها عدم الخروج عن تلك الدائرة، وهذا لقيام ها بعملياتها المصرفية عن طريق أهم مصادرها التمويلية، إذ أن هذه الأخيرة تعتبر الوقود اللازم لتشغيل عمل المصارف الإسلامية، وفيما يلي نستعرض كل ما سبق ذكره في المطالب التالية:

المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: القواعد التي تحكم البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة أنواع تختلف بحسب المعايير المحددة لها وفيما يلي تصنيف لأهم أنواع البنوك الإسلامية.

أولا: وفقا للأساس الجغرافي

ينقسم إلى نوعين :

1- بنوك إسلامية محلية النشاط : حيث يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتملك غالبية أسهمها التي تمارس فيها نشاطها سواء كانت عامة مثل: بنك ناصر الاجتماعي في مصر حيث تملك الحكومة المصرية جميع أسهمه أو بنوك خاصة تعود ملكيتها للأفراد، مثل شركات الاستثمار الإسلامية العربية للتأمين في دولة الإمارات، شركة التكافل الإسلامي في لوكسمبورغ[1].

2- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم مجموعة من الدول بتأسيسها والمساهمة في رأسمالها كليا، بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وذلك عن طريق تقديم المساعدات والقروض المالية لها، لغرض دعم وتنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد البنك الإسلامي للتنمية في جدة نموذجها، لهذا النوع من البنوك[2].

---

[1] رايس حدة: **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**دار أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة –مصر–، 2009، ص: 221.

[2] عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي: **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن –، 1998، ص: 581.

ثانيا: وفقا للمعيار التوظيفي

ينقسم إلى ثلاثة أنواع:[1]

1- بنوك إسلامية صناعية: وهي التي تختص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وتحتاج الدول الإسلامية إلى مثل هذا النوع من البنوك، خاصة بعدما أصبحت التنمية المحور الأكثر الأهمية وفاعلية في تطوير القرارات الإنتاجية لهذه الدول.

وأفضل نموذج لهذه البنوك هو بيت التمويل الكويتي[2].

2- بنوك إسلامية زراعية : وهي التي يغلب على توظيفها النشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي.

3- بنوك إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة وأغلب البنوك الإسلامية القائمة هي من هذا النوع، وبالرغم من هذا التعدد في النماذج إلا أن الاتجاه الغالب في البنوك الإسلامية التي قامت حتى الآن هو البنوك التجارية والتي تأخذ شكل شركات المساهمة[3].

ثالثا: وفقا لمعيار حجم النشاط

ينقسم هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:[4]

1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم : نشاطها محدود ويقتصر على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق النقدي خاصة فيما يتعلق بنشاط القطاع العائلي وبالتالي فهي تقوم بتقديم تمويل قصير الأجل.

2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات طابع قومي حيث، تنشر فروعها على مستوى الدولة وتكون اكبر حجما في النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، وأكثر خدمات من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: وهي البنوك التي يمكن أن تؤثر على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي وإن لها من الإمكانيات ما تؤهلها لتوجيه هذه السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

---

[1] بوفليح نيل عبد الله الحرتسي: **التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية** الملتقى الاقتصادي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة–الجزائر–، يومي 05–06 ماي 2009، ص: 553.

[2] بن عيشي بشير، غالم عبد الله: **آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية، إشارة خاصة للمصارف الإسلامية** الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، بشار–الجزائر–، يومي 24–25 أفريل 2006، ص: 08.

[3] بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي، مرجع سبق ذكره، ص: 581.

[4] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

رابعا: وفقا للمعيار الإستراتيجية المستخدمة

ويمكن التمييز بين البنوك الإسلامية من خلال:[1]

1- **بنوك إسلامية قائدة ورائدة :** وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسيع والتطوير والابتكار وتطبيق أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، ففي مجال المعاملات المصرفية خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى وهي بذلك تكون دائم ا في المقدمة، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية.

2- **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية الرائدة، وذلك بهدف إتباع استراتيجياتها الناجعة في مجال تطبيق النصح المصرفية، وذلك من اجل استقطاب جانب هام منها خاصة فيما يتعلق بالعملاء مع مراعاة التكاليف في تقديم الخدمات.

3- **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط :** ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية الانكماش أي ما يطلق عليه البعض بإستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي بثت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكون تكلفتها مرتفعة، فهذه البنوك تتميز بالحذر الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط قد يتحمل مخاطر مهما كانت ربحيته.

خامسا: وفق لمعيار العملاء المتعاملين مع البنك

و تنقسم إلى:

1- **بنوك إسلامية عادية:** بنوك تتعامل مع الأفراد والتي أنشأت خصيصا لتقديم خدماتها لهم، سواء كانت هذه الخدمات عمليات مصرفية كبرى أو محدودة وعادية.

2- **بنوك إسلامية غير عادية:** تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية مثل: البنوك المركزية الإسلامية، وهذا النوع من البنوك الإسلامية لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، إذ تقدم خدماتها للدول الإسلامية من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما تقدم دعمها للبنوك الإسلامية العادية، لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارسة أعمالها.

[1] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

المطلب الثاني: القواعد التي تحكم البنوك الإسلامية

إن للبنوك الإسلامية قواعد وأسس تحكمها وتحدد أساليب عملها ضمن إطار محدد وواضح يختلف من أسس البنوك التقليدية وتشمل هذه الأسس والقواعد في:

أولا: القواعد الشرعية

نذكرها على التوالي:[1]

1- **الاستخلاف:** بمعنى أن الإنسان هو الفرد المستخلف من قبل رب العالمين في الأرض، فالمال مال الله عز وعلا، مما يستوجب استخدام كافة الثروات طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- **الأمور بمقاصدها:** أي أن كل قول أو عمل إنما هو بالمقصد والأصل في العقود أنها صحيحة، أما إذا كان القصد من إبرامها غير مشروع أصبحت العقود باطلة.

3- **العادة محكمة:** أي يتم اللجوء إلى العرف حال انعدام مصدر في الشريعة الإسلامية، ويشترط أن لا يخالف العرف الشرع والآداب العامة.

4- **الخروج بضمان :** أي استحقاق صاحب المال الربح مقابل استخدام أمواله في المضاربة واستحقاق الربح مقابل عمله.

5- **لا ضرر ولا ضرار:** على البنوك الإسلامية أن تبتعد عن إلحاق الضرر بكل من عملائها أو منافسيها، قال رسول الله –ص– << لا ضرر ولا ضرار >>، فمن حيث عملائها فإنها تقوم بتقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية لهم، كما تقوم بتقديم النصح والمشورة لهم إذا تطلب الأمر ذلك، أيضا من حيث منافسيها يجب عدم إلحاق الضرر بهم من خلال العمل على إخراجهم من السوق، بل المحافظة على قواعد المنافسة الشريفة الضرورية للارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي[2].

6- **الغُنم بالغُرم:** في البنوك الإسلامية استحقاق الربح يعتمد على تحمل المخاطرة، فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج إلى العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لأعلى أساس الأجرة فعليه أن يقبل المخاطرة أي يضمن ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لتصيب من الربح إذا تحقق، وهذا هو معنى الغنم بالغرم أي المشاركة في أخذ الغنم إذا حصل. لابد أن يكون مقابلا لتحمل ال غم أو الخسارة إذا حدثت[3].

---

[1] مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[2] محمد بهاء الدين خانجي: **المزيج التسويقي في المصارف الإسلامية** مذكرة ماجستير في المصارف الإسلامية، تخصص: المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، د.ب، 2009، ص: 34.

[3] سليمان ناصر: **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر–الجزائر–، 2004–2005، ص: 111.

ثانيا: القواعد المصرفية

وتتضمن القواعد التالية:

1- **عدم التعامل بالفائدة :** ويكون هذا في كل المعاملات المصرفية وهذا الأساس يشكل المَعلم الرئيسي والقاعدة الأساسية التي يقوم عليها البنك الإسلامي وأساس ذلك أن الإسلام حرم التعامل بالربا تحريما قطعيا، وفق قوله عز وجل: **<< وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا >>** سورة البقرة، الآية 275. ثم أنذر وهدد من يتعاطاه بالوعيد الشديد والحرب من الله ورسوله[1].

2- **الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية :** حيث تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدماتها في إطار الشريعة الإسلامية، إذ لا تقوم بتوجيه استثماراتها إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم، ولذا يجب أن يكون لكل بنك من البنوك الإسلامية هيئة للرقابة الشرعية يكون شاغلها الأول هو التحقق من مدى التزام البنك بالشريعة الإسلامية في جميع أعماله ونشاطاته، خاصة عمليات التوظيف الاستثماري الإسلامي المشاركة ، المضاربة، المرابحة، عقود المزارعة والإستصناع ...

3- **الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** وهو أساس العلاقة بين العملاء والبنوك الإسلامية حيث تستقبل أموال المستثمرين للمضاربة بها، بهدف تحقيق الربح الذي يتم توزيعه بعد تحققه فعليا، بينها وبين أصحاب حسابات الاستثمار حسب الاتفاق (عقد فتح الحساب) كما يتحمل الطرفان الخسارة حال عدم وجود تقصير من إحدى الطرفين.

4- **حسن اختيار القائمين على الإدارة والأموال:** حيث من المفترض أن تبدل البنوك الإسلامية جهدا واضحا لاختيار القائمين بإدارة الأموال يضمن حسن إدارتها والحفاظ عليها من الضياع، مع الحفاظ التام على سرية معاملات العملاء[2].

5- **الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح :** كذلك التسيير والالتزام بقاعدة النصيحة والأمانة وصدق المعاملة.

6- عدم اعتبار الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى إليه البنوك الإسلامية، فهي تهدف أيضا إلى تنمية الاقتصاد والمجتمع على أساس من التوازن والتنسيق.

7- توفير التمويلات اللازمة لتنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية والاعتماد على أدوات استثمارية مشروعة قصيرة وطويلة الأجل[3].

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب: **واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة العالمية المالية** الملتقى الاقتصادي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة–الجزائر–، يومي 05–06 ماي 2007، ص: 69.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[3] تسام طوبال، رية خمبي: **إشكالية الرقابة على البنوك الإسلامية** الملتقى الاقتصادي الدولي الأول حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة –الجزائر–، يومي 05–06 ماي 2009، ص: 571.

المطلب الثالث: أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية

كما هو متعارف عليه في مجال البنوك أنه لكل بنك مصادر أموال يتم تغطية كافة أعمال البنك بها، وهذه المصادر تكون داخلية وخارجية، وفيما يلي عرض لجل مصادر أموال البنك الإسلامي:

أولا: المصادر الداخلية

وتتمثل أهم المصادر الداخلية في:

1- رأس المال المدفوع: وهو مجموع قيمة الأسهم المصدرة والمباعة للمساهمين والتي دفع كامل ثمنها، ويتمثل رأس مال البنوك الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من اجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبيرا من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصوره كبيرة في التمويل[1].

2- الاحتياطات: وهي المبالغ التي يجنيها البنك من أرباحه الصافية الخاصة بالمساهمين على شكل احتياطي إجباري* أو اختياري** أو عام أو خاص يهدف إلى تدعيم المركز المالي للبنك ، وتقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة لدعم مراكزها المالية والمحافظة على سلامة رأس مالها والمحافظة على ثبات قيمة وارداتها وموازنة أرباحها[2].

3-الأرباح المدورة: وهي تتمثل في الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية، يقوم البنك باحتجاز جزء من هذه الأرباح، ويكون هذا بعد الاتفاق عليها حيث تكون في شكل نسب مئوية، إذ يقوم البنك الإسلامي باستثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة حسب مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، إذ تدخل هذه الأموال مع رأس مال البنك المخصص للاستثمار في مشروعات يقوم بها البنك الإسلامي[3].

4- المخصصات: هي كل المبالغ التي يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر بالتحميل على حساب التشغيل (مصروفات البنك) بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع[4].

---

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

* الاحتياطي الإجباري: هو نسبة تفرضها السلطات النقدية على البنوك، تختلف نسبتها من دولة لأخرى تقتطعها من الأرباح الصافية التي يحققها البنك.

** الاحتياطي الاختياري: هو احتياط الأموال النقدية الذي تقرره الجمعية العامة لمواجهة نفقات طارئة، ولها الحرية التامة في التصرف فيه وتوزيعه.

[2] موسى عمر مبارك أبو محيميد: **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم المالية المصرفية، تخصص: فلسفة المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم والصرفية، 2008، د.ب، ص: 49.

[3] أسامة عبد الخالق الأنصاري: **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، النشر والتوزيع الالكتروني، القاهرة-مصر-، د س، ص: 528.

[4] حيدر يونس المسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

5- موارد أخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى البن وك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان * وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة ** [1].

ثانيا: المصادر الخارجية

وتتكون من:

1- الودائع: تنقسم الودائع إلى قسمين في البنوك الإسلامية تمت الموافقة عليهما في مؤتمر البنك الإسلامي الذي انعقد بدبي سنة 1979، واستعملتها هذه البنوك وإن كان ذلك بتسميات مختلفة:

أ- القسم الأول: الودائع تحت الطلب (الحساب الجاري) وهذه الودائع تسحب دون سابق إخطار وقد تسمى حسابات الإقراض الحسن[2].

ب- **القسم الثاني:** ويتمثل في الودائع الاستثمارية، وهي تكون محدودة الأجل ويوجد بخصوصها تفويض صريح من مودعيها باستخدامها في أنشطة الاستثمارية سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المشاركة مع الغير ويجوز أن يكون التفويض مقيد باستثمار هذه الودائع في مشروع معين أو مجموعة محددة من الأنشطة والمشروعات، كما يمكن أن تكون هذه الودائع غير محدودة الأجل بشرط إشعار البنك قبل المطالبة بسحبها بمدة يحددها النظام الأساسي للبنك، كما يجوز سحب هذه الودائع المحددة الأجل قبل حلول استحقاقها على سبيل الاستثناء وبعد موافقة مجلس إدارة البنك وبشرط تنازل صاحب الوديعة من حص ته في الأرباح عن السنة المالية التي تم سحب الوديعة من خلالها[3].

2- شهادات الإيداع: تعتبر مصدر من مصادر الأموال المتوسطة الأجل التي يطمح البنك لتشجيع التعامل بها، حيث يقوم بإصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة تتناسب مع مختلف شرائح المجتمع المسلم وتحفيز الأفراد على اقتنائها، كما تقوم بتحديد مدة الشهادة من 06 أشهر إلى 05 سنوات[4].

---

* خطابات الضمان: يتم التعرض لها في الخدمات.

** الخزائن الحديدية المؤجرة: سيتم التطرق لها في الخدمات.

[1] محمد البلتاجي: **مصادر الأموال في المصارف الإسلامية** مرجع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/02/20، ساعة الإطلاع:22:31 www.bltagi.com/protal/articles php?action.

[2] عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص: 404.

[3] رشاد العصار، رياض الحلبي: **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010، ص: 120.

[4] راشد الشمري: **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية- أنشطة التطلعات المستقبلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 48.

3- حسابات الاستثمار: وهي تمثل الأنشطة الاستثمارية المختلفة وفيها لا يحدد البنك الإسلامي عائدا محددا سلفا عليها، ويتحدد العائد وفقا لطبيعة النشاط الاستثماري وفترته ووفقا لما ينتج عنه نشاط توظيف هذه الموارد[1].

حيث أن هذه الحسابات تنقسم إلى ثلاثة حسابات رئيسية تتمثل فيما يلي:[2]

أ- حسابات التوفير: وهي الحسابات الدائنة التي يقصد بها تشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في عمليات الاستثمار عن طريق السماح لهم بالإيداع والسحب المقيد بحسب الشروط الواردة في دفتر التوفير.

ب- **حسابات خاضعة لإشعار (إخطار):** وهي حسابات دائنة يقصد بها تشجيع المستثمرين على المشاركة في عمليات الاستثمار والتي يخضع السحب منها لإشعار مسبق، بحسب الشروط الواردة في دفتر الودائع الخاضعة لإشعار.

ج- حسابات لأجل: وهي الحسابات الدائنة التي يودعها العميل أو التي تكون بمبالغ ثابتة نسبيا، ومربوطة لأجل محدد ولا يجوز السحب منها إلا بموافقة البنك وذلك بحسب الشروط الخاصة بها.

وهذه الحسابات الاستثمارية تعد من أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية.

4- صكوك المقارضة: وهي صكوك تصدرها البنوك الإسلامية تفيد بأن البنك المصدر لها سيقوم بتجميع الأموال المتأتية منها واستثمارها بطرق شرعية على ضمان أصحابها مقابل اقتسامه الأرباح المتأتية من استثمار هذه الأموال مع أصحابها بنسب معينة من الأرباح محددة في نشرة إصدار هذه الصكوك ولا يضمن إعادة هذه الأموال إلى أصحابها إلا في حالة ثبوت تقصيره في التصرف في هذه الأموال وتعديله عليها[3].

5- صناديق الاستثمار: هي تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تساهم سواء داخلية منها أم خارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية وتكتسب هذه الصناديق أهميتها في تحديد مجال استثمار الأموال مسبقا ومدى مطابقة هذا المجال لأحكام الشريعة الإسلامية مما يمكن المستثمر من استعمال الصندوق وفق الشروط المحددة مسبقا ضمن عقد المضاربة الشرعية ال ذي يحكم نشاط صناديق الاستثمار.

---

[1] فلاح حسن الحبيبي، مؤيد عبد الرحمن الدوري: **إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط4، دار وائل للنشر، عمان-الأردن-، 2008، ص: 199.

[2] عمر محمد فهد شيخ عثمان: **إدارة المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص: مصارف، جامعة دمشق، دمشق- سوريا-، 2009، ص: 12.

[3] محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111-112.

6- صكوك الاستثمار: هنا يقوم البنك باختيار أحد المشروعات التي يرغب في تمويلها ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع وتطرح لاكتتاب العام ويتم تحديد مدة الصك وفقا لمدة المشروع ويحصل البنك الإسلامي على جزء من الربح مقابل الإدارة ويعد الصك إحدى أدوات الادخار الإسلامية حيث يقوم البنك الإسلامي بإصدار هذه الصكوك وتطرح لاكتتاب العام ويستحق الصك عائدا من الأرباح طبقا لما يظهره المركز المالي للمصرف.

7- دفاتر الادخار الإسلامية: ويمكن السحب والإيداع في هذه الدفاتر في أي وقت وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض البنوك الإسلامية، ومنها البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ويتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للبنك، ويمكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد على أن تتم التسوية في نهاية العام[1].

[1] أحمد بن عبد الرحمان جبير: **مصادر الأموال في المصارف الإسلامية** مرجع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/02/02، ساعة الإطلاع: 23:05، www.aleqt.com/2010/10/01/article452400.hotmail

المبحث الرابع: خدمات البنوك الإسلامية، آليات توظيف أموالها وتحديات التي تواجهها

إن البنوك هي عصب أي اقتصاد دولي وباختلاف هذه البنوك وتعدد أنواعها تختلف الخدمات المقدمة من طرفها حسب مبادئها وأسسها المعمول بها ، كما يكون هناك اختلاف في تقنيات التمويل وآليات كل منها إذ أن للبنوك الإسلامية ميزة خاصة وواضحة حول ما ذكر سلفا، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأهم الأنشطة المقدمة من طرف البنوك الإسلامية وطرق توظيف أموالها إضافة إلى التحديات التي تواجهها نجاحها، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: آليات توظيف أموال البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية

إن للبنوك الإسلامية عدة خدمات نذكر منها:

أولا: تحويل العملات

تعرف الحوالة على أنها "أمر كتابي يصدره المتعامل إلى البنك يتضمن دفع مبلغ معين من النقود إلى شخص آخر في مدينة أو دولة أخرى وأطراف الحوالة هم المحول والمحول إليه، والبنك الذي يتولى مهمة التحويل"، حيث يأخذ البنك لقاء هذه العملية أجرا يتجدد وفق للمصاريف التي يتحملها إضافة لهامش ربح يكون ثمنا لائقا به، ويمكن أن يزيد الأجر عن ارتفاع المبلغ المحول وذلك إذا تأكد الفنيون لديه أن التكلفة تختلف باختلاف المبلغ المحول حيث يمكن استخدام مجموعة من وسائل الاتصال الحديثة في هذه العملية مثل: الهواتف، البريد، شيكات الحوالة المصرفية ...إلخ[1].

ثانيا: خدمة تأجير الصناديق الحديدية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم هذه الخدمة لكافة عملائها أو الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات لدى هذه الفروع حيث يقوم العميل بتوقيع عقد بينه وبين البنك، ينص على أن يقوم البنك بإعطاء العميل صندوقا يضع فيه كافة مستنداته وأوراقه الشخصية وأي شيء يرغب فيه عدا الممنوعات، مقابل أجر يختلف باختلاف حجم الصندوق ومدة انتفاع العميل به، وجر ت العادة سواءً بالبنوك التجارية أو الإسلامية على اعتبار مدة العقد

[1] عيوش عبدو: **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر – الجزائر–، 2008، ص: 46.

سنة كاملة من تاريخ التوقيع تجدد سنويا وفق رغبة العميل وتعطي للعميل نسخة من المفاتيح ولا يمكنه فتحها إلا بحضور مسؤول الصناديق الذي معه المفتاح الرئيسي[1].

ثالثا : خطابات الضمان

هي عبارة عن أوراق أو سندات تصدرها البنوك الإسلامية لها أهمية كبيرة في التعاقدات والمقاولات والعطائات وتوجد أنواع متعددة من خطابات الضمان هي: خطاب الضمان الابتدائي * خطاب الضمان النهائي** خطاب الضمان دفعة مقدمة ***، وينظر إلى خطابات الضمان من رؤيتين: الأولى إذا سدد العميل كامل المبلغ ولا يوجد عملية استثمارية يصدر المصرف خطاب الضمان، الثانية إذا لم يسدد العميل كامل المبلغ يجب أن تتم المعاملة بأحد العمليات الاستثمارية الإسلامية السابقة الذكر[2].

رابعا: تقديم المشورة الفنية والخبرة

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم المشورة الفنية والخبرة الإسلامية بالمقابل أحيانا وهو جائز في الشرع والدين بدون مقابل في أعمال الزكاة، كالباحثين في بنك دبي الإسلامي عن مطارح الزكاة وكيفية إخراجها وهذا عمل مأجور في الآخرة[3].

خامسا: الوقوف إلى جانب المتعاملين معها

حيث تسعى لمساعدتهم في عثراتهم وعدم رفع الدعوى عليهم لمجرد تعثرهم في دفع الأقساط المستحقة، والصبر عليهم للوصول معهم إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم مع ضمان حقوق المودعين.

---

* خطاب الضمان الابتدائي: يطلب من المورد بغرض ضمان جديتهم في العطائات المقدمة منهم من قيمة المناقصة وعندما يرسي عليه العطاء يقدم طلب البنك بإلغاء الخطاب الابتدائي وفتح خطاب نهائي.

** خطاب الضمان النهائي: هي عبارة عن تعهد بدفع مبلغ من المال بنسبة معينة من قيمة المشروع أو المناقصة مقابل حسن تنفيذ وسلامة الأداء من الشركة المقاولة.

*** خطاب الضمان الدفعة المقدمة: تقدم في حالة الدفعات المقدمة التي يحصل عليها الموردون أو المقاولون من قيمة أوامر التوريد والتي تصدر إليهم، وذلك تأمين النهائي لضمان تنفيذ العقد المبرم وتصدر البنوك هذا النوع بما يعادل 05% من مجموع قيمة العطاء في مقاولات الأعمال و 10% فيما عدا ذلك.

[1] موسى محمد محمود شحادة: **مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتطلعاتها في الاقتصاد الفلسطيني** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإدارية والاقتصادية، الجامعة الحرة– هولندا–، 2011، ص: 205.

[2] بنك دبي الإسلامي: **الخدمات المصرفية الإسلامية** مرجع إلكتروني تاريخ الإطلاع: 2014/02/02، ساعة الإطلاع: 18:54، ص: 04 www.alitaliya.nu/2011-05-30 html

[3] أيمن فتحي فضل خالدي، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

سادسا: القرض الحسن

وذلك لمساعدة المحتاجين في تدبير أمور حياتهم بدون فوائد ربوية لغايات إنسانية كالزواج، العلاج، الديون، الكوارث، الحوادث، الوفيات، وغيرها تطبيقا لقوله عز وجل : **<< مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ >> سورة الحديد، الآية11.**

ولا يتصور وجود القرض الحسن في البنوك الربوية ولا في الفكر الرأسمالي.

سابعا: صندوق الزكاة

تساهم الزكاة في الحياة الاجتماعية وتعمل على محو الفقر والتقليل من مخاطره وفتح فرص العمل، وجعلته منفصلا في إدارته وحساباته عن البنك ووضعت للصندوق لائحة تشرف على تنفيذ ماهية الفتوى والرقابة الشرعية داخل البنك[1].

ثامنا: القيام بأنشطة استثمارية

وذلك باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، ولعل هذه الأنشطة تمثل القلب النابض للبنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار وفيها المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، المساهمة في الشركات، تأسيس الشركات، الاستثمار المباشر، ... [2].

تاسعا: بيع وشراء الأسهم وشهادات الاستثمار المختلفة

حيث تقوم ببيع وشراء هذه الأوراق التي تصل مدتها إلى 10 سنوات لا تدفع عليها فوائد دورية بنهاية الفترة يأخذ صاحب الشهادة في هذه الحالة قيمة الشهادة بالإضافة إلى أرباح هذه الأخيرة (عوائدها)[3].

عاشرا: شراء وبيع السبائك الذهبية

تقوم بعض البنوك الإسلامية بشراء وبيع السبائك الذهبية أيضا شراء وبيع العملات الأجنبية، ضف إلى ذلك إصدار الشيكات بهده العمليات[4].

---

[1] أحمد عبد العفو مصطفى العليات: **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية** مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين-، 2006، ص ص: 22-23.

[2] سامر جلدة: **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011، ص: 219.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون: **المؤسسات المالية المحلية والدولية** ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن -، 2011، ص: 124.

[4] أنس البكري، وليد الصافي: **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق** دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن-، د س، ص: 137.

إحدى عشر: تحصيل الأوراق التجارية

البنك الإسلامي لا يقوم بخصم هذه الورقة وإنما تحصيلها لصالح عملائه لقاء أجر معين باعتبارها وكالة يشترط أن يكون هذا الأجر مبلغا مقطوعا يمثل أجرة محددة عن كل ورقة تجارية وذلك مقابل عمليات الحفظ، ولتسجيل المتابعة والتحصيل التي يقوم بها البنك الإسلامي ويحق للبنك هنا الحصول على هذا الأجر بمجرد قيام العميل بالمطالبة بقيمة الورقة التجارية حتى وإن لم يقم العميل بتحصيل قيمة الورقة فعلا[1].

اثنا عشر: فتح الاعتمادات المستندية

إن الاعتمادات المستندية هي من أحدث الخدمات المصرفية، حيث تفتح بناء على طلب وتعليمات أحد العملاء لصالح المصدر يلتزم هنا البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات مصرفية، أو كمبيالات مسحوبة عليه من المصدر مقابل استلام مستندات شحن البضاعة، ومستندات أخرى مطابقة للشروط الواردة في الاعتماد، أي أنه يحقق تدفقات هائلة للعمليات التبادلية الدولية[2].

وبالتالي فإنه يتكون من أربعة أطراف وهي: المستورد، البنك فاتح الاعتماد، المصدر، البنك المبلغ.

كما يقوم البنك الإسلامي بدوره في تنفيذ وتمويل الإعتمادات المستندية ولما لها من أهمية في تسهيل وتنشيط عمليات التجارة الدولية فهو يأخذ أحد الشكلين:[3]

1- خدمة مصرفية مقابل أجر: وذلك في حالة قيام العميل بتغطية كامل قيمة الاعتماد، وهنا يقتصر دور البنك كوكيل بأجر إصدار خطاب الاعتماد وتحميل العميل كافة المصاريف والحصول منه على أجر مقابل هذه الخدمة.

2- خدمة مصرفية مقرونة بتمويل: وذلك في حالة عدم قيام العميل بتغطية قيمة الاعتماد وإنما يطلب من البنك الإسلامي كممول للشراء وبالتالي قد يكون دوره مضاربا بالمال أو مشاركا مع المستورد في السلعة أو متاجرا بالمرابحة للأمر بالشراء أو غير ذلك من وسائل توظيف الأموال المشروعة وله أن يتوقع الربح ويسامح في الخسارة إن حدثت.

ثلاثة عشر: إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني في مختلف المجالات لصالح البنك الإسلامي والمتعاملين معه[4].

---

[1] عيوش عبدو: مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2] محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

[3] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

[4] بطرس شفيق ميالة، رندة ديب البل: **مصادر الأموال والوسائل التي تستعملها البنوك الإسلامية في توظيف الأموال**الملتقى الاقتصادي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة- الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009، ص: 274.

المطلب الثاني: آليات توظيف أموال البنوك الإسلامية

إن طبيعة النظام المصرفي الإسلامي قائمة على الالتزام بأحكام الشريعة في المعاملات المالية، تجعل المشاركة في الربح والخسارة هي البديل الشرعي للفوائد الربوية المرتكز عليها في البنوك التقليدية، وما يميز أيضا هذه البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية هي صيغها وتقنياتها التمويلية وهذا ما سيتم التعرض له من خلال هذا المطلب.

أولا:آليات التمويل بالملكية

وتتمثل في التقنيات والصيغ التالية:

1 -المشاركة

أ- تعريف المشاركة: يعني أسلوب التمويل بالمشاركة بأنه أسلوب يقوم على أساس عقد شراكة بين البنك والعميل ويقوم كل منهما حصته في رأس المال، إما نقدا أو عينا لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم أو تمويل عمليات تجارية وتقسيم الأرباح أو الخسائر بينهما وفق مساهمة وحصة كل منهما في رأس المال المقدم[1] أو استقرار بشيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف المالك[2].

ب- مشروعية المشاركة

- **من القرآن:** إن المشاركة مشروعة في الإسلام بدليل قوله تعالى: **<< وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ >> سورة ص، الآية: 24.** أي أن الخلطاء هم الشركاء.
- **من السنة:** جاء في الحديث القدسي: إن الله تعالى يقول: **<<** أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما**>>**.

ج- أنواع المشاركة: إن المتعارف عليه أن للمشاركة نوعين هما:

- **المشاركة الثابتة (الدائمة)** هي مشاركة تقوم على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع ومن تم إدارته وتسييره والإشراف عليه وشريكا في كل ما يرزق الله به بالنسب التي تم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء مدة المشروع أو الشركة

---

[1] إبراهيم أبو بكر المديني: **أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلاميمع دراسة حالة بنك التضامن الإسلاميبالسودان**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس-ليبيا-، من 27 الى29 أفريل 2010، ص: 02.

[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان: **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة- دراسة لأهم مصادر التمويل-**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية المصرفية، تخصص: المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية، د س، ص: 65.

أو المدة التي تحددت في الاتفاق[1]، كما يعتبر هذا النوع من المشاركة وسيلة تمويل طويلة الأجل لأنه يكون طيلة حياة الشركة.

- **المشاركة المنتهية بالتمليك:** هي شركة يعطي البنك فيها الحق للشريك في الحلول محله في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

أي هنا لا يقصد الاستمرار في المشاركة ويعطي الحق للشريك الآخر في الإحلال محله في ملكية المشروع، في حين أن البنك في المشاركة الدائمة يقصد الاستمرار في الشركة حتى نهايتها وتصفيتها[2].

- **المشاركة على أساس صفقة معينة:** في هذه الحالة يتقدم العميل إلى البنك يطلب مشاركة هذا الأخير له في تمويل صفقة معينة، كاستيراد كمية من السلع أو مباشرة استثمار معين ويتقاسمان العائد وفقا لما يتفقان عليه، ويناسب هذا النوع معظم المجالات التي يمكن العمل بها مع مختلف القطاعات التجارية من الأفراد والشركات العامة أو الخاصة، فيقوم البنك باختيار عملائه من مختلف هذه الفئات ويوزع عملياته على مختلف القطاعات من أجل توزيع المخاطر والتحكم في المراقبة المبنية على المقارنة بين النتائج التي حققها العملاء من أجل ترتيبهم وفق كفاءتهم وأمانتهم[3].

2- المضاربة

أ- تعريف المضاربة: هي شركة عقد في الربح ، بمال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب العامل، ويلاحظ أن محل المشاركة هنا هو الربح وليس المال لأن المال ملك خاص بالطرف الذي يقدمه وهو رب المال كما أن محل الشراكة ليس التصرف لأن التصرف من حق العامل المضارب الذي يقدم العمل[4].

ب- مشروعية المضاربة:

- **من القرآن:** ورد في كتاب الله الكريم آيات تدل على جواز المضاربة، لقوله تعالى : **<<*لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ*>>**سورة البقرة، الآية 198.
- **من السنة:** وثبت في سيرة النبي –ص– أنه مسافر قبل النبوة إلى الشام مضاربا بمال خديجة رضي الله عنها، وقد قال رسول الله– ص– ذلك بعد البعثة مقررا له.

---

[1] بنون خير الدين: **إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج – الجزائر–، 2011–2012، ص: 73.

[2] محمد عثمان بشير: **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط6، دار الفلئس للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2007، ص: 73.

[3] بوعتروس عبد الحق، فريد بريك: **تفعيل الوساطة المالية في البنوك الإسلامية** الملتقى الوطني الأول حول: أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة–الجزائر–، يومي 09–10 ماي 2010، ص: 13.

[4] حسيني عبد العزيز جرادات: **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2011، ص: 124.

وكما تعامل الصحابة رضي الله عنهم بالمضاربة ولم يكن فيهم مخالففي ذلك، كما اجمعت الأمة من بعدهم على جوازها في مختلف العصور.

ج- طرق إتمام عملية المضاربة تتم المضاربة بالطرق التالية:[1]

-يقدم البنك رأس مال المضارب بصفته رب المال؛

-يقدم المضارب جهده وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح متفقا عليها؛

-يحتسب الطرفان النتائج ويقتسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة ويمكن أن يكون ذلك دوريا حسب الاتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية؛

-حين تحقق الأرباح، توزع بين الطرفين حسب الاتفاق ومبدأ الربح وعناية لرأس المال؛

-حين حصول خسارة لا سمح الله يتحملها رب المال أي البنك، فيما عدا التصور أو التعدي أو الإهمال الشديد من المضارب حيث يتحمل الخسارة بقدرها.

د- أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى نوعين وهما:

- **المضاربة المطلقة (العامة):** وهي المضاربة التي لا يرد في عقدها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث توعيته أو مكانه أو الأشخاص الدين سيتم التعامل معهم بل يبقى مطلق الحرية في التصرف[2].

- **المضاربة المقيدة:** هي عبارة عن المشاركة المقيدة بزمان أو مكان أو نوع تجارة أو تعيين نوع السلع التي يتجر فيها، أو أشخاص معنيين يتعامل معهم المضارب، أو بجميع تلك القيود أو بمجموعة منها.

ومعنى هذا العقد أن المضاربة لها تقيدات نوعية أو زمانية أو مكانية خاصة فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري للوكيل (المضارب)، وبالتالي فإن عقد المضاربة بتفويض محدود يقيد حرية الوكيل (المضارب) في الحركة والعمل وذلك لأن بوسع المستثمر (البنك) أن يفرض مختلف القيود[3].

3- المزارعة

أ -**تعريف المزارعة:** هي عبارة عن مشاركة بين الطرفين، يقوم أحدهما بتوفير الأرض والآخر يزرعها، ويوزع الناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة

---

[1] بهاء الدين بسام المشتهي: **دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين1996-2008**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين-، جوان 2011، ص ص: 43-44.

[2] فؤاد الفسفوس: **البنوك الإسلامية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010، ص: 154.

[3] الياس عبد الله أبو الهيجاء: **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية- دراسة حالة الأردن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد -الأردن -، 2007، ص: 80.

من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي، خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد نسبة 75% من احتياجاته الغذائية من الخارج، رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة[1].

ب- شروط المزارعة: لها عدة شروط تتمثل في:[2]

-أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والعامل عليها) من النواحي القانونية والنية؛

-أن تكون الأرض صالحة للزراعة مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها؛

-بيان مدة الزراعة إن كانت مثلا لسنة أو سنتين أو لمدة معلومة؛

-بيان من يقدم البذر من الطرفين ومن الذي لا يقوم، لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل؛

-أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد وبالنسبة المتفق عليها، أي يجب تحديد نصيب كل الطرفين؛

-بيان نوعية المزارعة أي نوع المحصول الذي سيزرعه.

4- المساقاة

وهي عقد على استغلال الأشجار أي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات والتفاح والتي تعتبر كأصول ثابتة بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والآخر يقوم على تزيينها وإصلاحها وفق حصة معلومة من ثمرها.

وعن الرسول – ص- قال: << لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها وتأمن ثمرتها من الآفة >>[3].

---

[1] علا أسامة الشعراني: **أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية**-مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: محاسبة، جامعة دمشق، دمشق-سوريا-، 2010، ص: 68.

[2] سيف هشام صباح الفخري: **صيغ التمويل الإسلامي**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب-سوريا-، 2009، ص ص: 20-21.

[3] صادق راشد الشمري: **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-،2011، ص: 317.

ثانيا: آلية التمويل بالمديونية

وتتمثل في الصيغ التالية:

1- المرابحة

أ -**تعريفها:** هي بيع مشتري بثمنه مع زيادة ربح معلوم عند البائع والمشتري على ما اتفقا عليه، أو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم[1].

وتأخذ المرابحة التي تجريها البنوك الإسلامية أبعادا تطبيقية عدة من أبرزها والأهم فيها هي المرابحة لأمر الشراء.

- **المرابحة لأمر الشراء:** فيها يطالب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف بعد الاتفاق على تكلفة الشراء وربح البنك الإسلامي، وتتضمن هذه الصورة وعدا من العميل بشراء هذه السلعة حيث الشروط المتفق عليها، ووعدا آخر من البنك بإتمام هذا البيع وفقا للشروط. [2] وهي ما تعرف ببيع المرابحة بالأجل حتى لا تشتري البضاعة وتكدس لديها فلا تجد لها مشتريا لهذا ركزت على شراء البضاعة لمن يطلبها.[3]

ب- شروط المرابحة: يشترط فيه ما يلي:[4]

-أن يعرف كل من البنك والمشتري برأس مال السلعة سواء اشتمل على الثمن الأول مضافا إليه ما أنفقه البائع على السلعة إن كان أنفق شيئا عليها؛

-أن يعلم كل من البنك والمشتري بالربح لأن بعض الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة البيوع؛

-أن لا يكون الثمن بالعقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، بأن أشتري المكيل أو الموزون بحبته مثلا لم يجز له أن يبيعه مرابحة، لأن البيع الأول فيه ربا، وإذا اختلف الجنس فلا بأس من المرابحة؛

-أن يكون العقد الأول صحيح، فإن كان فاسدا لم يجُز بيع المرابحة؛

-أن يبين صفة ثمن الشراء مثل حالة الشراء المؤجل.

---

[1] أحمد صبحي العيادي: **أدوات الاستثمار الإسلامية – البيوع- القروض- الخدمات المصرفية**دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن-، 2010، ص: 54.

[2] عصام قريط: **دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيقعلى بنك سورية الدولي الإسلامي**، العدد03، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق-سوريا-، 2011، ص: 100 .

[3] جمال الدين عطية: **البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقوى، الاجتهاد، النظرية والتطبيقية**ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان-، 1993، ص: 121.

[4] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

ج -**أنواع المرابحة:** فيها عدة أنواع نذكرها باختصار:[1]

- **المرابحة النقدية:** وهي المعاملات التي يقوم فيها العميل بسداد قيمة البضاعة بمجرد استلامها.
- **معاملات المرابحة المحلية الآجلة:** حيث يقوم فيها البنك شراء السلعة من الداخل وبيعها مرابحة إلى العميل الذي يسدد ثمنها بعد مدة معينة أو على أقساط محددة، ويعد هذا النوع الأكثر استخداما في البنوك الإسلامية.
- **معاملات المرابحة الخارجية الآجلة (الاعتمادات المستندية بالمرابحة):** يشتري البنك الإسلامي السلعة من الخارج تمهيدا ليبيعها للعميل الذي يسدد ثمنها بعد مدة أو على أقساط ، حيث يفتح البنك الإسلامي الاعتماد المستندي باسمه ولصالحه لم تتحقق ملكيته للسلعة المستوردة، وبعد وصول المستندات الخاصة بشحن البضاعة يبيع البنك البضاعة للعميل، بثمن مؤجل يدفع على آجال متفق عليها مسبقا.
- **المرابحة في السلع الدولية:** طورت البنوك الإسلامية عملياتها لتشمل ما سمي المرابحة في السلع الدولية حيث يشتري البنك بالوكالة عن عملائه سلعا من السوق الدولية نقدا (كالحديد، النحاس،...) ثم يبيعها إلى أطراف أخرى في السوق نفسها بسعر أعلى وبشروط دفع مؤجلة.
- **المرابحة الفقهية:** وهي المرابحة التي تتم دون الوعد بالشراء في هذا النوع تكون عملية المرابحة عادية، ويمتهن فيها البنك التجارة حيث يشتري السلع دون الحاجة إلى اعتماد وعد مسبق بشرائها من العميل ثم يعرضها بعد ذلك للبيع بالمرابحة بثمن وربح متفق عليه.
- **المرابحة المصرفية (المرابحة مع الوعد بالشراء):** في هذا النوع تكون عملية المرابحة مقترنة بوعد من العميل بالشراء أي أن البنك لا يشتري السلعة إلا بعد تحديد العميل لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، ومتى تم فإن المرابحة تكون مركبة من: عقد، وعد بالشراء وعقد بيع مرابحة.

2 -الإستصناع

أ- تعريف الإستصناع: هو عقد مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئا ويقال للمشتري مستصنع وللبائع صانع، إذ يوفر الاستصناع التمويل اللازم الذي يلبي طلبات العملاء لتجهيز المنتجات الصناعية ويناسب هذا العقد بوجه الخصوص تمويل المعدات والمباني أو المشاريع التي تحتاج إلى عمليات الإنشاء أو التصنيع أو التركيب أو التجميع[2].

[1] منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات: **آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية** مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، جامعة دمشق، دمشق- سوريا-، 2009، ص ص: 18-19.

[2] غادة عثمان نصيف، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

ب- شروط الإستصناع: وله عدة شروط نذكرها على التوالي:[1]

-بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة؛

-أن يحدد فيه الأجل؛

-يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة؛

-يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جز ائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

3 -**المتاجرات الإسلامية:** وتتمثل فيما يلي:

أ -البيع بالتقسيط (لأجل)

- **تعريفه:** هو عقد على مبيع حال بثمن مؤجل سدد مفرقا على أجزاء معلومة بأوقات معلومة، ويصح أن يكون الثمن المؤجل أعلى من الثمن الحالي.
- **شروطه:** ويشترط في بيع التقسيط ما يلي: [2].

-أن يكون البائع مالكا للسلعة لقوله -ص- **<<** لا تبع ما ليس عندك **>>**؛

-أن يكون المشتري قابضا للسلعة؛

-أن لا يزيد الدين بعد ثبوته في ذمة المشتري.

ب- بيع التأجير

- **تعريفه:** هو تمليك للمنفعة معلومة في مقابل عوض معلوم، وهي إما أن ترد على منافع الأعيان الحالية منقولا كانت أو عقارا، وإما أن ترد على المنفعة الناتجة عن العمل كما في حالة استئجار شخص لأداء عمل ما[3].

أو هي أن يستأجر شخص معين أصل معين، لا يستطيع الحصول عليه أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدم لصاحب الشيء[4].

---

[1] حسام الدين خليل: **عقد الإستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية البنكية** المؤتمر العالمي الثامن من المنظور الإسلامي، الدوحة-قطر-، من 10 إلى 20 ديسمبر 2011، ص ص : 17-18.

[2] علا أسامة الشعراني، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[3] غريب جمال: **المصارف وبيوت التمويل الإسلامية** دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة-المملكة العربية السعودية-، د س، ص: 163.

[4] صالح صالحي، نوال بن عمارة: **الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة- دراسة تطبيقية- بنك البركة الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر-، 2003، ص: 52.

- **مشروعيته**

– **من القرآن:** قال تعالى في كتابه الكريم: **<< قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ،قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ>>** سورة القصص، الآية 26–27.

– **من السنة:** قال رسول الله – ص– **: <<** ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعط أجره **>>.**

- **أشكال التمويل بصيغة الإجارة:**لها شكلين أساسيين هما:

–**صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك:** تعتبر الإجارة التمليكية أو الإجارة المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تتميز بكون ا لبرك لا يقتني الموجودات والأصول انطلاقا من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات لها بل أنه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من احد عملائه لتملك تلك الأصول، وعليه فإن تملك تلك الأصل المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك بعد نهاية عقد الإجارة كما هو الحال في الإجارة التشغيلية وإنما هي تنتقل هنا إلى ملكية المستأجر.

–**صيغة التأجير التمويل:** هو عقد يتفق فيه البنك وعميله على أن يشتري الأول أصلا إنتاجيا يؤجره للثاني لمدة معينة مع احتفاظ ا لبنك بملكية الأصل وللعميل الحق في استخدام الأصل في مقابل دفع أقساط إجارية محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها في صيغة الإجارة يعود الأصل إلى البنك والمستأجر مسؤول عن تكاليف الصيانة وليس له الحق في إلغاء صيغة الإجارة قبل نهاية مدة العقد[1].

ج– بيع السلم

- **تعريفه:** وهو أن يشتري البنك كمية محدودة من إنتاج المشروع بعد مدة معينة فيكون تسليم السلعة أجلا أما الثمن فيدفع نقدا[2].

ويجب أن يكون المبيع مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم ومبين[3].

[1] موساوي زهية، خالدي خديجة: **التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية – فرص وتحديات** –مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر–، 2006، ص: 53.

[2] عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري: **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، الرياض– المملكة العربية السعودية–، 2005، ص: 34.

[3] أحمد بلخير: **عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة– دراسة حالة البنكالإسلامي للتنمية–**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة– الجزائر–، 2007–2008، ص: 44.

- **الخطوات العملية لبيع السلم المتبع:**بيع حال أو مؤجل:

– **عقد بيع السلم:** البنك يقوم بدفع الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية المختلفة والبائع يلتزم بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد.

– **تسليم السلعة في الأجل المحدد:** يتسلم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته ببيع حال أو مؤجل ثم يوكل البنك البائع بيع السلعة نيابة عن نظير أجر متفق عليه أو بدون أجر، ثم توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها عند وجود طلب مؤكد بالشراء.

– **عقد البيع:** هنا البنك يوافق على بيع السلعة حالة وبالأجل وبثمن أعلى من ثمن شرائها سلما والمشتري يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الاتفاق[1].

ثالثا: آليات التمويل الأخرى: هناك بعض الآليات لم تذكر سلفا تتمثل على التوالي في:

1-الوكالة

أ -**تعريفها:** هي إنابة الغير في التصرف فيما يصح التصرف فيه[2].

وهي إقامة الغير مقام نفسه في التصرف، وتستخدم الوكالة على نطاق واسع في المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالاستثمار في السوق الدولية، أو الاستثمار فيما بين المؤسسات مع بعضها بما يسمى الوكالة بالاستثمار.

ب- مصروفات الوكالة: القاعدة العامة أن جميع المصروفات الخاصة بالوكالة يتحملها الموكل ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك وتعد من أهم المصروفات المعتادة الصيانة، التأمين، النقل، التخزين والضرائب[3].

2- القرض الحسن: هو عقد مخصوص يأخذ أحد المتعاقدين من الآخر بموجبه مالا على أن يرد مثله أو قيمة إن تعذر ذلك وهو من الطرف الآخر قربة إلى الله وإرفاقا في المحتاجين من باب التبرع والتفضل[4].

---

[1] خالدي خديجة : **دور التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة** المؤتمر العلمي حول: المقاولة والتنمية الإقليمية والريفية، جامعة تلمسان، تلمسان-الجزائر-، نوفمبر 2008، ص ص: 6-7.

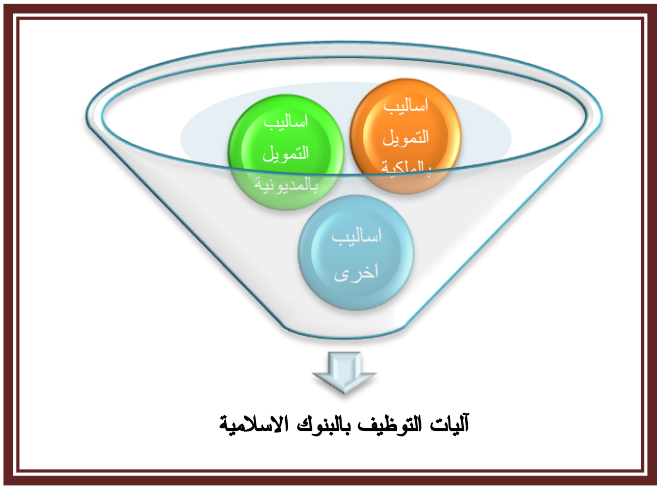
[2] عبد الحفيظ فرغي على القريبي: **البيوع في الإسلام**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر-، 1987، ص: 153.

[3] حمد فاروق الشيخ: **الرسوم والغرامات والجرائد في المؤسسات المالية الإسلامية – في ضوء الشريعة الإسلامية**، مذكرة ماجستير في الدراسات الإسلامية، كلية الإمام الأوزاعي، بيروت-لبنان-، 2012، ص ص: 90-91.

[4] محمد نور الدين أردنية: **القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي** مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين-، 2010، ص: 12.

3- **التوريق:** هو تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين[1].

الشكل رقم (02): آليات التوظيف بالبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية في عملها وفي ممارساتها لنشاطاتها العديد من التحديات التي يمكن تقسيمها إلى :

أولا: تحديات العولمة

لقد أفرزت السنوات الأخيرة هذه التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية والتي تتمثل في المنافسة الشرسة من قبل البنوك العالمية التي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها الأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، تفوض هذه التحديات على البنوك الإسلامية أن تتجه نحو تحقيق مستوى من الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال[2]، وتتمثل فيما يلي:[3]

[1] يوسفات علي، بوزيان رحماني هاج: **التوريق والأزمة المالية العالمية** الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، -النظام المصرفي الإسلامي نموذجا-، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009 ص: 03.

[2] عبد الرحمن كريم مهدي العزاوي: **المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية** الملتقى الدولي حول: الاقتصادي الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري2011، ص: 08.

[3] محمد بن جاب الله ، علال بن ثابت: **تحديات البنوك الإسلامية، ومساعي صمودها في ظل اقتصاد السوق** الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، بشار-الجزائر-، يومي 24-25 أفريل 2006، ص: 04.

1- التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من النواحي التشريعية وهذا يخص المفارقة بين الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية وتعددها، فمنها ما هو متمسك بالأصل الشرعي ومنها ما يحاول تبرير الواقع، وهو ما يلق تحفظ كونه يطوع المسائل الفقهية، وبما يتناسب مع أعمال البنوك الإسلامية.

2- التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من النواحي القانونية وذلك من واقع تطبيق قوانين التجارة والبنوك والمؤسسات من طرف البنوك المركزية على البنوك الإسلامية.

3- التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من النواحي التشغيلية إلزام البنوك الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائها لدى البنوك المركزية التي تقوم بإقراضها بفائدة، وهذا ما يليق مع منهج عملها.

4-التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من الناحية الاقتصاديةوتتمثل في منعها من ممارسة أعمال التجارة وتملك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم أنشطتها وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية، كما أن فرض الضرائب المرتفعة على أرباحها وعوائدها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رساميل وفوائد البنوك التقليدية[1] كما تواجه البنوك الإسلامية اليوم تحدي أكبر كما يواجه المؤسسات المالية وهو المعضلة الرباعية.

ثانيا: ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية فيالبنوك الإسلامية وفقدان المرجعية الفقهية

إعطاء هيئات الرقابة الشرعية صلاحيات أوسع في التدقيق الشرعي، والتأكد من أن الممارسات العملية (لا نظرية) للبنوك الإسلامية تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهل في إمكان هيئات الرقابة الشرعية الوصول إلى درجة الاجتهاد الجماعي الذي يعتمد على الخبرات الفنية مما يمكنها من الحسم في كثير من الممارسات البنكية[2].

ثالثا:عدم تطوير المنتجات وتقنيات العمل

تعاني البنوك الإسلامية من عدم تطوير العمل وعدم تطوير أدوات مالية جيدة للمساعدة في إدارة السيولة والتحوط ضد المخاطر مثل: مخاطر تغير أسعار الصرف.

رابعا: ضعف البنية التقنية

تعاني البنوك الإسلامية من ضعف البنية التقنية لديها حيث أن غالبية عملياتها تتم معالجتها يدويا، فالمرابحة والمشاركة والإستصناع كلها عمليات تتم معالجتها في الغالب يدويا مما يرفع درجة الخطأ البشري

[1] محمد زيدان، محمد حمو: **تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنةالسبل المالية والمصرفية** الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، يومي 5-6 ماي 2009، ص: 09.

[2] عبد الحفيظ بن ساسي، محمد جموعي قريشي: **ضوابط المنهج الإسلامي للاستثمار المتعلقة بالصيغ التمويلية** الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23- 24 فيفري 2011، ص: 13.

وهنا تكمن المخاطرة، كما أنها تؤدي إلى بطء سير العمليات لديها وكثرة الأعمال الورقية وطول الدورة المستندية.

خامسا: تحديات التكتلات والاندماج

يشهد العالم اليوم موجة من التكتلات والاندماجات حيث اندمجت العديد من البنوك والمؤسسات المالية والتقليدية على مستوى العالم لتكوين كيانات قوية قادرة على المنافسة ومواجهة تحديات العولمة، وهذا التوجه نحو التكتلات والاندماجات يشكل تحديا كبيرا أمام البنوك الإسلامية صغيرة الحجم وحديثة النشأة[1].

سادسا: القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه

ولمواجهة التحدي المماثل في هذا المجال، يتعين على البنوك الإسلامية أن تستخدم أفضل الوسائل لإدارة المخاطر والائتمان وتقلبات الأسعار في الأسواق، وهناك من يرى ضرورة قيام وكالة إسلامية عالمية متخصصة في تقييم المخاطر وإدارتها فيها بين البنوك الإسلامية[2].

سابعا: نقص القيادات والإطارات المؤهلة

تعاني البنوك الإسلامية من نقص القيادات والإطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية الإسلامية على أكمل وجه فهناك حاجة ماسة لتأهيل قيادات مصرفية وتوفير إطارات اقتصادية وإدارية متخصصة لتقوم بدور البحث في الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي المتطور، سعيا في ذلك لإيجاد الصيغة الشرعية الملائمة لجميع المستجدات في المعاملات المالية والمصرفية، وهذا ما ينبغي إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية.

ثامنا: التنويع في العمليات الاستثمارية

سياسة التمويل في المحافظ الاستثمارية للبنوك الإسلامية تميزت باتجاهها نحو التركيز على مشروعات قصيرة، لذلك فتنويع العمليات الاستثمارية والخوض في المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل يعتبر هو الآخر من أكبر التحديات لدى البنوك الإسلامية.

تاسعا: سلبية المودعين

يتميز معظم المودعين لدى البنوك الإسلامية بأنهم غير قادرين على المشاركة في الإدارة ، كونهم من شرائح المجتمع الفقيرة، أما أصحاب الودائع الكبيرة والقادرين على الاستثمار فهم قلة قليلة، ومن جهة أخرى فإن المودعين يرغبون في الحصول على الربح السريع خلال فترة قصيرة، وهذا ما يتعارض مع تحقيق

---

[1] محمد عبد الحفيظ المغيوب: **المصارف الإسلامية... مآخذ وتحديات واستحقاقات** مؤتمر الخدمات المالية والإسلامية الثاني، طرابلس- ليبيا-، من27 إلى29 افريل 2010، ص ص: 13-14.

[2] بن عيشي بشير، غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

التنمية الاقتصادية الشاملة ذات المدى البعيد، لذلك فجلب المودعين والمستثمرين دوي الاتجاهات الايجابية تعتبر تحديا للبنوك الإسلامية[1].

عاشرا: المنافسة مع البنوك التقليدية والعلاقة بلبنك المركزي

إن البنك الإسلامي لا يمكنه أن ينشط بمعزل عن البيئة المصرفية المحلية والدولية خاصة تلك البنوك التي تتواجد في أنظمة مصرفية تعتمد على آلية الفائدة مما يدخلها في منافسة شديدة مع البنوك التقليدية، إضافة إلى أن البنوك المركزية تفرض أدوات رقابة تختلف عن مبادئ الأساسية التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، وهذا ما يفرض على البنوك الإسلامية جملة من التحديات[2].

[1] محمد بن جاب الله، هلال بن ثابت، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[2] عيسى دراجي، منور أو سرير: **تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية** الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية–الجزائر–، يومي 23–24 فيفري 2011، ص: 11.

خـــلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

-البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات ووحدات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، هدفها الأساسي ليس تحقيق الربح، وإنما تطبيق حكم الله في المال وتسخيره لصالح خدمة خليفة الله في الأرض مع استبعاد الربا المحرم شرعا أثناء التعاملات.

-تساهم البنوك الإسلامية في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توظيف مواردها في إقامة المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية، وتحقيق الأرباح ، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

-البنك الإسلامي يقوم بتقديم خدمات متعددة لإرضاء عملائه وذلك عن طريق الصيغ الخاصة بها التي تعتبر كبديل عن أسلوب الإقراض بالفائدة المطبق في البنوك الربوية، وأهم هذه الصيغ المرابحة، المضاربة، الإستصناع، السلم، المشاركة وغيرها من الصيغ المذكورة في الفصل.

-ورغم تزايد وتوسع البنوك الإسلامية وتضاعف الاهتمام بها والإقبال عليها، إلا أنها لازالت تحقق أمام عقبات وتحديات يجب تجاوزها، واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق الأفضل دائما.

الفصل الثاني

السيولة و إدارتها في

البنوك الإسلامية

تمهيد

تعد البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الربوية مؤسسات تمويلية استثمارية إذ تشبه كثيرا الاستثمار إلا أنها تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وقيامها بهذه الخدمات يتطلب منها توفير السيولة اللازمة إذ أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، فهو قطب الرحى في الحركات الاقتصادية ضف إلى ذلك توفيرها من أجل مجابهة سحوبات المودعين المفاجأة.

وتخوف البنوك الإسلامية من اهتزاز ثقة مودعيها بها يحتم عليها الاحتفاظ بقدر عال من السيولة، مما يضطر بها غير باغية إلى عدم استثمار هذه الأموال في المشاريع المختلفة من أجل تعظيم أرباحها وثروة ملاكها.

وبالتالي الوقوع في مشكلة السيولة سواء الانخفاض أو الزيادة أي التضحية بمصلحتها من أجل مصلحة مودعيها، هذا ما يؤدي بهذه البنوك البحث عن حلول لهذه المشكلة وذلك عن طريق الإدارة الجيدة لسيولتها المصرفية وتحديد حجمها في البنك عن طريق مؤشرات ونسب محددة وكل هذا سيتم التدقيق فيه من خلال هذا الفصل المقسم على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أثار السيولة وسبل معالجتها.

المبحث الثالث: إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

المبحث الرابع: إدارة مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بدور هام في النشاط الاقتصادي ألا وهو دور الوساطة المالية، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة اللازمة بالمبالغ المطلوبة في الوقت المناسب وبشتى أنواعها. إذ أن توفيرها أو عدمه ناتج عن عدة عوامل تؤثر فيها، وكل هذا واثر سيتم توضيحه أكثر في هذا المبحث من خلال:

المطلب الأول: تعريف السيولة في البنوك الإسلامية أهميتها.

المطلب الثاني: عناصر السيولة في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الثالث: أنواع السيولة في البنوك الإسلامية وأزمتها.

المطلب الأول: تعريف السيولة في البنوك الإسلامية وأهميتها

أولا: تعريف السيولة في البنوك الإسلامية

قبل التطرق لتعريف السيولة سنتحدث عن تطورها.

– تطور فكرة السيولة المصرفية: كان العاملون في البنوك يحصرون مفهوم السيولة التي تتخذ صفة الائتمان القصير الأجل الممثل بالقروض التجارية، لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية وهكذا يتحول هذا النوع من الأصول تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو تمويل عمليات تسويقها، وهذا ما يسمى بنظرية القرض الإيجاري[1].

وفي الأساس تقول هذه النظرية أن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول فإذا كانت هناك سوق متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل سيولتها على الأصول القصيرة الأجل.

ثم اشترط أنصار هذه النظرية أن سيولة الأصل يجب أن لا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد سائل فحسب بل وبدون خسارة أيضا، أي أن سيولة الأصل أصبحت تتوقف على:

– وجود سوق يباع فيها هذا الأصل؛

– قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكر؛

– مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة حسمه لديه.

2– تعريف السيولة في البنوك الإسلامية: يجب التطرق لتعريف السيولة بصفة عامة لغة واصطلاحا والسيولة المصرفية قبل السيولة في البنوك الإسلامية.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة: **اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2006، ص: 96.

* **لغة:** السيولة هي جمع سيل وهو الماء الكثير يجري ويسيل على الأرض[1]. وأضيفت التاء المصدرية وهذا يسمى المصدر الاصطناعي وهو أمر شائع في اللغة العربية.

* **اصطلاحا:** اختلفت تعاريف السيولة اصطلاحا وتعددت من كاتب إلى آخر لكن أغلبها ذات معنى ودلالة واحدة ومنها:

أ- تعريف السيولة في المؤسسات الاقتصادية تعرف السيولة على أنها قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة[2].

كما تعرف بأنها: "الاحتفاظ بنقدية جاهزة أو لأصول لها طبيعة إمكانية التحول لنقدية بدون خسارة، وفي التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة"[3].

ب- تعريف السيولة المصرفية تعرف السيولة المصرفية على أنها "سرعة تحويل الأصل إلى نقدية حاضرة وعدم تحمل البنك لأي خسارة في هذا السبيل"[4].

وتعرف على أنها: "سهولة تحويل المال إلى نقود فكلما زادت هذه السيولة ازدادت سيولته والنقود هي أكثر الأموال سيولة"[5].

أيضا السيولة المصرفية هي: "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة التسييل لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة"[6].

ج- تعريف السيولة في البنوك الإسلامية هي القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية، بما يضمن سير نشاطها بدون معوقات ولتحقيق ذلك يجب على البنك الإسلامي الاحتفاظ بمبالغ سائلة من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في البنك أو لدى البنوك الأخرى[7].

ومنه فمفهوم السيولة النقدية في البنوك الإسلامية ينقسم إلى:

مفهوم كمي: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في ما للإيفاء بالالتزامات

---

[1] **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية** محمد عمارة، دار الشروق، بيروت-لبنان-، 1993، ص: 301.

[2] منير شاكر وآخرون: **التحليل المالي "مدخل صناعة القرار"**، ط03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2008، ص: 71.

[3] بلال خلف السكارنة: **الريادة ومنظمات الأعمال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2008، ص ص: 227-228.

[4] أحمد حسن عبد الرحيم: **اقتصاديات النقود والبنوك** مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008، ص: 224.

[5] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

[6] معهد الدراسات المصرفية، **إدارة السيولة في المصرف التجاري** إضاءات، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 02، الكويت، سبتمبر 2012، ص: 02.

[7] مشري فريد، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

المستحقة والمترتبة على البنك دون تأخير[1].

مفهوم نقدي: ويقصد به كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، ومن الودائع والأموال المشتراة[2].

ومن كل التعاريف السابقة نجد أن السيولة لا تخرج عن: "أنها قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على البنك في الوقت المناسب دون تأخير وإتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية".

ثانيا: أهمية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية

إذا كانت السيولة في البنوك الربوية هامة وتحتل المركز الأساسي من اهتمام الإدارة فإنها بالنسبة للبنوك الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسباب الآتية:[3]

– ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمارات المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

– ضرورة المحافظة على سمعة البنك الإسلامي فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به يعني تجميد للأموال ووجود عجز نقدي قد يعرض البنك لمشكلات وهذا يقود إلى فقدان الثقة به ما يجعل المودعين المستثمرين يهرعون إلى سحب أموالهم منه؛

– يقوم البنك الإسلامي بأنشطة استثمارية متنوعة بعيدة عن نظام الفائدة الربوية هذا ما يوحي الاحتفاظ بمستوى سيولة أعلى من مستواها في البنك التقليدي، وهذا يؤثر على العائد الإجمالي على الاستثمار؛

– يوظف البنك الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث خلل في هذه البرامج؛

---

[1] علي أحمد السالوس: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية–، يومي 25–29 ديسمبر، 2010، ص: 04.

[2] علي محي الدين القرة داغي: **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية–دراسة فقهية اقتصادية**- مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ماليزيا، ديسمبر 2010، ص: 23.

[3] حسين شحاتة: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات** الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية–، يومي 25–29 ديسمبر2010، ص ص: 14–15.

– حتى الآن لم تستكمل شبكة البنوك الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي حتى يسهل تبادل النقدية فيما بينها، ومن أجل استكمال هذه الشبكة وإبرام الاتفاقيات اللازمة يجب أن يكون للبنوك الإسلامية بدائل أخرى تمكنها من استثمار الفائض وتغطية العجز النقدي؛

– لا تستطيع البنوك الإسلامية أن تغطي ما تتعرض له من انخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق البنوك التقليدية الربوية لأن ذلك يوقعها في الربا المحرم شرعا، وفي حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تستثمر هذا الفائض لدى البنوك التقليدية الربوية بفائدة ربوية محرمة؛

– هناك الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعا مثل الاختيارات والمشتقات وغيرها، هذا ما يجعل البنوك الإسلامية لا تتعامل في هذه السوق وإن تعاملت ففي حدود ضيقة تماما وفي إطار الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى زيادة أهمية البحث عن سبل وأساليب وأدوات مشروعة تساعد البنوك الإسلامية في استثمار فائض النقدية وتغطية العجز؛

– وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية.

مما سبق نلاحظ أن للسيولة أهمية مختلفة لدى البنوك الإسلامية، تتمثل أساسا في طبيعة التوظيفات والاستثمارات التي تقوم بها. حيث أنها تتعرض لمشكل التوافق بين تواريخ استحقاق الودائع والقدرة على تنضيض تلك الاستثمارات، وهذا ما يزيد من أهمية السيولة لدى البنوك المشاركة ويجعل منها مشكلا حقيقيا وصعبا خاصة في ظل النشاط في نظام مصرفي تقليدي، معاملاته المالية مرتكزة على قواعد ربوية[1].

المطلب الثاني: عناصر السيولة في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها

أولا:عناصر السيولة في البنوك الإسلامية

تتكون السيولة في البنوك الإسلامية من السيولة النقدية والشبه النقدية:

1– السيولة النقدية: تتكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بسيطرة البنك الإسلامي عليها وإمكانيته من التحكم فيها بصورة مباشرة وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى الإسلامية والتقليدية، ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل[2].

---

[1] شوادر حمزة: **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية–دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، بنوك ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف– الجزائر–، 2006–2007، ص: 181.

[2] محفوظي فؤاد وآخرون: **الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية إستراتيجية**الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، واقع....ورهانات المستقبل، يومي 23–24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية، غرداية –الجزائر–، ص: 05.

2-السيولة الشبه نقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها، مثل المرابحات الدولية قصيرة الأجل، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع بالبيع أو الرهن[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في سيولة البنوك الإسلامية

إن للسيولة المصرفية في البنوك الإسلامية عدة عوامل تؤثر فيها نذكرها على التوالي:[2]

1-طبيعة الحسابات: وتضم:

أ-الحسابات الجارية وتحت الطلب: تعتبر حسابات شديدة السيولة متدنية الكلفة كما تعيق التخطيط للتدفقات النقدية.

ب- حسابات التوفير: تعد أفضل من الحسابات الجارية وهذا من وجهة نظر السيولة والتخطيط النقدي.

ج- حسابات لأجل: هي أفضل الحسابات من حيث السيولة والتخطيط للتدفقات النقدية والاستثمار طويل الأجل إلا أنها ذات كلفة مرتفعة.

2- الوعي المصرفي: يجب أن يكون الوعي المصرفي موجود لأنه هناك علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة.

3- تعليمات البنك المركزي: وهي تتمثل في الأوامر والتعليمات المصدرة من طرف البنك المركزي تجاه كل البنوك العاملة في البلد الواحد وتتمثل هذه التعليمات في:

- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي؛
- نسبة السيولة القانونية؛

إذ يجب أن يحتفظ البنك بموجودات سائلة حدها الأدنى (100%) من إجمالي مطلوباته المرجحة، على أن لا تقل موجوداته السائلة بالعملة المحلية عن (70%) من مطلوباته المرجحة بالعملة المحلية.

المطلب الثالث: أنواع السيولة في البنوك الإسلامية وأزمتها

أولا: أنواع السيولة في البنوك الإسلامية

---

[1] علا نعيم عبد القادر وآخرون: **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** دار البلدية، عمان-الأردن-، 2009، ص: 117.

[2] حسين سعيد: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/01/12، ساعة الإطلاع: 23:15، ص ص: 11-12.

www.kantakji. com/ fiqh/files/manage/337

للسيولة عدة أنواع وضعت بحسب تقسيم عدة معايير نتطرق هنا الى أنواعها من خلال اعتبار الأيام والزمن حيث تقسم بهذه الحيثية إلى:[1]

1- السيولة الباردة: ويقصد بها مقدار متوسط السيولة لـــ 290 يوما فما فوق، الذي يعبر عن سيولة المستثمر في استثمارات طويلة الأجل حيث يدخل فيها الصناديق الاستثمارية للحكومة أو البنوك أو كبار صناع السوق، وهي تظهر في حالتين:

أ- الحالة الأولى: سيولة بيع منظم على مدى طويل، ويعبر عنها بالتصحيح المتوسط أو القوي أو الانهيار في السوق.

ب- الحالة الثانية: سيولة داعمة من خلال شراء منظم على مدى طويل وذلك بعد تصحيح متوسط أو قوي أو انهيار السوق.

2- السيولة الساخنة: هي السيولة التي تعبر عن مقدار متوسط السيولة لثلاثة أيام أو أقل أو حجم السيولة المدارة خلال يوم واحد وهي تعبر عن سيولة المضاربين في البورصات.

3- السيولة الدافئة: هي مقدار متوسط السيولة لثلاثين يوم إلى ستين يوم وهي سيولة المستثمرين استثمارا قصير الأجل، حيث يظهر من خلال الصعود التدريجي مقدار ومتوسطات السيولة خلال ستين يوم أو أقل وهذه السيولة قد تنتقل إلى سيولة ساخنة في حالتين:

- سيولة بيع أو صرف حيث يعبر عنها بالتصحيح البسيط أو جني الأرباح؛
- سيولة شراء منظم، ويعبر عنها بالارتفاع التدريجي في مقدار السيولة الساخنة.

كما أن هناك تقسيمات أخرى لم يتم التطرق إليها.

ثانيا: أزمة السيولة

تعني الأزمة هنا عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الوقت المطلوب، وعدم الوفاء هنا قد يصل إلى مرحلة العجز والإعسار (الإفلاس) وقد يكون أقل من ذلك أو أخف ومن هنا تختلف درجات الأزمة قوة وتوسطا وضعفا أو انهيارا أو إفلاسا.

وتطلق أزمة السيولة على حالة زيادة السيولة في البنك أو الدولة، وعدم القدرة على تشغيلها حيث تسمى هذه الحالة بالإفراط في السيولة أو الإفراط النقدي.

[1] علي محي الدين القرة داغي: **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية-دراسة فقهية اقتصادية**-الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية-، 25-29 ديسمبر 2010، ص: 06.

ويظهر جليا أن لها عدة أنواع نذكر أهمها:[1]

1- الأزمات المستديمة: تحدث عند الأزمات المالية العالمية أو عندما تدخل في مشروعات تكون أكبر من قدرتها الاستيعابية أو تستدين أكثر من قدرتها على توفير مستلزمات الوفاء وهكذا...الخ.

وهذا النوع يكون على درجات تبدأ السيولة في أزمتها لأكثر من عام وقد ترتفع كلما طال أجلها حيث تشمل أزمات السيولة قصيرة الأجل وطويلة ومتوسطة الأجل.

2- أزمات مؤقتة: وتكون بسبب اقتصاديات غير ملائمة أو نحو ذلك والحالة العادية لسيولة السوق أو الدولة إنما تتحقق إذا كان إجمالي السيولة أو النقود في الاقتصاد القومي* معادلا للسلع والخدمات، وهذا حتى لا يكون في الاقتصاد قوى شرائية أو نقود لا تقابلها سلع، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم.

ولضبط هذا وما ذكر سابقا يجب على الدولة (السلطة النقدية) وبالذات البنك المركزي التحكم في عرض النقود والسيولة في الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني: أثار السيولة وسبل علاجها

لقد كان لنجاح تجربة البنوك الإسلامية آثارا متعددة ومظاهر شتى منها زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عن ما كان متوقعا، وترتب على ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة أو ما يعرف بفائض السيولة، و أن استثمار هذه الفوائض بشكل أفضل قد يوقعها في مشكلة عجز السيولة وإن لكل من الآثار السابقة أسباب محددة أدت إلى حدوثها كما توجد حلول لمعالجتها وللتدقيق أكثر فيما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

---

[1] علي محي الدين القرة داغي، **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية** مرجع سبق ذكره، ص: 26.

* الاقتصاد القومي: هو علم يقوم بدراسة اقتصاد بلد ما باعتباره جزء اقتصادي، له بيئته الخاصة وتقاس كفاءة هذا النظام بمدى تحقيقه لأهدافه وهي: الاستقرار السعري، النمو الاقتصادي، تحقيق العملة والتوازن في التبادل التجاري.

المطلب الأول: واقع السيولة في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: أثار السيولة في البنوك الإسلامية وسبل علاجها.

المطلب الثالث: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: واقع السيولة في البنوك الإسلامية

وفقا للدراسة التي أجراها أحد الباحثين على عشر من المؤسسات المالية الإسلامية من منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى ماليزيا، ومقارنة كل واحد من تلك المؤسسات مع ما يماثلها من البنوك التقليدية من حيث حقوق الملكية أكد الخبير المصرفي مسفر آل دحيم أن نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المؤسسات المالية الإسلامية زادت عن مثيلاتها في البنوك التقليدية بنحو 9.45%.

وأقر آل دحيم على أن البنوك تقوم بشكل عام باستخدام ثلاث إستراتيجيات لإدارة السيولة: إدارة سيولة الالتزامات، الإدارة المتوازنة للسيولة وإدارة سيولة الأصول وتتبع غالبية البنوك الإسلامية الإستراتيجية الأخيرة (إدارة سيولة الأصول)*، حسب النسب المالية التي توصلت إليها نفس الدراسة عن طريق تحليل عينة من القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة، حيث وصلت فيها نسبة النقد وأشباه النقد إلى الحسابات الجارية وحسابات الادخار إلى 144%.

كما أوضحت دراسة قامت بها مؤسسة نقد البحرين أن للبنوك الإسلامية بصورة عامة فائض سيولة، فقد بلغ مجموع أصول البنوك المكونة للعينة محل الدراسة 13.6 بليون دولار منها 6.3 بليون دولار لأصول سائلة، وبالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية فقد بلغت الأصول السائلة 18.61 بليون دولار من مجموع الأصول البالغ 40 بليون دولار. كما أبانت الدراسة كذلك أن مجموع البنوك التقليدية المناظرة لهذه المؤسسات المالية الإسلامية في عينة الدراسة، تحتفظ في المتوسط بأصول سائلة تقل عن الأصول السائلة للبنوك الإسلامية بنسبة 46.5%، ويشير آخرون إلى أن حجم السيولة قصيرة الأجل في المؤسسات المالية الإسلامية تم تقديرها في بعض البحوث بحوالي 20 إلى 30 بليون دولار متاحة لاستثمارات قصيرة الأجل خصوصا التمويل التجاري[1].

المطلب الثاني: أثار السيولة في البنوك الإسلامية وسبل علاجها

أولا: أثار السيولة في البنوك الإسلامية

*تعتمد غالبية البنوك على هذه الإدارة بسب الافتقار إلى البنية التحتية لنقل الأموال بسب غياب الأسواق المالية الثانوية.

[1]حكيم براضية: **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر-، 2010-2011، ص: 43-44.

يعتبر كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة غير مرغوب فيها لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها البنك الإسلامي من ناحية أخرى، وفيما يلي تبيان ذلك:

1- أثار انخفاض السيولة في البنوك الإسلامية يقصد بانخفاض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية تلك العجز النقدي الذي يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به. وينشأ هذا العجز بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة أو انخفاض التدفقات النقدية الداخلة أو كلاهما معا وهذا ما يؤدي إلى:[1]

- الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي بأنه يعاني من نقص في السيولة فيؤثر ذلك على استمرار نشاطه، فالأمر هنا أكثر صعوبة في حالة بنك إسلامي منه في حالة بنك ربوي، فالبنوك الإسلامية لا يوجد لها بنك مركزي إسلامي يقف معها عند الضرورة في حالة العجز في السيولة النقدية؛

- ضياع فرص استثمارية أمام البنوك الإسلامية كان من الممكن الاستفادة منها ولو كان لديه أموال سائلة ولا سيما في الأعمال قصيرة الأجل؛

- تؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى التصرف في بيع أصول متداولة بثمن منخفض، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقق في ظل الظروف العادية؛

- يؤدي انخفاض السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك الإسلامي مما قد يؤثر على القرارات الإدارية للبنك[2].

2- أثار فائض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية إن الحسابات الجارية في البنوك الإسلامية هي حسابات تحت الطلب وليس بوسعها بيع الدين أو الاقتراض بفائدة من البنك المركزي أو تسييل جزء من أصولها في الوقت المناسب فإنه يتعذر عليها الحصول على السيولة من الأسواق لذلك تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة لمواجهة هذا المشكل[3]، وهذا ما يعرف بفائض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية.

كما أن هذا الفائض ينشأ في البنوك الإسلامية عند زيادة التدفقات النقدية الداخلة أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا وينشأ عن تلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية ونلخصها في:[4]

---

[1] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

[2] مشري فريد، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[3] فضل عبد الكريم محمد: **المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وآليات مقترحة للحد منها** الندوة الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، من 18 الى 20 أفريل 2010، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر-، ص: 172.

[4] حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

– يسبب فائض السيولة تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلا؛

– كما يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك الإسلامي بدعوى أن إدارته غير قادرة على استثمار الأموال؛

– تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال.

إن الآثار السابقة الذكر عند الفائض أو الانخفاض في الرصيد النقدي تتفاعل كلها لينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة البنك الإسلامي من ناحية، وإلى عدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية وعليه كان لزاما على أنظمة البنك الإسلامي حسن إدارة وتخطيط السيولة النقدية، واتخاذ القرارات اللازمة في هذه الإشكالية وفي الأوقات المناسبة من أجل الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد.

ثانيا: علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

إن مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية تكمن في وجود نقص في السيولة أو فائض فيها لهذه البنوك والأغلب منهما تواجدا هي مشكلة فائض السيولة، وفيما يلي عرض لأهم سبل المعالجة سواء في حالة النقص أو الفائض.

1– معالجة البنوك الإسلامية لمشكلة نقص السيولة وقاية من حالات نقص السيولة التي يمكن لها أن تواجه البنوك الإسلامية والتي تضعف من موقفها ومركزها المالي وتسيء إلى سمعتها في السوق....الخ، ارتأت البنوك الإسلامية إلى الالتزام بمجموعة من المتطلبات لمواجهة هذا النقص وتتمثل في:[1]

– احتفاظ البنك بنسبة من الودائع على شكل أموال سيولة نقدية؛

– اقتطاع نسبة من كل حساب استثماري بالاتفاق مع المودعين لا تدخل في حساب الأرباح والخسائر كاحتياطي سيولة؛

– العمل على زيادة التعامل بالصكوك وشهادات الاستثمار؛

– ضرورة السعي لابتكار لأدوات ومنتجات استثمارية ذات سيولة مرتفعة؛

[1] شودار حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 182–183.

ولكن ما يلاحظ على البنوك الإسلامية أنها بإتباعها هذه الأساليب تقوم بتعطيل جزء من سيولتها وفق ما أقرت به النظم الرقابية وفق قاعدة الأخذ بأخف الضررين، وهو أمر يمكن أن يترتب عنه انعكاسات سلبية على معدلات ربحية البنك الإسلامي.

2- **معالجة البنوك الإسلامية لمشكلة فائض السيولة** في الواقع إن معظم البنوك الإسلامية تعاني مشكلة فائض السيولة النقدية وفيما يلي طرق وسبل معالجتها[1]:

أ- توظيف فائض السيولة في الاتجار بالذهب والفضة والعملات الأجنبية وما في حكم ذلك: تقوم بعض البنوك الإسلامية بالاتجار بالذهب والفضة والمعادن الثمينة في الأسواق المالية العالمية حيث تقوم بالشراء عندما تكون الأسعار منخفضة ثم تقوم بالبيع عندما ترتفع الأسعار، وهناك صيغ عديدة لهذه المعاملات في أسواق النقد المحلية والعالمية.

ب- الإيداع لدى البنوك التقليدية الربوية بدون فائدة بشرط المعاملة بالمثل تقوم بعض المصارف الإسلامية بإيداع فائض السيولة لدى البنوك التقليدية الربوية لفترة زمنية معينة، غالبا ما تكون قصيرة ومحددة على أن تقوم الأخيرة بإقراض البنك الإسلامي نفس القيمة ولنفس الفترة بدون فائدة[2].

ج- إيداع فائض السيولة في البنوك الأجنبية مقابل خدمات مصرفية عالمية أحيانا تقوم بعض البنوك الإسلامية بإيداع الفائض لدى البنوك التقليدية الأجنبية نظير خدمات مصرفية عالمية وبدون فوائد مصرفية. وهذا التصرف يعتبر تصرف غير لائق وغير سليم من الناحية الشرعية حيث يشاع على البنوك الإسلامية أنها تودع أموالها في بنوك أجنبية.

مع أن هذه الحلول لها عدة انتقادات أهمها التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلاّ أن الحلول التالية هي المطبقة فعلا في علاج مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية:

أ- تنويع صيغ استثمارات البنوك الإسلامية حيث يسهل تسييل بعضها بسرعة من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الإسلامية هو التركيز على مجالات استثمار ذات طبيعة معينة تكاد تكون متماثلة (مثل صيغة المرابحة) فهذا المنهج يخلق مشكلات سيولة نقدية، وقد يعود هذا إلى إعسار مالي ففي تنويع الاستثمارات حل لمشكلة تجميد الأموال ووفاء لمشكلة العجز وتقليل للمخاطر وزيادة في معدل العائد الإجمالي على الاستثمارات.

---

[1] حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23.

[2] سليمان ناصر: **مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية والحلول المقترحة لها** الملتقى الدولي حول: الادخار المصرفي والتنمية في البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، يومي 25-26 جانفي، د س، ص: 09.

ب- التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية في تبادل النقدية والاستثمارات وفق اتفاقيات وعقود ملزمة: يجب أن تتعاون البنوك الإسلامية فيما بينها في كافة المجالات فإن الحاجة أصبحت اليوم ملحة إلى تعاونها في إيجاد منافذ وأشكال جديدة للاستثمار على مستوى البلدان الإسلامية بصفة عامة بما يتيح فرص متنوعة للاستثمارات وضمان تحقيق عائد مجز لأصحابها.

3- تنشيط تمويل قطاع التجارة والمعاملات بين الدول الإسلامية بالصيغ المشروعةمن المجالات الهامة التي تستوعب فائض نقدي لدى البنوك الإسلامية هو قطاع الأعمال وبصفة خاصة قطاع التجارة وفق ضوابط الشريعة، ويكون في مجال الضروريات والحاجيات وتنشيط التجارة المبنية بين الدول الإسلامية ولا سيما بعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية في تلك البلدان[1].

4- صناديق الاستثمار الإسلامية يمكن للبنوك الإسلامية أن تنظم صناديق استثمارية مخصصة بغرض تمويل مشروعات تنموية تؤسسها وتساهم فيها هذه البنوك، ويمكن للصندوق إصدار صكوك خاصة به وباسمه ليتم تداولها بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية[2].

5- إصدار صكوك وسندات وشهادات استثمارية إسلامية لتطبيق نظام (التوريق والتصكيك الإسلامي): هناك جهود تبدل الآن تستحق الاهتمام والدراسة تقتضي بضرورة إنشاء السوق المالية الإسلامية وإصدار صكوك وأوراق نقدية ومالية استثمارية إسلامية ذات حصة في الأرباح الفعلية للمشروعات الاقتصادية ويمكن تداول هذه الأوراق بيعا وشراء. ففي حالة فائض السيولة تشتري هذه الصكوك من السوق المالية الإسلامية وفي حالة العجز النقدي يبيع البنك الإسلامي ما لديه من صكوك[3].

المطلب الثالث: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: تعريف مخاطر السيولة في البنوك الإسلامي

هي تعرض البنك الإسلامي لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته[4]، وتظهر هذه المخاطر عندما تكون هناك صعوبات الحصول على النقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول[1]

---

[1] حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

[2] براق محمد وآخرون: **أداء الصناديق الاستثمارية المسئولة اجتماعيا وصناديق الاستثمار الإسلامية**الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 08.

[3] حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[4] خالدي خديجة وآخرون: **إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية** موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2014/02/12، ساعة الاطلاع: 17:28 ص: 27. www.slideshare.net/fatehfatch/ss-33723387

أي في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية[2].

كما أن مخاطر السيولة تنقسم إلى قسمين:[3]

1- مخاطر تمويل السيولة: هي المخاطر المتعلقة بعدم تمكن البنك الإسلامي من الوفاء بصورة كافية بالتدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية والاحتياجات من الضمانات بدون التأثير في العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك الإسلامي.

2- مخاطر سوق السيولة: هي المخاطر المتعلقة بعدم سهولة تمكن البنك الإسلامي من إحلال أو استبعاد أحد المراكز المالية أو المفتوحة بسهولة بسعر السوق نظرا لعدم كفاية عمق السوق أو بسبب خلل في السوق.

ثانيا: أسباب حدوث مخاطر السيولة

تتمثل أهم أسباب حدوث مخاطر السيولة في[4]:

- تعتمد معظم هذه المصارف على الحسابات الجارية بدرجة كبيرة وهذه الحسابات قابلة للسحب على الطلب؛

- هناك عدة قيود شرعية على بيع الديون والتي تمثل جزء كبيرا من أصول البنوك الإسلامية؛

- نظرا للبطء في تطوير أدوات مالية إسلامية لا تستطيع البنوك الإسلامية تعبئة أموال الموارد المالية من الأسواق في زمن قصير، وتزداد صعوبة هذه المشاكل نتيجة لعدم وجود سوق مصرفية بين البنوك الإسلامية؛

- عدم توفر تسهيلات المقرض الأخير التي تقدمها البنوك المركزية إلا على أساس سعر الفائدة، وهذا الأخير لا تتعامل به البنوك الإسلامية[5].

---

[1] بوعظم كمال، شوقي بورقبة: **تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة العالمية** الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجا-، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009، ص: 05.

[2] صالح رجب حمد: **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، من 16 الى 18 أفريل2007، جامعة الزيتونة-الأردن-، ص: 07.

[3] مجلس الخدمات المالية الإسلامية: **المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية** ماليزيا، مارس 2012، ص: 10.

[4] محمد عمر شابرا، طارق الله خان: **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية** ورقة مناسات، رقم 03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة-المملكة العربية السعودية-، 2000، ص: 80.

[5] محمد فرحي، بن ناصر فطيمة: **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية،-النظام المصرفي الإسلامي نمودجا-، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009، ص: 07.

ضف إلى ذلك هناك عدة أسباب تتمثل في:[1]

– عمليات السحب أو التحويل غير المتوقعة لأموال أصحاب حسابات الاستثمار والمودعين لأسباب متعددة مثل: انخفاض مستوى الثقة، عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛

– مشاكل في محافظ التمويل والاستثمار الخاصة بالبنوك الإسلامية وهذا لهبوط في قيمة الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة أو في السجل المصرفي...الخ؛

– فشل نظام المعلومات وعمليات الأطراف المقابلة أو مشكلات في نظام الدفع والتمويلات الناتجة عن تأخر دفع أو عدم دفع الأموال المستحقة؛

– يمكن أن يؤثر تدهور سوق السيولة في سيولة نوع معين من الأدوات المالية أو يمكن أن يؤثر في مجموعة كبيرة من الموجودات في الأسواق.

ثالثا: وسائل التقليل من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك عدة وسائل يمكن من خلالها التقليل من مخاطر السيولة نذكرها على التوالي:[2]

– اعتماد مبدأ توافق الآجال بصفة أساسية، واختيار الصيغ التي تحقق هذا المبدأ؛

– تسييل الودائع: إن تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنك الإسلامي إلى عناصر قابلة للتسييل لا يتم إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع وإيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات، بحيث يصبح جزء هام من أصول البنك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس وضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية؛

– تطوير الصيغ المستعملة بإضافة الشروط والخيارات والبدائل التي تكفل خروج البنك الإسلامي من العملية الاستثمارية قبل نهايتها لتحقيق السيولة التي قد تحتاج إليها؛

– تطوير أدوات وأجهزة السوق الثانوي، وهي التغير الطبيعي عن الخروج من الاستثمار قبل نهاية مدته بحلول أخر محل المستثمر الراغب في الخروج؛

– إشاعة ثقافة إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الإسلامي وتكوين نظام معلومات فعال لإدارة هذه المخاطر وتشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني أيضا تشكيل إدارة فنية للمخاطر[3].

---

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10-11.

[2] خالدي خديجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[3] رقية بوحيضر، مولود لعرابة: **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد02، جامعة الملك عبد العزيز– المملكة العربية السعودية–، 2010، ص: 13.

المبحث الثالث: إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية

من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية اليوم في مزاولتها لنشاط إدارة السيولة النقدية الخاصة بها بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح ومطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها، وكل هذا متعلق بمشكل العجز أو الفائض في السيولة وللتحكم في هذا المشكل يجب على البنوك الإسلامية تحقيق المرونة التامة من خلال الإجراءات والأدوات المتبعة من طرفها بإدارة سيولتها، وفي هذا المبحث يتم التعرض إلى أهم محاور إدارة السيولة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة وأهميتها.

المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات إدارة السيولة.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة والإجراءات اللازمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة وأهميتها

أولا: مفهوم إدارة السيولة

تعني إدارة السيولة: "إدارة الأصول السائلة والاستخدامات قصيرة الأجل بما يضمن توافق بينهما من حيث المبالغ والآجال"[1].

كما تعرف إدارة السيولة على أنها: "التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي مما يسمح باتخاذ الإجراءات المسبقة لمواجهته"[2].

أي أن إدارة السيولة هي الاستثمار الأمثل والأفضل للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد والقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف.

ومن هذا التعريف يتبين أن لإدارة السيولة عنصران أساسيان هما:

الأول: استثمار فائض السيولة بما يحقق أقصى عائد وربح ممكن فتكدس النقود لدى البنوك، وتجاوزها للسوق المقبولة من دون استثمار يعد مؤشرا على عدم كفاءة إدارته النقدية لأن ذلك يعني تفويت فرص استثمارية كان بالإمكان له تحقيقها.

الثاني: المقدرة على الوفاء بالالتزامات لا سيما الحالية منها بالحد الأدنى من التكاليف ويتعين على البنك في سبيل تحقيق ذلك المواءمة بين الأصول والمطلوبات من حيث الأجل أو العائد وتوفر التمويل[3].

ثانيا: أهمية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

في 25 تشرين الأول 2010 تم التوقيع على النظام الأساسي للمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة بالعاصمة الماليزية كوالالمبور، من قبل محافظي البنوك المركزية لإحدى عشر دولة إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وتهدف هذه المؤسسة كما هو معلن في البيان الصحفي الموزع من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامي راعي هذه المبادرة إلى مساعدة صناعة الصيرفة الإسلامية في إدارة السيولة خصوصا قصيرة الأجل لأنها تعد أحد تحديات هذه الصناعة[4].

وبروز هذه المؤسسة كان نتيجة لأهمية إدارة السيولة التي تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، وازدادت أهمية إدارة السيولة في هذه السنوات الأخيرة نتيجة للتطور

---

[1] رحيم حسين: **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر-، 2008، ص: 227.

[2] منير إبراهيم هندي: **إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات**-ط3، مطبعة الدالتا، الإسكندرية-مصر-، 2010، ص: 351.

[3] يوسف بن عبد الله الشبيلي: **أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية**الرياض-المملكة العربية السعودية-، ص: 02، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/02/14، ساعة الإطلاع: 15:37

www.kantakji.com/ media/9373/dryousif-al-shubaily.1.pdf.

[4] لاحم الناصر: **المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة** جريدة الحياة الجديدة، العدد 5393، يومية، المملكة العربية السعودية، 5 نوفمبر 2010، ص: 08.

الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها، أضف إلى ذلك التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة، وغيرها من الأمور التي تستوجب أن تدار السيولة بكفاءة عالية حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن.

ونظرا لطبيعة البنوك الإسلامية وافتقارها إلى رعاية البنوك المركزية، حيث أن هذه الأخيرة هي المسعف الأخير للحصول عن السيولة ونظرا لطبيعة الودائع في البنوك الإسلامية، إضافة إلى ضعف آليات التمويل والحصول على السيولة من أسواق مالية إسلامية ولمجابهة أي نقص محتمل في السيولة تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بقدر كبير من الأموال السائلة لمجابهة متطلبات السيولة المختلفة، من عمليات التشغيل اليومية ونتيجة لدافع الحيطة من مشكل عدم موائمة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة أو نتيجة لدافع المضاربة الذي يتيح استغلال فرص مربحة وغير متوقعة وبالتالي كل ذلك يستوجب من البنوك الإسلامية الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة من السيولة.

وفي المقابل فإن احتفاظ بمقادير مرتفعة من السيولة سيزيد من مخاطر عدم استغلال الموارد المالية في البنوك الإسلامية التي قد ترجع إلى ارتفاع تكلفة الأموال وانخفاض كفاءة التكاليف والذي يؤثر وبشكل كبير على وضعها التنافسي وبشكل ينعكس سلبا على الأرباح ومن ثم على الأداء وعلى قيمة البنوك الإسلامية السوقية.

وبالتالي ووفقا لما سبق فالحاجة ملحة إلى وجود آلية يتم من خلالها الحصول على الأموال بسرعة وسهولة وبشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية حتى تتمكن البنوك الإسلامية من استثمار فائض السيولة لديها، والذي ينعكس بشكل ايجابي على أدائها وقيمتها السوقية ووضعها التنافسي ضمن صناعة البنوك[1].

المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات إدارة السيولة

أولا: أهداف إدارة السيولة

لإدارة السيولة عدة أهداف نذكر منها فيما يلي:[2]

1- هدف التعامل: يحرص كل بنك على الاستثمار في أعماله وهو ما لا يمكن تحقيقه دون توافر حد أدنى من السيولة النقدية للقيام بالعمليات الاستثمارية.

---

[1] عز الدين مصطفى الكور: **أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء-دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية**-مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس-ليبيا-، من 27 إلى 29 أفريل 2010، ص ص: 06-07.

[2] **أزمة السيولة وإدارة التدفقات** مقال منشور بتاريخ 26 ماي 2013، تاريخ الإطلاع: 2014/03/02، ساعة الإطلاع: 17:28، الموقع الالكتروني: www.doubleclick.com.eg

2-هدف الأمان: يرغب كل بنك في تجنب المشكلات والمخاطر التي تترتب على العجز المالي والفشل في تسديد الالتزامات في أوقاتها.

3-أهداف المنافسة: يحتفظ كل بنك بقدر معين من السيولة النقدية بحيث تتمكن من استغلال تقلبات السوق والمنافسة لصالحه وذلك بانتهاز الفرص السانحة ودرء المخاطر الطارئة في الأجل القصير.

كما تهدف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية إلى:[1]

- المحافظة على استمرار البنك في أداء وظيفته على أحسن وجه وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه؛
- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة وعدم تعريض البنك لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل؛
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم؛
- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل الخسارة؛
- توريق الأصول بغرض إصدار الصكوك لتحقق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة؛
- تجنيب البنك اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: إستراتيجيات إدارة السيولة

إن لإدارة السيولة عدة إستراتيجيات أو سياسات نذكرها على التوالي:[2]

1- إستراتيجية إدارة سيولة الأصول وتكون بتحليل عينة من القوائم المالية للبنوك الإسلامية وملاحظة نسب النقد وأشباه النقد إلى الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

ويعود تركيز البنوك الإسلامية على هذه الإستراتيجية لـــ:

[1] أ كرم لال الدين: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية نقدية-** الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية–، يومي 25–29 ديسمبر 2010، ص ص: 07–08.

[2] حسين سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15–16.

- افتقار الصناعة المالية الإسلامية إلى بنية تحتية الملائمة لمناقلة الأموال بسبب غياب الأسواق الثانوية الإسلامية التي تقوم بهذه المهمة؛

- حاجة البنوك الإسلامية إلى سياسات وإجراءات وإستراتيجيات فعالة لإدارة السيولة؛

- انخفاض رؤوس الأموال في المؤسسات المالية الإسلامية إلى مستوى لا يعزز إدارة السيولة.

2- **إدارة سيولة الالتزامات:** وذلك عن طريق جذب البنك أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة الأصول وتعتمد هذه الإستراتجية على سمعة البنك وتقييم وضعه المالي.

3- **الإدارة المتوازنة للسيولة:** لابد من تبني إستراتجية متوازنة لإدارة السيولة تقع وسطا بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة والإجراءات اللازمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: نظريات إدارة السيولة

تتمثل نظريات إدارة السيولة في خمسة نظريات هي:

1- **نظرية القرض التجاري:** يقوم البنك في ظل نظرية القرض التجاري بمنح قروض للأجل القصير فقط مما يعزز مركز السيولة لدى البنك هذه القروض يجب أن تكون مواعيد استحقاقها متلائمة أو متماثلة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك.

2- **نظرية القدرة على التحول:** تعد هذه النظرية امتداد للنظرية السابقة من حيث أن الإدارة تدرك أنه يمكن استخدام أي أصل قريب من السيولة بكفاءة إذا كان لدى البنك على سبيل المثال أوراق مالية قابلة للبيع في السوق المالية قبل استحقاقها[1].

3- **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد على تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل وهذا يمكن للبنك من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه القروض القصيرة

[1] نصر رمضان حلاسة: **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة –دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة–** مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين–، 2013، ص: 47.

الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة (كل شهر أو شهرين....) مثلا والذي يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها[1].

4- نظرية إدارة المطلوبات: تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات وتؤكد أن البنك لديه القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، "شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء"[2] لمواجهة طلبات المودعين للدفع لهم بدلا من بيع الموجودات عند الحاجة للسيولة، وذلك ليلبي البنك حاجة طالبي الاقتراض حيث يشكل هذا الإصدار المصدر الرئيسي لربح البنوك، إضافة لتوفير عامل السيولة لمقابلة حاجة المودعين من المال.

5- نظرية إدارة الكمبيوتر: تمثل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت وفق معادلات في برنامج الكومبيوتر على شكل تحليل إحصائي، وتتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بـــ:

- يمكن التنبؤ بواسطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية وكيفية مواجهتها؛
- البرنامج مرن يضع حلا لكل مشكلة على حدى وليس حلا دائما لجميع المشكلات؛

وتتوقف سيولة موجودات محفظة البنك على عوامل مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والمالي لكل بلد وعلى خصائص هيكل الودائع المصرفية[3].

---

[1] رضا صاحب أبو حمد: **إدارة المصارف -مدخل تحليلي كمي معاصر-**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2002، ص: 109.

[2] محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد: **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/02/25، ساعة الإطلاع: 09:51، ص: 08.

Mng.uokufa.edu.iq/teacking /reahasalile/elasticity.doc.

[3] عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الشكل رقم (03): نظريات إدارة السيولة



المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: الإجراءات اللازمة لإدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية

تتطلب إدارة السيولة اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛

[1] عبد القادر الدويك، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سورية الدولي الإسلامي، دمشق-سوريا-، يومي 22-23 مارس 2010، ص ص: 21-22.

– التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة؛

– إجراء اختبارات دورية لأوضاع السيولة؛

– تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد يتعرض لها البنك؛

– وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم والنشاطات الخاصة بالبنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية، أيضا توفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.

المبحث الرابع: إدارة مخاطر السيولة ومؤشرات قياسهافي البنوك الإسلامية

تعد السيولة مؤشرا هاما لتبيان متانة أو هشاشة المركز المالي للبنك لذلك فهي تحتاج إلى تحديد وقياس، وهذا عن طريق نسب معينة هذه النسب تختلف قليلا من بنك إلى بنك وهذا بسبب طبيعة العمل المختلف الذي يعتمد أساسا على عنصر الفائدة في البنوك التقليدية، وعلى نظام المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية والقيام بالتسيير الجيد والإدارة الفعالة لهذه السيولة من أجل تحقيق أقصى ربحية، وكل هذا سنتحدث عنه بشيء من التفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة وتحدياتها.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة ودرجتها.

المطلب الأول: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة وتحدياتها

أولا: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة

توجد عدة متطلبات تسهم في إدارة السيولة بفاعلية في البنك الإسلامي منها:[1]

1- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي: إن أموال البنك الإسلامي تشتمل على حقوق المساهمين بمكوناتها المعروفة من رأس مال وأرباح واحتياطات إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والادخارية والاستثمارية هذا بالإضافة إلى أية التزامات أخرى اتجاه البنوك.

2- تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنك الإسلامي: تتمثل جوانب الاستخدامات في البنك الإسلامي في النقدية بخزينة البنك والنقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، كذلك الاستثمارات المباشرة للبنك وما يمارسه البنك من عمليات تمويل مختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة إلى جانب ما لدى البنك من الأصول الثابتة.

3- تخطيط وتصنيف وتحليل التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية: وهذا لتحقيق درجة مناسبة من التناغم فيما بينها حتى تتمكن البنوك من توفير درجة معينة من السيولة، وذلك بغية تغطية الاحتياجات التالية:[2]

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية؛

- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية والاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل موعدها؛

- أيضا المصروفات العادية للبنوك وانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه، وكذا طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمرابحة والمضاربة.

4- التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية: من المعروف أن الاحتفاظ بسيولة أكثر من اللازم يفقد البنك أرباحا كان يمكنه تحقيقها إذا عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحا ومن تم تبدو قضية التعارض بين الربحية كهدف يصبوا إليه البنك، والسيولة كوسيلة تمثل عائقا أمام تحقيق هذا الهدف فالربحية المطلوبة يجب أن تكون مناسبة ومستقرة لتحقيق الإشباع الملائم لحاجات العملاء من

---

[1] سوسن محمد سليم السعدي: **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن –دراسة مقارنة**-مذكرة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد- عمان-، 2010، ص: 60.

[2] محفوظي فؤاد وآخرون: **الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية إستراتيجية**الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، واقع....ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري2011، ص: 06.

ناحية وملاك البنك من ناحية أخرى، وتعمل على استقرار البنك ونموه في المجتمع من ناحية ثالثة لهذا يجب على إدارة البنك إدراك هذه الحقيقة والعمل على تحقيق الانسجام بين أهداف البنك المختلفة والوسائل التي يمكنه الاستعانة بها لتحقيق تلك الأهداف[1].

5- تطبيق قاعدة تناسب لأجال كمدخل لإدارة السيولة: تقوم البنوك بخلط جميع مواردها معا في وعاء واحد ثم تعمل على توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون البحث في مواعيد استحقاقها وآجالها المتباينة وهذا لا يمثل أسلوب مناسب لإدارة الموارد المتاحة، لما يمثله من عبء كبير على إدارة السيولة في البنك وإمكانية تعرضه للإفلاس. وعليه يجب على البنوك تخصيص المصادر المالية على الاستخدامات بحسب أجالها بنسب معينة وذلك على النحو الموالي: [2]

- الودائع الجارية تخصص للأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل المرابحة؛

- الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضا هذا فضلا عن التمويل طويل الأجل مثل مجالات المشاركة والمضاربة؛

- ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل؛

- الأموال المملوكة للبنك وتخصص للأصول الثابتة في البنك والاستثمارات طويلة الأجل؛

ثانيا: تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

هناك عدة تحديات تواجه إدارة السيولة لدى البنك الإسلامي هي:[3]

1- غياب سوق النقد بين البنوك الإسلامية تمتلك البنوك التقليدية سوقا نقديا فيه كل المواصفات اللازمة لمعرفة الأخطاء وتصحيحها مثل تعدد المنتجات المتداولة والخبرة...، إلا أن المصرفية الإسلامية بحكم حداثتها مقارنة بالبنوك التقليدية مازال مشكل غياب أو نقص سوق نقدي للتعاملات قصيرة الأجل بين البنوك الإسلامية من أكبر تحدياتها في جانب إدارة السيولة والاستثمار قصير الأجل.

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **إدارة المنشآت المتخصصة-بنوك، منشآت التأمين، البورصات**- المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة- مصر-، 2009، ص: 162.

[2] حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[3] بوصافي كمال، شياد فيصل: **تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة الجزائر-الجزائر-، يومي 08-09 ديسمبر 2013، ص ص: 19-20.

2- غياب السوق الثانوية الإسلامية تحتاج السوق الثانوية إلى تنشيط من قبل الشركات والصناديق الحكومية وينبغي تشجيع وتوعية المستثمرين والمتعاملين بأهمية سوق التداول وخلق الآليات المناسبة، وإيجاد أدوات مالية تتماشي وأحكام الشريعة الإسلامية كما أن التداول في السوق الثانوية يمكن أن يتاح إلكترونيا. وسوق الصكوك لا يمكن أن يقوم ويتطور دون أن يكون هناك إصدارات أولية ضخمة يمكن أن تتشكل منها السوق الثانوية للصكوك.

3- تعدد واختلاف الفتاوى في منتجات إدارة السيولة: نتيجة تواجد البنوك الإسلامية في بيئات مختلفة، الخليج العربي، جنوب شرق آسيا، دول المغرب العربي....، فإن رؤية بعض الفقهاء في القضايا الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية والمصرفية كانت مختلفة مما انعكس على منتجات إدارة السيولة أيضا.

فالتحدي الكبير هو الافتقار إلى توحيد المعايير وعدم وجود إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية، حيث يعاني التمويل الإسلامي من عدم توافر التقارب في الرأي بين الفقهاء والمدارس الفقهية بشأن الخدمات المالية الإسلامية في مختلف مناطق العالم. كما أدى ضعف التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إلى فقدان المرجعية الفقهية وتضارب كبير في الفتاوى والواجب في هذا المقام تشكيل قاعدة شرعية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال تجمع علماء الشريعة والمصرفيين والباحثين والأكاديميين[1].

4- التحديات المتعلقة بعلاقاتها مع البنك المركزي: إنه من أهم التحديات الأساسية التي واجهت أيضا البنوك الإسلامية، هي إخضاع البنوك الإسلامية في معظم البلدان إلى السياسة النقدية التي تقررها البنوك المركزية وإخضاعها إلى نفس الضوابط وقواعد الرقابة والأعراف التي تحكم أعمال البنوك التقليدية، وذلك رغم اختلاف طبيعة العلاقة بين المودعين والمستثمرين وغيرهم من العملاء أي أن أغلب هذه الإجراءات لا تصلح للتطبيق على البنوك الإسلامية، لأنها لا تتوافق مع طبيعة عملها وأسسها إلّا أن الواقع الاقتصادي يفرض على البنوك الإسلامية التعامل مع مبادئ غير إسلامية وهذا لحتمية القواعد المفروضة من طرف السياسة النقدية دون التمييز بين البنوك الإسلامية أو التقليدية مما يفرض صعوبات جديدة نذكر منها:

أ- نسبة الاحتياطي النقدي: تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائن مفروض عليها من طرفه وهذا في مختلف دول العالم وله سلطة تغيير الحد الأدنى لهذه النسبة بحسب الظروف الاقتصادية[2].

---

[1] عبد الرحمان العزاوي: **المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية** الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، واقع ....ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 10.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2006، ص: 294.

وتعد هذه النسب من أهم المشكلات التي تصادف البنوك الإسلامية وهذا لما ينجر عنها من معيقات تتمثل في:

– تعد هذه الأموال جزء غير مدر للأرباح وفي نفس الوقت مطالب بتوزيع أرباح على تلك الأموال[1]؛

– تطبيق هذه النسبة يكون من أجل التقليل من مقدرة البنوك على إنشاء النقود إضافة إلى حماية أموال المودعين، والبنوك الإسلامية هي ذات مقدرة محدودة على التوسع النقدي وهذا بسبب ارتباط معظم عمليات التمويل فيها بعمليات اقتصادية حقيقية أي تمويل سلعي وليس تمويل القروض إلا في حالات قليلة كالقرض الحسن؛

– وضع البنوك الإسلامية بين مطرقة البنك المركزي الذي يراقب تطبيق هذه النسبة وسندان المبادئ الشرعية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية[2].

ب– عمليات السوق المفتوحة: هي قيام البنوك المركزية بشراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى شراء وبيع السندات الحكومية وأذون الخزينة، وتستخدم هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان بشكل مباشر وآني، وذلك عن طريق أسعار الفائدة وتتم هذه السياسة خارج نطاق البنك المركزي أي في السوق المالي[3]، وبالنظر إلى هذه السياسة نجد أنها تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية فالأوراق المالية الحكومية موضوع تلك السياسة تقوم على سعر الفائدة المحرم شرعا ولا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من هذه السياسة إلا إذا كانت الأوراق المالية الحكومية المصدرة منضبطة بالضوابط الشرعية[4].

ج– المسعف الأخير: تتدخل البنوك المركزية للبلدان التي تقوم بها البنوك الإسلامية بدرجات متفاوتة في أعمال ونشاطات هذه البنوك إلا أن هناك جانب منها في هذه العلاقة لا يزال باقيا دون أن يجد له حلا عمليا ونظريا والمتمثل في المسعف الأخير حيث أن البنوك الإسلامية ولحد الآن لم تجد من يقوم بدور

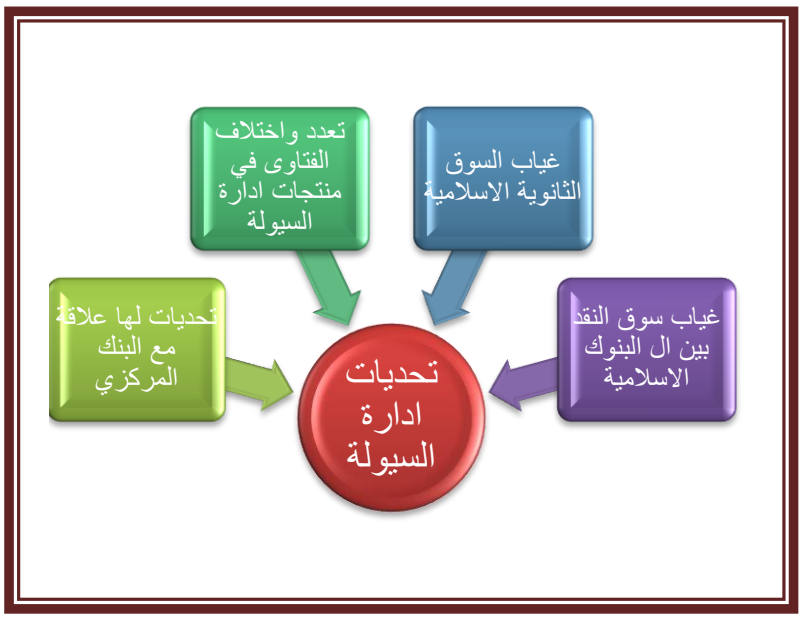
[1] محمد البلتاجي: **مشكلات إدارة الخزينة في المصارف الإسلامية** مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة–مملكة البحرين–، يومي 07–08 مايو 2012، ص: 12.

[2] سليمان ناصر: **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية** مرجع سبق ذكره، ص: 189.

[3] زكريا الدوري، يسرا السامراتي: **البنوك المركزية والسياسات النقدية** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2013، ص: 204.

[4] أشرف محمد دوابة: **علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مصر–**بحث مقدم إلى الندوة –نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية–، دبي–الإمارات–، يومي 04–05 سبتمبر 2005، ص ص: 19–20.

المسعف في حالة عجز السيولة لديها على أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية[1]، وبالتالي تضطر إلى الاحتفاظ بالسيولة وتعطيلها من أجل مجابهة سحوبات المودعين هذا ما ينعكس سلبا على ربحية البنوك الإسلامية.



إن هذه التحديات وغيرها بسبب مشكلة إدارة السيولة تؤدي إلى إبعاد البنوك الإسلامية عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل، إذ يتحتم توظيف جزء كبير من ودائعها في استثمارات ومجالات قصيرة الأجل سواء كانت سائلة أو شبه سائلة حيث أن الغرض الرئيسي للاستثمارات الإسلامية هو خلق مزيد من الثروة من خلال الأنشطة الاقتصادية الحقيقة التي يتم الحصول عليها بشكل رئيسي من الاستثمارات طويلة الأجل، لذا نجد البنوك الإسلامية تواجه ضغوطا هائلة لإيجاد السبل والوسائل للاستثمار طويل الأجل[2].

الشكل رقم(04): تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

[1] هناء محمد هلال الحنيطي: **بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية** مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي– الإمارات–، من31 مايو إلى 03 جوان 2009، ص: 37.

[2] محفوظي فؤاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة

يسعى كل بنك إلى توفير القدر الملائم من السيولة لمقابلة الطلب على الأموال وهو لا يستطيع أن يخاطر بأي نقص في السيولة نظرا للقوانين المصرفية التي يخضع لها وصعوبة تطبيقها بالنسبة للبنوك الإسلامية مما يؤدي بهذه الأخيرة للوقوع في مخاطر محتملة أثناء أداء نشاطها التمويلي والاستثماري وتتمثل في:[1]

أولا: تعارض السيولة مع الربحية

إن البنك الذي يحتفظ بسيولة قدرها أكبر من اللازم يفقد أرباحا كان من الممكن أن يجنيها لو أنه قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها إذ يتم ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس أن يختار البنك مشروعات الاستثمار والتمويل بالمشاركة التي تتناسب مع حبه للمخاطرة، وظروف هيكل ودائعه الاستثمارية ومنه فإن الربحية هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا الهدف.

ثانيا: تعارض السيولة مع الأمان

باعتبار البنك الإسلامي وكيلا على المودعين لا يستطيع بالرغم من أنه مفوض بالاستثمار أن يدخل في استثمارات خاسرة لان ذلك يسبب "زعزعة" ثقة المودعين راغبي الاستثمار، ولذلك فإن البنك الإسلامي

[1] ميلود بن مسعودة: **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية** مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر-، 2008-2009، ص: 160.

قد يرضي بالاستثمارات الآمنة وإن كانت تحقق أرباحا أقل، وعليه فالربحية تتعارض ليس فقط مع السيولة بل ومع درجة الأمان أيضا في الاستثمار والتمويل.

ثالثا: تعارض السيولة مع التنمية

إن الاستثمار طويل الأجل لا يمكن أن يتم بمعزل عن السيولة، بل أنه يزيد من مشكلة السيولة ولا سيما إذا لم تكن التدفقات النقدية الداخلة للمشروعات ملائمة في السنين الأولى، كما أن المشروعات الاستثمارية التنموية قد تتعارض مع متطلبات الأمان الواجب توافرها في الاستثمارات ولذلك فإن البنك الذي يسعى إلى تحقيق أرباح سريعة لن يدخل في الاستثمارات التنموية أي أنه لن يتصدى لقضية التنمية.

أيضا تتم إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية عن طريق[1]:

- اتخاذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلى مهام كافة إدارات البنك والخدمات التي تقدمها، وعلى المسؤول عن إدارة السيولة بالبنك أن يسجل بدقة أنشطة جميع أقسام البنك العاملة في تجميع السيولة أو توظيفها، والتنسيق بين كل تلك الأنشطة؛

- يجب توفر البنك على آليات التحكم الداخلة لإدارة مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك، وإن كان هذا النظام فاعلا فسيوجد بيئة تحكم متينة وآلية كافة لتحديد وتقييم مخاطر السيولة؛

- إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافة؛

- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان مخاطر السوق...الخ على إستراتيجية السيولة الكلية للبنك؛

- معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي[2].

كذلك يجب أن تقرر البنوك الإسلامية الحدود القصوى لمبالغ الفجوة الحاصلة في السيولة التراكمية التي تعتبرها تلك البنوك مقبولة والتي يمكن إدارتها لفترات زمنية مختلفة كنسبة مؤوية من إجمالي الأموال المتاحة، وفي بعض الأنظمة التي يتم فيها فصل الموجودات بطريقة واضحة بناء على مصادر الأموال ،

[1] نوال بن عمارة: **إدارة المخاطر في المصارف المشاركة** الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر-، يومي20-21 أكتوبر2009، ص: 07.

[2] **دليل إدارة المخاطر المصرفية-السياسات والإجراءات**- موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/03/02، ساعة الإطلاع: 17:44، ص: 12، Risksadinn.pdf17=44.

يتعين على البنوك أن تراقب احتمال تعرضها لمخاطر السيولة بشكل منفصل وفقا لطبيعة وخليط مقدمي تمويلها، والتي يتوقع أن تختلف اختلافا كبيرا وقد تختلف أثار فجوة السيولة وفقا لأولويات السيولة التي يفضلها مقدموا الأموال، وعليه يتطلب ذلك من البنوك وضع حدود مستقلة لتغطية الفجوة التي تلحق بالسيولة، ويجب أن تتم مراجعة هذه الحدود بشكل منظم مع الأخذ في الاعتبار مركز سيولة تلك البنوك والأجواء الاقتصادية وأوضاع السوق[1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة ودرجتها

تقيس هذه النسب قدرة البنوك على مقارنة مسحوبات العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات الآجال القصيرة وكلما كانت نسبة الودائع الجارية والودائع تحت الطلب كبيرة يجب أن تزيد نسبة السيولة وعكس ذلك صحيح إذا تزايدت الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.

ثم إن انخفاض مستويات السيولة خاصة في حالة تزايد أهمية الودائع الاستثمارية بمعنى قدرة البنك الإسلامي على توظيف الأموال المتاحة في أوجه استخدام حقيقية تدر عائدا مناسبا عما يسهم في ارتفاع معدلات الربحية سواء بالنسبة للمودعين أو للمساهمين.

أولا: مؤشرات السيولة في البنك الإسلامي

يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات للتعرف على مستوى السيولة لدى البنك الإسلامي تتمثل في:

1- **نسبة النقدية/إجمالي الودائع** هذه النسبة يمكن استخراجها من خلال قسمة النقدية المتواجدة بالبنك والبنوك الأخرى على إجمالي الودائع المتاحة للبنك، وتشمل النقدية: النقدية بخزينة البنك والنقدية لدى البنوك الأخرى والنقدية بالبنك المركزي، أما الودائع فتتمثل في الودائع بجميع صورها بالميزانية في تاريخ حساب النسبة .

وتقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة، ويمكن حساب هذه النسبة بـــ:[2]

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي النقدية (بخزينة البنك +البنوك الاخرى +البنك المركزي)}}{\text{إجمالي الودائع (ودائع جارية+ودائع ادخارية+ودائع استثمارية)}}$$

[1] صويلحي نور الدين: **أساليب التحوط في البنوك الإسلامية-دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري**-مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، 2009-2010، ص: 162.

[2] بوجحيش خالدية وآخرون: **دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية** الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية-الجزائر-، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 17.

2- **نسبة الأصول السائلة/إجمالي الودائع:** وتتمثل الأصول السائلة لدى البنك في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة بدون أو بأقل خسائر.

وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع السريعة الطلب من قبل العملاء، ويمكن حسابها على النحو التالي:[1]

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية+الشبه نقدية)}}{\text{إجمالي الودائع (ودائع جارية+ودائع ادخارية+ودائع استثمارية)}}$$

3- **نسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول:** يمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي، أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة.

وتفيد هذه النسبة في التعرف أولا بأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة وتقاس هذه النسبة كالتالي:[2]

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية+شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الأصول (السيولة+التمويل والاستثمار)}}$$

4- **نسبة الأصول السائلة/أرصدة التمويل والاستثمار:** يمكن استخراج نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها

[1] محفوظي فؤاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية** مرجع سبق ذكره، ص: 149.

التمويلية والاستثمارية في مجالات الاستثمار المباشر والمتاجرة المباشرة والمرابحة والمشاركة والمضاربة التي يمارسها البنك الإسلامي.

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي بما يمكن البنك من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها، فمجال السيولة مقارنة بمجال التوظيف يعكس أمام البنك موقفه بالنسبة لنوعيات الودائع التي لديه، أي يجب أن يعمل البنك على توظيف الجزء الأكبر منها في صورة تمويلية واستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن قياس نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية+شبه النقدية)}}{\text{إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار (المضاربة+المشاركة+المرابحة+المتاجرة والاستثمار)}}$$

5- **نسبة الأصول السائلة/إجمالي الالتزامات:** يمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك الإسلامي على إجمالي الالتزامات التي تتمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية.

وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات وتقاس كما يلي:[1]

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية+شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الالتزامات (كل أنواع الودائع+الالتزامات الأخرى)}}$$

ثانيا: درجة السيولة في البنك الإسلامي

[1] سوسن محمد سليم السعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

تقاس درجة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه الدرجة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع وتقاس درجة السيولة بعدة نسب تتمثل في:

1- نسبة الاحتياطي القانوني: حيث ألزم البنك المركزي جميع البنوك الإسلامية والتجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من الودائع وتصل هذه النسبة في الوقت الحالي إلى 25% وتحسب هذه النسبة كالتالي:[1]

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع+الالتزامات الأخرى}}$$

تتمثل الالتزامات الأخرى في الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى: مثل الشيكات، الحولات.

2- نسبة السيولة القانونية: تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي+النقدية بالصندوق+الأصول عالية السيولة}}{\text{إجمالي الودائع+الالتزامات الأخرى}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجأة.

3- نسبة الرصيد النقدي: إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:[3]

---

[1] محسن أحمد الخضري: **البنوك الإسلامية**، ط2، دار أتراك للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر-، 1995، ص: 230.

[2] حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

[3] شوقي بورقبة: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** حوار الأربعاء العلمي في المعهد الاقتصادي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر-، 2010، ص: 04.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي+نقدية جاهزة لدى البنك}}{\text{إجمالي الودائع+الالتزامات الأخرى}}$$

خلاصة

– تعتبر السيولة مؤشرا هام يعكس حالة المركز المالي للبنك فالسيولة تعني القدرة الكافية للبنك الإسلامي لمواجهة التزاماته وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء عن طريق أصولها السائلة أو شبه السائلة (شبه النقدية) وتتأثر السيولة بعدة عوامل أهمها: طبيعة الحسابات والوعي المصرفي إضافة إلى تعليمات البنك المركزي، ولافتقار البنوك الإسلامية لرعاية هذا الأخير تنشأ لديها مشكلة السيولة بشقيها الفائض أو العجز بسبب عدم تطابق عمليات التمويل والموارد المالية، لذا كان إلزاما على البنوك الإسلامية إيجاد سبل وأدوات لعلاج مشكلة السيولة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

– تحاول البنوك الإسلامية إدارة سيولتها بطريقة جيدة وكفاءة لتحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات تجاه المودعين وتعظيم أرباحها وأرباحهم، وذلك من خلال عدة استراتيجيات كإستراتيجية إدارة سيولة الأصول وإستراتيجية سيولة الالتزامات، أيضا التزامها بمتطلبات الإدارة الفعالة للسيولة كتحديدها لمصادر واستخدامات الأموال في البنك الإسلامي وتخطيط وتصنيف التدفقات النقدية داخلها.

– تقوم البنوك الإسلامية بالاعتماد على مؤشرات ونسب مالية تحليلية من اجل تحديد مستوى السيولة الموجودة لديها،هذه النسب خاصة بها تختلف عن النسب التي تطبق في البنوك الربوية وهذا لطبيعة الاستثمار القائم فيها وأسسها الشرعية.

تمهيد

إذا كان تعظيم الربح هو الهدف الأول لأي منشاة أعمال فان المصارف أولى بتحقيق هذا الهدف على اعتبار أنها بالأساس مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية، الاجتماعية و التنموية.... والربح في البنوك الإسلامية يختلف عن الربح في نظيرتها البنوك الربوية، ففي النوع الأول يكون الربح قائما على أساس المشاركة في الربح والخسارة، أما في الثانية فيكون على أساس أسعار الفائدة بسبب الإقراض وكلاهما يتم الحصول عليه نتيجة استثمار السيولة في المشاريع الخاصة بكل منهما.

وبين هذه الأرباح والاستثمارات المحققة لها علاقة تعرف بالربحية، إذ أن هذه الأخيرة هي النتيجة الطبيعية التي يرغب فيها المالكون إضافة إلى كونها ضرورة لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك كمخاطر الاستثمارات، الائتمان، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة والاختلاس....

ولتحقيقها يجب تشغيل السيولة الموجودة لدى البنك في المشاريع الاستثمارية، هذا مايجعلها أمام موقف صعب اختيار السيولة و التضحية بالربحية أو العكس، حيث إن الربحية هدف والسيولة قيد عليه مايلزم إدارة البنك الإسلامي الموازنة بين السيولة الزائدة والربحية وهذا كله في إطار خطط الاستثمار.

وتحديد الربحية يكون اعتمادا على نسب وعلاقات رياضية لأجل الحصول على نتائج دقيقة ومضمونة وهذا ماسيتم طرحه و التعمق فيه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الربح في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أسس احتساب وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: الربحية في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية الربح في البنوك الإسلامية.

من المعروف أن الهدف الرئيسي لأي بنك هو تعظيم ثروته وثروة شركائه (ملاكه) وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح لاستمرار نشاط البنك. والربح في البنوك الإسلامية يختلف عن الربح في البنوك التقليدية من حيث المفهوم والضوابط وأسباب الاستحقاق وعناصر أخرى، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث إضافة إلى التعرف على الربحية ووسائل تعظيمها ومعايير إدارتها وكل هذا من خلال:

المطلب الأول: تعريف الربح.

المطلب الثاني: ضوابط الربح.

المطلب الثالث: أشكال الربح.

المطلب الأول: تعريف الربح

سنتم التطرق إلى تعريف الربح لغة ثم إلى التعريف الاصطلاحي بحسب كل مجال:

* **لغة:** الربح لغة هو الكسب وهو ما يحصل عليه الإنسان من مال أو منفعة نتيجة تجارة ما[1].

لقول الحق: **<< أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ>>.** سورة البقرة، الآية 16.

***اصطلاحا:** تختلف تعاريف الربح اصطلاحا من مؤلف إلى آخر ومن مجال إلى آخر وفيما يلي سيتم التطرق لتعريف الربح من خلال عدة مجالات:

1- تعريف الربح عند المحاسبين: هو ما يتبقى من إيرادات الإنتاج بعد خصم جميع النفقات الظاهرة[2]، والمتمثلة في نفقات الإنتاج: أجور العمال وأقساط اهتلاك الأصول وغير ذلك من النفقات التي تساهم في العمليات الإنتاجية التجارية أو الصناعية[3].

---

[1] **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** دار المشرق، ط2، بيروت-لبنان-، 2001، ص: 525.

[2] عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[3] عبد الهادي علي النجار: **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص ص: 69-70.

2- تعريف الربح في الفقه والشريعة الربح هو الدافع الحقيقي وراء المعاملات التي أقرتها الشريعة الإسلامية على اختلاف أنواع هذه المعاملات (المضاربة، المرابحة...الخ) وأعراضها ويكون يحقق مصالح الفرد والجماعة معا[1].

3- تعريف الربح عند الاقتصاديين: الربح هو الزيادة على رأس المال الناجمة عن تقلب رأس المال واتحاده بعناصر الإنتاج سواء كانت بالبيع والشراء وسواء كانت هذه الزيادة على شكل زيادة في السلع والخدمات أو على شكل زيادة على رأس المال النقدي[2].

من التعاريف السابقة نلاحظ عدة خصائص تتمثل في:

- الربح هو الفرق ما بين الإيرادات والمصاريف الخاصة باستثمار ما؛

- الربح ينتج من تقلب المال من حال إلى حال بحيث لا يبقى رأس المال على حالة واحدة فيكون تارة نقدا وتارة أخرى سلعة؛

- ينتج الربح عن تفاعل عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال العمل؛

- الربح يحقق مصلحة لصاحبه وهي المال الزائد على رأس المال نتيجة الاستثمار ومصلحة الجماعة أو المجتمع المتمثلة في توفير المنتجات الملبية لاحتياجاتهم؛

- الربح لا يحدد مسبقا بل يبقى متوقعا إلى حين الحصول على الأموال بعد استثمارها.

من كل ما سبق نصل إلى أنه بالرغم من اختلاف التعاريف السابقة إلا أن الربح في اللغة قريب جدا من تعريفه الاصطلاحي ولا يختلف عليه.

و منه الربح في البنوك الإسلامية: هو مكافأة لاستخدام رأس المال وتفاعل هذا الخير مع عناصر الإنتاج، أو هو الزيادة في الإيرادات عن النفقات بشرط أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن توظيف رأس المال في الأنشطة الاستثمارية وفق العقود والضوابط الشرعية وكل هذا بين البنك الإسلامي وشريكه.

المطلب الثاني: ضوابط الربح في الإسلام

وضع الشرع الإسلامي الحنيف بعضا من الضوابط التي تعد أساسا في تعامل التجار في بيوعهم وشرائهم، وذلك من أجل ضمان الربح الحلال المتحقق من عمليات الاستثمار وذلك بمنع النشاطات الاقتصادية

[1] عوف محمد الكفراوي: **البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي** مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية-مصر-، 1998، ص: 129.

[2] حسين محمد سمحان: **أساليب خلط مال المضاربة وأثارها وقياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية** المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 04، العدد04، الأردن، 2008، ص: 78.

المحرمة والتي تعد من العوائق التي تحقق القيم التي يتبناها الإسلام وتتمثل في[1]:

أولا: أن لا يكون الربح متضمنا للأرباح الاحتكارية

إن النظام الربوي يعرف بالأرباح الاحتكارية سواء المحققة من بيع السلع والخدمات التي يقدمها الفرد أو المشروع والمحققة من احتكار عوامل الإنتاج واستغلالها كمواد أولية، ولكن الإسلام حرم الاحتكار*، ونهى عنه كطريق لكسب وتنمية المال لقوله صلى الله عليه وسلم: << الجالب مرزوق والمحتكر ملعون>>.

ثانيا:عدم المغالاة في الحصول على الربح

الربح لا يجب أن يكون هو الأساس الوحيد في المعاملات وإنما يجب أيضا مراعاة الحالة والاحتياج فمن فرج على مسلم كربه ينجيه الله من كرب يوم القيامة، لقوله –ص-: << رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى>>.

وهناك ضوابط أخرى نذكرها على التوالي:[2]

1- **أن لا تكون مصادر الربح غير مشروعة** فالحصول على الأرباح عن طريق القمار والربا أو بيع الخمر ولحم الخنزير يحرمه الشرع الحنيف، ويحرم أن يكون مصدرا للربح والشراء.

2- **أن لا يكون الربح ناشئا عن الغرر:** فقد ثبت تحريم الغرر بالكتاب والسنة، قال جل ثنائه: << **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ** >> سورة النساء الآية 29، والباطل هنا لا فرق بينه وبين الغرر المنهى عنه وهو تحري الوجود لا الوضوح، فقد نهى –ص- عن بيع الغرر* فقال: << لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر>>.

3-**لا ضرر ولا ضرار في اكتساب الربح:** فقد نهى الإسلام عن عدد من البيوع التي ينبغي اجتنابها وعدم التعامل بها وهذه البيوع وغيرها نهى عنها المشرع وحرمها للضرر الذي يلحق بالناس، والمشرع الحكيم جعل التصرف في الطرق مقيدا بمنع الضرر فالضرر ممنوع شرعا في جميع الأمور ومنها المعاملات المالية، وما قامت الأحكام الشرعية إلا لجلب المصالح للناس ودفع المضار عنهم.

4- **أن لا يكون هذا الربح ناشئا عن الغبن الفاحش:**والغبن عرف بأنه:"عدم التماثل بين العرضين في القيمة ولا يعلمه المغبون في أثناء التعاقد". وهو على نوعين فاحش ويسير ولقد اختلف العلماء في نسبة الغبن التي يصل إلى درجة الفاحش والأولى بالأخذ والأصح هو عرف التجار وهذا يدل بوضوح على مرونة المعاملات في الشريعة الإسلامية وأنها قابلة للتغيير حسب ظروف الزمان.

---

* الاحتكار: هو إحدى وسائل الكسب الغير مشروعة وهو القدر الناشئ عن حبس السلع والانتظار حتى زيادة ثمنها ثم بيعها بسعر جد مرتفع.

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133-135.

[2] محمود محمد سليم الخوالدة: **المصارف الإسلامية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008، ص ص: 147.

الشكل رقم (05): ضوابط الربح في الإسلام



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: أشكال الربح

هناك من يقوم بالخلط بين مصطلح الربح وباقي المرادفات والكلمات المشابهة له، إلا أن فقه المعاملات يفرق بينها تفريقا دقيقا وواضحا حيث يتم التعبير عن كل نوع من أنواع الإيراد بمفهوم مستقل يدل عليه.

وأنواع الإيراد في الفقه الإسلامي هي أشكال الربح بالمعنى العام وهذا بسبب توافرها على صفة الزيادة أو النماء، أي أن الزيادة تأخذ إحدى المفاهيم التالية: فائدة أو غلة أو ربح.

فالفائدة في الفقه الإسلامي هي الزيادة المكتسبة والمتحصل عليها عند بيع الأصول الثابتة مثلا بأكثر من صافي قيمتها الدفترية، وهو ما يطلق عليه محاسبيا الأرباح الرأسمالية.

أما **الغلة** فهي ما يتحدد من عروض التجارة دون بيع تلك العروض مثل ثمر النخل المشترى للتجارة.

و**الربح** كما سبق التطرق له سلفا هو الزيادة على رأس المال نتيجة تقليبه في الأنشطة التجارية من بيع وشراء.

وبيانا عليه يمكن بيان أشكال الربح وفق الترتيب الآتي:[1]

* **الربح العادي:** وهو النماء الناتج عن حسن تصرف الإدارة وتنظيمها.

* **الفائدة (الأرباح الرأسمالية):** وهي النماء الناتج عن ارتفاع أسعار الأصول الثابتة، وهي تختلف عن الفائدة الربوية بالمعنى المعاصر التي معناها تقديم قرض بفائدة أو بمبلغ إضافي نتيجة الإقراض حيث أن ذلك المبلغ الإضافي أو الزائد عن قيمة القرض هو الفائدة الربوية.

* **الغلة (الأرباح العرضية):** وهي النماء الناجم عن ارتفاع الأصول المتداولة.

المبحث الثاني: أسس احتساب و توزيع الربح

يعد موضوع توزيع الربح في البنوك الإسلامية مشكلة أساسية تعود إلى طبيعة عقد المضاربة الذي يحكم العلاقة بين المساهمين والمودعين المستثمرين، حيث تدمج أموال الفئتين وتوجه نحو استثمارات

[1] حسن محمد الرفاعي: **بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية –الأسس النظرية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية–**، المؤتمر الدولي الرابع حول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت–الكويت–، يومي 15–16 ديسمبر 2010، ص: 12.

متعددة إذ أن معادلة الربح في ابسط أشكالها هي عبارة عن الإيرادات مطروح منها المصاريف، فلا بد من معرفة هذه الإيرادات ثم تحديد ما يخصم منها من مصاريف للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع ولتوضيح أكثر أسس احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية قسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أسباب استحقاق الربح.

المطلب الثاني: أسس احتساب الربح في البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: أسس توزيع الربح في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: أسباب استحقاق الربح في البنوك الإسلامية

تنوعت وتعددت أسباب استحقاق الربح في الفقه الإسلامي وهذا ما هو معمول به ومطبق في البنوك الإسلامية بصفتها قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ في:

أولا: مبدأ استحقاق الربح بالمال

يستحق الربح بالمال لأنه نماؤه، فصاحب المشروع إذا قدم مالا فإنه يستحق الربح الناتج عن تقلب ماله في النشاطات التجارية، هذه الأخيرة تكون على شكل عروض فتباع بثمن يزيد عن تكلفة شرائها أو رأس مال عيني يشارك في إنتاج سلعة أو خدمة يراد بيعها بثمن يزيد عن تكلفة إنتاجها[1]، أيضا رب المال في المضاربة يستحق الربح لأنه نماء في ماله[2]، والمرابح في بيع المرابحة يستحق الربح بماله والشريك إذا قدم مالا وعملا يستحق الربح بماله وعمله.

ومن كل هذا يتضح أنه لو كان سبب استحقاق الربح هو نماء المال لكان مقتضى الأمر أن يستحق صاحب العمل الذي استخدم فيه التقليب كامل الربح لأنه نماء ماله المتميز باعتباره من جنس مغاير جنس المال المقدم من الشريك الآخر، وعلى ذلك فإن سبب استحقاق مالك المال للربح في حالة المضاربة ليس هو نماء ماله ولكن السبب الأقرب والأعم إنما يتمثل في ربط استحقاق الربح بالإنفاق الجاري بين مالك المال والعامل فيه أي وجود عقد الشركة بين الطرفين[3].

ثانيا: مبدأ استحقاق الربح بالعمل

---

[1] نادية حسان محمد عقل: **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي –دراسة تأصيلية –تطبيقية**-دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2011، ص: 161.

[2] عبد الحميد محمد البعيلي: **الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**مطبعة وهبة للنشر، القاهرة–مصر–، 1991، ص: 24.

[3] خليفة العقلي: **مصادر الربح في الفكر الإسلامي** جريدة الرؤية، مقال نشر بتاريخ 30يونيو 2013، تاريخ الإطلاع: 2014/03/09، ساعة الإطلاع: 21:30، على الموقع الكتروني: abroeya.ae/2013/06/30/64610 .

إن الربح يستحق أيضا بالعمل فصاحب المنشأة الفردية إذا بدل عملا تجاريا فإنه يستحق الربح لقاء عمله والعامل في المضاربة يستحق الربح بعمله لأن الربح يحصل بالعمل[1].

ومبدأ استحقاق الربح بالعمل في شركة المضاربة متفق عليه عند الفقهاء لدا قيل: إن للعامل حق في الربح لأنه يحصل بالعمل، أما في الشركات الأخرى خاصة شركات العنان ففي استحقاق الربح بالعمل خلاف بين الفقهاء: حيث قال الحنيفة والحنابلة أن للعمل حقا في الربح، وعلى هذا لا يشترطون أن يكون الربح لكل من الشريكين حسب حصة كل منهما في رأس المال بل يجيزون أن يتفاوتا في الربح وإن كان رأس مالها متساويا، وذلك لأنهما قد يتفاضلان في العمل لقوة أحدهما وذكائه، لذا قاموا بمبدأ الربح على ما شرطا.

أما المالكية والشافعية، فإنهم ذهبوا إلى أن الربح في شركة العنان يكون بحسب حصة كل شريك في رأس المال فلا يجوز أن يزيد الربح عن ذلك[2]. والربح هنا أن للعمل في الشركة حق في الربح إذ أن الناس متفاوتون من حيث القوة والذكاء، فالأقوى يعمل أكثر كما أن الأذكى يعمل أحسن من دونه فمن العدل لأن يكون للعمل حظ من الربح.

ثالثا: مبدأ استحقاق الربح بالضمان

إن الضمان هنا يعني ضمان المخاطرة أي تحمل المسؤولية الخاصة بالخسارة إن وقعت إذ أن أي عملية استثمارية تتضمن قرارات الإدارة والتصرف وما يتبع ذلك من المخاطر التي لا بد منها وبما أن المالك يريد تحقيق الربح لابد عليه من تحمل وضمان هذه المخاطر، وبما أن استحقاق الربح بالمال هو نملؤه يقتضي تحمل الخسارة لأنها نقصانه لذلك يجب الضمان لاستحقاق الخراج[3]. لقول النبي عليه الصلاة والسلام: << الخراج بالضمان>>. ومثال على ذلك[4]: التزام شخص أو مؤسسة بإنتاج سلعة ما في مقابل عائد معين، ثم يقوم ذلك الشخص أو مؤسسة أخرى نظير عائد معين، فإذا كان العائد الأول أكبر فمعناه أن الشخص أو المؤسسة قد حققت أرباح وإن كان أقل فمعناه خسارة.

ومن كل سبق نجد أن الملكية تعطي الحق للمالك في زيادة وتضاعف المال المملوك بقدر ما يتحمل هذا المالك من مسؤولية المخاطر التي يتعرض لها خلال العملية الاستثمارية.

الشكل رقم (06): مبادئ استحقاق الربح في الإسلام

---

[1] شميسة بنت محمد: **مبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي** مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 20، ماليزيا، يناير 2014، ص: 53.

[2] شميسة بنت محمد، المرجع السابق، ص: 53.

[3] منذر قحف: **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي –تحليل فقهي واقتصادي**-فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، جدة– المملكة العربية السعودية–، 2003، ص :43.

[4] عبد البارئ بن محمد علي مشعل: **معيار الربحية التجارية للمشروعات الخاصة في الاقتصاد الإسلامي**مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1991، ص: 328.



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: أسس احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية

يتم احتساب الربح في البنوك الإسلامية عن طريق جمع كل المبالغ المحصل عليها من العناصر التالية وتطبيق عليها القواعد الخاصة بحسابه من اجل توزيعه:

أولا: مصادر الأموال والإيرادات في البنوك الإسلامية

1- مصادر الأموال في البنوك الإسلامية تتكون من العناصر التالية:[1]

- رأس المال ويأخذ حكمه: رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة.
- الحسابات الجارية ما يأخذ حكمها: الحسابات الجارية والادخارية وهوامش خطابات الضمان والاعتمادات.
- حسابات الاستثمار بأنواعها.

[1] سمير شاغر: **احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط أموال المضاربة والمشاركة** مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مركز البحرين-مملكة البحرين-، يومي 26-27 ماي 2010، ص: 13.

2- **الإيرادات في البنوك الإسلامية** تتكون من:[1]

- الاستثمار: المحلي أو الأجنبي.
- الصرف الأجنبي: شراء العملات وبيعها.
- الخدمات المصرفية المختلفة.

هناك طريقتان لاحتساب الربح في البنوك الإسلامية هما:[2]

الطريقة الأولى: يقوم البنك بحصر جميع إيراداته من العمليات الاستثمارية الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى ويخصم منها جميع المصاريف الإدارية والاهتلاكات والمؤونات وتقسم الأرباح بين البنك والمستثمرين بحسب حجم أموالهم ثم يخصم من أرباح المستثمرين حصة البنك كمضارب مقابل إدارته لعمليات الاستثمار.

الطريقة الثانية: يقوم البنك بفصل إيرادات العملية الاستثمارية عن إيرادات الخدمات المصرفية بحيث تعود إيرادات الخدمات المصرفية وإيرادات ما تم استثماره من الحسابات الجارية لصالح المساهمين، ومقابل ذلك يتحمل البنك جميع المصروفات الإدارية والاحتياطات القانونية ويخصمها من أرباحه.

أما إيرادات الخدمات الاستثمارية فتوزع بين البنك والمستثمرين بحسب حجم أموال كل منهم ويخصم من عائد المستثمرين حصة البنك كمضارب[3].

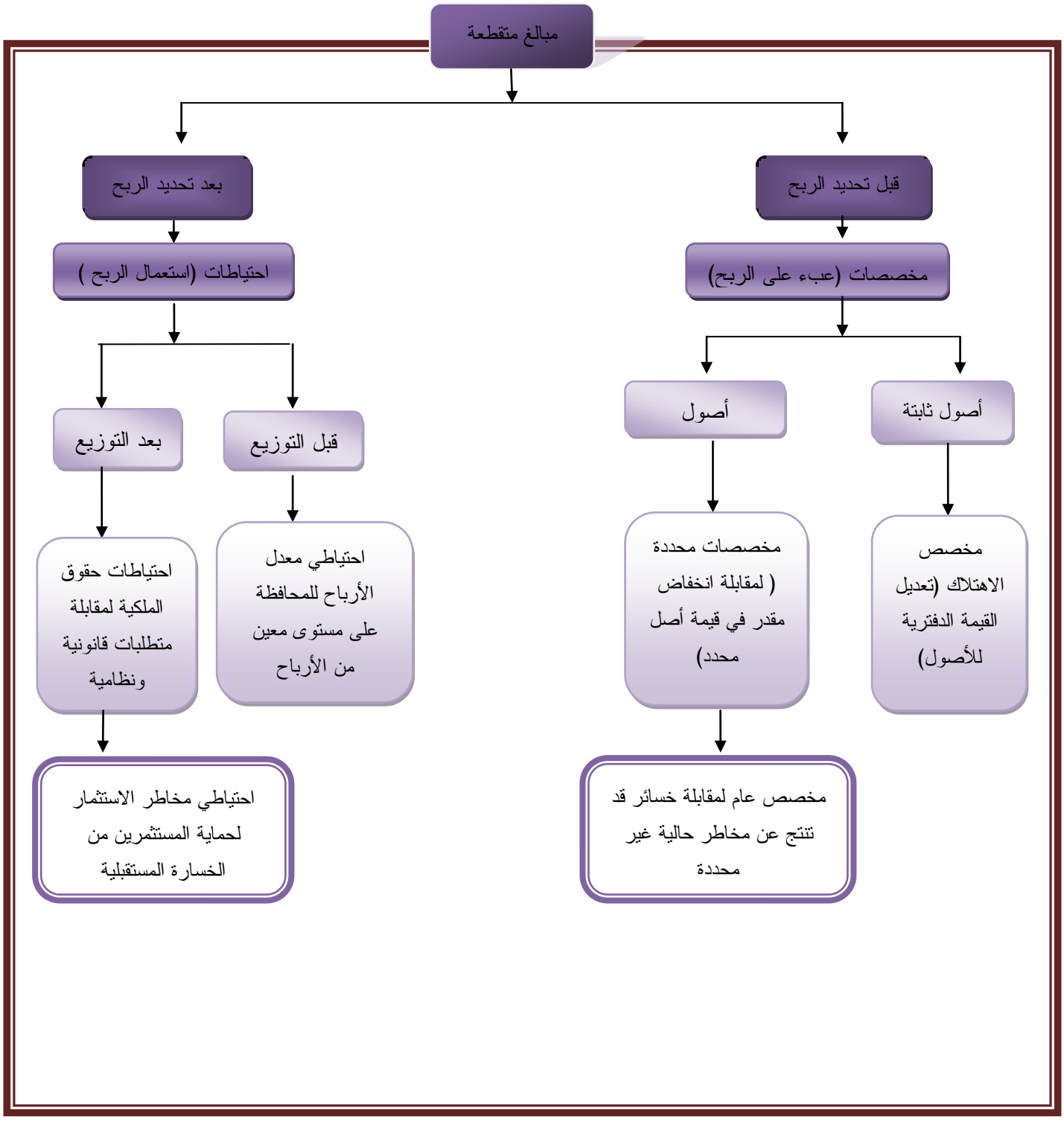
ولا شك أن الاهتمام في مرحلة قياس الربح الذي سيتم توزيعه بين لبنك والمستثمرين يرتكز على المؤونات والاحتياطات التي يتقرر خصمها من إيرادات أو أرباح الاستثمارات المشتركة.

الشكل رقم(07): أنواع المخصصات والاحتياطات في ضوء المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية

[1] سمير شاغر، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[2] المرجع السابق، ص: 14.

[3] موسى آدم عيسى: **سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية** مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس- ليبيا-، من 27 الى 29 أفريل 2010، ص: 21.


مبالغ متقطعة
قبل تحديد الربح
بعد تحديد الربح
مخصصات (عبء على الربح)
احتياطات (استعمال الربح)
أصول ثابتة
أصول
قبل التوزيع
بعد التوزيع
مخصص الاهتلاك (تعديل القيمة الدفترية للأصول)
مخصصات محددة (لمقابلة انخفاض مقدر في قيمة أصل محدد)
احتياطي معدل الأرباح للمحافظة على مستوى معين من الأرباح
احتياطات حقوق الملكية لمقابلة متطلبات قانونية ونظامية
مخصص عام لمقابلة خسائر قد تنتج عن مخاطر حالية غير محددة
احتياطي مخاطر الاستثمار لحماية المستثمرين من الخسارة المستقبلية

المصدر:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "معيار المحاسبة المالية رقم (11): المخصصات والاحتياطات والمراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية "، المنامة–البحرين–، جوان 2000، ص ص:402–409.

ثالثا: استخدام طريقة الأعداد المصرفية

يتم توزيع صافي عوائد الاستثمارات على فئات المستثمرين بحسب مدة الاستثمار والوزن النسبي لكل فئة،ويعتبر البنك من فئات المستثمرين بمقدار الأموال التي يستثمرها مع أموال أصحاب الحسابات، وذلك وفقا لطريقة الأعداد المصرفية (النمر) على النحو التالي:

الجدول رقم (02): نموذج توزيع الأرباح على فئات المستثمرين في البنوك الإسلامية

فئة الحساب	نسبة الاحتياطي	النسبة المستثمرة	إجمالي أموال المستثمرة	الوزن النسبي	مدة التوزيع	النمر
الحسابات الجارية	70	30	XX	XX	2	XXX
حسابات التوفير الاستثماري	60	40	XX	XX	3	XXX

حسابات الاستثمار لمدة 3 شهور	60	40	XX	XX	3	XXX
حسابات الاستثمار لمدة 6 شهور	50	50	XX	XX	6	XXX
حسابات الاستثمار لمدة 9 اشهر	30	70	XX	XX	9	XXX
حسابات الاستثمار لمدة سنة	20	80	XX	XX	12	XXX
أموال البنك الذاتية المستثمرة	-	100	XX	XX	12	XXX

المصدر: حسين حسين شحاتة،الجوانب المحاسبية لمشكلة قياس وتوزيع عوائد الاستثمارات في المصارف الإسلامية –دراسة فكرية ميدانية–، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية المنعقد باستانبول–تركيا، 1988، ص: 136.

لقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة رقم 122 (135) في دورته الثالثة عشر المنعقدة بالكويت في الفترة 22–2001/12/27، حول: القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية على أنه "لا مانع شرعا حين توزيع الأرباح من استخدام طريقة النَمر القائمة على مراعاة مبلغ كل مستثمر ومدة بقائه في الاستثمار لأن أموال المستثمرين ساهمت كلها في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدة بقائها" فاستحقاها حصة متناسبة مع المبلغ والزمن وهو أعدل الطرق لإيصال مستحقاتهم إليهم[1].

المطلب الثالث: أسس توزيع الربح في البنوك الإسلامية

يتم توزيع الربح في البنوك الإسلامية بين أصحاب حقوق الملكية (البنك الإسلامي) وأصحاب حسابات الاستثمار من جهة وبين أصحاب حسابات الاستثمار وبعضهم البعض من جهة أخرى.

ومنه فإن توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية تضبطه الأسس التالية:

[1] عبد الحليم غربي، **سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية –البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين**مجلة الباحث، العدد07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر–، 2009–2010، ص: 171.

أولا: ضرورة تحديد حصة المضارب (البنك) أو المساهمين بشكل مسبق بالاتفاق مع المودعين ولا توجد قواعد شرعية ملزمة بشأن تحديد تلك النسبة ولكن يجب أن تكون نسبة من قيمة الربح لا قدرا محددا، وهي مقابل تكبد البنك النفقات جراء إدارته لأموال المودعين[1].

ثانيا: وجوب اشتراك جميع الشركاء في الربح، ويقصد بذلك عدم جواز انفراد أحد الشركاء بالربح دون الأخذ باعتبار تلك في مقتضى العقد.

ثالثا: أن يكون الربح على ما اتفق عليه الشركاء سواء قلت هذه النسبة أم كثرت، ومن ثم يجوز الاتفاق على نسب معينة لتوزيع الأرباح الدورية وأخرى لتوزيع الأرباح المحققة كأن يتفق على نسب محددة لتوزيع المليون الأول من الربح، ونسب أخرى لتوزيع المليون الثاني وهكذا.

رابعا: جواز تفاوت حصة رب المال في الأرباح باختلاف المدة، وذلك أن مقدار الربح يتأثر بمدة بقاء رأس المال، ولذا يستحق المبلغ الذي يستمر مدة أطول ربحا أكبر من المبلغ الذي يستمر فترة أقل مما يلزم معه ترجيح مبالغ المشاركة بمدة بقاء كل منها في عمليات الاستثمار.

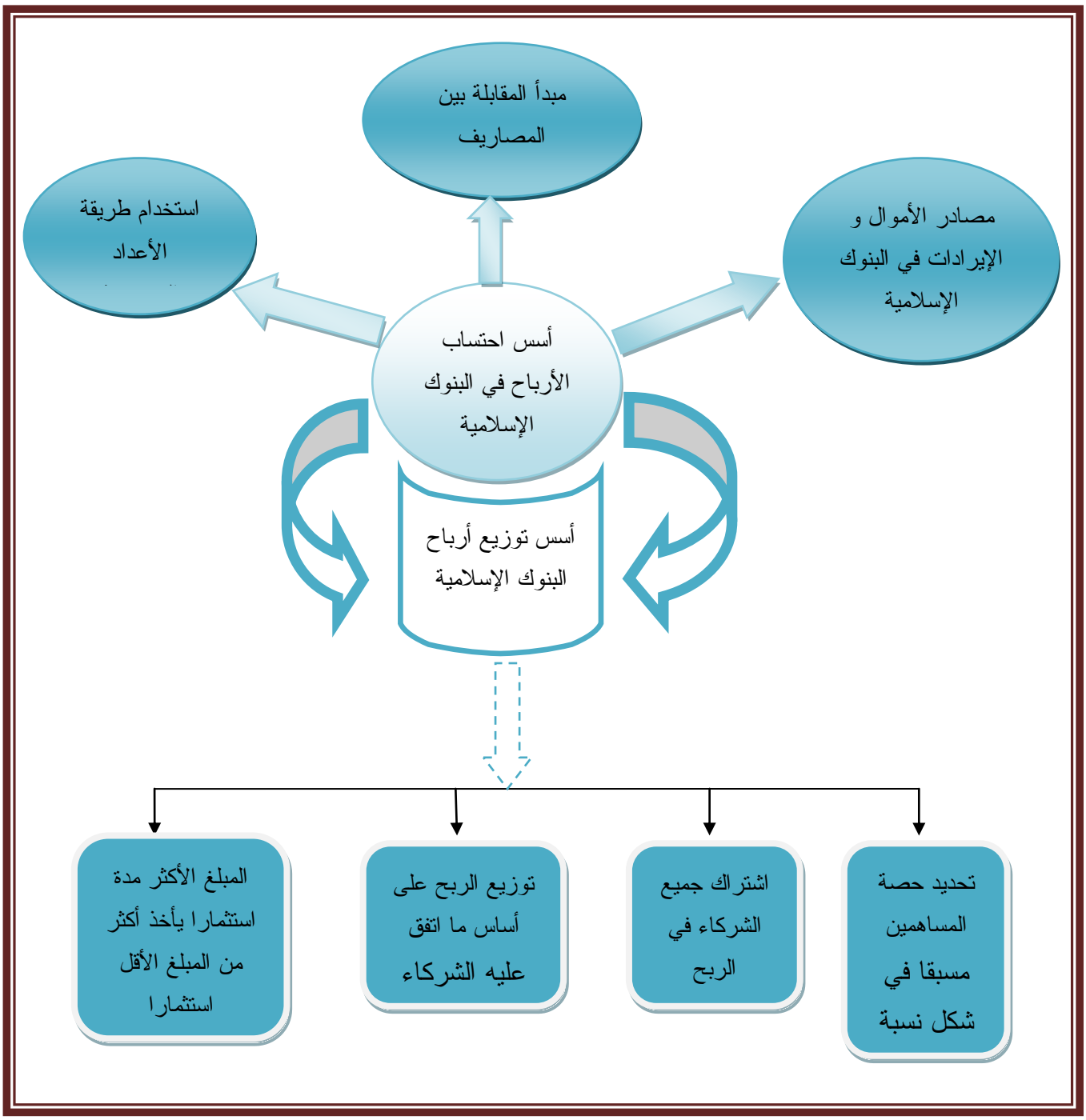
خامسا: جواز استخدام طريقة النقاط (النمر) في توزيع أرباح الحسابات الاستثمارية أي النظر إلى الزمن والمبلغ لموجودات كل حساب من حسابات الاستثمار ومن ثم ترجيح أموال حسابات الاستثمار بالمدة المقتضية للاستثمار[2].

---

[1] علي عبد الله شاهين: **مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية** مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الأساسية)، المجلة13، العدد01، غزة– فلسطين–، يناير2005، ص: 325.

[2] عصام عبد الهادي أبو النصر: **الأسس المحاسبية والأحكام الفقهية للمخصصات في المصارف الإسلامية وأثرها على توزيع الأرباح** المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت، يومي 21–22 ديسمبر 2011، ص ص: 85–86.

الشكل رقم (08): أسس احتساب وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: الربحية في البنوك الإسلامية

الربحية هدف أساسي لجميع المنشآت وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به المساهمون عند تعاملهم مع البنك، وهذا الأخير يمكنه تعظيمها عن طريق بعض الآليات أيضا الإدارة الجيدة لهذه الربحية بتطبيق معايير خاصة بها كما أنها أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة ويتم قاسها عن طريق نسب معينة ليست بعيدة عن النسب الخاصة بالبنوك التقليدية، ولزيادتها وتعظيمها يجب تشغيل السيولة الموجودة في البنك وهنا تصبح الربحية الهدف والسيولة قيد علها ويجب الموازنة بينهما من طرف إدارة البنك وهذا ما سيفصل فيه في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الربحية وآليات تعظيمها.

المطلب الثاني: معايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية.

المطالب الثالث: التوازن بين السيولة والربحية.

المطلب الأول: مفهوم الربحية وآليات تعظيمها

أولا: مفهوم الربحية

إن اكبر الجهود في البنوك توجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عوائد للمساهمين، التي لا تقل قيمة عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس درجة المخاطر وبالتالي تعظيم أرباح وثروة الملاك والمساهمين أي تحقيق الربح الوظيفية المالية.

ومنه يمكن تعريف الربحية على أنها"عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح"[1].

أي تعد الربحية هدفا ومؤشرا للحكم على كفاءة الأعمال والجهود المبذولة من طرف المستثمرين المالكين والإدارة، أي كفاءة الوحدة الكلية والوحدات الجزئية.

ثانيا: آليات تعظيم الربحية

توجد عدة طرق وأساليب يمكن من خلالها تحسين الربحية سواء في البنوك الإسلامية أو التقليدية وهي[2]:

- معرفة طبيعة الإيرادات المصرفية وأهمها العمولات والإيرادات الأخرى الناتجة عن المشاركة؛

---

[1] أحمد حسين أحمد المشهراوي: **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، -دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005-**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة -فلسطين-، 2007، ص: 65.

[2] دريد كامل آل شيب: **إدارة البنوك المعاصرة** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، ص: 150.

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة المسموح بزيادتها في التشريعات المصرفية والشريعة الإسلامية في حال البنوك الإسلامية؛

- رفع أسعار بعض الخدمات وفق الضوابط المشروعة؛

- ضغط النفقات والاستثمار الأمثل وزيادة نشاط البنك؛

- فرض غرامات مالية تعويضية لصالحها في حالة المماطلة وتأخير السداد من قبل المتمولين[1].

المطلب الثاني: معايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية و مؤشرات قياسها

أولا: معايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية

فيما يلي أهم أسس ومعايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية:[2]

1- تسعير الخدمات المصرفية: يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن تكلفة الخدمة المصرفية ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدر العميل بحيث يستطيع تحملها.

ويشتمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير استثمارية وحصة المضارب في عوائد الودائع الاستثمارية.

2- الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير: ويأتي ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية إي نظرية وفورات الحجم الكبير *، أيضا يمكن من خلال الاندماج الوصول إلى نتيجة هذه النظرية أي تخفيض التكاليف على المدى الطويل وبالتالي الحصول على ربح حقيقي يفوق حصيلة جمع أرباح كل من البنكين، وهذه النظرية يستفاد منها إلى الحد الذي تصل فيه المؤسسة إلى الحجم الأمثل، فمقابل هذه الوفرات يظهر ارتفاع وزيادة في الأعباء ونقص في الكفاءة والإنتاجية في ظل التوسع.

3- انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة: كلما كان حجم البنك كبير في رأس ماله استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد، وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للبنك تسهم في جذب الودائع الاستثمارية لثقة أصحاب الودائع بالبنك ويمكن الاستفادة من الاستثمارات مرتفعة العوائد من خلال:

- إدارة المخاطر بطريقة ناجحة؛

- إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية؛

---

[1] هيا جميل بشارات: **التمويل المصرفي الإسلامي** دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008، ص: 67.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة: **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008، ص ص: 137-140.

- الاستفادة من الاندماج وفورات الحجم الكبير.

4- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن: وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في البنك من جهة وبسياسة البنك المركزي من جهة ثانية، إذ أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على البنوك الإسلامية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر فيه البنك هو كيفية إدارة المتاح من الموارد والاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر الإمكان.

5- كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات يمكن للبنك الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق البنك إلى مجموع إيراداته وهذه النسبة كلما انخفضت فإن ذلك يعني كفاءة الدينار المنفق من قبل البنك.

6- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر تحقيق الربحية إذ أن أقرب اتخاذ القرار من وقت الحاجة إليه إلى موعد تنفيذه أمر في غاية الأهمية، ويعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي ويمكن اختصار الوقت على العملاء في البنوك الإسلامية، وجعل المعاملة تتم في إدارة واحدة من دون الرجوع إلى إدارة عليا في البنك للتوفير على العملاء وبالتالي يحقق البنك رواجا ما يعني جذب عملاء جدد بسبب هذه المرونة التي يتبعها البنك.

ثانيا: مؤشرات قياس الربحية

هي عبارة عن نسب تقيس مدى فعالية البنك في جني الأرباح الصافية، وتكمن أهمية هذه النسب في تحقيق البنك لعائد ملائم وضروري للمحافظة على جذب مصادر الأموال للبنك من العملاء المساهمين، وهذه النسب عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل والميزانية العمومية وتتمثل هذه النسب في:

1- العائد على الأصول(Return on Assets (ROA: تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف أصول وموجودات البنك أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة، وهذا باستخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول حيث أن هذه النسبة تقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى، أي قدرة البنك الإسلامي على استثمار الأصول التي يمتلكها من معدات ومباني وأراضي وخدمات، وتحسب هذه النسبة كما يلي:[1]

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

[1] محمد عبد [illegible] مية –واقع وأفاق–، جامعة الجزائر، الجزائر–الجزائر–، من26 إلى 28 أفريل 2005، ص: 09.

إذ أن صافي الدخل هو صافي الربح بعد اقتطاع الضريبة والموجودات هي مجموع الأصول المتداولة والثابتة.

2- العائد على حقوق الملكية(المساهمين)Return on Equity(ROE): هذه النسبة تقيس مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية، ويمكن استخراج هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل (الربح بعد اقتطاع الضريبة) على حقوق الملكية، وهي عبارة عن مؤشر هام جدا لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين، فكلما قلت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا على أداء البنك[1]. كما تعد هذه النسبة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة واستخدم هذا النموذج في بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء البنوك[2].

وتقاس هذه النسبة كما يلي:[3]

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (الدخل)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3- معدل هامش الربح الصافي: تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة، أي كفاءة الإدارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات البنك واستثماراته.

وتقاس هذه النسبة كما يلي:[4]

$$\text{معدل هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

[1] كمال بوط : الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل، يومي 15-

[2] محمد جم **الفترة1994-2000**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة

[3] محمد حمود المكاوي: **البنوك الإسلامية -النشأة-التمويل-التطوير**-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر-، 2009، ص: 266.

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

كما يمكن تحليل محددات الربحية وذلك باستخدام نظام أو نموذج دوبونت الذي يتلخص كالتالي:

إدماج هامش صافي الربح مع معدل استغلال الأصول وإدماج العائد على الأصول في مضاعف حقوق الملكية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعدلات التالية:[1]

المعادلة الأولى

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات التشغيلية}} * \frac{\text{إجمالي الإيرادات التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

هذه الصيغة تبين مصدر الأداء الأفضل أو الأداء النسبي فمثلا إذا حقق البنك عائد مرتفع على الأصول يكون سببه أن البنك أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو الاستخدام الأفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منها أو لكليهما.

المعادلة الثانية

هنا العائد على حقوق الملكية يكون حسابه عن طريق ضرب العائد على الأصول في مضاعف حقوق الملكية (المساهمين) ويكون كالتالي:[2]

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} * \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

[1] منير معمري: **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة– الجزائر–، 2012–2013، ص: 99.

[2] محمد محمود العجلوني: **البنوك الإسلامية –أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية–**مرجع سبق ذكره، ص: 418.

المطلب الثالث: الموازنة بين السيولة والربحية

كانت البنوك الإسلامية ولازالت تعاني في إدارتها من وجوب مراعاة الربحية من ناحية والسيولة من ناحية أخرى، إذ يجب على البنك الإسلامي العمل على حفظ التوازن بين السيولة المرتفعة والتوسع في الاستثمارات لتحقيق أقصى ربحية وهذا بالاتجاه نحو الاستثمارات المضمونة والابتعاد عن الأصول الخطرة الناتجة عن دخول البنك الإسلامي في استثمارات غير مضمونة[1].

وتحقيق هذا التوازن ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، إذ أن ربحية البنك تتحقق من خلال تشغيل أصوله بكفاية أما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال، والسيولة ضرورية للبنك من أجل الوفاء بالتزاماته وتفادي مشكلات فقدان الثقة في البنك الإسلامي من طرف المودعين، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن حاجتها قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم استثمار هذه السيولة في مشاريع واستثمارات تدر عوائد.

وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة هو زيادة أرباحها وأرباح مساهميها يتطلب الملائمة بين هدفي السيولة والربحية الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية في البنك، وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين خاصة أن أسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود إلى تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بالآخر، فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول التي لا تحقق عائدا عاليا وهذا يتعارض مع هذه الربحية، كما أن الزيادة في الربحية تتطلب مزيدا من الاستثمار في الأصول الأقل سيولة وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة ويعرض البنك إلى مخاطر أكبر[2].

يعتقد الكثير من الباحثين أنه يمكن توفير الحلول المناسبة لإحداث التوازن بين السيولة والربحية في البنوك الإسلامية إذا ما تضافرت الجهود المناسبة من طرف البنوك الإسلامية والبنوك المركزية والعلماء والفقهاء في العمل المصرفي الإسلامي ومن هذه الحلول ما يلي[3]:

– ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتنويع الأوعية الادخارية لديها، وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط لانخفاض كلفتها نظرا لكونها ودائع قصيرة الأجل وبالتالي فإن إمكانية استثمارها ستكون

---

[1] أحمد سليمان خصاونة: **المصارف الإسلامية–مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**جدار للكتاب العالمي، عمان–الأردن–، 2008، ص: 228.

[2] ماهر الخزاعي: **إدارة السيولة والربحية** مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا– سوريا–، 2009، ص: 18.

[3] نواف يوسف أبو حجلة: **الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية بين الربحية والسيولة**مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد18، ماليزيا، نوفمبر 2013، ص: 47.

محصورة غالبا في استثمارات قصيرة الأجل بعوائد منخفضة مع الاحتفاظ بنسبة كبيرة منها كاحتياطات حسب تعليمات البنوك المركزية لمواجهة متطلبات السيولة والسحوبات المتاحة.

– إن طرح حسابات التوفير والودائع الآجلة القائمة على عقد المضاربة كأوعية ادخارية أصبحت ضرورية وملحة في هذا الوقت بالنسبة للبنوك الإسلامية، فبالرغم من ارتفاع كلفة هذه الودائع إلا أنها تتميز بطول أجلها مما يعطي البنك الإسلامي إمكانية استثمارها في استثمارات طويلة الأجل وبعوائد تغطي كلفتها مع ربحية جيدة للبنك، كما أنها تعطي للبنك القدرة على تخطيط تدفقاته النقدية كونها ذات آجال متفق عليها مع أصحابها.

– يمثل التمويل جزءا كبيرا من أصول البنك الإسلامي وتتميز معظم التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية بتركزها في التمويلات القائمة على المديونية (مرابحات، تورق، استصناع...الخ) ولا تتمكن البنوك الإسلامية من بيع هذه الديون لتوفير السيولة في ضوء تحريم ذلك شرعا، الأمر الذي يستوجب قيام البنوك الإسلامية بالتركيز أكثر على صيغ المشاركات (مضاربة، مشاركة...).

خلاصة

– تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أكبر الأرباح هذه الخيرة هنا تحكمها أسس وضوابط الشريعة الإسلامية كأن تكون مصادر الربح غير مشروعة أو متضمنا للأرباح الاحتكارية وهناك أسباب لاستحقاقه سواء بالمال أو العمل أو بالضمان، وتختلف أسس احتسابه وتوزيعه في البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية.

– بين الأرباح المحققة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها علاقة تعرف بالربحية، وهناك آليات لتعظيمها ومعايير لإدارتها كسرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- أيضا التعرف على ربحية البنوك الإسلامية ومركزها المالي يكون أساسا بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية والميزانية، كما تحاول البنوك الإسلامية إحداث التوازن بين السيولة والربحية من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة حتى لا تكون هناك سيولة زائدة وفي نفس الوقت عليها أن تركز في استثماراتها على صيغ المشاركات أي التمويلات القائمة على الملكية كالمضاربة وليس المديونية مثل الاستصناع.

الفصل الرابع

واقع إدارة السيولة

و الربحية في بنك دبي

تمهيد

بعد التطرق إلى السيولة والربحية وإدارة كل منهما في البنوك الإسلامية بصفة عامة ولإلمام بمعالمهما في الفصول النظرية، سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لإدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي وهذا بتحديد مستواها باستخدام المؤشرات والنسب المطبقة في البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك تقدير مستوى الربحية لديه من خلال المؤشرات المعتاد تطبيقها في أي بنك إسلامي، وهذا باعتباره أقدم بنك إسلامي وواسع بنك من حيث التعاملات الإسلامية، وكثافة انتشاره محليا ودوليا فهو من البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية والساعية دوما إلى التغيير، ولذلك فإن الدراسة تمت على مستوى هذا البنك للفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 .

وعلى ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم النظام المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي.

المبحث الثاني: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي.

المبحث الثالث: واقع الربحية في بنك دبي الإسلامي.

المبحث الأول: تقديم النظام المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي

يعد بنك دبي الإسلامي من أهم البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في دولة الإمارات، حيث يسهم في إنعاش اقتصاد الدولة من خلال تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد، إذ يعد نشاطه جزء مهم وكبير من الجهاز المصرفي الإماراتي لذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي.

المطلب الثاني: نبذة عن بنك دبي الإسلامي.

المطلب الثالث: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي وخدماته.

المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي

استطاعت دولة الأمارات العربية المتحدة أن تخطوا خطوات واسعة نحو التقدم والرقي وحققت مكانة بارزة عالميا في شتى المجالات خاصة في مجال الصيرفة.

إذ يتواجد فيها أكبر عدد من البنوك الوطنية والأجنبية مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا راجع إلى حرية الاستثمار لرأس المال الوطني والأجنبي، كما يتوافر لدى دولة الإمارات أعلى معدلات الكثافة المصرفية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي أيضا على مستوى الوطني العربي والدولي، إذ يبلغ معدل الكثافة المصرفية 2.41 لكل ألف نسمة من السكان.

أولا: هيكل النظام المصرفي الإماراتي

إن لدولة الإمارات هيكل واسع وكبير من البنوك يتمثل في:

1-البنك المركزي الإماراتي: وهو يعتبر السلطة النقدية في دولة الإمارات، وقد أنش ئ هذا البنك بموجب القانون رقم 01 لسنة 1980، وذلك خلفا لمجلس النقد كمؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهمية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي تقوم بها، كما يتولى البنك المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف ويهدف دائما إلى الحفاظ على استقرار قيمة الدرهم أمام العملات الأجنبية، وفي إطار جهوده الرامية إلى المحافظة على قوة الدرهم وتحقيق استقراره فقد عمل البنك المركزي على تنمية موجوداته الأجنبية بنسبة كبيرة وذلك بهدف المحافظة على نسبة عالية من الغطاء النقدي والذي ارتفعت نسبته إلى 303% في نهاية يوليو 1990، ولا شك أن هذه النسبة يقل وجودها حتى في الدول الصناعية الكبرى، وتجدر الإشارة إلى أن قانون البنك المركزي قد اشترط أن لا تقل نسبة الغطاء النقدي 7% من قيمة النقد المتداول والودائع تحت الطلب لديه، كما يقوم البنك بممارسة على

الوظائف والأنشطة التي يقوم بها العديد من البنوك المركزية العالمية، ضف إلى ذلك الإشراف على نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات والرقابة على وحدات الصرافة وشركات الاستثمار العاملة بالدولة[1].

2-البنوك التقليدية

تنشط في دولة الإمارات العديد من البنوك الوطنية منها:[2]

أ- بنك أبوظبي الوطني : تأسس هذا البنك عام 1986، ويوفر هذا البنك مجموعة كبيرة من المنتجات المصرفية، وتوجد لديه شبكة كبيرة من الفروع داخل الدولة وخارجها، تصل هذه الفروع إلى أكثر من 120 فرعًا، تتوزع على تراب الإمارات وفي كل من هونج كونج في آسيا، عمان ، الكويت، والبحرين في دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن في شرق المتوسط، مصر ، السودان وليبيا في إفريقيا، فرنسا، والمملكة المتحدة في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- بنك أبوظبي التجاري: تم تأسيسه عام 1985، ومقره الرئيسي في أبوظبي، ويعد ثالث أكبر بنك وطني، حيث تمتلك حكومة أبوظبي 58.08% من رأس مال البنك.

ج- بنك الخليج الأول: تأسس سنة 1979 في أبوظبي، يقدم خدماته في كافة أنحاء الدولة من خلال شبكة واسعة في دولة الإمارات وخارجها، وحتى له فروع في سنغافورة.

د- بنك الإتحاد الوطني: تأسس سنة 1982، ومقره الرئيسي في أبوظبي ودبي، ويعتبر من البنوك الكبرى في الدولة حيث يقدم خدمات متنوعة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

ه- بنك دبي التجاري : تم تأسيسه سنة 1969، ثم تحول سنة 1982 إلى شركة مساهمة يقدم مجموعة من الخدمات للأفراد والشركات في معظم القطاعات، وله 26 فرع منتشرًا في جميع أنحاء العالم.

و- بنك الشارقة: تأسس بنك الشارقة عام 1973، وبدأ نشاطه عام 1974 بعد حصوله على التراخيص اللازمة من قبل البنك المركزي، ويمارس البنك العديد من الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية.

ز- الإمارات دبي الوطني: تأسس بعد اندماج كل من بنك الإمارات ودبي الوطني عام 2007، ويقدم مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد داخل الدولة وخارجها وتصل فروعه إلى أكثر من 260 فرعاً حول العالم.

---

[1] الإمارات العربية المتحدة –الجهاز المصرفي–، موقع إليكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/04/03، ساعة الإطلاع: 22:42 http://www.alamuae.com/uae/showtopics-659.html.

[2] الموقع إليكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/04/16، ساعة الإطلاع: 10:49. http://www.uaepedia.ae/indesc.php/%&d&%A7%AF≠

3- البنوك الإسلامية

توجد عدة بنوك إسلامية في دولة الإمارات نذكر منها:

- بنك دبي الإسلامي الذي اعتبر أول بينك إسلامي أنشئ في المنطقة (منطقة الخليج) وهذا في مارس 1975، وقد تأسس كشركة مساهمة عامة محدودة المسؤولية في إمارة دبي، وله عدة فروع في دولة الإمارات.

- ثم بنك أبوظبي الإسلامي في إمارة أبوظبي سنة 1988، وله عدة فروع على مستوى الدولة، ثم سنة 2002 مصرف الشارقة الإسلامي في إمارة الشارقة [1]، ثم بنك الإمارات الإسلامي سنة 2004، ثم بنك نور الإسلامي الذي تأسس عام 2007 كبنك تجاري في دبي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، يتفق مع الشريعة الإسلامية وبعدها بنك عجمان تابع لحكومة عجمان [2]، يعتبر من البنوك الإسلامية المنشأة مؤخرًا، حيث بدأ البنك أعماله سنة 2008 برأسمال قدره مليار درهم إماراتي*.

ثانيا: صدارة القطاع البنكي الإماراتي عربيًا وعالميًا

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتبنى سياسة نقدية وائتمانية متحررة تتلاءم مع النظام الاقتصادي الحر المتبع ومع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على قوة ومعدل صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية، كما تهدف إلى تنظيم القطاع البنكي لرفع كفاءة أدائه من خلال الأنظمة والقوانين المحددة لنسبة الاحتياطي النقدي وأسعار الفائدة ونسبة الائتمان، لذلك فقد تمكنت من إيجاد قطاع بنكي متطور جدًا يحافظ على التوازن الاقتصادي في الأسواق الوطنية من خلال تنظيم السيولة المحلية ويتماشى مع النظام البنكي الدولي المتقدم [3]، ويظهر هذا القطاع البنكي المتطور لديها من خلال صدارته وانجازاته المتمثلة بعضها في:

- تمكن القطاع البنكي في دولة الإمارات والذي يعد الأكبر عربيا بأصول تتجاوز 1.66 تريليون درهم من إثبات قدرته الفائقة على الصمود في مواجهة الأزمة المالية العالمية ، حيث أظهرت اختبارات التحمل والقدرة التي أجريت على البنوك العاملة في الدولة خلال الفترات الماضية مستوى عالٍ من المتانة

---

* الدرهم هو الوحدة الأساسية لعملة الإمارات العربية المتحدة، ويتكون الدرهم من 100 فلس صادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويرتبط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي بسعر مقداره 3.67 درهم للدولار الواحد، وتكاد تكون ثابتة وليس هناك قيود على الصرافات وتبادل العملات، وطرح الدرهم الإماراتي أول مرة في 19 جويلية من سنة 1973 وتم اثر ذلك استبدال الدينار البحريني وريال قطر.

[1] الإمارات العربية المتحدة –الجهاز المصرفي–، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/04/03، ساعة الإطلاع: 22:42 http://www.alamuae.com/uae/showtopics-659.html.

[2] الموقع إليكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/04/16، ساعة الإطلاع: 10:49. http://www.uaepedia.ae/indesc.php/%&d&%A7%AF≠.uwcaxrvgfj.

[1] محمد سعيد عميرة: اقتصاد **دولة الإمارات العربية المتحدة –الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص: 12.

التي تتمتع بها هذه البنوك، مما يعبر عن سلامة القطاع البنكي ونجاحه في دعم الاقتصاد الوطني واستقرار النقد الأمر الذي انعكس على ترتيب الإمارات بين التصفيات العالمية من حيث المؤشرات.

– أكد محافظ البنك المركزي الإماراتي على متانة البنوك العاملة في الدولة لافتا إلى أن القطاع البنكي الإماراتي يأتي في الشريحة الأولى عالميا من حيث رؤوس الأموال ورؤوس الأموال الأساسية التي تمثل الشق الأول من رأس المال وبأن الرقابة المصرفية في الدولة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وفقا للاتفاقيات الدولية التي وضعتها الدولة وعلى رأسها اتفاقيات بازل (02) وبازل (03).

– قدرة البنك المركزي والحكومة في السيطرة على أزمة السيولة في دولة الإمارات سنة 2008 وهذا بمعالجتها منذ بدء ظهورها، وعلاجها تم عن طريق تنفيذ عدد من التدابير لضخ السيولة وتعزيز ثقة الجهاز المصرفي، وأهم هذه التدابير[1]:

– ضمان جميع الودائع المصرفية والقروض بين البنوك لمدة ثلاث سنوات؛

– ضخ 19 مليارات دولار على مراحل في شكل ودائع طويلة الأجل لدى البنوك وإنشاء تسهيل قصير أجل لتوفير السيولة قيمته 13.6 مليارات دولار، وتسهيل لمبادلة الدولار في البنك المركزي وتخفيض القيود على الاستفادة من أموال البنك المركزي؛

– تخفيض أسعار الفائدة؛

– أيضا قررت حكومة أبوظبي من جانب واحد ضخ ما مجموعه 4.4 مليارات دولار في شكل رأسمال إضافي في خمسة من بنوكها، وجاءت هذه الأموال من ميزانيته إمارة أبوظبي نفسها؛

– كما أن ودائع أبوظبي والعرب شكل حوالي 90% من إجمالي الودائع البنكية في الدولة وهي مستقرة ولا يتم السحب منها بشكل غير معتاد مما يعطي القوة والاستقرار والثقة بالقطاع البنكي، في حين أن النسبة المتبقية لأجانب من مؤسسات وبنوك وأفراد متغيرة من وقت لآخر وبشكل غير مؤثر وغير مقلق؛

– ضف إلى ذلك وردت أسماء 15 بنكًا إماراتيًا ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم، كما تصدرت دولة الإمارات مجلس التعاون في قائمة أكبر 100 بنك عربي بالنسبة للموجودات لغالبية نهاية العام 2010، حيث وصل عدد بنوكها 15 بنك إماراتيا من ضمنها 4 مصارف إسلامية في حين تضمنتا قائمة أكبر 50 بنكا خليجيا بالنسبة للموجودات في الربع الثالث لعام 2011 أحد عشر بنكا إماراتيا؛

– كما أن دولة الإمارات تأتي في المرتبة الثانية أكبر نصدر للصكوك الإسلامية في العالم بعد ماليزيا إذ بلغ إجمالي الصكوك التي أصدرتها دولة الإمارات 32.8 مليار دولار منذ بدأت عمليات إصدارات الصكوك حول العالم؛

[1] سلسلة سامبا: **سلسلة تقارير**، الرياض–المملكة العربية السعودية–، فبراير، 2009، ص: 21.

– كما ضمت قائمة أكبر 25 بنكا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سبعة من البنوك الإماراتية، من حيث متطلبات رأس المال.

وكل هذه التدابير تهدف إلى تحسين وضع السيولة بالدولار والدرهم.

المطلب الثاني: نبذة عن بنك دبي

أولا: نشأة بنك دبي الإسلامي وقيمه

1 نشأة بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بتاريخ 29 صفر 1395 هجري، الموافق لـــ 12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية[1].

وتبلغ عدد الشركات الشقيقة والتابعة والمشاريع الاستثمارية مشارك فيها لغاية عام 2007، 55 شركة تقوم بأعمال الخدمات البنكية والوساطة والاستشارات المالية وأخرى في مجال التطوير العقاري والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعية بالنسيج والألمنيوم وغيرها، وقد حققت هذه الشركات انتشارا واسعا في العديد من الدول العربية والأجنبية "السودان، باكستان، مصر، ايرلندا، جزر كايمان وتركيا وغيرها".

ويقوم المصرف بالأعمال الاستثمارية كما نص عليه النظام الأساسي من خلال مجموعة الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة كالمضاربة، المرابحة، الإستصناع، المشاركات والوكالة[2].

2 قيم بنك دبي الإسلامي

إن لكل بنك قيم خاصة به وقيم بنك دبي الإسلامي تتمثل في:

أ–الابتكار: يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع حيث يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية وأحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة، وبالتالي تقدم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.

ب–المعرفة: يعتمد بنك دبي الإسلامي على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

---

[1] التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، سنة 2013، ص: 09.

[2] سامر عبد الناصر منصور: **المشكلات المحاسبية لتقييم الأوراق المالية الموافقة للشريعة الإسلامية –بالتطبيق في أسواق الأوراق المالية والعربية** مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب– سوريا–، 2009، ص: 115.

ج-الجودة: يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق مبدأ الإتقان المركز على الجودة.

د-القيمة المضافة: إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا انعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات البنكية المتاحة.

ه-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل في كتابه الكريم وسنة نبيه الحبيب عند التعامل والاستثمار في الأموال[1].

ثانيا: رسالة بنك دبي الإسلامي وأهدافه

1 رسالة ورؤية بنك دبي الإسلامي

تتمثل رؤية البنك في بقائه في صدارة المؤسسات المالية الإسلامية عالميا، أما رسالته فهي الحفاظ على مكانته بين البنوك الإسلامية كونه أول بنك إسلامي يقوم بتطبيق الأسس الاقتصادية الإسلامية وأكثرها تقدما، من خلال خدمات مالية إسلامية وفق أحدث التقنيات المبتكرة، وعلى أساس المشاركة الحقيقية مع المتعاملين.

2-أهداف بنك دبي الإسلامي

تتمثل الأغراض التي يسعى بنك دبي الإسلامي لتحقيقها في:[2]

- إدارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الأرباح وليس أكثرها؛
- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية؛
- تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار؛
- المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة؛

[1] الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الإطلاع: 2014/04/13، ساعة الإطلاع: 13:28
http://www.dib.ae/ar/about us/mission –and- vision.

[2] الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع: 2014/02/12، ساعة الاطلاع: 16:35
www.dib.ae/ar/aboutdil-mission .htm

- المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن والعمل على نشر العدالة الاجتماعية والشفافية والمساواة في كل الأنشطة التي يقوم بها؛

- الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛

- المحافظة على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛

- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

المطلب الثالث: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي وخدماته

أولا: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي

إن مصادر أموال بنك دبي الإسلامي متعددة وكثيرة نذكر منها:

1 -رأس المال

بلغ رأس مال البنك عند التأسيس 50 مليون درهم إماراتي مقسمة إلى 100000 سهم، قيمة كل سهم 500 درهم، ساهم المؤسسون الخمسة ب 10000 درهم، والباقي طرح للاكتتاب فيه من طرف المواطنين[1].

وقد تضاعف رأس المال أضعاف مضاعفة ليصرح به سنة 2004 والمقدر بـــ: 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب بنسبة 50%.

ثم ارتفع رأس المال في 22 ديسمبر 2006 إلى 1800 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة * بنسبة 20% من رأس المال.

بعد ذلك زاد رأس مال البنك في مارس 2007 من 2800 مليون درهم إلى 2996 درهم عن طريق 7% أسهم منحة.

ثم بعدها ارتفع رأس مال البنك في 17 مارس 2008 من 2996 مليون درهم إلى 3445.4 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 15%.

ثم زيادة رأس مال البنك في 01 أفريل 2009 إلى 3617.67 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 05% عن عام 2008.

---

* أسهم المنحة: هي أسهم تقدم للأفراد الذين يقدمون خدمات نوعية للبنك ، لهم حق في الأرباح وليس لديهم الحق التصويت في مجلس الإدارة .

[1] سليمان ناصر: **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية** جمعية التراث، غرداية-الجزائر-، 2002، ص: 167.

وفي سنة 2010 زاد البنك رأس ماله إلى 3798.6 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 5% عن عام 2009.

وأخيرا يوم 04 مارس 2013 وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال البنك من 3797.05 مليون درهم إلى395.75 عن طريق الاستحواذ على أسهم شركة تمويل[1].

2-الاحتياطات

تعتبر الاحتياطات من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته وتتمثل احتياطاته في الاحتياطات التالية:

أ- الاحتياطي القانوني : طبقا للمادة 192 من قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 وتعديلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 10% من الأرباح العائد للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساويا لنسبة 50% من رأس المال المدفوع، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

ب- الاحتياطي العام: يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

ج- احتياطي الأراضي الممنوحة: منحت حكومة دبي بعض الأراضي تم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي البنك، أدرجت هذه الأراضي ضمن الاستثمارات العقارية حيث تم الاحتفاظ بها لأغراض تعزيز رأس المال.

د- احتياطي تحويل العملات : يسجل احتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة عرض للبنك (أي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها ضمن احتياطي ترجمة العملات[2].

3_الأرباح المحتجزة

أقر بنك دبي الإسلامي خلال الربع الأول لسنة 2013 انخفاض أرباحه إلى 200 مليون درهم وخلال الربع الثاني من نفس السنة قدر بـــ 450 مليون درهم إماراتي، أي تراجع أرباح البنك بنسبة 40%

[1] معلومات منشورة على الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/04/13، ساعة الإطلاع: 12:44
http://www.argaam.com/company/company profile/marketed/1/companyid/2/

[2] التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، سنة 2013، ص ص: 66-67.

مقارنة بالسنة الماضية لذات الفترة وهذا حسب شركة "انش. سي" للأوراق المالية والاستثمار والتي تعتبر كمصدر أساسي من مصادر أمواله[1].

ثانيا: الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي

بنك دبي الإسلامي يقدم العديد من الخدمات تتمثل أهمها فيما يلي:[2]

1-الخدمات المصرفية للأفراد: يوفر قسم الخدمات المصرفية الشخصية مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات وخدمات تلبي كافة احتياجات ومتطلبات المتعاملين، ومن هذا المنطلق يتم التأكيد على أن الخدمات المصرفية للأفراد أكثر بكثير من مجرد شعار.

ومن خلال خبرة طويلة تمتد لأكثر من ثلاثين عاماً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن خلال الجمع بين تعاليم الشريعة الإسلامية وأحدث التقنيات، يوفر بنك دبي الإسلامي مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تعتبر الأفضل في العالم.

ويحرص البنك من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلال الخدمات المصرفية الشخصية ففروع البنك تنتشر في جميع مناطق الدولة، بينما تعتبر شبكة أجهزة الصراف الآلي لدى بنك دبي الإسلامي الأوسع انتشارا، والى جانب هذا يتميز بنك دبي الإسلامي بالحلول الإلكترونية التي يوفرها لمتعامليه شاملة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية الهاتفية، وجميع هذه الخدمات مصممة بشكل خاص لتلبية جميع الاحتياجات المصرفية الممكنة، وعبر الجمع بين الأسلوب المفضل للحصول على الخدمات المصرفية مع المنتجات والخدمات المتوفرة، فإن بنك دبي الإسلامي يستطيع المساعدة على توفير الوقت والجهد للمتعاملين.

وتشكل علاقة المتعاملين مع البنك نقطة محورية يحرص فيها على تقديم النصائح والإرشادات التي تهم المتعاملين والمتعلقة بجميع الأمور المالية التي يواجهونها في مختلف مراحل الحياة، شاملة مخططات الدراسة، شراء منزل أو سيارة، إنشاء شركة، أو حتى الذهاب في رحلة خارجية، أي بمعنى آخر جميع الاحتياجات والمتطلبات المختلفة بدءاً من مرحلة الطفولة وصولاً إلى مرحلة التقاعد.

2- الخدمات المصرفية الخاصة لعدد قليل من النخبة: عند التحدث عن النخبة من المتعاملين فإن بنك دبي الإسلامي يقرن ذلك بقمة من التميز في تقديم الخدمات والمنتجات، واضعين هذا المبدأ في نُصب

---

[1] معلومات منشورة على الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع: 2014/04/09، ساعة الإطلاع: 21:18
http: //www.argaam.com/portal/company profile.aspx companyid=2& marketed=1.

[3] الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع21: /2014/04، ساعة الاطلاع: 22:18 www.dib.ae/ar/aboutdil_mission.htm

أعينهم ففي بنك دبي الإسلامي تقدم الخدمات المصرفية الخاصة للنخبة من متعامليه في بيئة تتميز بالفخامة والخصوصية، وتخصهم بخدمات مصرفية لا تضاهى من خلال باقة متنوعة من المنتجات والامتيازات الاستثنائية المطورة خصيصا لتلاؤم احتياجاتهم المختلفة في إطار تقديم مفهوم للخدمات المصرفية كما يتمنى النخبة من متعامليها أن تحظى بالاهتمام المتميز والخاص بمتطلباتهم.

3- خدمات الجوهرة المصرفية للسيدات: صمّم حساب "جوهرة" لتلبية متطلبات النساء المتعلقة بخدمات مصرفية مخصّصة، ويضم حساب "جوهرة " مجموعة شاملة من التسهيلات المصرفية التي توفر العديد من الميزات، بدءا من التمتع بخصومات خلال التسوّق وصولاً إلى مزايا خاصة بالعناية الصحية والتعليم، ويوفر حساب "جوهرة "خدمات راقية ومتخصّصة لتلبية كل متطلبات السيدات المصرفية والمالية، وقام بنك دبي الإسلامي بافتتاح فرع "جوهرة" الخاص في منطقة الجميرا بدبي ثم فرع آخر في أبوظبي وثم في الشارقة، وتتوفر خدمات "جوهرة" الآن في عشر فروع في دولة الإمارات.

ويتجاوز "جوهرة" كافة الحسابات المصرفية الأخرى المتوفرة لدى البنوك التقليدية، وذلك من خلال توفير العديد من الخدمات التي تلبي متطلبات المرأة بطريقة متميزة، ويوفر "جوهرة" امتيازات صحية في عدد من المستشفيات والأندية الصحية في الدولة إضافة إلى امتيازات تسوّق وخصومات في متاجر مختارة تتخصّص ببيع العطور والملابس والإكسسوارات والكتب وغيرها.

4- الخدمات المصرفية للأعمال: يتمتع بنك دبي الإسلامي بمعرفة عالية وخبرات كبيرة في مجال الاحتياجات المالية الخاصة في عالم الأعمال، ويقوم البنك بتوفير العديد من الخدمات التي تشمل توفير القروض قصيرة الأمد وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتسهيل إدارة السيولة النقدية، والتمويل العقاري وخدمات الشحن لعمليات الاستيراد والتصدير، إلى جانب العديد من المنتجات والخدمات الأخرى التي تلبي الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في عالم الأعمال، حيث يحرص بنك دبي الإسلامي على توفير هذه الخدمات والمنتجات بسرعة عالية بعد اتخاذ القرارات الدقيقة والسريعة بشأنها، إضافة إلى توفير أفضل الأسعار التنافسية في السوق.

وتشتمل الخدمات المصرفية للأعمال لدى بنك دبي الإسلامي على مجموعة كبيرة من الحلول المصممة خصيصاً لتلبية جميع احتياجات ومتطلبات المتعاملين في شتى القطاعات، وذلك حسب طبيعة العمل وطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة ومستوى الأعمال والمرحلة التي تمر فيها ضمن دورة العمل.

وتتوفر العديد من الأدوات المصرفية الإسلامية للمساعدة في تمويل شراء كافة الأصول المطلوبة للعمل، حيث يتم تصميم كل معاملة بطريقة تتناسب واحتياجات المتعاملين وحسب الظروف الخاصة المتوافرة.

كما يمكن للأعمال الإيفاء بالتزاماتها المالية متوسطة إلى طويلة الأمد عبر الاستفادة من تسهيلات السداد المرنة والخيارات الأخرى المتوفرة التي تتيح تقليل المخاطر وتعزيز السيولة النقدية، وتتوفر للأعمال المتطورة حلول عديدة لتخفيف الضغوط على رأس المال العامل وتخفيف الأعباء المالية المترتبة على القروض المحلية أو الدولية التي يواجهها عادة هذا النوع من الأعمال.

ويمكن للمتعاملين التحدث إلى فريق العمل المتخصص في بنك دبي الإسلامي والذي يتمتع بالخبرات العالية الجاهزة للمساعدة في الهيكلة والإدارة المالية والتطوير المستمر للأعمال، إن كان عملاً جديداً في قطاع صغير أو متوسط الحجم، أو متطوراً يتمتع بتاريخ جيد.

5- الخدمات المصرفية للشركات: يعتبر عالم الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الأكثر ديناميكية في العالم حيث يتميز بالتغيّر والابتكار والنمو المستمر، وكأحد أكبر البنوك في منطقة الشرق الأوسط والذي يتمتع ببنية تحتية ومالية شاملة في المنطقة.

ويوفر بنك دبي الإسلامي العديد من الحلول المصرفية الخاصة للشركات وعالم التجارة والأعمال، ويفخر بتوفيره الحلول المبتكرة حيث المتعاملون هم دوماً الأولوية.

ومن خلال تخصّصه في مجالات العمل التي تميّز اقتصاديات دولة الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، فإن بنك دبي الإسلامي يولي اهتماماً كبيراً لفهم أعمالهم، والمعرفة والخبرات الكبيرة التي يتمتع بها البنك في المجالات المختلفة تساعده على توفير خدمات شاملة وحلول إستراتيجية لمتعامليه من الشركات.

وتشتمل الحلول المالية المبتكرة لدى بنك دبي الإسلامي على خدمات التمويل للشركات والخدمات الاستثمارية وخدمات تمويل المشاريع وخدمات تمويل التجارة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية والخزينة وغيرها، وكل ذلك يندرج تحت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي ترتكز على تعاليم الشريعة الإسلامية الغرّاء. ونتيجة لذلك يستطيع بنك دبي الإسلامي توفير مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات التي تلبي الاحتياجات المتزايدة لقطاع تمويل الشركات، بدءاً من حيازة أساطيل الطائرات التجارية أو تمويل مشاريع البنية التحتية أو المتاجرة بالسلع أو تطوير المشاريع العقارية.

6- الخدمات المصرفية الاستثمارية: يعد قسم الاستثمار في بنك دبي الإسلامي مصدر ثقة العملاء في جميع أنحاء العالم لقيامه بتوفير الأسواق الملائمة لرؤوس الأموال والحلول الاستشارية للراغبين في العمل تحت غطاء أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أنها تمتاز بعلاقاتها الواسعة مع الشركات والمؤسسات المالية والحكومات والمؤسسات الاستثمارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي و غيرها من الدول.

ويتمتع قسم الاستثمار بالقدرة على توفير مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات الاستثمارية المصرفية والتجارية الشاملة وتوفير الاستشارات حول إستراتيجية وهيكلة الشركات وجمع رأس المال بالتساوي والأسواق الممولة إسلامياً، إضافة إلى إدارة متطورة للمخاطر، كما يربط قسم الاستثمار رأس مال البنك نفسه في مجالات الاستثمار العقاري والنشاطات التجارية.

ويتولى إدارة قسم الاستثمار فريق من الخبراء الذين يخضع عملهم لأسس صارمة في مجال إدارة المخاطر، وتتبع أفضل الأساليب في هذا القطاع ويتم السعي دوماً للتميز من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

7- **التمويل العقاري:** نظراً لتمتع بنك دبي الإسلامي بدور الريادة في مجال التمويل العقاري التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، يلعب هذا البنك دوراً بالغ الأهمية في دعم مسيرة التطوير العقاري التي تتضمن مشاريع إنشاء المنشآت التجارية والمستودعات وسكن العمال والمشاريع السكنية والأبنية متعددة الطوابق.

تتم إدارة وحدة التمويل العقاري التجاري من قبل فريق عمل متخصص يتمتع بكفاءات وخبرات مرموقة في هذا المجال، ويقدم فريق العمل الخدمات الاستشارية وتقوم بتمويل المشاريع وتطوير منتجات جديدة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات، وبالتالي قد صممت حلولها التمويلية ضمن أسس مبنية على المرونة وتتميز بقابليتها للتعديل لتناسب الاحتياجات الخاصة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

8- **تمويل المقاولات:** في سنة2007 أسس بنك دبي الإسلامي قسم تمويل المقاولات لعرض خدماته بصورة فعّالة ومدروسة لهذا القطاع، وخلال فترة وجيزة تمكن البنك من تحقيق إنجازاتٍ يُشاد بها في هذا القطاع، وهو الآن بصدد تحقيق ما رمي إليه ليصبح المؤسسة التمويلية الرائدة في مجال تمويل المقاولين، وتغطي خدمات القسم التعامل مع مقاولين يتعهدوا بتنفيذ عقود إنشاء في عدد من الأنشطة تشمل مقاولين البناء، والأعمال الكهربائية الميكانيكية، البنية التحتية، البترول والغاز، الطاقة والمياه وغيرها. ويقوم على إدارة القسم نخبة من الخبرات والكفاءات العالية، تمكن البنك من العمل بصورة فعّالة لمقابلة احتياجات العملاء المالية والمصرفية المتخصصة ا ولتسهيلات الائتمانية بصورة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغرّاء.

كما حظيت خدمات قسم تمويل المقاولات المتخصصة وحلوله التمويلية المتميزة بقبول العديد من المقاولين مما مكنه من تنفيذ ما يزيد عن 20 مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى المجاورة، بقيمة تعدت 09 مليار درهم في أقل من سنتين، وخلال تلك الفترة الوجيزة تمكن من إتمام ترتيبات مع عدد من العملاء يزيد على المائة، وتتضمن قائمة العملاء شركات مقاولات محلية وإقليمية وعالمية تتمتع بسمعة مرموقة في تنفيذ أكبر المشاريع حسب المواصفات.

9- خدمة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: تضم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية ولهم إلمام بالنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية بصفة عامة، ويتم تعيين الهيئة من قبل الجمعية العمومية للبنك ومهمة الهيئة استحداث صيغ استثمارية وتمويلية شرعية، إضافة إلى صياغة ومراجعة عقود تلك الصيغ والإفتاء في كل ما تعرضه عليها الإدارة من قضايا العمل ومستجداته، وتعمل الهيئة على التأكد من أن أعمال البنك تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وطبقاً للفتاوى الصادرة عنها، ومن ثم إعلان ذلك على الجمعية العمومية للبنك في اجتماعها السنوي.

المبحث الثاني: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي

إن تقدير مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق إدارتها وذلك من خلال حساب وتحليل جميع مؤشراتها وتحديد أسباب النتائج المتوصل إليها، وعلى ضوء هذا سيتم حساب وتحليل جميع مؤشرات السيولة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2010 و هي تقيس بصفة عامة قدر ته على مقابلة سحوبات العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل، ويتم دلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نسبة الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي.

المطلب الثاني: نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع.

المطلب الثالث: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي.

المطلب الرابع: نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل و الاستثمار و نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات و في بنك دبي الإسلامي.

المطلب الأول: نسبة الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي

في هذا المطلب سيتم دراسة وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني لبنك دبي الإسلامي ثم نسبة السيولة القانونية لديه.

أولا: نسبة الاحتياطي القانوني

إن البنوك والمؤسسات التقليدية أو الإسلامية تخضع إلى النظم الرقابية التقليدية المفروضة من طرف الأنظمة الحكومية، وبنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك يخضع لقوانين وتعليمات البنك المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تلزم البنوك بإيداع أموالها لديها بدون فائدة توازي نسبة مئوية من الودائع بالإضافة إلى أرصدة أخرى، ويعتمد بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم في سياسة الائتمان، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما انخفضت قدرت البنك على منح الائتمان نتيجة انخفاض احتياطاته النقدية وبالتالي انخفاض معدل السيولة في سوق المال ويحدث العكس في حالة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني.

ويمكن حساب نسبة الاحتياطي القانوني كالتالي:

نسبة الاحتياطي القانوني = أرصدة لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (04): تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2009-2013

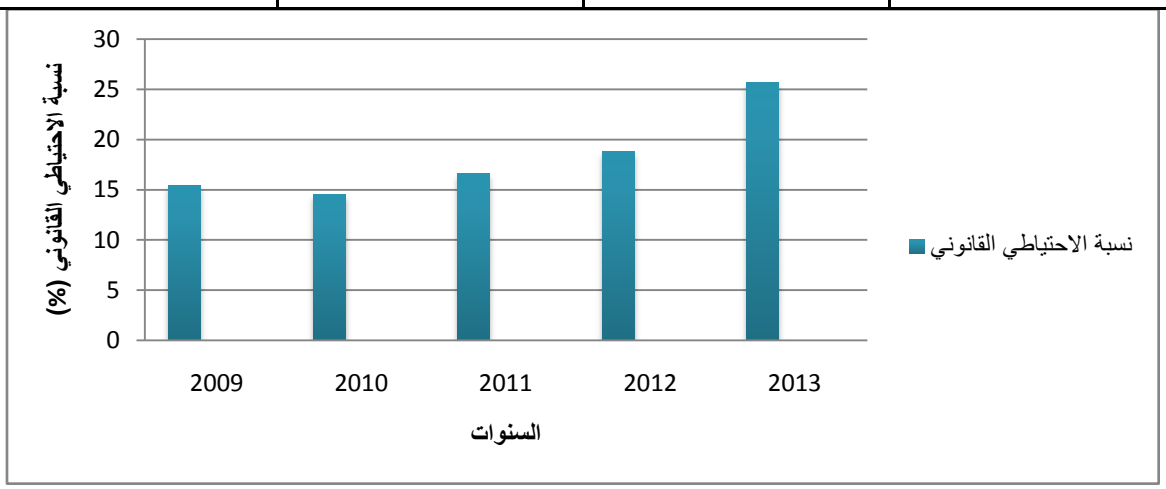
الوحدة: ألف درهم إماراتي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق فيما يلي:

الشكل رقم (09): تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

السنوات/البيان	الأرصدة لدى البنك المركزي	إجمالي الودائع	نسبة الاحتياطي القانوني (%)
2009	1012037	65644554	**15.41**
2010	9872471	67856497	**14.55**
2011	11457902	68823350	**16.65**
2012	13741965	72959141	**18.84**
2013	20971972	81690547	**25.67**
المتوسط			**18.22**



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- نسبة الاحتياطي القانوني تتغير من فترة لأخرى حيث كانت سنة 2009 تقدر بـــ: 15.41% لتنخفض إلى 14.55% سنة 2010 ثم بقيت في تزايد مستمر وصولا إلى سنة 2013 بنسبة 25.67%، وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة مما يجعل متوسط النسب البالغ 18.22%، وسبب هذه القيمة الشاذة يرجع إلى زيادة الاحتياطات الأخرى واسهم الخزينة نتيجة لموجة الاستحواذ التي قام بها بنك دبي الإسلامي سنة 2013 حيث تم الاستحواذ 100% على شركة تمويل (أصبحت شركة الزميلة لبنك دبي الإسلامي)، مما أدى إلى زيادة الاحتياطات الخاصة ببنك دبي الإسلامي.

- وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 16.36%، ومنه فان المستوى المقبول للاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي ينحصر بين 18.22% و 16.33%، وهو مستوى جيد لأنه تعدى النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي والمقدرة بـــ: 10%.

ومن خلال ملاحظة التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013 تبين وجود بند مستقل في الإيضاحات المالية المرفقة بالميزانية العمومية للبنك خصوصا الأرصدة لدى البنك المركزي، وما يلاحظ من هذه التقارير المالية إن النسبة العالية من موارد البنك تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الأخرى، وبالتالي فان الاحتياطي القانوني المفروض على إجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزءا كبيرا من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك أن يدفع عنها عوائد لأصحابها مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على حسابات الاستثمار.

ثانيا: نسبة السيولة القانونية

تدل نسبة السيولة القانونية على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرا جيدا وايجابيا للبنك.

ويمكن قياس نسبة السيولة القانونية كالتالي:

نسبة السيولة القانونية= النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة/الالتزامات قصيرة الأجل

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (04): تطور نسبة السيولة القانونية خلال الفترة 2009-2013

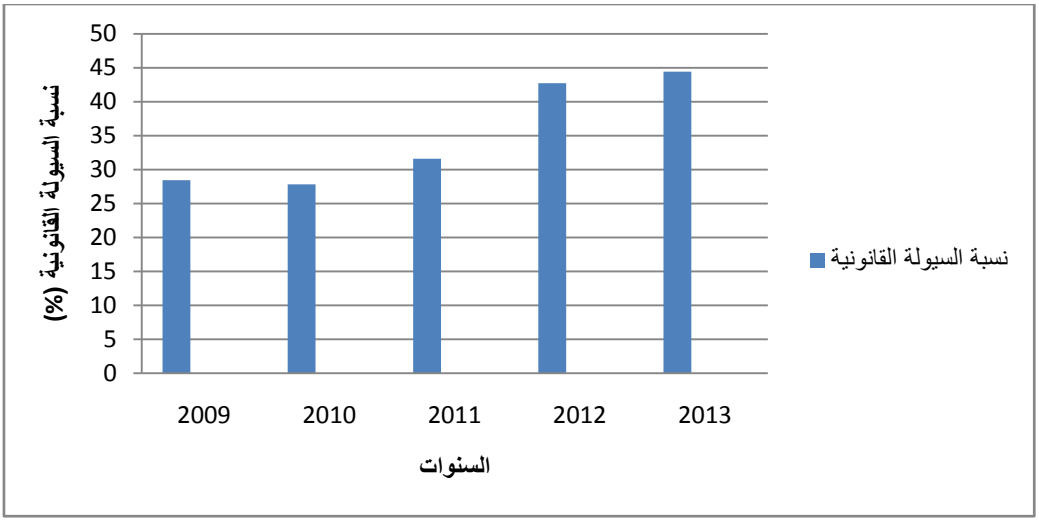
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/ البيان	الأصول النقدية (نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية الأرصدة والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى)	بنود شبه النقد (مرابحات دولية قصيرة الأجل مع مؤسسات)	مجموع الأصول السائلة	الالتزامات قصيرة الأجل	نسبة السيولة النقدية(%)
2009	12963869	1204959	14168828	49823303	**28.44**
2010	12335646	1268110	13603756	48905247	**27.81**
2011	14197458	1797957	15995415	50606075	**31.60**
2012	16893529	1749134	18642663	43630237	**42.72**
2013	26948271	5370061	32318332	72743682	**44.43**
المتوسط					**35**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور نسبة السيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

من الجدول أعلاه الموضح لمستوى سيولة بنك دبي الإسلامي والمعلومات والبيانات المنشورة من قبل البنك في تقاريره يتضح لنا ما يلي:

- نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية لبنك دبي الإسلامي متغيرة ومتقلبة من سنة إلى أخرى، إذ تتراوح ما بين 27.81% و 44.43% حيث كانت مرتفعة سنة 2009 بنسبة 28.44%، ثم انخفضت خلال سنة 2010 إلى 27.81%، وبعدها بقيت في تزايد وارتفاع خاصة سنتي 2012 و 2013 حيث قدرت على التوالي بـــ: 42.72% و 44.43%.

و هتين القيمتين الأخيرتين تعتبران قيم شاذة، وسبب ارتفاع القيمة سنة 2012 كان نتيجة لظهور بوادر الانفراج من أزمة دبي التي شهدتها الساحة المصرفية الإماراتية والتي كانت لها انعكاساتها سلبية على نشاط البنوك، وبعد تطبيق السلطات النقدية عدة إجراءات للخروج منها، أسفر ذلك على القضاء عليها نهائيا سنة 2013 وبالتالي ارتفاع نسبة السيولة لدى بنك دبي الإسلامي ، ما جعل متوسط السيولة خلال هذه الفترة 2009-2013 يقدر بنسبة 35%.

- و بملاحظة النسب السابقة نجد أنها مقبولة وتمثل مؤشرا جيدا للبنك أي انه له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية (القصيرة الأجل). إلا أنها تعتبر نسب مظللة وهذا لاحتوائها على القيم الشاذة ، وبتجنب هذه القيم واستبعادها يصبح مستوى النسب 29.28%، وبالتالي فان المستوى المقبول للسيولة النقدية لبنك دبي الإسلامي يكون محصورا بين 29.28% و 35%.

ويمكن لبنك دبي الإسلامي زيادة هذه النسبة دون اللجوء إلى تجميد جزء من أمواله على شكل نقدية في صندوقه، عن طريق استثماره لجزء من أمواله في الأسواق المالية المحلية أو الدولي ة باستخدامه الأدوات المالية الإسلامية السهل تسييلها، كالصكوك والأوراق القابلة للتداول.

المطلب الثاني: نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

سنقوم بتحليل ودراسة نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع كل على حدا من خلال هذا المطلب المقسم إلى:

أولا: نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي

تعبر هذه النسبة على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) بالاعتماد على أصوله المتداولة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (05): تطور نسبة التداول خلال الفترة 2009-2010

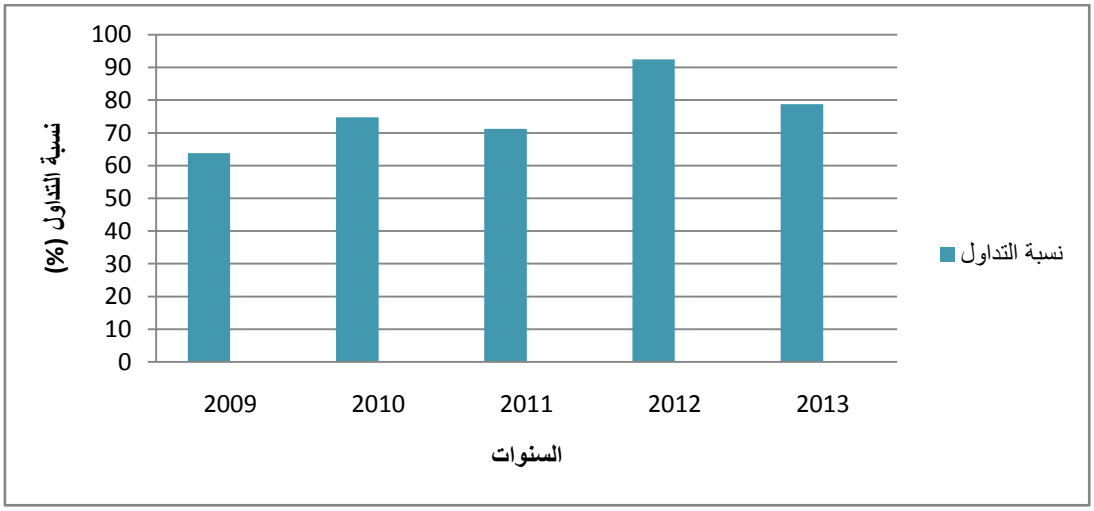
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

السنوات/البيان	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول (%)
2009	31806133	49823303	**63.83**
2010	31670553	48905243	**64.76**
2011	36041279	50606075	**71.22**
2012	40355507	43630237	**92.49**
2013	57289998	72743681	**78.76**
المتوسط			**74.21**

الشكل رقم (11): تطور نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة2009-2010



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

يلاحظ من النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه الخاص بنسب التداول لبنك دبي الإسلامي ما يلي:

- نسب التداول في بنك دبي الإسلامي متغيرة من سنة إلى أخرى، حيث أنها جد مرتفعة سنة 2012 بنسبة 92.42% وكانت متفاوتة بعض الشيء في باقي السنوات، إذ كانت هذه النسبة منخفضة في سنتي 2009-2010 فقد قدرت في سنة الأساس ب ـــ:63.83% وفي السنة الموالية 64.76% ثم ارتفعت إلى

71.22% سنة 2011، وبعدها الوصول إلى الحد الأقصى سنة 2012 بنسبة 92.49% ثم بعدها الانخفاض إلى نسبة 78.76% سنة 2013.

- متوسط نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي ب ـــ: 74.21% إلّا انه توجد بعض القيم الشاذة وتتمثل في سنة 2012 ويرجع سبب ارتفاع نسبة التداول إلى الانتعاش الاقتصادي التي ع اشته إمارة دبي إذ انه بعد بداية زوال الأزمة وسيادة الأريحية المالية داخل الدولة أدى إلى زيادة وارتفاع الودائع الجارية وبالتالي زيادة الخصوم المتداولة .

- وعند استبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط: 69.64% وبالتالي فإن مدى نسبة التداول المقبولة لبنك دبي الإسلامي تتراوح مابين 69.64% و 74.21% وتكون هذه النسبة معيار لقياس نسبة التداول المثالية.

ثانيا: نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

وتقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في تلبية طلبات الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.

ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع = إجمالي النقدية / إجمالي الودائع

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (06): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2010

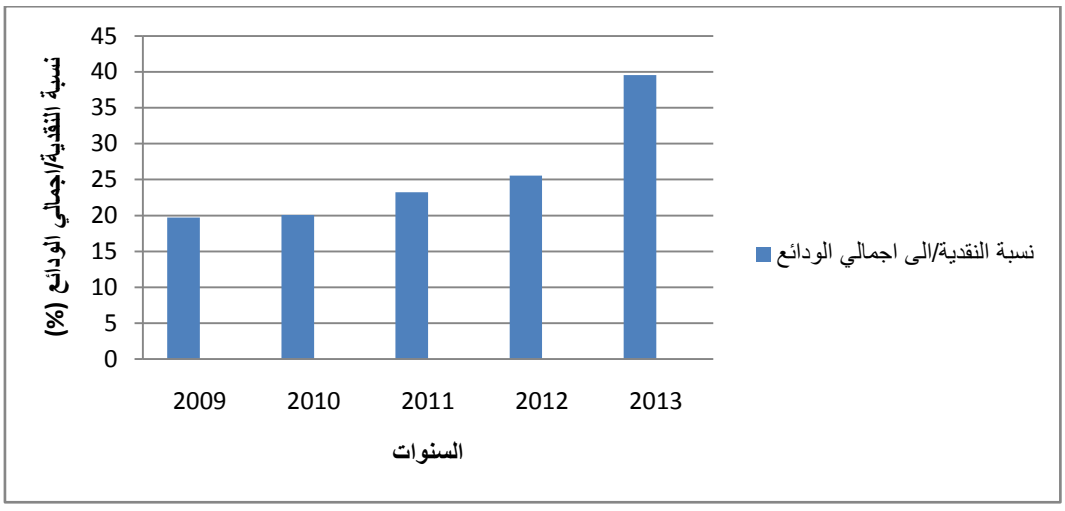
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/البيان	إجمالي النقدية	إجمالي الودائع	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (%)
2009	12963869	65644554	**19.7**
2010	13603756	67856497	**20.05**
2011	15995415	68823750	**23.24**
2012	18642663	72959141	**25.55**
2013	32318132	81690547	**39.56**
المتوسط			**25.63**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل (12): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2010



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ ارتفاعها تدريجيا من سنة 2009 إلى سنة 2013 لتصل في هذه الأخيرة إلى الحد الأقصى لها والمقدر بـــ: 39.56% .

- بلغ متوسط النسب النقدية إلى إجمالي الودائع 25.63% ويعتبر مؤشر مقبول لقدرة البنك في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه، إلّا إن هذا المؤشر يعتبر مظللا لاحتوائه قيم شاذة والمتمثلة في قيمة السنة الأخيرة 2013، وسبب ارتفاع نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع هذه السنة يرجع إلى زيادة ودائع العملاء خاصة الودائع الاستثمارية بسبب اطمئنان المودعين بعد الاستقرار المالي والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخرا دولة الإمارات العربية المتحدة.

وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 22.15% أي أن المدى المقبول لنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع الخاصة بنك دبي الإسلامي محصور بين 22.15% و 25.63%.

المطلب الثالث: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي

في هذا المطب نقوم بقياس وتحليل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي كل منهما على حدا.

أولا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء.

ويمكن حسابها كالتالي:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع=الأصول السائلة/إجمالي الودائع

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم(07): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: ألف درهم إمارتي.

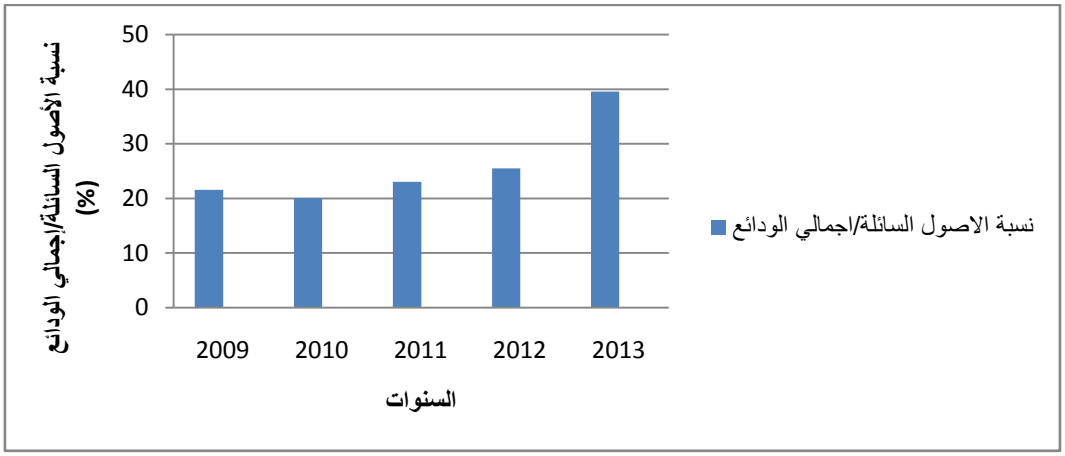
السنوات/البيان	مجموع الأصول السائلة (نقدية وأرصدة لدى البنك	إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (%)

	المركزي+ودائع وأرصدة لدى البنوك و المؤسسات أخرى+شبه النقد)		
2009	14168828	65644554	**21.58**
2010	13603756	67856497	**20.05**
2011	15995415	68823750	**23.04**
2012	18642663	72959141	**25.52**
2013	32318332	81690547	**39.56**
المتوسط			**25.99**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- إن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع الخاصة ببنك دبي الإسلامي متغيرة من سنة إلى أخرى، فنجدها سنة 2009 بنسبة 21.58% ثم انخفضت قليلا سنة 2010 إلى نسبة 20.05% وتبدأ بعدها في الارتفاع المستمر حتى سنة 2013 بنسبة 39.56% وهذه القيمة تعد قيمة شاذة وسبب الارتفاع يرجع إلى ارتفاع الودائع لدى البنك هذه السنة خاصة الودائع لاستثمارية وتليها الودائع الجارية وهذه الودائع قابلة

للسحب في أي وقت وبالتالي قام بنك دبي الإسلامي بتوفير الأصول السائلة والقابلة للتسييل بشكل كبير من أجل مواجهة هذه السحوبات.

– قدر متوسط النسب بـ: 25.99% وهو دليل على إمكانية البنك في رد الودائع سريعة الطلب من قبل المودعين إلا انه يعد مؤشرا مضللا وباستبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط 22.54% ليكون مدى نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لبنك دبي الإسلامي يتراوح ما بين 25.99% و22.54% وهي نسبة مقبولة يمكن اعتمادها كمعيار لقياس النسبة المثلى.

ثانيا: نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول

وتفيد هذه النسبة في الوقوف علي الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموعة الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.

ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول= الأصول السائلة (النقدية+الشبه نقدية)/إجمالي الأصول

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (08): تطور نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول خلال الفترة 2009-2010

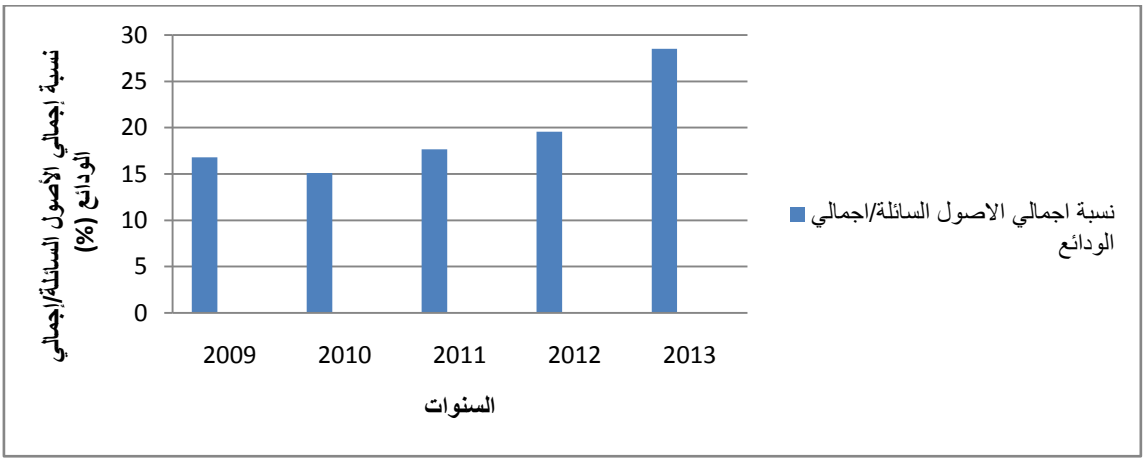
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/البيان	إجمالي الأصول السائلة (نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي+ودائع وأرصدة لدى البنوك و المؤسسات أخرى+شبه النقد)	إجمالي الاصول	نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (%)
2009	14168828	84304271	**16.81**
2010	13603756	90137771	**15.09**
2011	15995415	90588464	**17.66**
2012	18642663	95366499	**19.55**
2013	32318332	113288438	**28.53**
المتوسط			**19.53**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تطور نسبة إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الودائع لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

يلاحظ من نتائج الجدول السابق :

- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي متغيرة ومتفاوتة من سنة إلى أخرى، فنلاحظ أنها متقاربة في السنوات 2009-2010-2011 وقدرت على التوالي ب ـــ: 16.81%، 15.09%، 17.66%، وما يلاحظ هنا أنها انخفضت قليلا سنة 2010 ثم ارتفعت سنة 2011 وبقيت في تزايد وصولا إلى أقص ى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 28.53%، وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة

ومظللة وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى استعادة البنك لعافيته من أزمة دبي 2009 هذا من جهة ومن جهة أخرى تخوف البنك من الوقوع في أزمة سيولة جديدة مستقبلا مما أدى به إلى أخد الاحتياطات اللازمة وهذا من خلال رفع نسبة الأصول السائلة لديه.

- وقد بلغ متوسط النسب 19.53% إلا انه يعد مضللا لاحتوائه القيم الشاذة وباستبعاد هذه الأخيرة يصبح المتوسط 17.28% ومنه فان المجال نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول يكون محصور بين 17.28% و 19.53%، وهي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسبة المثلى.

المطلب الرابع: نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات و في بنك دبي الإسلامي

في هذا الم طلب سيتم قياس وتحليل نسبتي الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في بنك دبي الإسلامي.

أولا: نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل و الاستثمار

إن بنك دبي الإسلامي يقوم بتوظيف أمواله واستثمارها بالطرق الشرعية تحت مصطلح صيغ التمويل الإسلامية والمتمثلة أساسا في: المرابحة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، المشاركة، الوكالة والاستثمارات الأخرى الخاصة بالبنك.

ومن خلال التقارير المالية الخاصة ببنك دبي الإسلامي للفترة 2009-2013 وبالتحديد في الإيضاحات التابعة للميزانية العمومية تبين توضيح صيغ التمويل والاستثمار سواء من حيث التعريف بها أو من حيث قيمها.

ويمكن قياس نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار كالتالي:

نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار= الأصول السائلة/إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (09): تطور نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار خلال الفترة 2009-2013

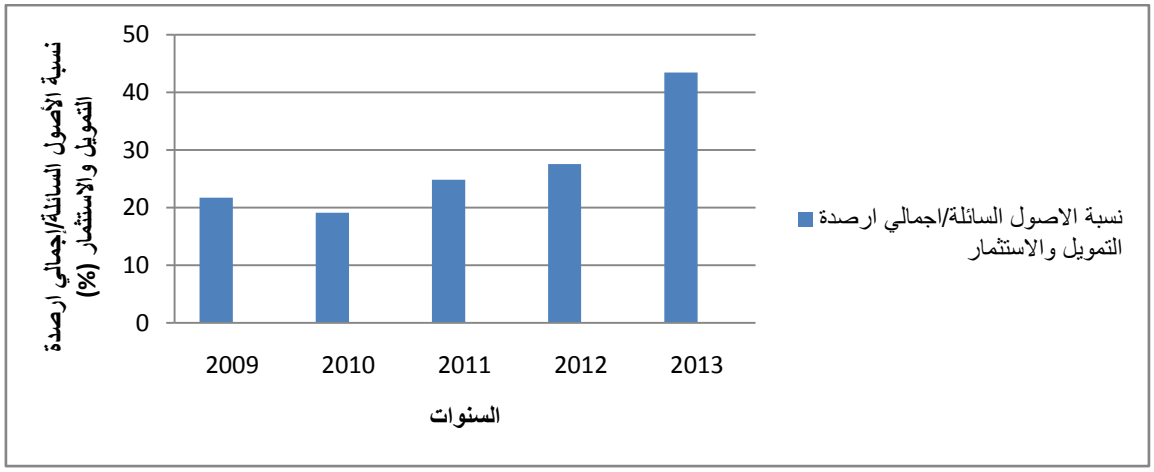
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/ البيان	مجموع الأصول السائلة	مرابحة	مضاربة	إجارة	استصناع	السلم	مشاركة	وكالة	استثمارات أخرى	مجموع الاستثمارات	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار(%)
2009	14168828	20170566	5456053	11583847	8362108	———	10524280	946791	8217406	65261051	**21.71**
2010	13603756	18890488	3709791	22257505	7289783	1399132	9717533	790207	7126131	71180570	**19.11**
2011	15995415	16227962	3592010	21296861	6170597	3139219	6124109	1745499	6156033	64452290	**24.82**
2012	18642663	14019380	3894714	24215385	44919960	4687193	6824046	3174278	6370707	67677663	**27.55**
2013	32318332	14859136	4026973	24537059	3482002	6235659	5644561	3448132	6920790	69554312	**46.46**
المتوسط											**27.93**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور نسبة الأصول السائلة/إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

الملاحظ من الجدول السابق:

- إن نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار متغيرة، حيث كانت سنة 2009 مقدرة بـ: 21.71% ثم انخفضت سنة 2010 إلى نسبة 19.11% لتبقى في الارتفاع المستمر خلال السنوات الموالية وقدرت على التوالي بـ: 24.82%، 27.55%، 46.46% وهذه الأخيرة هي أقصى قيمة لها.

- كما بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار 27.93% لكنه يعتبر مظلل لوجود قيم شاذة وهذه القيمة تتمثل في نسبة 2013 والمقدرة بـ: 46.46% وسبب زيادة نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لهذه السنة يكمن في تبني بنك دبي الإسلامي الهندسة المالية الإسلامية في خدماته وذلك بابتكار أدوات مالية إسلامية في السنوات الفارطة وتطوير هذه الأخيرة، ما جعلها تحل محل العديد من الصيغ، تتمثل أساسا في الصكوك الإسلامية بمختلف أجالها وأنواعها وهذه الصكوك عائدها مضمون للمساهمين، أيضا الانعكاسات الايجابي ة للأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الإسلامي عموما و الإماراتي الإسلامي خصوصا حيث أصبح هذا الأخير ملاذا للبنوك الأجنبية الربوية لاكتساب الخبرات من خلال فتح نوافذ إسلامية لديها ما أدى إلى فتح مجال التعاون بين هذه البنوك عن طريق زيادة وتشغيل بنك دبي الإسلامي استثماراته في هذه البنوك. ضف إلى ذلك الاستقرار المالي والاقتصادي على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي توسيع بنك دبي الإسلامي الأساليب الاستثمارية الخاصة به وتنويعها.

عند استبعاد البيانات الشاذة يصبح المتوسط 23.29 % وبالتالي فان مدى نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لبنك دبي الإسلامي يتراوح مابين 23.29% و 27.93%، وهي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسبة المثلى.

ثانيا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة من قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات.

وتقاس هذه النسبة كما يلي :

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات =الأصول السائلة/إجمالي الالتزامات

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (10): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة 2009-2013

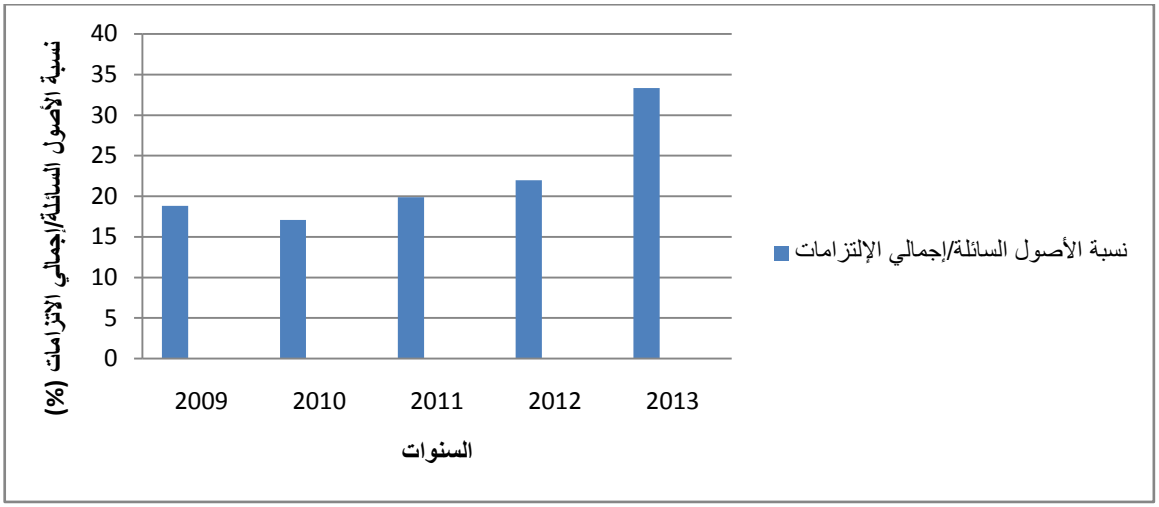
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/البيان	مجموع الأصول السائلة	إجمالي الالتزامات	الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات (%)
2009	14168828	75323471	**18.81**
2010	13603756	79611314	**17.09**
2011	15995415	80414707	**19.89**
2012	18642663	84804833	**21.98**
2013	32318332	96946249	**33.34**
المتوسط			**22.22**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

نلاحظ من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- هناك تغير في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات سواء بالارتفاع أو الانخفاض من سنة إلى سنة، فقد كانت محصورة في المجال 18.81% و 33.34% خلال سنوات الدراسة، إذ نلاحظ أنها كانت 18.81% في سنة 2009 ثم انخفضت قليلا سنة 2010 إلى 17.09% وبقيت في ارتفاع لباقي السنوات الموالية وصولا إلى الحد الأقصى سنة 2013 والمقدر بـــ:33.34% وسبب هذا الارتفاع الكبير راجع إلى زيادة قيمة حقوق الملكية إذ أن بنك دبي الإسلامي وافق على زيادة نسبة تملك الأجانب في أسهمه إلى 25% وبالتالي زيادة في إجمالي الالتزامات.

- وقد بلغ متوسط النسب 22.22% إلا أن هذا المتوسط يعتبر مضللا لاحتوائه قيم شاذة وباستبعادها يصبح المتوسط 19.44%، وبالتالي فان المجال المقبول لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لبنك دبي الإسلامي محصور بين 19.44% و 22.22%، وهي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسبة المثلى.

ويمكن للبنك زيادة هذه النسبة أي زيادة قدرته على سداد التزاماته المختلفة عن طريق اللجوء إلى الأسواق المالية باستخدام الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل.

ومن خلال التحليل السابق لنسب السيولة في بنك دبي الإسلامي نصل إلى انه يتمتع بسيولة مرتفعة لديه هذا ما يدل على قدرته على مواجهته لجميع التزاماته.

المبحث الثالث: ربحية بنك دبي الإسلامي

إن تقييم الأداء هو مجوعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى الأداء، وإن أهداف عملية تقييم الأداء تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلا على إدارة السيولة ومدى ضمانهم لودائعهم، بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين لأخطار غير ضرورية في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية.

إذ تسعى جميع المؤسسات المالية والمصرفية ومنها الإسلامية إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية وبنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك يصبو إلى تعظيمها، وسيتم عرض نسبها ثم تحليلها في بنك دبي الإسلامي عن طريق المطالب التالية:

المطلب الأول: نسبة العائد على الأصول.

المطلب الثاني: العائد على حقوق الملكية.

المطلب الثالث: معدل هامش الربح الصافي.

المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة والربحية

المطلب الأول: نسبة العائد على الأصول

إن لبنك دبي الإسلامي أصولا خاصة به كغيره من البنوك الأخرى وهذه الأصول تتكون من الأصول الثابتة والأصول المتداولة، تتمثل في النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية ولدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أيضا كل الاستثمارات (الاستثمار في الصيغ التمويلية الإسلامية، الاستثمارات مع الشركات الزميلة، استثمارات عقارية .....) ضف إلى ذلك ممتلكاته من معدات، آلات وأدوات.

كل هذه الموجودات سالفة الذكر يتم استثمارها من اجل تحقيق عوائد نتيجة تشغيلها تكون لفائدة البنك ومتعامليه. ويمكن قياس نسبة العائد على الأصول من خلال:

العائد على الأصول = صافي الدخل(الربح)/مجموع الموجودات

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (11): تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2009-2013

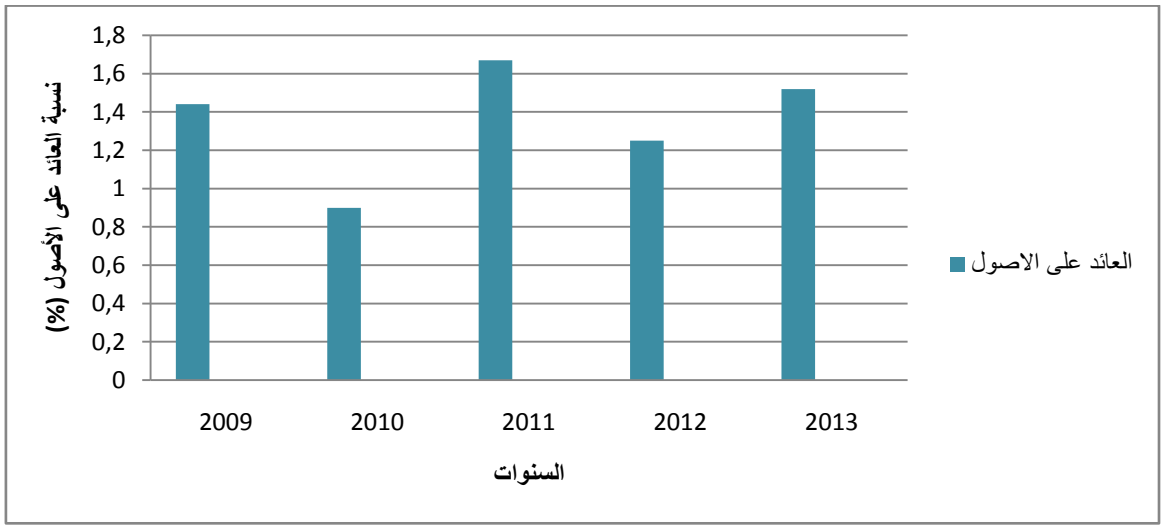
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/البيان	صافي الدخل	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الأصول (%)
2009	12122881	84303271	**1.44**
2010	812633	90137771	**0.90**
2011	1056415	90588464	**1.67**
2012	1192154	95364699	**1.25**
2013	1718029	113288438	**1.52**
المتوسط			**1.30**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): تطور نسبة العائد على الأصول في بنك دبي الإسلاميالفترة الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

– إن نسبة العائد على الأصول متغيرة من سنة إلى أخرى سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، ففي سنة الأساس قدرت بـ: 1.44% لتنخفض في السنة الموالية إلى 0.90% وهذه النسبة قيمة شاذة، إذ انه بالرغم من ارتفاع الموجودات نلاحظ انخفاض في الأرباح وهذا بسب الأزمة التي مست الإمارة إذ أن البنك لم يقم باستثمار الموجودات بشكل جيد حيث كانت أغلب استثماراته في الصيغ التمويلية قصيرة الأجل من اجل قدرته على مواجهة سحوبات العملاء في أي وقت، وهذا النوع من الصيغ يتميز بالمخاطرة المنخفضة والعائد المنخفض ما ينجر عنه نقص الأرباح ، ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 1.67% كأقصى حد لها بسبب توسيع المعاملات الاستثمارية خاصة الإجارة حيث كانت الأكثر استثمارا والأعظم ربحية ، إذ قام البنك بإصدار صكوك لهذه الصيغة وهذه الأخيرة تمتاز بقبولها من الناحية الشرعية وتوزع المخاطر فيها ما بين البنك والمستثمر ما أدى إلى الإقبال عليها وبالتالي تحقيق عوائد أفضل ، ثم الانخفاض فالارتفاع سنة 2013 بنسبة 1.52%، وسبب هذا التغير خلال فترة الدراسة راجع إلى تغير الربح الناتج عن تشغيل الاستثمارات من سنة إلى أخرى مصاحبا له نقص أو زيادة الموجودات.

– كما نلاحظ انه كلما زادت قيمة الموجودات أدى ذلك إلى انخفاض العائد على الأصول وهذا ما يعكس عدم قدرة البنك على استثمار الأمثل للأصول التي يمتلكها.

– كما بلغ متوسط النسب الخاص بنسبة العائد على الأصول 1.30% إلا انه يعتبر مضللا وهذا لاحتوائه على القيم الشاذة وباستبعاده ا يصبح المتوسط: 1.47% إذن فالمدى المقبول للعائد على حقوق الملكية يكون محصور مابين 1.30% و1.47%.

المطلب الثاني: العائد على حقوق الملكية

هذه النسبة تقيس مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية (المساهمون).

ويمكن استخراجها من خلال:

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/حقوق الملكية

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

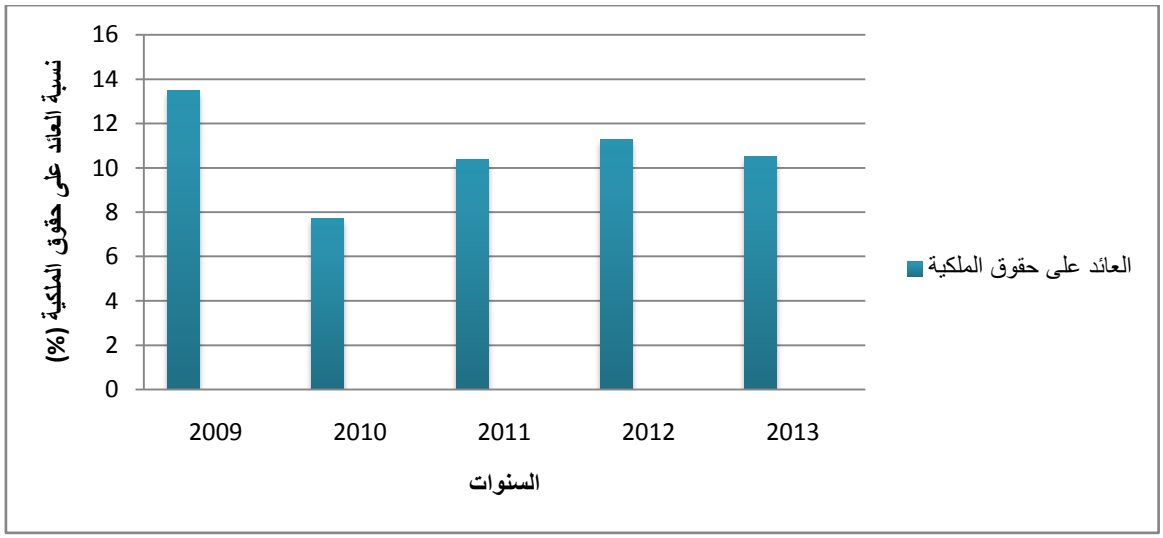
الجدول رقم (12): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2009–2013

الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/البيان	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية (%)
2009	1212281	8980800	**13.5**
2010	812633	10526457	**07.72**
2011	1056415	10173757	**10.38**
2012	1192154	10559855	**11.29**
2013	1718029	16342189	**10.51**
المتوسط			**10.68**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

الشكل رقم (18): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

نلاحظ من الجدول السابق:

– إن نسبة العائد على حقوق الملكية كانت سنة 2009 تقدر بـــ: 13.5% كأعلى قيمة مقارنة بباقي السنوات، وهذا الارتفاع كان نتيجة زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب أي زيادة حقوق الملكية، ومقابل ذلك تقديم عوائد مرتفعة نتيجة الاستثمار في هذه الأسهم من أجل التحفيز على المشاركة في رأس مال البنك وزيادة حقوق الملكية لمواجهة أزمة دبي سنة 2009 أي توفير سيولة أكثر، حيث انخفضت سنة 2010 من 13.5% إلى 7.72% وهذه القيمة تعتبر قيمة شاذة ومضللة والسبب في ذلك يرجع إلى زيادة حقوق الملكية مصاحبا لها انخفاض في الربح لان البنك لم يقم بالاستثمار الجيد لموجو اداته، كما كان هناك تخفيض العائد المقدم للسهم من 0.32 درهم سنة 2009 إلى 0.21 درهم وذلك نتيجة إدخال أسهم منحة جديدة ، ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 بنسبة 11.29% مع انخفاضها سنتي 2010 و 2013 وقدرت على التوالي بـ: 10.38% و 10.51%.

– كما بلغ متوسط النسب الخاص بنسبة العائد على حقوق الملكية 10.68% إلا انه يعتبر مضللا وهذا لاحتوائه على القيم الشاذة وباستبعاده ا يصبح المتوسط: 11.42% ادن فالمدى المقبول للعائد على حقوق الملكية يكون محصور مابين 10.68% و 11.42%.

– هذه النتائج تدل على إتباع بنك دبي الإسلامي إستراتيجية زيادة حقوق الملكية وتعظيمها، ويتضح ذلك من خلال الإيضاحات التابعة للتقارير المالية الخاصة ببنك دبي الإسلامي للسنوات 2009الى 2013، حيث أنه يقوم بعملية احتجاز مستمر للاحتياطات والأرباح المدورة محاولة منه في تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية و تعظيم العائد الخاص بهم.

المطلب الثالث: معدل هامش الربح الصافي

تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة، أي كفاءة الإدارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات البنك واستثماراته.

ويمكن قياسها من خلال:

معدل هامش الربح الصافي= صافي الربح/إجمالي الإيرادات التشغيلية

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (13): تطور معدل هامش الربح الصافي خلال الفترة 2009-2013

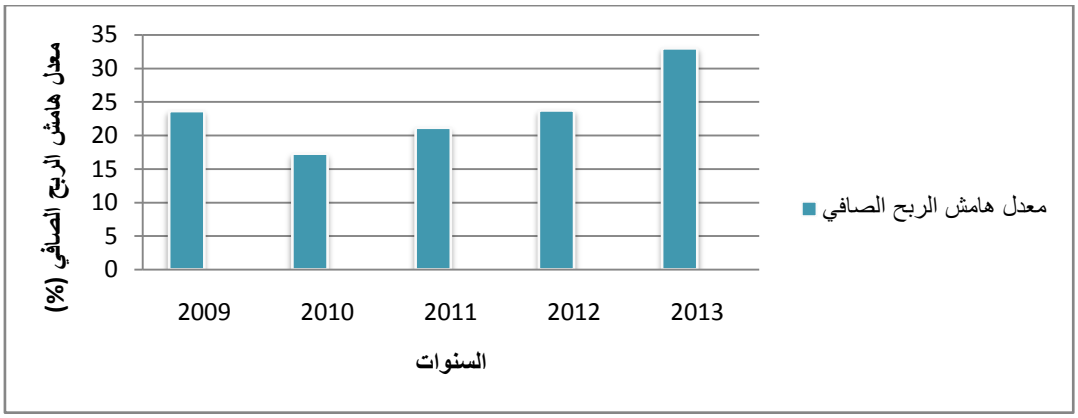
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

السنوات/البيان	صافي الربح	إجمالي الإيرادات التشغيلية	معدل هامش الربح الصافي (%)
2009	1212281	5132915	**23.62**
2010	812633	4708549	**17.26**
2011	1056415	5004863	**21.11**
2012	1192154	5026324	**23.72**
2013	1718029	5210393	**32.97**
المتوسط			**23.74**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (19): تطور نسبة معدل هامش الربح الصافي في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009-2013.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه:

- إن معدل هامش الربح الصافي متزايد في جميع السنوات وخاصة سنة 2013 فقد قدر بـــ: 32.91% وهي تعتبر قيمة شاذة وسبب هذا الارتفاع ناتج عن زيادة الإيرادات التشغيلية خاصة الإيرادات من موجودات تمويلية استثمارية المتمثلة أساسا في الصيغ الاستثمارية وهذا بنسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بباقي السنوات، مصاحبا لها ارتفاع في أرباح السنة بسبب الاستثمار الأمثل في هذه الأخيرة عن طريق تصكيك هذه الصيغ والتي تمتاز بقابليتها للتسييل وعائدها المضمون، وهذا في ظل الإنعاش الاقتصادي والأريحية المالية التي عاشتها دولة الإمارات بعد خروجها من أزمتها المالية ، أما في باقي السنوات فكان هناك تغير بوتيرة مختلفة، فكما هو ملحوظ ارتفاع النسبة في سنة 2009 ثم تلتها انخفاض سنة 2010 بنسبة 17.26% وبعدها الارتفاع في السنوات المتتالية تدريجيا وقدرت على الترتيب بـــ: 21.11%، 23.72%، 32.97%.

- كما بلغ المتوسط 23.74% ويعتبر مؤشر مقبول على قدرة بنك دبي الإسلامي في محاولة الوصول الإدارة المثلى في تشغيل السيولة وتحقيق ربح جيد للبنك عن طريق استثماراته، إلاّ أنه يعتبر مضللا لاحتوائه على القيم الشاذة سابقة الذكر وباستبعادها يصبح المتوسط 21.43% وبالتالي فان المجال المقبول لمتوسط معدل الهامش الصافي يكون محصور بين 21.43% و 23.74%.

وهذا الارتفاع الملاحظ في النسب دلالة على قدرة بنك دبي الإسلامي في إدارة ومراقبة تكاليف نشاطه وتدنيتها، خاصة التكاليف الثابتة، وبداية تطوير في الأنشطة الاستثمارية.

ومن خلال تحليل نسب الربحية لبنك دبي الإسلامي نجد إن ربحية البنك منخفضة نوعا ما مقارنة بما له من أصول استثمارية وهذا لاستثماره في الصيغ التمويلية قصيرة الأجل ما يعني عدم الاستغلال الأمثل لموارده.

المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة والربحية

إن كفاءة أي بنك تكون من خلال قدرته على الموازنة بين السيولة لديه والربحية المحصلة نتيجة تشغيل هذه السيولة ومعرفة مدى التوازن بينهما يكون عن طريق إعداد نموذج إحصائي spss لإبراز الدلالات الإحصائية لبنود كل نسبة ولكن لضيق الوقت لم يتم تطبيق هذا النموذج و تم الحكم على موازنة بنك دبي الإسلامي للسيولة والربحية أو عدم الموازنة بينهما من خلال تحليل نسب السيولة والربحية في المطلبين السابقين للخروج بالملاحظات التالية:

- نلاحظ أن نسبة الاحتياطي القانوني خلال سنوات الدراسة أنها مرتفعة مقارنة بالنسبة المفروضة من طرف البنك المركزي الإماراتي إذ تقدر هذه النسبة بـــ: 10% من أرباح البنك، وبالتالي وجود سيولة زائدة لدى بنك دبي الإسلامي وهذا اثر ايجابي للسيولة أي يعزز قدرة البنك على مجابهة طلبات المودعين

لسحب أموالهم، وبالمقابل فهو يعتبر اثر سلبي لربحية البنك أي وجود سيولة جامدة لدى البنك وعدم استثمارها وتحقيق ربحي اكبر.

– التغيرات الحاصلة في النقدية لدى بنك دبي الإسلامي والمتمثلة أساسا في النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية أيضا الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى أشباه النقد (مرابحات دولية قصيرة الأجل) تؤثر إيجابا في سيولة بنك دبي الإسلامي فكما نلاحظ أن هذه الأصول النقدية مرتفعة وفي تزايد خلال فترة الدراسة، ما يعني توفر سيولة كبيرة لدى البنك وبالتالي قدرته على رد طلبات المودعين من دون عوائق، لكن هذا يعني تعطيل السيولة ومنه تقليل فرص الاستثمار وتقليل الربحية.

– نلاحظ أن الأصول السائلة في بنك دبي الإسلامي مرتفعة مقارنة بباقي الأصول أي دلالة على السيولة الزائدة و الكبيرة في البنك، ما يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزامات سواء الودائع أو الالتزاما ت الأخرى، إلا أنها تؤثر سلبا ربحية البنك حيث أنها تقوم بتقليل الأنشطة الاستثمارية وتخفيض العائد منها بالتالي تقليل مساهمتها في مجال الخدمات والاقتصادية.

– نلاحظ أن نسبة التداول جد مرتفعة في بنك دبي الإسلامي وهذا ما يعني توفر السيولة الأزمة والكافية من أجل الوفاء بالالتزاما ت القصيرة الأجل، عن طريق الأصول المتداولة (الموجودات قصيرة الأجل)، إلاّ أنه بالمقابل يؤثر هذا الارتفاع سلبا على الربحية في بنك دبي الإسلامي وهذا لكون اغلب ودائع البنك هي ودائع جارية أي قصيرة الأجل ومنه إمكانية استثمارها ستكون في استثمارات قصيرة الأجل بعوائد منخفضة والاحتفاظ بنسب كبيرة منها في جانب الاحتياطات.

– عند قيام بنك دبي الإسلامي بزيادة حقوق الملكية عن طريق رفع نسبة تملك الأجانب في أسهمه إلى 25% كان له اثر ايجابي على السيولة وذلك برفع مستواها لديه من أجل مواجهة سحوبات مودعيه أي خلق هدف الأمان لان هذا الأخير يتلازم مع السيولة لأنه بتوفرها يكون هناك ضمان لتسديد الودائع، كما لها اثر سلبي على ربحية بنك دبي الإسلامي أي وجود سيولة غير مشغلة، وهذا ما يلاحظ من نسبة العائد على حقوق الملكية أنها منخفضة.

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن بنك دبي الإسلامي لا يوازن بين السيولة والربحية لديه، حيث أن مستوى السيولة مرتفع والحكم على هذا الارتفاع كان بملاحظة مدى توفر إجمالي النقدية في بنك دبي

الإسلامي، إذ انه لا توجد نسبة معيارية محددة للحكم على مستوى السيولة جيد أم لا وهذه النسبة حددت ضمن قرارات لجنة بازل(03) وتبدأ حيز التطبيق ابتداء من سنة 2015 للسيولة على المدى القصير الأجل و سنة 2018 للسيولة على المدى طويل الأجل، أما ربحية بنك دبي الإسلامي فهي منخفضة نتيجة تجميد السيولة وعدم تشغيلها في أنشطة استثمارية طويلة الأجل لدى بنك دبي الإسلامي والاقتصار على الاستثمارات قصيرة الأجل خاصة المرابحة وهذه الاستثمارات كما هو معروف ذات عائد منخفض، ويظهر هذا من خلال انخفاض في النسب الخاصة بها.

خـــلاصة

- الجهاز المصرفي الإماراتي ذو مكانة جيدة ويحتل الصدارة عربيا والمراكز الأولى عالميا، ومن مكوناته بنك دبي الإسلامي حيث يعتبر أول بنك إسلامي أنشئ سنة 1975 بإمارة دبي يقدم خدمات مالية إسلامية وله أنشطة متعددة و وفروع كثيرة داخل دبي وخارجها.

- تم تقدير مستوى السيولة في بنك دبي الإسلامي من خلال حساب وتحليل مؤشرات السيولة المصرفية للبنك، والمتمثلة في: نسبة السيولة القانونية، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة التداول.... واتضحت كفاية نسبة الاحتياطي النقدي إذ أن نسبته تعدت النسب المفروضة من طرف البنك المركزي الإماراتي والمقدرة بـــ: 10%، أيضا يتمتع بسيولة جيدة وعالية وله القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة الأجل.

- تم قياس الربحية لدى بنك دبي الإسلامي من خلال حساب وتحليل نسب الربحية المطبقة لد ى البنوك الإسلامية والمتمثلة في: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، معدل هامش الربح الصافي، وقد خلصنا إلى أن البنك حقق أرباح و عوائد مالية مقبولة نوعا ما خلال فترة الدراسة 2009-2013 خاصة من الصيغ الاستثمارية و ذلك بسبب تصكيكه لكل الصيغ المعتمدة لديه والمتميزة بالعائد المضمون.

- إن بنك دبي الإسلامي لا يوازن بين السيولة والربحية لديه فبالرغم من توفر السيولة الزائدة عن الحاجة لديه إلا أنه حقق عوائد نسبية من استثماراته وهذا بسبب تحقيق هدف الضمان الموازي للسيولة والتضحية بالربحية.

خاتمـــــــــــــــة

انطلاقا من معالجة إشكالية البحث حول واقع إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية تم الخروج بجملة من النتائج التي على ضوئها يتم اختبار صحة الفرضيات التي وضعت في مقدمة البحث، بالإضافة إلى وضع جملة من التوصيات نوردها في العناصر التالية:

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** إن مستوى سيولة بنك دبي الإسلامي متزايد خلال فترات الدراسة 2009-2013 ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو حجم الودائع لديه خاصة الودائع الجارية والتي تعتبر التزامات قصيرة الأجل ولا يمكن استثمارها على المدى الطويل لأنها قابلة للسحب في أي وقت ما يفرض على البنك الاحتفاظ الكبير بالنقدية لديه لمواجهة مثل هذه المطلوبات القصيرة الأجل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:** بالرغم من تبني بنك دبي الإسلامي للصناعة المالية الإسلامية وإصداره للصكوك ذات العائد المضمون إلا أن ربحية بنك دبي الإسلامي منخفضة خلال سنوات الدراسة ويرجع سبب الانخفاض إلى عدم التشغيل الجيد والأمثل لباقي الاستثمارات وذلك بتركيز البنك على الاستثمارات القصيرة الأجل ذات العائد المضمون والمخاطرة القليلة لكن العائد منها منخفض لقصر أجالها، وإهمال البنك للجانب الاستثماري طويل الأجل والذي مع ارتفاع مخاطره إلّا أن عوائده مرتفعة، هذا ما يعني عدم بنك دبي الإسلامي الاستثمار الأمثل لموارده وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** لأجل الموازنة بين السيولة والربحية يجب أن تكون الأولى مقاربة للثانية أو مساوية لها، وفي بنك دبي الإسلامي ثبت أن أرباحه منخفضة مقارنة بالنقدية المتواجدة لديه خلال سنوات الدراسة أي عدم التوازن بينهما وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة

ويمكن حصر النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث في:

- إن عمل البنوك الإسلامية يكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية القائم على مبدأ الغنم بالغرم مما يسهم في جذب العملاء للتعامل معها بكل ثقة والنظر إليها على أنها تحقق أهدافهم وأهداف المجتمع المسلم.

- تعتمد البنوك الإسلامية على بعض الطرق لحل مشكلة فائض السيولة ومنها: إيداع الفائض في البنوك الربوية بغرض الاستثمار، المضاربة في الأسواق المالية العالمية إلا أن اغلبها لقيت معارضة شديدة.

- حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

- إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تتم من خلال الأصول وهذا بسب افتقار الصناعة المالية الإسلامية إلى سوق مالية إسلامية تهدف لتوفير السيولة عن طريق تسييل الأدوات المالية في هذه السوق.

- قلة أدوات وتقنيات إدارة السيولة وضعف مؤسسات البنية التحتية.

– إن الربح في البنوك الإسلامية له ضوابط تحكمه كمشروعية مصادره، وله أسس توزيع قائمة على شريعة الله عز وجل.

– هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية في البنوك الإسلامية فالفائض في السيولة يصاحبه انخفاض في الأرباح.

– ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني لبنك دبي الإسلامي حيث أنها تعدت النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي الإماراتي المقدرة بـــ: 10% أي وجود فائض سيولة غير مستثمر ويرجع اضطرار بنك دبي الإسلامي للاحتفاظ بهذه النسب نتيجة تطبيق القواعد والمعايير من قبل البنك المركزي الإماراتي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل مساو وبدون تمييز.

– نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي كانت مرتفعة أي أنها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة.

– إن اغلب توظيف أموال بنك دبي الإسلامي كانت قصيرة الأجل من اجل ضمان العائد بالرغم من انخفاضه وتلجا لهذه الاستثمارات لتدني مخاطرها، وكانت المرابحة أكثر التمويلات المستخدمة لديه ثم تأتي بعدها الإجارة ثم المشاركة بنسبة اقل فباقي الاستثمارات الخاصة بالبنك.

– اغلب ودائع بنك دبي الإسلامي هي الودائع الجارية وبالتالي وجوب الاحتفاظ بالنقدية العالية من اجل مجابهة طلبات المودعين ما يعكس قاعدة العملاء لديه.

– تبني بنك دبي الإسلامي للهندسة المالية والمتمثلة أساسا في إصدار الصكوك.

– انخفاض ربحية بنك دبي الإسلامي وهذا راجع إلى:

*ارتفاع مستوى السيولة لدى البنك أي تجميدها وعدم استثمارها ذات ربحية مضمونة وعالية، أي عدم قدرة البنك على الاستثمار الأمثل لأصوله في مشاريع طويلة الأجل وهذا ما أثبتته نسبة العائد على الأصول والتي كانت منخفضة في سنوات الدراسة.

*انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية خاصة سنة 2010 وهذا بسب أسهم المنحة التي أدت إلى تخفيض العائد المقدم لكل سهم.

– تفضيل بنك دبي الإسلامي السيولة على الربحية.

ثالثا: التوصيات المقترحة

بعد عرض نتائج البحث لابد من اقتراح بعض التوصيات العامة:

- إنشاء بنك مركزي إسلامي لكل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- إيجاد وحدات رقابة داخلية تابعة لإدارة السيولة تكون ذات آلية خاصة للتحكم في السيولة.
- تامين خطط الطوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد تتعرض لها البنوك.
- استخدام البنك المركزي الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية للتأثير على حجم المعروض النقدي وكآلية لوصول دعمه للبنوك الإسلامية.
- التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية من خلال إنشاء خطوط ائتمان بين بعضها البعض أي تحويل الفائض من بنك إسلامي إلى بنك أخر في صورة ودائع استثمار أو ودائع جارية.
- إنشاء نظام معلوماتي جديد لقياس وتحديد متطلبات السيولة.
- استثمار فائض الاحتياطي القانوني في صكوك حكومية .
- تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.
- التعرف على مواطن التعارض بين الربحية والسيولة والعمل على مواجهتها.
- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتنويع الأوعية الادخارية لديها وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط.
- العمل على تطوير السوق الثانوية لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى يمكن الاستفادة من سيولتها عند الحاجة.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع تظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق إلى المواضيع التالية:

- آليات إحداث التوازن بين السيولة والربحية في البنوك الإسلامية.
- تفعيل الأسواق المالية الإسلامية لإدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- أثر إدارة السيولة المصرفية على ربحية البنك الإسلامي.
- دور البنك المركزي الإسلامي في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.
- دور الهندسة المالية في إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية.

قائمة المصادر

والمراجع

-المصادر

01- القرآن الكريم.

-المراجع

أولا: الكتب

01- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2008.

02-أحمد حسن عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2008.

03-أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن -، 2010.

04- أحمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية – البيوع- القروض- الخدمات المصرفية**دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن-، 2010.

05- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية-مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، جدار للكتاب العالمي، عمان-الأردن-، 2008.

06- أسامة عبد الخالق الانصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، النشر والتوزيع الالكتروني، القاهرة-مصر-، د س.

07- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل** ، أبو للو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر-، 1996.

08- أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق** ، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،- الأردن-، د س.

09- بلال خلف السكارنة، **الريادة ومنظمات الأعمال** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2008.

10- جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقوى، الاجتهاد، النظرية والتطبيقية** ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان-، 1993.

11- جمال لعمارة، **السياسة النقدية في النظامي الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة** -دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة- الجزائر-، 2007.

12- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان- الأردن-، 2010.

13- حسين حسين شحاتة، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق** ، مكتبة التقوى، القاهرة- مصر-، 2006.

14- حسيني عبد العزيز جرادات، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن-، 2011.

15- حيدر يونس المسوي، **المصارف الإسلامية- أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية** -، دار اليازوري العليمة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن-، 2011، ص، 23.

16- خبابة عبد الله، اقتصاد **المصرفي للبنوك الإلكترونية، البنوك التجارية- السياسة النقدية –** ، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة- الجزائر -، 2008.

17- دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-2009،.

18- راشد الشمري ، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية- أنشطة التطلعات المستقبلية** -، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن -،2008.

19- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، دار أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر-، 2009.

20- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر-، 2008.

21- رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2010.

21- رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف -مدخل تحليلي كمي معاصر-**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2002.

22- زكريا الدوري، يسرا السامراتي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، ط ع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013.

23- زياد رمضان، محفوظ جودة، **اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2006.

24- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011.

25- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002.

26- شقيري نوري موسى وآخرون، **المؤسسات المالية المحلية والدولية** ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،- الأردن -، 2011.

27- صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011.

28- صادق راشد حسن الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية- أنشطة تطلعات المستقبلية- مصر-**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2008.

29- عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية – دراسة مقارنة-**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر-، 2007 .

30- عبد الحفيظ فرغي على القريبي، **البيوع في الإسلام**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر-، 1987.

31- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- المملكة العربية السعودية-، 2005.

32- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخصصة-بنوك، منشآت التأمين، البورصات-** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر-، 2009.

33- عبد الحميد محمد البعيلي، **الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**مطبعة وهبة للنشر، القاهرة-مصر-،1991.

34- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن -، 1998.

35- عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، 1990.

36- علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** دار البلدية، عمان-الأردن-، 2009.

37- عوف محمد الكفراوي، **البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي** ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية-مصر-، 1998.

38- غريب جمال، **المصارف وبيوت التمويل الإسلامية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة- المملكة العربية السعودية، د س.

39- فلاح حسن الحبيبي، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط4، دار وائل للنشر، عمان- الأردن-، 2008.

40- فليح حسن خلف ، **النقود والبنوك** ، الجدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن-، 2010.

41- فؤاد الفسفوس، **البنوك الإسلامية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2010.

42- محسن أحمد الخضري، **البنوك الإسلامية**، ط2، دار أتراك للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر-، 1995.

43- محمد حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن-، 2010.

44- محمد حمود المكاوي، **البنوك الإسلامية –النشأة–التمويل–التطوير**-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر-، 2009.

45- محمد ضيف الله القطبري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية- نظرية تحليلية قياسية-**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011.

46- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2006.

47- محمد عثمان بشير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط6، دار النفاش للنشر والتوزيع، عمان – الأردن-، 2007.

48- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها،مبادئها، تطبيقاتها المصرفية**، ط2، دار المسيرة، عمان- الأردن-، 2010.

49- محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية-**، ط2، دار وائل للنشر، عمان- الأردن-، 2008.

50- محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2010.

51- محمود محمد سليم الخوالدة، **المصارف الإسلامية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008.

52- مصطفى كمال السيد طايل ، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية** ، إتحاد المصارف العربية، عمان- الأردن-، 2009.

53- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي -تحليل فقهي واقتصادي-** فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، جدة- المملكة العربية السعودية-، 2003.

54- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات-**، ط3، مطبعة الدالتا، الإسكندرية- مصر-، 2010.

55- منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي "مدخل صناعة القرار"** ط03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن-، 2008.

56- نادية حسان محمد عقل، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي -دراسة تأصيلية -تطبيقية-** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.

57- نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية- الأسس النظرية وإشكالية التطبيق** ، ط ع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-،2011.

58- هيا جميل بشارات ، **التمويل المصرفي الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008.

ثانيا: الاطروحات والرسائل

01- الياس عبد الله أبو الهيجاء ، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية- دراسة حالة الأردن**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن-، 2007.

02- جميل أحمد ، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر- الجزائر-، 2005-2006.

03- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، 2004-2005.

04- عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، الرياض- المملكة العربية السعودية-، 2005.

05- عمر محمد فهد، شيخ عثمان، **إدارة المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص: مصارف، جامعة دمشق- سوريا-، 2009.

06- موسى عمر مبارك أبومحيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في العلوم المالية المصرفية، تخصص: فلسفة المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم والصرفية، 2008، د ب.

07- موسى محمد محمود شحادة، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتطلعاتها في الاقتصاد الفلسطيني** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإدارية والاقتصادية، الجامعة الحرة- هولندا-، 2011.

08- أحمد بلخير، **عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة- دراسة حالة البنك الإسلامي للتثمين**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر-، 2007 -2008.

09- أحمد حسين أحمد المشهراوي، **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، - دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005-**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة -فلسطين-، 2007.

10- أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين-، 2006.

11- أيمن فتحي فاضل الخالدي، **قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (من وجهة نظر العملاء)**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين -، 2006.

12- بنون خير الدين، **إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي ، برج بوعريريج – الجزائر-، 2011-2012.

13- بهاء الدين بسام المشتهي، **دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين-، جوان 2011.

14- حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص، محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر-، 2010-2011.

15- حمد فاروق الشيخ، **الرسوم والغرامات والجرائد في المؤسسات المالية الإسلامية – في ضوء الشريعة الإسلامية-**، مذكرة ماجستير في الدراسات الإسلامية، كلية الإمام الأوزاعي، بيروت - لبنان-، 2012.

16- سامر عبد الناصر منصور، المشكلات المحاسبية لتقييم الأوراق المالية الموافقة للشريعة الإسلامية – بالتطبيق في أسواق الأوراق المالية والعربية-، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ، حلب- سوريا-، 2009.

17- سوسن محمد سليم السعدي، **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن -دراسة مقارنة-**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد -عمان-، 2010.

18- سيف هشام صباح الفخري ، **صيغ التمويل الإسلامي**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب- سوريا-، 2009.

19-شوادر حمزة، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية-دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات المالية، بنوك ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر-، 2006-2007.

20- صويلحي نور الدين، **أساليب التحوط في البنوك الإسلامية-دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري-** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، 2009-2010.

21- عبد البارئ بن محمد علي مشعل، **معيار الربحية التجارية للمشروعات الخاصة في الاقتصاد الإسلامي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1991.

22-علا أسامة الشعراني، أهمية **تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصاريف الإسلامية – دراسة تطبيقية-** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص : محاسبة، جامعة دمشق، دمشق- سوريا-، 2010.

23- عيوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر- الجزائر -، 2008.

24- غادة عثمان ، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشأة التجارية الصغيرة- دراسة تطبيقية في مدينة جدة-،** مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض - السعودية- ، 2004.

25- ماهر الخزاعي، **إدارة السيولة والربحية،** مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا- سوريا-، 2009.

26- محمد بهاء الدين خانجي، **المزيج التسويقي في المصارف الإسلامية،** مذكرة ماجستير في المصارف الإسلامية، تخصص: المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، د ب، 2009.

27- محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل** مذكرة ماجستير في العلوم المالية المصرفية، تخصص: المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية، د س.

28- محمد نور الدين أردنية ، **القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي** ، مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين-، 2010.

29- مشري فريد، **علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي،**مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر- ، 2007-2008.

30- منير معمري، **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-** مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر-، 2012-2013.

31- ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر-، 2008-2009.

32- نصر رمضان حلاسة، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة-** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة -فلسطين-، 2013.

ثالثا: المجلات العلمية و الجرائد

01- حسين محمد سمحان، **أساليب خلط مال المضاربة وأثارها وقياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية،** المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 04، العدد04، الأردن، 2008.

02- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد02، جامعة الملك عبد العزيز- المملكة العربية السعودية-، 2010.

03- سلسلة سامبا، سلسلة تقارير، الرياض-المملكة العربية السعودية-، فبراير، 2009.

04- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر- ،2009-2010.

05- شعاشعية لخضر، **الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر-، 2007.

06- شميسة بنت محمد، **مبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 20، ماليزيا، جانفي 2014.

07 - صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة – دراسة تطبيقية- بنك البركة الجزائري** -، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر-، 2003.

08-عبد الحليم غربي، **سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية -البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-، 2009-2010.

09- علي عبد الله شاهين، **مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية**مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الأساسية)، المجلة13، العدد01، غزة- فلسطين-، جانفي 2005.

10- علي محي الدين القرة داغي، **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية-دراسة فقهية اقتصادية-**، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ماليزيا، ديسمبر 2010.

11- عصام قريط، **دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي** ، العدد 03، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق- سوريا-، 2011.

12- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية، خلال الفترة 1994-2000**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة-الجزائر-، 2004.

13- محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة -الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية-، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص، 12.

14- معهد الدراسات المصرفية، **إدارة السيولة في المصرف التجاري** ، إضاءات، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد02، الكويت، سبتمبر 2012.

15- منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، **آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، جامعة دمشق، دمشق- سوريا-، 2009.

16- موساوي أهية، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية – فرص وتحديات –** ، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر- ، 2006.

17- نواف يوسف أبو حجلة، **الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية بين الربحية والسيولة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد18، ماليزيا، نوفمبر 2013.

18- لاحم الناصر، **المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة**، جريدة الحياة الجديدة، العدد 5393، يومية، المملكة العربية السعودية، 5 نوفمبر 2010.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

01- المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سورية الدولي الإسلامي، دمشق- سوريا-، يومي 22-23 مارس 2010.

02- المؤتمر الدولي الرابع حول : الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت،-الكويت-، يومي 15-16 ديسمبر2010.

03- المؤتمر الدولي حول: الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل، د ب، 15-16 جوان 2010.

04-المؤتمر العالمي الثامن من المنظور الإسلامي ، الدوحة-قطر-، من 10 إلى 20 ديسمبر 2011.

05- المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول : إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، من 16 إلى 18 أفريل2007، جامعة الزيتونة -الأردن-.

06- المؤتمر العلمي حول، المقاولة والتنمية الإقليمية والريفية، جامعة تلمسان، تلمسان- الجزائر-، نوفمبر 2008.

07- المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت، يومي 21-22 ديسمبر 2011.

08- مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس-ليبيا-، من 27 الى29 أفريل 2010.

09- مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي-الإمارات-، من31 مايو إلى 03 جوان 2009.

10- مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مركز البحرين-مملكة البحرين-، يومي 26-27 ماي 2010، ص، 13.

11- مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،، المنامة-مملكة البحرين-، يومي 07-08 ماي 2012.

12- الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة الجزائر-الجزائر-، يومي 08-09 ديسمبر 2013.

13- الملتقى الدولي حول : الادخار المصرفي والتنمية في البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، يومي، 25-26 جانفي، د س.

14- الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر-، يومي20-21 أكتوبر2009.

15- الملتقى الوطني الأول حول: أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة- الجزائر-، يومي، 09-10 ماي 2010.

16- الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر-، يومي 22-23 أفريل 2003.

17- الملتقى الوطني حول : المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، بشار -الجزائر-، يومي 24-25 أفريل 2006.

18-الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى-الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009.

19-الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة -الجزائر-، يومي 05-06 ماي 2009، ص،03.

20-الملتقى العلمي السابع حول : المصارف الإسلامية -واقع وأفاق-، جامعة الجزائر، الجزائر-الجزائر-، من26 إلى 28 أفريل 2005.

خامسا:الندوات والدورات

01- الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، يومي 25-29 ديسمبر، 2010.

02- الندوة الدولية حول، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، من 18 إلى 20 أفريل 2010، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر-.

03- حوار الأربعاء العلمي في المعهد الاقتصادي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر-، 2010.

04- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، ماليزيا، مارس 2012.

05- محمد عمر شابرا، طارق الله خان، **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية**، ورقة مناسات، رقم 03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،-المملكة العربية السعودية-، 2000.

سادسا: القواميس

01- المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، محمد عمارة، دار الشروق، بيروت-لبنان-، 1993.

02- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، ط2، بيروت-لبنان-، 2001.

سابعا: المواقع الالكترونية

01- أحمد بن عبد الرحمان جبير، **مصادر الأموال في المصارف الإسلامية**

www.aleqt.com/2010/10/01/article452400.hotmail

02- حسين سعيد، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** ، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية

www.kantakji. com/ fiqh/files/manage/337-.

03- خالدي خديجة وآخرون، **إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية**

www.slideshare.net/fatehfatch/ss-33723387.

04- خليفة العقلي، **مصادر الربح في الفكر الإسلامي** جريدة الرؤية، مقال نشر بتاريخ، 30يونيو 2013

abroeya.ae/2013/06/30/64610

05-علاء الدين زعتري، **العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي**

www.alzatari@scs-net.org.

06- محمد جبّار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من**

المصارف التجارية الأردنية.

www.mng.kufauniv.com/teaching/.../elasticity.do

07 – محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية**

www.pltagi.com/portal/articles.php ?action=slow8id=3

08– معاوية كنة، **الأصول المالية الإسلامية مرشحة للارتفاع إلى أكثر من تريليون ونسف دولار** ،الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض

// nain.iifef.com/ ?p=513،http

09– يوسف بن عبد الله الشبيلي، **أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية**

www.kantakji.com/ media/9373/dryousif-al-shubaily.1.pdf

10– دليل إدارة المخاطر المصرفية–السياسات والإجراءات

Risksadinn.pdf17=44

11– الإمارات العربية المتحدة –الجهاز المصرفي

www.alamuae.com/uae/showtopics-659.html

12– موقع أرقام

www.argaam.com/company/company profile/marketed/1/companyid/2

13– الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي

www.dib.ae/ar/aboutdil_mission.htm

14– أزمة السيولة وإدارة التدفقات، مقال منشور بتاريخ، 26 ماي 2013

www.doubleclick.com.eg

15– الموقع إلكتروني

.www.uaepedia.ae/indesc.php/%&d&%A7%AF

فهرس الجداول

والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التسلسل الزمني لتطور الصيرفة الإسلامية	06
02	نموذج توزيع الأرباح على فئات المستثمرين في البنوك الإسلامية	91
03	تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2009-2013	117
04	تطور نسبة السيولة القانونية خلال الفترة 2009-2013	119
05	تطور نسبة التداول خلال الفترة 2009-2010	122
06	تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2010	123
07	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2013	125
08	تطور نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول خلال الفترة 2009-2010	127
09	تطور نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار خلال الفترة 2009-2013	130
10	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة 2009-2013	132
11	تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2009-2013	134
12	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2009-2013	137
13	تطور معدل هامش الربح الصافي خلال الفترة 2009-2013	139

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص البنوك الإسلامية	13
02	آليات التوظيف بالبنوك الإسلامية	37
03	نظريات إدارة السيولة	65
04	تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	71
05	ضوابط الربح في الإسلام	84
06	مبادئ استحقاق الربح في الإسلام	88
07	أنواع المخصصات والاحتياطات في ضوء المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية	90
08	أسس احتساب وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية	93
09	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	117
10	تطور نسبة السيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	120
11	تطور نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2010	122
12	تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2010	124
13	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	126
14	تطور نسبة إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الودائع لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	128
15	تطور نسبة الأصول السائلة/إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال لفترة 2009-2013	131
16	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	133

17	تطور نسبة العائد على الأصول في بنك دبي الإسلامي للفترة 2009-2013	135
18	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	138
19	تطور نسبة معدل هامش الربح الصافي في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013	140

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
الإطار المرجعي للدراسة	
مقدمة	ا
إشكالية الدراسة	ب
فرضيات الدراسة	ب
أهمية وأهداف الدراسة	ب- ج
مبررات اختيار الموضوع	ج
صعوبات الدراسة	د
الدراسات السابقة	د
الإطار المنهجي للدراسة	ط
هيكل الدراسة	ط
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية	
تمهيد	2
المبحث الأول: البنوك الإسلامية – نشأتها، مفهومها، العوامل المساعدة على انتشارها-	3
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية	3
المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية	8
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انتشار البنوك الإسلامية	9
المبحث الثاني: أهمية البنوك الإسلامية، أهدافها، خصائصها	10
المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية	10
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	11
المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية	14
المبحث الثالث: أنواع البنوك الإسلامية، القواعد التي تحكمها، أهم مصادر أموالها.	18
المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية	18
المطلب الثاني: القواعد التي تحكم البنوك الإسلامية	21
المطلب الثالث: أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية	23
المبحث الرابع: خدمات البنوك الإسلامية، آليات توظيف أموالها والتحديات التي تواجهها	27
المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية	27

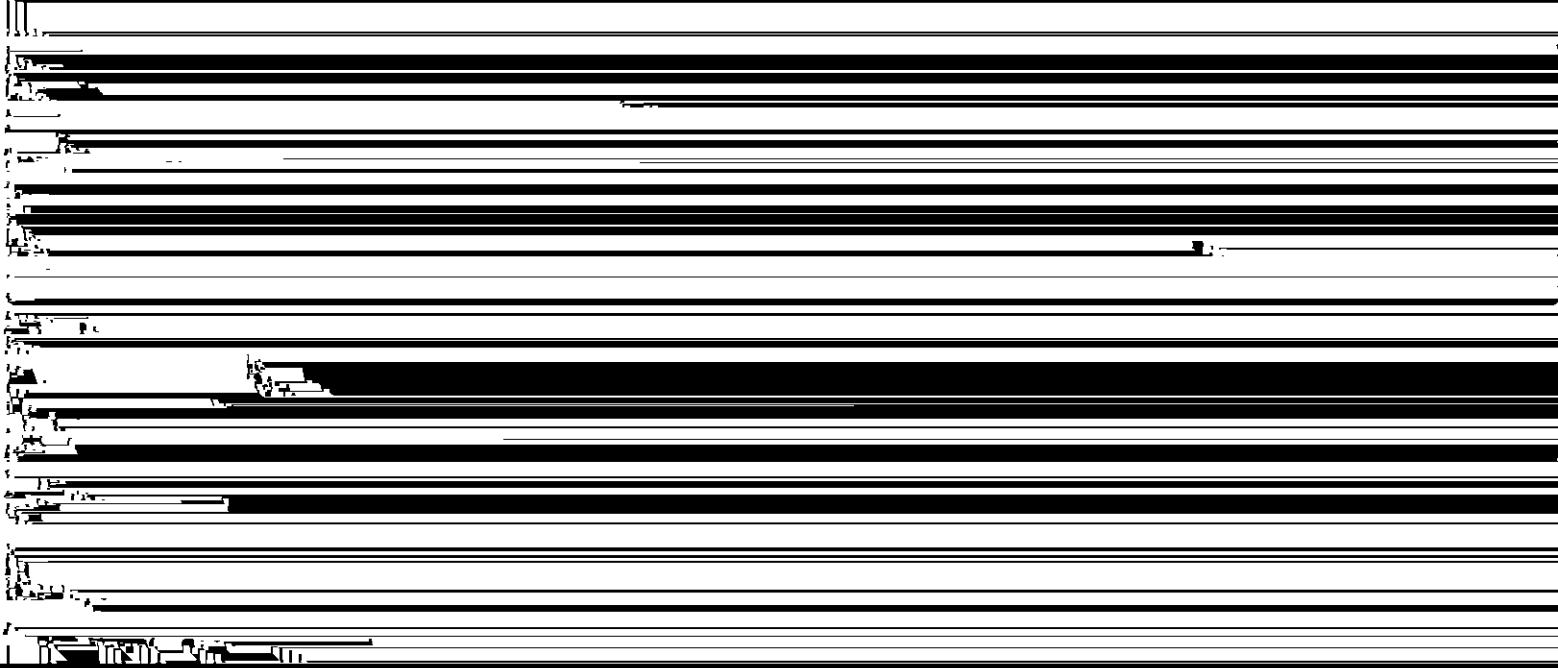
المطلب الثاني: آليات توظيف أموال البنوك الإسلامية	31
المطلب الثالث :التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية	40
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: السيولة و إدارتها في البنوك الإسلامية	
تمهيد	46
المبحث الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية	47
المطلب الأول: تعريف السيولة في البنوك الإسلامية و أهميتها	47
المطلب الثاني: عناصر السيولة و العوامل المؤثرة فيها لدى البنك الإسلامي	50
المطلب الثالث: أنواع السيولة وأزمتها في البنوك الإسلامية	52
المبحث الثاني: أثار السيولة في البنوك الإسلامية وسبل علاجها	54
المطلب الأول: واقع السيولة في البنوك الإسلامية	54
المطلب الثاني: أثار السيولة في البنوك الإسلامية وكيفية علاجها	55
المطلب الثالث: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	59
المبحث الثالث: إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية	62
المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة وأهميتها	62
المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات إدارة السيولة	64
المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة والإجراءات اللازمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية	66
المبحث الرابع: إدارة مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها في البنوك الإسلامية	69
المطلب الأول: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة وتحدياتها	69
المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة	74
المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة ودرجتها	76
خلاصة الفصل	81
الفصل الثالث: الربح والربحية في البنوك الإسلامية	
تمهيد	83
المبحث الأول: الربح في البنوك الإسلامية	84
المطلب الأول: تعريف الربح في البنوك الإسلامية	84
المطلب الثاني: ضوابط الربح	85
المطلب الثالث: أشكال الربح	87

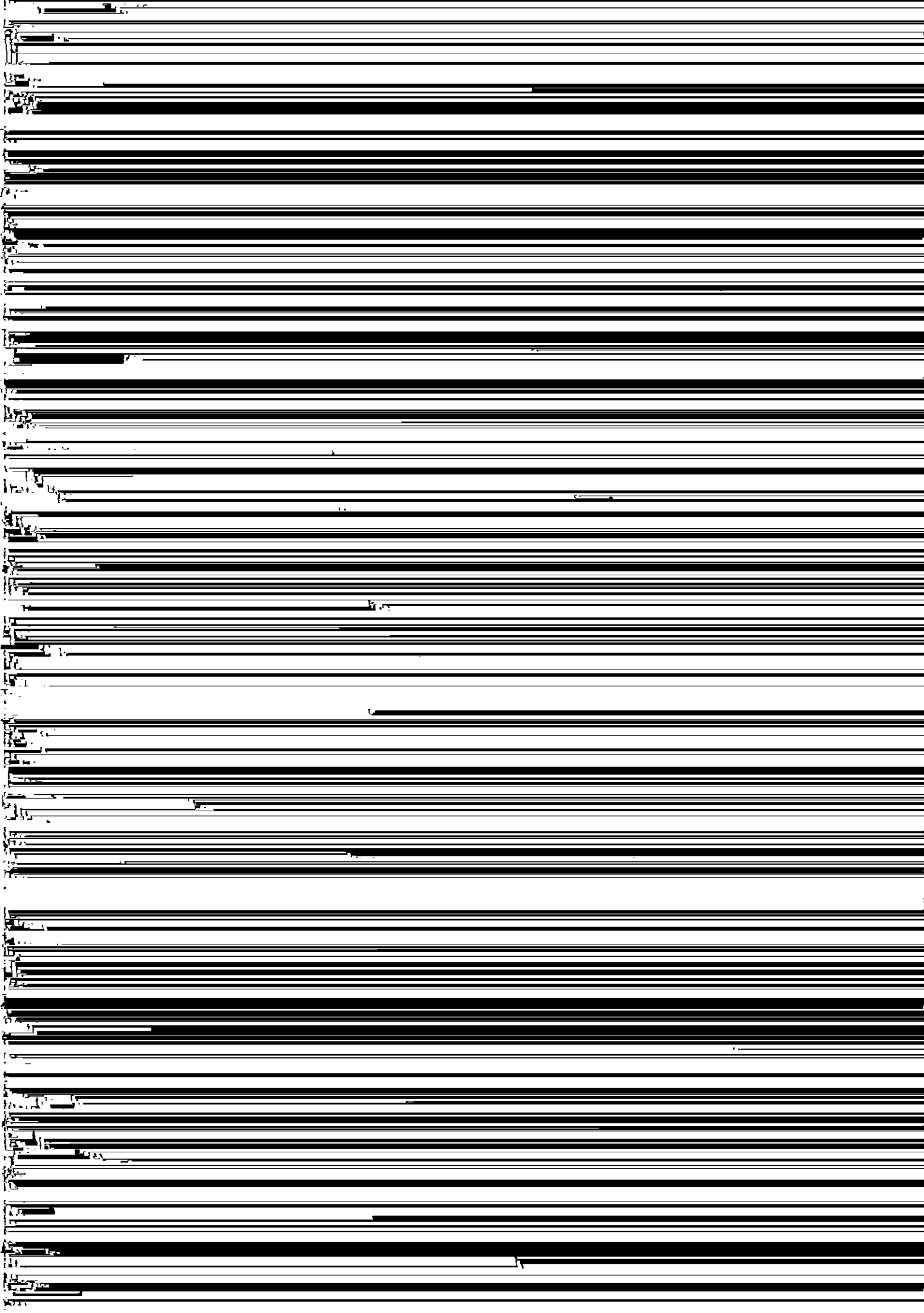
المبحث الثاني: أسس احتساب وتوزيع الربح	89
المطلب الأول: أسباب استحقاق الربح	89
المطلب الثاني: أسس احتساب الربح	91
المطلب الثالث: أسس توزيع الربح	95
المبحث الثالث: الربحية في البنوك الإسلامية	97
المطلب الأول: مفهوم الربحية وآليات تعظيمها	97
المطلب الثاني: معايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية و مؤشراتها	98
المطلب الثالث: التوازن بين السيولة والربحية	102
خلاصة الفصل	104
الفصل الرابع: واقع إدارة السيولة والربحية في بنك دبي الإسلامي	
تمهيد	106
المبحث الأول: تقديم النظام المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي	107
المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي	107
المطلب الثاني: نبذة عن بنك دبي الإسلامي	111
المطلب الثالث: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي وخدماته	113
المبحث الثاني: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي	120
المطلب الأول: نسبة الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي	120
المطلب الثاني: نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	125
المطلب الثالث: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي	129
المطلب الرابع: نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل و الاستثمار و نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات و في بنك دبي الإسلامي	133
المبحث الثالث: واقع الربحية في بنك دبي الإسلامي	138
المطلب الأول: نسبة العائد على الأصول	138
المطلب الثاني: العائد على حقوق الملكية	140
المطلب الثالث: معدل هامش الربح الصافي	142
المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة والربحية	144
خلاصة الفصل	147

الخاتمة	149

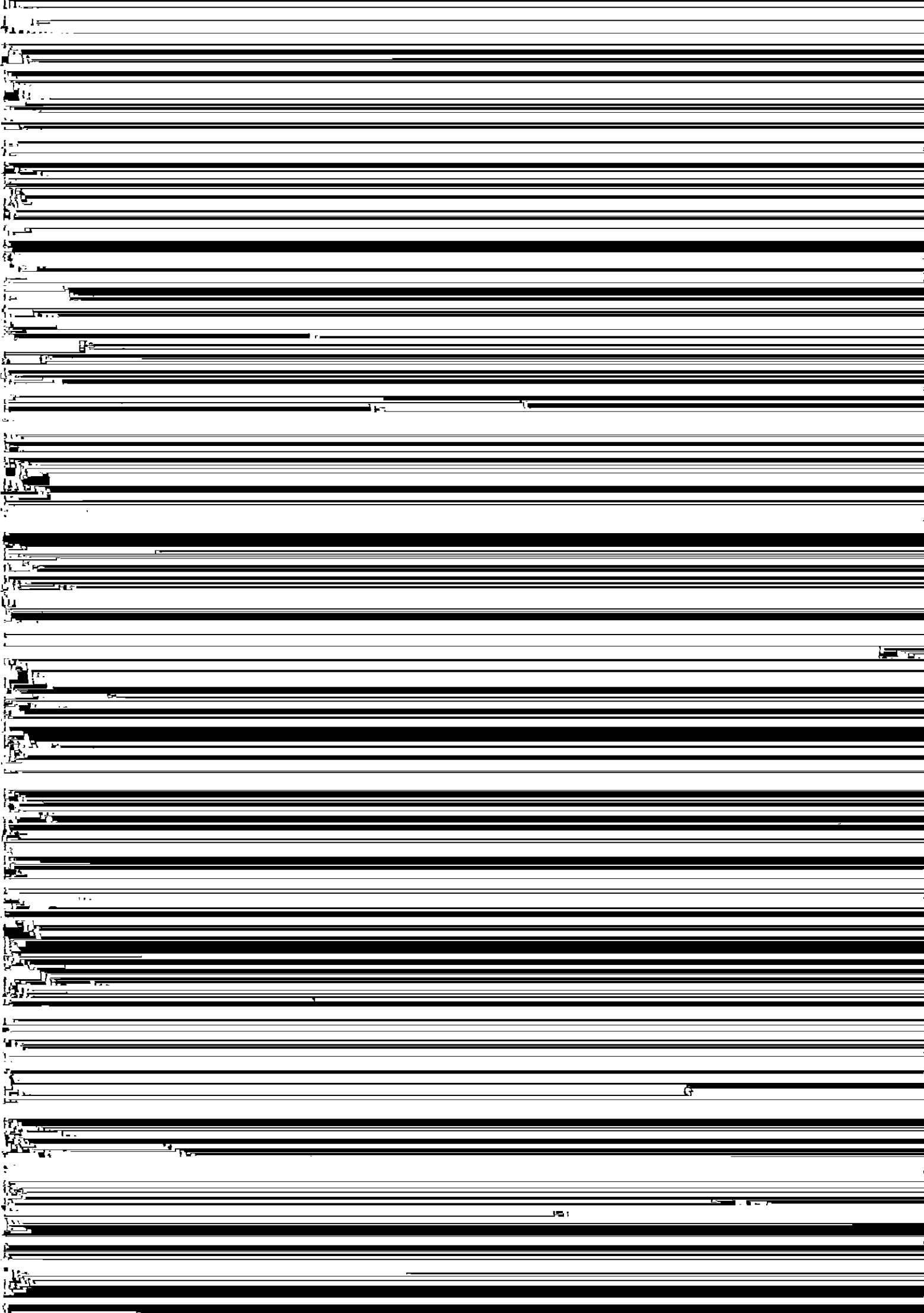
قائمة المراجع	153
فهرس الجداول والاشكال	168
فهرس المحتويات	170
الملاحق	–

الملاحـــــــق

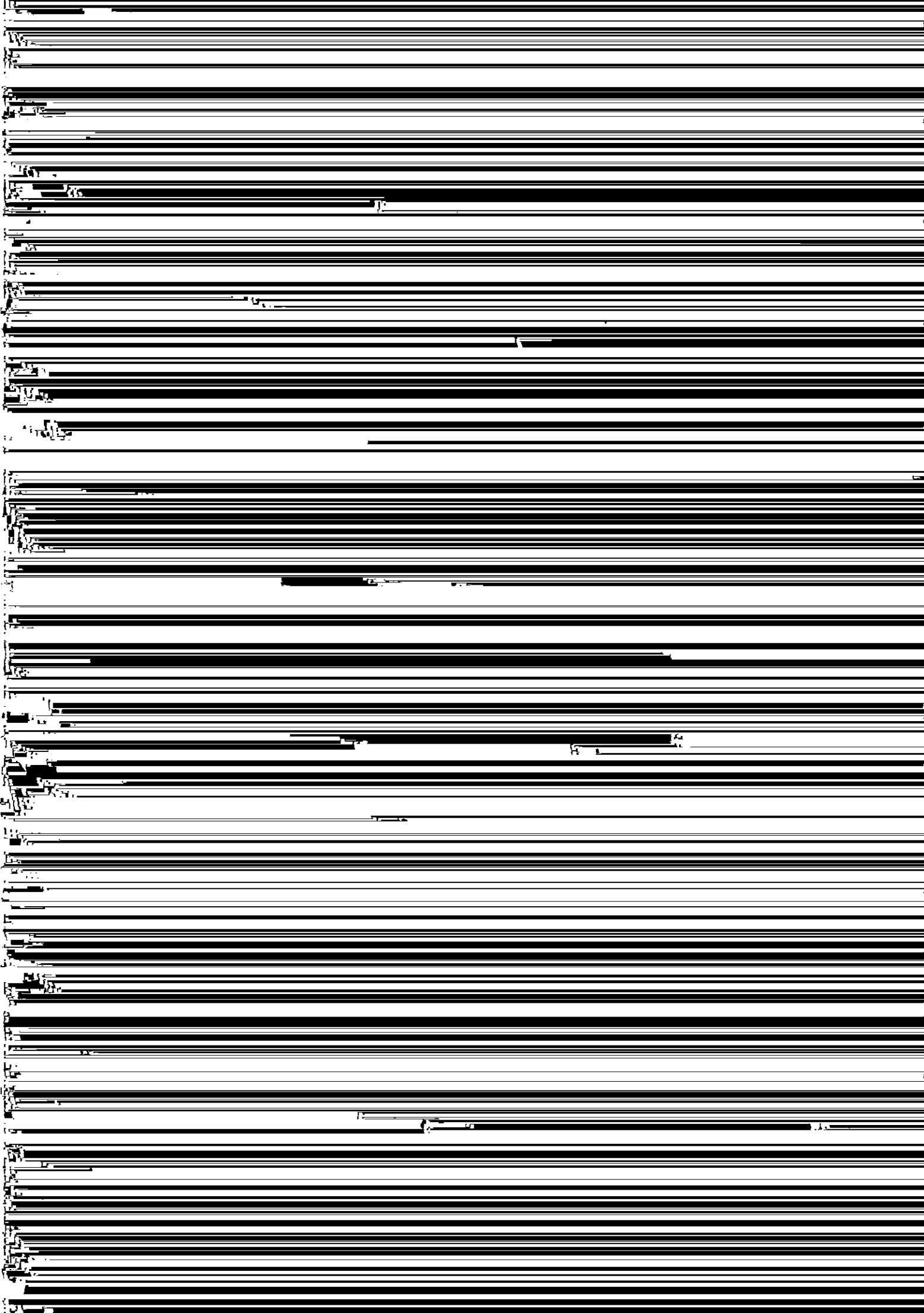


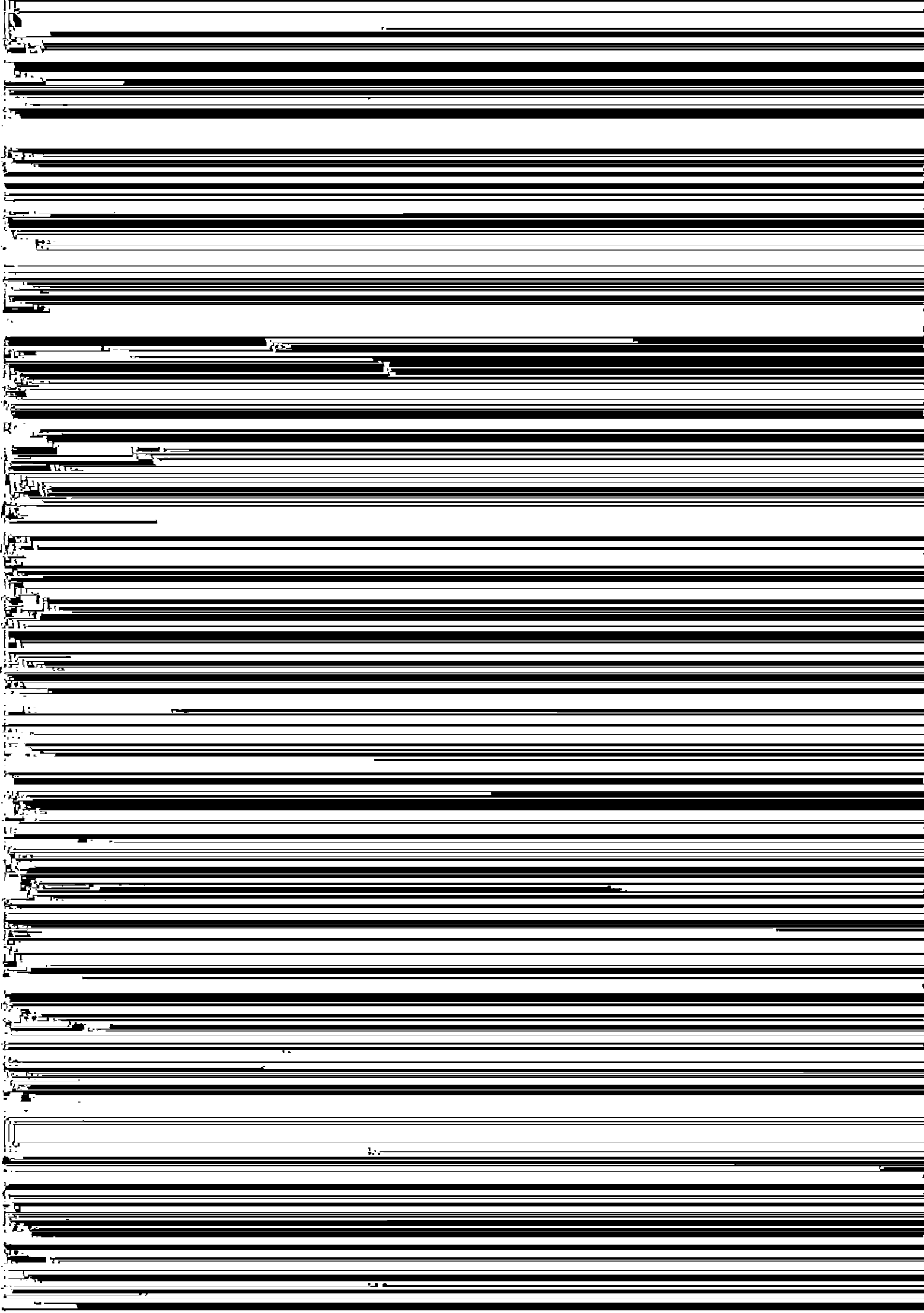


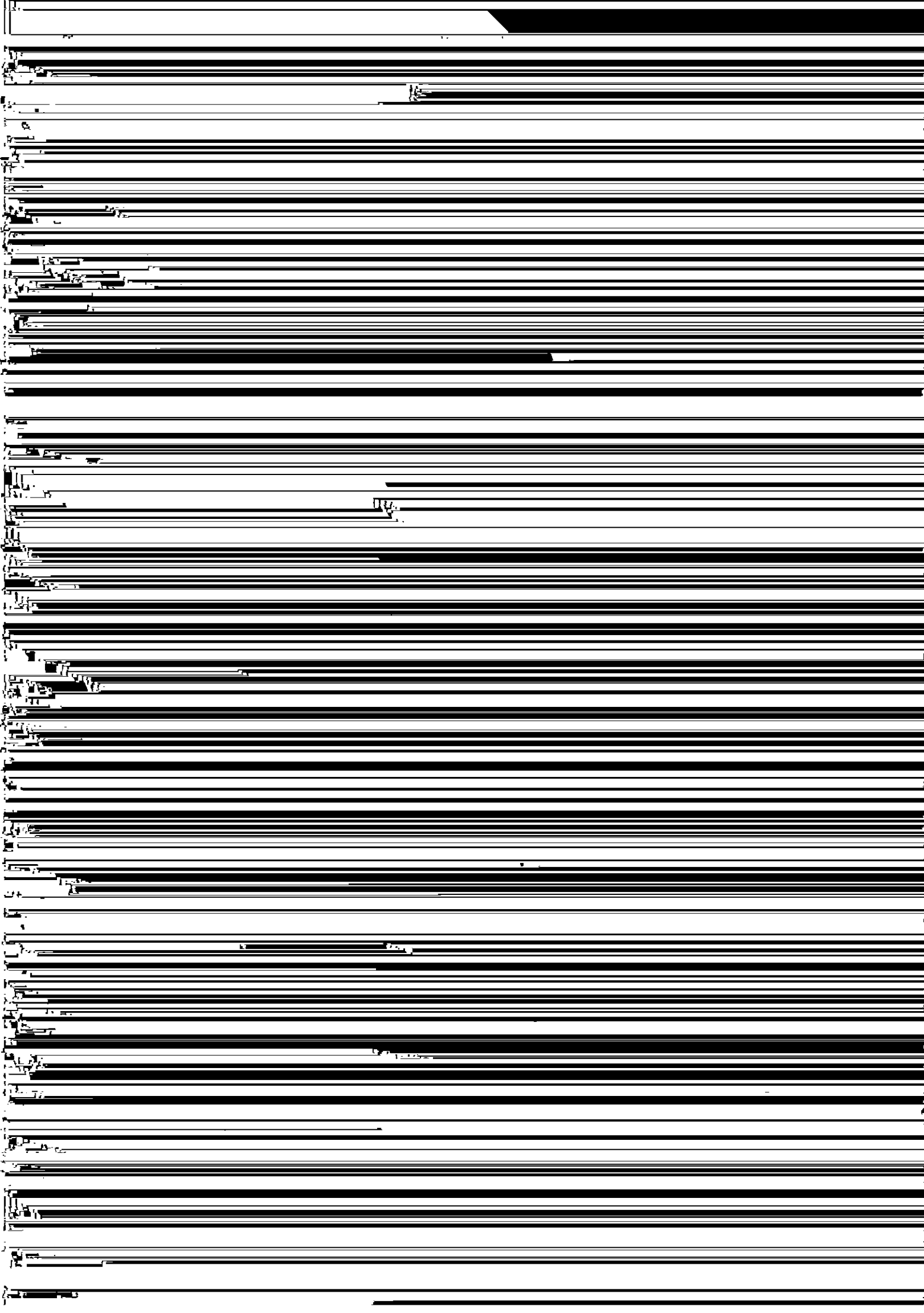


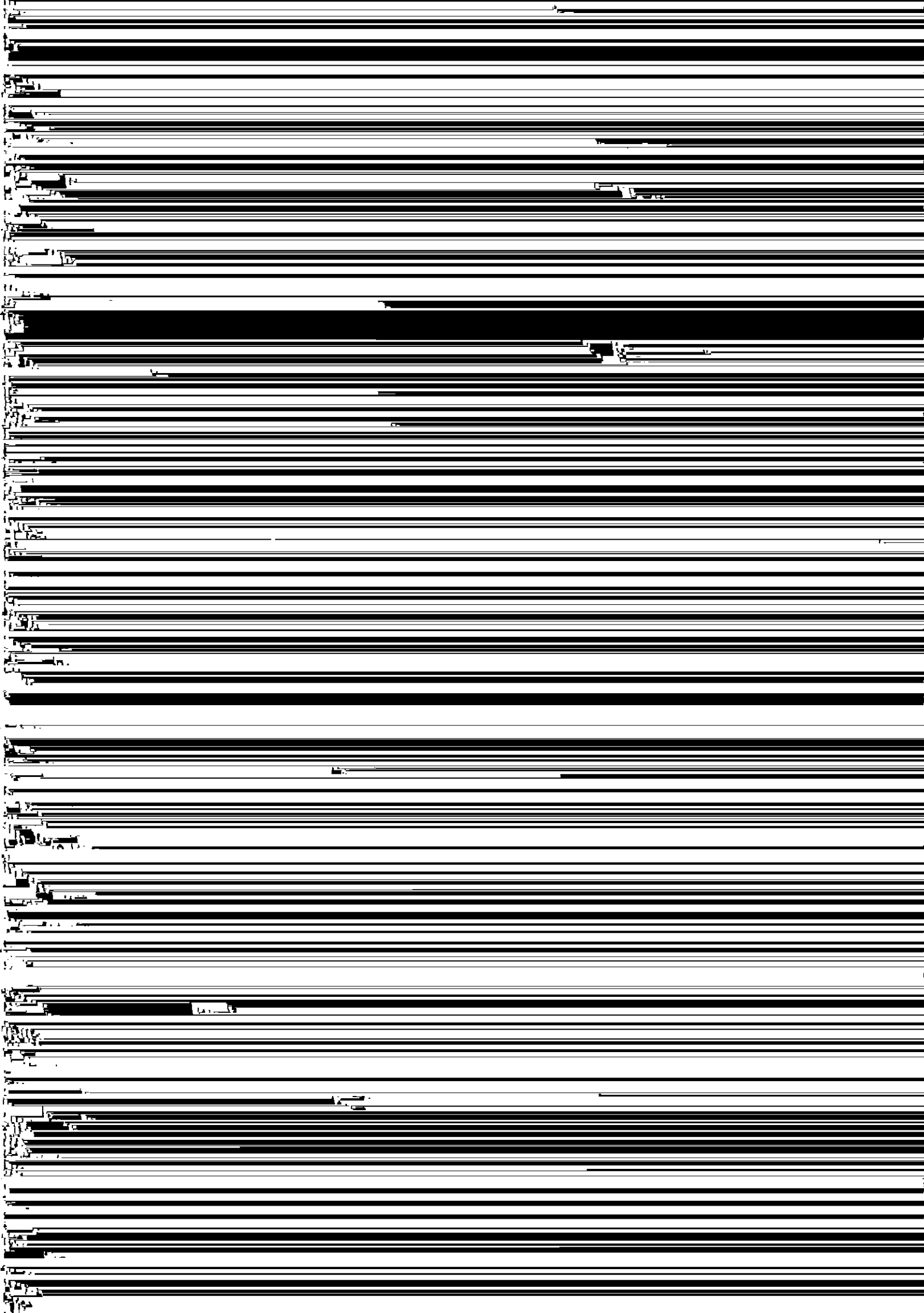


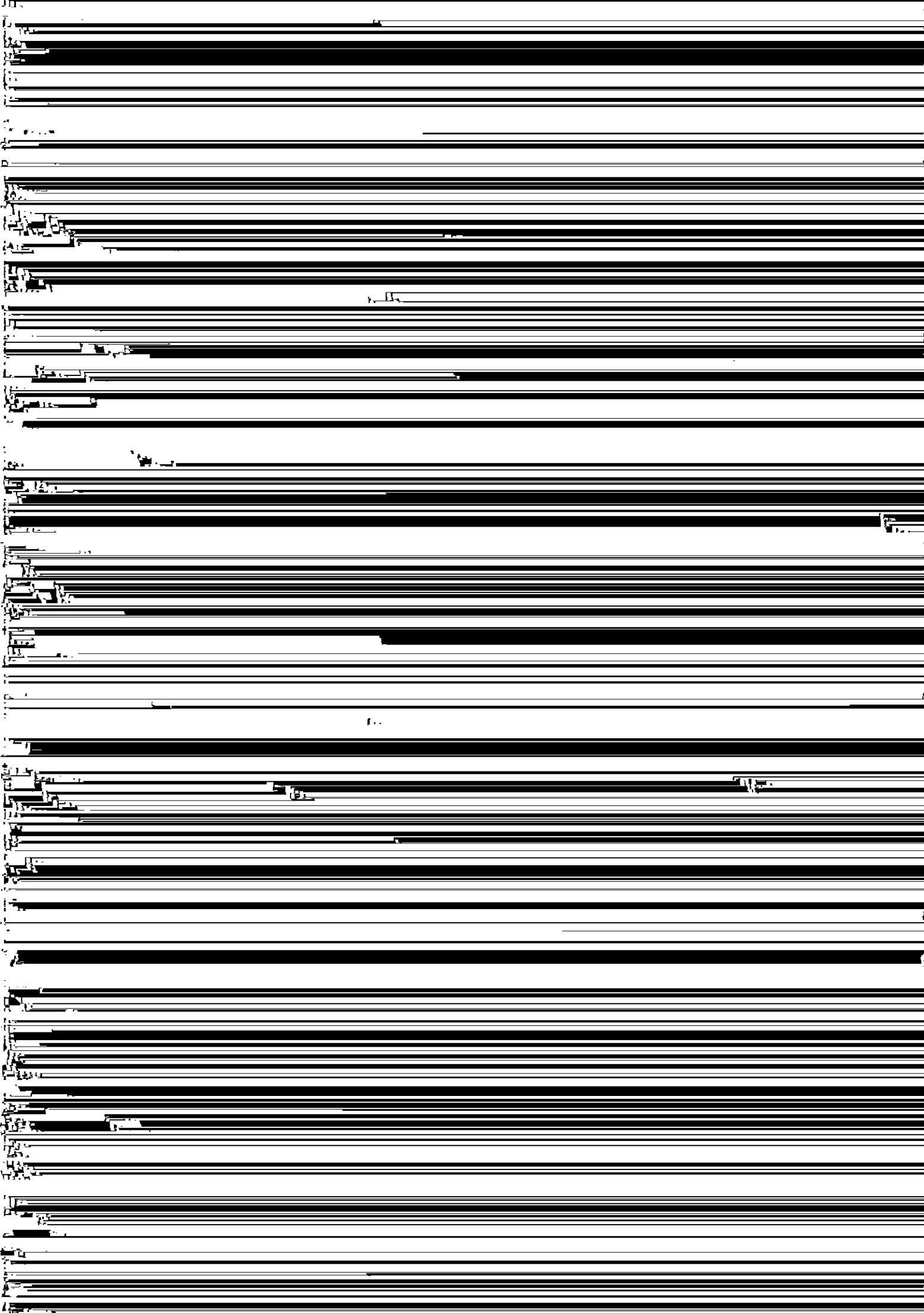


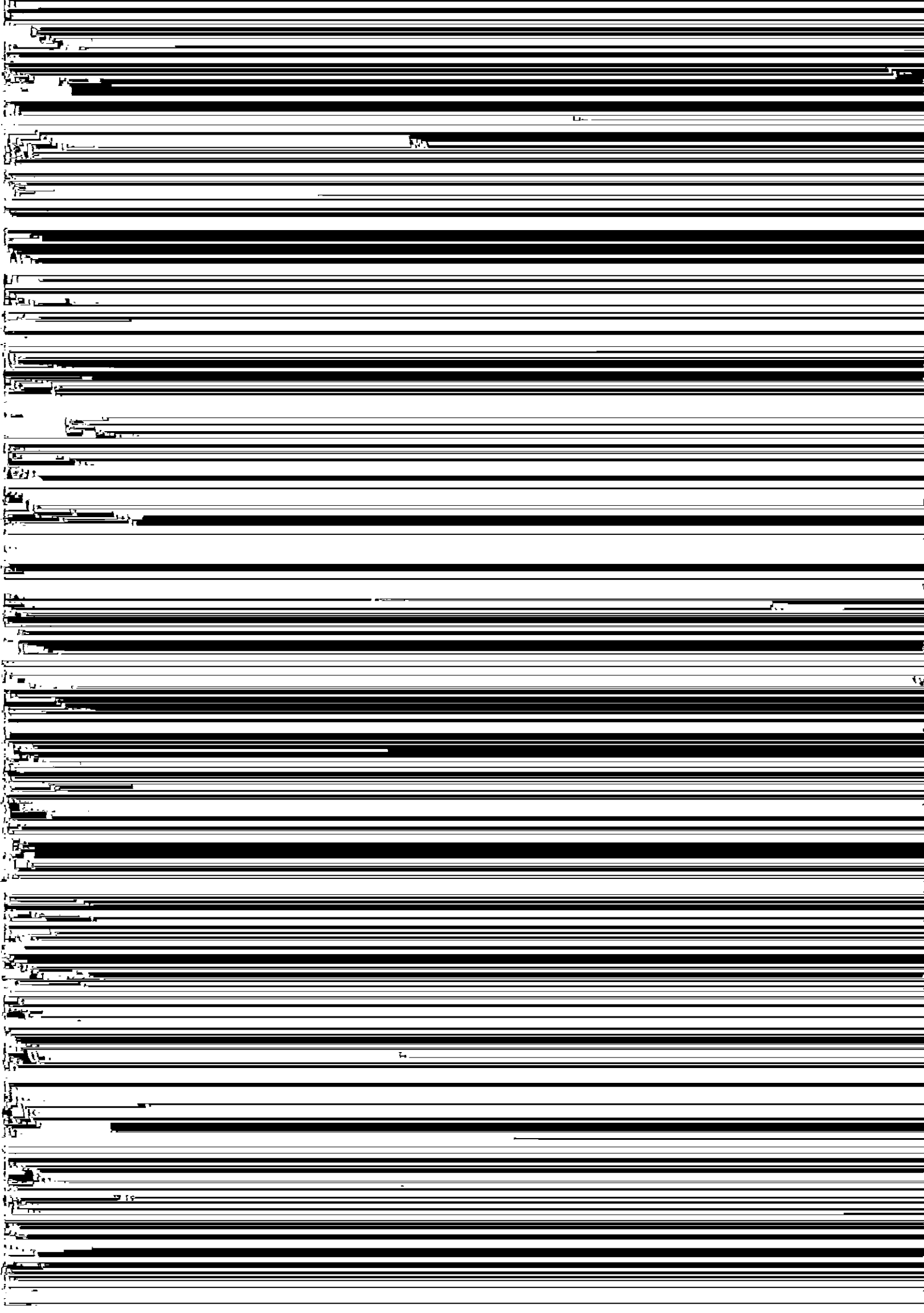


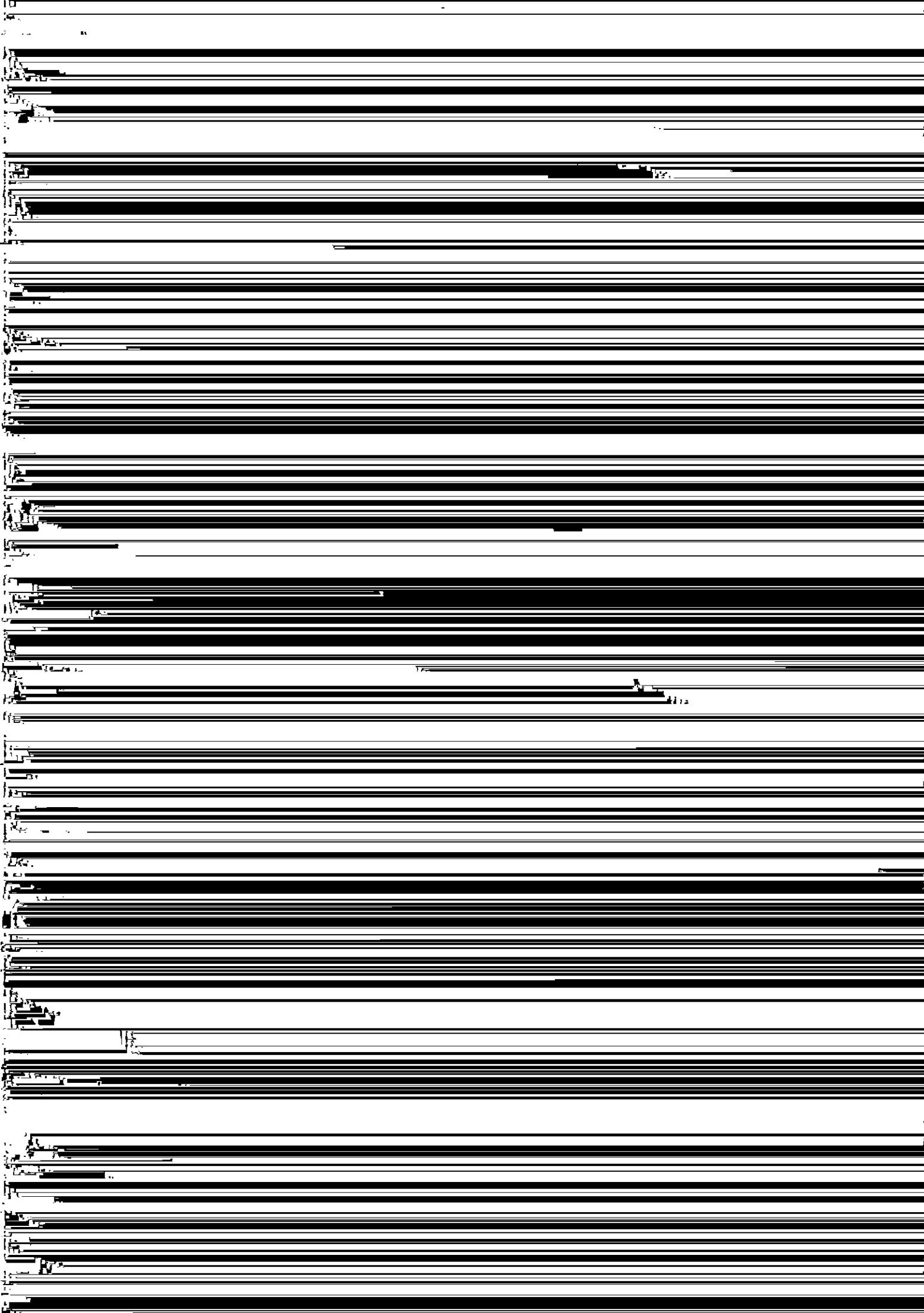


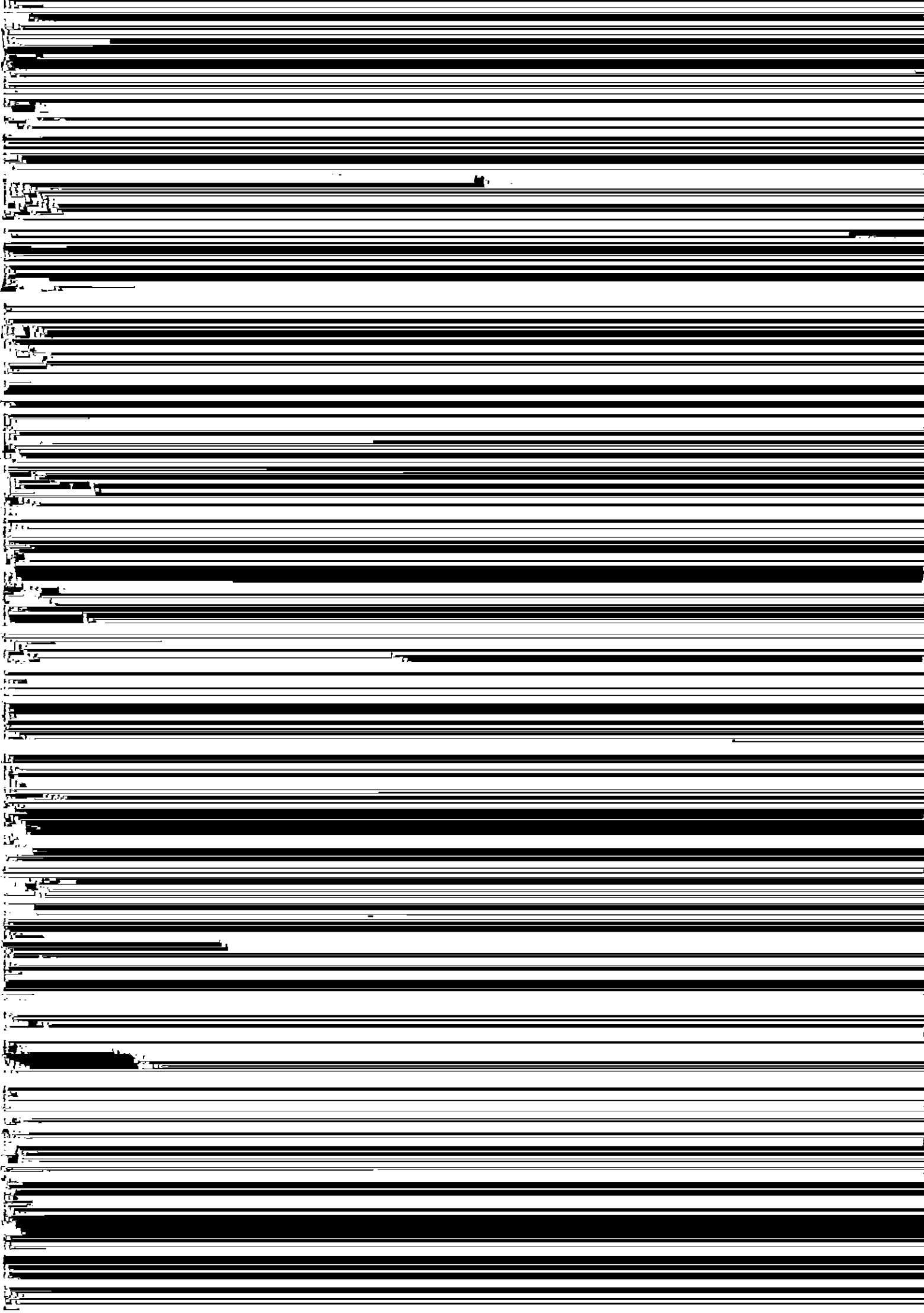


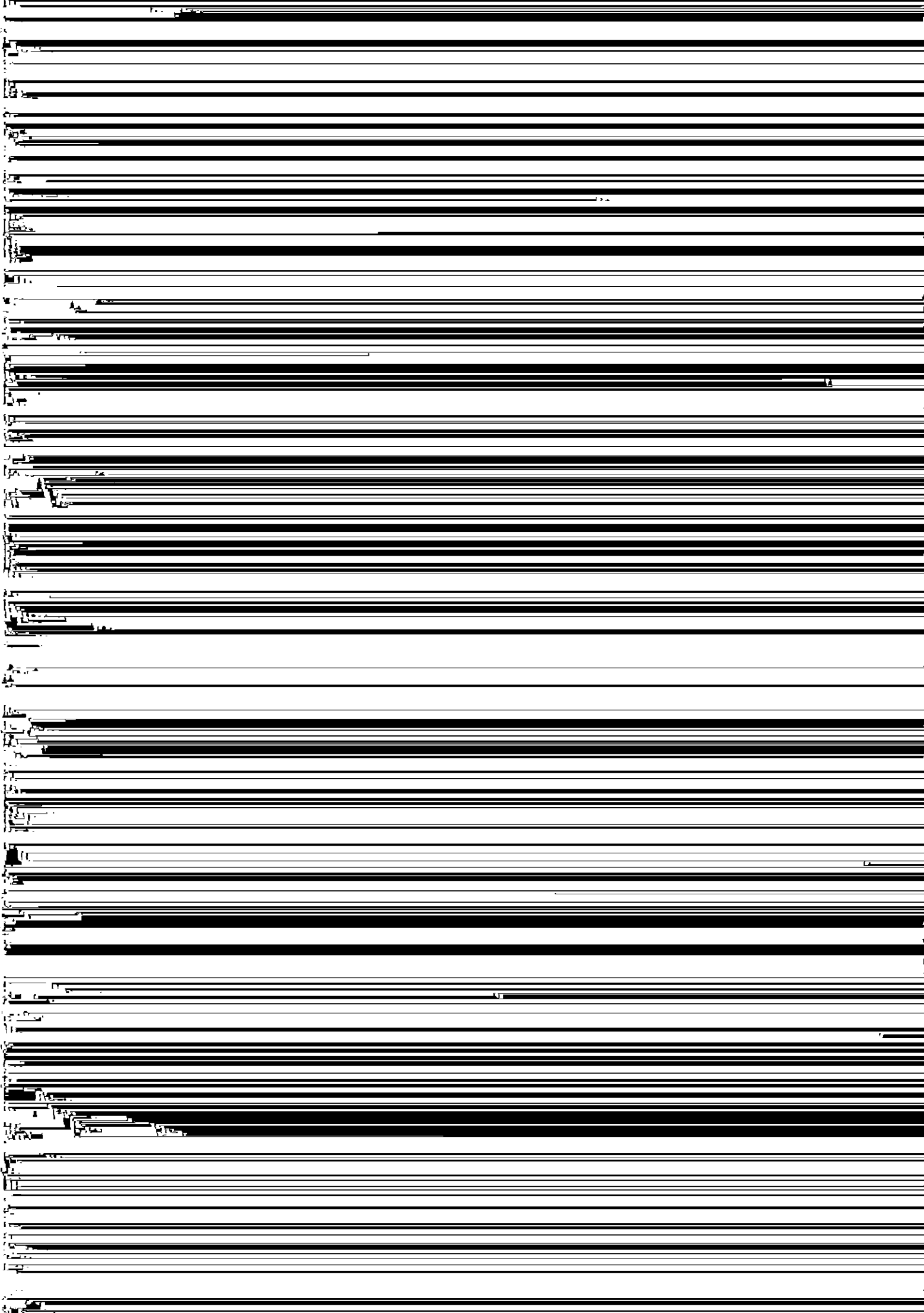


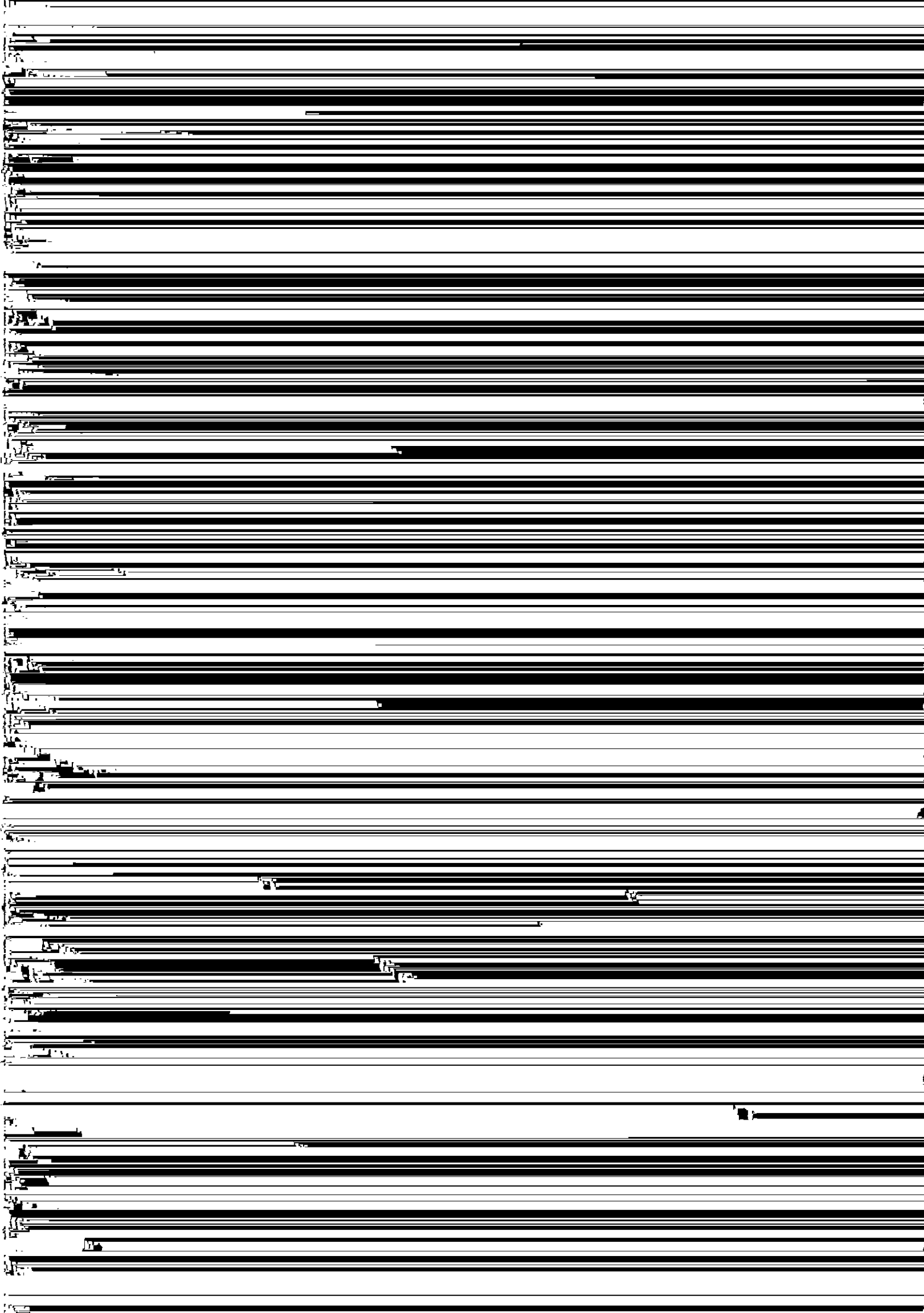


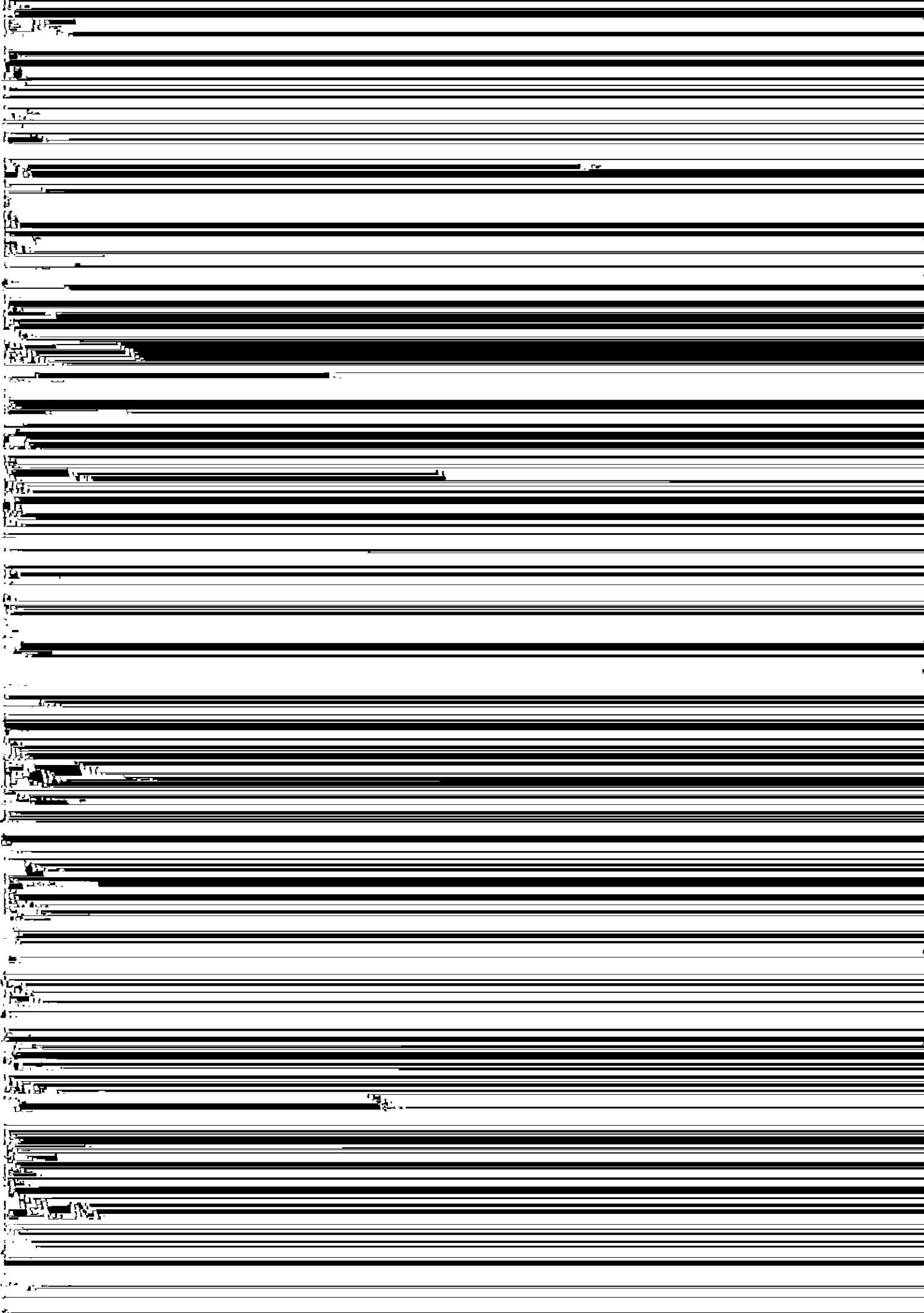


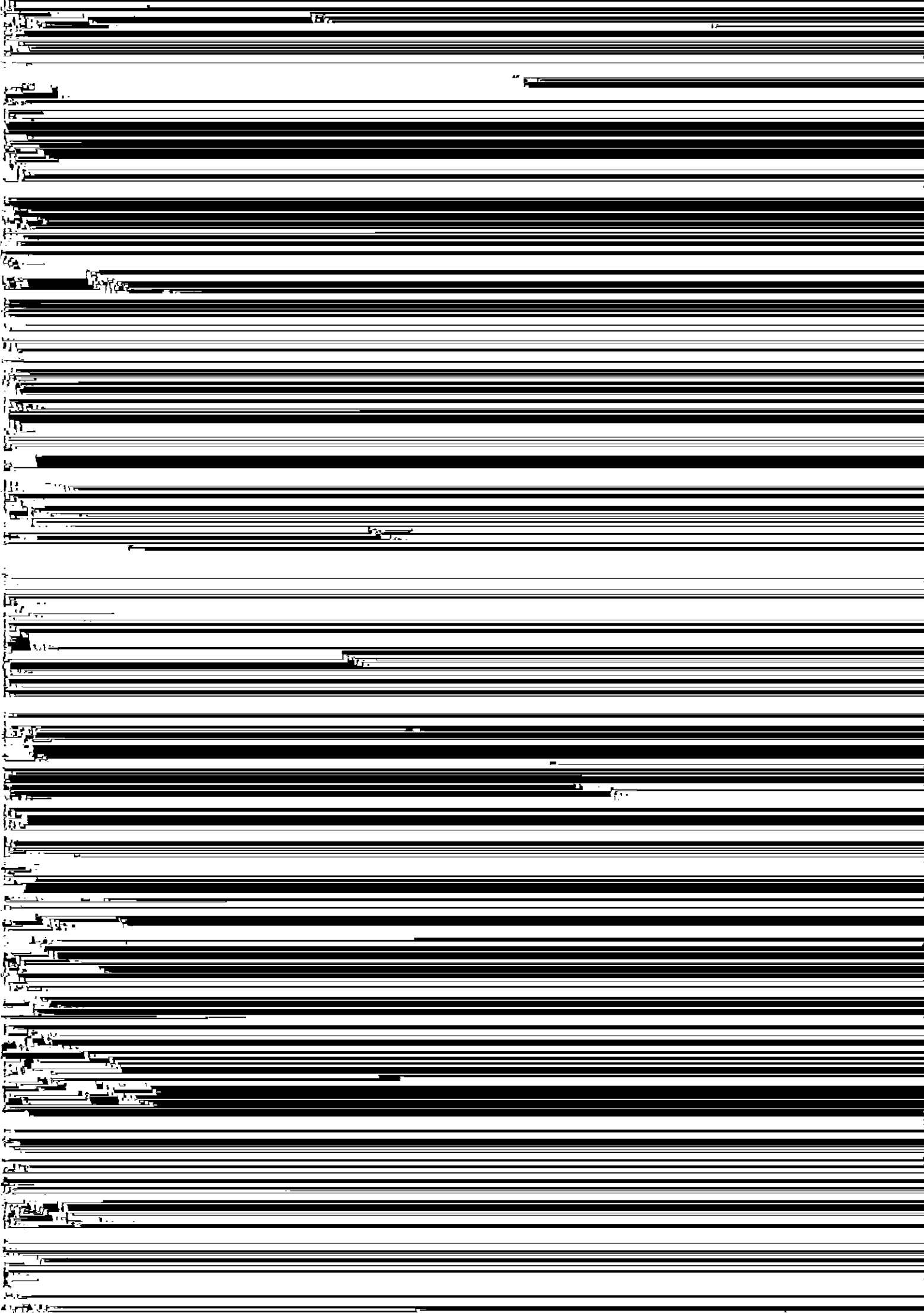


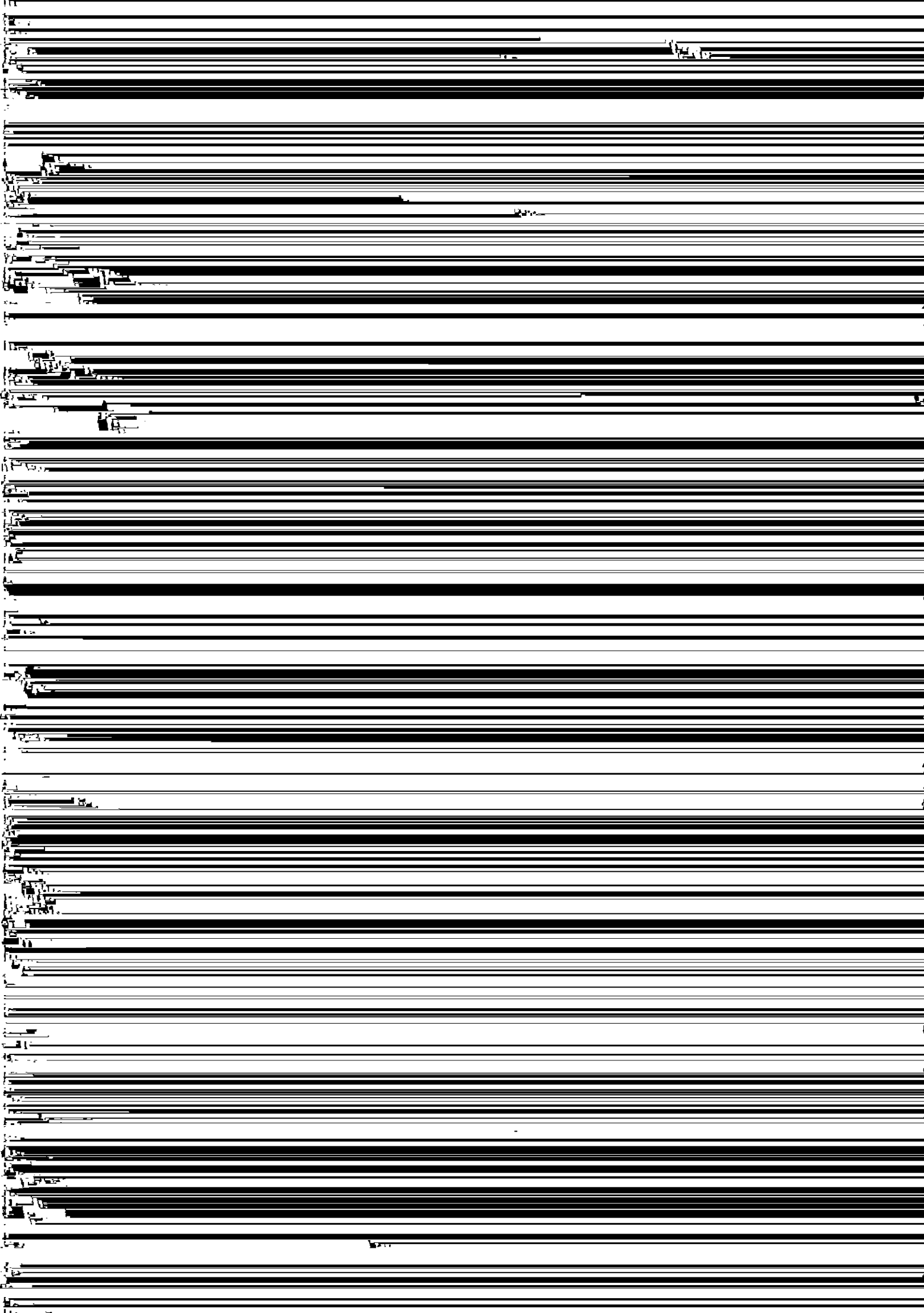


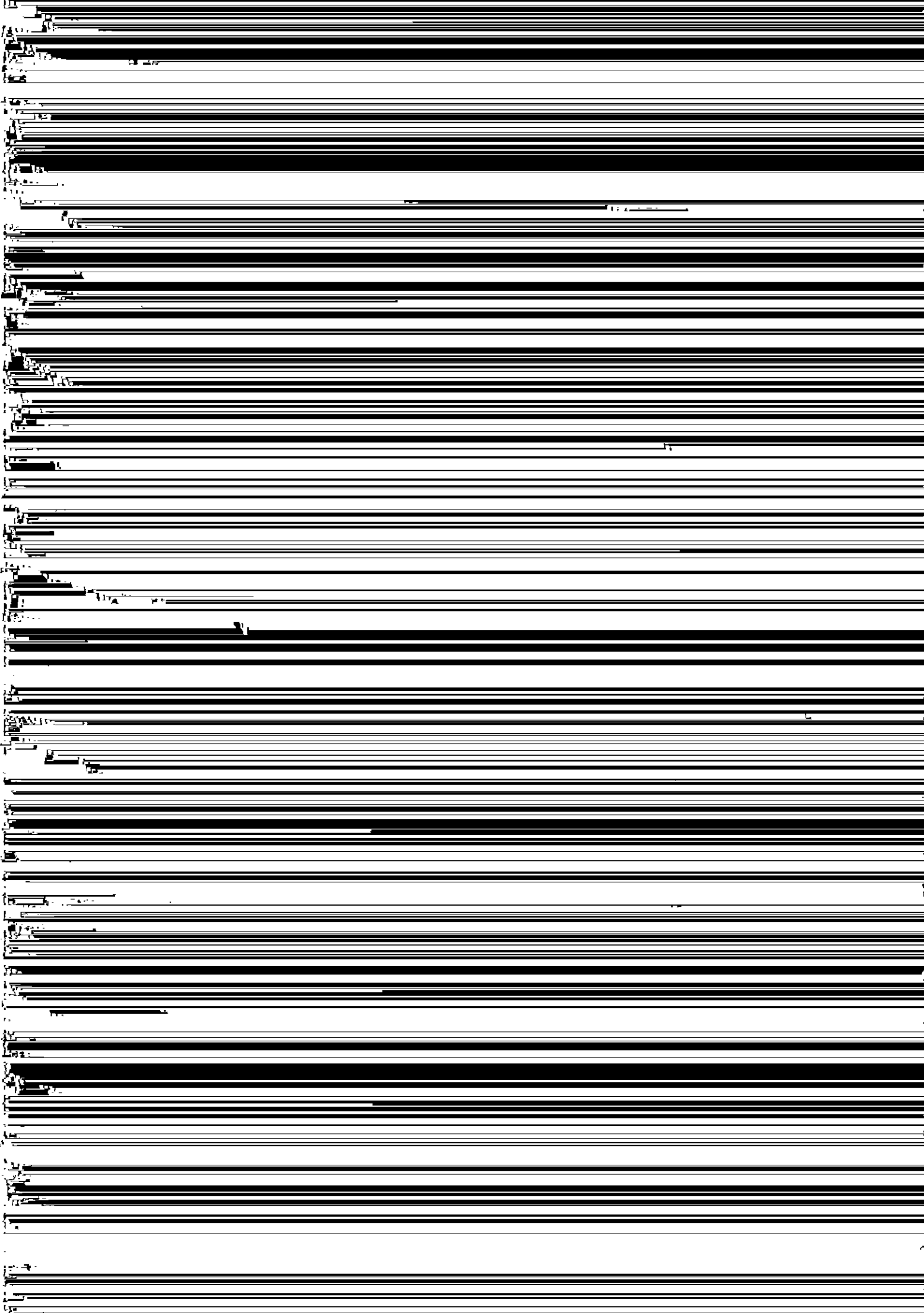


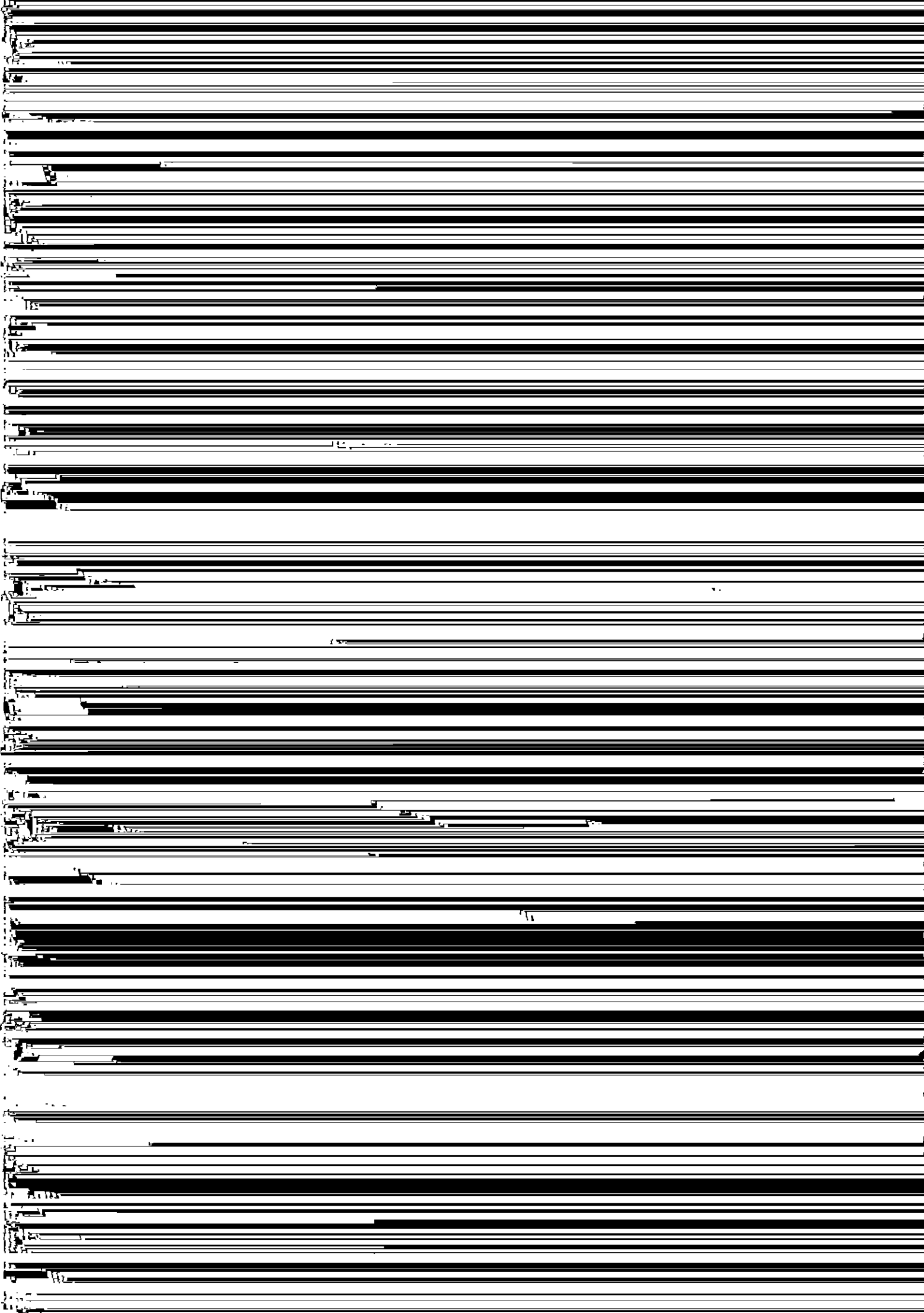


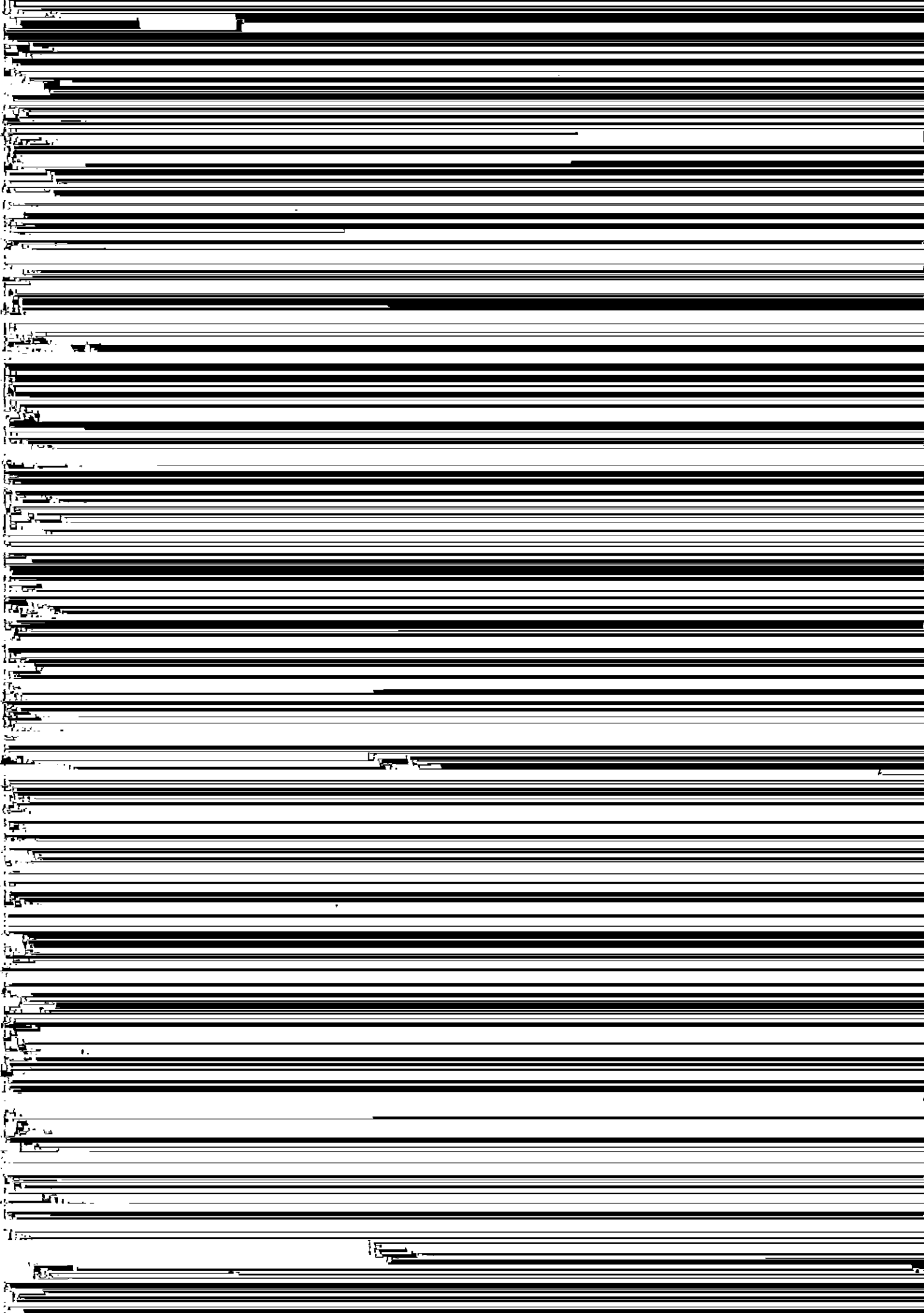


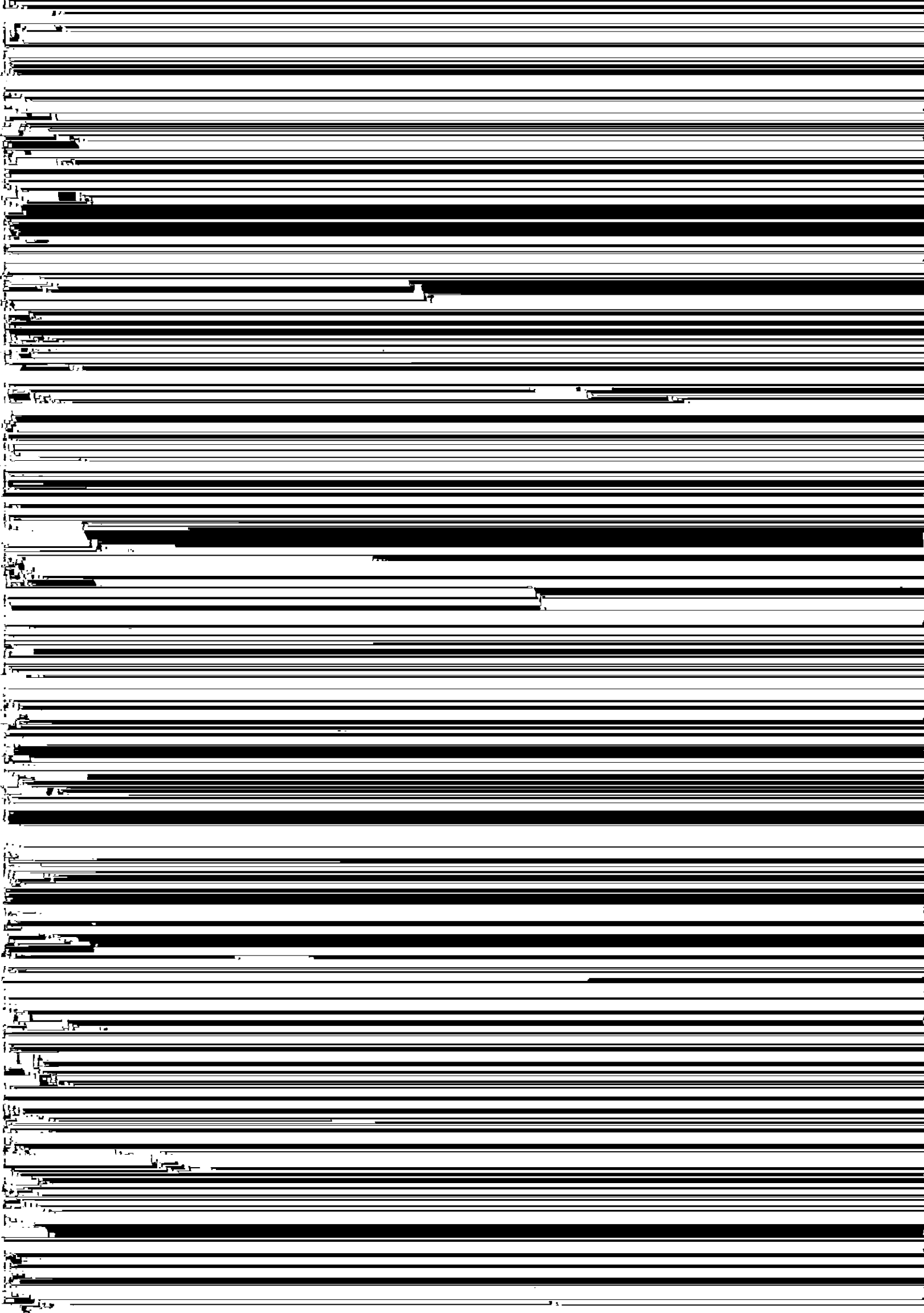


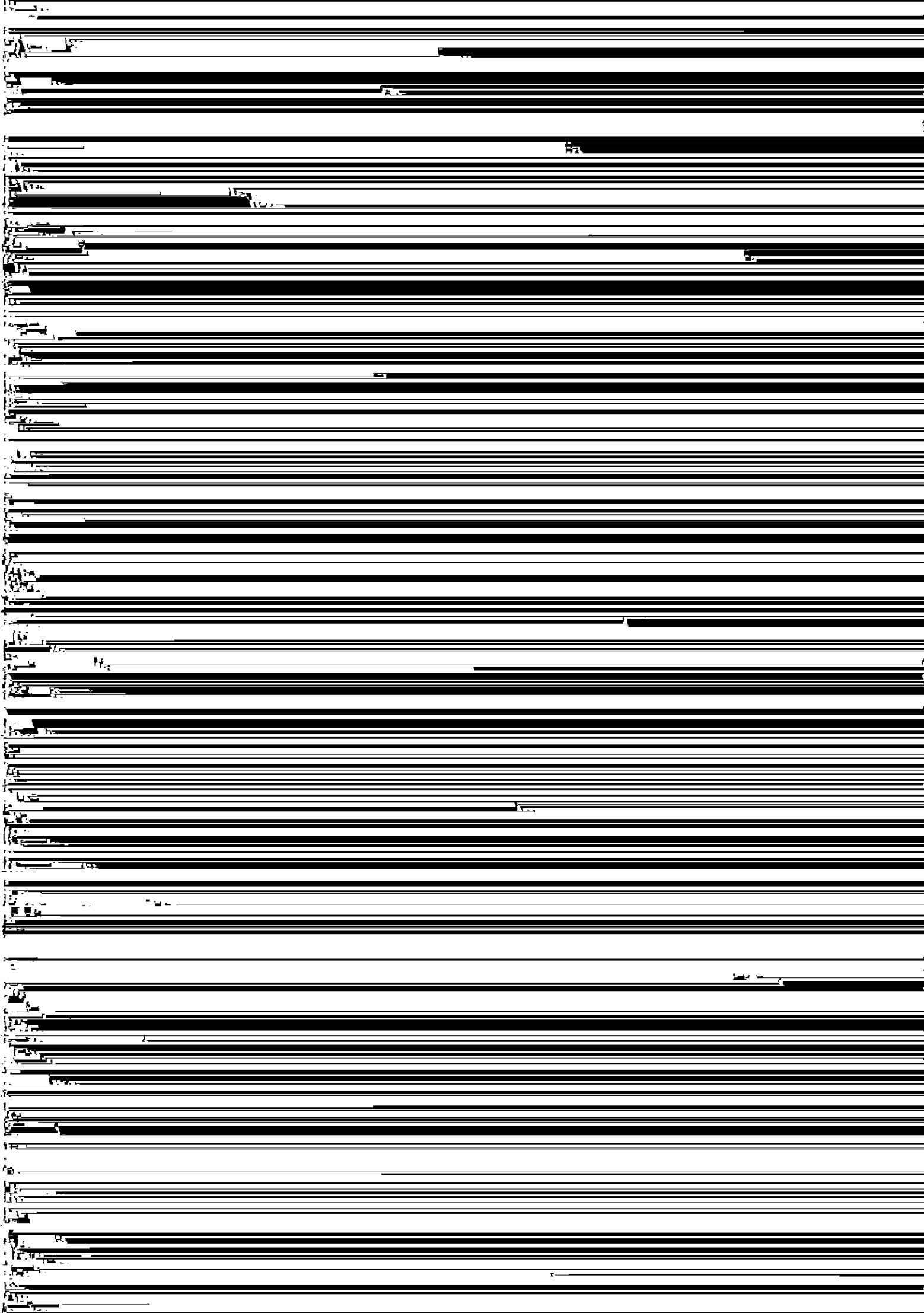


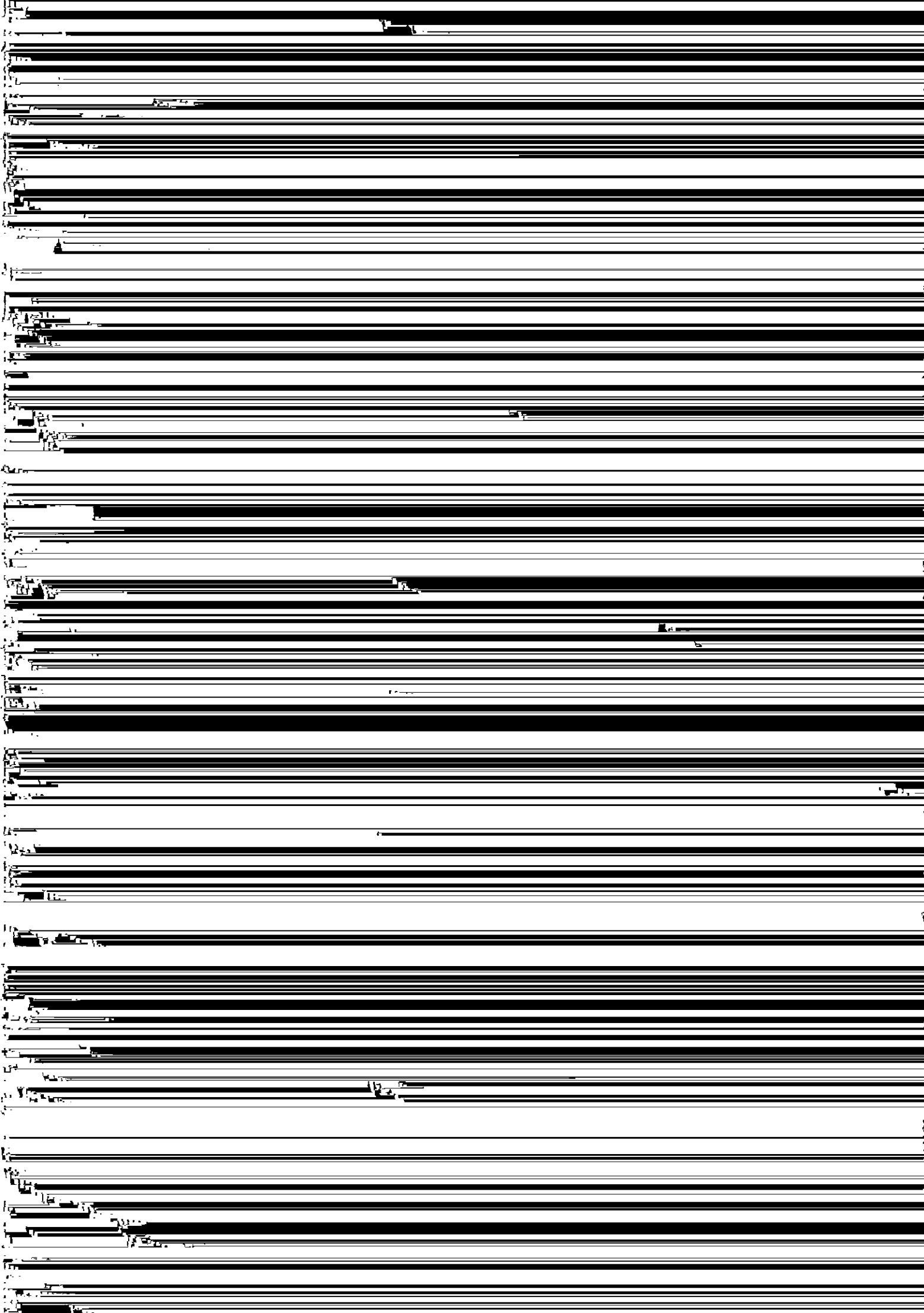


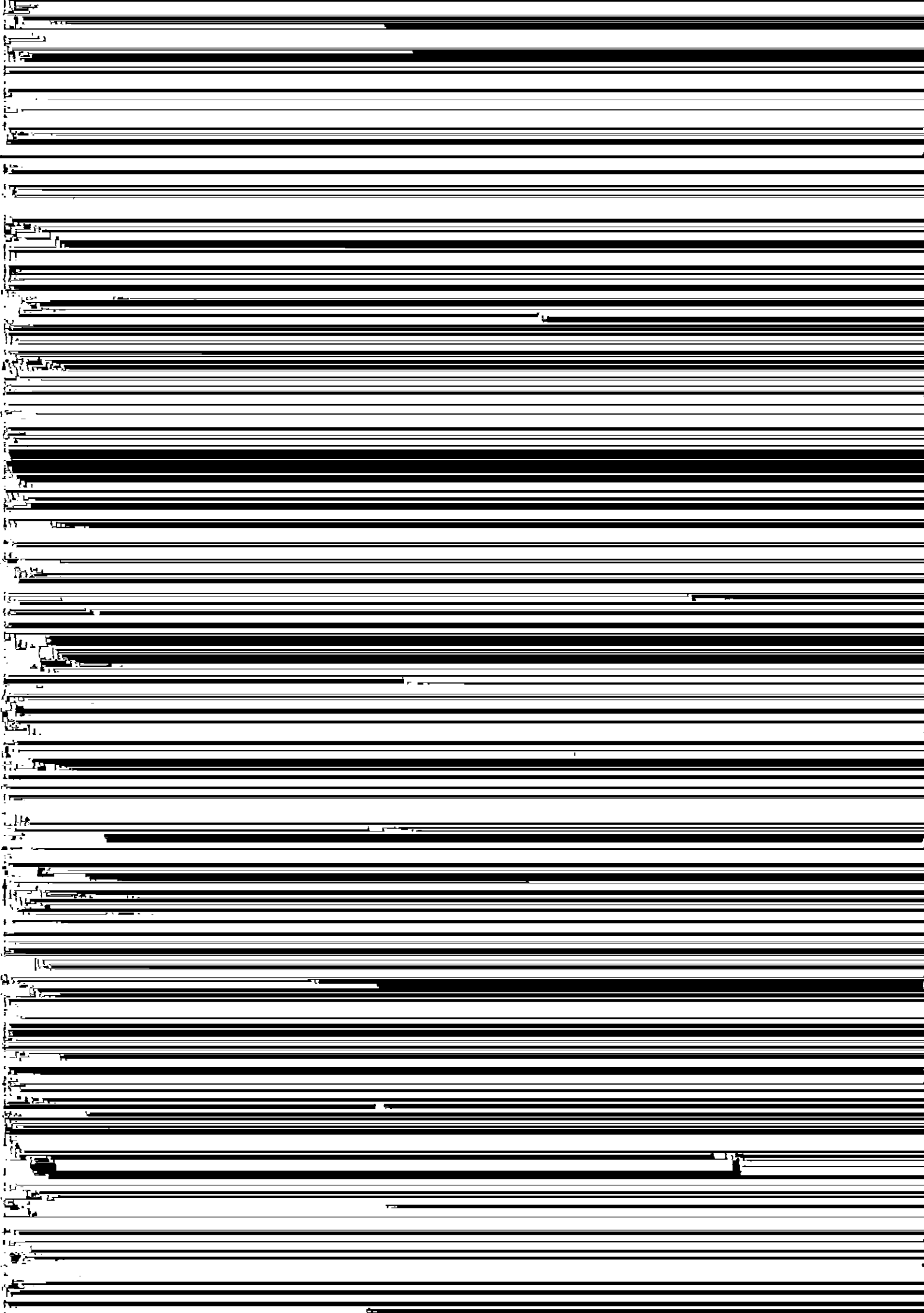


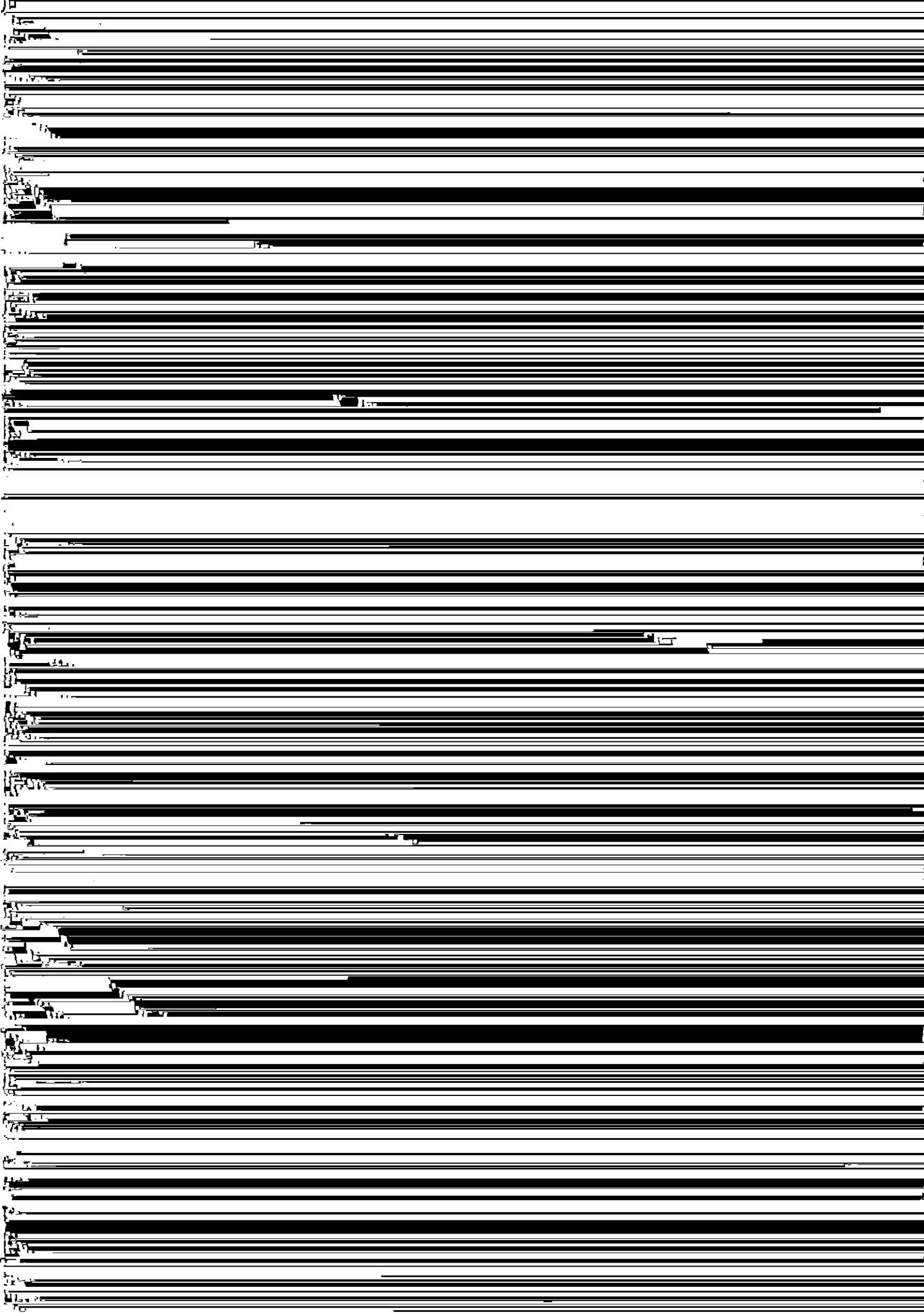


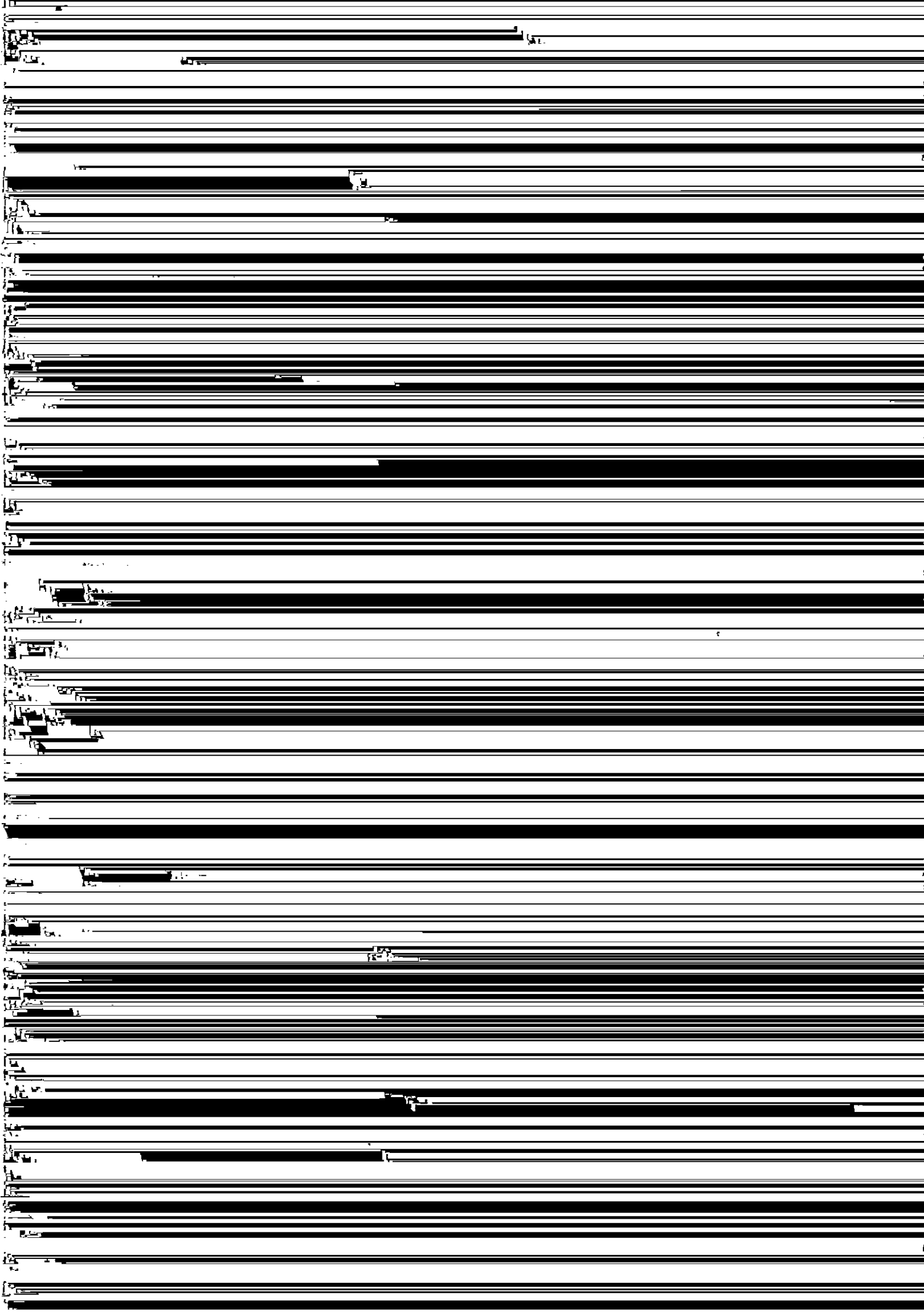


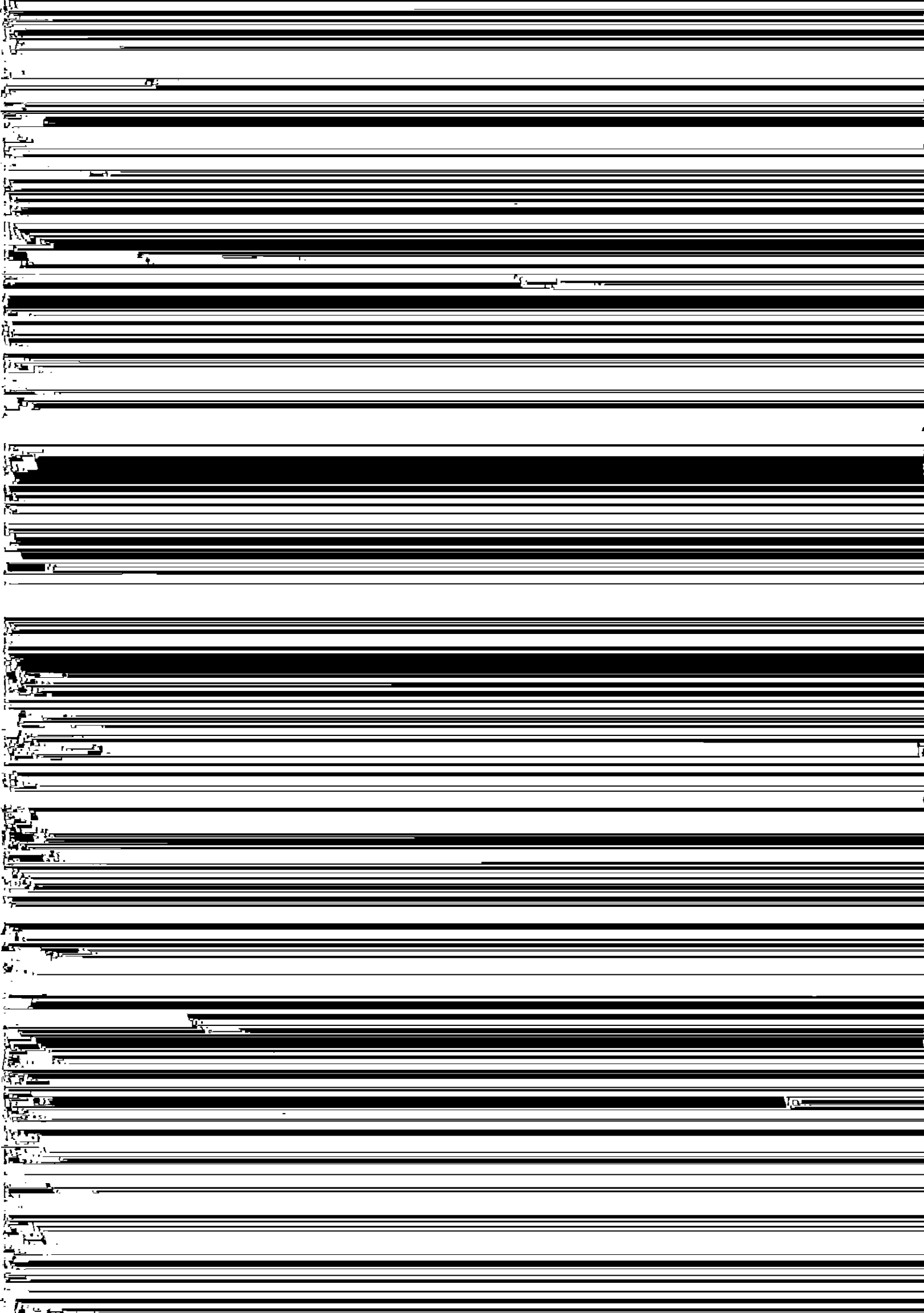


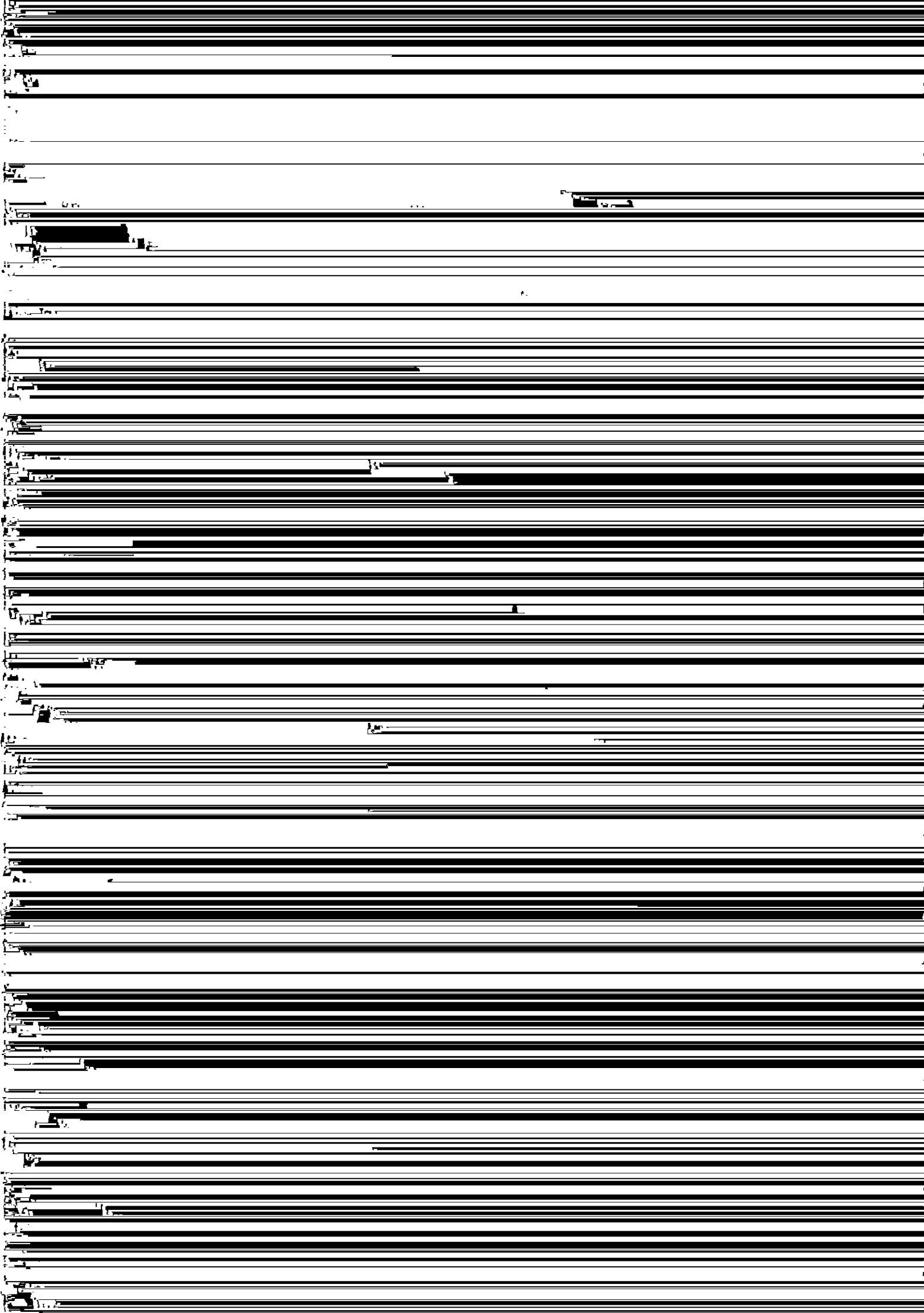


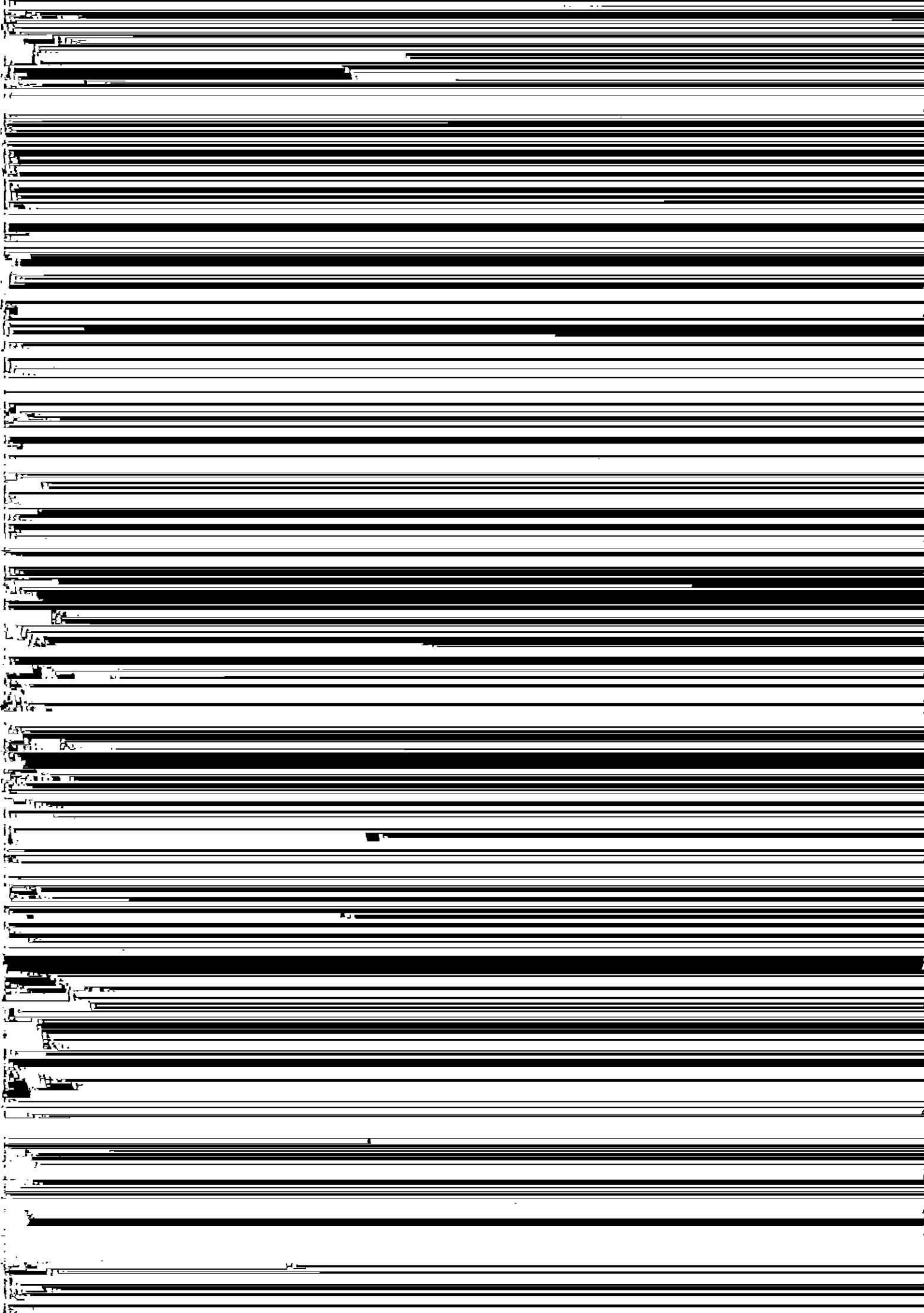


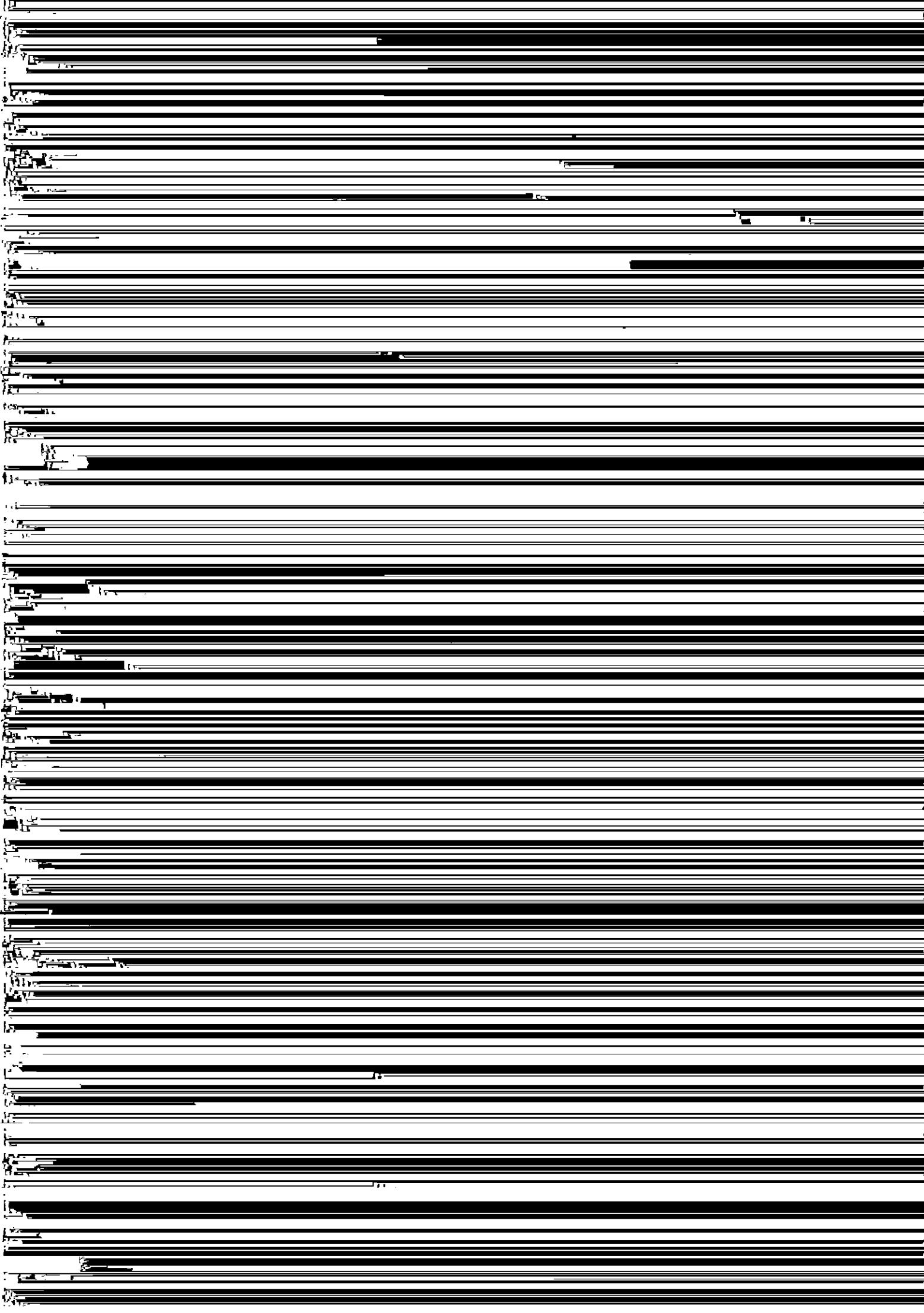


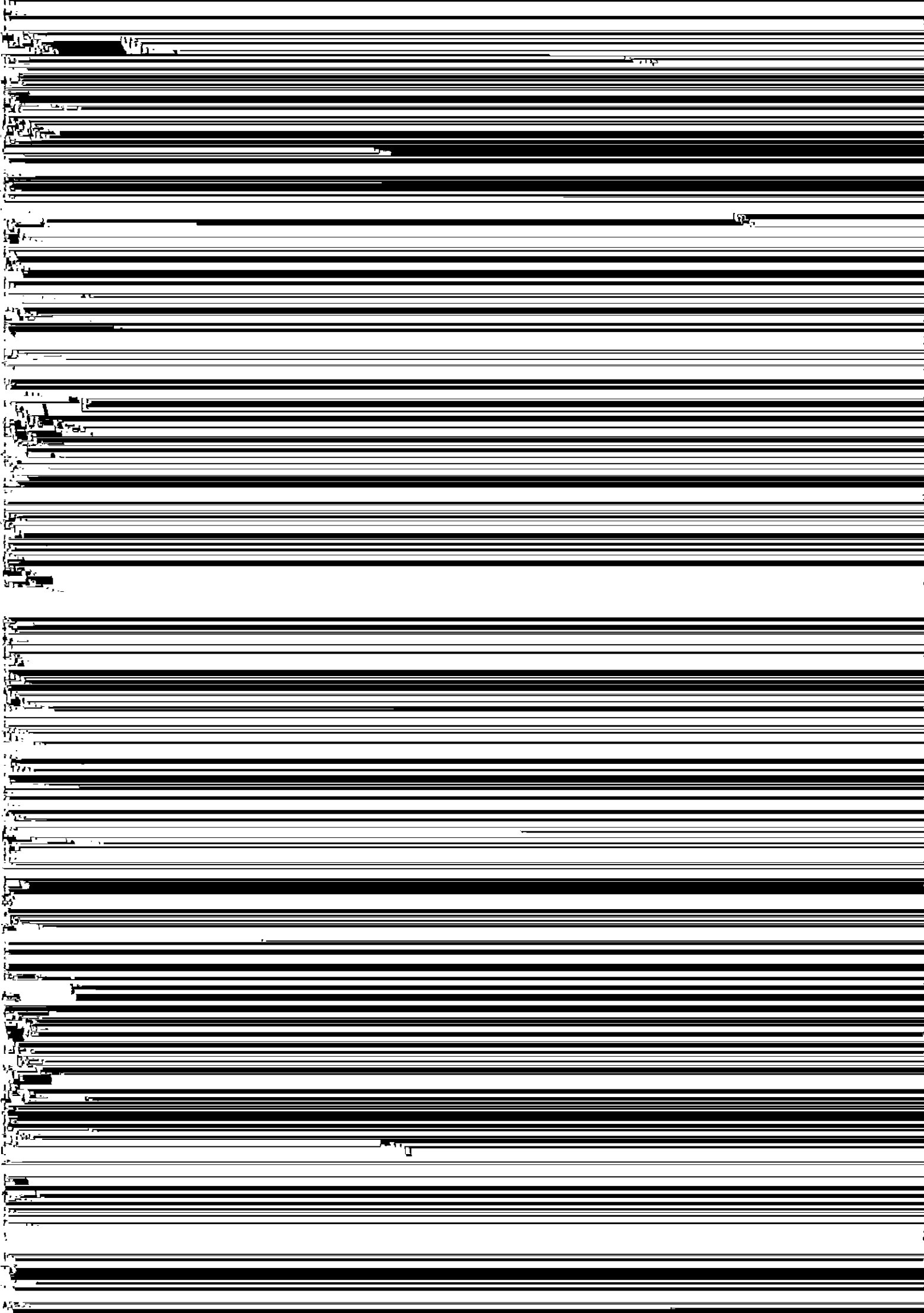


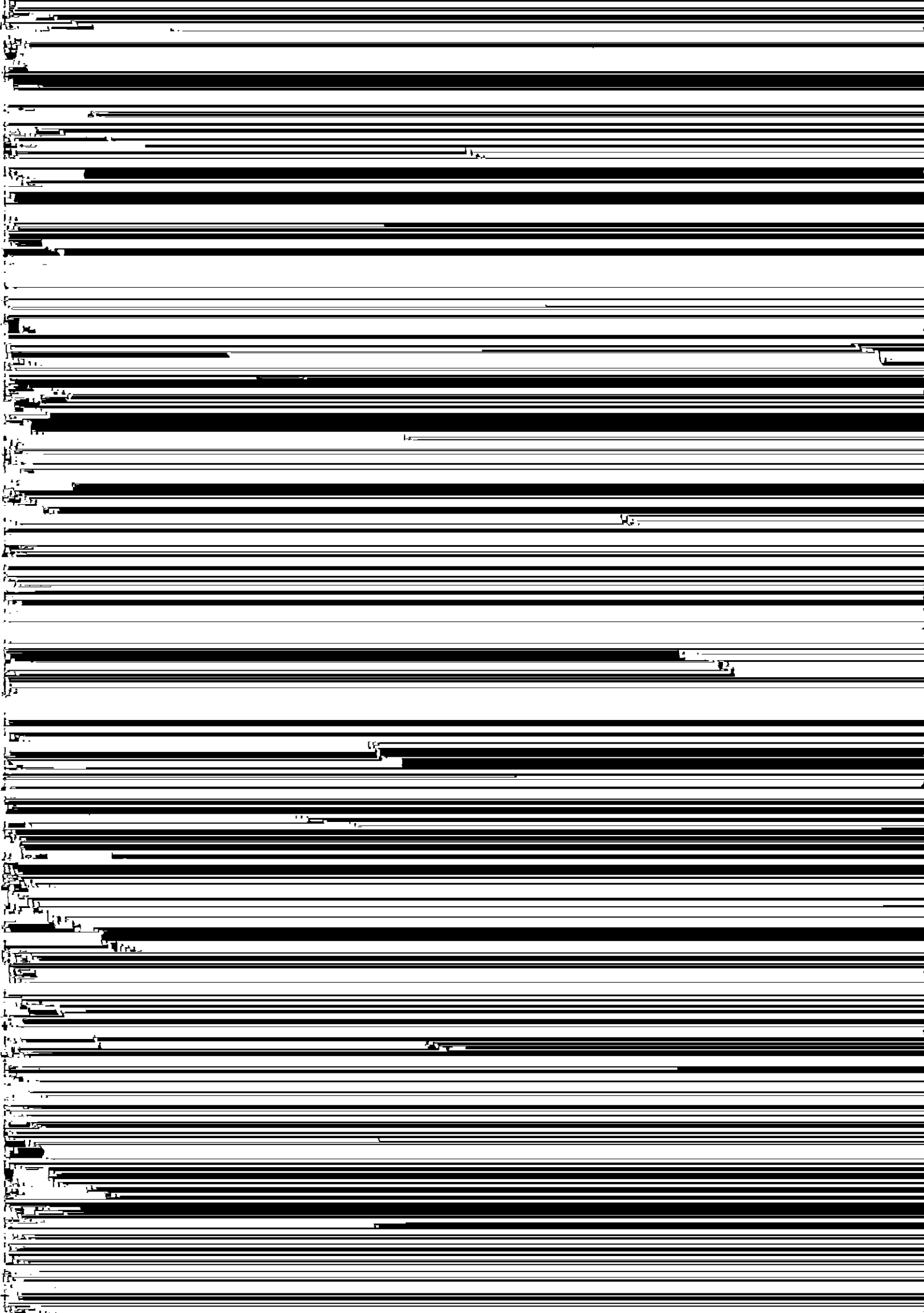


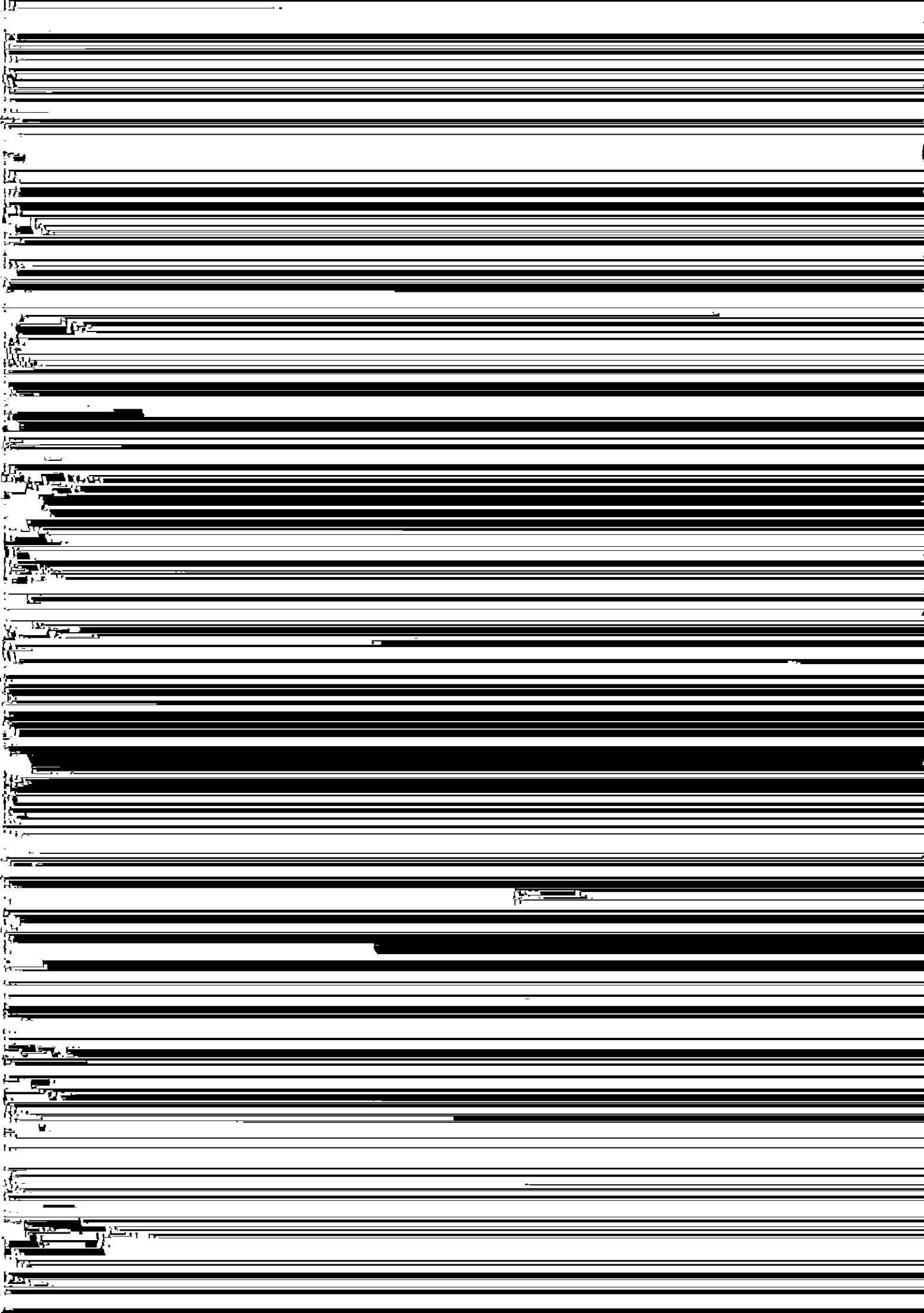


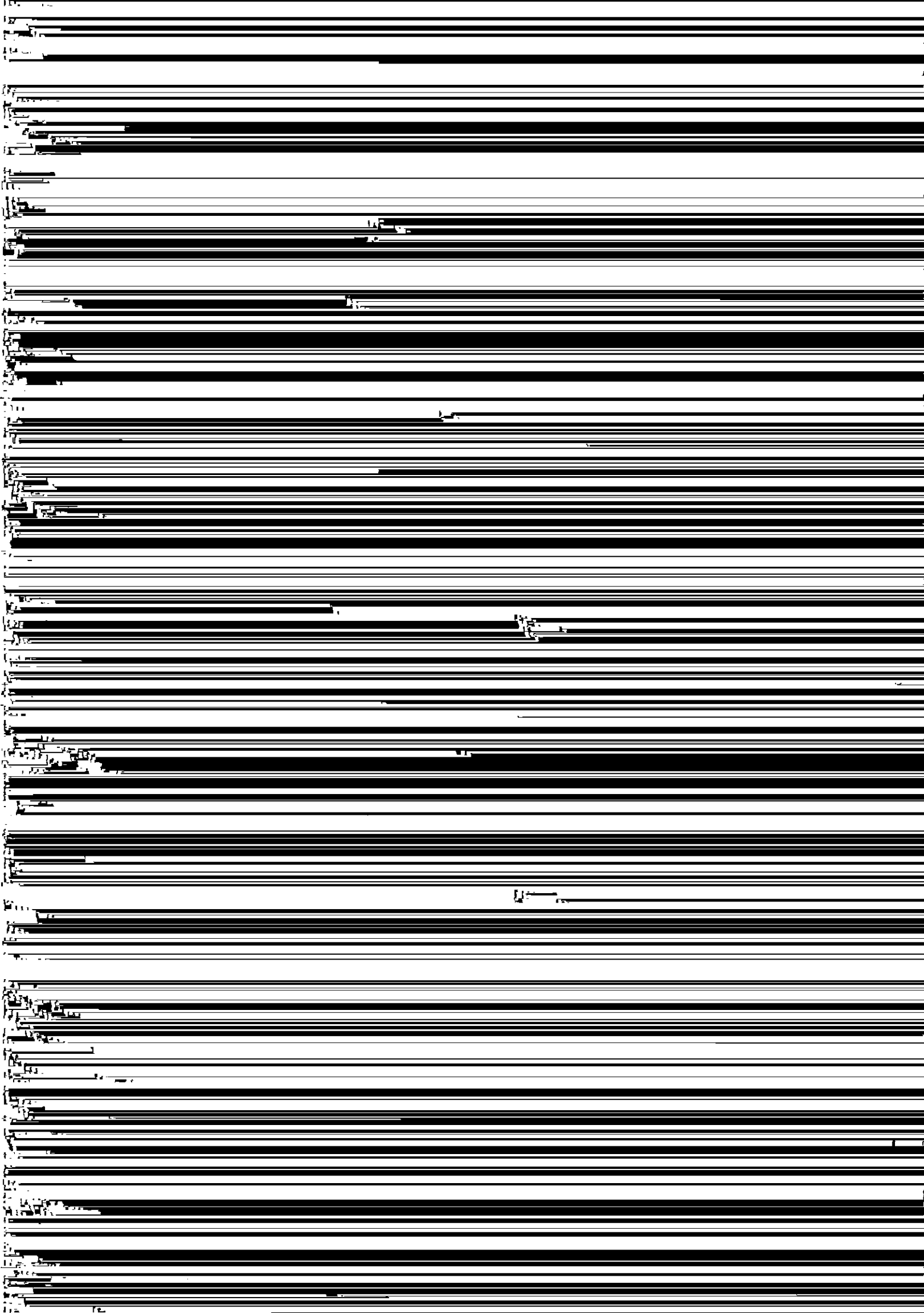


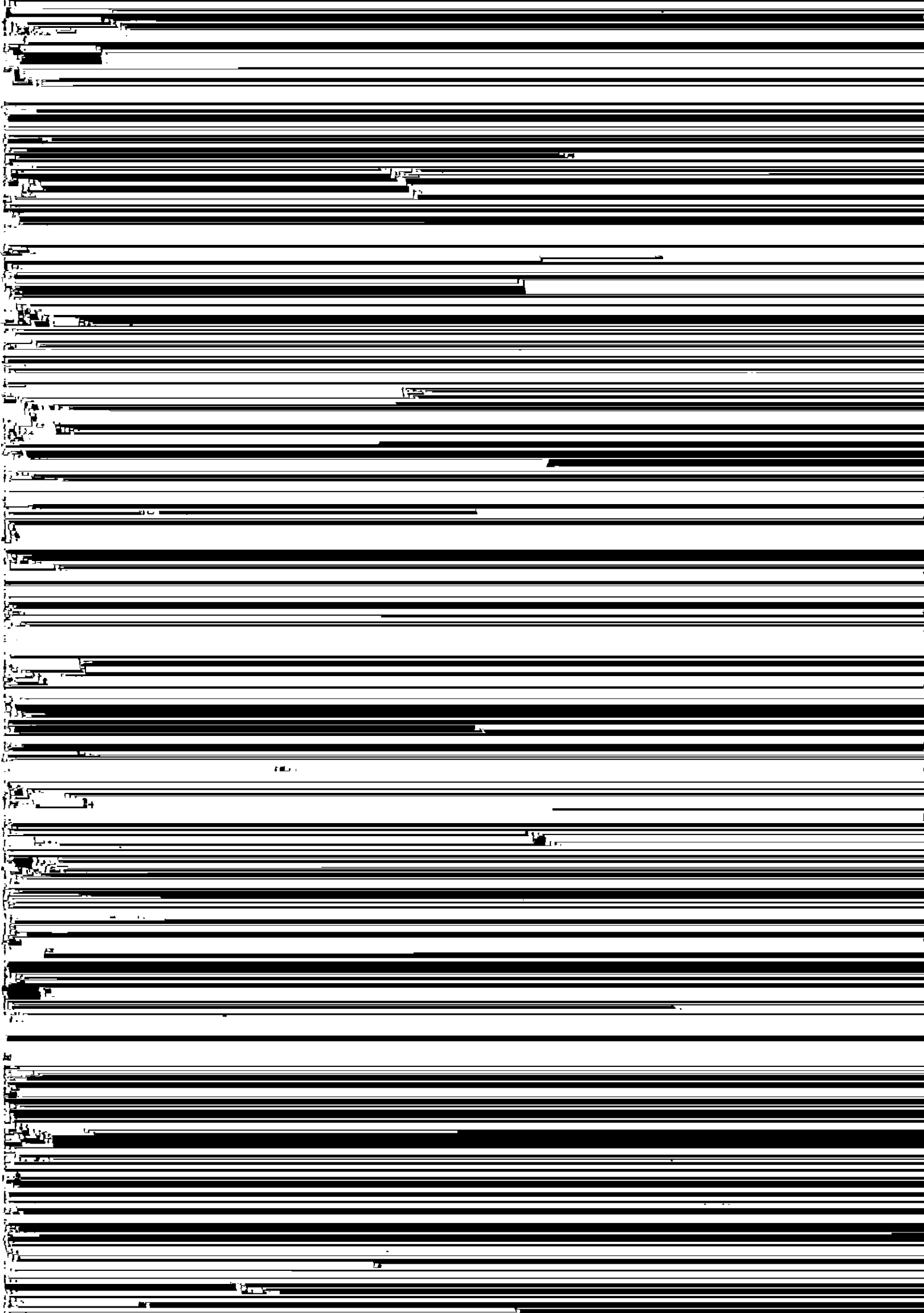


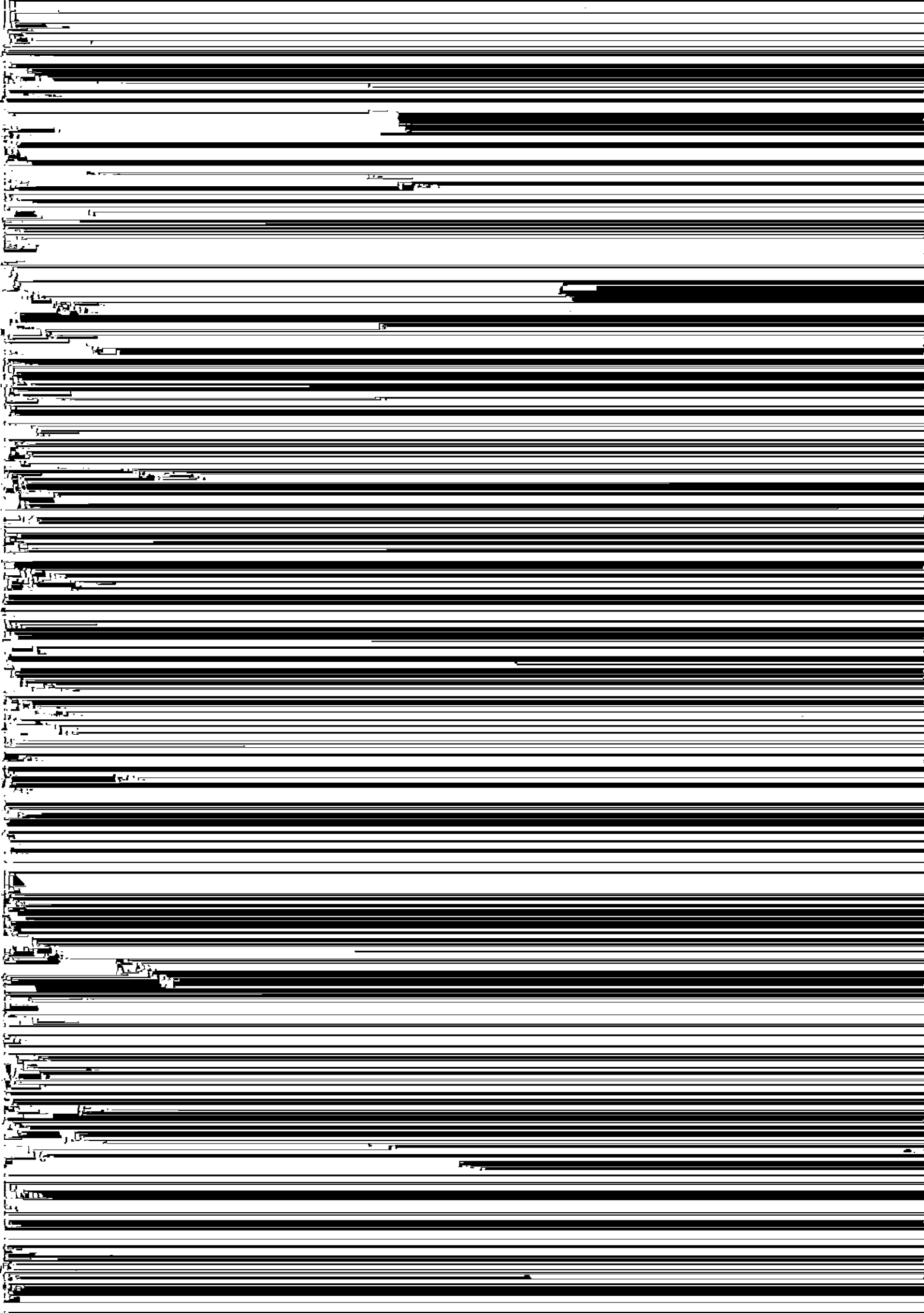


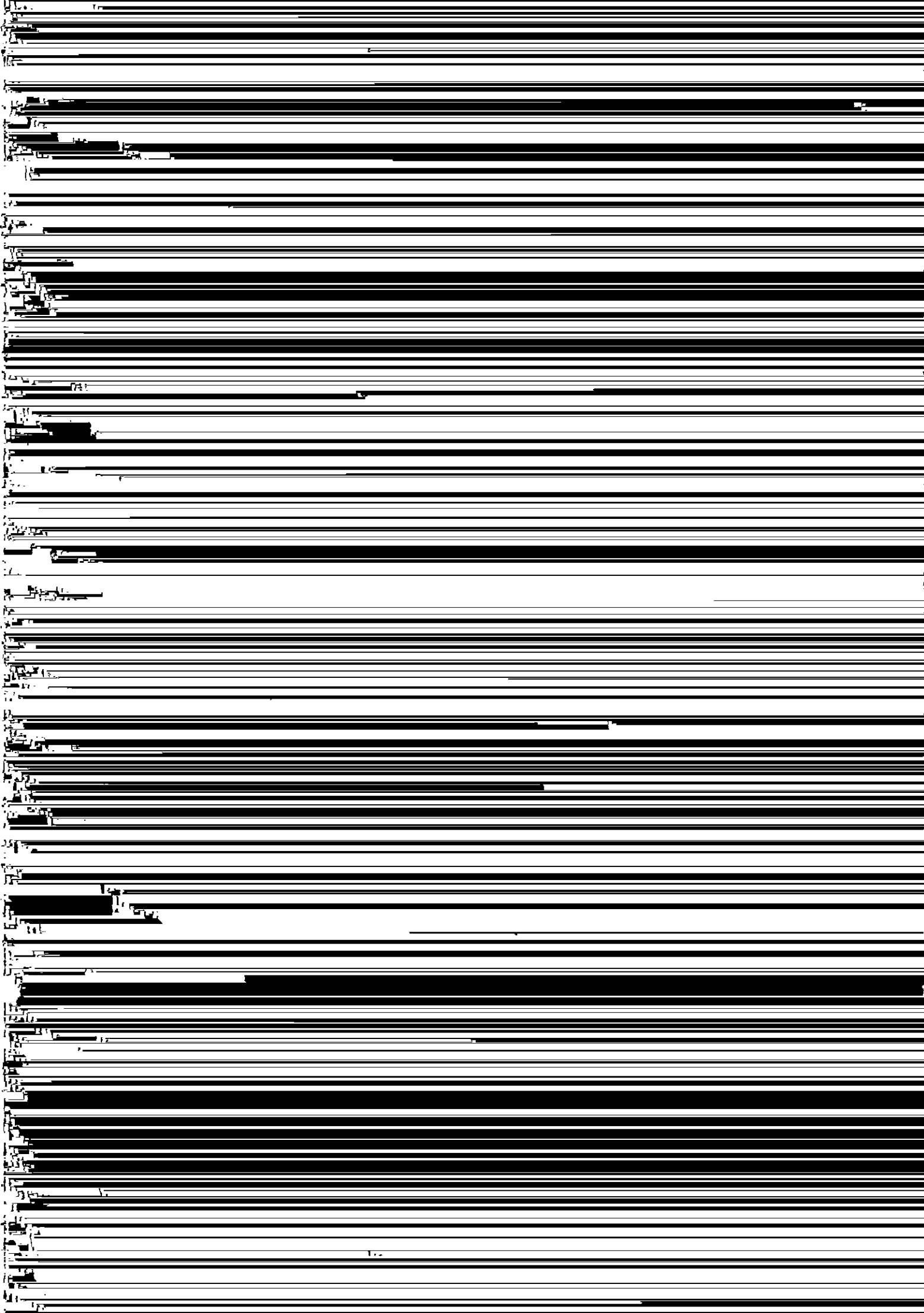


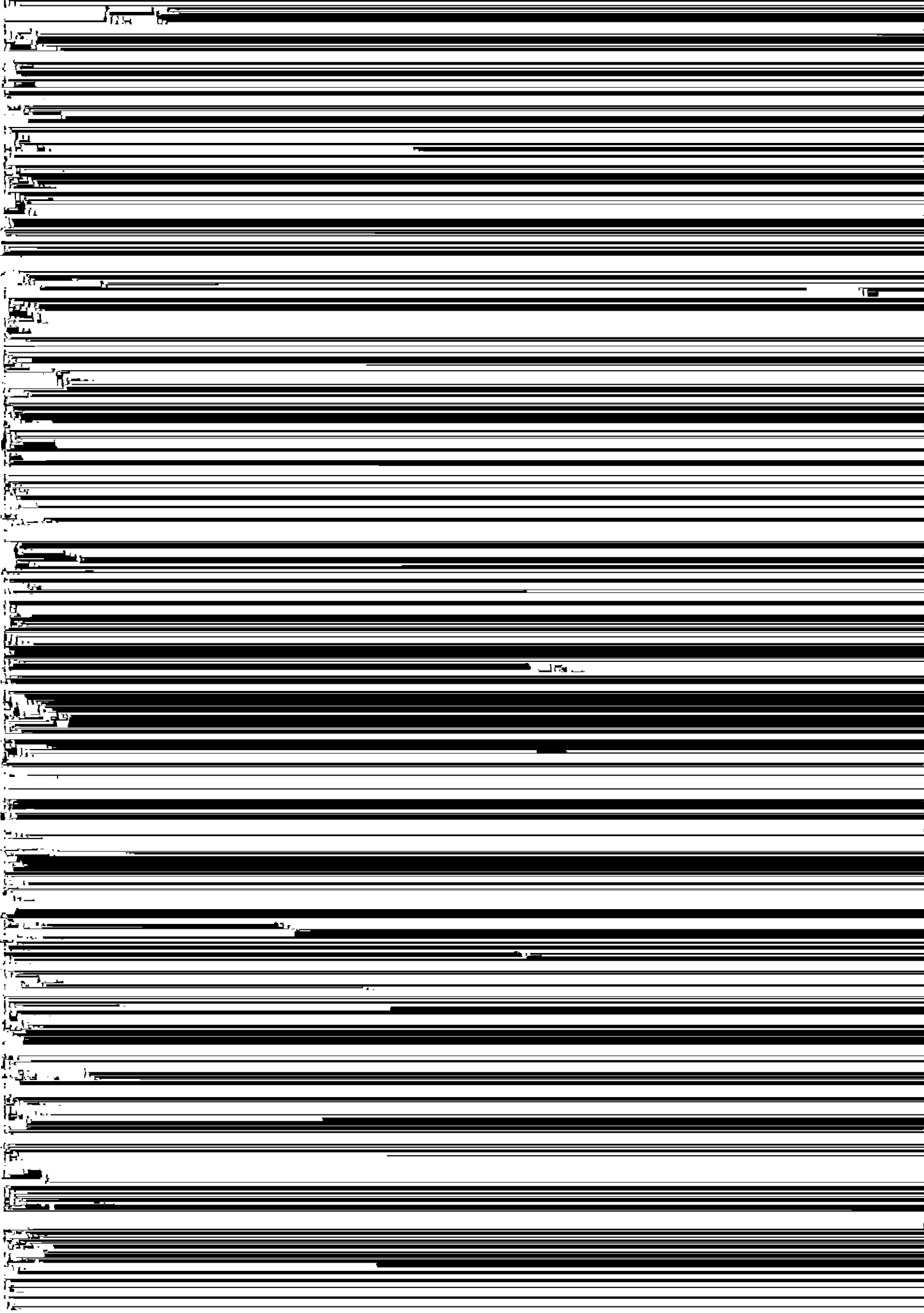


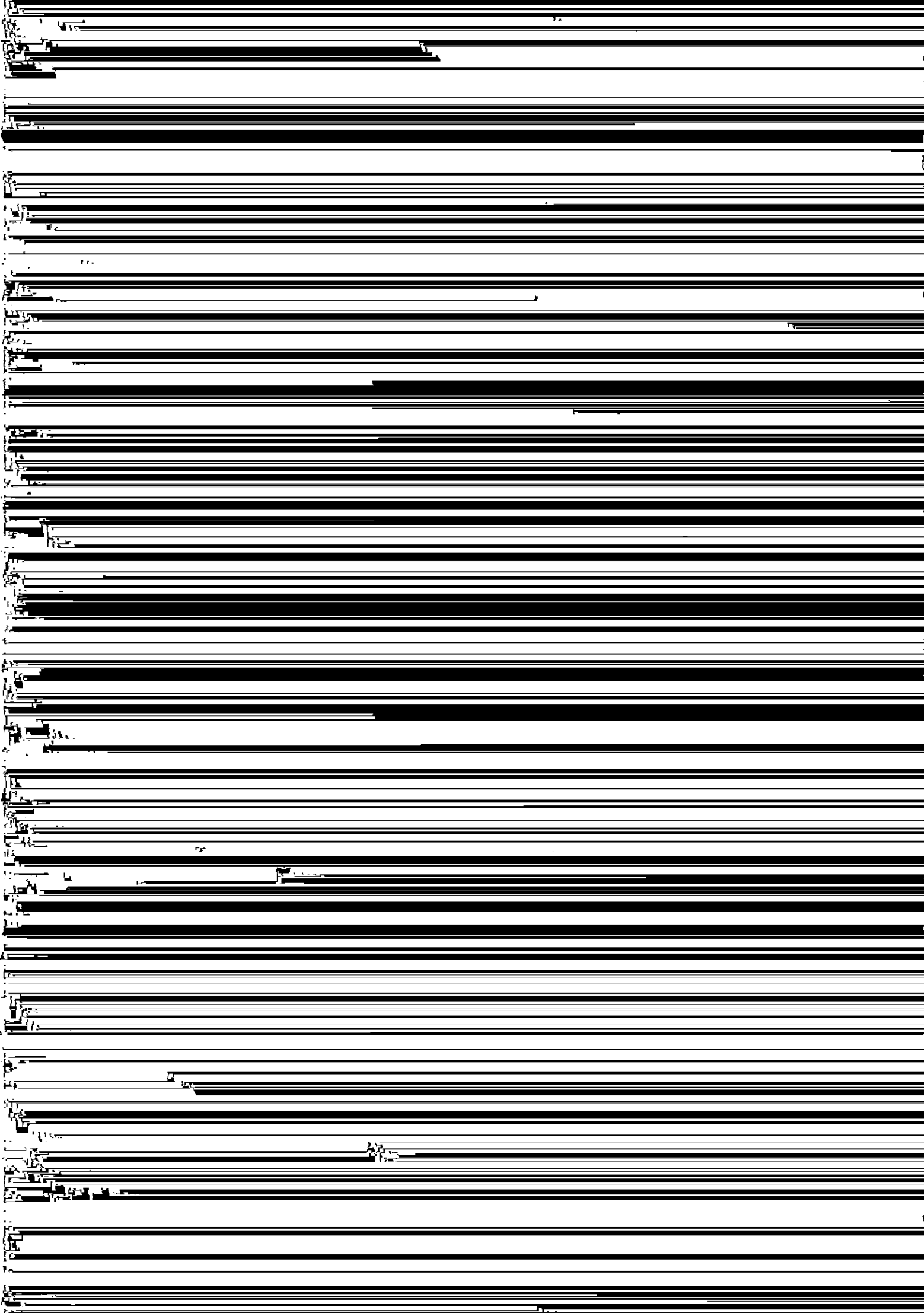


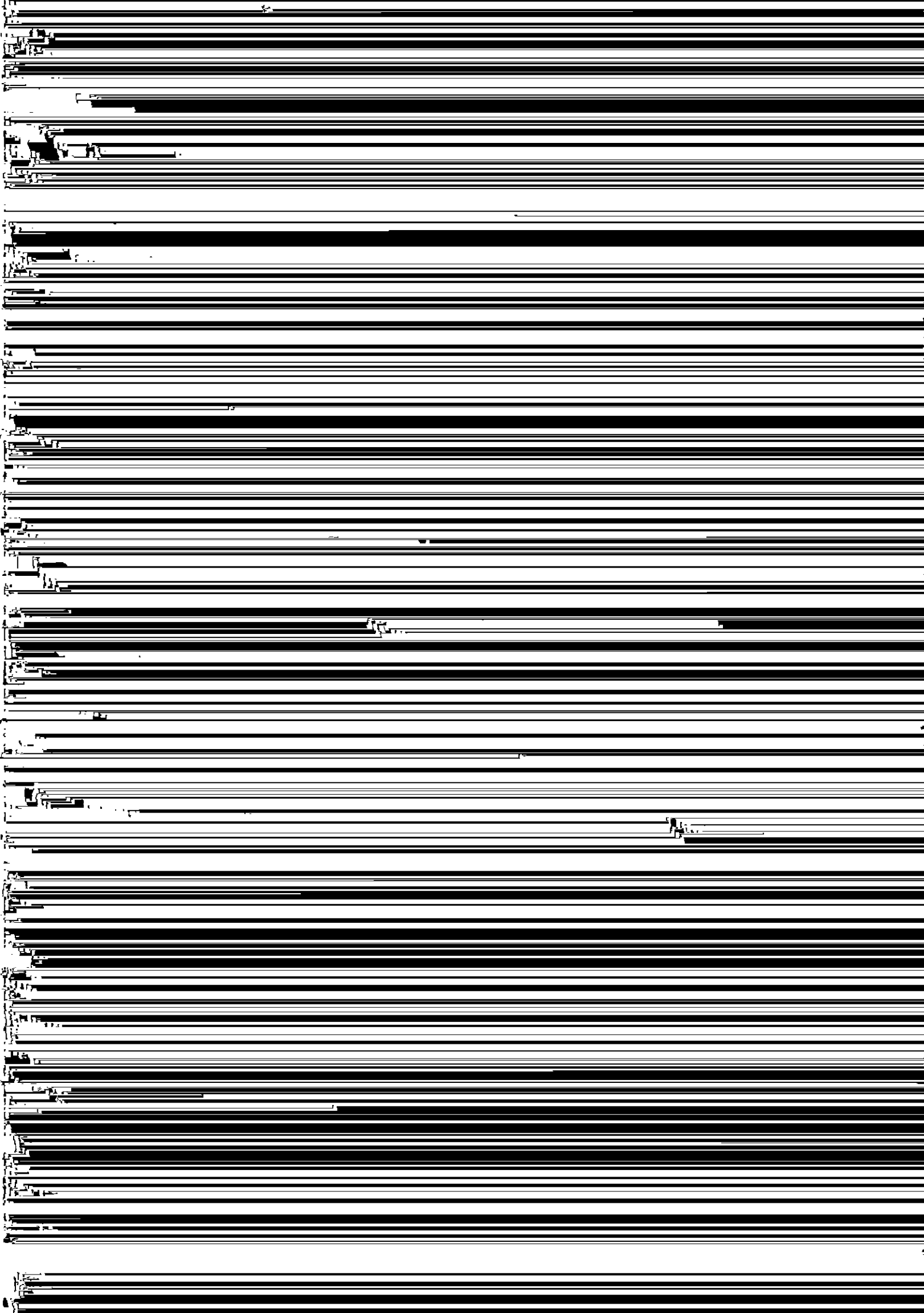


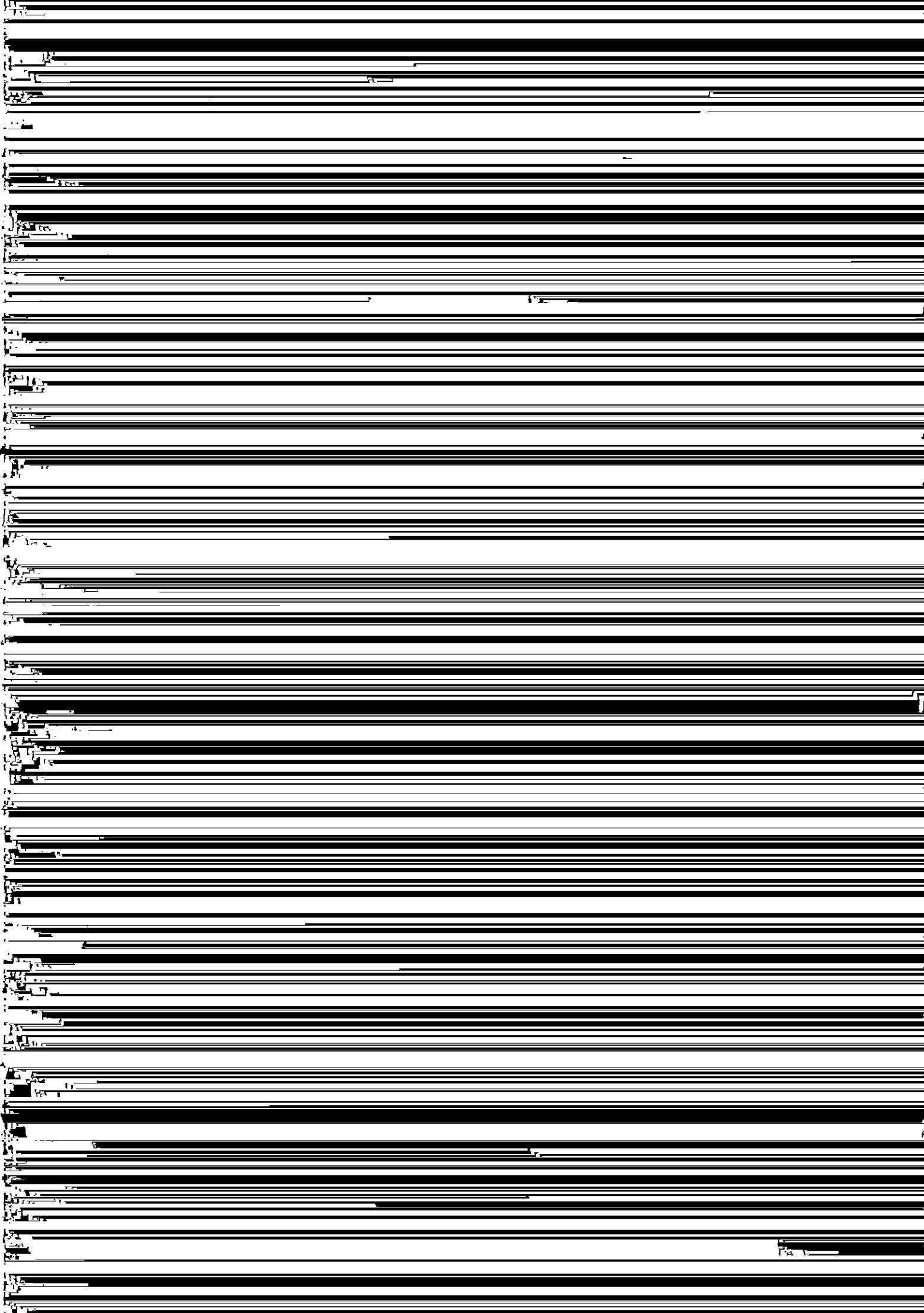


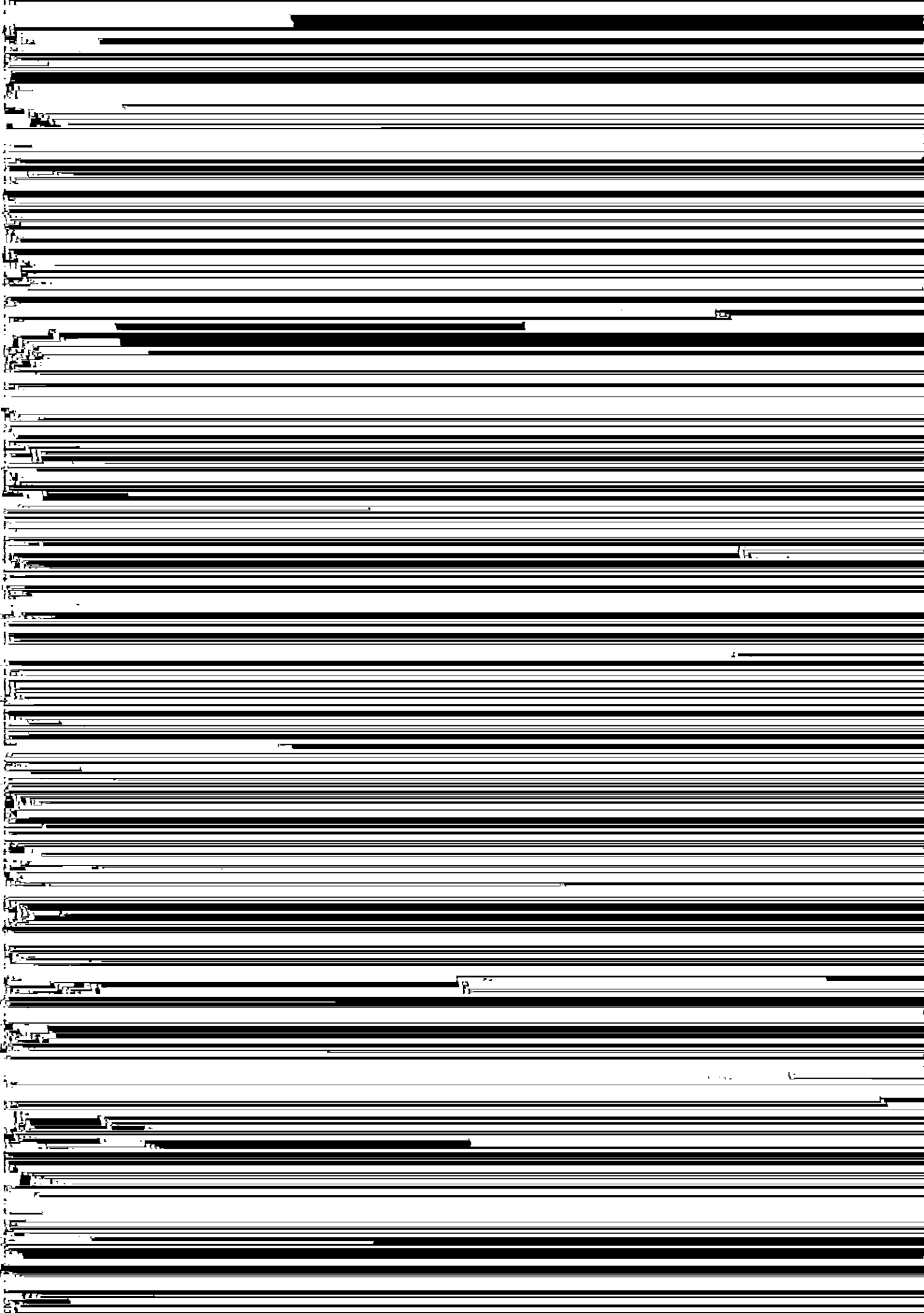


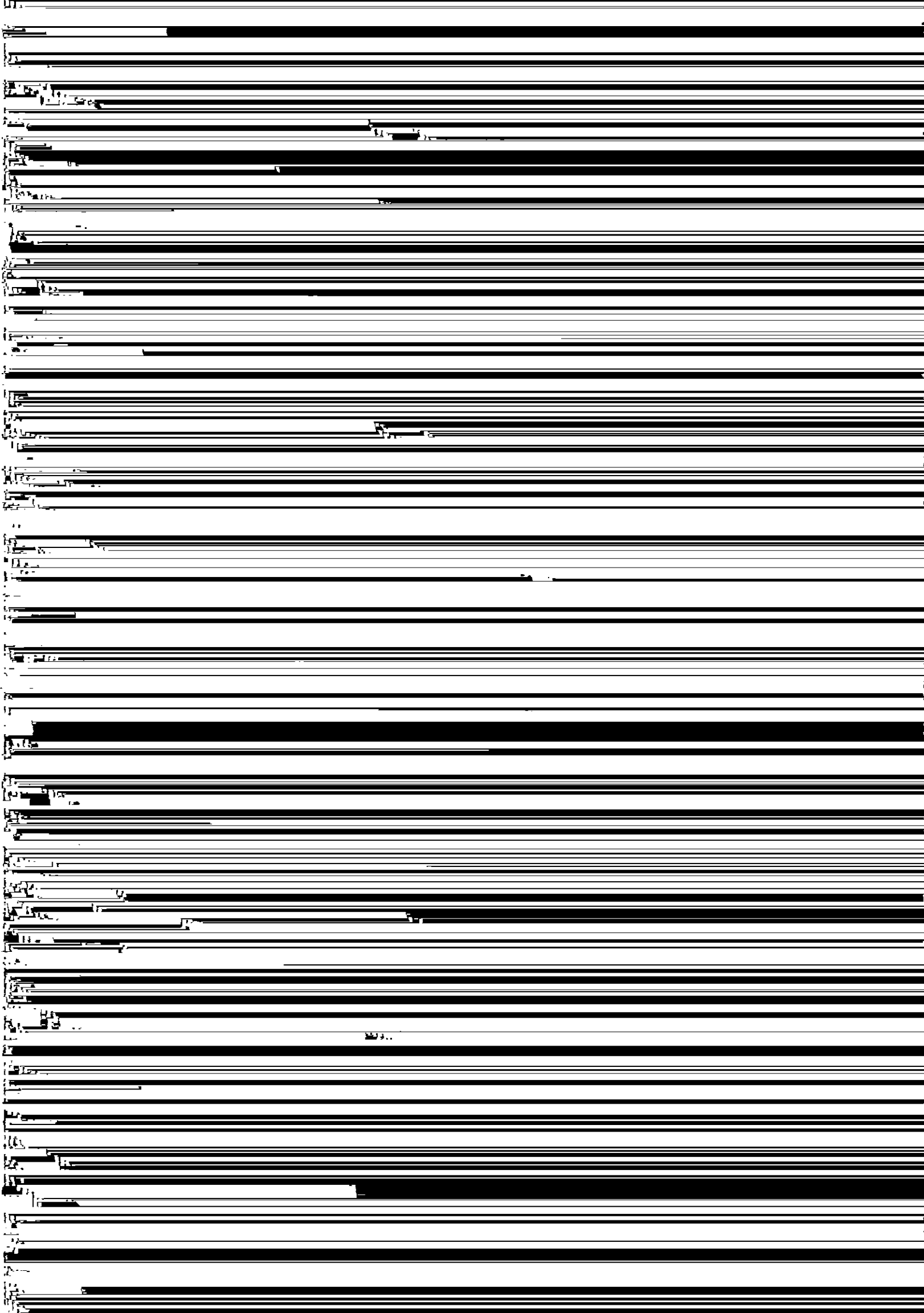


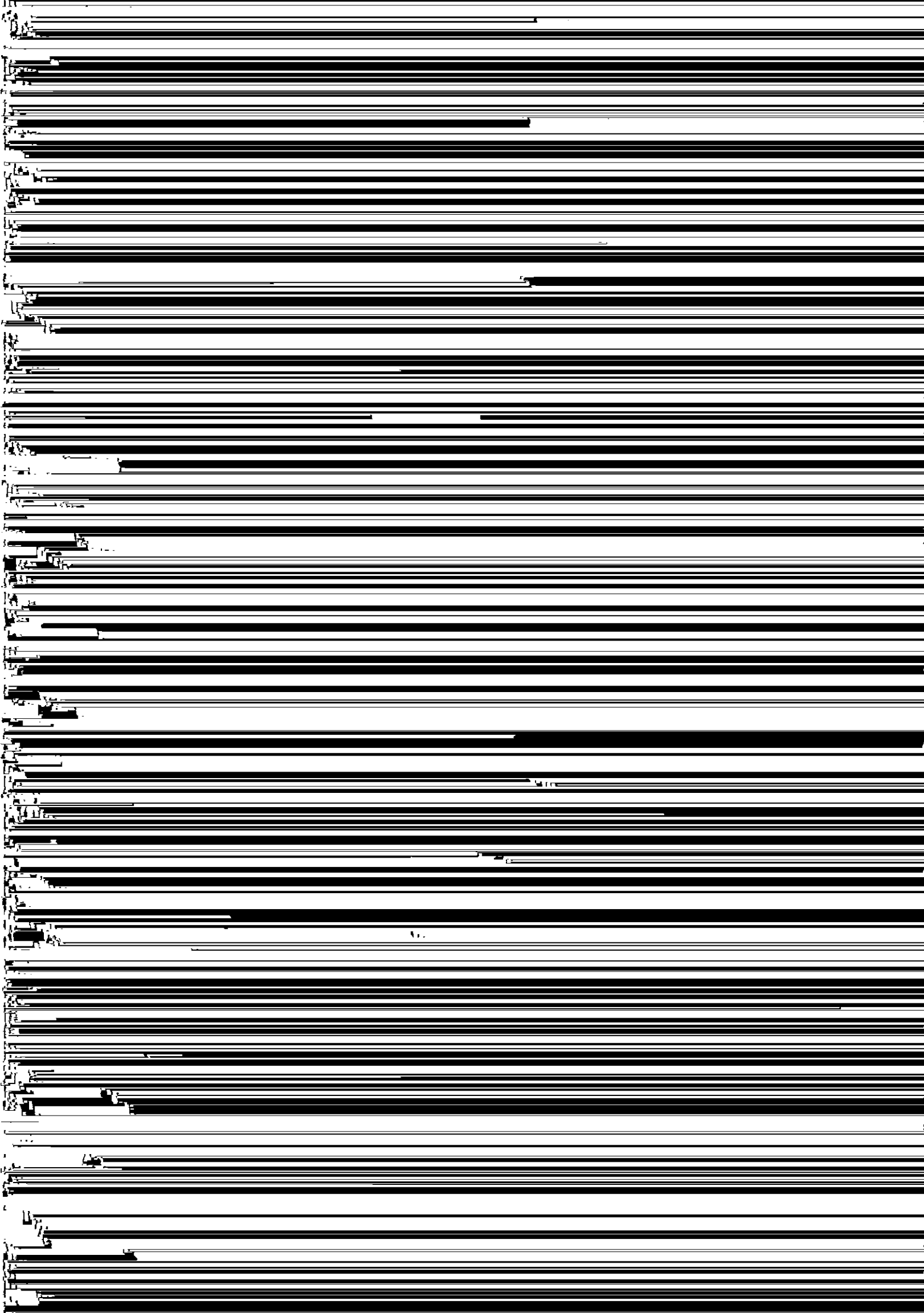


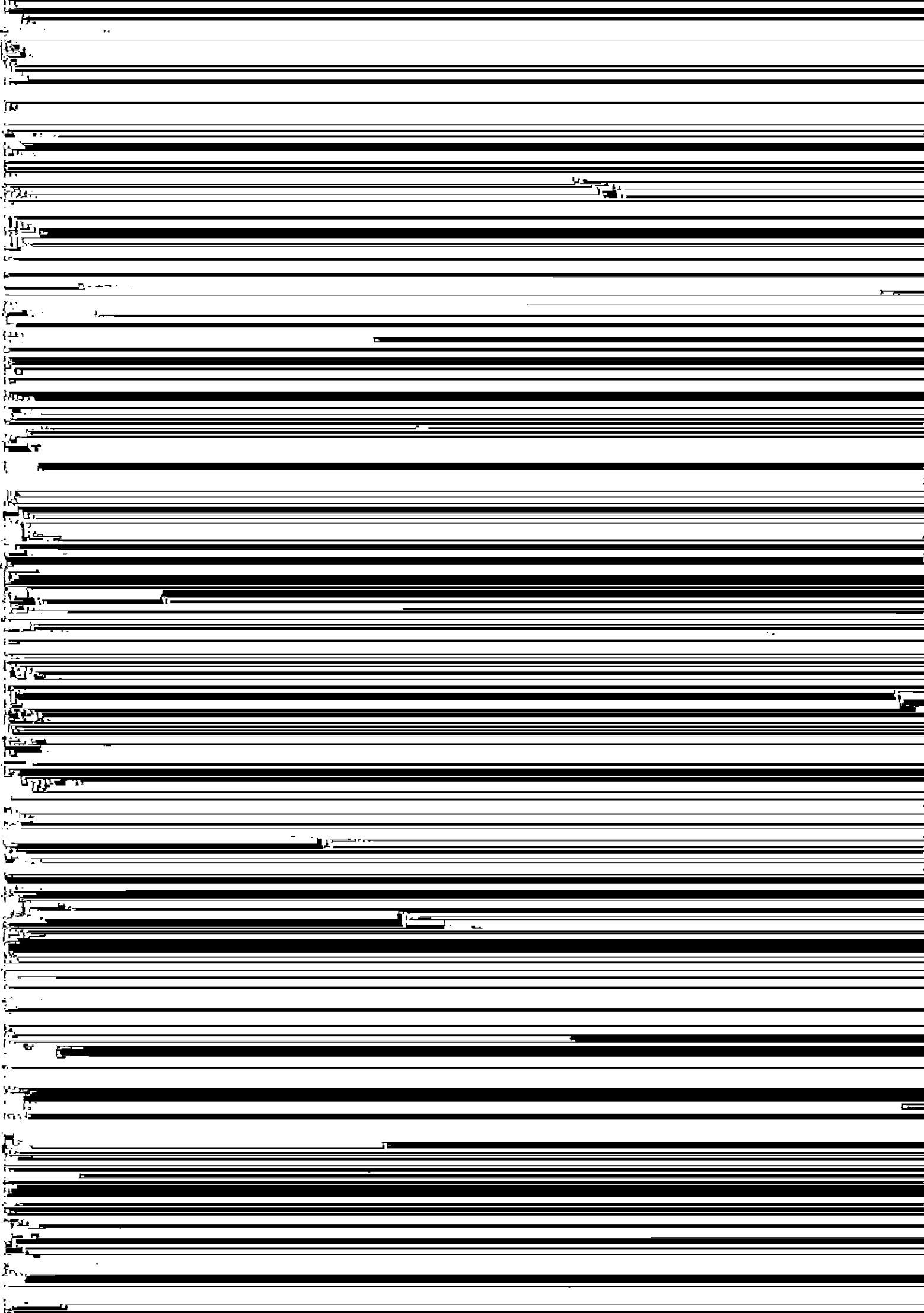


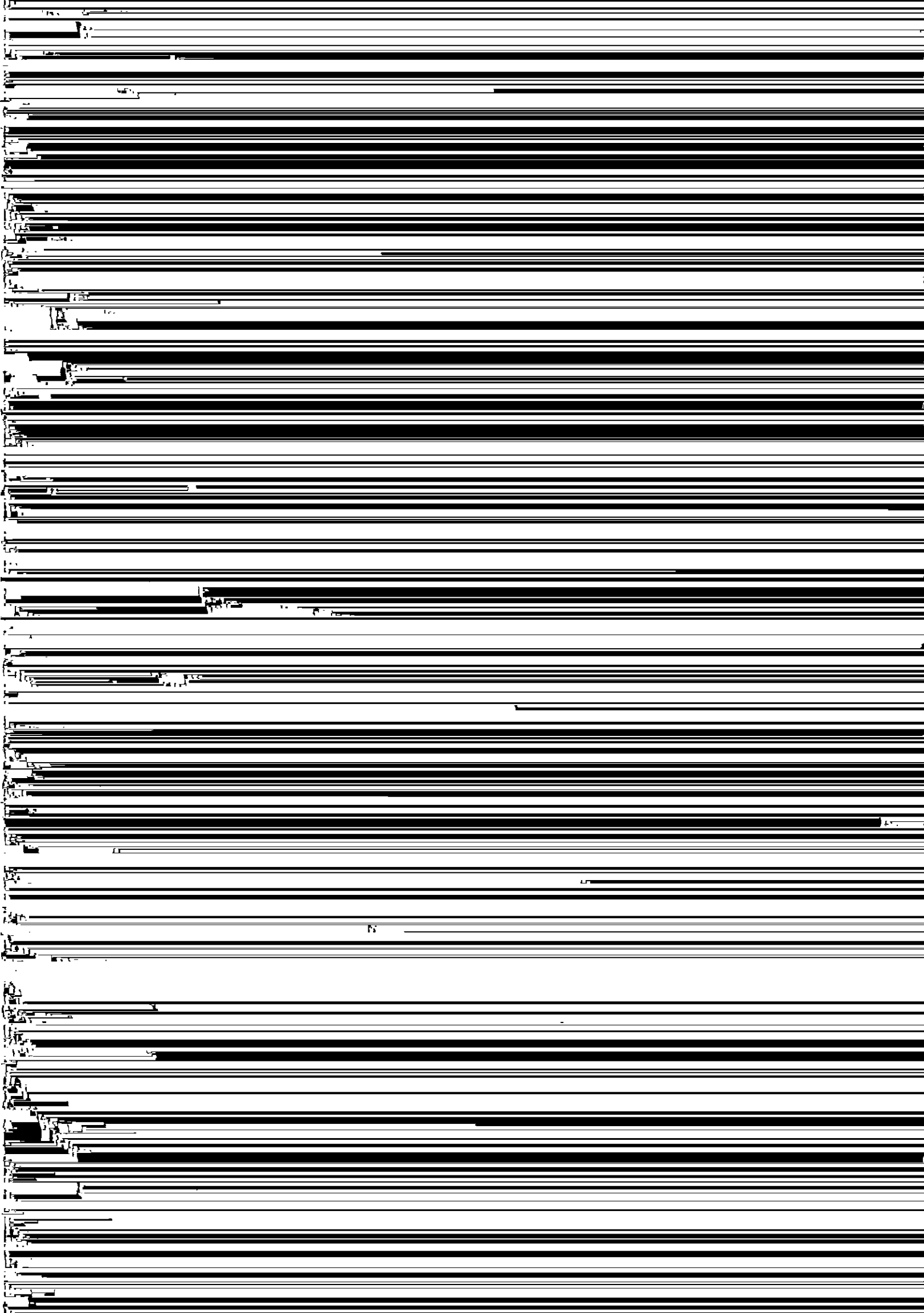


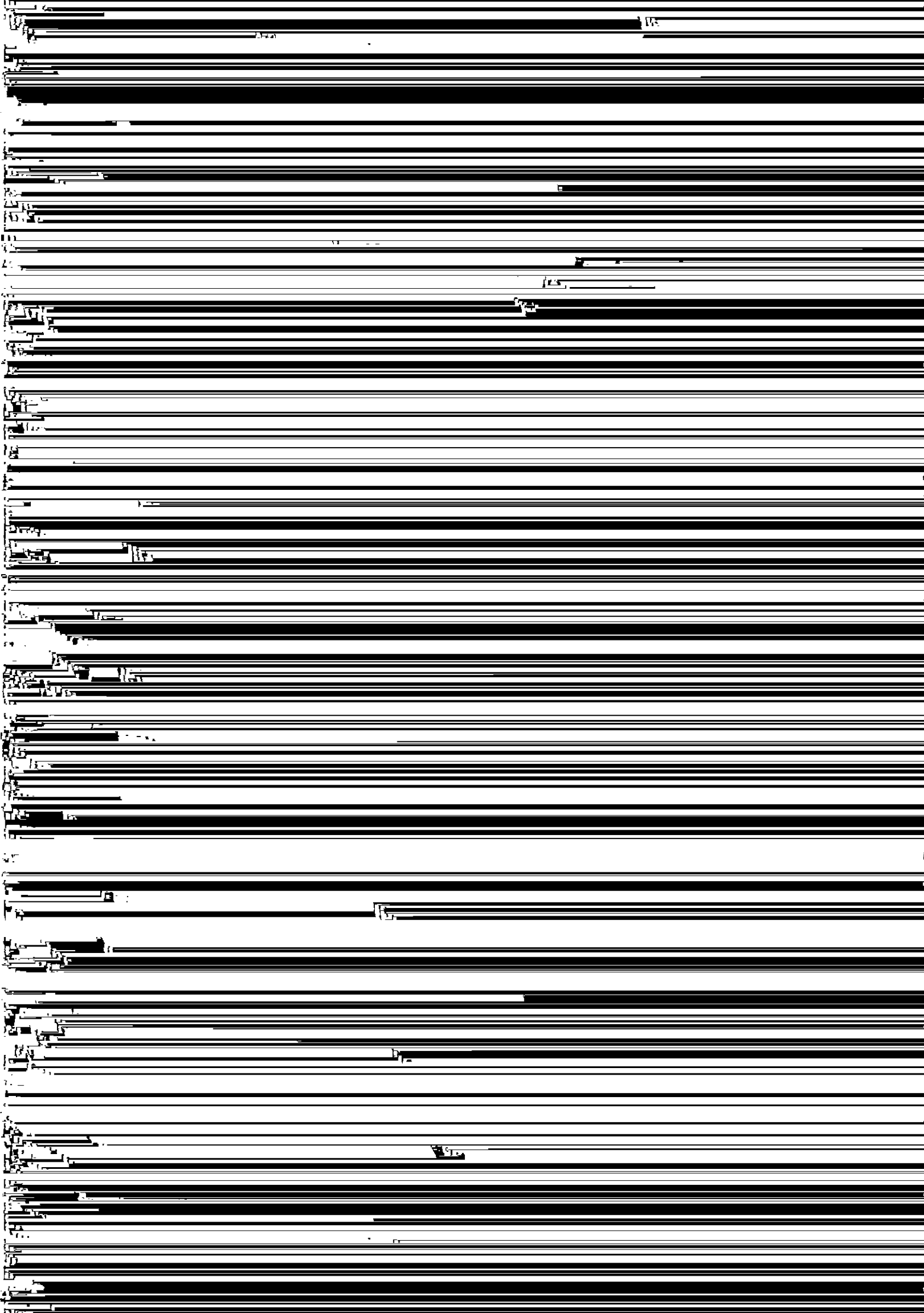


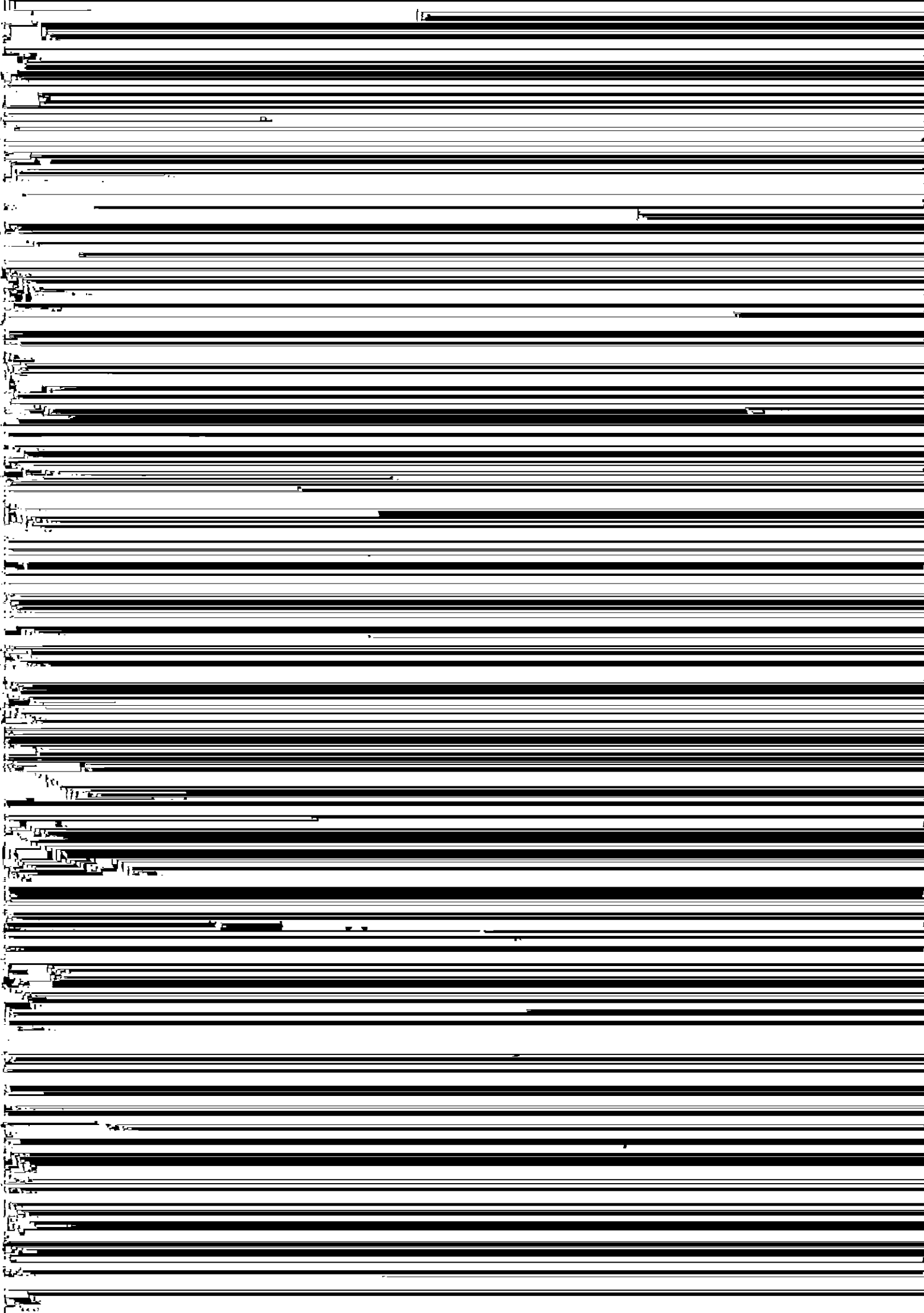


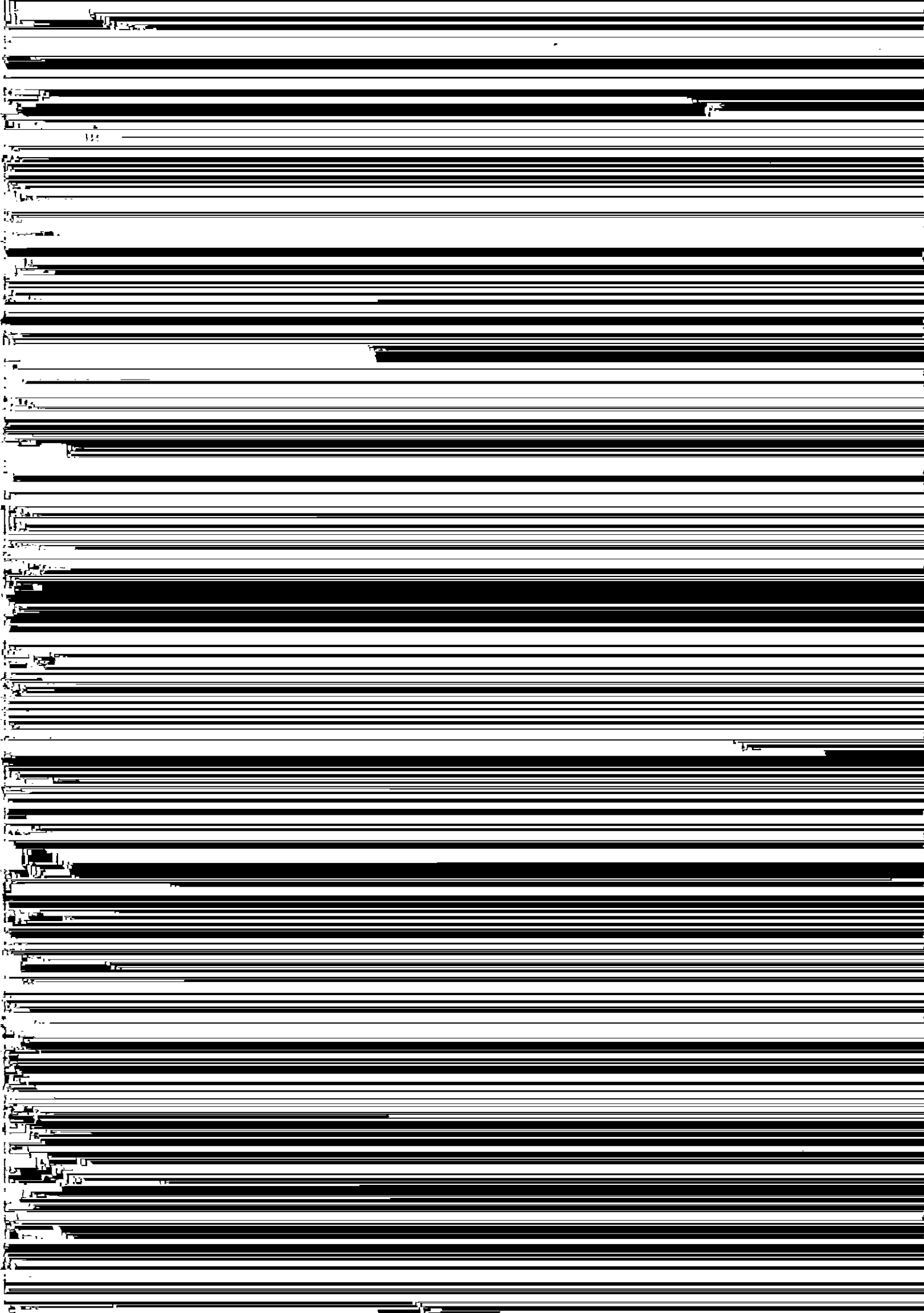


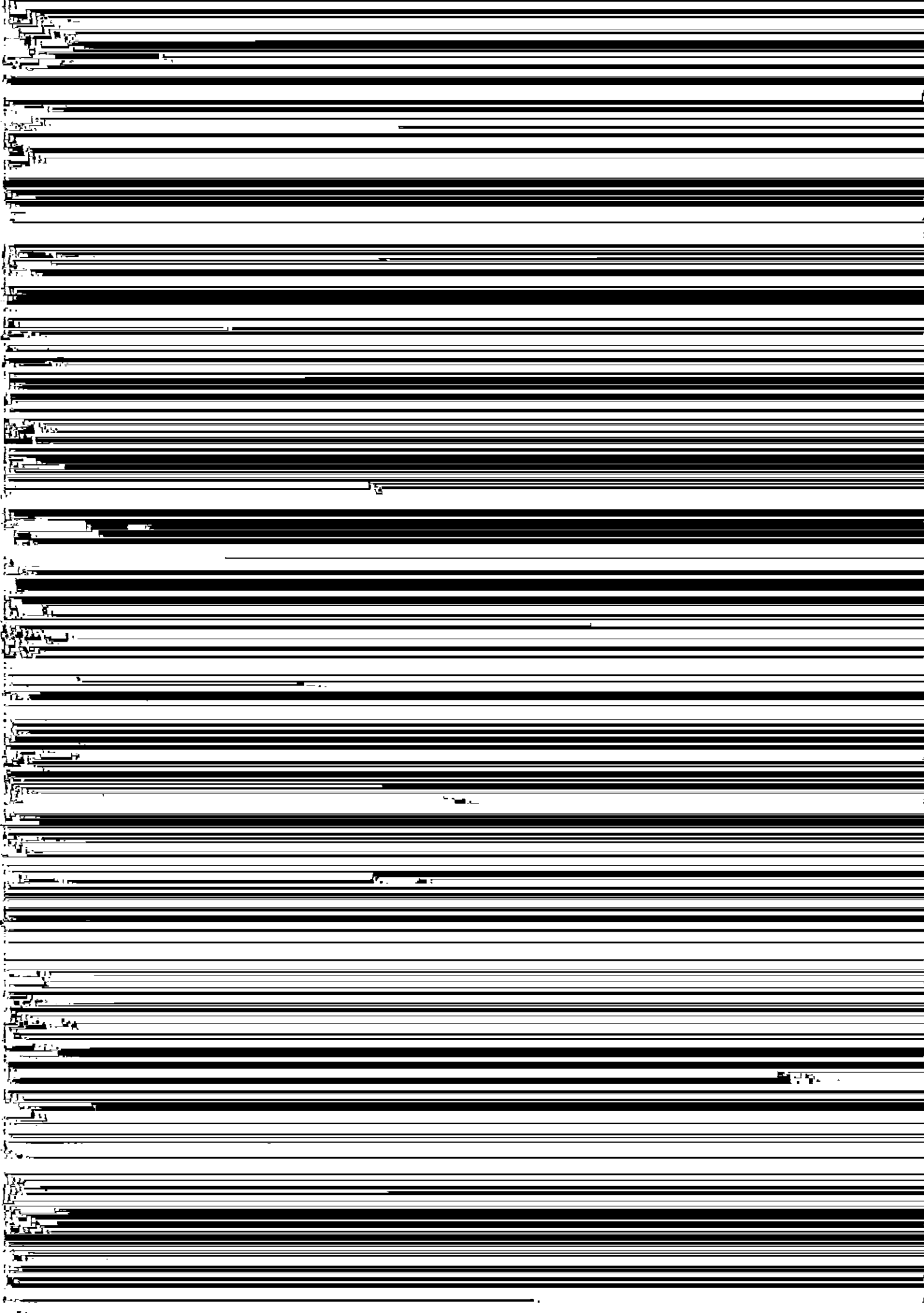


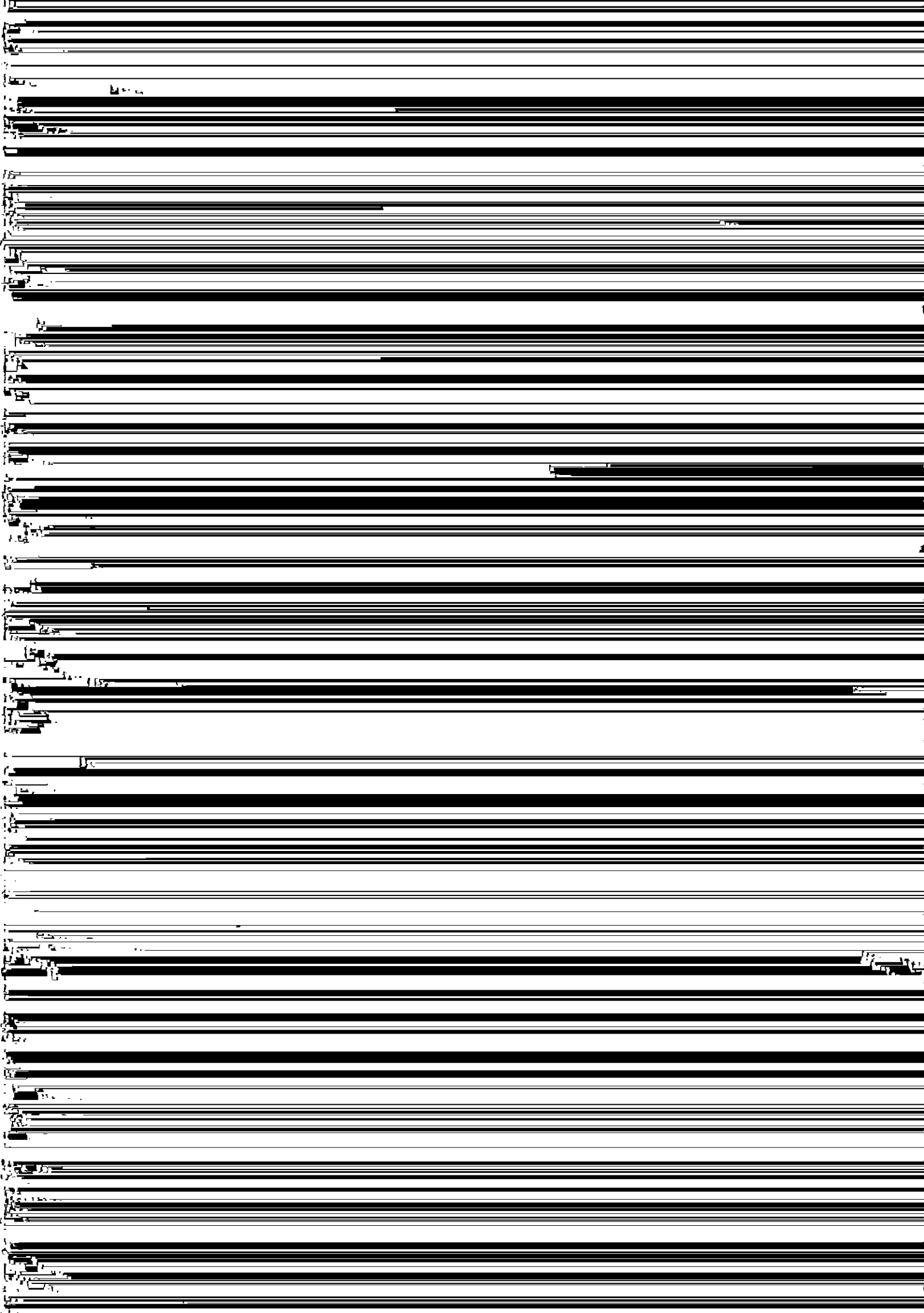


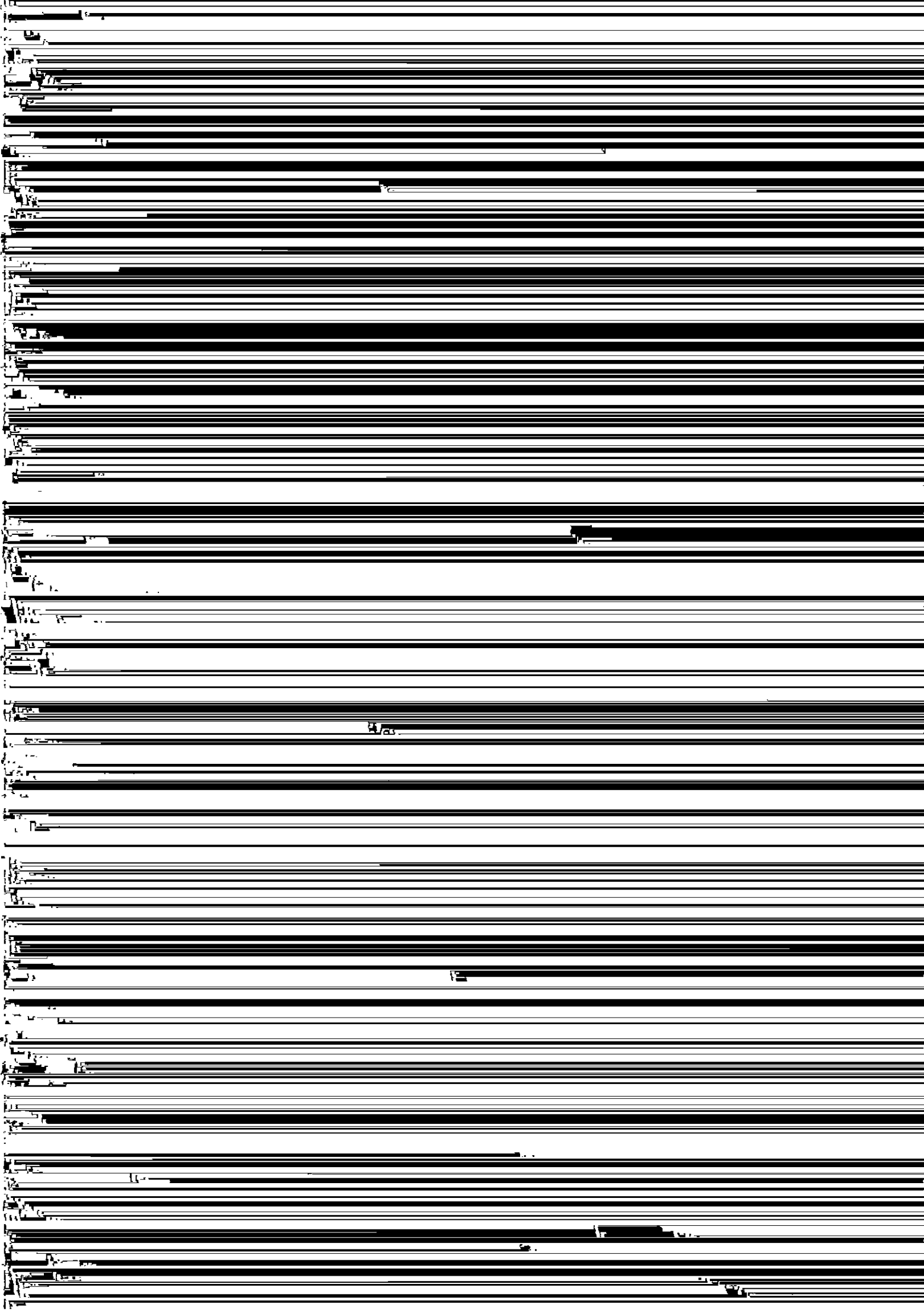


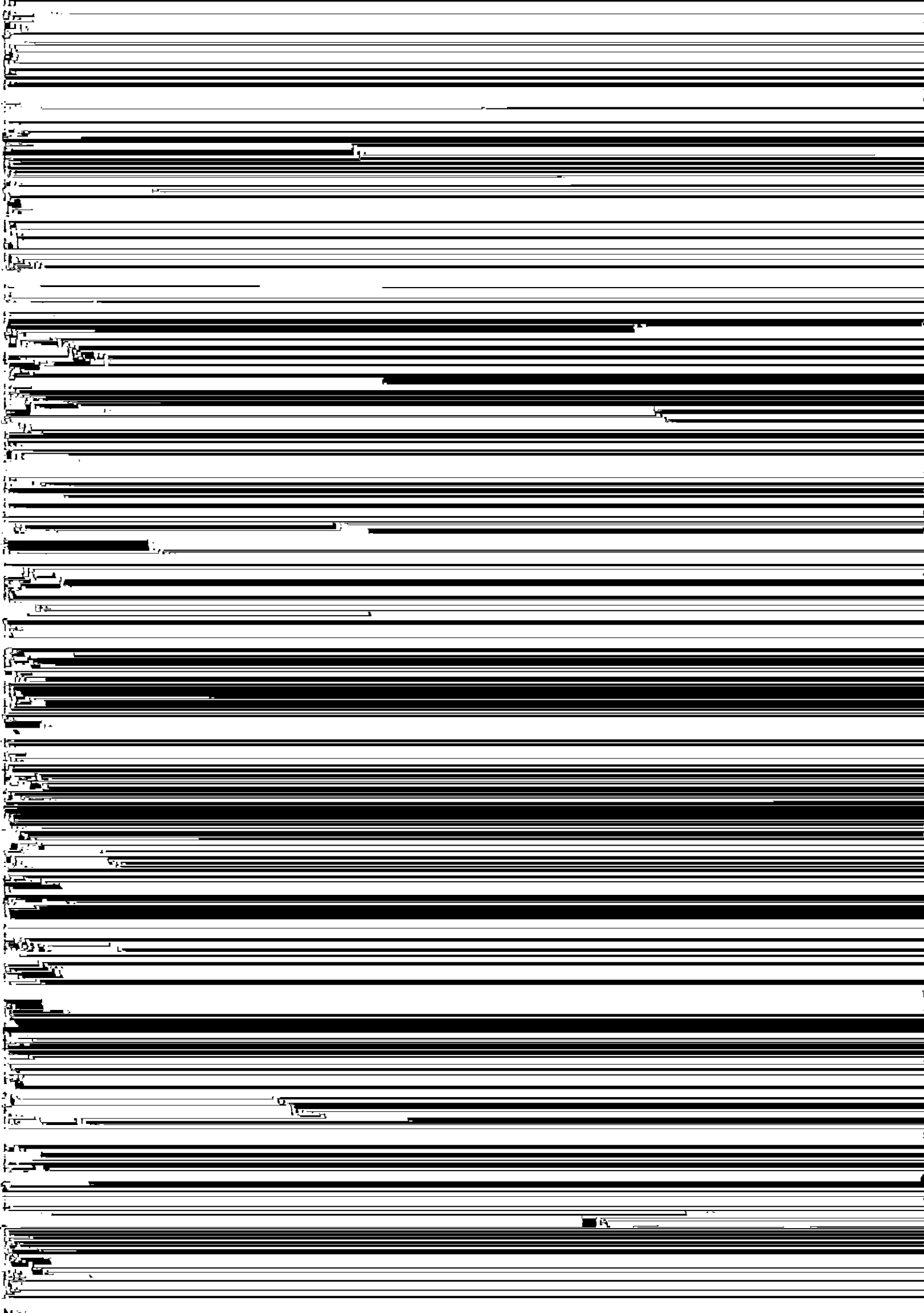


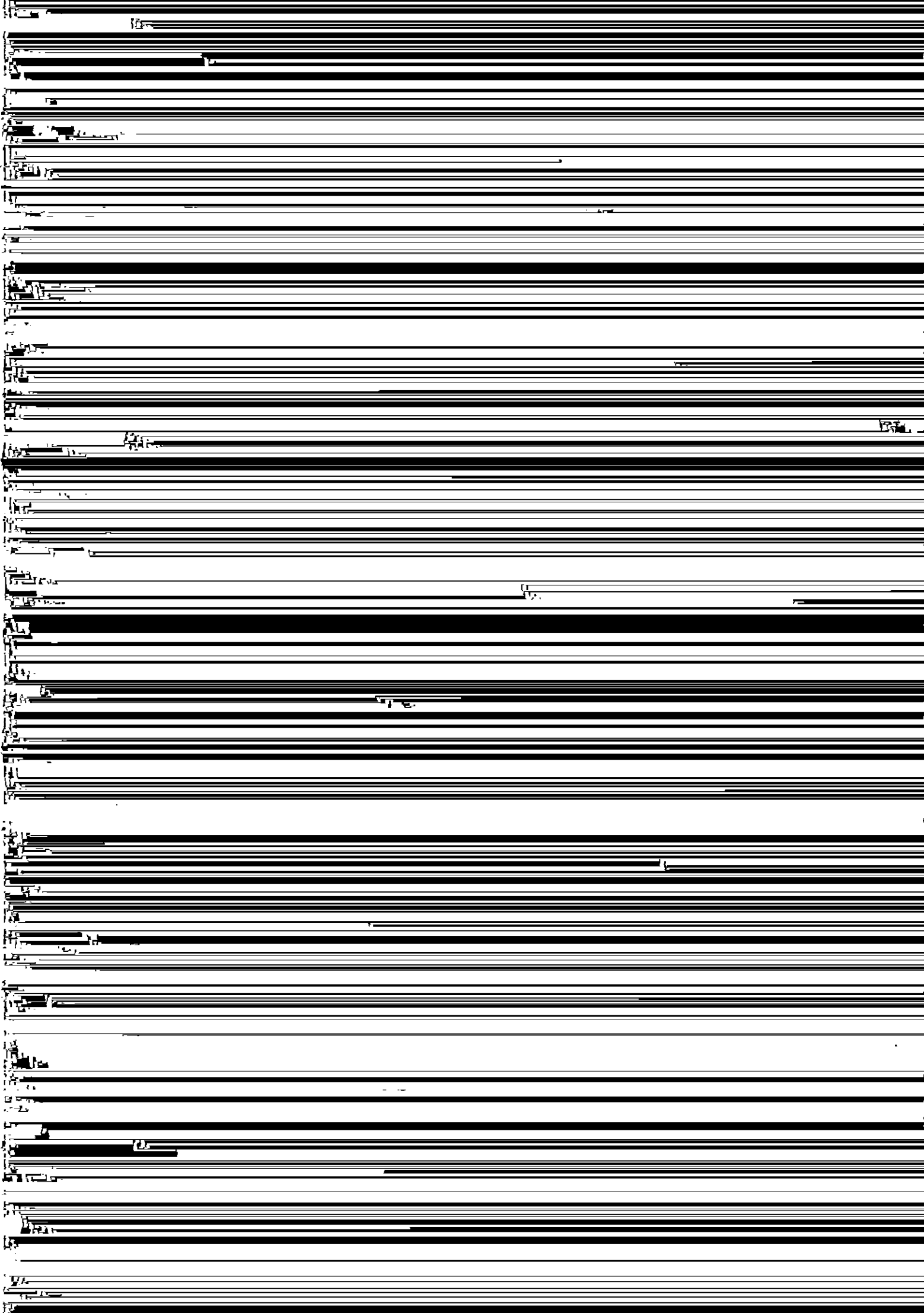




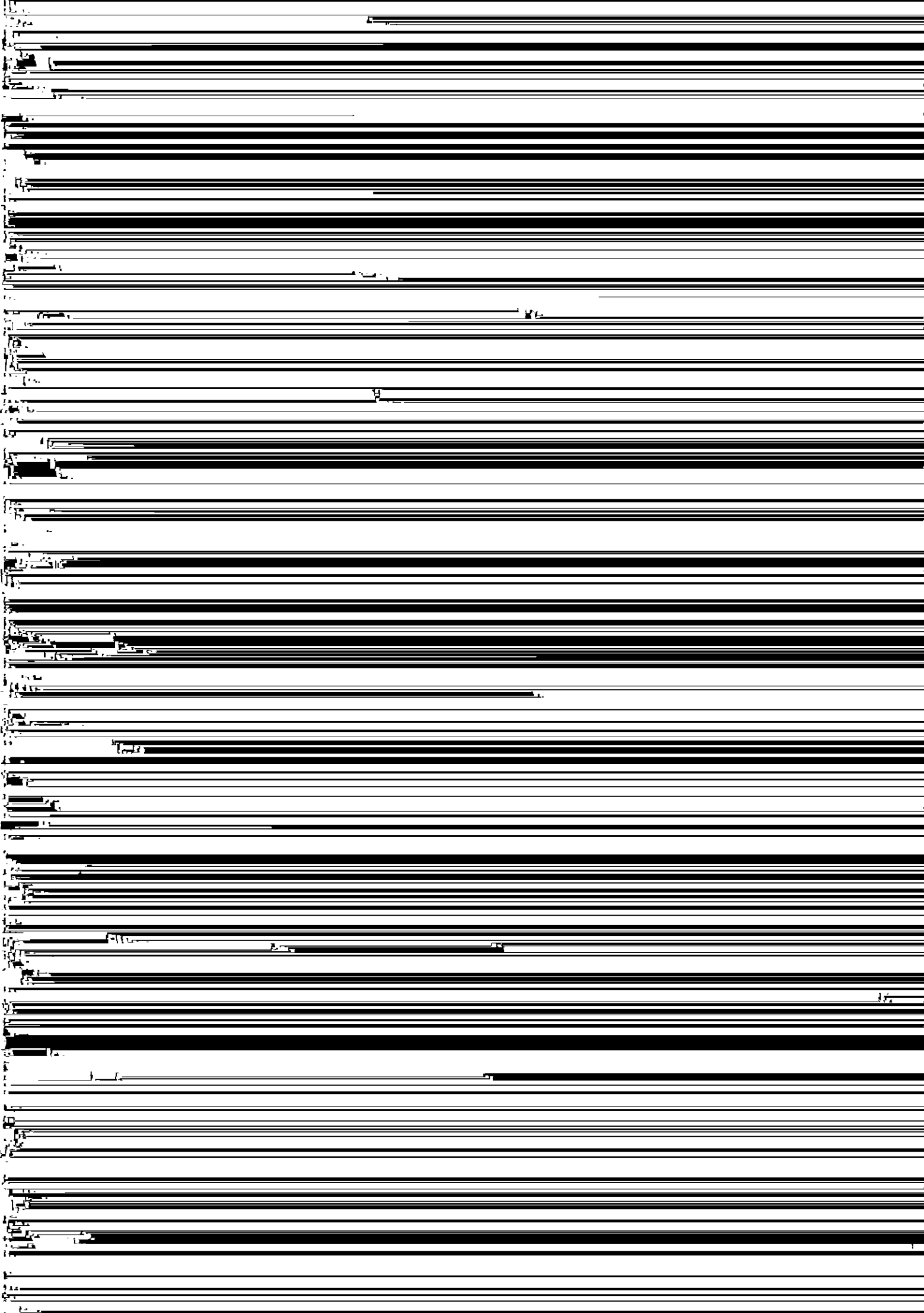


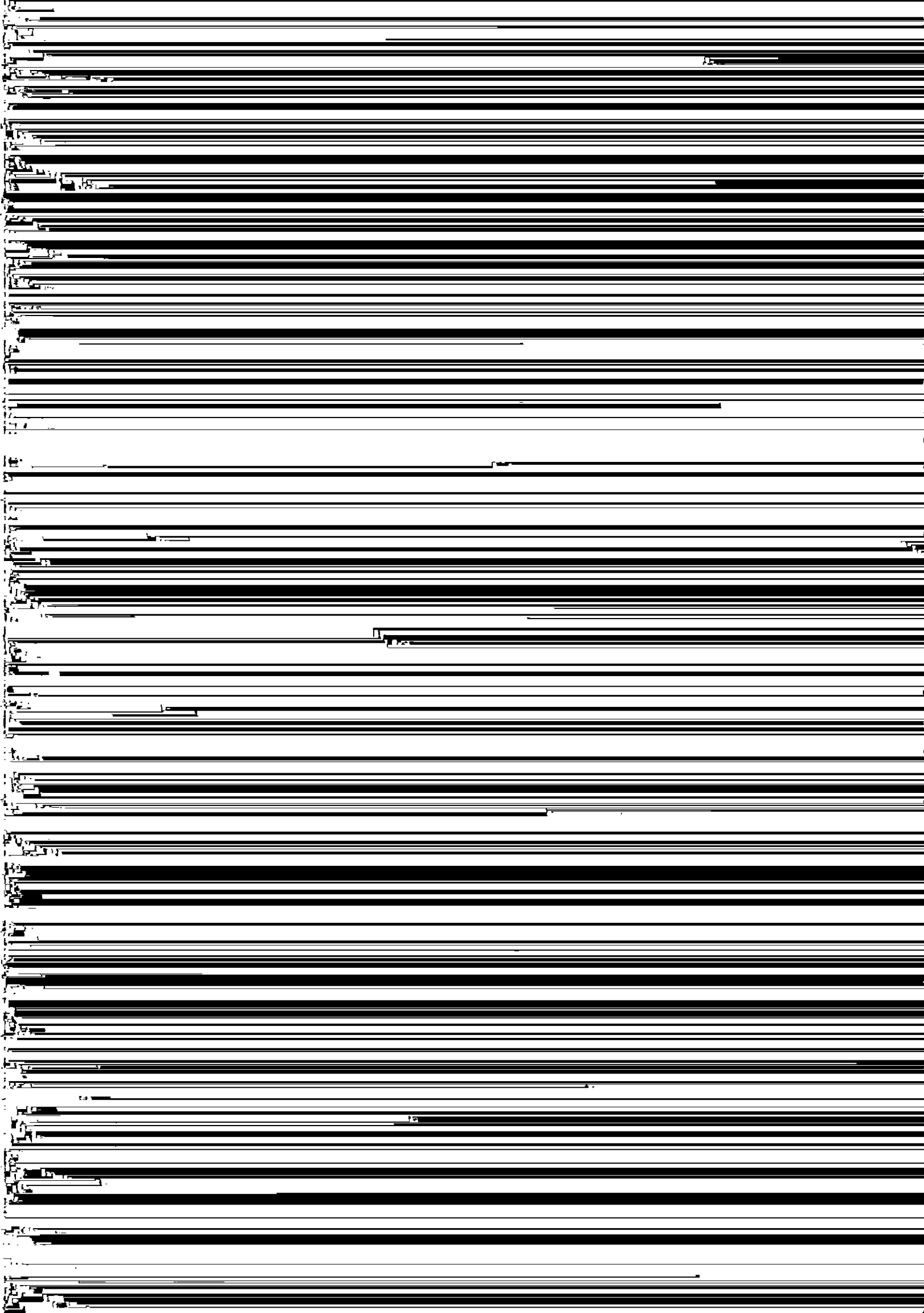


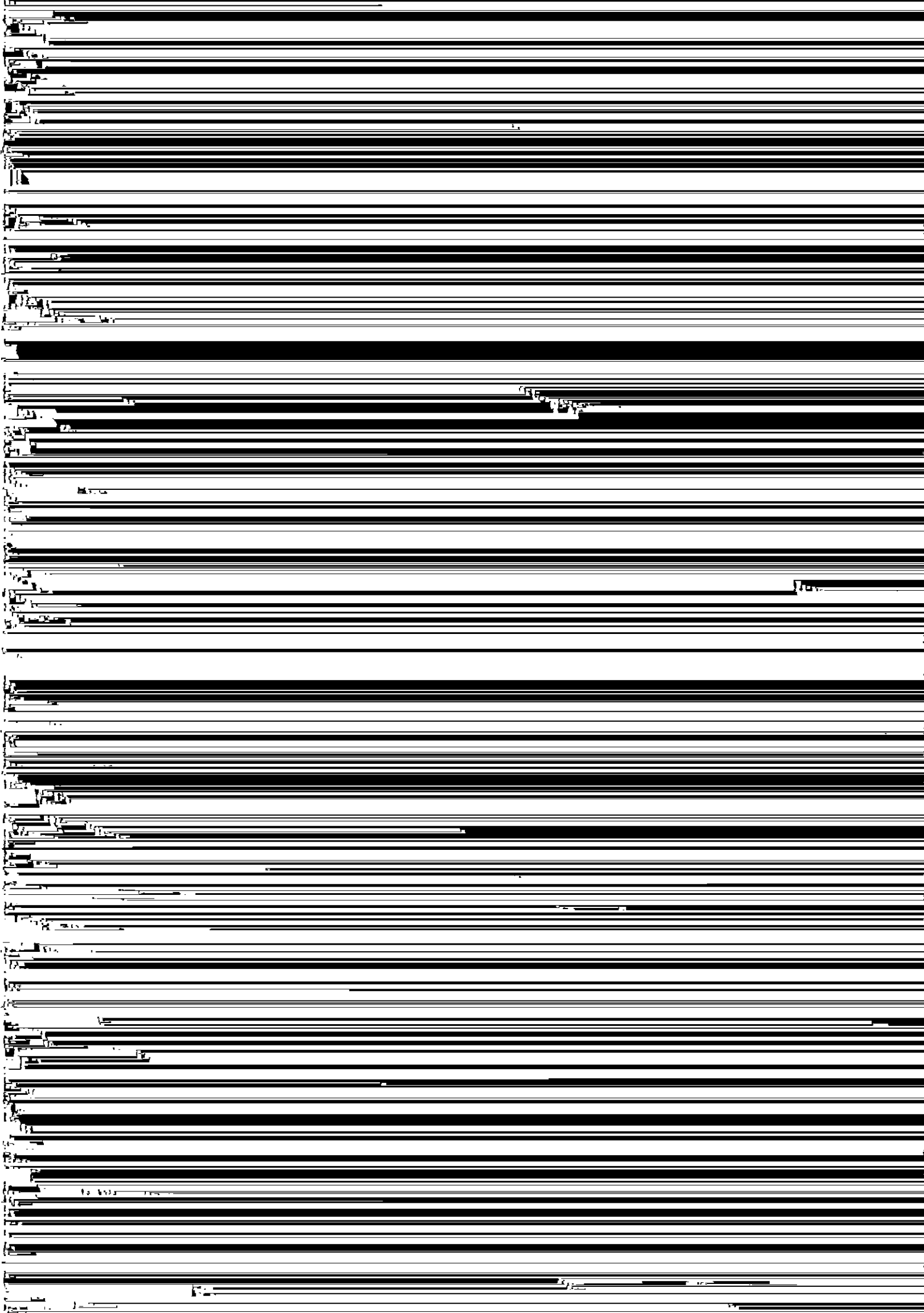


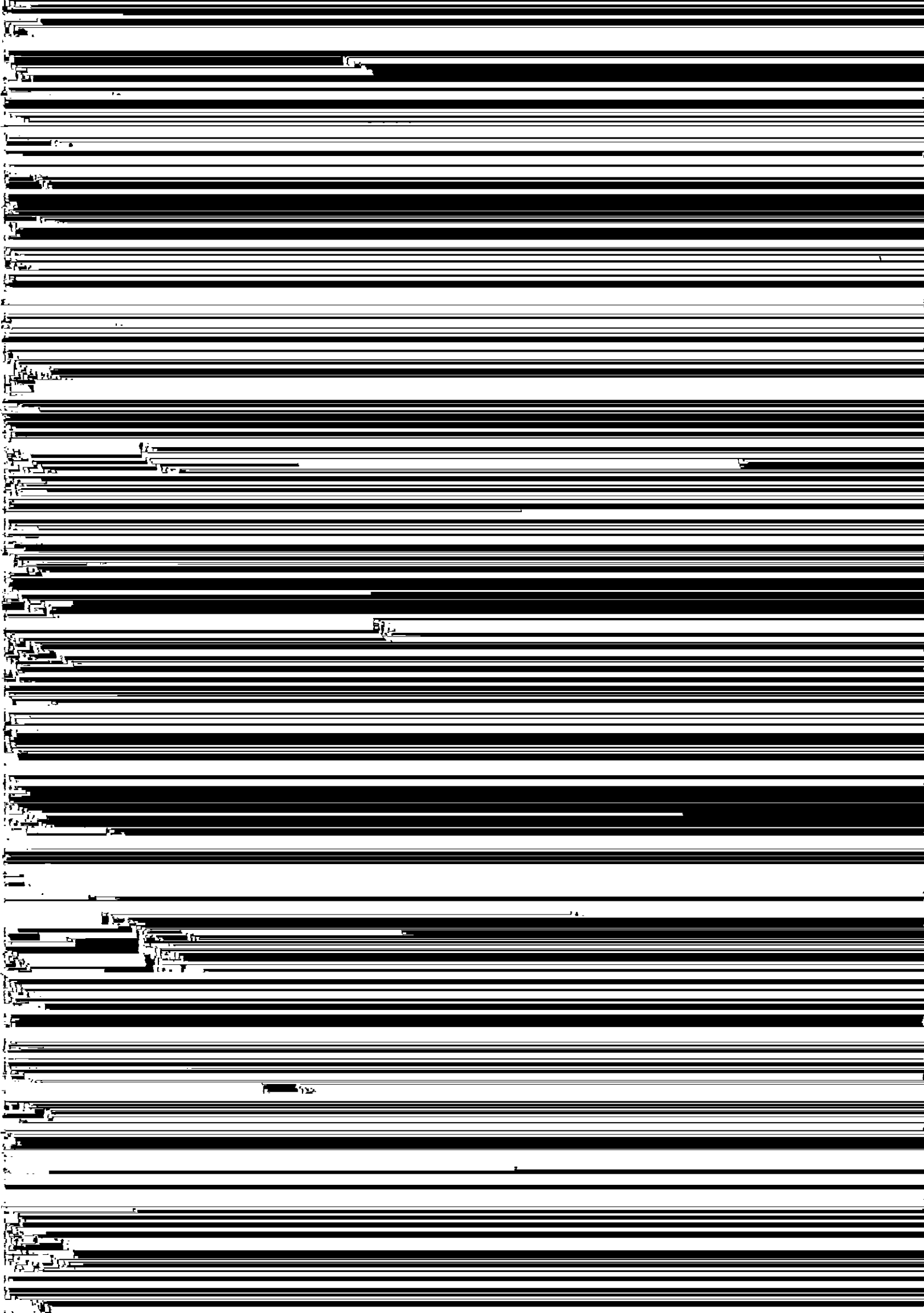


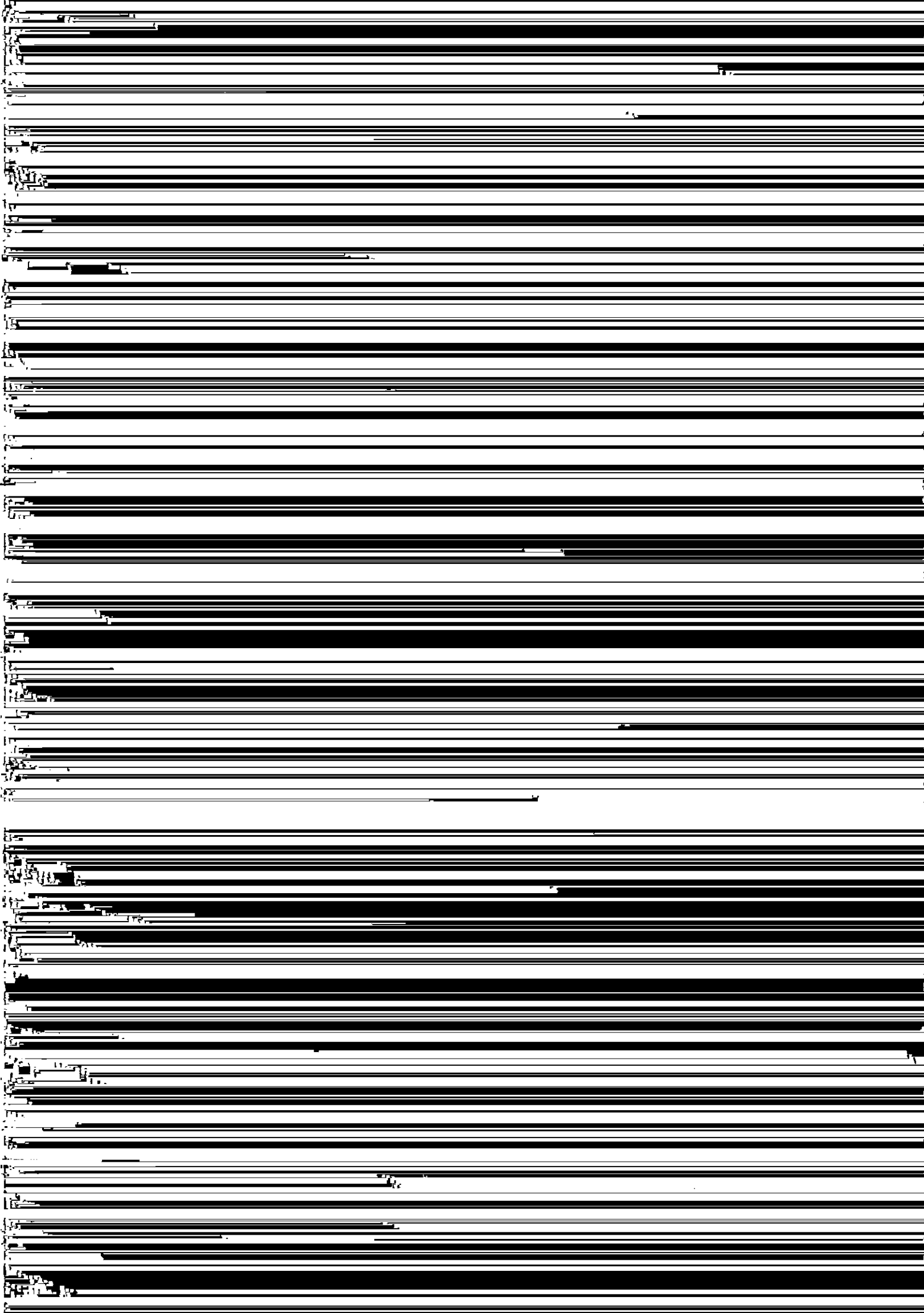


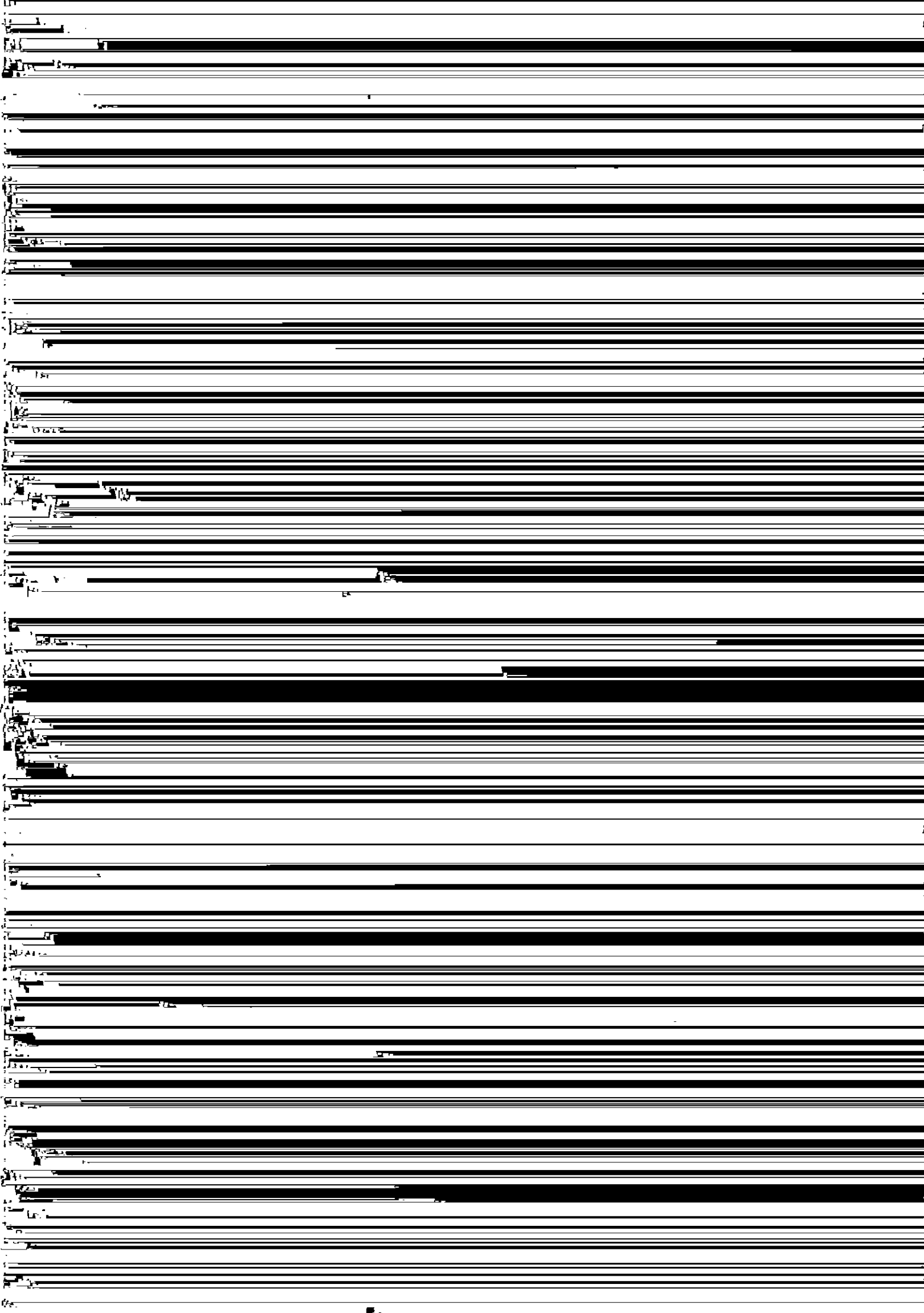


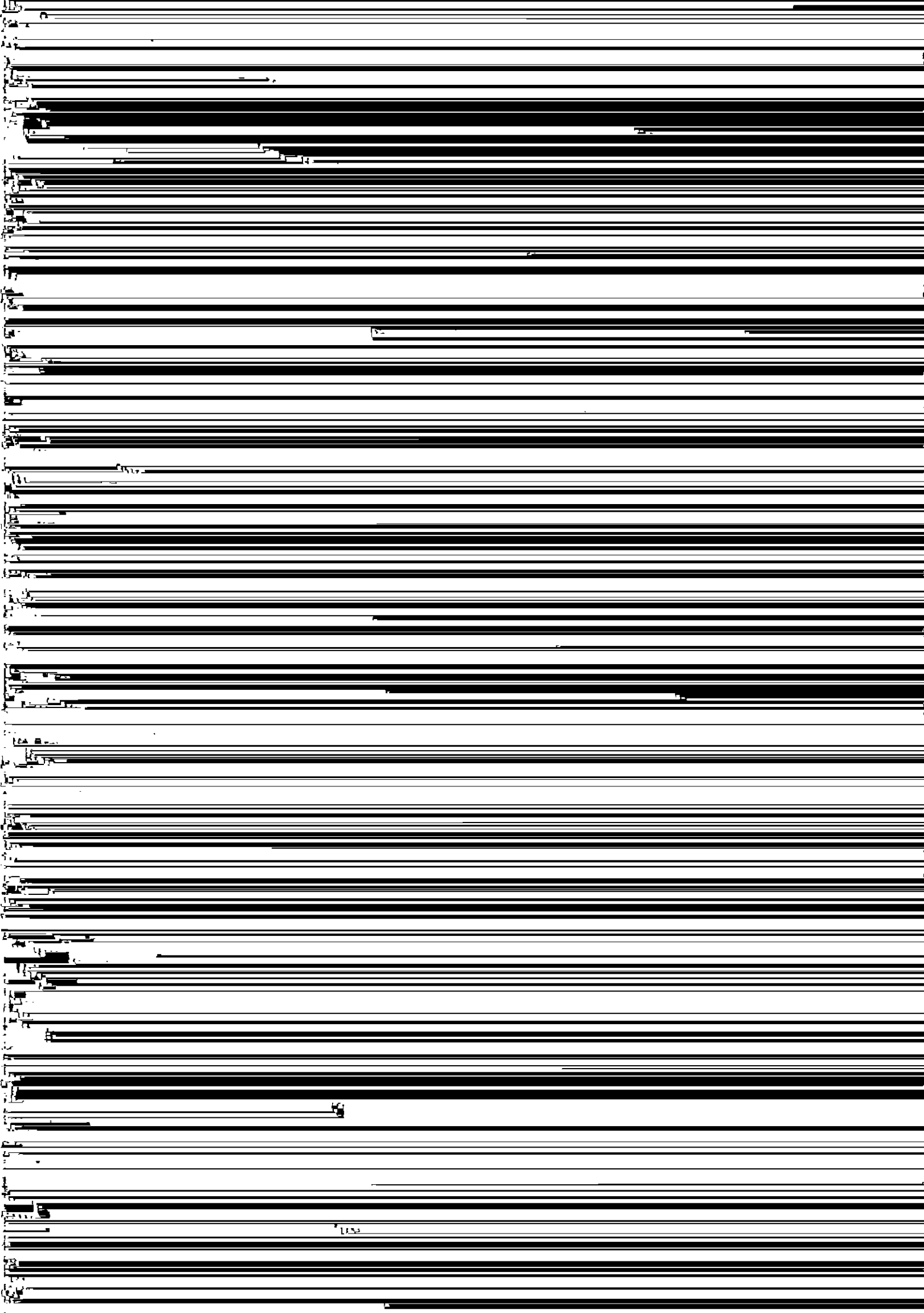


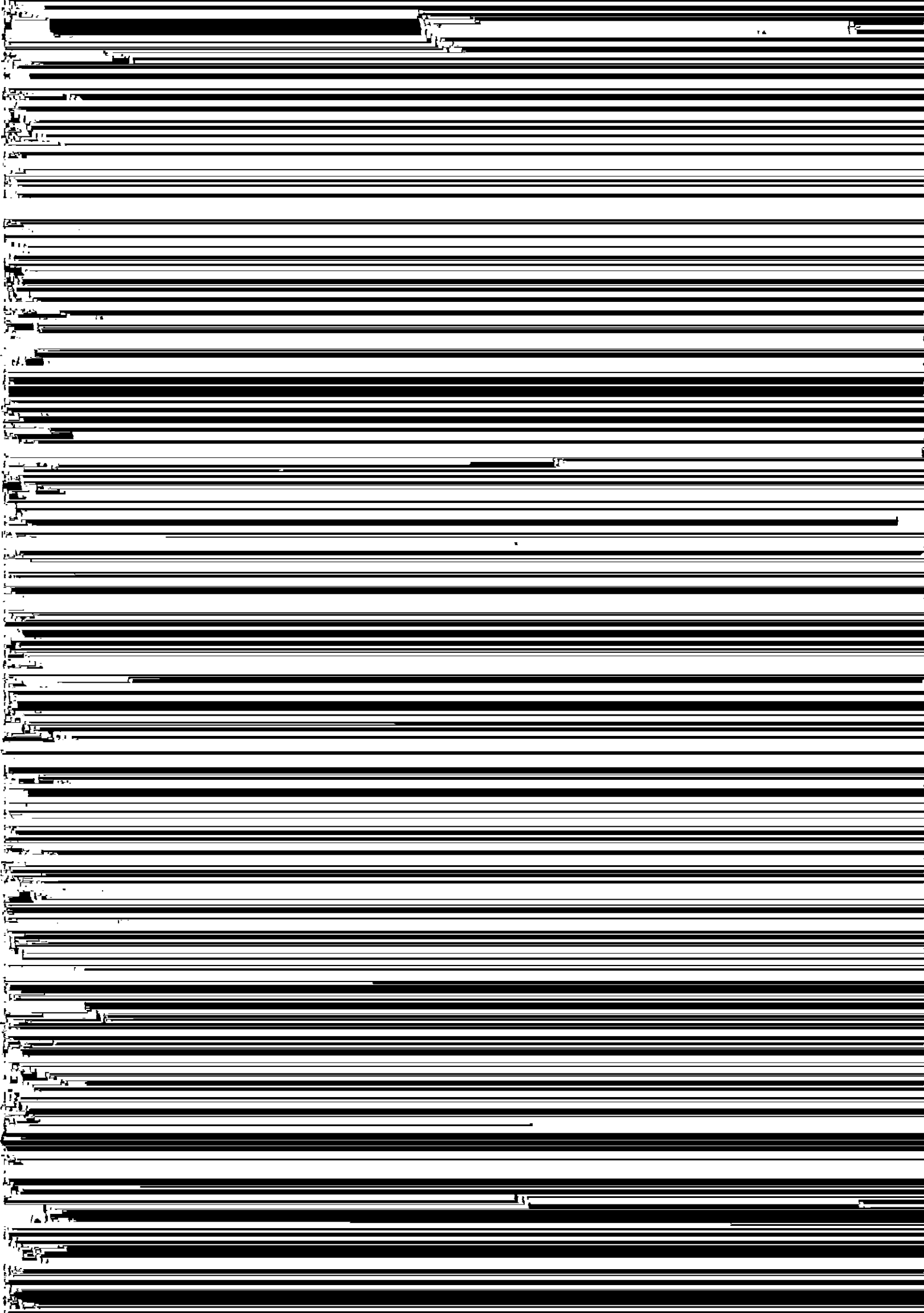


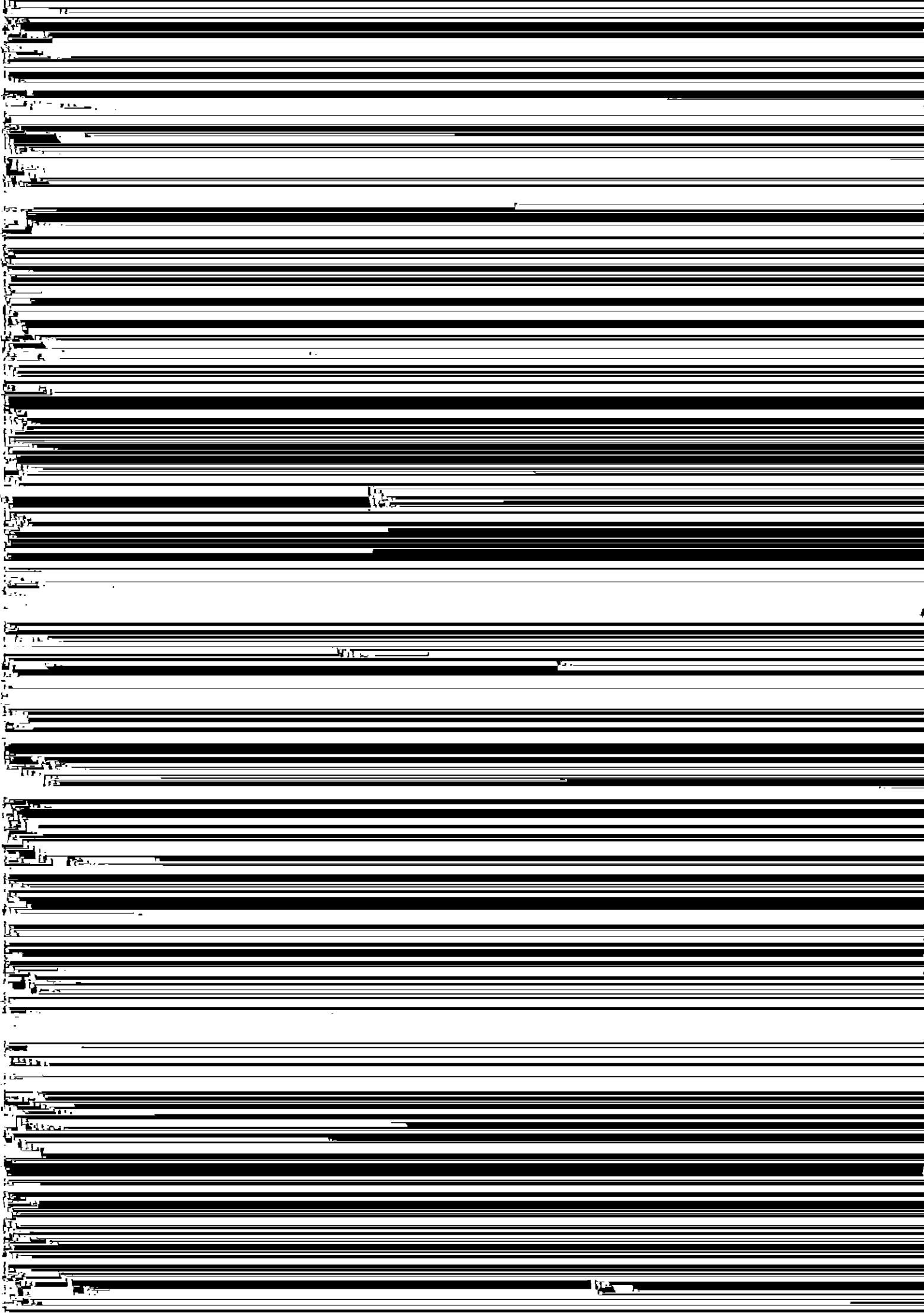


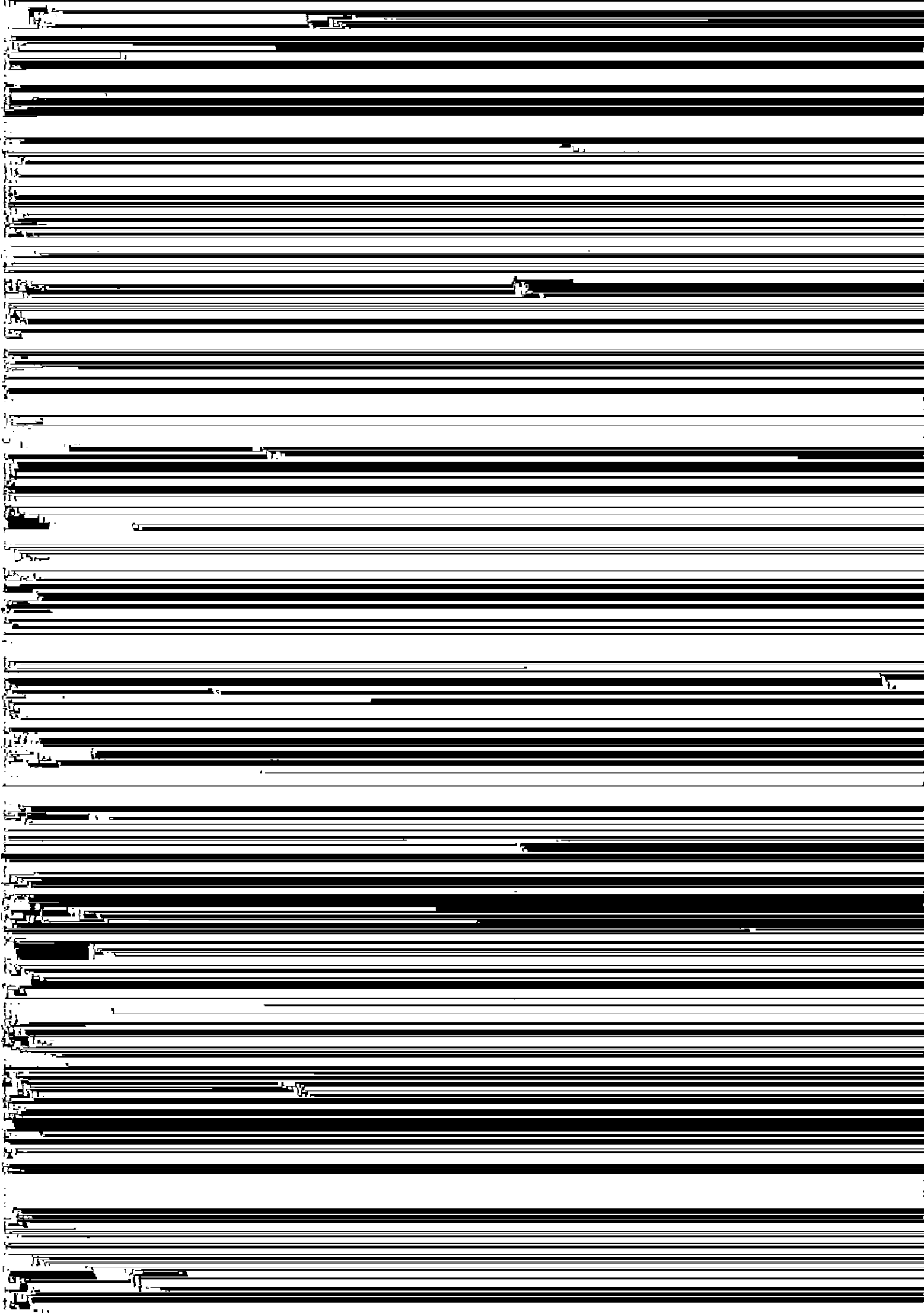


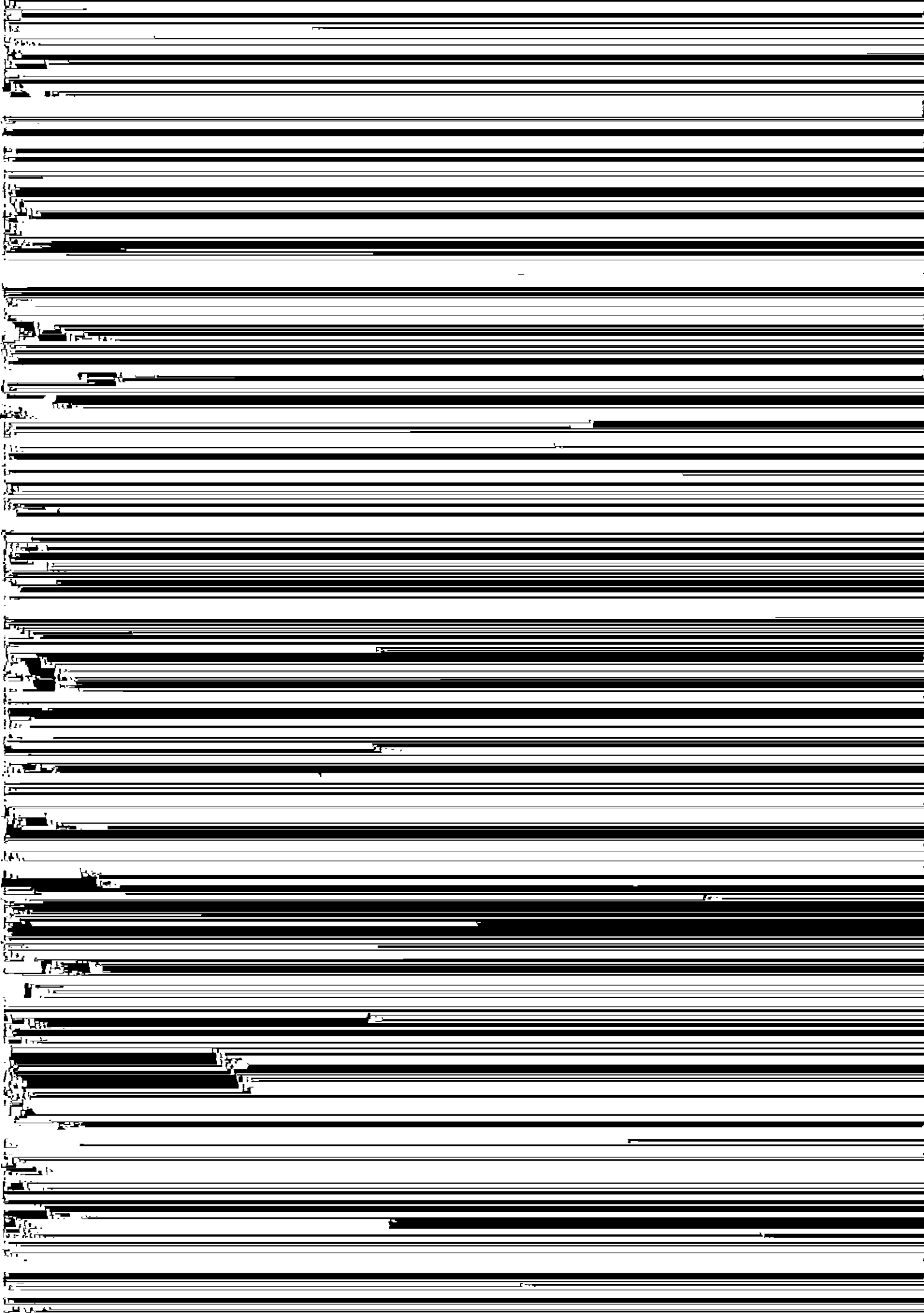


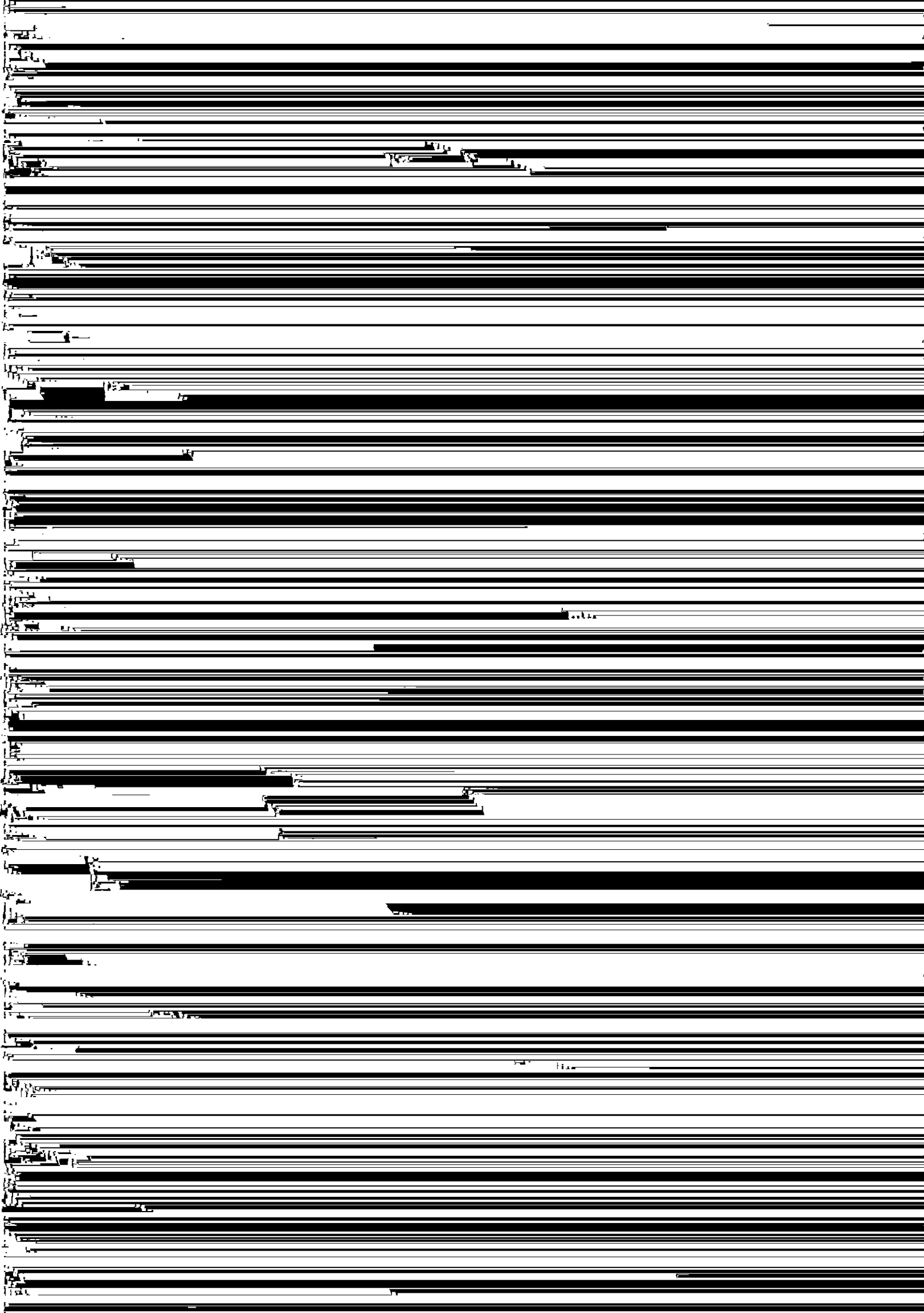




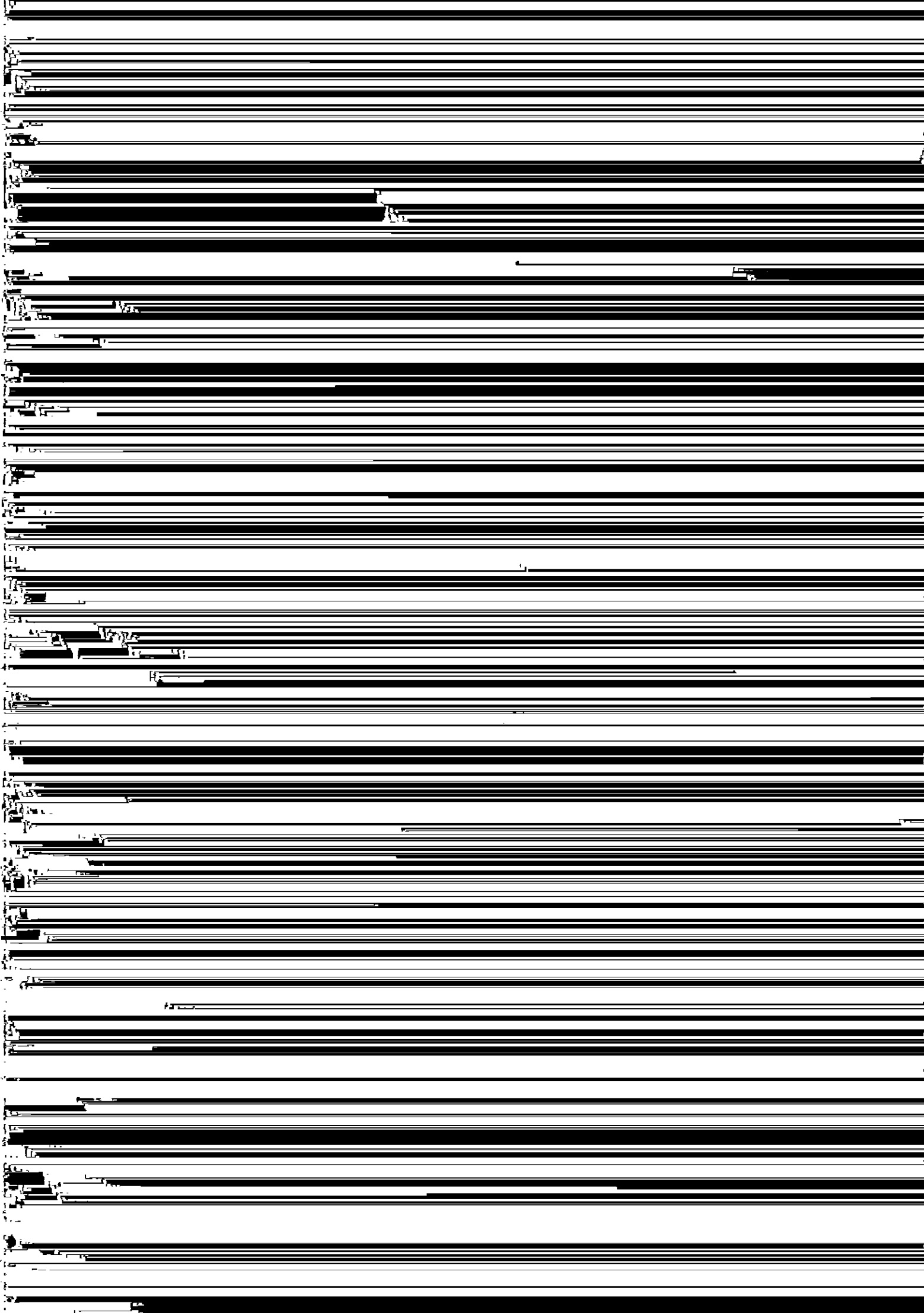


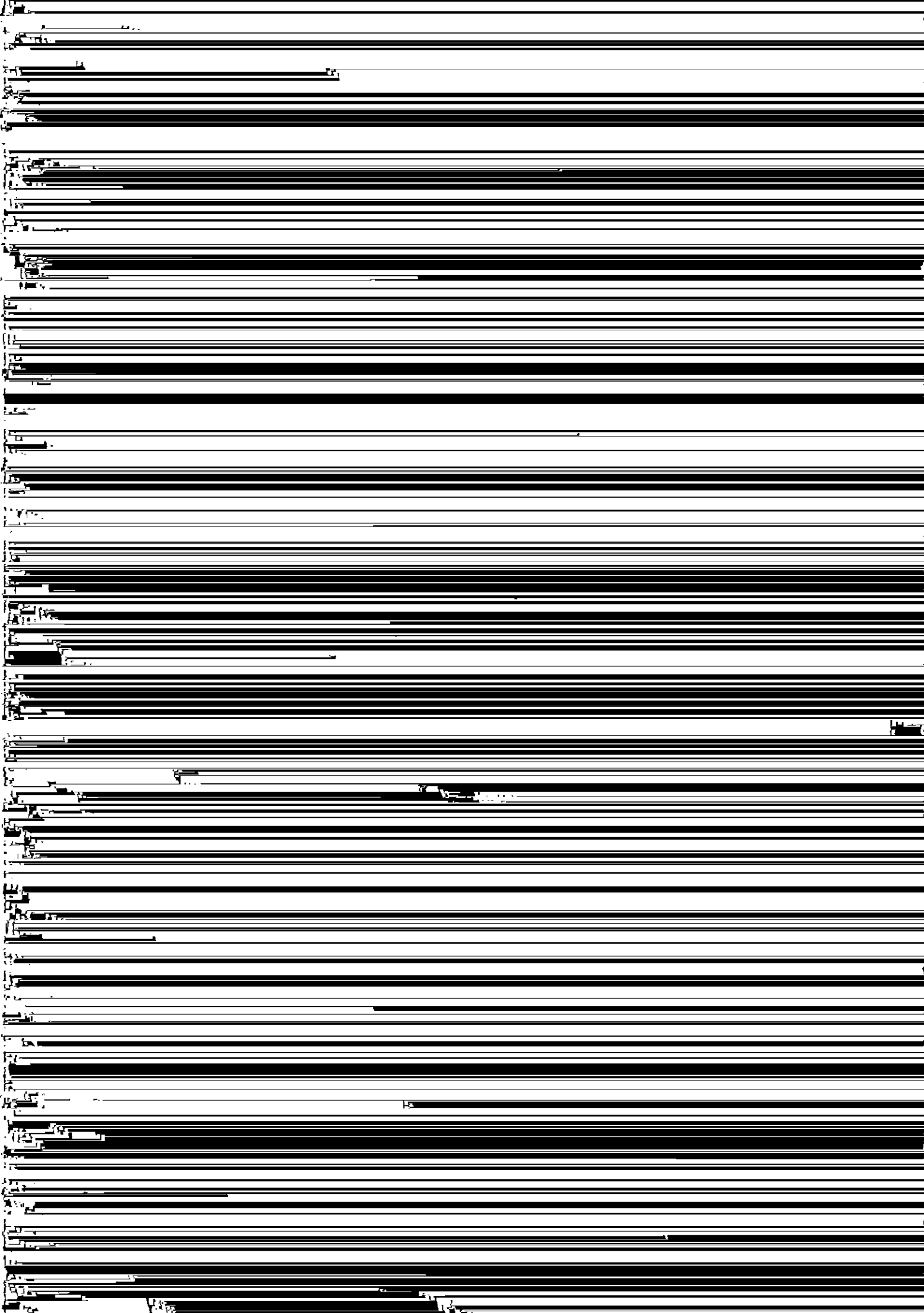


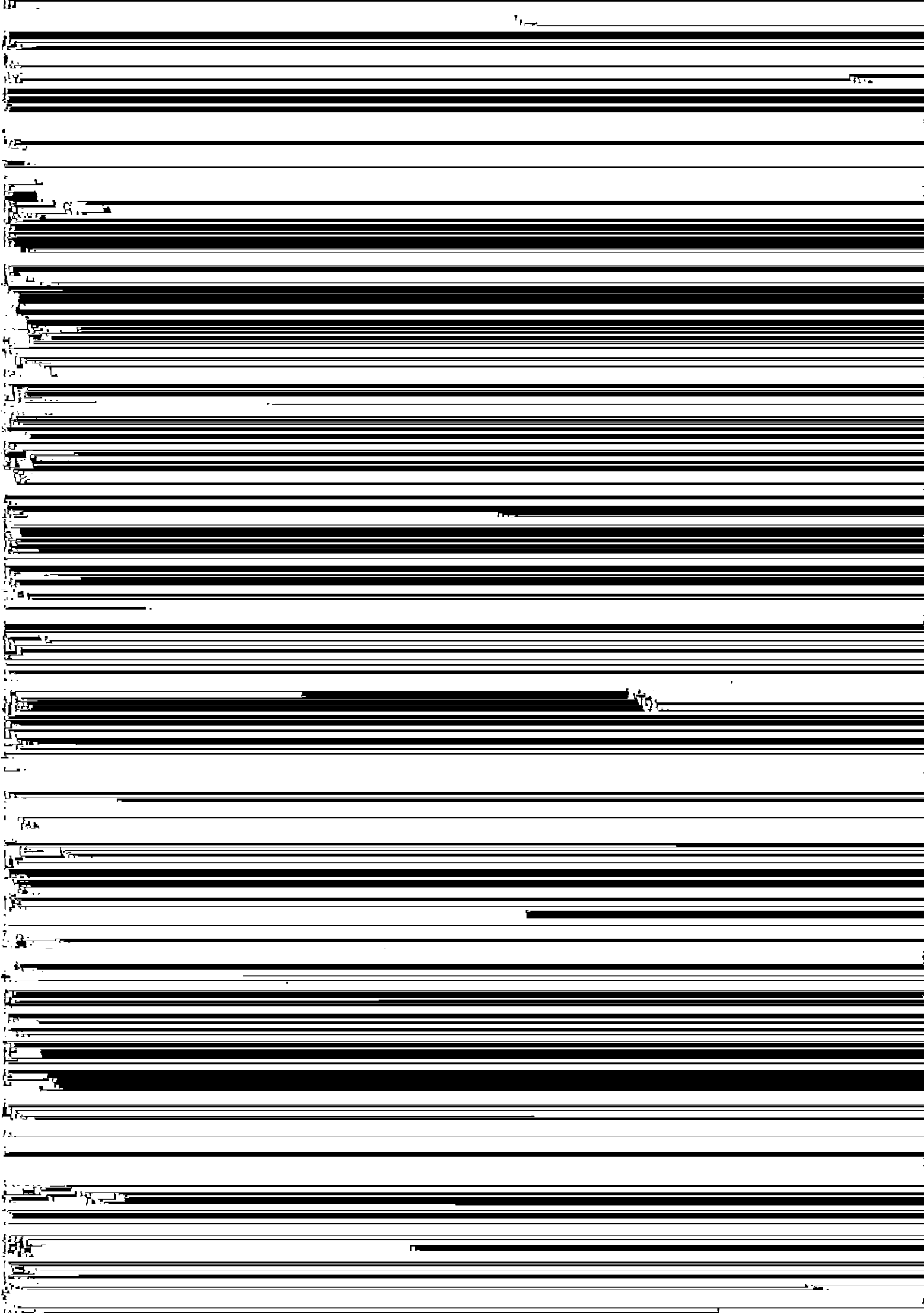


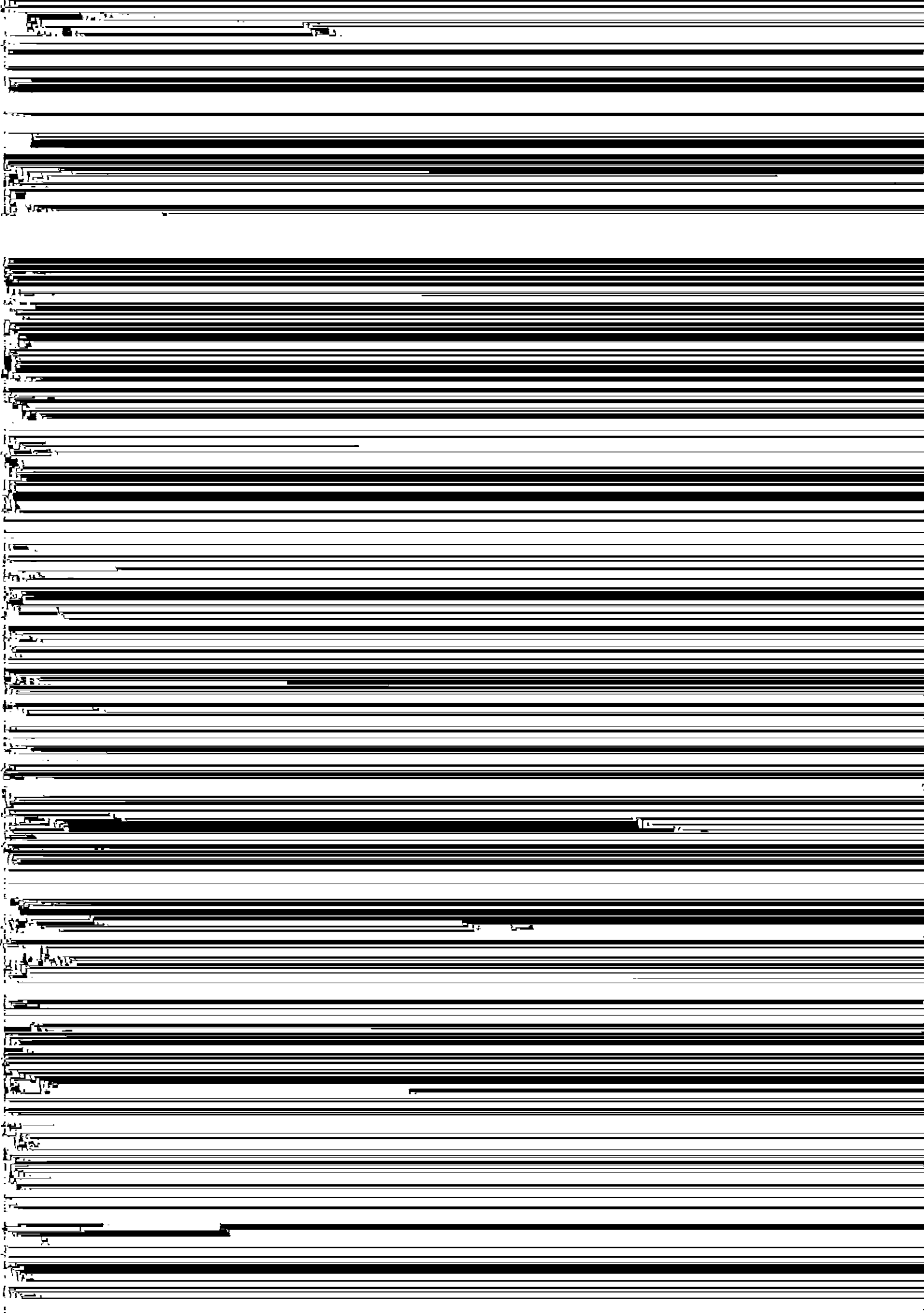


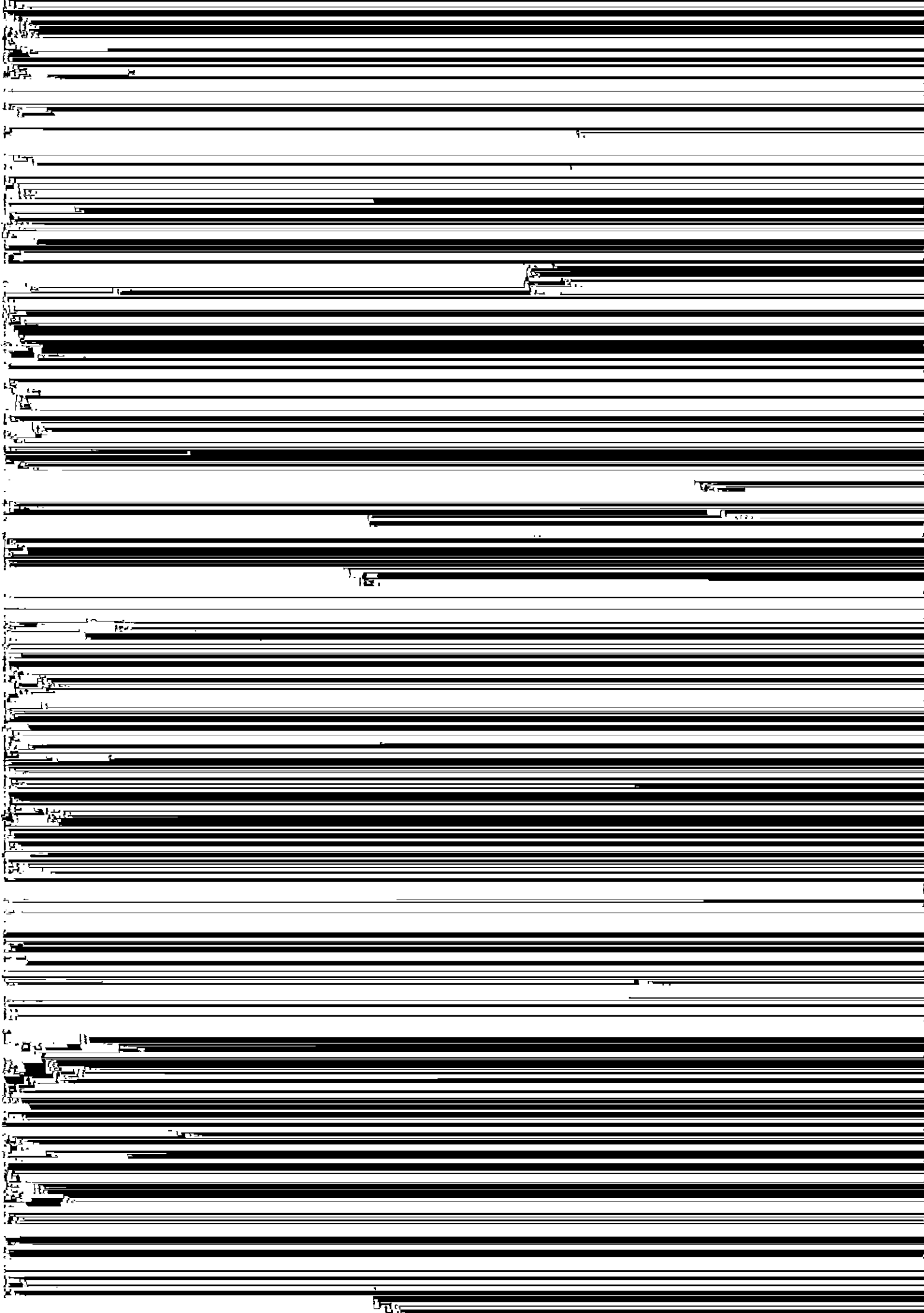


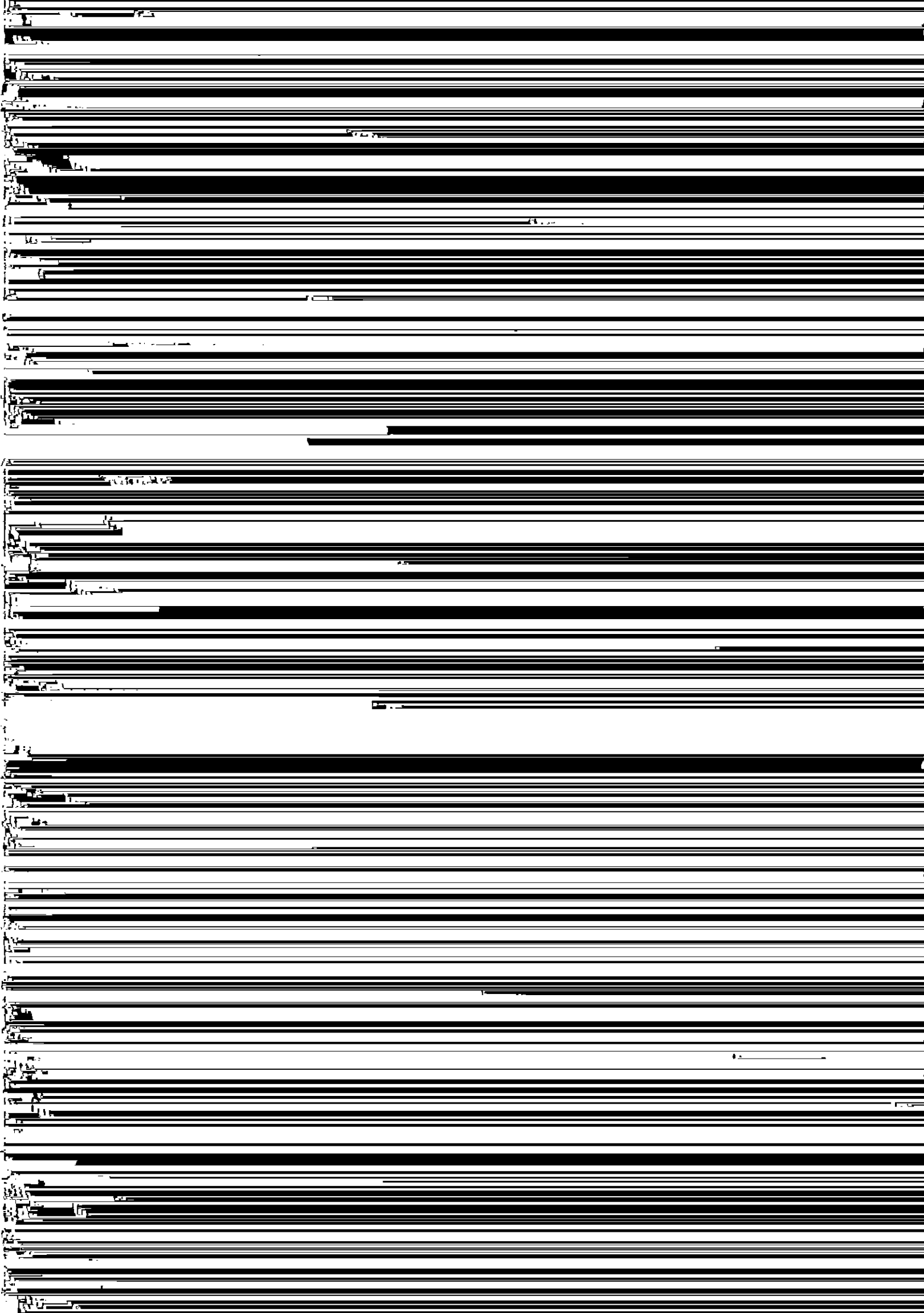


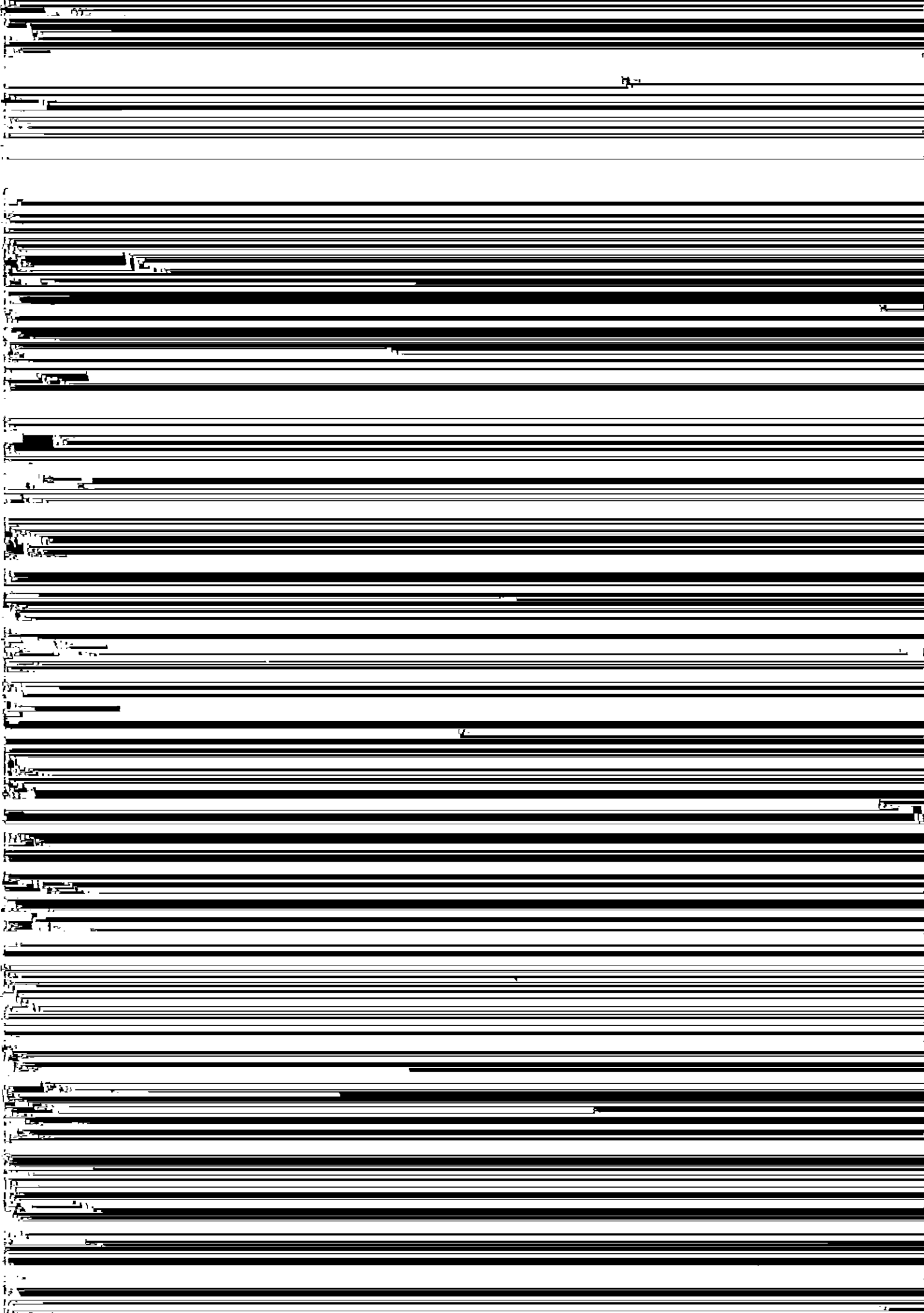


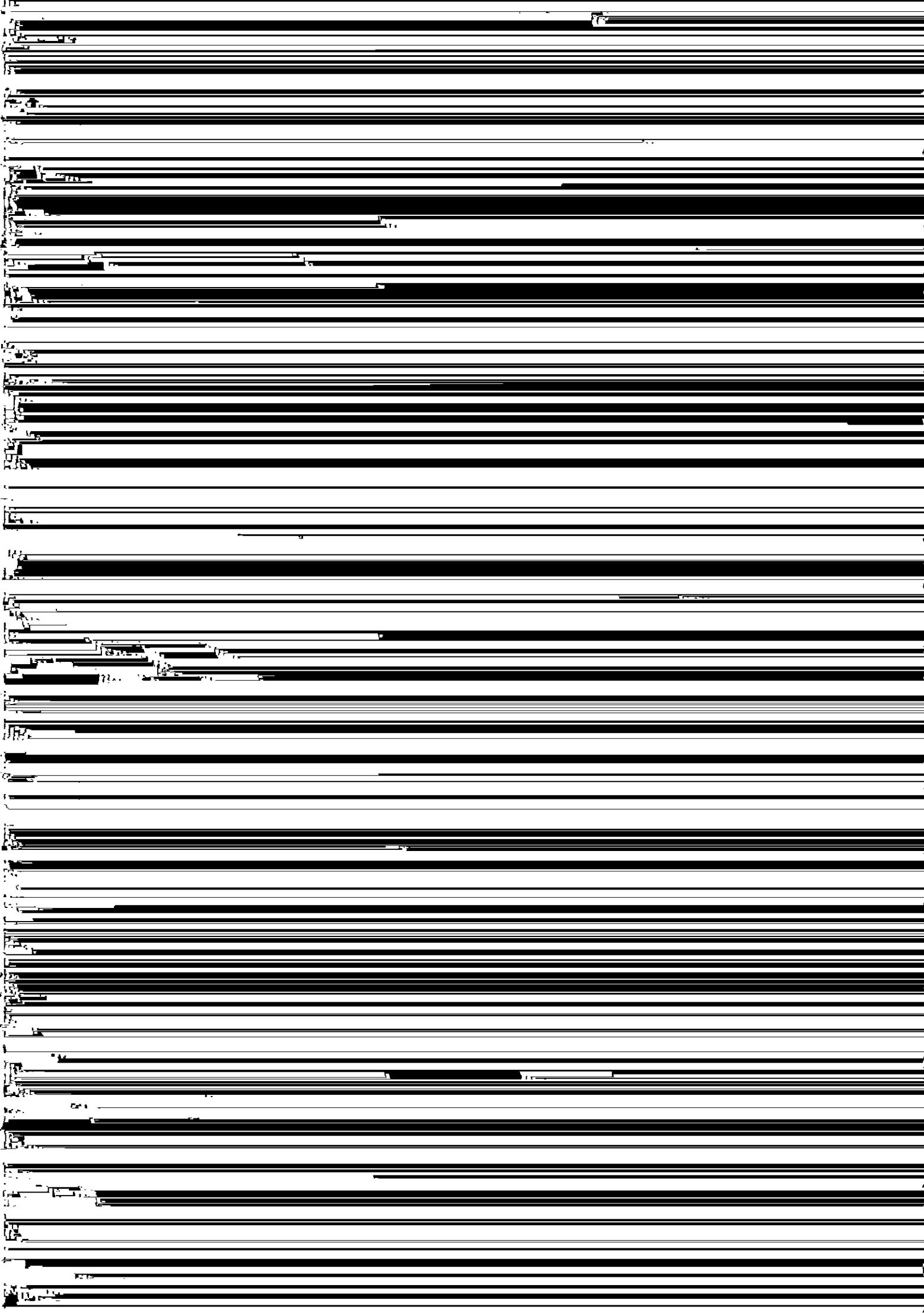


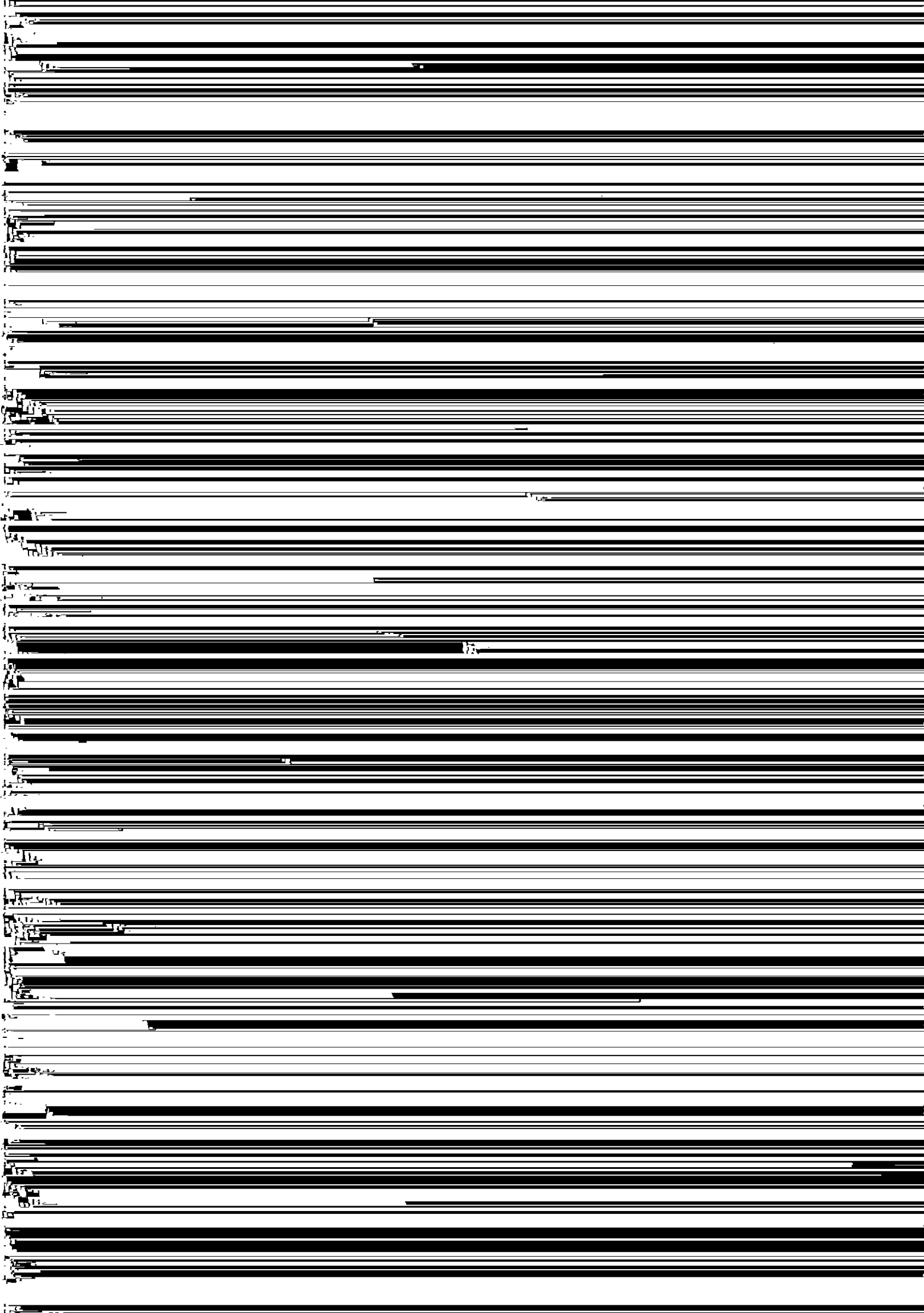


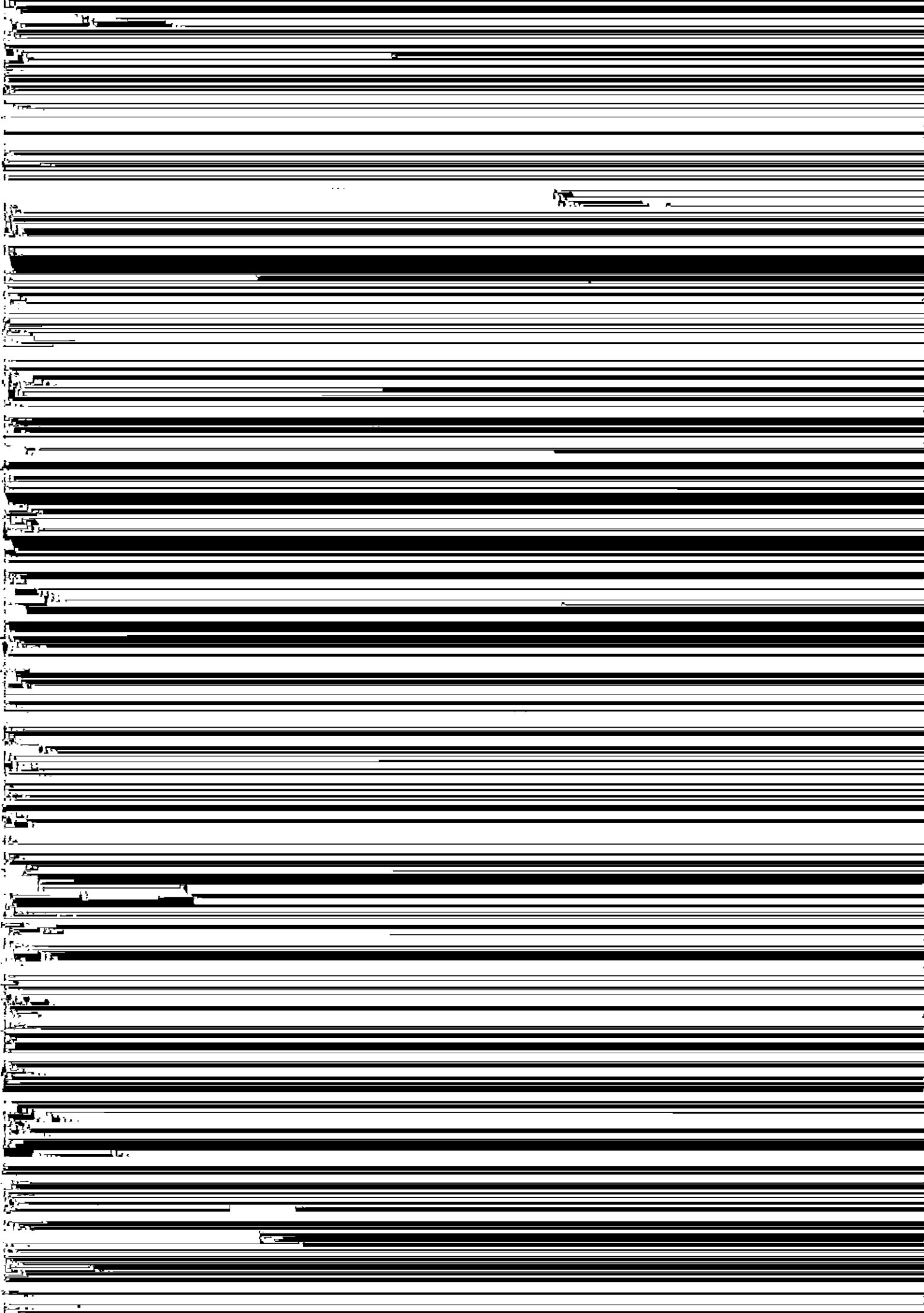


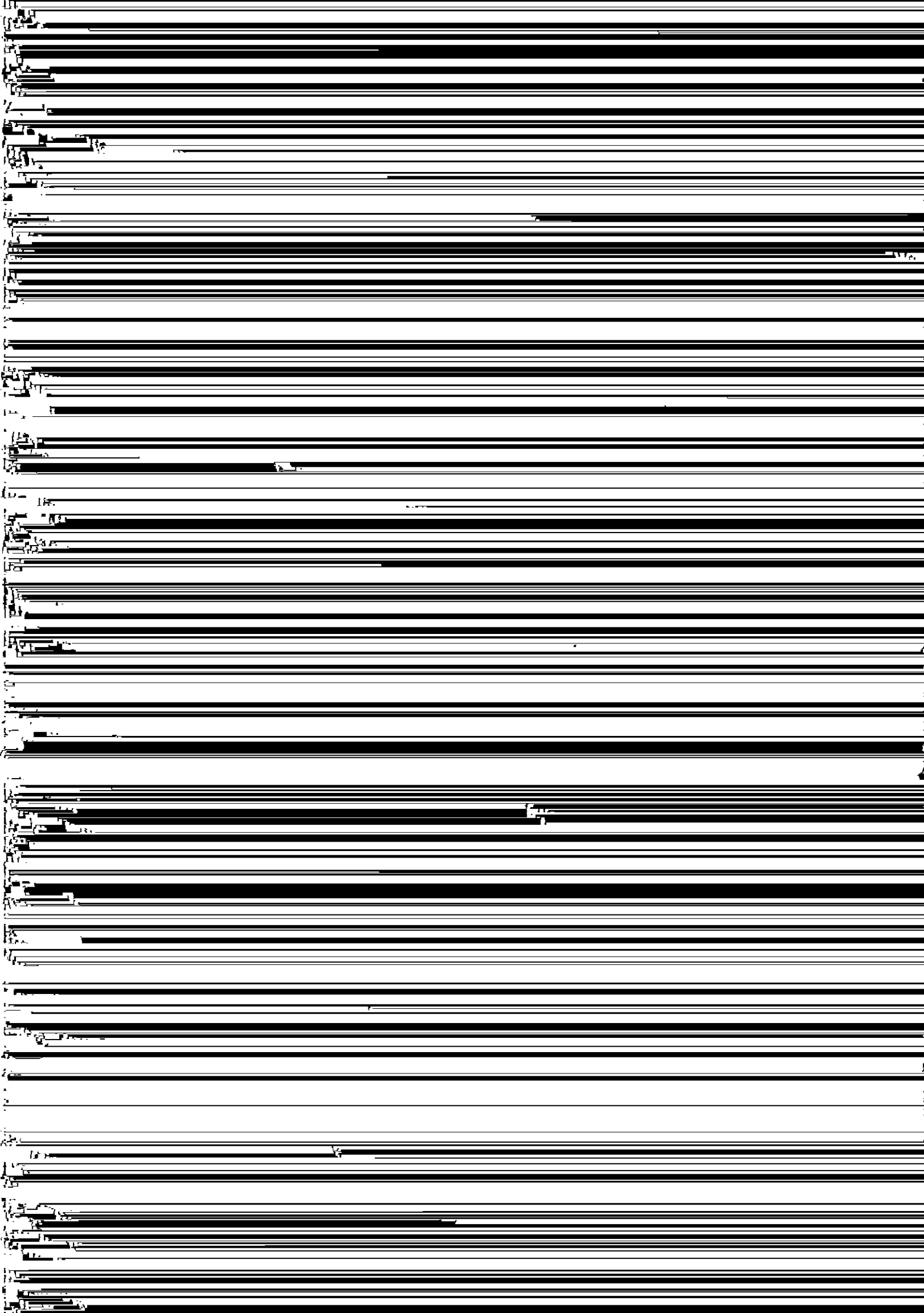


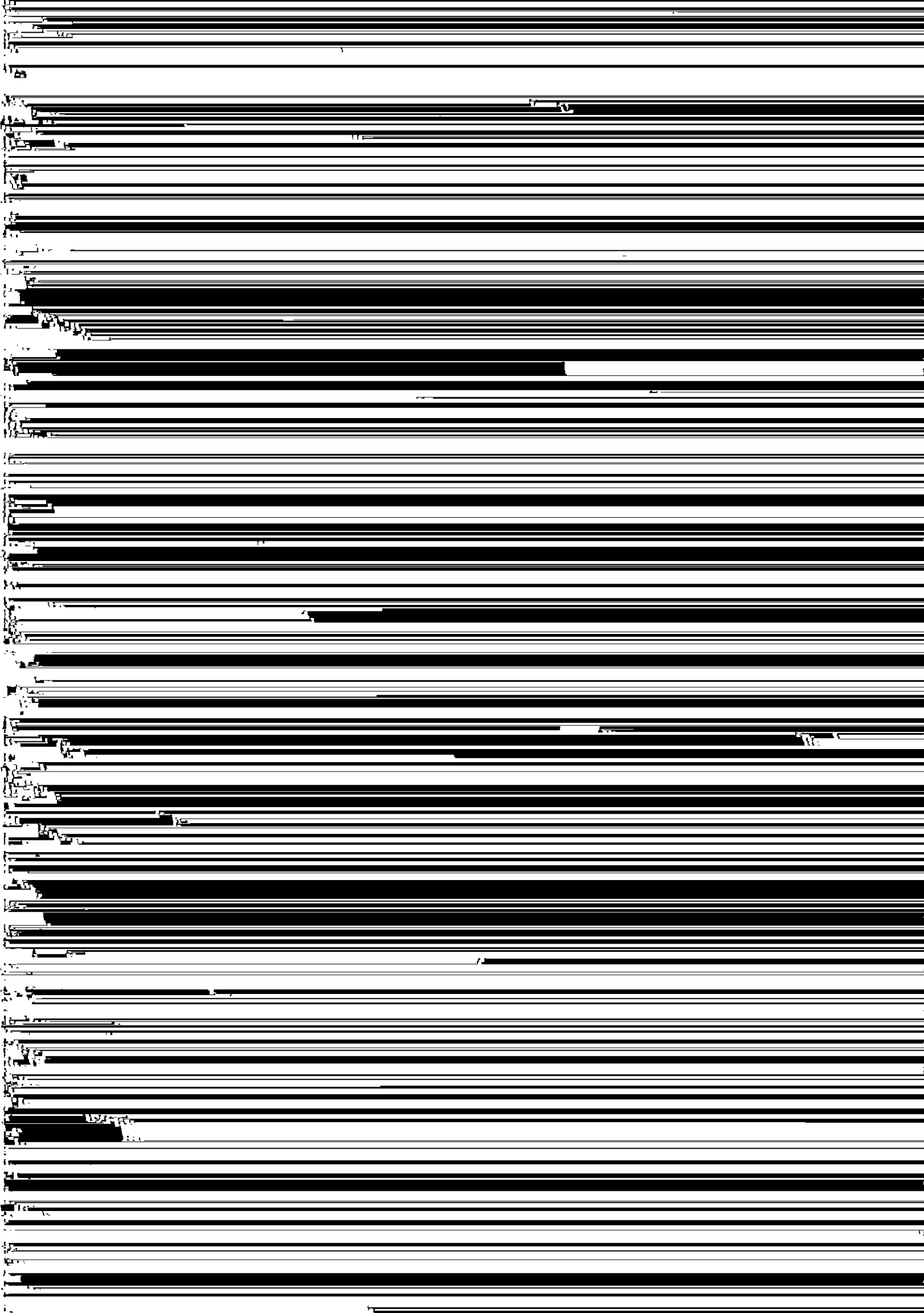


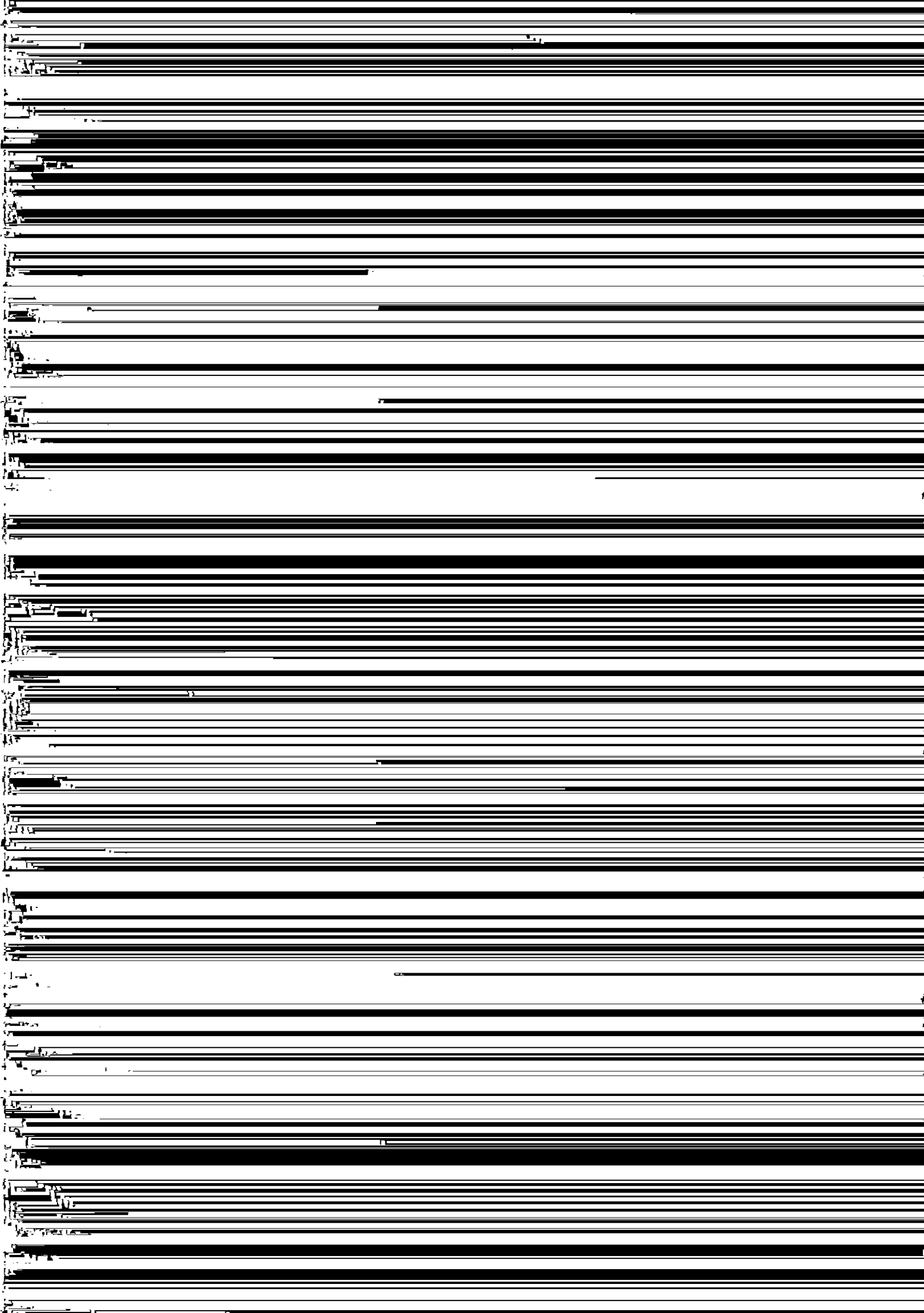


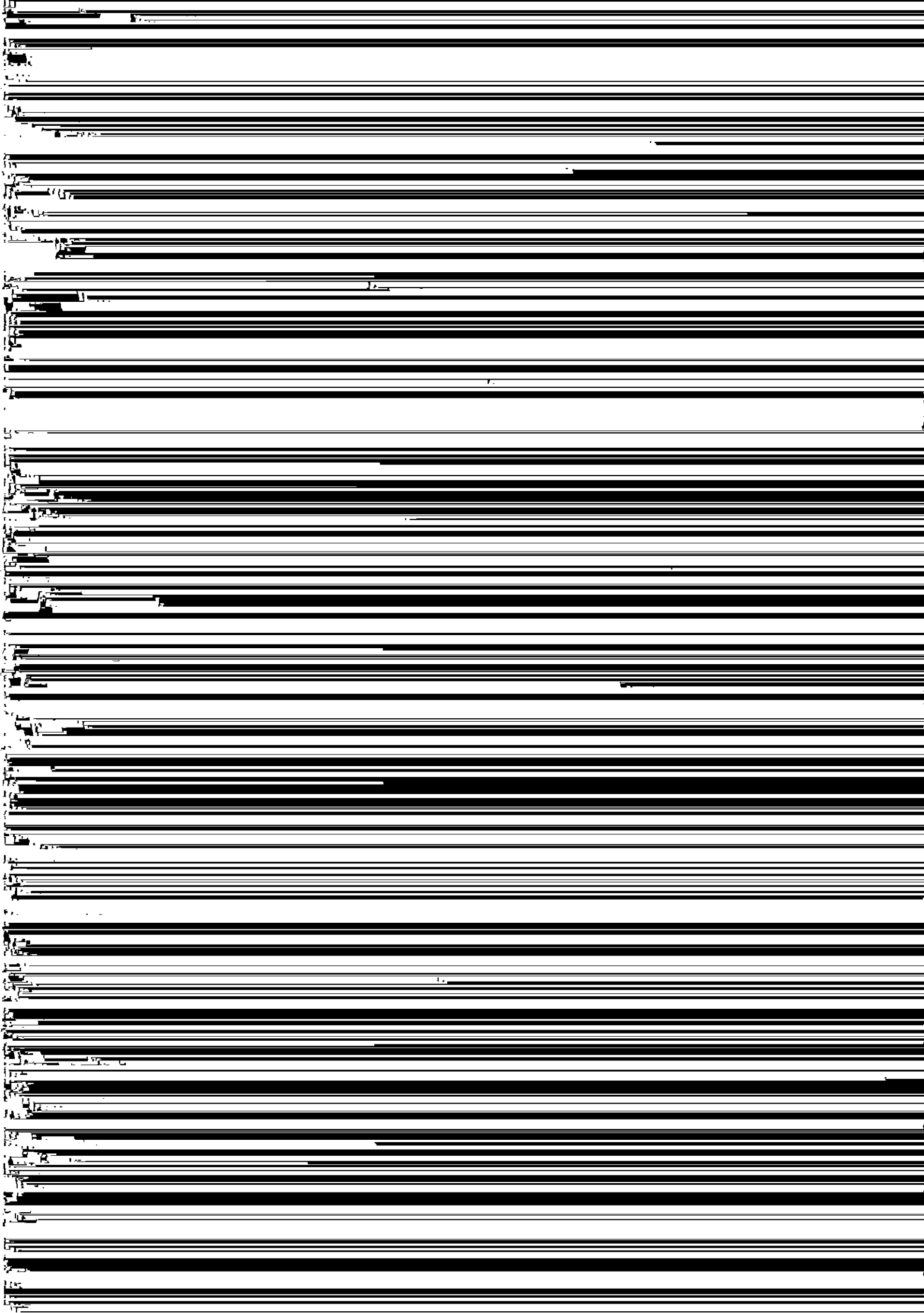


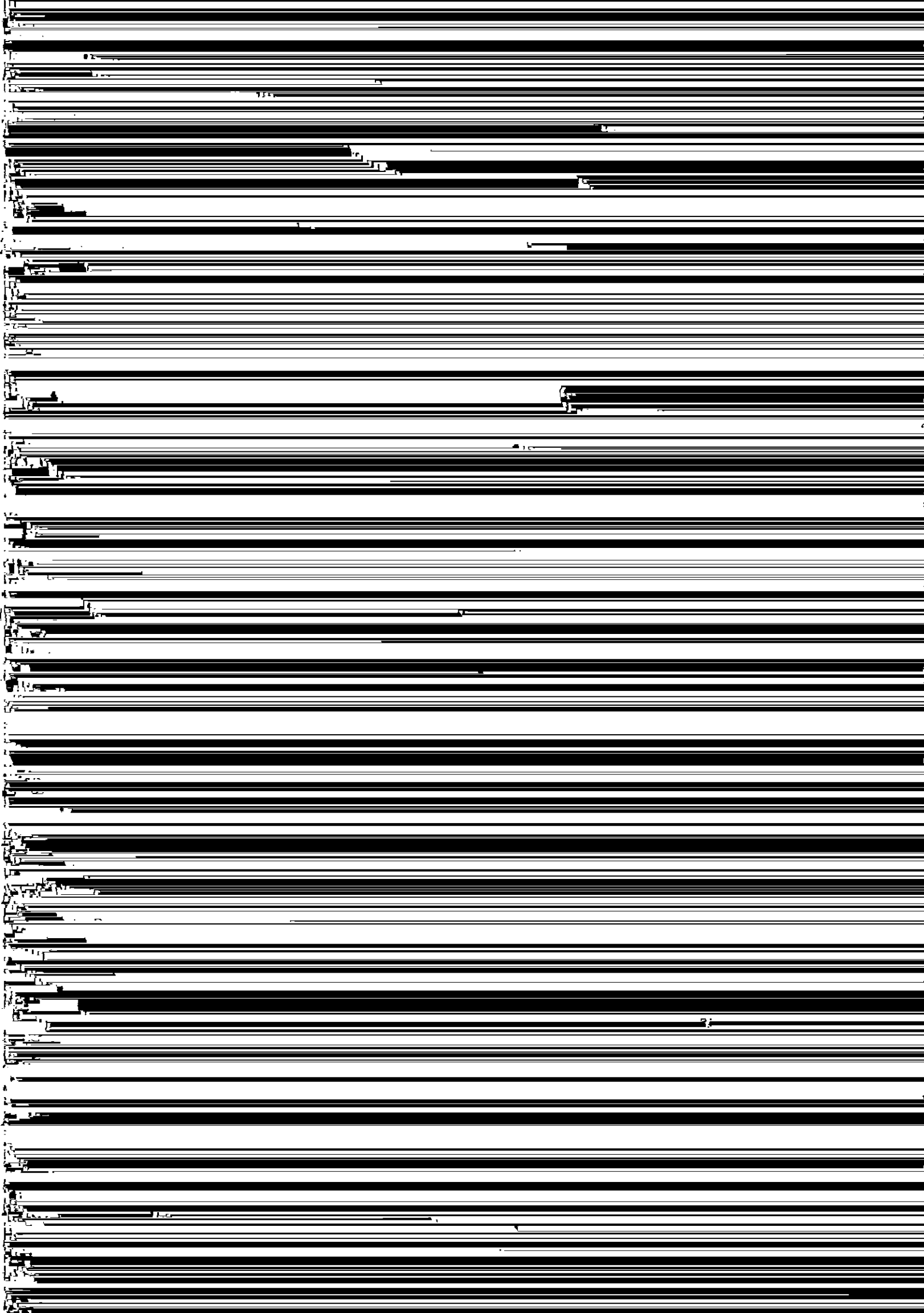


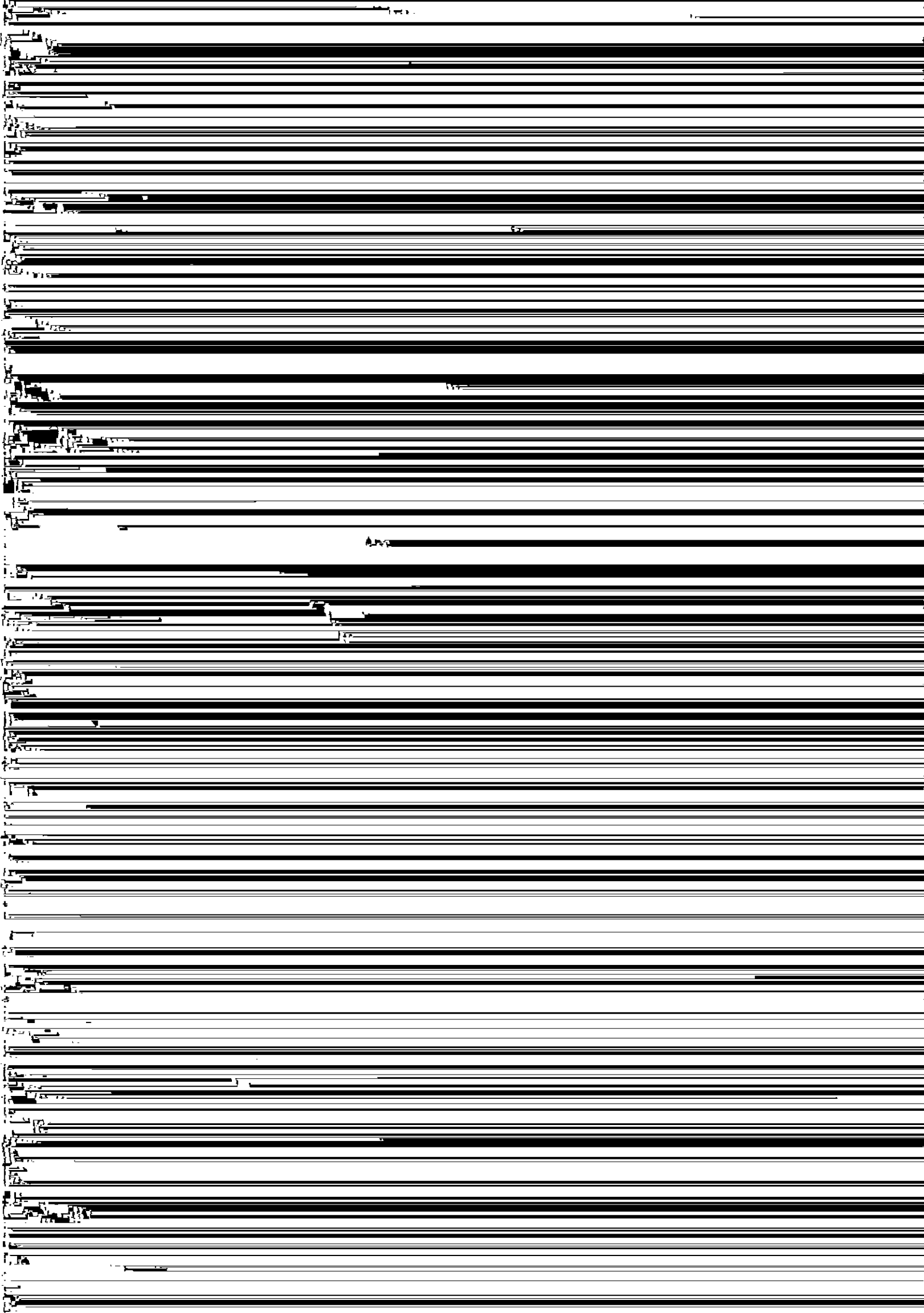


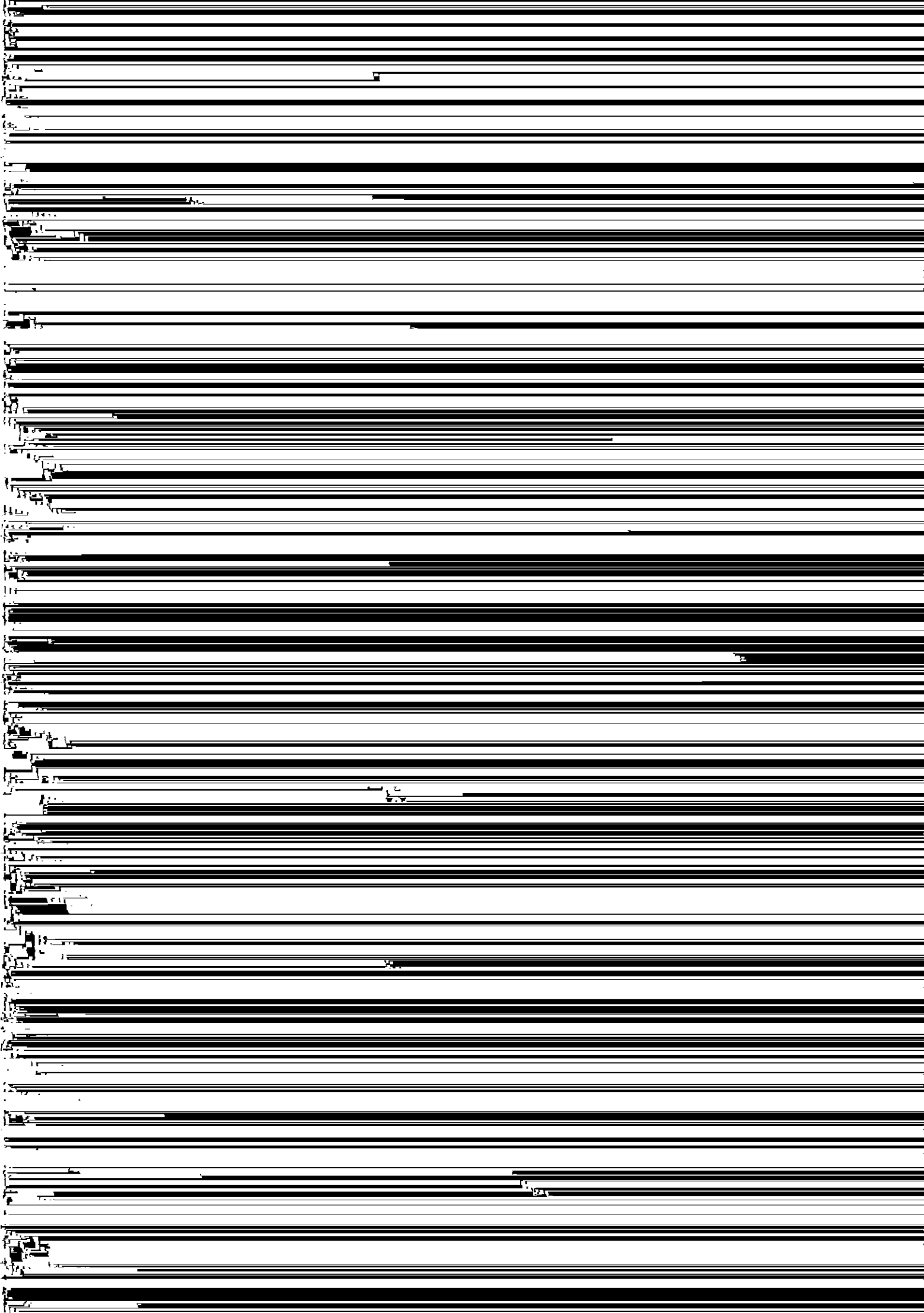


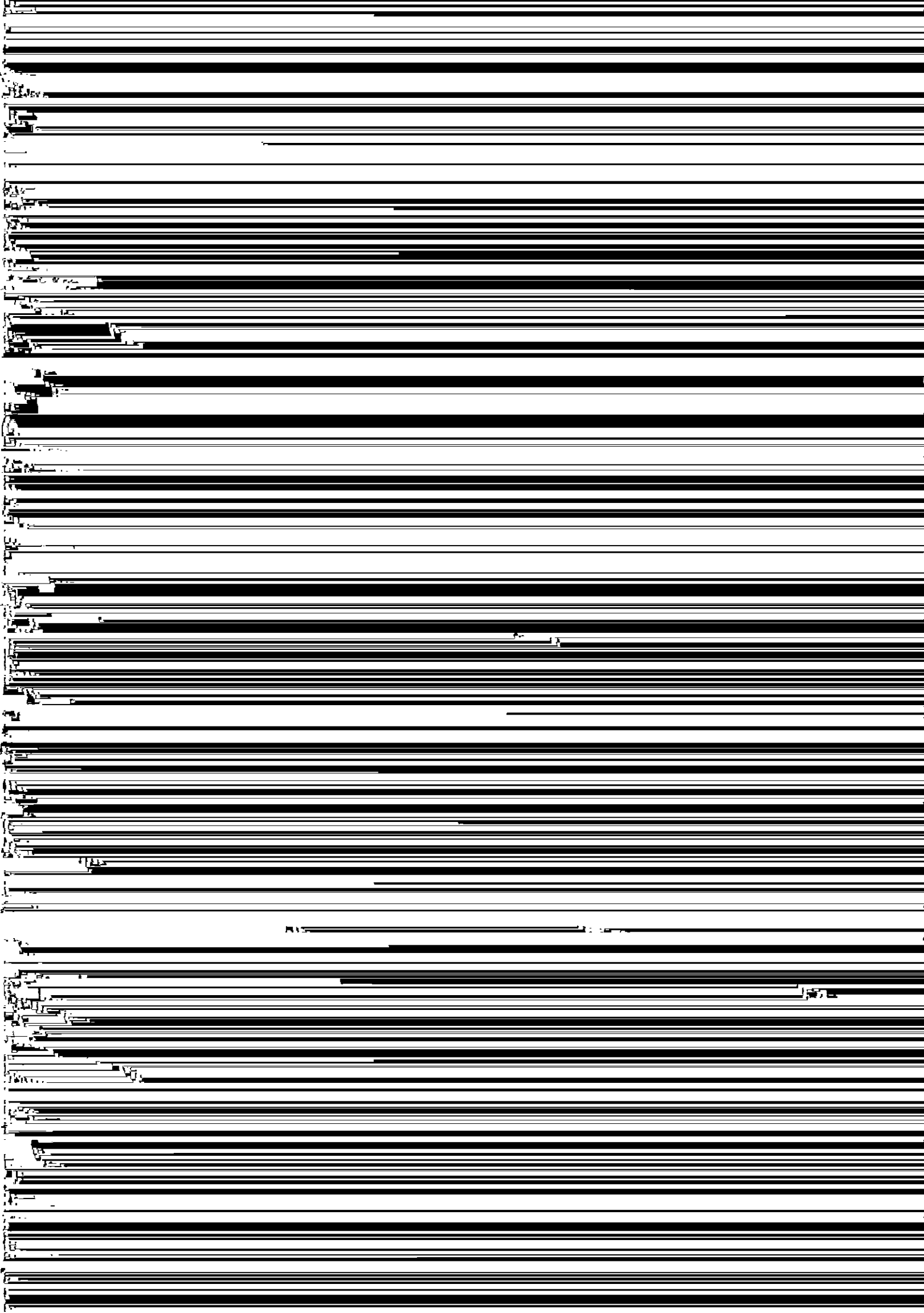


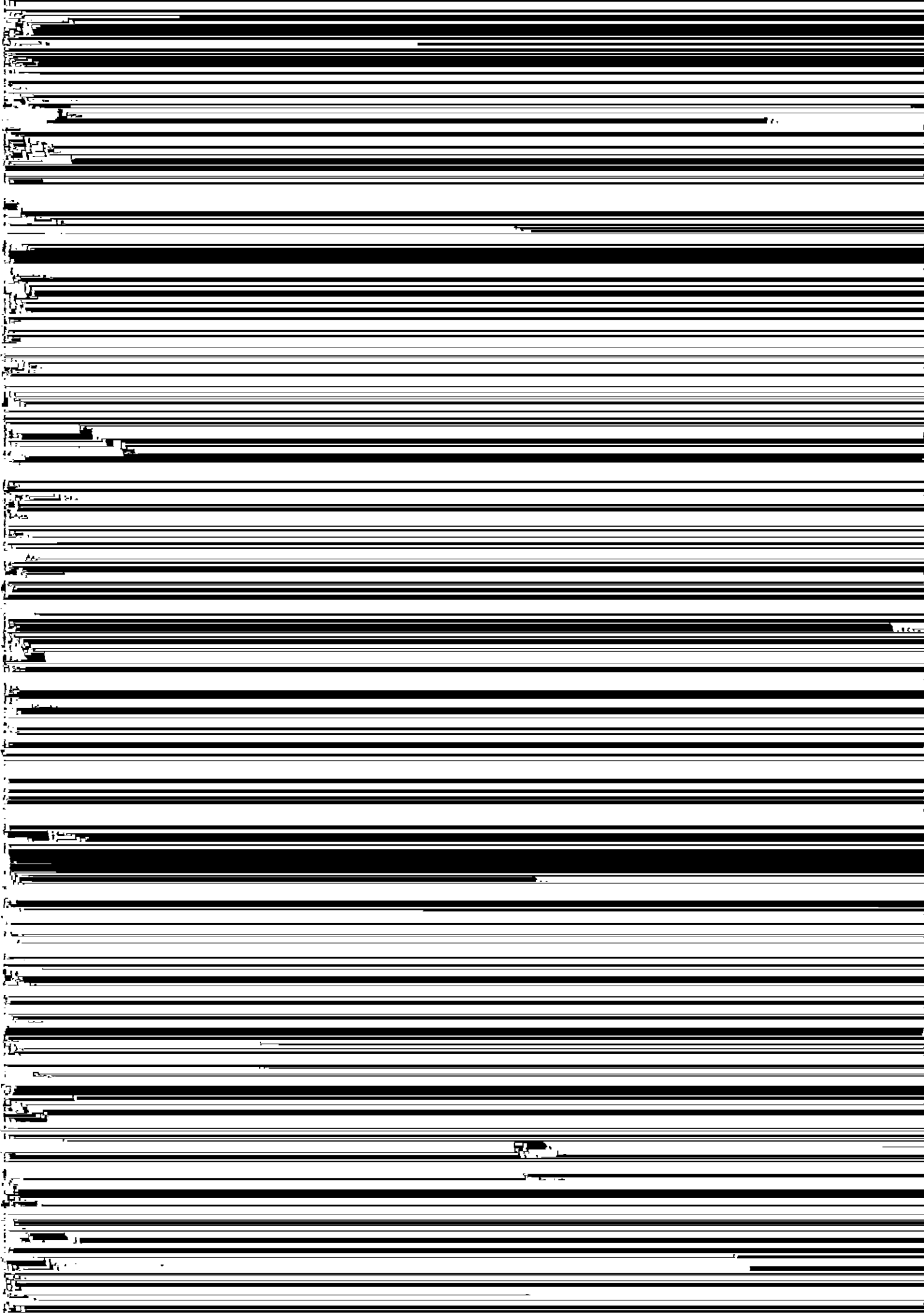


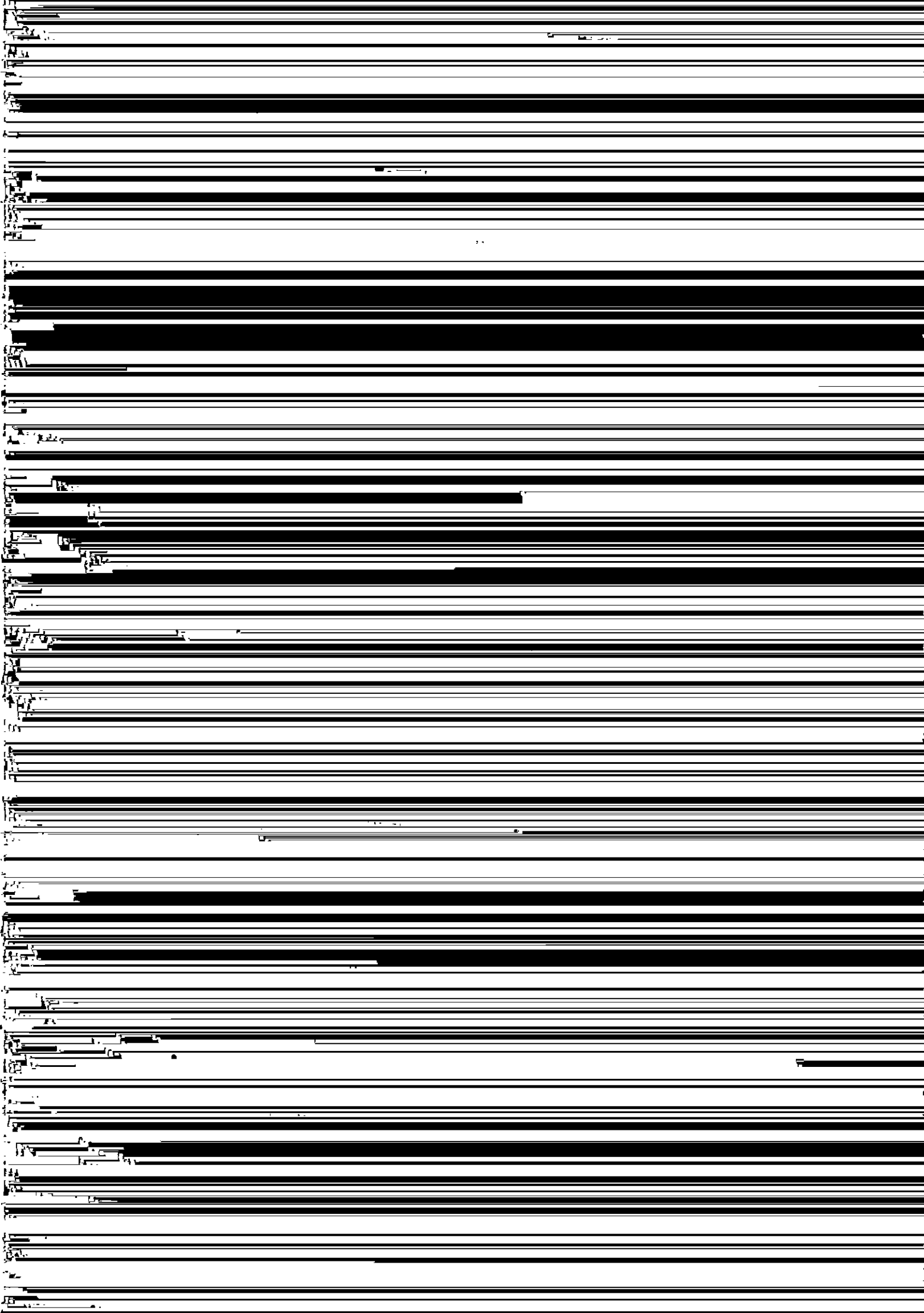


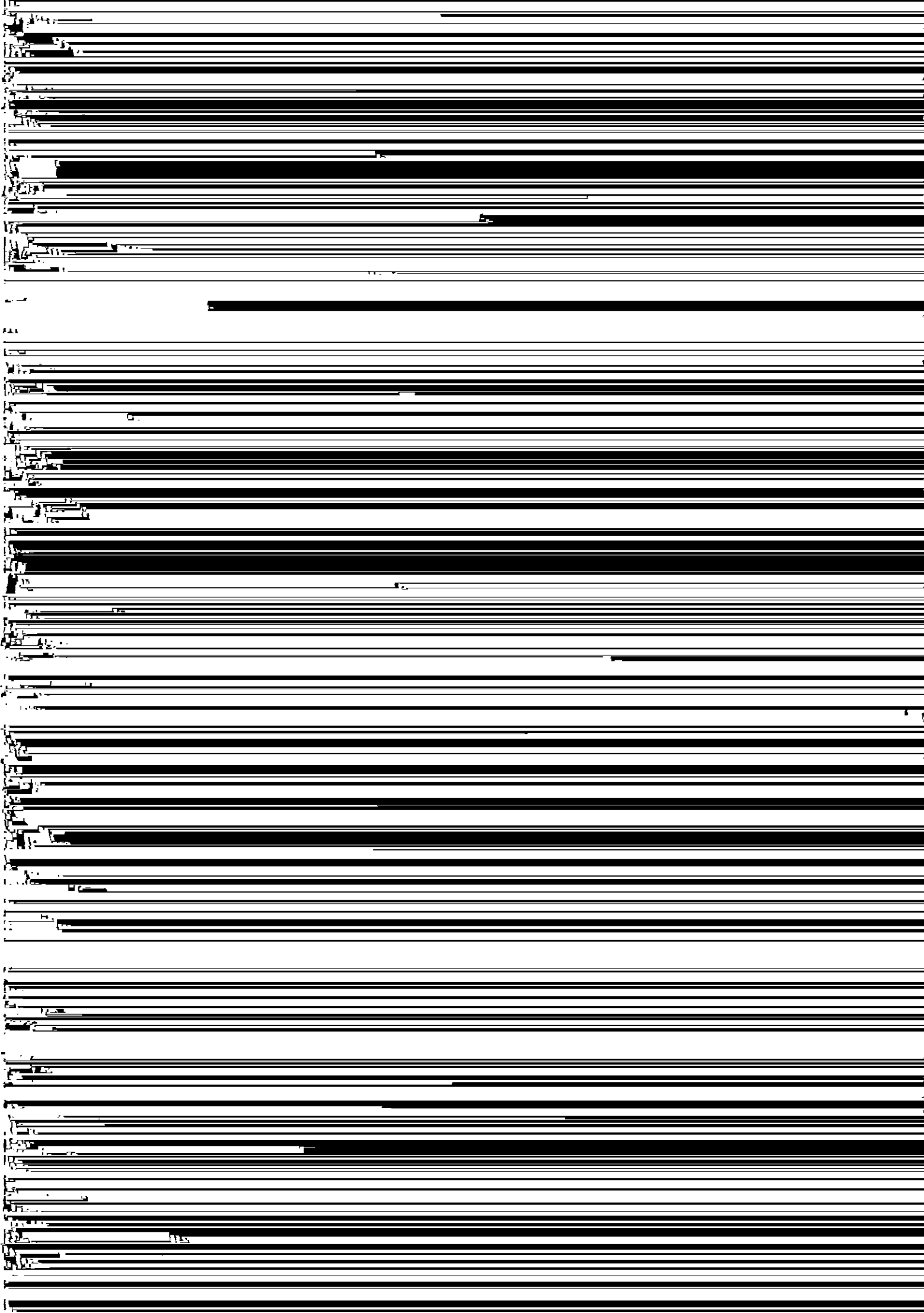


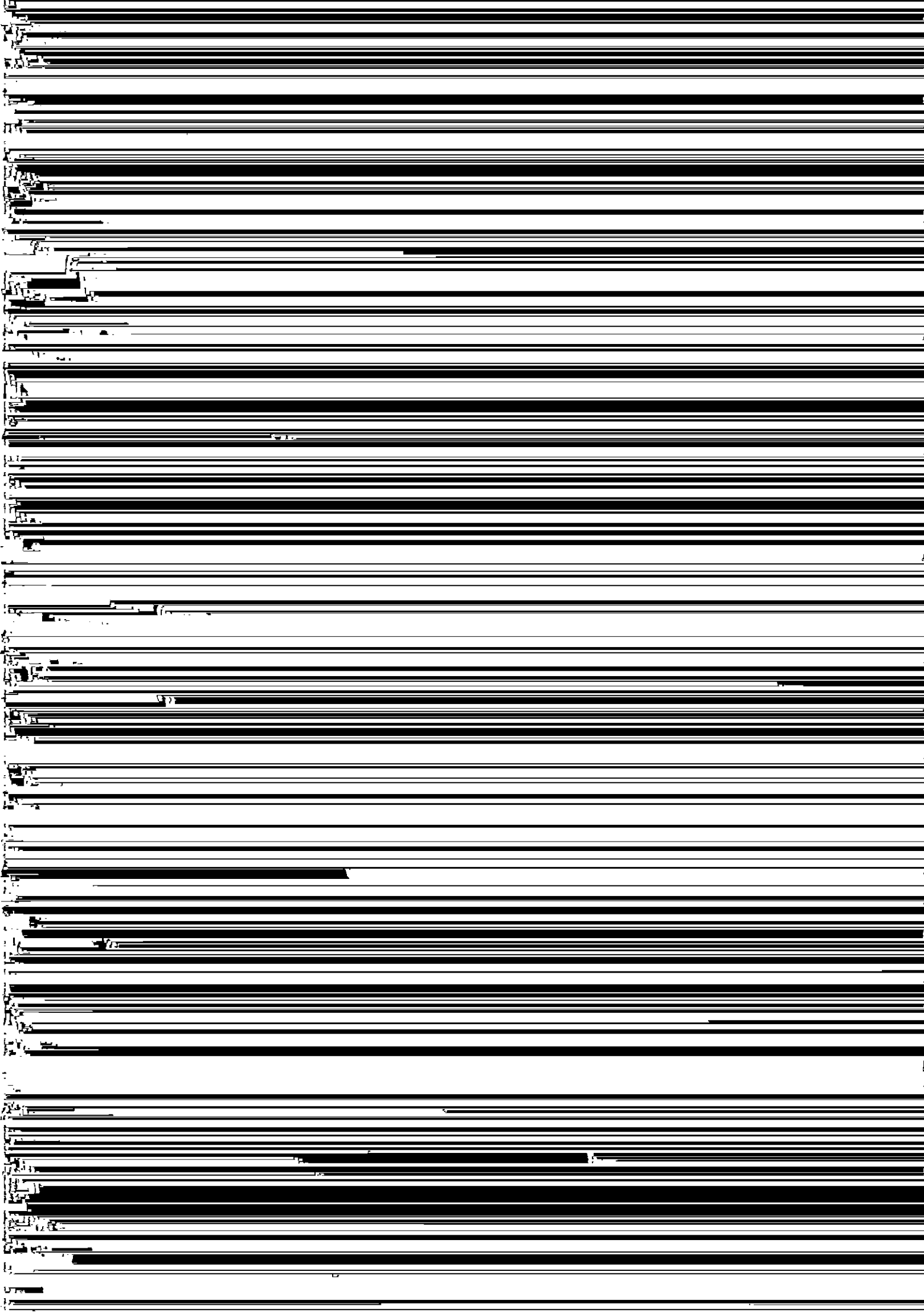


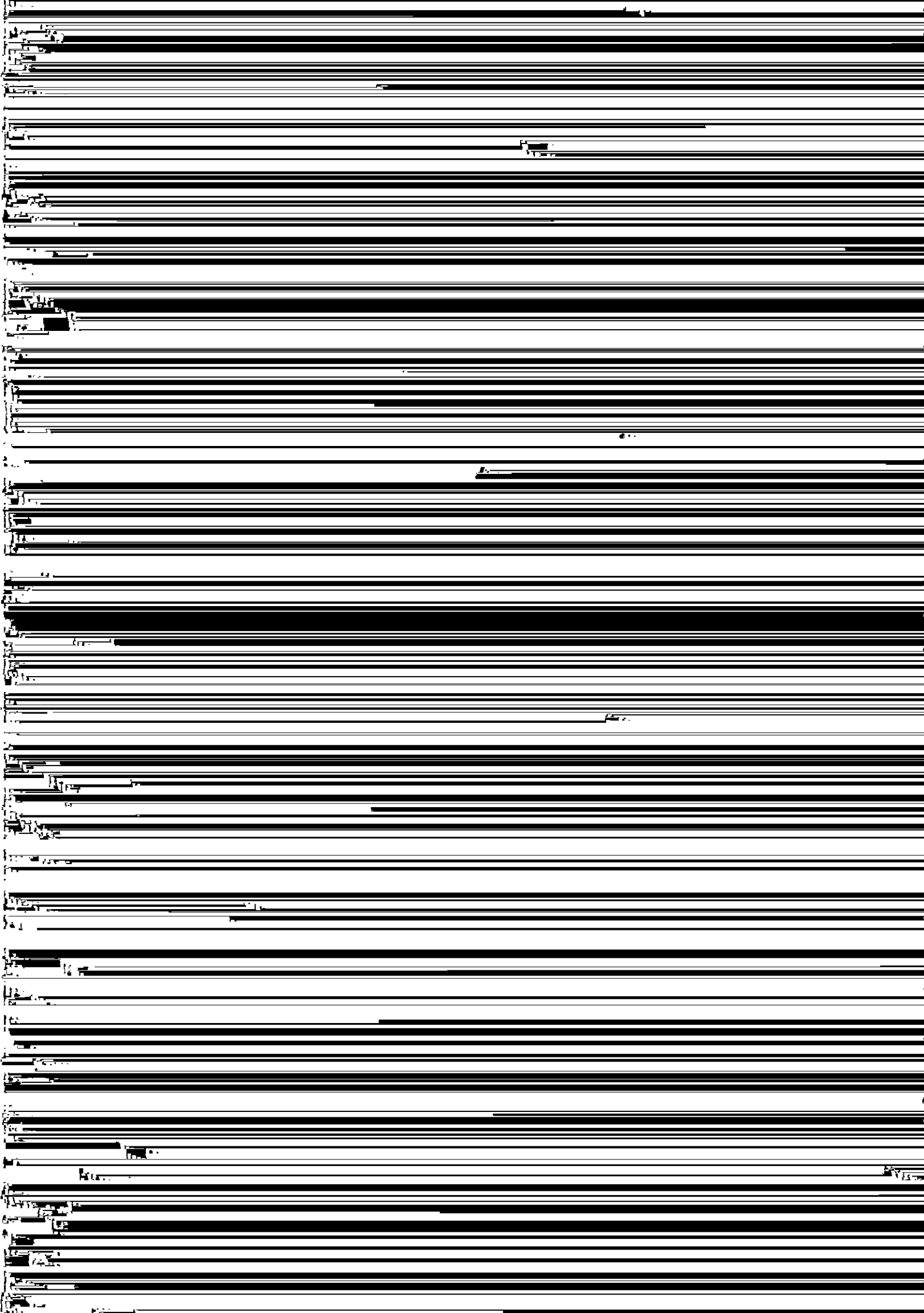


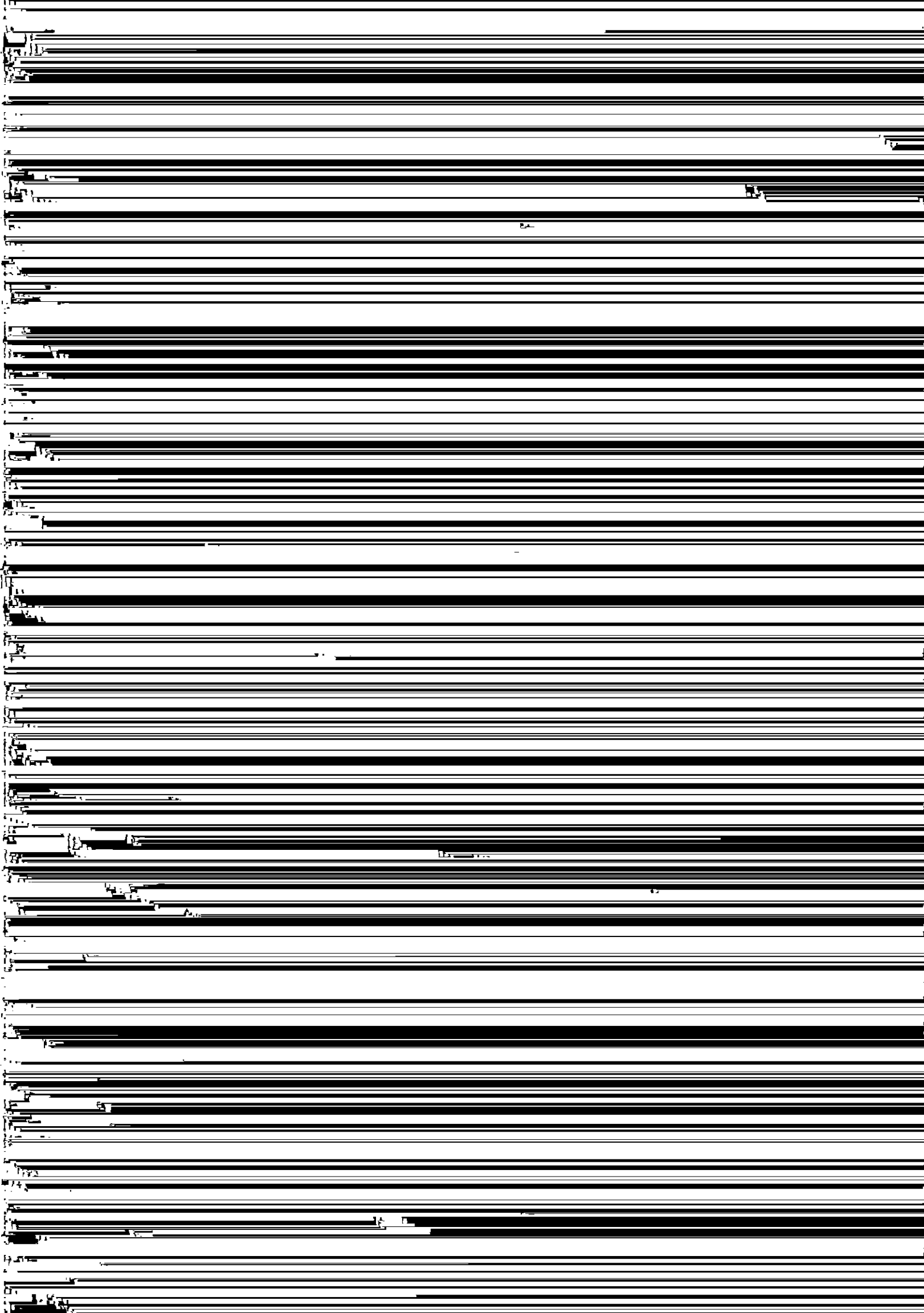


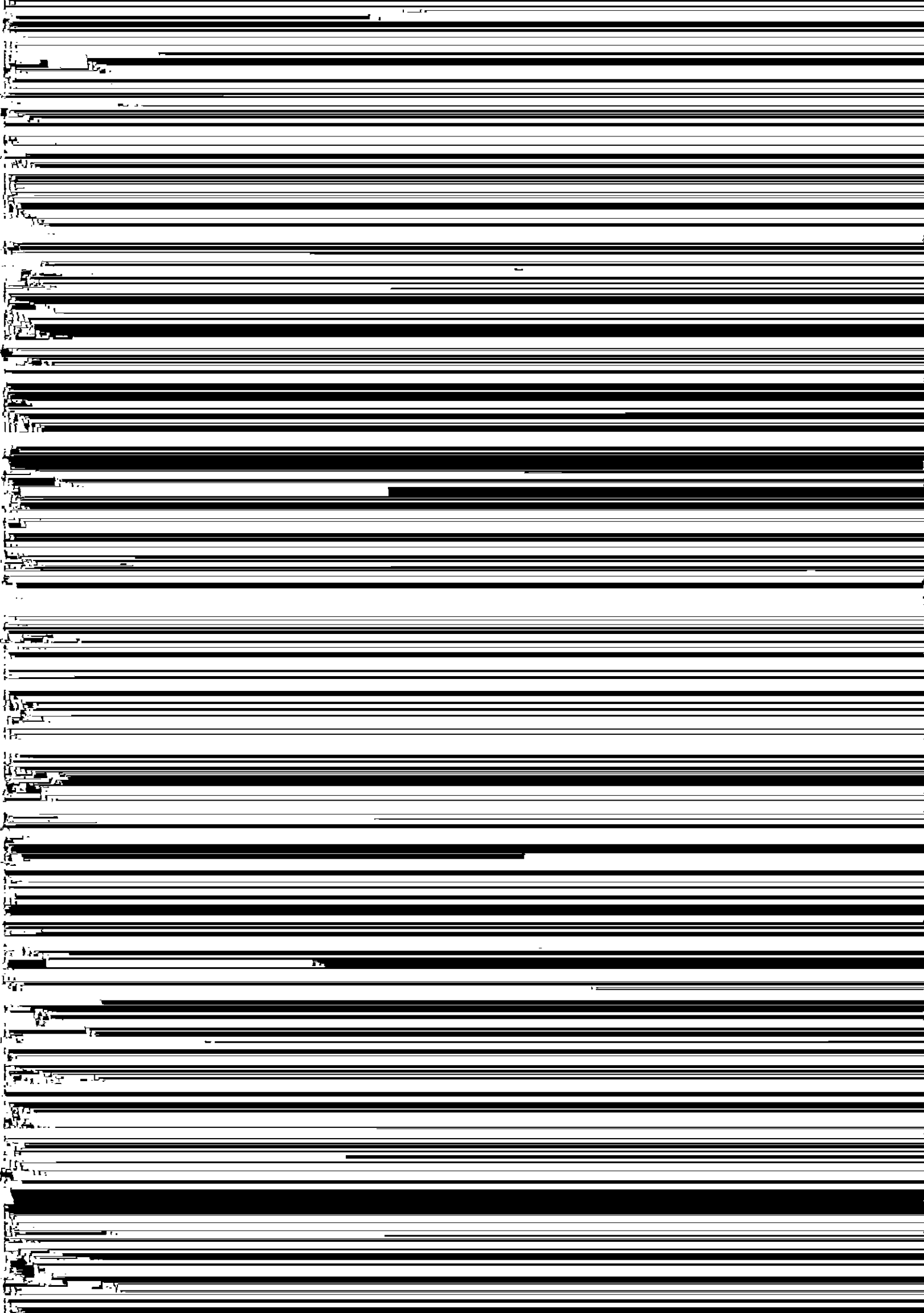


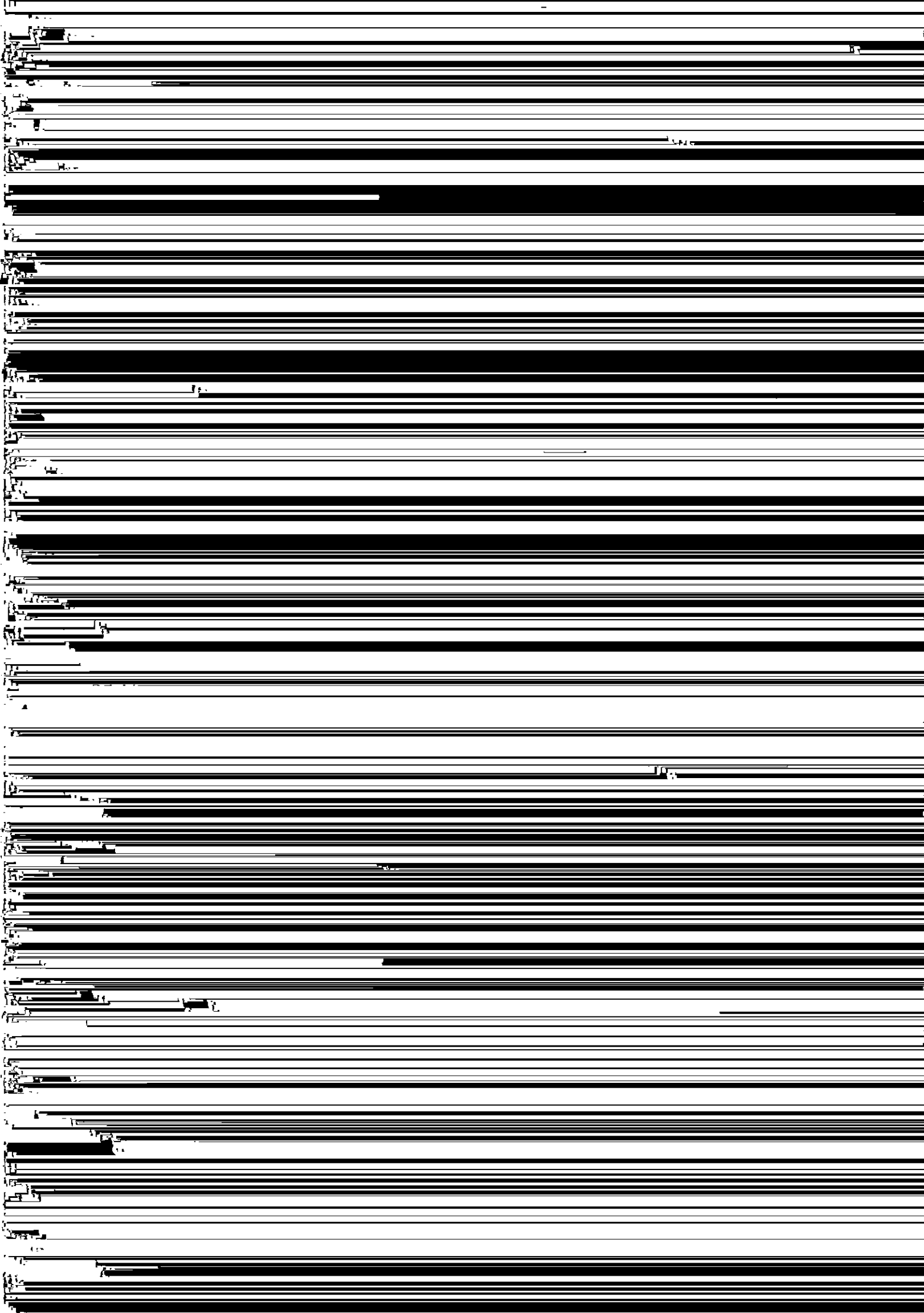


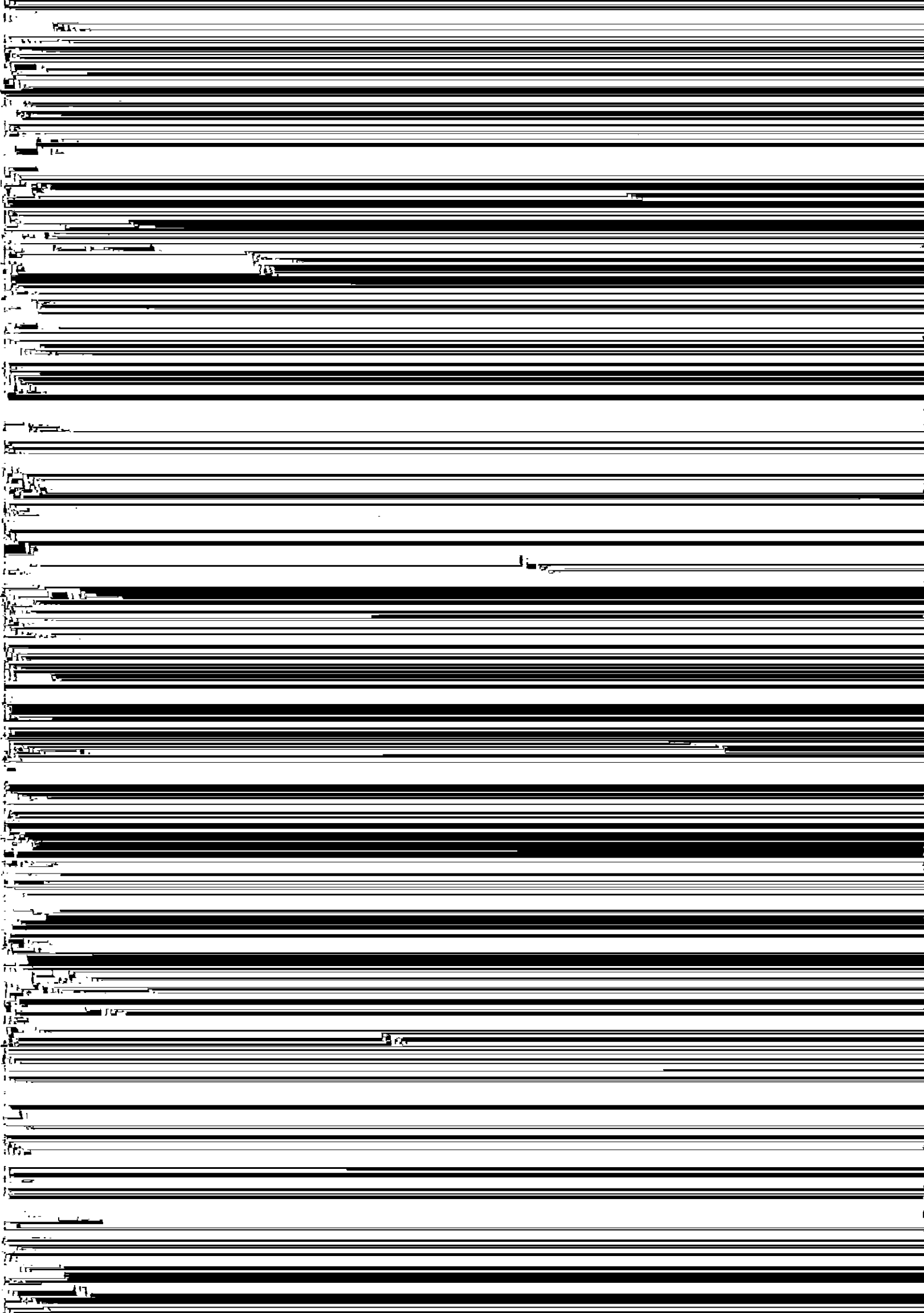


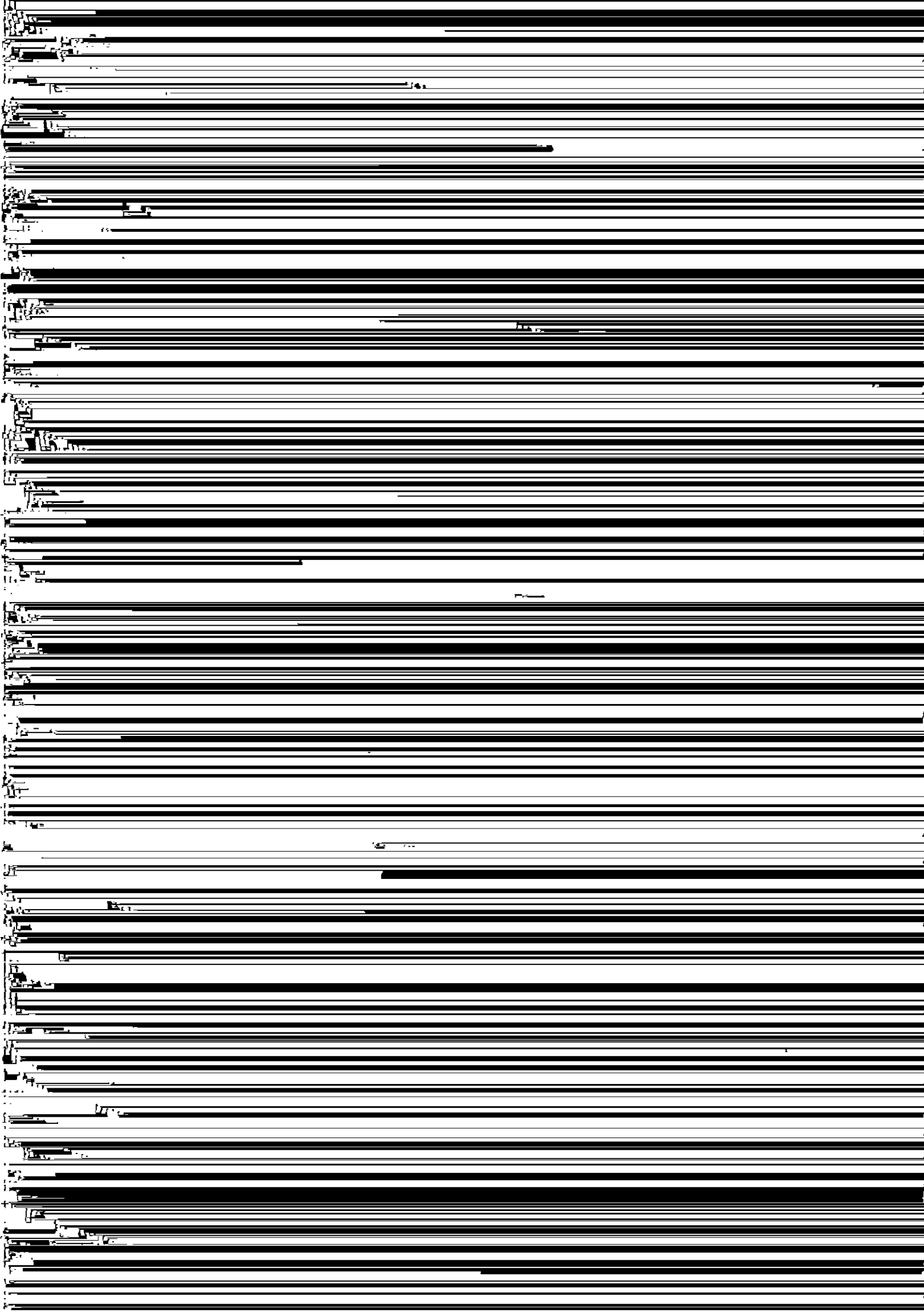




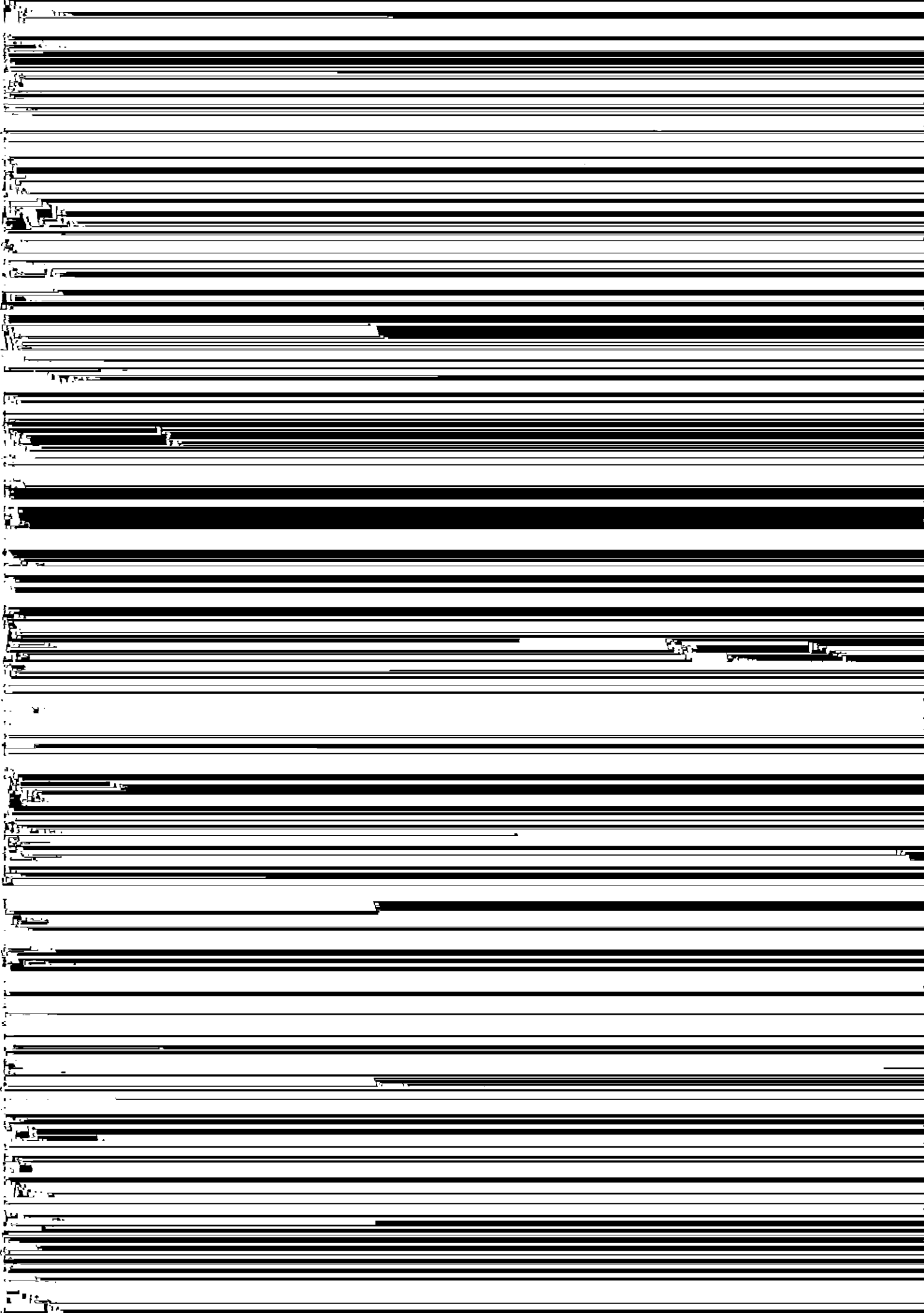


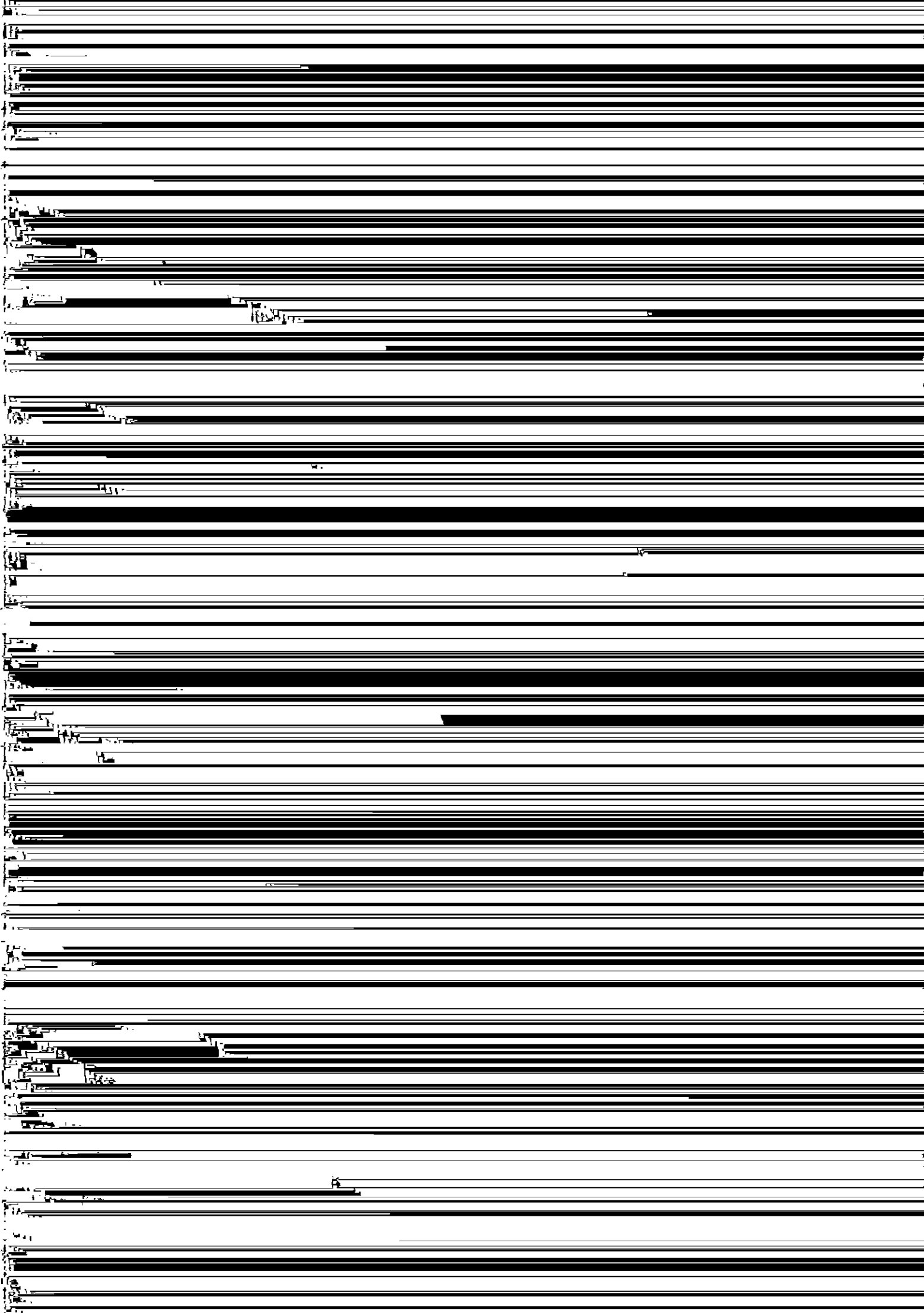


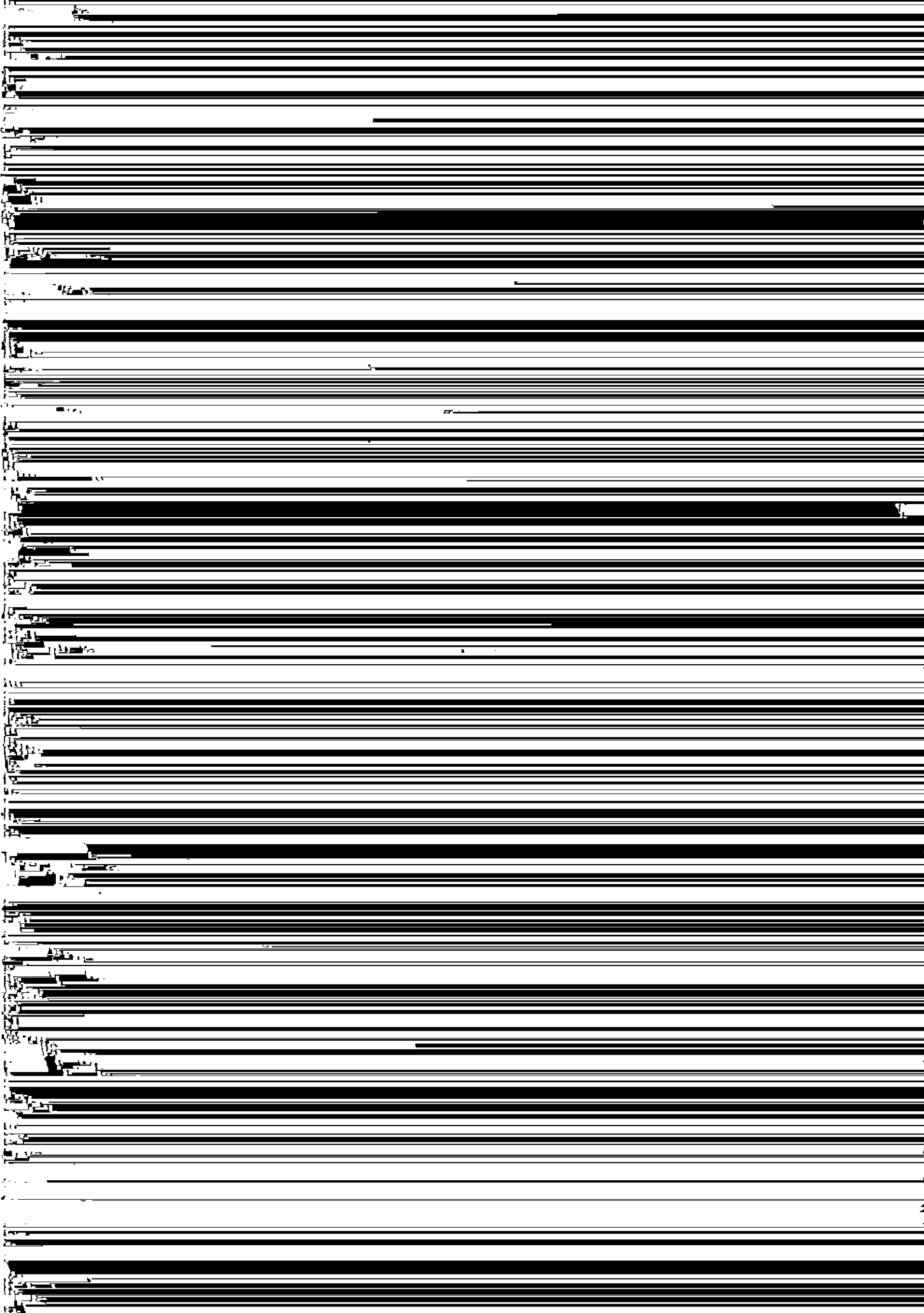


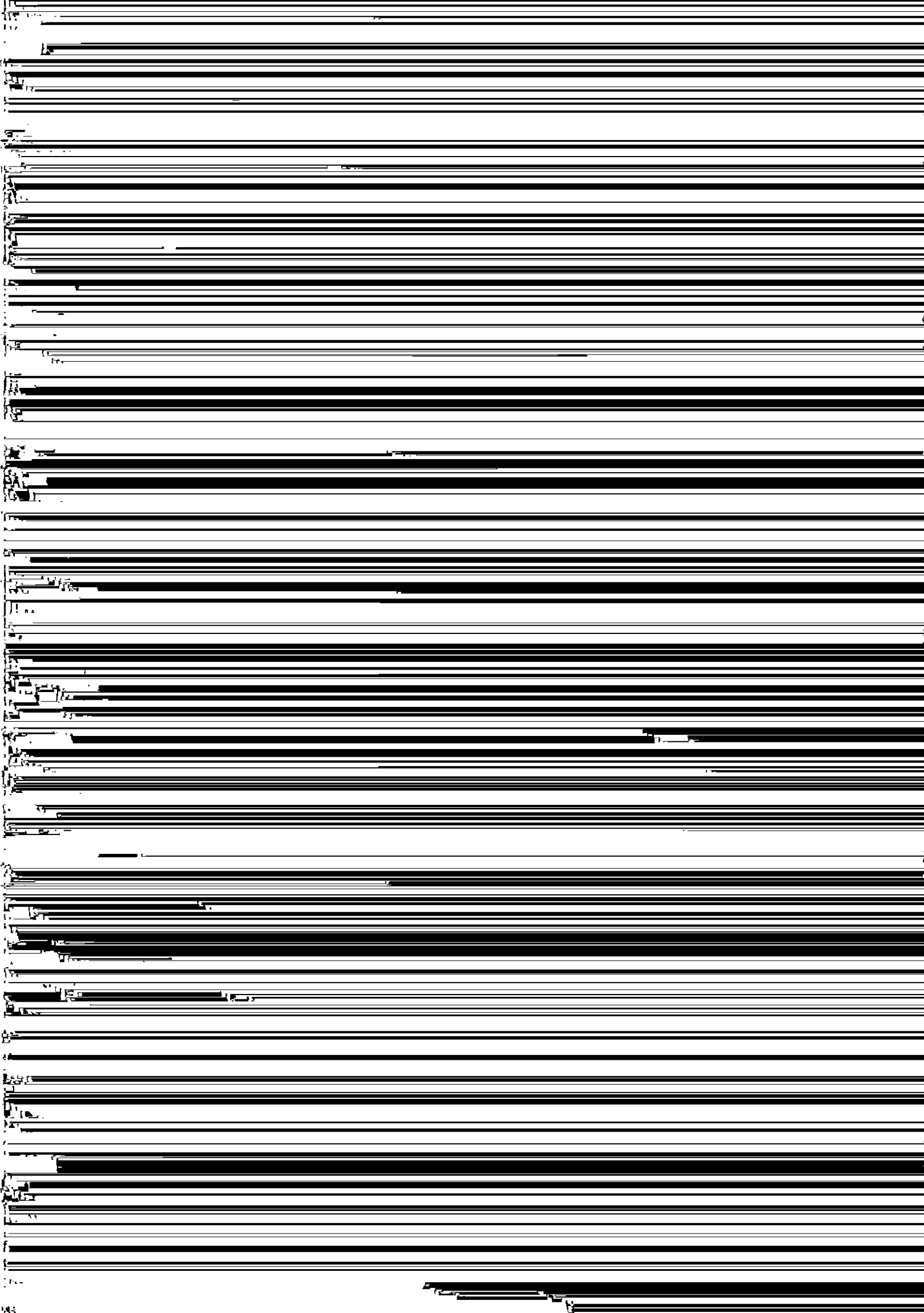


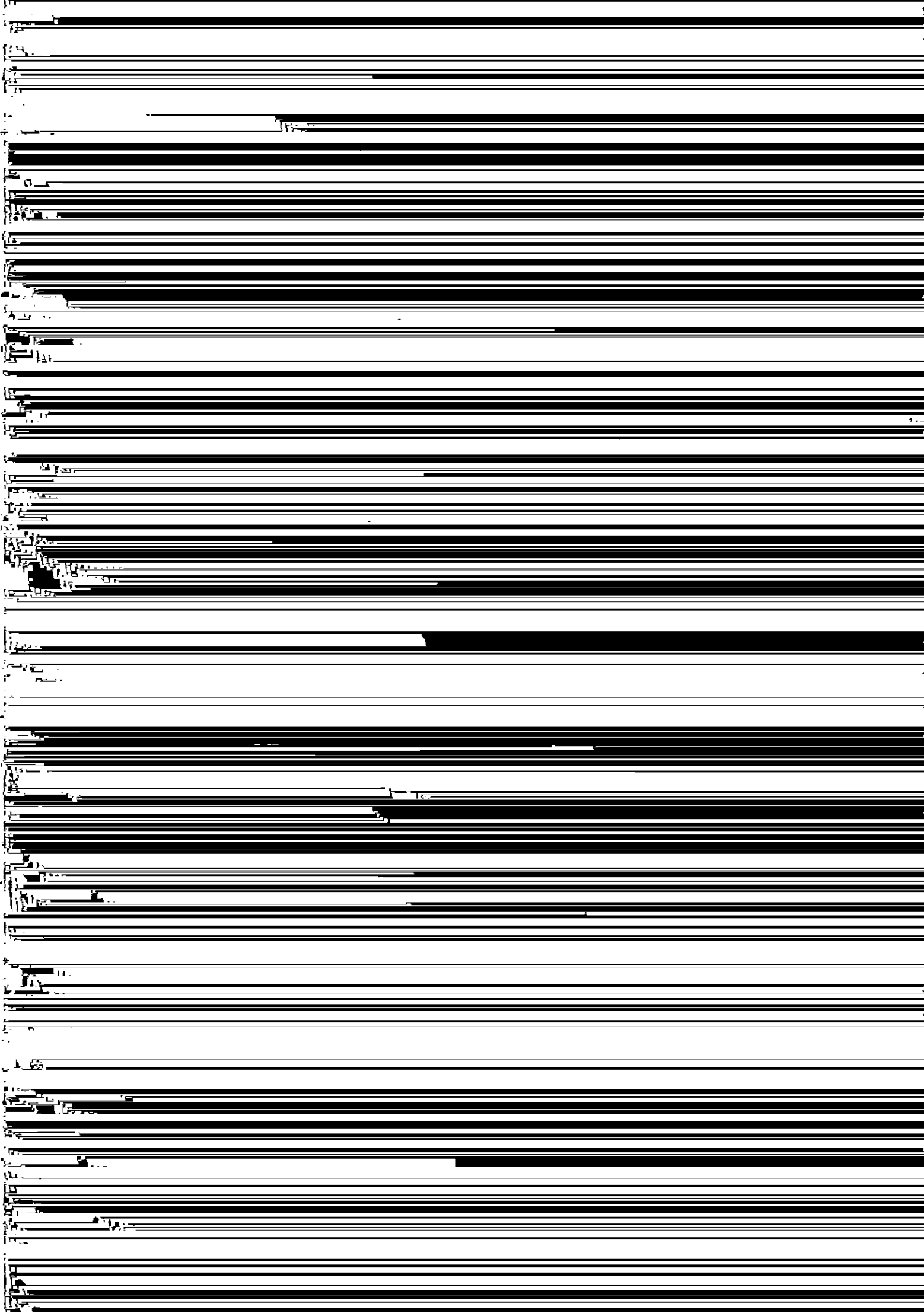


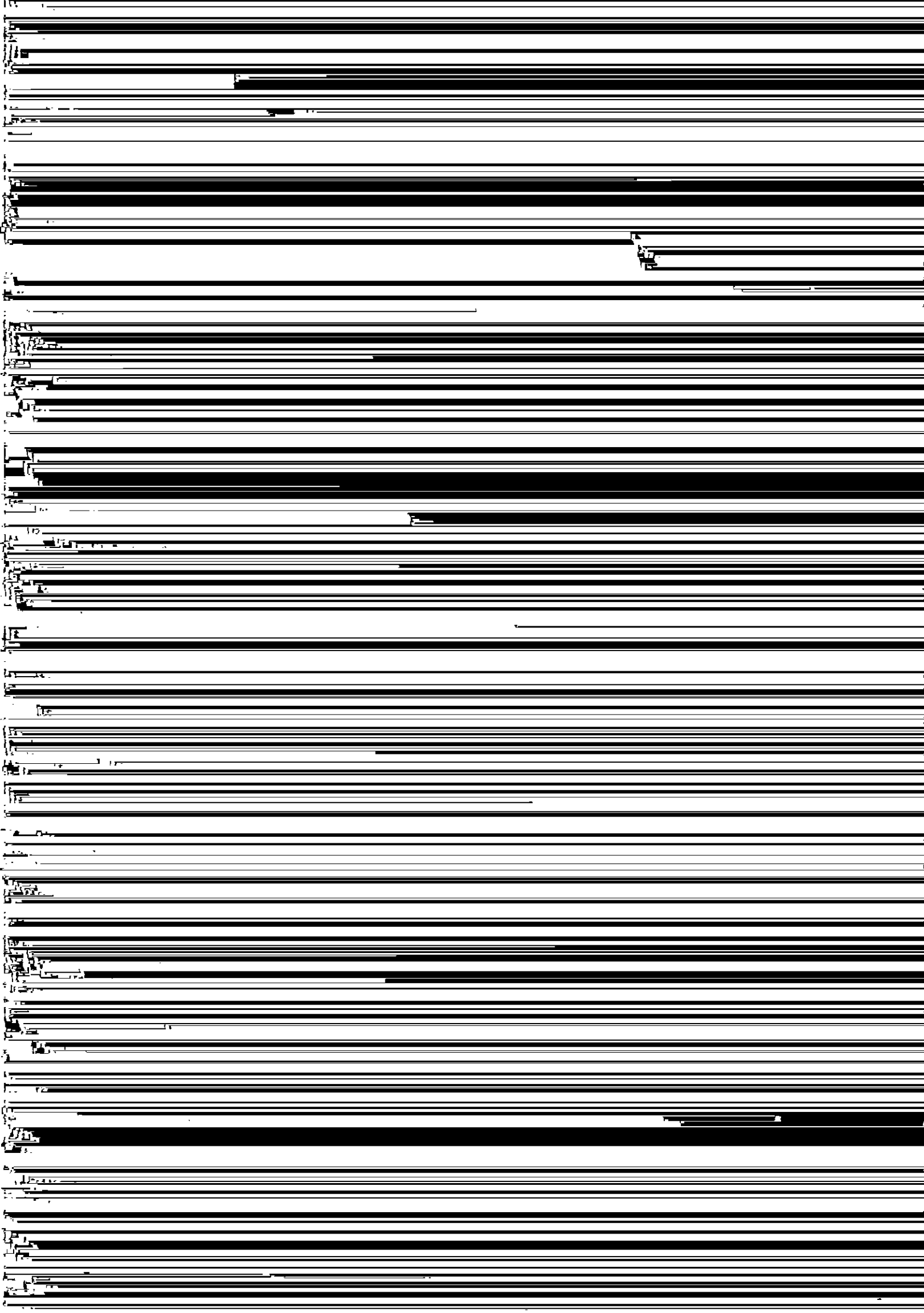












بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٢
بيان المركز المالي الموحد	٣
بيان الدخل الموحد	٤
بيان الدخل الشامل الموحد	٥
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٧ - ٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٩- ٩٦

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
١٠٠١ برج المدينة ٢،
شارع الشيخ زايد
صندوق البريد ٤٢٥٤ دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٣١٣٢١١ (٤) ٩٧١+
فاكس: ٣٣١٤١٧٨ (٤) ٩٦١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة
دبي – الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة والشركات التابعة له "البنك" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وبرأينا أيضاً، أن البنك يحتفظ بسجلات حسابية منتظمة. ولقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته)، أو للنظام الأساسي للبنك والتي قد تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

سابا يوسف سنداحة
رقم القيد ٤١٠
٨ مارس ٢٠١١

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	إيضاحات	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦	١١,٢٤٧,٢٢٥	١١,٦١١,٥٧٠
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٧	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٥٥٧,٢٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٨	٥٧,١٧١,٠٦٧	٤٩,٩٢٤,٩٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	٩	٨,٢٠٠,٤٧٦	٩,٢٩٠,٧٩٧
إستثمارات أخرى	١٠	١,٧٧٢,٩٤٦	١,٩٢٥,٩٥٠
إستثمارات في شركات زميلة	١١	٣,٤٣٠,٢٧٤	٤,٢٩٥,١٦٨
عقارات قيد الإنشاء	١٢	٥٢٤,١٦٥	٣٨٨,٦٤٨
عقارات لغرض البيع	١٣	٥٤٤,٩٥٩	١٥٧,٢٦٩
إستثمارات عقارية	١٤	١,٩٢٢,٩١١	١,٩٩٦,٢٨٨
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٥	٢,٢٩٦,٨٧٣	١,٤٦٤,٠٧١
ممتلكات، آلات ومعدات	١٦	٦٥٣,٠٨٦	٦٥٧,٧٩٥
الشهرة	١٧	١٧,٢٥٨	٣٤,٥١٦
مجموع الموجودات		٩٠,١٣٧,٧٧١	٨٤,٣٠٤,٢٧١
المطلوبات			
ودائع العملاء	٢١	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٤,١٩٥,٥٠٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٢٢	٤,٤٠٩,٤٢٧	١,٤٤٩,٠٥١
أدوات صكوك تمويلية	٢٣	٤,١٧٦,٠١٥	٢,٤١٥,٠٣٤
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٢٤	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢٥	٣,٦٧٩,٩٢٣	٣,٣٧٠,٨٠٤
زكاة مستحقة	٢٨	١٤٦,٣٣٦	١٤٠,٥٣٦
مجموع المطلوبات		٧٩,٦١١,٣١٤	٧٥,٣٢٣,٤٧١
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٩	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٦١٧,٥٠٥
أسهم الخزينة	٣٠	–	(٧٠,٩٠١)
احتياطي قانوني	٣١	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩
احتياطي أراضي منحة	٣١	٢٧٦,١٣٩	٢٧٦,١٣٩
إحتياطي عام	٣١	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠
احتياطي ترجمة عملات	٣١	(٩١,٥٤١)	(٧٧,٨٤١)
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	٣٢	(٢٤٣,١٦٦)	(٧٢٣,٧١٣)
إحتياطي تحوط	٣٤	١٠,٦٥٦	٥٠,٦٠٠
الأرباح المستبقاة		٧٤٨,٤٢٨	٨٢٢,٢٢٢
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		٩,٥٧٩,٤٤٩	٨,٩٧٥,٨٩٠
أطراف غير مسيطرة	٣٦	٩٤٧,٠٠٨	٤,٩١٠
مجموع حقوق الملكية		١٠,٥٢٦,٤٥٧	٨,٩٨٠,٨٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٩٠,١٣٧,٧٧١	٨٤,٣٠٤,٢٧١
المطلوبات المحتملة والإلتزامات	٣٧	٢٤,٢٦٦,١٨٤	٢٥,٦٣٨,٠٣٠

سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالله علي الهاملي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	إيضاحات	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الإيرادات			
إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣٩	٣,٢٢١,٦٩٥	٣,٣٢٢,٨٥٧
إيرادات من الصكوك الإسلامية		٣٧٦,٢٦٠	٧٠٣,٥٣٩
إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل	٤٠	٣٦,٣١٣	٥١,٤٧٨
الأرباح / (الخسائر) من إستثمارات أخرى	٤١	١٣٦,١٦٣	(١٨,٩٣٥)
إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية	٤٢	٦٨٧,٠٣٠	٧٥٢,١٦٩
إيرادات من إستثمارات عقارية	٤٣	٩٠,١٦٦	٧٨,٣٠٠
إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	٤٤	١٤,٤٩٨	٩٩٧
أرباح إعادة شراء أدوات صكوك تمويلية	٢٣	٦,٤١٨	٣٨,٧١٢
إيرادات اخرى	٤٥	١٤٠,٠٠٦	١٨٦,٤٥٣
مجموع الإيرادات		٤,٧٠٨,٥٤٩	٥,١١٥,٥٧٠
المصاريف			
مصاريف الموظفين	٤٦	(٨١٧,٨١٩)	(٨١٣,٢٠٢)
مصاريف عمومية وإدارية	٤٧	(٥٤٢,٩٤٣)	(٥٢٤,٧٦٠)
إستهلاك إستثمارات عقارية	١٤	(٢٢,٦٦٩)	(١٨,٧٢٢)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	٤٨	(٨٠١,٠٥٥)	(٨٠٩,٣٤٤)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية	٤٩	(٦٢,٨٢٤)	(٨,٥٦٥)
مجموع المصاريف		(٢,٢٤٧,٣١٠)	(٢,١٧٤,٥٩٣)
الأرباح قبل توزيعات حصة المودعين والضرائب		٢,٤٦١,٢٣٩	٢,٩٤٠,٩٧٧
حصة المودعين في الأرباح	٥٠	(١,٤٣٥,٦٣١)	(١,٧٣٩,١٩٧)
الأرباح التشغيلية للسنة		١,٠٢٥,٦٠٨	١,٢٠١,٧٨٠
حصة (الخسائر) / الأرباح من الشركات الزميلة	١١	(٨٤٦,٥٢١)	١٧,٣٤٥
الربح من إستحواذ على حصص مسيطرة	٢٠	٦٣٧,٠٣٨	–
أرباح السنة قبل الضريبة		٨١٦,١٢٥	١,٢١٩,١٢٥
مصروف ضريبة الدخل	٢٦	(٣,٤٩٢)	(٦,٨٤٤)
أرباح السنة		٨١٢,٦٣٣	١,٢١٢,٢٨١
موزعة كما يلي:			
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		٨٠٦,٥٢٣	١,٢٠٧,٤٩١
حقوق الأطراف غير المسيطرة		٦,١١٠	٤,٧٩٠
أرباح السنة		٨١٢,٦٣٣	١,٢١٢,٢٨١
العائد الأساسي والمخفض على السهم الموزع على المساهمين في الشركة الأم (درهم)	٥١	٠,٢١ درهم	٠,٣٢ درهم

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيـــان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الربح للسنة	٨١٢,٦٣٣	١,٢١٢,٢٨١
الدخل الشامل الأخر		
صافي الأرباح من إستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	٦٠٦,١٤٠	١٦٥,٣١٠
إعادة تصنيف أرباح محققة من بيع إستثمارات متاحة للبيع إلى بيان الأرباح أو الخسائر	(١٢٥,٥٩٣)	(٣٠٩)
فروقات ترجمة عملات للعمليات الخارجية	(١٣,٧٠٠)	(١٨,١٦١)
صافي خسارة من التحوط للتدفقات النقدية	–	(١٥,٥٩٢)
إطفاء إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية	(٣٩,٩٤٤)	(٤٥,٢١٩)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(٤,٨٠٠)	(٤,٨٠٠)
الدخل الشامل الأخر للسنة	٤٢٢,١٠٣	٨١,٢٢٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١,٢٣٤,٧٣٦	١,٢٩٣,٥١٠
موزع كما يلي:		
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم	١,٢٢٨,٦٢٦	١,٢٨٨,٧٢٠
أطراف غير مسيطرة	٦,١١٠	٤,٧٩٠
	١,٢٣٤,٧٣٦	١,٢٩٣,٥١٠

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	رأس المال الف درهم	أسهم الخزينة الف درهم	مجموع الاحتياطيات الف درهم	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة الف درهم	الأرباح المستبقاة الف درهم	إحتياطي تحوط الف درهم	حقوق ملكية موزعة على مساهمي الشركة الأم الف درهم	أطراف غير مسيطرة الف درهم	مجموع حقوق الملكية الف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩ – معاد بيانه	٣,٤٤٥,٤٠٠	(٣,٣٠٧)	٥,١٩٨,٣٣٨	(٨٨٨,٧١٤)	٨٨٦,١٤٣	١١١,٤١١	٨,٧٤٩,٢٧١	١٢٠	٨,٧٤٩,٣٩١
الربح للسنة	–	–	–	–	١,٢٠٧,٤٩١	–	١,٢٠٧,٤٩١	٤,٧٩٠	١,٢١٢,٢٨١
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	(١٨,١٦١)	١٦٥,٠٠١	(٤,٨٠٠)	(٦٠,٨١١)	٨١,٢٢٩	–	٨١,٢٢٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	(١٨,١٦١)	١٦٥,٠٠١	١,٢٠٢,٦٩١	(٦٠,٨١١)	١,٢٨٨,٧٢٠	٤,٧٩٠	١,٢٩٣,٥١٠
إصدار أسهم منحة	١٧٢,١٠٥	–	–	–	(١٧٢,١٠٥)	–	–	–	–
توزيعات أرباح مدفوعة	–	–	–	–	(٨٦٠,٥٢٣)	–	(٨٦٠,٥٢٣)	–	(٨٦٠,٥٢٣)
دفعات على أساس أسهم الملكية مكتسبة	–	–	–	–	٥,٤٤٤	–	٥,٤٤٤	–	٥,٤٤٤
المحول للإحتياطي العام	–	–	١٠٠,٠٠٠	–	(١٠٠,٠٠٠)	–	–	–	–
أسهم مستحوذ عليها	–	(٦٧,٥٩٤)	–	–	–	–	(٦٧,٥٩٤)	–	(٦٧,٥٩٤)
زكاة مستحقة (إيضاح ٢٨)	–	–	–	–	(١٣٩,٤٢٨)	–	(١٣٩,٤٢٨)	–	(١٣٩,٤٢٨)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	٣,٦١٧,٥٠٥	(٧٠,٩٠١)	٥,٢٨٠,١٧٧	(٧٢٣,٧١٣)	٨٢٢,٢٢٢	٥٠,٦٠٠	٨,٩٧٥,٨٩٠	٤,٩١٠	٨,٩٨٠,٨٠٠
الربح للسنة	–	–	–	–	٨٠٦,٥٢٣	–	٨٠٦,٥٢٣	٦,١١٠	٨١٢,٦٣٣
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	(١٣,٧٠٠)	٤٨٠,٥٤٧	(٤,٨٠٠)	(٣٩,٩٤٤)	٤٢٢,١٠٣	–	٤٢٢,١٠٣
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	(١٣,٧٠٠)	٤٨٠,٥٤٧	٨٠١,٧٢٣	(٣٩,٩٤٤)	١,٢٢٨,٦٢٦	٦,١١٠	١,٢٣٤,٧٣٦
حقوق ملكية غير مسيطرة إضافية ناتجة من الإستحواذ على شركة تابعة	–	–	–	–	–	–	–	٩٤٠,٣٠٠	٩٤٠,٣٠٠
إصدار أسهم منحة	١٧٩,٥٤٩	–	–	–	(١٧٩,٥٤٩)	–	–	–	–
توزيعات أرباح مدفوعة	–	–	–	–	(٥٣٨,٦٤٨)	–	(٥٣٨,٦٤٨)	(٤,٣١٢)	(٥٤٢,٩٦٠)
أسهم خزينة مباعة	–	٧٠,٩٠١	–	–	(١١,٤٧٣)	–	٥٩,٤٢٨	–	٥٩,٤٢٨
دفعات على أساس أسهم الملكية مكتسبة	–	–	–	–	٤٧٩	–	٤٧٩	–	٤٧٩
زكاة مستحقة (إيضاح ٢٨)	–	–	–	–	(١٤٦,٣٢٦)	–	(١٤٦,٣٢٦)	–	(١٤٦,٣٢٦)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	**–**	**٥,٢٦٦,٤٧٧**	**(٢٤٣,١٦٦)**	**٧٤٨,٤٢٨**	**١٠,٦٥٦**	**٩,٥٧٩,٤٤٩**	**٩٤٧,٠٠٨**	**١٠,٥٢٦,٤٥٧**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة قبل الضريبة	٨١٦,١٢٥	١,٢١٩,١٢٥
تعديلات لـ:		
الربح من الإستحواذ على حصص مسيطرة	(٦٣٧,٠٣٨)	–
إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٣,١٨٢	٥٣,٥٦٢
إيرادات توزيعات الأرباح	(٢٤,٣٠٣)	(٣٩,٦٤٦)
أرباح بيع إستثمارات عقارية	(١٨,٠٠١)	(٢,٦٩١)
تكلفة دفعات على أساس أسهم الملكية	٤٧٩	٥,٤٤٤
صافي خسائر إنخفاض القيمة للموجودات المالية	٨٠١,٠٥٥	٨٠٩,٣٤٤
صافي خسائر إنخفاض القيمة للموجودات غير المالية	٦٢,٨٢٤	٨,٥٦٥
الحصة في خسائر / (أرباح) شركات زميلة	٨٤٦,٥٢١	(١٧,٣٤٥)
الربح من موجودات مشتقة إسلامية	–	(١٠٢,١٦٤)
إستهلاك إستثمارات عقارية	٢٢,٦٦٩	١٨,٧٢٢
إستهلاك ممتلكات، آلات ومعدات	١٢٢,٨٥٥	١١٦,٠٠٨
خسارة بيع شركات زميلة	–	٤,٧٠٣
الربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	(٢٠)	–
الربح من بيع إستثمارات متاحة للبيع	(١٢٥,٥٩٣)	–
خسارة بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٩٤١	٦,٨٤١
الربح من إعادة شراء أدوات صكوك تمويلية	(٦,٤١٨)	(٤٠,٦٩٦)
إطفاء إحتياطي تحوط	(٣٩,٩٤٣)	(٤٥,٢١٩)
الربح من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	(١٤,٤٩٨)	(٩٩٧)
إطفاة القيمة العادلة لتمويلات و أنشطة إستثمارية إسلامية	٥,٤٧٣	–
شطب ممتلكات، آلات ومعدات	٤,٠٩٩	٢٧,٩٥٠
الربح من أسهم مستحوذ عليها	–	(٦٧,٥٩٤)
التدفقات النقدية من العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة	١,٨٣١,٤٠٩	١,٩٥٣,٩١٢
نقص في موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	١,٦٧١,٥٧٠	٢,٠١٧,٣٨٠
(الزيادة) / النقص في ذمم مدينة وموجودات أخرى	(٧٣٣,٧٦٠)	٣١١,٥١٣
(النقص) / الزيادة في ودائع العملاء	(٢,٢٢٧,١١٣)	١,٦١٩,٣٦٩
النقص في مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	(٩٢٣,٠٠٢)	(١,٨٨٢,٠٥٠)
النقص في ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	(٤,٤٨٨)	(٨٣,٥٢٨)
الزكاة المستحقة المدفوعة	(١٤٠,٥٣٦)	(١٤١,٨٢٥)
النقد (المستخدم في) / الناتج من العمليات التشغيلية	(٥٢٥,٩٢٠)	٣,٧٩٤,٧٧١
ضريبة مدفوعة	(١,٤١٤)	(٤,٤٣٦)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من العمليات التشغيلية	(٥٢٧,٣٣٤)	٣,٧٩٠,٣٣٥

بيان التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
المتحصل من بيع إستثمارات في صكوك إسلامية	٨٦٤,٥٨٥	١,٨٩٤,٣٧٨
المتحصل من بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤,٥١١	١٣٣,١٦٣
المتحصل من بيع إستثمارات متاحة للبيع	١٦,١٦٦	١١٧,٦٠٤
شراء إستثمارات متاحة للبيع	(٤٢,٣٤٣)	–
شراء إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	–	(٢٨٠)
المتحصل من بيع إستثمارات عقارية	٢٢,٢٠٤	٥,٧٨٩
إضافات لعقارات قيد الإنشاء	(١٣٥,٥١٧)	(١٣٠,٨١٨)
إضافات لعقارات محتفظ بها للبيع	(٢٩,٧٤٧)	(٧٠١)
إضافات لإستثمارات عقارية	(٨,٧٥٧)	(١٥,٢٨١)
صافي النقد المستخدم للإستحواذ على حصص مسيطرة	(٨١,٨٥١)	(٣٨,٥٦٧)
إيرادات توزيعات أرباح	٢٤,٣٠٢	٣٩,٦٤٦
دفعات للإستثمار في شركات زميلة	(٢,٦٥٥)	(١٠٧,١٨٣)
إيراد الإستثمار في شركات زميلة	٨,٧٩١	–
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	(٩٣,٣٠٣)	(١٤٧,٢٩٢)
المتحصل من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	١,٤٠٢	١٢,١٦٠
المتحصل من بيع عقارات محتفظ بها لغرض البيع	٣١,٠٦٧	١٣,٤٦١
الحركة على ودائع ومرابحات دولية بتواريخ إستحقاق لأكثر من ثلاثة أشهر	(٣,٠٣١,٢٣٩)	(٨٨,٨٣٦)
فرق تحويل عملات ناتج عن ترجمة العمليات الخارجية	(٢٣,٥٦٢)	(٤٨,٢٨٨)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية	(٢,٤٧٥,٩٤٦)	١,٦٣٨,٩٥٥
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	(٥٣٨,٦٤٨)	(٨٦٠,٥٢٣)
إعادة شراء ادوات صكوك تمويلية	(٥١,٥٤٢)	(٢٩٩,٠٢٠)
أطراف غير مسيطرة	(٢,٨٤١)	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٥٩٣,٠٣١)	(١,١٥٩,٥٤٣)
(النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله	(٣,٥٩٦,٣١١)	٤,٢٦٩,٧٤٧
النقد وما يعادله في بداية السنة	١٤,٠٧٩,٩٩٢	٩,٨١٠,٢٤٥
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح ٥٢)	١٠,٤٨٣,٦٨١	١٤,٠٧٩,٩٩٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١ عـــام

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ٢٩صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية. وتم لاحقا تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته كشركة مساهمة عامة.

إضافة إلى مكتبه الرئيسي في دبي ، يمارس البنك نشاطاته من خلال فروعه العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تشمل أنشطة المكتب الرئيسي للبنك وفروعه والشركات التابعة.

إن العنوان الرئيسي للبنك هو ص. ب. ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته).

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١/٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المعدّل الذي يؤثر على العرض والإفصاح في السنة الحالية

تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية المعدل التالي في السنة الحالية والذي أثر على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة. إن تفاصيل المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الأخرى المطبقة في هذه البيانات المالية الموحدة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية تم بيانها في البند ٢/٢.

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (المعدل في ٢٠٠٨) *إندماج الأعمال*	تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (٢٠٠٨) في السنة الحالية بأثر مستقبلي على إندماجات الأعمال والتي تاريخ الإستحواذ عليها في أو بعد ١ يناير ٢٠١٠ طبقا للأحكام الإنتقالية ذات الصلة. وقد أثر تطبيقها على محاسبة إندماجات الأعمال في السنة الحالية.

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يؤد تطبيق هذه المعايير والتفسيرات إلى تأثير مادي على المبالغ المدرجة للسنة الحالية أو السنوات السابقة ولكنها قد تؤثر على حسابات المعاملات والترتيبات المستقبلية.

• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١ *تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى* – اعفاءات اضافية عند اعتماده للمرة الأولى	تنص التعديلات على إثنين من الإعفاءات عند إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى والمتعلقة بموجودات النفط والغاز لتحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار.
• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٢ – *الدفع على أساس الأسهم – معاملات التسويات النقدية للبنك للدفع على أساس الأسهم*	توضح التعديلات نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٢، بالإضافة إلى معاملات التسويات النقدية للبنك للدفع على أساس الأسهم في البيانات المالية المنفصلة (أو الفردية) للمنشأة التي تستلم بضائع أو خدمات عندما يكون لدى منشأة أخرى أو مساهم إلتزام لتسوية المكافأة.
• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٥ *موجودات غير متداولة متاحة للبيع وعمليات متوقفة* (كجزء من *التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في سنة ٢٠٠٨*)	توضح التعديلات أن جميع الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة يجب تصنيفها كمتاحة للبيع، عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن خسارة السيطرة في تلك الشركة التابعة، دون النظر فيما لو كان البنك سوف يحتفظ بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد عملية البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة (يتبع)

• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٥ *موجودات غير متداولة متاحة للبيع وعمليات متوقفة* (كجزء من *التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في سنة ٢٠٠٩*)	توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٥ أن متطلبات الإفصاح الواردة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية فضلا عن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٥ لا تنطبق على الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) المصنفة بأنها محتجزة للبيع أو عمليات متوقفة ما لم تتطلب تلك المعايير الدولية للتقارير المالية (١) إفصاحات محددة فيما يتعلق بالموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) بأنها محتجزة للبيع أو عمليات متوقفة، أو (٢) إفصاحات حول قياس الموجودات والمطلوبات ضمن مجموعة التصرف والتي لا تقع ضمن نطاق متطلبات القياس للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٥.
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ *عرض البيانات المالية* (كجزء من *تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في سنة ٢٠٠٩*)	توضح التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ أن التسوية المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار أدوات ملكية لا تتعلق بتصنيفها سواء كانت متداولة أو غير متداولة.
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٧ *بيان التدفقات النقدية* (كجزء من *تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في سنة ٢٠٠٩*)	تحدد التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٧ أنه يمكن فقط تصنيف النفقات التي ينشأ عنها موجودات معترف بها في بيان المركز المالي كأنشطة إستثمارية في بيان التدفقات النقدية.
• التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الاعتراف والقياس* – بنود التحوط المؤهلة	تقدّم التعديلات إيضاحات حول جانبين من جوانب محاسبة التحوط: تحديد التضخم كخطر متحوط له أو نسبي، والتحوط عن طريق عقود الخيارات.
• تعديلات على تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ٩ (المعدّل): *إعادة تقييم المشتقات المُضمنة*.	المتعلقة بتقييم المشتقات المُضمنة في حالة إعادة تصنيف الموجودات المالية في بند موجودات مالية من خلال الربح أو الخسارة "FVTPL"
• تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٧ *توزيع الموجودات غير النقدية على المالكين*.	يقدم التفسير إرشادات حول المعالجة المحاسبية الملائمة عندما يقوم البنك بتوزيع الموجودات فضلا عن النقد كأرباح على مساهميه.
• تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٨ – *تحويل موجودات من العملاء*	يتناول التفسير المحاسبة التي يجب أن يتبعها مستلمو التحويلات من الممتلكات، الآلات والمعدات من "العملاء" ويقرر وجوب اعتراف المستلم للأصل بالقيمة العادلة له كما بتاريخ التحويل عندما تطابق الممتلكات الآلات والمعدات المحوّلة لتعريف الأصل من وجهة نظر المستلم، ويجب الاعتراف بالقيد الدائن كإيرادات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨: *الإيرادات*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة (يتبع)

• تعديلات على تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٦ – *تحوطات صافي الاستثمار في عمليات خارجية*.	يزيل التفسير القيود من حيث أي جهة في المجموعة تحتفظ بأدوات التحوط، بعد التعديل طبقا لتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٦، أي منشأة بالمجموعة يمكنها الإحتفاظ بسند التحوط الذي يتأهل كتحوط إستثمار في عملية أجنبية.
• التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠٠٩)	بإستثناء التعديلات على المعايير الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٣ الموضحة في وقت سابق في القسم ١/٢، لم يكن لتطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أي تأثير مادي على المبالغ المُدرجة في البيانات المالية الموحدة.

٣/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١ *إعفاءات محدودة من إفصاحات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٧ المتعلقة بأرقام المقارنة عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى*	١ يوليو ٢٠١٠
• المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٧ *الإفصاحات – المتعلقة بالإفصاحات حول تحويلات الموجودات المالية*	١ يوليو ٢٠١١
• المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩ *الأدوات المالية* (معدل في ٢٠١٠)	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٤ *الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة* (معدل في ٢٠٠٩)	١ يناير ٢٠١١
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٢ *الأدوات المالية: العرض – المتعلقة بتصنيف حقوق الإصدار*	١ فبراير ٢٠١٠
• تعديلات على لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٤ المتعلقة *بالدفع المسبق للحد الأدنى لمتطلبات التمويل*	١ يناير ٢٠١١
• تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٩ *إطفاء المطلوبات المالية مع أدوات حقوق الملكية*	١ يوليو ٢٠١٠
• تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في ٢٠١٠ والتي تغطي التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١ و المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٣ المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٧ و المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ و المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٧ والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٤ وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٣.	١ يناير ٢٠١١، بإستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٣ والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٧ اللذان يسر تطبيقهما بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٠

لم تُتح للإدارة بعد فرصة النظر في التأثير المحتمل لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٣ التعاريف

لقد تم إستخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

٣-١ المرابحات

هي عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤها وحيازتها بناءً على وعد المتعامل الملتزم بشرائها بشروط معينة. يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه.

٣-٢ تمويل سلم

هو عقد يشتري بموجبه البنك سلع مُحددة ويدفع الثمن الكامل لتلك السلعة مقدماً، في حين يقوم المتعامل بتسليم البضاعة طبقا لمواصفات معينة وكمية معينة في التاريخ (التواريخ) المتفق عليه في المستقبل (أي شراء السلعة للتسليم المؤجل من قبل المتعامل مقابل قيام المشتري بدفع سعر الشراء بالكامل مقدما).

٣-٣ الإستصناع

هو عقد بين البنك والمتعامل على أن يبيع البنك له عقار مطور، وفقًا لمواصفات متفق بشأنها. يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل في تاريخ محدد مقابل ثمن متفق عليه.

٣-٤ الإجارة

هي عقد بحيث يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو إنشاء أصل بناء على طلب العميل (المستأجر) إستناداً على وعد منه بإستئجار الأصل لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة. وقد تنتهي الإجارة بتمليك المستأجر الأصل المؤجر.

٣-٥ المشاركة

هي عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع إستثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات تناقصية تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم إقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما من رأسمال المشروع.

٣-٦ المضاربة

هي عقد بين البنك والطرف الثالث بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

٣-٧ الوكالة

هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل لإستثمار مبلغ من المال وفقا للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.

٣-٨ الصكوك

تمثل الصكوك شهادات أمانة لموجودات مغطاة متوافقة مع الشريعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية

٤-١ بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRIC)، ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المطبقة.

وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب البلاغ رقم ٢٦٢٤/ ٢٠٠٨ بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨، فقد تم الإفصاح عن تعرضات البنك من نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية، وودائع وأرصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، مرابحات دولية مع مؤسسات مالية وإستثمارات قصيرة الأجل وأخرى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في الإيضاحات المتعلقة بها.

٤-٢ أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا إعادة تقييم بعض الأدوات المالية. تستند التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المُستلم نظير الموجودات.

أهم السياسات المحاسبية موضحة أدناه.

٤-٣ أساس التوحيد

إن البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "البنك") كما هو مبين في إيضاح ١٩. إن المنشأت المسيطر عليها من قبل البنك يتم التعامل معها كشركات تابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة للإستفادة من نشاطاتها. تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك وبإستخدام سياسات محاسبية متماثلة لما يستخدمه البنك.

يتم إضافة نتائج الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو بيعها خلال العام في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ أو لغاية تاريخ البيع حسب ما يقتضي الأمر.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل الشركات الأخرى التابعة للبنك.

عند توحيد البيانات المالية، يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف الداخلية المتبادلة بين أعضاء البنك.

يتم تحديد حقوق الملكية غير المسيطرة (بإستثناء الشهرة) في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق ملكية البنك. يمكن قياس حصة حقوق الملكية غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة أو بحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد للمنشأة المستحوذ عليها على أساس تناسبي. يتم اختيار أساس القياس على أساس كل حالة استحواذ على حدة. ولاحقاً للاستحواذ، تحدد القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة بالحصص التي تم الاعتراف بها مبدئياً بالإضافة إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة على حقوق الملكية. يوزع إجمالي الإيرادات الشاملة على الملكية غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز في أرصدة حصص حقوق الملكية غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان للسيطرة كمعاملات ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص البنك وحصص حقوق الملكية غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفروق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوعة أو المستلمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣ أساس التوحيد (يتبع)

عندما يفقد البنك سيطرته على أحد الشركات التابعة، يتم حساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة للحصص المتبقية و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص الملكية غير المسيطرة.

٤-٤ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية

الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً المبالغ المشطوبة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجدت.

المرابحات الدولية مع مؤسسات مالية، القصيرة الآجل يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة والأرباح المؤجلة.

٤-٥ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

تتكون الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من ذمم المرابحات وتمويل السلم والمضاربات والمشاركات وترتيبات الوكالة وعقود الاستصناع والإجارة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل المبالغ المشطوبة ومخصص المبالغ المشكوك بتحصيلها. يتم قياس تكلفة الاستصناع وتدرج في البيانات المالية الموحدة بقيمة لا تزيد عن القيمة النقدية المعادلة لها.

يتم أخذ مخصص الإنخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية عند وجود شك في تحصيلها أو استردادها مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بقياس القيمة العادلة. يتم شطب الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية فقط في حالة استنفاذ جميع السبل الممكنة والمتاحة لاستردادها. الخسائر المتوقعة في المستقبل لا يتم تسجيلها.

يتم عادة شطب الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (ومخصص إنخفاض القيمة ذو الصلة)، إما جزئيا أو كليا، عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد المبلغ الأصلي، بالنسبة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المضمونة، وعند إستلام العائدات من تحصيل الضمان.

٤-٦ إنخفاض قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

٤-٦-١ الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً

تتمثل الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً بشكل رئيسي من موجودات تمويلات وإستثمارات تجارية وشركات والتي يتم تقييمها إفرادياً لتحديد إن كان هنالك أي دليل موضوعي يؤشر إلى إنخفاض دائم في قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية. تصنف الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية كمنخفضة القيمة حالما يوجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملتزمة للبنك وفقاً لشروط العقد الأصلية. ينشأ الشك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملتزمة عامة عندما:

(أ) لا يتم سداد القيمة الإسمية والأرباح كما في شروط العقد؛ و
(ب) عند وجود تدهور مهم في الوضع المالي للمقترض ومن غير المحتمل أن تكون المبالغ المتوقع تحصيلها من تسييل الضمانات المرهونة، إن وجدت، كافية لتغطية القيمة المدرجة الحالية للأصل المالي.

يتم قياس الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية والإسلامية المنخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ويتم خصمها على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي الموجودات التمويلية والإسلامية أو يتم قياس الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة، بناءً على القيمة السوقية المنظورة للموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية أو القيمة العادلة للضمان المرتبط بالأصل، إذا كان الأصل يخضع لضمانات. يتم إحتساب خسارة إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية المنخفضة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٦ إنخفاض قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (يتبع)

٤-٦-٢ الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية لأفراد ذات ميزات مشتركة وليست مهمة إفرادياً

يتم إحتساب مخصص إنخفاض القيمة الجماعي لتغطية إنخفاض القيمة مقابل مجموعة معينة من الموجودات عندما يكون هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة من خلال تطبيق منهج يخصص معدلات خسارة أعلى متماشياً مع الأقساط المتأخرة.

٤-٦-٣ المتكبدة والتي لم يتم تحديدها بعد

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيمة بشكل فردي التي لا يوجد أي دليل محدد على خسارتها على أساس فردي يتم تجميعها وفقا لمخاطر الائتمان استناداً إلى قطاعها، المنتج أو تصنيف الموجودات الإستثمارية والتمويلية لغرض إحتساب الخسائر المقدرة كمجموعة. إن هذا يعكس خسائر إنخفاض القيمة التي كان من الممكن أن يتكبدها البنك نتيجة أحداث حصلت قبل تاريخ بيان المركز المالي الموحد والتي لم يتمكن البنك من تحديدها إفراديا، والتي يمكن تقديرها بشكل موثوق. عند تواجد المعلومات التي تحدد الخسائر المتعلقة بالموجودات الإستثمارية والتمويلية الفردية ضمن مجموعة العميل يتم حالاً إزالة هذه بالموجودات الإستثمارية والتمويلية من مجموعة العميل ويتم تقييمها إفرادياً لإنخفاض القيمة.

٤-٦-٤ استرجاع خسائر إنخفاض القيمة

في حال تدنى مبلغ خسارة الإنخفاض للقيمة في فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط التدني بشكل موضوعي بحدث تم بعد الإعتراف بالإنخفاض بالقيمة، يتم عكس الزيادة بتخفيض حساب مخصص إنخفاض القروض. يتم الإعتراف باسترجاع الخسائر في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تحدث بها.

٤-٦-٥ تسهيلات التمويل المعاد التفاوض عليها

يسعى البنك، حيثما أمكن لإعادة هيكلة التعرضات لمخاطر الإئتمان بدلاً من الاستحواذ على ضمانات. هذا يمكن أن يشمل تمديد ترتيبات الدفع والموافقة على شروط الإئتمان الجديدة. وبعد إعادة التفاوض على الشروط، يصبح التعرض للإئتمان غير متأخر السداد. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء المعايير وأن الدفعات المستقبلية سوف تحدث. تستمر التسهيلات في الخضوع لتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو إجمالية ويتم إحتسابها باستخدام سعر الربح الفعلي الأصلي للتسهيلات معتمدة على إستجابة المتعامل للشروط المعدّلة وقيامه بتسديد الدفعات المطلوبة للموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية وتحويلها لفئة عاملة.

٤-٧ الاستثمارات في الصكوك الإسلامية

٤-٧-١ إستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الإستثمارات في الصكوك الإسلامية التي لديها تواريخ استرداد أو مدفوعات ثابتة أو محددة ولدى البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم تصنيفها كإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق. يتم ادراج هذه الإستثمارات بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الربح الفعلية، مطروحاً منها أي انخفاض في القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بالاعتبار أية علاوات أو خصومات متعلقة بامتلاك الإستثمارات على أساس طريقة معدل الربح الفعلية.

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود تكبد خسائر إنخفاض في قيمة الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المحتفظ بها حتى الإستحقاق بالتكلفة المطفأة، فإن مبلغ خسارة انخفاض القيمة المعترف بها هو الفرق بين القيمة المدرجة للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة والمخصومة بموجب سعر الربح الفعلي الأساسي للإستثمار المالي، ويتم إدراج خسارة إنخفاض القيمة الناتجة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٧ الاستثمارات في الصكوك الإسلامية (يتبع)

٤-٧-١ إستثمارات متاحة للبيع

يتم إدراج الإستثمارات في الصكوك الإسلامية غير المصنفة "كمحتفظ بها حتى الإستحقاق" "كإستثمارات متاحة للبيع" وتظهر بالقيمة العادلة.

يتم الإعتراف بالإستثمارات في الصكوك الإسلامية المتاحة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

بعد الإعتراف المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات التي تم تصنيفها بأنها "متاحة للبيع" بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة في الدخل الشامل الآخر وتسجيلها ضمن إحتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في حقوق الملكية، باستثناء خسائر إنخفاض القيمة، الأرباح المحسوبة بإستخدام طريقة الربح الفعلية والأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل الموجودات النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

في حالة تم إستبعاد الإستثمار أو تم تحديد وجود إنخفاض دائم في قيمته، فيتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن إحتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

إذا إنخفضت قيمة الإستثمار المتاح للبيع، يتم إستبعاد الفرق بين تكلفة الإستحواذ (صافية من الدفعات الرئيسية والإطفاء) والقيمة العادلة الحالية، ناقصا اي خسارة إنخفاض قيمة سابقة تم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد، من حقوق الملكية والإعتراف به في بيان الدخل الموحد.

٤-٨ إستثمارات أخرى

٤-٨-١ الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الأصل المالي محتفظ به للمتاجرة أو عند تصنيفه من قبل الإدارة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الأصل المالي كأصل محتفظ به للمتاجرة في حال:

- تم الإستحواذ عليه مبدئيا بهدف بيعه في المستقبل القريب؛ أو
- كونه جزء من محفظة أدوات مالية محددة يقوم البنك بإدارتها ولها نمط فعلي حديث يظهر تحصيل أرباح قصيرة الأجل.
- كونه من المشتقات المالية غير المصنفة وغير الفعالة كأداة تحوط.

يتم إدراج الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس ضمن بيان الدخل الموحد.

٤-٨-٢ إستثمارات متاحة للبيع

يتم إدراج الإستثمارات غير المصنفة لإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر "كإستثمارات متاحة للبيع" وتظهر بالقيمة العادلة.

إذا إنخفضت قيمة الإستثمار المتاح للبيع، يتم إستبعاد الفرق بين تكلفة الإستحواذ والقيمة العادلة الحالية، ناقصا اي خسارة إنخفاض قيمة سابقة تم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد، من حقوق الملكية والإعتراف به في بيان الدخل الموحد.

بمجرد الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية المتاحة للبيع ، يتم الإعتراف بالانخفاض اللاحق في القيمة العادلة للأداة في بيان الدخل الموحد عندما يكون هناك مزيد من الأدلة الموضوعية عن إنخفاض القيمة نتيجة لانخفاضات أخرى في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجودات المالية. عندما لا يكون هناك مزيد من الأدلة الموضوعية حول إنخفاض القيمة، يتم الإعتراف بالانخفاض في القيمة العادلة للموجودات المالية مباشرة في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٨ إستثمارات أخرى (يتبع)

٤-٨-٣ إعادة تصنيف إستثمارات أخـرى

إعادة التصنيف لا يسمح به إلا في حالات نادرة، عندما لم يعد محتفظ بالأصل لغرض بيعه على المدى القصير. يُحتسب إعادة التصنيف في القيمة العادلة للموجودات المالية في تاريخ إعادة التصنيف.

٤-٨-٤ إلغاء الإعتراف بالإستثمارات الأخرى

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بضمان الإستثمار فقط عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الإستثمار؛ أو عندما يقوم البنك بتحويل الإستثمار وجميع مخاطر ومزايا ملكية الإستثمار بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى. إذا لم يقم البنك بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمر بالسيطرة على الأصل المحولة ملكيته، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف كذلك بالاقتراض المضمون بالرهن عن صافي المبالغ المحصلة.

٤-٩ القيـم العادلة

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة في ختام الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. وتستخدم أسعار المزايدة للموجودات بينما تستخدم أسعار العرض للمطلوبات.

الإستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة يتم تحديدها بالتكلفة، ناقصا مخصص انخفاض قيمة ، ونظرا لطبيعة للتدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها وعدم وجود سُبل أخرى مناسبة للصول إلى قيمة عادلة موثوق بها.

بالنسبة للاستثمارات العقارية، يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري على أساس تقييمات مهنية مستقلة.

تُحتسب القيمة العادلة للتعهد من جانب واحد لشراء / بيع العملات بالرجوع إلى أسعار صرف العملات الأجنبية ذات الاستحقاقات المماثلة.

٤-١٠ إستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي يستطيع البنك ممارسة تأثير فعال عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. يمثل التأثير الفعال قدرة البنك على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بناءً على طريقة حقوق الملكية، تظهر الإستثمارات في شركات زميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة بعد تعديلها لتغيرات ما بعد الشراء في حصة البنك من صافي موجودات الشركة الزميلة، ناقص أي انخفاض بقيمة كل إستثمار على حده. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان هناك ضرورة للإعتراف بأية خسائر إنخفاض القيمة لإستثمارات البنك في الشركة الزميلة. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان بالضرورة الإعتراف بأية خسارة لانخفاض القيمة على إستثمارات البنك في الشركات الزميلة. يحدد البنك في نهاية كل تقرير فيما ما إذا كانت هنالك أدلة موضوعية على أن الاستثمار في الشركة الزميلة تم إنخفاض قيمته. وفي هذه الحالة، يقوم البنك باحتساب مبلغ إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد للشركة الزميلة والقيمة المدرجة ويتم الإعتراف بالمبلغ في بيان الدخل الموحد.

إن أية زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المحددة للشركة الزميلة والتي تم تسجيلها بتاريخ الشراء فيتم إعتبارها كشهرة. يتم تضمين الشهرة ضمن القيمة المدرجة للإستثمار ويتم تقييمها لإنخفاض القيمة كجزء من تقييم الإستثمار. إن أي زيادة في حصة البنك من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة عن تكلفة الشراء، بعد إعادة التقييم، فيتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

عندما تقوم إحدى شركات البنك التابعة أو شركة زميلة أخرى بالتعامل مع شركة زميلة، يتم إستبعاد أية أرباح أو خسائر وذلك بما يعادل مقدار حصة البنك في الشركة الزميلة المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١١ إدارة الصندوق

يدير البنك الموجودات المحتفظ بها في وحدات الأمانة نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لهذه المنشأت في البيانات المالية الموحدة إلا عندما يسيطر البنك على على المنشأة.

٤-١٢ العقارات قيد الإنشاء

تصنف العقارات قيد الإنشاء بغرض البيع تحت بند عقارات قيد الإنشاء. تظهر العقارات غير المباعة والعقارات المباعة التي لم تحقق شروط تثبيت الإيراد بالتكلفة أو صافي القيمة التي يمكن تحقيقها أيهما أقل. تشتمل التكلفة على تكلفة الأرض والبنية التحتية والإنشاءات والمصاريف الأخرى المتعلقة بها مثل الأتعاب المهنية والتكاليف الهندسية العائدة للمشروع، والتي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة الضرورية لجعل الموجودات الجاهزة للاستخدام قيد التنفيذ. يتم رسملة التكاليف المباشرة من بدء المشروع حتى إتمامه. يعرف الإتمام على أنه إما عند إصدار شهادة الإتمام الفعلي أو عندما تعتبر الإدارة أن المشروع قد اكتمل أيهما أقرب. وعند إتمام المشروع يتم حذف تكلفة العقارات غير المباعة من عقارات قيد الإنشاء وتحول إلى عقارات محتفظ بها لغرض البيع.

٤-١٣ العقارات المحتفظ بها لغرض البيع

إن العقارات المستحوذة أو المشيدة لغرض البيع، يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها للبيع عند إتمام الإنشاء. تظهر العقارات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. تشتمل التكلفة على تكلفة الأرض والبنية التحتية والإنشاء والمصاريف الأخرى المتعلقة بها مثل الأتعاب المهنية والتكاليف الهندسية العائدة للمشروع التي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة الضرورية لجعل الموجودات الجاهزة للاستخدام قيد التنفيذ. إن صافي القيمة الممكن تحقيقها يمثل صافي سعر البيع المقدر ناقصاً التكاليف التي يتم صرفها عند بيع العقار.

يتم رسملة التكاليف المباشرة من بدء المشروع حتى إتمامه. يعرّف الإتمام على أنه إصدار شهادة الإتمام الفعلي أو عندما تعتبر الإدارة أن المشروع قد اكتمل أيهما أقرب. إن تكلفة الأرض والتكاليف المصروفة أثناء التطوير المتعلقة بالعقارات المباعة خلال السنة يتم تحويلها إلى تكلفة الإيرادات.

٤-١٤ تكلفة بيع العقار

تتضمن تكلفة بيع العقار على تكلفة الأرض وتكاليف التطوير. تتضمن تكاليف التطوير على تكلفة البنية التحتية والإنشاء. تتضمن تكلفة البيع بالنسبة للشقق على النسبة المقدرة من تكلفة التطوير المصروفة لتاريخه مقابل إجمالي تكاليف التطوير المقدرة لكل مشروع.

٤-١٥ الاستثمارات العقارية

إن العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير أو لأغراض بيعها في المستقبل بسعر أفضل وكذلك العقارات المحتفظ بها لإستخدامات مستقبلية غير محددة يتم تصنيفها كاستثمارات عقارية. يتم قياس الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم ومخصص إنخفاض القيمة. يحتسب الاستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت لأكثر من ٢٥ سنة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات العقارية إما عند استبعادها أو عند سحب الاستثمار العقاري من الاستخدام بصورة دائمة ولم يعد هناك مزايا اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن سحب أو استبعاد الاستثمار العقاري، يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد للسنة التي تم خلالها السحب أو الاستبعاد.

إن التحويلات التي تتم إلى الإستثمارات العقارية، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بانتهاء سكن المالك أو بدء عقد الإيجار التشغيلي لطرف آخر أو انتهاء الإنشاء أو التطوير. إن التحويلات تتم من الاستثمارات العقارية، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بالبدء في سكن المالك أو بدء التطوير بغرض البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٦ الممتلكات، الآلات والمعدات

يتم اظهار الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأي خسارة إنخفاض القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرة لإمتلاك الأصل.

يتم الاعتراف بالتكاليف اللاحقة المتعلقة بالموجودات في القيمة الدفترية للموجودات أو يعترف بها كموجودات منفصلة، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى البنك، ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك لتنزيل تكلفة أو قيم الموجودات على أعمارها الإنتاجية المقدّرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

• مباني	١٥ – ٢٥ سنة
• آلات ومعدات	١٥ – ٢٠ سنة
• الأثاث والمعدات المكتبية	٣ – ٥ سنوات
• تقنية المعلومات	٣ – ٥ سنوات
• السيارات	٣ سنوات

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وكذلك أعمارها الإنتاجية وطريقة الإستهلاك وتعديلها حسبما يكون ملائماً بتاريخ كل ميزانية عمومية يتم إدراج أية تغيرات في التقديرات بأثر مستقبلي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فورا إلى مبلغه القابل للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المتوقعة القابلة للاسترداد.

يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو شطب أي من الممتلكات، الآلات والمعدات على أساس الفرق ما بين عائدات البيع والقيمة المدرجة بها كما في ذلك التاريخ ويتم تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الدخل الموحد.

٤-١٧ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بإستثناء الشهرة

يعمل البنك في تاريخ كل ميزانية عمومية موحدة على مراجعة القيم المدرجة لموجوداته الملموسة وغير الملموسة وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل محدد، يقوم البنك بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه.

إن القيمة المستردة هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمة الإستخدام. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لحساب القيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس التقديرات السوقية الحالية لقيمة الوقت على النقد والمخاطر المحددة للأصل.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل (أو لوحدة منتجة للنقد) بما يقل عن القيمة الدفترية، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض الدائم مباشرة في بيان الدخل الموحد، إلا إذا كان الأصل معاد تقييمه فيتم عندها تسجيل خسائر الإنخفاض كتنزيل من مخصص إعادة التقييم.

في حالة إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم إحتساب خسائر إنخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد إلا إذا كان الأصل قد تم تسجيله بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة كزيادة في مخصص إعادة التقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٨ أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

إن العقارات أو الموجودات قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج والتوريد أو الإدارة أو لأغراض لم يتم تحديدها بعد، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض مدرجة. تشتمل التكلفة على جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين المرتبطة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة يتم رسملة تكاليف التمويل وفقاً لسياسة البنك المحاسبية. عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى البند الملائم ضمن ممتلكات، آلات ومعدات، ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات البنك.

٤-١٩ إستثمارات في مشاريع مشتركة

تحتسب مصالح البنك في المشاريع المشتركة ، والتي تعرف بأنها تلك المنشأت التي تخضع لسيطرة مشتركة، وفقا لطريقة التوحيد النسبي حيث يحتسب البنك حصته من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات في مشاريع مشتركة على أساس كل مشروع.

مواعيد تقارير المشاريع المشتركة والبنك متطابقة، كما أن السياسات المحاسبية للمشاريع المشتركة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل البنك لمعاملات وأحداث مشابهة في ظروف مماثلة.

٤-٢٠ اندماج الأعمال

تتم محاسبة تملك الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البدل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للموجودات التي ينقلها البنك بتاريخ التملك، والمطلوبات التي يتحملها البنك إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرها البنك في مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة. وبشكلٍ عام، يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات التملك في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

في تاريخ التملك، يتم الاعتراف بالموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بقيمها العادلة بتاريخ التملك، إلا أنه:

- يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات الضريبية المؤجلة بالإضافة إلى المطلوبات أو الموجودات المتصلة بترتيبات منافع الموظفين وقياسها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ *ضرائب الدخل* ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ *منافع الموظفين* على التوالي؛

- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتصلة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة المشتراة أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي دخل فيها البنك لإستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة المشتراة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ *الدفع على أساس الأسهم* بتاريخ التملك؛ و

- يتم قياس الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) التي تصنف كمحتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ *موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة* وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة كالزيادة على مجموع البدل المنقول، ومقدار أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشترية التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك مجموع البدل المنقول ومبالغ أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشترية التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في الربح أو الخسارة كربح شراء بسعر منخفض.

إن الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل أولي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس على أساس المعاملة تلو المعاملة. يتم قياس الأنواع الأخرى من الملكية غير المسيطرة بالقيمة العادلة أو على أساس المعايير المحددة في معيار دولي آخر للتقارير المالية، عندما يكون ذلك منطبقا.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٠ اندماج الأعمال (يتبع)

عندما يشتمل البدل المنقول بواسطة البنك في اندماج الأعمال على موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب بدل محتمل، يتم قياس البدل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ تملكه ويتم إدراجه كجزء من البدل المنقول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبدل المحتمل والتي يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع عمل تعديلات مقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ عن معلومات إضافية يتم الحصول عليها خلال 'فترة القياس' (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ التملك) حول الوقائع والظروف السائدة بتاريخ التملك.

إن المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبدل المحتمل والتي لا يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس تعتمد على كيفية تصنيف البدل المحتمل. لا تتم إعادة قياس البدل المحتمل والمصنف كحقوق ملكية في تواريخ تقارير لاحقة، ويتم حساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البدل المحتمل والمصنف على أنه أحد الموجودات أو المطلوبات في تواريخ تقارير لاحقة، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة في بيان الدخل الموحد.

عندما يتم دمج الأعمال على مراحل، يتم قياس حصة البنك في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ التملك (تاريخ تولي البنك السيطرة) ويتم الاعتراف بما ينتج من ربح أو خسارة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد. إن المبالغ الناشئة عن الملكية في المنشأة المشتراة قبل تاريخ التملك والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في حال كانت هذه المعالجة ملائمة فيما لو تم استبعاد تلك الملكية.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال مع نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث فيها الاندماج يقوم البنك بأخذ مخصصات عن المبالغ الإنتقالية للبنود التي لم تكتمل محاسبتها. ويتم تعديل هذه المبالغ خلال فترة القياس، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، وذلك لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ التملك، إذا كانت معروفة، والتي يمكن ان تكون قد أثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

تمت محاسبة اندماج الأعمال التي جرت قبل ١ يناير ٢٠١٠ وفقاً للنسخة السابقة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣.

٤-٢١ الشهرة

يتم الإعتراف بالشهرة الناتجة عن الإستحواذ كموجودات ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، التي تمثل فائض تكلفة اندماج الأعمال على حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة. وفي حال كانت حصة البنك، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للمنشأة المشتراة تزيد عن مجموع تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لأغراض إختبار إنخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في البنك والتي يتوقع إستفادتها من عملية الإندماج. يتم إجراء إختبار سنوي لإنخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة يتم تحميل خسارة الإنخفاض أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الموجودات الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل موجود في الوحدة. إن خسائر إنخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

عند إستبعاد إحدى الشركات التابعة أو المنشآت تحت السيطرة المشتركة يتم تضمين قيمة الشهرة المخصصة لها لتحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الإستبعاد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٢ ودائع العملاء وأرصدة مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية اخرى ووكالات تمويلية متوسطة الأجل

إن ودائع العملاء والأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والوكالات التمويلية متوسطة الأجل تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة والتي هي عادةً المبالغ المستلمة بعد تنزيل تكاليف المعاملة المباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلية.

٤-٢٣ أدوات تمويل الصكوك

٤-٢٣-١ الصكوك غير القابلة للتحويل

تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملات، ومن ثم يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، مع حساب مصاريف الربح المعترف بها على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الأرباح على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية، أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، إذا كان ذلك مناسبا.

٤-٢٣-٢ الصكوك القابلة للتحويل

يتم تسجيل الصكوك القابلة للتحويل والتي يمكن تسويتها وفقا لاختيار المُصدر كأدوات مالية مُركبة. ويُحسب مكون الأسهم للصكوك القابلة للتحويل بأنه الفائض من العائدات عن القيمة الحالية للأرباح في المستقبل والمدفوعات الرئيسية، مخفضة بسعر السوق للأرباح التي تنطبق على المطلوبات المماثلة التي لا تملك خيار التحويل.

٤-٢٤ مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلية ويتم الاعتراف بمصاريف الأرباح على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الأرباح على مدى الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مناسباً.

٤-٢٥ إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

٤-٢٥-١ الموجودات المالية

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (أو الجزء من الموجود المالي، عندما ينطبق، أو الجزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما:

- ينتهي الحق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجود، أو
- يحول البنك حقوقه للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عندما يأخذ على عاتقه الالتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف ثالث بموجب التزام و
- إما (أ) يحول البنك جميع الأخطار والمزايا المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لا يكون البنك قد حول أو احتفظ فعلياً بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالموجود، إلا أنه حول السيطرة على الموجود.

٤-٢٥-٢ المطلوبات المالية

يتم إلغاء الإعتراف بالمطلوب المالي عندما يتم الإعفاء من مسؤولية الالتزام أو إلغائها أو انتهاء فترتها. عند استبدال المطلوب المالي بمطلوب آخر من نفس المقرض حسب شروط جوهرية مختلفة، أو إذا تم تعديل شروط المطلوب المالي الموجود جوهرياً. يعتبر مثل هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للمطلوب الأصلي والإعتراف بمطلوب جديد والفرق في المبالغ المدرجة المعنية تقيد في بيان الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٦ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك بالمساهمة في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيه من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

يقوم البنك بعمل مخصص مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين. يتم احتساب هذه المكافآت على أساس رواتب الموظفين وفترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم الإستدراك للتكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

٤-٢٧ الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة والناتجة عن نتائج الشركات التابعة الخارجية وفقًا للأنظمة المالية المطبقة في البلدان التي تعمل فيها.

يتم تكوين مخصص ضريبة الدخل المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات لجميع الفروقات المؤقتة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل المؤجلة حسب نسب الضريبة المتوقع استخدامها للفترة عند تحقيق الموجود أو سداد المطلوب، إستنادا إلى القوانين السارية المفعول بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

يتم مراجعة المبلغ المدرج لموجودات ضريبة الدخل المؤجلة بتاريخ كل ميزانية عمومية موحدة ويخفض إلى الحد الذي يكون فيه من غير المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون كافية للسماح باستخدام كل أو جزء من موجودات ضريبة الدخل المؤجلة.

٤-٢٨ الزكاة

تحتسب الزكاة وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والشركات التابعة له ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المنشآت على النحو التالي:

- الزكاة على حقوق المساهمين تستقطع من أنصبة أرباحهم وتحتسب على وعائهم الزكوي (حقوق المساهمين ناقصاً رأس المال المدفوع واحتياطي أراضي المنحة وإحتياطي تحويل عملة وإحتياطي التحوط والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة) زائدًا مكافأة نهاية الخدمة للموظفين.
- الزكاة على مخصص تسوية الأرباح تحمل على المخصص بعد احتسابها.
- تصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يعينها مجلس الإدارة ويحدد لها لائحة عملها.
- الزكاة على رأس المال المدفوع لا تدخل في احتساب الزكاة وتستحق على المساهمين أنفسهم.

٤-٢٩ توزيع الأرباح

يحتسب توزيع الأرباح ما بين المودعين والمساهمين وفقًا للإجراءات النموذجية الخاصة بالبنك ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

٤-٣٠ المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم تكوين مخصصات عندما يكون على البنك أي إلتزام قانوني أو إستدلالي ناتج عن أحداث سابقة، والتي يكون من المحتمل اللجوء إلى تدفق في الموارد الإقتصادية لتسديد الإلتزام ويمكن قياس الإلتزام بشكل موثوق. عند قياس المخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

يتم الإعتراف بمخصصات عقود المعاوضة عندما تكون المنافع المتوقع أن يحصل عليها البنك من العقد أقل من كلفة الوفاء بالتزامه بموجب العقد. ويتم قياس المخصص بالقيمة الحالية لأقل تكلفة متوقعة لإنهاء العقد، وصافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد. قبل تحديد المخصص، يعترف البنك بأي خسائر انخفاض في الموجودات المرتبطة بهذا العقد.

عندما يكون من المتوقع أن بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص يمكن استردادها من طرف ثالث، يتم الاتعراف بالذمم المدينة كموجود إذا كان من المؤكد تقريبا تلقي السداد ويمكن قياس المبلغ المستحق بطريقة موثوقة.

إن المطلوبات الطارئة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند حدوث أو عدم حدوث لأحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة البنك أو هي إلتزامات حالية نتيجة أحداث ماضية ولم يتم الاعتراف بها لعدم وجود احتمال أن السداد سوف ينتج عنه تدفقات في الموارد الاقتصادية أو نتيجة أن الإلتزام تعذر قياسه بشكل موثوق. لا يتم الإعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة إلا إذا كان حدوثها ناءٍ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣١ رأس المال- أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف أدوات التمويل وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدي.

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن حصة متبقية في موجودات منشأة بعد طرح كافة مطلوباتها. يتم تسجيل أدوات الملكية المصدرة من قبل البنك بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل مصاريف الإصدار المباشرة.

يتم تصنيف الأداة المالية كأداة حقوق ملكية إذا ، وفقط إذا، توافر الشرطان التاليين:

(أ) ألا تتضمن الأداة إلتزام تعاقدي:
(١) لتسليم النقد أو موجود مالي أخر إلى منشأة أخرى، أو
(٢) لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى من المحتمل أن تكون غير ملائمة للبنك.

(ب) إذا كانت الأداة سوف أو قد يتم تسويتها ضمن أدوات ملكية البنك الخاصة ، فإنها:
(١) أداة غير مشتقة لا تتضمن إلتزام تعاقدي للبنك لتسليم عدد من أدوات ملكيته، أو
(٢) أداة مشتقة سيتم تسويتها فقط من خلال تبادل البنك لمبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي أخر نظير مبلغ ثابت من أدوات ملكيته الخاصة.

٤-٣٢ دفعات على أساس أسهم الملكية

يتم قياس الدفعات على أساس أسهم الملكية للموظفين والآخرين الذين يقدمون خدمات مماثلة بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة كما في تاريخ المنح.

إن القيمة العادلة المحددة بتاريخ المنح للدفعات على أساس أسهم الملكية يتم إدراجها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على فترة الإكتساب، بناءً على تقدير البنك للأدوات المالية التي سوف يتم إكتسابها بالنهاية. بتاريخ كل ميزانية عمومية موحدة، يراجع البنك تقديراته لعدد الأدوات المالية المتوقع إكتسابها. إن تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، يتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد على فترة الإكتساب المتبقية مع تعديل مماثل لإحتياطي برنامج أسهم حوافز الموظفين.

٤-٣٣ ضمانات مالية

عقود الضمانات المالية هي عقود تقتضي من البنك أن يقوم بأداء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في أداء الدفعات عند استحقاقها وفقا للأحكام والشروط الأصلية.

يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، إن الضمانة المالية (القيمة الإسمية) يتم تسجيلها لاحقاً بالقيمة المطفأة، أو القيمة الحالية لأي دفعات متوقعة (عندما تصبح الدفعة تحت الضمانة محتملة) أيهما أعلى.

٤-٣٤ الموافقات

تم أخذ الموافقات بعين الإعتبار ضمن إطار المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وتم الاعتراف بها كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي للسداد من العميل كموجودات مالية. ولذلك، فقد تم حصر المطلوبات فيما يتعلق بالموافقات كموجودات ومطلوبات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٥ الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لإعتبارات متغيرة ولا تتطلب إستثمار أولي أو إستثمار أولي مبدئي ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي. يقوم البنك بإبرام معاملات متنوعة لأدوات مالية إسلامية مشتقة لإدارة التعرضات المتعلقة بمخاطر أسعار الربح وصرف العملات الأجنبية وتتضمن تعهدات أحادية لبيع/ شراء عملات ومقايضات إسلامية.

يتم قياس المشتقات المالية مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة بتاريخ العقد ويتم لاحقا إعادة قياسها بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات. يتم مقاصة موجودات ومطلبوات المشتقات الناشئة عن معاملات مختلفة إذا كانت المعاملات مع الطرف المقابل نفسه، ووجود حق قانوني للتقاص، ويعتزم الطرفان تسوية التدفقات النقدية على أساس صاف.

يتم تحديد القيمة العادلة المشتقة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة حيثما يكون متاحاً. عندما لا يكون هناك سوق نشطة للأدوات المالية، يتم إشتقاق القيمة العادلة من الأسعار لمكونات المشتقات بإستخدام الأسعار المناسبة أو نماذج التقييم.

طريقة الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة تعتمد على ما إذا كانت المشتقات محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كأدوات تحوط، وإذا كانت الأخيرة، طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم الاعتراف بجميع المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل الموحد تحت بند صافي ربح من التعامل مع المشتقات.

عن تصنيف المشتقات كأدوات تحوط، يقوم البنك بتصنيفها إلى: (أ) معاملات تحوط التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو إلتزامات الشركة ("تحوطات القيمة العادلة")، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط لتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به ("تحوطات التدفقات النقدية")، (ج) تحوط صافي الإستثمار في عمليات أجنبية ("تحوطات صافي الإستثمار"). تطبق محاسبة التحوطات على المشتقات المصنفة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة أو التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمار بشرط تلبية توافر معايير محددة.

في بداية علاقة التحوط، للتأهل لمحاسبة التحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المغطاة وكذلك هدفه من إدارة المخاطر واستراتيجيته للقيام بالتحوط. يطلب البنك أيضا تقييم موثق، لفاعلية التحوط من مقاصة التغيرات التي تخص المخاطر المتحوط لها في القيم العادلة أو التدفقات النقدية من البنود المغطاة سواء في بداية التحوط وعلى أساس مستمر، حول أدوات التحوط، والمشتقات في المقام الأول، والتي تستخدم في معاملات التحوط. يتم تضمين ربح لتحوطات مؤهلة معينة ضمن "صافي دخل الأرباح".

٤-٣٥-١ تحوطات القيمة العادلة

إذا كانت علاقة التحوط قد حددت كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط له للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كل من الأداة المشتقة والبند المتحوط له يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة المشتقة يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها في بيان الدخل الموحد إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة، أو تم بيعها أو إنهائها أو إستخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغاء تحديدها يتم وقف إستخدام محاسبة التحوط.

٤-٣٥-٢ تحوطات التدفقات النقدية

يتم الإعتراف بالجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن إحتياطي تحوطات التدفقات النقدية في بيان الدخل الشامل الآخر. ويتم الإعتراف مباشرة لأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعّال في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له عن الربح أو الخسارة. ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقدّرة المتحوط لها الإعتراف بموجود أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة (الموجود) المطلوب. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهائها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية حتى يتم الإعتراف بالمعاملة المقدّرة وذلك في حالات كونها موجود غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقدّرة على بيان الدخل الموحد. إذا كان متوقعاً أن لا تتم المعاملة المقدّرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد مباشرة وكإيرادات/ خسائر تجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٥ الأدوات المالية المشتقة (يتبع)

٤-٣٥-٣ الأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط

إن كافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط يتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. ولكن إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لمشتقات يتم إدارتها بالإشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات والخسائر الأخرى.

إن المشتقات المدمجة في أدوات مالية أخرى أو عقود غير مالية مضيفة يتم معالجتها كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها لا تشابه مخاطر وصفات العقد المضيف وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الدخل الموحد.

٤-٣٦ تعهد أحادي لبيع/ شراء عملات (التعهد)

يتم إدراج التعهدات بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للتعهد تعادل مرادف الأرباح أو الخسائر غير المحققة من التأشير لتسويق العهد باستخدام الأسعار السائدة في السوق. إن التعهدات ذات القيمة الإيجابية في السوق (أرباح غير محققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى وأن التعهدات ذات القيمة السلبية (خسائر غير محققة) تدرج ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

٤-٣٧ الإعتراف بالإيرادات

٤-٣٧-١ إيرادات من موجودات تمويلية وإستثمارية

يتم الإعتراف بالإيرادات من موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية في بيان الدخل الموحد على أساس طريقة معدل الربح الفعلي. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه خصم المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدار العمر الزمني المتوقع للموجودات المالية إلى صافي قيمتها المدرجة. يتم تحديد معدل الربح الفعلي عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم مراجعته لاحقاً.

إن إحتساب معدل الربح الفعلي يضم جميع الأتعاب المسددة أو المستلمة، تكاليف المعاملة والخصومات أو العلاوات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي. إن تكاليف المعاملة هي تكاليف إضافية وتنسب مباشرة إلى إستحواذ أو إصدار أو إستبعاد أصل مالي.

٤-٣٧-٢ مرابحات

يتم الإعتراف بإيرادات المرابحات بناءً على معدل الربح الفعلي على فترة العقد إستناداً على المبالغ الأساسية القائمة.

٤-٣٧-٣ تمويل السلم

يتم الإعتراف بإيرادات "السلم" بناءً على معدل الربح الفعلي على فترة العقد إستناداً على رأس مال "السلم" القائم.

٤-٣٧-٤ الإستصناع

يتم الإعتراف بإيرادات الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق ما بين السعر النقدي للمصنوع للعميل وإجمالي تكلفة الاستصناع للبنك) على أساس زمني نسبي.

٤-٣٧-٥ الإجارة

يتم الإعتراف بإيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي على مدى فترة عقد الإيجار.

٤-٣٧-٦ المشاركة

يتم الإعتراف بإيرادات بناء على الرصيد المتناقص على أساس زمني نسبي للعقود المبرمة التي تمثل العائد الفعلي على الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٧ الإعتراف بالإيرادات (يتبع)

٤-٣٧-٧ المضاربة

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من تمويل المضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان يمكن تقديرها بصورة موثوقة. عدا ذلك، يتم تثبيت الأرباح عندما يقوم المضارب بتوزيعها بينما يتم تحميل الخسائر في بيان الدخل عند الإعلان عنها من قبل المضارب.

٤-٣٧-٨ الصكوك

يتم الاعتراف بإيرادات الصكوك على أساس زمني نسبي على مدى فترة الصكوك.

٤-٣٧-٩ إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الإعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

٤-٣٧-١٠ توزيعات الأربح

يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات أرباح الإستثمارات في حقوق الملكية عندما يكون هناك حق في إستلام تلك الأرباح.

٤-٣٧-١١ بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع قطع الأراضي على أساس طريقة الاستحقاق بالكامل عندما تتحقق جميع الشروط التالية:

- عندما يكتمل البيع ويتم توقيع العقود؛
- عندما يكون استثمار المشتري المبدئي، حتى تاريخ البيانات المالية الموحدة، كافياً ليوضح إلتزام لدفع ثمن العقار؛
- عندما يحول البنك إلى المشتري مخاطر ومزايا الملكية الجوهرية في معاملة البيع التي هي في جوهرها تمثل بيع ولم يعد له علاقة مستمرة مادية بالعقار.

٤-٣٨ الدخل المستبعد

وفقًا لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى البنك، يتوجب على البنك تحديد الدخل الناتج عن مصادر غير مقبولة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وإبقاء هذا المبلغ في حساب منفصل يتم استخدامه في الأنشطة الاجتماعية المحلية. يتم خصم الدخل المستبعد من دخل المساهمين.

٤-٣٩ الموجودات برسم الأمانة

يعمل البنك كأمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للبنك حيث أنها ليست موجودات للبنك.

٤-٤٠ عقود الإيجار التشغيلية

٤-٤٠-١ البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأجير التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة المتكبدة أثناء المفاوضات والترتيبات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية إلى القيمة الدفترية للموجود المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٤-٤٠-٢ البنك كمستأجر

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

٤-٤١ النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية، والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك، والبنود في سياق التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات السائلة التي تستحق في أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ التملك، والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تستخدم من قبل البنك في إدارة التزاماته قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢ العملات الأجنبية

إن البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشآت البنك يتم قياسها باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها المنشأة (العملة الوظيفية). يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي وهي عملة البنك المستخدمة في العرض.

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالعملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم إدراج أي فروقات تحويل العملة ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها طبقاً للتكلفة التاريخية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة الأولي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تظهر بقيمتها العادلة على أساس أسعار الصرف السائدة عند تحديد القيمة العادلة. يتم الإعتراف بأية عنصر ربح أو خسارة تحويل عملة على البنود غير المالية مباشرة في حقوق الملكية، إذا كان الإعتراف بالربح أو الخسارة على البنود غير المالية مباشر في حقوق الملكية. يتم الإعتراف بأية عنصر ربح أو خسارة تحويل عملة على البنود غير المالية مباشرة في بيان الدخل الموحد، إذا كان الإعتراف بالربح أو الخسارة على البنود غير المالية مباشر في بيان الدخل الموحد.

إن الموجودات بما فيها الشهرة المتعلقة بها، ومطلوبات الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة المدرجة في البيانات المالية الموحدة، والتي لديها عملات وظيفية غير الدرهم الإماراتي، يتم تحويلها إلى عملة عرض البنك بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. إن نتائج الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتي لديها عملات وظيفية غير الدرهم الإماراتي يتم تحويلها إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط أسعار الصرف خلال فترة التقرير. إن فروقات أسعار الصرف الناتجة عن إعادة تحويل صافي إستثمارات العملة الأجنبية الإفتتاحية، وفروق أسعار الصرف الناتجة عن إعادة التحويل النتائج عن فترة التقرير من متوسط سعر الصرف إلى سعر الصرف بنهاية الفترة، يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق الملكية ضمن "إحتياطى عملات أجنبية".

عند الإستبعاد أو الإستبعاد الجزئي (لشركات زميلة أو للمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي لا ينطبق عليها تغيير في أساس المحاسبة) للعمليات الأجنبية، إن فروق أسعار الصرف المتعلقة بها والمعترف بها سابقا في الاحتياطيات يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد على أساس تناسبي إلا في حالة الإستبعاد الجزئي (ليس فقدان السيطرة) للشركات التابعة التي تتضمن عمليات أجنبية، إن الحصة النسبية لفروقات العملات المتراكمة تعاد توزيعها إلى حقوق الملكية غير المسيطرة ولا يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

إن تعديلات الشهرة والقيمة العادلة الناتجة عن عملية شراء عمليات خارجية يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات من العمليات الخارجية ويتم تحويلها بسعر الإغلاق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣ إحتساب تاريخ المتاجرة والسداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة العادية يتم تثبيتها بتاريخ السداد أي تاريخ توصيل أو إستلام الموجود. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب توصيل الموجودات خلال فترة زمنية محددة حسب النظام أو العرف المتبع في السوق. إن أية تغيرات هامة في القيمة العادلة للموجودات التي إلتزم البنك بشرائها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد وذلك للموجودات المصنفة كموجودات بغرض المتاجرة وضمن بيان الدخل الشامل الأخر الموحد للموجودات المصنفة كموجودات متاحة للبيع.

٤-٤ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

يتم إعداد الإيرادات والنفقات على أساس صاف فقط عندما تسمح به المعايير المحاسبية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناجمة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في البنك.

البنك طرف في عدد من الترتيبات، بما في ذلك اتفاقات الدفع بالصافي الرئيسية، والتي تعطيه الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا ينوي تسوية المبالغ الصافية أو في وقت واحد، وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي.

٤-٥ تقارير القطاعات

إن القطاع يمثل عنصر مميز للبنك حيث إما يقدم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو يقدم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي) ويخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات. تشتمل إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع على التحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. أنظر إلى إيضاح ٥٥ تقارير المعلومات القطاعية.

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة

من خلال تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والموضحة في إيضاح ٤، قامت الإدارة باتخاذ إفتراضات التي كان لها تأثير كبير على القيم المدرجة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والإستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية المشتقة. إن هذه الافتراضات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والإستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي كان لها تأثير على قيمهم المدرجة تتلخص بالتالي:

٥-١ خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

يتم إنشاء مخصص لخسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلاميه بتحميله في بيان الدخل الموحد كمخصص خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية.

٥-١-١ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً

يتم تحديد خسائر إنخفاض القيمة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً بتقييم التعرض في كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على جميع الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التجارية والتي تكون ذات قيمة مهمة إفراديا والتي لا ينطبق عليها طريقة التقييم كمجموعة.

تقوم الإدارة باعتبار العوامل التالية عند تحديد مخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المهمة:

- المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات المرهونة؛
- قدرة البنك على تنفيذ حقه في مطالبته بالضمانات والمصاريف القانونية المتعلقة بذلك؛
- الفترة الزمنية المتوقعة لإكمال الإجراءات القانونية وبيع الضمانات المرهونة

تتطلب سياسة البنك مراجعة منتظمة لقيمة مخصصات الإنخفاض للتسهيلات الإفرادية ومراجعة منتظمة لقيمة الضمانات وقدرة البنك على التنفيذ على هذه الضمانات.

تبقى الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة مصنفة كمنخفضة القيمة إلا إذا أصبحت جارية بالكامل وأن تحصيل الأرباح المستحقة وأصل الدين ضمن الجداول الزمنية المحددة أصبح محتملاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-١ خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (يتبع)

٥-١-٢ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المتأخر تسديدها والتي لها خصائص مشتركة والتي لا تكون قيمها مهمة إفرادياً وللموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية العاملة التي لم يكن لديها إنخفاض في القيمة بصورة إفرادية.

إن المخصص للمجموعة يستند على أي إنخفاض في التقييم الداخلي للموجود أو الإستثمار منذ أن تم منحه أو إستملاكه. تأخذ التقييمات الداخلية في الإعتبار العوامل مثل أي إنخفاض في مخاطر البلد أو الصناعة والتقادم التكنولوجي بالإضافة لنقاط الضعف الهيكلية المحددة أو إنخفاض التدفقات النقدية.

تقيّم إدارة البنك بناءً على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة وأحوال الإئتمان مقدار الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم تحديدها بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

٥-٢ تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند استملاك الاستثمار فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه محتفظ به لتاريخ الاستحقاق أو للمتاجرة أو مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

بالنسبة للاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، تتأكد الإدارة من أن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ تم استيفائها وبالأخص أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بالاستثمارات لتاريخ استحقاقها.

يقوم البنك بتصنيف الاستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم استملاكها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل من خلال التجار.

إن تصنيف الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعتمد على كيفية إدارة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. عندما لا يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة لكن لها قيمة عادلة متوفرة وجاهزة وأن التغيرات في القيمة العادلة تدرج كجزء من الأرباح أو الخسائر في الحسابات الإدارية فإنه يتم تصنيفها على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى على أنها متاحة للبيع.

٥-٣ إنخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع

يمارس البنك حكمه حول الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع. تتضمن تلك الأحكام تحديد إنخفاض جوهري أو مطول للقيم العادلة لأقل من التكلفة. ولوضع هذه الأحكام، يقوم البنك بتقييم عدة عوامل من بينها التذبذب العادي في أسعار السوق. بالإضافة إلى ذلك يعتبر البنك بأن إنخفاض القيمة يكون مناسباً عندما يكون هناك أدلة على تدهور الوضع المالي للمستثمر فيه، طبيعة الصناعة وأداء القطاع أو التغير التكنولوجي.

٥-٤ إنخفاض قيمة شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان هناك ضرورة للإعتراف بأية خسائر إضافية في القيمة للإستثمارات على القيمة المدرجة في الشركة الزميلة بمقارنة القيمة المستردة مع القيمة في الإستعمال أو القيمة العادلة بعد تنزيل تكلفة البيع، أيهما أعلى.

عند تحديد القيمة في الإستعمال للإستثمار يقدر البنك ما يلي:

١) حصته في القيمة المالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع التحصل عليها من قبل الشركات الزميلة، بما فيها التدفقات النقدية من اعمال الشركات الزميلة والعائد من الإستبعاد النهائي للإستثمار، أو

٢) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من توزيعات الأرباح التي سيتم إستلامها من الإستثمار ومن الإستبعاد النهائي للإستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-٥ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

لاحقاً للإعتراف المبدئي، فإن القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة يتم الحصول عليها بشكل عام عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المدرجة، نماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب. عند عدم تواجد أسعار مستقلة يتم تحديد القيمة العادلة بإستعمال طرق التقييم التي تستند على بيانات السوق المتواجدة. ويتضمن ذلك المقارنة مع أدوات مشابهة عند توفر بيانات سوق وتحاليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات وطرق التقييم الأخرى المستخدمة عادة من قبل السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بعين الإعتبار عند إستعمال أي نموذج هي:

أ) مدى إمكانية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للأداة. إن التدفقات النقدية تكون عادةً وفقاً لشروط الأداة ولكن تقدير الإدارة قد يكون مطلوباً عند وجود شكوك في قدرة الطرف الآخر للتعاقد في خدمة الأداة بموجب شروطها التعاقدية، و

ب) معدل خصم ملائم للأداة. تقوم الإدارة بتحديد هذا المعدل بناءً على تقييمها للفرق الملائم لمعدل الربح الداخلي المحدد. عند تقييم الأداة بالرجوع إلى أدوات أخرى مشابهة، تأخذ الإدارة بالإعتبار تاريخ إستحقاق وتركيب وتصنيف الأداة التي يتم مقارنتها. عند تقييم الأدوات المالية بناءً على نماذج بإستعمال القيمة العادلة لمكوناتها تأخذ الإدارة بالإعتبار بالإضافة إلى ذلك ضرورة تعديلات تأخذ بالحسبان عدة عوامل تضم فرق سعر العرض والطلب والملائمة الإئتمانية وتكاليف خدمة المحفظة وعدم وجود التأكيدات للنموذج المستخدم.

٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	١,٣٧٤,٧٥٤	١,٤٩١,١٧٣
أرصدة لدى البنوك المركزية:		
– حسابات جارية	٢,٦٦٤,٨٤٧	٦,٣٧٦,٨٦٣
– إيداعات إلزامية	٣,٩٠٥,٨٣٨	٣,٧٤٣,٥٣٤
– مرابحات دولية لدى المصرف المركزي – قصيرة الأجل	٣,٣٠١,٧٨٦	–
	١١,٢٤٧,٢٢٥	١١,٦١١,٥٧٠

يتم الإحتفاظ بالإيداعات الإلزامية لدى البنوك المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان في كل من العملات المحلية والدولار الأمريكي. إن هذه الإيداعات الإلزامية غير متاحة لعمليات البنك اليومية، ولا يمكن سحبها دون موافقة البنوك المركزية. إن مستوى الودائع الإلزامية المطلوبة تتغير كل شهر وفقا لتوجيهات ومتطلبات البنوك المركزية.

إن التركيزات الجغرافية للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية هي كما يلي:

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١١,١١٤,٥٦٩	١١,٤٨٦,١٩٥
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١٣٢,٦٥٦	١٢٥,٣٧٥
	١١,٢٤٧,٢٢٥	١١,٦١١,٥٧٠

٧ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
حسابات جارية	٣٣٦,٥٤١	٦٦٦,٣٢١
ودائع إستثمارية	٧٥١,٨٨٠	٦٨٥,٩٧٨
مرابحات دولية – قصيرة الأجل	١,٢٦٨,١١٠	١,٢٠٤,٩٥٩
	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٥٥٧,٢٥٨

إن التركيزات الجغرافية للأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية هي كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٠١٩,٥٣٩	٨٠٠,٠٤٠
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٣٦,٩٩٢	١,٧٥٧,٢١٨
	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٥٥٧,٢٥٨

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
مرابحات بضائع	٥,٤٩٥,٢٠١	٦,٥٥٣,٧٧٣
مرابحات دولية – طويلة الأجل	١,٦٦١,٤٢٦	١,٦٣٦,٠٤٧
مرابحات سيارات	٦,٥٤٦,٢٦٥	٦,٥٨٩,٠٥٣
مرابحات عقارية	٥,١٨٧,٥٩٦	٥,٣٩١,٦٩٣
مجموع المرابحات	١٨,٨٩٠,٤٨٨	٢٠,١٧٠,٥٦٦
استصناع	٧,٢٨٩,٧٨٣	٨,٣٦٢,١٠٨
إجارة تمويل منزل	١٢,٢٢٥,١٩٨	٣,٠٠٦,٠٩٨
إيجارات أخرى	١٠,٠٣٢,٣٠٧	٨,٥٧٧,٧٤٩
السلم	١,٣٩٩,١٣٢	–
بطاقات إئتمان إسلامية	٤٣١,٩٥٣	٣٩٢,٠١٤
	٥٠,٢٦٨,٨٦١	٤٠,٥٠٨,٥٣٥
يطرح: إيرادات مؤجلة	(٣,٨٣٤,٢٤٩)	(٤,٤١٤,٦٤٨)
عقود مقاولى واستشاريى استصناع	(٥٢٤,٠٠٢)	(١,١٤٧,٧٦٨)
مخصص إنخفاض القيمة	(٢,٨٢٤,٣٩٣)	(١,٨٤٥,٢٥٧)
	٤٣,٠٨٦,٢١٧	٣٣,١٠٠,٨٦٢
موجودات إستثمارية		
مشاركات	٩,٧١٧,٥٣٣	١٠,٥٢٤,٢٨٠
مضاربة	٣,٧٠٩,٧٩١	٥,٤٥٦,٠٥٣
وكالات	٧٩٠,٢٠٧	٩٤٦,٧٩١
	١٤,٢١٧,٥٣١	١٦,٩٢٧,١٢٤
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٣٢,٦٨١)	(١٠٣,٠٤٥)
	١٤,٠٨٤,٨٥٠	١٦,٨٢٤,٠٧٩
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، صافى	٥٧,١٧١,٠٦٧	٤٩,٩٢٤,٩٤١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

إن القطاع الإقتصادي للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والتركيزات الجغرافية هو كما يلي:

	٢٠١٠			٢٠٠٩		
	داخل الإمارات ألف درهم	خارج الإمارات ألف درهم	إجمالي ألف درهم	داخل الإمارات ألف درهم	خارج الإمارات ألف درهم	إجمالي ألف درهم
القطاع الاقتصادي						
مؤسسات مالية	٣,٠١٤,٩١١	٤١٣,٧٠٦	٣,٤٢٨,٦١٧	٤,١٢٥,٢٥٨	٥١٧,٨٣٤	٤,٦٤٣,٠٩٢
العقارات	١٧,٤٧٨,٨٣٤	٤٣٤	١٧,٤٧٩,٢٦٨	١٧,٨٣٥,٦٢٩	١١٠,٢٦٣	١٧,٩٤٥,٨٩٢
التجارة	٢,٧٥٥,٠٥٠	٦٥,٩٧١	٢,٨٢١,٠٢١	٣,٤٥٦,٥٤٨	١٠٢,٣٧٧	٣,٥٥٨,٩٢٥
الحكومة	٤,٨٤٣,٥٧٧	١٧,١٥٦	٤,٨٦٠,٧٣٣	٤,١٨٢,٢٩٢	–	٤,١٨٢,٢٩٢
الصناعة والخدمات	٨,٢٤٢,٢٦١	١,١٤١,٨٢١	٩,٣٨٤,٠٨٢	٩,٠٩٦,٣٦٠	١,١٤٧,٣٦٦	١٠,٢٤٣,٧٢٦
تمويلات منازل	١٢,٥٧٨,٣٩٩	–	١٢,٥٧٨,٣٩٩	٣,٠٢٢,٦٩٢	–	٣,٠٢٢,٦٩٢
تمويلات شخصية	٩,٠٩٠,٧٣٥	٤٨٥,٢٨٦	٩,٥٧٦,٠٢١	٧,٨٠٤,٤٧٦	٤٧٢,١٤٨	٨,٢٧٦,٦٢٤
الإجمالي	٥٨,٠٠٣,٧٦٧	٢,١٢٤,٣٧٤	٦٠,١٢٨,١٤١	٤٩,٥٢٣,٢٥٥	٢,٣٤٩,٩٨٨	٥١,٨٧٣,٢٤٣
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة			(٢,٩٥٧,٠٧٤)			(١,٩٤٨,٣٠٢)
الإجمالي			٥٧,١٧١,٠٦٧			٤٩,٩٢٤,٩٤١

مخصص إنخفاض القيمة

إن الحركات في مخصص إنخفاض القيمة هي كما يلي:

	تمويل ألف درهم	إستثمار ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٠			
الرصيد في بداية السنة	١,٨٤٥,٢٥٧	١٠٣,٠٤٥	١,٩٤٨,٣٠٢
الإستحواذ على حصص مسيطرة	٣٦٤,٠٧٣	–	٣٦٤,٠٧٣
المحمل للسنة	٨٣٤,٤٩٣	٩٤,٤٧٠	٩٢٨,٩٦٣
المحرر إلى الأرباح أو الخسائر	(٢١٧,٢٠٦)	(٥٨,٣٢١)	(٢٧٥,٥٢٧)
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(٢,١٣٥)	(٦,٢٦٠)	(٨,٣٩٥)
أخرى	(٨٩)	(٢٥٣)	(٣٤٢)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٢٤,٣٩٣	١٣٢,٦٨١	٢,٩٥٧,٠٧٤
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية المحددة إفراديا كمنخفضة القيمة قبل خصم أية مخصص تقييم إفرادي لإنخفاض القيمة	٤,٦٦٧,٢٢٦	٣٤٤,٩٥٥	٥,٠١٢,٢٢٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

مخصص إنخفاض القيمة (يتبع)

	تمويل	إستثمار	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٠٩			
الرصيد في بداية السنة	١,١٨٦,٨٦٤	٥٨,٣٣٧	١,٢٤٥,٢٠١
المحمل للسنة	٧٨٤,٨٠٣	٧٢,٤٥٢	٨٥٧,٢٥٥
المحرر إلى الأرباح أو الخسائر	(١١٣,٥١٩)	(٢٧,٠٤٦)	(١٤٠,٥٦٥)
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(١٢,٨٦١)	–	(١٢,٨٦١)
أخرى	(٣٠)	(٦٩٨)	(٧٢٨)
الرصيد في نهاية السنة	١,٨٤٥,٢٥٧	١٠٣,٠٤٥	١,٩٤٨,٣٠٢
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية المحددة إفرادياً كمنخفضة القيمة قبل خصم أية مخصص تقييم إفرادي لإنخفاض القيمة	٢,٩٢٢,٧٥٢	١٨٤,٢٥٣	٣,١٠٧,٠٠٥

ضمانات

يقوم البنك، خلال المسار الإعتيادي لتقديم التمويل بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والإستثمارية. تتضمن هذه الضمانات حجوزات ودائع ادخار واستثمار ، وضمانات مالية ، وأسهم ، وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. إن القيمة التقديرية للضمانات فيما عدا موجودات الأفراد التي تعتبر بصورة رئيسية تمويلات مبنية على موجودات هي على النحو التالي:

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات تمويلية وشركات	**٥٣,٨٦٣,٨٧٣**	٤٩,٠٧٤,١٣٠
ممتلكات ورهونات	**٣٢,٢٦٨,١٣٩**	٢٩,٩٣٧,٥١٧
ودائع	**٨٠١,٩٢١**	١,٢٥٩,٤٧٣
سيارات وآلات	**٤٦٣,٧٢٠**	١٦٣,٤٨١

إن القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك والمتعلقة بالتسهيلات المحددة إفرادياً كمنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تبلغ ٣,٩٠ مليار درهم (٢٠٠٩: ٢,٧٥ مليار درهم).

خلال السنة، قام البنك بالإستحواذ على موجودات متنوعة تتكون بشكل رئيسي من سيارات. قام البنك ببيع موجودات معاد الإستحواذ عليها بقيمة ٨,٨٠ مليون درهم (٢٠٠٩: ٦,٥٢ مليون درهم) حيث تم تعديلها مقابل ذمم مدينة قائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٩ إستثمارات في صكوك إسلامية

إن الإستثمارات في صكوك إسلامية بناءً على التركيزات الجغرافية هي كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – بالتكلفة المطفأة		
داخل الإمارات العربية المتحدة	٦,٥٦٧,٧٣٠	٧,٧٣٦,٠٩٦
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	١٣٦,٧٠٥	٣٤٦,١٦١
باقي دول العالم	٣٠٠,٨٩٠	٢٣٨,٨٥٧
	٧,٠٠٥,٣٢٥	٨,٣٢١,١١٤
متاحة للبيع		
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,١٩٥,١٥١	٩٦٩,٦٨٣
	١,١٩٥,١٥١	٩٦٩,٦٨٣
المجموع	٨,٢٠٠,٤٧٦	٩,٢٩٠,٧٩٧

يتم قياس الإستثمارات حتى تاريخ الإستحقاق في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة والإستثمارات المتاحة للبيع في الصكوك الإسلامية يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة بعد الاعتراف الأولي مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر.

١٠ استثمارات أخرى

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٠٨,٤٠٦	١٢٨,٥٦١
استثمارات متاحة للبيع	١,٦٦٤,٥٤٠	١,٧٩٧,٣٨٩
	١,٧٧٢,٩٤٦	١,٩٢٥,٩٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٠ استثمارات أخرى (يتبع)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٠			
	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات حقوق ملكية	١,٠١٣	٧٨,١٨٥	٢٩,٢٠٨	١٠٨,٤٠٦
استثمارات متاحة للبيع مدرجة:				
أدوات حقوق ملكية	٤٤٣,٦٥٤	١٢٢,٥٢٦	٣٥,١٦٨	٦٠١,٣٤٨
غير مدرجة:				
أدوات حقوق ملكية	٢٢٣,١٤٨	١٢٤,٤٣٠	١٩١,٦٢٤	٥٣٩,٢٠٢
صناديق الإستثمار	١٥٧,٨٥٥	٩,١٨٢	٣٥٦,٩٥٣	٥٢٣,٩٩٠
	٣٨١,٠٠٣	١٣٣,٦١٢	٥٤٨,٥٧٧	١,٠٦٣,١٩٢
إستثمارات متاحة للبيع	٨٢٤,٦٥٧	٢٥٦,١٣٨	٥٨٣,٧٤٥	١,٦٦٤,٥٤٠
المجموع	٨٢٥,٦٧٠	٣٣٤,٣٢٣	٦١٢,٩٥٣	١,٧٧٢,٩٤٦

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			
	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات حقوق ملكية	١,٢١٢	١٠٨,١٩٢	١٩,١٥٧	١٢٨,٥٦١
استثمارات متاحة للبيع مدرجة:				
أدوات حقوق ملكية*	٦٠٣,٦٥٠	٩٥,٩٠٩	٤٠,٢٥٥	٧٣٩,٨١٤
غير مدرجة:				
أدوات حقوق ملكية	٢١٢,٨٦٣	١٢٠,٥٢٧	١٩٢,٦٢٧	٥٢٦,٠١٧
صناديق الإستثمار	١٤٢,٩٦٨	–	٣٨٨,٥٩٠	٥٣١,٥٥٨
	٣٥٥,٨٣١	١٢٠,٥٢٧	٥٨١,٢١٧	١,٠٥٧,٥٧٥
إستثمارات متاحة للبيع	٩٥٩,٤٨١	٢١٦,٤٣٦	٦٢١,٤٧٢	١,٧٩٧,٣٨٩
المجموع	٩٦٠,٦٩٣	٣٢٤,٦٢٨	٦٤٠,٦٢٩	١,٩٢٥,٩٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٠ استثمارات أخرى (يتبع)

إن التوزيع الصناعي للإستثمارات الأخرى هو كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٨٨٩,٥٤٢	٨٥٣,١٠٧
العقارات	٣٣٨,٠٧٠	٥٠٧,٢١٣
الصناعة وأخرى	٥٤٥,٣٣٤	٥٦٥,٦٣٠
	١,٧٧٢,٩٤٦	١,٩٢٥,٩٥٠

تظهر الإستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة بالتكلفة ناقصاً مخصص إنخفاض القيمة، نظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها وعدم وجود طرق أخرى للوصول إلى قيمة عادلة يمكن الوثوق بها.

تم تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع بالنسبة لمؤشرات إنخفاض القيمة في نهاية الفترة المحاسبية. إن الإستثمارات المتاحة للبيع والإستثمارات المدرجة وغير المدرجة الموضحة تحمل قيمة عادلة للإستثمارات أقل من التكلفة بقيمة جوهرية أو لفترة طويلة، وبالتالي تم تخفيض قيمة الإستثمارات. وتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض التي بلغت ١٣٦,٣ مليون درهم (٢٠٠٩: ٩٢,٧ مليون درهم) في بيان الدخل الموحد (راجع إيضاح ٤٨).

خلال سنة ٢٠٠٨، تم إعادة تصنيف الإستثمارات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة إلى إستثمارات متاحة للبيع. تمت عملية إعادة التصنيف تماشياً مع التعديلات في المعيار الدولي المحاسبي رقم ٣٩ (الأدوات المالية: التسجيل والقياس) الصادرة بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بإعادة تصنيف الموجودات المالية. بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية كما في تاريخ إعادة التصنيف ١٥٥,٦ مليون درهم. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغت القيمة العادلة للإستثمارات المعاد تصنيفها ٣٩,٣ مليون درهم (٢٠٠٩: ٥٦,٩ مليون درهم). خلال سنة ٢٠١٠، تم إستبعاد الإستثمارات المعاد تصنيفها والبالغة ٨,٧ مليون درهم (٢٠٠٩: ٨,٥ مليون درهم).

* تتضمن الإستثمارات المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إستثمارات بقيمة ٢٠٥,٦٥٢,٧٠٠ درهم والتي تم تعليق التداول بها في سوق الأسهم المحلية في نوفمبر ٢٠٠٨. تم تقييم الإستثمار بناءً على آخر الأسعار المتداولة قبل تعليقه في سوق الأسهم المحلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١١ إستثمارات في شركات زميلة

١١-١ قائمـــة الشركات الزميلة

تفاصيل الشركات الزميلة للبنك كما في نهاية الفترة المحاسبية هي كما يلي:

	الشركات الزميلة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبـــة الملكيـــة	
				٢٠١٠	٢٠٠٩
١.	بنك الخرطوم	خدمات بنكية	السودان	%٢٨,٤	%٢٨,٤
٢.	بنك الأردن دبي الإسلامي	خدمات بنكية	الأردن	%٢٠,٨	%٢٠,٨
٣.	بنك البوسنة الدولي	خدمات بنكية	البوسنة	%٢٧,٣	%٢٧,٣
٤.	بنك فيصل الإسلامي كيبريس	خدمات بنكية	قبرص	%٣١,٠	%٣١,٠
٥.	بنك سابا الإسلامي	خدمات بنكية	اليمن	%١٨,٥	%١٨,٥
٦.	شركة ديار للتطوير ش.م.ع	تطوير عقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٤٣,٠	%٤٣,٠
٧.	اتصالات انترناشيونال باكستان ليمتد	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠,٠	%١٠,٠
٨.	بي بي آي للتأجير والعقارات	تطوير العقارات	البوسنة	%١٣,٦	%١٣,٦
٩.	مركز إدارة السيولة	خدمات وساطة	البحرين	%٢٥,٠	%٢٥,٠
١٠.	شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م	تأجير معدات	الإمارات العربية المتحدة	%١٦,٦	%١٦,٦
١١.	ام أي اس سي انفستمنت كومباني	إستثمارات	الأردن	%٤٠,٠	%٤٠,٠
١٢.	أوميغا الهندسية ذ.م.م	ميكانيك، كهرباء وصحية	الإمارات العربية المتحدة	%٢٣,٧	%٢٣,٧
١٣.	بيروت باي ش.م.ل	تطوير العقارات	لبنان	%٤٣,٠	%٤٣,٠
١٤.	ديار (المملكة المتحدة) المحدودة	مكتب تمثيلي لديار	المملكة المتحدة	%٤٣,٠	%٤٣,٠
١٥.	ديار كايمان ليمتد	شركة استثمارية قابضة	جزر كايمان	%٤٣,٠	%٤٣,٠

بالرغم من أن حصة البنك في حقوق ملكية المنشآت المدرجة في البنود ٥ و٧ و٨ و١٠ أقل من ٢٠%، فإن البنك يمارس تأثير فعّال على هذه المنشآت. وبناءً عليه، تم احتساب هذه الاستثمارات على أنها "إستثمارات في شركات زميلة".

١١-٢ الإستثمارات في شركات زميلة وحصـــة الأرباح:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الإستثمارات في شركات زميلة	٤,٠٤٦,٥٥٣	٤,٠٥٦,٤٥٥
الحصة في (خسائر) / أرباح	(٤٨٦,٠٥١)	٣٥٦,٧٠٤
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٣٠,٢٢٨)	(١١٧,٩٩١)
	٣,٤٣٠,٢٧٤	٤,٢٩٥,١٦٨

١١-٣ مخصص إنخفاض القيمة في شركات زميلة

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	١١٧,٩٩١	١٠٩,٤٢٦
محمل للسنة (إيضاح ٤٩)	١٢,٢٣٧	٨,٥٦٥
الرصيد في نهاية السنة	١٣٠,٢٢٨	١١٧,٩٩١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١١ إستثمارات في شركات زميلة (يتبع)

١١-٤ القيمة المُدرجة للإستثمار في شركات زميلة

يبين الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لإستثمارات البنك في الشركات الزميلة:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الحصة في بيان المركز المالي للشركات الزميلة:		
موجودات	٧,٨٠٨,٠٤٣	٦,٨٤٧,٠٣٤
مطلوبات	(٤,٢٤٧,٥٤٠)	(٢,٤٣٣,٨٧٥)
صافي الموجودات	٣,٥٦٠,٥٠٣	٤,٤١٣,١٥٩
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٣٠,٢٢٩)	(١١٧,٩٩١)
	٣,٤٣٠,٢٧٤	٤,٢٩٥,١٦٨
الحصة من إيرادات ونتائج الشركات الزميلة:		
الإيرادات	٣٣٤,٠٢٦	١,٠١٤,٣٧١
النتائج	(٨٤٦,٥٢١)	١٧,٣٤٥

١١-٥ الإستثمار في شركات زميلة حسب التركيزات الجغرافية

إن القيمة المدرجة لإستثمارات في شركات زميلة حسب التركيزات الجغرافية هي كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	٢,٨٧٩,٢٣٣	٣,٧٦٩,٨٦٧
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٤٩,٨٣٥	٥٦,٧٨٢
باقي دول العالم	٥٠١,٢٠٦	٤٦٨,٥١٩
	٣,٤٣٠,٢٧٤	٤,٢٩٥,١٦٨

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت القيمة العادلة لحصة البنك في الشركات الزميلة المدرجة في البورصات المحلية، ٨٢٢ مليون درهم (٢٠٠٩: ١,٥٤٢ مليون درهم) وكانت القيمة المدرجة لحصة البنك في تلك الشركات الزميلة ٢,٢٤٣ مليون درهم (٢٠٠٩ : ٢,٩٩٠ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١١-٦ إستبعاد حصص في شركات زميلة

خلال سنة ٢٠٠٩، قام البنك باستبعاد ٣٢,٥% من حصته في ميلينيوم فاينانس كوربورايشن ليمتد لقاء حصة ٥٠% في ميلينيوم برايفت ايكويتي ذ.م.م.، وهي شركة مسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٣٨,٦ مليون درهم.

كذلك، اعتمدت شركة الإمارات الوطنية للأوراق المالية – شركة زميلة أيضاً حل تطوعي وفقا لقرار المساهمين. إن صافي موجودات الشركات وثمن البيع هي كما يلي:

	٢٠٠٩ ألف درهم
القيمة المدرجة للاستثمارات في الشركات الزميلة في تاريخ الإستبعاد	٤٢,٥٠٩
ينزل: قيمة البيع لإستبعاد شركات زميلة – صافي	(٣٧,٨٠٦)
صافي خسائر إستبعاد شركات زميلة (راجع إيضاح ٤٥)	٤,٧٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٢ عقارات قيد الإنشاء

إن الحركة على عقارات قيد الإنشاء خلال السنة كانت كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	٣٨٨,٦٤٨	٢٥٧,٨٣٠
إضافات خلال السنة	١٣٥,٥١٧	١٣٠,٨١٨
الرصيد في نهاية السنة	٥٢٤,١٦٥	٣٨٨,٦٤٨

١٣ عقارات لغرض البيع

إن العقارات لغرض البيع تمثل عقارات في الإمارات ومصر ولبنان مسجلة بإسم بعض الشركات التابعة وفروع للبنك:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	١٥٧,٢٦٩	١٦٨,٢٥١
إستحواذ على حصص مسيطرة، صافي	٣٩٩,٨٩٩	–
إضافات	٢٩,٧٤٧	٧٠١
إستبعادات (إيضاح ٤٤)	(١٦,٥٦٩)	(١٢,٤٦٤)
إنخفاض في القيمة خلال السنة (ايضاح ٤٩)	(٢٠,٠٠٠)	–
(خسائر) / أرباح سعر الصرف	(٥,٣٨٧)	٧٨١
الرصيد في نهاية السنة	٥٤٤,٩٥٩	١٥٧,٢٦٩

١٤ إستثمارات عقارية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
أراضي		
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,١٧١,٣٩٨	١,١٧١,٣٩٨
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	–	٩٣٦
باقي دول العالم	٥١,٧٣٣	٥١,٧٨٣
	١,٢٢٣,١٣١	١,٢٢٤,١١٧
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	–	(٣٠٠)
	١,٢٢٣,١٣١	١,٢٢٣,٨١٧
عقارات أخرى		
داخل الإمارات العربية المتحدة	٣٥٣,١٢١	٣٥٣,١٢١
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	–	٤,١٩٣
باقي دول العالم	٥١٩,٨٥٦	٥٥٥,٦٥٩
	٨٧٢,٩٧٧	٩١٢,٩٧٣
يطرح: الإستهلاك المتراكم ومخصص إنخفاض القيمة	(١٧٣,١٩٧)	(١٤٠,٥٠٢)
	٦٩٩,٧٨٠	٧٧٢,٤٧١
	١,٩٢٢,٩١١	١,٩٩٦,٢٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٤ إستثمارات عقارية (يتبع)

إن القيمة العادلة لإستثمارات البنك العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ هي ٢,٤٧ مليار درهم (٢٠٠٩: ٢,٩٤ مليار درهم).

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للبنك من قبل مقيّمين مستقلين ليست لهم صلة بالبنك. إن المقيمين هم أعضاء في عدة جمعيات مهنية لخبراء التقييم ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في مواقع مماثلة. إن التاريخ الفعلي للتقييم هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

تشتمل الأراضي في دولة الإمارات العربية المتحدة على أراض مقيمة بمبلغ ٢٧٦,١٤ مليون درهم (٢٠٠٩: ٢٧٦,١٤ مليون درهم) ممنوحة من قبل حكومة دبي تم تخصيصها فقط لصالح المساهمين (إيضاح ٣١).

إن الحركة في الإستثمارات العقارية هي كما يلي:

٢٠١٠	أراضي ألف درهم	إستثمارات عقارية أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة			
الرصيد كما في بداية السنة	١,٢٢٤,١١٧	٩١٢,٩٧٣	٢,١٣٧,٠٩٠
إضافات	–	٨,٧٥٧	٨,٧٥٧
إستبعادات	(٩٣٦)	(٤,١٩٣)	(٥,١٢٩)
تأثير سعر الصرف	(٥٠)	(٤٤,٥٦٠)	(٤٤,٦١٠)
الرصيد كما في نهاية السنة	١,٢٢٣,١٣١	٨٧٢,٩٧٧	٢,٠٩٦,١٠٨
الإستهلاك المتراكم/ مخصص إنخفاض القيمة:			
الرصيد كما في بداية السنة	٣٠٠	١٤٠,٥٠٢	١٤٠,٨٠٢
محمل خلال السنة	–	٢٢,٦٦٩	٢٢,٦٦٩
انخفاض القيمة، صافي	–	١٣,٦٢٩	١٣,٦٢٩
إستبعادات	(٣٠٠)	(٦٢٦)	(٩٢٦)
تأثير سعر الصرف	–	(٢,٩٧٧)	(٢,٩٧٧)
الرصيد كما في نهاية السنة	–	١٧٣,١٩٧	١٧٣,١٩٧
القيمة المدرجة			
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	١,٢٢٣,١٣١	٦٩٩,٧٨٠	١,٩٢٢,٩١١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٤ إستثمارات عقارية (يتبع)

	أراضي ألف درهم	إستثمارات عقارية أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠٠٩			
التكلفة			
الرصيد كما في بداية السنة	١,٢٢٤,٣٠٣	٩٠٨,٨٨٨	٢,١٣٣,١٩١
إضافات	–	١٥,٢٨١	١٥,٢٨١
إستبعادات	–	(٤,٢٨٤)	(٤,٢٨٤)
تحويلات	–	(٨,٨٦٧)	(٨,٨٦٧)
تأثير سعر الصرف	(١٨٦)	١,٩٥٥	١,٧٦٩
الرصيد كما في نهاية السنة	١,٢٢٤,١١٧	٩١٢,٩٧٣	٢,١٣٧,٠٩٠
الإستهلاك المتراكم/ مخصص إنخفاض القيمة:			
الرصيد كما في بداية السنة	٣٠٠	١٢٧,٨٥٢	١٢٨,١٥٢
محمل خلال السنة	–	١٨,٧٢٢	١٨,٧٢٢
إستبعادات	–	(١,١٨٦)	(١,١٨٦)
تحويلات	–	(٥,٣٢٠)	(٥,٣٢٠)
تأثير سعر الصرف	–	٤٣٤	٤٣٤
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٠٠	١٤٠,٥٠٢	١٤٠,٨٠٢
القيمة المدرجة			
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	١,٢٢٣,٨١٧	٧٧٢,٤٧١	١,٩٩٦,٢٨٨

الاستثمارات العقارية تتضمن إستثمارات عقارات بقيمة مدرجة ٤٨٢,١٦ مليون درهم (٢٠٠٩: ٥٢٤,٨٦ مليون درهم) قد تم رهنها من قبل إحدى الشركات التابعة كضمان إلتزام تمويل لبنك أخر.

١٥ ذمم مدينة وموجودات أخرى

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات مستحقة من الإستثمار والتمويل والصكوك	٨٧٦,٤٤٨	٨١٨,٤٤٠
ذمم إيرادات أخرى	١٠٩,١٠٠	١٠١,٢١٧
ذمم تجارية مدينة	٧٢,٢٠٢	٥٤,١٨٨
شيكات مرسلة برسم التحصيل	١٣,٢٣٦	١١,٨٦٥
دفعات مقدمة للمقاولين	٤,٤٥٦	٣٨,٩٩٩
مخزون	١٤,٩٤٧	٩,٤٤٣
مصاريف مدفوعة مقدما	٨٧,٩٠٨	٨١,٩١٠
القرض الحسن (قروض بدون أرباح)	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠
حسابات جارية مدينة، صافي	٣٩,٨١٦	٢٧,٩٦٣
ضرائب مؤجلة (إيضاح ٢٦)	١٩,٣٠٠	١٨,٠٥٧
موجودات إسلامية مشتقة (إيضاح ٣٨)	٦١,٠٧٤	٨٦,٥٧٢
أخرى	٩٩٠,٣٨٦	٢٠٧,٤١٧
	٢,٢٩٦,٨٧٣	١,٤٦٤,٠٧١

تظهر الحسابات الجارية المدينة بعد طرح مخصص الإنخفاض في القيمة وقدره ٥٤,٥٠ مليون درهم (٢٠٠٩: ٤٣,٢٥ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٦ ممتلكات، آلات ومعدات

٢٠١٠	أراضي ومباني ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	تكنولوجيا المعلومات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
١ يناير ٢٠١٠	٩٠,٣٦٩	٨٢,٨٥٢	٣٤٦,٠٩٥	٣٥٣,٥٩٩	٤,١٦٥	٢٨٦,٦٢٥	١,١٦٣,٧٠٥
إستحواذ على حصص مسيطرة	٢٤,٦٤٨	–	٩,٩٥٨	١٨,٥١١	–	٣١٣	٥٣,٤٣٠
إضافات	١,٦٥٤	١,٣٥٦	١٧,٢٤١	٨,٢٦٠	٦٢٧	٦٤,١٦٥	٩٣,٣٠٣
إستبعادات	(١,١٢٣)	–	(٤٥٥)	–	(٨٠٤)	–	(٢,٣٨٢)
تحويلات أخرى	٢٨٣,٢٧١	–	٥,٠٨٢	٣٠,٦٤٣	–	(٣٢٦,٠٠٣)	(٧,٠٠٧)
تعديلات سعر الصرف	(٣٤)	(٨٠)	(١,٠١٣)	(٦٤١)	(٢٠)	(٢٥)	(١,٨١٣)
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٩٨,٧٨٥	٨٤,١٢٨	٣٧٦,٩٠٨	٤١٠,٣٧٢	٣,٩٦٨	٢٥,٠٧٥	١,٢٩٩,٢٣٦
الاستهلاك المتراكم							
١ يناير ٢٠١٠	٣٣,١٠٢	٥٦,٣٠٧	٢١٧,٠٤٣	١٩٥,٩٨٦	٣,٤٧٢	–	٥٠٥,٩١٠
إستحواذ على حصص مسيطرة	٢,١٤٥	–	٤,٣٧٨	١٢,٤٣٤	–	–	١٨,٩٥٧
محمل خلال السنة	٩,٠٣٥	٤,٣١٧	٥١,٥٤٩	٥٧,٥٢٧	٤٢٧	–	١٢٢,٨٥٥
إستبعادات	–	–	(٣٠٣)	–	(٧٣٠)	–	(١,٠٣٣)
إعادة تصنيف	–	–	٣٠	(٣٠)	–	–	–
تعديلات سعر الصرف	–	(١٩)	(٣١٤)	(١٩١)	(١٥)	–	(٥٣٩)
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٤٤,٢٨٢	٦٠,٦٠٥	٢٧٢,٣٨٣	٢٦٥,٧٢٦	٣,١٥٤	–	٦٤٦,١٥٠
القيمة المدرجة							
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٥٤,٥٠٣	٢٣,٥٢٣	١٠٤,٥٢٥	١٤٤,٦٤٦	٨١٤	٢٥,٠٧٥	٦٥٣,٠٨٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٦ ممتلكات، آلات ومعدات (يتبع)

٢٠٠٩	أراضي ومباني	آلات ومعدات	أثاث ومعدات مكتبية	تكنولوجيا المعلومات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة							
١ يناير ٢٠٠٩	٨٦,٣١٠	٨٢,٣٨٦	٣٠٤,١٤١	٢٩٢,٢٥٣	٤,٧٨٧	٢٨٨,٠٨٣	١,٠٥٧,٩٦٠
إضافات	٤,٠٥٩	٧٧٩	١٤,٤٨٢	٩,٧٣٥	١٠٨	١١٨,١٢٩	١٤٧,٢٩٢
إستبعادات	–	–	(١٤,٨٧١)	(٥٤)	(٦٢٣)	–	(١٥,٥٤٨)
شطب خلال السنة	–	–	–	–	–	(٢٢,٤٥٦)	(٢٢,٤٥٦)
إعادة تصنيف	–	–	٨,٨٦٧	–	–	–	٨,٨٦٧
تحويلات أخرى	–	–	٣٧,٦٨١	٥٣,٨٦٨	–	(٩٧,٠٤٢)	(٥,٤٩٣)
تعديلات سعر الصرف	–	(٣١٣)	(٤,٢٠٥)	(٢,٢٠٣)	(١٠٧)	(٨٩)	(٦,٩١٧)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٩٠,٣٦٩	٨٢,٨٥٢	٣٤٦,٠٩٥	٣٥٣,٥٩٩	٤,١٦٥	٢٨٦,٦٢٥	١,١٦٣,٧٠٥
الاستهلاك المتراكم							
١ يناير ٢٠٠٩	٣١,٣٤٨	٥٢,٤٣٧	١٥٦,٥٦٠	١٤٥,٧١٣	٣,١٤٩	–	٣٨٩,٢٠٧
محمل خلال السنة	١,٧٥٤	٣,٩١٤	٥٨,٨٨٩	٥٠,٦٥١	٨٠٠	–	١١٦,٠٠٨
إستبعادات	–	–	(٢,٩١٢)	(٥٤)	(٤٢٣)	–	(٣,٣٨٩)
إعادة تصنيف	–	–	٥,٣٢٠	–	–	–	٥,٣٢٠
تعديلات سعر الصرف	–	(٤٤)	(٨١٤)	(٣٢٤)	(٥٤)	–	(١,٢٣٦)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣٣,١٠٢	٥٦,٣٠٧	٢١٧,٠٤٣	١٩٥,٩٨٦	٣,٤٧٢	–	٥٠٥,٩١٠
القيمة المدرجة							
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٥٧,٢٦٧	٢٦,٥٤٥	١٢٩,٠٥٢	١٥٧,٦١٣	٦٩٣	٢٨٦,٦٢٥	٦٥٧,٧٩٥

تتمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بتكاليف متكبدة على مشاريع معلومات تكنولوجية وأعمال مدنية لشبكة الفرع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٧ الشهرة

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
كما في ١ يناير	٣٤,٥١٦	–
إضافات (إيضاح ٢٠-٢)	–	٣٤,٥١٦
الإنخفاض بالقيمة (إيضاح ٤٩)	(١٧,٢٥٨)	–
كما في ٣١ ديسمبر	١٧,٢٥٨	٣٤,٥١٦

إختبار إنخفاض قيمة الشهرة

خلال سنة ٢٠١٠، تم إختبار إنخفاض القيمة للشهرة المكتسبة من خلال إندماج الأعمال وبالتالي تم تعديل القيمة الدفترية للشهرة بقيمة الإنخفاض.

١٨ إستثمارات في مشاريع مشتركة

١٨-١ أهم المشاريع المشتركة

إن تفاصيل أهم المشاريع المشتركة في نهاية الفترة المحاسبية هي كما يلي:

	المشاريع المشتركة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠١٠	نسبة الملكية ٢٠٠٩
١	شركة مركز البستان ذ.م.م	تأجير الشقق والمحلات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٢	ميلينيوم برايفيت ايكوتي ذ.م.م	إدارة صناديق إستثمارية	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٣	الرمال للتطوير	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٤	وقف ترست سيرفسز ذ.م.م (قيد التصفية)	خدمات ائتمان	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٥	شركة ناقلات الخليج ذ.م.م(قيد التصفية)	شحن ونقل	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠

إن الشركات المدرجة تحت البندين ٤و ٥ لم تقم بأية عمليات خلال السنة الحالية أو السنوات السابقة.

١٨-٢ القيمة المدرجة للإستثمار في المشاريع المشتركة

إن الحصة من الموجودات والمطلوبات في المشاريع المشتركة أدرجت في البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
نقد في الصندوق ولدى البنوك	١,١٨٦	٨,٩١٥
إستثمارات أخرى	١,٠١٣	١,٢١٢
عقارات قيد الإنشاء	٤٧,٨٠٣	٤٧,٧٩٨
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٦,٤٧٤	١١,٥٣٩
ممتلكات ومعدات	٥,٦١٥	٥,٩٩٣
مجموع الموجودات	٧٢,٠٩١	٧٥,٤٥٧
مجموع المطلوبات	٣٢,٦٣٣	٣٩,٩٣٥
صافي أرباح السنة	١٦,٠٤٥	١٠,٤٦٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٩- الشركات التابعـــة

إن الحصة المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة هي كما يلي:

	الشركات التابعة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
				٢٠١٠	٢٠٠٩
١.	دي اي بي كابيتال ليمتد	الإستثمارات والخدمات المالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٢.	بنك دبي الإسلامي الباكستان المحدود	خدمات بنكية	باكستان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣.	شركة تمويل ش.م.ع	تمويل وإستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	-
٤.	شركة الإسلامي للخدمات المالية ذ.م.م.	خدمات الوساطة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٥.	ميلينيوم كابيتال القابضة ش.م.خ.	تمويل واستثمار	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٦.	دار الشـــريعة للاستشـــارات الماليـــة والقانونية ذ.م.م	استشارات مالية وقانونية	الإمارات العربية المتحدة	%٦٠,٠	%٦٠,٠
٧.	شركة التنمية للخدمات ذ.م.م	خدمات عمالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
٨.	شركة الإمارات لتأجير السيارات	تجارة السيارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٩.	شركة الإمارات "ريت" للإدارة الخاصة المحدودة	إدارة العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٦٠,٠	-
١٠.	التطوير الحديث العقارية	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%٩٦,٠
١١.	التعمير الحديث للاستثمار العقاري	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%٩٦,٠
١٢.	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٣.	شركة نسيج للصناعات ذ.م.م.	صناعة النسيج	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
١٤.	مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م.	طباعة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
١٥.	ليفانت ون انفستمنت ليمتد	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠	%١٠٠,٠
١٦.	بيترا ليمتد	إستثمارات	جزر كايمان	%١٠٠	%١٠٠,٠
١٧.	شركة الأهلية للألمنيـــوم ذ.م.م. (قيـــد التصفية)	تركيبات الألمنيوم	الإمارات العربية المتحدة	%٧٥,٥	%٧٥,٥
١٨.	الإسلامي للإستثمار العقاري المحدود	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠	%١٠٠
١٩.	شركة تمويل فانديغ ليمتد	صكوك	جيرسي	%٥٨,٣	-
٢٠.	شركة تمويل للصكوك ذ.م.م	صكوك	جزير كايمان	%٥٨,٣	-
٢١.	شركة تمويل ئي إس او تي ذ.م.م	خيارات حصة الموظفين	جزر العذراء البريطانية	%٥٨,٣	-
٢٢.	شركة تمويل للعقـــارات والاســـتثمارات ذ.م.م	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	-
٢٣.	شركة تحفيز الشرق الأوسط ليمتد	تجارة عامة	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

١٩- الشركات التابعـــة (يتبع)

تم تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة التالية لغرض إدارة المعاملات التي تتضمن صناديق الإستثمار ويتوقع إغلاقها حين إتمام تلك المعاملات.

	شركة ذات غرض خاص	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبـــة الملكيـــة	
				٢٠١٠	٢٠٠٩
٢٤.	هولدانفست للإستثمار العقاري	إستثمارات	لوكسمبورج	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٥.	فرنسا الاستثمار العقاري ساس	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٦.	اس أي آر ال باربانيرز	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٧.	اس سي آي لو سيفاين	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٨.	فيندي ريل استيت ساس	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٩.	ب اي اس آر اينودزفانغيســـــــــتي بيتايلونجسفيرفالتونغ جي ام بي انتش	إستثمارات	النمسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٠.	الشركة الألمانية الإسلامية القابضة جي ام بي انتش	إستثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣١.	راين لوجيستكس جي ام بي انتش	إستثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٢.	جف القابضة بي في	إستثمارات	هولندا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٣.	شركة زون وان لإدارة العقارات	إستثمارات	جزر كايمان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٤.	شركة زون تو لإدارة العقارات	إستثمارات	جزر كايمان	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٥.	الإسلامي للتمويل التجاري م ح ذ.م.م.	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٦.	دي.أي.بي ليز وان المحدودة ذ.م.م.	إستثمارات	اليهاماز	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٧.	دي.أي.بي ليز وان (دبلن) المحدودة	إستثمارات	أيرلندا	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٨.	جلف أتلانتيك م ح ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٩.	شركة أوشانيك الإسلامية للشـــحن م ح ذ.م.م.	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٤٠.	شركة سقيا للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤١.	شركة بولوارك للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٢.	شركة أوبتيمم للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٣.	شركة ربيكون للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٤.	شركة أوسيرز للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٥.	شركة لوتس للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٦.	شركة بريميير للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٧.	شركة لاند مارك للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٨.	شركة بلاك ستون للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٩.	شركة بلو نايل للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٥٠.	شركة مومنتوم للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٥١.	شركة ماونت سيناي للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠

بالإضافة إلى الملكية المسجلة المبينة أعلاه، فإن حقوق الملكية المتبقية في المنشـــآت ١، ٤، ٥، ٧، ١٣، ١٤، ١٧، و٤٠ إلـــى ٥١ يحتفظ بها البنك لمصلحته من خلال ترتيبات إسمية.

إن الشركات المدرجة تحت البندين ٨ و ١٧ لم تقم بأية عمليات خلال الفترات الحالية أو السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢٠ إندماج الأعمال

٢٠-١ الإستحواذ على تمويل ش.م.ع

أصبحت تمويل ش.م.ع ("الشركة")، وهي شركة مُدرجة في سوق دبي المالي وتشارك في أنشطة تمويلية وإستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، شركة تابعة للبنك في ٤ نوفمبر ٢٠١٠. استحوذ البنك على المزيد من الأسهم من المساهمين الرئيسيين وبالتالي إستحوز على الحصة المسيطرة. تم الإستحواذ لتطوير قيمة الشركة من خلال توفير دعم إستراتيجي طويل الأجل. سيساعد الإستحواذ البنك في أن يصبح أكبر بنك للتمويل العقاري الإسلامي للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة المحددة كما في تاريخ الإستحواذ كانت كما يلي:

	معترف بها عند الإستحواذ ٢٠١٠ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٣٦,٧٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٩,٧٥٨,٦٧٧
إستثمارات أخرى	٤٦,٨٥٩
عقارات لغرض البيع	٣٩٩,٨٩٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٩٨,٠٦٠
ممتلكات ومعدات	٣٤,٤٧٣
مجموع الموجودات	١٠,٥٧٤,٧٢٦
التزام التمويل	٧,٥٢٨,٠٥٨
ذمم دائنة ومستحقات	٣٤٦,٦٦٨
مجموع المطلوبات	٧,٨٧٤,٧٢٦
القيمة العادلة لصافي الموجودات – ١٠٠%	٢,٧٠٠,٠٠٠
سعر الشراء للإستحواذ	٩٣٥,٦٠٠
يطرح: القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها	(١,٥٧٢,٦٣٨)
الربح الناتج من الإستحواذ على الحصة المسيطرة	٦٣٧,٠٣٨

تم تحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات من قبل البنك على أساس تقييم الشركة والذي قام به مقيّم خارجي ليست له صلة بالبنك. إستند تقييم الشركة على تقنيات تقييم الأعمال المقبولة عموما بما في ذلك نموذج خصم توزيع الأرباح وطريقة القيمة الدفترية المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢٠ إندماج الأعمال (يتبع)

٢٠-١ الإستحواذ على تمويل (يتبع)

سعر شـــراء الإستحواذ

	٢٠١٠ ألف درهم
نقـــد	٣١٨,٦٠٩
تحويل أسهم خزينـــة	٥٦,١٢١
القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع	٥٦٠,٨٧٠
إجمالي سعر الشـــراء	**٩٣٥,٦٠٠**

تم استبعاد تكلفة المعاملة التي تصل إلى ١,١ مليون درهم من سعر الشراء المحول، وتم الاعتراف بها كمصاريف في بيـــان الدخل الموحد.

تم الاعتراف بحقوق الاطراف غير المسيطرة بالشركة في تاريخ الإستحواذ وتم قياسها بالتكلفة.

يتضمن إجمالي إيرادات وصافي الأرباح للبنك مبلغ ٨٩,٩ مليون درهم و ٦,١ مليون درهم على التوالي بالنسبة لفترة ما بعـــد الإستحواذ. في حال تم الإستحواذ على الشركة في ١ يناير ٢٠١٠، لكان قد ارتفع اجمالي الايرادات والأرباح الصافية للبنـــك بمقدار ٦٠٧ مليون درهم و ٢١,٤ مليون درهم على التوالي.

٢٠-٢ الإستحواذ على ميلينيوم برايفت إيكويتي ذ.م.م

في سنة ٢٠٠٩، إستحوذ البنك على حصة تبلغ ٥٠% في ميلينيوم برايفت إيكويتي ذ.م.م. ومقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشارك في أنشطة إدارة الصناديق. إن القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات ميلينيوم برايفت إيكويتي ذ.م.م. المحددة المستحوذ عليها في ذلك التاريخ كانت كما يلي:

	معترف بها عند الإستحواذ ٢٠٠٩ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤,٢٦٩
موجودات أخرى	٩,٩٦٤
ممتلكات ومعدات	١,٣٤٤
مجموع الموجودات	١٥,٥٧٧
مطلوبات أخرى	٧,٤٧٧
مجموع المطلوبات	٧,٤٧٧
القيمة العادلة لصافي الموجودات – ١٠٠%	٨,١٠٠
سعر الشراء للإستحواذ	٣٨,٥٦٦
ينزل: القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها	(٤,٠٥٠)
الشهرة الناتجة من الإستحواذ (راجع إيضاح ١٧)	٣٤,٥١٦

تم تحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات على أساس التقييم الذي قام به مقيّم خارجي ليست له صلة بالبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢١ ودائع العملاء

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
أ) حسب الفئة:		
حسابات جارية	١٥,٠٨٧,٥٦٦	١٤,٠١٥,٠٣٠
حسابات توفير	١٠,٠٤٧,٠٠٣	٩,٨٨١,٧٤٠
ودائع إستثمارية	٣٨,١٢٤,٠١٢	٤٠,٠٢٣,٠٧٨
حسابات هوامش نقدية	١٨٨,١٠٢	٢٣٣,٧٦٩
مخصص تسوية الأرباح (إيضاح ٥٣)	٣٨٧	٤١,٨٨٦
	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٤,١٩٥,٥٠٣
ب) حسب الإستحقاق التعاقدي:		
ودائع تحت الطلب	٢٤,٨٧٦,٤٢٢	٢٤,٥٥٦,١٢٣
ودائع تستحق خلال ثلاثة شهور	١٨,٨٤٣,٢٨٤	٢١,٤٥٣,٣٨٠
ودائع تستحق خلال ستة شهور	٧,٢٦٩,٠٥٩	٧,٦٨٤,٠١٨
ودائع تستحق خلال سنة	١٢,٣١٠,١٧٨	١٠,٣٤٧,٠٨٦
ودائع تستحق أكثر من سنة	١٤٨,١٢٧	١٥٤,٨٩٦
	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٤,١٩٥,٥٠٣
ج) حسب التوزيع الجغرافي:		
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٦١,١٢٢,٠٨٩	٦٢,٤٤٨,٣١٦
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٣٢٤,٩٨١	١,٧٤٧,١٨٧
	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٤,١٩٥,٥٠٣
د) حسب العملة:		
درهم الإمارات العربية المتحدة	٥٨,٧٢٤,٠٩٧	٥٦,٩٨٦,٣٨٧
عملات أخرى	٤,٧٢٢,٩٧٣	٧,٢٠٩,١١٦
	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٤,١٩٥,٥٠٣

٢٢ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
حسابات جارية	٥١,٥١٧	٥٣,٨٩٠
ودائع إستثمارية	٤,٣٥٧,٩١٠	١,٣٩٥,١٦١
	٤,٤٠٩,٤٢٧	١,٤٤٩,٠٥١

الأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية حسب التوزيع الجغرافي هي كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٩٩٣,١٠١	١,٣٢٨,٨٦٤
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٤١٦,٣٢٦	١٢٠,١٨٧
	٤,٤٠٩,٤٢٧	١,٤٤٩,٠٥١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢٣ أدوات صكوك تمويلية

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
٢٣-١ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك	٢,٣٥٧,٠٧٥	٢,٤١٥,٠٣٤
٢٣-٢ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة	١,٨١٨,٩٤٠	–
	٤,١٧٦,٠١٥	٢,٤١٥,٠٣٤

٢٣-١ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك

خلال عام ٢٠٠٧، أبرم البنك ترتيبات تمويل الصكوك المتوافقة مع الشريعة وحصل من خلالها على تمويل بالدولار متوسط الأجل بمبلغ ٢,٧٤٥/٧٥ مليون درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي). إن الصكوك مدرجة في بورصة ناسداك دبي وبورصة لندن.

تشمل شروط الترتيبات تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات المملوكة بالمشاركة") التي تضم موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات وإستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات لدى البنك مستبدلة إلى شركة الصكوك، شركة دي أي بي صكوك المحدودة– المصدر، التي تم تأسيسها خصيصاً لإجراء معاملة الصكوك. إن الموجودات تحت سيطرة البنك وسيستمر تقديمها من قبل البنك. تستحق شهادات الصكوك في عام ٢٠١٢.

سيقوم المصدر بدفع مبلغ التوزيع ربع السنوي من العوائد المقبوضة بخصوص الموجودات المملوكة بالمشاركة. من المتوقع أن تكون هذه العوائد المحصلة كافية لتغطي مبلغ التوزيع ربع السنوي المستحق الدفع إلى حاملي الصكوك بتواريخ التوزيع ربع السنوي. عند إستحقاق الصكوك، تعهد البنك بإعادة شراء الموجودات بالسعر المتفق عليه.

يترتب على الصكوك معدل ربح متغير مستحق الدفع إلى المستثمرين إستناداً إلى معدل ثلاثة شهور ليبور زائد ٠,٣٣% في السنة. يتم توزيع الأرباح على أساس ربع سنوي.

خلال عام ٢٠١٠، تم إعادة شراء صكوك تبلغ ٥٨,٠ مليون درهم (١٥,٨ مليون دولار) (٢٠٠٩: ٣٤٠ مليون درهم (٩٢,٥ مليون دولار)) بسعر مخصوم، بما في ذلك إعادة شراء من خلال عرض نقدي لحاملي الصكوك. اعترف البنك بمبلغ ٦,٤ مليون درهم (٢٠٠٩: ٣٨,٧ مليون درهم) متعلق بالربح الناتج من اعادة شراء الصكوك الذي تم إدراجه ضمن إيرادات أخرى. وسوف يتم إلغاء شهادات هذه الصكوك عند إستحقاقها عندما يقوم البنك بإعادة شراء هذه الموجودات المملوكة بالمشاركة.

٢٣-٢ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة

- خلال عام ٢٠٠٨، أصدرت إحدى الشركات التابعة للبنك صكوك غير القابلة للتحويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على شكل شهادات أمانة بقيمة إجمالية ١,١٠٠ مليون درهم (بمعدل ٣ أشهر إيبور زائد ٠,٢٢٥ ٪ سنويا) وصكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية ٣٠٠ مليون دولار (بمعدل ربح ثابت ٤,٣١ ٪ سنويا)، وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي. شهادات الصكوك تستحق في ٢٠١٣.
- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت صكوك الأطراف الثالثة ١,٨٢ مليار درهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢٣ أدوات صكوك تمويلية (يتبع)

٢٣-٢ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة (يتبع)

وفقا لشروط الإكتتاب، يمكن استبدال كل شهادة أمانة وفقا لإختيار صاحب الشهادة أو الشركة التابعة كما يلي :

أ. وفقا لإختيار صاحب الشهادة من خلال "الإستبدال التطوعي المبكر " في أي وقت بعد سنة من تاريخ الإصدار مع مراعاة تحقق شروط معينة ؛

ب. وفقا لإختيار الشركة التابعة في أي وقت بعد ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار من خلال "الإستبدال الجزئي الاختياري" مع مراعاة تحقق شروط معينة.

في كلا الخيارين على حد سواء، تقوم الشركة التابعة إما بإصدار الحصة في الشركة التابعة وفقا لسعر الصرف ذو الصلة أو يتم الدفع نقدا.

في وقت الاستحقاق النهائي، سيتم إستبدال أي شهادات أمانة متبقية بالكامل من قبل شركة تابعة نقدا بالقيمة الاسمية بالإضافة إلى أي مبلغ أرباح غير مدفوع.

٢٤ وكالات تمويلية متوسطة الأجل

اختار البنك إعادة تصنيف ودائع الوكالة المستلمة في سنة ٢٠٠٨ من وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٣,٧٥ مليار درهم وإدراجها تحت فئة تمويل مؤهل من المستوى الثاني ("تمويل الطبقة ٢"). وافق المساهمون على عملية إعادة التصنيف في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد في أبريل ٢٠٠٩. وسيتم استخدام ودائع الوكالة التي منحتها وزارة المالية (الموكل) إلى البنك (الوكيل) لأغراض الاستثمار لفترة سبع سنوات تبدأ من تاريخ إعادة التصنيف وتستحق في ديسمبر ٢٠١٦. وسيتم دفع أرباح الوكالة كل ثلاثة أشهر بناءً على معدل ربح يتوقع أن يتراوح بين ٤% – ٥,٢٥% سنوياً.

وفقا لشروط عقد الوكالة ، تخضع حقوق ومطالبات الموكل فيما يتعلق بعقد الوكالة بالكامل إلى حقوق ومطالبات جميع الدائنين الآخرين غير التابعين.

٢٥ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
حصة المودعين من الارباح (إيضاح ٥٠)	٣٢٩,٩٢٨	٣٦٤,١٤٠
مبالغ مستحقة لشراء عقارات	٢٤٨,١٥٣	١٧١,٠٧٩
شيكات بنكية	١٨٥,٨٢٢	٢٥٥,٣٠٠
ودائع متنوعة	٤٢٩,٣٥٧	٣٩٩,٠٤٤
دائنون تجاريون	٤١١,٤١١	٤٤٣,٠٧٥
إيجارات مقبوضة مقدما	١٢٢,٧٢٨	١٦٧,٠٥٣
مبالغ مستحقة لموردين عن موجودات مالية وإستثمارية	١١٦,٤٨٧	٦٦٥,٧٢٤
مخصص مكافاة نهاية الخدمة (إيضاح ٢٧)	١٠١,٧٣٧	٨٩,٥٥٤
توزيعات ارباح غير مطالب بها	٥٢,١٢١	٣٨,٩٦٤
مكافاة اعضاء مجلس الإدارة	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠
مبالغ مستحقة للمقاولين	١٨,٢٧٤	٤,٨٥٦
تحويلات مالية	٥١,٥٠٨	٧٤,٦٦٤
مبالغ مستحقة عن إستثمارات	٢٩٣,٥٨٥	٢٩٣,٥٨٥
شيكات مستلمة برسم التحصيل	٤٦٥	١,٦٢٤
مخصص الضريبة (إيضاح ٢٦)	٣,٦٢٦	–
اخرى	١,٣٠٩,٩٢١	٣٩٧,٣٤٢
	٣,٦٧٩,٩٢٣	٣,٣٧٠,٨٠٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢٦ الضرائب

مخصص الضرائب

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الرصيد الإفتتاحي	-	٣,٥٤٤
المحمل خلال السنة	٥,٠٤٠	٨٩٢
ضرائب مدفوعة	(١,٤١٤)	(٤,٤٣٦)
الرصيد النهائي (إيضاح ٢٥)	٣,٦٢٦	–

موجودات الضريبة المؤجلة

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
موجودات الضريبة المؤجلة في بداية السنة	١٨,٠٥٧	٢٥,٣٧١
إضافات / (عكس) خلال السنة	١,٥٤٥	(٥,٩٥٢)
تأثير سعر الصرف	(٣٠٢)	(١,٣٦٢)
موجودات الضريبة المؤجلة في نهاية السنة (إيضاح ١٥)	١٩,٣٠٠	١٨,٠٥٧

مصروف الضريبة خلال السنة

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الضريبة الحالية	(٥,٠٣٧)	(٨٩٢)
الضريبة المؤجلة	١,٥٤٥	(٥,٩٥٢)
مصروف ضريبة الدخل	(٣,٤٩٢)	(٦,٨٤٤)

٢٧ مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
كما في ١ يناير	٨٩,٥٥٤	٧٤,٣١٣
محمل خلال السنة	٢٧,١٤٠	٢٢,٢٠٠
مدفوع خلال السنة	(١٤,٩٥٧)	(٦,٩٥٩)
كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٢٥)	١٠١,٧٣٧	٨٩,٥٥٤

٢٨ زكاة مستحقة

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
زكاة عن حقوق المساهمين	١٤٦,٣٢٦	١٣٩,٤٢٨
زكاة عن مخصص تسوية الأرباح (إيضاح ٥٣)	١٠	١,١٠٨
	١٤٦,٣٣٦	١٤٠,٥٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢٩ رأس المال

	٢٠١٠		٢٠٠٩	
	عدد الأسهم بالألف	المبلغ ألف درهم	عدد الأسهم بالألف	المبلغ ألف درهم
رأس المال المصرح به:				
أسهم عادية بواقع ١ درهم للسهم	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٦١٧,٥٠٥
المصدر والمدفوع بالكامل:				
كما في ١ يناير	٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٤٤٥,٤٠٠	٣,٤٤٥,٤٠٠
أسهم منحة	١٧٩,٥٤٩	١٧٩,٥٤٩	١٧٢,١٠٥	١٧٢,١٠٥
كما في ٣١ ديسمبر	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٦١٧,٥٠٥

خلال السنة، تم إصدار ١٧٩,٥٤٩,٠٠٠ سهم بقيمة ١ درهم للسهم كأسهم منحة (٢٠٠٩: ١٧٢,١٠٥,٠٠٠ سهم).

٣٠ أسهم الخزينة

تضمنت أسهم الخزينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ الأسهم التي تم الإستحواذ عليها من طرف ثالث لتسوية معاملات معينة.

٣١ الإحتياطيات

	إحتياطي قانوني ألف درهم	إحتياطي أراضي منحة ألف درهم	إحتياطي عام ألف درهم	إحتياطي ترجمة عملات ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٢,٧٣١,٨٧٩	٢٧٦,١٣٩	٢,٢٥٠,٠٠٠	(٥٩,٦٨٠)	٥,١٩٨,٣٣٨
تحويل عملة وتعديلات أخرى	-	-	-	(١٨,١٦١)	(١٨,١٦١)
المحول من الأرباح المستبقاة	-	-	١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠
كما في ١ يناير ٢٠١٠	٢,٧٣١,٨٧٩	٢٧٦,١٣٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	(٧٧,٨٤١)	٥,٢٨٠,١٧٧
تحويل عملة وتعديلات أخرى	-	-	-	(١٣,٧٠٠)	(١٣,٧٠٠)
كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٢,٧٣١,٨٧٩	٢٧٦,١٣٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	(٩١,٥٤١)	٥,٢٦٦,٤٧٧

الإحتياطي القانوني

طبقاً للمادة ١٩٢ من قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة 1984 (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ١٠% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يصبح هذا الإحتياطي مساوياً ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

قرر مجلس الإدارة التوقف عن التحويل السنوي إلى الاحتياطي القانوني نظراً لأن الاحتياطي يزيد عن ٥٠% من رأس المال المدفوع.

إحتياطي الأراضي الممنوحة

منحت حكومة دبي بعض الأراضي بتصرف حر فقط لصالح مساهمي البنك. أدرجت هذه الأراضي ضمن الإستثمارات العقارية (إيضاح ١٤). إن مبلغ احتياطي الأراضي الممنوحة يمثل القيمة العادلة للأراضي عند منحها، بعد تنزيل الاستبعادات، عند وقت المنح.

الإحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٣١ الإحتياطيات (يتبع)

إحتياطي ترجمة العملات الأجنبية

يتم الإعتراف بإحتياطي ترجمة العملات المتعلق بترجمة نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة عرض للبنك (أي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الأخر، ويتم إحتسابها ضمن إحتياطي ترجمة العملات.

٣٢ التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
كما في ١ يناير	(٧٢٣,٧١٣)	(٨٨٨,٧١٤)
صافي الأرباح غير المحققة من الإستثمارات المتاحة للبيع	٦٠٦,١٤٠	١٦٥,٣١٠
إعادة تصنيف الأرباح المحققة لإستبعاد إستثمارات متاحة للبيع إلى الأرباح أو الخسائر	(١٢٥,٥٩٣)	(٣٠٩)
كما في ٣١ ديسمبر	(٢٤٣,١٦٦)	(٧٢٣,٧١٣)

٣٣ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترح توزيعها

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
توزيعات ارباح مقترحة		
توزيعات أرباح نقدية:		
(٢٠١٠: بواقع ٠,١٠ درهم للسهم)	٣٧٩,٧٠٥	–
توزيعات ارباح مقترحة ومدفوعة		
توزيعات أرباح نقدية:		
(٢٠٠٩: بواقع ٠,١٥ درهم للسهم)	–	٥٣٨,٦٤٨
أسهم منحة		
(٢٠٠٩: بواقع ٠,٠٥ درهم للسهم)	–	١٧٩,٥٤٩

٣٤ إحتياطي تحوط

خلال عام ٢٠٠٩، قام البنك بإيقاف تحوط التدفقات النقدية على العمليات المتوقعة مما أدى إلى إطفاء إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية خلال عام ٢٠١٠ والبالغة ٣٩,٩ مليون درهم (٢٠٠٩: ٤٥,٢ مليون درهم). راجع إيضاح ٤٢.

٣٥ برنامج خيار تملك أسهم للموظفين (ESOP)

بدأ البنك في عام ٢٠٠٤ برنامج خيار تملك أسهم للموظفين (ESOP) تقديراً للموظفين الرئيسيين والاحتفاظ بهم. البرنامج يمنح الموظفين الحق في تملك أسهم البنك بسعر الإصدار.

ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التالية كانت موجودة في السنة الحالية والسنوات السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٣٥ برنامج خيار شراء أسهم الموظفين (ESOP) (يتبع)

	سنة الإصدار	عدد الأسهم	تاريخ المنح	تاريخ الإنتهاء	سعر الإصدار	القيمة العادلة عند تاريخ المنح
١	٢٠٠٦	٤,١١٣,٠٠٠	يناير ٢٠٠٦	فبراير ٢٠١٠	٢	٢٦,٧
٢	٢٠١٠	١,٥٦٠,٠٠٠	أبريل ٢٠١٠	مارس ٢٠١٢	–	٢,٠

تم منح الأسهم بموجب ترتيبات إسمية، إلى فئات مختلفة من الموظفين بشرط إستمرار الموظفون في العمل لدى البنك لفترة بحد أدنى متفق عليه تتراوح ما بين ٢-٤ سنوات من تاريخ المنح. في حال مغادرة الموظف قبل إتمام فترة الاستحقاق الكامل، فإن نسبة من الأسهم ستعود الى البنك. وبشكل عام ، ترى الادارة أنه من المستبعد عودة كمية كبيرة من الأسهم مرة أخرى إلى البنك فيما يتعلق بمغادرة الموظفين قبل إتمام فترة الاستحقاق. في عام ٢٠٠٨ ، قام بعض الموظفون بترك البنك، وتم إعادة ١,٥٧٦,٨٣٦ سهم. ونتيجة لذلك تغيرت الرسوم السنوية فيما يتعلق ببرنامج خيار شراء أسهم الموظفين ESOP بشكل مستقبلي على النحو التالي :

القيمة العادلة لبرنامج خيار شراء أسهم الموظفين ESOP في السنة الحالية و السنوات السابقة عند تاريخ المنح والرسوم المعدلة أكثر من فترة الاستحقاق هي كما يلي:

السنة	*المبلغ الحالي المحمل على بيان الدخل الموحد*	*المحمل على بيان الدخل الموحد كما في تاريخ المنح*
	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٠٦	٣٠,٣١٢	٣٠,٣١٢
٢٠٠٧	٣٦,٨٤٦	٣٦,٨٤٦
٢٠٠٨	١٨,٠٤٩	٢٥,٠٨٥
٢٠٠٩	٥,٤٤٤	٦,٨٥٦
٢٠١٠	١,٥٨٠	٣,٥٩٤
٢٠١١	١,٦٥٣	١,٦٥٣
٢٠١٢	٥٥١	٥٥١
المجموع	٩٤,٤٣٥	١٠٤,٨٩٧

٣٦ أطراف غير مسيطرة

إن حقوق الأطراف غير المسيطرة تمثل الحصة التناسبية لمساهمي الأقلية في القيمة الإجمالية من صافي موجودات ونتائج عمليات الشركات التابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٣٧ المطلوبات المحتملة والإلتزامات

الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل

إن الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل تشتمل على الالتزامات لتقديم التمويل والاعتمادات المستندية القائمة والكفالات التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات متعاملي البنك.

إن الالتزامات لتقديم التمويل تمثل الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي، وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشتمل على شروط لإلغائها وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن الالتزامات يمكن أن تنتهي صلاحيتها دون القيام بسحبها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية. إن الاعتمادات المستندية القائمة والكفالات تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن المتعاملين في حال إخفاق المتعامل بالسداد حسب شروط العقد.

لدى البنك التزامات ومطلوبات محتملة قائمة بموجب اعتمادات مستندية وكفالات ناتجة خلال سير الأعمال العادية كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
المطلوبات المحتملة:		
خطابات ضمان	٨,٧٧٤,٠٤٧	١٠,٤٨٤,٥٨٦
إعتمادات مستندية	٢,٥٣٥,٦٦٦	٣,٥١٩,٩٤٣
	١١,٣٠٩,٧١٣	١٤,٠٠٤,٥٢٩
الإلتزامات:		
إلتزامات مصاريف رأسمالية	٣٨٨,٩٣٢	٤١٦,٢٥٧
إلتزامات تسهيلات غير قابلة للإلغاء وغير مسحوبة	١٢,٥٦٧,٥٣٩	١١,٢١٧,٢٤٤
	١٢,٩٥٦,٤٧١	١١,٦٣٣,٥٠١
مجموع المطلوبات المحتملة والإلتزامات	٢٤,٢٦٦,١٨٤	٢٥,٦٣٨,٠٣٠

٣٨ المشتقات الإسلامية

يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة لمشتقات القيمة العادلة التي تعادل أسعار السوق بالإضافة للمبالغ الاسمية محللة حسب تاريخ إستحقاقها. إن المبلغ الاسمي هو المبلغ الخاص بالأصل المعني للمشتق، مرجع السعر والمؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات. تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٣٨ المشتقات الإسلامية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠: *المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق*

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	مجموع المبالغ الإسمية ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر – سنة ألف درهم	أكثر من سنة – ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	١٥,١٢٧	١٤,٠٢٩	٥,٣٠٨,٢٥٤	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٧,١٨١	–	–
مقايضات أسعار ربح إسلامية (إيضاح ١٥)	٢٥٨,٠٧٤	١٩٧,٠٠٠	٩,٩٩٥,٦٥١	–	–	٩,٣٢٤,١٠١	–	٦٧١,٥٥٠
	٢٧٣,٢٠١	٢١١,٠٢٩	١٥,٣٠٣,٩٠٥	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٩,٣٣١,٢٨٢	–	٦٧١,٥٥٠

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: *المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق*

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	مجموع المبالغ الإسمية ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر – سنة ألف درهم	أكثر من سنة – ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	١٣,٧٩٣	١٦,٤٥٧	٨,٤٢٨,٢٣٣	٣,٨٠٧,١١٨	١,٣٣٢,٩٨٠	٢,٩٠٤,٩٢٩	٣٨٣,٢٠٦	–
مقايضات أسعار ربح إسلامية (إيضاح ١٥)	٢٧٥,٥٤٨	١٨٨,٩٧٦	١٢,٦٠٩,٧٤١	–	–	–	١٢,٢١٧,١٤٠	٣٩٢,٦٠١
	٢٨٩,٣٤١	٢٠٥,٤٣٣	٢١,٠٣٧,٩٧٤	٣,٨٠٧,١١٨	١,٣٣٢,٩٨٠	٢,٩٠٤,٩٢٩	١٢,٦٠٠,٣٤٦	٣٩٢,٦٠١

لدى البنك مراكز في الأنواع التالية من المشتقات.

تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات

إن التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات هي إتفاقات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن الصفقات الفعلية تنفذ في تاريخ التعهد، من خلال مبادلة العروض والقبولات بالشراء/ البيع بين الأطراف المعنية.

المقايضات الإسلامية

المقايضات الإسلامية مرتكزة على مبدأ الوعد (التعهد) بين طرفين لشراء عقود منتجات محدد ومطابقة للشريعة الإسلامية بسعر محدد بالتاريخ المحدد في المستقبل. وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية للشراء. إن تركيب المقايضات الإسلامية يشتمل على مقايضات أسعار الربح ومقايضات العملات. بخصوص مقايضات أسعار الربح الإسلامية، تقوم الأطراف المتقابلة عادة بتبادل دفعات أسعار الربح الثابتة والمتغيرة إستناداً إلى قيمة إسمية لعملة منفردة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد مرابحة". بخصوص مقايضات العملات الإسلامية يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة للمبالغ الإسمية بعملات مختلفة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد بيع مرابحة".

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك التجارية المشتقة بالمبيعات والتحوطات الإستراتيجية (راجع أدناه). تشمل أنشطة البيع عرض المنتجات إلى المتعاملين بأسعار منافسة لتمكنهم من تحويل أو تعديل أو خفض المخاطر الحالية والمتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٣٨ المشتقات الإسلامية (يتبع)

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط

كجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يقوم البنك بإستخدام المشتقات لأغراض التحوطات من أجل تخفيض تعرضه إلى مخاطر العملات وسعر الربح. يتم إنجاز هذا بتحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الإستراتيجي مقابل تعرضات بيان المركز المالي ككل.

بخصوص مخاطر أسعار الربح، يتم عمل التحوط الإستراتيجي بمراقبة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية والدخول في مقايضات أسعار الربح. بما أن التحوط الإستراتيجي لا يؤهل لمحاسبة تحوطات محددة، فلذلك يتم إحتساب المشتقات المتعلقة كأدوات تجارية.

٣٩ إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
موجودات تمويلية		
مرابحات بضائع	٤١٦,٥١٧	٤٥٤,٢٥٩
مرابحات دولية	١٠,٠٢٣	١٨,٠٤٦
مرابحات سيارات	٤٨٦,٥٥٢	٤٨٦,٥٤٠
مرابحات عقارية	٢٥٨,٣٠٤	٣٥٢,٧٢٦
مجموع إيرادات المرابحات	١,١٧١,٣٩٦	١,٣١١,٥٧١
إستصناع	٤٥٨,٧٠٢	٤٠٨,٥٦٠
إجارة تمويل منزل	١٨٨,٩٠٧	١٥٥,٦٥٠
إجارة	٤٣٢,٥٠٥	٤١٦,٩٥٢
تمويل سلم	٥٢,٣٤٩	–
إيرادات من موجودات تمويلية	٢,٣٠٣,٨٥٩	٢,٢٩٢,٧٣٣
موجودات إستثمارية		
مشاركات	٥٩٧,٠١٣	٦٢٥,٠٥٣
مضاربات	٢٧٠,٦٠٤	٣٥٤,٧٩١
وكالات	٣٧,٥٨٤	٤٢,٩٤٥
أخرى	١٢,٦٣٥	٧,٣٣٥
إيرادات من موجودات إستثمارية	٩١٧,٨٣٦	١,٠٣٠,١٢٤
مجموع الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣,٢٢١,٦٩٥	٣,٣٢٢,٨٥٧

إن الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية تظهر بالصافي بعد تنزيل الإيرادات المستبعدة بمبلغ ٦,١٧ مليون درهم (٢٠٠٩: ٨,٩٧ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤٠ إيرادات من مرابحات دولية ووكالات، قصيرة الأجل

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات من مرابحات دولية من بنوك ومؤسسات مالية	١٣,٣٢٨	٢٠,٠٨٧
إيرادات من ودائع إستثمارية ووكالات	٢١,١٩٩	٣١,٣٩١
إيرادات من مرابحات دولية لدى المصرف المركزي	١,٧٨٦	–
	٣٦,٣١٣	٥١,٤٧٨

٤١ الأرباح / (الخسائر) من الإستثمارات الأخرى

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
الأرباح المحققة من بيع إستثمارات متاحة للبيع	١٢٥,٥٩٣	–
خسارة من بيع إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١,٩٤١)	(٦,٨٤١)
خسارة من إعادة تقييم إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١٣,١٨٢)	(٥٣,٥٦٢)
توزيعات أرباح من إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٨١	١٦,٣١٠
توزيعات أرباح من إستثمارات الملكية	٢٤,٠٢٢	٢٣,٣٣٦
توزيعات أرباح من صناديق إستثمارية متاحة للبيع	١,٣٩٠	١,٨٢٢
	١٣٦,١٦٣	(١٨,٩٣٥)

تم عرض توزيعات الأرباح للإستثمارات المتاحة للبيع بالصافي من الدخل المستبعد البالغ ٢,٦٥ مليون درهم (٢٠٠٩: ٣,٠٥ مليون درهم).

٤٢ إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية

	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
رسوم وعمولات متعلقة بعمليات تجارية	١٧٠,٩٣٣	٢٣٧,٩٣٠
رسوم وعمولات أخرى	٣٧١,٤٣٠	٣٦٩,٠٧١
أرباح تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	١٠٢,٨٣٦	٩٩,٨٤٢
أرباح متراكمة على إحتياطي تحوط مطفأ (إيضاح ٣٤)	٣٩,٩٤٤	٤٥,٢١٩
القيمة العادلة لمشتقات إسلامية	١,٨٨٧	١٠٧
	٦٨٧,٠٣٠	٧٥٢,١٦٩

تم عرض إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى بالصافي من الدخل المستبعد البالغ ٠,٢٢ مليون درهم (٢٠٠٩: ١,٢٠ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤٣ إيرادات من إستثمارات عقارية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
صافي إيرادات الإيجار	٧٢,١٦٥	٧٥,٦٠٩
ربح من بيع إستثمارات عقارية	١٨,٠٠١	٢,٦٩١
	٩٠,١٦٦	٧٨,٣٠٠

٤٤ إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها لغرض البيع

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات المبيعات	٣١,٠٦٧	١٣,٤٦١
تكاليف البيع (إيضاح ١٣)	(١٦,٥٦٩)	(١٢,٤٦٤)
	١٤,٤٩٨	٩٩٧

٤٥ إيرادات أخرى

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات خدمات، صافي	٨٥,٠٥٩	٣٢,٤٤٦
خسارة إستبعاد حصة في شركات زميلة (إيضاح ١١-٦)	–	(٤,٧٠٣)
أخرى	٥٤,٩٤٧	١٥٨,٧١٠
	١٤٠,٠٠٦	١٨٦,٤٥٣

٤٦ مصاريف الموظفين

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
رواتب وأجور	٧٧٩,٦٧٣	٧١٢,٨٥٩
مكافآت نهاية الخدمة	٢٧,١٤٠	٢٢,٢٠٠
دفعات على أساس أسهم الملكية	١,٥٨١	٥,٤٤٤
أخرى	٩,٤٢٥	٧٢,٦٩٩
	٨١٧,٨١٩	٨١٣,٢٠٢

٤٧ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
مصروفات إدارية	١٠٧,٥٣٨	١١٠,٠٢٩
إستهلاك ممتلكات، آلات ومعدات (إيضاح ١٦)	١٢٢,٨٥٥	١١٦,٠٠٨
مصاريف الإيجار المستحقة الدفع بموجب عقود الإيجار التشغيلية	٧٧,١٩٤	٦٧,٠٨٢
مصاريف إتصالات	٦٧,١١٠	٥٣,٥٠٧
مصاريف صيانة معدات ومباني	٤٥,٥١٦	٤٢,٨٦٩
مصاريف طباعة وقرطاسية	١٣,٢٨٤	١١,٧١٣
مصاريف شطب متنوعة	–	٢٣,٩٩٧
أخرى	١٠٩,٤٤٦	٩٩,٥٥٥
	٥٤٢,٩٤٣	٥٢٤,٧٦٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٤٨ صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
صافي مخصص الموجودات التمويلية الإسلامية	٦١٧,٢٨٧	٦٧١,٢٨٤
صافي مخصص الموجودات الإستثمارية الإسلامية	٣٦,١٤٩	٤٥,٤٠٦
صافي مخصص ذمم مدينة وموجودات أخرى	١١,٣٢٨	١٥,٧٣٧
خسائر إنخفاض قيمة إستثمارت متاحة للبيع	١٣٦,٢٩١	٩٢,٦٦٠
عكس مخصص إستثمارات في صناديق متاحة للبيع	–	(١٥,٧٤٣)
	٨٠١,٠٥٥	٨٠٩,٣٤٤

٤٩ صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
خسائر إنخفاض قيمة إستثمارت في شركات زميلة	١٢,٢٣٧	٨,٥٦٥
خسائر إنخفاض قيمة إستثمارت عقارية	١٣,٣٢٩	–
خسائر إنخفاض قيمة عقارات متاحة للبيع	٢٠,٠٠٠	–
خسائر إنخفاض قيمة الشهرة	١٧,٢٥٨	–
	٦٢,٨٢٤	٨,٥٦٥

٥٠ حصة المودعين في الأرباح

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
حصة السنة	١,٤٣٥,٦٣١	١,٧٣٩,١٩٧
يطرح: المتعلق بمخصص تسوية أرباح المودعين (إيضاح ٥٣)	(٥١١)	(١١,٦٣٦)
المحول من مخصص تسوية أرباح المودعين (إيضاح ٥٣)	٤٢,٠٠٠	١٩٥,٥٠٠
	١,٤٧٧,١٢٠	١,٩٢٣,٠٦١
يطرح: المدفوع خلال السنة	(١,١٤٧,١٩٢)	(١,٥٥٨,٩٢١)
حصة المودعين المستحقة من الأرباح (إيضاح ٢٥)	٣٢٩,٩٢٨	٣٦٤,١٤٠

حصة الأرباح المستحقة الدفع إلى الزبائن والمؤسسات المالية هي كما يلي:

ودائع إستثمارية وإدخار من الزبائن	٩٩٦,٤٩١	١,١٧٦,٣٢٩
ودائع وكالة وإستثمارية أخرى من البنوك والزبائن	٤٠٩,٨٨٤	٥٢٩,١٣٨
الأرباح المستحقة الدفع لأدوات الصكوك التمويلية	٢٩,٢٥٦	٣٣,٧٣٠
	١,٤٣٥,٦٣١	١,٧٣٩,١٩٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥١ العائد الأساسي والمخفض على السهم

تم احتساب العائد الأساسي والمخفض على السهم وذلك بقسمة أرباح السنة العائدة إلى المساهمين في الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠١٠	٢٠٠٩
أرباح السنة بعد تنزيل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة البالغة ٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم (٢٠٠٩: ٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم)	٨٠١,٧٢٣,٠٠٠	١,٢٠٢,٦٩١,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بواقع ١ درهم للسهم	٣,٧٧٦,٢٦٩,٠٠٠	٣,٧٧٢,١١٢,٠٠٠
العائد الأساسي والمخفض على السهم بالدرهم	٠.٢١	٠,٣٢

إن العائد للسهم البالغ ٠,٣٢ درهم كما تم بيانه في سنة ٢٠٠٩ تم تعديله لتأثير الأسهم الصادرة لسنة ٢٠١٠ نتيجةً لأسهم المنحة.

إن العائد الأساسي للسهم هو نفس العائد المخفض للسهم حيث أن البنك لم يقم بإصدار أي أدوات قد يكون لها تأثير على العائد الأساسي للسهم في حال تحويلها.

٥٢ النقد وما يعادله

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١١,٢٤٧,٢٢٥	١١,٦١١,٥٧٠
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٥٥٧,٢٥٨
	١٣,٦٠٣,٧٥٦	١٤,١٦٨,٨٢٨
يطرح: أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية بتواريخ إستحقاق لأكثر من ٣ أشهر	(٣,١٢٠,٠٧٥)	(٨٨,٨٣٦)
	١٠,٤٨٣,٦٨١	١٤,٠٧٩,٩٩٢

٥٣ مخصص تسوية الأرباح

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة – كما تم بيانه	٤١,٨٨٦	٢٢٦,٨٥٨
الحصة من أرباح السنة (إيضاح ٥٠)	٥١١	١١,٦٣٦
الزكاة للسنة (إيضاح ٢٨)	(١٠)	(١,١٠٨)
تحويل إضافي إلى حصة المودعين من الأرباح خلال السنة (إيضاح ٥٠)	(٤٢,٠٠٠)	(١٩٥,٥٠٠)
الرصيد كما في نهاية السنة (إيضاح ٢١)	٣٨٧	٤١,٨٨٦

إن مخصص تسوية الأرباح يمثل جزءاً من حصة المودعين من الأرباح المحتفظ به كمخصص. هذا المخصص يستحق الدفع للمودعين بعد موافقة مجلس الإدارة وإعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك. أدرجت الزكاة عن مخصص تسوية الأرباح ضمن بند الزكاة المستحقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٤ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يقوم البنك بمعاملات مع المساهمين وأعضاء مجلس إدارة البنك ومسؤولين كبار في البنك والشركات التابعة لهم وذلك ضمن سير العمل العادي وبمعدلات أرباح وعمولات تجارية. إن جميع التسهيلات للجهات ذات العلاقة هي تسهيلات نشطة وبدون مخصص لأي انخفاض ممكن في القيمة.

تم إستبعاد الأرصدة والمعاملات بين البنك وشركاته التابعة والتي تعتبر أطراف ذات علاقة للبنك عند إعداد البيانات المالية الموحدة ولم يتم الافصاح عنها في هذا الإيضاح.

إن الأرصدة الجوهرية القائمة في ٣١ ديسمبر بخصوص الجهات ذات العلاقة مدرجة في البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	مساهمين رئيسيين ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٠				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	١,٨٣٦,٥٠٠	١٨٣,٧٠١	٤٦٣,٤٧٥	٢,٤٨٣,٦٧٦
ودائع العملاء	٢,٨٤٧,٠٨٧	٤٣,٧٧٢	١٧٢,٠٥٢	٣,٠٦٢,٩١١
الدخل من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٥٦,٩١٤	١٠,٦٦٢	٤,٣٢١	٧١,٨٩٧
حصة المودعين من الأرباح	١٠٧,٥٣٨	٦٦٣	١٧١	١٠٨,٣٧٢
الإلتزامات الطارئة	–	٣٠٣	٧٠٠	١,٠٠٣

	مساهمين رئيسيين ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠٠٩				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣,٨١٢,٧٣٧	١٨٢,٣٦٢	٥١٣,٧٧٤	٤,٥٠٨,٨٧٣
ودائع العملاء	٥,٠٦٥,٠٥٤	٥٥,٦٥٢	٢٨٧,٢٨١	٥,٤٠٧,٩٨٧
الدخل من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٧٣,٢٥٢	١٢,١٩٤	١٤,٥٦٢	١٠٠,٠٠٨
حصة المودعين من الأرباح	٣٨,٤٤٣	٩٨٨	١,٩١٠	٤١,٣٤١
الإلتزامات الطارئة	٢,٠٣٨,٠٩١	٨٩٠	٧٠٠	٢,٠٣٩,٦٨١

إن التعويضات المدفوعة للمدراء الرئيسيين في البنك هي كما يلي:

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
رواتب ومزايا أخرى	٢٨,٩١٥	٤٥,١٦٤
مكافآت نهاية الخدمة	١,٩٤٨	١,٦١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٥ المعلومات القطاعية

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ يتطلب من البنك تحديد المعلومات القطاعية بناءً على التقارير الداخلية والتي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد للقطاع وتقييم أدائه. في المقابل، إن المعيار السابق (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤: *التقرير القطاعي*) تطلب من المنشأة تحديد قطاعين (الأعمال والجغرافي) باستخدام منهج المخاطر والمكافآت، مع أخذ نظام التقرير المالي الداخلي للمنشأة إلى المديرين الرئيسيين كنقطة إبتداء لتحديد هذه القطاعات. لم ينتج عن ذلك أي تغير مهم في القطاعات المفصح عنها من قبل البنك حيث أن القطاعات المفصح عنها من قبل البنك متماشية مع التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي.

لأغراض تشغيلية، تم توزيع أنشطة البنك إلى أربعة قطاعات رئيسية كما يلي:

١) الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال:	تتولى بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المرابحات التجارية والإستهلاكية والإجارة وبطاقات الائتمان وتسهيلات الحوالات المالية وتسهيلات التمويل التجاري.
٢) الأنشطة البنكية للشركات والإستثمارات:	تتولى بشكل رئيسي التمويل والتسهيلات المصرفية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات والخدمات البنكية الاستثمارية.
٣) العقارات:	تتولى تطوير العقارات والإستثمارات العقارية الأخرى.
٤) الخزينة:	مسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة السيولة الشاملة للبنك ومخاطر السوق وتوفير خدمات الخزينة للعملاء. تقوم أيضا الخزينة بتشغيل محفظة الصكوك الإسلامية الخاصة، وتخصص دفترة أدوات مالية لإدارة المخاطر ذات الصلة.
٥) أخرى:	تتولى أعمال ومهام أخرى غير المذكورة أعلاه.

تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبني عليه البنك تقاريره عن المعلومات القطاعية الرئيسية. يتم تنفيذ المعاملات بين القطاعات على أساس أرباح مقدّرة والتي تقارب أسعار السوق ضمن سياق الأعمال الإعتيادية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٥ المعلومات القطاعية (يتبع)

المعلومات القطاعية الرئيسية – قطاعات الأعمال

يوضح الجدول التالي إيرادات العمليات والأرباح وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات والإستثمار		عقـارات		الخزينـة		أخـرى		المجمـوع	
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
صافي إيرادات تشغيلية	١,٦١٥,١٢١	١,٥٢٦,٦٦٨	١,٠٧٦,٩٩٦	١,٠٠٣,٩٦٦	(٢١٥,٠٧٤)	(٢٩١,١١٦)	٣٦٠,٢١٩	٦١٦,٨٣٧	٤٣٥,٦٥٦	٥٢٠,٠١٨	٣,٢٧٢,٩١٨	٣,٣٧٦,٣٧٣
حصة من أرباح/(خسارة) في شركات زميلة	–	–	٢٥,٦١٤	١٧,٣٤٥	(٨٧٢,١٣٥)	–	–	–	–	–	(٨٤٦,٥٢١)	١٧,٣٤٥
الربح من الاستحواذ على حصص مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٣٧,٠٣٨	–	٦٣٧,٠٣٨	–
مصروفات تشغيلية	(٨٩٣,٧٣٦)	(٨٤٨,٤٦٩)	(٢٩٧,٢٧٤)	(٣٣٩,٣١٣)	(٦٧,١٢٢)	(٥٥,٣١٩)	(٢٠,٦٢٣)	(٢١,٤٣٧)	(١٠٤,٦٣٦)	(٩٢,١٤٦)	(١,٣٨٣,٤٣١)	(١,٣٥٦,٦٨٤)
مخصص إنخفاض القيمة	(١٧٨,١٤١)	(١٣٤,٠٤٤)	(٦٧٧,٢٨٥)	(٦٧١,٨٨٩)	–	(٧,٦٥٩)	–	–	(٨,٤٥٣)	(٤,٣١٧)	(٨٦٣,٨٧٩)	(٨١٧,٩٠٩)
الربح للسنة قبل الضريبة	٥٤٣,٢٤٤	٥٤٤,١٥٥	١٢٨,٠٥١	١٠,١٠٩	(١,١٥٤,٣٧١)	(٣٥٤,٠٩٤)	٣٣٩,٥٩٦	٥٩٥,٤٠٠	٩٥٩,٦٠٥	٤٢٣,٥٥٥	٨١٦,١٢٥	١,٢١٩,١٢٥
إيرادات الضريبة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٣,٤٩٢)	(٦,٨٤٤)
الربح للسنة	٥٤٣,٢٤٤	٥٤٤,١٥٥	١٢٨,٠٥١	١٠,١٠٩	(١,١٥٤,٣٧١)	(٣٥٤,٠٩٤)	٣٣٩,٥٩٦	٥٩٥,٤٠٠	٩٥٩,٦٠٥	٤٢٣,٥٥٥	٨١٢,٦٣٣	١,٢١٢,٢٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٥ المعلومات القطاعية (يتبع)

يوضح الجدول التالي الإيرادات والأرباح المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات والإستثمار		عقـارات		الخزينـة		أخـرى		المجمـوع	
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
موجودات القطاع	٢٣,٧١٨,٢٣٢	١٢,٣٠٦,٦٧٢	٣٧,٩٩٩,٨٠٦	٤١,٩٢٣,٤٤٦	٤,٧٤٨,٠٠٦	٥,٥٠٩,٣٣٢	٩,٥٩٨,١٥٦	١٠,٦٤٥,٧٧٢	١٤,٠٧٣,٥٧١	١٣,٩١٩,٠٤٩	٩٠,١٣٧,٧٧١	٨٤,٣٠٤,٢٧١
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	٤٦,٨٦٢,٧٣٠	٤٣,٥٥٣,٤٩٥	٢١,٠٧٩,٥٤٨	٢٥,١٩٦,٧٩٦	٥٤٧,٠٩٦	٨٣٧,٧٠٩	٨,٩٢٥,٣٠٨	٤,٢٤١,٨٥٣	١٢,٧٢٣,٠٨٩	١٠,٤٧٤,٤١٨	٩٠,١٣٧,٧٧١	٨٤,٣٠٤,٢٧١
المصروفات الرأسمالية	٢٧,٩٩١	٤٤,١٨٨	٢٧,٩٩١	٤٤,١٨٨	–	–	١٨,٦٦١	٢٩,٤٥٨	١٨,٦٦٠	٢٩,٤٥٨	٩٣,٣٠٣	١٤٧,٢٩٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٥ المعلومات القطاعية (يتبع)

المعلومات القطاعية الثانوية – القطاع الجغرافي

بالرغم من أن إدارة البنك منظمة بشكل رئيسي من قطاعات عمل، إلا أن البنك يعمل ضمن سوقين جغرافيين: دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمثل السوق المحلي وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تمثل السوق الدولي. يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإيرادات العمليات وإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات والمصروفات الرأسمالية للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		الإجمالي	
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات الإجمالية	٣,٤١٥,٠٢٤	٤,٦٩٤,٠٦٣	٤٤٧,٠٠٤	٤٣٨,٨٥٢	٣,٨٦٢,٠٢٨	٥,١٣٢,٩١٥
مجموع الموجودات	٨٤,١١٠,٢٢٨	٧٦,٨٧٢,٢٦٨	٦,٠٢٧,٥٤٣	٧,٤٣٢,٠٠٣	٩٠,١٣٧,٧٧١	٨٤,٣٠٤,٢٧١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٨٤,٧٥٧,٣٤٣	٧٩,٤٢٩,٩٥٢	٥,٣٨٠,٤٢٨	٤,٨٧٤,٣١٩	٩٠,١٣٧,٧٧١	٨٤,٣٠٤,٢٧١
المصروفات الرأسمالية	٧٨,٨٦٩	١٣٥,٩٥٩	١٤,٤٣٤	١١,٣٣٣	٩٣,٣٠٣	١٤٧,٢٩٢

٥٦ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسديدها.

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	أقل من شهر	من ١ – ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,١٣٥,٣١٠	٤,٣١٠,١٧٦	٢,٨٠١,٧٣٩	–	–	١١,٢٤٧,٢٢٥
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣٩٥,٥٣٠	١,٦٣٨,٨٦٨	٣٢٢,١٣٣	–	–	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٥,٧٤٦,٠٣٧	٢,٩٨٥,٣١٠	٦,٩٠٣,٨٢٨	٢١,٤٥٩,٩١٨	٢٠,٠٧٥,٩٧٤	٥٧,١٧١,٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٤	–	٢٤٠,٣٣٩	٦,٦٣٠,٧١٦	١,٣٢٩,٤٠٧	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	–	–	٧٠٦,٩٩٥	١,٠٦٥,٩٥١	–	١,٧٧٢,٩٤٦
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٣,٤٣٠,٢٧٤	٣,٤٣٠,٢٧٤
عقارات قيد الإنشاء	–	–	–	٥٢٤,١٦٥	–	٥٢٤,١٦٥
عقارات لغرض البيع	–	–	١٣٥,٣٦٨	٤٠٩,٥٩١	–	٥٤٤,٩٥٩
إستثمارات عقارية	–	–	–	١,٩٢٢,٩١١	–	١,٩٢٢,٩١١
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٦٠,٥١٢	٨٠,٩٤٤	٢,٠٩٣,٢٣٦	٥٦,٣٣٨	٥,٨٤٣	٢,٢٩٦,٨٧٣
ممتلكات، الات ومعدات	٩,٨٨٧	١٩,٢٢٧	٨٥,١٠٠	١٩٩,٤٦٢	٣٢٩,٤١٠	٦٥٣,٠٨٦
الشهرة	–	–	–	–	١٧,٢٥٨	١٧,٢٥٨
مجموع الموجودات	١٠,٣٤٧,٢٩٠	٩,٠٣٤,٥٢٥	١٣,٢٨٨,٧٣٨	٣٢,٢٦٩,٠٥٢	٢٥,١٩٨,١٦٦	٩٠,١٣٧,٧٧١
المطلوبات:						
ودائع العملاء	٩,٠٩٨,٣٥٩	٦,٥٩٦,٣٩٦	٢٧,٠٨٥,٨٤٤	٢٠,٦٤٣,٣٦٥	٢٣,١٠٦	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	١٨٣,٣٠٩	٤٣٥,٥٩٤	١,٧٤٧,٢٢٦	٢,٠٤٣,٢٩٨	–	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	–	–	–	٤,١٧٦,٠١٥	–	٤,١٧٦,٠١٥
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	١,٤٣٤,٤٦٥	٢٦٦,٤٢٧	١,٥٣١,٥٨٦	٤٤٧,٤٤٥	–	٣,٦٧٩,٩٢٣
زكاة مستحقة	–	–	١٤٦,٣٣٦	–	–	١٤٦,٣٣٦
حقوق الملكية	–	–	٣٧٩,٧٠٥	(٢٤٣,١٦٦)	١٠,٣٨٩,٩١٨	١٠,٥٢٦,٤٥٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٠,٧١٦,١٣٣	٧,٢٩٨,٤١٧	٣٠,٨٩٠,٦٩٧	٢٧,٠٦٦,٩٥٧	١٤,١٦٥,٥٦٧	٩٠,١٣٧,٧٧١
صافي فجوة الإستحقاق	(٣٦٨,٨٤٣)	١,٧٣٦,١٠٨	(١٧,٦٠١,٩٥٩)	٥,٢٠٢,٠٩٥	١١,٠٣٢,٥٩٩	–

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٦ تحليل تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	أقل من شهر ألف درهم	من ١ – ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧,٨٦٨,٠٣٦	٣,٧٤٣,٥٣٤	–	–	–	١١,٦١١,٥٧٠
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	١,٨٧١,٢٨٠	٦٨٥,٩٧٨	–	–	–	٢,٥٥٧,٢٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٥,٤٨٣,٣٦٥	٣,٧٢٥,٧٢٣	٤,٤٤٢,٨٢٦	٢٤,٧٧٨,١٩٧	١١,٤٩٤,٨٣٠	٤٩,٩٢٤,٩٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	–	٢,٥٥٠	١,١٧٤,٧٣٢	٥,٧٤١,٥١٣	٢,٣٧٢,٠٠٢	٩,٢٩٠,٧٩٧
إستثمارات أخرى	–	–	١,٠٢٢,٩٥٤	٩٠٢,٩٩٦	–	١,٩٢٥,٩٥٠
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٤,٢٩٥,١٦٨	٤,٢٩٥,١٦٨
عقارات قيد الإنشاء	–	–	–	٣٨٨,٦٤٨	–	٣٨٨,٦٤٨
عقارات لغرض البيع	–	–	١٥٧,٢٦٩	–	–	١٥٧,٢٦٩
إستثمارات عقارية	–	–	–	١,٩٩٦,٢٨٨	–	١,٩٩٦,٢٨٨
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٨٧,٧١٩	٥٦,٥٧٢	١,٣١٩,٧٨٠	–	–	١,٤٦٤,٠٧١
ممتلكات، آلات ومعدات	٧,٨١٨	١٥,٦٣٦	٧٠,٣٦١	٥٢٣,٢٧٩	٤٠,٧٠١	٦٥٧,٧٩٥
الشهرة	–	–	–	–	٣٤,٥١٦	٣٤,٥١٦
مجموع الموجودات	١٥,٣١٨,٢١٨	٨,٢٢٩,٩٩٣	٨,١٨٧,٩٢٢	٣٤,٣٣٠,٩٢١	١٨,٢٣٧,٢١٧	٨٤,٣٠٤,٢٧١
المطلوبات:						
ودائع العملاء	١٢,٢٦٣,١٧٤	٧,٤٢٩,٤٢٦	٢٤,٨٢٤,٢٠٠	١٩,٦٧٨,٧٠٣	–	٦٤,١٩٥,٥٠٣
أرصدة مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية	١٥١,٥٥١	٤٨,٨٣١	١,٢٤٨,٦٦٩	–	–	١,٤٤٩,٠٥١
أدوات صكوك تمويلية	–	–	–	٢,٤١٥,٠٣٤	–	٢,٤١٥,٠٣٤
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٨٤٩,٧٤٠	١٧٧,١٨٠	١,٩٢٤,٢٣٧	٤١٩,٦٤٧	–	٣,٣٧٠,٨٠٤
زكاة مستحقة	–	–	١٤٠,٥٣٦	–	–	١٤٠,٥٣٦
حقوق الملكية	–	–	٧٦٥,٧٥٩	(٧٢٣,٧١٣)	٨,٩٣٨,٧٥٤	٨,٩٨٠,٨٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٣,٢٦٤,٤٦٥	٧,٦٥٥,٤٣٧	٢٨,٩٠٣,٤٠١	٢١,٧٨٩,٦٧١	١٢,٦٩١,٢٩٧	٨٤,٣٠٤,٢٧١
صافي فجوة الإستحقاق	٢,٠٥٣,٧٥٣	٥٧٤,٥٥٦	(٢٠,٧١٥,٤٧٩)	١٢,٥٤١,٢٥٠	٥,٥٤٥,٩٢٠	–

٥٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال أصل أو سداد التزام، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال العادية ولهذا فقد ينشأ اختلاف بين القيمة الدفترية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

إن القيمة العادلة لتعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات ومقايضات إسلامية قد تم بيانها في الإيضاح رقم (٣٨). إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى، عدا الأوراق المالية غير المدرجة التي تظهر بالتكلفة، لا تختلف بصورة جوهرية عن المبالغ المدرجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

بخصوص الموجودات والمطلوبات المالية السائلة أو ذات تاريخ الاستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) فإن المبالغ المدرجة تساوي تقريباً قيمتها العادلة. ينطبق هذا على الودائع تحت الطلب وحسابات الإدخار بدون تاريخ استحقاق محدد والأدوات المالية بسعر ربح متغير.

يستند تقييم جميع الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على الأسعار المدرجة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والتي يتم المتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة؛
- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم تحديدها بناءً على نماذج الأسعار المقبولة بشكل عام وذلك بناءً على التدفق النقدي المخصوم بإستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء لأوراق مماثلة؛
- يحدد معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٧ تقنيات التقييم على أساس ما إذا كانت هذه المدخلات إلى تقنيات التقييم يمكن ملاحظتها أو أنها غير قابلة للملاحظة. إن المدخلات التي يمكن ملاحظتها تعكس معطيات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة؛ إن المدخلات غير القابلة للملاحظة تعكس افتراضات البنك للسوق. إن هذين النوعين من المدخلات قد انشأت تدرجات القيمة العادلة التالية:

- **المستوى ١**: الأسعار المدرجة (بدون تعديل) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متماثلة. ويتضمن هنا المستوى أسهم في أوراق مالية مدرجة وإستثمارات في صكوك إسلامية.
- **المستوى ٢**: مدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى (١) التي يمكن تتبعها في الموجودات أو المطلوبات، إما مباشرة (مثلاً الأسعار) أو غير مباشر (أي مستمد من الأسعار). ويضم هذا المستوى اكثرية عقود المشتقات الإسلامية. ان مصادر المدخلات مثل منحنى العائد لسعر الربح او مخاطر ائتمان الجهة المقابلة يتم الحصول عليها من بلومبرغ و/أو رويترز.
- **المستوى ٣**: مدخلات تشمل مصادر للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى مصادر بيانات السوق (بيانات غير ملحوظة). إن هذا المستوى يضم إستثمارات في أسهم وأدوات تمويلية إسلامية والتي لديها عناصر غير ملاحظة مهمة.

يتطلب هذا التسلسل استخدام بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها عند توفرها. ويأخذ البنك بعين الإعتبار أسعار السوق المناسبة والتي يمكن ملاحظتها في تقديراته حيثما يكون ذلك ممكناً.

يلخص الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك بناءً على تسلسل القيمة العادلة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
إستثمارات أخرى	١٠٨,٤٠٦	–	–	١٠٨,٤٠٦
موجودات مالية إسلامية مشتقة محتفظ بها للمتاجرة	–	٦١,٠٧٤	–	٦١,٠٧٤
موجودات مالية متاحة للبيع				
أسهم مدرجة	٦٠١,٣٤٨	–	–	٦٠١,٣٤٨
إستثمارات في صكوك إسلامية	١,١٩٥,١٥١	–	–	١,١٩٥,١٥١
المجموع	١,٩٠٤,٩٠٥	٦١,٠٧٤	–	١,٩٦٥,٩٧٩

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ و ٢ خلال هذه السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
إستثمارات أخرى	١٢٨,٥٦١	–	–	١٢٨,٥٦١
موجودات مالية إسلامية مشتقة محتفظ بها للمتاجرة	–	٨٦,٥٧٢	–	٨٦,٥٧٢
موجودات مالية متاحة للبيع				
أسهم مدرجة	٧٣٩,٨١٤			٧٣٩,٨١٤
إستثمارات في صكوك إسلامية	٩٦٩,٦٨٣	–	–	٩٦٩,٦٨٣
المجموع	١,٨٣٨,٠٥٨	٨٦,٥٧٢	–	١,٩٢٤,٦٣٠

٥٨ الموجودات والمطلوبات المالية

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	تمويل ومدينون ألف درهم	متاحة للبيع ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية					
أرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	–	٩,٨٧٢,٤٧١	٩,٨٧٢,٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٥٧,١٧١,٠٦٧	–	–	–	٥٧,١٧١,٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	–	١,١٩٥,١٥١	–	٧,٠٠٥,٣٢٥	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	–	١,٦٦٤,٥٤٠	١٠٨,٤٠٦	–	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٢,٠٢١,٥٨٣	–	–	–	٢,٠٢١,٥٨٣
	٥٩,١٩٢,٦٥٠	٢,٨٥٩,٦٩١	١٠٨,٤٠٦	١٩,٢٣٤,٣٢٧	٨١,٣٩٥,٠٧٤
المطلوبات المالية					
ودائع العملاء	–	–	–	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٤,٤٠٩,٤٢٧	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	–	–	–	٤,١٧٦,٠١٥	٤,١٧٦,٠١٥
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	–	–	–	٣,٦٧٩,٩٢٣	٣,٦٧٩,٩٢٣
	–	–	–	٧٩,٤٦٤,٩٧٨	٧٩,٤٦٤,٩٧٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٨ الموجودات والمطلوبات المالية (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	تمويل ومدينون ألف درهم	متاحة للبيع ألف درهم	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية					
أرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	–	١٠,١٢٠,٣٩٧	١٠,١٢٠,٣٩٧
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٢,٥٥٧,٢٥٨	٢,٥٥٧,٢٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٤٩,٩٢٤,٩٤١	–	–	–	٤٩,٩٢٤,٩٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	–	٩٦٩,٦٨٣	–	٨,٣٢١,١١٤	٩,٢٩٠,٧٩٧
إستثمارات أخرى	–	١,٧٩٧,٣٨٩	١٢٨,٥٦١	–	١,٩٢٥,٩٥٠
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١,٣٥٤,٦٦١	–	–	–	١,٣٥٤,٦٦١
	٥١,٢٧٩,٦٠٢	٢,٧٦٧,٠٧٢	١٢٨,٥٦١	٢٠,٩٩٨,٧٦٩	٧٥,١٧٤,٠٠٤
المطلوبات المالية					
ودائع العملاء	–	–	–	٦٤,١٩٥,٥٠٣	٦٤,١٩٥,٥٠٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	١,٤٤٩,٠٥١	١,٤٤٩,٠٥١
أدوات صكوك تمويلية	–	–	–	٢,٤١٥,٠٣٤	٢,٤١٥,٠٣٤
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	–	–	–	٣,٣٧٠,٨٠٤	٣,٣٧٠,٨٠٤
	–	–	–	٧٥,١٨٢,٩٣٥	٧٥,١٨٢,٩٣٥

٥٩ إدارة المخاطر

٥٩-١ المقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك لكنها مدارة من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة للإستمرارية في ربحية البنك وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث أن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. يتعرض البنك أيضاً إلى المخاطر التشغيلية.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشمل مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك.

٥٩-١-١ هيكلة إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول النهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة كافة المخاطر وعن الموافقة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

إن لجنة إدارة المخاطر لديها المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وإطارات العمل والسياسات والحدود. كما أنها مسؤولة عن المخاطر الجوهرية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-١ المقدمة (يتبع)

٥٩-١-١ هيكلة إدارة المخاطر

قسم إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تطبيق إجراءات المخاطر ذات العلاقة والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية مراقبة مستقلة. إن القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الإئتمانية وإدارتها وإدارة المحفظة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنك دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص كفاية الإجراءات وكيفية تقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة ويقدم تقرير بكل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

٥٩-١-٢ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم البنك بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية للمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية. بالإضافة لذلك، يستخدم البنك التحليل الكمي والطرق لدعم مراجعات الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة. تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقع حدوثها أثناء سير الأعمال الإعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة في حدث غير منظور استنادا إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المقتبسة من الخبرة السابقة. كذلك يطبق البنك سيناريوهات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية والتي من غير المحتمل حدوثها لكنها تحدث فعلاً في الواقع.

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استنادا على الحدود الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه الحدود إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها بالإضافة إلى التأكيد على صناعات مختارة.

إن المعلومات المجمعة من جميع الأعمال يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها إلى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر ورئيس كل قسم من الأعمال. يتضمن التقرير إجمالي التعرض للائتمان واستثناءات الحدود المحتفظ بها والتغير في مخاطر ونسب السيولة والمخاطر الأخرى. يتم إعداد تقرير شهري عن الصناعة والزبائن والمخاطر الجغرافية. تقيّم الإدارة العليا مناسبة خسائر الإنخفاض كل ثلاثة أشهر.

٥٩-١-٣ تخفيف المخاطر

كجزء من إدارة كافة المخاطر ، يستخدم البنك طرق عديدة لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الربح والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر العمليات.

يسعى البنك لإدارة تعرضه للمخاطر الائتمانية من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية لتجنب التركزات في المخاطر مع أفراد ومجموعات من الزبائن في مواقع أو أعمال محددة. يستخدم البنك الضمانات بصورة نشطة لتخفيض مخاطره الائتمانية.

يتم إدارة مخاطر السوق على أساس تحديد مسبق لتخصيص الأصل عبر مجموعات متنوعة من الموجودات وتقييمات مستمرة لأوضاع السوق بخصوص الحركة وتوقع سعر العملات الأجنبية ومؤشر أسعار الربح وبيوت حقوق ملكية.

من أجل الحماية من مخاطر السيولة، فقد قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإستخدامها من أجل المحافظة على رصيد جيد للنقد ومرادفات النقد.

من أجل معالجة كل المخاطر قام البنك بإنشاء هيكلة تفصيلية لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتوزيع الموارد لتخفيف المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-١ المقدمة (يتبع)

٥٩-١-٤ تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل قابليتهم لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات وسياسات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها.

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يحاول البنك التحكم في مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للقدرة الإئتمانية المتعلقة بالاطراف التي يتعامل معها البنك. إضافة إلى مراقبة الحدود الإئتمانية، يقوم البنك بإدارة التعرضات المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسبما تقتضيه الظروف وكذلك الحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم البنك في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على اطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

تنتج تركزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير تركزات الائتمان إلى حساسية واستجابة مخاطر قد تؤثر على أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

إدارة مخاطر الائتمان

يضم إطار إدارة مخاطر الإئتمان للبنك ما يلي:

- إنشاء هيكلية للموافقة وسقف للموافقة على التسهيلات الإئتمانية وتجديدها؛
- مراجعة ومتابعة التعرضات الإئتمانية بموجب هيكلية الموافقات والسقف قبل منح التسهيلات إلى العملاء. إن تجديد ومراجعة التسهيلات تخضع إلى نفس المراجعة؛
- تنويع أنشطه التمويل والإستثمار الإسلامي؛
- الحد من التعرض لتركيزات القطاعات، والمواقع الجغرافية والجهات المقابلة؛
- مراجعة الإلتزام بصورة منتظمة لسقوف التعرضات المتفق عليها والمتعلقة بالقطاعات والجهات المقابلة والبلدان ومراجعة السقوف بموجب إستراتيجية إدارة المخاطر وتطورات السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

إدارة مخاطر الائتمان (يتبع)

أعد البنك عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر للتغيرات الممكنة في ملاءة الأطراف المقابلة. يتم وضع حدود الطرف المقابل عن طريق استخدام نظام تصنيف المخاطر الائتمانية والتي تحدد لكل طرف مقابل معدل للمخاطر. تخضع معدلات المخاطر إلى المراجعة الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للبنك بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقدير إحتمال عدم سداد إئتمان الجهات الافرادية وذلك باستخدام أدوات تصنيف تم تطويرها داخلياً لمختلف الفئات الإفرادية. إن بعض النماذج قد تم تطويرها داخلياً لتقييم المشاريع العقارية، أما الأخرى المتعلقة بالشركات والمقاولات والشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الإستحواذ على النماذج الخاصة بها من من موديز وقد أدخلت إلى نظام موديز الذي تم تطبيقه في سنة ٢٠٠٩.

تبقى أدوات التصنيف تحت المراجعة والتطوير عندما يكون ذلك ضرورياً. ويقوم البنك بالتحقق من أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بصورة منتظمة وذلك بخصوص حالات التخلف عن السداد.

ضمانات

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الإئتمان. إن تلك المتبعة والمستعملة أكثر تمثل أخذ ضمانات مقابل القروض. ويطبق البنك إجراءات لقبول فئات معينة للضمانات وتخفيف مخاطر الإئتمان. إن أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية هي كما يلي:

- رهن الممتلكات السكنية والتجارية؛
- ضمانات مالية وتجارية؛
- قيود على موجودات الأعمال مثل العقارات والمعدات والمخزون والذمم المدينة؛
- قيود على الادوات المالية مثل سندات التمويل وأسهم الملكية.

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية

إن المخاطر الائتمانية الناتجة من الأدوات المالية المشتقة، هي في أي وقت، تقتصر على تلك الأدوات ذات القيم العادلة الموجبة، كما تم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالإئتمان

يقوم البنك بتوفير ضمانات واعتمادات مستندية إلى الزبائن والتي تتطلب من البنك تسديد الدفعات عندما يفشل العميل بالوفاء بالتزاماته إلى الأطراف الأخرى. هذا يعرض البنك إلى مخاطر مشابهة على الموجودات التمويلية والاستثمارية والتي يتم تخفيفها بواسطة عمليات وسياسات المراقبة ذاتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات و تعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد بما فيها المشتقات. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات التصفية الرئيسية و اتفاقيات الضمان.

	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٠ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠٠٩ ألف درهم
أرصدة لدى البنوك المركزية	٩,٨٧٢,٤٧١	١٠,١٢٠,٣٩٧
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٥٥٧,٢٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٦٠,١٢٨,١٤١	٥١,٨٧٣,٢٤٣
إستثمارات في صكوك إسلامية	٨,٢٠٠,٤٧٦	٩,٢٩٠,٧٩٧
إستثمارات أخرى	١,٧٧٢,٩٤٦	١,٩٢٥,٩٥٠
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٢,٠٧٦,١٣٤	١,٤٥٦,٣٩٤
	٨٤,٤٠٦,٦٩٩	٧٧,٢٢٤,٠٣٩
مطلوبات طارئة	١١,٣٠٩,٧١٣	١٤,٠٠٤,٥٢٩
إلتزامات	١٢,٩٥٦,٤٧١	١١,٦٣٣,٥٠١
المجموع	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣	١٠٢,٨٦٢,٠٦٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

يتم إدارة تركز المخاطر للعميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي، يمكن تحليل الموجودات المالية للبنك قبل الأخذ بالحسبان أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٩٠٢,٠٥٤	٧٦,٥٠٨,٨٧٤	١٠٢,٤١٠,٩٢٨
دول مجلس التعاون الخليجي	–	٣,٢٧٦,٦٥٣	٣,٢٧٦,٦٥٣
جنوب آسيا	٣٩٤,٧٣٩	١,٧٦٨,٥٥٩	٢,١٦٣,٢٩٨
أوروبا	–	٤٣٦,٦٦٧	٤٣٦,٦٦٧
افريقيا	–	١٨٣,٦٦٢	١٨٣,٦٦٢
دول أخرى	–	٢٠١,٦٧٥	٢٠١,٦٧٥
المجموع	**٢٦,٢٩٦,٧٩٣**	**٨٢,٣٧٦,٠٩٠**	**١٠٨,٦٧٢,٨٨٣**

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	١١,٢٤٤,٢١٨	٨١,٧٥٦,٦٣٥	٩٣,٠٠٠,٨٥٣
دول مجلس التعاون الخليجي	–	٥,١٠٨,٩٤١	٥,١٠٨,٩٤١
جنوب آسيا	٤٧٢,١٤٨	١,٧٩٥,٨٧٢	٢,٢٦٨,٠٢٠
أوروبا	–	١,٧٢٣,٠٨٧	١,٧٢٣,٠٨٧
افريقيا	–	٣١٤,٥٩١	٣١٤,٥٩١
دول أخرى	–	٤٤٦,٥٧٧	٤٤٦,٥٧٧
المجموع	١١,٧١٦,٣٦٦	٩١,١٤٥,٧٠٣	١٠٢,٨٦٢,٠٦٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (يتبع)

إن تحليل قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالبنك قبل وبعد احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كالتالي:

	إجمالي التعرض الأقصى	
	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم
المؤسسات المالية	١٨,٥١٧,٨٥٨	٢٣,١٤٢,٧٢٣
القطاع الحكومي	١١,١٧٠,٠٣٨	٦,٨٣٥,١٢٥
الصناعة والخدمات	١٤,١٨٦,٨٩٥	١٦,٠١٢,٣١٩
العقارات	٣٠,٥١٥,٩١٠	٣٤,٩٩٤,٩٤٦
تمويل المنازل	١٤,٥١٩,٧٠٠	٣,٠٢٢,٦٩٢
التمويل الشخصي	١١,٣٩٣,٤٣٩	٨,٩١٧,٣١١
التجارة	٨,٣٦٩,٠٤٣	٩,٩٣٦,٩٥٣
المجموع	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣	١٠٢,٨٦٢,٠٦٩

٥٩-٢-٣ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق التوجيهات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كما يلي:

- لتسهيلات التمويلات التجارية والتسهيلات الإستثمارية، القيود على العقارات والبضاعة والذمم المدينة التجارية.
- لتسهيلات التمويلات للأفراد والتسهيلات الإستثمارية، القيود على الموجودات والرهونات على العقارات.

يحصل البنك أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل تمويل شركاتهم التابعة ولكن لم يتم ضم هذه ضمن الجدول أعلاه.

٥٩-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل البنك باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب صنف الموجودات للأرصدة التمويلية والإستثمارية المدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد إستناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	التعرضات غير منخفضة القيمة			
	مخاطر منخفضة وعادلة ألف درهم	فات موعد سدادها ألف درهم	منخفضة القيمة إفرادياً ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩,٨٧٢,٤٧١	–	–	٩,٨٧٢,٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٥٦,٥٣١	–	–	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٥٠,٣٤٨,٩٠٨	٤,٧٦٧,٠١١	٥,٠١٢,٢٢٢	٦٠,١٢٨,١٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	٨,٢٠٠,٤٧٦	–	–	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	١,٧٧٢,٩٤٦	–	–	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١,٩٧٠,٦٣٤	٣٩,٨١٧	٦٥,٦٨٣	٢,٠٧٦,١٣٤
	٧٤,٥٢١,٩٦٦	٤,٨٠٦,٨٢٨	٥,٠٧٧,٩٠٥	٨٤,٤٠٦,٦٩٩
مطلوبات طارئة	١١,٣٠٩,٧١٣	–	–	١١,٣٠٩,٧١٣
إلتزامات	١٢,٩٥٦,٤٧١	–	–	١٢,٩٥٦,٤٧١
	٢٤,٢٦٦,١٨٤	–	–	٢٤,٢٦٦,١٨٤
المجموع	٩٨,٧٨٨,١٥٠	٤,٨٠٦,٨٢٨	٥,٠٧٧,٩٠٥	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	التعرضات غير منخفضة القيمة			
	مخاطر منخفضة وعادلة ألف درهم	فات موعد سدادها ألف درهم	منخفضة القيمة إفرادياً ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠,١٢٠,٣٩٧	–	–	١٠,١٢٠,٣٩٧
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٥٥٧,٢٥٨	–	–	٢,٥٥٧,٢٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٤٥,١٣٢,١٩٥	٣,٦٣٤,٠٤٣	٣,١٠٧,٠٠٥	٥١,٨٧٣,٢٤٣
إستثمارات في صكوك إسلامية	٩,٢٩٠,٧٩٧	–	–	٩,٢٩٠,٧٩٧
إستثمارات أخرى	١,٩٢٥,٩٥٠		–	١,٩٢٥,٩٥٠
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١,٣٨٥,١٨٠	٢٧,٩٦٣	٤٣,٢٥١	١,٤٥٦,٣٩٤
	٧٠,٤١١,٧٧٧	٣,٦٦٢,٠٠٦	٣,١٥٠,٢٥٦	٧٧,٢٢٤,٠٣٩
مطلوبات طارئة	١٤,٠٠٤,٥٢٩	–	–	١٤,٠٠٤,٥٢٩
إلتزامات	١١,٦٣٣,٥٠١	–	–	١١,٦٣٣,٥٠١
	٢٥,٦٣٨,٠٣٠	–	–	٢٥,٦٣٨,٠٣٠
المجموع	٩٦,٠٤٩,٨٠٧	٣,٦٦٢,٠٠٦	٣,١٥٠,٢٥٦	١٠٢,٨٦٢,٠٦٩

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية التي فات موعد سدادها تتضمن الموجودات المتأخرة لأيام قليلة فقط. لقد تم تقديم تحليل للموجودات التمويلية والإستثمارية التي فات موعد سدادها حسب أعمارها. إن أغلبية الموجودات التمويلية والإستثمارية المتأخرة السداد لا تعتبر منخفضة القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

التعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات المالية للبنك لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	المعدلات المساوية لمعدلات موديز	المجموع ٢٠١٠ ألف درهم	المجموع ٢٠٠٩ ألف درهم
مخاطر منخفضة	Aaa	١٢,٢٤٩,٨٢٨	١٣,٨١٢,١٦٦
تصنيف المخاطر فئة ١	Aa1-A3	١٢,٦٤٠,٨٢٦	٢٩,٦٠١,١١٣
تصنيف المخاطر فئة ٢ و ٣			
مخاطر عادلة			
تصنيف المخاطر فئة ٤	Baa1-Baa3	١٩,٢٣٧,١٧٠	٢٤,٦٣١,٠٦٥
تصنيف المخاطر فئة ٥ و ٦	Ba1-B3	٤٠,٩٧٢,٩٦٠	٢٦,٤٢٤,٠٧٧
تصنيف المخاطر فئة ٧	Caa1-Caa3	١٣,٦٨٨,٠٥٨	١,٥٨١,٣٨٦
دون المستوى			
تصنيف المخاطر فئة ٨		٤,٨٠٦,١٣٦	٣,٦٦٢,٠٠٦
منخفضة القيمة			
تصنيف المخاطر فئة ٩ و ١٠ و ١١		٥,٠٧٧,٩٠٥	٣,١٥٠,٢٥٦
		١٠٨,٦٧٢,٨٨٣	١٠٢,٨٦٢,٠٦٩

إن سياسة البنك هي الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة عبر محفظة الإئتمان. هذا يسهل الإدارة المركزة للمخاطر المتعلقة بها ومقارنة تعرض الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة ممزوجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المداخل الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مقتبسة وفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن المعدلات المساوية لمعدلات موديز تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل صنف من أصناف المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٥ تحليل أعمار الموجودات التمويلية والاستثمارية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	أقل من ٣٠ يوم ألف درهم	من ٣١ – ٦٠ يوم ألف درهم	من ٦١ – ٩٠ يوم ألف درهم	أكثر من ٩٠ يوم ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	١,١٢٧,٩٥١	٨٤٣,٤٢١	٤٦١,٠٣١	٢,٣٣٤,٦٠٨	٤,٧٦٧,٠١١

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	أقل من ٣٠ يوم ألف درهم	من ٣١ – ٦٠ يوم ألف درهم	من ٦١ – ٩٠ يوم ألف درهم	أكثر من ٩٠ يوم ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	١,٣٥٠,٩٢١	٧٢٥,٣٩٠	١٨٠,٠٠٧	١,٣٧٧,٧٢٥	٣,٦٣٤,٠٤٣

راجع إيضاح ٤٨ لمزيد من المعلومات التفصيلية بخصوص مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية.

٥٩-٢-٦ المبلغ المدرج للموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

يظهر الجدول أدناه المبلغ المدرج للموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها.

	٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٦,٠٧٨,٦١٩	١,٠٣٤,٤٣٩

٥٩-٢-٧ تقييم الانخفاض في القيمة

إن الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض في القيمة تضم حالات وجود أي من الدفعات الرئيسية أو الأرباح متأخرة أكثر من ٩٠ يوم أو وجود أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية للأطراف المقابلة وانحدارات في معدل الائتمان وانتهاك البنود الأصلية للعقد. يتعامل البنك بتقييم الانخفاض في القيمة في منطقتين: المخصصات المقيمة إفرادياً والمخصصات المقيمة كمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٩-٢-٧ تقييم الانخفاض في القيمة (يتبع)

المخصصات المقيمة إفرادياً

يحدد البنك المخصصات المناسبة لكل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية الجوهرية الإفرادية وذلك على أساس فردي. إن البنود التي يتم إعتبارها عند تحديد مبالغ المخصصات تضم خطة العمل المستديمة للطرف المقابل، وقدرته على تحسين الأداء عند ظهور الصعوبة المالية والمقبوضات المقدّرة وتسديد أنصبة الأرباح إذا حدث إفلاس وتوفر الدعم المالي الآخر والقيمة الممكن تحقيقها للضمان ومواعيد التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير ما لم تتطلب الظروف غير المتوقعة انتباه أكثر.

المخصصات المقيمة كمجموعة

يتم تقييم المخصصات كمجموعة للخسائر على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية غير الجوهرية إفرادياً (تشمل بطاقات الائتمان الإسلامية ومرابحات السيارات والموجودات التمويلية للأفراد غير المضمونة) حيث لا يوجد دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقييم المخصصات بتاريخ كل تقرير مع تقديم مراجعة منفصلة لكل محفظة.

إن التقييم كمجموعة يأخذ بالحسبان الانخفاض في القيمة، المرجح وجوده في المحفظة على الرغم من عدم وجود دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقدير خسائر الانخفاض في القيمة مع الأخذ بالحسبان المعلومات التالية: الخسائر التاريخية من المحفظة، والظروف الاقتصادية الحالية والتأخير التقريبي ما بين وقت إمكانية حدوث الخسارة والوقت الذي يحدد تطلب مخصص انخفاض في القيمة مقيم إفرادياً والمقبوضات والتحصيلات المتوقعة عند حدوث الانخفاض في القيمة. يتم مراجعة مخصص الانخفاض في القيمة من قبل إدارة الائتمان لضمان مطابقته مع السياسات الكلية للبنك.

يتم تقييم أوراق القبول والاعتمادات المستندية والضمانات وتكوين مخصص بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية.

٥٩-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها تحت الظروف العادية والقاهرة. وللحد من هذه المخاطر قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة ودائعه الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى السيولة بشكل يومي. ويشمل هذا على تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر درجة عالية من الضمان الذي قد يستخدم لتوفير التمويل الإضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة إنقطاع غير متوقع للتدفق النقدي. كذلك لدى البنك خطوط ائتمان ملتزم بها يمكن إستخدامها لمقابلة إحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك يحتفظ البنك بودائع إلزامية لدى البنوك المركزية. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ بعين في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

خلال عام ٢٠٠٧، قام البنك بإصدار صكوك لمدة خمس سنوات بلغت ٢,٨٢٢,٢٥ مليون درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي) وذلك لتنويع مصادر التمويل من أجل استمرار دعم نمو الأعمال.

خلال عام ٢٠٠٩، إختار البنك أيضاً إعادة تصنيف تمويل الوكالة من وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تمويل الطبقة ٢ لمدة سبع سنوات.

إن النوعية العالية لمحفظة الموجودات تضمن توفر السيولة بمشاركة الأموال الخاصة بالبنك وإن ودائع العملاء المتجددة تساعد في تشكيل مصدر تمويل ثابت. وحتى في الحالات الصعبة، يمكن للبنك الحصول على الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المتعاملين والوفاء بمتطلباته التمويلية.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليلات اختلاف تواريخ الاستحقاق، التي يتم مراقبتها على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة وعبر العملات المستخدمة. تم عمل الإرشادات للتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة.

٥٩-٣-١ عملية إدارة مخاطر السيولة

تتم عملية إدارة مخاطر السيولة للبنك من قبل البنك ويتم مراقبتها من قبل فريق منفصل في قسم خزينة البنك التي تضم:

- تمويل يومي، يتم إداراته بمراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من أن المتطلبات يمكن تحقيقها. هذا يشمل توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها للعملاء.
- المحافظة على محفظة موجودات عالية التداول و يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة من التدفقات غير المنظورة للتدفق النقدي.
- مراقبة معدلات السيولة في بيان المركز المالي الموحد مقابل متطلبات داخلية وتنظيمية و
- إدارة تركيز وميزات تعرضات الإستحقاقات الإستثمارية والتمويلية.

بناءً على الإرشادات الداخلية، فإن معدل مخاطر السيولة عند نهاية كل ربع سنة هو كالآتي:

	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
٢٠١٠	%١٧	%١٩	%١٦	%١٨
٢٠٠٩	%٢٤	%١٩	%١٢	%١٨

٥٩-٣-٢ طريقة التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة بشكل دوري من قبل الإدارة للمحافظة على تنوع واسع بالعملات والمناطق الجغرافية والمزودون والمنتجات والشروط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٩-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية المستحقة الدفع من قبل البنك بموجب الموجودات والمطلوبات المالية غير المشتقة استناداً على الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة المتأصلة إستناداً على التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٠٣٩,٦٠١	٤,٤٠٦,٠٥٣	٢,٨١٣,١٣٧	-	–	١١,٢٥٨,٧٩١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣٣٧,٠٧٧	١,٥٢١,٦٨١	٥٠٧,٥٥٢	–	–	٢,٣٦٦,٣١٠
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٨,٩٤٨,٥٥٧	٦,٩٨٩,٧٣٩	١٣,٣٥٨,٣٧٩	٢٥,٦٦٧,٢٠٤	١٧,١٢٥,٥٤٥	٧٢,٠٨٩,٤٢٤
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٤	-	٢٤٧,٥٥٠	٧,٦٩١,٦٣٠	١,٧٠١,٦٤٢	٩,٦٤٠,٨٣٦
إستثمارات أخرى	–	–	٧٠٦,٩٩٥	١,٠٦٥,٩٥١	–	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٦٠,٥١٢	٨٠,٩٤٤	٢,٠٩٣,٢٣٦	٥٦,٣٣٨	٥,٨٤٤	٢,٢٩٦,٨٧٤
مجموع الموجودات	١٣,٣٨٥,٧٦١	١٢,٩٩٨,٤١٧	١٩,٧٢٦,٨٤٩	٣٤,٤٨١,١٢٣	١٨,٨٣٣,٠٣١	٩٩,٤٢٥,١٨١
ودائع العملاء	٢١,٢٥٢,٤٨٣	٢٢,٣٩٦,٥٠٨	٨,٤١٤,٤٠٠	١٢,٠٠١,٩٧٣	١,٢٦٧,١٤٦	٦٥,٣٣٢,٥١٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٨٣,٣٠٩	٤٣٩,٩٥٠	١,٧٩٩,٦٤٣	٢,٣٧٠,٢٢٦	–	٤,٧٩٣,١٢٨
أدوات صكوك تمويلية وكالات تمويلية متوسطة الأجل	–	٥٠,٧٩٧	١٥٢,٣٩١	٤,٧٨٥,٥٨٠	–	٤,٩٨٨,٧٦٨
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	١,٤٣٤,٤٦٥	٢٦٦,٤٢٧	١,٥٣١,٥٨٦	٤٤٧,٤٤٥	–	٣,٦٧٩,٩٢٣
زكاة مستحقة	–	–	١٤٦,٣٣٦	-	-	١٤٦,٣٣٦
مجموع المطلوبات	٢٢,٨٧٠,٢٥٧	٢٣,١٥٣,٦٨٢	١٢,٠٤٤,٣٥٦	١٩,٦٠٥,٢٢٤	٦,٠٧٠,٤٠١	٨٣,٧٤٣,٩٢٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٩-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦,٣٧٦,٨٦٣	٣,٧٤٣,٥٣٤	–	–	–	١٠,١٢٠,٣٩٧
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	١,٨٧٥,٢٩٧	٦٩٢,٨٣٨	–	–	–	٢,٥٦٨,١٣٥
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٧,١٨٩,٦٥٠	٦,٢٩٩,٢٥٥	١١,٥٦٥,٢٥٩	٢٥,٦٩٥,٥٧٠	١١,٥١٣,٣٨٨	٦٢,٢٦٣,١٢٢
إستثمارات في صكوك إسلامية	–	٢,٥٨٢	١,٢١٨,٧٨٤	٦,٨٨٩,٨١٦	٣,٢٠٢,٢٠٣	١١,٣١٣,٣٨٥
إستثمارات أخرى	–	–	٨٦٤,٩٨٨	١,٠٦٠,٩٦٢	–	١,٩٢٥,٩٥٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	–	–	١,٤٦٤,٠٧١	–	–	١,٤٦٤,٠٧١
مجموع الموجودات	١٥,٤٤١,٨١٠	١٠,٧٣٨,٢٠٩	١٥,١١٣,١٠٢	٣٣,٦٤٦,٣٤٨	١٤,٧١٥,٥٩١	٨٩,٦٥٥,٠٦٠
ودائع العملاء	٢٤,٥٩٠,٧٠١	٢١,٦٠٦,٢٢٩	٧,٨٩٤,٧٣٧	١١,٥٥٣,٣١٥	١٤٢,٤٤٢	٦٥,٧٨٧,٤٢٤
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٥٣,٨٩٠	١٤٧,٩٥٧	١,٢٨٦,١٢٩	–	–	١,٤٨٧,٩٧٦
أدوات صكوك تمويلية	–	٣٠,١٨٨	٩٠,٥٦٤	٢,٧٧٧,٢٨٩	–	٢,٨٩٨,٠٤١
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	–	٤,٨٠٣,٢٥٥	٤,٨٠٣,٢٥٥
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٨٤٣,٤٢٤	١٧٧,١٨٠	١,٩٢٤,٢٣٧	٤٢٢,١٠٣	–	٣,٣٦٦,٩٤٤
زكاة مستحقة	–	١٤٢,٨٠٧	–	–	–	١٤٢,٨٠٧
مجموع المطلوبات	٢٥,٤٨٨,٠١٥	٢٢,١٠٤,٣٦١	١١,١٩٥,٦٦٧	١٤,٧٥٢,٧٠٧	٤,٩٤٥,٦٩٧	٧٨,٤٨٦,٤٤٧

إن الموجودات المتوفرة لتلبية كل المطلوبات ولتغطي الالتزامات القائمة تشمل النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والبنود تحت التحصيل والمرابحات الدولية قصيرة الأجل مع البنوك والموجودات التمويلية والاستثمارية والاستثمارات الأخرى.

إن مشتقات البنك الإسلامية سيتم تسديدها حسب الأسس الآتية:

- تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات: تشمل هذه التعهدات لشراء أو بيع عملة محددة على سعر صرف محدد في تاريخ محدد في المستقبل.
- مشتقات إسلامية: تتألف من مقايضات معدلات الأرباح.

يحلل الجدول أدناه مشتقات المطلوبات المالية للبنك التي سيتم تسديدها على أساس الصافي لمجموعات تواريخ الاستحقاق المرتبطة إستناداً على الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي الموحد حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٩-٣-٤ التدفقات النقدية المشتقة

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	–	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٧,١٨١	–	٥,٣٠٨,٢٥٤
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	–	–	–	٩,٣٢٤,١٠١	٦٧١,٥٥٠	٩,٩٩٥,٦٥١
	–	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٩,٣٣١,٢٨٢	٦٧١,٥٥٠	١٥,٣٠٣,٩٠٥

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	–	٣,٨٠٧,١١٨	١,٣٣٢,٩٨٠	٣,٢٨٨,١٣٥	–	٨,٤٢٨,٢٣٣
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	–	–	–	١٢,٢١٧,١٤٠	٣٩٢,٦٠١	١٢,٦٠٩,٧٤١
	–	٣,٨٠٧,١١٨	١,٣٣٢,٩٨٠	١٥,٥٠٥,٢٧٥	٣٩٢,٦٠١	٢١,٠٣٧,٩٧٤

٥٩-٣-٥ بنود خارج الميزانية العمومية

يظهر الجدول أدناه تاريخ انتهاء الصلاحية التعاقدية لإستحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
إلتزامات بالنيابة عن العملاء:						
– خطابات ضمان	–	٥,٩٦٩,٤٢٤	٢,٦٧٠,٧٨٣	١٣٣,٨٠٥	٣٥	٨,٧٧٤,٠٤٧
– إعتمادات مستندية	–	١,٤٤٢,٠٦٣	١,٠٩٣,٦٠٣	–	–	٢,٥٣٥,٦٦٦
	–	٧,٤١١,٤٨٧	٣,٧٦٤,٣٨٦	١٣٣,٨٠٥	٣٥	١١,٣٠٩,٧١٣
إلتزامات رأسمالية	–	٨٧,٠٢١	٤٤,٩٨٨	٢٥٦,٩٢٣	–	٣٨٨,٩٣٢
المجموع	–	٧,٤٩٨,٥٠٨	٣,٨٠٩,٣٧٤	٣٩٠,٧٢٨	٣٥	١١,٦٩٨,٦٤٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٩-٣-٥ بنود خارج خارج الميزانية العمومية (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
إلتزامات بالنيابة عن العملاء:						
– خطابات ضمان	–	٧,١٥٧,٠٧٩	٣,١٢٠,٦٧٠	٢٠٦,٨٣٧	–	١٠,٤٨٤,٥٨٦
– إعتمادات مستندية	–	١,٥٩٩,٥٠٩	١,٨٣٨,١٠٩	٨٢,٣٢٥	–	٣,٥١٩,٩٤٣
	–	٨,٧٥٦,٥٨٨	٤,٩٥٨,٧٧٩	٢٨٩,١٦٢	–	١٤,٠٠٤,٥٢٩
إلتزامات رأسمالية	–	٧٢,٨٤٠	١٢٣,٣٤٦	٢٢٠,٠٧١	–	٤١٦,٢٥٧
المجموع	–	٨,٨٢٩,٤٢٨	٥,٠٨٢,١٢٥	٥٠٩,٢٣٣	–	١٤,٤٢٠,٧٨٦

٥٩-٤ مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وكذلك في علاقتهم المتبادلة والضمنية. صممت إدارة مخاطر السوق للحد من مبلغ الخسائر الممكنة في المراكز المفتوحة التي من الممكن ان تنتج من التغيرات غير المنظورة في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم. يتعرض البنك لأدوات مالية متنوعة التي تشمل الأوراق المالية والعملات الأجنبية والأسهم والسلع.

يبدي البنك إهتماماً ملحوظاً لمخاطر السوق. يستخدم البنك نماذج مناسبة حسب الإجراءات المتبعة في السوق وذلك من أجل تقييم وضعها ويحصل على معلومات دورية عن السوق لتنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار العمل لمخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- وضع حدود للتأكد من أن الذين يتحملوا المخاطر لا يتجاوزوا المخاطر الكلية ومؤشرات التركزات الموضوعة من قبل الإدارة العليا.
- تقييم مستقل بناءً على أسعار السوق وتسوية المراكز ومتابعة الحد من الخسائر للمراكز التجارية على أساس زمني.

تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية للتأكد من تطبيق سياسة البنك لمخاطر السوق في العمليات اليومية. تتم مراجعة هذه الإجراءا ت بشكل دوري للتأكد من أنها تتماشى مع سياسة البنك العامة لمخاطر السوق. يقوم مدير إدارة المخاطر الرئيسي للبنك بالتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق مزودة دائماً بالكادر البشري بشكل مناسب وكاف. بالإضافة إلى إجراءاته الداخلية والتنظيمية، على البنك أن يلتزم بالتوجيهات والأنظمة الموضوعة من قبل البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٩-٤-١ مخاطر هامش الربح

إن البنك لا يتعرض بصورة جوهرية لأية مخاطر فيما يتعلق بإعادة تسعير ودائع المتعاملين معه نظراً لأنه طبقاً للشريعة الإسلامية لا يقدم البنك أسعار عوائد متعاقد عليها لمودعيه أو لأصحاب حسابات الإستثمار. إن العائد المستحق للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار يستند على أساس عقد المضاربة الذي بموجبه يوافق المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح أو الخسائر التي يحققها البنك خلال فترة معينة.

٥٩-٤-٢ مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدل الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدل الربح نتيجة لعدم توافق، أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

إن معدل الربح الفعلي (المردود الفعلي) للأداة المالية النقدية هو ذلك السعر الذي عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه المبلغ المدرج للأداة المالية. إن السعر هو السعر التاريخي للأداة المالية ذات السعر الثابت الذي يظهر بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة المالية ذات السعر المتغير أو الأداة التي تظهر بالقيمة العادلة.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة في معدل الربح، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان إيرادات البنك.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في معدل الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، إستناداً على معدل الربح المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس ٢٠١٠	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ألف درهم	الزيادة في نقاط الأساس ٢٠٠٩	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ألف درهم
درهم الإمارات العربية المتحدة	٥٠	٥١,٢٥٢	٥٠	٥٣,٩١٧
الدولار الأمريكي	٥٠	٨,٦٥١	٥٠	٩,٥٦٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٩-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية، لذلك فهو معرض إلى حركات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر. يظهر الجدول أدناه الأدوات المالية للبنك بالمبالغ المدرجة، مصنفة حسب العملة.

تركزات مخاطر العملة – الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	درهم الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩,٤٠٨,٧٧٧	٣٣١,٠٣٨	–	–	–	١٣٢,٦٥٦	٩,٨٧٢,٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	١,٠٥٧,٤٩٨	٧٢٠,٨٠٤	٢١٥,١٧٣	١٩٧,٢١٣	٨٥,٦٢٧	٨٠,٢١٦	٢,٣٥٩,٥٣١
موجودات مالية تمويلية وإستثمارية إسلامية، صافي	٥١,٧٤٣,٤٢٢	٤,٣٩٣,٨٣٩	١٧	–	١٧,١٧٦	١,٠١٦,٦١٣	٥٧,١٧١,٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	٥,٦٠٦,٤٨٤	٢,٣٣٨,٩٩٩	–	–	–	٢٥٤,٩٩٣	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	٢٧٣,٧٠٠	١,٠٧٥,٧٢٩	١٨١,٤٥٣	٨,٣٠٠	١٥٩,٠٠٨	٧٤,٧٥٦	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١,٢٥٧,٥٤١	٤٣٨,٣٥٩	٣٤,٥٦٦	١٥٥	٣٥,٢٩٥	٢٥٥,٦٦٧	٢,٠٢١,٥٨٣
المجموع	٦٩,٣٤٧,٤٢٢	٩,٢٩٨,٧٦٨	٤٣١,٢٠٩	٢٠٥,٦٦٨	٢٩٧,١٠٦	١,٨١٤,٩٠١	٨١,٣٩٥,٠٧٤
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٥٨,٦٧٧,٢٩٨	٣,٠٥٨,٩٣٠	١٠,١٦٤	٣٣,١٢٥	٣٠٨,٩٧١	١,٣٥٨,٥٨٢	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٣,٣٨٨,٤٦٠	٨٠٢,٥٥٣	٢٣	١٧١,٧٧٦	٥,٨٧٠	٤٠,٧٤٥	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	٢,١٦٨,٩٤١	٢,٠٠٧,٠٧٤	–	–	–	–	٤,١٧٦,٠١٥
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢,٠٤٣,١٥٩	١,١٠٥,٨١٤	٢٧٩,٩٣٣	١,٠٠٠	٢٨,٧٨٩	٢٢١,٢٢٨	٣,٦٧٩,٩٣٣
المجموع	٧٠,٠٣٠,٤٠١	٦,٩٧٤,٣٧١	٢٩٠,١٢٠	٢٠٥,٩٠١	٣٤٣,٦٣٠	١,٦٢٠,٥٥٥	٧٩,٤٦٤,٩٧٨
صافي المركز المالي داخل المزيانية العمومية	(٦٨٢,٩٧٩)	٢,٣٢٤,٣٩٧	١٤١,٠٨٩	(٢٣٣)	(٤٦,٥٢٤)	١٩٤,٣٤٦	١,٩٣٠,٠٩٦
تعهدات أجلة لشراء / بيع العملات	٤,٢٨٥,٨١٤	(٤,٢٥٨,٦٨٣)	(٤٤,١٨٤)	٤٤٠	١٧,٧٧١	(١,١٥٨)	–
مركز العملة المتراكم – طويل/ (قصير)	٣,٦٠٢,٨٣٥	(١,٩٣٤,٢٨٦)	٩٦,٩٠٥	٢٠٧	(٢٨,٧٥٣)	١٩٣,١٨٨	١,٩٣٠,٠٩٦

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٩-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	درهم الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦,٢٣٧,١٠٥	٥,٢٤٩,٠٩٠	–	–	–	١٢٥,٣٧٥	١١,٦١١,٥٧٠
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٦٩٧,١٦٩	١,٤٦٦,٥٩٣	٢٠٠,٨٠٠	١٥,١٩٣	٨٤,٦٥٦	٩٢,٨٤٧	٢,٥٥٧,٢٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، صافي	٤٤,٠٣٤,٢٧٥	٤,٧٧٢,٤٠٣	٨٩,٨٤٦	–	٢١,٧٦٠	١,٠٠٦,٦٥٧	٤٩,٩٢٤,٩٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	٦,٤٥٨,٢٤٣	٢,٦٧٨,١٧٦	–	–	–	١٥٤,٣٧٨	٩,٢٩٠,٧٩٧
إستثمارات أخرى	٥٢٨,٧٥١	٩٦٣,٢٢٦	١٨٥,٨٦٤	٨,٥٩٤	١٨٠,١٠١	٥٩,٤١٤	١,٩٢٥,٩٥٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١,٢٢٥,٢٩٥	١٠٠,٨٨٠	٤٢	–	١٣,٩٠٤	١٢٣,٩٥٠	١,٤٦٤,٠٧١
المجموع	٥٩,١٨٠,٨٣٨	١٥,٢٣٠,٣٦٨	٤٧٦,٥٥٢	٢٣,٧٨٧	٣٠٠,٤٢١	١,٥٦٢,٦٢١	٧٦,٧٧٤,٥٨٧
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٥٦,٩٦١,٩٠٤	٥,٤٣٨,١٨٢	٥١٦,٩٦٧	٥٢,٣٦٩	٣٤٨,٩٥٧	٨٧٧,١٢٤	٦٤,١٩٥,٥٠٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٦٥١,٤٠٨	٧٩٠,٨٤٤	٢٢	٣٨٣	٩٤٣	٥,٤٥١	١,٤٤٩,٠٥١
أدوات صكوك تمويلية	–	٢,٤١٥,٠٣٤	–	–	–	–	٢,٤١٥,٠٣٤
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢,٣٠٨,٦١٣	٨٠٧,١٤١	١٨٤,٣٣٥	٢٨٢	١,٨٨٦	٦٨,٥٤٧	٣,٣٧٠,٨٠٤
المجموع	٦٣,٦٧٤,٤٦٨	٩,٤٥١,٢٠١	٧٠١,٣٢٤	٥٣,٠٣٤	٣٥١,٧٨٦	٩٥١,١٢٢	٧٥,١٨٢,٩٣٥
صافي المركز المالي داخل الميزانية العمومية	(٤,٤٩٣,٦٣٠)	٥,٧٧٩,١٦٧	(٢٢٤,٧٧٢)	(٢٩,٢٤٧)	(٥١,٣٦٥)	٦١١,٤٩٩	١,٥٩١,٦٥٢
تعهدات آجلة لشراء وبيع العملات	٧,٢٧٣,٥٥٥	(٧,٢٩٣,٦٤٧)	(٣,٧٥٧)	٢٩,٣٠٣	٥١٠	(٤,٩٦٤)	–
مركز العملة المتراكم – طويل/ (قصير)	٢,٧٧٨,٩٢٥	(١,٥١٤,٤٨٠)	(٢٢٨,٥٢٩)	٥٦	(٥٠,٨٥٥)	٦٠٦,٥٣٥	١,٥٩١,٦٥٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٩-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

تحليل الحساسية – تأثير تقلبات أسعار العملات المتنوعة على صافي الدخل وحقوق الملكية

يبين الجدول التالي الحد الذي كان معرض له البنك لمخاطر العملة في ٣١ ديسمبر على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. تم إجراء التحليل للحركة الممكنة المعقولة في سعر العملة الأجنبية مقابل الدرهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى التي تشمل أثر أدوات التحوط على بيان الدخل الموحد (بسبب التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية التي تأثرت بتقلبات أسعار العملات) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة للأدوات المتاحة للبيع المدرجة بالعملة الأجنبية). تعكس القيمة السالبة في الجدول احتمال حدوث صافي انخفاض في بيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد، بينما توضح القيمة الموجبة احتمال حدوث صافي زيادة. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%) ٢٠١٠	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم	الزيادة في سعر العملة (%) ٢٠٠٩	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠٠٩ ألف درهم
الدولار الأمريكي	+٢	٣٨,٦٨٦	+٢	٣٠,٢٩٠
الجنيه الاسترليني	+٢	(٤)	+٢	(١)
اليورو	+٢	٥٧٥	+٢	١,٠١٧

العملة	النقص في سعر العملة (%) ٢٠١٠	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم	النقص في سعر العملة (%) ٢٠٠٩	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠٠٩ ألف درهم
الدولار الأمريكي	-٢	(٣٨,٦٨٦)	-٢	(٣٠,٢٩٠)
الجنيه الاسترليني	-٢	٤	-٢	١
اليورو	-٢	(٥٧٥)	-٢	(١,٠١٧)

٥٩-٤-٤ الاستثمار الأجنبي

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية ولذلك فهو معرض إلى تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك، وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يشير الجدول أدناه إلى التغير في الأرباح المسجلة قبل الضريبة وحقوق الملكية لو أن النتيجة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ قد تم تحويلها بسعر الصرف مقابل الدرهم المعدل مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى بالتغيرات المفترضة المشار إليها أدناه. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%) ٢٠١٠	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم	الزيادة في سعر العملة (%) ٢٠٠٩	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠٠٩ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٠٩ ألف درهم
الروبية الباكستانية	+٥	–	١٣,٦٢٩	+٥	٦١٥	٣١,٧٠٣

العملة	النقص في سعر العملة (%) ٢٠١٠	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم	النقص في سعر العملة (%) ٢٠٠٩	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠٠٩ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٠٩ ألف درهم
الروبية الباكستانية	-٥	(١)	(١٢,٣٣٥)	-٥	٥٥١	(٣,٦٨٤)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٩-٤-٥ مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية.

إن التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المحتفظ بها كمتاحة للبيع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠) بسبب التغيرات المتوقعة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

مؤشرات السوق	% التغيرات في مؤشرات السوق	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١٠ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠٠٩ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٠٩ ألف درهم
ناسداك دبي	±٥%	–	٤,٥٨٣	–	١٥,١٤٢
سوق أبوظبي للأوراق المالية	±٥%	–	٣,٠٣٥	–	٢,٥٣٠
بورصة دبي العالمية	±٥%	–	٩,٣٥١	–	٨,٦٣١
بورصة البحرين	±٥%	٨٩٤	–	٢,٦٤٢	–
البورصة السعودية	±٥%	–	٣,١٩٢	–	٣,٣٢١
بورصة الدوحة	±٥%	–	١,٢٩٣	–	١,٢٣٠
أخرى	±٥%	١,٠٠٥	١,٥٣٠	١,٦٦٨	١,٩١٢

٥٩-٥ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي إمكانية التعرض لأضرار مالية أو أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية.

قام البنك بتطوير إطار عمل مفصل حول مخاطر التشغيل. يضع إطار العمل قواعد ومسؤوليات محددة وواضحة للأفراد/ الوحدات عبر الوظائف المختلفة في البنك والتي تساهم في أداء مهام إدارة مخاطر التشغيل المتنوعة. إن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل سوف يضمن أن تكون المخاطر التشغيلية داخل البنك معرفة ومراقبة ومدارة ومعلن عنها بشكل واضح. تضم العناصر الرئيسية لإطار العمل عمليات التنظيم وإعداد قاعدة بيانات الخسائر، وإعداد المؤشر الرئيسي للمخاطر وتحليل المخاطر وإعداد تقارير إدارة المخاطر.

إن البنك يقوم حالياً بإستخدام نظام تتبع المخاطر التشغيلية (ORMIS) لتتبع أحداث مخاطر التشغيل في البنك. إن النظام يحتوي على ثلاث سنوات من بيانات خسائر التشغيل. لقد عزز النظام حاليا لإعداد المؤشر الرئيسي للمخاطر والتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر بشكل أتوماتيكي.

يخضع كل منتج جديد لمراجعة المخاطر وإجراءات الموافقة المطلوبة حيث تكون المخاطر المتعلقة محددة ومقيمة من قبل أقسام مستقلة عن الوحدة التي نشأت عنها المخاطر والتي قامت بعرض المنتج. تخضع التعديلات على المنتجات الموجودة أيضاً لعمليات مشابهة. إن وحدات الأعمال والدعم مسؤولة عن إدارة عمليات المخاطر في مناطقها الوظيفية المخصصة. تعمل الوحدات داخل إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل وتضمن أن المخاطر مدارة ضمن وحدات الأعمال الخاصة بها. يتم إدارة العمليات اليومية لمخاطر التشغيل من خلال المحافظة على نظام شامل للمراقبة الداخلية، مدعوم بأنظمة قوية وإجراءات لمراقبة مراكز المعاملات والتوثيق بالإضافة إلى الحفاظ على إجراءات احتياطية رئيسية وتخطيط طارئ للأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٦ إدارة رأس المال

٥٩-٦-١ رأس المال النظامي

إن المنظم الرئيسي للبنك هو البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة الذي يحدد ويراقب متطلبات رأس المال للبنك. إن الشركة الأم والعمليات البنكية الفردية داخل البنك يتم الإشراف عليها مباشرة من قبل المنظمون المحليون المعنيون بها.

تم تحليل رأس المال النظامي في طبقتين:

- الطبقة الأولى لرأس المال، تشمل رأس المال العادي وعلاوة الإصدار والأرباح المستبقاة واحتياطي تحويل العملة وحقوق الملكية غير المسيطرة بعد اقتطاع الشهرة والموجودات غير الملوسة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية التي تعامل بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.
- الطبقة الثانية لرأس المال، تشمل المطلوبات المؤهلة الثانوية ومخصصات الانخفاض الجماعية وعنصر احتياطي القيمة العادلة المتعلق بالأرباح غير المحققة على أدوات الأسهم المصنفة متوفرة للبيع.

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أكبر مما هو ظاهر في "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد، هي:

- الإلتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

يتم مراقبة كفاية رأس المال والاستخدام المنظم له بشكل مستمر من قبل إدارة البنك، وإستخدام التقنيات إستناداً إلى المباديء التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. ويتم تقديم المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل شهر / ربع سنوي.

في تعميمه رقم ٢٠٠٩/٢٧ الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ أبلغ البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق المقاربة الموحدة لبازل "٢" إعتباراً من تاريخ التعميم. أصدر البنك المركزي مسودة توجيهات لتطبيق المقاربة الموحدة بخصوص مخاطر الإئتمان والسوق والتي من المتوقع أن تمتثل البنوك للتقرير بموجب متطلبات بيلار ٢ – عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية بحلول مارس ٢٠١٠ . أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية، فقد أعطى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخيار للبنوك باستخدام مقاربة الدلائل الأساسية أو المقاربة الموحدة. وقد قام البنك بإختيار المقاربة الموحدة. تقوم البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً بتطبيق متوازن لبازل "١" و بازل "٢".

كذلك، يتطلب من جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد ١٢% إبتداءً من يونيو ٢٠١٠.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٥٩ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٩-٦ إدارة رأس المال (يتبع)

٥٩-٦-١ رأس المال النظامي (يتبع)

إن المعدلات المحتسبة بموجب معدلات بازل ١ وبازل ٢ هي كما يلي:

	بازل ١		بازل ٢	
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
رأس المال الطبقة الأولى '١'				
رأس المال	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٦١٧,٥٠٥
إحتياطي قانوني	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩
إحتياطي أراضي منحة	–	–	٢٧٦,١٣٩	٢٧٦,١٣٩
احتياطيات عامة	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠
أرباح مستبقاة	٣٦٨,٧٢٣	١٠٤,٠٢٥	٣٦٨,٧٢٣	١٠٤,٠٢٥
حقوق الملكية غير المسيطرة	٩٤٧,٠٠٨	٤,٩١٠	٩٤٢,٤٣٤	–
	١٠,١٩٤,٦٦٤	٨,٨٠٨,٣١٩	١٠,٤٦٦,٢٢٩	٩,٠٧٩,٥٤٨
يطرح:				
الشهرة والموجودات غير الملموسة	(١٧,٢٥٨)	(٣٤,٥١٦)	(١٧,٢٥٨)	(٣٤,٥١٦)
خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة	–	–	(٧٩,٢٧٩)	(٧٤,٣٢١)
أسهم الخزينة	–	(٧٠,٩٠١)	–	(٧٠,٩٠١)
	١٠,١٧٧,٤٠٦	٨,٧٠٢,٩٠٢	١٠,٣٦٩,٦٩٢	٨,٨٩٩,٨١٠
رأس المال الطبقة الثانية '٢'				
إحتياطيات تحوط	٤,٧٩٥	٢٢,٧٧٠	٤,٧٩٥	٢٢,٧٧٠
إحتياطي إعادة تقييم الموجودات	(٢٤٣,١٦٦)	–	(٢٤٣,١٦٦)	–
إنخفاض القيمة المجمعة	٧٦٤,٦٨٩	٣٥٢,٨١٤	٧٦٤,٦٨٩	٣٥٢,٨١٤
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
تنزيل للشركات الزميلة	(٥٥١,٠٥٣)	(٥٢٥,٣٠٠)	(٥٩٦,٩٥٠)	(٥٢٥,٣٠٠)
	٣,٧٢٧,٨٠٨	٣,٦٠٢,٨٢٧	٣,٦٨١,٩١١	٣,٦٠٢,٨٢٧
مجموع قاعدة رأس المال المؤهل	١٣,٩٠٥,٢١٤	١٢,٣٠٥,٧٢٩	١٤,٠٥١,٦٠٣	١٢,٥٠٢,٦٣٧
الموجودات المرجحة بالمخاطر:				
بنود مدرجة في بيان المركز المالي الموحد	٦٦,٠٦٦,٤٣٢	٦١,٠٠٥,٣٩١	–	–
بنود خارج الميزانية العمومية	٦,٧٦٤,٧١٨	٧,٧٧٢,٤٢١	–	–
مخاطر الإئتمان	–	–	٧٣,٣٩٥,٣٨٨	٦٤,٤٧٨,٠٠٣
مخاطر السوق	–	–	١,٩٨٦,٢٣٥	٢,٠٢٦,٥٦٤
مخاطر التشغيل	–	–	٣,٧٧٢,٢٥٦	٥,٠٥١,٥٨٤
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٧٢,٨٣١,١٥٠	٦٨,٧٧٧,٨١٢	٧٩,١٥٣,٨٧٩	٧١,٥٥٦,١٥١
نسب كفاية رأس المال				
مجموع رأس المال النظامي كنسبة من إجمالي موجودات المخاطر المرجحة	%١٩.١	%١٧.٩	%١٧.٨	%١٧.٥
الطبقة الأولى لرأس المال إلى إجمالي موجودات المخاطر المرجحة بعد تنزيل للشركات الزميلة	%١٣.٦	%١٢.٣	%١٢.٧	%١٢.١

٦٠ إعتماد البيانات المالية الموحدة

تم إعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ ٨ مارس ٢٠١١.

بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٢
بيان المركز المالي الموحد	٣
بيان خل الموحد	٤
بيان الدخل المل الموحد	٥
بيان التغيرات فيقوق الملكية الموحد	٦ - ٧
بيان التدفقات الية الموحد	٨ - ٩
إيضاحات حول البياناا المالية الموحدة	١٠- ٩٥

Deloitte.

ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
١٠٠١ برج المدينة ٢،
شارع الشيخ زايد
صندوق البريد ٤٢٥٤ دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٣١٣٢١١ (٤) ٩٧١+
فاكس: ٣٣١٤١٧٨ (٤) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة للبنك، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة والشركات التابعة له "البنك" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وبرأينا أيضاً، أن البنك يحتفظ بسجلات حسابية منتظمة. ولقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته)، أو للنظام الأساسي للبنك والتي قد تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

سابا يوسف سنداحة
رقم القيد ٤١٠
١ فبراير ٢٠١٢

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	إيضاحات	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦	١٢,٩٥٢,٣١٩	١١,٢٤٧,٢٢٥
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٧	٣,٠٤٣,٠٩٦	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٨	٥١,٥٨٦,٠٨٨	٥٧,١٧١,٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	٩	١٢,٥٦٠,٤٢٦	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	١٠	٢,٠٣٤,٣٨٩	١,٧٧٢,٩٤٦
إستثمارات في شركات زميلة	١١	٢,٣٣٦,٤٣٩	٣,١٧٦,٩٠٤
عقارات قيد الإنشاء	١٢	١٠٥,٢٨٤	٥٢٤,١٦٥
عقارات لغرض البيع	١٣	٥٠٤,٤٧٢	٥٤٤,٩٥٩
إستثمارات عقارية	١٤	١,٧٨٥,٢٠٥	١,٩٢٢,٩١١
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٥	٣,٠٩٩,٣٣٦	٢,٢٩٦,٨٧٣
ممتلكات، آلات ومعدات	١٦	٥٨١,٤١٠	٦٥٣,٠٨٦
الشهرة	١٧	–	١٧,٢٥٨
مجموع الموجودات		٩٠,٥٨٨,٤٦٤	٨٩,٨٨٤,٤٠١
المطلوبات			
ودائع العملاء	٢١	٦٤,٧٧١,٣١٧	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٢٢	٤,٠٥٢,٤٣٣	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	٢٣	٤,١٧٣,٩٨٣	٤,١٧٦,٠١٥
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٢٤	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢٥	٣,٥٤٣,٣٥٥	٣,٦٧٩,٩٢٣
زكاة مستحقة	٢٨	١٢١,٠٧٦	١٤٦,٣٣٦
مجموع المطلوبات		٨٠,٤١٤,٧٠٧	٧٩,٦١١,٣١٤
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٩	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
احتياطي قانوني	٣٠	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩
احتياطي أراضي منحة	٣٠	٢٦٧,٠٨٥	٢٧٦,١٣٩
إحتياطي عام	٣٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠
احتياطي ترجمة عملات	٣٠	(١٢٢,٢١٨)	(٩١,٥٤١)
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	٣١	(٨٣١,٨٤٩)	(٢٤٣,١٦٦)
إحتياطي تحوط	٣٣	–	١٠,٦٥٦
الأرباح المستبقاة		٩٤٣,٤٨٤	٤٩٥,٠٥٨
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		٩,١٣٥,٤٣٥	٩,٣٢٦,٠٧٩
أطراف غير مسيطرة	٣٥	١,٠٣٨,٣٢٢	٩٤٧,٠٠٨
مجموع حقوق الملكية		١٠,١٧٣,٧٥٧	١٠,٢٧٣,٠٨٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٩٠,٥٨٨,٤٦٤	٨٩,٨٨٤,٤٠١
المطلوبات المحتملة والإلتزامات	٣٦	١٨,٦٦٥,٨٥٠	٢٤,٢٦٦,١٨٤

سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

د/ طارق حميد الطاير
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالله علي الهاملي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	إيضاح	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الإيرادات			
إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣٨	٣,٤٤٨,٥٠٦	٣,٢٢١,٦٩٥
إيرادات من الصكوك الإسلامية		٥١٧,٣٣٢	٣٧٦,٢٦٠
إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل	٣٩	٨٣,١٣٣	٣٦,٣١٣
الأرباح من إستثمارات أخرى	٤٠	٣٩,٠٣٦	١٣٦,١٦٣
إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية	٤١	٧٠٠,٥٨٧	٦٨٧,٠٣٠
إيرادات من إستثمارات عقارية	٤٢	٧٠,٠٤٢	٩٠,١٦٦
إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	٤٣	١٥,٣٩٠	١٤,٤٩٨
إيرادات أخرى	٤٤	١٣٠,٨٣٧	١٤٠,٠٠٦
أرباح إعادة شراء أداة صكوك تمويلية	٢٣	–	٦,٤١٨
مجموع الإيرادات		٥,٠٠٤,٨٦٣	٤,٧٠٨,٥٤٩
المصاريف			
مصاريف الموظفين	٤٥	(٩٠٨,٨٨٣)	(٨١٧,٨١٩)
مصاريف عمومية وإدارية	٤٦	(٥٦٣,٤٠٩)	(٥٤٢,٩٤٣)
إستهلاك إستثمارات عقارية	١٤	(٢٤,٢٠٥)	(٢٢,٦٦٩)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	٤٧	(٩٩٤,٩٦٤)	(٨٠١,٠٥٥)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية	٤٨	(٩١,٩٤٨)	(٦٢,٨٢٤)
مجموع المصاريف		(٢,٥٨٣,٤٠٩)	(٢,٢٤٧,٣١٠)
الربح قبل توزيعات حصة المودعين والضرائب		٢,٤٢١,٤٥٤	٢,٤٦١,٢٣٩
حصة المودعين في الأرباح	٤٩	(١,٣٨٦,٨٠٨)	(١,٤٣٥,٦٣١)
الربح التشغيلي للسنة		١,٠٣٤,٦٤٦	١,٠٢٥,٦٠٨
حصة الربح / (الخسارة) من الشركات الزميلة	١١	٢٨,٥٥١	(١,٠٩٩,٨٩١)
الربح من الاستحواذ على حصص مسيطرة	٢٠	–	٦٣٧,٠٣٨
ربح السنة قبل الضريبة		١,٠٦٣,١٩٧	٥٦٢,٧٥٥
مصروف ضريبة الدخل	٢٦	(٦,٧٨٢)	(٣,٤٩٢)
الربح للسنة		١,٠٥٦,٤١٥	٥٥٩,٢٦٣
موزعة كما يلي:			
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		١,٠١٠,١٤١	٥٥٣,١٥٣
حقوق الأطراف غير المسيطرة		٤٦,٢٧٤	٦,١١٠
الربح للسنة		١,٠٥٦,٤١٥	٥٥٩,٢٦٣
العائد الأساسي والمخفض على السهم الموزع على المساهمين في الشركة الأم (درهم)	٥٠	٠,٢٦ درهم	٠,١٥ درهم

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيـــان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الربح للسنة	١,٠٥٦,٤١٥	٥٥٩,٢٦٣
(الخسارة) / الدخل الشامل الأخر		
صافي الأرباح من إستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	–	٦٠٦,١٤٠
إعادة تصنيف أرباح محققة من بيع إستثمارات متاحة للبيع إلى الأرباح أو الخسائر	–	(١٢٥,٥٩٣)
فروقات ترجمة عملات للعمليات الخارجية	(٣٠,٦٧٧)	(١٣,٧٠٠)
إعادة تصنيف إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية إلى الربح أو الخسارة	(١٠,٦٥٦)	(٣٩,٩٤٤)
خسارة القيمة العادلة لإستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر **FVTOCI**	(١٤٦،٧٢٤)	–
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(٥,٣٥٠)	(٤,٨٠٠)
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل الأخر للسنة	(١٩٣،٤٠٧)	٤٢٢,١٠٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	٨٦٣،٠٠٨	٩٨١,٣٦٦
موزع كما يلي:		
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم	٨١٦،٧٣٤	٩٧٥,٢٥٦
الأطراف غير المسيطرة	٤٦,٢٧٤	٦,١١٠
	٨٦٣،٠٠٨	٩٨١,٣٦٦

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	رأس المال الف درهم	أسهم الخزينة الف درهم	مجموع الاحتياطيات الف درهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الف درهم	إحتياطي تحوط الف درهم	الأرباح المستبقاة الف درهم	حقوق ملكية موزعة على مساهمي الشركة الأم الف درهم	أطراف غير مسيطرة الف درهم	مجموع حقوق الملكية الف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	٣,٦١٧,٥٠٥	(٧٠,٩٠١)	٥,٢٨٠,١٧٧	(٧٢٣,٧١٣)	٥٠,٦٠٠	٨٢٢,٢٢٢	٨,٩٧٥,٨٩٠	٤,٩١٠	٨,٩٨٠,٨٠٠
الربح للسنة – قبل إعادة العرض	–	–	–	–	–	٨٠٦,٥٢٣	٨٠٦,٥٢٣	٦,١١٠	٨١٢,٦٣٣
إعادة عرض:									
تأثير تعديل السنة السابقة بشأن حصة الخسارة في شركة زميلة (إيضاح ٥٩)	–	–	–	–	–	(٢٥٣,٣٧٠)	(٢٥٣,٣٧٠)	–	(٢٥٣,٣٧٠)
الربح للسنة – معاد عرضه	–	–	–	–	–	٥٥٣,١٥٣	٥٥٣,١٥٣	٦,١١٠	٥٥٩,٢٦٣
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	(١٣,٧٠٠)	٤٨٠,٥٤٧	(٣٩,٩٤٤)	(٤,٨٠٠)	٤٢٢,١٠٣	–	٤٢٢,١٠٣
مجموع الدخل الشامل للسنة – معاد عرضه	–	–	(١٣,٧٠٠)	٤٨٠,٥٤٧	(٣٩,٩٤٤)	٥٤٨,٣٥٣	٩٧٥,٢٥٦	٦,١١٠	٩٨١,٣٦٦
حقوق ملكية غير مسيطرة إضافية ناتجة من الإستحواذ على شركة تابعة	–	–	–	–	–	–	–	٩٤٠,٣٠٠	٩٤٠,٣٠٠
إصدار أسهم منحة	١٧٩,٥٤٩	–	–	–	–	(١٧٩,٥٤٩)	–	–	–
توزيعات أرباح مدفوعة	–	–	–	–	–	(٥٣٨,٦٤٨)	(٥٣٨,٦٤٨)	(٤,٣١٢)	(٥٤٢,٩٦٠)
أسهم خزينة مستبعدة	–	٧٠,٩٠١	–	–	–	(١١,٤٧٣)	٥٩,٤٢٨	–	٥٩,٤٢٨
دفعات على أساس أسهم الملكية مكتسبة	–	–	–	–	–	٤٧٩	٤٧٩	–	٤٧٩
زكاة مستحقة (إيضاح ٢٨)	–	–	–	–	–	(١٤٦,٣٢٦)	(١٤٦,٣٢٦)	–	(١٤٦,٣٢٦)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١– معاد عرضه	٣,٧٩٧,٠٥٤	–	٥,٢٦٦,٤٧٧	(٢٤٣,١٦٦)	١٠,٦٥٦	٤٩٥,٠٥٨	٩,٣٢٦,٠٧٩	٩٤٧,٠٠٨	١٠,٢٧٣,٠٨٧

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

	رأس المال الف درهم	أسهم الخزينة الف درهم	مجموع الاحتياطيات الف درهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الف درهم	إحتياطي تحوط الف درهم	الأرباح المستبقاة الف درهم	حقوق ملكية موزعة على مساهمي الشركة الأم الف درهم	أطراف غير مسيطرة الف درهم	مجموع حقوق الملكية الف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١ – معاد عرضه	٣,٧٩٧,٠٥٤	-	٥,٢٦٦,٤٧٧	(٢٤٣,١٦٦)	١٠,٦٥٦	٤٩٥,٠٥٨	٩,٣٢٦,٠٧٩	٩٤٧,٠٠٨	١٠,٢٧٣,٠٨٧
تأثير التغير في السياسة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية – المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS رقم ٩ (إيضاح رقم ٢)	-	-	-	(٤٤١,٩٧٣)	-	(٣٦,٠٧٠)	(٤٧٨,٠٤٣)	-	(٤٧٨,٠٤٣)
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١ – معاد عرضه	٣,٧٩٧,٠٥٤	-	٥,٢٦٦,٤٧٧	(٦٨٥,١٣٩)	١٠,٦٥٦	٤٥٨,٩٨٨	٨,٨٤٨,٠٣٦	٩٤٧,٠٠٨	٩,٧٩٥,٠٤٤
الربح للسنة	-	-	-	-	-	١,٠١٠,١٤١	١,٠١٠,١٤١	٤٦,٢٧٤	١,٠٥٦,٤١٥
صافي الخسارة المحققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI	-	-	-	١٤	-	(١٤)	-	-	-
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	(٣٠,٦٧٧)	(١٤٦,٧٢٤)	(١٠,٦٥٦)	(٥,٣٥٠)	(١٩٣,٤٠٧)	-	(١٩٣,٤٠٧)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(٣٠,٦٧٧)	(١٤٦,٧١٠)	(١٠,٦٥٦)	١,٠٠٤,٧٧٧	٨١٦,٧٣٤	٤٦,٢٧٤	٨٦٣,٠٠٨
حقوق ملكية غير مسيطرة إضافية	-	-	-	-	-	-	-	٦١,٣٨٣	٦١,٣٨٣
استبعاد احتياطي أراضي منحة	-	-	(٩,٠٥٤)	-	-	-	(٩,٠٥٤)	-	(٩,٠٥٤)
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	(٣٧٩,٧٠٥)	(٣٧٩,٧٠٥)	(٢,٩٥٢)	(٣٨٢,٦٥٧)
زكاة مستحقة (إيضاح ٢٨)	-	-	-	-	-	(١٤٠,٥٧٦)	(١٤٠,٥٧٦)	(١٢,٣٩١)	(١٥٣,٩٦٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣,٧٩٧,٠٥٤	-	٥,٢٢٦,٧٤٦	(٨٣١,٨٤٩)	-	٩٤٣,٤٨٤	٩,١٣٥,٤٣٥	١,٠٣٨,٣٢٢	١٠,١٧٣,٧٥٧

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة قبل الضريبة	١,٠٦٣,١٩٧	٥٦٢,٧٥٥
تعديلات لـ:		
صافي خسائر إنخفاض القيمة للموجودات المالية	٩٩٤,٩٦٤	٨٠١,٠٥٥
صافي خسائر إنخفاض القيمة للموجودات غير المالية	٩١,٩٤٨	٦٢,٨٢٤
إستهلاك إستثمارات عقارية	٢٤,٢٠٥	٢٢,٦٦٩
إستهلاك ممتلكات، آلات ومعدات	١٢٠,٣١٣	١٢٢,٨٥٥
إيرادات توزيعات الأرباح	(٣٥,٦٧٩)	(٢٤,٣٠٣)
الحصة في (أرباح) / خسائر شركات زميلة	(٢٨,٥٥١)	١,٠٩٩,٨٩١
الربح من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	(١٥,٣٩٠)	(١٤,٤٩٨)
إطفاء أدوات صكوك صادرة عن شركة تابعة	١٦,٣٣٣	–
شطب ممتلكات، آلات ومعدات	٧١٧	٤,٠٩٩
إطفاء إحتياطي تحوط	(١٠,٦٥٦)	(٣٩,٩٤٣)
إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٥٤١	١٣,١٨٢
الربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	(٢٤٥)	(٢٠)
(ربح) / خسارة بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٣,١٨٦)	١,٩٤١
الربح من الإستحواذ على حصص مسيطرة	–	(٦٣٧,٠٣٨)
الربح من بيع إستثمارات متاحة للبيع	–	(١٢٥,٥٩٣)
أرباح بيع إستثمارات عقارية	–	(١٨,٠٠١)
تكلفة دفعات على أساس أسهم الملكية	–	٤٧٩
الربح من إعادة شراء أدوات صكوك تمويلية	–	(٦,٤١٨)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٢,٢١٨,٥١١	١,٨٢٥,٩٣٦
الحركة على ودائع ومرابحات دولية بتواريخ إستحقاق لأكثر من ثلاثة أشهر	(٣,٤٠١,٧٧٠)	(٣,٠٣١,٢٣٩)
نقص في موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٤,٦٠٨,٨٣٧	١,٦٧٧,٠٤٣
الزيادة في ذمم مدينة وموجودات أخرى	(١٢٠,٩٣٤)	(٧٣٣,٧٦٠)
الزيادة / (النقص) في ودائع العملاء	١,٣٢٥,٧٠٧	(٢,٢٢٧,١١٣)
النقص في مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	(٣٥٦,٩٩٤)	(٩٢٣,٠٠٢)
النقص في ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	(٧٥,١٥٥)	(٤,٤٨٨)
الزكاة المستحقة المدفوعة	(١٨٠,٧١١)	(١٤٠,٥٣٦)
النقد الناتج من / (المستخدم في) العمليات التشغيلية	٤,٠١٧,٤٩١	(٣,٥٥٧,١٥٩)
ضريبة مدفوعة	(٦,٠١٧)	(١,٤١٤)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) العمليات التشغيلية	٤,٠١١,٤٧٤	(٣,٥٥٨,٥٧٣)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء استثمارات في صكوك اسلامية	(٤,٦٦٩,٠٤٨)	–
المتحصل من بيع إستثمارات في صكوك إسلامية	٢٨٦,٢٠١	٨٦٤,٥٨٥
المتحصل من بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٨,٥٨٠	٤,٥١١
شراء إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٥٨,٠٦٦)	–
شراء إستثمارات متاحة للبيع	–	(٤٢,٣٤٣)
المتحصل من بيع إستثمارات متاحة للبيع	–	١٦,١٦٦
إيرادات توزيعات أرباح	٤٦,٣٣٦	٢٤,٣٠٢
استثمارات في شركات زميلة	–	٦,١٣٦
إضافات لعقارات قيد الإنشاء	(٣١,٣٨٥)	(١٣٥,٥١٧)
إضافات لعقارات محتفظ بها للبيع	(١٨,١١٢)	(٢٩,٧٤٧)
المتحصل من بيع عقارات محتفظ بها لغرض البيع	٣٠,٦٨٦	٣١,٠٦٧
المتحصل من بيع إستثمارات عقارية	٢,٦٥٨	٢٢,٢٠٤
إضافات لإستثمارات عقارية	(٢٦٤,٨٨٦)	(٨,٧٥٧)
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	(٥٨,١٣٨)	(٩٣,٣٠٣)
المتحصل من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	٩٦٤	١,٤٠٢
صافي النقد المستخدم للإستحواذ على حصص مسيطرة	–	(٨١,٨٥١)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية	(٤,٧١٤,٢١٠)	٥٧٨,٨٥٥
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	(٣٨٢,٦٥٧)	(٥٣٨,٦٤٨)
إعادة شراء ادوات صكوك تمويلية	–	(٥١,٥٤٢)
أطراف غير مسيطرة	٦١,٣٨٣	(٢,٨٤١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٣٢١,٢٧٤)	(٥٩٣,٠٣١)
النقص في النقد وما يعادله	(١,٠٢٤,٠١٠)	(٣,٥٧٢,٧٤٩)
النقد وما يعادله في بداية السنة	١٠,٤٨٣,٦٨١	١٤,٠٧٩,٩٩٢
تاثير فرق تحويل عملات على رصيد النقد وما يعادله المحتفظ به بالعملات الأجنبية	١٣,٨٩٩	(٢٣,٥٦٢)
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح ٥١)	٩,٤٧٣,٥٧٠	١٠,٤٨٣,٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

١ معلومات عامة

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) ("البنك") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ٢٩صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية. وتم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته كشركة مساهمة عامة.

يمارس البنك نشاطاته من خلال فروعه البالغ عددها ٧١ فرعا (٢٠١٠: ٦٨ فرع) العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تشمل أنشطة المكتب الرئيسي للبنك وفروعه والشركات التابعة.

إن العنوان المسجل الرئيسي للبنك هو ص. ب. ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١/٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدّلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للسنة الحالية (و / أو السنوات السابقة)

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة التالية في السنة الحالية والتي لها الأثر على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة. إن تفاصيل المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الأخرى المطبقة في هذه البيانات المالية الموحدة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة تم بيانها في البند ٢/٢.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ *عرض البيانات المالية* (كجزء من تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في سنة (٢٠١٠)

  توضح التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ أن أية منشأه قد تختار الإفصاح عن تحليل للدخل الشامل الأخر في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات حول البيانات المالية. وخلال السنة الحالية، لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية، اختار البنك عرض ذلك التحليل في إيضاحات البيانات المالية الموحدة مع عرض مفصل للدخل الشامل الأخر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٧ *البيانات المالية: الإفصاحات*

  تتطلب تلك التعديلات الإفصاح بشأن التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩. وتم تبني تلك التعديلات بشكل مسبق عن تاريخ تطبيقها الفعلي بسبب أن البنك قد تبنى المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩ أيضا قبل موعد تطبيقه الفعلي.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ *الأدوات المالية*

  يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩ تصنيف وقياس الموجودات المالية ويتمم المرحلة الأولى من المشروع لاستبدال المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. إن التأثير على البيانات المالية الموحدة موضح أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (IFRSs) (يتبع)

١/٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للسنة الحالية (و / أو السنوات السابقة) (يتبع)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس

طبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ الأدوات المالية بتاريخ يسبق موعد التطبيق الفعلي. وقد إختار البنك تاريخ ١ يناير ٢٠١١ موعداً لتطبيقه الأولي (أي التاريخ الذي قام فيه البنك بتقييم موجوداته المالية القائمة). وقد تم تطبيق المعيار بأثر رجعي، وكما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩، ولم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة.

يُحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ الطريقة التي يجب علي المنشأة أن تتبعها في تصنيف وقياس موجوداتها المالية. يتطلب المعيار تصنيف كافة الموجودات المالية مجتمعة بناء على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. يتم قياس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة.

يتم قياس الأدوات المالية (الصكوك الإسلامية) بالتكلفة المطفأة فقط إذا؛

(١) كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛و

(٢) إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للموجودات المالية في مواعيد محددة لتدفقات نقدية ومتعلقة حصرياً بأصل المبلغ غير المسدد والربح المتعلق به.

إذا لم يتحقق أي من الشرطين يتم تصنيف الأداة المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر(FVTPL). بالإضافة إلى ذلك ، حتى لو كان الموجود المالي يفي بمعايير التكلفة المطفأة فإنه يجوز للمنشآة أن تختار عند الاعتراف المبدئي أن تصنف الموجود المالي تحت بند القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة (FVTPL)، وذلك إذا كان يُلغي أو يُقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي. لقد إختار البنك عدم تخصيص أي أدوات تمويلية (صكوك إسلامية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة (FVTPL) بموجب خيار القيمة العادلة.

يتم اختبار فقط الموجودات المالية التي تُصنف بأنها مُقاسة بالتكلفة المطفأة لانخفاض القيمة.

تُصنف كافة المشتقات الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) باستثناء تلك المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية الفعالة أو تحوطات العمليات بالعملات الأجنبية. وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ لا تتم المحاسبة بشكل منفصل عن المشتقات الضمنية التي ينطبق عليها المعيار.

تصنف الاستثمارات في أدوات الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) حيث أنها أدوات الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة. إذا تم تصنيف الاستثمار في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI، فسيتم الاعتراف بجميع الأرباح والخسائر، باستثناء إيرادات توزيعات الأرباح، ضمن الدخل الشامل الأخر، ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

لقد قامت الإدارة بمراجعة وتقييم جميع الموجودات المالية الموجودة للبنك كما بتاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩. ونتيجة لذلك:

- يتم قياس استثمارات البنك في الأدوات التمويلية والتي تستوفي المعايير المطلوبة بالتكلفة المطفأة ؛ و
- تم تصنيف كافة استثمارات البنك في أدوات الملكية والمحتفظ بها لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI.

وقد تم تطبيق هذا التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، وفقا للأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩، حيث لم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (IFRSs) (يتبع)

١/٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للسنة الحالية (و / أو السنوات السابقة) (يتبع)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (يتبع)

وقد كان لهذا التغيير في السياسة المحاسبية أثره في بداية السنة الحالية (كما في ١ يناير ٢٠١١) على النحو التالي:

	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	الأرباح المستبقاة
	ألف درهم	ألف درهم
استثمار في صكوك إسلامية متاحة للبيع		
▪ عكس احتياطي إعادة تقييم المتعلقة بها	(٤,٧٨٤)	–
▪ تأثير الدخل الممول بسعر الربح الفعلي في الفترات السابقة	–	٢٥٢
استثمارات ملكية أخرى		
▪ استثمارات في أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL – تأثيرات القيمة العادلة المتراكمة المحتسبة من قبل في بيان الدخل الموحد في السنوات السابقة	(١٤,٦٥٨)	١٤,٦٥٨
▪ استثمارات متاحة للبيع مُدرجة – خسائر انخفاض القيمة المتراكمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد في السنوات السابقة	(٤٢٢,٥٣١)	٤٢٢,٥٣١
▪ إستثمارت في أسهم ملكية غير مدرجة – مُعاد قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	–	(٤٧٣,٥١١)
	(٤٤١,٩٧٣)	(٣٦,٠٧٠)

لو لم يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ خلال السنة الحالية، لتأثر بيان الدخل الموحد بانخفاض في الأرباح بمقدار ٣٤,١٩ مليون درهم نتيجة التغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL.

تبين الإيضاحات أرقام ٩ و ١٠ و ٣١ و ٥٦ حول البيانات المالية الموحدة مزيداً من التفاصيل المطلوبة، والتي تعكس التصنيف والقياس الجديد للموجودات المالية للبنك نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩.

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي لم يكن لها تأثير على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الجديدة والمعدّلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يؤد تطبيق هذه المعايير إلى تأثيرات مادية في المبالغ المدرجة للسنة الحالية أو السنوات السابقة ولكنها قد تؤثر على حسابات المعاملات والترتيبات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة (يتبع)

• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٣ *دمج الأعمال*	كجزء من التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة في ٢٠١٠، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ لتوضيح أن خيار القياس المتعلق بالحصص غير المسيطرة كما في تاريخ الاستحواذ متاح فقط فيما يتعلق بالحصص غير المسيطرة التي تعرض حصص الملكية والتي تمكن حامليها من حصة نسبية من صافي الموجودات عند التصفية. ويتم قياس جميع الأنواع الأخرى من الحصص غير المسيطرة بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، مالم تتطلب معايير أخرى أساس أخر للقياس. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ لتقديم مزيد من التوجيهات بشأن مكافآت الدفع على أساس السهم المحتفظ بها من قبل الموظفين. وعلى وجه التحديد، تحدد التعديلات تعاملات الدفع على أساس السهم للأسهم المستحوذ عليها التي لم تستبدل والتي يتم قياسها وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ الدفع على أساس السهم في تاريخ الاستحواذ ("القياس المستند إلى السوق"). ولم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر على المبالغ المدرجة في السنة الحالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البنك لم يستحوذ على أي منشأة جديدة فى السنة الحالية.
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٤ *إفصاحات الأطراف ذات العلاقة* (كما هو معدل في ٢٠٠٩)	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٤ (كما هو معدل في ٢٠٠٩) تم تعديله بناء على المفهومين التاليين: (أ) قام المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٤ إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (معدل في ٢٠٠٩) بتغيير تعريف الطرف ذو العلاقة و (ب) يقدم المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٤ (كما هو معدل في ٢٠٠٩) استثناء جزئي من متطلبات الإفصاح للمنشآت التابعة للحكومة. ولم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر على المبالغ المدرجة في السنة الحالية والسنوات السابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البنك لم يستحوذ على أي منشأة جديدة قد تعتبر طرفا ذا علاقة.
• المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٧ *البيانات المالية المنفصلة والموحدة* (كما هو معدل في ٢٠١٠)	تتعلق تلك التعديلات بتوضيح متطلبات الإفصاح
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٢ *تصنيفات حقوق الإصدار*.	تعالج التعديلات أمور تصنيف بعض حقوق الإصدار المدرجة بالعملة الأجنبية إما كأدوات ملكية أو كمطلوبات مالية. وبناء على تلك التعديلات، تصنف الحقوق أو الخيارات أو الضمانات الصادرة عن أي منشأة لأصحابها للاستحواذ على عدد محدد من أدوات الملكية للمنشأة مقابل مبلغ ثابت من أي عملة على أنها أدوات الملكية في البيانات المالية للمنشأة شريطة أن يكون العرض على أساس النسبة لجميع مالكيها الحاليين من نفس فئة أدوات الملكية غير المشتقة. قبل التعديلات التي أدخلت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢، كان يتم تصنيف الحقوق والخيارات أو الضمانات لاستحواذ على عدد محدد من أدوات الملكية للمنشأة مقابل مبلغ ثابت في العملات الأجنبية على أنها مشتقات. يتطلب تطبيق التعديلات بأثر رجعي. ولم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر على المبالغ المدرجة في السنة الحالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البنك لم يقم بإصدار أدوات من تلك الطبيعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة (يتبع)

• تعديلات على على تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٣ *برنامج ولاء العميل*	تتعلق تلك التعديلات بالقيمة العادلة لمنح الإئتمان.
• تعديلات على تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٤ – *الدفع المسبق للحد الأدنى لمتطلبات التمويل*	يعنى تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٤ عندما ينبغي اعتبار المبالغ المستردة أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية المتاحة لذلك وفقا للفقرة ٥٨ من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، وبالطريقة التي قد يكون للحد الأدنى من متطلبات التمويل تأثيرا على توافر التخفيضات في المساهمات في المستقبل، وعندما يكون من المحتمل أن يؤدي متطلبات الحد الأدنى من التمويل إلى نشوء التزام. وتسمح تلك التعديلات الآن بالاعتراف بالأصل على شكل مساهمات التمويل بالحد الأدنى المدفوعة مسبقاً. ولم يكن لتطبيق التعديلات تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية الموحدة للبنك.
• تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٩ *إطفاء المطلوبات المالية بواسطة أدوات حقوق الملكية*	يقدم التفسير توجيهات بشأن حساب إطفاء المطلوبات المالية بإصدار أدوات حقوق ملكية. وعلى وجه التحديد، وبموجب تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٩، سيتم قياس أدوات حقوق الملكية التي صدرت بموجب هذه الترتيبات بقيمتها العادلة، وسيتم الاعتراف بالفروقات بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية والمقابل المدفوع في الربح أو الخسارة. ولم يكن لتطبيق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ١٩ أي أثر على المبالغ المدرجة في السنة الحالية والسنوات السابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البنك لم يبرم تعاملات من تلك الطبيعة.
• *تحسينات* على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية *IFRSs* المُصدرة في سنة ٢٠١٠	بإستثناء التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ الموضح في مكان سابق في البند ٢–١، لم يكن لتطبيق *التحسينات* على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية *IFRSs* المُصدرة في سنة ٢٠١٠ أي تاثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

٣/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٧ *الأدوات المالية: الإفصاحات – تحويل الموجودات المالية*	١ يوليو ٢٠١١
• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٧ *الأدوات المالية: الإفصاحات – المتعلقة بإفصاحات حول تعزيز مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية*	١ يناير ٢٠١٣

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢/٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد (يتبع)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
• المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة*	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١١ *الترتيبات المشتركة*	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١٢ *إفصاح عن الحصص في منشآت أخرى*	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ١٣ *قياس القيمة العادلة*	١ يناير ٢٠١٣
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ *عرض لبنود الدخل الشامل الأخر*	١ يوليو ٢٠١٢
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٢ *ضرائب مؤجلة – استرداد الموجودات المدرجة*	١ يناير ٢٠١٢
• المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٩ (معدل في ٢٠١١) *مكافآت الموظفين*	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٧ (معدل في ٢٠١١) *البيانات المالية المنفصلة*	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٨ (معدل في ٢٠١١) *الاستثمارات في شركات زميلة والمشاريع المشتركة*	١ يناير ٢٠١٣
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٢ *الأدوات المالية: العرض – مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية*	١ يناير ٢٠١٤
• تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم ٢٠ *تجريد التكاليف في مرحلة استخراج المعادن الأرضية*	١ يناير ٢٠١٣

لم تتح للإدارة الفرصة للنظر في الآثار المحتملة لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات بعد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٣ التعاريف

لقد تم إستخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

٣-١ المرابحات

هي عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤها وحيازتها بناءً على وعد المتعامل الملتزم بشرائها بشروط معينة. يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه.

٣-٢ تمويل سلم

هو عقد يشتري بموجبه البنك سلع مُحددة ويدفع الثمن الكامل لتلك السلعة مقدماً، في حين يقوم المتعامل بتسليم البضاعة طبقا لمواصفات معينة وكمية معينة في التاريخ المتفق عليه في المستقبل، أي شراء السلعة للتسليم المؤجل من قبل المتعامل مقابل قيام المشتري (البنك) بدفع سعر الشراء بالكامل مقدماً.

٣-٣ الإستصناع

هو عقد بين البنك والمتعامل على أن يبيع البنك له عقار مطور، وفقًا لمواصفات متفق بشأنها. يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل في تاريخ محدد مقابل ثمن متفق عليه.

٣-٤ الإجارة

هي عقد بحيث يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو إعطاء حق الانتفاع بناء على طلب العميل (المستأجر) إستناداً على وعد منه بإستئجار الأصل أو الحصول على حق الانتفاع لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة. وقد تنتهي الإجارة بتمليك المستأجر الأصل المؤجر.

٣-٥ المشاركة

هي عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع إستثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات تناقصية تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم إقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما من رأسمال المشروع.

٣-٦ المضاربة

هي عقد بين البنك والطرف الثالث بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

٣-٧ الوكالة

هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل لإستثمار مبلغ من المال وفقا للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.

٣-٨ الصكوك

تمثل الصكوك شهادات أمانة لموجودات مغطاة متوافقة مع الشريعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية

٤-١ بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب البلاغ رقم ٢٦٢٤/ ٢٠٠٨ بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨، فقد تم الإفصاح عن تعرضات البنك من نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية، وودائع وأرصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مرابحات دولية مع مؤسسات مالية وإستثمارات قصيرة الأجل وأخرى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية الموحدة.

٤-٢ أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا إعادة تقييم بعض الأدوات المالية. تستند التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المُستلم نظير الموجودات.

السياسات المحاسبية الأساسية موضحة أدناه.

٤-٣ أساس التوحيد

إن البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "البنك") كما هو مبين في إيضاح ١٩. إن المنشأت المسيطر عليها من قبل البنك يتم التعامل معها كشركات تابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة للإستفادة من نشاطاتها.

يتم إضافة نتائج الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو بيعها خلال العام في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ أو لغاية تاريخ البيع حسب ما يقتضي الأمر.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل الشركات الأخرى التابعة للبنك.

عند توحيد البيانات المالية، يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف الداخلية المتبادلة بين أعضاء البنك.

يتم تحديد حقوق الملكية غير المسيطرة (بإستثناء الشهرة) في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق ملكية البنك. يمكن قياس حصة حقوق الملكية غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة أو بحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد للمنشأة المستحوذ عليها على أساس تناسبي. يتم اختيار أساس القياس على أساس كل حالة استحواذ على حدة. ولاحقاً للاستحواذ، تحدد القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة بالحصص التي تم الاعتراف بها مبدئياً بالإضافة إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة على حوق الملكية. يوزع إجمالي الإيرادات الشاملة على الملكية غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز في أرصدة حصص حقوق الملكية غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان للسيطرة كمعاملات ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص البنك وحصص حقوق الملكية غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفروق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوعة أو المستلمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣ أساس التوحيد (يتبع)

عندما يفقد البنك سيطرته على أحد الشركات التابعة، يتم حساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة للحصص المتبقية و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص الملكية غير المسيطرة.

٤-٤ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية

الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً المبالغ المشطوبة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجدت.

المرابحات الدولية مع مؤسسات مالية، القصيرة الآجل يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة والأرباح المؤجلة.

٤-٥ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

تتكون الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من ذمم المرابحات وتمويل السلم والمضاربات والمشاركات وترتيبات الوكالة وعقود الاستصناع والإجارة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل المبالغ المشطوبة ومخصص المبالغ المشكوك بتحصيلها. يتم قياس تكلفة الاستصناع وتدرج في البيانات المالية الموحدة بقيمة لا تزيد عن القيمة النقدية المعادلة لها.

يتم أخذ مخصص الإنخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية عند وجود شك في تحصيلها أو استردادها مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بقياس القيمة العادلة. يتم شطب الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية فقط في حالة استنفاذ جميع السبل الممكنة والمتاحة لاستردادها. الخسائر المتوقعة في المستقبل لا يتم تسجيلها.

يتم عادة شطب الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (ومخصص إنخفاض القيمة ذو الصلة)، إما جزئيا أو كليا، عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد المبلغ الأصلي، بالنسبة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المضمونة، وعند إستلام العائدات من تحصيل الضمان.

٤-٦ إنخفاض قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

٤-٦-١ الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً

تتمثل الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً بشكل رئيسي من موجودات تمويلات وإستثمارات تجارية وشركات والتي يتم تقييمها إفرادياً لتحديد إن كان هنالك أي دليل موضوعي يؤشر إلى إنخفاض دائم في قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية. تصنف الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية كمنخفضة القيمة حالما يوجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملتزمة للبنك وفقاً لشروط العقد الأصلية. ينشأ الشك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملتزمة عامة عندما:

(أ) لا يتم سداد القيمة الإسمية والأرباح كما في شروط العقد؛ و
(ب) عند وجود تدهور مهم في الوضع المالي للمقترض ومن غير المحتمل أن تكون المبالغ المتوقع تحصيلها من تسييل الضمانات المرهونة، إن وجدت، كافية لتغطية القيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية التمويلية والاستثمارية.

يتم قياس الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية والإسلامية المنخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ويتم خصمها على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي الموجودات التمويلية والإسلامية أو يتم قياس الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة، بناءً على القيمة السوقية المنظورة للموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية أو القيمة العادلة للضمان المرتبط بالأصل، إذا كان الأصل يخضع لضمانات. يتم إحتساب خسارة إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية المنخفضة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٦ إنخفاض قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (يتبع)

٤-٦-٢ الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية لأفراد ذات ميزات مشتركة وليست مهمة إفرادياً

يتم إحتساب مخصص إنخفاض القيمة الجماعي لتغطية إنخفاض القيمة مقابل مجموعة معينة من الموجودات عندما يكون هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة من خلال تطبيق منهج يخصص معدلات خسارة أعلى متماشياً مع تاريخ القسط المتأخر.

٤-٦-٣ المتكبدة والتي لم يتم تحديدها بعد

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيمة بشكل فردي التي لا يوجد أي دليل محدد على خسارتها على أساس فردي يتم تجميعها وفقا لمخاطر الائتمان استناداً إلى قطاعها، المنتج أو تصنيف الموجودات الإستثمارية والتمويلية لغرض إحتساب الخسائر المقدرة كمجموعة. إن هذا يعكس خسائر إنخفاض القيمة التي كان من الممكن أن يتكبدها البنك نتيجة أحداث حصلت قبل تاريخ المركز المالي الموحد والتي لم يتمكن البنك من تحديدها إفرادياً، والتي يمكن تقديرها بشكل موثوق. عند تواجد المعلومات التي تحدد الخسائر المتعلقة بالموجودات الإستثمارية والتمويلية الفردية ضمن مجموعة العميل يتم حالاً إزالة هذه بالموجودات الإستثمارية والتمويلية الإسلامية من مجموعة العميل ويتم تقييمها إفرادياً لإنخفاض القيمة.

٤-٦-٤ استرجاع خسائر إنخفاض القيمة

في حال تدنى مبلغ خسارة الإنخفاض للقيمة في فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط التدني بشكل موضوعي بحدث تم بعد الإعتراف بالإنخفاض بالقيمة، يتم عكس الزيادة بتخفيض حساب مخصص إنخفاض القروض. يتم الإعتراف باسترجاع الخسائر في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تحدث بها.

٤-٦-٥ تسهيلات التمويل المعاد التفاوض عليها

يسعى البنك، حيثما أمكن لإعادة هيكلة التعرضات لمخاطر الإئتمان بدلاً من الاستحواذ على ضمانات. هذا يمكن أن يشمل تمديد ترتيبات الدفع والموافقة على شروط الإئتمان الجديدة. وبعد إعادة التفاوض على الشروط، يصبح التعرض للإئتمان غير متأخر السداد. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء المعايير وأن الدفعات المستقبلية سوف تحدث. تستمر التسهيلات في الخضوع لتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو إجمالية ويتم إحتسابها باستخدام سعر الربح الفعلي الأصلي للتسهيلات معتمدة على إستجابة المتعامل للشروط المعدّلة وقيامه بتسديد الدفعات المطلوبة للموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية وتحويلها لفئة عاملة.

٤-٧ الاستثمارات في الصكوك الإسلامية

٤-٧-١ استثمارات في صكوك إسلامية – وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩

يتم قياس الاستثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة في حال توفر الشرطين التاليين:

(١) كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل الحصول على التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛و

(٢) إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات النقدية والمتعلقة حصرياً بأصل المبلغ غير المسدد والربح المتعلق به.

يتم قياس الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي تستوفي هذه المعايير مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات. وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصا أي انخفاض في القيمة، بالإضافة إلى الأرباح المحققة على أساس العائد الفعلي في الدخل من الاستثمارات في الصكوك الإسلامية في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٧ الاستثمارات في الصكوك الإسلامية (يتبع)

٤-٧-١ استثمارات في صكوك إسلامية – وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩ (يتبع)

عقب الاعتراف المبدئي، مطلوب من البنك أن يعيد تصنيف الاستثمارات في الصكوك الإسلامية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بسبب تغيير نموذج الأعمال بحيث لم يعد هناك توافق مع معايير التكلفة المطفأة.

يمكن للبنك أن يختار بما لا يقبل النقض عند الاعتراف الأولي أن يصنف الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي تستوفي معيار التكلفة المطفأة أعلاه بأنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يُلغي أو يُقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي فيما لو تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. في تاريخ التقرير، إختار البنك عدم تصنيف أي استثمارات في الصكوك الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL بموجب خيار القيمة العادلة.

انخفاض قيمة الصكوك الإسلامية

يتم تقييم الصكوك الإسلامية المعترف بها بالتكلفة المطفأة للانخفاض في القيمة في نهاية فترة كل تقرير. ويتم اعتبار أن الصكوك الإسلامية قد تعرضت لانخفاض القيمة عند وجود دليل مادي على تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل، على إثر حدث أو أكثر قد وقع بعد الاعتراف المبدئي بالصكوك الإسلامية.

٤-٧-٢ استثمارات في صكوك إسلامية – وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ – لأرقام المقارنة فقط

استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي لديها تواريخ استرداد أو مدفوعات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. يتم إدراج الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الربح الفعلية، مطروحاً منها أي انخفاض في القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بالاعتبار أية علاوات أو خصومات متعلقة بامتلاك الاستثمارات على أساس طريقة معدل الربح الفعلية.

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود تكبد خسائر انخفاض في قيمة الاستثمارات في الصكوك الاسلامية بالتكلفة المطفأة، فإن مبلغ خسارة انخفاض القيمة المعترف بها هو الفرق بين القيمة المدرجة للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة والمخصومة بموجب سعر الربح الفعلي الأساسي للاستثمار المالي، ويتم إدراج خسارة انخفاض القيمة الناتجة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

استثمارات متاحة للبيع

يتم تصنيف الاستثمارات في الصكوك الإسلامية غير المصنفة "كمحتفظ بها حتى الاستحقاق" "كاستثمارات متاحة للبيع" ويتم إدراجها بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالاستثمارات في الصكوك الإسلامية المتاحة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملات مباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المصنفة بأنها "متاحة للبيع" بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرةً في بيان الدخل الشامل الأخر الموحد والمسجل في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة، باستثناء خسائر انخفاض القيمة، والأرباح المحسوبة بإستخدام طريقة الربح الفعلية والأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل الموجودات النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم الاعتراف بها مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٧ الاستثمارات في الصكوك الإسلامية (يتبع)

٤-٧-٢ استثمارات في صكوك إسلامية – وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ – لأرقام المقارنة فقط (يتبع)

استثمارات متاحة للبيع (يتبع)

في حالة تم استبعاد الاستثمار في الصكوك الإسلامية أو تحديد وجود انخفاض دائم في قيمته، فإنه يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في بيان الدخل الموحد للتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

إذا تعرضت الاستثمارات المتاحة للبيع للانخفاض في القيمة، فإن الفرق بين تكلفة الشراء (صافي من أي سداد أصلي أو إطفاء)، والقيمة العادلة الحالية، ناقص أي انخفاض قيمة سابق سيتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

٤-٨ استثمارات أخرى

٤-٨-١ تصنيف استثمارات أخرى – وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL، ما لم يُصنف البنك استثمارا ما بأنه لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL بالقيمة العادلة، مع أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس المعترف به في بيان الدخل الموحد. يتم تضمين صافي الربح أو الخسارة المعترف بهما في صافي إيرادات الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق البنك في الحصول على توزيعات الأرباح.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للبنك أن يختار بما لا يقبل النقض (على أساس كل أداة على حدا) أن يصنف الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في أداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الاستثمارات الأخرى محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الأخر وتضاف إلى احتياطي التغيرات المتراكمة للقيم العادلة. عند استبعاد الأصل، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم إضافتها مسبقاً إلى الاحتياطي لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مستبقاة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق البنك في الحصول على هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٨ إستثمارات أخرى (يتبع)

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٤-٨-٢ إعادة تصنيف إستثمارات أخـرى – وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ – لأرقام المقارنة فقط

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر("FVTPL") إذا كانت الموجودات المالية محتفظا بها إما للمتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL.

تصنف الاستثمارات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم عرض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL، مع أية خسائر أو أرباح ناتجة على إثر إعادة التصنيف في بيان الدخل الموحد.

استثمارات متاحة للبيع

إن الاستثمارات غير المصنفة "بالقيمة العادلة الأرباح أو الخسائر FVTPL" "كاستثمارات متاحة للبيع" ويتم إدراجها بالقيمة العادلة.

إذا تعرضت الاستثمارات المتاحة للبيع للانخفاض في القيمة، فإن الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقص أي أنخفاض قيمة سابق معترف به في بيان الدخل الموحد يتم استبعاده من حقوق الملكية ويتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

فور الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة للأصل المالي المتاح للبيع، يتم الاعتراف لاحقا بانخفاض في القيمة العادلة للأداه في بيان الدخل الموحد عند وجود مزيد من الأدلة الجوهرية لانخفاض القيمة على إثر انخفاضات أضافية في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. وعند عدم وجود مزيد من الأدلة الجوهرية للانخفاض في القيمة، يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي مباشرة في حقوق الملكية.

إعادة تصنيف استثمارات أخرى

لا يتم السماح بإعادة التصنيف إلا في حالات نادرة وعندما لم يعد الأصل محتفظا به بغرض المتاجرة على المدى القصير. ويتم حساب إعادة التصنيفات بالقيمة العادلة للأصل المالي وقت إعادة التصنيف.

٤-٨-٣ إلغاء الإعتراف بالإستثمارات الأخرى

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بضمان الإستثمار فقط عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الإستثمار؛ أو عندما يقوم البنك بتحويل الإستثمار وجميع مخاطر ومزايا ملكية الإستثمار بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى. إذا لم يقم البنك بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمر بالسيطرة على الأصل المحولة ملكيته، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف كذلك بالاقتراض المضمون بالرهن عن صافي المبالغ المحصّلة.

٤-٩ القيـم العادلة

٤-٩-١ القيم العادلة – الأدوات المالية

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة في ختام الأعمال في نهاية فترة التقرير. وتستخدم أسعار المزايدة للموجودات بينما تستخدم أسعار العرض للمطلوبات. ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، فإن الأدوات غير المدرجة تقاس تدرج بالتكلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

يتم تحديد القيم العادلة للاستثمارات غير المدرجة في الأسواق المالية النشطة باستخدام تقنيات مختلفة للتقييم والتي تتضمن إستخدام نماذج حسابية. ويتم استنباط مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق الملحوظة.

تُحتسب القيمة العادلة للتعهد من جانب واحد لشراء / بيع العملات بالرجوع إلى أسعار صرف العملات الأجنبية ذات الاستحقاقات المماثلة.

٤-٩-٢ القيم العادلة – الأدوات غير المالية

بالنسبة للاستثمارات العقارية، يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري على أساس تقييمات مهنية مستقلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٠ إستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي يستطيع البنك ممارسة تأثير فعال عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. يمثل التأثير الفعال قدرة البنك على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات من خلال وجود تمثيل فعال في مجلس الإدارة أو اللجان الإدارية التي لها سلطة المشاركة في النظام المالي والسياسة التشغيلية للشركة. يتم تقييم التأثير الهام على أساس مستمر.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بناءً على طريقة حقوق الملكية، تظهر الإستثمارات في شركات زميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة بعد تعديلها لتغيرات ما بعد الشراء في حصة البنك من صافي موجودات الشركة الزميلة، ناقص أي انخفاض بقيمة كل إستثمار على حده. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان هناك ضرورة للإعتراف بأية خسائر إنخفاض القيمة لإستثمارات البنك في الشركة الزميلة. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان بالضرورة الإعتراف بأية خسارة لانخفاض القيمة على إستثمارات البنك في الشركات الزميلة. يحدد البنك في نهاية كل تقرير فيما ما إذا كانت هنالك أدلة موضوعية على أن الاستثمار في الشركة الزميلة تم إنخفاض قيمته. وفي هذه الحالة، يقوم البنك بأحتساب مبلغ إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد للشركة الزميلة والقيمة المدرجة ويتم الإعتراف بالمبلغ في بيان الدخل الموحد.

إن أية زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المحددة للشركة الزميلة والتي تم تسجيلها بتاريخ الشراء فيتم إعتبارها كشهرة. يتم تضمين الشهرة ضمن القيمة المدرجة للإستثمار ويتم تقييمها لإنخفاض القيمة كجزء من تقييم الإستثمار. إن أي زيادة في حصة البنك من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة عن تكلفة الشراء، بعد إعادة التقييم، فيتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

عندما يقوم البنك بالتعامل مع شركة زميلة، يتم إستبعاد أية أرباح أو خسائر وذلك بما يعادل مقدار حصة البنك في الشركة الزميلة المعنية.

٤-١١ إدارة الصندوق

يدير البنك الموجودات المحتفظ بها في وحدات الأمانة نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لهذه المنشأت في البيانات المالية الموحدة إلا عندما يسيطر البنك على على المنشأة.

٤-١٢ العقارات قيد الإنشاء

تصنف العقارات قيد الإنشاء بغرض البيع تحت بند عقارات قيد الإنشاء. تظهر العقارات غير المباعة والعقارات المباعة التي لم تحقق شروط تثبيت الإيراد بالتكلفة أو صافي القيمة التي يمكن تحقيقها أيهما أقل. تشتمل التكلفة على تكلفة الأرض والبنية التحتية والإنشاءات والمصاريف الأخرى المتعلقة بها مثل الأتعاب المهنية والتكاليف الهندسية العائدة للمشروع، والتي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة الضرورية لجعل الموجودات الجاهزة للاستخدام قيد التنفيذ. يتم رسملة التكاليف المباشرة من بدء المشروع حتى إتمامه. يعرف الإتمام على أنه إما عند اصدار شهادة الإتمام الفعلي أو عندما تعتبر الإدارة أن المشروع قد اكتمل أيهما أقرب. وعند إتمام المشروع يتم حذف تكلفة العقارات غير المباعة من عقارات قيد الإنشاء وتحول إلى عقارات محتفظ بها لغرض البيع.

٤-١٣ العقارات المحتفظ بها لغرض البيع

إن العقارات المستحوذة أو المشيدة لغرض البيع، يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها للبيع عند إتمام الإنشاء. تظهر العقارات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. تشتمل التكلفة على تكلفة الأرض والبنية التحتية والإنشاء والمصاريف الأخرى المتعلقة بها مثل الأتعاب المهنية والتكاليف الهندسية العائدة للمشروع التي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة الضرورية لجعل الموجودات الجاهزة للاستخدام قيد التنفيذ. إن صافي القيمة الممكن تحقيقها يمثل صافي سعر البيع المقدر ناقصا التكاليف التي يتم صرفها عند بيع العقار.

يتم رسملة التكاليف المباشرة من بدء المشروع حتي إتمامه. يعرّف الإتمام على أنه إصدار شهادة الإتمام الفعلي أو عندما تعتبر الإدارة أن المشروع قد اكتمل أيهما أقرب. إن تكلفة الأرض والتكاليف المصروفة أثناء التطوير المتعلقة بالعقارات المباعة خلال السنة يتم تحويلها إلى تكلفة الإيرادات.

٤-١٤ تكلفة بيع العقار

تتضمن تكلفة بيع العقار على تكلفة الأرض وتكاليف التطوير. تتضمن تكاليف التطوير على تكلفة البنية التحتية والإنشاء. تتضمن تكلفة البيع بالنسبة للشقق على النسبة المقدرة من تكلفة التطوير المصروفة لتاريخه مقابل إجمالي تكاليف التطوير المقدرة لكل مشروع.

٤-١٥ الاستثمارات العقارية

إن العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير أو لأغراض بيعها في المستقبل بسعر أفضل وكذلك العقارات المحتفظ بها لإستخدامات مستقبلية غير محددة يتم تصنيفها كاستثمارات عقارية. يتم قياس الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم ومخصص إنخفاض القيمة. يحتسب الاستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت لأكثر من ٢٥ سنة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات العقارية إما عند استبعادها أو عند سحب الاستثمار العقاري من الاستخدام بصورة دائمة ولم يعد هناك مزايا اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن سحب أو استبعاد الاستثمار العقاري، يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد للسنة التي تم خلالها السحب أو الاستبعاد.

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٥ الاستثمارات العقارية (يتبع)

إن التحويلات التي تتم إلى الإستثمارات العقارية، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بانتهاء سكن المالك أو بدء عقد الإيجار التشغيلي لطرف آخر أو انتهاء الإنشاء أو التطوير. إن التحويلات تتم من الاستثمارات العقارية، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بالبدء في سكن المالك أو بدء التطوير بغرض البيع.

٤-١٦ الممتلكات، الآلات والمعدات

يتم اظهار الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأي خسارة إنخفاض القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرة لامتلاك الأصل.

يتم الاعتراف بالتكاليف اللاحقة المتعلقة بالموجودات في القيمة الدفترية للموجودات أو يعترف بها كموجودات منفصلة، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى البنك، ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك لتنزيل تكلفة أو قيم الموجودات على أعمارها الإنتاجية المقدّرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

• مبانى	١٥ – ٢٥ سنة
• آلات ومعدات	١٥ – ٢٠ سنة
• الأثاث والمعدات المكتبية	٣ – ٥ سنوات
• تقنية المعلومات	٣ – ٥ سنوات
• السيارات	٣ سنوات

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وكذلك أعمارها الإنتاجية وطريقة الإستهلاك بنهاية كل سنة، مع تأثير أية تغيرات في التقديرات بأثر مستقبلي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فورا إلى مبلغه القابل للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المتوقعة القابلة للاسترداد.

يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو شطب أي من الممتلكات، الألات والمعدات على أساس الفرق ما بين عائدات البيع والقيمة المدرجة بها كما في ذلك التاريخ ويتم تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الدخل الموحد.

٤-١٧ أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

إن العقارات أو الموجودات قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج والتوريد أو الإدارة أو لأغراض لم يتم تحديدها بعد، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا أي خسائر انخفاض معترف بها. تشتمل التكلفة على جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين المرتبطة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة يتم رسملة تكاليف التمويل وفقاً لسياسة البنك المحاسبية. عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى البند الملائم ضمن ممتلكات، آلات ومعدات، ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات البنك.

٤-١٨ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بإستثناء الشهرة

يعمل البنك في كل فترة تقرير على مراجعة القيم المدرجة لموجوداته الملموسة وغير الملموسة وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل محدد، يقوم البنك بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه.

إن القيمة المستردة هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمة الإستخدام. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لحساب القيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس التقديرات السوقية الحالية لقيمة الوقت على النقد والمخاطر المحددة للأصل.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل (أو لوحدة منتجة للنقد) بما يقل عن القيمة الدفترية، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض الدائم مباشرة في بيان الدخل الموحد، إلا إذا كان الأصل معاد تقييمه فيتم عندها تسجيل خسائر الإنخفاض كتنزيل من مخصص إعادة التقييم.

في حالة إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم إحتساب خسائر إنخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد إلا إذا كان الأصل قد تم تسجيله بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة كزيادة في مخصص إعادة التقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٩ إستثمارات في مشاريع مشتركة

تحتسب حصص البنك في المشاريع المشتركة، والتي تعرف بأنها ترتيب تعاقدي يتعهد البنك والأطراف الأخرى بموجبه بنشاط اقتصادي يخضع للسيطرة المشتركة، وفقا لطريقة التوحيد النسبي حيث يحتسب البنك حصته من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات في مشاريع مشتركة على أساس كل مشروع.

مواعيد تقارير المشاريع المشتركة والبنك متطابقة، كما أن السياسات المحاسبية للمشاريع المشتركة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل البنك لمعاملات وأحداث مشابهة في ظروف مماثلة.

٤-٢٠ اندماج الأعمال

تتم محاسبة تملك الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البدل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للموجودات التي ينقلها البنك بتاريخ التملك، والمطلوبات التي يتحملها البنك إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرها البنك في مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة. وبشكلٍ عام، يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات التملك في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

في تاريخ التملك، يتم الاعتراف بالموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بقيمها العادلة بتاريخ التملك، إلا أنه:

- يتم الاعتراف بالموجوداتٍ أو المطلوبات الضريبية المؤجلة بالإضافة إلى المطلوبات أو الموجودات المتصلة بترتيبات منافع الموظفين وقياسها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ *ضرائب الدخل*؛
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتصلة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة المشتراة أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي دخل فيها البنك لإستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة المشتراة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ الدفع على أساس الأسهم بتاريخ التملك؛ و
- يتم قياس الموجودات (أو بنوك الاستبعاد) التي تصنف كمحتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة كالزيادة على مجموع البدل المنقول، ومقدار أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشترية التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك مجموع البدل المنقول ومبالغ أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشترية التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في بيانات الدخل الموحدة كربح عند الاستحواذ على ملكية مسيطرة.

إن الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل أولي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس على أساس المعاملة تلو المعاملة. يتم قياس الأنواع الأخرى من الملكية غير المسيطرة بالقيمة العادلة أو على أساس المعايير المحددة في معيار دولي آخر للتقارير المالية، عندما يكون ذلك منطبقا.

عندما يشتمل البدل المنقول بواسطة البنك في اندماج الأعمال على موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب بدل محتمل، يتم قياس البدل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ تملكه ويتم إدراجه كجزء من البدل المنقول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبدل المحتمل والتي يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع عمل تعديلات مقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ عن معلومات إضافية يتم الحصول عليها خلال 'فترة القياس' (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ التملك) حول الوقائع والظروف السائدة بتاريخ التملك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٠ اندماج الأعمال (يتبع)

إن المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبدل المحتمل والتي لا يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس تعتمد على كيفية تصنيف البدل المحتمل. لا تتم إعادة قياس البدل المحتمل والمصنف كحقوق ملكية في تواريخ تقارير لاحقة، ويتم حساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البدل المحتمل والمصنف على أنه أحد الموجودات أو المطلوبات في تواريخ تقارير لاحقة، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة في بيان الدخل الموحد.

عندما يتم دمج الأعمال على مراحل، يتم قياس حصة البنك في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ التملك (تاريخ تولي البنك السيطرة) ويتم الاعتراف بما ينتج من ربح أو خسارة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد. إن المبالغ الناشئة عن الملكية في المنشأة المشتراة قبل تاريخ التملك والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في حال كانت هذه المعالجة ملائمة فيما لو تم استبعاد تلك الملكية.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال مع نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث فيها الاندماج يقوم البنك بأخذ مخصصات عن المبالغ الإنتقالية للبنود التي لم تكتمل محاسبتها. ويتم تعديل هذه المبالغ خلال فترة القياس، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، وذلك لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ التملك، إذا كانت معروفة، والتي يمكن ان تكون قد أثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

٤-٢١ الشهرة

يتم الإعتراف بالشهرة الناتجة عن الإستحواذ كموجودات ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، التي تمثل فائض تكلفة اندماج الأعمال على حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة. وفي حال كانت حصة البنك، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للمنشأة المشتراة تزيد عن مجموع تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لأغراض إختبار إنخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في البنك والتي يتوقع إستفادتها من عملية الإندماج. يتم إجراء إختبار سنوي لإنخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة يتم تحميل خسارة الإنخفاض أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الموجودات الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل موجود في الوحدة. إن خسائر إنخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

عند إستبعاد إحدى الشركات التابعة أو المنشآت تحت السيطرة المشتركة يتم تضمين قيمة الشهرة المخصصة لها لتحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الإستبعاد.

٤-٢٢ ودائع العملاء وأرصدة مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية اخرى ووكالات تمويلية متوسطة الأجل

إن ودائع العملاء والأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والوكالات التمويلية متوسطة الأجل تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة والتي هي عادة المبالغ المستلمة بعد تنزيل تكاليف المعاملة المباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٣ أدوات تمويل الصكوك

٤-٢٣-١ الصكوك غير القابلة للتحويل

تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملات، ومن ثم يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، مع حساب مصاريف الربح المعترف بها على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الأرباح على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية، أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، إذا كان ذلك مناسباً.

٤-٢٣-٢ الصكوك القابلة للتحويل

يتم تسجيل الصكوك القابلة للتحويل والتي يمكن تسويتها وفقا لاختيار المُصدر كأدوات مالية مُركبة. ويُحسب مكون الأسهم للصكوك القابلة للتحويل بأنه الفائض من العائدات عن القيمة الحالية للأرباح في المستقبل والمدفوعات الرئيسية، مخفضة بسعر السوق للأرباح التي تنطبق على المطلوبات المماثلة التي لا تملك خيار التحويل.

٤-٢٤ مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلية ويتم الاعتراف بمصاريف الأرباح على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الأرباح على مدى الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مناسباً.

٤-٢٥ إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

٤-٢٥-١ الموجودات المالية

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (أو الجزء من الموجود المالي، عندما ينطبق، أو الجزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما:

- ينتهي الحق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجود، أو
- يحول البنك حقوقه للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عندما يأخذ على عاتقه الالتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف ثالث بموجب التزام و
- إما (أ) يحول البنك جميع الأخطار والمزايا المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لا يكون البنك قد حول أو احتفظ فعلياً بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالموجود، إلا أنه حول السيطرة على الموجود.

٤-٢٥-٢ المطلوبات المالية

يتم إلغاء الإعتراف بالمطلوب المالي عندما يتم الإعفاء من مسؤولية الالتزام أو إلغائها أو انتهاء فترتها. عند استبدال المطلوب المالي بمطلوب آخر من نفس المقرض حسب شروط جوهرية مختلفة، أو إذا تم تعديل شروط المطلوب المالي الموجود جوهرياً. يعتبر مثل هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للمطلوب الأصلي والإعتراف بمطلوب جديد والفرق في المبالغ المدرجة المعنية تقيد في بيان الدخل الشامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٦ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك بالمساهمة في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيه من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

يقوم البنك بعمل مخصص مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين. يتم احتساب هذه المكافآت على أساس رواتب الموظفين وفترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم الإستدراك للتكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

٤-٢٧ الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة الناتجة عن نتائج شركة تابعة خارجية وفقًا للتنظيمات المالية المطبقة في البلدان التي تعمل فيها.

٤-٢٧- ١الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة الحالية على الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الوارد في بيان الدخل الموحد بسبب بنود الدخل أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى والبنود التي لا تخضع للخصم أو الضريبة مطلقا.

٤-٢٧- ٢الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأسس الضريبية المقابلة المستخدمة في حساب الربح الخاضع للضريبة. ويتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة بشكل عام لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. ويتم الاعتراف عموما بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم للدرجة التي يكون من المحتمل أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متاحة على أساسها يمكن أن تستخدم هذه الفروقات. لا يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف دمج الأعمال) من الموجودات والمطلوبات الأخرى في المعاملات التي لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة، ولا الربح المحاسبي.

يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبية المؤجلة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في المشاريع المشتركة، إلا إذا كان البنك قادر على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المحتمل أن الفرق المؤقت لن ينعكس في المستقبل المنظور. ولا يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص سوى إلى حد الذي يكون من المحتمل أن تكون هناك أرباح ضريبية كافية مقابلها للاستفادة من الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم مراجعة المبلغ المدرج لموجودات ضريبة الدخل المؤجلة بتاريخ كل فترة تقرير ويخفض إلى الحد الذي يكون فيه من غير المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون كافية للسماح باستخدام كل أو جزء من الموجود المطلوب استرداده.

٤-٢٨ الزكاة

تحتسب الزكاة وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والشركات التابعة له ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المنشآت على النحو التالي:

- تستقطع الزكاة على حقوق الملكية من أنصبة أرباحهم وتحتسب على وعاء الزكاة (حقوق الملكية ناقصاً رأس المال المدفوع واحتياطي أراضي المنحة وإحتياطي تحويل عملة وإحتياطي التحوط والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة) زائدًا مكافأة نهاية الخدمة للموظفين؛
- الزكاة المدفوعة عن طريق الشركات المستثمرة بشكل مباشر يتم تسويتها في زكاة المساهمين، في حال قام البنك باحتساب صافي الربح فقط بعد زكاة الشركات المستثمرة؛
- الزكاة على رأس المال المدفوع لا تدخل في احتساب الزكاة وتستحق على المساهمين أنفسهم؛
- الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين تحمل على المخصص بعد احتسابها؛ و
- تصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يعينها مجلس الإدارة ويحدد لها لائحة عمله.

٤-٢٩ توزيع الأرباح

يحتسب توزيع الأرباح ما بين المودعين والمساهمين وفقًا للإجراءات النموذجية الخاصة بالبنك ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٠ المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم تكوين مخصصات عندما يكون على البنك أي إلتزام قانوني أو إستدلالي ناتج عن أحداث سابقة، والتي يكون من المحتمل اللجوء إلى تدفق في الموارد الإقتصادية لتسديد الإلتزام ويمكن قياس الإلتزام بشكل موثوق. عند قياس المخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

يتم الإعتراف بمخصصات عقود المعاوضة عندما تكون المنافع المتوقع أن يحصل عليها البنك من العقد أقل من كلفة الوفاء بالتزامه بموجب العقد. ويتم قياس المخصص بالقيمة الحالية لأقل تكلفة متوقعة لإنهاء العقد، وصافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد. قبل تحديد المخصص، يعترف البنك بأي خسائر انخفاض في الموجودات المرتبطة بهذا العقد.

عندما يكون من المتوقع أن بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص يمكن استردادها من طرف ثالث، يتم الاتعراف بالذمم المدينة كموجود إذا كان من المؤكد تقريبا تلقي السداد ويمكن قياس المبلغ المستحق بطريقة موثوقة.

إن المطلوبات الطارئة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند حدوث أو عدم حدوث لأحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة البنك أو هي إلتزامات حالية نتيجة أحداث ماضية ولم يتم الاعتراف بها لعدم وجود احتمال أن السداد سوف ينتج عنه تدفقات في الموارد الاقتصادية أو نتيجة أن الإلتزام تعذر قياسه بشكل موثوق. لا يتم الإعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة إلا إذا كان حدوثها ناءٍ.

٤-٣١ رأس المال- أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف أدوات التمويل وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدي.
إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن حصة متبقية في موجودات منشأة بعد طرح كافة مطلوباتها. يتم تسجيل أدوات الملكية المصدرة من قبل البنك بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل مصاريف الإصدار المباشرة.

يتم تصنيف الأداة المالية كأداة حقوق ملكية إذا ، وفقط إذا، توافر الشرطان التاليين:

(أ) ألا تتضمن الأداة إلتزام تعاقدي:
(١) لتسليم النقد أو موجود مالي أخر إلى منشأة أخرى، أو
(٢) لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى من المحتمل أن تكون غير ملائمة للبنك.

(ب) إذا كانت الأداة سوف أو قد يتم تسويتها ضمن أدوات ملكية البنك الخاصة ، فإنها:
(١) أداة غير مشتقة لا تتضمن إلتزام تعاقدي للبنك لتسليم عدد من أدوات ملكيته، أو
(٢) أداة مشتقة سيتم تسويتها فقط من خلال تبادل البنك لمبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي أخر نظير مبلغ ثابت من أدوات ملكيته الخاصة.

٤-٣٢ دفعات على أساس أسهم الملكية

يتم قياس الدفعات على أساس أسهم الملكية للموظفين والآخرين الذين يقدمون خدمات مماثلة بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة كما في تاريخ المنح.
إن القيمة العادلة المحددة بتاريخ المنح للدفعات على أساس أسهم الملكية يتم إدراجها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على فترة الإكتساب، بناءً على تقدير البنك للأدوات المالية التي سوف يتم إكتسابها بالنهاية. بتاريخ كل ميزانية عمومية موحدة، يراجع البنك تقديراته لعدد الأدوات المالية المتوقع إكتسابها. إن تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، يتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد على فترة الإكتساب المتبقية مع تعديل مماثل لإحتياطي برنامج أسهم حوافز الموظفين.

٤-٣٣ ضمانات مالية

عقود الضمانات المالية هي عقود تقتضي من البنك أن يقوم بأداء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في أداء الدفعات عند استحقاقها وفقاً للأحكام والشروط الأصلية.

يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، والتي تمثل العلاوة المستلمة عند الإصدار. يتم إطفاء العلاوة المستلمة على مدى فترة الضمانة المالية. إن الضمانة المالية (القيمة الإسمية) يتم تسجيلها لاحقاً بالقيمة المطفأة، أو القيمة الحالية لأي دفعات متوقعة (عندما تصبح الدفعة تحت الضمانة محتملة) أيهما أعلى. ويتم تضمين العلاوة المستلمة على تلك الضمانات المالية مع المطلوبات الأخرى.

٤-٣٤ القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي للسداد من العميل كموجودات مالية. ولذلك، فقد تم حصر الالتزامات فيما يتعلق بالقبولات كموجودات ومطلوبات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٥ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

إن الأدوات المالية الإسلامية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لإعتبارات متغيرة ولا تتطلب إستثمار أولي أو إستثمار أولي مبدئي ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي. يقوم البنك بإبرام معاملات متنوعة لأدوات مالية إسلامية مشتقة لإدارة التعرضات المتعلقة بمخاطر أسعار الربح وصرف العملات الأجنبية وتتضمن تعهدات أحادية لبيع/ شراء عملات ومقايضات إسلامية.

يتم قياس الأدوات المالية الإسلامية المشتقة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة بتاريخ العقد ويتم لاحقا إعادة قياسها بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات الإسلامية التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات. يتم مقاصة موجودات ومطلوبات المشتقات الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة إذا كانت المعاملات مع الطرف المقابل نفسه، ووجود حق قانوني للتقاص، ويعتزم الطرفان تسوية التدفقات النقدية على أساس صاف.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة حيثما يكون متاحاً. عندما لا يكون هناك سوق نشطة للأدوات المالية، يتم إشتقاق القيمة العادلة من الأسعار لمكونات المشتقات الإسلامية بإستخدام الأسعار المناسبة أو نماذج التقييم.

طريقة الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة تعتمد على ما إذا كانت المشتقات الإسلامية محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كأدوات تحوط، وإذا كانت الأخيرة، طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم الاعتراف بجميع المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل الموحد.

عن تصنيف المشتقات الإسلامية كأدوات تحوط، يقوم البنك بتصنيفها إلى: (أ) معاملات تحوط التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو إلتزامات الشركة ("تحوطات القيمة العادلة")، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط لتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به ("تحوطات التدفقات النقدية")، (ج) تحوط صافي الإستثمار في عمليات أجنبية ("تحوطات صافي الإستثمار"). تطبق محاسبة التحوطات على المشتقات الإسلامية المصنفة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة أو التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمار بشرط تلبية توافر معايير محددة.

في بداية علاقة التحوط، للتأهل لمحاسبة التحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المغطاة وكذلك هدفه من إدارة المخاطر واستراتيجيته للقيام بالتحوط. يطلب البنك أيضا تقييم موثق، لفاعلية التحوط من مقاصة التغيرات التي تخص المخاطر المتحوط لها في القيم العادلة أو التدفقات النقدية من البنود المغطاة سواء في بداية التحوط وعلى أساس مستمر، حول أدوات التحوط، والمشتقات في المقام الأول، والتي تستخدم في معاملات التحوط. يتم تضمين ربح لتحوطات مؤهلة معينة ضمن "صافي دخل الأرباح".

٤-٣٥-١ تحوطات القيمة العادلة

إذا كانت علاقة التحوط قد حددت كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط له للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كل من الأداة المشتقة والبند المتحوط له يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة المشتقة يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها في بيان الدخل الموحد إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة، أو تم بيعها أو إنهائها أو إستخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغاء تحديدها يتم وقف إستخدام محاسبة التحوط.

٤-٣٥-٢ تحوطات التدفقات النقدية

يتم الإعتراف بالجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن إحتياطي تحوطات التدفقات النقدية في بيان الدخل الشامل الآخر. ويتم الإعتراف مباشرة لأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعّال في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له عن الربح أو الخسارة. ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقدّرة المتحوط لها الإعتراف بموجود أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة (الموجود) المطلوب. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهائها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية حتى يتم الإعتراف بالمعاملة المقدّرة وذلك في حالات كونها موجود غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقدّرة على بيان الدخل الموحد. إذا كان متوقعا أن لا تتم المعاملة المقدّرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد مباشرة وكإيرادات/ خسائر تجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٥ الأدوات المالية المشتقة (يتبع)

٤-٣٥-٣ الأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط

إن كافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط يتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. ولكن إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لمشتقات يتم إدارتها بالإشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات / الخسائر الأخرى.

إن المشتقات المدمجة في أدوات مالية أخرى أو عقود غير مالية مضيفة يتم معالجتها كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها لا تشابه مخاطر وصفات العقد المضيف وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الدخل الموحد.

٤-٣٦ تعهد أحادي لبيع/ شراء عملات (التعهد)

يتم إدراج التعهدات بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للتعهد تعادل مرادف الأرباح أو الخسائر غير المحققة من التأشير لتسويق العهد باستخدام الأسعار السائدة في السوق. إن التعهدات ذات القيمة الإيجابية في السوق (أرباح غير محققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى وأن التعهدات ذات القيمة السوقية السلبية (خسائر غير محققة) تدرج ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

٤-٣٧ الإعتراف بالإيرادات

٤-٣٧-١ إيرادات من موجودات تمويلية وإستثمارية

يتم الإعتراف بالإيرادات من موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية في بيان الدخل الموحد على أساس طريقة معدل الربح الفعلي. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه خصم المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدار العمر الزمني المتوقع للموجودات المالية إلى صافي قيمتها المدرجة. يتم تحديد معدل الربح الفعلي عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم مراجعته لاحقاً.

إن إحتساب معدل الربح الفعلي يضم جميع الأتعاب المسددة أو المستلمة، تكاليف المعاملة والخصومات أو العلاوات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي. إن تكاليف المعاملة هي تكاليف إضافية وتنسب مباشرة إلى إستحواذ أو إصدار أو إستبعاد أصل مالي.

٤-٣٧-٢ مرابحات

يتم الإعتراف بإيرادات المرابحات بناءً على معدل الربح الفعلي على فترة العقد إستناداً على المبالغ الأساسية القائمة.

٤-٣٧-٣ تمويل السلم

يتم الإعتراف بإيرادات "السلم" بناءً على معدل الربح الفعلي على فترة العقد إستناداً على رأس مال "السلم" القائم.

٤-٣٧-٤ الإستصناع

يتم الإعتراف بإيرادات الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق ما بين السعر النقدي للمصنوع للعميل وإجمالي تكلفة الاستصناع للبنك) على أساس زمني نسبي.

٤-٣٧-٥ الإجارة

يتم الإعتراف بإيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي على مدى فترة عقد الإيجار.

٤-٣٧-٦ المشاركة

يتم الإعتراف بإيرادات بناء على الرصيد المتناقص على أساس زمني نسبي للعقود المبرمة التي تمثل العائد الفعلي على الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٧ الإعتراف بالإيرادات (يتبع)

٤-٣٧-٧ المضاربة

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من تمويل المضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان يمكن تقديرها بصورة موثوقة. عدا ذلك، يتم تثبيت الأرباح عندما يقوم المضارب بتوزيعها بينما يتم تحميل الخسائر في بيان الدخل عند الإعلان عنها من قبل المضارب.

٤-٣٧-٨ الوكالة

يتم الاعتراف بإيرادات الوكالة على أساس الربح الفعلي على مدى فترة الوكالة.

٤-٣٧-٩ الصكوك

يتم الاعتراف بإيرادات الصكوك على أساس زمني نسبي على مدى فترة الصكوك.

٤-٣٧-١٠ إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الإعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

٤-٣٧-١١ توزيعات الأربح

يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات أرباح الإستثمارات في حقوق الملكية عندما يكون هناك حق في إستلام تلك الأرباح.

٤-٣٧-١٢ بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع قطع الأراضي على أساس طريقة الاستحقاق بالكامل عندما تتحقق جميع الشروط التالية:

- عندما يكتمل البيع ويتم توقيع العقود؛
- عندما يكون استثمار المشتري المبدئي، حتى تاريخ البيانات المالية الموحدة، كافياً ليوضح إلتزام لدفع ثمن العقار؛
- عندما يحول البنك إلى المشتري مخاطر ومزايا الملكية الجوهرية في معاملة البيع التي هي في جوهرها تمثل بيع ولم يعد له علاقة مستمرة مادية بالعقار.

٤-٣٨ الدخل المستبعد

وفقًا لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى البنك، يتوجب على البنك تحديد الدخل الناتج عن مصادر غير مقبولة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وإبقاء هذا المبلغ في حساب منفصل يتم استخدامه في الأنشطة الاجتماعية المحلية.

٤-٣٩ الموجودات برسم الأمانة

يعمل البنك كأمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للبنك حيث أنها ليست موجودات للبنك.

٤-٤٠ عقود الإيجار التشغيلية

٤-٤٠-١ البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأجير التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة المتكبدة أثناء المفاوضات والترتيبات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية إلى القيمة الدفترية للموجود المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٤-٤٠-٢ البنك كمستأجر

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

٤-٤١ النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية، والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك، والبنود في سياق التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات السائلة التي تستحق في أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ التملك، والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تستخدم من قبل البنك في إدارة التزاماته قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢ العملات الأجنبية

إن البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشآت البنك يتم قياسها باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها المنشأة (العملة الوظيفية). يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي وهي عملة البنك المستخدمة في العرض.

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالعملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة التقرير. يتم إدراج أي فروقات تحويل العملة ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها طبقاً للتكلفة التاريخية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة الأولي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تظهر بقيمتها العادلة على أساس أسعار الصرف السائدة عند تحديد القيمة العادلة. يتم الإعتراف بأية عنصر ربح أو خسارة تحويل عملة على البنود غير المالية مباشرةً في حقوق الملكية، إذا كان الإعتراف بالربح أو الخسارة على البنود غير المالية مباشر في حقوق الملكية. يتم الإعتراف بأية عنصر ربح أو خسارة تحويل عملة على البنود غير المالية مباشرةً في بيان الدخل الموحد، إذا كان الإعتراف بالربح أو الخسارة على البنود غير المالية مباشر في بيان الدخل الموحد.

إن الموجودات بما فيها الشهرة المتعلقة بها، ومطلوبات الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة المدرجة في البيانات المالية الموحدة، والتي لديها عملات وظيفية غير الدرهم الإماراتي، يتم تحويلها إلى عملة عرض البنك بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. إن نتائج الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتي لديها عملات وظيفية غير الدرهم الإماراتي يتم تحويلها إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط أسعار الصرف خلال فترة التقرير. إن فروقات أسعار الصرف الناتجة عن إعادة تحويل صافي إستثمارات العملة الأجنبية الإفتتاحية، وفروق أسعار الصرف الناتجة عن إعادة التحويل النتائج عن فترة التقرير من متوسط سعر الصرف إلى سعر الصرف بنهاية الفترة، يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق الملكية ضمن "إحتياطى عملات أجنبية".

عند الإستبعاد أو الإستبعاد الجزئي (لشركات زميلة أو للمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي لا ينطبق عليها تغيير في أساس المحاسبة) للعمليات الأجنبية، إن فروق أسعار الصرف المتعلقة بها والمعترف بها سابقا في الاحتياطيات يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد على أساس تناسبي إلا في حالة الإستبعاد الجزئي (ليس فقدان السيطرة) للشركات التابعة التي تتضمن عمليات أجنبية، إن الحصة النسبية لفروقات العملات المتراكمة تعاد توزيعها إلى حقوق الملكية غير المسيطرة ولا يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

إن تعديلات الشهرة والقيمة العادلة الناتجة عن عملية شراء عمليات خارجية يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات من العمليات الخارجية ويتم تحويلها بسعر الإغلاق.

٤-٣ إحتساب تاريخ المتاجرة والسداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة العادية يتم تثبيتها بتاريخ السداد أي تاريخ توصيل أو إستلام الموجود. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب توصيل الموجودات خلال فترة زمنية محددة حسب النظام أو العرف المتبع في السوق. إن أية تغيرات هامة في القيمة العادلة للموجودات التي إلتزم البنك بشرائها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد وذلك للموجودات المصنفة كموجودات بغرض المتاجرة وضمن بيان الدخل الشامل الأخر الموحد للموجودات المصنفة كموجودات متاحة للبيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٤٤ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

يتم إعداد الإيرادات والنفقات على أساس صاف فقط عندما تسمح به المعايير المحاسبية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناجمة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في البنك.

البنك طرف في عدد من الترتيبات، بما في ذلك اتفاقات الدفع بالصافي الرئيسية، والتي تعطيه الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا ينوي تسوية المبالغ الصافية أو في وقت واحد، وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي.

٤-٤٥ تقارير القطاعات

إن القطاع يمثل عنصر مميز للبنك حيث إما يقدم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو يقدم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي) ويخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات. تشتمل إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع على التحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. أنظر إلى إيضاح ٥٤ تقارير المعلومات القطاعية.

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة

من خلال تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والموضحة في إيضاح ٤، قامت الإدارة باتخاذ إفتراضات التي كان لها تأثير كبير على القيم المدرجة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والإستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة. إن هذه الافتراضات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والإستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة والتي كان لها تأثير على قيمهم المدرجة تتلخص بالتالي:

٥-١ خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

يتم إنشاء مخصص لخسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلاميه بتحميله في بيان الدخل الموحد كمخصص خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية.

٥-١-١ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً

يتم تحديد خسائر إنخفاض القيمة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً بتقييم التعرض في كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على جميع الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التجارية والتي تكون ذات قيمة مهمة إفرادياً والتي لا ينطبق عليها طريقة التقييم كمجموعة.

تقوم الإدارة باعتبار العوامل التالية عند تحديد مخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المهمة:

- المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات المرهونة؛
- قدرة البنك على تنفيذ حقه في مطالبته بالضمانات والمصاريف القانونية المتعلقة بذلك؛
- الفترة الزمنية المتوقعة لإكمال الإجراءات القانونية وبيع الضمانات المرهونة

تتطلب سياسة البنك مراجعة منتظمة لقيمة مخصصات الإنخفاض للتسهيلات الإفرادية ومراجعة منتظمة لقيمة الضمانات وقدرة البنك على التنفيذ على هذه الضمانات.

تبقى الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة مصنفة كمنخفضة القيمة إلا إذا أصبحت جارية بالكامل وأن تحصيل الأرباح المستحقة وأصل الدين ضمن الجداول الزمنية المحددة أصبح محتملاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-١ خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (يتبع)

٥-١-٢ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص الإنخفاض للموجوداتٍ التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المتأخر تسديدها والتي لها خصائص مشتركة والتي لا تكون قيمها مهمة إفرادياً وللموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية العاملة التي لم يكن لديها إنخفاض في القيمة بصورة إفرادية.

إن المخصص للمجموعة يستند على أي إنخفاض في التقييم الداخلي للموجود أو الإستثمار منذ أن تم منحه أو إستملاكه. تأخذ التقييمات الداخلية في الإعتبار العوامل مثل أي إنخفاض في مخاطر البلد أو الصناعة والتقادم التكنولوجي بالإضافة لنقاط الضعف الهيكلية المحددة أو إنخفاض التدفقات النقدية.

تقيّم إدارة البنك بناءً على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة وأحوال الإئتمان مقدار الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم تحديدها بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة.

٥-٢ تصنيف الاستثمارات

٥-٢-١ تصنيف الاستثمارات – وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٩

إن تصنيف وقياس الموجودات المالية يعتمد على نموذج الأعمال الذي تتبناه الإدارة لإدارة موجوداتها المالية، ويعتمد كذلك على سمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية المقيمة. إن الإدارة لديها القناعة أن استثمارات البنك في الأوراق المالية مصنفة ومقاسة بالشكل المناسب.

٥-٢-٢ تصنيف الاستثمارات – وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩

تقرر الإدارة عند استملاك الاستثمار فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه محتفظ به لتاريخ الاستحقاق أو للمتاجرة أو مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

بالنسبة للاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، تتأكد الإدارة من أن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ تم استيفائها وبالأخص أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بالاستثمارات لتاريخ استحقاقها.

يقوم البنك بتصنيف الاستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم استملاكها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل من خلال التجار.

إن تصنيف الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعتمد على كيفية إدارة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. عندما لا يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة لكن لها قيمة عادلة متوفرة وجاهزة وأن التغيرات في القيمة العادلة تدرج كجزء من الأرباح أو الخسائر في الحسابات الإدارية فإنه يتم تصنيفها على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى على أنها متاحة للبيع.

٥-٣ إنخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع– وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩

يمارس البنك حكمه حول الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع. تتضمن تلك الأحكام تحديد إنخفاض جوهري أو مطول للقيم العادلة لأقل من التكلفة. ولوضع هذه الأحكام، يقوم البنك بتقييم عدة عوامل من بينها التذبذب العادي في أسعار السوق. بالإضافة إلى ذلك يعتبر البنك بأن إنخفاض القيمة يكون مناسباً عندما يكون هناك أدلة على تدهور الوضع المالي للمستثمر فيه، طبيعة الصناعة وأداء القطاع أو التغير التكنولوجي.

٥-٤ إنخفاض قيمة شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان هناك ضرورة للإعتراف بأية خسائر إضافية في القيمة للإستثمارات على القيمة المدرجة في الشركة الزميلة بمقارنة القيمة المستردة مع القيمة في الإستعمال أو القيمة العادلة بعد تنزيل تكلفة البيع، أيهما أعلى.

عند تحديد القيمة في الإستعمال للإستثمار يقدر البنك ما يلي:

١) حصته في القيمة المالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع التحصل عليها من قبل الشركات الزميلة، بما فيها التدفقات النقدية من اعمال الشركات الزميلة والعائد من الإستبعاد النهائي للإستثمار، أو

٢) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من توزيعات الأرباح التي سيتم إستلامها من الإستثمار ومن الإستبعاد النهائي للاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-٥ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

لاحقاً للإعتراف المبدئي، فإن القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة يتم الحصول عليها بشكل عام عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المدرجة، نماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب. عند عدم تواجد أسعار مستقلة يتم تحديد القيمة العادلة بإستعمال طرق التقييم التي تستند على بيانات السوق المتواجدة. ويتضمن ذلك المقارنة مع أدوات مشابهة عند توفر بيانات سوق وتحاليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات وطرق التقييم الأخرى المستخدمة عادةً من قبل السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بعين الإعتبار عند إستعمال أي نموذج هي:

أ) مدى إمكانية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للأداة. إن التدفقات النقدية تكون عادةً وفقاً لشروط الأداة ولكن تقدير الإدارة قد يكون مطلوباً عند وجود شكوك في قدرة الطرف الآخر للتعاقد في خدمة الأداة بموجب شروطها التعاقدية، و

ب) معدل خصم ملائم للأداة. تقوم الإدارة بتحديد هذا المعدل بناءً على تقييمها للفرق الملائم لمعدل الأداة عن معدل الربح الداخلي المحدد. عند تقييم الأداة بالرجوع إلى أدوات أخرى مشابهة، تأخذ الإدارة بالإعتبار تاريخ إستحقاق وتركيب وتصنيف الأداة التي يتم مقارنتها. عند تقييم الأدوات المالية بناءً على نماذج بإستعمال القيمة العادلة لمكوناتها تأخذ الإدارة بالإعتبار بالإضافة إلى ذلك ضرورة تعديلات تأخذ بالحسبان عدة عوامل تضم فرق سعر العرض والطلب والملائة الإئتمانية وتكاليف خدمة المحفظة وعدم وجود التأكيدات للنموذج المستخدم.

٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
نقد في الصندوق	**١,٤٩٤,٤١٧**	١,٣٧٤,٧٥٤
أرصدة لدى البنوك المركزية:		
– حسابات جارية	**٧٧٣,١٦٠**	٢,٦٦٤,٨٤٧
– متطلبات احتياطي	**٤,١٦٢,٨٩٧**	٣,٩٠٥,٨٣٨
– مرابحات دولية لدى المصرف المركزي – قصيرة الأجل	**٦,٥٢١,٨٤٥**	٣,٣٠١,٧٨٦
	١٢,٩٥٢,٣١٩	١١,٢٤٧,٢٢٥

يتم الإحتفاظ بمتطلبات الاحتياطي لدى البنوك المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان في كل من العملات المحلية والدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متاحة لعمليات البنك اليومية، ولا يمكن سحبها دون موافقة البنوك المركزية. إن مستوى الاحتياطي المطلوب يتغير كل شهر وفقا لتوجيهات ومتطلبات البنوك المركزية.

إن التركيزات الجغرافية للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية هي كما يلي:

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٢,٨٢٢,٩٩٤**	١١,١١٤,٥٦٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٢٩,٣٢٥**	١٣٢,٦٥٦
	١٢,٩٥٢,٣١٩	١١,٢٤٧,٢٢٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٧ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	**٤٥١,٣١١**	٣٣٦,٥٤١
ودائع إستثمارية	**٧٩٣,٨٢٨**	٧٥١,٨٨٠
مرابحات دولية – قصيرة الأجل	**١,٧٩٧,٩٥٧**	١,٢٦٨,١١٠
	٣,٠٤٣,٠٩٦	٢,٣٥٦,٥٣١

إن التركيزات الجغرافية للأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية هي كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٢,٦٧٢,٠٩٠**	٢,٠١٩,٥٣٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٣٧١,٠٠٦**	٣٣٦,٩٩٢
	٣,٠٤٣,٠٩٦	٢,٣٥٦,٥٣١

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات بضائع	**٤,٢٥٤,٧٨٥**	٥,٤٩٥,٢٠١
مرابحات دولية – طويلة الأجل	**١,٥٥٠,٩٥٩**	١,٦٦١,٤٢٦
مرابحات سيارات	**٥,٨٤١,٧٦٦**	٦,٥٤٦,٢٦٥
مرابحات عقارية	**٤,٥٨٠,٤٥٢**	٥,١٨٧,٥٩٦
مجموع المرابحات	**١٦,٢٢٧,٩٦٢**	١٨,٨٩٠,٤٨٨
استصناع	**٦,١٧٠,٥٩٧**	٧,٢٨٩,٧٨٣
إجارة تمويل منزل	**١٢,٤٧٢,٢٠٣**	١٢,٢٢٥,١٩٨
إيجارات أخرى	**٨,٨٢٤,٦٥٨**	١٠,٠٣٢,٣٠٧
السلم	**٣,١٣٩,٢١٩**	١,٣٩٩,١٣٢
بطاقات إئتمان إسلامية	**٤٥٤,٧١٥**	٤٣١,٩٥٣
	٤٧,٢٨٩,٣٥٤	٥٠,٢٦٨,٨٦١
الإيرادات المؤجلة	**(٢,٩٨٣,٨١٢)**	(٣,٨٣٤,٢٤٩)
عقود مقاولى واستشاريى استصناع	**(٢٤٩,٨٤٠)**	(٥٢٤,٠٠٢)
مخصص إنخفاض القيمة	**(٣,٥٠٨,٥٥٥)**	(٢,٨٢٤,٣٩٣)
	٤٠,٥٤٧,١٤٧	٤٣,٠٨٦,٢١٧
موجودات استثمارية إسلامية		
مشاركات	**٦,١٢٤,١٠٩**	٩,٧١٧,٥٣٣
مضاربة	**٣,٥٩٢,٠١٥**	٣,٧٠٩,٧٩١
وكالات	**١,٧٤٥,٤٩٩**	٧٩٠,٢٠٧
	١١,٤٦١,٦٢٣	١٤,٢١٧,٥٣١
مخصص إنخفاض القيمة	**(٤٢٢,٦٨٢)**	(١٣٢,٦٨١)
	١١,٠٣٨,٩٤١	١٤,٠٨٤,٨٥٠
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، صافى	**٥١,٥٨٦,٠٨٨**	٥٧,١٧١,٠٦٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية بحسب القطاع الاقتصادي والتركيزات الجغرافية هي كما يلي:

	٢٠١١		
	الإمارات العربية المتحدة	**دولية**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**
القطاع الاقتصادي			
مؤسسات مالية	**٢,٩٢١,٨٩٥**	**٣٧١,٩٨٦**	**٣,٢٩٣,٨٨١**
العقارات	**١٧,١٥٥,٦٩٠**	**٣,٤٢٣**	**١٧,١٥٩,١١٣**
التجارة	**٢,٠٤٠,٨٥٢**	**٨٩,٥٨٧**	**٢,١٣٠,٤٣٩**
الحكومة	**٢,٥٦٣,٢٨٠**	**-**	**٢,٥٦٣,٢٨٠**
الصناعة والخدمات	**٦,٤٩٧,٨٣٥**	**١,١٠٦,٧٢٧**	**٧,٦٠٤,٥٦٢**
تمويلات منازل	**١٢,٤٨٢,٤٤٨**	**٢٤٥,٥٧٧**	**١٢,٧٢٨,٠٢٥**
تمويلات شخصية	**٩,٨٢٦,٦٩٢**	**٢١١,٣٣٣**	**١٠,٠٣٨,٠٢٥**
الإجمالي	**٥٣,٤٨٨,٦٩٢**	**٢,٠٢٨,٦٣٣**	**٥٥,٥١٧,٣٢٥**
مخصص إنخفاض القيمة			**(٣,٩٣١,٢٣٧)**
الإجمالي			**٥١,٥٨٦,٠٨٨**

	٢٠١٠ (معاد عرضه)		
	الإمارات العربية المتحدة	دولية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القطاع الاقتصادي			
مؤسسات مالية	٣,٠١٤,٩١١	٤١٣,٧٠٦	٣,٤٢٨,٦١٧
العقارات	١٧,٤٧٨,٨٣٤	٤٣٤	١٧,٤٧٩,٢٦٨
التجارة	٢,٧٥٥,٠٥٠	٦٥,٩٧١	٢,٨٢١,٠٢١
الحكومة	٤,٨٤٣,٥٧٧	١٧,١٥٦	٤,٨٦٠,٧٣٣
الصناعة والخدمات	٨,٢٤٢,٢٦١	١,١٤١,٨٢١	٩,٣٨٤,٠٨٢
تمويلات منازل	١٢,٥٧٨,٣٩٩	–	١٢,٥٧٨,٣٩٩
تمويلات شخصية	٩,٠٩٠,٧٣٥	٤٨٥,٢٨٦	٩,٥٧٦,٠٢١
الإجمالي	٥٨,٠٠٣,٧٦٧	٢,١٢٤,٣٧٤	٦٠,١٢٨,١٤١
مخصص إنخفاض القيمة			(٢,٩٥٧,٠٧٤)
الإجمالي			٥٧,١٧١,٠٦٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

مخصص إنخفاض القيمة

الحركة في مخصص إنخفاض القيمة هي كما يلي:

	٢٠١١		
	تمويل	**إستثمار**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**
الرصيد في بداية السنة	**٢,٨٢٤,٣٩٣**	**١٣٢,٦٨١**	**٢,٩٥٧,٠٧٤**
المحمل للسنة	١,١١٣,٢٨٥	٤٠٣,٩٠٢	١,٥١٧,١٨٧
المحرر إلى الأرباح أو الخسائر	(٤٤٦,٥٨٢)	(٩٣,٣٠٥)	(٥٣٩,٨٨٧)
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(١,٩٧٩)	–	(١,٩٧٩)
أخرى	١٩,٤٣٨	(٢٠,٥٩٦)	(١,١٥٨)
الرصيد في نهاية السنة	**٣,٥٠٨,٥٥٥**	**٤٢٢,٦٨٢**	**٣,٩٣١,٢٣٧**
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة إفرادياً كمنخفضة القيمة	**٥,٦٧١,٤١٧**	**٢,٣٨٥,١٩٩**	**٨,٠٥٦,٦١٦**

	٢٠١٠ (معاد عرضه)		
	تمويل	إستثمار	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	١,٨٤٥,٢٥٧	١٠٣,٠٤٥	١,٩٤٨,٣٠٢
الإستحواذ على حصة مسيطرة	٣٦٤,٠٧٣	–	٣٦٤,٠٧٣
المحمل للسنة	٨٣٤,٤٩٣	٩٤,٤٧٠	٩٢٨,٩٦٣
المحرر إلى الأرباح أو الخسائر	(٢١٧,٢٠٦)	(٥٨,٣٢١)	(٢٧٥,٥٢٧)
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(٢,١٣٥)	(٦,٢٦٠)	(٨,٣٩٥)
أخرى	(٨٩)	(٢٥٣)	(٣٤٢)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٢٤,٣٩٣	١٣٢,٦٨١	٢,٩٥٧,٠٧٤
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة إفرادياً كمنخفضة القيمة	٤,٦٦٧,٢٢٦	٣٤٤,٩٩٦	٥,٠١٢,٢٢٢

ضمانات

يقوم البنك، خلال المسار الإعتيادي لتقديم التمويل بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والإستثمارية. تتضمن هذه الضمانات حجوزات ودائع ادخار واستثمار ، وضمانات مالية ، وأسهم ، وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. إن القيمة التقديرية لضمانات التمويلات والاستثمارات الإسلامية فيما عدا موجودات الأفراد التي تعتبر بصورة رئيسية تمويلات مبنية على موجودات هي على النحو التالي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

ضمانات (يتبع)

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم
ضمانات تمويلية وشركات	**٤٦,٩٩٠,١٩١**	٥٣,٨٦٣,٨٧٣
ممتلكات ورهونات	**٢٥,٩٩٩,٠٨٠**	٣٢,٢٦٨,١٣٩
ودائع	**٩٤٥,٥٧٥**	٨٠١,٩٢١
سيارات وآلات	**٧٨٧,٠٧٤**	٤٦٣,٧٢٠

إن القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك والمتعلقة بالتسهيلات المحددة إفرادياً كمنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ تبلغ ٦,٠١ مليار درهم (٢٠١٠: ٣,٩٠ مليار درهم).
خلال السنة، قام بالبنك بالإستحواذ على موجودات متنوعة تتكون بشكل رئيسي من سيارات. قام البنك ببيع موجودات معاد الإستحواذ عليها بقيمة ٦,٥ مليون درهم (٢٠١٠: ٨,٨ مليون درهم) حيث تم تعديلها مقابل ذمم مدينة قائمة.

٩ إستثمارات في صكوك إسلامية

٩-١ فيما يلي تحليل استثمارات البنك في الصكوك الإسلامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (مُصنفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS رقم ٩) :

	٢٠١١ **ألف درهم**
استثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	
داخل الإمارات العربية المتحدة	**١١,٩٤٦,٩١٠**
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**١٢٨,٨٩٩**
باقي دول العالم	**٤٨٤,٦١٧**
المجموع	**١٢,٥٦٠,٤٢٦**

٩-٢ فيما يلي تحليل استثمارات البنك في الصكوك الإسلامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (مُصنفة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩) :

	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
محتفظ بها حتى الاستحقاق – بالتكلفة المطفأة	
داخل الإمارات العربية المتحدة	٦,٥٦٧,٧٣٠
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	١٣٦,٧٠٥
باقي دول العالم	٣٠٠,٨٩٠
	٧,٠٠٥,٣٢٥
متاحة للبيع	
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,١٩٥,١٥١
المجموع	٨,٢٠٠,٤٧٦

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، فقد تم قياس الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بالتكلفة المطفأة، وتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع في صكوك إسلامية بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر.

١٠ استثمارات أخرى

١٠-١ فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (مُصنفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS رقم ٩) :

	٢٠١١ **ألف درهم**
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**٥٢,٩٨٧**
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	**١,٩٨١,٤٠٢**
	٢,٠٣٤,٣٨٩

١٠ استثمارات أخرى (يتبع)

فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (مُصنفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS رقم ٩)، حسب التوزيع الجغرافي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١١			
	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	٤,٣٠٥	–	٤٨,٦٨٢	٥٢,٩٨٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات ملكية مدرجة	٣٣٨,٥٧١	١٦١,٦٠١	٣٣,٦٠٢	٥٣٣,٧٧٤
أدوات ملكية غير مدرجة	٩٦٢,٧٤٨	٦١,٦٨٥	٦٨,٣٨٧	١,٠٩٢,٨٢٠
صناديق استثمار غير مدرجة	١٢٢,١١٧	٥,٨٥١	٢٢٦,٨٤٠	٣٥٤,٨٠٨
	١,٤٢٣,٤٣٦	٢٢٩,١٣٧	٣٢٨,٨٢٩	١,٩٨١,٤٠٢
المجموع	١,٤٢٧,٧٤١	٢٢٩,١٣٧	٣٧٧,٥١١	٢,٠٣٤,٣٨٩

١٠-٢ فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (مُصنفة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩):

	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٠٨,٤٠٦
استثمارات متاحة للبيع	١,٦٦٤,٥٤٠
	١,٧٧٢,٩٤٦

فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (مُصنفة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩)، حسب التوزيع الجغرافي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (معاد عرضه)			
	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	١,٠١٣	٧٨,١٨٥	٢٩,٢٠٨	١٠٨,٤٠٦
استثمارات متاحة للبيع				
أدوات ملكية مدرجة	٤٤٣,٦٥٤	١٢٢,٥٢٦	٣٥,١٦٨	٦٠١,٣٤٨
أدوات ملكية غير مدرجة	٢٢٣,١٤٨	١٢٤,٤٣٠	١٩١,٦٢٤	٥٣٩,٢٠٢
صناديق استثمار غير مدرجة	١٥٧,٨٥٥	٩,١٨٢	٣٥٦,٩٥٣	٥٢٣,٩٩٠
	٨٢٤,٦٥٧	٢٥٦,١٣٨	٥٨٣,٧٤٥	١,٦٦٤,٥٤٠
المجموع	٨٢٥,٦٧٠	٣٣٤,٣٢٣	٦١٢,٩٥٣	١,٧٧٢,٩٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٠ استثمارات أخرى (يتبع)

إن التوزيع الصناعي للإستثمارات الأخرى هو كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**٧١٥,٢٣٥**	٨٨٩,٥٤٢
العقارات	**٩٠,٩٧٤**	٣٣٨,٠٧٠
الصناعة وأخرى	**١,٢٢٨,١٨٠**	٥٤٥,٣٣٤
	٢,٠٣٤,٣٨٩	١,٧٧٢,٩٤٦

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، تظهر الإستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة بالتكلفة ناقصاً مخصص إنخفاض القيمة، نظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، تم تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع بالنسبة لمؤشرات إنخفاض القيمة في نهاية الفترة المحاسبية. إن الإستثمارات المتاحة للبيع المدرجة وغير المدرجة يتم تعريفها كمنخفضة القيمة عندما تكون القيم العادلة لتلك الاستثمارات أقل من التكلفة بشكل جوهري أو لفترة طويلة. في عام ٢٠١٠ تم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة والتي بلغت ١٣٦,٣ مليون درهم في بيان الدخل الموحد (إيضاح ٤٧).

١١ إستثمارات في شركات زميلة

١١-١ أهم الشركات الزميلة

تفاصيل أهم الشركات الزميلة للبنك كما في نهاية السنة المحاسبية هي كما يلي:

	الشركات الزميلة	**النشاط الرئيسي**	**بلد التأسيس**
١.	بنك الخرطوم	خدمات بنكية	السودان
٢.	بنك الأردن دبي الإسلامي	خدمات بنكية	الأردن
٣.	شركة ديار للتطوير ش.م.ع	تطوير عقارات	الإمارات العربية المتحدة
٤.	مركز إدارة السيولة	خدمات وساطة	البحرين
٥.	شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م	تأجير معدات	الإمارات العربية المتحدة
٦.	شركة ام أي اس سي للاستثمار	إستثمارات	الأردن

يتم محاسبة هذه الاستثمارات على أنها إستثمارات في شركات زميلة عندما يكون للبنك تأثيرا جوهرياً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، توقف البنك عن استخدام طريقة حقوق الملكية لحصتيه في ملكية منشأتين لفقدان التأثير الجوهري كما تم تعريفه بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، وتم احتساب تلك الاستثمارات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

وفي تاريخ إعادة التقييم، فإن القيمة الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات هي كما يلي:

	٢٠١١ ألف درهم
القيمة الدفترية للاستثمارات في شركات زميلة في تاريخ إعادة التقييم	٨٤١,٨١٧
ناقص: القيمة العادلة للاستثمار في تاريخ إعادة التقييم	(٨٤١,٨١٧)
صافي الربح / (الخسارة) من إعادة تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	–

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١١ إستثمارات في شركات زميلة (يتبع)

١١-٢ الإستثمارات في شركات زميلة وحصـــة الأرباح / (الخسائر):

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الإستثمارات في شركات زميلة	**٢,٨٨٢,٤٨٩**	٣,٧٩٣,١٨٣
حصة الخسائر المتراكمة	**(٥٣٧,٦٦٨)**	(٤٨٦,٠٥١)
مخصص إنخفاض القيمة	**(٨,٣٨٢)**	(١٣٠,٢٢٨)
	٢,٣٣٦,٤٣٩	٣,١٧٦,٩٠٤

١١-٣ مخصص إنخفاض القيمة في شركات زميلة

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في بداية السنة	**١٣٠,٢٢٨**	١١٧,٩٩١
محمل للسنة (إيضاح ٤٨)	**٣,١٢٨**	١٢,٢٣٧
استثمارات ملغى الاعتراف بها في شركات زميلة	**(١٢٤,٩٧٤)**	–
الرصيد كما في نهاية السنة	**٨,٣٨٢**	١٣٠,٢٢٨

١١-٤ القيمة الدفترية للإستثمار في شركات زميلة

يبين الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لإستثمارات البنك في الشركات الزميلة:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الحصة في المركز المالي للشركات الزميلة:		
موجودات	**٦,٥٣٢,٠٢٠**	٧,٥٥٤,٦٧٣
مطلوبات	**(٤,١٨٧,١٩٩)**	(٤,٢٤٧,٥٤٠)
صافي الموجودات	**٢,٣٤٤,٨٢١**	٣,٣٠٧,١٣٣
مخصص إنخفاض القيمة	**(٨,٣٨٢)**	(١٣٠,٢٢٩)
	٢,٣٣٦,٤٣٩	٣,١٧٦,٩٠٤
الحصة من ايرادات ونتائج الشركات الزميلة:		
الإيرادات	**٢٤٨,٩٧٠**	٣٣٤,٠٢٦
النتائج	**٢٨,٥٥١**	(١,٠٩٩,٨٩١)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١١ إستثمارات في شركات زميلة (يتبع)

١١-٥ الإستثمار في شركات زميلة حسب التركيزات الجغرافية

إن القيمة الدفترية لإستثمارات في شركات زميلة حسب التركيزات الجغرافية هي كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	**١,٩٢٩,٨٢٠**	٢,٦٢٥,٨٦٣
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**٥١,٨٤٠**	٤٩,٨٣٥
باقي دول العالم	**٣٥٤,٧٧٩**	٥٠١,٢٠٦
	٢,٣٣٦,٤٣٩	٣,١٧٦,٩٠٤

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت القيمة العادلة لحصة البنك في الشركات الزميلة المدرجة في البورصات المحلية، ٧٣٨ مليون درهم (٢٠١٠: ٨٢٢ مليون درهم) وكانت القيمة الدفترية لحصة البنك في تلك الشركات الزميلة ٢,٠٠٧ مليون درهم (٢٠١٠: ٢,٢٤٣ مليون درهم).

١٢ عقارات قيد الإنشاء

إن الحركة على عقارات قيد الإنشاء خلال السنة كانت كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في بداية السنة	**٥٢٤,١٦٥**	٣٨٨,٦٤٨
إضافات خلال السنة	**٣١,٣٨٥**	١٣٥,٥١٧
تحويلات إلى استثمارات عقارية	**(٤٥٠,٢٦٦)**	–
الرصيد كما في نهاية السنة	**١٠٥,٢٨٤**	٥٢٤,١٦٥

١٣ عقارات لغرض البيع

إن العقارات لغرض البيع تمثل عقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان مسجلة بإسم بعض الشركات التابعة وفروع للبنك:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في بداية السنة	**٥٤٤,٩٥٩**	١٥٧,٢٦٩
إستحواذ على حصة مسيطرة، صافي	**–**	٣٩٩,٨٩٩
إضافات	**١٨,١١٢**	٢٩,٧٤٧
إستبعادات (إيضاح ٤٣)	**(١٥,٢٩٦)**	(١٦,٥٦٩)
إنخفاض في القيمة خلال السنة (ايضاح ٤٨)	**(٤٠,٥٠٠)**	(٢٠,٠٠٠)
خسائر سعر الصرف	**(٢,٨٠٣)**	(٥,٣٨٧)
الرصيد كما في نهاية السنة	**٥٠٤,٤٧٢**	٥٤٤,٩٥٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٤ إستثمارات عقارية

١٤ –١ إن الحركة في الإستثمارات العقارية هي كما يلي:

٢٠١١	أراضي ألف درهم	عقارات أخرى ألف درهم	إستثمارات عقارية قيد الإنشاء ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة				
الرصيد كما في بداية السنة – معـــاد عرضه	١,٢٢٣,١٣١	٨٧٢,٩٧٧	–	٢,٠٩٦,١٠٨
إضافات	٤٥,٥٠٨	٢١٩,٣٧٨	–	٢٦٤,٨٨٦
تحويلات خلال السنة	–	–	٤٥٠,٢٦٦	٤٥٠,٢٦٦
إستبعادات (إيضاح ١٤–٢)	(٧٨٧,٥١٣)	–	–	(٧٨٧,٥١٣)
تأثير سعر الصرف	–	(١١,٣٠٦)	–	(١١,٣٠٦)
أخرى	(٩,٠٥٤)	–	–	(٩,٠٥٤)
الرصيد كما فى نهاية السنة	**٤٧٢,٠٧٢**	**١,٠٨١,٠٤٩**	**٤٥٠,٢٦٦**	**٢,٠٠٣,٣٨٧**
الإستهلاك المتراكم/ مخصص إنخفاض القيمة:				
الرصيد كما في بداية السنة – معاد عرضه	–	١٧٣,١٩٧	–	١٧٣,١٩٧
محمل خلال السنة	–	٢٤,٢٠٥	–	٢٤,٢٠٥
انخفاض القيمة، صافى	–	١٩,٤٠١	–	١٩,٤٠١
تأثير سعر الصرف	–	١,٣٧٩	–	١,٣٧٩
الرصيد كما فى نهاية السنة	**–**	**٢١٨,١٨٢**	**–**	**٢١٨,١٨٢**
القيمة الدفترية كما فى نهاية السنة	**٤٧٢,٠٧٢**	**٨٦٢,٨٦٧**	**٤٥٠,٢٦٦**	**١,٧٨٥,٢٠٥**
٢٠١٠ – (معاد عرضه)				
التكلفة:				
الرصيد كما فى بداية السنة	١،٢٢٤،١١٧	٩١٢،٩٧٣	–	٢،١٣٧،٠٩٠
إضافات	–	٨،٧٥٧	–	٨،٧٥٧
إستبعادات	(٩٣٦)	(٤،١٩٣)	–	(٥،١٢٩)
تأثير سعر الصرف	(٥٠)	(٤٤،٥٦٠)	–	(٤٤،٦١٠)
الرصيد كما فى نهاية السنة	١،٢٢٣،١٣١	٨٧٢،٩٧٧	–	٢،٠٩٦،١٠٨
الإستهلاك المتراكم/ مخصص إنخفاض القيمة:				
الرصيد كما في بداية السنة	٣٠٠	١٤٠،٥٠٢	–	١٤٠،٨٠٢
محمل خلال السنة	–	٢٢،٦٦٩	–	٢٢،٦٦٩
انخفاض القيمة، صافى	–	١٣،٦٢٩	–	١٣،٦٢٩
إستبعادات	(٣٠٠)	(٦٢٦)	–	(٩٢٦)
تأثير سعر الصرف	–	(٢،٩٧٧)	–	(٢،٩٧٧)
الرصيد كما فى نهاية السنة	–	١٧٣،١٩٧	–	١٧٣،١٩٧
القيمة الدفترية فى نهاية السنة	١,٢٢٣,١٣١	٦٩٩،٧٨٠	–	١،٩٢٢،٩١١

١٤–٢ استبعاد الاستثمارات العقارية تتضمن بيع قطع أراضي بمبلغ ٧٨٤,٩ مليون درهم. اعتبارا من ٣٠ ديسمبر ٢٠١١، أبرم البنك اتفاقية بيع وشراء لبيع عقارات محتفظ بها لتطويرات مستقبلية و/أو بيع بالقيمة الدفترية بمقابل ٧٨٤,٩ مليون درهم. وكانت أهم الشروط والأحكام التي تضمنتها اتفاقية البيع والشراء كما يلي:

- يستحق مقابل البيع في أو قبل ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦؛
- يمكن تسوية مقابل البيع نقدا او عينا أو بالنقد وبالعين معاً، بناء على رغبة المشتري. وفي حالة تسوية قيمة البيع بالكامل أو جزء منه عيني، يجب أن تكون الأصول الممنوحة عوضا عن مقابل كامل قيمة البيع أو جزء منه بقيمة مساوية (وفق ما يقرره استشاري عقارات مستقل معَين من قبل كل من المشتري والبـــائع) للقيمة المستحقة والواجبة السداد بموجب ما تنص عليه الاتفاقيـــة؛ و
- تظل الالتزامات لسعر الشرء المتبقي لقطع الأراضي لدى البـــنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٤ إستثمارات عقارية (يتبع)
١٤ – ٢ (يتبع)
تم تحديد صافي مقابل البيع كما يلي:

	٢٠١١ **الف درهم**
مقابل البيع مستحق في أو قبل ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦	١,٠٦٢,٧٥٧
إيراد مؤجل باعتبار أن تاريخ السداد هو ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦	(٢٧٧,٩٠٢)
صافي مقابل البيع	٧٨٤,٨٥٥
تكلفة الأراضى	(٧٨٤,٨٥٥)
صافى الربح / (الخسارة) من بيع الأراضى	–

١٤–٣ الاستثمارات العقارية حسب التوزيع الجغرافي هي كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
أراضي		
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٤٢٠,٣٣٩**	١,١٧١,٣٩٨
باقى دول العالم	**٥١,٧٣٣**	٥١,٧٣٣
	٤٧٢,٠٧٢	١,٢٢٣,١٣١
عقارات اخرى		
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٥٦٨,٠٣٧**	٣٥٣,١٢١
باقى دول العالم	**٥٠٨,٥٤٨**	٥١٩,٨٥٦
	١,٠٧٦,٥٨٥	٨٧٢,٩٧٧
الإستهلاك المتراكم وإنخفاض القيمة	**(٢١٣,٧١٨)**	(١٧٣,١٩٧)
	٨٦٢,٨٦٧	٦٩٩,٧٨٠
استثمارات عقارية قيد الإنشاء		
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٤٥٠,٢٦٦**	–
	١,٣١٣,١٣٣	٦٩٩,٧٨٠
	١,٧٨٥,٢٠٥	١,٩٢٢,٩١١

١٤–٤ إن القيمة العادلة لإستثمارات البنك العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ هي ٢,٣٨ مليار درهم (٢٠١٠: ٢,٤٧ مليار درهم).

قام البنك بإجراء تقييم داخلي لتلك العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. وقد استند التقييم على نموذج التدفقات النقدية المخصومة مدعوما بالإيجار الحالي والقيم الإيجارية المتداولة بالسوق لعقارات مشابهة في نفس الموقع تم تعديلها لتعكس نسبة إنجاز إنشاء تلك العقارات. وتعكس نسبة الخصم المستخدمة تقييمات السوق الحالية لعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية وتوقيتها.

وقد استندت التقييمات على التقييم الفردي، لكل نوع من أنواع العقارات، لكل من الأيرادات المستقبلية والعائد المطلوب. وفي تقدير الأيرادات المستقبلية للعقارات، تم مقارنة التغيرات المحتملة في المستويات الإيجارية من قيمة إيجار كل عقد وتاريخ الانتهاء مع القيمة الإيجارية الحالية في السوق، بالإضافة إلى التغيرات في نسبة الإشـــغال وتكاليف العقار.

وتشمل الاستثمارات العقارية عقارات بالقيمة الدفترية بقيمة ٤٤٣,١٩ مليون درهم (٢٠١٠: ٤٨٢,١٦ مليون درهم) تم رهنها من قبل شركة تابعة كضمان التزام تمويل لأحد البنوك الأخرى.

١٥ ذمم مدينة وموجودات أخرى

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات مستحقة من الإستثمار والتمويل والصكوك	**٨٣١,٧٩٣**	٨٧٦,٤٤٨
ذمم مدينة من بيع استثمارات عقارية (إيضاح ١٤-٢)	**٧٨٤,٨٥٥**	–
قبولات	**٦٥٦,٢٦٣**	٥٩٧,٧٩٩
ذمم إيرادات أخرى مستحقة	**١٩٧,٢٠٠**	١٠٩,١٠٠
ذمم تجارية مدينة	**٥٥,١٦٤**	٧٢,٢٠٢
شيكات مرسلة برسم التحصيل	**١٦,٨٦٣**	١٣,٢٣٦
دفعات مقدمة للمقاولين	**٣٩,١٤٧**	٤,٤٥٦
مخزون	**٨,٨٧٤**	١٤,٩٤٧
مصاريف مدفوعة مقدماً	**٧٢,٩٥٤**	٨٧,٩٠٨
القرض الحسن (تسهيلات بدون أرباح)	–	٨,٠٠٠
حسابات جارية مدينة، صافي	**٢٧,٧٥١**	٣٩,٨١٦
ضرائب مؤجلة (إيضاح ٢٦)	**١٩,٢٩٧**	١٩,٣٠٠
موجودات إسلامية مشتقة (إيضاح ٣٧)	**٦٥,٩٩٦**	٦١,٠٧٤
أخرى	**٣٢٣,١٧٩**	٣٩٢,٥٨٧
	٣,٠٩٩,٣٣٦	٢,٢٩٦,٨٧٣

تظهر الحسابات الجارية المدينة بعد طرح مخصص الإنخفاض في القيمة وقدره ٥١,٢٠ مليون درهم (٢٠١٠: ٥٤,٥٠ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٦ ممتلكات، آلات ومعدات

٢٠١١	أراضي ومباني ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	تكنولوجيا المعلومات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة – معاد عرضه	٣٩٨,٧٨٥	٨٤,١٢٨	٣٧٦,٩٠٨	٤١٠,٣٧٢	٣,٩٦٨	٢٥,٠٧٥	١,٢٩٩,٢٣٦
إضافات	١,٤٤٦	١٦٥	١٢,٣٢٦	٦,٩٧٠	١٥٤	٣٧,٠٧٧	٥٨,١٣٨
إستبعادات	–	–	(٦,٠٢٥)	(٨,٦٥٨)	(٤٤٢)	–	(١٥,١٢٥)
حذوفات	–	–	(٢٠٥)	(٥٩٩)	–	–	(٨٠٤)
تحويلات أخرى	١٥,٩٢٦	–	٣,٢٩١	١٥,٤٧٦	–	(٣٩,٢٩٧)	(٤,٦٠٤)
تعديلات سعر الصرف	(٩٩)	(٢٣٠)	(٣,٠٢٥)	(١,٦٧٠)	(٥٠)	(٨٤)	(٥,١٥٨)
الرصيد كما في نهاية السنة	٤١٦,٠٥٨	٨٤,٠٦٣	٣٨٣,٢٧٠	٤٢١,٨٩١	٣,٦٣٠	٢٢,٧٧١	١,٣٣١,٦٨٣
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	٤٤,٢٨٢	٦٠,٦٠٥	٢٧٢,٣٨٣	٢٦٥,٧٢٦	٣,١٥٤	–	٦٤٦,١٥٠
محمل خلال السنة	٢٠,٩٦٥	٣,٧٢٩	٣٩,٤٠٧	٥٦,٠٠٧	٢٠٥	–	١٢٠,٣١٣
إستبعادات	–	–	(٥,٣٠٧)	(٨,٦٥٧)	(٤٤٢)	–	(١٤,٤٠٦)
حذوفات	–	–	(٨٧)	–	–	–	(٨٧)
تعديلات سعر الصرف	–	(٨١)	(١,٠٥٣)	(٥٢٧)	(٣٦)	–	(١,٦٩٧)
الرصيد كما في نهاية السنة	٦٥,٢٤٧	٦٤,٢٥٣	٣٠٥,٣٤٣	٣١٢,٥٤٩	٢,٨٨١	–	٧٥٠,٢٧٣
القيمة الدفترية							
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٥٠,٨١١	١٩,٨١٠	٧٧,٩٢٧	١٠٩,٣٤٢	٧٤٩	٢٢,٧٧١	٥٨١,٤١٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٦ ممتلكات، آلات ومعدات (يتبع)

٢٠١٠ (معاد عرضه)

	أراضي ومباني ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	تكنولوجيا المعلومات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
الرصيد كما في بداية السنة	٩٠,٣٦٩	٨٢,٨٥٢	٣٤٦,٠٩٥	٣٥٣,٥٩٩	٤,١٦٥	٢٨٦,٦٢٥	١,١٦٣,٧٠٥
إستحواذ على حصة مسيطرة	٢٤,٦٤٨	–	٩,٩٥٨	١٨,٥١١	–	٣١٣	٥٣,٤٣٠
إضافات	١,٦٥٤	١,٣٥٦	١٧,٢٤١	٨,٢٦٠	٦٢٧	٦٤,١٦٥	٩٣,٣٠٣
إستبعادات	(١,١٢٣)	–	(٤٥٥)	–	(٨٠٤)	–	(٢,٣٨٢)
تحويلات أخرى	٢٨٣,٢٧١	–	٥,٠٨٢	٣٠,٦٤٣	–	(٣٢٦,٠٠٣)	(٧,٠٠٧)
تعديلات سعر الصرف	(٣٤)	(٨٠)	(١,٠١٣)	(٦٤١)	(٢٠)	(٢٥)	(١,٨١٣)
الرصيد كما في نهاية السنة – معاد عرضه	٣٩٨,٧٨٥	٨٤,١٢٨	٣٧٦,٩٠٨	٤١٠,٣٧٢	٣,٩٦٨	٢٥,٠٧٥	١,٢٩٩,٢٣٦
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد كما في بداية السنة	٣٣,١٠٢	٥٦,٣٠٧	٢١٧,٠٤٣	١٩٥,٩٨٦	٣,٤٧٢	–	٥٠٥,٩١٠
إستحواذ على حصة مسيطرة	٢,١٤٥	–	٤,٣٧٨	١٢,٤٣٤	–	–	١٨,٩٥٧
محمل خلال السنة	٩,٠٣٥	٤,٣١٧	٥١,٥٤٩	٥٧,٥٢٧	٤٢٧	–	١٢٢,٨٥٥
إستبعادات	–	–	(٣٠٣)	–	(٧٣٠)	–	(١,٠٣٣)
إعادة تصنيف	–	–	٣٠	(٣٠)	–	–	–
تعديلات سعر الصرف	–	(١٩)	(٣١٤)	(١٩١)	(١٥)	–	(٥٣٩)
الرصيد كما في نهاية السنة – معاد عرضه	٤٤,٢٨٢	٦٠,٦٠٥	٢٧٢,٣٨٣	٢٦٥,٧٢٦	٣,١٥٤	–	٦٤٦,١٥٠
القيمة الدفترية							
الرصيد كما في نهاية السنة – معاد عرضه	٣٥٤,٥٠٣	٢٣,٥٢٣	١٠٤,٥٢٥	١٤٤,٦٤٦	٨١٤	٢٥,٠٧٥	٦٥٣,٠٨٦

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تشمل التكاليف المتكبدة على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المدنية لشبكة الفروع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٧ الشهرة

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في بداية السنة	**١٧,٢٥٨**	٣٤,٥١٦
الإنخفاض بالقيمة خلال السنة (إيضاح ٤٨)	**(١٧,٢٥٨)**	(١٧,٢٥٨)
الرصيد كما في نهاية السنة	**–**	١٧,٢٥٨

إختبار إنخفاض قيمة الشهرة

تم إختبار إنخفاض القيمة للشهرة الناتجة عن إندماج الأعمال وبالتالي تم تعديل القيمة الدفترية للشهرة بقيمة الإنخفاض.

١٨ إستثمارات في مشاريع مشتركة

١٨–١ أهم المشاريع المشتركة

إن تفاصيل أهم المشاريع المشتركة في نهاية الفترة المحاسبية هي كما يلي:

	المشاريع المشتركة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠١١	نسبة الملكية ٢٠١٠
١	شركة مركز البستان ذ.م.م	تأجير الشقق والمحلات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٢	ميلينيوم برايفيت ايكوتي ذ.م.م	إدارة صناديق إستثمارية	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٣	الرمال للتطوير	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٤	شركة ناقلات الخليج ذ.م.م(قيد التصفية)	شحن ونقل	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠

إن الشركة المدرجة تحت البند رقم ٤ لم تقم بأية عمليات خلال الفترات الحالية أو السابقة.

١٨–٢ القيمة الدفترية للإستثمار في المشاريع المشتركة

إن حصة البنك ٥٠% من الموجودات والمطلوبات في المشاريع المشتركة أدرجت في البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
نقد وأرصدة لدى البنوك	**٢٧٣**	١,١٨٦
إستثمارات أخرى	**٧٦٣**	١,٠١٣
عقارات قيد الإنشاء	**٤٧,٨٠٨**	٤٧,٨٠٣
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**١٧,٩٦١**	١٦,٤٧٤
ممتلكات ومعدات	**٣,٩٥٢**	٥,٦١٥
مجموع الموجودات	**٧٠,٧٥٧**	٧٢,٠٩١
مجموع المطلوبات	**٣٠,٨١٣**	٣٢,٦٣٣
صافي أرباح السنة	**١٣,٩١٧**	١٦,٠٤٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٩- الشركات التابعـــة

إن الحصة المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة هي كما يلي:

	الشركات التابعة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبـــة الملكيـــة	
				٢٠١١	٢٠١٠
١.	دي آي بي كابيتال ليمتد	الإستثمارات والخدمات المالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٢.	بنك دبي الإسلامي الباكستان المحدود	خدمات بنكية	باكستان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣.	شركة تمويل ش.م.ع	تمويل وإستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٤.	شركة دبي الإسلامي للخدمات الماليـــة ذ.م.م.	خدمات الوساطة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٥.	ميلينيوم كابيتال القابضة ش.م.خ.	تمويل واستثمار	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٦.	دار الشـــريعة للاستشـــارات الماليـــة والقانونية ذ.م.م	استشارات مالية وقانونية	الإمارات العربية المتحدة	%٦٠,٠	%٦٠,٠
٧.	شركة التنمية للخدمات ذ.م.م	خدمات عمالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
٨.	شركة الإمارات لتأجير السيارات	تجارة السيارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٩.	شركة الإمارات "ريت" للإدارة الخاصة المحدودة	إدارة العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٦٠,٠	%٦٠,٠
١٠.	شركة الإمارات "ريت" سي أي ئي سي	تمويل العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٦٣,٧	–
١١.	التطوير الحديث العقارية	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%٩٦,٠
١٢.	التعمير الحديث للاستثمار العقاري	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%٩٦,٠
١٣.	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٤.	شركة نسيج للصناعات ذ.م.م.	صناعة النسيج	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
١٥.	مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م.	طباعة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
١٦.	ليفانت ون انفستمنت ليمتد	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠	%١٠٠
١٧.	بيترا ليمتد	إستثمارات	جزر كايمان	%١٠٠	%١٠٠
١٨.	شركة الأهلية للألمنيـــوم ذ.م.م. (قيـــد التصفية)	تركيبات الألمنيوم	الإمارات العربية المتحدة	%٧٥,٥	%٧٥,٥
١٩.	الإسلامي للإستثمار العقاري المحدود	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠	%١٠٠
٢٠.	شركة تمويل فانديغ ليمتد	صكوك	جيرسي	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٢١.	شركة تمويل للصكوك ذ.م.م	صكوك	جزير كايمان	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٢٢.	شركة تمويل ئي إس او تي المحدودة	خيارات حصة الموظفين	جزر العذراء البريطانية	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٢٣.	شركة تمويل للعقارات والاســـتثمارات ذ.م.م	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٢٤.	شركة تحفيز الشرق الأوسط ليمتد	تجارة عامة	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	%٥٨,٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

١٩- الشركات التابعـــة (يتبع)

تم تأسيس الشركات "ذات الأغراض الخاصة" التالية لغرض إدارة المعاملات التي تتضمن صناديق الإستثمار ويتوقع إغلاقها حين إتمام تلك المعاملات.

	شركة ذات غرض خاص	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبـــة الملكيـــة	
				٢٠١١	٢٠١٠
٢٥.	هولدانفست للإستثمار العقاري	إستثمارات	لوكسمبورج	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٦.	فرنسا الاستثمار العقاري ساس	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٧.	اس أي آر ال باربانيرز	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٨.	اس سي آي لو سيفاين	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٩.	فيندي ريل استيت ساس	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٠.	ب اي اس آر اينودزفانغيســـــــــتي بيتايلونجسفيرفالتونغ جي ام بي اتش	إستثمارات	النمسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣١.	الشركة الألمانية الإسلامية القابضة جي ام بي اتش	إستثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٢.	راين لوجيستكس جي ام بي اتش	إستثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٣.	جف القابضة بي في	إستثمارات	هولندا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٤.	شركة زون وان لإدارة العقارات	إستثمارات	جزر كايمان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٥.	شركة زون تو لإدارة العقارات	إستثمارات	جزر كايمان	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٦.	الإسلامي للتمويل التجاري م ح ذ.م.م.	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٧.	دي.آي.بي ليز وان المحدودة ذ.م.م.	إستثمارات	البهاماز	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٨.	دي.آي.بي ليز وان (دبلن) المحدودة	إستثمارات	أيرلندا	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٩.	جلف أتلانتيك م ح ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٤٠.	شركة أوشانيك الإسلامية للشـــحن م ح ذ.م.م.	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٤١.	شركة سقيا للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٢.	شركة بولوارك للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٣.	شركة أوبتيمم للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٤.	شركة ربيكون للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٥.	شركة أوسيرز للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٦.	شركة لوتس للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٧.	شركة بريمبير للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٨.	شركة لاند مارك للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٤٩.	شركة بلاك ستون للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٥٠.	شركة بلو نايل للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٥١.	شركة مومنتوم للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٥٢.	شركة ماونت سيناي للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠

بالإضافة إلى الملكية المسجلة المبينة أعلاه، فإن حقوق الملكية المتبقية في المنشـــآت ١، ٤، ٥، ٧، ١٤، ١٥، ١٨ و ٤١ إلـــى ٥٢ يحتفظ بها البنك لمصلحته من خلال ترتيبات إسمية.

إن الشركات المدرجة تحت البند ٨ لم تقم بأية عمليات خلال الفترات الحالية أو السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢٠ إندماج الأعمال – الإستحواذ على تمويل ش.م.ع

أصبحت تمويل ش.م.ع ("الشركة")، وهي شركة مُدرجة في سوق دبي المالي وتشارك في أنشطة تمويلية وإستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، شركة تابعة للبنك في ٤ نوفمبر ٢٠١٠. استحوذ البنك على المزيد من الأسهم من المساهمين الرئيسيين وبالتالي إستحوذ على الحصة المسيطرة. تم الإستحواذ لتطوير قيمة الشركة من خلال توفير دعم إستراتيجي طويل الأجل. سيساعد الإستحواذ البنك في أن يصبح أكبر بنك للتمويل العقاري الإسلامي للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة المحددة كما في تاريخ الإستحواذ كانت كما يلي:

	معترف بها عند الإستحواذ ٢٠١٠ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٣٦,٧٥٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٩,٧٥٨,٦٧٧
إستثمارات أخرى	٤٦,٨٥٩
عقارات لغرض البيع	٣٩٩,٨٩٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٩٨,٠٦٠
ممتلكات ومعدات	٣٤,٤٧٣
مجموع الموجودات	١٠,٥٧٤,٧٢٦
التزامات التمويل	٧,٥٢٨,٠٥٨
ذمم دائنة ومستحقات	٣٤٦,٦٦٨
مجموع المطلوبات	٧,٨٧٤,٧٢٦
القيمة العادلة لصافى الموجودات – ١٠٠%	٢,٧٠٠,٠٠٠
سعر الشراء للإستحواذ	٩٣٥,٦٠٠
يطرح: القيمة العادلة لصافى الموجودات المحددة المستحوذ عليها	(١,٥٧٢,٦٣٨)
الربح الناتج من الإستحواذ على الحصة المسيطرة	٦٣٧,٠٣٨

تم تحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات من قبل البنك على أساس تقييم الشركة والذي قام به مقيّم خارجي ليست له صلة بالبنك. إستند تقييم الشركة على تقنيات تقييم الأعمال المقبولة عموما بما في ذلك نموذج خصم توزيع الأرباح وطريقة القيمة الدفترية المعدلة.

سعر شراء الإستحواذ

	٢٠١٠ ألف درهم
نقد	٣١٨,٦٠٩
تحويل أسهم خزينة	٥٦,١٢١
القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع	٥٦٠,٨٧٠
إجمالى سعر الشراء	٩٣٥,٦٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢٠ إندماج الأعمال – الإستحواذ على تمويل ش.م.ع (يتبع)
سعر شـــراء الإستحواذ (يتبع)

تم استبعاد تكلفة المعاملة التي تصل إلى ١,١ مليون درهم من سعر الشراء المحول، وتم الاعتراف بها كمصاريف في بيـــان الدخل الموحد للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

تم الاعتراف بحقوق الاطراف غير المسيطرة بالشركة في تاريخ الإستحواذ وتم قياسها بالتكلفة.

يتضمن إجمالي إيرادات وصافي الأرباح للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ٨٩,٩ مليون درهم و ٦,١ مليـــون درهم على التوالي بالنسبة لفترة ما بعد الإستحواذ. في حال تم الإستحواذ على الشركة في ١ يناير ٢٠١٠، لكان قـــد ارتفـــع اجمالي الايرادات والأرباح الصافية للبنك بمقدار ٦٠٧ مليون درهم و ٢١,٤ مليون درهم على التوالي.

٢١ ودائع العملاء

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
أ) حسب الفئة:		
حسابات جارية	**١٧,٧٨٤,٥٦٠**	١٥,٠٨٧,٥٦٦
حسابات توفير	**١٠,٨٤٨,٦١٤**	١٠,٠٤٧,٠٠٣
ودائع إستثمارية	**٣٥,٩١٢,٢٢١**	٣٨,١٢٤,٠١٢
حسابات هوامش نقدية	**١٩٢,٧٦٥**	١٨٨,١٠٢
احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين (إيضاح ٥٢)	**٣٣,١٥٧**	٣٨٧
	٦٤,٧٧١,٣١٧	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
ب) حسب الإستحقاق التعاقدي:		
ودائع تحت الطلب	**٢٧,٤٧٢,٥٥٥**	٢٤,٨٧٦,٤٢٢
ودائع تستحق خلال ثلاثة شهور	**١٧,٩٦٣,٨٢٦**	١٨,٨٤٣,٢٨٤
ودائع تستحق خلال ستة شهور	**٦,٩٩٨,٠٦٥**	٧,٢٦٩,٠٥٩
ودائع تستحق خلال سنة	**١٠,٥٨٦,٦٨٢**	١٢,٣١٠,١٧٨
ودائع تستحق أكثر من سنة	**١,٧٥٠,١٨٩**	١٤٨,١٢٧
	٦٤,٧٧١,٣١٧	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
ج) حسب التوزيع الجغرافى:		
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٦٢,٩١٠,٧٣٠**	٦١,١٢٢,٠٨٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**١,٨٦٠,٥٨٧**	٢,٣٢٤,٩٨١
	٦٤,٧٧١,٣١٧	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
د) حسب العملة:		
درهم إماراتى	**٥٨,١٧٦,٨٠٣**	٥٨,٧٢٤,٠٩٧
عملات أخرى	**٦,٥٩٤,٥١٤**	٤,٧٢٢,٩٧٣
	٦٤,٧٧١,٣١٧	٦٣,٤٤٧,٠٧٠

٢٢ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	**٢١٨,٢٩٤**	٥١,٥١٧
ودائع إستثمارية	**٣,٨٣٤,١٣٩**	٤,٣٥٧,٩١٠
	٤,٠٥٢,٤٣٣	٤,٤٠٩,٤٢٧

الأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية حسب التوزيع الجغرافي هي كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٣,٨٧٩,٥٣٤**	٣,٩٩٣,١٠١
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٧٢,٨٩٩**	٤١٦,٣٢٦
	٤,٠٥٢,٤٣٣	٤,٤٠٩,٤٢٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢٣ أدوات صكوك تمويلية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
٢٣-١ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك	**٢,٣٥٧,٠٧٥**	٢,٣٥٧,٠٧٥
٢٣-٢ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة	**١,٨١٦,٩٠٨**	١,٨١٨,٩٤٠
	٤,١٧٣,٩٨٣	٤,١٧٦,٠١٥

٢٣-١ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك

خلال عام ٢٠٠٧، أبرم البنك ترتيبات تمويل الصكوك المتوافقة مع الشريعة وحصل من خلالها على تمويل بالدولار متوسط الأجل بمبلغ ٢,٧٥٤/٧٥ مليون درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي). إن الصكوك مدرجة في بورصة ناسداك دبي وبورصة لندن.

تشمل شروط الترتيبات تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات المملوكة بالمشاركة") التي تضم موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات وإستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات لدى البنك مستبدلة إلى شركة الصكوك، شركة دي أي بي صكوك المحدودة– المصدر، التي تم تأسيسها خصيصاً لإجراء معاملة الصكوك. إن الموجودات تحت سيطرة البنك وسيستمر تقديمها من قبل البنك. تستحق شهادات الصكوك في مارس ٢٠١٢.

سيقوم المصدر بدفع مبلغ التوزيع ربع السنوي من العوائد المقبوضة بخصوص الموجودات المملوكة بالمشاركة. من المتوقع أن تكون هذه العوائد المحصلة كافية لتغطي مبلغ التوزيع ربع السنوي المستحق الدفع إلى حاملي الصكوك بتواريخ التوزيع ربع السنوي. عند إستحقاق الصكوك، تعهد البنك بإعادة شراء الموجودات بالسعر المتفق عليه.

يترتب على الصكوك معدل ربح متغير مستحق الدفع إلى المستثمرين إستناداً إلى معدل ثلاثة شهور ليبور زائد ٠,٣٣% في السنة. يتم توزيع الأرباح على أساس ربع سنوي.

خلال عام ٢٠١٠، تم إعادة شراء صكوك تبلغ ٥٨ مليون درهم (١٥,٨ مليون دولار) بسعر مخصوم، بما في ذلك إعادة شراء من خلال عرض نقدي لحاملي الصكوك. اعترف البنك بمبلغ ٦,٤ مليون درهم في ٢٠١٠ متعلق بالربح الناتج من اعادة شراء الصكوك الذي تم إدراجه ضمن إيرادات أخرى. وسوف يتم إلغاء شهادات هذه الصكوك عند إستحقاقها عندما يقوم البنك بإعادة شراء هذه الموجودات المملوكة بالمشاركة.

٢٣-٢ أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة

خلال عام ٢٠٠٨، أصدرت إحدى الشركات التابعة للبنك صكوك غير القابلة للتحويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على شكل شهادات أمانة بقيمة إجمالية ١,١٠٠ مليون درهم (بمعدل ٣ أشهر إيبور زائد ٠,٢٢٥ ٪ سنويا) وصكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية ٣٠٠ مليون دولار (بمعدل ربح ثابت ٤,٣١ ٪ سنويا)، وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي. شهادات الصكوك تستحق في ٢٠١٣.
وفقا لشروط الإكتتاب، يمكن استبدال كل شهادة أمانة وفقا لإختيار صاحب الشهادة أو الشركة التابعة كما يلي :

أ. وفقا لإختيار صاحب الشهادة من خلال "الإستبدال التطوعي المبكر " في أي وقت بعد سنة من تاريخ الإصدار مع مراعاة تحقق شروط معينة ؛

ب. وفقا لإختيار الشركة التابعة في أي وقت بعد ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار من خلال "الإستبدال الجزئي الاختياري" مع مراعاة تحقق شروط معينة.

في كلا الخيارين على حد سواء، تقوم الشركة التابعة إما بإصدار الحصة في الشركة التابعة وفقا لسعر الصرف ذو الصلة أو يتم الدفع نقدا.

في وقت الاستحقاق النهائي، سيتم إستبدال أي شهادات أمانة متبقية بالكامل من قبل شركة تابعة نقدا بالقيمة الاسمية بالإضافة إلى أي مبلغ أرباح غير مدفوع.

٢٤ وكالات تمويلية متوسطة الأجل

اختار البنك إعادة تصنيف ودائع الوكالة المستلمة في سنة ٢٠٠٨ من وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٣,٧٥ مليار درهم وإدراجها تحت فئة تمويل مؤهل من المستوى الثاني ("تمويل الطبقة ٢"). وافق المساهمون على عملية إعادة التصنيف في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد في أبريل ٢٠٠٩. وسيتم استخدام ودائع الوكالة التي منحتها وزارة المالية (الموكّل) إلى البنك (الوكيل) لأغراض الاستثمار لفترة سبع سنوات تبدأ من تاريخ إعادة التصنيف وتستحق في ديسمبر ٢٠١٦. وسيتم دفع أرباح الوكالة كل ثلاثة أشهر بناءً على معدّل ربح يتوقع أن يتراوح بين ٤% – ٥,٢٥% سنوياً.

وفقا لشروط عقد الوكالة ، تخضع حقوق ومطالبات الموكل فيما يتعلق بعقد الوكالة بالكامل إلى حقوق ومطالبات جميع الدائنين الآخرين غير التابعين.

٢٥ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
حصة المودعين من الأرباح (إيضاح ٤٩)	**٢٥٩,٤٥٨**	٣٢٩,٩٢٨
مبالغ مستحقة لعقارات	**٢٤٠,٩٣٣**	٢٤٨,١٥٣
شيكات بنكية	**١٥٥,٦٦١**	١٨٥,٨٢٢
ودائع متنوعة	**٣٧٧,٤٦٨**	٤٢٩,٣٥٧
دائنون تجاريون	**٤٤٩,١٧٤**	٤١١,٤١١
مبالغ مستحقة لموردين عن موجودات مالية وإستثمارية	**٥٥,٧٧٨**	١١٦,٤٨٧
مخصص مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح ٢٧)	**١١٠,١٥٢**	١٠١,٧٣٧
قبولات دائنة	**٦٥٦,٢٦٣**	٥٩٧,٧٩٩
توزيعات أرباح غير مطالب بها	**٣٥,٦٥١**	٥٢,١٢١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**٥,٣٥٠**	٤,٨٠٠
مبالغ مستحقة للمقاولين	**٢٤,٨٤٨**	١٨,٢٧٤
تحويلات مالية	**٣١,٧٣٤**	٥١,٥٠٨
مبالغ مستحقة عن إستثمارات	**٢٩٣,٥٨٥**	٢٩٣,٥٨٥
شيكات مستلمة برسم التحصيل	**٤١٣**	٤٦٥
مخصص الضريبة (إيضاح ٢٦)	**٥,٣٤٦**	٣,٦٢٣
مشتقات إسلامية (إيضاح ٣٧)	**٢٣,٨٩٧**	١٤,٠٢٩
أخرى	**٨١٧,٦٤٤**	٨٢٠,٨٢٤
	٣,٥٤٣,٣٥٥	٣,٦٧٩,٩٢٣

٢٦ الضرائب

٢٦-١ مخصص الضرائب

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في بداية السنة	**٣,٦٢٣**	-
المحمل خلال السنة	**٧,٧٤٠**	٥,٠٣٧
ضرائب مدفوعة	**(٦,٠١٧)**	(١,٤١٤)
الرصيد كما في نهاية السنة (إيضاح ٢٥)	**٥,٣٤٦**	٣,٦٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢٦ الضرائب (يتبع)

٢٦-٢ موجودات الضريبة المؤجلة

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما فى بداية السنة	**١٩,٣٠٠**	١٨,٠٥٧
إضافات خلال السنة	**٩٥٨**	١,٥٤٥
تأثير سعر الصرف	**(٩٦١)**	(٣٠٢)
الرصيد كما فى نهاية السنة (إيضاح ١٥)	**١٩,٢٩٧**	١٩,٣٠٠

٢٦-٣ مصروف الضريبة خلال السنة

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الضريبة الحالية	**(٧,٧٤٠)**	(٥,٠٣٧)
الضريبة المؤجلة	**٩٥٨**	١,٥٤٥
مصروف ضريبة الدخل	**(٦,٧٨٢)**	(٣,٤٩٢)

٢٧ مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في بداية السنة	**١٠١,٧٣٧**	٨٩,٥٥٤
محمل خلال السنة	**١٩,٢٤٨**	٢٧,١٤٠
مدفوع خلال السنة	**(١٠,٨٣٣)**	(١٤,٩٥٧)
كما فى نهاية السنة (إيضاح ٢٥)	**١١٠,١٥٢**	١٠١,٧٣٧

٢٨ زكاة متراكمة

٢٨-١ زكاة عن حقوق الملكية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
زكاة محملة على بيان التغيرات فى حقوق الملكية الموحد	**١٥٢,٢٤٤**	١٤٦,٣٢٦
زكاة محتسبة ومدفوعة مباشرة من قبل شركات مستثمرة أخرى	**(١١,٦٦٨)**	–
زكاة المساهمين للسنة	**١٤٠,٥٧٦**	١٤٦,٣٢٦

٢٨-٢ زكاة مستحقة

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
زكاة عن حقوق الملكية*	**١٤٠,١٥١**	١٤٦,٣٢٦
زكاة محتسبة من قبل شركات تابعة	**(١٩,٩٥٢)**	–
صافى زكاة مستحقة عن حقوق الملكية	**١٢٠,١٩٩**	١٤٦,٣٢٦
زكاة عن احتياطى مخاطر الاستثمار للمودعين (إيضاح ٥٢)	**٨٧٧**	١٠
	١٢١,٠٧٦	١٤٦,٣٣٦

* تم إدراج الزكاة على حقوق الملكية بصافي مبلغ ٤٢٥,٠٠٠ درهم يتعلق بسنة ٢٠١٠.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٢٩ رأس المال

	٢٠١١		٢٠١٠ (معاد عرضه)	
	عدد الأسهم بالألف	المبلغ ألف درهم	عدد الأسهم بالألف	المبلغ ألف درهم
رأس المال المصرح به:				
أسهم عادية بواقع ١ درهم للسهم	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
المصدر والمدفوع بالكامل:				
الرصيد في بداية السنة	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٦١٧,٥٠٥
أسهم منحة	–	–	١٧٩,٥٤٩	١٧٩,٥٤٩
الرصيد في نهاية السنة	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	**٣,٧٩٧,٠٥٤**	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤

خلال ٢٠١٠، تم إصدار ١٧٩,٥٤٩,٠٠٠سهم بقيمة ١ درهم للسهم كأسهم منحة.

٣٠ الإحتياطيات

	إحتياطي قانوني ألف درهم	إحتياطي أراضي منحة ألف درهم	إحتياطي عام ألف درهم	إحتياطي ترجمة عملات ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٠	٢,٧٣١,٨٧٩	٢٧٦,١٣٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	(٧٧,٨٤١)	٥,٢٨٠,١٧٧
تعديلات تحويلات عملة	–	–	–	(١٣,٧٠٠)	(١٣,٧٠٠)
كما في ١ يناير ٢٠١١ – (معاد عرضه)	٢,٧٣١,٨٧٩	٢٧٦,١٣٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	(٩١,٥٤١)	٥,٢٦٦,٤٧٧
تعديلات تحويل عملة	–	–	–	(٣٠,٦٧٧)	(٣٠,٦٧٧)
حركات أخرى	–	(٩,٠٥٤)	–	–	(٩,٠٥٤)
كما ٣١ ديسمبر ٢٠١١	**٢,٧٣١,٨٧٩**	**٢٦٧,٠٨٥**	**٢,٣٥٠,٠٠٠**	**(١٢٢,٢١٨)**	**٥,٢٢٦,٧٤٦**

الإحتياطي القانوني

طبقًا للمادة ١٩٢ من قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ١٠% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يصبح هذا الإحتياطي مساوياً ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

قرر مجلس الإدارة التوقف عن التحويل السنوي إلى الاحتياطي القانوني نظراً لأن الاحتياطي يزيد عن ٥٠% من رأس المال المدفوع.

إحتياطي الأراضي الممنوحة

منحت حكومة دبي بعض الأراضي بتصرف حر فقط لصالح مساهمي البنك. أدرجت هذه الأراضي ضمن الإستثمارات العقارية (إيضاح ١٤). إن مبلغ احتياطي الأراضي الممنوحة يمثل القيمة العادلة للأراضي عند منحها.

الإحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

إحتياطي ترجمة العملات الأجنبية

يتم الإعتراف بإحتياطي ترجمة العملات المتعلق بترجمة نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة عرض للبنك (أي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الأخر، ويتم إحتسابها ضمن إحتياطي ترجمة العملات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٣١ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في بداية السنة	(٢٤٣,١٦٦)	(٧٢٣,٧١٣)
تأثير التغير في السياسة المحاسبية لإعادة التصنيف والقياس للموجودات المالية – المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٢-١)	(٤٤١,٩٧٣)	–
صافي الخسارة غير المحققة على الاستثمارات الأخرى المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(١٤٦,٧٢٤)	–
صافي الأرباح غير المحققة من الإستثمارات المتاحة للبيع	–	٦٠٦,١٤٠
إعادة تصنيف الخسارة المحققة لإستبعاد إستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٤	–
إعادة تصنيف الأرباح المحققة لإستبعاد إستثمارات متاحة للبيع إلى الأرباح أو الخسائر	–	(١٢٥,٥٩٣)
الرصيد في نهاية السنة	(٨٣١,٨٤٩)	(٢٤٣,١٦٦)

٣٢ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترح توزيعها

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
توزيعات ارباح مقترحة		
توزيعات أرباح نقدية:		
(٢٠١١: بواقع ٠,١٠ درهم للسهم)	**٣٧٩,٧٠٥**	–
توزيعات أرباح مقترحة ومدفوعة		
توزيعات أرباح نقدية:		
(٢٠١٠: بواقع ٠,١٠ درهم للسهم)	–	٣٧٩,٧٠٥

٣٣ إحتياطي تحوط

خلال عام ٢٠٠٩، قام البنك بإيقاف تحوط التدفقات النقدية على العمليات المتوقعة مما أدى إلى إطفاء إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية خلال عام ٢٠١١ والبالغة ١٠,٦ مليون درهم (٢٠١٠: ٣٩,٩ مليون درهم). إيضاح ٤١.

٣٤ برنامج خيار تملك أسهم للموظفين (ESOP)

بدأ البنك في عام ٢٠٠٤ برنامج خيار تملك أسهم للموظفين (ESOP) تقديراً للموظفين الرئيسيين والاحتفاظ بهم. البرنامج يمنح الموظفين الحق في تملك أسهم البنك بسعر الإصدار.

ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التالية كانت موجودة في السنة الحالية والسنوات السابقة.

	سنة الإصدار	عدد الأسهم	تاريخ المنح	تاريخ الإنتهاء	سعر الإصدار	القيمة العادلة عند تاريخ المنح
١	٢٠٠٦	٤,١١٣,٠٠٠	يناير ٢٠٠٦	فبراير ٢٠١٠	٢	٢٦,٧
٢	٢٠١٠	١,٥٦٠,٠٠٠	أبريل ٢٠١٠	مارس ٢٠١٢	–	٢,٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٣٤ برنامج خيار شراء أسهم الموظفين (ESOP) (يتبع)

تم منح الأسهم بموجب ترتيبات إسمية، إلى فئات مختلفة من الموظفين بشرط إستمرار الموظفون في العمل لدى البنك لفترة بحد أدنى متفق عليه تتراوح ما بين ٢–٤ سنوات من تاريخ المنح. في حال مغادرة الموظف قبل إتمام فترة الاستحقاق الكامل، فإن نسبة من الأسهم ستعود الى البنك. وبشكل عام ، ترى الادارة أنه من المستبعد عودة كمية كبيرة من الأسهم مرة أخرى إلى البنك فيما يتعلق بمغادرة الموظفين قبل إتمام فترة الاستحقاق. إن القيمة العادلة لبرنامج خيار شراء أسهم الموظفين ESOP في السنة الحالية و السنوات السابقة عند تاريخ المنح والرسوم المعدلة أكثر من فترة الاستحقاق هي كما يلي:

السنة	*المبلغ الحالي المحمل على بيان الدخل الموحد*	*المحمل على بيان الدخل الموحد كما في تاريخ المنح*
	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٠٦	٣٠,٣١٢	٣٠,٣١٢
٢٠٠٧	٣٦,٨٤٦	٣٦,٨٤٦
٢٠٠٨	١٨,٠٤٩	٢٥,٠٨٥
٢٠٠٩	٥,٤٤٤	٦,٨٥٦
٢٠١٠	١,٥٨٠	٣,٥٩٤
٢٠١١	١,٦٥٣	١,٦٥٣
٢٠١٢	٥٥١	٥٥١
المجموع	٩٤,٤٣٥	١٠٤,٨٩٧

٣٥ أطراف غير مسيطرة

إن حقوق الأطراف غير المسيطرة تمثل الحصة التناسبية لمساهمي الأقلية في القيمة الإجمالية من صافي موجودات ونتائج عمليات الشركات التابعة.

٣٦ المطلوبات المحتملة والإلتزامات

الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل

إن الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل تشتمل على الالتزامات لتقديم التمويل والاعتمادات المستندية القائمة والكفالات التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات متعاملي البنك.

إن الالتزامات لتقديم التمويل تمثل الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي، وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشتمل على شروط لإلغائها وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن الالتزامات يمكن أن تنتهي صلاحيتها دون القيام بسحبها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية. إن الاعتمادات المستندية القائمة والكفالات تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن المتعاملين في حال إخفاق المتعامل بالسداد حسب شروط العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٣٦ المطلوبات المحتملة والإلتزامات (يتبع)

***الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل* (يتبع)**

لدى البنك التزامات ومطلوبات محتملة قائمة بموجب اعتمادات مستندية وكفالات ناتجة عن سير الأعمال العادية كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
المطلوبات المحتملة:		
خطابات ضمان	**٧,٥١٠,٩٤٩**	٨,٧٧٤,٠٤٧
إعتمادات مستندية	**٢,٠٨١,٨٢٥**	٢,٥٣٥,٦٦٦
	٩,٥٩٢,٧٧٤	١١,٣٠٩,٧١٣
الإلتزامات:		
إلتزامات مصاريف رأسمالية	**٣١٦,٥٧٥**	٣٨٨,٩٣٢
إلتزامات تسهيلات غير قابلة للإلغاء وغير مسحوبة	**٨,٧٥٦,٥٠١**	١٢,٥٦٧,٥٣٩
	٩,٠٧٣,٠٧٦	١٢,٩٥٦,٤٧١
مجموع المطلوبات المحتملة والإلتزامات	**١٨,٦٦٥,٨٥٠**	٢٤,٢٦٦,١٨٤

٣٧ المشتقات الإسلامية

يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة التي تعادل أسعار السوق بالإضافة للمبالغ الاسمية محللة حسب تاريخ إستحقاقها. إن المبلغ الاسمي هو المبلغ الخاص بالأصل المعني للمشتق الإسلامي، مرجع السعر أو المؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات الإسلامية. تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١١: *المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق*

	القيمة العادلة الموجبة *ألف درهم*	*القيمة العادلة السالبة* *ألف درهم*	*مجموع المبالغ الإسمية* *ألف درهم*	*خلال ٣ أشهر* *ألف درهم*	*أكثر من ٣ أشهر – سنة* *ألف درهم*	*أكثر من سنة – ٣ سنوات* *ألف درهم*	*أكثر من ٣ – ٥ سنوات* *ألف درهم*	*أكثر من ٥ سنوات* *ألف درهم*
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	٢٧,١٦٤	٢٣,٨٩٧	٧,٤٨٦,٠٦٩	١,٩٢٤,٠٧١	٥,٥٦١,٩٩٨	–	–	–
مقايضات أسعار ربح إسلامية	٣٨,٨٣٢	–	٩,٢٩٩,٩٥٩	–	٦,٥٨٨,٥٩٠	١٤٦,٩٢٠	١,٩٤١,٤٤٣	٦٢٣,٠٠٦
	٦٥,٩٩٦	٢٣,٨٩٧	١٦,٧٨٦,٠٢٨	١,٩٢٤,٠٧١	١٢,١٥٠,٥٨٨	١٤٦,٩٢٠	١,٩٤١,٤٤٣	٦٢٣,٠٠٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٣٧ المشتقات الإسلامية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠: *المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق* – معاد عرضه

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	*القيمة العادلة السالبة* ألف درهم	*مجموع المبالغ الإسمية* ألف درهم	*خلال ٣ أشهر* ألف درهم	*أكثر من ٣ أشهر – سنة* ألف درهم	*أكثر من سنة – ٣ سنوات* ألف درهم	*أكثر من ٣ – ٥ سنوات* ألف درهم	*أكثر من ٥ سنوات* ألف درهم
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	١٥,١٢٧	١٤,٠٢٩	٥,٣٠٨,٢٥٤	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٧,١٨١	–	–
مقايضات أسعار ربح إسلامية	٤٥,٩٤٧	–	٩,٩٩٥,٦٥١	–	–	٩,٣٢٤,١٠١	–	٦٧١,٥٥٠
	٦١,٠٧٤	١٤,٠٢٩	١٥,٣٠٣,٩٠٥	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٩,٣٣١,٢٨٢	–	٦٧١,٥٥٠

لدى البنك مراكز في الأنواع التالية من المشتقات.

تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات

إن التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات هي تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن الصفقات الفعلية تنفذ في تاريخ التعهد، من خلال مبادلة العروض والقبولات بالشراء/ البيع بين الأطراف المعنية.

المقايضات الإسلامية

المقايضات الإسلامية مرتكزة على مبدأ الوعد (التعهد) بين طرفين لشراء عقود منتجات محددة ومطابقة للشريعة الإسلامية بسعر محدد بالتاريخ المحدد في المستقبل. وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية للشراء. إن تركيب المقايضات الإسلامية يشتمل على مقايضات أسعار الربح ومقايضات العملات. بخصوص مقايضات أسعار الربح الإسلامية، تقوم الأطراف المتقابلة عادة بتبادل دفعات أسعار الربح الثابتة والمتغيرة إستناداً إلى قيمة إسمية لعملةٍ منفردة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد مرابحة". بخصوص مقايضات العملات الإسلامية يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة للمبالغ الإسمية بعملاتٍ مختلفة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد بيع مرابحة".

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة بغرض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك التجارية المشتقة بالمبيعات والتحوطات الإستراتيجية (راجع أدناه). تشمل أنشطة البيع عرض المنتجات إلى المتعاملين بأسعار منافسة لتمكنهم من تحويل أو تعديل أو خفض المخاطر الحالية والمتوقعة.

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط

كجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يقوم البنك بإستخدام المشتقات لأغراض التحوطات من أجل تخفيض تعرضه إلى مخاطر العملات وسعر الربح. يتم إنجاز هذا بتحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الإستراتيجي مقابل تعرضات الميزانية العمومية ككل.

بخصوص مخاطر أسعار الربح، يتم عمل التحوط الإستراتيجي بمراقبة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية والدخول في مقايضات أسعار الربح. بما أن التحوط الإستراتيجي لا يؤهل لمحاسبة تحوطات محددة، فلذلك يتم إحتساب المشتقات المتعلقة كأدوات تجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٣٨ إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات بضائع	**٣٠٦,٨٤٤**	٤١٦,٥١٧
مرابحات دولية	**٧,٨٣٩**	١٠,٠٢٣
مرابحات سيارات	**٤٤٣,٧٧٩**	٤٨٦,٥٥٢
مرابحات عقارية	**٢٢٣,٦٧٤**	٢٥٨,٣٠٤
مجموع إيرادات المرابحات	**٩٨٢,١٣٦**	١,١٧١,٣٩٦
إستصناع	**٤٤٩,٠٥١**	٤٧١,٣٣٧
إجارة تمويل منزل	**٥٩٠,٨٨٤**	١٨٨,٩٠٧
إجارة	**٤٤٩,٦٩٢**	٤٣٢,٥٠٥
تمويل سلم	**٢٦٤,٩٧٩**	٥٢,٣٤٩
إيرادات من موجودات تمويلية إسلامية	**٢,٧٣٦,٧٤٢**	٢,٣١٦,٤٩٤
موجودات إستثمارية إسلامية		
مشاركات	**٤٥٨,٩٠٢**	٥٩٧,٠١٣
مضاربات	**٢٠٠,٤٥٥**	٢٧٠,٦٠٤
وكالات	**٥٢,٤٠٧**	٣٧,٥٨٤
إيرادات من موجودات إستثمارية إسلامية	**٧١١,٧٦٤**	٩٠٥,٢٠١
مجموع الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	**٣,٤٤٨,٥٠٦**	٣,٢٢١,٦٩٥

إن الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية تظهر بالصافي بعد تنزيل الإيرادات المستبعدة بمبلغ ٤,٢ مليون درهم (٢٠١٠: ٦,٢ مليون درهم).

٣٩ إيرادات من مرابحات دولية ووكالات، قصيرة الأجل

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
إيرادات من مرابحات دولية من بنوك ومؤسسات مالية	**٦,٧٠٧**	١٣,٣٢٨
إيرادات من ودائع إستثمارية ووكالات	**١٧,٣٢٦**	٢١,١٩٩
إيرادات من مرابحات دولية لدى المصرف المركزي	**٥٩,١٠٠**	١,٧٨٦
	٨٣,١٣٣	٣٦,٣١٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤٠ الأرباح من الإستثمارات الأخرى

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
إيراد الأرباح	**٣٥,٦٧٩**	٢٥,٦٩٣
الأرباح المحققة من بيع استثمارات	**٣,٨٩٨**	١٢٣,٦٥٢
خسارة غير محققة من إعادة تقييم إستثمارات	**(٥٤١)**	(١٣,١٨٢)
	٣٩,٠٣٦	١٣٦,١٦٣

تظهر إيرادات الأرباح صافية من الإيراد المتنازل عنه بقيمة ٣,٤ مليون درهم (٢٠١٠: ٢,٧ مليون درهم)

٤١ إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
رسوم وعمولات متعلقة بعمليات تجارية	**١٨٨,٩٦٦**	١٧٠,٩٣٣
رسوم وعمولات أخرى	**٤٠١,٣٩١**	٣٧١,٤٣٠
أرباح تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	**٩٠,٤٣٦**	١٠٢,٨٣٦
أرباح متراكمة على إحتياطي تحوط المعاد تصنيفه إلى الأرباح والخسائر (إيضاح ٣٣)	**١٠,٦٥٦**	٣٩,٩٤٤
القيمة العادلة لمشتقات إسلامية	**٩,١٣٨**	١,٨٨٧
	٧٠٠,٥٨٧	٦٨٧,٠٣٠

٤٢ إيرادات من إستثمارات عقارية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
صافي إيرادات الإيجار	**٧٠,٠٤٢**	٧٢,١٦٥
ربح من بيع إستثمارات عقارية	**–**	١٨,٠٠١
	٧٠,٠٤٢	٩٠,١٦٦

تظهر إيرادات الإيجار بصافي الإيراد المتنازل عنه بقيـــمة ٠/٢ مليون درهم (٢٠١٠: ٠/٢ مليون درهم).

٤٣ إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها لغرض البيع

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
المتحصل من المبيعات	**٣٠,٦٨٦**	٣١,٠٦٧
تكاليف البيع (إيضاح ١٣)	**(١٥,٢٩٦)**	(١٦,٥٦٩)
	١٥,٣٩٠	١٤,٤٩٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤٤ إيرادات أخرى

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات خدمات، صافي	**٦٥,٤٠٢**	٨٥,٠٥٩
أخرى	**٦٥,٤٣٥**	٥٤,٩٤٧
	١٣٠,٨٣٧	١٤٠,٠٠٦

٤٥ مصاريف الموظفين

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
رواتب وأجور	**٨٨٣,٦٥٣**	٧٧٩,٦٧٣
مكافآت نهاية الخدمة	**١٩,٢٤٨**	٢٧,١٤٠
دفعات على أساس أسهم الملكية	**١,٦٥٣**	١,٥٨١
أخرى	**٤,٣٢٩**	٩,٤٢٥
	٩٠٨,٨٨٣	٨١٧,٨١٩

٤٦ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
مصروفات إدارية	**٩٠,٩٧٧**	٩٠,٠٣٣
إستهلاك ممتلكات، آلات ومعدات (إيضاح ١٦)	**١٢٠,٣١٣**	١٢٢,٨٥٥
مصاريف الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية	**٦٧,٦٨٢**	٧٧,١٩٤
مصاريف إتصلات	**٦١,٦٧٢**	٧٢,٦٣٨
مصاريف صيانة معدات ومباني	**١٠٨,٣٨٦**	٩٤,٦٩٢
مصاريف طباعة وقرطاسية	**٨,٨٧٣**	١٣,٢٨٤
أخرى	**١٠٥,٥٠٦**	٧٢,٢٤٧
	٥٦٣,٤٠٩	٥٤٢,٩٤٣

٤٧ صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
صافي مخصص الموجودات التمويلية الإسلامية	**٦٦٦,٧٠٢**	٦١٧,٢٨٧
صافي مخصص الموجودات الإستثمارية الإسلامية	**٣١٠,٥٩٨**	٣٦,١٤٩
صافي مخصص ذمم مدينة وموجودات أخرى	**١٧,٦٦٤**	١١,٣٢٨
خسائر إنخفاض قيمة إستثمارت متاحة للبيع	**–**	١٣٦,٢٩١
	٩٩٤,٩٦٤	٨٠١,٠٥٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٤٨ صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في شركات زميلة (إيضاح ١١)	**٣,١٢٨**	١٢,٢٣٧
إنخفاض قيمة استثمارات في مشروع مشترك	**١١,٦٦١**	–
إنخفاض قيمة إستثمارت عقارية (إيضاح ١٤)	**١٩,٤٠١**	١٣,٣٢٩
إنخفاض قيمة عقارات متاحة للبيع (إيضاح ١٣)	**٤٠,٥٠٠**	٢٠,٠٠٠
إنخفاض قيمة الشهرة (إيضاح ١٧)	**١٧,٢٥٨**	١٧,٢٥٨
	٩١,٩٤٨	٦٢,٨٢٤

٤٩ حصة المودعين في الأرباح

	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
حصة السنة	**١,٣٨٦,٨٠٨**	١,٤٣٥,٦٣١
يطرح: المتعلق بمخصص تسوية أرباح المودعين (إيضاح ٥٢)	**(٦٣٦)**	(٥١١)
المحول (إلى) / من مخصص تسوية أرباح المودعين، صافي (إيضاح ٥٢)	**(٣٣,٠١١)**	٤٢,٠٠٠
	١,٣٥٣,١٦١	١,٤٧٧,١٢٠
يطرح: المدفوع خلال السنة	**(١,٠٩٣,٧٠٣)**	(١,١٤٧,١٩٢)
حصة المودعين المستحقة من الأرباح (إيضاح ٢٥)	**٢٥٩,٤٥٨**	٣٢٩,٩٢٨

حصة الأرباح المستحقة الدفع إلى الزبائن والمؤسسات المالية هي كما يلي:

ودائع إستثمارية وإدخار من الزبائن	**٦٩٩,٩٤١**	٩٩٦,٤٩١
ودائع وكالة وإستثمارية أخرى من البنوك والزبائن	**٥٦٠,٧٨٨**	٤٠٩,٨٨٤
الأرباح المستحقة الدفع لأدوات الصكوك التمويلية	**١٢٦,٠٧٩**	٢٩,٢٥٦
	١,٣٨٦,٨٠٨	١,٤٣٥,٦٣١

٥٠ العائد الأساسي والمخفض على السهم

تم احتساب العائد الأساسي والمخفض على السهم وذلك بقسمة أرباح السنة العائدة إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠١١	٢٠١٠
		(معاد عرضه)
أرباح السنة بعد تنزيل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة البالغة ٥,٣٥٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٠: ٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم)	**١,٠٠٤,٧٩١,٠٠٠**	٥٤٨,٣٥٣,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بواقع ١ درهم للسهم	**٣,٧٩٧,٠٥٤,٠٠٠**	٣,٧٧٦,٢٦٩,٠٠٠
العائد الأساسي والمخفض على السهم بالدرهم	**٠,٢٦**	٠,١٥

إن العائد الأساسي للسهم هو نفس العائد المخفض للسهم حيث أن البنك لم يقم بإصدار أي أدوات قد يكون لها تأثير على العائد الأساسي للسهم في حال تحويلها.

٥١ النقد وما يعادله

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٢,٩٥٢,٣١٩	١١,٢٤٧,٢٢٥
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣,٠٤٣,٠٩٦	٢,٣٥٦,٥٣١
	١٥,٩٩٥,٤١٥	١٣,٦٠٣,٧٥٦
يطرح: أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية بتواريخ إستحقاق لأكثر من ٣ أشهر	(٦,٥٢١,٨٤٥)	(٣,١٢٠,٠٧٥)
	٩,٤٧٣,٥٧٠	١٠,٤٨٣,٦٨١

٥٢ احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

	٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في بداية السنة – كما تم بيانه	٣٨٧	٤١,٨٨٦
الحصة من أرباح السنة (إيضاح ٤٩)	٦٣٦	٥١١
الزكاة للسنة (إيضاح ٢٨)	(٨٧٧)	(١٠)
تحويل من / (إلى) حصة المودعين من الأرباح خلال السنة، صافي (إيضاح ٤٩)	٣٣,٠١١	(٤٢,٠٠٠)
الرصيد كما في نهاية السنة (إيضاح ٢١)	٣٣,١٥٧	٣٨٧

إن احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين يمثل جزءاً من حصة المودعين من الأرباح المحتفظ به كاحتياطي. يستحق هذا الاحتياطي الدفع للمودعين بعد موافقة مجلس الإدارة وإعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك. أدرجت الزكاة عن الاحتياطي ضمن بند الزكاة المستحقة.

٥٣ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يقوم البنك بمعاملات مع المساهمين وأعضاء مجلس إدارة البنك ومسؤولين كبار في البنك والشركات التابعة لهم وذلك ضمن سير العمل العادي وبمعدلات أرباح وعمولات تجارية. إن جميع التسهيلات للجهات ذات العلاقة هي تسهيلات نشطة وبدون مخصص لأي انخفاض ممكن في القيمة.

تم إستبعاد الأرصدة والمعاملات بين البنك وشركاته التابعة والتي تعتبر أطراف ذات علاقة للبنك عند إعداد البيانات المالية الموحدة ولم يتم الافصاح عنها في هذا الإيضاح.

إن الأرصدة الجوهرية القائمة في ٣١ ديسمبر بخصوص الأطراف ذات العلاقة مدرجة في البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	مساهمين رئيسيين ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١١				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٦١٢,١٦٧	٣٤,٤٦٨	٣٩٠,٠٠٠	١,٠٣٦,٦٣٥
ودائع العملاء	٢,٦٧٦,١٨٨	١٣٢,٠٧٦	٨٠,٢٧٢	٢,٨٨٨,٥٣٦
الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣٧,٨٢٣	٢,٣٨٤	٢٤,١٧٨	٦٤,٣٨٥
حصة المودعين من الأرباح	٨٢,٨٢٠	٢٣,٤٦٤	١,٧٤١	١٠٨,٠٢٥
المطلوبات المحتملة	–	٨	٧٠٠	٧٠٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٣ المعاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

	مساهمين رئيسيين ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	١,٨٣٦,٥٠٠	١٨٣,٧٠١	٤٦٣,٤٧٥	٢,٤٨٣,٦٧٦
ودائع العملاء	٢,٨٤٧,٠٨٧	٤٣,٧٧٢	١٧٢,٠٥٢	٣,٠٦٢,٩١١
الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٥٦,٩١٤	١٠,٦٦٢	٤,٣٢١	٧١,٨٩٧
حصة المودعين من الأرباح	١٠٧,٥٣٨	٦٦٣	١٧١	١٠٨,٣٧٢
المطلوبات المحتملة	–	٣٠٣	٧٠٠	١,٠٠٣

لم يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة مقابل الموجودات الاستثمارية والتمويلية المقدمة لأطراف ذات علاقة أو المطلوبات الطارئة الصادرة لصالح أطراف ذات علاقة خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (٣١ ديسمبر ٢٠١٠: لا يوجد).

إن التعويضات المدفوعة للمدراء الرئيسيين في البنك هي كما يلي:

	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
رواتب ومزايا أخرى	**٢٦,٢٠٥**	٢٨,٩١٥
مكافآت نهاية الخدمة	**١,٨٨٩**	١,٩٤٨

٥٤ المعلومات القطاعية

تُحدد القطاعات التشغيلية بناءً على التقارير الداخلية والتي يتم مراجعتها بشكلٍ منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد للقطاع وتقييم أدائه.

معلومات القطاعات الرئيسية

توزع القطاعات الرئيسية في البنك إلى أربعة قطاعات رئيسية كما يلي:

١) الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال:	تتولى بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المرابحات التجارية والإستهلاكية والإجارة وبطاقات الائتمان وتسهيلات الحوالات المالية وتسهيلات التمويل التجاري.
٢) الأنشطة البنكية للشركات والإستثمارات:	تتولى بشكل رئيسي التمويل والتسهيلات المصرفية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات والخدمات البنكية الاستثمارية.
٣) العقارات:	تتولى تطوير العقارات والإستثمارات العقارية الأخرى.
٤) الخزينة:	مسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة السيولة الشاملة للبنك ومخاطر السوق وتوفير خدمات الخزينة للعملاء. تقوم أيضا الخزينة بتشغيل محفظة الصكوك الإسلامية الخاصة، وتخصص دفترة أدوات مالية لإدارة المخاطر ذات الصلة.
٥) أخرى:	تتولى أعمال ومهام أخرى غير المذكورة أعلاه.

تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبني عليه البنك تقاريره عن المعلومات القطاعية الرئيسية. يتم تنفيذ المعاملات بين القطاعات على أساس أرباح مقدّرة والتي تقارب أسعار السوق ضمن سياق الأعمال الإعتيادية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٤ المعلومات القطاعية (يتبع)

معلومات القطاعات

يوضح الجدول التالي إيرادات العمليات والأرباح وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات		عقـارات		الخزينـة		أخـرى		المجمـوع	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)
صافي إيرادات تشغيلية	١,٨٣٥,٩٠١	١,٦١٥,١٢١	١,٢٢٧,٤٣٤	١,٠٧٦,٩٩٦	(١٦٤,٣٥٣)	(٢١٥,٠٧٤)	٤٦١,٣٢٠	٣٦٠,٢١٩	**٢٥٧,٧٥٣**	٤٣٥,٦٥٦	**٣,٦١٨,٠٥٥**	٣,٢٧٢,٩١٨
حصة من ربح / (خسارة) في شركات زميلة	–	–	٣٧,٧٢٣	٢٥,٦١٤	(٩,١٧٢)	(١,١٢٥,٥٠٥)	–	–	–	–	**٢٨,٥٥١**	(١,٠٩٩,٨٩١)
الربح من الاستحواذ على حصة مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٣٧,٠٣٨	–	٦٣٧,٠٣٨
مصروفات تشغيلية	(١,٠٤٧,٣٧٧)	(٨٩٣,٧٣٦)	(٢٤٣,١٧٦)	(٢٩٧,٢٧٤)	(٨١,٣٥١)	(٦٧,١٦٢)	(٢١,٦٨٩)	(٢٠,٦٢٣)	(١٠٢,٩٠٤)	(١٠٤,٦٣٦)	(١,٤٩٦,٤٩٧)	(١,٣٨٣,٤٣١)
مخصص إنخفاض القيمة	(٢٤٧,٧٦٤)	(١٧٨,١٤١)	(٨٣٧,٩٥٧)	(٦٧٧,٢٨٥)	–	–	–	–	(١,١٩١)	(٨,٤٥٣)	(١,٠٨٦,٩١٢)	(٨٦٣,٨٧٩)
الربح للسنة قبل الضريبة	**٥٤٠,٧٦٠**	٥٤٣,٢٤٤	١٨٤,٠٢٤	١٢٨,٠٥١	(٢٥٤,٨٧٦)	(١,٤٠٧,٧٤١)	**٤٣٩,٦٣١**	٣٣٩,٥٩٦	**١٥٣,٦٥٨**	٩٥٩,٦٠٥	١,٠٦٣,١٩٧	**٥٦٢,٧٥٥**
ضريبة الدخل											(٦,٧٨٢)	(٣,٤٩٢)
الربح للسنة											**١,٠٥٦,٤١٥**	٥٥٩,٢٦٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٤ المعلومات القطاعية (يتبع)

معلومات القطاعات

يوضح الجدول التالي الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية والمصروفات الرأسمالية المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات		عقـارات		الخزينـة		أخـرى		المجمـوع	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات القطاع	**٢٣,٩١٦,٩٣٠**	٢٣,٧١٨,٢٣٢	**٣١,٧٩١,٠٥٦**	٣٨,١١٦,٩٢٣	**٣,٨٧٤,٩٧٧**	٤,٦٠١,٣٧٦	**١٣,٩٤٠,٠٥٨**	٩,٥٩٨,١٥٦	**١٧,٠٦٥,٤٤٣**	١٣,٨٤٩,٧١٤	**٩٠,٥٨٨,٤٦٤**	٨٩,٨٨٤,٤٠١
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	**٤٧,٥١٩,٤٧٠**	٤٦,٨٦٢,٧٣٠	**٢٠,٨٩٣,٥٨٧**	٢١,١٩٦,٦٦٥	**٨٩٧,٨٤٤**	٢٩٣,٧٢٦	**٨,٧١٦,٥١٦**	٨,٩٢٥,٣٠٨	**١٢,٥٦١,٠٤٧**	١٢,٦٠٥,٩٧٢	**٩٠,٥٨٨,٤٦٤**	٨٩,٨٨٤,٤٠١
المصروفات الرأسمالية	**١٧,٤٤١**	٢٧,٩٩١	**١٧,٤٤١**	٢٧,٩٩١	–	–	**١١,٦٢٨**	١٨,٦٦١	**١١,٦٢٨**	١٨,٦٦٠	**٥٨,١٣٨**	٩٣,٣٠٣

المعلومات الجغرافية

بالرغم من أن إدارة البنك منظمة بشكل رئيسي من قطاعات العمل، إلا أن البنك يعمل ضمن سوقين جغرافيين: دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمثل السوق المحلي، وخارج دولة الإمـارات العربيـة المتحدة والتي تمثل السوق الدولي. يوضح الجدول لتالي توزيعات الإيرادات التشغيلية للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		*دولي*		*الإجمالي*	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)	**ألف درهم**	ألف درهم (معاد عرضه)
الإيرادات الإجمالية	٤,٦٠٨,٧٧٠	٣,١٦١,٦٥٤	٤٢٤,٦٤٤	٤٤٧,٠٠٤	٥,٠٣٣,٤١٤	٣,٦٠٨,٦٥٨

٥٤ المعلومات القطاعية (يتبع)

المعلومات الجغرافية (يتبع)

يوضح الجدول التالي إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات والمصروفات الرأسمالية للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		*دولي*		*الإجمالي*	
	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١١ **ألف درهم**	٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الموجودات المالية	٨٣,٢٣٢,٣٧٩	٨٠,٠٣٥,٩٢٥	١,٩٤٢,١٥٠	١,٥١٢,٢٨٤	٨٥,١٧٤,٥٢٩	٨١,٥٤٨,٢٠٩
الموجودات غير المالية	١,٣٦٣,٥٦٤	٣,٨٢٠,٩٣٤	٤,٠٥٠,٣٧١	٤,٥١٥,٢٥٨	٥,٤١٣,٩٣٥	٨,٣٣٦,١٩٢
مجموع الموجودات	٨٤,٥٩٥,٩٤٣	٨٣,٨٥٦,٨٥٩	٥,٩٩٢,٥٢١	٦,٠٢٧,٥٤٢	٩٠,٥٨٨,٤٦٤	٨٩,٨٨٤,٤٠١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٨٥,٨٥٦,٣٥١	٨٤,٥٠٣,٩٧٣	٤,٧٣٢,١١٣	٥,٣٨٠,٤٢٨	٩٠,٥٨٨,٤٦٤	٨٩,٨٨٤,٤٠١
المصروفات الرأسمالية	٤٦,٧٨٥	٧٨,٨٦٩	١١,٣٥٣	١٤,٤٣٤	٥٨,١٣٨	٩٣,٣٠٣

٥٥ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسديدها.

٣١ ديسمبر ٢٠١١

	أقل من شهر ألف درهم	من ١ – ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٣٥٣,٩٩٥	٥,٠٨١,٣٢٠	٥,٥١٧,٠٠٤	–	–	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٥٢٩,٥٩٦	٥١٣,٥٠٠	–	–	–	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات تمويلية وإستثمارية						
إسلامية	٤,٩٥٤,٩٠١	٣,٢٠١,٢٥٤	٨,١٤٧,٣٤٧	٢١,٩٦٥,٠٥٤	١٣,٣١٧,٥٣٢	٥١,٥٨٦,٠٨٨
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٣	١,٩٥١	١٢,٣٨٥	١١,٢٦٠,٩٩٨	١,٢٨٥,٠٧٩	١٢,٥٦٠,٤٢٦
إستثمارات أخرى	–	–	٥٨٦,٧٦١	١,٤٤٧,٦٢٨	–	٢,٠٣٤,٣٨٩
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	٢,٣٣٦,٤٣٩	–	٢,٣٣٦,٤٣٩
عقارات قيد الإنشاء	–	–	–	١٠٥,٢٨٤	–	١٠٥,٢٨٤
عقارات لغرض البيع	–	–	–	٥٠٤,٤٧٢	–	٥٠٤,٤٧٢
إستثمارات عقارية	–	–	–	١,٧٨٥,٢٠٥	–	١,٧٨٥,٢٠٥
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٤٢,٤١٧	٨٨,٠٢٨	٢,٩٠٠,٤١٣	٦٢,٦٣٤	٥,٨٤٤	٣,٠٩٩,٣٣٦
ممتلكات، آلات ومعدات	٩,٥٩٥	١٨,٦٤٢	٨٢,١٥٧	١٤٢,٣٧٥	٣٢٨,٦٤١	٥٨١,٤١٠
الشهرة	–	–	–	–	–	–
مجموع الموجودات	٩,٨٩٠,٥١٧	٨,٩٠٤,٦٩٥	١٧,٢٤٦,٠٦٧	٣٩,٦١٠,٠٨٩	١٤,٩٣٧,٠٩٦	٩٠,٥٨٨,٤٦٤
المطلوبات:						
ودائع العملاء	٨,٢٠٠,٨٧٢	٦,٧٨١,١٤٧	٢٨,٢٩٤,٠٤٩	٢١,٤٧٢,١٤٢	٢٣,١٠٧	٦٤,٧٧١,٣١٧
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٤٥١,٠٩٦	١٢٥,٢٧٥	١,٣٢٧,١٣٥	٢,١٤٨,٩٢٧	–	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	–	٢,٣٥٧,٠٧٤	–	١,٨١٦,٩٠٩	–	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
مطلوبات أخرى	١,٥٨٣,١٥٦	١٧٣,٨٩١	٨١١,٥٩٩	٩٦٨,٤٨٦	٦,٢٢٣	٣,٥٤٣,٣٥٥
زكاة مستحقة	–	–	١٢١,٠٧٦	–	–	١٢١,٠٧٦
حقوق الملكية	–	–	٣٧٩,٧٠٥	(٨٣١,٨٤٩)	١٠,٦٢٥,٩٠١	١٠,١٧٣,٧٥٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٠,٢٣٥,١٢٤	٩,٤٣٧,٣٨٧	٣٠,٩٣٣,٥٦٤	٢٩,٣٢٧,١٥٨	١٠,٦٥٥,٢٣١	٩٠,٥٨٨,٤٦٤
صافي فجوة الإستحقاق	(٣٤٤,٦٠٧)	(٥٣٢,٦٩٢)	(١٣,٦٨٧,٤٩٧)	١٠,٢٨٢,٩٣١	٤,٢٨١,٨٦٥	–

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٦ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	أقل من شهر ألف درهم	من ١ – ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,١٣٥,٣١٠	٤,٣١٠,١٧٦	٢,٨٠١,٧٣٩	–	–	١١,٢٤٧,٢٢٥
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣٩٥,٥٣٠	١,٦٣٨,٨٦٨	٣٢٢,١٣٣	–	–	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٥,٧٤٦,٠٣٧	٢,٩٨٥,٣١٠	٦,٩٠٣,٨٢٨	٢١,٤٥٩,٩١٨	٢٠,٠٧٥,٩٧٤	٥٧,١٧١,٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٤	–	٢٤٠,٣٣٩	٦,٦٣٠,٧١٦	١,٣٢٩,٤٠٧	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	–	–	٧٠٦,٩٩٥	١,٠٦٥,٩٥١	–	١,٧٧٢,٩٤٦
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	٣,١٧٦,٩٠٤	–	٣,١٧٦,٩٠٤
عقارات قيد الإنشاء	–	–	–	٥٢٤,١٦٥	–	٥٢٤,١٦٥
عقارات لغرض البيع	–	–	١٣٥,٣٦٨	٤٠٩,٥٩١	–	٥٤٤,٩٥٩
إستثمارات عقارية	–	–	–	١,٩٢٢,٩١١	–	١,٩٢٢,٩١١
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٦٠,٥١٢	٨٠,٩٤٤	٢,٠٩٣,٢٣٦	٥٦,٣٣٨	٥,٨٤٣	٢,٢٩٦,٨٧٣
ممتلكات، آلات ومعدات	٩,٨٨٧	١٩,٢٢٧	٨٥,١٠٠	١٩٩,٤٦٢	٣٣٩,٤١٠	٦٥٣,٠٨٦
الشهرة	–	–	–	١٧,٢٥٨	–	١٧,٢٥٨
مجموع الموجودات	١٠,٣٤٧,٢٩٠	٩,٠٣٤,٥٢٥	١٣,٢٨٨,٧٣٨	٣٥,٤٦٣,٢١٤	٢١,٧٥٠,٦٣٤	٨٩,٨٨٤,٤٠١
المطلوبات:						
ودائع العملاء	٩,٠٩٨,٣٥٩	٦,٥٩٦,٣٩٦	٢٧,٠٨٥,٨٤٤	٢٠,٦٤٣,٣٦٥	٢٣,١٠٦	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٨٣,٣٠٩	٤٣٥,٥٩٤	١,٧٤٧,٢٢٦	٢,٠٤٣,٢٩٨	–	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	–	–	–	٤,١٧٦,٠١٥	–	٤,١٧٦,٠١٥
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
مطلوبات أخرى	١,٤٣٤,٤٦٥	٢٦٦,٤٢٧	١,٥٣١,٥٨٦	٤٤٧,٤٤٥		٣,٦٧٩,٩٢٣
زكاة مستحقة	–	–	١٤٦,٣٣٦	–	–	١٤٦,٣٣٦
حقوق الملكية	–	–	٣٧٩,٧٠٥	(٢٤٣,١٦٦)	١٠,١٣٦,٥٤٨	١٠,٢٧٣,٠٨٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٠,٧١٦,١٣٣	٧,٢٩٨,٤١٧	٣٠,٨٩٠,٦٩٧	٢٧,٠٦٦,٩٥٧	١٣,٩١٢,١٩٧	٨٩,٨٨٤,٤٠١
صافي فجوة الإستحقاق	(٣٦٨,٨٤٣)	١,٧٣٦,١٠٨	(١٧,٦٠١,٩٥٩)	٨,٣٩٦,٢٥٧	٧,٨٣٨,٤٣٧	–

٥٦ الموجودات والمطلوبات المالية

٥٦–١ يوضح الجدول أدناه تصنيف وقياسات الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي لإعدادا التقارير المالية IFRS رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ كما في تاريخ التطبيق الأولي، ١ يناير ٢٠١١.

	فئة القياس الأصلي حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩	فئة القياس الجديد بموجب المعيار الدولي لإعدادا التقارير المالية IFRS رقم ٩	القيمة الدفترية الأصلية الف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١١,٢٤٧,٢٢٥	١١,٢٤٧,٢٢٥
مطلوب من البنوك والمؤسسات المالية	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٢,٣٥٦,٥٣١	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية واستثمارية اسلامية	تمويل وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	٥٧,١٧١,٠٦٧	٥٧,١٧١,٠٦٧
استثمارات في صكوك اسلامية				
– محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	٧,٠٠٥,٣٢٥	٧,٠٠٥,٣٢٥
– متاحة للبيع	متاحة للبيع	التكلفة المطفأة	١,١٩٥,١٥١	١,١٩٠,٦١٩
استثمارات أخرى				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
– أدوات حقوق ملكية محتفظ بها لغرض المتاجرة	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٠١١	١,٠١١
– أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقية العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٠٧,٣٩٥	١٠٧,٣٩٥
متاحة للبيع				
– أدوات حقوق ملكية مدرجة	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٦٠١,٣٤٨	٦٠١,٣٤٨
– أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	متاحة للبيع بالتكلفة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٠٦٣,١٩٢	٥٨٩,٦٨١
ذمم مدينة وموجودات أخرى	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١,٩٦٠,٥٠٩	١,٩٦٠,٥٠٩
	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٦١,٠٧٤	٦١,٠٧٤
			٨٢,٧٦٩,٨٢٨	٨٢,٢٩١,٧٨٥

٥٦ الموجودات والمطلوبات المالية (يتبع)

٥٦-٢ يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لتلك الفئات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية				
أرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	١١,٤٥٧,٩٠١	١١،٤٥٧،٩٠١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	٣,٠٤٣,٠٩٦	٣،٠٤٣،٠٩٦
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	–	–	٥١,٥٨٦,٠٨٨	٥١،٥٨٦،٠٨٨
إستثمارات في صكوك إسلامية	–	–	١٢,٥٦٠,٤٢٦	١٢،٥٦٠،٤٢٦
إستثمارات أخرى	١,٩٨١,٤٠٢	٥٢,٩٨٧	–	٢،٠٣٤،٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات اخرى	–	٦٥,٩٩٦	٢,٩٣٢,٢١٥	٢,٩٩٨,٢١١
	١,٩٨١,٤٠٢	١١٨,٩٨٣	٨١,٥٧٩,٧٢٦	٨٣,٦٨٠,١١١
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	–	–	٦٤,٧٧١,٣١٧	٦٤,٧٧١,٣١٧
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	–	–	٤,٠٥٢,٤٣٣	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	–	–	٤,١٧٣,٩٨٣	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
مطلوبات أخرى	–	٢٣,٨٩٧	٣,٥١٩,٤٥٨	٣,٥٤٣,٣٥٥
	–	٢٣,٨٩٧	٨٠,٢٦٩,٧٣٤	٨٠,٢٩٣,٦٣١

يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لتلك الفئات بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	تمويل ومدينون ألف درهم	متاحة للبيع ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية					
أرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	–	٩,٨٧٢,٤٧١	٩،٨٧٢،٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٢,٣٥٦,٥٣١	٢،٣٥٦،٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٥٧,١٧١,٠٦٧	–	–	–	٥٧،١٧١،٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	–	١,١٩٥,١٥١	–	٧,٠٠٥,٣٢٥	٨،٢٠٠،٤٧٦
إستثمارات أخرى	–	١,٦٦٤,٥٤٠	١٠٨,٤٠٦	–	١،٧٧٢،٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٢,١١٣,٦٤٤	–	٦١,٠٧٤	–	٢,١٧٤,٧١٨
	٥٩,٢٨٤,٧١١	٢,٨٥٩,٦٩١	١٦٩,٤٨٠	١٩,٢٣٤,٣٢٧	٨١,٥٤٨,٢٠٩
المطلوبات المالية					
ودائع العملاء	–	–	–	٦٣،٤٤٧،٠٧٠	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	٤،٤٠٩،٤٢٧	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	–	–	–	٤،١٧٦،٠١٥	٤,١٧٦,٠١٥
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٣،٧٥٢،٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	–	–	١٤,٠٢٩	٣،٦٦٥،٨٩٤	٣,٦٧٩,٩٢٣
	–	–	١٤,٠٢٩	٧٩,٤٥٠,٩٤٩	٧٩,٤٦٤,٩٧٨

٥٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال أصل أو سداد التزام، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال العادية ولهذا فقد ينشأ فروقات بين القيمة الدفترية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

٥٧-١ القيمة العادلة للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة

فيما عدا ما تم تفصيله في الجدول التالي، فإن الإدارة ترى أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها في بيان الدخل الموحد تعادل قيمتها العادلة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

٥٧-١ القيمة العادلة للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة (يتبع)

٢٠١١	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
استثمارات في صكوك إسلامية	**١٢,٥٦٠,٤٢٦**	**١٢,٤٦٠,٩٣١**

٢٠١٠ – معاد عرضه	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
استثمارات في صكوك إسلامية	٧,٠٠٥,٣٢٥	٦,٤٨٨,٥٩٩

٥٧-٢ تقنيات التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة:

يستند تقييم جميع الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على الأسعار المدرجة في السوق وتقنيات التقييم تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والتي يتم المتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة؛
- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم تحديدها بناءً على نماذج الأسعار المقبولة بشكل عام وذلك بناءً على التدفق النقدي المخصوم بإستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء لأوراق مماثلة؛

إن القيمة العادلة لتعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات ومقايضات إسلامية قد تم بيانها في الإيضاح رقم ٣٧.

٥٧-٣ قياسات القيمة العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد

يحدد معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٧ تدرجات تقنيات التقييم على أساس ما إذا كانت المدخلات إلى تقنيات التقييم يمكن ملاحظتها أو أنها غير قابلة للملاحظة. إن المدخلات التي يمكن ملاحظتها تعكس معطيات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة؛ إن المدخلات غير القابلة للملاحظة تعكس افتراضات البنك للسوق. إن هذين النوعين من المدخلات قد انشأت تدرجات القيمة العادلة التالية:

المستوى ١: الأسعار المدرجة (بدون تعديل) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متماثلة. ويتضمن هنا المستوى أسهم في أوراق مالية مدرجة وإستثمارات في صكوك إسلامية.

المستوى ٢: مدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى (١) التي يمكن تتبعها في الموجودات أو المطلوبات، إما مباشرة (مثلا الأسعار) أو غير مباشر (أي مستمد من الأسعار). ويضم هذا المستوى أكثرية عقود المشتقات الإسلامية. إن مصادر المدخلات مثل منحنى العائد لسعر الربح او مخاطر ائتمان الجهة المقابلة يتم الحصول عليها من بلومبرغ و/أو رويترز.

المستوى ٣: مدخلات تشمل مصادر للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى مصادر بيانات السوق (بيانات غير ملحوظة). إن هذا المستوى يضم إستثمارات في أسهم وأدوات تمويلية إسلامية والتي لديها عناصر غير قابلة للملاحظة ومهمة.

يتطلب هذا التسلسل استخدام بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها عند توفرها. ويأخذ البنك بعين الإعتبار أسعار السوق المناسبة والتي يمكن ملاحظتها في تقديراته حيثما يكون ذلك ممكناً.

يلخص الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك بناءً على تسلسل القيمة العادلة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	**المستوى الأول** **ألف درهم**	**المستوى الثاني** **ألف درهم**	**المستوى الثالث** **ألف درهم**	**المجموع** **ألف درهم**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
إستثمارات أخرى	**٥٢,٩٨٧**	–	–	**٥٢,٩٨٧**
موجودات مالية إسلامية مشتقة محتفظ بها للمتاجرة	–	**٦٥,٩٩٦**	–	**٦٥,٩٩٦**
القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى للموجودات المالية				
أسهم مدرجة	**٥٣٣,٧٧٤**	–	–	**٥٣٣,٧٧٤**
أسهم غير مدرجة	–	–	١,٤٤٧,٦٢٨	١,٤٤٧,٦٢٨
المجموع	٥٨٦,٧٦١	٦٥,٩٩٦	١,٤٤٧,٦٢٨	٢,١٠٠,٣٨٥
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
مطلوبات مالية إسلامية مشتقة محتفظ بها للمتاجرة	–	٢٣,٨٩٧	–	٢٣,٨٩٧
المجموع	–	٢٣,٨٩٧	–	٢٣,٨٩٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

٥٧-٣ قياسات القيمة العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
إستثمارات أخرى	١٠٨,٤٠٦	–	–	١٠٨,٤٠٦
موجودات مالية إسلامية مشتقة محتفظ بها للمتاجرة	–	٦١,٠٧٤	–	٦١,٠٧٤
موجودات مالية متاحة للبيع				
أسهم مدرجة	٦٠١,٣٤٨	–	–	٦٠١,٣٤٨
إستثمارات في صكوك إسلامية	١,١٩٥,١٥١	–	–	١,١٩٥,١٥١
المجموع	١,٩٠٤,٩٠٥	٦١,٠٧٤	–	١,٩٦٥,٩٧٩
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
مطلوبات مالية إسلامية مشتقة محتفظ بها للمتاجرة	–	١٤,٠٢٩	–	١٤,٠٢٩
المجموع	–	١٤,٠٢٩	–	١٤,٠٢٩

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ و ٢ خلال هذه السنة.

وفيما يلي تسوية قياس القيمة العادلة للمستوى ٣ للموجودات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

	المجموع **ألف درهم**
الرصيد في بداية السنة – معاد عرضه	–
مصنفة من الاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**١,٠٦٣,١٩٢**
تعديلات متعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ر قم ٩	**(٤٧٣,٥١١)**
الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الأخر	**٢٥,٩٧١**
إعادة تصنيف الاستثمار في شركات زميلة إلى موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**٨٤١,٨١٧**
مشتريات	**٥,٥١٠**
استبعاد/ تسوية	**(١٥,٣٥١)**
الرصيد في نهاية السنة	**١,٤٤٧,٦٢٨**

٥٨ إدارة المخاطر

٥٨-١ المقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك لكنها مدارة من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة للإستمرارية في ربحية البنك وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث أن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. يتعرض البنك أيضا إلى المخاطر التشغيلية.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشمل مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر

٥٨-١ المقدمة (يتبع)

٥٨-١-١ هيكلة إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول النهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة كافة المخاطر وعن الموافقة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

إن لجنة إدارة المخاطر لديها المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وإطارات العمل والسياسات والحدود. كما أنها مسؤولة عن المخاطر الجوهرية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات العلاقة.

قسم إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تطبيق إجراءات المخاطر ذات العلاقة والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية مراقبة مستقلة. إن القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الإئتمانية وإدارتها وإدارة المحفظة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضا بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنك دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص كفاية الإجراءات وكيفية تقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة ويقدم تقرير بكل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

٥٨-١-٢ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم البنك بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية للمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية. بالإضافة لذلك، يستخدم البنك التحليل الكمي والطرق لدعم مراجعات الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة. تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقع حدوثها أثناء سير الأعمال الإعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة في حدث غير منظور استنادا إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المقتبسة من الخبرة السابقة. كذلك يطبق البنك سيناريوهات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية والتي من غير المحتمل حدوثها لكنها تحدث فعلاً في الواقع.

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استنادا على الحدود الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه الحدود إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها بالإضافة إلى التأكيد على صناعات مختارة.

إن المعلومات المجمعة من جميع الأعمال يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها إلى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر ورئيس كل قسم من الأعمال. يتضمن التقرير إجمالي التعرض للائتمان واستثناءات الحدود المحتفظ بها والتغير في مخاطر ونسب السيولة والمخاطر الأخرى. يتم إعداد تقرير شهري عن الصناعة والزبائن والمخاطر الجغرافية. تقيّم الإدارة العليا مناسبة خسائر الإنخفاض كل ثلاثة أشهر.

وكجزء من إدارة المخاطر الكلية، يستخدم البنك طرق متنوعة لإدارة التعرضات التي تنشأ على إثر التغيرات في مخاطر الإئتمان، ومخاطر سعر الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر حقوق الملكية، والمخاطر التشغيلية.

ويسعى البنك لإدارة تعرضات مخاطره الإئتمانية من خلال تنويع أنشطة الاستثمار والتمويل بغية تجنب تركيز لا مبرر له للمخاطر مع العملاء سواء كانوا أفرادا أو مجموعات في أماكن أو أعمال محددة. ويستخدم البنك بشكل فعال ضمانات للحد من مخاطر الإتمان التي يتعرض لها.

ويتم إدارة مخاطر السوق استناداً إلى توزيع الموجودات بشكل مسبق عبر فئات مختلفة من الموجودات والتقييم المستمر لظروف حركة وتوقعات السوق لأسعار العملات الأجنبية ومعدلات الربح وحقوق الملكية.

ومن أجل الوقاية من مخاطر السيولة، نوعت الإدارة مصادر التمويل مع إدارة الموجودات مع السيولة البنكية الكلية في مقابل الحفاظ على رصيد كاف من النقد وما يعادله.

ولإدارة جميع المخاطر الأخرى، قام البنك بتطوير إطار إدارة مخاطر مفصل بغية تحديد وتطبيق مصادر للتخفيف من التعرض للمخاطر.

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-١ المقدمة (يتبع)

٥٨-١-٣ تخفيف المخاطر

كجزء من إدارة كافة المخاطر ، يستخدم البنك طرق عديدة لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الربح والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر العمليات.

يسعى البنك لإدارة تعرضه للمخاطر الائتمانية من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية لتجنب التركزات في المخاطر مع أفراد ومجموعات من الزبائن في مواقع أو أعمال محددة. يستخدم البنك الضمانات بصورة نشطة لتخفيض مخاطره الائتمانية.

يتم إدارة مخاطر السوق على أساس تحديد مسبق لتخصيص الأصل عبر مجموعات متنوعة من الموجودات وتقييمات مستمرة لأوضاع السوق بخصوص الحركة وتوقع سعر العملات الأجنبية ومؤشر أسعار الربح وبيوت حقوق ملكية.

من أجل الحماية من مخاطر السيولة، فقد قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإستخدامها من أجل المحافظة على رصيد جيد للنقد ومرادفات النقد.

من أجل معالجة كل المخاطر قام البنك بإنشاء هيكلة تفصيلية لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتوزيع الموارد لتخفيف المخاطر.

٥٨-١-٤ تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل قابليتهم لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

٥٨-٢ مخاطر الإئتمان

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات وسياسات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها طبقا لذلك..

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقدير إحتمال عدم سداد إئتمان الجهاتِ الافرادية وذلك باستخدام أدوات تصنيف تم تطويرها داخلياً لمختلف الفئات الإفرادية. إن بعض النماذج قد تم تطويرها داخلياً لتقييم المشاريع العقارية، أما الأخرى المتعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الإستحواذ على النماذج الخاصة بها من موديز تمت معايرتها لمقاييس التصنيف الداخلية للبنك. ويضم نماذج مع أداة موديز لتصنيف تحليل المخاطر.

تبقى أدوات التصنيف تحت المراجعة والتطوير عندما يكون ذلك ضرورياً. ويقوم البنك بالتحقق من أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بصورة منتظمة وذلك بخصوص حالات التخلف عن السداد.

ضمانات

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الإئتمان. إن تلك المتبعة والمستعملة أكثر تمثل أخذ ضمانات مقابل القروض. ويطبق البنك إجراءات لقبول فئات معينة للضمانات وتخفيف مخاطر الإئتمان. إن أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية هي كما يلي:

- رهن الممتلكات السكنية والتجارية؛
- ضمانات مالية وتجارية؛
- قيود على موجودات الأعمال مثل العقارات والمعدات والمخزون والذمم المدينة؛
- قيود على الادوات المالية مثل سندات التمويل وأسهم الملكية.

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية

إن المخاطر الائتمانية الناتجة من الأدوات المالية المشتقة، هي في أي وقت، تقتصر على تلك الأدوات ذات القيم العادلة الموجبة، كما تم إدراجها في الميزانية العمومية الموحدة.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالإئتمان

يقوم البنك بتوفير ضمانات واعتمادات مستندية إلى الزبائن والتي تتطلب من البنك تسديد الدفعات عندما يفشل العميل بالوفاء بالتزاماته إلى الأطراف الأخرى. هذا يعرض البنك إلى مخاطر مشابهة على الموجودات التمويلية والاستثمارية والتي يتم تخفيفها بواسطة عمليات وسياسات المراقبة ذاتها.

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٨-٢-١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات و تعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد بما فيها المشتقات. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمان.

	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١١ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
أرصدة لدى البنوك المركزية	١١,٤٥٧,٩٠٢	٩,٨٧٢,٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٠٤٣,٠٩٦	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٥٥,٥١٧,٣٢٥	٦٠,١٢٨,١٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٢,٥٦٠,٤٢٦	٨,٢٠٠,٤٧٦
أستثمارات أخرى	٢,٠٣٤,٣٨٩	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٣,٠٤٩,٤١٠	٢,٠٧٦,١٣٤
	٨٧,٦٦٢,٥٤٨	٨٤,٤٠٦,٦٩٩
مطلوبات طارئة	٩,٥٩٢,٧٧٤	١١,٣٠٩,٧١٣
إلتزامات	٩,٠٧٣,٠٧٦	١٢,٩٥٦,٤٧١
المجموع	١٠٦,٣٢٨,٣٩٨	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣

٥٨-٢-٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

يتم إدارة تركز المخاطر للعميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي، يمكن تحليل الموجودات المالية للبنك قبل الأخذ بالحسبان أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٧٤٢,١٠٠	٧٤,٩٥٤,٨٩٦	١٠٠,٦٩٦,٩٩٦
دول مجلس التعاون الخليجي	–	٢,٣٤٨,٩١٣	٢,٣٤٨,٩١٣
جنوب اسيا	١,٣٤٨,٩٣٦	٩٠٤,٨٦٩	٢,٢٥٣,٨٠٥
أوروبا	–	١١٩,٦٢٩	١١٩,٦٢٩
افريقيا	–	١٣٩,٢٢٣	١٣٩,٢٢٣
دول أخرى	–	٧٦٩,٨٣٢	٧٦٩,٨٣٢
المجموع	٢٧,٠٩١,٠٣٦	٧٩,٢٣٧,٣٦٢	١٠٦,٣٢٨,٣٩٨

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٩٠٢,٠٥٤	٧٦,٥٠٨,٨٧٤	١٠٢,٤١٠,٩٢٨
دول مجلس التعاون الخليجي	–	٣,٢٧٦,٦٥٣	٣,٢٧٦,٦٥٣
جنوب أسيا	٣٩٤,٧٣٩	١,٧٦٨,٥٥٩	٢,١٦٣,٢٩٨
أوروبا	–	٤٣٦,٦٦٧	٤٣٦,٦٦٧
افريقيا	–	١٨٣,٦٦٢	١٨٣,٦٦٢
دول أخرى	–	٢٠١,٦٧٥	٢٠١,٦٧٥
المجموع	٢٦,٢٩٦,٧٩٣	٨٢,٣٧٦,٠٩٠	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٨-٢-٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (يتبع)

إن تحليل قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالبنك قبل وبعد احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كالتالي:

	إجمالي التعرض الأقصى	
	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
المؤسسات المالية	**٣٢,٥٢٨,٣٨٩**	١٨,٥١٧,٨٥٨
القطاع الحكومي	**٣,٠٨٢,٦٦٠**	١١,١٧٠,٠٣٨
الصناعة والخدمات	**١٣,٦١٥,٥٨٥**	١٤,١٨٦,٨٩٥
العقارات	**٢٦,٦٣١,٣٠٦**	٣٠,٥١٥,٩١٠
تمويل المنازل	**١٤,٨٣٢,٤٢٠**	١٤,٥١٩,٧٠٠
التمويل الشخصي	**١٠,٢٨٣,٧٥٢**	١١,٣٩٣,٤٣٩
التجارة	**٥,٣٥٤,٢٨٦**	٨,٣٦٩,٠٤٣
المجموع	**١٠٦,٣٢٨,٣٩٨**	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣

٥٨-٢-٣ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق التوجيهات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كما يلي:

- لتسهيلات التمويلات التجارية والتسهيلات الإستثمارية، القيود على العقارات والبضاعة والذمم المدينة التجارية.
- لتسهيلات التمويلات للأفراد والتسهيلات الإستثمارية، القيود على الموجودات والرهونات على العقارات.

يحصل البنك أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل تمويل شركاتهم التابعة ولكن لم يتم ضم هذه ضمن الجدول أعلاه.

٥٨-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل البنك باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب صنف الموجودات للأرصدة التمويلية والإستثمارية المدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد إستناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى البنك.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	التعرضات غير منخفضة القيمة			
	مخاطر منخفضة وعادلة الف درهم	**دون المستوى الف درهم**	**منخفضة القيمة إفرادياً الف درهم**	**الإجمالي الف درهم**
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**١١,٤٥٧,٩٠٢**	–	–	**١١,٤٥٧,٩٠٢**
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	**٣,٠٤٣,٠٩٦**	–	–	**٣,٠٤٣,٠٩٦**
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	**٤٥,٩٧٥,٧٦١**	**١,٤٨٤,٩٤٨**	**٨,٠٥٦,٦١٦**	**٥٥,٥١٧,٣٢٥**
إستثمارات في صكوك إسلامية	**١٢,٥٦٠,٤٢٦**	–	–	**١٢,٥٦٠,٤٢٦**
أستثمارات اخرى	**٢,٠٣٤,٣٨٩**	–	–	**٢,٠٣٤,٣٨٩**
ذمم مدينة وموجودات اخرى	**٢,٩٥٩,٣٢٥**	**٢٧,٧٥١**	**٦٢,٣٣٤**	**٣,٠٤٩,٤١٠**
	٧٨,٠٣٠,٨٩٩	**١,٥١٢,٦٩٩**	**٨,١١٨,٩٥٠**	**٨٧,٦٦٢,٥٤٨**
مطلوبات طارئة	**٩,٥٩٢,٧٧٤**	–	–	**٩,٥٩٢,٧٧٤**
التزامات	**٩,٠٧٣,٠٧٦**	–	–	**٩,٠٧٣,٠٧٦**
	١٨,٦٦٥,٨٥٠	–	–	**١٨,٦٦٥,٨٥٠**
المجموع	**٩٦,٦٩٦,٧٤٩**	**١,٥١٢,٦٩٩**	**٨,١١٨,٩٥٠**	**١٠٦,٣٢٨,٣٩٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٨-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠- معاد عرضه

	التعرضات غير منخفضة القيمة			
	مخاطر منخفضة وعادلة ألف درهم	دون المستوى ألف درهم	منخفضة القيمة إفرادياً ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩,٨٧٢,٤٧١	–	–	٩,٨٧٢,٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٥٦,٥٣١	–	–	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٥٢,٧٨١,٣١١	٢,٣٣٤,٦٠٨	٥,٠١٢,٢٢٢	٦٠,١٢٨,١٤١
إستثمارات في صكوك إسلامية	٨,٢٠٠,٤٧٦	–	–	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	١,٧٧٢,٩٤٦	–	–	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١,٩٧٠,٦٣٤	٣٩,٨١٧	٦٥,٦٨٣	٢,٠٧٦,١٣٤
	٧٦،٩٥٤،٣٦٩	٢,٣٧٤,٤٢٥	٥,٠٧٧,٩٠٥	٨٤,٤٠٦,٦٩٩
مطلوبات طارئة	١١,٣٠٩,٧١٣	–	–	١١,٣٠٩,٧١٣
إلتزامات	١٢,٩٥٦,٤٧١	–	–	١٢,٩٥٦,٤٧١
	٢٤,٢٦٦,١٨٤	–	–	٢٤,٢٦٦,١٨٤
المجموع	١٠١,٢٢٠,٥٥٣	٢,٣٧٤,٤٢٥	٥,٠٧٧,٩٠٥	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التي فات موعد سدادها تتضمن الموجودات المتأخرة لأيام قليلة فقط. لقد تم تقديم تحليل للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التي فات موعد سدادها حسب أعمارها. إن أغلبية الموجودات التمويلية والإستثمارية المتأخرة السداد لا تعتبر منخفضة القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٨-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

التعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات المالية للبنك لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	المعدلات المساوية لمعدلات موديز	**المجموع ٢٠١١ ألف درهم**	المجموع ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
مخاطر منخفضة	Aaa	**١٣,٥٢٨,٤٩٣**	١٢,٢٤٩,٨٢٨
تصنيف المخاطر فئة ١	Aa1-A3	**١٧,٣٢٨,٦٠٧**	١٢,٦٤٠,٨٢٦
تصنيف المخاطر فئة ٢ و ٣			
مخاطر عادلة			
تصنيف المخاطر فئة ٤	Baa1-Baa3	**٨,٩٨٦,٧٨٤**	١٩,٢٣٧,١٧٠
تصنيف المخاطر فئة ٥ و ٦	Ba1-B3	**٤٠,٧٣٣,٧٢٠**	٤٠,٩٧٢,٩٦٠
تصنيف المخاطر فئة ٧	Caa1-Caa3	**١٦,١٥٨,٠٣٠**	١٦,١٥٩,٥٨٦
دون المستوى			
تصنيف المخاطر فئة ٨		**١,٤٨٤,٩٤٨**	٢,٣٣٤,٦٠٨
منخفضة القيمة			
تصنيف المخاطر فئة ٩ و ١٠ و ١١		**٨,١٠٧,٨١٦**	٥,٠٧٧,٩٠٥
		١٠٦,٣٢٨,٣٩٨	١٠٨,٦٧٢,٨٨٣

إن سياسة البنك هي الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة عبر محفظة الإئتمان. هذا يسهل الإدارة المركزة للمخاطر المتعلقة بها ومقارنة تعرض الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة ممزوجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المداخل الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مقتبسة وفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن المعدلات المساوية لمعدلات موديز تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل فئة من فئات المخاطر.

٥٨-٢-٥ تحليل أعمار الموجودات التمويلية والاستثمارية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة

	لم يستحق بعد	**أقل من ٣٠ يوم ألف درهم**	**من ٣١ – ٦٠ يوم ألف درهم**	**من ٦١ – ٩٠ يوم ألف درهم**	**أكثر من ٩٠ يوم ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	**٢١٤,١٥٢**	**١,١٤٥,٢٣٥**	**٥٢٢,٦٦٩**	**٣٥٤,٤١١**	**١,٢٧٠,٧٩٦**	**٣,٥٠٧,٢٦٣**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه	–	١,١٢٧,٩٥١	٨٤٣,٤٢١	٤٦١,٠٣١	٢,٣٣٤,٦٠٨	٤,٧٦٧,٠١١

إيضاح ٨ لمزيد من المعلومات التفصيلية بخصوص مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٨-٢-٦ تقييم الانخفاض في القيمة

إن الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض في القيمة تضم حالات وجود أي من الدفعات الرئيسية أو الأرباح متأخرة أكثر من ٩٠ يوم أو وجود أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية للأطراف المقابلة وانحدارات في معدل الائتمان وانتهاك البنود الأصلية للعقد. يتعامل البنك بتقييم الانخفاض في القيمة في منطقتين: المخصصات المقيمة إفرادياً والمخصصات المقيمة كمجموعة.

المخصصات المقيمة إفرادياً

يحدد البنك المخصصات المناسبة لكل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية الجوهرية الإفرادية وذلك على أساس فردي. إن البنود التي يتم إعتبارها عند تحديد مبالغ المخصصات تضم خطة العمل المستديمة للطرف المقابل، وقدرته على تحسين الأداء عند ظهور الصعوبة المالية والمقبوضات المقدّرة وتسديد أنصبة الأرباح إذا حدث إفلاس وتوفر الدعم المالي الآخر والقيمة الممكن تحقيقها للضمان ومواعيد التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير ما لم تتطلب الظروف غير المتوقعة انتباه أكثر.

المخصصات المقيمة كمجموعة

يتم تقييم المخصصات كمجموعة للخسائر على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية غير الجوهرية إفرادياً (تشمل بطاقات الائتمان الإسلامية ومرابحات السيارات والموجودات التمويلية للأفراد غير المضمونة) حيث لا يوجد دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقييم المخصصات بتاريخ كل تقرير مع تقديم مراجعة منفصلة لكل محفظة.

إن التقييم كمجموعة يأخذ بالحسبان الانخفاض في القيمة، المرجح وجوده في المحفظة على الرغم من عدم وجود دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقدير خسائر الانخفاض في القيمة مع الأخذ بالحسبان المعلومات التالية: الخسائر التاريخية من المحفظة، والظروف الاقتصادية الحالية والتأخير التقريبي ما بين وقت إمكانية حدوث الخسارة والوقت الذي يحدد تطلب مخصص انخفاض في القيمة مقيم إفرادياً والمقبوضات والتحصيلات المتوقعة عند حدوث الانخفاض في القيمة. يتم مراجعة مخصص الانخفاض في القيمة من قبل إدارة الائتمان لضمان مطابقته مع السياسات الكلية للبنك.

يتم تقييم أوراق القبول والاعتمادات المستندية والضمانات وتكوين مخصص بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية.

٥٨-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها تحت الظروف العادية والقاهرة. وللحد من هذه المخاطر قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة ودائعه الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى السيولة بشكل يومي. ويشمل هذا على تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر درجة عالية من الضمان الذي قد يستخدم لتوفير التمويل الإضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة إنقطاع غير متوقع للتدفق النقدي. كذلك لدى البنك خطوط ائتمان ملتزم بها يمكن إستخدامها لمقابلة إحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك يحتفظ البنك بودائع إلزامية لدى البنوك المركزية. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ بعين في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)
٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

خلال عام ٢٠٠٧، قام البنك بإصدار صكوك لمدة خمس سنوات بلغت ٢,٨٢٢/٢٥ مليون درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي) وذلك لتنويع مصادر التمويل من أجل استمرار دعم نمو الأعمال.
خلال عام ٢٠٠٩، إختار البنك أيضاً إعادة تصنيف تمويل الوكالة من وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تمويل الطبقة ٢ لمدة سبع سنوات.

إن النوعية العالية لمحفظة الموجودات تضمن توفر السيولة بمشاركة الأموال الخاصة بالبنك وإن ودائع العملاء المتجددة تساعد في تشكيل مصدر تمويل ثابت. وحتى في الحالات الصعبة، يمكن للبنك الحصول على الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المتعاملين والوفاء بمتطلباته التمويلية.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليلات اختلاف تواريخ الاستحقاق، التي يتم مراقبتها على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة وعبر العملات المستخدمة. تم عمل الإرشادات للتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة.

٥٨-٣-١ عملية إدارة مخاطر السيولة

تتم عملية إدارة مخاطر السيولة للبنك من قبل البنك ويتم مراقبتها من قبل فريق منفصل في قسم خزينة البنك التي تضم:

- تمويل يومي، يتم إداراته بمراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من أن المتطلبات يمكن تحقيقها. هذا يشمل توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها للعملاء.
- المحافظة على محفظة موجودات عالية التداول و يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة من التدفقات غير المنظورة للتدفق النقدي.
- مراقبة معدلات السيولة في بيان المركز المالي الموحد مقابل متطلبات داخلية وتنظيمية و
- إدارة تركيز وميزات تعرضات الإستحقاقات الإستثمارية والتمويلية.

بناءً على الإرشادات الداخلية، فإن معدل مخاطر السيولة عند نهاية كل ربع سنة هو كالآتي:

	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
٢٠١١	%٢٨	%٣١	%٢٦	%٢١
٢٠١٠ – معاد عرضه	%١٧	%١٩	%١٦	%١٨

٥٨-٣-٢ طريقة التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة بشكل دوري من قبل الإدارة للمحافظة على تنوع واسع بالعملات والمناطق الجغرافية والمزودون والمنتجات والشروط.

٥٨-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية المستحقة الدفع من قبل البنك بموجب الموجودات والمطلوبات المالية الإسلامية غير المشتقة استناداً على الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة المتأصلة إستناداً على التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٨-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٢٦٧,٥٧٧	٥,١٦٩,٢٢٠	٥,٥٤٣,٣٢٩	–	–	١٢,٩٨٠,١٢٦
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢٧٣,٨٣٦	٢,٤٦٤,٢٥٠	–	–	–	٢,٧٣٨,٠٨٦
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٦,٦٦٦,٨٧٢	٥,٢٨٥,١٩٨	١٢,٥٧٣,٧٩٢	٢٨,٢٠٢,٩٨٠	١٨,٧٥٥,٦٠٠	٧١,٤٨٤,٤٤٢
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٣	١,٩٦٨	١٢,٧١٠	١٢,٨٣٧,٥٣٨	١,٥٩٩,٩٢٣	١٤,٤٥٢,١٥٢
إستثمارات أخرى	–	–	٥٨٦,٧٦١	١,٤٤٧,٦٢٨	–	٢,٠٣٤,٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٤٢,٤١٦	٨٨,٠٢٨	٢,٩٠٠,٤١٤	٦٢,٦٣٤	٥,٨٤٤	٣,٠٩٩,٣٣٦
مجموع الموجودات	٩,٢٥٠,٧١٤	١٣,٠٠٨,٦٦٤	٢١,٦١٧,٠٠٦	٤٢,٥٥٠,٧٨٠	٢٠,٣٦١,٣٦٧	١٠٦,٧٨٨,٥٣١
ودائع العملاء	٢٦,٥١٤,٢١٤	١٤,١٤٨,١٠٤	١٠,٦٤٥,٣٩١	١٦,٢٨٩,٥٥٧	٣٢,١٢٧	٦٧,٦٢٩,٣٩٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٨٣,٣٠٩	٤٣٧,٧٧٢	١,٧٧٣,٤٣٤	٢,٢٠٦,٧٦٢	–	٤,٦٠١,٢٧٧
أدوات صكوك تمويلية	–	–	٢,٤٠٤,٨٦١	٢,٣٦١,٣٧٦	–	٤,٧٦٦,٢٣٧
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٤,٣٥٢,٩٥٠	–	٤,٣٥٢,٩٥٠
مطلوبات أخرى	١,٥٨٣,١٥٦	١٧٣,٨٩١	٨١١,٥٩٩	٩٦٨,٤٨٦	٦,٢٢٣	٣,٥٤٣,٣٥٥
زكاة مستحقة	–	–	١٢١,٠٧٦	–	–	١٢١,٠٧٦
مجموع المطلوبات	٢٨,٢٨٠,٦٧٩	١٤,٧٥٩,٧٦٧	١٥,٧٥٦,٣٦١	٢٦,١٧٩,١٣١	٣٨,٣٥٠	٨٥,٠١٤,٢٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٨-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٠٣٩,٦٠١	٤,٤٠٦,٠٥٣	٢,٨١٣,١٣٧	–	–	١١,٢٥٨,٧٩١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣٣٧,٠٧٧	١,٥٢١,٦٨١	٥٠٧,٥٥٢	–	–	٢,٣٦٦,٣١٠
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٨,٩٤٨,٥٥٧	٦,٩٨٩,٧٣٩	١٣,٣٥٨,٣٧٩	٢٥,٦٦٧,٢٠٤	١٧,١٢٥,٥٤٥	٧٢,٠٨٩,٤٢٤
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٤	–	٢٤٧,٥٥٠	٧,٦٩١,٦٣٠	١,٧٠١,٦٤٢	٩,٦٤٠,٨٣٦
إستثمارات أخرى	–	–	٧٠٦,٩٩٥	١,٠٦٥,٩٥١	–	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٦٠,٥١٢	٨٠,٩٤٤	٢,٠٩٣,٢٣٦	٥٦,٣٣٨	٥,٨٤٤	٢,٢٩٦,٨٧٤
مجموع الموجودات	١٣,٣٨٥,٧٦١	١٢,٩٩٨,٤١٧	١٩,٧٢٦,٨٤٩	٣٤,٤٨١,١٢٣	١٨,٨٣٣,٠٣١	٩٩,٤٢٥,١٨١
ودائع العملاء	٢١,٢٥٢,٤٨٣	٢٢,٣٩٦,٥٠٨	٨,٤١٤,٤٠٠	١٢,٠٠١,٩٧٣	١,٢٦٧,١٤٦	٦٥,٣٣٢,٥١٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٨٣,٣٠٩	٤٣٩,٩٥٠	١,٧٩٩,٦٤٣	٢,٣٧٠,٢٢٦	–	٤,٧٩٣,١٢٨
أدوات صكوك تمويلية	–	٥٠,٧٩٧	١٥٢,٣٩١	٤,٧٨٥,٥٨٠	–	٤,٩٨٨,٧٦٨
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	–	٤,٨٠٣,٢٥٥	٤,٨٠٣,٢٥٥
مطلوبات أخرى	١,٤٣٤,٤٦٥	٢٦٦,٤٢٧	١,٥٣١,٥٨٦	٤٤٧,٤٤٥	–	٣,٦٧٩,٩٢٣
زكاة مستحقة	–	–	١٤٦,٣٣٦	–	–	١٤٦,٣٣٦
مجموع المطلوبات	٢٢,٨٧٠,٢٥٧	٢٣,١٥٣,٦٨٢	١٢,٠٤٤,٣٥٦	١٩,٦٠٥,٢٢٤	٦,٠٧٠,٤٠١	٨٣,٧٤٣,٩٢٠

إن الموجودات المتوفرة لتلبية كل المطلوبات لتغطية الالتزامات القائمة تشمل النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والبنود تحت التحصيل والمرابحات الدولية قصيرة الأجل مع البنوك والموجودات التمويلية والاستثمارية والاستثمارات الأخرى.

إن مشتقات البنك الإسلامية سيتم تسديدها حسب الأسس الآتية:

- تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات: تشمل هذه التعهدات لشراء أو بيع عملة محددة على سعر صرف محدد في تاريخ محدد في المستقبل.
- مشتقات إسلامية: تتألف من مقايضات معدلات الأرباح الإسلامية.

يحلل الجدول أدناه مشتقات المطلوبات المالية الإسلامية للبنك التي سيتم تسديدها على أساس الصافي لمجموعات تواريخ الاستحقاق المرتبطة إستناداً على الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي الموحد حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٨-٣-٤ التدفقات النقدية المشتقة

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	–	١,٩٢٤,٠٧١	٥,٥٦١,٩٩٨	–	–	٧,٤٨٦,٠٦٩
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	–	–	٦,٥٨٨,٥٩٠	٢,٠٨٨,٣٦٣	٦٢٣,٠٠٦	٩,٢٩٩,٩٥٩
	–	١,٩٢٤,٠٧١	١٢,١٥٠,٥٨٨	٢,٠٨٨,٣٦٣	٦٢٣,٠٠٦	١٦,٧٨٦,٠٢٨

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	–	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٧,١٨١	–	٥,٣٠٨,٢٥٤
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	–	–	–	٩,٣٢٤,١٠١	٦٧١,٥٥٠	٩,٩٩٥,٦٥١
	–	٢,٥٥٢,٧١٣	٢,٧٤٨,٣٦٠	٩,٣٣١,٢٨٢	٦٧١,٥٥٠	١٥,٣٠٣,٩٠٥

٥٨-٣-٥ بنود خارج الميزانية العمومية

يظهر الجدول أدناه تاريخ انتهاء الصلاحية التعاقدية لإستحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
إلتزامات بالنيابة عن العملاء:						
– خطابات ضمان	–	٤,٨٩٧,١٠٥	١,٨٥٧,٥٣٧	٧٥٤,٠٤٥	٢,٢٦٢	٧,٥١٠,٩٤٩
– إعتمادات مستندية	–	١,٢٨٨,٣٨٦	٥٨٩,٠٣٤	٢٠٤,٤٠٥	–	٢,٠٨١,٨٢٥
	–	٦,١٨٥,٤٩١	٢,٤٤٦,٥٧١	٩٥٨,٤٥٠	٢,٢٦٢	٩,٥٩٢,٧٧٤
إلتزامات رأسمالية	–	–	١٦٧,٠٨٢	١٤٩,٤٩٣	–	٣١٦,٥٧٥
المجموع	–	٦,١٨٥,٤٩١	٢,٦١٣,٦٥٣	١,١٠٧,٩٤٣	٢,٢٦٢	٩,٩٠٩,٣٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٨-٣-٥ بنود خارج خارج الميزانية العمومية (يتبع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
إلتزامات بالنيابة عن العملاء:						
– خطابات ضمان	–	٥,٩٦٩,٤٢٤	٢,٦٧٠,٧٨٣	١٣٣,٨٠٥	٣٥	٨,٧٧٤,٠٤٧
– إعتمادات مستندية	–	١,٤٤٢,٠٦٣	١,٠٩٣,٦٠٣	–	–	٢,٥٣٥,٦٦٦
	–	٧,٤١١,٤٨٧	٣,٧٦٤,٣٨٦	١٣٣,٨٠٥	٣٥	١١,٣٠٩,٧١٣
إلتزامات رأسمالية	–	٨٧,٠٢١	٤٤,٩٨٨	٢٥٦,٩٢٣	–	٣٨٨,٩٣٢
المجموع	–	٧,٤٩٨,٥٠٨	٣,٨٠٩,٣٧٤	٣٩٠,٧٢٨	٣٥	١١,٦٩٨,٦٤٥

٥٨-٤ مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وكذلك في علاقتهم المتبادلة والضمنية. صممت إدارة مخاطر السوق للحد من مبلغ الخسائر الممكنة في المراكز المفتوحة التي من الممكن ان تنتج من التغيرات غير المنظورة في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم. يتعرض البنك لأدوات مالية متنوعة التي تشمل الأوراق المالية والعملات الأجنبية والأسهم والسلع.

يبدي البنك إهتماماً ملحوظاً لمخاطر السوق. يستخدم البنك نماذج مناسبة حسب الإجراءات المتبعة في السوق وذلك من أجل تقييم وضعها ويحصل على معلومات دورية عن السوق لتنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار العمل لمخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- وضع حدود للتأكد من أن الذين يتحملوا المخاطر لا يتجاوزوا المخاطر الكلية ومؤشرات التركزات الموضوعة من قبل الإدارة العليا.
- تقييم مستقل بناءً على أسعار السوق وتسوية المراكز ومتابعة الحد من الخسائر للمراكز التجارية على أساس زمني.

تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية للتأكد من تطبيق سياسة البنك لمخاطر السوق في العمليات اليومية. تتم مراجعة هذه الإجراءا ت بشكل دوري للتأكد من أنها تتماشى مع سياسة البنك العامة لمخاطر السوق. يقوم مدير إدارة المخاطر الرئيسي للبنك بالتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق مزودة دائماً بالكادر البشري بشكل مناسب وكاف. بالإضافة إلى إجراءاته الداخلية والتنظيمية، على البنك أن يلتزم بالتوجيهات والأنظمة الموضوعة من قبل البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٨-٤-١ مخاطر هامش الربح

إن البنك لا يتعرض بصورة جوهرية لأية مخاطر فيما يتعلق بإعادة تسعير ودائع المتعاملين معه نظراً لأنه طبقاً للشريعة الإسلامية لا يقدم البنك أسعار عوائد متعاقد عليها لمودعيه أو لأصحاب حسابات الإستثمار. إن العائد المستحق للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار يستند على أساس عقد المضاربة الذي بموجبه يوافق المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح أو الخسائر التي يحققها البنك خلال فترة معينة.

٥٨-٤-٢ مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدل الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدل الربح نتيجة لعدم توافق، أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

إن معدل الربح الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية النقدية هو ذلك السعر الذي عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه المبلغ المدرج للأداة المالية. إن السعر هو السعر التاريخي للأداة المالية ذات السعر الثابت الذي يظهر بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة المالية ذات السعر المتغير أو الأداة التي تظهر بالقيمة العادلة.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة في معدل الربح، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان إيرادات البنك.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في معدل الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، إستناداً على معدل الربح المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ٢٠١١ ألف درهم	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
درهم إماراتي	٥٠	٤٨,٢٩٦	٥١,٢٥٢
الدولار الأمريكي	٥٠	٢٣,٦٤٨	٨,٦٥١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٨-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية، لذلك فهو معرض إلى حركات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر. يظهر الجدول أدناه الأدوات المالية للبنك بالمبالغ المدرجة، مصنفة حسب العملة.

تركزات مخاطر العملة – الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	درهم إماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٢,٤٦٤,٣٦٦	٣٨٤,٢٣٥	–	٣,٢٩١	–	١٠٠,٤٢٧	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٠١٧,٠٣٠	٧٨٩,٨٢٢	١٩٧,٨٤٣	٦,٦٩٧	١٥,٨٦٣	١٥,٨٤١	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات مالية تمويلية وإستثمارية إسلامية، صافي	٤٦,١٤٤,٦١٥	٤,٢٧٥,٠٣٧	٦١,٨٧٨	–	١٢,٥٨٤	١,٠٩١,٩٧٤	٥١,٥٨٦,٠٨٨
إستثمارات في صكوك إسلامية	٥,١٨٠,٩٤٠	٦,٨٩٤,٨٨٩	–	–	–	٤٨٤,٥٩٧	١٢,٥٦٠,٤٢٦
إستثمارات أخرى	٩٣١,٤٦٨	٧٦٨,٣٣٧	١٤٢,٥٠٣	٩٢٢	١٠١,٩١٦	٨٩,٢٤٣	٢,٠٣٤,٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٢,٧٧٤,١٢١	١٣٨,٨٦٢	–	–	١٢,٤٣٩	٧٢,٧٨٩	٢,٩٩٨,٢١١
المجموع	٦٩,٥١٢,٥٤٠	١٣,٢٥١,١٨٢	٤٠٢,٢٢٤	١٠,٩١٠	١٤٢,٨٠٢	١,٨٥٤,٨٧١	٨٥,١٧٤,٥٢٩
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٥٨,١٦٥,٥٣٩	٤,٩٣٠,٠٧٥	٢٢,٩٨٧	٣٢,١٦٢	١٦١,٠٨٦	١,٤٥٩,٤٦٨	٦٤,٧٧١,٣١٧
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٣,٧٤١,١٥٣	٢٢٩,٢٢٠	–	٦٧٨	٢,٤٤٣	٧٨,٩٣٩	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	١,١٠٠,٠٠٠	٣,٠٧٣,٩٨٣	–	–	–	–	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
مطلوبات أخرى	٢,٩٧٧,٢٤٩	٣٥٨,٤٣٣	١٦٧,٥٩٤	٥٩٤	٢,٣٧٥	٣٧,١١٠	٣,٥٤٣,٣٥٥
المجموع	٦٩,٧٣٦,٤٨٤	٨,٥٩١,٧١١	١٩٠,٥٨١	٣٣,٤٣٤	١٦٥,٩٠٤	١,٥٧٥,٥١٧	٨٠,٢٩٣,٦٣١
صافي داخل الميزانية العمومية	(٢٢٣,٩٤٤)	٤,٦٥٩,٤٧١	٢١١,٦٤٣	(٢٢,٥٢٤)	(٢٣,١٠٢)	٢٧٩,٣٥٤	٤,٨٨٠,٨٩٨
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	٥,٩٠٦,٣٢٩	(٥,٧٢٧,١٩٥)	(١٤٧,٣١٥)	١٠,٨٨٧	(٤٢,٣٠٥)	(٤٠١)	–
مركز العملة المتراكم – طويل/ (قصير)	٥,٦٨٢,٣٨٥	(١,٠٦٧,٧٢٤)	٦٤,٣٢٨	(١١,٦٣٧)	(٦٥,٤٠٧)	٢٧٨,٩٥٣	٤,٨٨٠,٨٩٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٨-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠ – معاد عرضه

	درهم إماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩,٤٠٨,٧٧٧	٣٣١,٠٣٨	–	–	–	١٣٢,٦٥٦	٩,٨٧٢,٤٧١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	١,٠٥٧,٤٩٨	٧٢٠,٨٠٤	٢١٥,١٧٣	١٩٧,٢١٣	٨٥,٦٢٧	٨٠,٢١٦	٢,٣٥٦,٥٣١
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، صافي	٥١,٧٤٣,٤٢٢	٤,٣٩٣,٨٣٩	١٧	–	١٧,١٧٦	١,٠١٦,٦١٣	٥٧,١٧١,٠٦٧
إستثمارات في صكوك إسلامية	٥,٦٠٦,٤٨٤	٢,٣٣٨,٩٩٩	–	–	–	٢٥٤,٩٩٣	٨,٢٠٠,٤٧٦
إستثمارات أخرى	٢٧٣,٧٠٠	١,٠٧٥,٧٢٩	١٨١,٤٥٣	٨,٣٠٠	١٥٩,٠٠٨	٧٤,٧٥٦	١,٧٧٢,٩٤٦
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١,٢٥٧,٥٤١	٤٣٨,٣٥٩	٣٤,٥٦٦	١٥٥	٣٥,٢٩٥	٢٥٥,٦٦٧	٢,٠٢١,٥٨٣
المجموع	٦٩,٣٤٧,٤٢٢	٩,٢٩٨,٧٦٨	٤٣١,٢٠٩	٢٠٥,٦٦٨	٢٩٧,١٠٦	١,٨١٤,٩٠١	٨١,٣٩٥,٠٧٤
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٥٨,٦٧٧,٢٩٨	٣,٠٥٨,٩٣٠	١٠,١٦٤	٣٣,١٢٥	٣٠٨,٩٧١	١,٣٥٨,٥٨٢	٦٣,٤٤٧,٠٧٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٣,٣٨٨,٤٦٠	٨٠٢,٥٥٣	٢٣	١٧١,٧٧٦	٥,٨٧٠	٤٠,٧٤٥	٤,٤٠٩,٤٢٧
أدوات صكوك تمويلية	٢,١٦٨,٩٤١	٢,٠٠٧,٠٧٤	–	–	–	–	٤,١٧٦,٠١٥
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢,٠٤٣,١٥٩	١,١٠٥,٨١٤	٢٧٩,٩٣٣	١,٠٠٠	٢٨,٧٨٩	٢٢١,٢٢٨	٣,٦٧٩,٩٢٣
المجموع	٧٠,٠٣٠,٤٠١	٦,٩٧٤,٣٧١	٢٩٠,١٢٠	٢٠٥,٩٠١	٣٤٣,٦٣٠	١,٦٢٠,٥٥٥	٧٩,٤٦٤,٩٧٨
صافي داخل الميزانية العمومية	(٦٨٢,٩٧٩)	٢,٣٢٤,٣٩٧	١٤١,٠٨٩	(٢٣٣)	(٤٦,٥٢٤)	١٩٤,٣٤٦	١,٩٣٠,٠٩٦
تعهدات أحادية لشراء وبيع العملات	٤,٢٨٥,٨١٤	(٤,٢٥٨,٦٨٣)	(٤٤,١٨٤)	٤٤٠	١٧,٧٧١	(١,١٥٨)	–
مركز العملة المتراكم – طويل/ (قصير)	٣,٦٠٢,٨٣٥	(١,٩٣٤,٢٨٦)	٩٦,٩٠٥	٢٠٧	(٢٨,٧٥٣)	١٩٣,١٨٨	١,٩٣٠,٠٩٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٨-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

تحليل الحساسية – تأثير تقلبات أسعار العملات المتنوعة على صافي الدخل وحقوق الملكية

يبين الجدول التالي الحد الذي كان معرض له البنك لمخاطر العملة في ٣١ ديسمبر على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. تم إجراء التحليل للحركة الممكنة المعقولة في سعر العملة الأجنبية مقابل الدرهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى التي تشمل أثر أدوات التحوط على بيان الدخل الموحد (بسبب التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية التي تأثرت بتقلبات أسعار العملات) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة للأدوات المتاحة للبيع المدرجة بالعملة الأجنبية). تعكس القيمة السالبة في الجدول احتمال حدوث صافي انخفاض في بيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد، بينما توضح القيمة الموجبة احتمال حدوث صافي زيادة. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الدولار الأمريكي	+٢	٢١,٣٥٤	٣٨,٦٨٦
الجنيه الاسترليني	+٢	٢٣٣	(٤)
اليورو	+٢	١,٣٠٨	٥٧٥

العملة	النقص في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الدولار الأمريكي	-٢	(٢١,٣٥٤)	(٣٨,٦٨٦)
الجنيه الاسترليني	-٢	(٢٣٣)	٤
اليورو	-٢	(١,٣٠٨)	(٥٧٥)

٥٨-٤-٤ الاستثمار الأجنبي

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية ولذلك فهو معرض إلى تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك، وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يشير الجدول أدناه إلى التغير في الأرباح المسجلة قبل الضريبة وحقوق الملكية لو أن النتيجة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر قد تم تحويلها بسعر الصرف مقابل الدرهم المعدل مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى بالتغيرات المفترضة المشار إليها أدناه. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الروبية الباكستانية	+٥	١,٣٤٦	١٥,٦٨٣	–	١٣,٦٢٩
الجنيه المصري	+٥	٧٠٥	١٠,٨٠٣	١,٨٧٨	٩,٤٥٤

العملة	النقص في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
الروبية الباكستانية	-٥	(١٥١)	(١٠,٤٧٦)	(١)	(١٢,٣٣٥)
الجنيه المصري	-٥	(٦٣٨)	(٧,١٩١)	٦٠٦	(٨,٥٨٢)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٨-٤-٥ مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية.

إن التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخركما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وكمتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠) بسبب التغيرات المتوقعة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

مؤشرات السوق	% التغيرات في مؤشرات السوق	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)
بورصة سوق دبي المالي	±٥%	٣١٧	١٣,٥٩٤	–	١٣,٩٣٤
سوق أبوظبي للأوراق المالية	±٥%	–	٢,٩٥٠	–	٣,٠٣٥
بورصة البحرين	±٥%	–	٢,٥٤٧	٨٩٤	–
البورصة السعودية	±٥%	–	٣,٨٠٥	–	٣,١٩٢
بورصة الدوحة	±٥%	–	١,٧٣٦	–	١,٢٩٣
أخرى	±٥%	–	١,٩٦٥	١,٠٠٥	١,٥٣٠

٥٨-٥ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي إمكانية التعرض لأضرار مالية أو أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية.

قام البنك بتطوير إطار عمل مفصل حول مخاطر التشغيل. يضع إطار العمل قواعد ومسؤوليات محددة وواضحة للأفراد/ الوحدات عبر الوظائف المختلفة في البنك والتي تساهم في أداء مهام إدارة مخاطر التشغيل المتنوعة. إن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل سوف يضمن أن تكون المخاطر التشغيلية داخل البنك معرفة ومراقبة ومدارة ومعلن عنها بشكل واضح. تضم العناصر الرئيسية لإطار العمل عمليات التنظيم وإعداد قاعدة بيانات الخسائر (KRIs)، وإعداد المؤشر الرئيسي للمخاطر وتحليل المخاطر وإعداد تقارير إدارة المخاطر (KRI , RCSA).

إن البنك يقوم حالياً بإستخدام نظام تتبع المخاطر التشغيلية (ORMIS) لتتبع أحداث مخاطر التشغيل في البنك. إن النظام يحتوي على ثلاث سنوات من بيانات خسائر التشغيل. لقد عزز النظام حاليا لإعداد المؤشر الرئيسي للمخاطر والتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر بشكل أتوماتيكي.

يخضع كل منتج جديد لمراجعة المخاطر وإجراءات الموافقة المطلوبة حيث تكون المخاطر المتعلقة محددة ومقيمة من قبل أقسام مستقلة عن الوحدة التي نشأت عنها المخاطر والتي قامت بعرض المنتج. تخضع التعديلات على المنتجات الموجودة أيضاً لعمليات مشابهة. إن وحدات الأعمال والدعم مسؤولة عن إدارة عمليات المخاطر في مناطقها الوظيفية المخصصة. تعمل الوحدات داخل إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل وتضمن أن المخاطر مدارة ضمن وحدات الأعمال الخاصة بها. يتم إدارة العمليات اليومية لمخاطر التشغيل من خلال المحافظة على نظام شامل للمراقبة الداخلية، مدعوم بأنظمة قوية وإجراءات لمراقبة مراكز المعاملات والتوثيق بالإضافة إلى الحفاظ على إجراءات احتياطية رئيسية وتخطيط طارئ للأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٦ إدارة رأس المال

٥٨-٦-١ رأس المال النظامي

إن المنظم الرئيسي للبنك هو البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة الذي يحدد ويراقب متطلبات رأس المال للبنك. إن الشركة الأم والعمليات البنكية الفردية داخل البنك يتم الإشراف عليها مباشرة من قبل المنظمون المحليون المعنيون بها.

تم تحليل رأس المال النظامي في طبقتين:

- الطبقة الأولى لرأس المال، تشمل رأس المال العادي وعلاوة الإصدار والأرباح المستبقاة واحتياطي تحويل العملة وحقوق الملكية غير المسيطرة بعد اقتطاع الشهرة والموجودات غير الملوسة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية التي تعامل بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.
- الطبقة الثانية لرأس المال، تشمل المطلوبات المؤهلة الثانوية ومخصصات الانخفاض الجماعية وعنصر احتياطي القيمة العادلة المتعلق بالأرباح غير المحققة على أدوات الأسهم المصنفة متوفرة للبيع.

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أكبر مما هو ظاهر في "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد، هي:

- الإلتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

يتم مراقبة كفاية رأس المال والاستخدام المنظم له بشكل مستمر من قبل إدارة البنك، وإستخدام التقنيات إستناداً إلى المباديء التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. ويتم تقديم المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل شهر / ربع سنوي.

في تعميمه رقم ٢٠٠٩/٢٧ الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ أبلغ البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق المقاربة الموحدة لبازل "٢" إعتباراً من تاريخ التعميم. أصدر البنك المركزي مسودة توجيهات لتطبيق المقاربة الموحدة بخصوص مخاطر الإئتمان والسوق والتي من المتوقع أن تمتثل البنوك للتقرير بموجب متطلبات بيلار ٢ – عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية بحلول مارس ٢٠١٠ . أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية، فقد أعطى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخيار للبنوك باستخدام مقاربة الدلائل الأساسية أو المقاربة الموحدة. وقد قام البنك بإختيار المقاربة الموحدة. تقوم البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً بتطبيق متوازن لبازل "١" و بازل "٢".

كذلك، يتطلب من جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد ١٢% إبتداءً من يونيو ٢٠١٠.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٨ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٨-٦ إدارة رأس المال (يتبع)

٥٨-٦-١ رأس المال النظامي (يتبع)

إن المعدلات المحتسبة بموجب معدلات بازل ٢ هي كما يلي:

	بازل ٢	
	٢٠١١	٢٠١٠
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
رأس المال الطبقة الأولى "١"		
رأس المال	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
إحتياطي قانوني	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩
إحتياطي أراضي منحة	٢٦٧,٠٨٥	٢٧٦,١٣٩
احتياطيات عامة	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠
أرباح مستبقاة	٥٦٣,٧٧٧	٣٦٨,٧٢٣
حقوق الملكية غير المسيطرة	٩٧١,٤٢٧	٩٤٢,٤٣٤
	١٠,٦٨١,٢٢٢	١٠,٤٦٦,٢٢٩
يطرح:		
الشهرة والموجودات غير الملموسة	–	(١٧,٢٥٨)
خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة	(١٠٥,٥٦٠)	(٧٩,٢٧٩)
	١٠,٥٧٥,٦٦٢	١٠,٣٦٩,٦٩٢
رأس المال الطبقة الثانية "٢"		
إحتياطيات تحوط	–	٤,٧٩٥
إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	(٨٣١,٨٤٩)	(٢٤٣,١٦٦)
إنخفاض القيمة المجمعة	٨٤٢,٧٣٥	٧٦٤,٦٨٩
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
تنزيل للشركات الزميلة	(٦٠٢,٢٥٥)	(٥٩٦,٩٥٠)
	٣,١٦١,١٧٤	٣,٦٨١,٩١١
مجموع قاعدة رأس المال	١٣,٧٣٦,٨٣٦	١٤,٠٥١,٦٠٣
الموجودات المرجحة بالمخاطر:		
مخاطر الإئتمان	٧٠,٣٥٣,٢٦٩	٧٣,٣٩٥,٣٨٨
مخاطر السوق	١,١٧٤,٦٣٠	١,٩٨٦,٢٣٥
مخاطر التشغيل	٣,٧٤٥,٤٠٤	٣,٧٧٢,٢٥٦
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٧٥,٢٧٣,٣٠٣	٧٩,١٥٣,٨٧٩
نسب كفاية رأس المال		
مجموع رأس المال النظامي كنسبة من إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة	%١٨,٢	%١٧,٨
الطبقة الأولى لرأس المال إلى إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة بعد تنزيل للشركات الزميلة	%١٣,٦	%١٢,٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يتبع)

٥٩ تعديلات السنة السابقة

إن البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تم إعادة عرضها نتيجة تعديل في حصة الخسارة من شركة زميلة لسنة ٢٠١٠ في ديار (ش.م.ع.). حيث قامت الشركة الزميلة باحتساب انخفاض القيمة للشهرة في بياناتها المالية للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١١، والتي تم عكسها كتعديل للسنة السابقة، الأمر الذي نتج عنه إعادة عرض للسنة المنتيهة ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وعلى إثر ذلك، قام البنك أيضا بإعادة عرض حصة الخسارة من الشركات الزميلة في السنة السابقة على النحو التالي:

	كما تم إدراجه سابقا ألف درهم	إعادة العرض ألف درهم	كما تم إعادة عرضه ألف درهم
بيان المركز المالي الموحد			
الاستثمار في شركات زميلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣,٤٣٠,٢٧٤	(٢٥٣,٣٧٠)	٣,١٧٦,٩٠٤
بيان الدخل الموحد			
حصة الخسارة من الشركات الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	(٨٤٦,٥٢١)	(٢٥٣,٣٧٠)	(١,٠٩٩,٨٩١)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد			
أرباح مستبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٧٤٨,٤٢٨	(٢٥٣,٣٧٠)	٤٩٥,٠٥٨

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، انخفض الربح الأساسي والمخفض للسهم والموزع على حقوق الملكية في الشركة الأم من ٠,٢١ درهم للسهم إلى ٠,١٥ درهم للسهم.

لا يؤثر إعادة العرض في الاحتيـــاطات الافتتاحية للبيانات المالية الموحدة لسنة ٢٠١٠ أو لسنة ٢٠٠٩. وعليه، فإن بيان المركز المالي الموحد في ١ يناير ٢٠١٠ لم يتم تضمينة في هذه البيـــانات المالية الموحدة.

٦٠ إعتماد البيانات المالية الموحدة

تم إعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٢.

بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقل	١ و ٢
بيان المركز المالي الموحد	٣
بيان الدخل الموحد	٤
بيان الدخل الشامل الموحد	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٧ و ٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٩- ٩١

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، المستوى ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص. ب. ٤٢٥٤، دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس : ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة ("الشركة الأم") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة للمنشأة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

يتبع؛؛؛

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة والشركات التابعة له، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وبرأينا أيضاً، أن الشركة الأم تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة. ولقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته)، أو للنظام الأساسي للشركة الأم، مما قد يؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للشركة الأم أو أدائها المالي.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

ديلويت اند توش
Deloitte & Touche

أنيس صادق
رقم القيد ٥٢١
٤ فبراير ٢٠١٣

بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

	إيضاح	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦	١٥,٤٧٣,٥٤٩	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٧	٣,١٦٩,١١٤	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٨	٥٥,٥٦٠,١٠٣	٥١,٥٠٧,٠٤٩
إستثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٩	١١,٠٨٨,٦٦٢	١٢,٦٨٨,١١١
إستثمارات أخرى	١٠	٢,١٤٤,٨٧١	٢,٠٣٤,٣٨٩
إستثمارات في شركات زميلة	١١	٢,٢٩٤,٠٢٨	٢,٣٣٦,٤٣٩
عقارات محتفظ بها للبيع	١٢	٢٢٤,٩٠٩	٦٠٩,٧٥٦
إستثمارات عقارية	١٣	١,٩٣١,٨٠٨	١,٧٨٥,٢٠٥
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٤	٢,٩٢٠,٢٩٨	٣,٠٥٠,٦٩٠
ممتلكات ومعدات	١٥	٥٥٧,٣٥٧	٥٨١,٤١٠
مجموع الموجودات		**٩٥,٣٦٤,٦٩٩**	**٩٠,٥٨٨,٤٦٤**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	١٨	٦٦,٨٠٠,٨٥٢	٦٤,٩٢٩,٨٣٩
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٩	٦,١٥٨,٢٨٩	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	٢٠	٤,٦٧٣,٩٦٠	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٢١	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢٢	٣,٢٥٥,٦٢٨	٣,٣٨٤,٨٣٣
ذمم زكاة دائنة	٢٤	١٦٣,٥٧٢	١٢١,٠٧٦
مجموع المطلوبات		**٨٤,٨٠٤,٨٤٤**	**٨٠,٤١٤,٧٠٧**
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٥	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
احتياطيات أخرى	٢٦	٥,٣٤٨,٩٦٤	٥,٣٤٨,٩٦٤
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	٢٧	(٨٢٠,١٣٠)	(٨٣١,٨٤٩)
احتياطي تحويل عملات	٢٨	(١٩١,٤٨٨)	(١٢٢,٢١٨)
الأرباح المستبقاة		١,٤٥٤,١٦٢	٩٤٣,٤٨٤
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		٩,٥٨٨,٥٦٢	٩,١٣٥,٤٣٥
حقوق الأطراف غير المسيطرة	٣٠	٩٧١,٢٩٣	١,٠٣٨,٣٢٢
مجموع حقوق الملكية		**١٠,٥٥٩,٨٥٥**	**١٠,١٧٣,٧٥٧**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٩٥,٣٦٤,٦٩٩**	**٩٠,٥٨٨,٤٦٤**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

د/ طارق حميد الطاير
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالله علي الهاملي
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

	إيضاح	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣٢	٣,٢٨٦,٤٣٦	٣,٤٤٨,٥٠٦
إيرادات من الاستثمارات في الصكوك الإسلامية		٦٢١,٤٦٥	٥١٧,٣٣٢
إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل	٣٣	٥٥,٣٥٩	٨٣,١٣٣
صافي الربح من إستثمارات أخرى	٣٤	٥٩,٩١٨	٣٩,٠٣٦
إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية	٣٥	٧٣٣,٣٦٥	٧٠٠,٥٨٧
إيرادات من إستثمارات عقارية	٣٦	٩٨,٢٠٩	٧٠,٠٤٢
صافي الإيرادات من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	٣٧	١٥,١٢٣	١٥,٣٩٠
إيرادات أخرى	٣٨	١٥٦,٤٤٩	١٣٠,٨٣٧
مجموع الإيرادات		٥,٠٢٦,٣٢٤	٥,٠٠٤,٨٦٣
المصاريف			
مصاريف الموظفين	٣٩	(٩١٤,٨٣٧)	(٩٠٨,٨٨٣)
مصاريف عمومية وإدارية	٤٠	(٤٧٦,٩٥٣)	(٤٤٣,٠٩٦)
إستهلاك إستثمارات عقارية	١٣	(٣١,٣٥١)	(٢٤,٢٠٥)
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٥	(٩٩,١٩٦)	(١٢٠,٣١٣)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	٤١	(٩٧٢,٦٣٣)	(٩٩٤,٩٦٤)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية	٤٢	(٧٠,٤٩٥)	(٩١,٩٤٨)
مجموع المصاريف		(٢,٥٦٥,٤٦٥)	(٢,٥٨٣,٤٠٩)
الربح قبل توزيعات حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك، وحصة الأرباح من الشركات الزميلة وضريبة الدخل		٢,٤٦٠,٨٥٩	٢,٤٢١,٤٥٤
حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك	٤٣	(١,٣١٦,٢٠٥)	(١,٣٨٦,٨٠٨)
الربح التشغيلي للسنة		١,١٤٤,٦٥٤	١,٠٣٤,٦٤٦
حصة الربح من الشركات الزميلة	١١	٦٠,٣٠١	٢٨,٥٥١
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		١,٢٠٤,٩٥٥	١,٠٦٣,١٩٧
مصروف ضريبة الدخل	٢٣	(١٢,٨٠١)	(٦,٧٨٢)
الربح للسنة		١,١٩٢,١٥٤	١,٠٥٦,٤١٥
موزعة كما يلي:			
حقوق المساهمين في الشركة الأم		١,١٥٠,٠٧٢	١,٠١٠,١٤١
حقوق الأطراف غير المسيطرة		٤٢,٠٨٢	٤٦,٢٧٤
الربح للسنة		١,١٩٢,١٥٤	١,٠٥٦,٤١٥
العائد الأساسي والمخفض على السهم (درهم لكل سهم)	٤٤	٠,٣٠ درهم	٠,٢٦ درهم

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الربح للسنة	١,١٩٢,١٥٤	١,٠٥٦,٤١٥
بنود الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى		
فروقات تحويل عملات للعمليات الخارجية	(٦٩,٢٧٠)	(٣٠,٦٧٧)
إعادة تصنيف إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية إلى الربح أو الخسارة	–	(١٠,٦٥٦)
إيرادات / (خسائر) القيمة العادلة لإستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI	١١,٧١٩	(١٤٦,٧٢٤)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(٥,٣٥٠)	(٥,٣٥٠)
إجمالي الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(٦٢,٩٠١)	(١٩٣,٤٠٧)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١,١٢٩,٢٥٣	٨٦٣,٠٠٨
موزع كما يلي:		
حقوق المساهمين في الشركة الأم	١,٠٨٧,١٧١	٨١٦,٧٣٤
حقوق الأطراف غير المسيطرة	٤٢,٠٨٢	٤٦,٢٧٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١,١٢٩,٢٥٣	٨٦٣,٠٠٨

شكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

	رأس المال الف درهم	احتياطيات أخرى الف درهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الف درهم	احتياطي تحويل عملات الف درهم	إحتياطي تحوط الف درهم	الأرباح المستبقاة الف درهم	العائد إلى حقوق المساهمين في الشركة الأم الف درهم	حقوق الأطراف غير المسيطرة الف درهم	مجموع حقوق الملكية الف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ (معاد عرضه)	٣,٧٩٧,٠٥٤	٥,٣٥٨,٠١٨	(٢٤٣,١٦٦)	(٩١,٥٤١)	١٠,٦٥٦	٤٩٥,٠٥٨	٩,٣٢٦,٠٧٩	٩٤٧,٠٠٨	١٠,٢٧٣,٠٨٧
تأثير التغير في السياسة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية – المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٥٤-١)	–	–	(٤٤١,٩٧٣)	–	–	(٣٦,٠٧٠)	(٤٧٨,٠٤٣)	–	(٤٧٨,٠٤٣)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ بعد تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (معاد عرضه)	٣,٧٩٧,٠٥٤	٥,٣٥٨,٠١٨	(٦٨٥,١٣٩)	(٩١,٥٤١)	١٠,٦٥٦	٤٥٨,٩٨٨	٨,٨٤٨,٠٣٦	٩٤٧,٠٠٨	٩,٧٩٥,٠٤٤
الربح للسنة	–	–	–	–	–	١,٠١٠,١٤١	١,٠١٠,١٤١	٤٦,٢٧٤	١,٠٥٦,٤١٥
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	–	–	(١٤٦,٧٢٤)	(٣٠,٦٧٧)	(١٠,٦٥٦)	(٥,٣٥٠)	(١٩٣,٤٠٧)	–	(١٩٣,٤٠٧)
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	(١٤٦,٧٢٤)	(٣٠,٦٧٧)	(١٠,٦٥٦)	١,٠٠٤,٧٩١	٨١٦,٧٣٤	٤٦,٢٧٤	٨٦٣,٠٠٨
إضافات في حقوق الأطراف غير المسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	٦١,٣٨٣	٦١,٣٨٣
تحويل من احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى الأرباح المستبقاة	–	–	١٤	–	–	(١٤)	–	–	–
استبعاد احتياطي أراضي منحة	–	(٩,٠٥٤)	–	–	–	–	(٩,٠٥٤)	–	(٩,٠٥٤)
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح ٢٩)	–	–	–	–	–	(٣٧٩,٧٠٥)	(٣٧٩,٧٠٥)	(٢,٩٥٢)	(٣٨٢,٦٥٧)
ذمم زكاة دائنة (إيضاح ٢٤)	–	–	–	–	–	(١٤٠,٥٧٦)	(١٤٠,٥٧٦)	(١٣,٣٩١)	(١٥٣,٩٦٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (معاد عرضه)	٣,٧٩٧,٠٥٤	٥,٣٤٨,٩٦٤	(٨٣١,٨٤٩)	(١٢٢,٢١٨)	–	٩٤٣,٤٨٤	٩,١٣٥,٤٣٥	١,٠٣٨,٣٢٢	١٠,١٧٣,٧٥٧
الربح للسنة	–	–	–	–	–	١,١٥٠,٠٧٢	١,١٥٠,٠٧٢	٤٢,٠٨٢	١,١٩٢,١٥٤
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	–	–	١١,٧١٩	(٦٩,٢٧٠)	–	(٥,٣٥٠)	(٦٢,٩٠١)	–	(٦٢,٩٠١)
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	١١,٧١٩	(٦٩,٢٧٠)	–	١,١٤٤,٧٢٢	١,٠٨٧,١٧١	٤٢,٠٨٢	١,١٢٩,٢٥٣
إضافات في حقوق الأطراف غير المسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	١١٠,٣٦٤	١١٠,٣٦٤
استبعاد حقوق الأطراف غير المسيطرة (إيضاح ١٧ (د))	–	–	–	–	–	–	–	(١٨٠,٦٠٥)	(١٨٠,٦٠٥)
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح ٢٩)	–	–	–	–	–	(٤٧٤,٦٣٢)	(٤٧٤,٦٣٢)	(٢٤,٥٧٠)	(٤٩٩,٢٠٢)
ذمم زكاة دائنة (إيضاح ٢٤)	–	–	–	–	–	(١٥٩,٤١٢)	(١٥٩,٤١٢)	(١٤,٣٠٠)	(١٧٣,٧١٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣,٧٩٧,٠٥٤	٥,٣٤٨,٩٦٤	(٨٢٠,١٣٠)	(١٩١,٤٨٨)	–	١,٤٥٤,١٦٢	٩,٥٨٨,٥٦٢	٩٧١,٢٩٣	١٠,٥٥٩,٨٥٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	١,٢٠٤,٩٥٥	١,٠٦٣,١٩٧
تعديلات لـ:		
صافي خسائر إنخفاض قيمة الموجودات المالية	٩٧٢,٦٣٣	٩٩٤,٩٦٤
صافي خسائر إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية	٧٠,٤٩٥	٩١,٩٤٨
إستهلاك ممتلكات ومعدات	٩٩,١٩٦	١٢٠,٣١٣
إستهلاك إستثمارات عقارية	٣١,٣٥١	٢٤,٢٠٥
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩,٢٦٨	١٩,٢٤٨
الربح من بيع استثمارات في صكوك إسلامية	(٣٧,٠٥٨)	(٧١٢)
إيرادات توزيعات الأرباح	(٢١,٠٣٣)	(٣٥,٦٧٩)
حصة الأرباح من شركات زميلة	(٦٠,٣٠١)	(٢٨,٥٥١)
الربح من بيع شركات زميلة	(٤,٧٩١)	–
الربح من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	(١٥,١٢٣)	(١٥,٣٩٠)
إطفاء أدوات صكوك صادرة عن شركة تابعة	٥,٩٥٧	١٦,٣٣٣
الربح من بيع شركات تابعة	(٣,٣٧٥)	–
شطب ممتلكات ومعدات	٢٥٩	٧١٧
إطفاء إحتياطي تحوط	–	(١٠,٦٥٦)
إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٣١٣)	٥٤١
الربح من بيع ممتلكات ومعدات	(٣٥١)	(٢٤٥)
الربح من بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١,٥١٤)	(٣,١٨٦)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٢,٢٦٠,٢٥٥	٢,٢٣٧,٠٤٧
صافي الحركة على ودائع ومرابحات دولية بتواريخ إستحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر	(١,٨٦٨,٠٦٩)	(٣,٤٠١,٧٧٠)
(الزيادة) / النقص في موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	(٥,٠١٩,٩٩٠)	٤,٥٨٢,٨٦٦
النقص / (الزيادة) في ذمم مدينة وموجودات أخرى	١,٣٩٠	(٣٣,١٧٤)
الزيادة في ودائع العملاء	٢,٠٠٧,٨٤٤	١,٢٢٣,١٦٨
الزيادة / (النقص) في مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٤٥,٤٠٥	(٣٥٦,٩٩٤)
(النقص) / الزيادة في ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	(١٣٨,٣٣٤)	١٨,٩٦٩
النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية	(٤١١,٤٩٩)	٤,٢٧٠,١١٢
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المدفوع	(٤,٧٠٦)	(١٠,٨٣٣)
ضريبة مدفوعة	(٥,٦٥٢)	(٦,٠١٧)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية	(٤٢١,٨٥٧)	٤,٢٥٣,٢٦٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الأنشطة الاستثمارية		
شراء استثمارات في صكوك اسلامية	(٢,٢٣٥,٧٧٦)	(٤,٧٣٠,٨٣٧)
المتحصل من بيع إستثمارات في صكوك إسلامية	٣,٨٣٠,٥٨٣	٢٨٦,٩١٣
المتحصل من بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨٠,٣٤١	١٨,٥٨٠
شراء إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٤,٥٩١)	(٥٨,٠٦٦)
توزيعات أرباح مقبوضة	٣١,٦١٥	٤٦,٣٣٦
إضافات لعقارات محتفظ بها للبيع	(١٨,٩١٢)	(٤٩,٤٩٧)
المتحصل من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	٢٧,٣٤١	٣٠,٦٨٦
المتحصل من بيع إستثمارات عقارية	–	٢,٦٥٨
إضافات لإستثمارات عقارية	(١٢٤,٠٩٥)	(٢٠٣,٥٠٣)
شراء ممتلكات ومعدات	(٨٠,٨٦٧)	(٥٨,١٣٨)
المتحصل من استبعاد شركات زميلة	٢٩,١٠٩	–
شراء استثمارات في شركات زميلة	(١٠,٦٦٥)	–
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	٨٧٠	٩٦٤
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	١,٥٢٤,٩٥٣	(٤,٧١٣,٩٠٤)
الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	(٤٩٩,٢٠٢)	(٣٨٢,٦٥٧)
أدوات صكوك تمويلية صادرة خلال السنة	٢,٨٤٧,٧٠٧	–
أدوات صكوك تمويلية مسددة خلال السنة	(٢,٣٥٧,٠٧٥)	–
زكاة مدفوعة	(١١٨,٦٢٩)	(١٨٠,٧١١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(١٢٧,١٩٩)	(٥٦٣,٣٦٨)
الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله	٩٧٥,٨٩٧	(١,٠٢٤,٠١٠)
النقد وما يعادله في ١ يناير	٩,٤٧٣,٥٧٠	١٠,٤٨٣,٦٨١
صافي فروق تحويل العملات الأجنبية	(٢٩,١٦١)	١٣,٨٩٩
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٤٥)	١٠,٤٢٠,٣٠٦	٩,٤٧٣,٥٧٠

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١ معلومات عامة

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) ("الشركة الأم") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ٢٩صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية. وتم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته كشركة مساهمة عامة.

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أنشطة الشركة الأم وشركاتها التابعة (إيضاح ١٧) (يشار إليها معا بـ "البنك").

تقدم منشآت البنك أنواعاً متعددة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الأنشطة الرئيسية لمنشآت البنك مبينة في إيضاح ١٧.

إن العنوان الرئيسي المسجل للشركة الأم هو ص. ب. ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٢-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة المطبقة التي ليس لها تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة التالية أيضا في هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنة الحالية والسنوات السابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة	ملخص المتطلبات
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية : الإفصاحات – تحويل الموجودات المالية*	تزيد التعديلات من متطلبات الإفصاحات للمعاملات التي تتضمن تحويلات الموجودات المالية. وتهدف هذه التعديلات إلى تقديم قدر أكبر من الشفافية بشأن التعرض للمخاطر عندما يتم تحويل أي من الموجودات المالية مع احتفاظ المحول بمستوى معين من التعرض المستمرة في الموجودات. تتطلب التعديلات الإفصاح أيضاً، حيث أن الموجودات المالية لا يتم توزيعها خلال الفترة. لم يكن لتطبيق التعديلات أي تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة إذ لم يرتبط البنك بتعاملات تتضمن تحويل الموجودات المالية حيث يحتفظ البنك بمستوى معين من التعرض المستمر في الموجودات خلال السنة الحالية والسنوات السابقة.
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ *الضرائب الآجلة – استرداد موجودات محددة*	توفر التعديلات استثناءاً للمبادئ العامة المتضمنة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ إذ أن قياس موجودات ومطلوبات الضرائب الآجلة ينبغي أن يعكس الأثار الضريبية التي ستتبع من الطريقة التي تتوقعها المنشأة لاسترداد القيمة الدفترية للأصل. وعلى وجه الخصوص، في إطار هذه التعديلات، فإن الاستثمارات العقارية المقاسة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ الاستثمارات العقارية من المفترض أن يتم استردادها من خلال البيع لأغراض قياس الضرائب الآجلة، ما لم يتم دحض هذه الافتراض في ظروف معينة. إن تطبيق التعديلات لم يكن له تأثيراً على هذه البيانات المالية الموحدة إذ أن الاستثمارات العقارية للبنك مُقاسة باستخدام طريقة التكلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة قيد الإصدار والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم يتم تفعيلها بعد.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة	مطبقة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية: الإفصاحات* – والتي تعزز الإفصاحات بشأن مقاصة موجودات مالية ومطلوبات مالية.	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (معدل في ٢٠١١) *البيانات المالية المنفصلة* – يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ تلك الأجزاء من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ *البيانات المالية الموحدة والمنفصلة* التي تتناول البيانات المالية الموحدة وتفسير لجنة التفسيرات القائمة رقم ١٢ *التوحيد – المنشآت لأغراض خاصة*. وطبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، فلا يوجد سوى السيطرة كأساس وحيد لتوحيد البيانات المالية. وعلاوة على ذلك، فإن المعيار الدولي لإعداد التقاير المالية رقم ١٠ يتضمن تعريفاً جديداً للسيطرة بحيث يشتمل على ثلاثة عناصر: (أ) القدرة على الشركة المستثمرة، (ب) التعرض أو الحقوق للعوائد المتغيرة من ارتباطها بالشركة المستثمرة و (ج) القدرة على استخدام قدرتها على الشركة المستثمرة للتأثير على المبالغ الخاصة بعائدات المستثمر. إن توجيهات موسعة تم إضافتها في المعيار الدولي لإعداد التقاير المالية رقم ١٠ من أجل التعامل مع السيناريوهات المعقدة. لا تزال الإدارة في مرحلة تحليل أثر هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة للبنك.	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات المشتركة* – إن المعيار يستبدل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ *الحصص في المشاريع المشتركة* وتفسير لجنة التفسيرات القائمة رقم ١٣ *المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية من قبل أصحاب المشاريع المشتركة*. ويتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ كيفية تصنيف ترتيباً مشتركاً لطرفين أو أكثر يحتوي على سيطرة مشتركة. وطبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات المشتركة*، تُصنف الترتيبات المشتركة كعمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة وذلك استناداً إلى حقوق والتزامات الأطراف المتضمنة في الترتيبات. وعلى النقيض من ذلك، فطبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١، هناك ثلاثة أنواع من الترتيبات المشتركة: المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، والموجودات الخاضعة للسيطرة المشتركة والعمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة. وإضافة إلى ذلك، فيتطلب محاسبة المشاريع المشتركة، بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ لاستخدام طريقة حقوق محاسبة حقوق الملكية، بينما يمكن محاسبة المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ لاستخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية أو المحاسبة الجزئية. إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ سيسفر عنه تغيرات في محاسبة منشآت البنك الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي يتم محاسبتها في الوقت الراهن باستخدام طريقة التوحيد الجزئي.	١ يناير ٢٠١٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة قيد الإصدار والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة	مطبقة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى* – يعد المعيار معيار إفصاح وينطبق على المنشآت التي لها مصالح في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة و/ أو المنشآت ذات الهيكلة غير الموحدة. وعلى وجه العموم، فإن متطلبات الإفصاح التي تضمنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ تعد أكثر شمولاً من تلك المتضمنة في المعايير الحالية. وعلى الرغم من ذلك، فلم تجري الإدارة بعد تحليلاً تفصيلياً بشأن أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة للبنك ومن ثم لم تقدر بعد حجم ذلك التأثير.	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ قياس القيمة العادلة – ينشأ المعيار مصدراً وحيداً للإرشاد عن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة المتعلقة بقياسات القيمة العادلة. ويوفر المعيار تعريفاً للقيمة العادلة ويتطلب الإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة. ويعد نطاق تطبيق هذا المعيار نطاقاً واسعاً حيث ينطبق على كل من بنود الأدوات المالية وبنود الأدوات غير المالية التي تتطلب أو تسمح للمعيار الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى بقياسات القيمة العادلة والإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة، باستثناء حالات معينة. وبوجه عام، فإن متطلبات الإفصاح التي تضمنها المعيار تعد أكثر شمولاً من تلك المتضمنة في المعايير الحالية، فعلى سبيل المثال، فإن الإفصاحات الكمية والنوعية القائمة على أساس التسلسل الهرمي من ثلاثة مستويات للقيمة العادلة المطلوب حالياً للأدوات المالية فقط ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: القياس سيتم تمديده من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ ليشمل كافة الموجودات والمطلوبات ضمن نطاقه. تتوقع الإدارة أن تطبيق هذا المعيار لن يؤثر بشكل جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة، إلا أنه سيمدد الإفصاحات ذات الصلة بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة.	١ يناير ٢٠١٣
• تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة*، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى*، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (المعدل في ٢٠١١) *البيانات المالية المنفصلة* – استثناءً من متطلبات توحيد الشركات التابعة للمنشآت المؤهلة للاستثمار (مثل الصناديق المشتركة ووحدات الثقة والمنشآت المشابهة)، والتي تتطلب بدلاً من ذلك استخدام القيمة العادلة لقياس تلك الاستثمارات. لا تزال الإدارة في مرحلة تحليل أثر هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة للبنك.	١ يناير ٢٠١٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة قيد الإصدار والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة	مطبقة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض بنود الدخل الشامل الأخر* – تحتفظ هذه التعديلات بخيار عرض الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر في بيان واحد أو في بيانين منفصلين ولكن على التوالي. وبالرغم من ذلك، فتتطلب التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي القيام بمزيد من الإفصاحات في فقرة الدخل الشامل الأخر بحيث يتم تجميع بنود الدخل الشامل الأخر في فئتين (أ) البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الرباح أو الخسارة، و (ب) البنود التي سيتم تصنيفها لاحقاً إلى الرباح أو الخسارة حال استيفاء شروط معينة. سيتم تعديل عرض بنود الدخل الشامل الأخر عندما يتم تطبيق التعديلات في الفترات المحاسبية المستقبلية.	١ يوليو ٢٠١٢
• المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ (المعدل) *مكافآت الموظفين* – تغير هذه التعديلات المحاسبة لخطط مكافآت محددة واستحقاقات نهاية الخدمة. تتطلب التعديلات الاعتراف بالتغيرات في التزامات مكافآت محددة وفي القيمة العادلة لموجودات الخطة عند حدوثها، وبالتالي تلغي تلك التعديلات "نهجالنطاق" المسموح به ضمن النسخة السابقة من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ وتزيد من وتيرة الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة. تتطلب التعديلات الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر الاكتوارية على الفور من خلال الدخل الشامل الأخر بالترتيب بالنسبة لصافي موجودات ومطلوبات التقاعد المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد حتى تعكس القيمة العادلة للعجز أو الفائض الوارد بخطة المكافآت. تتطلب التعديلات تطبيقاً بأثر رجعي في بعض الحالات.	١ يناير ٢٠١٣
• المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (المعدل في ٢٠١١) *الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة*	١ يناير ٢٠١٣
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ *الأدوات المالية: العرض – مقاصة موجودات مالية ومطلوبات مالية*	١ يناير ٢٠١٤
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* (معلومات مقارنة)، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ *الممتلكات، الآلات والمعدات* (معدات الخدمة)، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ *الأدوات المالية – العرض* (تأثير الضرائب على توزيعات حقوق الملكية) والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ *التقارير المالية المرحلية* (التقارير المرحلية لموجودات القطاعات) الناتجة من التحسينات السنوية على دورة ٢٠٠٩-٢٠١١.	١ يناير ٢٠١٣
• تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٠ *التكاليف المجردة في مرحلة إنتاج الموارد التعدينية*	١ يناير ٢٠١٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٣ تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

٣-١ المرابحة

هي عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤه وحيازته بناءً على وعد المتعامل الملتزم بشرائها بشروط معينة. يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه. يُدفع سعر بيع المرابحة من قبل العميل على أقساط على مدار فترة عقد المرابحة.

٣-٢ تمويل سلم

هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة لسلعة معينة ويدفع ثمن تلك السلعة بالكامل مقدماً، في حين يقوم المتعامل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه.

٣-٣ الإستصناع

هو عقد بين البنك والمتعامل، يتعهد البنك بموجبه ببيع عقاراً مطوراً للمتعامل، وفقًا لمواصفات متفق بشأنها بسعر محدد. يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل مقابل ثمن متفق عليه.

٣-٤ إجارة

٣-٤-١ إجارة منتهية بالتمليك

هي عقد حيث يقوم البنك (المؤجر) بتاجير أو منح حق الانتفاع بناء على طلب المتعامل (المستأجر) إستناداً على وعد منه بإستئجار الأصل أو الحصول على حق الانتفاع لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة. وقد تنتهي الإجارة بتمليك المستأجر الأصل المؤجر.

٣-٤-٢ الإجارة الآجلة

الإجارة الآجلة هي عقد حيث يوافق البنك ("المؤجر") بموجبه على تقديم، بتاريخ محدد في المستقبل، عقار بمواصفات معينة بالإيجار للمتعامل ("المستأجر") عند إتمامه وتسليمه من قبل المطوّر أو المقاول الذي اشترى منه البنك ذلك العقار. يمكن أن ينتهي العقد بتحويل ملكية الأصل إلى المتعامل (المستأجر).

٣-٥ المشاركة

هي عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع إستثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات تناقصية تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم إقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما في رأس مال المشروع.

٣-٦ المضاربة

هي عقد بين البنك والمتعامل (المضارب) بحيث يقدم البنك بموجبه مبلغاً معينًا من المال ويقوم (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

٣-٧ الوكالة

هي عقد حيث يفوض البنك بموجبه الوكيل المستثمِر بمبلغ من المال يتم استثماره وفقا للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.

٣-٨ الصكوك

تمثل الصكوك شهادات أمانة لموجودات مغطاة متوافقة مع الشريعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية

٤-١ بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

٤-٢ أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا إعادة تقييم بعض الأدوات المالية المُصنفة على أنها استثمارات أخرى. تستند التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المُستلم نظير الموجودات.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم)، كما أن كافة القيم مُقربة إلى أقرب ألف درهم، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.

السياسات المحاسبية الأساسية موضحة أدناه.

٤-٣ عرض البيانات المالية الموحدة

يعرض البنك بيان المركز المالي الموحد بشكل موسع حسب ترتيب السيولة. تم عرض تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير (المتداولة) أو أكثر من ١٢ شهراً من تاريخ التقرير (غير المتداولة) في إيضاح ٤٩ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

٤-٤ أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة الأم والمنشآت (بما في ذلك المنشآت لأغراض خاصة) الخاضعة لسيطرة الشركة الأم (شركاتها التابعة). تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة الأم القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة للإستفادة من أنشطتها.

يتم تضمين إيرادات ومصروفات الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو بيعها خلال العام في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ ولغاية التاريخ الفعلي للبيع، حسب ما يقتضي الأمر. يعود مجموع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم وإلى الأطراف غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجزاً في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل الشركات الأخرى التابعة للبنك.

عند توحيد البيانات المالية، يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف الداخلية المتبادلة بين أعضاء المجموعة.

يتم احتساب التغيرات في ملكية البنك في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركات التابعة كتعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص البنك وحصص حقوق الملكية غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفروق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم، وتعود إلى مالكي الشركة الأم.

عندما يفقد البنك السيطرة على أحدى الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الشامل بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة للحصص المتبقية و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص الملكية غير المسيطرة. عندما تحمل موجودات الشركة التابعة بالقيم المعاد تقييمها أو بالقيم العادلة ويكون قد تم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الكلية ذات الصلة في بيان الدخل الشامل وتتراكم في حقوق الملكية، فيتم قيد المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة في حقوق الملكية كما لو أن البنك قد استبعد كافة الموجودات ذات الصلة بشكل مباشر (أي قام بإعادة تصنيفها إلى الأرابح أو الخسائر أو حولها مباشرة إلى الأرباح المستبقاة وفق ما هو محدد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها). إن القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة يتم التعامل معه كالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية* أو، إن كان معمولاً به، بالقيمة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في أي شركة زميلة أو منشآة خاضعة للسيطرة المشتركة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٥ الأنشطة الائتمانية

يعمل البنك بصفة أمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للبنك حيث أنها ليست موجودات للبنك.

٤-٦ إستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي للبنك تأثيراً فعالاً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. يمثل التأثير الفعال قدرة البنك على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

تُدرج نتائج الشركات الزميلة وموجوداتها ومطلوباتها في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بناءً على طريقة محاسبة حقوق الملكية، باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به للبيع، وفي تلك الحالة، يتم قيد ذلك الاستثمار وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ *الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة*. وطبقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في شركة زميلة مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً للاعتراف بحصة أرباح أو خسائر البنك والدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة. عندما تتخطى حصة خسائر البنك في الشركة الزميلة أسهمه في تلك الشركة الزميلة (والتي تتضمن أي أسهم طويلة الأجل، والتي في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمارات البنك في الشركة الزميلة)، يوقف البنك الاعتراف بحصته في الخسائر اللاحقة. ولا يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية سوى إلى المدى الذي تكبد فيه البنك التزامات قانونية أو استنتاجية أو قام بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة.

إن أية زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة والتي تم تسجيلها بتاريخ الشراء، يتم الاعتراف بها كشهرة، وهو ما يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار. إن أي زيادة في حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة عن تكلفة الشراء، بعد إعادة التقييم، فيتم الإعتراف بها على الفور في بيان الدخل الموحد.

تطبق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة لانخفاض القيمة تتعلق باستثمارات البنك في أي من الشركات الزميلة. وعند الضرورة، يتم عرض كامل القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لاختبار انخفاض القيمة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ *انخفاض قيمة الموجودات* كأصل منفرد بالمقارنة مع قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستخدمة والقيمة العادلة، أيهما أعلى، ناقصاً تكاليف البيع) بقيمته الدفترية. وتشكل أية خسائر لانخفاض القيمة معترف بها جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. ويُعترف بأي عكس لخسارة انخفاض القيمة المشار إليها طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ إلى المدى الذي تزيد فيه قيمة الاستثمارات القابلة للاسترداد لاحقاً.

عند استبعاد أي من الشركات الزميلة التي ينتج عنها خسارة جوهرية لتأثير البنك على تلك الشركة الزميلة، تُقاس أية استثمارات مستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ويتم اعتبار القيمة العادلة كقيمته العادلة وقت الاعتراف المبدئي كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يُعزى الفارق بين القيمة الدفترية السابقة للشركة الزميلة إلى الحصص المستبقاة ويتم تضمين قيمته العادلة في تحديد الأرباح والخسائر أو الخسائر عند استبعاد الشركة الزميلة. إضافة إلى ذلك، يقيد البنك جميع القيم المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر فيما له صلة بتلك الشركة الزميلة على نفس الأساس المطلوب إذا ما كانت الشركة الزميلة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات الصلة مباشرة. وطبقاً لذلك، فإذا ما كان قد تم إعادة تصنيف أي ربح أو خسارة معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، يعيد البنك تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (كتعديل إعادة تصنيف) عندما يفقد التأثير الجوهري على تلك الشركة الزميلة.

عندما تتعامل أي من منشآت البنك مع شركة زميلة، يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من المعاملات مع الشركة الزميلة في البيانات المالية الموحدة للبنك فقط إلى المدى الذي لا تتعلق فيه المصالح في الشركة الزميلة بالبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٧ إستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو ترتيباً تعاقدياً يتعهد كل من البنك وأطراف أخرى بموجبه بتنفيذ نشاط اقتصادي يخضع إلى السيطرة المشتركة (أي عندما تتطلب قرارات السياسة التشغيلية والمالية ذات الصلة بالأنشطة الخاصة بالمشروع المشترك موافقة جماعية من قبل الأطراف الحائزة على حق السيطرة المشتركة).

يشار إلى ترتيبات المشروع المشترك التي تتضمن إنشاء منشآة منفصلة لكل طرف من الأطراف حقوقاً بها بالمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة.

يدرج البنك حصصه في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام التوحيد النسبي، باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار كاستثمار محتفظ به للبيع، وفي تلك الحالة، يتم قيد الاستثمار بما يتف مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ *الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة*. إن حصة البنك في موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة يتم ضمها مع البنود المكافئة في البيانات المالية الموحدة على أساس كل بند على حده.

يتم قيد أي شهرة تنشأ على إثر الاستحواذ على حصص البنك في أي من المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة بما يتفق مع السياسة المحاسبي للبنك الخاصة بالشهرة الناتجة من اندماج الأعمال.

عندما تتعامل أي من منشآت البنك مع منشأتها الخاضعة للسيطرة المشتركة، يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من المعاملات مع المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة في البيانات المالية الموحدة للبنك فقط إلى المدى الذي لا تتعلق فيه المصالح في الشركة الزميلة بالبنك.

٤-٨ الأدوات المالية

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح أي من منشآت البنك طرفاً في ترتيب تعاقدي خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على الفور في بيان الدخل الموحد.

٤-٩ الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بكافة الطرق الاعتيادية لمشتريات أو بيع الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن الطرق الاعتيادية للشراء أو البيع هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطارة زمني يحدده الاتفاقيات واللوائح في السوق.

تُقاس كافة الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءاً على تصنيف الموجوات المالية.

٤-٩-١ تصنيف الموجودات المالية

تُقاس الموجودات المالية غير موجودات الملكية التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقص خسارة انخفاض القيمة والإيرادات الآجلة، إن وجدت (باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي).

- أن تكون الموجودات محتفظاً بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينتج عن البنود التعاقدية الخاصة بالأدة، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات للأصل وأرباح على قيمة الأصل غير المسددة.

تتضمن الموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة "المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية"، "موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية"، "الاستثمار في صكوك إسلامية" وبعض"الذمم المدينة والموجودات الأخرى".

تُقاس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٩ الموجودات المالية (يتبع)

٤-٩-٢ التكلفة المطفأة وطريقة الربح الفعلي

إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية غير أدوات الملكية وطريقة توزيع الإيرادات على مدار الفترات المتعلقة بها. إن نسبة الربح الفعلية هي النسبة التي تخصم بشكل دقيق التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المخصومة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نسبة الربح الفعلية وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) من خلال العمر الافتراضي المقدر للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية المُقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة. ويُعترف بالإيرادات في بيان الدخل الموحد.

٤-٩-٣ الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للبنك أن تختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في أداة حقوق الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

يعد الأصل المالي محتفظاً بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤه أساساً لغرض البيع في المستقبل القريب، أو
- كان، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك وله طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كان أداة مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الأخر وتتراكم في احتياطي إعادة تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية. لن يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الاستثمارات.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على استثمارات حقوق الملكية في الأرباح أو الخسائر عندما ينشأ حق البنك في الحصول على هذه التوزيعات بما يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ *الإيرادات*، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المكتسبة في بيان الدخل الموحدة ويتم تضيمنها في بند "الأرباح من استثمارات أخرى".

٤-٩-٤ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم يقم البنك بتصنيف استثماراً ما بأنه لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند الاعتراف الأولي (انظر أعلاه).

تُقاس الأدوات الاستثمارية والتمويلة التي لا تستوفي معيار التكلفة المطفأة (انظر أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إضافة إلى ذلك، فإن الأدوات الاستثمارية والتمويلية التي تستوفي معيار التكلفة المطفأة ولكنها غير مصنفة كأدوات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قد تصنف الأدوات الاستثمارية والتمويلة كأدوات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ القياس أو الاعتراف بشكل غير متناسق والذي قد ينشا من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف البنك أية أدوات استثمارية وتمويلية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف الأدوات غير أدوات الملكية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم تغير نموذج الأعمال بحيث لم يعد يتم استيفاء معيار التكلفة المطفأة. لا يسمح بإعادة تصنيف الأدوات الاستثمارية والتمويلية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)
٤-٩ الموجودات المالية (يتبع)

٤-٩-٤ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يتبع)

تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير إضافة إلى أية أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة قياس المعترف به في بيان الدخل الموحد. يتم تضمين صافي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الدخل الموحد في بند "الربح من استثمارات أخرى" في بيان الدخل الموحد. تُحدد القيمة العادلة وفق الطريقة المبينة في إيضاح ٥١ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق البنك في استلام توزيعات الأرباح وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ *الإيرادات* ويتم تضمينها في بيان الدخل الموحد كما هو مفصح عنه أعلاه.

٤-٩-٥ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تُحدد القيمة العادلة للموجودات المالية السائدة بالعملات الأجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحول بالأسعار الفورية في نهاية كل فترة تقرير. تشكل مكونات صرف العملات الأجنبية جزءاً من ربح أو خسارة قيمتها العادلة. وطبقاً لذلك،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمكون صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد؛ و
- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم الاعتراف بأي مكون لصرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الأخر.

بالنسبة للعملات الأجنبية السائدة في أدوات غير أدوات حقوق الملكية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية بناءاً على التكلفة المطفأة للموجوات المالية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

٤-٩-٦ إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تُقيم الموجودات المالية (بما في ذلك الموجودات الاستثمارية والتمويلية في الصكوك الإسلامية والأرصدة المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات الأخرى) المقاسة بالتكلفة المطفأة لتحري مؤشرات خسارة انفخض القيمة في نهاية كل فترة تقرير. تعتبر الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية، أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي الخسارة المسجلة للإنخفاض ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمُصدر أو الطرف المقابل،
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الربح أو المدفوعات الرئيسية،
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

إن قيمة الانخفاض في القيمة هي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والتي تعكس الضمانات والرهونات، مخصومة بنسبة الربح الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرةً بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب المخصص. وفي حال إعتبار الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لا يمكن تحصيلها، فيتم شطبها مقابل حساب المخصص. ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ذمم تم شطبها في وقت سابق إلى حساب المخصص. ويتم الاعتراف بالتغيرات على القيمة الدفترية لحساب المخصص في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٩ الموجودات المالية (يتبع)

٤-٩-٦ إنخفاض قيمة الموجودات المالية (يتبع)

إذا انخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون الإنخفاض مرتبطاً بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الإعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الدخل الموحد إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل في تاريخ عكس الانخفاض في القيمة ما الذي كانت ستكون عليه قيمة التكلفة المطفأة إذا لم يكن قد تم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

تُشطب الأدوات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية (ومخصص الانخفاض ذات الصلة)، سواء جزئياً أو كلياً، بصورة طبيعية، عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد قيمة الأصل وكذلك، بالنسبة للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية المضمونة، عندما يكون قد تم استلام المتحصلات من تحقيق الأدوات المالية.

يقيم البنك انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالتكلفة المطفأة على النحو التالي:

٤-٩-٦-١ موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية مقيمة إفرادياً

تتمثل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً بشكل رئيسي من موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية وتمويلات وإستثمارات تجارية وشركات والتي يتم تقييمها إفرادياً لتحديد إن كان هنالك أي دليل موضوعي يشير إلى إنخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية. تصنّف الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية كمنخفضة القيمة حالما يوجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات الدفع للمجموعة وفقاً لشروط العقد الأصلية. ينشأ الشك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملتزمة عامةً عندما:

- لا يتم سداد أي من قيمة الأصل أو الأرباح وفق الشروط التعاقدية؛ و
- وجود تدهور حاد في المركز المالي للعميل وعندما لا يكون من المحتمل أن تغطي القيمة المتوقع تحقيقها من استبعاد الضمانات، إن وجدت، القيمة الدفترية الحالية للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية.

يتم قياس الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية والإسلامية المنخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ويتم خصمها على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي الموجودات التمويلية والإسلامية أو يتم قياس الموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة، بناءً على القيمة السوقية المنظورة للموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية أو القيمة العادلة للضمان المرتبط بالأصل، إذا كان الأصل يخضع لضمانات. يتم إحتساب خسارة إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية المنخفضة.

٤-٩-٦-٢ موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية لأفراد ذات ميزات مشتركة وليست مقيمة إفرادياً

يتم إحتساب مخصص إنخفاض القيمة الجماعي لتغطية إنخفاض القيمة مقابل مجموعة معينة من الموجودات عندما يكون هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة من خلال تطبيق منهج يخصص معدلات خسارة أعلى متماشياً مع تاريخ القسط المتأخر.

٤-٩-٦-٣ متكبدة ولم يتم تحديدها بعد

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيمة بشكل فردي التي لا يوجد أي دليل محدد على خسارتها على أساس فردي يتم تجميعها وفقا لمخاطر الائتمان استناداً إلى قطاعها، المنتج أو تصنيف الموجودات الإستثمارية والتمويلية لغرض إحتساب الخسائر المقدرة كمجموعة. إن هذا يعكس خسائر إنخفاض القيمة التي كان من الممكن أن يتكبدها البنك نتيجة أحداث حصلت قبل تاريخ المركز المالي الموحد والتي لم يتمكن البنك من تحديدها إفرادياً، والتي يمكن تقديرها بشكل موثوق. عند تواجد المعلومات التي تحدد الخسائر المتعلقة بالموجودات الإستثمارية والتمويلية الفردية ضمن مجموعة العميل يتم حالاً إزالة هذه بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من مجموعة العميل ويتم تقييمها إفرادياً لإنخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٩ الموجودات المالية (يتبع)

٤-٩-٦ إنخفاض قيمة الموجودات المالية (يتبع)

٤-٩-٦-٤ تسهيلات التمويل المعاد التفاوض عليها

يسعى البنك قدر الإمكان لإعادة هيكلة التعرضات لمخاطر الإئتمان بدلاً من الاستحواذ على ضمانات، ويمكن أن يشمل ذلك تمديد ترتيبات الدفع والموافقة على شروط الإئتمان الجديدة. وفور إعادة التفاوض على الشروط، يصبح التعرض للإئتمان غير متأخر السداد. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء كافة المعايير وأن الدفعات المستقبلية سوف تحدث. تستمر التسهيلات في الخضوع لتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو إجمالية ويتم إحتسابها باستخدام سعر الربح الفعلي الأصلي للتسهيلات معتمدةً على إستجابة المتعامل للشروط المعدّلة وقيامه بتسديد الدفعات المطلوبة للموجودات الإستثمارية والتمويلية الإسلامية وتحويلها لفئة عاملة.

٤-٩-٧ إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يلغي البنك الاعتراف بالموجودات المالية إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر والمنافع الجوهرية من ملكية الموجودات إلى منشآة أخرى. إذا لم يقم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحول، يعترف البنك بفائدته المستبقاة في الأصل إضافة إلى مسؤولية ذات صلة بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ البنك بالمخاطر والمنافع الجوهرية لملكية أي من الموجوات المالية المحولة، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي وكذلك بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمة الاعتراف المستلمة والواجبة السداد في بيان الدخل الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بأي من الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الكلية المتراكمة سابقاً في مخصص إعادة تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد، ولكن يتم تحويله إلى الأرباح المستبقاة ضمن حقوق الملكية.

٤-١٠ المطلوبات المالية وأدوات الملكية

٤-١٠-١ التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات المداينة والملكية التي تصدر عن البنك إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

٤-١٠-٢ أدوات الملكية

تعرّف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت فائدة مستبقاة في موجودات أي منشآة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي يصدرها البنك بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية كمطلوبات وتُخصم من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من جانب مساهمي البنك. ويتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تم الموافقة عليها بعد تاريخ التقرير كحدث بعد تاريخ التقرير.

٤-١٠-٣ المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الربح الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

على الرغم من ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الموجودات المالية غير مؤهلاً لألغاء الإعتراف أو عند تطبيق طريقة التدخل المستمرة، وعقود الضمان المالي الصادرة عن البنك، والالتزامات التي أصدرها البنك لتقديم قرض بسعر ربح أقل من سعر السوق يتم قياسها وفقا للسياسات المحاسبية المحددة المبينة أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٠ المطلوبات المالية وأدوات الملكية (يتبع)

٤-١٠-٣ المطلوبات المالية (يتبع)

٤-١٠-٣-١ المطلوبات المالية المُقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالتكلفة المطفأة عند نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الربح الفعلي. يتم تضمين حصة العملاء في الأرباح التي لم يتم رسملتها كجزء من تكاليف الموجودات في بيان الدخل الموحد.

إن طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للمطلوب المالي وتوزيع حصة العملاء في الأرباح على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلية هي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تُشكل جزءاً في نسبة الربح الفعلية، وتكاليف المعاملة) عبر المدة المتوقعة للمطلوب المالي أو (أينما كان مناسباً) عبر فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

تتضمن المطلوبات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة "المطلوب إلى البنوك والمؤسسات المالية"، "ودائع العملاء"، "أدوات تمويل الصكوك"، "تمويل وكالة متوسط الأجل" وبعض "الذمم الدائنة والمطلوبات".

٤-١٠-٣-٢ أدوات الصكوك القابلة للتحويل

يتم تسجيل أدوات الصكوك القابلة للتحويل والتي يمكن تسويتها وفقا لاختيار المُصدر كأدوات مالية مُركبة. ويُحسب مكون الأسهم للصكوك القابلة للتحويل بأنه الفائض من العائدات عن القيمة الحالية للأرباح في المستقبل والمدفوعات الرئيسية، مخفضة بسعر السوق للأرباح التي تنطبق على المطلوبات المماثلة التي لا تملك خيار التحويل.

٤-١٠-٣-٣ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية السائدة بالعملات الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية بناءاً على التكلفة المطفأة للأدوات ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

تُحدد القيمة العادلة المطلوبات المالية السائدة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحول بالأسعار الفورية في نهاية كل فترة تقرير.

٤-١٠-٣-٤ عقود الضمان المالي

إن عقد الضمان المالي هو العقد الذي يتطلب من المصدر القيام بدفعات محددة لتعويض صاحب الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء إخفاق المدين في الوفاء بالدفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط المطلوب المالي المقاس بالتكلفة المطفأة.

وتقاس عقود الضمان المالي الصادرة عن البنك بشكل مبدئي بقيمتها العادلة، كما تقاس لاحقاً، إذا لم يتم تحديدها كأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالقيمة الأعلى لـ:

- قيمة الالتزام بموجب العقد، طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧، *المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات الطارئة*؛ و
- القيمة المعترف بها مبدئياً ناقص، إذا كان مناسباً، الإطفاء الكلي المعترف به طبقا لسياسات الاعتراف بالدخل.

٤-١٠-٣-٥ إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الاعتراف بالمطلوبات المالية، فقط عندما يتم إعفاء البنك من التزاماته أو إلغاء تلك الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها.

يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الإعتراف بها والمقابل المدفوع أو واجب الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)
٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١١ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

يتم إعداد الإيرادات والنفقات على أساس صاف فقط عندما تسمح به المعايير المحاسبية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناجمة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في البنك.

يعتبر البنك طرفاً في عدد من الترتيبات، بما في ذلك اتفاقات الدفع بالصافي الرئيسية، والتي تمنحه الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا يكون لديه النية في تسوية المبالغ الصافية أو في وقت واحد، وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي.

٤-١٢ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

إن الأدوات المالية الإسلامية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لإعتبارات متغيرة ولا تتطلب إستثمار أولي أو إستثمار أولي مبدئي ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي. يبرم البنك معاملات متنوعة لأدوات مالية إسلامية مشتقة لإدارة التعرضات المتعلقة بمخاطر أسعار الربح وصرف العملات الأجنبية وتتضمن تعهدات أحادية لبيع/ شراء عملات ومقايضات إسلامية.

يتم قياس الأدوات المالية الإسلامية المشتقة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة بتاريخ العقد ويتم لاحقا إعادة قياسها بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات الإسلامية التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات. يتم مقاصة موجودات ومطلوبات المشتقات الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة إذا كانت المعاملات مع الطرف المقابل نفسه، ووجود حق قانوني للتقاص، ويعتزم الطرفان تسوية التدفقات النقدية على أساس صاف.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة حيثما يكون متاحاً. عندما لا يكون هناك سوق نشطة للأدوات المالية، يتم إشتقاق القيمة العادلة من الأسعار لمكونات المشتقات الإسلامية بإستخدام الأسعار المناسبة أو نماذج التقييم.

تعتمد طريقة الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقات الإسلامية محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كأدوات تحوط، وإذا كانت الأخيرة، طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم الاعتراف بجميع المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل الموحد.

عن تصنيف المشتقات الإسلامية كأدوات تحوط، يقوم البنك بتصنيفها إلى: (أ) معاملات تحوط التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو إلتزامات الشركة ("تحوطات القيمة العادلة")، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط لتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به ("تحوطات التدفقات النقدية")، (ج) تحوط صافي الإستثمار في عمليات خارجية ("تحوطات صافي الإستثمار"). تطبق محاسبة التحوطات على المشتقات الإسلامية المصنفة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة أو التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمار بشرط تلبية توافر معايير محددة.

في بداية علاقة التحوط، للتأهل لمحاسبة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المغطاة وكذلك هدفه من إدارة المخاطر واستراتيجيته للقيام بالتحوط. ويطلب البنك أيضا تقييم موثق، لفاعلية التحوط من مقاصة التغيرات التي تخص المخاطر المتحوط لها في القيم العادلة أو التدفقات النقدية من البنود المغطاة سواء في بداية التحوط وعلى أساس مستمر، حول أدوات التحوط، والمشتقات في المقام الأول، والتي تستخدم في معاملات التحوط. يتم تضمين ربح لتحوطات مؤهلة معينة ضمن بيان الدخل الموحد.

٤-١٢-١ تحوطات القيمة العادلة

إذا كانت علاقة التحوط قد تم تحديدها كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط بشأنه عن التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط بشأنها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كل من الأداة المشتقة الإسلامية والبند المتحوط بشأنه يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة المشتقة الإسلامية يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها في بيان الدخل الموحد إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة، أو تم بيعها أو إنهائها أو إستخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغاء تحديدها يتم وقف إستخدام محاسبة التحوط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٢ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة (يتبع)

٤-١٢-٢ تحوطات التدفقات النقدية

يتم الإعتراف بالجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة الإسلامية التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن إحتياطي تحوطات التدفقات النقدية في الدخل الشامل الآخر. ويتم الإعتراف مباشرةً لأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعّال في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له عن الربح أو الخسارة. ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقدّرة المتحوط لها الإعتراف بموجود أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو المطلوب. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهائها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية حتى يتم الإعتراف بالمعاملة المقدّرة وذلك في حالات كونها موجود غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقدّرة على بيان الدخل الموحد. إذا كان متوقعاً أن لا تتم المعاملة المقدّرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد مباشرةً وكإيرادات/ خسائر تجارية.

٤-١٢-٣ الأدوات المشتقة الإسلامية التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط

إن كافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة الإسلامية التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط يتم الإعتراف بها مباشرةً في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. ولكن إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لمشتقات إسلامية يتم إدارتها بالإشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات / الخسائر الأخرى.

يتم معالجة الأدوات المشتقة الإسلامية المدمجة في أدوات مالية أخرى أو عقود غير مالية مضيفة كأدوات مشتقة إسلامية منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها لا تشابه مخاطر وصفات العقد المضيف وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الدخل الموحد.

٤-١٣ تعهد أحادي لبيع/ شراء عملات (التعهد)

يتم إدراج التعهدات بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للتعهد تعادل مرادف الأرباح أو الخسائر غير المحققة من التأشير لتسويق العهد باستخدام الأسعار السائدة في السوق. إن التعهدات ذات القيمة الإيجابية في السوق (أرباح غير محققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى وأن التعهدات ذات القيمة السوقية السلبية (خسائر غير محققة) تدرج ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

٤-١٤ القيم العادلة

٤-١٤-١ القيم العادلة – الأدوات المالية

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة في ختام الأعمال في نهاية فترة التقرير.

يتم تحديد القيم العادلة للاستثمارات غير المدرجة في الأسواق المالية النشطة باستخدام مجموعة تقنيات للتقييم والتي تتضمن إستخدام نماذج حسابية. ويتم استنباط مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق الملحوظة.

تُحتسب القيمة العادلة للتعهد من جانب واحد لشراء / بيع العملات بالرجوع إلى أسعار صرف العملات الأجنبية ذات الاستحقاقات المماثلة.

٤-١٤-٢ القيم العادلة – الأدوات غير المالية

بالنسبة للاستثمارات العقارية، يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري على أساس تقييمات مهنية مستقلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-١٥ النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية، والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك، والبنود في سياق التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات السائلة التي تستحق في أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ التملك، والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل البنك في إدارة التزاماته قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

٤-١٦ التقارير القطاعية

يمثل القطاع عنصر مميز للمجموعة يشترك إما في تقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو في تقديم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي) ويخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات. تشتمل إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع على التحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. طالع إيضاح ٤٧ تقارير قطاع الأعمال.

٤-١٧ القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي للسداد من العميل كموجودات مالية. ولذلك، فقد تم حصر الالتزامات فيما يتعلق بالقبولات كموجودات ومطلوبات مالية.

٤-١٨ العقارات المحتفظ بها لغرض البيع

إن العقارات المستحوذة أو المشيدة لغرض البيع، يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها للبيع. تظهر العقارات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. تمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق صافي سعر البيع المقدر ناقصاً التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

تتضمن التكاليف تكليف الأرض والإنشاءات وغيرها من المصاريف المتعلقة مثل الأتعاب المهنية وتكاليف الأعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع، والتي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة الضرورية للحصول على الموجودات جاهزة للاستعمال المعد لها جارية.

٤-١٩ الاستثمارات العقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لغرض اكتساب عوائد إيجارية و/ أو لتحقيق رأس مال (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لنفس الغرض). يتم قياس الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسارة إنخفاض القيمة، إن وجدت. يحتسب الاستهلاك على الاستثمار في العقارات على أساس طريقة القسط الثابت لأكثر من ٢٥ سنة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات العقارية إما عند استبعادها أو عند سحب الاستثمار العقاري من الاستخدام بصورة دائمة ولم يعد هناك مزايا اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. إن أية أرباح أو خسائر تنتج من إلغاء الاعتراف بالاستثمار العقاري (والمحتسبة كالفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) يتم تضمينها في بيان الدخل الموحد للفترة التي تم خلالها إلغاء الاعتراف بالعقار.

تتم التحويلات إلى الإستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بانتهاء سكن المالك أو بدء عقد الإيجار التشغيلي لطرف آخر أو انتهاء الإنشاء أو التطوير. إن التحويلات تتم من الاستثمارات العقارية، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بالبدء في سكن المالك أو بدء التطوير بغرض البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٠ الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تعزى بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات.

يتم الاعتراف بالتكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات أو يعترف بها كموجودات منفصلة، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق على البنك، ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى في فترة تكبدها في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة أو تقييم الموجودات على أعمارها الإنتاجية المقدّرة باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

• مباني	١٥ – ٢٥ سنة
• آلات ومعدات	١٥ – ٢٠ سنة
• الأثاث والمعدات المكتبية	٣ – ٥ سنوات
• تقنية المعلومات	٣ – ٥ سنوات
• السيارات	٣ سنوات

لا يتم استهلاك أراضي التملك الحر.

يتم إجراء مراجعة للقيم المتبقية للموجودات وكذلك أعمارها الإنتاجية وطريقة الإستهلاك بنهاية كل سنة، مع تأثير أية تغيرات في التقديرات بأثر مستقبلي.

يُلغى الاعتراف بأي من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع تحصيل أية منافع اقتصادية مستقبلية من الاستعمال المستمر للأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الممتلكات والمعدات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد.

تُدرج الممتلكات أو الموجودات في مرحلة الإنشاء بغرض الإنتاج أو التوريد أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم تحدد بعد بالتكلفة ناقصاً أية خسائر معترف بها لانخفاض القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقارات، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بالعمالة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، فيتم رسملة تكاليف التمويل بما يتفق مع السياسة المحاسبية للبنك. عندما تكون الموجودات جاهزة للغرض المعد لها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية الجارية إلى فئة الممتلكات والمعدات المناسبة وتستهلك بما يتفق مع سياسات البنك.

٤-٢١ إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في نهاية كل فترة محاسبية، يجري البنك مراجعة على القيم الدفترية للموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على انخفاض في قيمة الموجودات، في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لكي يتم تحديد مدى الخسارة (إن وجد). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة للأصل فردياً يقوم البنك بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل الفردي، تُقدر البنك المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة المستردة هي القيمة الأعلى للقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع والقيمة المستخدمة. عند تقييم القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المقدرة لحساب القيمة الحالية باستخدام نسبة خصم ما قبل الضريبة والتي تعكس قيمتها السوقية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر الوقت على النقد والمخاطر المحددة للأصل.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الدفترية، يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل إلى قيمته المستردة. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

في حال تم عكس خسارة إنخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٢ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أنه سيكون مطلوباً من البنك تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

تعد القيمة المعترف بها كمخصص هي أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. إذا ما تم قياس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد بعض أو جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث ، يتم إدراج الذمة المدينة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.
تنشأ الالتزامات الحالية بموجب الاعتراف بالمخصصات وقياسها ضمن عقود مرهقة. ويعد العقد المرهق موجوداً عندما يكون لدى البنك عقداً تتخطى بموجبه التكاليف التي لا يمكن تجنبها لاستيفاء الالتزامات التعاقدية قيمة المنافع الاقتصادية المتوقع استلامها من العقد.

٤-٢٣ مكافآت نهاية خدمة الموظفين

يساهم البنك في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

يكون البنك مخصصاً مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها غير المواطنين، وتحتسب هذه المكافآت على أساس رواتب الموظفين وفترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

٤-٢٤ ترتيبات الدفع على أساس الأسهم

يتم قياس الدفعات على أساس أسهم الملكية للموظفين بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة كما في تاريخ المنح.
إن القيمة العادلة المحددة بتاريخ المنح للدفعات على أساس أسهم الملكية يتم إدراجها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على فترة الإكتساب، بناءً على تقدير البنك للأدوات المالية التي سوف يتم إكتسابها بالنهاية. بتاريخ كل فترة تقرير، يراجع البنك تقديراته لعدد الأدوات المالية المتوقع إكتسابها. إن تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، يتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد على فترة الإكتساب المتبقية مع تعديل مماثل لإحتياطي برنامج أسهم حوافز الموظفين.

٤-٢٥ الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة الناتجة عن نتائج شركة تابعة خارجية وفقًا للتنظيمات المالية المطبقة في البلدان التي تمارس فيها الشركات التابعة أعمالها.

٤-٢٥-١ الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة الحالية على الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الوارد في بيان الدخل الموحد بسبب بنود الدخل أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى والبنود التي لا تخضع للخصم أو الضريبة مطلقاً.

٤-٢٥- ٢ الضرائب الآجلة

يتم الاعتراف بالضريبة الآجلة بالفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأسس الضريبية المقابلة المستخدمة في حساب الربح الخاضع للضريبة. ويتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة بشكل عام لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. ويتم الاعتراف عموما بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم للدرجة التي يكون من المحتمل أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متاحة على أساسها يمكن أن تستخدم هذه الفروقات. لا يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف دمج الأعمال) من الموجودات والمطلوبات الأخرى في المعاملات التي لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة، ولا الربح المحاسبي.

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٥ الضرائب (يتبع)

٤-٢٥-٢ الضرائب الآجلة (يتبع)

يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبية المؤجلة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في المشاريع المشتركة، إلا إذا كانت البنك قادراً على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المحتمل أن الفرق المؤقت لن ينعكس في المستقبل المنظور. ولا يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص سوى إلى حد الذي يكون من المحتمل أن تكون هناك أرباح ضريبية كافية مقابلها للاستفادة من الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يخضع المبلغ المدرج لموجودات ضريبة الدخل المؤجلة للمراجعة في نهاية كل فترة تقرير ويُخفض إلى الحد الذي يكون فيه من غير المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون كافية للسماح باستخدام كل أو جزء من الموجود المطلوب استرداده.

٤-٢٦ الزكاة

تُحتسب الزكاة للمساهمين بناءً على "طريقة صافي الصناديق المستثمرة" والتي تتماشى مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
يتم احتساب الزكاة للمساهمين على النحو التالي:

٤-٢٦-١ زكاة محتسبة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين

تحتسب الزكاة وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك على النحو التالي:

- تُحتسب حصة الزكاة المدفوعة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين على "الاحتياطي القانوني"، "الاحتياطي العام"، "الأرباح المستبقاة" و "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين"؛
- يتم تسوية الزكاة المدفوعة عن طريق الشركات المستثمرة بشكل مباشر في زكاة المساهمين، في حال قيام البنك باحتساب صافي الربح فقط بعد زكاة الشركات المستثمرة؛
- الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين يتم احتسابها وخصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين المحتفظ به من قبل البنك، ويُضاف إلى رصيد ذمم الزكاة الدائنة؛ و
- تصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يعينها مجلس الإدارة والتي تعمل وفق القوانين الداخلية التي يسنها مجلس الإدارة.

٤-٢٦-٢ زكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين

تمثل الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين مباشرة الفروق/ الزكاة الحالية التي تمثل الفارق بين إجمالي الزكاة المحتسبة من قبل البنك، وفقاً للزكاة المحتسبة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين بما يتفق مع عقد التأسيس والنظام الأساسي لمنشآت البنك وموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمنشآت البنك.

٤-٢٧ الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ المتحصلة أو القابلة للتحصيل.

٤-٢٧-١ إيرادات من موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

يتم الإعتراف بالإيرادات من أي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة (بما في ذلك الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية) عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية ستتدفق على البنك ويكون من الممكن قياس قيمة الإيرادات بطريقة موثوقة. تتراكم الإيرادات على أساس وقتي، بالإشارة إلى مبلغ الأصل غير المسدد ومعدل الربح الفعلي المطبق، هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للأصل المالي عن صافي القيمة الدفترية لتلك الموجودات عند الاعتراف المبدئي.

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٧ الإعتراف بالإيرادات (يتبع)

٤-٢٧-١ إيرادات من موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (يتبع)

مرابحات

يتم الإعتراف بإيرادات المرابحات بناءً على معدل الربح الفعلي على فترة العقد إستناداً على المبالغ الأساسية غير المسددة.

تمويل السلم

يتم الإعتراف بإيرادات "السلم" بناءً على معدل الربح الفعلي على فترة العقد إستناداً على رأس مال "السلم" غير المسدد.

الإستصناع

يتم الإعتراف بإيرادات الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق ما بين السعر النقدي للمصنوع للعميل وإجمالي تكلفة الاستصناع لدى البنك) على أساس زمني نسبي.

الإجارة

يتم الإعتراف بإيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي على مدى فترة عقد الإيجار.

المشاركة

يتم الإعتراف بإيرادات بناءً على الرصيد المتناقص على أساس زمني نسبي للعقود المبرمة التي تمثل العائد الفعلي على الأصل.

المضاربة

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من تمويل المضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان يمكن تقديرها بصورة موثوقة. عدا ذلك، يتم تثبيت الأرباح عندما يقوم المضارب بتوزيعها بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند الإعلان عنها من قبل المضارب.

الوكالة

يتم الاعتراف بإيرادات الوكالة على أساس الربح الفعلي على مدى فترة الوكالة.

الصكوك

يتم الاعتراف بإيرادات الصكوك على أساس زمني نسبي على مدى فترة الصكوك.

٤-٢٧-٢ إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الإعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

٤-٢٧-٣ توزيعات الأربح

يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات أرباح الإستثمارات في حقوق الملكية عندما يكون هناك حق في إستلام تلك الأرباح.

٤-٢٧-٤ صافي الإيرادات من بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات عندما يتم تسليم العقارات ونقل سندات ملكيتها، وفي ذلك الوقت يكون قد تم استيفاء جميع الشروط التالية:

- يكون البنك قد حول كافة المخاطر والمنافع الجوهرية لملكية العقارات؛ إلى المشتري
- يمكن قياس قيمة الإيرادات بطريقة موثوقة؛
- يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة على البنك؛ و
- يمكن قياس التكاليف المتكبدة، أو التي ستتكبد، فيما له صلة بالمعاملة بطريقة موثوقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٢٧ الإعتراف بالإيرادات (يتبع)

٤-٢٧-٤ صافي الإيرادات من بيع العقارات (يتبع)

تتضمن تكاليف بيع العقارات تكاليف الأراضي وتكاليف التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية والإنشاءات، وتعتمد تكاليف البيع المتعلقة بالشقق على التوزيع المتوقع حتى تاريخه إلى مجموع تكاليف التطوير المتوقعة لكافة المشاريع.

٤-٢٧-٥ إيرادات الإيجارات

إن سياسة البنك للاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار التشغيلية مفصح عنها في إيضاح ٤-٢٩ أدناه.

٤-٢٧-٦ الدخل المستبعد

وفقًا لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابع للبنك، يتوجب على البنك تحديد الدخل الناتج عن مصادر غير مقبولة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وإبقاء هذا المبلغ في حساب منفصل يتم استخدامه في الأنشطة الاجتماعية الخيرية المحلية.

٤-٢٨ احتساب حصة أرباح المودعين

تُحتسب توزيعات الأرباح بين المودعين والمساهمين طبقاً للإجراءات القياسية للبنك وتُصرح بها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك.

٤-٢٩ عقود الإيجار

٤-٢٩-١ البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأجير التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المعني. تضاف التكاليف المباشرة المتكبدة أثناء المفاوضات والترتيبات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية إلى القيمة الدفترية للأصل المستأجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٤-٢٩-٢ البنك كمستأجر

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

في حالة استلام الحوافز الإيجارية للدخول في عقود إيجار تشغيلية، فيتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوب. يُعترف بالمنافع المتراكمة للحوافز كتخفيض للمصروفات الإيجارية على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر.

٤-٣٠ العملات الأجنبية

في طور إعداد البيانات المالية لكل منشآة فردية من منشآت البنك، يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية لكل منشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. وفي نهاية كل فترة تقرير، تُحول البنود المالية السائدة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير المالية المسجلة بالقيمة العادلة السائدة بالعملات الأجنبية بالأسعار في التاريخ التي تُحدد فيه القيمة العادلة. لا يتم تحويل البنود غير المالية المقُاسة بالتكلفة المطفأة لأي من العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٤-٣٠ العملات الأجنبية (يتبع)

يتم الاعتراف بفروق تحويل أسعار الصرف للبنود المالية في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تظهر فيها باستثناء:

- فروق أسعار الصرف على القروض بالعملات الأجنبية المتعلقة بالموجودات قيد الإنشاء للاستخدام الإنتاجي المستقبلي، والتي يتم تضمينها في تكلفة تلك املوجودات عندما تعتبر تعديلاً لتكاليف التمويل على تلك القروض بالعملات الأجنبية؛
- فروق أسعار الصرف على المعاملات المبرمة لتحوط مخاطر عملات أجنبية معينة؛ و
- فروض أسعار الصرف على البنود المالية المستحقة من، أو المستحقة إلى، عملية أجنبية لم يتم تخطيط تسوية لها وكذلك ليس من المحتمل حدوثها (ولذلك تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يتم الاعتراف بها مبدئياً في الدخل الشامل الأخر ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد عند إعادة سداد البنود المالية.

لغرض عرض البيانات المالية الموحدة، تحول موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك إلى الدرهم الإماراتي، عملة عرض البنك، باستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة تقرير. وتحول بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمعدلات أسعار الصرف السائدة في الفترة. يتم الاعتراف بفروق الصرف، إن وجدت، في بيان الدخل الشامل وتتراكم في حقوق الملكية (وتعزى إلى الأطراف غير المسيطرة كما هو مناسب).

عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، فإن جميع فروق التحويل المتراكمة المتعلقة بتلك العملية العائدة إلى مالكي البنك يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

إضافة إلى ذلك، عند الإستبعاد الجزئي لأي شركة تابعة لا ينتج عنه خسارة البنك للسيطرة على تلك الشركة التابعة، يعاد توزيع الحصة النسبية من فروق الصرف المتراكمة إلى الأطراف غير المسيطرة ولا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد. وبالنسبة لجميع الاستبعادات الجزئية الأخرى (اي الاستبعاد الجزئي لشركات تابعة أو منشآت خاضعة لسيطرة مشتركة لا ينتج عن ذلك خسارة البنك للتأثير الجوهري أو المشروع المشترك)، يعاد تصنيف الحصة النسبية من فروق الصرف المتراكمة إلى بيان الدخل الموحد.

إن تعديلات القيمة العادلة على موجودات ومطلوبات محددة والناتجة عن الاستحواذ على عمليات خارجية يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات من العمليات الخارجية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة تقرير، ويتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في حقوق الملكية.

٥ الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية كما هو مبين في إيضاح ٤، قامت إدارة البنك باتخاذ إفتراضات محددة، كان لها بشكل أساسي تأثير جوهري على القيم الدفترية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والإستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة. تتلخص هذه الافتراضات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة للوصول إلى القيم الدفترية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والإستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة فيما يلي:

٥-١ خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

يتم إنشاء مخصص لخسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلاميه بتحميله في بيان الدخل الموحد كمخصص خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المشكوك في تحصيلها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-١ خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية (يتبع)

٥-١-١ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً

يتم تحديد خسائر إنخفاض القيمة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة إفرادياً بتقييم التعرض في كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على جميع الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التجارية والتي تكون ذات قيمة مهمة إفرادياً والتي لا ينطبق عليها طريقة التقييم كمجموعة.

تأخذ الإدارة بعين الاعتبار العوامل التالية عند تحديد مخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المهمة:

- المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات المرهونة؛
- قدرة البنك على تنفيذ حقه في مطالبته بالضمانات والمصاريف القانونية المتعلقة بذلك؛ و
- الفترة الزمنية المتوقعة لإكمال الإجراءات القانونية وبيع الضمانات المرهونة

تتطلب سياسة البنك إجراء مراجعة منتظمة على قيمة مخصصات الإنخفاض للتسهيلات الإفرادية ومراجعة منتظمة لقيمة الضمانات وقدرة البنك على التنفيذ على هذه الضمانات.

تظل الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة مصنفة كمنخفضة القيمة إلا إذا أصبحت متداولة بالكامل وأن يكون من المحتمل تحصيل الأرباح المستحقة وأصل الدين ضمن الجداول الزمنية المحددة.

٥-١-٢ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المتأخر تسديدها والتي لها خصائص مشتركة والتي لا تكون قيمها مهمة إفرادياً وللموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية العاملة التي لم يكن لديها إنخفاض في القيمة بصورة إفرادية.

يستند المخصص الجماعي على أي إنخفاض في التقييم الداخلي للموجود أو الإستثمار منذ أن تم منحه أو الاستحواذ عليه. تأخذ التقييمات الداخلية في الإعتبار العوامل مثل أي إنخفاض في مخاطر البلد أو الصناعة والتقادم التكنولوجي بالإضافة لنقاط الضعف الهيكلية المحددة أو إنخفاض في التدفقات النقدية.

تقيّم إدارة البنك، بناءً على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة وأحوال الإئتمان، مقدار الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم تحديدها بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

٥-٢ تصنيف الاستثمارات

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية على نموذج الأعمال الذي تتبناه الإدارة في إدارة موجوداتها المالية، ويستند كذلك على سمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية المقيمة. إن الإدارة لديها القناعة أن استثمارات البنك في الأوراق المالية مصنفة ومقاسة بالشكل المناسب.

إن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة هي تلك الموجودات المحتفظ بها ضمن منط أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجوات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتبرز شروط التعاقد، في تواريخ محددة، التدفقات النقدية التي تعد دفعات على مبلغ الأصل والأرباح فقط.

إن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر هي استثمارات استراتيجية في أدوات حقوق الملكية وصناديق استثمار غير محتفظ بها للاستفادة من التغيرات في قيمة القيمة العادلة وغير محتفظ بها كذلك للمتاجرة. تعتقد الإدارة أن تحديد تلك الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يوفر عرض أكثر وضوحاً لفائدتها متوسطة وطويلة الأجل في أدواتها أكثر من الاحتفاظ بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

إن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكون إما محتفظاً بها للمتاجرة أو محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-٣ إنخفاض قيمة الشركات الزميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان هناك ضرورة للإعتراف بأية خسائر إضافية في القيمة للإستثمارات على القيمة المدرجة في الشركة الزميلة بمقارنة القيمة المستردة مع القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة بعد تنزيل تكلفة البيع، أيهما أعلى.

عند تحديد القيمة في الإستعمال للإستثمار يُقيّم ما يلي:

١) حصته في القيمة المالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها من قبل الشركات الزميلة، بما فيها التدفقات النقدية من اعمال الشركات الزميلة والعائد من الإستبعاد النهائي للإستثمار، أو

٢) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من توزيعات الأرباح التي سيتم إستلامها من الإستثمار ومن الإستبعاد النهائي للاستثمار.

٥-٤ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

بعد الإعتراف المبدئي، يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المدرجة، نماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب. عند عدم تواجد أسعار مستقلة يتم تحديد القيمة العادلة بإستعمال طرق التقييم التي تستند على بيانات السوق المتواجدة. ويتضمن ذلك المقارنة مع أدوات مشابهة عند توفر بيانات سوق وتحاليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات وطرق التقييم الأخرى المستخدمة عادةً من قبل السوق.

إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بعين الإعتبار عند إستعمال أي نموذج هي:

أ) مدى إمكانية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للأداة. إن التدفقات النقدية تكون عادةً وفقاً لشروط الأداة ولكن تقدير الإدارة قد يكون مطلوباً عند وجود شكوك في قدرة الطرف الآخر للتعاقد في خدمة الأداة بموجب شروطها التعاقدية، و

ب) نسبة ربح ملائمة للأداة التي يتم استخدامها لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. تقوم الإدارة بتحديد تلك النسبة بناءً على تقييمها للفرق الملائم للنسبة عن معدل الربح الداخلي المحدد. عند تقييم الأداة بالرجوع إلى أدوات أخرى مشابهة، تأخذ الإدارة بالإعتبار تاريخ إستحقاق وتركيب وتصنيف الأداة التي يتم مقارنتها. عند تقييم الأدوات المالية بناءً على نماذج بإستعمال القيمة العادلة لمكوناتها تأخذ الإدارة بالإعتبار بالإضافة إلى ذلك ضرورة تعديلات تأخذ بالحسبان عدة عوامل تضم فرق سعر العرض والطلب والملائة الإئتمانية وتكاليف خدمة المحفظة وعدم وجود التأكيدات للنموذج المستخدم.

٥-٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يكون من الممكن الحصول على القيم العادلة للموجودات المالية في بيان المركز المالي من أسواق نشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام مجموعة من التقنيات، منها استخدام نماذج حسابية. تستمد مدخلات هذه النماذج من البيانات السوقية الملحوظة إن أمكن، وفي حال كانت تلك البيانات غير متوفرة، يكون من المطلوب اتخاذ حكم حتى يتسنى تحديد القيم العادلة. وتتضمن تلك الأحكام توحيد السيولة ومدخلات النموذج مثل نسب الخصم ومعدلات السداد وتقديرات معدل التعثر في السداد للأوراق المالية "المدعومة بالموجودات".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

٥-٦ الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية على مدار أعمارها الانتاجية المقدرة استناداً إلى الاستخدام المتوقع للأصل والتقادم المادي المتوقع، والذي يعتمد على عوامل تشغيلية. لم تأخذ الإدارة بعين الاعتبار أية قيم متبقية حيث ترى ذلك غير جوهرياً.

٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

(أ) فيما يلي تحليل النقد وأرصدة البنك لدى البنوك المركزية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
نقد في الصندوق	١,٧٣١,٥٨٤	١,٤٩٤,٤١٧
أرصدة لدى البنوك المركزية:		
حسابات جارية	١,٣٣٦,٥٠٩	٧٧٣,١٦٠
متطلبات احتياطي لدى البنوك المركزية (إيضاح ٦ (ج))	٤,١٨٦,٤٨٤	٤,١٦٢,٨٩٧
مرابحات دولية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٨,٢١٨,٩٧٢	٦,٥٢١,٨٤٥
المجموع	**١٥,٤٧٣,٥٤٩**	١٢,٩٥٢,٣١٩

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١٥,٣٣٢,٥٤٩	١٢,٨٢٢,٩٩٤
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١٤١,٠٠٠	١٢٩,٣٢٥
المجموع	**١٥,٤٧٣,٥٤٩**	١٢,٩٥٢,٣١٩

(ج) يتم الإحتفاظ بمتطلبات الاحتياطي لدى البنوك المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية في كلٍ من العملات المحلية والدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متاحة لعمليات البنك اليومية، ولا يمكن سحبها دون موافقة البنوك المركزية. إن مستوى الاحتياطي المطلوب يتغير كل شهر وفقا لتوجيهات ومتطلبات البنوك المركزية.

٧ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب للبنك من البنوك والمؤسسات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	٥٢٨,١١٣	٤٥١,٣١١
ودائع إستثمارية	٨٩١,٨٦٧	٧٩٣,٨٢٨
مرابحات دولية – قصيرة الأجل	١,٧٤٩,١٣٤	١,٧٩٧,٩٥٧
المجموع	**٣,١٦٩,١١٤**	٣,٠٤٣,٠٩٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٧ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية (يتبع)

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٢١٧,٢٢٢	٢,٦٧٢,٠٩٠
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٩٥١,٨٩٢	٣٧١,٠٠٦
المجموع	٣,١٦٩,١١٤	٣,٠٤٣,٠٩٦

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للبنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	٥,٦٥٣,٠٠٧	٥,٨٤١,٧٦٦
مرابحات عقارية	٤,٢٦٤,٧٣١	٤,٥٨٠,٤٥٢
مرابحات بضائع	٣,٨١٥,٤٨٣	٤,٢٥٤,٧٨٥
مرابحات دولية – طويلة الأجل	٢٨٦,١٥٩	٣٠١,٩٥٩
مجموع المرابحات	١٤,٠١٩,٣٨٠	١٤,٩٧٨,٩٦٢
إجارة تمويل منازل	١٢,٣١٨,٤١٢	١٢,٦٣٧,٩٧٣
إيجارات أخرى	١١,٨٩٦,٩٧٣	٨,٩٠٦,٩٥٢
السلم	٤,٦٨٧,١٩٣	٣,١٦٥,٩٧٦
استصناع	٤,٤٩١,٩٦٠	٦,١٧٠,٥٩٧
بطاقات إئتمان إسلامية	٣٩٢,٤٩٠	٤٥٤,٧١٥
	٤٧,٨٠٦,٤٠٨	٤٦,٣١٥,١٧٥
الإيرادات المؤجلة	(٢,٣١٨,١١٦)	(٢,٩٨٣,٨١٢)
عقود مقاولي واستشاريي استصناع	(١٢١,٨٠٥)	(٢٤٩,٨٤٠)
مخصص إنخفاض القيمة	(٣,٠٦٣,١٥٦)	(٣,٠٨٦,١٩٢)
مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية، صافي	٤٢,٣٠٣,٣٣١	٣٩,٩٩٥,٣٣١
موجودات استثمارية إسلامية		
مشاركات	٦,٨٢٤,٠٤٦	٦,٤٤٧,٨٧٦
مضاربة	٣,٨٩٤,٧١٤	٣,٧٣٦,٩٧٣
وكالات	٣,١٧٤,٢٧٨	١,٧٤٩,٥٥١
	١٣,٨٩٣,٠٣٨	١١,٩٣٤,٤٠٠
مخصص إنخفاض القيمة	(٦٣٦,٢٦٦)	(٤٢٢,٦٨٢)
مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية، صافي	١٣,٢٥٦,٧٧٢	١١,٥١١,٧١٨
مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	٥٥,٥٦٠,١٠٣	٥١,٥٠٧,٠٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

(ب) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية بالصافي بحسب القطاع الصناعي والتركيزات الجغرافية:

	٢٠١٢		
	داخل الإمارات العربية المتحدة	خارج الإمارات العربية المتحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القطاع الاقتصادي			
مؤسسات مالية	١,٠٨٦,٣٤٨	٢٦٣,١٦٤	١,٣٤٩,٥١٢
العقارات	١٧,٥٦٠,٩٩٨	٨٤,٩٧٢	١٧,٦٤٥,٩٧٠
التجارة	٢,٦٢٦,٩١٤	٦٩,٧٨٥	٢,٦٩٦,٦٩٩
الحكومة	٤,٠٨١,٥٤٠	–	٤,٠٨١,٥٤٠
الصناعة والخدمات	٦,٩٣٠,٤٦٨	١,٣٤١,٦٦٦	٨,٢٧٢,١٣٤
تمويلات منازل للأفراد	١٢,٦٤٧,٧١٢	١٧٩,٢٢٢	١٢,٨٢٦,٩٣٤
تمويلات شخصية	١٢,١٤٣,٩٠٧	٢٤٢,٨٢٩	١٢,٣٨٦,٧٣٦
	٥٧,٠٧٧,٨٨٧	٢,١٨١,٦٣٨	٥٩,٢٥٩,٥٢٥
مخصص إنخفاض القيمة			(٣,٦٩٩,٤٢٢)
الإجمالي			٥٥,٥٦٠,١٠٣

	٢٠١١ (معاد عرضه)		
	داخل الإمارات العربية المتحدة	خارج الإمارات العربية المتحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القطاع الاقتصادي			
مؤسسات مالية	١,٢٥٩,٣٦٨	٣٧١,٩٨٦	١,٦٣١,٣٥٤
العقارات	١٨,٧٨٦,٢٩١	–	١٨,٧٨٦,٢٩١
التجارة	١,٧٦٣,٤٧٢	٦٣,٤٨٦	١,٨٢٦,٩٥٨
الحكومة	٢,٦٦٤,٥٠١	–	٢,٦٦٤,٥٠١
الصناعة والخدمات	٤,٦١٠,٥٥٣	١,١٢٤,٣٦٦	٥,٧٣٤,٩١٩
تمويلات منازل للأفراد	١٢,٣٠٩,٩٣٤	٢٤٥,٥٧٧	١٢,٥٥٥,٥١١
تمويلات شخصية	١١,٦٠٥,٠٥٦	٢١١,٣٣٣	١١,٨١٦,٣٨٩
	٥٢,٩٩٩,١٧٥	٢,٠١٦,٧٤٨	٥٥,٠١٥,٩٢٣
مخصص إنخفاض القيمة			(٣,٥٠٨,٨٧٤)
الإجمالي			٥١,٥٠٧,٠٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

(ج) إن الحركة في مخصص إنخفاض القيمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١ هي كما يلي:

	٢٠١٢		
	تمويلي ألف درهم	إستثماري ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	٣,٠٨٦,١٩٢	٤٢٢,٦٨٢	٣,٥٠٨,٨٧٤
المحمل للسنة	١,٠٣٩,٧٠٤	١٢٣,٩٧٠	١,١٦٣,٦٧٤
المحرر إلى الأرباح أو الخسائر	(٢٧٠,٣٨١)	(٨,٨٩٩)	(٢٧٩,٢٨٠)
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(٦٧٢,١٣٥)	(١٩,١٩٧)	(٦٩١,٣٣٢)
أخرى	(١٢٠,٢٢٤)	١١٧,٧١٠	(٢,٥١٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣,٠٦٣,١٥٦	٦٣٦,٢٦٦	٣,٦٩٩,٤٢٢
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة كمنخفضة القيمة			٦,١١٨,٠٧٩

	٢٠١١ (معاد عرضه)		
	تمويلي ألف درهم	إستثماري ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	٢,٤٠٢,٠٣٠	١٣٢,٦٨١	٢,٥٣٤,٧١١
المحمل للسنة	١,١١٣,٢٨٥	٤٠٣,٩٠٢	١,٥١٧,١٨٧
المحرر إلى الأرباح أو الخسائر	(٤٤٦,٥٨٢)	(٩٣,٣٠٥)	(٥٣٩,٨٨٧)
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(١,٩٧٩)	–	(١,٩٧٩)
أخرى	١٩,٤٣٨	(٢٠,٥٩٦)	(١,١٥٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣,٠٨٦,١٩٢	٤٢٢,٦٨٢	٣,٥٠٨,٨٧٤
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة كمنخفضة القيمة			٦,٨٠٧,٦١٦

(د) يقوم البنك، خلال المسار الاعتيادي لتقديم التمويل، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية. تتضمن هذه الضمانات حجز المدخرات وودائع الاستثمار والأسهم والعقارات وموجودات ثابتة أخرى. إن القيمة التقديرية لضمانات التمويلات والاستثمارات الإسلامية فيما عدا موجودات الأفراد التي تعتبر بصورة رئيسية تمويلات مبنية على موجودات هي على النحو التالي:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
ممتلكات ورهونات	٤١,٤٢٢,٩٦٤	٣٦,٩٦٨,٧٩١
آلات وسيارات	٢,٢٣٨,٤٤٤	٩٤٠,١٤٢
ودائع وأسهم	٧٧٩,٤٠٢	٤٤٧,٣٤٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

(هـ) إن القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك والمتعلقة بالتسهيلات المحددة إفرادياً كمنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ تبلغ ٥,٥ مليار درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٥,٠ مليار درهم).

(و) خلال السنة، استحوذ البنك على موجودات متنوعة تتكون بشكل رئيسي من سيارات. قام البنك ببيع موجودات معاد الإستحواذ عليها بقيمة ٧,٥ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٦,٥ مليون درهم) حيث تم تعديلها مقابل الذمم المدينة القائمة.

٩ إستثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفأة

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي لاستثمارات البنك في الصكوك الإسلامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	١٠,٠٦٦,٩٧٥	١٢,٠٧٤,٠٢٤
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٢٣٣,٢٤٩	١٢٩,٤٧٠
باقي دول العالم	٧٨٨,٤٣٨	٤٨٤,٦١٧
المجموع	١١,٠٨٨,٦٦٢	١٢,٦٨٨,١١١

(ب) فيما يلي تحليل الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المقاسة بالتكلفة المطفأة بحسب القطاع الصناعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الحكومة	٥,٣٩٠,٣٧٩	٥,٠٧٧,٣٨٠
الصناعة والخدمات	٢,٧٢٨,٤٠١	٥,٢٨٨,٨٨٧
المؤسسات المالية	١,٩٤٣,٩٣٦	١,٣١٢,٢٦٣
العقارات	١,٠٢٥,٩٤٦	١,٠٠٩,٥٨١
المجموع	١١,٠٨٨,٦٦٢	١٢,٦٨٨,١١١

(ج) تتضمن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية داخل الإمارات العربية المتحدة استثمارات في صكوك حكومية غير مدعومة تبلغ قيمتها نحو ٣,٦٧٣ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (٢٠١١ (معاد عرضه): ٣,٦٧٣ مليون درهم).

١٠ استثمارات أخرى

(أ) فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢,٢٢٣	٥٢,٩٨٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,١٤٢,٦٤٨	١,٩٨١,٤٠٢
المجموع	٢,١٤٤,٨٧١	٢,٠٣٤,٣٨٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٠ استثمارات أخرى (يتبع)

(ب) فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى حسب القطاع الصناعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الصناعة والخدمات	١,١٩٥,٨٠١	١,٢٢٤,٦٣٩
مؤسسات مالية	٥٤٨,٠٣١	٥٥٢,٥٩٥
العقارات	٤٠١,٠٣٩	٢٥٧,١٥٥
المجموع	٢,١٤٤,٨٧١	٢,٠٣٤,٣٨٩

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢			
	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	٢,٢٢٣	–	–	٢,٢٢٣
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات ملكية مدرجة	٤١٨,٦١٦	١٥٢,١٤٢	٤٠,٠٨٠	٦١٠,٨٣٨
أدوات ملكية غير مدرجة	٨٤٦,٤٢٤	٦٠,٩٥٧	٨٣,١٩٦	٩٩٠,٥٧٧
صناديق استثمار غير مدرجة	٣٠٥,٧٥٤	١,٧٩٤	٢٣٣,٦٨٥	٥٤١,٢٣٣
	١,٥٧٠,٧٩٤	٢١٤,٨٩٣	٣٥٦,٩٦١	٢,١٤٢,٦٤٨
المجموع	١,٥٧٣,٠١٧	٢١٤,٨٩٣	٣٥٦,٩٦١	٢,١٤٤,٨٧١

	٢٠١١ (معاد عرضه)			
	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	٤,٣٠٥	–	٤٨,٦٨٢	٥٢,٩٨٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات ملكية مدرجة	٣٣٨,٥٧١	١٦١,٦٠١	٣٣,٦٠٢	٥٣٣,٧٧٤
أدوات ملكية غير مدرجة	٩٤٧,٧٤٨	٦١,٦٨٥	٨٣,٣٨٧	١,٠٩٢,٨٢٠
صناديق استثمار غير مدرجة	١٢٢,١١٧	٥,٨٥١	٢٢٦,٨٤٠	٣٥٤,٨٠٨
	١,٤٠٨,٤٣٦	٢٢٩,١٣٧	٣٤٣,٨٢٩	١,٩٨١,٤٠٢
المجموع	١,٤١٢,٧٤١	٢٢٩,١٣٧	٣٩٢,٥١١	٢,٠٣٤,٣٨٩

(د) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، تم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المستلمة من الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والبالغة ١٩,٨ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٣٢,٤ مليون درهم) كأرباح من الاستثمارات الأخرى في بيان الدخل الموحد (إيضاح ٣٤).

١١ إستثمارات في شركات زميلة

(أ) فيما يلي تفاصيل أهم الشركات الزميلة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

الشركات الزميلة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠١٢	نسبة الملكية ٢٠١١
١. بنك الخرطوم	خدمات بنكية	السودان	٢٨,٤%	٢٨,٤%
٢. بنك الأردن دبي الإسلامي	خدمات بنكية	الأردن	٢٠,٨%	٢٠,٨%
٣. شركة ديار للتطوير ش.م.ع	تطوير عقارات	الإمارات العربية المتحدة	٤٤,٨%	٤٤,٨%
٤. شركة الإمارات "ريت" للإدارة الخاصة المحدودة (إيضاح ١٧)	إدارة العقارات	الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٠%	–
٥. مركز إدارة السيولة	خدمات الوساطة	البحرين	٢٥,٠%	٢٥,٠%
٦. شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م	تأجير معدات	الإمارات العربية المتحدة	١٦,٧%	١٦,٧%
٧. شركة ام أي اس سي للاستثمار	إستثمارات	الأردن	٤٠,٠%	٤٠,٠%

(ب) يتم احتساب الاستثمارات على أنها إستثمارات في شركات زميلة عندما يعد تأثير البنك عليها تأثيرا جوهرياً. وعلى الرغم من احتفاظ البنك بنسبة تقل عن ٢٠% من أسهم الملكية لشركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م، كما أن نسبة البنك في التصويت تقل عن ٢٠ في اجتماعات المساهمين، إلا أن البنك يمارس التأثير الجوهري لكونه مساهم رئيسي في الشركة، ولأن لديه ممثل في مجلس إدارة الشركة ولكونه المقدم الرئيسي للتسهيلات التمويلية.

(ج) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بلغت القيمة العادلة لحصة البنك في شركاته الزميلة المدرجة ١,١٤٠,٢ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٨٢١,٧ مليون درهم)، وبلغت القيمة الدفترية لحصة البنك في تلك الشركات الزميلة ٢,١٥٤,٦ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٢,١٥٦,٥ مليون درهم). لم تدرج بقية الاستثمارات الأخرى في أسواق نشطة وترى الإدارة أن القيم الدفترية لتلك الاستثمارات تقارب قيمها العادلة.

(د) إن ملخص المعلومات المالية بشأن الشركات الزميلة للبنك موضح أدناه:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الحصة في المركز المالي للشركات الزميلة:		
موجودات	٦,١٢١,٥٤٠	٦,٥٣٢,٠٢٠
مطلوبات	(٣,٧٩٤,٠١٧)	(٤,١٨٧,١٩٩)
صافي الموجودات	٢,٣٢٧,٥٢٣	٢,٣٤٤,٨٢١
مخصص إنخفاض القيمة (إيضاح ١١ (هـ))	(٣٣,٤٩٥)	(٨,٣٨٢)
الاستثمارت في شركات زميلة	٢,٢٩٤,٠٢٨	٢,٣٣٦,٤٣٩
الحصة من إيرادات ونتائج الشركات الزميلة والدخل الشامل الأخر:		
الإيرادات	٣٣٩,٩٦٠	٢٤٨,٩٧٠
حصة الربح من الشركات الزميلة	٦٠,٣٠١	٢٨,٥٥١

(هـ) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	٨,٣٨٢	١٣٠,٢٢٨
محمل للسنة (إيضاح ٤٢)	٣٣,٤٩٥	٣,١٢٨
استثمارات ملغى الاعتراف بها في شركات زميلة	(٨,٣٨٢)	(١٢٤,٩٧٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣٣,٤٩٥	٨,٣٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١١ إستثمارات في شركات زميلة (يتبع)

(و) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، توقف البنك عن استخدام طريقة حقوق الملكية، نتيجة فقدان حق التأثير الجوهري في شركتين زميلتين، كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، وتم إعادة تصنيف تلك الاستثمارات إلى الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

كما في تاريخ إعادة التقييم، كانت كل من القيمة الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات كما يلي:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
القيمة العادلة للاستثمارات كما في تاريخ إعادة التقييم	–	٨٤١,٨١٧
ناقص: القيمة الدفترية للاستثمارات في شركات زميلة في تاريخ إعادة التقييم	–	(٨٤١,٨١٧)
الأرباح المعترف بها	–	–

(ز) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمار في الشركات الزميلة كمام في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,٩٤٤,٢٠٨	١,٩٢٩,٨٢٠
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥٣,٦٢٧	٥١,٨٤٠
باقي دول العالم	٢٩٦,١٩٣	٣٥٤,٧٧٩
المجموع	٢,٢٩٤,٠٢٨	٢,٣٣٦,٤٣٩

(ح) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، استبعد البنك حصته في ملكية شركتين زميلتين، الأمر الذي نتج عنه الاعتراف بالدخل المحتسب التالي:

	٢٠١٢ ألف درهم
المتحصل من الاستبعاد	٢٩,١٠٩
ناقصاً: القيمة الدفترية للاستثمارات في وقت الاستبعاد	(٢٤,٣١٨)
الربح المعترف به (إيضاح ٣٨)	٤,٧٩١

١٢ عقارات محتفظ بها للبيع

(أ) تمثل العقارات المحتفظ بها للبيع عقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان مسجلة بإسم منشآت البنك.

(ب) فيما يلي الحركة على العقارات المحتفظ بها للبيع خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	عقارات ألف درهم	عقارات قيد الإنشاء ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢			
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢	٥٠٤,٤٧٢	١٠٥,٢٨٤	٦٠٩,٧٥٦
إضافات	١٨,٩١٢	–	١٨,٩١٢
إستبعادات (إيضاح ٣٧)	(١٢,٢١٨)	–	(١٢,٢١٨)
إنخفاض في القيمة خلال السنة (ايضاح ٤٢)	(٦,٠٠٠)	–	(٦,٠٠٠)
محول إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ١٣ (د))	(٣٨١,٧٤٩)	–	(٣٨١,٧٤٩)
تأثير فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية	(٣,٧٩٢)	–	(٣,٧٩٢)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١١٩,٦٢٥	١٠٥,٢٨٤	٢٢٤,٩٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٢ عقارات محتفظ بها للبيع (يتبع)

	عقارات ألف درهم	عقارات قيد الإنشاء ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١١ (معاد عرضه)			
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١	٥٤٤,٩٥٩	٥٢٤,١٦٥	١,٠٦٩,١٢٤
إضافات	١٨,١١٢	٣١,٣٨٥	٤٩,٤٩٧
إستبعادات (إيضاح ٣٧)	(١٥,٢٩٦)	–	(١٥,٢٩٦)
إنخفاض في القيمة خلال السنة (ايضاح ٤٢)	(٤٠,٥٠٠)	–	(٤٠,٥٠٠)
محول إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ١٣ (د))	–	(٤٥٠,٢٦٦)	(٤٥٠,٢٦٦)
تأثير فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية	(٢,٨٠٣)	–	(٢,٨٠٣)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٥٠٤,٤٧٢	١٠٥,٢٨٤	٦٠٩,٧٥٦

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي للعقارات المحتفظ بها للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	١٠٥,٢٨٩	٤٩٢,٤٨٧
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١١٩,٦٢٠	١١٧,٢٦٩
المجموع	٢٢٤,٩٠٩	٦٠٩,٧٥٦

١٣ إستثمارات عقارية

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

			إستثمارات عقارية	
٢٠١٢	أراضي ألف درهم	عقارات أخرى ألف درهم	قيد الإنشاء ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢	٤٧٢,٠٧٢	١,٠٨١,٠٤٩	٤٥٠,٢٦٦	٢,٠٠٣,٣٨٧
إضافات	٢٣,٣٨٢	٣٣٧,١٥٣	٣٢,٨١٥	٣٩٣,٣٥٠
محول من عقارات محتفظ بها للبيع (إيضاح ١٣ (د))	٣٣٩,٨١١	٦٩,٧٦٣	١٨٧,٣١٦	٥٩٦,٨٩٠
استبعادات	–	(٢٧)	–	(٢٧)
محذوف عند فقدان السيطرة على شركات تابعة (إيضاح ١٧ (د))	–	(٥٨٥,٢٦٦)	–	(٥٨٥,٢٦٦)
تأثير صرف العملات الأجنبية	–	٨,٩٩٠	–	٨,٩٩٠
أخرى	–	١١,١٠٠	–	١١,١٠٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٣٥,٢٦٥	٩٢٢,٧٦٢	٦٧٠,٣٩٧	٢,٤٢٨,٤٢٤
الإستهلاك المتراكم وإنخفاض القيمة:				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢	–	٢١٨,١٨٢	–	٢١٨,١٨٢
استهلاك محمل للسنة	–	٣١,٣٥١	–	٣١,٣٥١
خسائر انخفاض القيمة المعترف بها (إيضاح ٤٢)	–	٣١,٠٠٠	–	٣١,٠٠٠
تأثير صرف العملات الأجنبية	–	٩٤٢	–	٩٤٢
محول من عقارات محتفظ بها للبيع (إيضاح ١٣ (د))	١٥٠,٨٨٨	٢٤,٨٨٤	٣٩,٣٦٩	٢١٥,١٤١
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١٥٠,٨٨٨	٣٠٦,٣٥٩	٣٩,٣٦٩	٤٩٦,٦١٦
القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٦٨٤,٣٧٧	٦١٦,٤٠٣	٦٣١,٠٢٨	١,٩٣١,٨٠٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٣ إستثمارات عقارية (يتبع)

٢٠١١ (معاد عرضه)	أراضي ألف درهم	عقارات أخرى ألف درهم	إستثمارات عقارية قيد الإنشاء ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١	١,٢٢٣,١٣١	٨٧٢,٩٧٧	–	٢,٠٩٦,١٠٨
إضافات	٤٥,٥٠٨	٢١٩,٣٧٨	–	٢٦٤,٨٨٦
محول من عقارات محتفظ بها للبيع (إيضاح ١٣ (د))	–	–	٤٥٠,٢٦٦	٤٥٠,٢٦٦
إستبعادات	(٧٨٧,٥١٣)	–	–	(٧٨٧,٥١٣)
تأثير صرف العملات الأجنبية	–	(١١,٣٠٦)	–	(١١,٣٠٦)
أخرى	(٩,٠٥٤)	–	–	(٩,٠٥٤)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٤٧٢,٠٧٢	١,٠٨١,٠٤٩	٤٥٠,٢٦٦	٢,٠٠٣,٣٨٧
الإستهلاك المتراكم وإنخفاض القيمة:				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١	–	١٧٣,١٩٧	–	١٧٣,١٩٧
استهلاك محمل للسنة	–	٢٤,٢٠٥	–	٢٤,٢٠٥
خسائر انخفاض القيمة المعترف بها (إيضاح ٤٢)	–	١٩,٤٠١	–	١٩,٤٠١
تأثير صرف العملات الأجنبية	–	١,٣٧٩	–	١,٣٧٩
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	–	٢١٨,١٨٢	–	٢١٨,١٨٢
القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٤٧٢,٠٧٢	٨٦٢,٨٦٧	٤٥٠,٢٦٦	١,٧٨٥,٢٠٥

(ب) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت قيمة استبعاد الاستثمارات العقارية التي تتضمن بيع قطع أراضي مبلغ ٧٨٤,٩ مليون درهم. اعتبارا من ٣٠ ديسمبر ٢٠١١، أبرم البنك اتفاقية بيع وشراء لبيع استثمارات عقارية تبلغ قيمتها الدفترية ٧٨٤,٩ مليون درهم. وكانت أهم الشروط والأحكام التي تضمنتها اتفاقية البيع والشراء كما يلي:

- يستحق مقابل البيع في أو قبل ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦؛
- يمكن تسوية مقابل البيع نقداً أو عيناً أو بالاثنين معاً، بناء على رغبة المشتري. وفي حالة تسوية قيمة البيع بالكامل أو جزء منه عيني، يجب أن تكون الأصول الممنوحة عوضا عن مقابل كامل قيمة البيع أو جزء منه بقيمة مساوية (وفق ما يقرره استشاري عقارات مستقل معَين من قبل كل من المشتري والبائع) للقيمة المستحقة والواجبة السداد بموجب ما تنص عليه الاتفاقية؛ و
- تبقى الالتزامات لسعر الشراء الأصلي المتبقي لقطع الأراضي لدى البنك.

تم تحديد صافي مقابل البيع كما يلي:

	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
مقابل البيع مستحق في أو قبل ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦	١,٠٦٢,٧٥٧
إيراد مؤجل باعتبار أن تاريخ السداد هو ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦	(٢٧٧,٩٠٢)
صافي مقابل البيع	٧٨٤,٨٥٥
ناقص: القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية	(٧٨٤,٨٥٥)
الربح المعترف به من بيع استثمارات عقارية	–

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٣ إستثمارات عقارية (يتبع)

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة		
أراضي	٧٨٣,٥٣٢	٤٢٠,٣٣٩
عقارات أخرى	٤٠٥,٠٢٧	٥٧٢,٥٠١
استثمارات عقارية قيد الإنشاء	٦٧٠,٣٩٧	٤٥٠,٢٦٦
	١,٨٥٨,٩٥٦	١,٤٤٣,١٠٦
خارج الإمارات العربية المتحدة		
أراضي	٥١,٧٣٣	٥١,٧٣٣
عقارات أخرى	٥١٧,٧٣٥	٥٠٨,٥٤٨
	٥٦٩,٤٦٨	٥٦٠,٢٨١
مجموع التكاليف	٢,٤٢٨,٤٢٤	٢,٠٠٣,٣٨٧
ناقص: الاستهلاك وانخفاض القيمة المتراكم	(٤٩٦,٦١٦)	(٢١٨,١٨٢)
مجموع القيمة الدفترية	١,٩٣١,٨٠٨	١,٧٨٥,٢٠٥

(د) فيما يلي تفاصيل التحويل من العقارات المحتفظ بها للبيع خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
أراضي	٣٣٩,٨١١	–
عقارات أخرى	٦٩,٧٦٣	–
استثمارات عقارية قيد الإنشاء	١٨٧,٣١٦	٤٥٠,٢٦٦
مجموع التكاليف (إيضاح ١٣ (أ))	٥٩٦,٨٩٠	٤٥٠,٢٦٦
يطرح: انخفاض القيمة المتراكم (إيضاح ١٣ (أ))	(٢١٥,١٤١)	–
مجموع القيمة الدفترية (إيضاح ١٢ (ب))	٣٨١,٧٤٩	٤٥٠,٢٦٦

(هـ) تبلغ القيمة العادلة لإستثمارات البنك العقارية ٣,٠ مليار درهم، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (٢٠١١ (معاد عرضه): ٢,٤ مليار درهم).

أجرى البنك تقييماً داخلياً على تلك العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١، وقد استند التقييم على نموذج التدفقات النقدية المخصومة مدعوما بالإيجار الحالي والقيم الإيجارية المتداولة بالسوق لعقارات مشابهة في نفس الموقع تم تعديلها لتعكس نسبة إنجاز إنشاء تلك العقارات. وتعكس نسبة الخصم المستخدمة تقييمات السوق الحالية لعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية وتوقيتها.

استندت التقييمات على التقييم الفردي، لكل نوع من أنواع العقارات، لكل من الإيرادات المستقبلية والعائد المطلوب. وفي تقدير الأيرادات المستقبلية للعقارات، تم مقارنة التغيرات المحتملة في المستويات الإيجارية من قيمة إيجار كل عقد وتاريخ الانتهاء مع القيمة الإيجارية الحالية في السوق، بالإضافة إلى التغيرات في نسبة الإشغال وتكاليف العقار.

(و) تشمل الاستثمارات العقارية عقارات بالقيمة الدفترية بقيمة ٤٣٣,٢ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٤٤٣,٢ مليون درهم) تم رهنها من قبل منشأة من ضمن مجموعة البنك كضمان التزام تمويل لأحد البنوك الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٤ ذمم مدينة وموجودات أخرى

(أ) فيما يلي تحليل الذمم المدينة والموجودات الأخرى للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
مطلوب من العملاء (إيضاح ١٤ (ب))	٨٨٩,٠٠٠	٨٥٧,٩٥١
ذمم مدينة من بيع استثمارات عقارية، صافي	٨٣٣,٩٠٨	٧٨٤,٨٥٥
قبولات	٦٧٩,٤٢٥	٦٥٦,٢٦٣
ذمم إيرادات أخرى مستحقة	١٥١,٥٣٨	٢٠١,٣٤٧
ذمم مقاصة مدينة	٧٨,٦٦٤	١٠٧,٣٤٤
مصاريف مدفوعة مقدماً	٧٨,٠٩٠	٧٢,٩٥٤
ذمم تجارية مدينة	٤٥,٨١٨	٥٥,١٦٤
القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية (إيضاح ٤٨ (أ))	٤١,٢٨٨	٦٥,٩٩٦
مطلوب من الموظفين	٣١,٦٩٢	٢٦,٧٧٨
دفعات مقدمة للمقاولين	١٨,١٦٩	٣٩,١٤٧
مخزون	٩,٨٧٧	٨,٨٧٤
موجودات ضرائب مؤجلة (إيضاح ٢٣ (ب))	٩,٧٤٩	١٩,٢٩٧
شيكات مرسلة للتحصيل	١,٢٣٣	١٦,٨٦٣
أخرى	١٦٠,٤٦٣	١٨٩,٠٥٧
	٣,٠٢٨,٩١٤	٣,١٠١,٨٩٠
يطرح: مخصص انخفاض القيمة	(١٠٨,٦١٦)	(٥١,٢٠٠)
المجموع	٢,٩٢٠,٢٩٨	٣,٠٥٠,٦٩٠

(ب) يمثل المطلوب من العملاء حسابات بنكية مكشوفة وحسابات أخرى لم تستوفي تعريف الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تم إظهار الرصيد مطروحاً منه مخصص انخفاض القيمة البالغ قيمته ٤٧٣ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه):٤٧٠ مليون درهم). يحتفظ البنك بضمانات بقيمة ٩٥١ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ١,٠١٢ مليون درهم) كضمان مقابل هذه الحسابات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٥ ممتلكات ومعدات

٢٠١٢

	أراضي ومباني ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	تكنولوجيا المعلومات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢	٤١٦,٠٥٨	٨٤,٠٦٣	٣٨٣,٢٧٠	٤٢١,٨٩١	٣,٦٣٠	٢٢,٧٧١	١,٣٣١,٦٨٣
إضافات	٥,٨٠٨	١,٨٥٠	٨,٧٨٧	٧,٠٧٩	٤٧٥	٥٦,٨٦٨	٨٠,٨٦٧
إستبعادات	(٨٣)	(٣)	(١,٢٤٢)	(١,٢٥٧)	(٦٤٤)	–	(٣,٢٢٩)
حذوفات	–	–	(٤,٤٤٦)	(٢٠٨)	–	–	(٤,٦٥٤)
تحويلات	٢١,٧٩٣	–	٥,٦٧٣	٢٢,٨٢٢	–	(٥٠,٢٨٨)	–
تعديلات سعر الصرف	(١٤١)	(٣٣٠)	(٥,٠٠٧)	(٣,١٤٦)	(٧٣)	(٢٥٩)	(٨,٩٥٦)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٤٤٣,٤٣٥	٨٥,٥٨٠	٣٨٧,٠٣٥	٤٤٧,١٨١	٣,٣٨٨	٢٩,٠٩٢	١,٣٩٥,٧١١
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢	٦٥,٢٤٧	٦٤,٢٥٣	٣٠٥,٣٤٣	٣١٢,٥٤٩	٢,٨٨١	–	٧٥٠,٢٧٣
محمل خلال السنة	٢٢,٦٥٦	٣,٥٤٩	٣١,٧٩٥	٤٠,٩٧٠	٢٢٦	–	٩٩,١٩٦
إستبعادات	(٢٧)	(٢)	(١,٠٧٣)	(٩٧٤)	(٦٣٤)	–	(٢,٧١٠)
حذوفات	–	–	(٤,٢٣٢)	(١٦٣)	–	–	(٤,٣٩٥)
تعديلات سعر الصرف	–	(١٣٣)	(٢,٢٨١)	(١,٥٤٢)	(٥٤)	–	(٤,٠١٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٧,٨٧٦	٦٧,٦٦٧	٣٢٩,٥٥٢	٣٥٠,٨٤٠	٢,٤١٩	–	٨٣٨,٣٥٤
القيمة الدفترية							
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٥٥,٥٥٩	١٧,٩١٣	٥٧,٤٨٣	٩٦,٣٤١	٩٦٩	٢٩,٠٩٢	٥٥٧,٣٥٧

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التكاليف المتكبدة على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المدنية لشبكة الفروع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٥ ممتلكات ومعدات (يتبع)

٢٠١١ (معاد عرضه)

	أراضي ومباني ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	تكنولوجيا المعلومات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١	٣٩٨,٧٨٥	٨٤,١٢٨	٣٧٦,٩٠٨	٤١٠,٣٧٢	٣,٩٦٨	٢٥,٠٧٥	١,٢٩٩,٢٣٦
إضافات	١,٤٤٦	١٦٥	١٢,٣٢٦	٦,٩٧٠	١٥٤	٣٧,٠٧٧	٥٨,١٣٨
إستبعادات	–	–	(٦,٠٢٥)	(٨,٦٥٨)	(٤٤٢)	–	(١٥,١٢٥)
حذوفات	–	–	(٢٠٥)	(٥٩٩)	–	(٤,٦٠٤)	(٥,٤٠٨)
تحويلات	١٥,٩٢٦	–	٣,٢٩١	١٥,٤٧٦	–	(٣٤,٦٩٣)	–
تعديلات سعر الصرف	(٩٩)	(٢٣٠)	(٣,٠٢٥)	(١,٦٧٠)	(٥٠)	(٨٤)	(٥,١٥٨)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٤١٦,٠٥٨	٨٤,٠٦٣	٣٨٣,٢٧٠	٤٢١,٨٩١	٣,٦٣٠	٢٢,٧٧١	١,٣٣١,٦٨٣
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١	٤٤,٢٨٢	٦٠,٦٠٥	٢٧٢,٣٨٣	٢٦٥,٧٢٦	٣,١٥٤	–	٦٤٦,١٥٠
محمل خلال السنة	٢٠,٩٦٥	٣,٧٢٩	٣٩,٤٠٧	٥٦,٠٠٧	٢٠٥	–	١٢٠,٣١٣
إستبعادات	–	–	(٥,٣٠٧)	(٨,٦٥٧)	(٤٤٢)	–	(١٤,٤٠٦)
حذوفات	–	–	(٨٧)	–	–	–	(٨٧)
تعديلات سعر الصرف	–	(٨١)	(١,٠٥٣)	(٥٢٧)	(٣٦)	–	(١,٦٩٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٦٥,٢٤٧	٦٤,٢٥٣	٣٠٥,٣٤٣	٣١٢,٥٤٩	٢,٨٨١	–	٧٥٠,٢٧٣
القيمة الدفترية							
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٥٠,٨١١	١٩,٨١٠	٧٧,٩٢٧	١٠٩,٣٤٢	٧٤٩	٢٢,٧٧١	٥٨١,٤١٠

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التكاليف المتكبدة على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المدنية لشبكة الفروع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٦ إستثمارات في مشاريع مشتركة

(أ) فيما يلي تفاصيل المشاريع المشتركة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	المشاريع المشتركة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
				٢٠١٢	٢٠١١
١	شركة مركز البستان ذ.م.م	تأجير الشقق والمحلات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٢	ميلينيوم برايفيت ايكوتي ذ.م.م	إدارة صناديق إستثمارية	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٣	الرمال للتطوير	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
٤	شركة ناقلات الخليج ذ.م.م(قيد التصفية)	شحن ونقل	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠

(ب) إن القيم التالية متضمنة في البيانات المالية الموحدة للبنك كنتيجة للتوحيد النسبي للمشاريع المشتركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١.

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧٧	٢٧٣
إستثمارات أخرى	١,٠٩١	٧٦٣
عقارات محتفظ بها للبيع	٤٧,٨١٣	٤٧,٨٠٨
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٨,٧٠٩	١٧,٩٦١
ممتلكات ومعدات	٣,٤٣٠	٣,٩٥٢
مجموع الموجودات	٧١,١٢٠	٧٠,٧٥٧
مجموع المطلوبات	٢٦,١٧٦	٣٠,٨١٣
الربح للسنة	١٣,٥٠٦	١٣,٩١٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٧- الشركات التابعة

(أ) فيما يلي الحصة البنك المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة:

الشركات التابعة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
			٢٠١٢	٢٠١١
١. دي آي بي كابيتال ليمتد	الإستثمارات والخدمات المالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٢. بنك دبي الإسلامي الباكستان المحدود	خدمات بنكية	باكستان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣. شركة تمويل ش.م.ع	تمويل وإستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٤. شركة دبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م.	خدمات الوساطة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٥. دار الشريعة للاستشارات المالية والقانونية ذ.م.م	استشارات مالية وقانونية	الإمارات العربية المتحدة	%٦٠,٠	%٦٠,٠
٦. شركة التنمية للخدمات ذ.م.م	خدمات عمالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
٧. شركة الإمارات لتأجير السيارات (شركة غير نشطة)	تجارة السيارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٨. التطوير الحديث العقارية	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٩. التعمير الحديث للاستثمار العقاري	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٠. التنمية الحديثة للاستثمار العقاري	تطوير العقارات	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١١. شركة نسيج للصناعات ذ.م.م.	صناعة النسيج	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
١٢. مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م.	طباعة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
١٣. ليفانت ون انفستمنت ليمتد	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٤. بيترا ليمتد	إستثمارات	جزر كايمان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٥. الإسلامي للإستثمار العقاري المحدود	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٦. شركة تمويل فانديغ ليمتد	صكوك	جيرسي	%٥٨,٣	%٥٨,٣
١٧. شركة تمويل للصكوك ذ.م.م	صكوك	جزير كايمان	%٥٨,٣	%٥٨,٣
١٨. شركة تمويل ئي إس او تي المحدودة	خيارات أسهم الموظفين	جزر العذراء البريطانية	%٥٨,٣	%٥٨,٣
١٩. شركة تمويل للعقارات والاستثمارات ذ.م.م	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٢٠. شركة تحفيز الشرق الأوسط ليمتد	تجارة عامة	الإمارات العربية المتحدة	%٥٨,٣	%٥٨,٣
٢١. شركة الإمارات "ريت" للإدارة الخاصة المحدودة	إدارة العقارات	الإمارات العربية المتحدة	*	%٦٠,٠
٢٢. شركة الإمارات "ريت" سي أي ئي سي	تمويل العقارات	الإمارات العربية المتحدة	**	%٦٣,٧
٢٣. ميلينيوم كابيتال القابضة ش.م.خ.	تمويل واستثمار	الإمارات العربية المتحدة	***	%٩٥,٥
٢٤. شركة الأهلية للألمنيوم ذ.م.م.	تركيبات الألمنيوم	الإمارات العربية المتحدة	***	%٧٥,٥

* خفض البنك حصته في شركة الإمارات "ريت" للإدارة الخاصة المحدودة من ٦٠% إلى ٢٥%. وطبقاً لذلك، تم إعادة تصنيف المنشأة من شركة تابعة إلى شركة زميلة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بسبب فقدان السيطرة.

** خفض البنك حصة ملكيته في شركة الإمارات "ريت" سي أي ئي سي ("الصندوق الاستثماري") من ٦٣,٧% إلى ٣٦,٢% الأمر الذي نتج عنه فقدان السيطرة، كما أن البنك لم يعد يمتلك أي تأثير جوهري على الصندوق الاستثماري. تم إعادة تصنيف الصندوق من شركة تابعة إلى استثمار يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

*** تم تصفية شركتي الأهلية للألمنيوم ذ.م.م. وميلينيوم كابيتال القابضة ش.م.خ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٧- الشركات التابعة (يتبع)

(ب) تم تأسيس الشركات "ذات الأغراض الخاصة" التالية لغرض إدارة معاملات محددة تتضمن صناديق الإستثمار ويتوقع إغلاقها عند إتمام تلك المعاملات.

	شركة ذات غرض خاص	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
				٢٠١٢	٢٠١١
٢٥.	هولدانفست للإستثمار العقاري	إستثمارات	لوكسمبورج	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٦.	فرنسا الاستثمار العقاري ساس	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٧.	اس أي آر ال باربانيرز	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٨.	اس سي آي لو سيفاين	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٩.	فيندي ريل استيت ساس	إستثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٠.	ب اي اس آر اينودزفانغيستي بيتايلونجسفيرفالتونغ جي ام بي اتش	إستثمارات	النمسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣١.	الشركة الألمانية الإسلامية القابضة جي ام بي اتش	إستثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٢.	راين لوجيستكس جي ام بي اتش	إستثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٣.	جف القابضة بي في	إستثمارات	هولندا	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٤.	شركة زون وان لإدارة العقارات	إستثمارات	جزر كايمان	حق السيطرة	حق السيطرة
٣٥.	شركة زون تو لإدارة العقارات	إستثمارات	جزر كايمان	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%
٣٦.	الإسلامي للتمويل التجاري م ح ذ.م.م.	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%
٣٧.	دي.آي.بي ليز وان المحدودة ذ.م.م.	إستثمارات	البهاماز	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%
٣٨.	دي.آي.بي ليز وان (دبلن) المحدودة	إستثمارات	أيرلندا	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%
٣٩.	جلف أتلانتيك م ح ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%
٤٠.	شركة أوشانيك الإسلامية للشحن م ح ذ.م.م.	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%
٤١.	شركة سقيا للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	٩٩,٠%	٩٩,٠%
٤٢.	شركة ماونت سيناي للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	٩٩,٠%	٩٩,٠%
٤٣.	شركة بلو نايل للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	٩٩,٠%	٩٩,٠%
٤٤.	شركة بولوارك للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٤٥.	شركة أوبتيمم للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٤٦.	شركة ريبكون للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٤٧.	شركة أوسيرز للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٤٨.	شركة لوتس للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٤٩.	شركة بريمبير للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٥٠.	شركة لاند مارك للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٥١.	شركة بلاك ستون للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%
٥٢.	شركة مومنتوم للاستثمار ذ.م.م	إستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	*	٩٩,٠%

* تم تصفية الشركات ذات الأغراض الخاصة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

(ج) بالإضافة إلى الملكية المسجلة المبينة أعلاه، فإن حقوق الملكية المتبقية في المنشآت ١، ٤، ٦، ١١، ١٢، ٤١، ٤٢ و ٤٣ يحتفظ بها البنك لمصلحته من خلال ترتيبات إسمية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٧- الشركات التابعة (يتبع)

(د) فيما يلي تحليل الموجودات والمطلوبات التي فُقد السيطرة عليها كما في تاريخ إلغاء الاعتراف.

	٢٠١٢ ألف درهم
استثمارات عقارية (إيضاح ١٣ (أ))	٥٨٥,٢٦٦
أخرى	١٧٩,٢١١
مجموع الموجودات	٧٦٤,٤٧٧
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	(٢٣٥,٧٤٤)
أخرى	(١٦٦,٦٩٧)
مجموع المطلوبات	(٤٠٢,٤٤١)
الأطراف غير المسيطرة	(١٨٠,٦٠٥)
صافي الموجودات المستبعدة (إيضاح ١٧ (هـ))	١٨١,٤٣١

(هـ) الأرباح المعترف بها من فقد السيطرة على الشركات التابعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

	٢٠١٢ ألف درهم
القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها	١٨٤,٨٠٦
ناقص: صافي الموجودات المستبعدة (إيضاح ١٧ (د))	(١٨١,٤٣١)
الأرباح المعترف بها	٣,٣٧٥

١٨ ودائع العملاء

(أ) فيما يلي تحليل ودائع عملاء البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	١٧,٨٣١,٤٥٤	١٧,٧٨٤,٥٦٠
حسابات توفير	١١,٢٧١,٣٣٢	١٠,٨٤٨,٦١٤
ودائع إستثمارية	٣٧,٣٥٠,٦٣٤	٣٥,٩١٢,٢٢١
حسابات هوامش نقدية	١٦٩,٠٠٧	١٩٢,٧٦٥
حصة أرباح المودعين المستحقة (إيضاح ١٨ (د))	١١٣,٦٧٦	١٥٨,٥٢٢
احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٨ (ج))	٦٤,٧٤٩	٣٣,١٥٧
المجموع	٦٦,٨٠٠,٨٥٢	٦٤,٩٢٩,٨٣٩

(ب) فيما يلي تحليل ودائع العملاء حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٦٤,٢١٥,٢٦٣	٦٣,٠٦٩,٢٥٢
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٥٨٥,٥٨٩	١,٨٦٠,٥٨٧
المجموع	٦٦,٨٠٠,٨٥٢	٦٤,٩٢٩,٨٣٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٨ ودائع العملاء (يتبع)

(ج) يمثل احتياطي مخاطر استثمارات ودائع المودعين حصة أرباح المودعين المحتفظ بها كمخصص، ويستحق دفع الاحتياطي للمودعين عند موافقة مجلس الإدارة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين ضمن الزكاة المستحقة

فيما يلي حركة احتياطي مخاطر استثمارات المودعين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	٣٣,١٥٧	٣٨٧
زكاة للسنة (إيضاح ٢٤)	(١,٧١٣)	(٨٧٧)
صافي التحويل من حصة أرباح المودعين خلال السنة (إيضاح ١٨ (د))	٣٣,٣٠٥	٣٣,٦٤٧
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٨ (أ))	٦٤,٧٤٩	٣٣,١٥٧

(د) فيما يلي حركة حصة أرباح المودعين المستحقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
حصة أرباح المودعين للسنة (إيضاح ٤٣)	٦١٢,٥٤٢	٦٩٩,٩٤١
صافي التحويل إلى احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٨ (ج))	(٣٣,٣٠٥)	(٣٣,٦٤٧)
	٥٧٩,٢٣٧	٦٦٦,٢٩٤
ناقص: القيمة المدفوعة خلال السنة	(٤٦٥,٥٦١)	(٥٠٧,٧٧٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر (إيضاح (أ))	١١٣,٦٧٦	١٥٨,٥٢٢

١٩ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب لبنوك ومؤسسات مالية من البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	٣٤٤,٩٦٣	٢١٨,٢٩٤
ودائع إستثمارية	٥,٨١٣,٣٢٦	٣,٨٣٤,١٣٩
المجموع	٦,١٥٨,٢٨٩	٤,٠٥٢,٤٣٣

(ب) فيما يلي المطلوب للبنوك والمؤسسات المالية لدى البنك حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٥,٥٢١,٩٢٩	٣,٨٧٩,٥٣٤
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٦٣٦,٣٦٠	١٧٢,٨٩٩
المجموع	٦,١٥٨,٢٨٩	٤,٠٥٢,٤٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢٠ أدوات صكوك تمويلية

(أ) فيما يلي تحليل أدوات الصكوك التمويلية للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك (إيضاح ٢٠ (ب))	١,٨٣٦,٥٠٠	٢,٣٥٧,٠٧٥
أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة (إيضاح ٢٠ (ج))	٢,٨٣٧,٤٦٠	١,٨١٦,٩٠٨
المجموع	٤,٦٧٣,٩٦٠	٤,١٧٣,٩٨٣

(ب) في مايو ٢٠١٢، قام البنك، بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة، بإنشاء برنامج إصدار شهادات أمانة بقيمة ٢,٥٠٠ مليون دولار أمريكي ("البرنامج"). وكجزء من البرنامج، صدرت أول سلسلة من شهادات الأمانة بقيمة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (١,٨٣٦,٥ مليون درهم) وتم إدراجها في بورصة أيرلندا بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٢.

تتضمن الشروط الواردة بالبرنامج تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات المملوكة بالمشاركة") والتي تتضمن موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات وإستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات لدى البنك مستبدلة إلى شركة دي أي بي صكوك المحدودة ، جزر كايمان ("المصدر"). إن هذه الموجودات تقع ضمن سيطرة البنك وسيستمر البنك في تقديمها.

سوف يدفع المصدر مبلغ التوزيع نصف السنوي من العوائد المقبوضة بخصوص الموجودات المملوكة بالمشاركة، ومن المتوقع أن تكفي تلك العائدات لتغطية مبلغ التوزيع نصف السنوي المستحق سداده إلى حاملي الصكوك بتواريخ التوزيع نصف السنوية.

يستحق سداد أدوات الصكوك التمويلية المشار إليها في مايو ٢٠١٧، ويتوقع دفع ربح نصف سنوي للمستثمرين إستناداً إلى ستة شهور ليبور زائد ٣,٦٥% سنوياً كما في تاريخ الإصدار.

تم تسوية أدوات الصكوك التمويلية البالغ قيمتها ٢,٣٥٧ مليون درهم الصادرة سابقاً في مارس ٢٠١٢.

(ج) خلال عام ٢٠٠٨، أصدرت إحدى الشركات التابعة للبنك صكوك غير قابلة للتحويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية ١,١٠٠ مليون درهم (بمعدل ربح متوقع ٣ أشهر إيبور زائد ٠,٢٢٥ ٪ سنويا) وصكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية ٣٠٠ مليون دولار (بمعدل ربح متوقع ٤,٣١ ٪ سنويا)، وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي. وفقا لشروط الإكتتاب، يمكن استبدال كل شهادة ثقة وفقا لإختيار حامل الشهادة أو الشركة التابعة كما يلي :

- وفقاً لإختيار حامل الشهادة من خلال "الإستبدال التطوعي المبكر " في أي وقت بعد سنة من تاريخ الإصدار مع مراعاة تحقق شروط معينة ؛
- وفقاً لإختيار الشركة التابعة في أي وقت بعد ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار من خلال "الإستبدال الجزئي الاختياري" مع مراعاة تحقق شروط معينة.

تقوم الشركة التابعة في كلا الخيارين إما بإصدار الحصة في الشركة التابعة وفقا لسعر الصرف ذو الصلة أو يتم الدفع نقدا. في وقت الاستحقاق النهائي في سنة ٢٠١٣، سيتم إستبدال أي شهادات ثقة متبقية بالكامل من قبل شركة تابعة نقدا بالقيمة الاسمية بالإضافة إلى أي مبلغ أرباح غير مدفوع.

في يناير ٢٠١٢، أصدرت إحدى الشركات التابعة شهادات ثقة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار (بمعدل ربح ٥,١٥% سنوياً يستحق الدفع على دفعات نصف سنوية). تم إدراج هذه الصكوك في بورصة أيرلندا، ومصَممة للتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويحين موعد استحقاقها في سنة ٢٠١٧.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢١ وكالات تمويلية متوسطة الأجل

(أ) اختار البنك إعادة تصنيف ودائع الوكالة المستلمة في سنة ٢٠٠٨ من وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٣,٨ مليار درهم وإدراجها تحت فئة تمويل مؤهل من المستوى الثاني ("تمويل الطبقة ٢"). وافق المساهمون على عملية إعادة التصنيف في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد في أبريل ٢٠٠٩. وسيتم استخدام ودائع الوكالة التي منحتها وزارة المالية (الموكّل) إلى البنك (الوكيل) لأغراض الاستثمار لفترة سبع سنوات تبدأ من تاريخ إعادة التصنيف وتستحق في ديسمبر ٢٠١٦. وسيتم دفع أرباح الوكالة المتوقعة كل ثلاثة أشهر بناءً على معدّل ربح يتوقع أن يتراوح بين ٤,٠٠% – ٥,٢٥% سنوياً.

(ب) وفقا لشروط عقد الوكالة ، تخضع حقوق ومطالبات الموكل فيما يتعلق بعقد الوكالة بالكامل إلى حقوق ومطالبات جميع الدائنين الآخرين غير التابعين.

٢٢ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
قبولات دائنة	٦٧٩,٤٢٥	٦٥٦,٢٦٣
ذمم تجارية دائنة	٤٥٠,٧٣٩	٤٤٩,١٧٤
مستحقات ومخصصات أخرى	٢٦٧,٦٦٥	٢٦٧,٠٥١
مبالغ مستحقة عن إستثمارات	٢٩٣,٥٨٥	٢٩٣,٥٨٥
شيكات بنكية	٢٣٩,٢٨٢	١٥٥,٦٦١
مبالغ مستحقة لعقارات	٢٣٠,٤٧٣	٢٤٠,٩٣٣
ودائع متنوعة	١٩٣,٨١٤	٣٧٧,٤٦٨
حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك المستحقة (إيضاح ٢٢ (أ))	١٤٣,٩١٥	١٠٠,٩٣٦
مخصص مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح ٢٢ (ب))	١٢٤,٧١٤	١١٠,١٥٢
مبالغ مستحقة لموردين عن موجودات مالية وإستثمارية	١١٧,٢٩١	٥٥,٧٧٨
ذمم مقاصة دائنة	٧٠,١٢٥	٩٣,٢٤٣
مبالغ مستحقة للمقاولين	٥٤,٣٩٢	٥٣,٥٢٧
حسابات معاملات أمانات	٤١,٥٢١	٣٩,٥٠١
توزيعات أرباح غير مطالب بها	٣٥,٦١٠	٣٥,٦٥١
القيمة العادلة لمطلوبات مشتقات إسلامية (إيضاح ٤٨ (أ))	٢٧,٩٦٣	٢٣,٨٩٧
إيرادات مؤجلة	٢٢,٨٤١	٢٤,٤٢١
تحويلات مالية	١٩,٩٢١	٣١,٧٣٤
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	٥,٣٥٠	٥,٣٥٠
مخصص الضريبة (إيضاح ٢٣ (أ))	٣,٥٩٠	٥,٣٤٦
أخرى	٢٣٣,٤١٢	٣٦٥,١٦٢
المجموع	٣,٢٥٥,٦٢٨	٣,٣٨٤,٨٣٣

(أ) فيما يلي حركة حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك المستحقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
حصة أرباح المودعين من:		
ودائع وكالة واستثمارات أخرى من البنوك (إيضاح ٤٣)	٥٢١,٦٢٤	٥٦٠,٧٨٨
الأرباح المستحقة على أدوات تمويل الصكوك (إيضاح ٤٣)	١٨٢,٠٣٩	١٢٦,٠٧٩
ناقص: المدفوع خلال السنة	(٥٥٩,٧٤٨)	(٥٨٥,٩٣١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٤٣,٩١٥	١٠٠,٩٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢٢ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى (يتبع)

(ب) فيما يلي حركة مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	١١٠,١٥٢	١٠١,٧٣٧
المحمل خلال السنة (إيضاح ٣٩)	١٩,٢٦٨	١٩,٢٤٨
المدفوع خلال السنة	(٤,٧٠٦)	(١٠,٨٣٣)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١٢٤,٧١٤	١١٠,١٥٢

٢٣ الضرائب

(أ) فيما يلي حركة مخص الضرائب خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	٥,٣٤٦	٣,٦٢٣
المحمل خلال السنة (إيضاح ٢٣ (ج))	٣,٩٤١	٧,٧٤٠
المدفوع خلال السنة	(٥,٦٥٢)	(٦,٠١٧)
تأثير صرف العملات الأجنبية	(٤٥)	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٢٢)	٣,٥٩٠	٥,٣٤٦

(ب) فيما يلي حركة موجودات الضريبة المؤجلة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	١٩,٢٩٧	١٩,٣٠٠
(معكوس) / محمل خلال السنة (إيضاح ٢٣ (ج))	(٨,٨٦٠)	٩٥٨
تأثير صرف العملات الأجنبية	(٦٨٨)	(٩٦١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٤ (أ))	٩,٧٤٩	١٩,٢٩٧

(ج) فيما يلي تحليل مصروفات ضريبة الدخل المتكبدة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الضريبة الحالية (إيضاح ٢٣ (أ))	٣,٩٤١	٧,٧٤٠
الضريبة المؤجلة (إيضاح ٢٣ (ب))	٨,٨٦٠	(٩٥٨)
المجموع	١٢,٨٠١	٦,٧٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢٤ ذمم زكاة دائنة

فيما يلي تحليل ذمم الزكاة الدائنة من قبل البنك بالنيابة عن ملكية المساهمين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
زكاة محملة على بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٦٣,٥٤١	١٥٢,٢٤٤
تعديلات زكاة متعلقة بالسنوات السابقة	(٢,٤٤٦)	–
زكاة محتسبة ومدفوعة من قبل شركات تابعة أخرى	(١,٦٨٣)	(١١,٦٦٨)
زكاة المساهمين للسنة المستحقة الدفع من قبل البنك	١٥٩,٤١٢	١٤٠,٥٧٦
ناقص: تعديلات زكاة متعلقة بالسنوات السابقة	٢,٤٤٧	(٤٢٥)
ناقص: زكاة محتسبة ومدفوعة من قبل شركات تابعة بالنيابة عن البنك	–	(١٩,٩٥٢)
صافي الزكاة المستحقة الدفع من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين	١٦١,٨٥٩	١٢٠,١٩٩
زكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٨ (ج))	١,٧١٣	٨٧٧
مجموع ذمم الزكاة الدائنة	١٦٣,٥٧٢	١٢١,٠٧٦

٢٥ رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، تم إصدار عدد ٣,٧٩٧,٠٥٤,٢٩٠ أسهم عادية مصرح بها بواقع ١ درهم لكل سهم (٢٠١١ (معاد عرضه): عدد ٣,٧٩٧,٠٥٤,٢٩٠ أسهم عادية مصرح بها بواقع ١ درهم لكل سهم) ومدفوعة بالكامل.

٢٦ احتياطيات أخرى

(أ) فيما يلي حركة الاحتياطيات الأخرى خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	إحتياطي قانوني ألف درهم	إحتياطي عام ألف درهم	احتياطي أراضي منحة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ (معاد عرضه)	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢٧٦,١٣٩	٥,٣٥٨,٠١٨
استبعاد أراضي منحة	–	–	(٩,٠٥٤)	(٩,٠٥٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (معاد عرضه)	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢٦٧,٠٨٥	٥,٣٤٨,٩٦٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢٦٧,٠٨٥	٥,٣٤٨,٩٦٤

(ب) الإحتياطي القانوني

طبقًا للمادة ١٩٢ من قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ١٠% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح هذا الإحتياطي مساوياً لنسبة ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

قرر مجلس الإدارة التوقف عن التحويل السنوي إلى الاحتياطي القانوني نظراً لأن الاحتياطي يزيد عن ٥٠% من رأس المال المدفوع.

(ج) الإحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

(د) إحتياطي الأراضي الممنوحة

منحت حكومة دبي بعض الأراضي تم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي البنك. أدرجت هذه الأراضي ضمن الإستثمارات العقارية حيث تم الاحتفاظ بها لأغراض تعزيز رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٢٧ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	(٨٣١,٨٤٩)	(٢٤٣,١٦٦)
تأثير التغير في السياسة المحاسبية لإعادة التصنيف والقياس للموجودات المالية – المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٥٤ –١)	–	(٤٤١,٩٧٣)
صافي الدخل / (الخسارة) غير المحققة على الاستثمارات الأخرى المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١١,٧١٩	(١٤٦,٧٢٤)
إعادة تصنيف الخسارة المحققة لإستبعاد إستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	–	١٤
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	(٨٢٠,١٣٠)	(٨٣١,٨٤٩)

٢٨ – احتياطي تحويل عملات أجنبية

يتم الإعتراف بإحتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة عرض للبنك (أي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الأخر، ويتم تراكمها ضمن إحتياطي ترجمة العملات.

٢٩ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

(أ) اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ١٥% في الاجتماع المنعقد بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٣.

(ب) وافق المساهمون على دفع توزيعات أرباح نقدية، عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بقمة ٠,١٢٥ درهم للسهم (بإجمالي توزيعات أرباح قيمتها ٤٧٤,٦٣ مليون درهم) في الاجتماع العمومي السنوي المنعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢. وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وافق المساهمون على دفع توزيعات أرباح نقدية بقيمة ٠,١٠٠ درهم للسهم (بإجمالي توزيعات أرباح نقدية قيمتها ٣٩٧,٧١ مليون درهم) في الاجتماع العمومي السنوي المنعقد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١.

٣٠ الأطراف غير المسيطرة

تمثل حقوق الأطراف غير المسيطرة الحصة التناسبية لمساهمي الأقلية في القيمة الإجمالية من صافي موجودات ونتائج عمليات الشركات التابعة.

٣١ المطلوبات المحتملة والإلتزامات

(أ) فيما يلي تحليل المطلوبات المحتملة والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
المطلوبات المحتملة:		
خطابات ضمان	٧,٨٠٠,٩٢١	٧,٥١٠,٩٤٩
إعتمادات مستندية	١,٩٦٢,٢٩٥	٢,٠٨١,٨٢٥
مجموع المطلوبات المحتملة	٩,٧٦٣,٢١٦	٩,٥٩٢,٧٧٤
الإلتزامات:		
إلتزامات مصاريف رأسمالية	٢٦٧,٥٧١	٣١٦,٥٧٥
إلتزامات تسهيلات غير قابلة للإلغاء وغير مسحوبة	١٠,٣٩٣,٠٠٨	٨,٧٥٦,٥٠١
مجموع الالتزامات	١٠,٦٦٠,٥٧٩	٩,٠٧٣,٠٧٦
مجموع المطلوبات المحتملة والإلتزامات	٢٠,٤٢٣,٧٩٥	١٨,٦٦٥,٨٥٠

٣١ المطلوبات المحتملة والإلتزامات (يتبع)

(ب) الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل (المطلوبات المحتملة):

إن الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل تشتمل على الالتزامات لتقديم التمويل الإسلامي والاعتمادات المستندية القائمة والكفالات التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات متعاملي البنك.

إن الالتزامات بشأن التمويل الإسلامي المقدم تمثل الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي، وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشتمل على شروط إلغاء وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لإمكانية إنتهاء صلاحية الالتزامات دون القيام بسحبها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية. إن الاعتمادات المستندية القائمة والكفالات تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن المتعاملين في حال إخفاق المتعامل بالسداد حسب شروط العقد.

٣٢ إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	٣٨٢,١٧٨	٤٤٣,٧٧٩
مرابحات بضائع	٢٦٥,٤٩٨	٣٠٦,٨٤٤
مرابحات عقارية	١٧٣,٦٣٨	٢٢٣,٦٧٤
مرابحات دولية	٧,٨٤٣	٧,٨٣٩
مجموع إيرادات المرابحات	٨٢٩,١٥٧	٩٨٢,١٣٦
إجارة تمويل منازل	٦١٦,١٦١	٥٩٠,٨٨٤
إجارة أخرى	٥٠٧,١٣٥	٤٤٩,٦٩٢
تمويل سلم	٤٣٦,٧١٨	٢٦٤,٩٧٩
استصناع	٣١٨,١٢٢	٤٤٩,٠٥١
مجموع الإيرادات من موجودات تمويلية إسلامية	٢,٧٠٧,٢٩٣	٢,٧٣٦,٧٤٢
موجودات إستثمارية إسلامية		
مشاركات	٣٥٦,٦٥٥	٤٥٨,٩٠٢
مضاربات	١٤٩,٤٢٩	٢٠٠,٤٥٥
وكالات	٧٣,٠٥٩	٥٢,٤٠٧
مجموع الإيرادات من موجودات إستثمارية إسلامية	٥٧٩,١٤٣	٧١١,٧٦٤
مجموع الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣,٢٨٦,٤٣٦	٣,٤٤٨,٥٠٦

إن الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية تظهر بالصافي بعد تنزيل الإيرادات المتنازل عنها بمبلغ ٢,٤ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٤,٢ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٣٣ إيرادات من مرابحات دولية ووكالات، قصيرة الأجل

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات من مرابحات دولية لدى المصارف المركزية	٣٣,٥٨٢	٥٩,١٠٠
إيرادات من ودائع إستثمارية وودائع وكالة	١٧,٠٩٣	١٧,٣٢٦
إيرادات من مرابحات دولية من بنوك ومؤسسات مالية	٤,٦٨٤	٦,٧٠٧
المجموع	٥٥,٣٥٩	٨٣,١٣٣

٣٤ صافي الربح من الإستثمارات الأخرى

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الأرباح المحققة من بيع استثمارات في صكوك إسلامية	٣٧,٠٥٨	٧١٢
إيرادات توزيعات أرباح والعائدات الأخرى من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٩,٧٧٥	٣٢,٤٢١
الأرباح المحققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٥١٤	٣,١٨٦
توزيعات أرباح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٢٥٨	٣,٢٥٨
أرباح / (خسائر) غير محققة من إعادة تقييم إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣١٣	(٥٤١)
المجموع	٥٩,٩١٨	٣٩,٠٣٦

تظهر إيرادات توزيعات الأرباح صافية من الإيرادات المتنازل عنها بقيمة ٤,٢ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٣,٤ مليون درهم).

٣٥ إيرادات الرسوم والعمولات وصرف عملات أجنبية

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
رسوم وعمولات متعلقة بعمليات تجارية	٢٤٣,٢٧٣	١٨٨,٩٦٦
رسوم متعلقة بإدارة ثروات وموجودات	٥١,٢٤٥	٤٨,٧٤٧
رسوم وعمولات أخرى	٣٦١,٠٢٥	٣٥٢,٦٤٤
إيرادات أسعار صرف العملات الأجنبية	٧٦,٤٤٧	٨٩,٠٤٢
القيمة العادلة لمشتقات إسلامية	١,٣٧٥	١٠,٥٣٢
أرباح متراكمة على إحتياطي تحوط المعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر	–	١٠,٦٥٦
المجموع	٧٣٣,٣٦٥	٧٠٠,٥٨٧

٣٦ إيرادات من إستثمارات عقارية

تمثل الإيرادات من استثمارات عقارية صافي إيرادات الإيجار المعترف بها من قبل البنك من استثماراته العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١، وتم عرضها بعد خصم الإيردات المتنازل عنها بقيمة ٠,٢ مليون درهم (٢٠١١ (معاد عرضه): ٠,٢ ملين درهم).

٣٧ صافي إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها للبيع

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
المتحصل من البيع	٢٧,٣٤١	٣٠,٦٨٦
تكاليف البيع (إيضاح ١٢ (ب))	(١٢,٢١٨)	(١٥,٢٩٦)
المجموع	١٥,١٢٣	١٥,٣٩٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٣٨ إيرادات أخرى

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات خدمات، صافي	٦٢,٩٩١	٦٥,٤٠٢
الربح من بيع شركات زميلة (إيضاح ١١ (ح))	٤,٧٩١	–
الربح من بيع ممتلكات ومعدات	٣٥١	٢٤٥
أخرى	٨٨,٣١٦	٦٥,١٩٠
المجموع	١٥٦,٤٤٩	١٣٠,٨٣٧

٣٩ مصاريف الموظفين

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
رواتب وأجور ومكافآت أخرى	٨٩٥,٠١٨	٨٨٧,٩٨٢
مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح ٢٢ (ب))	١٩,٢٦٨	١٩,٢٤٨
دفعات على أساس أسهم الملكية	٥٥١	١,٦٥٣
المجموع	٩١٤,٨٣٧	٩٠٨,٨٨٣

٤٠ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
مصاريف صيانة معدات ومباني	١٣٦,١٨٧	١٠٨,٣٨٦
مصاريف إدارية	٨٣,٨٩٤	٩٠,٩٧٧
مصاريف الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية	٧١,٥٩٧	٦٧,٦٨٢
مصاريف إتصلات	٦٨,٧٥٥	٦١,٦٧٢
مصاريف طباعة وقرطاسية	٧,٠٢٤	٨,٨٧٣
مصاريف تشغيلية أخرى	١٠٩,٤٩٦	١٠٥,٥٠٦
المجموع	٤٧٦,٩٥٣	٤٤٣,٠٩٦

٤١ صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
صافي مخصص الموجودات التمويلية الإسلامية	٧٦٩,٣٢٣	٦٦٦,٧٠٣
صافي مخصص الموجودات الإستثمارية الإسلامية	١١٥,٠٧١	٣١٠,٥٩٧
صافي مخصص ذمم مدينة وموجودات أخرى	٨٨,٢٣٩	١٧,٦٦٤
المجموع	٩٧٢,٦٣٣	٩٩٤,٩٦٤

٤٢ صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
إنخفاض قيمة إستثمارات في شركات زميلة (إيضاح ١١ (هـ))	٣٣,٤٩٥	٣,١٢٨
إنخفاض قيمة إستثمارت عقارية (إيضاح ١٣ (أ))	٣١,٠٠٠	١٩,٤٠١
إنخفاض قيمة عقارات محتفظ بها للبيع (إيضاح ١٢ (ب))	٦,٠٠٠	٤٠,٥٠٠
إنخفاض قيمة الشهرة	–	١٧,٢٥٨
إنخفاض قيمة استثمارات في مشروع مشترك	–	١١,٦٦١
المجموع	٧٠,٤٩٥	٩١,٩٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤٣ حصة المودعين وحاملي الصكوك في الأرباح

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
ودائع إستثمارية وإدخار من العملاء (إيضاح ١٨ (د))	٦١٢,٥٤٢	٦٩٩,٩٤١
وكالة وودائع إستثمارية أخرى من البنوك (إيضاح ٢٢ (أ))	٥٢١,٦٢٤	٥٦٠,٧٨٨
الأرباح المستحقة الدفع لأدوات الصكوك التمويلية (إيضاح ٢٢ (أ))	١٨٢,٠٣٩	١٢٦,٠٧٩
المجموع	١,٣١٦,٢٠٥	١,٣٨٦,٨٠٨

٤٤ العائد الأساسي والمخفض على السهم

(أ) تم احتساب العائد الأساسي والمخفض على السهم وذلك بقسمة أرباح السنة العائدة إلى مساهمي البنك بعد تنزيل مكافآة أعضاء مجلس الإدارة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠١٢	٢٠١١ (معاد عرضه)
أرباح السنة العائدة إلى حقوق مالكي البنك (ألف درهم)	١,١٥٠,٠٧٢	١,٠١٠,١٤١
ناقص: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)	(٥,٣٥٠)	(٥,٣٥٠)
	١,١٤٤,٧٢٢	١,٠٠٤,٧٩١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف)	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
العائد الأساسي والمخفض على السهم (درهم للسهم)	٠,٣٠ درهم	٠,٢٦ درهم

(ب) إن العائد الأساسي للسهم، كما في تاريخ التقرير، هو نفس العائد المخفض للسهم حيث لم يصدر البنك أي أدوات مالية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند احتساب العائد المخفض للسهم.

٤٥ النقد وما يعادله

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (إيضاح ٦ (أ))	١٥,٤٧٣,٥٤٩	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٧ (ب))	٣,١٦٩,١١٤	٣,٠٤٣,٠٩٦
	١٨,٦٤٢,٦٦٣	١٥,٩٩٥,٤١٥
ناقص: أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية بتواريخ إستحقاق أصلية لأكثر من ٣ أشهر	(٨,٢٢٢,٣٥٧)	(٦,٥٢١,٨٤٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٠,٤٢٠,٣٠٦	٩,٤٧٣,٥٧٠

٤٦ معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) يجري البنك معاملات مع المساهمين والشركات الزميلة وكبار أفراد الإدارة والأمور ذات العلاقة بهم وذلك ضمن سير العمل العادي وبمعدلات أرباح وعمولات تجارية.

(ب) تم إستبعاد الأرصدة والمعاملات بين البنك وشركاته التابعة والتي تعتبر أطراف ذات علاقة للبنك عند توحيد البيانات المالية ولم يتم الافصاح عنها في هذا الإيضاح.

٤٦ المعاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

(ج) إن الأرصدة الجوهرية القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١ بخصوص الأطراف ذات العلاقة مدرجة في البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	مساهمين رئيسيين ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وكبار أفراد الإدارة ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	١,٤٦٩,٢٠١	٦١,٠٣٨	٤٣٠,٣٢٧	١,٩٦٠,٥٦٦
ودائع العملاء	١,٨٨٤,٥٥١	٨٣,١٩٨	٣٥,١٧٤	٢,٠٠٢,٩٢٣
الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٤٢,٦٠٨	٥,٣٨٣	٢٢,٣٠١	٧٠,٢٩٢
حصة المودعين من الأرباح	٥٤,٦٤٦	١,٩٨٢	٣٧٢	٥٧,٠٠٠
المطلوبات المحتملة	–	٦	١٤,٧٩٣	١٤,٧٩٩
٢٠١١ (معاد عرضه)				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٦١٢,١٦٧	٣٤,٤٦٨	٣٩٠,٠٠٠	١,٠٣٦,٦٣٥
ودائع العملاء	٢,٦٧٦,١٨٨	١٣٢,٠٧٦	٨٠,٢٧٢	٢,٨٨٨,٥٣٦
الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣٧,٨٢٣	٢,٣٨٤	٢٤,١٧٨	٦٤,٣٨٥
حصة المودعين من الأرباح	٨٢,٨٢٠	٢٣,٤٦٤	١,٧٤١	١٠٨,٠٢٥
المطلوبات المحتملة	–	٨	٧٠٠	٧٠٨

(د) لم يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة مقابل الموجودات الاستثمارية والتمويلية المقدمة لأطراف ذات علاقة أو المطلوبات المحتملة الصادرة لصالح أطراف ذات علاقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١.

(هـ) إن التعويضات المدفوعة لكبار أفراد إدارة البنك هي كما يلي:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
رواتب ومزايا أخرى، بما فيها مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٠,٧٧٩	٢٦,٢٠٥
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٣,٢٣٣	١,٨٨٩

٤٧ المعلومات القطاعية

قطاعات التقرير

(أ) تُحدد القطاعات التشغيلية بناءً على التقارير الداخلية بشأن مكونات البنك والتي يتم مراجعتها بشكلٍ منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد للقطاع وتقييم أدائه.

توزع قطاعات التقرير للبنك إلى خمسة قطاعات رئيسية كما يلي:

– الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال:	تتولى بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المرابحات التجارية والإستهلاكية والإجارة وبطاقات الائتمان وتسهيلات الحوالات المالية وتسهيلات التمويل التجاري.
– الأنشطة البنكية للشركات والإستثمارات:	تتولى بشكل رئيسي التمويل والتسهيلات المصرفية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات والخدمات البنكية الاستثمارية.
– العقارات:	تتولى تطوير العقارات والإستثمارات العقارية الأخرى.
– الخزينة:	مسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة السيولة الشاملة للبنك ومخاطر السوق وتوفير خدمات الخزينة للعملاء. تقوم أيضا الخزينة بتشغيل محفظة الصكوك الإسلامية الخاصة، وتُخصص دفترة أدوات مالية لإدارة المخاطر ذات الصلة.
– أخرى:	تتولى أعمال ومهام أخرى غير المذكورة أعلاه.

(ب) إن السياسات المحاسبية لقطاعات التقرير هي نفس السياسات المحاسبية للبنك المبينة في إيضاح ٤ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

(ج) يتم تنفيذ المعاملات بين القطاعات على أساس أرباح مقدّرة والتي تقارب أسعار السوق ضمن سياق الأعمال الإعتيادية.

(د) تمثل أرباح القطاعات الأرباح المكتسبة من قبل كل قطاع بدون تحصيل مصاريف ضرائب الدخل. إن هذه الأرباح هي القياس الذي يبلغ به صانع القرار التشغيلي الرئيسي لغرض تحصيل الموارد وتقييم آداء القطاع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤٧ المعلومات القطاعية (يتبع)

قطاعات التقرير (يتبع)

(هـ) يوضح الجدول التالي إيرادات العمليات والأرباح وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات والاستثمارات		العقارات		الخزينة		أخرى		المجموع	
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
صافي إيرادات تشغيلية*	١,٩١٨,١٤٤	١,٨٣٥,٩٠١	١,٠٣٠,٦٢٥	١,٢٢٧,٤٣٤	(٥١,٢٥٢)	(١٦٤,٣٥٣)	٥٠٤,٠٣٦	٤٦١,٣٢٠	٣٠٨,٥٦٦	٢٥٧,٧٥٣	٣,٧١٠,١١٩	٣,٦١٨,٠٥٥
حصة الربح / (الخسارة) في شركات زميلة	–	–	٦٠,٣٠١	٣٧,٧٢٣	–	(٩,١٧٢)	–	–	–	–	٦٠,٣٠١	٢٨,٥٥١
مصروفات تشغيلية	(١,٠٥٣,٩٠٣)	(١,٠٤٧,٣٧٧)	(٢٤٣,٥٨٧)	(٢٤٣,١٧٦)	(٨٩,٠٠٥)	(٨١,٣٥١)	(٢١,٠٥٧)	(٢١,٦٨٩)	(١١٤,٧٨٥)	(١٠٢,٩٠٤)	(١,٥٢٢,٣٣٧)	(١,٤٩٦,٤٩٧)
خسارة إنخفاض القيمة	(٢٨٦,٤٣٩)	(٢٤٧,٧٦٤)	(٧٥٠,٢١٩)	(٨٣٧,٩٥٧)	–	–	–	–	(٦,٤٧٠)	(١,١٩١)	(١,٠٤٣,١٢٨)	(١,٠٨٦,٩١٢)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	٥٧٧,٨٠٢	٥٤٠,٧٦٠	٩٧,١٢٠	١٨٤,٠٢٤	(١٤٠,٢٥٧)	(٢٥٤,٨٧٦)	٤٨٢,٩٧٩	٤٣٩,٦٣١	١٨٧,٣١١	١٥٣,٦٥٨	١,٢٠٤,٩٥٥	١,٠٦٣,١٩٧
مصاريف ضريبة الدخل											(١٢,٨٠١)	(٦,٧٨٢)
الربح للسنة											١,١٩٢,١٥٤	١,٠٥٦,٤١٥

* تم قيد الإيرادات التشغيلية بالصافي حيث تعتمد الإدارة بالأساس على صافي الإيرادات التشغيلية كمقياس للأداء، وليس على إجمالي الإيرادات والمصاريف التشغيلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤٧ المعلومات القطاعية (يتبع)

قطاعات التقرير (يتبع)

(و) يوضح الجدول التالي الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية والمصروفات الرأسمالية المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات والاستثمارات		العقارات		الخزينة		أخرى		المجموع	
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات القطاع	٢٥,١٧٨,٧٢٣	٢٣,٩١٦,٩٣٠	٣٥,٨٧٢,٧٦٨	٣١,٧٩١,٠٥٦	٣,٦٥٠,١٥٠	٣,٨٧٤,٩٧٧	١٢,٥١١,٩٢٢	١٣,٩٤٠,٠٥٨	١٨,١٥١,١٣٦	١٧,٠٦٥,٤٤٣	٩٥,٣٦٤,٦٩٩	٩٠,٥٨٨,٤٦٤
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	٤٨,٧٧٩,٦٧٠	٤٧,٥١٩,٤٧٠	٢١,٨٧٧,٥٣٤	٢٠,٨٩٣,٥٨٧	٤٤٨,١٨٤	٨٩٧,٨٤٤	١١,٧١٤,٧٧٧	٨,٧١٦,٥١٦	١٢,٥٤٤,٥٣٤	١٢,٥٦١,٠٤٧	٩٥,٣٦٤,٦٩٩	٩٠,٥٨٨,٤٦٤
المصروفات الرأسمالية	٢٤,٢٦٠	١٧,٤٤١	٢٤,٢٦٠	١٧,٤٤١	–	–	١٦,١٧٤	١١,٦٢٨	١٦,١٧٣	١١,٦٢٨	٨٠,٨٦٧	٥٨,١٣٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤٧ المعلومات القطاعية (يتبع)

المعلومات الجغرافية

(ز) بالرغم من أن إدارة البنك تعتمد بشكل رئيسي على قطاعات العمل، إلا أن البنك يعمل ضمن سوقين جغرافيين: دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمثل السوق المحلي، وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تمثل السوق الدولي.

(ح) يوضح الجدول التالي توزيع إجمالي الإيرادات الخارجية والموجودات غير المتداولة للبنك بناءً على الموقع والمراكز التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	الربح الإجمالي من العملاء الخارجيين		موجودات غير متداولة*	
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
محلي	٤,٦٢٢,٣٧٩	٤,٦٠٨,٧٧٠	١,٩٥٨,١١٥	١,٨١٨,٤٦٩
دولي	٤٦٤,٢٤٦	٤٢٤,٦٤٤	٥٣١,٠٥٠	٥٤٨,١٤٦
المجموع	٥,٠٨٦,٦٢٥	٥,٠٣٣,٤١٤	٢,٤٨٩,١٦٥	٢,٣٦٦,٦١٥

* تم استبعاد الأدوات المالية والاستثمارت في الشركات الزميلة والضرائب المؤجلة من الموجودات غير المتداولة.

الإيرادات من منتجات وخدمات أساسية

الإيرادات من المنتجات والخدمات الأساسية مفصح عنها في الإيضاحات ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦ و ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة.

٤٨ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

(أ) يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة التي تعادل أسعار السوق بالإضافة للمبالغ الاسمية محللة حسب تاريخ إستحقاقها. إن المبلغ الاسمي هو المبلغ الخاص بالأصل المعني للمشتق الإسلامي، مرجع السعر أو المؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات الإسلامية. تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الائتمان.

٢٠١٢

	القيمة العادلة الموجبة (إيضاح ١٤) ألف درهم	القيمة العادلة السالبة (إيضاح ٢٢) ألف درهم	مجموع المبالغ الإسمية ألف درهم	المبالغ الإسمية حسب المدة حتى الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر – سنة ألف درهم	أكثر من سنة – ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	٢٩,٨٣٠	٢٧,٩٦٣	١٢,٠١٨,٦٤٧	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	-	-	-
مقايضات أسعار ربح إسلامية	١١,٤٥٨	-	٥,١٢٣,١٧٦	-	-	٢,٣٤٩,٨٨٠	٢,٤٧٣,٢٩٦	٣٠٠,٠٠٠
المجموع	٤١,٢٨٨	٢٧,٩٦٣	١٧,١٤١,٨٢٣	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	٢,٣٤٩,٨٨٠	٢,٤٧٣,٢٩٦	٣٠٠,٠٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤٨ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة (يتبع)

٢٠١١ (معاد عرضه)

	القيمة العادلة الموجبة (إيضاح ١٤) ألف درهم	القيمة العادلة السالبة (إيضاح ٢٢) ألف درهم	مجموع المبالغ الإسمية ألف درهم	المبالغ الإسمية حسب المدة حتى الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر – سنة ألف درهم	أكثر من سنة – ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	٢٧,١٦٤	٢٣,٨٩٧	٧,٤٨٦,٠٦٩	١,٩٢٤,٠٧١	٥,٥٦١,٩٩٨	–	–	–
مقايضات أسعار ربح إسلامية	٣٨,٨٣٢	–	٩,٢٩٩,٩٥٩	–	٦,٥٨٨,٥٩٠	١٤٦,٩٢٠	١,٩٤١,٤٤٣	٦٢٣,٠٠٦
المجموع	٦٥,٩٩٦	٢٣,٨٩٧	١٦,٧٨٦,٠٢٨	١,٩٢٤,٠٧١	١٢,١٥٠,٥٨٨	١٤٦,٩٢٠	١,٩٤١,٤٤٣	٦٢٣,٠٠٦

(ب) إن الإفصاحات بشأن القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية موفرة في إيضاح إدارة المخاطر أدناه.

(ج) لدى البنك مراكز في الأنواع التالية من المشتقات:

تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات

إن التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات هي تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن الصفقات الفعلية تنفذ في تاريخ التعهد، من خلال مبادلة العروض والقبولات بالشراء/ البيع بين الأطراف المعنية.

المقايضات الإسلامية

المقايضات الإسلامية مرتكزة على مبدأ الوعد (التعهد) بين طرفين لشراء عقود منتجات محددة ومطابقة للشريعة الإسلامية بسعر محدد بالتاريخ المحدد في المستقبل. وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية للشراء. إن تركيب المقايضات الإسلامية يشتمل على مقايضات أسعار الربح ومقايضات العملات. بخصوص مقايضات أسعار الربح الإسلامية، تقوم الأطراف المتقابلة عادةً بتبادل دفعات أسعار الربح الثابتة والمتغيرة إستناداً إلى قيمة إسمية لعملةٍ منفردة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد مرابحة". بخصوص مقايضات العملات الإسلامية يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة للمبالغ الإسمية بعملاتٍ مختلفة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد بيع مرابحة".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤٩ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسديدها.

٢٠١٢

	أقل من شهر ألف درهم	من ١ – ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٣,٠٦١,٥٤٤	٤,٠٩٦,٠٧٦	٨,٢١٨,٩٧٢	٩٦,٩٥٧	–	١٥,٤٧٣,٥٤٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٥٠,٩٥٠	٨١٨,١٦٤	–	–	–	٣,١٦٩,١١٤
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٢,٨٦٧,٠٦١	٤,٩٠٧,١٦٨	٨,٩٦٣,٩٧٣	٢٤,٧٥١,٩٥٨	١٤,٠٦٩,٩٤٣	٥٥,٥٦٠,١٠٣
إستثمارات في صكوك إسلامية	٢٣,٨٥٣	٢٢,١٠٤	٢,١٨٧,٩٦٤	٧,٩٩٨,٨٦٤	٨٥٥,٨٧٧	١١,٠٨٨,٦٦٢
إستثمارات أخرى	–	–	٦١٣,٠٦١	١,٥٣١,٨١٠	–	٢,١٤٤,٨٧١
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٢,٢٩٤,٠٢٨	٢,٢٩٤,٠٢٨
عقارات لغرض البيع	–	–	–	٢٢٤,٩٠٩	–	٢٢٤,٩٠٩
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	١,٩٣١,٨٠٨	١,٩٣١,٨٠٨
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١٣٤,٦٢٢	٥٣,٥٥٦	١,٩٣٠,٦٦٢	٨٠٠,٠٨٦	١,٣٧٢	٢,٩٢٠,٢٩٨
ممتلكات ومعدات	٧,٤١٤	١٥,٤٩١	٨٢,٨٧٢	١١٨,٥٣٣	٣٣٣,٠٤٧	٥٥٧,٣٥٧
مجموع الموجودات	٨,٤٤٥,٤٤٤	٩,٩١٢,٥٥٩	٢١,٩٩٧,٥٠٤	٣٥,٥٢٣,١١٧	١٩,٤٨٦,٠٧٥	٩٥,٣٦٤,٦٩٩
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع العملاء	٦,٩١٠,٣٢٢	٩,٢١٤,٢١٩	٢٨,٢٦٦,٨٢٤	٢٢,٣٣٠,٦٨٤	٧٨,٨٠٣	٦٦,٨٠٠,٨٥٢
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٥٨٦,٦٥١	١٧٣,٢٢٩	٣,٢٤٩,٦٥٩	٢,١٤٨,٧٥٠	–	٦,١٥٨,٢٨٩
أدوات صكوك تمويلية	٦٣٤,٩٦٠	–	١,١٠٠,٠٠٠	٢,٩٣٩,٠٠٠	–	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة مطلوبات أخرى	١,٢٣٩,٨٧٣	١,١٢٩,٣١٧	٣٩٢,٠٥٣	٤٩٣,٦٨٣	٧٠٢	٣,٢٥٥,٦٢٨
ذمم زكاة دائنة	–	–	١٦٣,٥٧٢	–	–	١٦٣,٥٧٢
حقوق الملكية	–	–	٥٦٩,٥٥٨	(٨٢٠,١٣٠)	١٠,٨١٠,٤٢٧	١٠,٥٥٩,٨٥٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٩,٣٧١,٨٠٦	١٠,٥١٦,٧٦٥	٣٣,٧٤١,٦٦٦	٣٠,٨٤٤,٥٣٠	١٠,٨٨٩,٩٣٢	٩٥,٣٦٤,٦٩٩

٢٠١١ (معاد عرضه)

	أقل من شهر ألف درهم	من ١ – ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٣٥٣,٩٩٥	٥,٠٨١,٣٢٠	٥,٥١٧,٠٠٤	–	–	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية، بالصافي	٢,٥٢٩,٥٩٦	٥١٣,٥٠٠	–	–	–	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٤,٢٠٥,٩٠١	٣,٢٠١,٢٥٤	٨,٨٤٧,٣٠٨	٢١,٩٦٥,٠٥٤	١٣,٢٨٧,٥٣٢	٥١,٥٠٧,٠٤٩
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٣	١,٩٥١	١٤٠,٠٧٠	١١,٢٦٠,٩٩٨	١,٢٨٥,٠٧٩	١٢,٦٨٨,١١١
إستثمارات أخرى	–	–	٥٨٦,٧٦١	١,٤٤٧,٦٢٨	–	٢,٠٣٤,٣٨٩
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٢,٣٣٦,٤٣٩	٢,٣٣٦,٤٣٩
عقارات لغرض البيع	–	–	–	٦٠٩,٧٥٦	–	٦٠٩,٧٥٦
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	١,٧٨٥,٢٠٥	١,٧٨٥,٢٠٥
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٧٩١,٤١٧	٨٨,٠٢٨	١,٢٨٧,٩١٢	٨٤٧,٤٨٩	٣٥,٨٤٤	٣,٠٥٠,٦٩٠
ممتلكات ومعدات	٩,٥٩٥	١٨,٦٤٢	٨٢,١٥٧	١٤٢,٣٧٥	٣٢٨,٦٤١	٥٨١,٤١٠
مجموع الموجودات	٩,٨٩٠,٥١٧	٨,٩٠٤,٦٩٥	١٦,٤٦١,٢١٢	٣٦,٢٧٣,٣٠٠	١٩,٠٥٨,٧٤٠	٩٠,٥٨٨,٤٦٤
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع العملاء	٨,٣٥٩,٣٩٤	٦,٧٨١,١٤٧	٢٨,٢٩٤,٠٤٩	٢١,٤٧٢,١٤٢	٢٣,١٠٧	٦٤,٩٢٩,٨٣٩
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٤٥١,٠٩٦	١٢٥,٢٧٥	١,٣٢٧,١٣٥	٢,١٤٨,٩٢٧	–	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	–	٢,٣٥٧,٠٧٤	–	١,٨١٦,٩٠٩	–	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
مطلوبات أخرى	١,٤٢٤,٦٣٤	١٧٣,٨٩١	٨١١,٥٩٩	٩٦٨,٤٨٦	٦,٢٢٣	٣,٣٨٤,٨٣٣
ذمم زكاة دائنة	–	–	١٢١,٠٧٦	–	–	١٢١,٠٧٦
حقوق الملكية	–	–	٣٧٩,٧٠٥	(٨٣١,٨٤٩)	١٠,٦٢٥,٩٠١	١٠,١٧٣,٧٥٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٠,٢٣٥,١٢٤	٩,٤٣٧,٣٨٧	٣٠,٩٣٣,٥٦٤	٢٩,٣٢٧,١٥٨	١٠,٦٥٥,٢٣١	٩٠,٥٨٨,٤٦٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٠ تصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
٢٠١٢				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	١٥,٤٧٣,٥٤٩	١٥,٤٧٣,٥٤٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	٣,١٦٩,١١٤	٣,١٦٩,١١٤
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	–	–	٥٥,٥٦٠,١٠٣	٥٥,٥٦٠,١٠٣
إستثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	–	–	١١,٠٨٨,٦٦٢	١١,٠٨٨,٦٦٢
إستثمارات أخرى	٢,١٤٢,٦٤٨	٢,٢٢٣	–	٢,١٤٤,٨٧١
ذمم مدينة وموجودات اخرى	–	٤١,٢٨٨	٢,٧٦٣,١٢٥	٢,٨٠٤,٤١٣
	٢,١٤٢,٦٤٨	٤٣,٥١١	٨٨,٠٥٤,٥٥٣	٩٠,٢٤٠,٧١٢
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	–	–	٦٦,٨٠٠,٨٥٢	٦٦,٨٠٠,٨٥٢
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	–	–	٦,١٥٨,٢٨٩	٦,١٥٨,٢٨٩
أدوات صكوك تمويلية	–	–	٤,٦٧٣,٩٦٠	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة مطلوبات أخرى	–	٢٧,٩٦٣	٣,٠٧٦,٥٢١	٣,١٠٤,٤٨٤
	–	٢٧,٩٦٣	٨٤,٤٦٢,١٦٥	٨٤,٤٩٠,١٢٨
٢٠١١ (معاد عرضه)				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	١٢,٩٥٢,٣١٩	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	٣,٠٤٣,٠٩٦	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	–	–	٥١,٥٠٧,٠٤٩	٥١,٥٠٧,٠٤٩
إستثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	–	–	١٢,٦٨٨,١١١	١٢,٦٨٨,١١١
إستثمارات أخرى	١,٩٨١,٤٠٢	٥٢,٩٨٧	–	٢,٠٣٤,٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات اخرى	–	٦٥,٩٩٦	٢,٨٧٤,٤٢٢	٢,٩٤٠,٤١٨
	١,٩٨١,٤٠٢	١١٨,٩٨٣	٨٣,٠٦٤,٩٩٧	٨٥,١٦٥,٣٨٢
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	–	–	٦٤,٩٢٩,٨٣٩	٦٤,٩٢٩,٨٣٩
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	–	–	٤,٠٥٢,٤٣٣	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	–	–	٤,١٧٣,٩٨٣	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة مطلوبات أخرى	–	٢٣,٨٩٧	٣,٢٢١,٠١٧	٣,٢٤٤,٩١٤
	–	٢٣,٨٩٧	٨٠,١٢٩,٨١٥	٨٠,١٥٣,٧١٢

٥١ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال أصل أو سداد التزام، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال العادية ولهذا فقد ينشأ فروقات بين القيمة الدفترية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة

فيما عدا ما تم تفصيله في الجدول التالي، فإن الإدارة ترى أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها في بيان الدخل الموحد تعادل قيمتها العادلة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥١ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة (يتبع)

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
٢٠١٢		
الموجودات المالية:		
استثمارات في صكوك إسلامية	١١,٠٨٨,٦٦٢	١١,٤٨٨,١٨١
٢٠١١ (معاد عرضه)		
الموجودات المالية:		
استثمارات في صكوك إسلامية	١٢,٦٨٨,١١١	١٢,٤٦٠,٩٣١

(ب) تقنيات التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

يستند تقييم جميع الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على الأسعار المدرجة في السوق وتقنيات التقييم الأخرى.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والتي يتم المتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة؛ و
- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم تحديدها بناءً على نماذج الأسعار المقبولة بشكل عام وذلك بناءً على احتساب القيمة الحالية من تحليل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء الأوراق المماثلة.

إن القيمة العادلة لتعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات ومقايضات إسلامية قد تم إظهارها في الإيضاح رقم ٣٧.

(ج) قياسات القيمة العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تقنيات التقييم:

المستوى ١: الأسعار المدرجة (بدون تعديل) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متماثلة. ويتضمن هنا المستوى أسهم في أوراق مالية مدرجة مصنفة كاستثمارات أخرى.

المستوى ٢: مدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ التي يمكن تتبعها في الموجودات أو المطلوبات، إما مباشرةً (مثلاً الأسعار) أو غير مباشر (أي مستمد من الأسعار). ويضم هذا المستوى اكثرية عقود المشتقات الإسلامية. ان مصادر المدخلات مثل منحنى العائد لسعر الربح او مخاطر ائتمان الجهة المقابلة يتم الحصول عليها من بلومبرغ و/أو رويترز.

المستوى ٣: مدخلات تشمل مصادر للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى مصادر بيانات السوق (بيانات غير ملحوظة). إن هذا المستوى يضم إستثمارات في أسهم مصنفة كاستثمارات أخرى تشمل عناصر غير قابلة للملاحظة ومهمة.

يتطلب هذا التسلسل استخدام بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها عند توفرها. ويأخذ البنك بعين الإعتبار أسعار السوق المناسبة والتي يمكن ملاحظتها في تقديراته حيثما يكون ذلك ممكناً.

يلخص الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك بناءً على تسلسل القيمة العادلة:

٢٠١٢	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات اخرى بالقيمة العادلة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢,٢٢٣	–	–	٢,٢٢٣
أدوات ملكية مدرجة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
أدوات ملكية مدرجة	٦١٠,٨٣٨	–	–	٦١٠,٨٣٨
أدوات ملكية غير مدرجة	–	–	٩٩٠,٥٧٧	٩٩٠,٥٧٧
صناديق استثمارات غير مدرجة	–	–	٥٤١,٢٣٣	٥٤١,٢٣٣
موجودات أخرى				
موجودات إسلامية مشتقة	–	٤١,٢٨٨	–	٤١,٢٨٨
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	٦١٣,٠٦١	٤١,٢٨٨	١,٥٣١,٨١٠	٢,١٨٦,١٥٩
مطلوبات أخرى				
مطلوبات إسلامية مشتقة	–	٢٧,٩٦٣	–	٢٧,٩٦٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥١ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

(ج) قياسات القيمة العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد (يتبع)

٢٠١١ (معاد عرضه)	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات اخرى بالقيمة العادلة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	٥٢,٩٨٧	–	–	٥٢,٩٨٧
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
أدوات ملكية مدرجة	٥٣٣,٧٧٤	–	–	٥٣٣,٧٧٤
أدوات ملكية غير مدرجة	–	–	١,٠٩٢,٨٢٠	١,٠٩٢,٨٢٠
صناديق استثمارات غير مدرجة	–	–	٣٥٤,٨٠٨	٣٥٤,٨٠٨
موجودات أخرى				
موجودات إسلامية مشتقة	–	٦٥,٩٩٦	–	٦٥,٩٩٦
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	٥٨٦,٧٦١	٦٥,٩٩٦	١,٤٤٧,٦٢٨	٢,١٠٠,٣٨٥
مطلوبات أخرى				
مطلوبات إسلامية مشتقة	–	٢٣,٨٩٧	–	٢٣,٨٩٧

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ و ٢ خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١.

(د) تسوية قياس القيمة العادلة للمستوى ٣ للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	١,٤٤٧,٦٢٨	–
تعديل مرتبط بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	–	٥٨٩,٦٨١
(الخسائر) / الأرباح في الدخل الشامل الأخر	(٧٤,٠٢٥)	٢٥,٩٧١
معاد تصنيفه من الاستثمار في شركات زميلة أو شركات تابعة	١٨٣,٢٦٥	٨٤١,٨١٧
مشترى خلال السنة	٤,٥٩١	٥,٥١٠
مستبعد خلال السنة	(٢٩,٦٤٩)	(١٥,٣٥١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١,٥٣١,٨١٠	١,٤٤٧,٦٢٨

٥٢ إدارة المخاطر

٥٢-١ المقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك لكنها مدارة من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة للإستمرارية في ربحية البنك وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر متنوعة تتضمن:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر تشغيلية

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشمل مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر

٥٢-١ المقدمة (يتبع)

٥٢-١-١ هيكلة إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة، مدعوماً بلجنة إدارة المخاطر وقسم إدارة المخاطر، المسؤول النهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة كافة المخاطر وعن الموافقة على استراتيجيات وسياسات المخاطر

مجلس لجنة إدارة المخاطر

إن مجلس لجنة إدارة المخاطر لديه المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجيات وأطر العمل والسياسات والحدود، وكذلك عن تزكية تلك الاستراتيجيات والسياسات إلى مجلس الإدارة. كما أنها مسؤولة عن المخاطر الجوهرية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات العلاقة.

لجنة إدارة المخاطر

تم تفويض إدارة المخاطر اليومية إلى لجنة إدارة المخاطر التي يترأسها المدير التنفيذي.
تضطلع لجنة إدارة المخاطر بالمسؤولية الكلية عن دعم مجلس لجنة إدارة المخاطر لتطوير وصياغة حدود وسياسات وأطر عمل واستراتيجيات المخاطر. إن اللجنة مسؤولة عن ضمان الالتزام بكافة حدود المخاطر ومراقبة التعرضات للمخاطر وتنفيذ التوجيهات التنظيمية الصادرة عن الهيئات التنظيمية (أي المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة).

قسم إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تطبيق إجراءات المخاطر ذات العلاقة والمحافظة عليها وذلك لضمان بقاء المخاطر في حدود المعدل المقبول وفق ما هو مصرح به من قبل مجلس لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. إن القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الإئتمانية وإدارتها وإدارة المحفظة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

قسم التدقيق الداخلي بالبنك

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنك دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي بالبنك الذي يقوم بفحص كفاية الإجراءات وكيفية تقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة ويقدم تقرير بكافة النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

٥٢-١-٢ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم البنك بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية للمخاطر الائتمانية والسيولة السوقية والتشغيلية. بالإضافة لذلك، يستخدم البنك التحليل الكمي والطرق لدعم مراجعات الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة. تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقع حدوثها أثناء سير الأعمال الإعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة في حدث غير منظور استنادا إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المقتبسة من الخبرة السابقة. كذلك يطبق البنك سيناريوهات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية والتي من غير المحتمل حدوثها لكنها تحدث فعلاً في الواقع.

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استنادا على الحدود الموضوعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها بالإضافة إلى التأكيد على صناعات مختارة.

إن المعلومات المجمعة من جميع الأعمال يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل جوانب المخاطر وتحديد المخاطر المبكرة. يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها إلى الإدارة ولجان الإدارة ومجلس لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر. تُقدم تقارير متخصصة إلى رؤساء أقسام العمل وتُسلم مع تردد مناسب لتقلبات المخاطر . يتضمن التقرير إجمالي التعرض للائتمان واستثناءات الحدود المحتفظ بها والتغير في مخاطر ونسب السيولة وحوادث الخسارة التشغيلية والمخاطر الأخرى. يتم إعداد تقرير شهري عن الصناعة والزبائن والمخاطر الجغرافية. تقيّم الإدارة العليا مناسبة خسائر الإنخفاض كل ثلاثة أشهر.

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-١ المقدمة (يتبع)

٥٢-١-٣ تخفيف المخاطر

كجزء من إدارة كافة المخاطر ، يستخدم البنك طرق عديدة لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم) والمخاطر التشغيلية.

يسعى البنك لإدارة تعرضه للمخاطر الائتمانية من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية لتجنب التركزات في المخاطر مع أفراد ومجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة. يستخدم البنك الضمانات بصورة نشطة لتخفيض مخاطره الائتمانية.
ومن أجل الوقاية من مخاطر السيولة، نوعت الإدارة مصادر التمويل مع إدارة الموجودات مع السيولة البنكية الكلية في مقابل الحفاظ على رصيد كاف من الموجودات السائلة (أي النقد وما يعادله).

تُدار مخاطر السوق على أساس تحديد مسبق لتخصيص الأصل عبر مجموعات متنوعة من الموجودات وتقييمات مستمرة لأوضاع السوق بخصوص الحركة وتوقع سعر العملات الأجنبية ومؤشر أسعار الربح وبيوت حقوق ملكية.

ولإدارة جميع المخاطر الأخرى، قام البنك بتطوير إطار إدارة مخاطر مفصل بغية تحديد وتطبيق مصادر للتخفيف من التعرض للمخاطر.

٥٢-١-٤ تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل قابليتهم لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات وسياسات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها طبقا لذلك.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقدير إحتمال عدم سداد إئتمان الجهات الافرادية وذلك باستخدام أدوات تصنيف تم تطويرها داخلياً لمختلف الفئات الإفرادية. إن بعض النماذج قد تم تطويرها داخلياً لتقييم المشاريع العقارية، أما الأخرى المتعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الإستحواذ على النماذج الخاصة بها من موديز تمت معايرتها لمقاييس التصنيف الداخلية للبنك. ويضم نماذج مع أداة موديز لتصنيف تحليل المخاطر.

تبقى أدوات التصنيف تحت المراجعة والتطوير عندما يكون ذلك ضرورياً. ويقوم البنك بالتحقق من أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بصورة منتظمة وذلك بخصوص حالات التخلف عن السداد.

الضمانات

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الإئتمان. إن تلك المتبعة والمستعملة أكثر تمثل أخذ ضمانات مقابل القروض. ويطبق البنك إجراءات لقبول فئات معينة للضمانات وتخفيف مخاطر الإئتمان. إن أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية هي كما يلي:

- رهن الممتلكات السكنية والتجارية؛
- ضمانات تجارية؛
- قيود على موجودات الأعمال مثل العقارات والمعدات والسيارات والمخزون؛
- قيود على الادوات المالية مثل الودائع واستثمارات الملكية.

الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

إن المخاطر الائتمانية الناتجة من الأدوات المالية الاسلامية المشتقة، هي في أي وقت، تقتصر على تلك الأدوات ذات القيم العادلة الموجبة، كما تم إدراجها في المركز المالي الموحد.

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالإئتمان

يقوم البنك بتوفير ضمانات واعتمادات مستندية إلى الزبائن والتي تتطلب من البنك تسديد الدفعات عندما يفشل العميل بالوفاء بالتزاماته إلى الأطراف الأخرى. هذا يعرض البنك إلى مخاطر مشابهة على الموجودات التمويلية والاستثمارية والتي يتم تخفيفها بواسطة عمليات وسياسات المراقبة ذاتها.

٥٢-٢-١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات و تعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لفئات الموجودات المالية بما فيها المشتقات الإسلامية. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمان.

	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٢ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
أرصدة لدى البنوك المركزية	١٣,٧٤١,٩٦٥	١١,٤٥٧,٩٠٢
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,١٦٩,١١٤	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٥٩,٢٥٩,٥٢٥	٥٥,٠١٥,٩٢٣
إستثمارات فى صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	١١,٠٨٨,٦٦٢	١٢,٦٨٨,١١١
إستثمارات أخرى	٢,١٤٤,٨٧١	٢,٠٣٤,٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٣,٣٨٦,٠٢٩	٣,٤٧٠,٧٦٤
	٩٢,٧٩٠,١٦٦	٨٧,٧١٠,١٨٥
مطلوبات طارئة	٩,٧٦٣,٢١٦	٩,٥٩٢,٧٧٤
إلتزامات	١٠,٦٦٠,٥٧٩	٩,٠٧٣,٠٧٦
المجموع	١١٣,٢١٣,٩٦١	١٠٦,٣٧٦,٠٣٥

٥٢-٢-٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

يتم إدارة تركز المخاطر للعميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي، يمكن تحليل الموجودات المالية للبنك قبل الأخذ بالحسبان أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢			
الإمارات العربية المتحدة	٢٦,٦٧٦,٨٣٣	٨٠,٢٩٤,٤٨٨	١٠٦,٩٧١,٣٢١
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	–	٢,١٧٢,٠٣٨	٢,١٧٢,٠٣٨
جنوب آسيا	٤٢٠,١٨٤	٢,١١٨,٧١٦	٢,٥٣٨,٩٠٠
أوروبا	٣,٨٦٦	٩٩٠,٤٠٥	٩٩٤,٢٧١
افريقيا	–	٢٩٢,٦٠٣	٢٩٢,٦٠٣
دول أخرى	٧٠	٢٤٤,٧٥٨	٢٤٤,٨٢٨
المجموع	٢٧,١٠٠,٩٥٣	٨٦,١١٣,٠٠٨	١١٣,٢١٣,٩٦١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٢-٢-٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (يتبع)

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١١ (معاد عرضه)			
الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٧٨٩,٧٣٧	٧٤,٩٥٤,٨٩٦	١٠٠,٧٤٤,٦٣٣
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	–	٢,٣٤٨,٩١٣	٢,٣٤٨,٩١٣
جنوب آسيا	٤٥٦,٩١٠	١,٧٩٦,٨٩٥	٢,٢٥٣,٨٠٥
أوروبا	–	١٣٩,٢٢٣	١٣٩,٢٢٣
افريقيا	–	١١٩,٦٢٩	١١٩,٦٢٩
دول أخرى	–	٧٦٩,٨٣٢	٧٦٩,٨٣٢
المجموع	٢٦,٢٤٦,٦٤٧	٨٠,١٢٩,٣٨٨	١٠٦,٣٧٦,٠٣٥

إن تحليل قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالبنك قبل وبعد احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كالتالي:

	إجمالي التعرض الأقصى	
	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
المؤسسات المالية	٢٤,٨٩٣,٧٩٤	٢٢,٣٢١,٨٤٤
العقارات	٢٨,٦٣٧,٧١٩	٢٨,٧٥٤,٥٥٨
الصناعة والخدمات	١٦,٨٧٩,١١٢	١٦,١٨٩,٥٧٨
التمويل الشخصي	١٤,٠٨٩,٦٥٦	١٣,٠٢٢,٠٢٣
تمويل المنازل للأفراد	١٣,٥٠٩,٨٣٠	١٢,٥٥٥,٥١١
القطاع الحكومي	٩,٦٠٦,٠٤٥	٨,٤٨١,٧١٣
التجارة	٥,٥٩٧,٨٠٥	٥,٠٥٠,٨٠٨
المجموع	١١٣,٢١٣,٩٦١	١٠٦,٣٧٦,٠٣٥

٥٢-٢-٣ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق التوجيهات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كما يلي:

- لتسهيلات التمويلات التجارية الإسلامية والتسهيلات الإستثمارية، القيود على العقارات والبضاعة والموجودات المؤجرة والذمم المدينة التجارية، و
- لتسهيلات التمويلات الإسلامية للأفراد والتسهيلات الإستثمارية، القيود على الموجودات والرهونات على العقارات.

يحصل البنك أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية لشركاتهم التابعة، إلا أنه لم يتم تضمين هذه المنافع في الجدول أعلاه.

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٢-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

٢٠١٢	الأرصدة لدى البنوك المركزية والمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	استثمارات في صكوك إسلامية واستثمارات أخرى	ذمم مدينة وموجودات أخرى	مطلوبات طارئة والتزامات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
منخفضة القيمة إفرادياً	–	٦,١١٨,٠٧٩	–	١,٢٩٥,٤٣٤	–	٧,٤١٣,٥١٣
القيمة الإجمالية						
تعرضات غير منخفضة القيمة	١٦,٩١١,٠٧٩	٤٧,٧٨٣,٧٣٢	١٣,٢٣٣,٥٣٣	٢,٠٣٦,٧٤٠	٢٠,٤٢٣,٧٩٥	١٠٠,٣٨٨,٨٧٩
غير مستحقة وغير منخفضة	–	١,٩٢٤,٩٢٤	–	٥٣,٨٥٥	–	١,٩٧٨,٧٧٩
مستحقة بأقل من ٣٠ يوماً	–	١,٤٦٠,٥٨٣	–	–	–	١,٤٦٠,٥٨٣
مستحقة بأكثر من ٣٠ يوماً وأقل من ٩٠ يوماً	–	١,٩٧٢,٢٠٧	–	–	–	١,٩٧٢,٢٠٧
مستحقة بأكثر من ٩٠ يوماً	١٦,٩١١,٠٧٩	٥٣,١٤١,٤٤٦	١٣,٢٣٣,٥٣٣	٢,٠٩٠,٥٩٥	٢٠,٤٢٣,٧٩٥	١٠٥,٨٠٠,٤٤٨
القيمة الإجمالية						
إجمالى التعرض الأقصى	١٦,٩١١,٠٧٩	٥٩,٢٥٩,٥٢٥	١٣,٢٣٣,٥٣٣	٣,٣٨٦,٠٢٩	٢٠,٤٢٣,٧٩٥	١١٣,٢١٣,٩٦١
مخصصات انخفاض القيمة	–	(٣,٦٩٩,٤٢٢)	–	(٥٨١,٦١٦)	–	(٤,٢٨١,٠٣٨)
صافى القيمة الدفترية	١٦,٩١١,٠٧٩	٥٥,٥٦٠,١٠٣	١٣,٢٣٣,٥٣٣	٢,٨٠٤,٤١٣	٢٠,٤٢٣,٧٩٥	١٠٨,٩٣٢,٩٢٣

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٢-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

٢٠١١ (معاد عرضه)	الأرصدة لدى البنوك المركزية والمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية ألف درهم	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية ألف درهم	استثمارات في صكوك إسلامية واستثمارات أخرى ألف درهم	ذمم مدينة وموجودات أخرى ألف درهم	مطلوبات طارئة والتزامات ألف درهم	المجموع ألف درهم
منخفضة القيمة إفرادياً	–	٦,٨٠٧,٦١٦	–	١,٣١١,٣٣٤	–	٨,١١٨,٩٥٠
القيمة الإجمالية						
تعرضات غير منخفضة القيمة						
غير مستحقة وغير منخفضة	١٤,٥٠٠,٩٩٨	٤٤,٩١٥,١٩٦	١٤,٧٢٢,٥٠٠	٢,١٣١,٦٧٩	١٨,٦٦٥,٨٥٠	٩٤,٩٣٦,٢٢٣
مستحقة بأقل من ٣٠ يوماً	–	١,١٤٥,٢٣٥	–	٢٧,٧٥١	–	١,١٧٢,٩٨٦
مستحقة بأكثر من ٣٠ يوماً وأقل من ٩٠ يوماً	–	٨٧٧,٠٨٠	–	–	–	٨٧٧,٠٨٠
مستحقة بأكثر من ٩٠ يوماً	–	١,٢٧٠,٧٩٦	–	–	–	١,٢٧٠,٧٩٦
القيمة الإجمالية	١٤,٥٠٠,٩٩٨	٤٨,٢٠٨,٣٠٧	١٤,٧٢٢,٥٠٠	٢,١٥٩,٤٣٠	١٨,٦٦٥,٨٥٠	٩٨,٢٥٧,٠٨٥
إجمالي التعرض الأقصى	١٤,٥٠٠,٩٩٨	٥٥,٠١٥,٩٢٣	١٤,٧٢٢,٥٠٠	٣,٤٧٠,٧٦٤	١٨,٦٦٥,٨٥٠	١٠٦,٣٧٦,٠٣٥
مخصصات انخفاض القيمة	–	(٣,٥٠٨,٨٧٤)	–	(٥٢١,٢٠٠)	–	(٤,٠٣٠,٠٧٤)
صافي القيمة الدفترية	١٤,٥٠٠,٩٩٨	٥١,٥٠٧,٠٤٩	١٤,٧٢٢,٥٠٠	٢,٩٤٩,٥٦٤	١٨,٦٦٥,٨٥٠	١٠٢,٣٤٥,٩٦١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٢-٢-٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

التعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات المالية للبنك لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	المعدلات المساوية لمعدلات موديز	المجموع ٢٠١٢ ألف درهم	المجموع ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
مخاطر منخفضة			
تصنيف المخاطر فئة ١	Aaa	١٧,٢٣٠,٨٧٧	١٣,٥٢٨,٤٩٣
تصنيف المخاطر فئة ٢ و ٣	Aa1-A3	١٨,٤٩١,٧٨٥	١٧,٣٢٨,٦٠٧
مخاطر عادلة			
تصنيف المخاطر فئة ٤	Baa1-Baa3	٢٠,٤٩٩,٢٣٠	٨,٩٨٦,٧٨٤
تصنيف المخاطر فئة ٥ و ٦	Ba1-B3	٣٣,٥٥٥,٩٣٢	٤٠,٧٨١,٣٥٧
تصنيف المخاطر فئة ٧	Caa1-Caa3	١٤,٧٠١,٥٣٩	١٦,١٥٨,٠٣٠
مخاطر عالية			
تصنيف المخاطر من فئة ٨ إلى ١١		٨,٧٣٤,٥٩٨	٩,٥٩٢,٧٦٤
		١١٣,٢١٣,٩٦١	١٠٦,٣٧٦,٠٣٥

إن من سياسة البنك الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة عبر محفظة الإئتمان، الأمر الذي يسهل الإدارة المركزة للمخاطر المتعلقة بها ومقارنة تعرض الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة ممزوجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المداخل الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مقتبسة وفقًا لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن المعدلات المساوية لمعدلات موديز تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل فئة من فئات المخاطر.

٥٢-٢-٥ تقييم الانخفاض في القيمة

إن الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض في القيمة تضم حالات وجود أي من الدفعات الرئيسية أو الأرباح متأخرة أكثر من ٩٠ يوماً (تماشياً مع توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة) أو وجود أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية للأطراف المقابلة وانحدارات في معدل الائتمان وانتهاك البنود الأصلية للعقد. يتعامل البنك بتقييم الانخفاض في القيمة في منطقتين: المخصصات المقيمة إفرادياً والمخصصات المقيمة كمجموعة.

المخصصات المقيمة إفرادياً

يحدد البنك المخصصات المناسبة لكل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية الجوهرية الإفرادية وذلك على أساس فردي. إن البنود التي يتم إعتبارها عند تحديد مبالغ المخصصات تضم خطة العمل المستديمة للطرف المقابل، وقدرته على تحسين الأداء عند ظهور الصعوبة المالية والمقبوضات المقدّرة وتسديد أنصبة الأرباح إذا حدث إفلاس وتوفر الدعم المالي الآخر والقيمة الممكن تحقيقها للضمان ومواعيد التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير ما لم تتطلب الظروف غير المتوقعة انتباه أكثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٢ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥٢-٢-٥ تقييم الانخفاض في القيمة (يتبع)

المخصصات المقيمة كمجموعة

يتم تقييم المخصصات كمجموعة للخسائر على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية غير الجوهرية إفرادياً (تشمل بطاقات الائتمان الإسلامية ومرابحات السيارات والموجودات التمويلية للأفراد غير المضمونة) حيث لا يوجد دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقييم المخصصات بتاريخ كل تقرير مع تقديم مراجعة منفصلة لكل محفظة.

إن التقييم كمجموعة يأخذ بالحسبان الانخفاض في القيمة، المرجح وجوده في المحفظة على الرغم من عدم وجود دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقدير خسائر الانخفاض في القيمة مع الأخذ بالحسبان المعلومات التالية: الخسائر التاريخية من المحفظة، والظروف الاقتصادية الحالية والتأخير التقريبي ما بين وقت إمكانية حدوث الخسارة والوقت الذي يحدد تطلب مخصص انخفاض في القيمة مقيم إفرادياً والمقبوضات والتحصيلات المتوقعة عند حدوث الانخفاض في القيمة. يتم مراجعة مخصص الانخفاض في القيمة من قبل إدارة الائتمان لضمان مطابقته مع السياسات الكلية للبنك.

يتم تقييم القبولات والمطلوبات المحتملة وتكوين مخصصات بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية.

٥٢-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها تحت الظروف العادية والقاهرة. وللحد من هذه المخاطر قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة ودائعه الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى السيولة بشكل يومي. ويشمل هذا على تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر درجة عالية من الضمان الذي قد يستخدم لتوفير التمويل الإضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة إنقطاع غير متوقع للتدفق النقدي. كذلك لدى البنك خطوط ائتمان ملتزم بها يمكن إستخدامها لمقابلة إحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك يحتفظ البنك بودائع إلزامية لدى البنوك المركزية. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ بعين في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إن النوعية العالية لمحفظة الموجودات تضمن توفر السيولة بمشاركة الأموال الخاصة بالبنك وإن ودائع العملاء المتجددة تساعد في تشكيل مصدر تمويل ثابت. وحتى في الحالات الصعبة، يمكن للبنك الحصول على الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المتعاملين والوفاء بمتطلباته التمويلية.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليلات اختلاف تواريخ الاستحقاق، التي يتم مراقبتها على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة وعبر العملات المستخدمة. تم عمل الإرشادات للتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٢-٣-١ عملية إدارة مخاطر السيولة

تتم عملية إدارة مخاطر السيولة للبنك من قبل البنك ويتم مراقبتها من قبل فريق منفصل في قسم خزينة البنك التي تضم:

- تمويل يومي، يتم إداراته بمراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية تحقيق المتطلبات، ويشمل ذلك توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها للعملاء؛
- المحافظة على محفظة موجودات عالية التداول و يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة من التوقف المستقبلي للتدفقات النقدية؛
- مراقبة معدلات سيولة المركز المالي مقابل متطلبات داخلية وتنظيمية؛ و
- إدارة تركيز وميزات تعرضات الإستحقاقات التمويلية والإستثمارية.

بناءً على الإرشادات الداخلية، فإن معدل مخاطر السيولة عند نهاية كل ربع سنة هو كالآتي:

	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
٢٠١٢	%٢١	%٢٥	%٢٣	%٢٢
٢٠١١ (معاد عرضه)	%٢٨	%٣١	%٢٦	%٢١

٥٢-٣-٢ طريقة التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة بشكل دوري من قبل الإدارة للمحافظة على تنوع واسع بالعملات والمناطق الجغرافية والمزودون والمنتجات والشروط.

أصدر البنك، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، صكوكاً لمدة خمسة سنوات بقيمة ١,٨٣٧ مليون درهم (٥٠٠ مليون دولار) لتنويع موارد التمويل بغية المساعدة في نمو الأعمال المستمر (إيضاح ٢٠).

٥٢-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

يلخص الجدول التالي استحقاقات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة المتأصلة إستناداً على إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة.

تُعامل مبالغ السداد التي تخضع للإخطار كما لو كان سيتم توجيه إخطار على الفور. ومع ذلك، تتوقع الإدارة عدم مطالبة العديد من العملاء بالسداد في أقرب وقت يتمكن فيه البنك من الدفع، ولم يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة المُحددة بتاريخ احتفاظ البنك بالودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٥٢-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة (يتبع)

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢						
أرصدة لدى البنوك المركزية	٣,١٢٣,٣١٥	٤,١٨٦,٤٨٤	٨,٢٤٠,٧٩٧	٩٧,٣١٥	–	١٥,٦٤٧,٩١١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٥٢٨,١١٣	٢,٦٤١,٢٠٧	–	–	–	٣,١٦٩,٣٢٠
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٥,٦١٣,١٨٧	١٠,٣٥٨,٢١٦	٩,٤٩٣,٦٨٦	٢٧,٠٤٦,٩٣٨	٢١,٨٠٤,٥٣٦	٧٤,٣١٦,٥٦٣
إستثمارات في صكوك إسلامية	٥,٢٩٥	٤٠,٨٧٩	٢,٢١٦,٩٤١	٩,٩٨٦,١٤٢	١,١١٩,٨٢١	١٣,٣٦٩,٠٧٨
إستثمارات أخرى	–	–	٦١٣,٠٦١	١,٥٣١,٨١٠	–	٢,١٤٤,٨٧١
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٤٢,٥٨٣	٦٦,٨٧٥	١,٧٨٧,٥٠٧	١,٠٤٤,١٧٥	٢,٧٥١	٣,٠٤٣,٨٩١
مجموع الموجودات	**٩,٤١٢,٤٩٣**	**١٧,٢٩٣,٦٦١**	**٢٢,٣٥١,٩٩٢**	**٣٩,٧٠٦,٣٨٠**	**٢٢,٩٢٧,١٠٨**	**١١١,٦٩١,٦٣٤**
ودائع العملاء	٢٣,٢١٩,٥٧٦	١٨,٢٥٩,٢٩٠	١١,٢٤٧,١٩٦	١٧,١٦٨,٢٣٧	٧٩,٠٩٥	٦٩,٩٧٣,٣٩٤
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٧٤٣,٨٣٠	١٧٤,٠٢٩	٣,٣٦٥,٢٥٩	٢,٣٢٣,٠٣٨	–	٦,٦٠٦,١٥٦
أدوات صكوك تمويلية	–	١,١٠٢,١٨٧	١,١١٩,٥٥٩	٣,٥٣٣,٥٩١	–	٥,٧٥٥,٣٣٧
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٤,٠٥٢,٧٤٦	–	٤,٠٥٢,٧٤٦
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٨٩٤,٥٥٥	١,٢٢٨,٥٠٨	٥٤١,٨٧٨	٥٨٩,٢٨١	١,٤٠٦	٣,٢٥٥,٦٢٨
ذمم زكاة دائنة	–	–	١٦٣,٥٧٢	–	–	١٦٣,٥٧٢
مجموع المطلوبات	**٢٤,٨٥٧,٩٦١**	**٢٠,٧٦٤,٠١٤**	**١٦,٤٣٧,٤٦٤**	**٢٧,٦٦٦,٨٩٣**	**٨٠,٥٠١**	**٨٩,٨٠٦,٨٣٣**
٢٠١١ (معاد عرضه)						
أرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٢٦٧,٥٧٧	٥,١٦٩,٢٢٠	٥,٥٤٣,٣٢٩	–	–	١٢,٩٨٠,١٢٦
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٥٧٨,٩٦٦	٢,٤٦٤,٢٥٠	–	–	–	٣,٠٤٣,٢١٦
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٦,٦٦٦,٨٧٢	٥,٢٨٥,١٩٨	١٣,٢٧٣,٧٥٣	٢٦,٩٥٣,٩٨٠	١٨,٧٥٥,٦٠٠	٧٠,٩٣٥,٤٠٣
إستثمارات في صكوك إسلامية	١٣	١,٩٦٨	١٤٠,٣٩٥	١٢,٨٣٧,٥٣٨	١,٥٩٩,٩٢٣	١٤,٥٧٩,٨٣٧
إستثمارات أخرى	–	–	٥٨٦,٧٦١	١,٤٤٧,٦٢٨	–	٢,٠٣٤,٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٤٢,٤١٦	٨٨,٠٢٨	٢,٠٧٢,٧٦٨	١,٣١١,٦٣٤	٥,٨٤٤	٣,٥٢٠,٦٩٠
مجموع الموجودات	**٩,٥٥٥,٨٤٤**	**١٣,٠٠٨,٦٦٤**	**٢١,٦١٧,٠٠٦**	**٤٢,٥٥٠,٧٨٠**	**٢٠,٣٦١,٣٦٧**	**١٠٧,٠٩٣,٦٦١**
ودائع العملاء	٢٦,٦٧٢,٧٣٦	١٤,١٤٨,١٠٤	١٠,٦٤٥,٣٩١	١٦,٢٨٩,٥٥٧	٣٢,١٢٧	٦٧,٧٨٧,٩١٥
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٨٣,٣٠٩	٤٣٧,٧٧٢	١,٧٧٣,٤٣٤	٢,٢٠٦,٧٦٢	–	٤,٦٠١,٢٧٧
أدوات صكوك تمويلية	–	–	٢,٤٠٤,٨٦١	٢,٣٦١,٣٧٦	–	٤,٧٦٦,٢٣٧
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	–	–	–	٤,٣٥٢,٩٥٠	–	٤,٣٥٢,٩٥٠
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	١,٤٢٤,٦٣٤	١٧٣,٨٩١	٨١١,٥٩٩	٩٦٨,٤٨٦	٦,٢٢٣	٣,٣٨٤,٨٣٣
ذمم زكاة دائنة	–	–	١٢١,٠٧٦	–	–	١٢١,٠٧٦
مجموع المطلوبات	**٢٨,٢٨٠,٦٧٩**	**١٤,٧٥٩,٧٦٧**	**١٥,٧٥٦,٣٦١**	**٢٦,١٧٩,١٣١**	**٣٨,٣٥٠**	**٨٥,٠١٤,٢٨٨**

تشمل الموجودات المتوفرة لتلبية كل المطلوبات ولتغطية الالتزامات القائمة النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات الأخرى والبنود قيد التحصيل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٣-٤ جدول استحقاقات المشتقات الإسلامية

إن مشتقات البنك الإسلامية سيتم تسديدها حسب الأسس الآتية:

- تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات: تشمل هذه التعهدات لشراء أو بيع عملة محددة على سعر صرف محدد في تاريخ محدد في المستقبل.
- مقايضات معدلات الأرباح الإسلامية: تم تسوية المعاملات بتنفيذ شراء أو بيع السلع بموجب "اتفاقية بيع مرابحة".

يحلل الجدول التالي مشتقات المطلوبات المالية الإسلامية للبنك التي سيتم تسديدها على أساس الصافي لمجموعات تواريخ الاستحقاق المرتبطة إستناداً على الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي الموحد حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية.

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢						
تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	–	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	–	–	١٢,٠١٨,٦٤٧
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	–	–	–	٤,٨٢٣,١٧٦	٣٠٠,٠٠٠	٥,١٢٣,١٧٦
	–	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	٤,٨٢٣,١٧٦	٣٠٠,٠٠٠	١٧,١٤١,٨٢٣
٢٠١١ (معاد عرضه)						
تعهدات أحادية لشراء/ بيع العملات	–	١,٩٢٤,٠٧١	٥,٥٦١,٩٩٨	–	–	٧,٤٨٦,٠٦٩
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	–	–	٦,٥٨٨,٥٩٠	٢,٠٨٨,٣٦٣	٦٢٣,٠٠٦	٩,٢٩٩,٩٥٩
	–	١,٩٢٤,٠٧١	١٢,١٥٠,٥٨٨	٢,٠٨٨,٣٦٣	٦٢٣,٠٠٦	١٦,٧٨٦,٠٢٨

٥٢-٣-٥ مطلوبات محتملة والتزامات

يظهر الجدول أدناه تاريخ انتهاء الصلاحية التعاقدية لإستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات للبنك.

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢						
مطلوبات محتملة						
– خطابات ضمان	–	٥,٥٠٩,٦٥٠	١,٥٢٨,٣٣٣	٧٦١,٢٢٠	١,٧١٨	٧,٨٠٠,٩٢١
– إعتمادات مستندية	–	١,٥٦٣,٨٤٧	٣٩٧,٨٦١	٥٨٧	–	١,٩٦٢,٢٩٥
	–	٧,٠٧٣,٤٩٧	١,٩٢٦,١٩٤	٧٦١,٨٠٧	١,٧١٨	٩,٧٦٣,٢١٦
إلتزامات مصاريف رأسمالية	–	–	١٢,١٣٥	٢٥٥,٤٣٦	–	٢٦٧,٥٧١
المجموع	–	٧,٠٧٣,٤٩٧	١,٩٣٨,٣٢٩	١,٠١٧,٢٤٣	١,٧١٨	١٠,٠٣٠,٧٨٧
٢٠١١ (معاد عرضه)						
مطلوبات محتملة:						
– خطابات ضمان	–	٤,٨٩٧,١٠٥	١,٨٥٧,٥٣٧	٧٥٤,٠٤٥	٢,٢٦٢	٧,٥١٠,٩٤٩
– إعتمادات مستندية	–	١,٢٨٨,٣٨٦	٥٨٩,٠٣٤	٢٠٤,٤٠٥	–	٢,٠٨١,٨٢٥
	–	٦,١٨٥,٤٩١	٢,٤٤٦,٥٧١	٩٥٨,٤٥٠	٢,٢٦٢	٩,٥٩٢,٧٧٤
إلتزامات مصاريف رأسمالية	–	–	١٦٧,٠٨٢	١٤٩,٤٩٣	–	٣١٦,٥٧٥
المجموع	–	٦,١٨٥,٤٩١	٢,٦١٣,٦٥٣	١,١٠٧,٩٤٣	٢,٢٦٢	٩,٩٠٩,٣٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٤ مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وكذلك في علاقتهم المتبادلة والضمنية. صممت إدارة مخاطر السوق للحد من مبلغ الخسائر الممكنة في المراكز المفتوحة التي من الممكن ان تنتج من التغيرات غير المنظورة في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم. يتعرض البنك لأدوات مالية متنوعة التي تشمل الأوراق المالية والعملات الأجنبية والأسهم والسلع.

يبدي البنك إهتماماً ملحوظاً لمخاطر السوق. يستخدم البنك نماذج مناسبة حسب الإجراءات المتبعة في السوق وذلك من أجل تقييم وضعها ويحصل على معلومات دورية عن السوق لتنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار العمل لمخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- وضع حدود للتأكد من أن الذين يتحملوا المخاطر لا يتجاوزوا المخاطر الكلية ومؤشرات التركزات الموضوعة من قبل الإدارة العليا؛ و
- تقييم مستقل بناءً على أسعار السوق وتسوية المراكز ومتابعة الحد من الخسائر للمراكز التجارية على أساس زمني.

تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية للتأكد من تطبيق سياسة البنك لمخاطر السوق في العمليات اليومية. تتم مراجعة هذه الإجراءا ت بشكل دوري للتأكد من أنها تتماشى مع سياسة البنك العامة لمخاطر السوق. يقوم مدير إدارة المخاطر الرئيسي للبنك بالتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق مزودة دائماً بالكادر البشري بشكل مناسب وكاف. بالإضافة إلى إجراءاته الداخلية والتنظيمية، على البنك أن يلتزم بالتوجيهات والأنظمة الموضوعة من قبل البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥٢-٤-١ مخاطر هامش الربح

إن البنك لا يتعرض بصورة جوهرية لأية مخاطر فيما يتعلق بإعادة تسعير ودائع المتعاملين معه نظراً لأنه طبقاً للشريعة الإسلامية لا يقدم البنك أسعار عوائد متعاقد عليها لمودعيه أو لأصحاب حسابات الإستثمار. إن العائد المستحق للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار يستند على أساس عقد المضاربة الذي بموجبه يوافق المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح أو الخسائر التي يحققها البنك خلال فترة معينة.

٥٢-٤-٢ مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدل الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدل الربح نتيجة لعدم توافق، أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

إن معدل الربح الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية النقدية هو ذلك المعدل الذي عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه المبلغ المدرج للأداة المالية. إن السعر هو السعر التاريخي للأداة المالية ذات السعر الثابت الذي يظهر بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة المالية ذات السعر المتغير أو الأداة التي تظهر بالقيمة العادلة.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة في معدل الربح، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان إيرادات البنك.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في معدل الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، إستناداً على معدل الربح المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ٢٠١٢ ألف درهم	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
درهم إماراتي	٥٠	٤٨,٥٧٥	٤٨,٢٩٦
الدولار الأمريكي	٥٠	٥,٨٥٠	٢٣,٦٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٢-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية، لذلك فهو معرض إلى حركات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١. يظهر الجدول أدناه الأدوات المالية للبنك بالمبالغ المدرجة، مصنفة حسب العملة.

٢٠١٢

	درهم إماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٥,٢٠٠,٤٥٩	٢٠٣,٠٠٤	–	–	–	٧٠,٠٨٦	١٥,٤٧٣,٥٤٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٨٤٨,٠٣٤	٢,١٠٨,٤٨٩	٦٦,٣٦٢	٧١,٦٣٠	٥٠,٨٠٥	٢٣,٧٩٤	٣,١٦٩,١١٤
موجودات مالية تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٥٠,٠١٣,٦٧١	٤,١٨٠,٣٤٤	٢٠٠,٣٧٤	٧,٢٤٣	–	١,١٥٨,٤٧١	٥٥,٥٦٠,١٠٣
إستثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	٢,١٣٢,٥١٣	٨,١٠٣,٦٠٠	–	–	–	٨٥٢,٥٤٩	١١,٠٨٨,٦٦٢
إستثمارات أخرى	١,٠٧٣,٦٣٥	٧٧٧,٨٩٥	١٤٩,٠٦٤	٧٤,٩١٩	٣,٤٨٦	٦٥,٨٧٢	٢,١٤٤,٨٧١
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٢,٦٩٤,٠٥٣	٣٩,٨٥٩	٦٥٣	١٢,٨١٦	–	٥٧,٠٣٢	٢,٨٠٤,٤١٣
المجموع	٧١,٩٦٢,٣٦٥	١٥,٤١٣,١٩١	٤١٦,٤٥٣	١٦٦,٦٠٨	٥٤,٢٩١	٢,٢٢٧,٨٠٤	٩٠,٢٤٠,٧١٢
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٦١,٣٨٣,٣٧٥	٣,١٨٧,٨٥٤	٧,٥١٠	٢٢٠,٢٥١	٤٥,٠٣٨	١,٩٥٦,٨٢٤	٦٦,٨٠٠,٨٥٢
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٤,٩٧٥,٥٣٠	١,١٠٤,٠٢٩	–	٤٣٥	١١,٤١٩	٦٦,٨٧٦	٦,١٥٨,٢٨٩
أدوات صكوك تمويلية	٦٢٩,٨١٠	٤,٠٣٤,١٥٠	–	–	–	–	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢,٧٠٩,٦٩٢	٣٢٧,١٩٨	١١,٤٣٦	١,٦١٧	٥٧٤	٥٣,٩٦٧	٣,١٠٤,٤٨٤
المجموع	٧٣,٤٦٠,٩٥٠	٨,٦٥٣,٢٣١	١٨,٩٤٦	٢٢٢,٣٠٣	٥٧,٠٣١	٢,٠٧٧,٦٦٧	٨٤,٤٩٠,١٢٨
صافي داخل الميزانية العمومية	(١,٤٩٨,٥٨٥)	٦,٧٥٩,٩٦٠	٣٩٧,٥٠٧	(٥٥,٦٩٥)	(٢,٧٤٠)	١٥٠,١٣٧	٥,٧٥٠,٥٨٤
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	٩,٨٠٩,٠٥٥	(٩,٦٢٨,٦١٤)	(٢٩١,٩٣٤)	٣,١٩٦	١٢,٤٨٩	٩٥,٨٠٨	–
مركز العملة المتراكم – طويل/ (قصير)	٨,٣١٠,٤٧٠	(٢,٨٦٨,٦٥٤)	١٠٥,٥٧٣	(٥٢,٤٩٩)	٩,٧٤٩	٢٤٥,٩٤٥	٥,٧٥٠,٥٨٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٢-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

٢٠١١ (معاد عرضه)

	درهم إماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٢,٤٦٤,٣٦٦	٣٨٤,٢٣٥	–	٣,٢٩١	–	١٠٠,٤٢٧	١٢,٩٥٢,٣١٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٠١٧,٠٣٠	٧٨٩,٨٢٢	١٩٧,٨٤٣	٦,٦٩٧	١٥,٨٦٣	١٥,٨٤١	٣,٠٤٣,٠٩٦
موجودات مالية تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٤٦,٠٦٥,٥٧٦	٤,٢٧٥,٠٣٧	٦١,٨٧٨	–	١٢,٥٨٤	١,٠٩١,٩٧٤	٥١,٥٠٧,٠٤٩
إستثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	٥,٣٠٨,٦٢٥	٦,٨٩٤,٨٨٩	–	–	–	٤٨٤,٥٩٧	١٢,٦٨٨,١١١
إستثمارات أخرى	٩٣١,٤٦٨	٧٦٨,٣٣٧	١٤٢,٥٠٣	٩٢٢	١٠١,٩١٦	٨٩,٢٤٣	٢,٠٣٤,٣٨٩
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٢,٧١٦,٣٢٨	١٣٨,٨٦٢	–	–	١٢,٤٣٩	٧٢,٧٨٩	٢,٩٤٠,٤١٨
المجموع	٦٩,٥٠٣,٣٩٣	١٣,٢٥١,١٨٢	٤٠٢,٢٢٤	١٠,٩١٠	١٤٢,٨٠٢	١,٨٥٤,٨٧١	٨٥,١٦٥,٣٨٢
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٥٨,٣٢٤,٠٦١	٤,٩٣٠,٠٧٥	٢٢,٩٨٧	٣٢,١٦٢	١٦١,٠٨٦	١,٤٥٩,٤٦٨	٦٤,٩٢٩,٨٣٩
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٣,٧٤١,١٥٣	٢٢٩,٢٢٠	–	٦٧٨	٢,٤٤٣	٧٨,٩٣٩	٤,٠٥٢,٤٣٣
أدوات صكوك تمويلية	١,١٠٠,٠٠٠	٣,٠٧٣,٩٨٣	–	–	–	–	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	–	–	–	–	–	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة مطلوبات أخرى	٢,٦٧٨,٨٠٨	٣٥٨,٤٣٣	١٦٧,٥٩٤	٥٩٤	٢,٣٧٥	٣٧,١١٠	٣,٢٤٤,٩١٤
المجموع	٦٩,٥٩٦,٥٦٥	٨,٥٩١,٧١١	١٩٠,٥٨١	٣٣,٤٣٤	١٦٥,٩٠٤	١,٥٧٥,٥١٧	٨٠,١٥٣,٧١٢
صافي داخل الميزانية العمومية	(٩٣,١٧٢)	٤,٦٥٩,٤٧١	٢١١,٦٤٣	(٢٢,٥٢٤)	(٢٣,١٠٢)	٢٧٩,٣٥٤	٥,٠١١,٦٧٠
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	٥,٩٠٦,٣٢٩	(٥,٧٢٧,١٩٥)	(١٤٧,٣١٥)	١٠,٨٨٧	(٤٢,٣٠٥)	(٤٠١)	–
مركز العملة المتراكم – طويل/ (قصير)	٥,٨١٣,١٥٧	(١,٠٦٧,٧٢٤)	٦٤,٣٢٨	(١١,٦٣٧)	(٦٥,٤٠٧)	٢٧٨,٩٥٣	٥,٠١١,٦٧٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٢-٤-٣ مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

تحليل الحساسية – تأثير تقلبات أسعار العملات المتنوعة على صافي الدخل وحقوق الملكية

يبين الجدول التالي الحد الذي كان معرض له البنك لمخاطر العملة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١ على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. تم إجراء التحليل للحركة الممكنة المعقولة في سعر العملة الأجنبية مقابل الدرهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل الموحد (بسبب التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية التي تأثرت بتقلبات أسعار العملات) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالعملة الأجنبية). تعكس القيمة السالبة في الجدول احتمال حدوث صافي انخفاض في بيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد، بينما توضح القيمة الموجبة احتمال حدوث صافي زيادة. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الجنيه الاسترليني	+٢	١,٠٤٩	٢٣٣
اليورو	+٢	(١٩٥)	١,٣٠٨

العملة	النقص في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الجنيه الاسترليني	-٢	(١,٠٤٩)	(٢٣٣)
اليورو	-٢	١٩٥	(١,٣٠٨)

٥٢-٤-٤ الاستثمار الأجنبي

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية ولذلك فهو معرض إلى تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك، وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يشير الجدول أدناه إلى التغير في الأرباح المسجلة قبل الضريبة وحقوق الملكية لو أن النتيجة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١ قد تم تحويلها بسعر الصرف مقابل الدرهم المعدل مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى بالتغيرات المفترضة المشار إليها أدناه. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الروبية الباكستانية	+٥	١,٠٢٥	١٣,٥٥١	١,٣٤٦	١٥,٦٨٣
الجنيه المصري	+٥	١,٠٧٥	٨,٩٧٥	٧٠٥	١٠,٨٠٣

العملة	النقص في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الروبية الباكستانية	-٥	(١٥٦)	(١٢,٢٦١)	(١٥١)	(١٠,٤٧٦)
الجنيه المصري	-٥	(٢٥٤)	(٨,١٢٢)	(٦٣٨)	(٧,١٩١)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٢ إدارة المخاطر (يتبع)

٥٢-٤ مخاطر السوق (يتبع)

٥٢-٤-٥ مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية.

إن التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١) بسبب التغيرات المتوقعة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

مؤشرات السوق	% التغيرات في مؤشرات السوق	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
بورصة سوق دبي المالي	±٥%	١١٢	١٦,٥٢٢	٣١٧	١٣,٥٩٤
سوق أبوظبي للأوراق المالية	±٥%	–	٣,٧٩٤	–	٢,٩٥٠
بورصة البحرين	±٥%	–	١,٩٧٠	–	٢,٥٤٧
البورصة السعودية	±٥%	–	٣,٤١٧	–	٣,٨٠٥
بورصة الدوحة	±٥%	–	٢,٠٤١	–	١,٧٣٦
أخرى	±٥%	–	٢,٣٠٤	–	١,٩٦٥

٥٢-٥ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي إمكانية التعرض لأضرار مالية أو أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية.

قام البنك بتطوير إطار عمل مفصل حول مخاطر التشغيل. يحدد إطار العمل بوضوح قواعد ومسؤوليات الأفراد/ الوحدات عبر المهام المتعددة للبنك والتي تساهم في أداء مهام إدارة مخاطر التشغيل المتنوعة. يعمل إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل على ضمان معرفة ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية والإعلان عنها بشكل واضح. تضم العناصر الرئيسية لإطار العمل عمليات التنظيم وإعداد قاعدة بيانات الخسائر (KRIs)، وإعداد المؤشر الرئيسي للمخاطر وتحليل المخاطر وإعداد تقارير إدارة المخاطر (KRI . RCSA).

يقوم البنك حالياً بإستخدام نظام تتبع المخاطر التشغيلية (ORMIS) لتتبع أحداث مخاطر التشغيل في البنك. يخزن النظام ثلاث سنوات من بيانات خسائر التشغيل. لقد تم تعزيز النظام المشار إليه في الوقت الحالي لأتمتة المؤشر الرئيسي للمخاطر والتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر.

يخضع كل منتج جديد لمراجعة المخاطر وإجراءات الموافقة المطلوبة حيث تكون المخاطر المتعلقة محددة ومقيمة من قبل أقسام مستقلة عن الوحدة التي نشأت عنها المخاطر والتي قامت بعرض المنتج. تخضع التعديلات على المنتجات الموجودة أيضاً لعمليات مشابهة. إن وحدات الأعمال والدعم مسؤولة عن إدارة عمليات المخاطر في مناطقها الوظيفية المخصصة. تعمل الوحدات داخل إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل وتضمن أن المخاطر مدارة ضمن وحدات الأعمال الخاصة بها. يتم إدارة العمليات اليومية لمخاطر التشغيل من خلال المحافظة على نظام شامل للمراقبة الداخلية، مدعوم بأنظمة قوية وإجراءات لمراقبة مراكز المعاملات والتوثيق بالإضافة إلى الحفاظ على إجراءات احتياطية رئيسية وتخطيط طارئ للأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٣ إدارة رأس المال

٥٣-١ أهداف إدارة رأس المال

إن أهداف البنك عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أكبر مما هو ظاهر في "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد، هي:

- الإلتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

٥٣-٢ رأس المال النظامي

إن المنظم الرئيسي للبنك هو المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة الذي يحدد ويراقب متطلبات رأس المال للبنك. إن البنك والعمليات البنكية الفردية داخل البنك يتم الإشراف عليها مباشرة من قبل المنظمون المحليون المعنيون به.

تم تحليل رأس المال النظامي في طبقتين:

- الطبقة الأولى من رأس المال، وتشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية واحتياطي أراضي المنحة والاحتياطيات العامة والأرباح المستبقاة واحتياطي تحويل العملة وحقوق الملكية غير المسيطرة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية التي تعامل بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.

- الطبقة الثانية من رأس المال، وتشمل المطلوبات المؤهلة الثانوية ومخصصات الانخفاض الجماعية وعنصر احتياطي القيمة العادلة المتعلق بالأرباح/ الخسائر غير المحققة على أدوات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

تطبق حدود متنوعة على مكونات قاعدة رأس المال:

- لا يمكن أن تتخطى الطبقة الثانية من رأس المال ٦٧% من الطبقة الأولى من رأس المال؛
- يجب أن يكون الطبقة الأولى من رأس المال أقل من ٧% من الموجودات المرجحة حسب المخاطر؛ و
- لا يجوز أن يزيد رأس المال للمطلوبات المؤهلة الثانوية عن ٥٠ بالمائة من الطبقة الأولى من رأس المال.

إن موجودات البنك هي موجودات مرجحة حسب المخاطر بالقياس إلى المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية الخاصة بها. تتضمن المخاطر الائتمانية، المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. تتمثل مخاطر السوق في الخسائر من المراكز المدرجة وغير المدرجة في مراكز الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة على أسعار السوق وتتضمن مخاطر أسعار الربح ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر التعرضات في حقوق الملكية ومخاطر السلع. وتعرّف المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن العناصر البشرية أو الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

يتبع البنك طريقة القياس المعيارية لمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر العمليات، وفقاً للدعامة الأولى (Pillar 1) من نظام بازل ٢ (BASEL 2) ومتطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم مراقبة كفاية رأس المال والاستخدام المنظم له بشكل مستمر من قبل إدارة البنك، وإستخدام التقنيات إستناداً إلى المباديء التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. ويتم تقديم المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل شهر / ربع سنوي. خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١، التزم البنك بشكل تام بكافة متطلبات رأس المال الخارجية.

خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١، تطلب من جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد ١٢%.

لم تطرأ أية تعديلات على الأهداف والسياسات والعمليات من السنة الماضية، على الرغم من خضوعها للمراجعة المستمرة من قبل الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٣ إدارة رأس المال (يتبع)

٥٣-٣ معدل كفاية رأس المال

تم اتباع متطلبات نظام بازل ٢ والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في احتساب المعدلات التالية:

	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)
الطبقة الأولى من رأس المال		
رأس المال	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
احتياطيات أخرى	٥,٣٤٨,٩٦٤	٥,٣٤٨,٩٦٤
أرباح مستبقاة	٧٢٥,١٩٢	٥٦٣,٧٧٧
حقوق الأطراف غير المسيطرة	٩٦٥,٩٧١	٩٧١,٤٢٧
	١٠,٨٣٧,١٨١	١٠,٦٨١,٢٢٢
يطرح:		
خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة	(١٩٧,١٩٢)	(١٠٥,٥٦٠)
	١٠,٦٣٩,٩٨٩	١٠,٥٧٥,٦٦٢
الطبقة الثانية من رأس المال		
إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	(٨٢٠,١٣٠)	(٨٣١,٨٤٩)
إنخفاض القيمة المجمعة	٦٩٦,١٧٩	٨٤٢,٧٣٥
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٠٠٢,٠٣٤	٣,٧٥٢,٥٤٣
تنزيل للشركات الزميلة	(٤٧٧,٤٩١)	(٦٠٢,٢٥٥)
	٢,٤٠٠,٥٩٢	٣,١٦١,١٧٤
مجموع قاعدة رأس المال	١٣,٠٤٠,٥٨١	١٣,٧٣٦,٨٣٦
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الإئتمان	٦٩,٣٥٣,٦٠٨	٧٠,٣٥٣,٢٦٩
مخاطر السوق	١,٩١٠,٧٦٧	١,١٧٤,٦٣٠
مخاطر تشغيلية	٣,٨٤٠,٨٣٩	٣,٧٤٥,٤٠٤
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٧٥,١٠٥,٢١٤	٧٥,٢٧٣,٣٠٣
نسب كفاية رأس المال		
مجموع رأس المال النظامي كنسبة من إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة ("معدل كفاية رأس المال")	%١٧,٤	%١٨,٢
الطبقة الأولى من رأس المال إلى إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة بعد تنزيل للشركات الزميلة	%١٣,٩	%١٣,٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٤ الأرقام المقارنة

٥٤-١ التطبيق المسبق للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

طبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية بتاريخ يسبق موعد التطبيق الفعلي. وقد إختار البنك تاريخ ١ يناير ٢٠١١ موعداً لتطبيقه الأولي (أي التاريخ الذي قام فيه البنك بتقييم موجوداته المالية القائمة). وقد تم تطبيق المعيار بأثر رجعي، وكما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ولم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة.
يُحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الطريقة التي يجب علي المنشأة أن تتبعها في تصنيف وقياس موجوداتها المالية. يتطلب المعيار تصنيف كافة الموجودات المالية مجتمعة بناء على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. يتم قياس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة.

لقد قامت الإدارة بمراجعة وتقييم جميع الموجودات المالية الموجودة للبنك كما بتاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ونتيجة لذلك:

- يتم قياس استثمارات البنك في الأدوات التمويلية والتي تستوفي المعايير المطلوبة بالتكلفة المطفأة ؛ و
- تم تصنيف كافة استثمارات البنك في أدوات الملكية والمحتفظ بها لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وقد تم تطبيق هذا التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، وفقا للأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، حيث لم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة.

وقد كان لهذا التغيير في السياسة المحاسبية أثره في بداية السنة السابقة (كما في ١ يناير ٢٠١١) على النحو التالي:

	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف درهم	الأرباح المستبقاة ألف درهم
استثمار في صكوك إسلامية متاحة للبيع		
▪ عكس احتياطي إعادة تقييم المتعلقة بها	(٤,٧٨٤)	–
▪ تأثير الدخل الممول بسعر الربح الفعلي في الفترات السابقة	–	٢٥٢
استثمارات ملكية أخرى		
▪ استثمارات في أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL – تأثيرات القيمة العادلة المتراكمة المحتسبة من قبل في بيان الدخل الموحد في السنوات السابقة	(١٤,٦٥٨)	١٤,٦٥٨
▪ استثمارات متاحة للبيع مُدرجة – خسائر انخفاض القيمة المتراكمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد في السنوات السابقة	(٤٢٢,٥٣١)	٤٢٢,٥٣١
▪ إستثمارت ملكية غير مدرجة – مُعاد قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	–	(٤٧٣,٥١١)
	(٤٤١,٩٧٣)	(٣٦,٠٧٠)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٤ الأرقام المقارنة (يتبع)

٥٤-٢ إعادة التصنيف

إن البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ تم إعادة عرضها نتيجة لإعادة تصنيف ما يلي:

(أ) الربح والإيرادات الأخرى المدينة البالغ قيمتها ٨٢٨ مليون درهم من "الذمم المدينة والموجودات الأخرى" إلى بنود البيانات المالية المتعلقة بها (أي "الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية" (٧٠٠ مليون درهم)" و "الاستثمارات في الصكوك الإسلامية (١٢٨ مليون درهم)"). تم إعادة تصنيفها للتماشى مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والذي يتطلب أن يتم الإفصاح عن القيم الدفترية لكل أداة من الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة إما في بيان المركز المالي أو في الإيضاحات.

(ب) حصة المودعين من الأرباح مستحقة الدفع والبالغ قيمتها ١٥٩ مليون درهم من "الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى" إلى "ودائع العملاء". تم إعادة تصنيف هذه القيمة للتماشى مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والذي يتطلب أن يتم الإفصاح عن القيم الدفترية لكل أداة من الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة إما في بيان المركز المالي أو في الإيضاحات.

(ج) بعض الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية البالغ قيمتها ٧٧٩ مليون درهم (صافي من مخصص بقيمة ٤٧٠ مليون درهم) من "الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية" إلى "ذمم مدينة وموجودات أخرى". إن هذه الموجودات لا تستوفي تعريف الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وعليه تم إعادة تصنيفها إلى ذمم مدينة وموجودات أخرى (إيضاح ١٤).

ونتيجة لذلك، قام البنك بإعادة عرض بنود البيانات المالية التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١١		
	كما تم إدراجه سابقا ألف درهم	إعادة التصنيف ألف درهم	كما تم إعادة عرضها ألف درهم
بيان المركز المالي الموحد			
الموجودات:			
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	٥١,٥٨٦,٠٨٨	(٧٩,٠٣٩)	٥١,٥٠٧,٠٤٩
الاستثمارات في صكوك إسلامية	١٢,٥٦٠,٤٢٦	١٢٧,٦٨٥	١٢,٦٨٨,١١١
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٣,٠٩٩,٣٣٦	(٤٨,٦٤٦)	٣,٠٥٠,٦٩٠
المطلوبات			
ودائع العملاء	٦٤,٧٧١,٣١٧	١٥٨,٥٢٢	٦٤,٩٢٩,٨٣٩
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٣,٥٤٣,٣٥٥	(١٥٨,٥٢٢)	٣,٣٨٤,٨٣٣

	١ يناير ٢٠١١		
	كما تم إدراجه سابقا ألف درهم	إعادة التصنيف ألف درهم	كما تم إعادة عرضها ألف درهم
بيان المركز المالي الموحد			
الموجودات:			
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	٥٧,١٧١,٠٦٧	(٦٢,٥٤٤)	٥٧,١٠٨,٥٢٣
الاستثمارات في صكوك إسلامية	٨,٢٠٠,٤٧٦	٦٨,٤٩٦	٨,٢٦٨,٩٧٢
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٢,٢٩٦,٨٧٣	(٥,٩٥٢)	٢,٢٩٠,٩٢١
المطلوبات			
ودائع العملاء	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٢٣٧,٣١٠	٦٣,٦٨٤,٣٨٠
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٣,٦٧٩,٩٢٣	(٢٣٧,٣١٠)	٣,٤٤٢,٦١٣

لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير على إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠١٠ وعلى الربح المدرج للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠١٠. وطبقاً لذلك، لم يتم تضمين بيان المركز المالي الموحد كما في ١ يناير ٢٠١١ في هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٥٥ أحداث لاحقة

أعلن مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. عن نيته الاستحواذ على ١٠٠٪ من أسهم شركة تمويل ش.م.ع. عن طريق طرح أسهم بنك دبي الإسلامي في مقابل أسهم شركة تمويل إلى مساهمي الأطراف غير المسيطرة. تتجه نية البنك إلغاء إدراج أسهم تمويل من سوق دبي المالي فور إتمام عملية الاستحواذ. يخضع الاستحواذ إلى موافقة المساهمين في بنك دبي الإسلامي، ومساهمي شركة تمويل والسلطات التنظيمية، بما في ذلك وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسوق دبي المالي.

٥٦ إعتماد البيانات المالية الموحدة

تم إعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٣.

بنك دبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تخضع البيانات المالية الموحدة المدققة المرفقة لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وإقرارها من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	صفحات
تقرير مدققي الحسابات المستقل	١ و ٢
بيان المركز المالي الموحد	٣
بيان الدخل الموحد	٤
بيان الدخل الشامل الموحد	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٧ و ٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٩ - ١٠٤

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، المستوى ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص. ب. ٤٢٥٤، دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس : ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("الشركة الأم") والشركات التابعة له (يشار إليها معاً بـ "البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة للمنشأة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف. وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

يتبع:::

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك دبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة والشركات التابعة له، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وبرأينا أيضاً، أن الشركة الأم تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة. ولقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته)، أو للنظام الأساسي للشركة الأم، مما قد يؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للشركة الأم أو أدائها المالي.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



أنيس صادق
رقم القيد ٥٢١
٢٩ يناير ٢٠١٤

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	١ يناير ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦	٢٢,٧١٢,٩٦٤	١٥,٤٧٣,٩٩٩	١٢,٩٥٢,٦٧٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٧	٩,٦٠٦,١٦٨	٣,٢٩٣,٠٥٩	٣,١٥٢,٠٥٩
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، بالصافي	٨	٥٦,٠٧٠,٦٣٨	٥٥,١٨٢,٦٨٨	٥١,١١٧,٦١٨
استثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٩	١١,٦٤٢,٥٥٣	١١,٠٨٨,٦٦٢	١٢,٦٨٨,١١١
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	١٠	٢,٠٢٩,٦٥٧	١,٩٨١,٠٣٢	٢,٠٥٣,١٣٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	١١	١,٨٧٧,٨٢٩	٢,٠٢٩,٩٥٣	١,١٩٨,٩٢٨
عقارات محتفظ بها للبيع	١٢	١,٨٤٠,٩٧٣	١,٩٩٧,٣٧٤	٢,٥٥٨,٦٥٥
استثمارات عقارية	١٣	٢,٠١٣,٣١٤	٢,٠٨٣,٠١٠	١,٩١٨,٥٢٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٤	٤,٩٥٧,٣٧٤	٤,٨٩١,٩٥٨	٥,٦٨٥,٨٩٨
ممتلكات، آلات ومعدات	١٥	٥٣٦,٩٦٨	٥٨٩,٤٧٧	٦١٩,١٢٠
مجموع الموجودات		١١٣,٢٨٨,٤٣٨	٩٨,٦١١,٢١٢	٩٣,٩٤٤,٧٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع العملاء	١٧	٧٩,٠٦٠,٥٤١	٦٦,٧٢٥,٥٢٣	٦٤,٧٧١,٣٩٨
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١٨	٢,٦٣٠,٠٠٦	٦,٦٦٨,٠٠٠	٤,٥٧٧,٩٨١
أدوات صكوك تمويلية	١٩	٢,٨٠٧,٦٠٣	٤,٦٧٣,٩٦٠	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٢٠	-	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢١	١٣,٢٨٢,٥١١	٤,٩٣٤,٧٠٠	٥,٢٦٥,٣٨١
ذمم زكاة دائنة	٢٣	١٦٥,٥٨٨	١٦٣,٥٧٢	١٢١,٠٧٦
مجموع المطلوبات		٩٦,٩٤٦,٢٤٩	٨٦,٩١٨,٢٩٨	٨٢,٦٦٢,٣٦٢
حقوق الملكية				
رأس المال	٢٤	٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤
صكوك من الطبقة الأولى	٢٥	٣,٦٧٣,٠٠٠	-	-
احتياطيات أخرى وأسهم خزينة	٢٦	٥,٤٩٥,٦٩٦	٥,٣٤٨,٩٦٤	٥,٣٤٨,٩٦٤
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	٢٧	(٥٦٣,٨٥٠)	(٨١٧,٩١٣)	(٨٢٩,٦٣٢)
احتياطي تحويل عملات	٢٨	(٢٨٠,٨٣٣)	(١٩٢,١٠٠)	(١٢٢,٨٣٠)
الأرباح المستبقاة		٢,٠١٣,٩٢١	٩٥١,٧٧٦	٤٤١,٠٩٨
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		١٤,٢٩١,٦٨٥	٩,٠٨٧,٧٨١	٨,٦٣٤,٦٥٤
حقوق الأطراف غير المسيطرة	١٦ (ه)	٢,٠٥٠,٥٠٤	٢,٦٠٥,١٣٣	٢,٦٤٧,٦٨٤
مجموع حقوق الملكية		١٦,٣٤٢,١٨٩	١١,٦٩٢,٩١٤	١١,٢٨٢,٣٣٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١١٣,٢٨٨,٤٣٨	٩٨,٦١١,٢١٢	٩٣,٩٤٤,٧٠٠

سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

د/ طارق حميد الطاير
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب

د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣١	٣,٣٤٨,٤٣٠	٣,٢٦٦,٣٩٦
إيرادات من الاستثمارات في الصكوك الإسلامية		٥٨٥,٥٨٢	٦٢١,٤٦٥
إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل	٣٢	٩٥,٦٧٤	٥٨,١٥٧
صافي الربح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٣٣	٢١,٩٦٦	٢٢,٤٨٣
إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية	٣٤	٧٩٨,٨٥٤	٧٨٠,٠١٤
إيرادات من استثمارات عقارية	٣٥	٦١,١٩٨	٩٠,٢٩٥
صافي الإيرادات من عقارات محتفظ بها للبيع	٣٦	٢٣٣,١٦٤	٢١٧,٣٩٢
إيرادات أخرى	٣٧	٦٥,٥٢٥	١٧٤,٨١٤
مجموع الإيرادات		٥,٢١٠,٣٩٣	٥,٢٣١,٠١٦
المصاريف			
مصاريف الموظفين	٣٨	(١,٠٥١,١٥٩)	(٩٦٦,٢٦٣)
مصاريف عمومية وإدارية	٣٩	(٥٠٢,٣٥٦)	(٥١٨,٤٣٦)
إستهلاك استثمارات عقارية	١٣	(٣٦,١٩٨)	(٣١,٣٣٨)
استهلاك ممتلكات،آلات ومعدات	١٥	(٩٨,٨٦٤)	(١٠٣,٨٣٥)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	٤٠	(٩٢٠,٠٦٢)	(٩٧٢,٦٣٣)
صافي عكس انخفاض قيمة / (خسارة انخفاض قيمة) الموجودات غير المالية	٤١	٩٥,٩٤٤	(١٢٠,٦٢٤)
مجموع المصاريف		(٢,٥١٢,٦٩٥)	(٢,٧١٣,١٢٩)
الربح التشغيلي قبل حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح، وحصة الربح من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وضريبة الدخل		٢,٦٩٧,٦٩٨	٢,٥١٧,٨٨٧
حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح	٤٢	(١,٠٥٣,٨٣١)	(١,٣٥٢,٤٩٩)
الربح التشغيلي للسنة		١,٦٤٣,٨٦٧	١,١٦٥,٣٨٨
حصة الربح من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	١١	٧٨,٠٧٧	٦٠,٨٥٧
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		١,٧٢١,٩٤٤	١,٢٢٦,٢٤٥
مصروف ضريبة الدخل	٢٢	(٣,٩١٥)	(١٢,٨٠١)
الربح للسنة		١,٧١٨,٠٢٩	١,٢١٣,٤٤٤
عائدة إلى:			
مالكي الشركة الأم		١,٦١٠,٩٣٩	١,١٥٠,٠٧٢
الأطراف غير المسيطرة		١٠٧,٠٩٠	٦٣,٣٧٢
الربح للسنة		١,٧١٨,٠٢٩	١,٢١٣,٤٤٤
العائد الأساسي والمخفض على السهم (درهم لكل سهم)	٤٣	٠,٣٨ درهم	٠,٣٠ درهم

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الربح للسنة	١,٧١٨,٠٢٩	١,٢١٣,٤٤٤
بنود الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى		
بنود سيتم اعادة تصنيفها لاحقاً الى الأرباح أو الخسائر:		
فروق أسعار الصرف من تحويل عملات للعمليات الخارجية	(٨٨,٧٣٣)	(٦٦,٦٣٩)
بنود لن يتم اعادة تصنيفها لاحقاً الى الأرباح أو الخسائر:		
صافي ربح القيمة العادلة من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (FVTOCI)	٢٧٥,٤٣٧	١٢,٢٧٦
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(٥,٣٥٠)	(٥,٣٥٠)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	١٨١,٣٥٤	(٥٩,٧١٣)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١,٨٩٩,٣٨٣	١,١٥٣,٧٣١
عائدة إلى:		
مالكي الشركة الأم	١,٧٧٧,١١٩	١,٠٨٧,١٧١
الأطراف غير المسيطرة	١٢٢,٢٦٤	٦٦,٥٦٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١,٨٩٩,٣٨٣	١,١٥٣,٧٣١

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	رأس المال	صكوك من الطبقة الأولى	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي تحويل عملات	الأرباح المستبقاة	العائد إلى مالكي الشركة الأم	حقوق الأطراف غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (كما هو مدرج سابقاً)	٣,٧٩٧,٠٥٤	-	٥,٢٤٨,٩٦٤	(٨٤١,٨٤٩)	(١٢٦,٢١٨)	٩٤٣,٤٨٤	٩,٠٣٥,٤٣٥	١,٠٣٨,٣٩٢	١٠,٠٧٣,٧٤٧
تأثير التغير في السياسات المحاسبية للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة (إيضاح ٢ (أ))	-	-	-	٢,٢١٧	(٦١٧)	(٥٠٢,٢٨٦)	(٥٠٠,٧٨١)	١,٦٠٣,٤٦٢	١,١٠٨,٥٨١
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (معاد عرضه)	٣,٧٩٧,٠٥٤	-	٥,٢٤٨,٩٦٤	(٨٣٩,٦٣٢)	(١٢٦,٨٣٠)	٤٤١,٠٩٨	٨,٥٣٤,٦٥٤	٢,٦٤٢,٣٨٤	١١,٢٨١,٣٣٨
الربح للسنة (معاد عرضه)	-	-	-	-	-	١,١٥٠,٠٧٢	١,١٥٠,٠٧٢	٦٣,٣٧٢	١,٢١٣,٤٤٤
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة (معاد عرضه)	-	-	-	١٦,٧١٩	(٦٩,٢٧٠)	(٥,٣٥٠)	[٦٢,٩٠١]	٣,١٨٨	(٥٩,٧١٣)
مجموع الدخل الشامل للسنة (معاد عرضه)	-	-	-	١٦,٧١٩	(٦٩,٢٧٠)	١,١٤٤,٧٢٢	١,٠٨٧,١٧١	٦٦,٥٦٠	١,١٥٣,٧٣١
إضافات في حقوق الأطراف غير المسيطرة (معاد عرضه)	-	-	-	-	-	-	-	١٤٠,٣٦٤	١٤٠,٣٦٤
استبعاد حصة أطراف غير مسيطرة (إيضاح ١٦ (ي)) (معاد عرضه)	-	-	-	-	-	-	-	[١٨٠,٦٠٥]	[١٨٠,٦٠٥]
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح ٢٩)	-	-	-	-	-	(٤٧٤,٦٣٩)	(٤٧٤,٦٣٩)	[٢٤,٥٣٠]	[٤٩٩,٠٠٢]
زكاة مسنحقة (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	(١٥٩,٤١٦)	(١٥٩,٤١٦)	[١٤,٣٠٠]	[١٧٣,٧١٦]
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (معاد عرضه)	٣,٧٩٧,٠٥٤	-	٥,٢٤٨,٩٦٤	(٨١٧,٩١٣)	(١٩٦,١٠٠)	٩٥١,٧٢٩	٩,٠٨٧,٧٨١	٢,٦٠٥,١٣٣	١١,٦٩٢,٩١٤
الربح للسنة	-	-	-	-	-	١,٦١٠,٩٣٩	١,٦٤٠,٩٣٩	١٠٧,٠٩٠	١,٧١٨,٠٢٩
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	٢٤٠,٢٦٣	(٨٨,٧٣٣)	(٥,٣٥٠)	١٤٦,١٨٠	١٥,١٧٤	١٨١,٣٥٤
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٢٤٠,٢٦٣	(٨٨,٧٣٣)	١,٦٠٥,٥٨٩	١,٧٧٧,١١٩	١٢٢,٢٦٤	١,٨٩٩,٣٨٣
الاستحواذ على حصة أطراف غير مسيطرة (إيضاح ١٦ (ب))	١٥٦,٦٩٢	-	١٤٨,٩٤٨	-	-	٣٢٧,٠٤٠	٦٣٢,٦٨٥	(٤٣٦,٦٩٠)	(٥)
تكلفة إصدار رأس المال	-	-	-	-	-	(٦٦٧)	(٦٦٧)	-	(٦٦٧)
إصدار صكوك من الطبقة الأولى (إيضاح ٢٥)	-	٣,٦٧٣,٠٠٠	-	-	-	-	٣,٦٧٣,٠٠٠	-	٣,٦٧٣,٠٠٠
تكلفة إصدار صكوك من الطبقة الأولى	-	-	-	-	-	(٢٩,٢٧٣)	(٢٩,٢٧٣)	-	(٢٩,٢٧٣)
توزيع أرباح صكوك من الطبقة الأولى	-	-	-	-	-	(١١٤,٧٨١)	(١١٤,٧٨١)	-	(١١٤,٧٨١)
أسهم خزينة (إيضاح ٢٦ (هـ))	-	(٢,٢١٦)	-	-	-	٣٩٥	(١,٨٢١)	٦٢	(١,٧٥٩)
تحويل عند استبعاد استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(١,٢٠٠)	-	-	١,٢٠٠	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح ٢٩)	-	-	-	-	-	(٥٦٩,٥٥٨)	(٥٦٩,٥٥٨)	[٢٥,٠٦٣]	[٥٩٤,٦٢١]
زكاة مسنحقة (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	(١٦٢,٨٠٠)	(١٦٢,٨٠٠)	[١٩,٢٠٢]	[١٨٢,٠٠٢]
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٦٧٣,٠٠٠	٥,٣٩٥,٦٩٦	(٥٩٣,٨٥٠)	(٢٨٠,٨٣٣)	٢,٠١٣,٩٢١	١٤,٣٩١,٦٨٥	٢,٠٥٠,٥٠٤	١٦,٣٤٢,١٨٩

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة قبل مصروف ضريبة الدخل	١,٧٢١,٩٤٤	١,٢٢٦,٢٤٥
تعديلات لـ:		
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	٩٢٠,٠٦٢	٩٧٢,٦٣٣
صافي (عكس انخفاض قيمة) / خسائر انخفاض قيمة الموجودات غير المالية	(٩٥,٩٤٤)	١٢٠,٦٢٤
إستهلاك ممتلكات، آلات ومعدات	٩٨,٨٦٤	١٠٣,٨٣٥
إستهلاك استثمارات عقارية	٣٦,١٩٨	٣١,٣٣٨
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٢,٩٤٥	٢٣,٧٤٧
الربح من بيع استثمارات في صكوك إسلامية	(٦٧,١٢٢)	(٣٧,٠٥٨)
إيرادات توزيعات الأرباح	(٢٠,٢٧٤)	(٢١,٠٣٣)
حصة الأرباح من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	(٧٨,٠٧٧)	(٦٠,٨٥٧)
الربح من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	(١٢٢,٢١٧)	(٢٣,٤٣٤)
الخسارة / (الربح) من بيع استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٥٣,٦٣٦	(٤,٧٩١)
إطفاء أدوات الصكوك الصادرة عن شركة تابعة	-	٥,٩٥٧
الربح من بيع شركات تابعة	(٢٧,٦٧٩)	(٣,٣٧٥)
شطب ممتلكات، آلات ومعدات	٤٠	٢٥٩
إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١٥)	٦٤
الخسارة / (الربح) من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	٧,٢٨٩	(٣٥١)
الربح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١,٦٧٧)	(١,٥١٤)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٢,٤٤٧,٩٧٣	٢,٣٣٢,٢٨٩
صافي الحركة على ودائع ومرابحات دولية بتواريخ إستحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر	(٦,٧٣١,٠٢٨)	(١,٨٦٧,٠٦٤)
الزيادة في موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	(١,٨٩٦,٣٦١)	(٤,٩٩٥,٤٥٨)
(الزيادة) / النقص في ذمم مدينة وموجودات أخرى	(١٣٩,٦٦٠)	٥٢,٦٥٦
الزيادة في ودائع العملاء	١٢,٥٦٩,١٩٠	٢,٠٠٧,٨٤٤
(النقص) / الزيادة في مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	(٤,٠٢٦,٩٥٣)	٢,٣٣٥,٧٩١
الزيادة / (النقص) في ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٧,٣٥٤,٣٣٩	(٣٨٤,٦٧٧)
النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	٩,٥٧٧,٥٠٠	(٥١٨,٦١٩)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المدفوع	(٥٦١)	(٨٢٩)
ضريبة مدفوعة	(٦,٢٩٤)	(٥,٦٥٢)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	٩,٥٧٠,٦٤٥	(٥٢٥,١٠٠)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء استثمارات في صكوك اسلامية	(٢,٨٣٤,٤٢٥)	(٢,٢٣٥,٧٧٦)
المتحصل من بيع استثمارات في صكوك إسلامية	٢,٢٠٧,٩١٩	٣,٨٣٠,٥٨٣
المتحصل من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٨١,١٦٤	٨٠,٣٤١
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٥,٣٩٧)	(٤,٥٩١)
توزيعات أرباح مقبوضة	٤٣,٥٥٩	٣٢,٣٨٦
إضافات لعقارات محتفظ بها للبيع	(١٠٧,١٦٥)	(١٦٦,٠٧٠)
المتحصل من بيع استثمارات عقارية	٢٦,٥٦٥	٢٧,٣٤١
المتحصل من بيع عقارات محتفظ بها للبيع	٥٢٧,٤٣٨	٢٩٢,٠٧٦
إضافات لشركات زميلة ومشاريع مشتركة	(٢٤,٦٣٨)	(٦,٦٦٥)
إضافات لاستثمارات عقارية	(١٦,٢٢٣)	(١٢٤,٩٢٠)
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	(٧٠,٣٥٠)	(٨٠,٥٨٠)
المتحصل من بيع شركات زميلة ومشاريع مشتركة	١٣٦,٧١٧	٢٩,١٠٩
المتحصل من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	١١,٩٢٢	١,٠٣٩
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	٥٧,٠٨٦	١,٦٧٤,٢٧٣
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	(٥٩٤,٦٢١)	(٤٩٩,٢٠٢)
زكاة مدفوعة خلال السنة	(١٦٣,٥٧٢)	(١١٨,٦٣٩)
صكوك من الطبقة الأولى صادرة خلال السنة	٣,٦٧٣,٠٠٠	-
أدوات صكوك تمويلية صادرة خلال السنة	-	٢,٨٥١,٠٩٥
أدوات صكوك تمويلية مستردة خلال السنة	(١,٨٦٦,٣٥٧)	(٢,٣٥٧,٠٧٥)
تكلفة إصدار أدوات صكوك تمويلية	(٢٩,٢٧٣)	-
تسوية تمويل وكالة متوسطة الأجل	(٣,٧٥٢,٥٤٣)	-
تكلفة إصدار أسهم صادرة للأطراف غير المسيطرة	(٦٦٧)	-
أسهم خزينة مشتراة	(١,٧٥٩)	-
أرباح حاملي الصكوك من الطبقة الأولى المدفوعة خلال السنة	(١١٤,٧٨١)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٢,٨٥٠,٥٧٣)	(١٢٣,٨٢١)
صافي الزيادة في النقد وما يعادله	٦,٧٧٧,١٥٨	١,٠٢٥,٣٥٢
النقد وما يعادله في بداية السنة	١٠,٥٤٨,٠٨٦	٩,٥٧٨,٧١٩
تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف على رصيد النقد بالعملات الأجنبية	٤٣,٨٨٨	(٥٥,٩٨٥)
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٤٤)	١٧,٣٦٩,١٣٢	١٠,٥٤٨,٠٨٦

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

١ معلومات عامة

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) ("الشركة الأم") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وتم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته كشركة مساهمة عامة.

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أنشطة الشركة الأم وشركاتها التابعة (إيضاح ١٦) (يشار إليها معا بـ "البنك").

تقدم منشآت البنك أنواعاً متعددة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الأنشطة الرئيسية لمنشآت البنك مبينة في إيضاح ١٦ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

إن العنوان الرئيسي المسجل للشركة الأم هو ص. ب. ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

(أ) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة و / أو الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة

تبنى البنك خلال السنة الحالية عدداً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري بشكل إلزامي للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

١ المعايير الجديدة والمعدلة بشأن توحيد البيانات المالية والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والإفصاحات

في مايو ٢٠١١، تم إصدار مجموعة من خمسة معايير بشأن توحيد البيانات المالية والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والإفصاحات، حيث تتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ توحيد البيانات المالية، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ الترتيبات المشتركة، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (المعدل في ٢٠١١) البيانات المالية المنفصلة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (المعدل في ٢٠١١) الاستثمار في شركات زميلة والمشاريع المشتركة. وبعد إصدار هذه المعايير، تم إصدار التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ لتوضيح توجيهات انتقالية محددة بشأن تطبيق تلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.

تبنى البنك خلال السنة الحالية وللمرة الأولى كل من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (المعدل في ٢٠١١) إضافة إلى التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ بشأن بعض التوجيهات الانتقالية. لم يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (المعدل في ٢٠١١) على البنك، إذ أن ذلك المعيار يتناول البيانات المالية المنفصلة فقط.

فيما يلي تأثير تطبيق هذه المعايير:

(١) تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة*

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ محل أجزاء من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ *البيانات المالية الموحدة والمنفصلة* ومن التفسير رقم ١٢ للجنة تفسير المعايير *التوحيد – المنشآت ذات الأغراض الخاصة* والتي تعالج البيانات المالية الموحدة. وبناءً على المتطلبات الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، فلا يوجد سوى السيطرة كأساس وحيد للتوحيد. وإضافة إلى ذلك، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ يشمل تعريفاً جديداً للسيطرة حيث يتضمن ثلاثة عناصر: (أ) السلطة على المنشأة المستثمرة ، (ب) التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها مع المنشأة المستثمرة ، و (ج) السلطة على استخدام سيطرتها على المنشأة المستثمرة للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمرة. تم إضافة إرشادات موسعة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ للتعامل مع سيناريوهات معقدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

(أ) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة و / أو الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة (يتبع)

١ المعايير الجديدة والمعدلة بشأن توحيد البيانات المالية والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والإفصاحات (يتبع)

(١) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة (يتبع)*

في ضوء التعريفات والتوجيهات الجديدة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، قامت الإدارة بإعادة تقييم استنتاج سيطرتها على منشآتها المستثمر بها. وعلى إثر ذلك، قامت الإدارة بتغيير استنتاج سيطرتها فيما يتعلق بالاستثمار في المنشأة التالية:

اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	مكان التأسيس والعمليات	حصة الملكية وحقوق التصويت المحتفظ بها من قبل البنك	
			٢٠١٣	٢٠١٢
شركة ديار للتطوير العقاري ش.م.ع ("ديار")	تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%٤٤,٩	%٤٤,٩

قام البنك بتطبيق محاسبة الاستحواذ على الاستثمار في ١ يوليو ٢٠١٠، كما لو أن ديار قد تم توحيدها اعتباراً من ذلك التاريخ.

بالرغم من ملكية البنك التي تقل عن ٥٠% في ديار، إلا أن البنك يمتلك السيطرة الفعلية على ديار؛ حيث أن البنك معرض لعائدات جوهرية متغيرة من معاملاته مع ديار، كما أنه يمتلك السلطة والحقوق للتأثير على عائدتها. تم احتساب الاستثمار في ديار، في السنوات السابقة، كشركة زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

تم إعادة عرض المبالغ المقارنة لسنة ٢٠١٢ والمبالغ ذات الصلة كما في ١ يناير ٢٠١٢ بما يتفق مع الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠.

كما في ١ يوليو ٢٠١٠، كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد كما يلي:

	١ يوليو ٢٠١٠
	ألف درهم
القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد	٥,٠٩٧,٧٨٦
حصة البنك من القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد	٢,٢٨٦,٣٥٧
القيمة الدفترية لاستثمار البنك	(٢,٧٨٨,٧٤٣)
صافي التأثير على الأرباح المستبقاة للبنك	**(٥٠٢,٣٨٦)**

(٢) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات المشتركة*

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١ محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ *الحصص في المشاريع المشتركة*، والتفسير رقم ١٣ للجنة تفسير المعايير *المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية في المشاريع*. يتعامل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١ في كيفية تصنيف الترتيبات المشتركة عندما يكون لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١، تُصنف الترتيبات المشتركة كعمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة، بناءً على حقوق والتزامات الأطراف في الترتيبات. وعلى النقيض من ذلك، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١، يوجد ثلاثة أنواع من الترتيبات المشتركة: المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، الموجودات الخاضعة للسيطرة المشتركة والعمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة. إضافة إلى ذلك، يتطلب محاسبة المشاريع المشتركة، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١، استخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية، بينما كان من الممكن محاسبة المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١، باستخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية أو التوحيد الجزئي.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

(أ) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة و/ أو الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة (يتبع)

١ المعايير الجديدة والمعدلة بشأن توحيد البيانات المالية والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والإفصاحات (يتبع)

(٢) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات المشتركة (يتبع)*

لقد نتج عن تطبيق كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (كما هو معدل في ٢٠١١) تغيرات في محاسبة استثمارات البنك في منشآت خاضعة لسيطرة مشتركة التي تم محاسبتها سابقاً باستخدام طريقة التوحيد الجزئي. وبموجب المتطلبات الجديدة، تم إلغاء توحيد جميع المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة وتم محاسبتها باستخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية.

تناول إيضاح رقم ٥٣ حول هذه البيانات المالية الموحدة أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة المذكورة أعلاه على المبالغ المقارنة.

٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى*

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ هو معيار إفصاح جديد يسري على المنشآت التي لها حصصاً في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة و/ أو المنشآت ذات البنية غير الموحدة. وعلى وجه العموم، فقد أدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ إلى إفصاحات أكثر توسعاً في البيانات المالية الموحدة (يرجاء مطالعة إيضاحي ١١ و ١٦ حول هذه البيانات المالية الموحدة).

٣ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ *قياس القيمة العادلة*

تبنى البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ خلال السنة الحالية وللمرة الأولى. وينشئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ مصدراً وحيداً للتوجيهات الخاصة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عن قياس القيمة العادلة. وتُطبق متطلبات قياس القيمة العادلة ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ على كل من بنود الأدوات المالية وبنود الأدوات غير المالية التي تتطلب أو تسمح لها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى بقياس القيمة العادلة والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وذلك باستثناء معاملات الدفع على أساس السهم التي تنضوي تحت نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الدفع على أساس السهم*، والمعاملات الإيجارية التي تقع ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ *الإيجار والقياسات*، التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها لا تعتبر قيمة عادلة (مثل القيمة المستخدمة لأغراض قياس انخفاض القيمة).

ويُعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة في السوق الرئيسي (أو السوق الأكثر إيجابية) في تاريخ القياس بموجب أوضاع السوق الحالية. إن القيمة العادلة ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ هي سعر المغادرة للسوق بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو أكان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. ويتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ كذلك متطلبات إفصاح موسعة.

وبخلاف الإفصاحات الإضافية، فلم يكن لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ أي تأثير جوهري على المبالغ المسجلة في البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

(أ) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تؤثر على المبالغ المدرجة و / أو الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة (يتبع)

٤ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* – بنود بيان الدخل الشامل

تتطلب تلك التعديلات تجميع بنود الدخل الشامل الآخر في فئتين ضمن فقرة الدخل الشامل الآخر: (أ) البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة، و (ب) البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة عندماستيفاء شروط معينة. تم تطبيق التعديلات بأثر رجعي. ومن ثم، فقد تم تعديل عرض بنود الدخل الشامل الآخر بشكل يعكس التغيرات. وبخلاف ما ورد أعلاه بشأن تغيرات العرض، لا ينتج عن تطبيق التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ أي تأثير على الربح أو الخسارة، الدخل الشامل الآخر ومجموع الدخل الشامل.

٥ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* – مبالغ المقارنة

أدخلت التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٩-٢٠١١ عدداً من التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن التعديلات ذات الصلة بالمجموعة هي تلك التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ المتعلق بمتى يكون من المطلوب عرض بيان المركز المالي كما في بداية الفترة اللاحقة (البيان الثالث من المركز المالي) والإيضاحات ذات الصلة. وتنص التعديلات على أن ثمة بيان ثالث للمركز المالي يكون من المطلوب عندما (١) تقوم أي منشأة بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو تقوم بإعادة عرض أو إعادة تصنيف رجعي للبنود الواردة في بياناتها المالية، و (٢) يكون للتطبيق بأثر رجعي لإعادة العرض أو إعادة التصنيف تأثيراً جوهرياً على المعلومات المدرجة في البيان الثالث للمركز المالي. تنص التعديلات على أنه من غير المطلوب مصاحبة الإيضاحات ذات الصلة مع البيان الثالث للمركز المالي.

تبنى البنك خلال السنة الحالية عدداً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (انظر أعلاه) والتي كان لها تأثيرات جوهرية على المعلومات المالية في بيان المركز المالي الموحد كما في ١ يناير ٢٠١٢، ووفقاً للتعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ قام البنك بعرض بيان ثالث للمركز المالي كما في ١ يناير ٢٠١٢ بدون إيضاحات متعلقة.

(ب) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يكن لتطبيق تلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المفصح عنها للفترة الحالية أو الفترات السابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية: الإفصاحات*- والتي تعزز الإفصاحات بشأن مقاصة موجودات مالية ومطلوبات مالية
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*- حيث يتضمن نمط محاسبة تحوط عام جديد.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ *الممتلكات، الآلات والمعدات –معدات الخدمة*
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ (معدل في ٢٠١١) *منافع الموظفين* – معيار معدل ناتج من خطط منافع التقاعد ومنافع إنهاء الخدمة
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ *الأدوات المالية: العرض*- التأثير الضريبي لتوزيعات أسهم الملكية
- تفسير لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٢٠ *تكاليف التجريد في مرحلة انتاج الموارد التعدينية*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

(ج) معايير جديدة ومعدلة قيد الإصدار ولم يتم تفعيلها بعد

لم يتبنى البنك المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم يتم تفعيلها بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة* – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.	١ يناير ٢٠١٤
• تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى* – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية	١ يناير ٢٠١٤
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ *البيانات المالية المنفصلة (معدل في ٢٠١١)* – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية	١ يناير ٢٠١٤
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ *الأدوات المالية: العرض* – تعديلات تختص بمقاصة الموجودات والمطلوبات	١ يناير ٢٠١٤
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ *انخفاض قيمة الموجودات* – تعديلات ناشئة من الإفصاح عن القيمة القابلة للاسترداد للأصل غير المالي	١ يناير ٢٠١٤
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الاعتراف والقياس* – تعديلات لتجديد الأدوات المشتقة	١ يناير ٢٠١٤
• تفسير لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية ٢١ *الجبايات الضريبية*	١ يناير ٢٠١٤

لا تزال الإدارة، كما في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة، بصدد تقييم تأثير هذه المعايير الجديدة والمعدلة على البيانات المالية الموحدة.

٣ تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

(أ) المرابحة

هي عقد يبيع البنك ("البائع") بموجبه أصل ما لأحد متعامليه ("المشتري") على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل وتملكه وقبضه بناءً على وعد المشتري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة. يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد. يتم سداد سعر بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

(ب) تمويل السلم

هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة من سلعة معينة ويسدد ثمن السلم بالكامل مقدماً، في حين يقوم المتعامل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه. يجني البنك أرباحاً من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من متعامل السلم وبيعها لاحقاً إلى طرف آخر مقابل ربح. يتم احتساب ربح السلم داخلياً على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءً على قيمة سلعة السلم غير المسددة.

(ج) الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد البنك ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد متعامليه ("المستصنع" أو "المشتري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح. ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ العمل، بالكامل أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع. وبموجب عقد الاستصناع، قد يلعب البنك دور الصانع أو المستصنع. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تكبدها البنك) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد.

(د) الإجارة

١ الإجارة منتهية بالتمليك

هي اتفاقية يؤجر البنك ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد متعامليه ("المستأجر") (بعد شراء / اقتناء الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبناءً على وعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة / لفترات إيجارية محددة، على أن يستحق الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

اتفاقية الإجارة تحدد الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة. كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تُستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة غير المسددة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٣ تعريفات (يتبع)

٢ الإجارة الآجلة

الإجارة الآجلة (الإجارة الموصوفة في الذمة) هي اتفاقية يوافق البنك ("المؤجر") بموجبها على تقديم، بتاريخ محدد في المستقبل، أصل بمواصفات معينة ليؤجره لأحد متعامليه ("المستأجر") عند إتمامه وتسلمه من قبل المطوّر أو المقاول أو المتعامل الذي اشترى منه البنك ذلك العقار عن طريق الاستصناع.

وتحدد اتفاقية الإجارة الآجلة تفاصيل الأصل المؤجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب دفعات الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة.

ويسدد البنك، في أثناء فترة الإنشاء، للمطور / المقاول دفعة واحدة أو دفعات متعددة، على أن يتم احتساب ربح الإجارة الآجلة خلال فترة الإنشاء على أساس زمني مقسم على مدار فترة الإنشاء وعلى حساب دفعات الأجر. وتستلم مبالغ الربح إما خلال فترة الإنشاء كدفعة مقدمة من الأجرة أو مع دفعة الأجرة الأولى أو الثانية بعد بدء الإجارة.

ولا تستحق الأجرة في الإجارة الآجلة إلا بعد تسلم المستأجر الأصل من المؤجر. ويتعهد المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة الآجلة بتجديد فترات الإجارة وسداد مبالغ دفعات الأجرة المتعلقة بكل فترة وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب إتفاقية الاجارة الآجلة، يبيع المؤجر الأصل المؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

(هـ) المشاركة

هي اتفاقية بين البنك وأحد متعامليه، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأس مال المشاركة ("رأس مال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة بالنقد أو بالعين وفق قيمته وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع عقد المشاركة استثمار معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح وفق نسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. الأصل أن يتم توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأس مال المشاركة غير المسدد. ويتم تقاسم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال. مع مراعاة أنه في حالة عدم إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن يقدم للبنك دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الشريك المدير لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المشاركة.

(و) المضاربة

المضاربة عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأس مال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقًا) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد يكون البنك مضارباً أو رب المال، حسب الحالة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٣ تعريفات (يتبع)

(ز) الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين. يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يوفرها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أجراً محدداً ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة منوية من رأس مال الوكالة، على أنه قد يُمنح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. الأصل أن يتم توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة غير المسدد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي الموكل دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على الوكالة.

(ح) الصكوك

هي شهادات تمثل أصولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

(ط) حسابات الأمانات

يعمل البنك بصفة وكيل أمين لحسابات ضمان للمتعاملين مقابل رسوم ثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية

(أ) بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

(ب) أساس إعداد البيانات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية المُصنفة كمبالغ مُعاد تقييمها أو قيم عادلة في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

تستند التكلفة التاريخية بشكل عام إلى القيمة العادلة للمقابل الممنوح مقابل الموجودات أو البضائع أو الخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو أكان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو المطلوب إذا أخذ المشاركين في السوق تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى ١ وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى ٢ وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة القيم الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده على خلاف ذلك.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

(ج) عرض البيانات المالية الموحدة

يعرض البنك بيان المركز المالي الموحد بشكل موسع حسب ترتيب السيولة. تم عرض تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير (المتداولة) أو أكثر من ١٢ شهراً من تاريخ التقرير (غير المتداولة) في إيضاح ٤٨ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

(د) أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرة المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- السلطة على المنشأة المستثمرة،
- التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها بالمنشأة المستثمرة، و
- السلطة على ممارسة السيطرة على المنشأة المستثمرة للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمرة.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمرة أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(د) أسس توحيد البيانات المالية (يتبع)

عندما تقل حقوق تصويت البنك في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للبنك السلطة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمرة بشكل منفرد. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للبنك حقوق التصويت في المنشأة المستثمرة أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي تحوزها المجموعة بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة للبنك وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- غيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أنه المجموعة لها، أو ليس لها، السلطة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف بفقد المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين الدخل والمصروفات المستحوذ عليه أو المستبعد خلال الفترة المالية لأي شركة تابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تعزى الأرباح أو الخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة الأم وإلى الأطراف غير المسيطرة، ويعزى مجموع الدخل الشامل الآخر للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم والأطراف غير المسيطرة حتى إذا ما نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

يتم، عند الضرورة، إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بغية تماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للبنك.

تُلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين منشآت البنك بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

إن التغيرات في حصص ملكية البنك في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان البنك للسيطرة على الشركات التابعة، يتم محاسبتها كمعاملات ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص المجموعة وحصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم، وتوزع على مساهمي الشركة الأم.

عندما يفقد البنك سيطرته على أحد الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد ويحتسب كالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة للحصص المتبقية و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص أي من الأطراف غير المسيطرة. تحتسب كافة المبالغ المعترف بها مسبقاً في بيان الدخل الشامل الآخر والتي يتم محاسبة الشركة التابعة على أساسها كما لو أن البنك قد استبعد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالمنشأة بشكل مباشر (أي تم إعادة تصنيفها في الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من فئات الملكية حسب ما هو محدد / مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية).

تعتبر القيمة العادلة لأي إستثمارات مستبقاة في شركات تابعة سابقة بتاريخ فقدان السيطرة مكافئة للقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية أو، إن أمكن التطبيق، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

(هـ) الأنشطة الائتمانية

يعمل البنك بصفة أمين/ مدير أو بغيرها من الصفات التي ينتج عنها حفظ أو الاحتفاظ بموجودات بصفة أمين بالنيابة عن أمناء ومؤسسات أخرى. لا يتم تضمين هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عن الأنشطة الائتمانية في البيانات المالية الموحدة للبنك حيث أنها ليست موجودات للبنك. ومع ذلك، تُعامل الأنشطة الائتمانية كمطلوبات أخرى في حال قيام البنك بتقديم حسابات أمانات وعمله بصفة وكيل لاحتفاظه بحسابات ضمان مقابل رسوم ثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(و) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي للبنك تأثيراً فعالاً عليها. ويمثل التأثير الفعال قدرة البنك على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

المشروع المشترك هو اتفاقية مشتركة يحق للأطراف التي تتمتع بالسيطرة المشتركة على أي ترتيب تعاقدي بالحصول على حقوق من صافي موجودات الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تقاسم للسيطرة على الترتيب التعاقدي بشكل متفق عليه، ويحدث فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن القرارات ذات الصلة موافقة جماعية من قبل الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

تُدرج نتائج موجودات ومطلوبات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وطبقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً للاعتراف بحصة أرباح أو خسائر البنك والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة والمشاريع المشتركة عندما تتحمل حصة خسائر البنك أسهمه في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (والتي تتضمن أي أسهم طويلة الأجل، والتي في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمارات البنك في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة)، يوقف البنك الاعتراف بحصته في الخسائر اللاحقة. ولا يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية سوى إلى المدى الذي تكبد فيه البنك التزامات قانونية أو استنتاجية أو قام بدفعات بالنيابة عن الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

يُحتسب أي استثمار في أي شركة زميلة كالمشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحول الشركة المستثمرة إلى شركة زميلة أو مشروع مشترك. وعند الاستحواذ على الاستثمار في شركة زميلة أو مشروع متشرك، فإن أية زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة والمشروع المشترك والتي تم تسجيلها بتاريخ الشراء، يتم الاعتراف بها كشهرة، وهو ما يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار. إن أي زيادة في حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة عن تكلفة الشراء، بعد إعادة التقييم، فيتم الإعتراف بها على الفور في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تم فيها الحصول على الاستثمار.

تطبق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة لانخفاض القيمة تتعلق باستثمارات البنك في الشركات الزميلة. والمشاريع المشتركة وعند الضرورة، يتم عرض كامل القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لاختبار انخفاض القيمة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ *انخفاض قيمة الموجودات* كأصل منفرد بالمقارنة مع قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستخدمة والقيمة العادلة، أيهما أعلى، ناقصاً تكاليف البيع) بقيمته الدفترية. وتشكل أية خسائر لانخفاض القيمة معترف بها جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. ويُعترف بأي عكس لخسارة انخفاض القيمة المشار إليها طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ إلى المدى الذي تزيد فيه قيمة الاستثمارات القابلة للاسترداد لاحقاً.

يوقف البنك استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ اعتبار الاستثمار كشركة زميلة أو مشروع مشترك، عندما يبقي البنك على مصالحة في أي شركة زميلة أو مشروع مشترك سابق وكانت تلك المصالح المحتفظ بها عبارة عن أصل مالي، يقوم البنك بقياس المصالح المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، على أن تعتبر القيمة العادلة هي القيمة العادلة لتلك المصالح عند الاعتراف المبدئي بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. إن الفارق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في تاريخ التوقف عن استخدام طريقة الملكية، والقيمة العادلة لأي مصالح محتفظ بها وأية متحصلات ناتجة عن استبعاد أي مصالح جزئية في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك يتم تضمينها في تحديد الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. كما يقوم البنك بمحاسبة جميع القيم المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر كان سيتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة من قبل تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وعليه، فإذا ما كان الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك كان سيتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، يعيد البنك تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية على الربح أو الخسارة (كتعديل إعادة تصنيف) عندما يتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية.

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(و) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

يستمر البنك في استخدام طريقة حقوق الملكية عندما يصبح الاستثمار في أي شركة زميلة استثماراً في مشروع مشترك، أو عندما يصبح الاستثمار في أي مشروع مشترك استثماراً في أي شركة زميلة. لا يوجد قياس للقيمة العادلة عند حدوث تلك التغيرات في ملكية الحصص.

عند استبعاد أي من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة الجوهرية تلك الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ، تُقاس أية استثمارات مستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ويتم اعتبار القيمة العادلة كقيمته العادلة وقت الاعتراف المبدئي كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يُعزى الفارق بين القيمة الدفترية السابقة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة إلى الحصص المستبقاة ويتم تضمين قيمته العادلة في تحديد الأرباح والخسائر أو الخسائر عند استبعاد الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. إضافة إلى ذلك، يقيد البنك جميع القيم المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما له صلة بتلك الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على نفس الأساس المطلوب إذا ما كانت الشركة الزميلة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات الصلة مباشرة. وطبقاً لذلك، فإذا ما كان قد تم إعادة تصنيف أي ربح أو خسارة معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، يعيد البنك تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (كتعديل إعادة تصنيف) عندما يفقد التأثير الجوهري على تلك الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

عندما تبرم أي من منشآت البنك تعاملات مع شركة زميلة أو مشروع مشترك، يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من المعاملات مع الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في البيانات المالية الموحدة للبنك فقط إلى المدى الذي لا تتعلق فيه المصالح في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك بالبنك.

(ز) الأدوات المالية

تسجل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح أي من منشآت البنك طرفاً في ترتيب تعاقدي خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على الفور في بيان الدخل الموحد.

(ح) الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بكافة الطرق الاعتيادية لمشتريات أو بيع الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن الطرق الاعتيادية للشراء أو البيع هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده الاتفاقيات واللوائح في السوق.

تُقاس كافة الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءاً على تصنيف الموجوات المالية.

١ تصنيف الموجودات المالية

تُقاس "الأرصدة لدى البنوك المركزية"، "المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية"، "الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية"، "الاستثمار في صكوك إسلامية" وبنود محددة من "الذمم المدينة والموجودات الأخرى" التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقص خسارة انخفاض القيمة والإيرادات الآجلة. إن وجدت (باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي).

- أن تكون الموجودات محتفظاً بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينتج عن البنود التعاقدية الخاصة بالأداة، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات للأصل وأرباح على قيمة الأصل غير المسددة.

تُقاس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ح) الموجودات المالية (يتبع)

٢ التكلفة المطفأة وطريقة الربح الفعلي

إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية غير أدوات الملكية وطريقة توزيع الإيرادات على مدار الفترات المتعلقة بها. إن نسبة الربح الفعلية هي النسبة التي تستخدم لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المخصومة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نسبة الربح الفعلية وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) من خلال العمر الافتراضي المقدر للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية المُقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة. ويُعترف بالإيرادات في بيان الدخل الموحد.

٣ الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للبنك أن تختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في أداة حقوق الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

يعد الأصل المالي محتفظاً بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤه أساساً لغرض البيع في المستقبل القريب، أو
- كان، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك وله طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كان أداة مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي إعادة تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية. لن يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الاستثمارات.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على استثمارات حقوق الملكية في الأرباح أو الخسائر عندما ينشأ حق البنك في الحصول على هذه التوزيعات بما يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ *الإيرادات*. إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المكتسبة في بيان الدخل الموحدة ويتم تضمينها في بند "الأرباح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة".

٤ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم يقم البنك بتصنيف استثماراً ما بأنه لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي (انظر أعلاه).

تُقاس الموجودات المالية (بخلاف أدوات الملكية) التي لا تستوفي معيار التكلفة المطفأة (انظر أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إضافة إلى ذلك، فإن الموجودات المالية (بخلاف أدوات الملكية) الموجودات المالية (بخلاف أدوات الملكية) التي تستوفي معيار التكلفة المطفأة ولكنها غير مصنفة كأدوات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قد تصنف الأدوات الاستثمارية والتمويلة كأدوات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ القياس أو الاعتراف بشكل غير متناسق والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف البنك أية موجودات مالية (بخلاف أدوات الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم تغير نموذج الأعمال بحيث لم يعد يتم استيفاء معيار التكلفة المطفأة. لا يسمح بإعادة تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات الملكية) المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ح) الموجودات المالية (يتبع)

٤ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يتبع)

تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير إضافة إلى أية أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة قياس المعترف به في بيان الدخل الموحد. يتم تضمين صافي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الدخل الموحد في بند "الربح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة" في بيان الدخل الموحد. تُحدد القيمة العادلة وفق الطريقة المبينة في إيضاح ٥٠ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق البنك في استلام توزيعات الأرباح وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ *الإيرادات* ويتم تضمينها في بيان الدخل الموحد كما هو مفصح عنه أعلاه.

٥ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تُحدد القيمة العادلة للموجودات المالية السائدة بالعملات الأجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحول بالأسعار الفورية في نهاية كل فترة تقرير. تشكل مكونات صرف العملات الأجنبية جزءاً من ربح أو خسارة قيمتها العادلة. وطبقاً لذلك،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمكون صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد؛ و
- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم الاعتراف بأي مكون لصرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الأخر.

بالنسبة للعملات الأجنبية السائدة في أدوات غير أدوات حقوق الملكية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية بناءاً على التكلفة المطفأة للموجوات المالية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

٦ إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تُقيم الموجودات المالية (بما في ذلك الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية في الصكوك الإسلامية والأرصدة المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات الأخرى) المقاسة بالتكلفة المطفأة لتحري مؤشرات خسارة انخفاض القيمة في نهاية كل فترة تقرير. تعتبر الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية، أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي الخسارة المسجلة للإنخفاض ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمُصدر أو الطرف المقابل،
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الربح أو المدفوعات الرئيسية،
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المتعامل سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

إن قيمة الانخفاض في القيمة هي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والتي تعكس الضمانات والرهونات، مخصومة بنسبة الربح الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرةً بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب مخصص انخفاض القيمة. وفي حال إعتبار الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لا يمكن تحصيلها، فيتم شطبها مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة. ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ذمم تم شطبها في وقت سابق إلى حساب مخصص انخفاض القيمة. تسجل التغيرات على القيمة الدفترية لحساب مخصص انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

إذا انخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون الإنخفاض مرتبطاً بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الإعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الدخل الموحد إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل في تاريخ عكس الانخفاض في القيمة ما الذي كانت ستكون عليه قيمة التكلفة المطفأة إذا لم يكن قد تم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ح) الموجودات المالية (يتبع)

٦ إنخفاض قيمة الموجودات المالية (يتبع)

تُشطب الأدوات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية (ومخصص الانخفاض ذات الصلة)، سواء جزئياً أو كلياً، بصورة طبيعية، عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد قيمة الأصل وكذلك، بالنسبة للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية المضمونة، عندما يكون قد تم استلام المتحصلات من تحقيق الأدوات المالية.

يقيم البنك انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالتكلفة المطفأة على النحو التالي:

(١) موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية مقيمة فردياً

تتمثل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقيّمة فردياً بشكل رئيسي من موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية وتمويلات واستثمارات تجارية وشركات والتي يتم تقييمها فردياً لتحديد إن كان هنالك أي دليل موضوعي يشير إلى إنخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية. تصنّف الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية كمنخفضة القيمة حالما يوجد شك في قدرة المتعامل على الوفاء بالتزامات الدفع للبنك وفقاً لشروط العقد الأصلية. ينشأ الشك في قدرة المتعامل على الوفاء بالدفعات الملتزمة عامةً عندما:

- لا يتم سداد أي من قيمة الأصل أو الأرباح وفق الشروط التعاقدية؛ و
- وجود تدهور حاد في المركز المالي للمتعامل وعندما لا يكون من المحتمل أن تغطي القيمة المتوقع تحقيقها من استبعاد الضمانات، إن وجدت، القيمة الدفترية الحالية للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية.

يتم قياس الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المحتسبة على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية أو، كوسيلة عملية، بناءً على القيمة السوقية المنظورة للموجودات المالية التمويلية والإستثمارية الإسلامية أو القيمة العادلة للضمان المرتبط بالأصل، إذا كان الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية تخضع لضمانات. يتم إحتساب خسارة إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والقيمة الحالية المنخفضة.

(٢) موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية لأفراد ذات ميزات مشتركة وليست مقيمة فردياً

يتم إحتساب مخصص إنخفاض القيمة الجماعي لتغطية إنخفاض القيمة مقابل مجموعة معينة من الموجودات عندما يكون هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة من خلال تطبيق منهج يخصص معدلات خسارة أعلى متماشياً مع تاريخ القسط المتأخر.

(٣) متكبدة ولم يتم تحديدها بعد

إن الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيمة بشكل فردي التي لا يوجد أي دليل محدد على خسارتها على أساس فردي يتم تجميعها وفقا لمخاطر الائتمان استناداً إلى قطاعها، المنتج أو تصنيف الموجودات التمويلية والاستثماريةلغرض إحتساب الخسائر المقدرة كمجموعة. إن هذا يعكس خسائر إنخفاض القيمة التي كان من الممكن أن يتكبدها البنك نتيجة أحداث حصلت قبل تاريخ المركز المالي الموحد والتي لم يتمكن البنك من تحديدها فردياً، والتي يمكن تقديرها بشكل موثوق. عند تواجد المعلومات التي تحدد الخسائر المتعلقة بالموجودات التمويلية والاستثماريةالفردية ضمن مجموعة المتعامل يتم حالاً على الفور هذه بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من مجموعة المتعامل، ويتم تقييمها فردياً لإنخفاض القيمة.

(٤) تسهيلات التمويل المعاد التفاوض عليها

يسعى البنك قدر الإمكان لإعادة هيكلة التعرضات لمخاطر الإئتمان بدلاً من الاستحواذ على ضمانات، ويمكن أن يشمل ذلك تمديد ترتيبات الدفع والموافقة على شروط الإئتمان الجديدة. وفور إعادة التفاوض على الشروط، يصبح التعرض للإئتمان غير متأخر السداد. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء كافة المعايير وأن الدفعات المستقبلية سوف تحدث. تستمر التسهيلات في الخضوع لتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو إجمالية ويتم إحتسابها باستخدام سعر الربح الفعلي الأصلي للتسهيلات معتمدةً على إستجابة المتعامل للشروط المعدّلة وقيامه بتسديد الدفعات المطلوبة للموجودات الإستثمارية والتمويلية الإسلامية وتحويلها لفئة عاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ح) الموجودات المالية (يتبع)

٧ إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يلغي البنك الاعتراف بالموجودات المالية إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر والمنافع الجوهرية من ملكية الموجودات إلى منشأة أخرى. إذا لم يقم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحول، يعترف البنك بفائدته المستبقاة في الأصل إضافة إلى مسؤولية ذات صلة بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ البنك بالمخاطر والمنافع الجوهرية لملكية أي من الموجوات المالية المحولة، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي وكذلك بالتسهيلات المضمونة للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمة الاعتراف المستلمة والواجبة السداد في بيان الدخل الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بأي من الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الكلية المتراكمة سابقاً في مخصص إعادة تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد، ولكن يتم تحويله إلى الأرباح المستبقاة ضمن حقوق الملكية.

(ط) المطلوبات المالية وأدوات الملكية

١ التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات المداينة والملكية التي تصدر عن البنك إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

٢ أدوات الملكية

تعرّف أداة الملكية على أنها أي عقد يثبت مصالح مستبقاة في موجودات أي منشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي يصدرها البنك بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

يتم الاعتراف بأدوات الملكية الخاصة بالشركة الأم التي استحوذت عليها بنفسها أو عن طريق أي من شركاتها التابعة (أسهم الخزينة) وتُخصم مباشرة في حقوق الملكية. لم يتم تسجيل أية أرباح أوخسائر في بيان الدخل الموحد من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة الأم.

إن الصكوك من الطبقة الأولى هي صكوك مضاربة دائمة وغير قابلة للاسترداد من قبل حاملي الصكوك ويستحقون توزيعات أرباح غير متراكمة بناءً على موافقة مجلس الإدارة. وطبقاً لذلك، فإن الصكوك من الطبقة الأولى تعرض كمكون لأدوات حقوق الملكية صادرة من قبل البنك في حقوق الملكية.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية وتوزيعات الأرباح على صكوك من الطبقة الأولى كمطلوبات وتُخصم من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من جانب مساهمي البنك ومجلس الإدارة على التوالي. ويتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تم الموافقة عليها بعد تاريخ التقرير كحدث غير معدل بعد تاريخ التقرير.

٣ المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الربح الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

على الرغم من ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الموجودات المالية غير مؤهلاً لألغاء الإعتراف أو عند تطبيق طريقة التدخل المستمرة، والضمانات المالية الصادرة عن البنك، والالتزامات التي أصدرها البنك لتقديم تسهيلات بسعر ربح أقل من سعر السوق يتم قياسها وفقا للسياسات المحاسبية المحددة المبينة أدناه.

(١) المطلوبات المالية المُقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالتكلفة المطفأة عند نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الربح الفعلي. يتم تضمين حصة المتعاملين في الأرباح التي لم يتم رسملتها كجزء من تكاليف الموجودات في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ط) المطلوبات المالية وأدوات الملكية (يتبع)

٣ المطلوبات المالية (يتبع)

(١) المطلوبات المالية المُقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة (يتبع)

إن طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للمطلوب المالي وتوزيع حصة المودعين في الأرباح على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلية هي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تُشكل جزءاً في نسبة الربح الفعلية، وتكاليف المعاملة) عبر المدة المتوقعة للمطلوب المالي أو (أينما كان مناسباً) عبر فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

تتضمن المطلوبات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة "المطلوب إلى البنوك والمؤسسات المالية"، "ودائع العملاء"، "أدوات تمويل الصكوك"، "تمويل وكالة متوسط الأجل" وبعض "الذمم الدائنة والمطلوبات".

(٢) أدوات الصكوك القابلة للتحويل

يتم تسجيل أدوات الصكوك القابلة للتحويل والتي يمكن تسويتها وفقا لاختيار المُصدر كأدوات مالية مُركبة. ويُحسب عنصر حقوق ملكية الصكوك القابلة للتحويل بأنه الفائض من العائدات عن القيمة الحالية للأرباح في المستقبل والمدفوعات الرئيسية، مخفضة بسعر السوق للأرباح التي تنطبق على المطلوبات المماثلة التي لا تملك خيار التحويل.

(٣) أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية السائدة بالعملات الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية بناءاً على التكلفة المطفأة للأدوات ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

تُحدد القيمة العادلة المطلوبات المالية السائدة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحول بالأسعار الفورية في نهاية كل فترة تقرير.

(٤) الضمان المالي

إن الضمان المالي هو تعهد من المصدر بالقيام بسداد دفعات محددة لتعويض صاحب الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء إخفاق المدين في الوفاء بالدفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط المطلوب المالي المقاس بالتكلفة المطفأة.

وتقاس عقود الضمان المالي الصادرة عن البنك بشكل مبدئي بقيمتها العادلة، كما تقاس لاحقاً. إذا لم يتم تحديدها كأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالقيمة الأعلى لـ:

- قيمة الالتزام بموجب الضمان المالي، طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧، *المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات الطارئة*؛ و
- القيمة المعترف بها مبدئياً ناقص، إذا كان مناسباً، الإطفاء الكلي المعترف به طبقا لسياسات الاعتراف بالدخل.

(٥) إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الاعتراف بالمطلوبات المالية، فقط عندما يتم إعفاء البنك من التزاماته أو إلغاء تلك الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الإعتراف بها والمقابل المدفوع أو واجب الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة في بيان الدخل الموحد.

(ي) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

يتم إعداد الإيرادات والنفقات على أساس صاف فقط عندما تسمح به المعايير المحاسبية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناجمة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في البنك.

يعتبر البنك طرفاً في عدد من الترتيبات، بما في ذلك اتفاقيات الدفع الرئيسية بالصافي، والتي تمنحه الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا يكون لديه النية لتسوية المبالغ الصافية أو في وقت واحد، وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ك) الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

إن الأدوات المالية الإسلامية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لاعتبارات متغيرة ولا تتطلب إستثمار أولي أو إستثمار أولي مبدئي ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي. يبرم البنك معاملات متنوعة لأدوات مالية إسلامية مشتقة لإدارة التعرضات المتعلقة بمخاطر أسعار الربح وصرف العملات الأجنبية وتتضمن تعهدات أحادية (وعد من طرف واحد) لبيع/ شراء عملات ومقايضات إسلامية.

يتم قياس الأدوات المالية الإسلامية المشتقة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة بتاريخ العقد ويتم لاحقا إعادة قياسها بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات الإسلامية التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات. يتم مقاصة موجودات ومطلوبات المشتقات الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة إذا كانت المعاملات مع الطرف المقابل نفسه، ووجود حق قانوني للتقاص، ويعتزم الطرفان تسوية التدفقات النقدية على أساس صاف.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة حيثما يكون متاحاً. عندما لا يكون هناك سوق نشطة للأدوات المالية، يتم إشتقاق القيمة العادلة من الأسعار لمكونات المشتقات الإسلامية بإستخدام الأسعار المناسبة أو نماذج التقييم.

تعتمد طريقة الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقات الإسلامية محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كأدوات تحوط، وإذا كانت الأخيرة، طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم الاعتراف بجميع المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل الموحد.

عند تصنيف المشتقات الإسلامية كأدوات تحوط، يقوم البنك بتصنيفها إلى: (أ) معاملات تحوط التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو إلتزامات الشركة ("تحوطات القيمة العادلة")، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط لتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به ("تحوطات التدفقات النقدية")، (ج) تحوط صافي الإستثمار في عمليات خارجية ("تحوطات صافي الإستثمار"). تطبق محاسبة التحوطات على المشتقات الإسلامية المصنفة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة أو التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمار بشرط تلبية توافر معايير محددة.

في بداية علاقة التحوط، للتأهل لمحاسبة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المغطاة وكذلك هدفه من إدارة المخاطر واستراتيجيته للقيام بالتحوط. ويطلب البنك أيضا تقييم موثق، لفاعلية التحوط من مقاصة التغيرات التي تخص المخاطر المتحوط لها في القيم العادلة أو التدفقات النقدية من البنود المغطاة سواء في بداية التحوط وعلى أساس مستمر. حول أدوات التحوط، والمشتقات في المقام الأول، والتي تستخدم في معاملات التحوط. يتم تضمين ربح لتحوطات مؤهلة معينة ضمن بيان الدخل الموحد.

١ تحوطات القيمة العادلة

إذا كانت علاقة التحوط قد تم تحديدها كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط بشأنه عن التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط بشأنها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كل من الأداة الإسلامية المشتقة والبند المتحوط بشأنه يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة الإسلامية المشتقة يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها في بيان الدخل الموحد إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة الإسلامية، أو تم بيعها أو إنهائها أو إستخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغاء تحديدها يتم وقف إستخدام محاسبة التحوط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ك) الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

٢ تحوطات التدفقات النقدية

يتم الإعتراف بالجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات الإسلامية المشتقة التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن إحتياطي تحوطات التدفقات النقدية في الدخل الشامل الآخر. ويتم الإعتراف مباشرةً لأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعّال في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له عن الربح أو الخسارة. ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقدّرة المتحوط لها الإعتراف بموجود أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو المطلوب. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهائها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية حتى يتم الإعتراف بالمعاملة المقدّرة وذلك في حالات كونها موجود غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقدّرة على بيان الدخل الموحد. إذا كان متوقعاً أن لا تتم المعاملة المقدّرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد مباشرةً وكإيرادات/ خسائر تجارية.

٣ الأدوات الإسلامية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط

إن كافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات الإسلامية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط يتم الإعتراف بها مباشرةً في بيان الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. ولكن إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لمشتقات إسلامية يتم إدارتها بالإشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات / الخسائر الأخرى.

يتم معالجة الأدوات الإسلامية المشتقة المدمجة في أدوات مالية أخرى أو عقود غير مالية مضيفة كأدوات مشتقة إسلامية منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها لا تشابه مخاطر وصفات العقد المضيف، وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الدخل الموحد.

(ل) تعهدات آحادية لبيع/ شراء عملات (التعهدات)

تُدرج التعهدات بالقيمة العادلة، حيث تعادل القيمة العادلة للتعهد مرادف الأرباح أو الخسائر غير المحققة من تأشير التعهد باستخدام الأسعار السائدة في السوق. إن التعهدات ذات القيمة الإيجابية في السوق (أرباح غير محققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى وأن التعهدات ذات القيمة السوقية السلبية (خسائر غير محققة) تدرج ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

(م) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية، والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك، والبنود في سياق التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات السائلة التي تستحق في أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ التملك، والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل البنك في إدارة التزاماته قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

(ن) التقارير القطاعية

يمثل القطاع عنصر مميز للبنك يشترك إما في تقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو في تقديم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي) ويخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات. تشتمل إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع على التحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. طالع إيضاح ٤٦ تقارير قطاع الأعمال.

(س) القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي للسداد من المتعامل كموجودات مالية. ولذلك، فقد تم حصر الالتزامات فيما يتعلق بالقبولات كموجودات ومطلوبات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ع) عقارات محتفظ بها للبيع

تُصنف العقارات المستحوذ عليها أو المشيدة لغرض البيع كعقارات محتفظ بها للبيع. تظهر العقارات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. تمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق صافي سعر البيع المقدر ناقصاً التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

تتضمن التكاليف تكلفة الأراضي والإنشاءات وغيرها من المصاريف المتعلقة مثل الأتعاب المهنية وتكاليف الأعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع. والتي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة الضرورية للحصول على الموجودات جاهزة للاستعمال المعد لها في حيز التنفيذ.

(ف) الاستثمارات العقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لغرض اكتساب عوائد إيجارية و/ أو لتحقيق رأس مال (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لنفس الغرض). يتم قياس الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسارة إنخفاض القيمة، إن وجدت. يحتسب الاستهلاك على الاستثمار في العقارات على أساس طريقة القسط الثابت لأكثر من ٢٥ سنة.

يُلغى الاعتراف بالاستثمارات العقارية إما عند استبعادها أو عند سحب الاستثمار العقاري من الاستخدام بصورة دائمة ولم يعد هناك مزايا اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. إن أية أرباح أو خسائر تنتج من إلغاء الاعتراف بالاستثمار العقاري (والمحتسبة كالفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) يتم تضمينها في بيان الدخل الموحد للفترة التي تم خلالها إلغاء الاعتراف بالعقار.

تتم التحويلات إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بانتهاء سكن المالك أو بدء عقد الإيجار التشغيلي لطرف آخر أو انتهاء الإنشاء أو التطوير. إن التحويلات تتم من الاستثمارات العقارية، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام يستدل عليه بالبدء في سكن المالك أو بدء التطوير بغرض البيع.

(ص) الممتلكات، آلات والمعدات

تظهر الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تعزى بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات.

يتم الاعتراف بالتكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات أو يعترف بها كموجودات منفصلة، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق على البنك، ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى في فترة تكبدها في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة أو تقييم الموجودات على أعمارها الإنتاجية المقدّرة باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

• مباني	١٥ – ٢٥ سنة
• آلات ومعدات	١٥ - ٢٠ سنة
• الأثاث والمعدات المكتبية	٣ – ٥ سنوات
• تقنية المعلومات	٣ – ٥ سنوات
• السيارات	٣ سنوات

لا يتم استهلاك أراضي التملك الحر.

يتم إجراء مراجعة للقيم المتبقية للموجودات وكذلك أعمارها الإنتاجية وطريقة الإستهلاك بنهاية كل سنة، مع تأثير أية تغيرات في التقديرات بأثر مستقبلي.

يُلغى الاعتراف بأي من بنود الممتلكات، الآلات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع تحصيل أية منافع اقتصادية مستقبلية من الاستعمال المستمر للأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الممتلكات، الآلات والمعدات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ص) الممتلكات، آلات والمعدات (يتبع)

تُدرج الممتلكات أو الموجودات في مرحلة الإنشاء بغرض الإنتاج أو التوريد أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم تحدد بعد بالتكلفة ناقصاً أية خسائر معترف بها لانخفاض القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقارات، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بالعمالة. وبالنسبة للموجودات المؤهلة، فيتم رسملة تكاليف التمويل بما يتفق مع السياسة المحاسبية للبنك. عندما تكون الموجودات جاهزة للغرض المعد لها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية الجارية إلى فئة الممتلكات، الآلات والمعدات المناسبة وتستهلك بما يتفق مع سياسات البنك.

(ق) إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في نهاية كل فترة محاسبية، يجري البنك مراجعة على القيم الدفترية للموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على انخفاض في قيمة الموجودات. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لكي يتم تحديد مدى الخسارة (إن وجد). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة للأصل فردياً يقوم البنك بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل الفردي. تُقدر البنك المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة المستردة هي القيمة الأعلى للقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع والقيمة المستخدمة. عند تقييم القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المقدرة لحساب القيمة الحالية باستخدام نسبة خصم ما قبل الضريبة والتي تعكس المخاطر المحددة للأصل.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الدفترية، يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل إلى قيمته المستردة. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

في حال تم عكس خسارة إنخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

(ر) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أنه سيكون مطلوباً من البنك تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

تعد القيمة المعترف بها كمخصص هي أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. إذا ما تم قياس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث ، يتم إدراج الذمة المدينة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

تنشأ الالتزامات الحالية بموجب الاعتراف بالمخصصات وقياسها ضمن عقود مرهقة. ويعد العقد المرهق موجوداً عندما يكون لدى البنك عقداً تتخطى بموجبه التكاليف التي لا يمكن تجنبها لاستيفاء الالتزامات التعاقدية قيمة المنافع الاقتصادية المتوقع استلامها من العقد.

(ش) مكافآت نهاية خدمة الموظفين

يقوم البنك بالمساهمة في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

يكون البنك مخصصاً مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين، وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تحتسب استحقاقات هذه المكافآت على أساس رواتب الموظفين وفترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

(ت) ترتيبات الدفع على أساس الأسهم

يتم قياس الدفعات على أساس أسهم الملكية للموظفين بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة كما في تاريخ المنح.

إن القيمة العادلة المحددة بتاريخ المنح للدفعات على أساس أسهم الملكية يتم إدراجها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على فترة الإكتساب، بناءً على تقدير البنك للأدوات المالية التي سوف يتم إكتسابها بالنهاية. بتاريخ كل فترة تقرير، يراجع البنك تقديراته لعدد الأدوات المالية المتوقع إكتسابها. إن تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، يتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد على فترة الإكتساب المتبقية مع تعديل مماثل لاحتياطي برنامج أسهم حوافز الموظفين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ث) الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة الناتجة عن نتائج شركة تابعة خارجية وفقًا للتنظيمات المالية المطبقة في البلدان التي تمارس فيها الشركات التابعة أعمالها.

١ الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة الحالية على الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الوارد في بيان الدخل الموحد بسبب بنود الدخل أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى والبنود التي لا تخضع للخصم أو الضريبة مطلقاً.

٢ الضرائب الآجلة

تُسجل الضريبة الآجلة بالفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأسس الضريبية المقابلة المستخدمة في حساب الربح الخاضع للضريبة. ويتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة بشكل عام لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. ويتم الاعتراف عموما بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم للدرجة التي يكون من المحتمل أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متاحة على أساسها يمكن أن تستخدم هذه الفروقات. لا يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف دمج الأعمال) من الموجودات والمطلوبات الأخرى في المعاملات التي لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة، ولا الربح المحاسبي.

يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبية المؤجلة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في المشاريع المشتركة، إلا إذا كانت البنك قادراً على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المحتمل أن الفرق المؤقت لن ينعكس في المستقبل المنظور. ولا يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص سوى إلى حد الذي يكون من المحتمل أن تكون هناك أرباح ضريبية كافية مقابلها للاستفادة من الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يخضع المبلغ المدرج لموجودات ضريبة الدخل المؤجلة للمراجعة في نهاية كل فترة تقرير ويُخفض إلى الحد الذي يكون فيه من غير المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون كافية للسماح باستخدام كل أو جزء من الموجود المطلوب استرداده.

(خ) الزكاة

تُحتسب الزكاة للمساهمين بناءً على "طريقة صافي الأموال المستثمرة" وفق رأي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

يتم احتساب الزكاة للمساهمين على النحو التالي:

١ احتساب الزكاة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين

تحتسب الزكاة وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك على النحو التالي:

- تُحتسب حصة الزكاة مستحقة الدفع من قبل البنك نيابة عن المساهمين على "الاحتياطي القانوني"، "الاحتياطي العام"، "الأرباح المستبقاة" و"مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين"؛
- يتم تسوية الزكاة، المدفوعة عن طريق الشركات المستثمرة بشكل مباشر، في زكاة المساهمين، في حال قيام البنك باحتساب صافي الربح فقط بعد زكاة الشركات المستثمرة؛
- الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين يتم احتسابها وخصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين المحتفظ به من قبل البنك، ويُضاف إلى رصيد ذمم الزكاة الدائنة؛ و
- تصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يعينها مجلس الإدارة والتي تعمل وفق القوانين الداخلية التي يسنها مجلس الإدارة.

٢ زكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين

تمثل الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين مباشرة الزكاة المتبقية بعد خصم الزكاة المحتسبة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ذ) الاعتراف بالإيرادات

تُقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ المتحصلة أو القابلة للتحصيل.

١ إيرادات من موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

يتم الإعتراف بالإيرادات من أي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية ستتدفق على البنك ويكون من الممكن قياس قيمة الإيرادات بطريقة موثوقة. تستحق / تطفئ الإيرادات من أي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس زمني، بالإشارة إلى مبلغ الأصل غير المسدد ومعدل الربح الفعلي المطبق. هو المعدل الذي يخصم بالضبط صافي الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للأصل المالي عن صافي القيمة الدفترية لتلك الموجودات عند الاعتراف المبدئي.

٢ إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الإعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

٣ توزيعات الأربح

يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات أرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية عندما يكون هناك حق في إستلام تلك الأرباح.

٤ إيرادات من إلغاء عقود بيع العقارات

تُسجل الإيرادات من إلغاء بيع العقارات (إيرادات سقوط الملكية) في بيان الدخل الموحد، في حالة العقارات المُباعة والتي لم يتم الاعتراف بها بعد كإيرادات، عند عدم وفاء المتعامل بالالتزام ببنود الدفع المتعاقد عليها. وعلى الرغم من التواصل بشكل مستمر في متابعة المتعامل المتخلف عن السداد، إلا أن تلك الحالة تعتبر قد وقعت حال استمرار المتعامل في التخلف عن السداد وفقاً للبنود التعاقدية، وذلك بما يتفق مع الإجراءات المنصوص عليها من قبل مؤسسة التنظيم العقاري بدبي.

٥ صافي الإيرادات من بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات عندما يتم تسليم العقارات ونقل سندات ملكيتها. وفي ذلك الوقت يكون قد تم استيفاء جميع الشروط التالية:

- يكون البنك قد حول كافة المخاطر والمنافع الجوهرية لملكية العقارات؛ إلى المشتري
- يمكن قياس قيمة الإيرادات بطريقة موثوقة؛
- يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة على البنك؛ و
- يمكن قياس التكاليف المتكبدة، أو التي ستتكبد، فيما له صلة بالمعاملة بطريقة موثوقة.

تتضمن تكاليف بيع العقارات تكاليف الأراضي وتكاليف التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية والإنشاءات، وتعتمد تكاليف البيع المتعلقة بالشقق على التوزيع المتوقع حتى تاريخه إلى مجموع تكاليف التطوير المتوقعة لكافة المشاريع.

٦ إيرادات الإيجارات

إن سياسة البنك للاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار التشغيلية مشمول عنها في إيضاح ٤ (أأ) أدناه.

٧ الدخل المستبعد

وفقًا لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابع للبنك، يتوجب على البنك تحديد الدخل الناتج عن مصادر غير مقبولة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وإبقاء هذا المبلغ في حساب منفصل يتم استخدامه في الأنشطة الاجتماعية الخيرية المحلية.

(ض) احتساب حصة أرباح المودعين

تُحتسب توزيعات الأرباح بين المودعين والمساهمين طبقاً للإجراءات القياسية للبنك وتُصرح بها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك.

(أأ) عقود الإيجار

١ البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأجير التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المعني. تضاف التكاليف المباشرة المتكبدة أثناء المفاوضات والترتيبات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية إلى القيمة الدفترية للأصل المستأجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ض) احتساب حصة أرباح المودعين (يتبع)

(أأ) عقود الإيجار (يتبع)

٢ البنك كمستأجر

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

في حالة استلام الحوافز الإيجارية للدخول في عقود إيجار تشغيلية، فيتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوب. يُعترف بالمنافع المتراكمة للحوافز كتخفيض للمصروفات الإيجارية على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر.

(أ ب) العملات الأجنبية

في طور إعداد البيانات المالية لكل منشآة فردية من منشآت البنك، يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية لكل منشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. وفي نهاية كل فترة تقرير، تُحول البنود المالية السائدة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير المالية المسجلة بالقيمة العادلة السائدة بالعملات الأجنبية بالأسعار في التاريخ التي تُحدد فيه القيمة العادلة. لا يتم تحويل البنود غير المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لأي من العملات الأجنبية.

يتم الاعتراف بفروق تحويل أسعار الصرف للبنود المالية في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تظهر فيها باستثناء:

- فروق أسعار الصرف على التمويلات الإسلامية بالعملات الأجنبية المتعلقة بالموجودات قيد الإنشاء للاستخدام الإنتاجي المستقبلي، والتي يتم تضمينها في تكلفة تلك الموجودات عندما تعتبر تعديلاً لتكاليف التمويل على تلك التمويلات بالعملات الأجنبية؛
- فروق أسعار الصرف على المعاملات المبرمة لتحوط مخاطر عملات أجنبية معينة؛ و
- فروق أسعار الصرف على البنود المالية المستحقة من، أو المستحقة إلى، عملية أجنبية لم يتم تخطيط تسوية لها وكذلك ليس من المحتمل حدوثها (ولذلك تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يتم الاعتراف بها مبدئياً في الدخل الشامل الآخر ويعاد تصليفها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد عند تسوية البنود المالية.

لغرض عرض البيانات المالية الموحدة، تحول موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك إلى الدرهم الإماراتي، عملة عرض البنك، باستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة تقرير. وتحول بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمعدلات أسعار الصرف السائدة في الفترة. يتم الاعتراف بفروق الصرف، إن وجدت، في بيان الدخل الشامل وتتراكم في حقوق الملكية (وتعزى إلى الأطراف غير المسيطرة كما هو مناسب).

عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، فإن جميع فروق التحويل المتراكمة المتعلقة بتلك العملية العائدة إلى مالكي البنك يعاد تصليفها إلى بيان الدخل الموحد.

إضافة إلى ذلك، عند الإستبعاد الجزئي لأي شركة تابعة لا ينتج عنه خسارة البنك للسيطرة على تلك الشركة التابعة، يعاد توزيع الحصة النسبية من فروق الصرف المتراكمة إلى الأطراف غير المسيطرة ولا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد. وبالنسبة لجميع الاستبعادات الجزئية الأخرى (أي الاستبعاد الجزئي لشركات تابعة أو مشاريع مشتركة لا ينتج عن ذلك خسارة البنك للتأثير الجوهري أو المشروع المشترك)، يعاد تصليف الحصة النسبية من فروق الصرف المتراكمة إلى بيان الدخل الموحد.

إن تعديلات القيمة العادلة على موجودات ومطلوبات محددة والناتجة عن الاستحواذ على عمليات خارجية يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات من العمليات الخارجية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة تقرير، ويتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية كما هو مبين في إيضاح ٤، قامت إدارة البنك باتخاذ إفتراضات محددة، كان لها بشكل أساسي تأثير جوهري على القيم الدفترية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والاستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة. تتلخص هذه الافتراضات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة للوصول إلى القيم الدفترية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية والاستثمارات المالية والقيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة فيما يلي:

(أ) خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

يتم إنشاء مخصص لخسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلاميه بتحميله في بيان الدخل الموحد كمخصص خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المشكوك في تحصيلها.

١ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة فردياً

تُحدد خسائر إنخفاض القيمة للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة فردياً بتقييم التعرض في كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على جميع الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التجارية والتي تكون ذات قيمة مهمة فردياً والتي لا ينطبق عليها طريقة التقييم كمجموعة.

تأخذ الإدارة بعين الاعتبار العوامل التالية عند تحديد مخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المهمة:

- المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات المرهونة؛
- قدرة البنك على تنفيذ حقه في مطالبته بالضمانات والمصاريف القانونية المتعلقة بذلك؛ و
- الفترة الزمنية المتوقعة لإكمال الإجراءات القانونية وبيع الضمانات المرهونة

تتطلب سياسة البنك إجراء مراجعة منتظمة على قيمة مخصصات الإنخفاض لتسهيلات الأفراد ومراجعة منتظمة لقيمة الضمانات وقدرة البنك على التنفيذ على هذه الضمانات.

تظل الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المنخفضة القيمة مصنفة كمنخفضة القيمة إلا إذا أصبحت متداولة بالكامل وأن يكون من المحتمل تحصيل الأرباح المستحقة وأصل الدين ضمن الجداول الزمنية المحددة.

٢ الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية المقيّمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص الإنخفاض للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية الإفرادية المتأخر تسديدها والتي لها خصائص مشتركة والتي لا تكون قيمها مهمة فردياً وللموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية العاملة التي لم يكن لديها إنخفاض في القيمة بصورة إفرادية.

يستند المخصص الجماعي على أي إنخفاض في التقييم الداخلي للموجود أو الإستثمار منذ أن تم منحه أو الاستحواذ عليه. تأخذ التقييمات الداخلية في الإعتبار العوامل مثل أي إنخفاض في مخاطر البلد أو الصناعة والتقادم التكنولوجي بالإضافة لنقاط الضعف الهيكلية المحددة أو إنخفاض في التدفقات النقدية.

تقيّم إدارة البنك، بناءً على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة وأحوال الإئتمان، مقدار الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم تحديدها بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(ب) تصنيف الاستثمارات

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية على نموذج الأعمال الذي تتبناه الإدارة في إدارة موجوداتها المالية. ويستند كذلك على سمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية المقيمة. إن الإدارة لديها القناعة أن استثمارات البنك في الأوراق المالية مصنفة ومقاسة بالشكل المناسب.

إن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة هي تلك الموجودات المحتفظ بها ضمن نمك أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجوات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتبرز شروط التعاقد، في تواريخ محددة، التدفقات النقدية التي تعد دفعات على مبلغ الأصل والأرباح فقط.

إن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر هي استثمارات استراتيجية في أدوات حقوق الملكية وصناديق استثمار غير محتفظ بها للاستفادة من التغيرات في قيمة القيمة العادلة وغير محتفظ بها كذلك للمتاجرة. تعتقد الإدارة أن تحديد تلك الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يوفر عرض أكثر وضوحاً لفائدتها متوسطة وطويلة الأجل في أدواتها أكثر من الاحتفاظ بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

(ب) تصنيف الاستثمارات (يتبع)

يبين إيضاح رقم ١٠ حول هذه البيانات المالية الموحدة أن البنك يمتلك نسبة تزيد على ٢٠% من منشآتين مستثمرتين ويصنفهما مثل الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث قررت الإدارة أن البنك لا يمتلك التأثير الجوهري على تلك المنشأتين. وقد استند القرار الذي اتخذته الإدارة على حقيقة أن البنك ليس لديه ممثلون في مجالس إدارات أي من تلك المنشأتين. ولا صلة لهما بمدراء الصناديق المالية.

إن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكون إما محتفظاً بها للمتاجرة أو محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(ج) إنخفاض قيمة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك إذا كان هناك ضرورة للإعتراف بأية خسائر إضافية في القيمة للاستثمارات على القيمة المدرجة في الشركة الزميلة والمشاريع المشتركة بمقارنة القيمة المستردة مع القيم المستخدمة أو القيم العادلة بعد تنزيل تكلفة البيع، أيهما أعلى.

عند تحديد القيم المستخدمة للإستثمار يُقيم ما يلي:

- حصته في القيمة المالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها من قبل الشركات الزميلة، بما فيها التدفقات النقدية من اعمال الشركات الزميلة والعائد من الإستبعاد النهائي للإستثمار، أو
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من توزيعات الأرباح المتوقع إستلامها من الإستثمار ومن الإستبعاد النهائي للاستثمار.

(د) الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

بعد الإعتراف المبدئي، يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المدرجة، نماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب. عند عدم تواجد أسعار مستقلة يتم تحديد القيمة العادلة بإستعمال طرق التقييم التي تستند على بيانات السوق المتواجدة. ويتضمن ذلك المقارنة مع أدوات مشابهة عند توفر بيانات سوق وتحاليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات وطرق التقييم الأخرى المستخدمة عادةً من قبل السوق.

إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بعين الإعتبار عند إستعمال أي نموذج هي:

- مدى إمكانية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للأداة. إن التدفقات النقدية تكون عادةً وفقاً لشروط الأداة ولكن تقدير الإدارة قد يكون مطلوباً عند وجود شكوك في قدرة الطرف الآخر للتعاقد في خدمة الأداة بموجب شروطها التعاقدية، و
- نسبة ربح ملائمة للأداة التي يتم استخدامها لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بتحديد تلك النسبة بناءً على تقييمها للفرق الملائم للنسبة عن معدل الربح الداخلي المحدد. عند تقييم الأداة بالرجوع إلى أدوات أخرى مشابهة، تأخذ الإدارة بالإعتبار تاريخ إستحقاق وتركيب وتصنيف الأداة التي يتم مقارنتها. عند تقييم الأدوات المالية بناءً على نماذج بإستعمال القيمة العادلة لمكوناتها تأخذ الإدارة بالإعتبار بالإضافة إلى ذلك ضرورة تعديلات تأخذ بالحسبان عدة عوامل تضم فرق سعر العرض والطلب والملائة الإئتمانية وتكاليف خدمة المحفظة وعدم وجود التأكيدات للنموذج المستخدم.

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية

تُقاس بعض الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. وقد وضعت الإدارة إجراء تقييم يتضمن دوائر للشؤون المالية والاستثمارية المصرفية لتحديد تقنيات التقييم والمدخلات المناسبة لقياسات القيمة العادلة.

وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يستخدم البنك البيانات الملحوظة للمدى التي تتوفر فيه تلك البيانات. وعندما تكون مدخلات المستوى ١ غير متوفرة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة من التقنيات، منها استخدام نماذج حسابية. تستمد مدخلات هذه النماذج من البيانات السوقية الملحوظة إن أمكن، وفي حال كانت تلك البيانات غير متوفرة، يكون من المطلوب اتخاذ حكم حتى يتسنى تحديد القيم العادلة. وتتضمن تلك الأحكام توحيد السيولة ومدخلات النموذج مثل نسب الخصم ومعدلات السداد وتقديرات معدل التعثر في السداد للأوراق المالية "المدعومة بالموجودات".

يتناول إيضاح ٥٠ حول هذه البيانات المالية الموحدة المعلومات المتعلقة بتقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المختلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥ الإفتراضات المحاسبية الحساسة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

(و) الممتلكات، الآلات والمعدات والاستثمارات العقارية

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات، الآلات والمعدات والاستثمارات العقارية على مدار أعمارها الانتاجية المقدرة استناداً إلى الاستخدام المتوقع للأصل والتقادم المادي المتوقع، والذي يعتمد على عوامل تشغيلية. لم تأخذ الإدارة بعين الاعتبار أية قيم متبقية حيث ترى ذلك غير جوهرياً.

(ز) السيطرة على شركة تابعة

يشرح إيضاح ١٦ لهذه البيانات المالية الموحدة أن شركة ديار للتطوير العقاري ش.م.ع ("ديار") هي إحدى الشركات التابعة للبنك بالرغم من أن البنك لا يملك سوى ٤٤,٩% من حصص ملكية ديار و ٤٤,٩% من حقوق التصويت بها. وشركة ديار هي شركة مدرجة في سوق دبي المالي، الإمارات العربية المتحدة. ومنذ إنشاء شركة ديار والبنك يمتلك نسبة ٤٤,٩% من ملكيتها، بينما نسبة حصص الملكية البالغة ٥٥,١% يحتفظ بها مساهمون متعددون ليسوا أطرافاً ذوي علاقة بالبنك.

قامت إدارة البنك بتقدير ما إذا كان للبنك السيطرة على ديار أم لا. وذلك استناداً إلى ما إذا كان للبنك بمفرده القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في ديار. أخذت الإدارة بعين الاعتبار، خلال اتخاذ القرارات، حجم الحصة المطلقة للبنك في ديار وحجم الحصص المتفرقة الأخرى التي يمتلكها مساهمون أخرون. وبعد إجراء التقدير، انتهت المجموعة إلى أن البنك لديه غالبية سلطة التصويت بما يكفي لتوجيه الأنشطة وثيقة الصلة بشركة ديار. ومن ثم فإن للبنك السيطرة على ديار.

(ح) التأثير الجوهري على شركة زميلة

يتناول إيضاح ١١ حول هذه البيانات المالية الموحدة أن شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م ("إيجار") هي شركة زميلة للبنك بالرغم من عدم ملكية البنك سوى على نسبة ١٧% من حصص الملكية في إيجار. وحيث أن البنك هو المساهم الأكبر في إيجار، فإن للبنك التأثير الجوهري على الشركة كما أن لديه ممثلاً في مجلس إدارة شركة إيجار. كما يعتبر البنك هو أكبر مقدمي الموارد المالية لشركة إيجار.

(ط) تصنيف المنشآت المستثمرة كمشاريع مشتركة

إن جميع المنشآت المستثمرة المصنفة كاستثمار في مشاريع مشتركة هي شركات ذات مسؤولية محدودة حيث يضفي شكلها القانوني الفصل بين أطراف المشاريع المشتركة والمنشآت المستثمرة نفسها. وعلاوة على ذلك، لا توجد أية ترتيبات تعاقدية أو أية حقائق أو ظروف أخرى تشير بأن أطراف المشاريع المشتركة لها حقوق في الموجودات والمطلوبات الخاصة بالتزامات المشاريع المشتركة، وعليه فإن كافة المنشآت المستثمرة تصنف كمشاريع مشتركة للبنك.

٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

(أ) فيما يلي تحليل النقد وأرصدة البنك لدى البنوك المركزية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
نقد في الصندوق	١,٧٤٠,٩٩٢	١,٧٣٢,٠٣٤
أرصدة لدى البنوك المركزية:		
حسابات جارية	٨٨٨,٢٥٩	١,٣٣٦,٥٠٩
متطلبات احتياطي لدى البنوك المركزية (إيضاح ٦ (ج))	٥,٠٩٥,٥٦٩	٤,١٨٦,٤٨٤
مرابحات دولية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	١٤,٩٨٨,١٤٤	٨,٢١٨,٩٧٢
المجموع	٢٢,٧١٢,٩٦٤	١٥,٤٧٣,٩٩٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (يتبع)

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٢,٥٤٦,٤٨٧	١٥,٣٣٢,٩٩٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١٦٦,٤٧٧	١٤١,٠٠٠
المجموع	٢٢,٧١٢,٩٦٤	١٥,٤٧٣,٩٩٩

(ج) يتم الإحتفاظ بمتطلبات الاحتياطي لدى البنوك المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية في كل من العملات المحلية والدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متاحة لعمليات البنك اليومية، ولا يمكن سحبها دون موافقة البنوك المركزية. إن مستوى الاحتياطي المطلوب يتغير كل شهر وفقا لتوجيهات ومتطلبات البنوك المركزية.

٧ مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب للبنك من البنوك والمؤسسات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	٢,٤٦١,٨٤٤	٦٥٢,٠٥٨
ودائع إستثمارية	١,٧٧٤,٢٦٣	٨٩١,٨٦٧
مرابحات دولية - قصيرة الأجل	٥,٣٧٠,٠٦١	١,٧٤٩,١٣٤
المجموع	٩,٦٠٦,١٦٨	٣,٢٩٣,٠٥٩

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٧,٣٢٨,٠٠١	٢,٣٤١,١٦٧
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٢٧٨,١٦٧	٩٥١,٨٩٢
المجموع	٩,٦٠٦,١٦٨	٣,٢٩٣,٠٥٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للبنك، بالصافي، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	٥,٩٦٠,٣٠٤	٥,٦٥٣,٠٠٧
مرابحات بضائع	٤,٢٧٦,٤١٢	٣,٨١٥,٤٨٣
مرابحات عقارية	٣,٧٣٧,٧٣١	٤,٢٦٤,٧٣١
مرابحات دولية - طويلة الأجل	٨٨٤,٦٨٩	٢٨٦,١٥٩
مجموع المرابحات	١٤,٨٥٩,١٣٦	١٤,٠١٩,٣٨٠
إجارات أخرى	١٣,١٦٠,٨١٣	١١,٥١٩,٥٥٨
إجارة تمويل منازل	١١,٣٧٦,٢٤٦	١٢,٣١٨,٤١٢
السلم	٦,٢٣٥,٦٥٩	٤,٦٨٧,١٩٣
استصناع	٣,٤٨٢,٠٠٢	٤,٤٩١,٩٦٠
بطاقات إئتمان إسلامية	٤٢٢,١٩٩	٣٩٢,٤٩٠
	٤٩,٥٣٦,٠٥٥	٤٧,٤٢٨,٩٩٣
الإيرادات المؤجلة	(١,٨٨٩,٢٢٨)	(٢,٣١٨,١١٦)
مقاولي واستشاري عقود استصناع	(١٢٢,٥٨٣)	(١٢١,٨٠٥)
مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية	٤٧,٥٢٤,٢٤٤	٤٤,٩٨٩,٠٧٢
موجودات استثمارية إسلامية		
مشاركات	٥,٦٤٤,٥٦١	٦,٨٢٤,٠٤٦
مضاربة	٤,٠٢٦,٩٧٣	٣,٨٩٤,٧١٤
وكالات	٣,٤٤٨,١٣٣	٣,١٧٤,٢٧٨
مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية	١٣,١١٩,٦٦٧	١٣,٨٩٣,٠٣٨
مجموع الموجودات التمويلية الاستثمارية الإسلامية	٦٠,٦٤٣,٩١١	٥٨,٨٨٢,١١٠
مخصصات إنخفاض القيمة (إيضاح ٨ (ب))	(٤,٥٧٣,٢٧٣)	(٣,٦٩٩,٤٢٢)
مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	٥٦,٠٧٠,٦٣٨	٥٥,١٨٢,٦٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

(ب) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير		
محمل للسنة	٣,٦٩٩,٤٢٢	٣,٥٠٨,٨٧٤
محرر إلى الأرباح أو الخسائر	١,١٥٣,٠٨٥	١,١٦٣,٦٧٤
استرداد / (شطب) خلال السنة	(٣٠١,٤٥٥)	(٢٧٩,٢٨٠)
تأثير سعر الصرف	٦,٨٠٢	(٦٩١,٣٣٢)
أخرى	(٣,٧٩٩)	(٢,٥١٤)
	١٩,٢١٨	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤,٥٧٣,٢٧٣	٣,٦٩٩,٤٢٢
إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة كمنخفضة القيمة	٥,٦٥٤,٠٠٣	٦,١١٨,٠٧٩

(ج) يقوم البنك، خلال المسار الاعتيادي لتقديم التمويل، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تتضمن هذه الضمانات رهن على قطعة أرض ومباني وحجز المدخرات وودائع الاستثمار وأدوات ملكية وموجودات ثابتة أخرى. إن القيمة التقديرية لضمانات التمويلات والاستثمارات الإسلامية فيما عدا موجودات الأفراد التي تعتبر بصورة رئيسية تمويلات إسلامية مبنية على موجودات هي على النحو التالي:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
ممتلكات ورهونات	٤٠,٠٦٦,٦٧١	٤١,٠٠٠,٥١٥
آلات وسيارات	٢,٠٩١,٠٩٦	٢,٢٣٨,٤٤٤
ودائع وأسهم	١,٦٤٨,٣٣٥	٧٧٩,٤٠٢

(د) إن القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك والمتعلقة بالتسهيلات المحددة فردياً كمنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تبلغ ٤,٠ مليار درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٥,٥ مليار درهم).

(هـ) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، استحوذ البنك على موجودات متنوعة تتكون بشكل رئيسي من سيارات. قام البنك ببيع موجودات معاد الاستحواذ عليها بقيمة ١,٨ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٧,٥ مليون درهم) حيث تم تعديلها مقابل الذمم المدينة القائمة.

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

(و) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية بالصافي بحسب القطاع الاقتصادي والتركيزات الجغرافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	داخل الإمارات العربية المتحدة	خارج الإمارات العربية المتحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣			
القطاع الاقتصادي			
الحكومة	٤,٦٢٧,٤٧٩	٩١,١٢٤	٤,٧١٨,٦٠٣
الصناعة والخدمات	٥,٩٣٧,١١٩	١,١٣٥,٥٩٣	٧,٠٧٢,٧١٢
التجارة	٤,٥٧٧,٣٥٥	١٦١,٩٥٦	٤,٧٣٩,٣١١
مؤسسات مالية	١,٣٢٢,٢٣٨	٦٣٥,٩٠٨	١,٩٥٨,١٤٦
العقارات	١٥,٧٨٨,١١٦	١٦١,٦٨٤	١٥,٩٤٩,٨٠٠
تمويلات منازل للأفراد	١١,٥٣٥,٣٢٤	١٦٦,٨٥٢	١١,٧٠٢,١٧٦
تمويلات شخصية	١٤,٢٤٨,٥٣٩	٢٥٤,٦٢٤	١٤,٥٠٣,١٦٣
	٥٨,٠٣٦,١٧٠	٢,٦٠٧,٧٤١	٦٠,٦٤٣,٩١١
مخصص إنخفاض القيمة			(٤,٥٧٣,٢٧٣)
الإجمالي			٥٦,٠٧٠,٦٣٨
٢٠١٢ (معاد عرضه)			
القطاع الاقتصادي			
الحكومة	٤,٠٨١,٥٤٠	-	٤,٠٨١,٥٤٠
الصناعة والخدمات	٦,٩٣٠,٤٦٨	١,٣٤١,٦٦٦	٨,٢٧٢,١٣٤
التجارة	٢,٦٢٦,٩١٤	٦٩,٧٨٥	٢,٦٩٦,٦٩٩
مؤسسات مالية	١,٠٨٦,٣٤٨	٢٦٣,١٦٤	١,٣٤٩,٥١٢
العقارات	١٧,١٨٣,٥٨٣	٨٤,٩٧٢	١٧,٢٦٨,٥٥٥
تمويلات منازل للأفراد	١٢,٦٤٧,٧١٢	١٧٩,٢٢٢	١٢,٨٢٦,٩٣٤
تمويلات شخصية	١٢,١٤٣,٩٠٧	٢٤٢,٨٢٩	١٢,٣٨٦,٧٣٦
	٥٦,٧٠٠,٤٧٢	٢,١٨١,٦٣٨	٥٨,٨٨٢,١١٠
مخصص إنخفاض القيمة			(٣,٦٩٩,٤٢٢)
الإجمالي			٥٥,١٨٢,٦٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٩ استثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفأة

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي لاستثمارات البنك في الصكوك الإسلامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	١٠,٢٠٤,٣٠٦	١٠,٠٦٦,٩٧٥
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥١٩,٩٨٥	٢٣٣,٢٤٩
باقي دول العالم	٩١٨,٢٦٢	٧٨٨,٤٣٨
المجموع	١١,٦٤٢,٥٥٣	١١,٠٨٨,٦٦٢

(ب) فيما يلي تحليل الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المقاسة بالتكلفة المطفأة بحسب القطاع الاقتصادي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الحكومة	٥,٨٧٧,٧٢٩	٥,٣٩٠,٣٧٩
الصناعة والخدمات	٢,٤٣٣,٣٥٣	٢,٧٢٨,٤٠١
المؤسسات المالية	٢,٣٣٩,٢١٤	١,٩٤٣,٩٣٦
العقارات	٩٩٢,٢٥٧	١,٠٢٥,٩٤٦
المجموع	١١,٦٤٢,٥٥٣	١١,٠٨٨,٦٦٢

(ج) تتضمن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية داخل الإمارات العربية المتحدة استثمارات في صكوك غير مدعومة تبلغ قيمتها ٣,٦٧٣ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٣,٦٧٣ مليون درهم).

١٠ استثمارات أخرى بالقيمة العادلة

(أ) فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
استثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٧٩٠	١,١٣٢
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٠٢٨,٨٦٧	١,٩٧٩,٩٠٠
المجموع	٢,٠٢٩,٦٥٧	١,٩٨١,٠٣٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٠ استثمارات أخرى بالقيمة العادلة (يتبع)

(ب) فيما يلي تحليل الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة حسب القطاع الاقتصادي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الصناعة والخدمات	١,٢٩٦,٧٣٢	١,١٩٥,٨٠١
مؤسسات مالية	٤٠٢,٩٥٩	٤٥٥,٧٨٧
العقارات	٣٢٩,٩٦٦	٣٢٩,٤٤٤
المجموع	٢,٠٢٩,٦٥٧	١,٩٨١,٠٣٢

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٣				
استثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	٧٩٠	-	-	٧٩٠
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات ملكية مدرجة	٦٢٩,٤٨٤	١٨٤,٦١٠	٤٤,٥٤٤	٨٥٨,٦٣٨
أدوات ملكية غير مدرجة	٨٠٣,٨٤٨	٤٢,٢٤٩	٨٤,٣٢٦	٩٣٠,٤٢٣
صناديق استثمار غير مدرجة	٣,٩١٦	١,٧٩٥	٢٣٤,٠٩٥	٢٣٩,٨٠٦
	١,٤٣٧,٢٤٨	٢٢٨,٦٥٤	٣٦٢,٩٦٥	٢,٠٢٨,٨٦٧
المجموع	١,٤٣٨,٠٣٨	٢٢٨,٦٥٤	٣٦٢,٩٦٥	٢,٠٢٩,٦٥٧
٢٠١٢ (معاد عرضه)				
استثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	١,١٣٢	-	-	١,١٣٢
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات ملكية مدرجة	٤١٨,٦١٦	١٥٢,١٤٢	٤٠,٠٨٠	٦١٠,٨٣٨
أدوات ملكية غير مدرجة	٨٤٦,٤٢٤	٦٠,٩٥٧	٨٣,١٩٦	٩٩٠,٥٧٧
صناديق استثمار غير مدرجة	١٤٣,٠٠٦	١,٧٩٤	٢٣٣,٦٨٥	٣٧٨,٤٨٥
	١,٤٠٨,٠٤٦	٢١٤,٨٩٣	٣٥٦,٩٦١	١,٩٧٩,٩٠٠
المجموع	١,٤٠٩,١٧٨	٢١٤,٨٩٣	٣٥٦,٩٦١	١,٩٨١,٠٣٢

(د) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، تم استلام توزيعات أرباح من الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغة ٢٠,٢ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ١٩,٨ مليون درهم) كأرباح من الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد (إيضاح ٣٣).

(هـ) تتضمن الاستثمارات غير المدرجة استثمارات في منشآتين بقيمة ٢٣٠,٢ مليون درهم يمتلك البنك نسبة تزيد على ٢٠% في كلا المنشآتين. لم يتم تصنيف تلك الاستثمارات كاستثمارات في شركات زميلة حيث لا يمتلك البنك تأثير جوهري عليهما كما هو مفصل في إيضاح ٥(ب) حول هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

(أ) فيما يلي تحليل استثمارات البنك في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	١,٩٤٠,٨٧٦	٢,٠٦٣,٤٤٨
مخصص انخفاض القيمة	(٦٣,٠٤٧)	(٣٣,٤٩٥)
صافي الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	١,٨٧٧,٨٢٩	٢,٠٢٩,٩٥٣

(ب) فيما يلي تحليل حصة البنك في مجموع الدخل الشامل للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
حصة البنك في الربح للسنة*	٧٨,٠٧٧	٦٠,٨٥٧
حصة البنك في الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(٧١,١٤٢)	(٤٢,٥٦٠)
	٦,٩٣٥	١٨,٢٩٧

* حصة البنك في الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ صافية من الإيرادات المستبعدة تبلغ ٠,٢ مليون درهم (٢٠١٢: ٠,٢ مليون درهم).

(ج) فيما يلي تفاصيل أهم الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
				٢٠١٣	٢٠١٢
					(معاد عرضه)
١.	بنك الخرطوم	خدمات بنكية	السودان	%٢٨,٤	%٢٨,٤
٢.	بنك الأردن دبي الإسلامي	خدمات بنكية	الأردن	%٢٠,٨	%٢٠,٨
٣.	بنك البوسنة الدولي	خدمات بنكية	البوسنة	%٢٧,٣	%٢٧,٣
٤.	شركة الإمارات "ريت" للإدارة الخاصة المحدودة	إدارة العقارات	مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة	%٢٥,٠	%٢٥,٠
٥.	مركز إدارة السيولة المالية	خدمات الوساطة	البحرين	%٢٥,٠	%٢٥,٠
٦.	شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م (إيضاح ١١ (هـ))	تأجير معدات	الإمارات العربية المتحدة	%١٦,٧	%١٦,٧
٧.	شركة ام أي اس سي للاستثمار	استثمارات	الأردن	%٤٠,٠	%٤٠,٠
٨.	شركة سوليدير الدولية الزورا لاستثمارات الأسهم إنك	التطوير العقاري	جزر كايمان	%٢٢,٧	%٢٢,٧
٩.	شركة لاند مارك العقارية ذ.م.م	الوساطة العقارية	الإمارات العربية المتحدة	%٤٠,٠	%٤٠,٠
١٠.	شركة الإمارات "ريت" سي أي نى سي المحدودة (إيضاح ١١ (ز))	محفظة عقارية	الإمارات العربية المتحدة	%٣٩,٢	%٣٦,٢
١١.	الإسلامي لتأجير الطائرات المحدودة	تأجير الطائرات	الإمارات العربية المتحدة	%٢٤,٧	-
١٢.	شركة مركز البستان ذ.م.م	تأجير الشقق والمحلات	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
١٣.	ميلينيوم برايفيت ايكوتي ذ.م.م	إدارة الأموال	مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
١٤.	الرمال للتطوير	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
١٥.	أراضي للتطوير ذ.م.م	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	%٥٠,٠	%٥٠,٠
١٦.	الاركو دبار جايريمينكول	التطوير العقاري	تركيا	-	%٥٠,٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

(د) تستخدم طريقة حقوق الملكية في احتساب كافة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة أعلاه في هذه البيانات المالية الموحدة.

(هـ) على الرغم من احتفاظ البنك بنسبة تقل عن ٢٠% من حصص الملكية لشركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م، كما أن نسبة البنك في حقوق التصويت تقل عن ٢٠ في اجتماعات المساهمين، إلا أن البنك يمارس التأثير الجوهري على تلك الشركة كونه واحد من المساهمين الرئيسيين في الشركة، ولديه ممثل في مجلس إدارة الشركة ولكونه المقدم الرئيسي للتسهيلات التمويلية.

(و) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بلغت القيمة العادلة لحصة البنك في شركاته الزميلة المدرجة ١٦٨,٩ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ١٨٩,٣ مليون درهم)، وبلغت القيمة الدفترية لحصة البنك في تلك الشركات الزميلة ٣٧١,١ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٤٠٩,٦ مليون درهم). لم تدرج بقية الاستثمارات الأخرى في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في أسواق نشطة وترى الإدارة أن القيم الدفترية لتلك الاستثمارات تقارب قيمها العادلة.

(ز) قامت الإدارة، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بإعادة النظر في شأن تصنيف حصصها في المنشآت، وقررت إعادة تصنيف الحصص في شركة الإمارات "ريت" سي أي سي المحدودة، الإمارات العربية المتحدة، وفي شركة الإسلامي لتأجير الطائرات المحدودة، الإمارات العربية المتحدة من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى استثمارات في شركات زميلة، حيث أن للبنك التأثير الفعلي على كلا المنشأتين. لقد تم النظر إلى إعادة تصنيف شركة الإمارات "ريت" سي أي سي المحدودة كخطأ عن السنة السابقة، مما ترتب عليه إعادة عرض أرقام المقارنة، كما هو مفصح عنه في إيضاح ٥٣ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

(ح) تم اعتبار بنك الخرطوم، السودان، وبنك الأردن دبي الإسلامي، الأردن، وسوليدير الدولية الزورا لاستثمارات الأسهم إنك. جزر كايمان، وأراضي للتطوير ذ.م.م، الإمارات العربية المتحدة، كشركات زميلة ومشاريع مشتركة جوهرية للبنك وذلك لأغراض التقارير المالية. موضح أدناه ملخصاً بشأن المعلومات المالية لكل من الشركات الزميلةوالمشاريع المشتركة للبنك. وتمثل المعلومات المالية الملخصة أدناه المبالغ الموضحة في البيانات المالية للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المُعدة بما يتفق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقام البنك بتعديلها لأغراض حساب حقوق الملكية.

(ط) بنك الخرطوم ("بنك الخرطوم")

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
موجودات	٥,١٩٩,٨٨٤	٧,٥٥٧,٢٧٥
مطلوبات	(٤,٤٥٧,٥٤٦)	(٦,٥٥٢,٦٢٧)
صافي موجودات الشركة الزميلة	٧٤٢,٣٣٨	١,٠٠٤,٦٤٨
الإيرادات	٣٢٤,٢٣٩	٥٥٩,١٤٨
الربح للسنة	١٨٥,٥٠٩	١٥٩,٧٠١
الدخل الشامل الأخر	-	-
مجموع الدخل الشامل	١٨٥,٥٠٩	١٥٩,٧٠١
الأرباح المستلمة خلال السنة	-	١٣,٦٣٥

فيما يلي تسوية المعلومات المالية المختصرة أعلاه للقيمة الدفترية للحصة في بنك الخرطوم المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
صافي موجودات الشركة الزميلة	٧٤٢,٣٣٨	١,٠٠٤,٦٤٨
حصة البنك في ملكية بنك الخرطوم	%٢٨,٤	%٢٨,٤
القيمة الدفترية لحصة البنك في بنك الخرطوم	٢١٠,٨٢٤	٢٨٥,٣٢٠

١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

(ط) بنك الخرطوم ("بنك الخرطوم") (يتبع)

تم استخراج هذه الأرقام من المعلومات المالية لبنك الخرطوم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (أخر معلومات مالية متاحة)، وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. تعتقد الإدارة أن المعلومات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لن تختلف اختلافاً جوهرياً عن ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣.

(ي) بنك الأردن دبي الإسلامي ("بنك الأردن دبي الإسلامي")

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
موجودات	٢,٩٧٧,٧٧٦	٢,٣٤٩,٣٣٢
مطلوبات	(٢,٢٠٧,٠٤١)	(١,٥٩٠,٥٨٧)
صافي الموجودات في الشركة الزميلة	٧٧٠,٧٣٥	٧٥٨,٧٤٥
الإيرادات	١٢٨,٠٦٧	٣٣,٩٣٣
الربح / (الخسارة) للسنة	١١,٩٧٧	(٨,١٩٧)
الدخل الشامل الأخر	-	-
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة	١١,٩٧٧	(٨,١٩٧)
الأرباح المستلمة خلال السنة	-	-

فيما يلي تسوية المعلومات المالية المختصرة أعلاه للقيمة الدفترية للحصص في بنك الأردن دبي الإسلامي المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
صافي موجودات الشركة الزميلة	٧٧٠,٧٣٥	٧٥٨,٧٤٥
حصة البنك في ملكية بنك الأردن دبي الإسلامي	%٢٠,٨	%٢٠,٨
القيمة الدفترية لحصة البنك في بنك الأردن دبي الإسلامي	١٦٠,٣١٣	١٥٧,٨١٩

تم استخراج هذه الأرقام من المعلومات المالية لبنك الأردن دبي الإسلامي لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (أخر معلومات مالية متاحة)، وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. تعتقد الإدارة أن المعلومات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لن تختلف اختلافاً جوهرياً عن ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

(ك) سوليدير الدولية الزورا لاستثمارات الأسهم إنك ("الزورا")

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
موجودات	١,١٢٨,٦٣٩	١,١٢٥,٤١٤
مطلوبات	(٢٢٢,٦٨٣)	(٢٢٢,٠١٨)
صافي الموجودات في الشركة الزميلة	٩٠٥,٩٥٦	٩٠٣,٣٩٦
الإيرادات	٨,٦٢٦	١١,٤٣٦
الربح للسنة	٤,١٩٤	٦,١٦٧
الدخل الشامل الأخر	-	-
مجموع الدخل الشامل	٤,١٩٤	٦,١٦٧
الأرباح المستلمة خلال السنة	-	-

فيما يلي تسوية المعلومات المالية المختصرة أعلاه للقيمة الدفترية للحصص في الزورا المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
صافي موجودات الشركة الزميلة	٩٠٥,٩٥٦	٩٠٣,٣٩٦
حصة البنك في ملكية الزورا	%٢٢,٧	%٢٢,٧
القيمة الدفترية لحصة البنك في الزورا	٢٠٥,٦٥٢	٢٠٥,٠٧١

(ل) أراضي للتطوير ذ.م.م ("أراضي")

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
موجودات	١,٨٨٦,٤١٠	١,٨٢٦,٧٩٨
مطلوبات	(٣٨١,٤٤٦)	(١,٠٣١,٧٨٤)
صافي موجودات المشروع المشترك	١,٥٠٤,٩٦٤	٧٩٥,٠١٤
الإيرادات	-	-
الخسارة للسنة	(٣٠,١٥٦)	(٣,٩٥٦)
الدخل الشامل الأخر	-	-
مجموع الخسارة الشاملة	(٣٠,١٥٦)	(٣,٩٥٦)
الأرباح المستلمة خلال السنة	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

(ل) أراضي للتطوير ذ.م.م ("أراضي") (يتبع)

فيما يلي تسوية المعلومات المالية المختصرة أعلاه للقيمة الدفترية للحصص في أراضي المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
صافي موجودات المشروع المشترك	١,٥٠٤,٩٦٤	٧٩٥,٠١٤
حصة البنك في ملكية أراضي	%٥٠,٠	%٥٠,٠
القيمة الدفترية لحصة البنك في أراضي	٧٥٢,٤٨٢	٣٩٧,٥٠٧

(م) المعلومات الشاملة للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة غير الجوهرية فردياً

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
حصة البنك في المركز المالي:		
موجودات	١,٢٠٨,٤٨٤	١,٤٠١,٠٠٩
مطلوبات	(٦٥٩,٩٢٦)	(٣٨٣,٢٧٨)
صافي الموجودات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	٥٤٨,٥٥٨	١,٠١٧,٧٣١
حصة البنك في إيرادات ومجموع الدخل الشامل:		
الإيرادات	٩٢,٢٤٢	٨٠,٥٤١
الربح للسنة	٣٧,٠٢٧	١٧,٣٣٥
الخسارة الشاملة الأخرى	(٣,٩٧٤)	-
مجموع الدخل الشامل	٣٣,٠٥٣	١٧,٣٣٥
الأرباح المستلمة خلال السنة	٢٣,٢٨٥	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

(ن) فيما يلي حركة مخصص انخفاض القيمة في الشركات الزميلة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	٣٣,٤٩٥	٨,٣٨٢
محمل للسنة (إيضاح ٤١)	٢٩,٥٥٢	٣٣,٤٩٥
استثمارات في شركات زميلة ملغى الاعتراف بها	-	(٨,٣٨٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦٣,٠٤٧	٣٣,٤٩٥

(س) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة صافي من مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,٣٨٩,٠٠٩	١,٠٦٠,٠٥٧
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥٦,٩٣١	٥٣,٦٢٨
باقي دول العالم	٤٣١,٨٨٩	٩١٦,٢٦٨
المجموع	١,٨٧٧,٨٢٩	٢,٠٢٩,٩٥٣

(ف) خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢، استبعد البنك حصته في ملكية بعض الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. الأمر الذي نتج عنه الاعتراف بربح / (بخسارة) محتسبة كما يلي:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
المتحصل من الاستبعاد	١٣٦,٧١٧	٢٩,١٠٩
القيمة الدفترية للاستثمارات في وقت الاستبعاد	(١٩٠,٣٥٣)	(٢٤,٣١٨)
(الخسارة) / الربح المعترف به (إيضاح ٣٧)	(٥٣,٦٣٦)	٤,٧٩١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٢ عقارات محتفظ بها للبيع

(أ) تمثل العقارات المحتفظ بها للبيع عقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها مسجلة باسم منشآت البنك.

(ب) فيما يلي الحركة على العقارات المحتفظ بها للبيع خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	عقارات أخرى	عقارات قيد الإنشاء	أراضي	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣				
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٩١٥,٨٣٢	٨٤١,٥٤٢	٢٤٠,٠٠٠	١,٩٩٧,٣٧٤
إضافات	١٩٤	١٠٢,٥٨٠	٤,٣٩١	١٠٧,١٦٥
إستبعادات (إيضاح ٣٦)	(٣٩١,٥١٨)	(١٣,٧٠٣)	-	(٤٠٥,٢٢١)
عكس إنخفاض في القيمة خلال السنة (إيضاح ٤١)	-	١٥٠,٠٠٠	-	١٥٠,٠٠٠
تحويلات	٧٥٤,١١٧	(٧٥٤,١١٧)	-	-
تأثير فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية	(٨,٣٤٥)	-	-	(٨,٣٤٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١,٢٧٠,٢٨٠	٣٢٦,٣٠٢	٢٤٤,٣٩١	١,٨٤٠,٩٧٣
٢٠١٢ (معاد عرضه)				
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ كما هو معروض سابقاً	٥٠٤,٤٧٢	١٠٥,٢٨٤	-	٦٠٩,٧٥٦
تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١	٦٦٩,٢٩٩	١,٠٣٩,٦٠٠	٢٤٠,٠٠٠	١,٩٤٨,٨٩٩
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ و ١١ (معاد عرضه)	١,١٧٣,٧٧١	١,١٤٤,٨٨٤	٢٤٠,٠٠٠	٢,٥٥٨,٦٥٥
إضافات	١٨,٩٠٧	١٤٧,١٦٣	-	١٦٦,٠٧٠
إستبعادات (إيضاح ٣٦)	(٢٦٨,٦٤١)	-	-	(٢٦٨,٦٤١)
إنخفاض في القيمة خلال السنة (إيضاح ٤١)	(١٠٤,٨٢٩)	٣١,٦٦٠	-	(٧٣,١٦٩)
محول إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ١٣ (ب))	(٣٨١,٧٤٩)	-	-	(٣٨١,٧٤٩)
تحويلات	٤٨٢,١٦٥	(٤٨٢,١٦٥)	-	-
تأثير فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية	(٣,٧٩٢)	-	-	(٣,٧٩٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٩١٥,٨٣٢	٨٤١,٥٤٢	٢٤٠,٠٠٠	١,٩٩٧,٣٧٤

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي للعقارات المحتفظ بها للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	١,٧٣٦,١٠٢	١,٨٧٧,٧٥٤
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١٠٤,٨٧١	١١٩,٦٢٠
المجموع	١,٨٤٠,٩٧٣	١,٩٩٧,٣٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٣ استثمارات عقارية

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	عقارات أخرى	استثمارات عقارية قيد الإنشاء	أراضي	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣				
التكلفة:				
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٩٠٤,٢٦٩	٦٧٠,٣٩٧	١,١٤٧,٧٦٣	٢,٧٢٢,٤٢٩
إضافات	١,٤١٠	١٤,٨١٣	-	١٦,٢٢٣
استبعادات	(١٠٧,١٠١)	-	-	(١٠٧,١٠١)
تأثير صرف العملات الأجنبية	٦,٩٣٨	-	-	٦,٩٣٨
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٨٠٥,٥١٦	٦٨٥,٢١٠	١,١٤٧,٧٦٣	٢,٦٣٨,٤٨٩
الاستهلاك وانخفاض القيمة المتراكم:				
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٢٩٥,٨٨٣	٣٩,٣٦٩	٣٠٤,١٦٧	٦٣٩,٤١٩
استهلاك محمل للسنة	٣٦,١٩٨	-	-	٣٦,١٩٨
(عكس انخفاض القيمة) / خسارة انخفاض القيمة المعترف بها، بالصافي (إيضاح ٤١)	٦٢,٢٣٩	-	(٣٧,٧٣٥)	٢٤,٥٠٤
استبعادات	(٨٠,٥٣٦)	-	-	(٨٠,٥٣٦)
تأثير صرف العملات الأجنبية	٥,٥٩٠	-	-	٥,٥٩٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١٩,٣٧٤	٣٩,٣٦٩	٢٦٦,٤٣٢	٦٢٥,١٧٥
القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٤٨٦,١٤٢	٦٤٥,٨٤١	٨٨١,٣٣١	٢,٠١٣,٣١٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٣ استثمارات عقارية (يتبع)

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢: (يتبع)

	استثمارات عقارية			
	عقارات أخرى	قيد الإنشاء	أراضي	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٢ (معاد عرضه)				
التكلفة:				
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (كما هو معروض سابقاً)	١,٠٨١,٠٤٩	٤٥٠,٢٦٦	٤٧٢,٠٧٢	٢,٠٠٣,٣٨٧
تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١	(١٩,٣١٤)	-	٣١٢,٤٩٤	٢٩٣,١٨٠
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ و١١ (معاد عرضه)	١,٠٦١,٧٣٥	٤٥٠,٢٦٦	٧٨٤,٥٦٦	٢,٢٩٦,٥٦٧
إضافات	٣٣٧,٩٧٤	٣٢,٨١٥	٢٣,٣٨٦	٣٩٤,١٧٥
محول من عقارات محتفظ بها للبيع (إيضاح ١٣ (ب))	٦٩,٧٦٣	١٨٧,٣١٦	٣٣٩,٨١١	٥٩٦,٨٩٠
استبعادات	(٢٧)	-	-	(٢٧)
محذوف من خسارة السيطرة في شركات تابعة (إيضاح ١٦ (ي))	(٥٨٥,٢٦٦)	-	-	(٥٨٥,٢٦٦)
تأثير صرف العملات الأجنبية	٨,٩٩٠	-	-	٨,٩٩٠
أخرى	١١,١٠٠	-	-	١١,١٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٩٠٤,٢٦٩	٦٧٠,٣٩٧	١,١٤٧,٧٦٣	٢,٧٢٢,٤٢٩
الاستهلاك وانخفاض القيمة المتراكم:				
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٢١٨,١٨٢	-	-	٢١٨,١٨٢
تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١	(٦,٠٦٤)	-	١٦٥,٩٢٠	١٥٩,٨٥٦
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ و ١١ (معاد عرضه)	٢١٢,١١٨	-	١٦٥,٩٢٠	٣٧٨,٠٣٨
استهلاك محمل للسنة	٣١,٣٣٨	-	-	٣١,٣٣٨
(عكس انخفاض القيمة) / خسائر انخفاض القيمة معترف بها، بالصافي (إيضاح ٤١)	٢٦,٦٠١	-	(١٢,٦٤١)	١٣,٩٦٠
تأثير صرف العملات الأجنبية	٩٤٢	-	-	٩٤٢
محول من عقارات محتفظ بها للبيع (إيضاح ١٣ (ب))	٢٤,٨٨٤	٣٩,٣٦٩	١٥٠,٨٨٨	٢١٥,١٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢٩٥,٨٨٣	٣٩,٣٦٩	٣٠٤,١٦٧	٦٣٩,٤١٩
القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٦٠٨,٣٨٦	٦٣١,٠٢٨	٨٤٣,٥٩٦	٢,٠٨٣,٠١٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٣ استثمارات عقارية (يتبع)

(ب) فيما يلي تفاصيل التحويل من العقارات المحتفظ بها للبيع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
عقارات أخرى	٦٩,٧٦٣
استثمارات عقارية قيد الإنشاء	١٨٧,٣١٦
أراضي	٣٣٩,٨١١
مجموع التكلفة (إيضاح ١٣ (أ))	٥٩٦,٨٩٠
انخفاض القيمة المتراكم (إيضاح ١٣ (أ))	(٢١٥,١٤١)
إجمالي القيمة الدفترية (إيضاح ١٢ (ب))	٣٨١,٧٤٩

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٣				
التكلفة:				
داخل الإمارات العربية المتحدة	٣٨٥,٤٤٧	٦٨٥,٢١٠	٨٩٠,٥٨٠	١,٩٦١,٢٣٧
خارج الإمارات العربية المتحدة	٤٢٢,٢٦٩	-	٢٥٧,١٨٢	٦٧٩,٤٥١
إجمالي التكلفة	٨٠٧,٧١٦	٦٨٥,٢١٠	١,١٤٧,٧٦٢	٢,٦٤٠,٦٨٨
الاستهلاك وانخفاض القيمة المتراكم				(٦٢٧,٣٧٤)
القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣				٢,٠١٣,٣١٤
٢٠١٢ (معاد عرضه)				
التكلفة:				
داخل الإمارات العربية المتحدة	٣٨٢,٠٧٠	٦٧٠,٣٩٧	٨٩٠,٥٨٠	١,٩٤٣,٠٤٧
خارج الإمارات العربية المتحدة	٥٢٦,٥٩٩	-	٢٥٧,١٨٢	٧٨٣,٧٨١
إجمالي التكلفة	٩٠٨,٦٦٩	٦٧٠,٣٩٧	١,١٤٧,٧٦٢	٢,٧٢٦,٨٢٨
الاستهلاك وانخفاض القيمة المتراكم				(٦٤٣,٨١٨)
القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢				٢,٠٨٣,٠١٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٣ استثمارات عقارية (يتبع)

(د) تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات البنك العقارية ٣,٢ مليار درهم. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٣,٢ مليار درهم). وتستند القيمة العادلة بشكل رئيسي على المعلومات المستمدة من السوق بشكل ملحوظ (أي المستوى ٢).

أجرى البنك تقييماً داخلياً وخارجياً على تلك العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢. تم إجراء التقييم من قبل مقيمون مؤهلون غير ذي صلة بالبنك من أصحاب الكفاءة المهنية والخبرة بمكان وفئة الاستثمارات العقارية التي أُجري عليها التقييم. وقد استند التقييم على نموذج التدفقات النقدية المخصومة مدعوما بالإيجار الحالي والقيم الإيجارية المتداولة بالسوق لعقارات مشابهة في نفس الموقع تم تعديلها لتعكس نسبة إنجاز إنشاء تلك العقارات. وتعكس نسبة الخصم المستخدمة تقييمات السوق الحالية لعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية وتوقيتها.

استندت التقييمات على التقييم الفردي، لكل نوع من أنواع العقارات، لكل من الإيرادات المستقبلية والعائد المطلوب. وفي تقدير الأيرادات المستقبلية للعقارات، تم مقارنة التغيرات المحتملة في المستويات الإيجارية من قيمة إيجار كل عقد وتاريخ الانتهاء مع القيمة الإيجارية الحالية في السوق، بالإضافة إلى التغيرات في نسبة الإشغال وتكاليف العقار.

(هـ) تشمل الاستثمارات العقارية عقارات بالقيمة الدفترية بقيمة ٣٧٦,٦ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٤٣٣,٢ مليون درهم) تم رهنها من قبل إحدى منشآت البنك كضمان التزام تمويل لأحد البنوك الأخرى.

١٤ ذمم مدينة وموجودات أخرى

(أ) فيما يلي تحليل الذمم المدينة والموجودات الأخرى للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
ذمم مدينة من بيع استثمارات عقارية، صافي (إيضاح ١٤ (د))	٢,٣٣٩,٨٨١	٣,٣٣٩,٨٨١
مطلوب من المتعاملين (إيضاح ١٤ (ج))	٨٩٥,٧٨٥	٨٨٩,٠٠٠
قبولات	٨٥٨,٥٥٦	٦٧٩,٤٢٥
ذمم تجارية مدينة	٢٢٧,٤١٣	٢٥٦,٨٥٤
ذمم إيرادات مدينة أخرى	١٣٨,٨٠٣	١٦٥,٦٥٠
ذمم مقاصة مدينة	٨٨,١٥٤	٧٤,١٦٨
مصاريف مدفوعة مقدماً	٨٢,٧٥٢	٧٧,٢٧٦
دفعات مقدمة للمقاولين	٣٨,٧٨١	١٨,١٦٩
مطلوب من الموظفين	٣١,٧٧٨	٣١,٦٩٢
القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية (إيضاح ٤٧ (أ))	٢١,٠٤١	٤١,٢٨٨
موجودات ضرائب مؤجلة (إيضاح ٢٢ (ب))	٩,٦٩١	٩,٧٤٩
مخزون	٢,١٤٧	١٥,٨٨٢
أخرى	٣٥١,٦٦٦	٣٧٢,٤٨٧
	٥,٠٨٦,٤٤٨	٤,٩٧١,٥٢١
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ١٤ (ب))	(١٢٩,٠٧٤)	(٧٩,٥٦٣)
المجموع	٤,٩٥٧,٣٧٤	٤,٨٩١,٩٥٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٤ ذمم مدينة وموجودات أخرى (يتبع)

(ب) فيما يلي حركة مخصص انخفاض القيمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	٧٩,٥٦٣	٥١,٢٠٣
محمل خلال السنة	٧٤,٦٤٧	٥١,٥٦١
محرر خلال السنة	(٦,٢١٥)	(٧,١٥٤)
حركات أخرى	(١٨,٩٢١)	-
مشطوب	-	(١٦,٠٤٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٢٩,٠٧٤	٧٩,٥٦٣

(ج) يمثل المطلوب من المتعاملين حسابات بنكية مكشوفة وحسابات أخرى لم تستوفي تعريف الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تم إظهار الرصيد مطروحاً منه مخصص انخفاض القيمة البالغ قيمته ٤٧٣ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه):٤٧٣ مليون درهم). يحتفظ البنك بضمانات بقيمة ١,٢٥٠ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٩٥١ مليون درهم) كضمان مقابل هذه الحسابات.

(د) أبرم البنك في السنوات السابقة اتفاقيات بيع وشراء لبيع استثمارات عقارية. فيما يلي أبرز شروط وأحكام عقود البيع والشراء:

- يستحق مقابل البيع في أو قبل ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦؛
- يمكن تسوية مقابل البيع نقداً أو عيناً أو بالاثنين معاً، بناء على رغبة المشتري. وفي حالة تسوية قيمة البيع بالكامل أو جزء منه بشكل عيني، يجب أن تكون الأصول الممنوحة عوضا عن مقابل كامل قيمة البيع أو جزء منه بقيمة مساوية (وفق ما يقرره استشاري عقارات مستقل معين من قبل كل من المشتري والبائع) للقيمة المستحقة والواجبة السداد بموجب ما تنص عليه الاتفاقية؛ و
- تبقى الالتزامات لسعر الشراء الأصلي المتبقي لقطع الأراضي لدى البنك.

تُدرج الذمم المدينة على بيع الاستثمارات العقارية بصافي مخصص انخفاض القيمة البالغ قيمته ١٠١,٢ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٤٩,١ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٥ ممتلكات، آلات ومعدات

٢٠١٣

	أراضي ومباني	آلات ومعدات	أثاث ومعدات مكتبية	تكنولوجيا المعلومات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ*	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة							
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٣ (معاد عرضه)	٤٧٤,٦٩٥	٧٤,٨٧١	٣٨٠,٧٩٦	٤٦٩,١١١	٣,٤٧٦	٣٠,٦٧٢	١,٤٣٣,٦٢١
إضافات	٣,٣٧٥	-	٧,٤٥١	٩,٧٠٠	٥٨٢	٤٩,٢٤٢	٧٠,٣٥٠
إستبعادات	(١٠,٨٨٨)	(٦٣,٦٩٥)	(١٣,٦٢٣)	(١٥,٨٧٥)	(١,٩٧٧)	-	(١٠٦,٠٥٨)
حذوفات	-	-	(٩٦)	-	-	-	(٩٦)
تحويلات	١٤٥,٠٣٧	٨,٨٦٨	(١٣٥,٧٣٢)	٢٠,٥٢٩	-	(٣٨,٧٠٢)	-
تعديلات سعر الصرف	(١٤٩)	(٣٤٨)	(٥,٧٥٩)	(٣,٣٦٣)	(٨٣)	(٢٢٣)	(٩,٩٢٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٦١٢,٠٧٠	١٩,٦٩٦	٢٣٣,٠٣٧	٤٨٠,١٠٢	١,٩٩٨	٤٠,٩٨٩	١,٣٨٧,٨٩٢
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٣ (معاد عرضه)	٨٨,٦٨٣	٥٨,١١١	٣٢٢,٦٣٠	٣٧١,٩٤٤	٢,٧٧٦	-	٨٤٤,١٤٤
محمل خلال السنة	٢٧,٠٤٧	٨,٤٢٦	٢١,٣١٣	٤١,٧٥٥	٣٢٣	-	٩٨,٨٦٤
إستبعادات	(٢,١٩١)	(٥٣,٨٠٤)	(١٣,٣٥٨)	(١٥,٥٢٣)	(١,٩٧١)	-	(٨٦,٨٤٧)
حذوفات	-	-	(٥٦)	-	-	-	(٥٦)
تحويلات	١٣٩,١٣٤	٧,٠٩٤	(١٤٤,٩٧١)	(١,٢٥٧)	-	-	-
تعديلات سعر الصرف	-	(١٦٩)	(٢,٩٨٧)	(١,٩٧٤)	(٥١)	-	(٥,١٨١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢٥٢,٦٧٣	١٩,٦٥٨	١٨٢,٥٧١	٣٩٤,٩٤٥	١,٠٧٧	-	٨٥٠,٩٢٤
القيمة الدفترية							
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٥٩,٣٩٧	٣٨	٥٠,٤٦٦	٨٥,١٥٧	٩٢١	٤٠,٩٨٩	٥٣٦,٩٦٨

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التكاليف المتكبدة على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المدنية لشبكة الفروع.

١٥ ممتلكات، آلات ومعدات (يتبع)

٢٠١٢ (معاد عرضه)

	أراضي ومباني	آلات ومعدات	أثاث ومعدات مكتبية	تكنولوجيا المعلومات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ*	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة							
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (كما هو معروض سابقاً)	٤١٦,٠٥٨	٨٤,٠٦٣	٣٨٣,٢٧٠	٤٢١,٨٩١	٣,٦٣٠	٢٢,٧٧١	١,٣٣١,٦٨٣
تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١	٣١,٤٢٣	(١٠,٥٠١)	(٥,٢٦٥)	٢٢,٧٤٨	١,٧٤٧	١,٥٨٠	٤١,٧٣٢
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (معاد عرضه)	٤٤٧,٤٨١	٧٣,٥٦٢	٣٧٨,٠٠٥	٤٤٤,٦٣٩	٥,٣٧٧	٢٤,٣٥١	١,٣٧٣,٤١٥
إضافات	٥,٦٤٥	١,٦٤٢	٨,٨٢٢	٧,٢٥٠	٣٢٩	٥٦,٨٩٢	٨٠,٥٨٠
إستبعادات	(٨٣)	(٣)	(٢,٢٥١)	(٢,٢٤٦)	(٢,١٥٧)	-	(٦,٧٤٠)
حذوفات	-	-	(٤,٤٤٦)	(٢٠٨)	-	-	(٤,٦٥٤)
تحويلات	٢١,٧٩٣	-	٥,٦٧٣	٢٢,٩٣٨	-	(٥٠,٤٠٤)	-
تعديلات سعر الصرف	(١٤١)	(٣٣٠)	(٥,٠٠٧)	(٣,٢٦٢)	(٧٣)	(١٦٧)	(٨,٩٨٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٤٧٤,٦٩٥	٧٤,٨٧١	٣٨٠,٧٩٦	٤٦٩,١١١	٣,٤٧٦	٣٠,٦٧٢	١,٤٣٣,٦٢١
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (كما هو معروض سابقاً)	٦٥,٢٤٧	٦٤,٢٥٣	٣٠٥,٣٤٣	٣١٢,٥٤٩	٢,٨٨١	-	٧٥٠,٢٧٣
تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١	(٥٧٨)	(٩,١٨٠)	(٥,٣٨٥)	١٧,٥١٣	١,٦٥٤	-	٤,٠٢٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (معاد عرضه)	٦٤,٦٦٩	٥٥,٠٧٣	٢٩٩,٩٥٨	٣٣٠,٠٦٢	٤,٥٣٥	-	٧٥٤,٢٩٧
محمل خلال السنة	٢٤,٠٤١	٣,١٧١	٣١,١٤٩	٤٥,٠٧٥	٣٩٩	-	١٠٣,٨٣٥
إستبعادات	(٢٧)	(٢)	(١,٩٦٤)	(١,٩٥٤)	(٢,١٠٥)	-	(٦,٠٥٢)
حذوفات	-	-	(٤,٢٣٢)	(١٦٣)	-	-	(٤,٣٩٥)
تعديلات سعر الصرف	-	(١٢١)	(٢,٢٨١)	(١,٠٧٦)	(٥٣)	-	(٣,٥٤١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٨,٦٨٣	٥٨,١١١	٣٢٢,٦٣٠	٣٧١,٩٤٤	٢,٧٧٦	-	٨٤٤,١٤٤
القيمة الدفترية							
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٨٦,٠١٢	١٦,٧٦٠	٥٨,١٦٦	٩٧,١٦٧	٧٠٠	٣٠,٦٧٢	٥٨٩,٤٧٧

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التكاليف المتكبدة على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المدنية لشبكة الفروع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٣ (يتبع)

١٦ الشركات التابعة

(أ) فيما يلي حصص البنك المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة الجوهرية:

	اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	مكان التأسيس والعمليات	نسبة وحصة الملكية وحقوق التصويت للبنك ٢٠١٣	٢٠١٢
١.	دي آي بي كابيتال ليمتد	الاستثمارات والخدمات المالية	مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٢.	بنك دبي الإسلامي الباكستان المحدود	خدمات بنكية	باكستان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣.	شركة تمويل ش.م.ع (إيضاح ١٦ (د))	تمويل واستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٨٦,٥	%٥٨,٣
٤.	شركة دبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م.	خدمات الوساطة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٥,٥	%٩٥,٥
٥.	شركة ديار للتطوير العقاري ش.م.ع (إيضاح ٢ (أ))	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	%٤٤,٩	%٤٤,٩
٦.	دار الشريعة للاستشارات المالية والقانونية ذ.م.م	استشارات مالية وقانونية	الإمارات العربية المتحدة	%٦٠,٠	%٦٠,٠
٧.	شركة التنمية للخدمات ذ.م.م	خدمات عمالية	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
٨.	التطوير الحديث العقارية	التطوير العقاري	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٩.	التعمير الحديث للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٠.	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١١.	شركة نسيج للصناعات ذ.م.م.	صناعة النسيج	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
١٢.	مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م.	الطباعة	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٥	%٩٩,٥
١٣.	ليفانت ون انفستمنت ليمتد	الاستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٤.	بيترا ليمتد	الاستثمارات	جزر كايمان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٥.	الإسلامي للإستثمار العقاري المحدود	الاستثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٦.	شركة الإمارات لتأجير السيارات	تجارة السيارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
١٧.	أومنيا للهندسة ذ.م.م (إيضاح ١٦ (ي))	عقارات	الإمارات العربية المتحدة	-	%١٠٠,٠

(ب) تم تأسيس الشركات "ذات الأغراض الخاصة" التالية لغرض إدارة معاملات محددة تتضمن صناديق الإستثمار ويتوقع إغلاقها عند إتمام تلك المعاملات ذات الصلة.

	شركة ذات غرض خاص	النشاط الرئيسي	مكان التأسيس والعمليات	نسبة وحصة الملكية وحقوق التصويت للبنك ٢٠١٣	٢٠١٢
١٨.	هولدانفست للإستثمار العقاري	استثمارات	لوكسمبورج	حق السيطرة	حق السيطرة
١٩.	فرنسا الاستثمار العقاري ساس	استثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٠.	اس أي آر ال باريناريز	استثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢١.	اس سي آي لو سيفاين	استثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٢.	فمندي ريل استيت ساس	استثمارات	فرنسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٣.	ب اي اس آر اينودزفانفيستي بيتايلونجسفيرفالتونغ جي ام بي اتش	استثمارات	النمسا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٤.	الشركة الألمانية الإسلامية القابضة جي ام بي اتش	استثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٥.	راين لوجيستكس جي ام بي اتش	استثمارات	المانيا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٦.	جف القابضة بي في	استثمارات	هولندا	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٧.	شركة زون وان لإدارة العقارات	استثمارات	جزر كايمان	حق السيطرة	حق السيطرة
٢٨.	شركة زون تو لإدارة العقارات	استثمارات	جزر كايمان	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٢٩.	الإسلامي للتمويل التجاري م ح ذ.م.م.	استثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٠.	دي.آي.بي ليز وان المحدودة ذ.م.م.	استثمارات	الباهاماز	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣١.	دي.آي.بي ليز وان (دبلن) المحدودة	استثمارات	أيرلندا	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٢.	جلف أتلانتيك م ح ذ.م.م	استثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٣.	شركة أوشانيك الإسلامية للشحن م ح ذ.م.م.	استثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
٣٤.	شركة سفيا للاستثمار ذ.م.م	استثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠
٣٥.	شركة بلو نايل للاستثمار ذ.م.م	استثمارات	الإمارات العربية المتحدة	%٩٩,٠	%٩٩,٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٦ الشركات التابعة (يتبع)

(ج) بالإضافة إلى الملكية المسجلة المبينة أعلاه، فإن حقوق الملكية المتبقية في المنشآت ١، ٤، ٧، ١١، ١٢، ٣٤ و ٣٥ يحتفظ بها البنك لمصلحته من خلال ترتيبات إسمية.

(د) أعلن مجلس إدارة البنك، في ٣ يناير ٢٠١٣، عن نيته الاستحواذ على ١٠٠% من أسهم شركة تمويل ش.م.ع ("تمويل") بعرض أسهم بنك دبي الإسلامي مقابل أسهم تمويل على الأطراف غير المسيطرة. حصل البنك على موافقة مساهميه في الجمعية العمومية السنوية غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٣. ثم حصل لاحقاً على كافة الموافقات المطلوبة من السلطات القانونية، ومنها وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وسوق دبي المالي.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، قام البنك بإصدار ١٥٦,٧ مليون سهماً بقيمة اسمية قدرها ١ درهم لكل سهم إلى الأطراف غير المسيطرة بشركة تمويل الذين وافقوا على عرض البنك بمقايضة كل ١٠ أسهم جديدة من بنك دبي الإسلامي لكل ١٨ سهم من أسهم تمويل. أدت هذه المعاملة لزيادة نسبة البنك في ملكية شركة تمويل لتصل إلى ٨٦,٥%. كما أن الفارق البالغ ٣٢٧,٠ مليون درهم بين القيمة العادلة لأسهم بنك دبي الإسلامي البالغ عددها ١٥٦,٧ مليون سهم والقيمة الدفترية للأطراف غير المسيطرة المستحوذ عليها قد تم الاعتراف به في حساب الأرباح المستبقاة.

(هـ) الأطراف غير المسيطرة

يوضح الجدول أدناه تفاصيل الشركات التابعة غير المملوكة بالكامل للبنك والتي لها أطراف غير مسيطرة جوهرية:

اسم الشركة التابعة	نسبة وحصة الملكية وحقوق التصويت للأطراف غير المسيطرة		الربح العائد إلى الأطراف غير المسيطرة		الحصص غير المسيطرة المتراكمة	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١- تمويل ش.م.ع، الإمارات العربية المتحدة	%١٣,٥	%٤١,٧	١٩,٢٣٨	٢٩,٧١٩	٣١٢,٥٠٣	٩٦٥,٩٧١
٢- ديار للتطوير العقاري ش.م.ع (إيضاح ١٦ (و))	%٥٥,١	%٥٥,١	٨٥,٢١٦	٢١,٢٩١	١,٧٣٤,٢٣٠	١,٦٣٣,٨٤١
٣- شركات تابعة غير جوهرية ليس لها أطراف غير مسيطرة			٢,٦٣٦	١٢,٣٦٢	٣,٧٧١	٥,٣٢١
المجموع			١٠٧,٠٩٠	٦٣,٣٧٢	٢,٠٥٠,٥٠٤	٢,٦٠٥,١٣٣

(و) شركة ديار للتطوير العقاري ش.م.ع ("ديار") هي إحدى الشركات التابعة للبنك بالرغم من أن البنك لا يملك سوى ٤٤,٩% من حصص ملكية ديار و ٤٤,٩% من حقوق التصويت بها. ومنذ إدراج شركة ديار والبنك يمتلك نسبة ٤٤,٩% من ملكيتها، بينما نسبة حصص الملكية البالغة ٥٥,١% يحتفظ بها مساهمون متعددون ليسوا أطرافاً ذوي علاقة بالبنك، ولا تزيد نسبة ملكية أي من مساهم عن أكثر من ٥% في ديار.

قامت إدارة البنك بتقدير ما إذا كان للبنك السيطرة على ديار أم لا، وذلك استناداً إلى ما إذا كان للبنك بمفرده القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في ديار. وخلال اتخاذ الإدارة لقرارها، أخذت الإدارة بعين الاعتبار حجم الحصة المطلقة للبنك في ديار وحجم الحصص المتفرقة الأخرى التي يمتلكها مساهمون أخرون. وبعد إجراء التقدير، انتهت الإدارة إلى أن البنك يمتلك السيطرة على سلطة التصويت بما يكفي لتوجيه أنشطة شركة ديار. ومن ثم فإن للبنك السيطرة على ديار.

(ز) فيما يلي ملخصاً بشأن المعلومات المالية لكل من الشركات التابعة للبنك التي لديها حصصاً غير مسيطرة جوهرية، وتمثل المعلومات المالية المقتضبه أدناه المبالغ قبل الحذوفات الداخلية بين أعضاء المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٦ الشركات التابعة (يتبع)

(ج) فيما يلي ملخص للمعلومات المالية لشركة تمويل ش.م.ع عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
بيان المركز المالي		
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، بالصافي	٧,٦٧٦,١٦٨	٩,٣٢٤,١٩٠
أخرى	٦٧١,٧٠١	١,٦٢٢,٦٧٦
مجموع الموجودات	٨,٣٤٧,٨٦٩	١٠,٩٤٦,٨٦٦
ودائع العملاء	-	١,٤٧٨,٦٨٠
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٤,٦٥٠,٠٠٠	٣,٤٩٨,٧٥٠
أدوات صكوك تمويلية	١,١٠٢,٥٠٠	٣,٢٩٧,٦٥٠
أخرى	٢٤٨,٣٤٠	٣٥٨,٠٨٢
مجموع المطلوبات	٦,٠٠٠,٨٤٠	٨,٦٣٣,١٦٢
حقوق الملكية	٢,٣٤٧,٠٢٩	٢,٣١٣,٧٠٤
توزيعات أرباح مدفوعة لأطراف غير مسيطرة	٢٠,٨٧٦	٢٠,٨٧٦
بيان الدخل الشامل		
مجموع الإيرادات	٥٨٧,٣٣٦	٦٤٤,٣٦٤
مجموع المصروفات	(٢٩٠,٧٢٤)	(٢٧٠,٥٧٢)
حصة أرباح حاملي الصكوك والمودعين	(١٩٤,٠٨٤)	(٣٠٢,٦٠٩)
الربح للسنة	١٠٢,٥٢٨	٧١,١٨٣
الدخل الشامل الأخر	-	-
مجموع الدخل الشامل	١٠٢,٥٢٨	٧١,١٨٣
بيان التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية	(٩٥٢,٦٧٠)	١٢١,٨٨٦
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية	٧,٠٢٧	(٥٦,٦٥٦)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية	-	٨٥٩,٩٤٩
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة) / الناتجة خلال السنة	(٩٤٥,٦٤٣)	٩٢٥,١٧٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٦ الشركات التابعة (يتبع)

(ط) فيما يلي ملخص للمعلومات المالية لشركة ديار للتطوري العقاري ش.م.ع عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢ *

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
بيان المركز المالي		
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٩٨٤,٩٤٣	١,١٦٣,١٤٨
عقارات محتفظ بها للبيع	١,٦٧٠,٩٦٢	١,٨٢٠,٢٧٨
استثمارات عقارية	٢٦٥,٥٢١	٢١٥,٩١٧
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١,٩٩٩,٧٣٧	١,٩٩٠,٣٦٩
أخرى	٤٥٨,١٩٨	٣٥٩,٨٢٥
مجموع الموجودات	٥,٣٧٩,٣٦١	٥,٤٤٩,٥٣٧
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٨٢٦,٣٨٩	٨٨٧,٤٥٠
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	١,٤٠٨,٤٠٢	١,٦٧٩,٣٠٢
مجموع المطلوبات	٢,٢٣٤,٧٩١	٢,٥٦٦,٧٥٢
حقوق الملكية	٣,١٤٤,٥٧٠	٢,٨٨٢,٧٨٥
توزيعات أرباح مدفوعة لأطراف غير مسيطرة	-	-
بيان الدخل الشامل		
مجموع الإيرادات	٢٨١,٤٨٣	٢٧٥,٣١٥
مجموع المصروفات	(٨٧,٨٦٣)	(١٨٩,٩٤٦)
حصة أرباح حاملي الصكوك والمودعين	(٢٤,٩٢٧)	(٣٨,٢٠٥)
حصة الخسارة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	(١٤,١٧٦)	(٨,٥٥٩)
الربح للسنة	١٥٤,٥١٧	٣٨,٦٠٥
الدخل الشامل الأخر	٢٦,٨٦١	٥,٧٨٠
مجموع الدخل الشامل	١٨١,٣٧٨	٤٤,٣٨٥
بيان التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	٢٥٥,٣٨٤	٤,٨١١
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	١٤٠,٠٣٠	٦,٦٢٥
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية	٥٤,٥٥٠	(٧٣,٣٣٧)
صافي التدفقات النقدية الناتجة / (المستخدمة) خلال السنة	٤٤٩,٩٦٤	(٦١,٩٠١)

* تم إجراء التعديلات على المعلومات المالية أعلاه لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع تلك السياسات المحاسبية التي يستخدمها البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٦ الشركات التابعة (يتبع)

(ي) خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢ فقد البنك السيطرة على بعض الشركات التابعة. فيما يلي تحليل لموجودات ومطلوبات الشركات التابعة التي فقد البنك السيطرة عليها في تاريخ إلغاء الاعتراف.

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
استثمارات عقارية (إيضاح ١٣ (أ))	-	٥٨٥,٢٦٦
أخرى	١٥,٥٣٦	١٧٩,٢١١
مجموع الموجودات	١٥,٥٣٦	٧٦٤,٤٧٧
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	-	(٢٣٥,٧٤٤)
أخرى	(٥٥,٧٧٠)	(١٦٦,٦٩٧)
مجموع المطلوبات	(٥٥,٧٧٠)	(٤٠٢,٤٤١)
أطراف غير مسيطرة	-	(١٨٠,٦٠٥)
صافي (المطلوبات) / الموجودات المستبعدة (إيضاح ١٦ (ك))	(٤٠,٢٣٤)	١٨١,٤٣١

(ك) فيما يلي الربح المعترف به من خسارة السيطرة على شركات تابعة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
(صافي المطلوبات) / القيمة العادلة للاستثمارات المستبقاة	(١٢,٥٥٥)	١٨٤,٨٠٦
يطرح: صافي المطلوبات المسددة / (الموجودات المستبعدة) (إيضاح ١٦ (ي))	٤٠,٢٣٤	(١٨١,٤٣١)
الربح المعترف به (إيضاح ٣٧)	٢٧,٦٧٩	٣,٣٧٥

١٧ ودائع العملاء

(أ) فيما يلي تحليل ودائع عملاء البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
حسابات جارية	٢٠,٦٠٦,١١٥	١٧,٨٠٢,٩٢١
حسابات توفير	١٢,٩٢٧,٢٦٤	١١,٢٦٤,٦٣٤
ودائع إستثمارية	٤٥,١٢٦,١٠٢	٣٧,٣١٠,٦٣٦
حسابات هوامش نقدية	٢٢٦,٣٣٢	١٦٩,٠١١
احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٧ (ج))	١٠٥,٣٩٦	٦٤,٧٤٨
حصة أرباح المودعين المستحقة (إيضاح ١٧ (د))	٦٩,٣٣٢	١١٣,٥٧٣
المجموع	٧٩,٠٦٠,٥٤١	٦٦,٧٢٥,٥٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٧ ودائع العملاء (يتبع)

(ب) فيما يلي تحليل ودائع العملاء حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٧٥,٥٩١,٨٧٥	٦٤,١٣٩,٩٣٤
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٤٦٨,٦٦٦	٢,٥٨٥,٥٨٩
المجموع	٧٩,٠٦٠,٥٤١	٦٦,٧٢٥,٥٢٣

(ج) يمثل احتياطي مخاطر استثمارات ودائع المودعين حصة أرباح المودعين المحتفظ بها كمخصص، ويستحق دفع الاحتياطي للمودعين عند موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين ضمن الزكاة المستحقة، ويُخصم من رصيد مخصص مخاطر ودائع العملاء.

فيما يلي حركة احتياطي مخاطر استثمارات المودعين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	٦٤,٧٤٨	٣٣,١٥٧
زكاة للسنة (إيضاح ٢٣)	(٢,٧٨٨)	(١,٧١٣)
صافي التحويل من حصة أرباح المودعين خلال السنة (إيضاح ١٧ (د))	٤٣,٤٣٦	٣٣,٣٠٤
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٧ (أ))	١٠٥,٣٩٦	٦٤,٧٤٨

(د) فيما يلي حركة حصة أرباح المودعين المستحقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	١١٣,٥٧٣	١٥٨,٥٢٢
حصة أرباح المودعين للسنة (إيضاح ٤٢)	٤٥٣,٣٠٠	٦١٢,٥٤٢
صافي التحويل إلى احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٧ (ج))	(٤٣,٤٣٦)	(٣٣,٣٠٤)
يطرح: القيمة المدفوعة خلال السنة	(٤٥٤,١٠٥)	(٦٢٤,١٨٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٧ (أ))	٦٩,٣٣٢	١١٣,٥٧٣

١٨ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب لبنوك ومؤسسات مالية من البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
حسابات جارية	١٧٧,٦١٦	٣٤٤,٩٦٣
ودائع إستثمارية	٢,٤٥٢,٣٩٠	٦,٣٢٣,٠٣٧
المجموع	٢,٦٣٠,٠٠٦	٦,٦٦٨,٠٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

١٨ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية (يتبع)

(ب) فيما يلي المطلوب للبنوك والمؤسسات المالية لدى البنك حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١,٦٦٦,٩٣٦	٦,٠٣١,٦٤٠
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٩٦٣,٠٧٠	٦٣٦,٣٦٠
المجموع	٢,٦٣٠,٠٠٦	٦,٦٦٨,٠٠٠

١٩ أدوات صكوك تمويلية

(أ) فيما يلي تحليل أدوات الصكوك التمويلية للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك (إيضاح ١٩ (ب))	١,٨٣٦,٥٠٠	١,٨٣٦,٥٠٠
أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة (إيضاح ١٩ (ج))	٩٧١,١٠٣	٢,٨٣٧,٤٦٠
المجموع	٢,٨٠٧,٦٠٣	٤,٦٧٣,٩٦٠

(ب) في مايو ٢٠١٢، قام البنك، بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة، بإنشاء برنامج إصدار شهادات أمانة بقيمة ٢,٥٠٠ مليون دولار أمريكي ("البرنامج"). وكجزء من البرنامج، صدرت أول سلسلة من شهادات الأمانة بقيمة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (١,٨٣٦,٥ مليون درهم) وتم إدراجها في بورصة أيرلندا بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٢.

تتضمن الشروط الواردة بالبرنامج تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات المملوكة بالمشاركة") والتي تتضمن موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات واستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات لدى البنك مستبدلة إلى شركة دي أي بي صكوك المحدودة ، جزر كايمان ("المصدر"). إن هذه الموجودات تقع ضمن سيطرة البنك وسيستمر البنك في تقديمها.

سوف يدفع المصدر مبلغ التوزيع نصف السنوي من العوائد المقبوضة بخصوص الموجودات المملوكة بالمشاركة، ومن المتوقع أن تكفي تلك العائدات لتغطية مبلغ التوزيع نصف السنوي المستحق سداده إلى حاملي الصكوك بتواريخ التوزيع نصف السنوية. يتعهد البنك، عند استحقاق الصكوك، بشراء تلك الموجودات بسعر الممارسة من المصدر.

يستحق سداد أدوات الصكوك التمويلية المشار إليها في مايو ٢٠١٧، ويتوقع دفع ربح نصف سنوي للمستثمرين إستناداً إلى ستة شهور ليبور زائد ٣,٦٥% سنوياً كما في تاريخ الإصدار.

(ج) في سنة ٢٠٠٨، أصدرت إحدى الشركات التابعة للبنك صكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية ٣٠٠ مليون دولار (١,١٠١,٩ مليون درهم) بمعدل ربح متوقع ٤,٣١ ٪ سنويا. تم دفع الأرباح المحققة على هذه الصكوك على دفعات ربع سنوية.

وكانت تلك الصكوك مدرجة في سوق ناسداك دبي، الإمارات العربية المتحدة، وتم استرداد كامل قيمتها نقداً في يناير ٢٠١٣.

تم إصدار صكوك أخرى غير قابلة للتحويل متوافقة مع الشريعة في ٢٠٠٨ في شكل شهادات ثقة، بقيمة إجمالية قدرها ١,١٠٠ مليون درهم بمعدل ربح متوقع قدره ٣ أشهر ليبور + ٢٢٥ نقطة أساس سنوياً، وتم دفع الأرباح المحققة على هذه الصكوك على دفعات ربع سنوية. كانت تلك الصكوك مدرجة في سوق ناسداك دبي، الإمارات العربية المتحدة، وتم استرداد كامل قيمتها نقداً في يوليو ٢٠١٣.

أصدرت إحدى الشركات التابعة في ٢٠١٢ شهادات ثقة متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار (١,١٠١,٩ مليون درهم) بمعدل ربح متوقع لسبته ٥,١٥% سنوياً يستحق دفع الربح على هذه الشهادات على دفعات نصف سنوية. تم إدراج هذه الشهادات في بورصة أيرلندا، ويحين موعد استحقاقها في سنة ٢٠١٧.

٢٠ وكالات تمويلية متوسطة الأجل

(أ) اختار البنك إعادة تصنيف ودائع الوكالة المستلمة في سنة ٢٠٠٨ من وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٣,٨ مليار درهم وإدراجها تحت فئة تمويل مؤهل من المستوى الثاني ("تمويل الطبقة ٢"). وافق المساهمون على عملية إعادة التصنيف في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد في أبريل ٢٠٠٩.

(ب) سدد البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ إلى وزارة المالية تمويل وكالة متوسط الأجل بالكامل قبل أن يحل موعد استحقاقها التعاقدي في ديسمبر ٢٠١٦، وذلك بعد الحصول على الموافقات الحكومية والقانونية اللازمة.

٢١ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

(أ) فيما يلي تحليل الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
حسابات معاملات أمانات (إيضاح ٢١ (ب))	٧,٢٩٣,٨٤٩	٦٩,١٥٧
ذمم تجارية دائنة	١,٢٨٠,١٩٢	١,٢٥١,٥٧٥
قبولات دائنة	٨٥٨,٥٥٦	٦٧٩,٤٢٥
شيكات بنكية	٣٨١,٩٠٣	٢٣٩,٢٨٢
مبالغ مستحقة عن استثمارات	٢٩٣,٥٨٥	٢٩٣,٥٨٥
مبالغ مستحقة لعقارات	٢١٥,٦٨٧	٢١٥,٣٨٢
مبالغ مستحقة لموردين عن موجودات مالية وإستثمارية	١٧٠,٩٥٧	١١٧,٢٩١
مخصص مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح ٢١ (د))	١٥٤,٠٥٠	١٣١,٦٦٦
ودائع متنوعة	١٢٣,٣٨٠	١٦٦,١٨٠
ذمم مقاصة دائنة	٩٩,٧٠٨	٧٠,١٢٥
حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك المستحقة (إيضاح ٢١ (ج))	٩٧,٨٤٨	١٤٣,٩١٥
مستحقات ومخصصات أخرى	٩٧,١٣١	٢٦٧,٦٦٥
إيرادات مؤجلة	٧١,١٥٦	١٧,٧٨٣
مبالغ مستحقة للمقاولين	٦٦,٠٩٧	١٥٤,٠٨٣
توزيعات أرباح غير مطالب بها	٣٥,٥٤٠	٣٥,٦١٠
تحويلات مالية وحوالات	١٩,٦٠٦	١٩,٩٢١
القيمة العادلة لمطلوبات مشتقات إسلامية (إيضاح ٤٧ (أ))	١٠,١٣٦	٢٧,٩٦٣
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	٥,٣٥٠	٥,٣٥٠
مخصص الضريبة (إيضاح ٢٢ (أ))	٢,٢٣٩	٣,٥٩٠
أخرى	١,٠٠٥,٥٤١	١,٠٢٥,١٥٢
المجموع	١٢,٢٨٢,٥١١	٤,٩٣٤,٧٠٠

(ب) تمثل حسابات معاملات الأمانات حسابات الضمان المحتجزة والمحتفظ بها من قبل البنك بالنيابة عن المتعاملين، حيث يعمل البنك بصفة وكيل في معاملات محددة.

٢١ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى (يتبع)

(ج) فيما يلي حركة حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك المستحقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	١٤٣,٩١٥	١٠٠,٩٣٦
ودائع وكالة واستثمارات أخرى من البنوك (إيضاح ٤٢)	٤٣٩,١٤٤	٥٥٧,٩١٨
الأرباح المستحقة / المحققة لحاملي أدوات الصكوك التمويلية	١٦١,٣٨٧	١٨٢,٠٣٩
المدفوع خلال السنة	(٦٤٦,٥٩٨)	(٦٩٦,٩٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٢١ (أ))	٩٧,٨٤٨	١٤٣,٩١٥

(د) فيما يلي حركة مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	١٣١,٦٦٦	١٠٨,٧٤٨
المحمل خلال السنة (إيضاح ٣٨)	٢٢,٩٤٥	٢٣,٧٤٧
المدفوع خلال السنة	(٥٦١)	(٨٢٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٢١ (أ))	١٥٤,٠٥٠	١٣١,٦٦٦

٢٢ الضرائب

(أ) فيما يلي حركة مخصص الضرائب خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	٣,٥٩٠	٥,٣٤٦
المحمل خلال السنة (إيضاح ٢٢ (ج))	٤,٦٨٥	٣,٩٤١
المدفوع خلال السنة	(٦,٢٩٤)	(٥,٦٥٢)
تأثير صرف العملات الأجنبية	٢٥٨	(٤٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٢١)	٢,٢٣٩	٣,٥٩٠

(ب) فيما يلي حركة موجودات الضريبة المؤجلة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	٩,٧٤٩	١٩,٢٩٧
معكوس / (محمل) خلال السنة (إيضاح ٢٢ (ج))	٧٧٠	(٨,٨٦٠)
تأثير صرف العملات الأجنبية	(٨٢٨)	(٦٨٨)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٤ (أ))	٩,٦٩١	٩,٧٤٩

٢٢ الضرائب (يتبع)

(ج) فيما يلي تحليل مصروفات ضريبة الدخل المحملة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الضريبة الحالية (إيضاح ٢٢ (أ))	٤,٦٨٥	٣,٩٤١
الضريبة المؤجلة (إيضاح ٢٢ (ب))	(٧٧٠)	٨,٨٦٠
المجموع	٣,٩١٥	١٢,٨٠١

٢٣ ذمم زكاة دائنة

فيما يلي تحليل ذمم الزكاة الدائنة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
زكاة محملة على ملكية مساهمي الشركة الأم	١٦٣,٩٩٥	١٦٣,٥٤١
تعديلات زكاة متعلقة بالسنوات السابقة	-	(٢,٤٤٦)
زكاة محتسبة ومدفوعة من قبل منشآت مستثمرة	(١,١٩٥)	(١,٦٨٣)
زكاة المساهمين للسنة مستحقة الدفع من قبل البنك	١٦٢,٨٠٠	١٥٩,٤١٢
تعديلات زكاة متعلقة بالسنوات السابقة	-	٢,٤٤٧
صافي الزكاة مستحقة الدفع من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين	١٦٢,٨٠٠	١٦١,٨٥٩
زكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٧ (ج))	٢,٧٨٨	١,٧١٣
مجموع ذمم الزكاة الدائنة	١٦٥,٥٨٨	١٦٣,٥٧٢

٢٤ رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، تم إصدار عدد ٣,٩٥٣,٧٥١,١٠٧ أسهم عادية مصرح بها بواقع ١ درهم لكل سهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): عدد ٣,٧٩٧,٠٥٤,٢٩٠ أسهم عادية مصرح بها بواقع ١ درهم لكل سهم) ومدفوعة بالكامل.

٢٥ صكوك من الطبقة الأولى

في مارس ٢٠١٣، أصدر البنك، عن طريق ترتيب صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة، صكوك من الطبقة الأولى تبلغ قيمتها ١,٠٠٠ مليون دولار أمريكي (٣,٦٧٣ مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠ دولار أمريكي (٣,٦٧٣ درهم) للصك. تم إصدار الصكوك من الطبقة الأولى بناءً على موافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٣.

تعد الصكوك من الطبقة الأولى دائمة؛ حيث أنه لا يوجد لها تاريخ سداد محدد، وتعتبر التزامات مباشرة، غير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة. تم إدراج الصكوك من الطبقة الأولى في بورصة أيرلندا، ويحق للبنك المطالبة بها بعد ست سنوات تنتهي في مارس ٢٠١٩ ("تاريخ المطالبة الأول"). أو في أي تاريخ دفع أرباح بعد الست سنوات مع مراعاة شروط محددة لإعادة السداد.

يتم استثمار صافي المتحصل من الصكوك من الطبقة الأولى بالمضاربة مع البنك (المضارب) على أساس مشترك غير مقيد بالأنشطة العامة للبنك التي تُنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام.

تحمل الصكوك من الطبقة الأولى نسبة ربح متوقعة قدرها ٦,٢٥% سنوياً، وتُسدد على أساس نصف سنوي على دفعات لغاية تاريخ المطالبة الأولى. يتم بعد ذلك إعادة تحديد نسبة الربح المتوقعة بناءً على سعر المقايضة النصفي بالولايات المتحدة لست سنوات التالية إضافة إلى هامش أولي بمقدار ٤٩٥,٥ نقطة أساس.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٢٥ صكوك من الطبقة الأولى (يتبع)

يجوز للمُصدر، طبقاً لرغبته الخاصة، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح مضاربة كما هو متوقع، على ألا تشكل تلك الواقعة تعثر في السداد. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة. وفي حال اختيار المُصدر عدم الدفع، أو في حال حدوث عدم الدفع، لا يقوم البنك بـ (أ) إعلان أو دفع أية توزيعات أو أرباح، أو القيام بأي دفعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة عن البنك، كما يعلن البنك أنه لن يقوم بتوزيعات أو أرباح أو أي دفعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة من قبله، أو (ب) شراء، إلغاء، تقليص أو الاستحواذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأسهم العادية التي تصدر عن البنك.

٢٦ احتياطيات أخرى وأسهم الخزينة

(أ) فيما يلي حركة الاحتياطيات الأخرى خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي أراضي منحة	رأس مال إضافي مدفوع	أسهم خزينة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم		ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢ (معاد عرضه)	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢٦٧,٠٨٥	-	-	٥,٣٤٨,٩٦٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (معاد عرضه)	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢٦٧,٠٨٥	-	-	٥,٣٤٨,٩٦٤
الاستحواذ على حصص غير مسيطرة من تمويل ش.م.ع (إيضاح ١٦ (د))	-	-	-	١٥٩,٨٣٢	(١٠,٨٨٤)	١٤٨,٩٤٨
أسهم خزينة	-	-	-	-	(٢,٢١٦)	(٢,٢١٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	٢٦٧,٠٨٥	١٥٩,٨٣٢	(١٣,١٠٠)	٥,٤٩٥,٦٩٦

(ب) الاحتياطي القانوني

طبقًا للمادة ١٩٢ من قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ١٠% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح هذا الإحتياطي مساوياً لنسبة ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

قرر مجلس الإدارة التوقف عن التحويل السنوي إلى الاحتياطي القانوني نظراً لأن الاحتياطي يزيد عن ٥٠% من رأس المال المدفوع.

(ج) الاحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

(د) احتياطي الأراضي المنوحة

منحت حكومة دبي بعض الأراضي تم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي البنك، أدرجت هذه الأراضي ضمن الاستثمارات العقارية حيث تم الاحتفاظ بها لأغراض تعزيز رأس المال.

(هـ) أسهم خزينة

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، استحوذ البنك على ١,٦٠٣,٥٨٩ سهماً بقيمة ٢,٢ مليون درهم.

وعلاوة على ذلك، فإن أسهم الخزينة البالغ عددها ٦,٠٤٦,٠٤٢ سهماً وقيمتها ١٠,٩ مليون درهم تم الاستحواذ عليها من قبل البنك على إثر استحواذ البنك على حصص غير مسيطرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (إيضاح ١٦ (د)).

٢٧ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد كما في ١ يناير	(٨١٧,٩١٣)	(٨٣١,٨٤٩)
تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و١١	-	٢,٢١٧
صافي الدخل غير المحقق من الاستثمارات الأخرى المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٦٠,٢٦٣	١١,٧١٩
ربح محقق محول إلى الأرباح المستبقاة عند استبعاد استثمارات	(٦,٢٠٠)	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	(٥٦٣,٨٥٠)	(٨١٧,٩١٣)

٢٨- احتياطي تحويل عملات

يُسجل احتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة عرض للبنك (أي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الآخر، ويتم تراكمها ضمن إحتياطي ترجمة العملات.

٢٩ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

(أ) اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٢٥% في الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٤.

(أ) وافق المساهمون على دفع توزيعات أرباح نقدية، عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بقيمة ٠,١٥ درهم للسهم (بإجمالي توزيعات أرباح قيمتها ٥٦٩,٥٦ مليون درهم) في الاجتماع العمومي السنوي المنعقد بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٣. وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وافق المساهمون على دفع توزيعات أرباح نقدية بقيمة ٠,١٢٥ درهم للسهم (بإجمالي توزيعات أرباح نقدية قيمتها ٤٧٤,٦٣ مليون درهم) في الاجتماع العمومي السنوي المنعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢.

٣٠ المطلوبات المحتملة والإلتزامات

(أ) فيما يلي تحليل المطلوبات المحتملة والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
المطلوبات المحتملة:		
خطابات ضمان	٦,٩٨٦,٢٠٢	٧,٨٢٨,١٤٨
إعتمادات مستندية	٣,٣١٣,٠٤٤	١,٩٦٢,٢٩٥
مجموع المطلوبات المحتملة	١٠,٢٩٩,٢٤٦	٩,٧٩٠,٤٤٣
الإلتزامات:		
إلتزامات مصاريف رأسمالية	٩٠٣,٦٠٥	١,٠٨٢,٨١٣
إلتزامات تسهيلات غير قابلة للإلغاء وغير مسحوبة	١٣,٨٥٠,٠٣٨	١٠,٣٩٣,٠٠٨
مجموع الالتزامات	١٤,٧٥٣,٦٤٣	١١,٤٧٥,٨٢١
مجموع المطلوبات المحتملة والإلتزامات	٢٥,٠٥٢,٨٨٩	٢١,٢٦٦,٢٦٤

(ب) الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل (المطلوبات المحتملة):

إن الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل تشتمل على الالتزامات لتقديم التمويل الإسلامي والاعتمادات المستندية القائمة والكفالات التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات متعاملي البنك.

إن الالتزامات بشأن التمويل الإسلامي المقدم تمثل الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي، وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشتمل على شروط إلغاء وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لإمكانية إنتهاء صلاحية الالتزامات دون القيام بسحبها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية. إن الاعتمادات المستندية القائمة والكفالات تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن المتعاملين في حال إخفاق المتعامل بالسداد حسب شروط العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٣١ إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	٣٥٠,٥٠٨	٣٨٢,١٧٨
مرابحات بضائع	٢٤٩,٢١٣	٢٦٥,٤٩٨
مرابحات عقارية	١٦٢,٠٩٧	١٧٣,٦٣٨
مرابحات دولية	١٢,٣٤٢	٧,٨٤٣
مجموع إيرادات المرابحات	٧٧٤,١٦٠	٨٢٩,١٥٧
إجارة تمويل منازل	٥٨٥,٠١٠	٦١٦,١٦١
إجارة أخرى	٥٤١,٦٢٠	٤٨٧,٠٩٥
تمويل سلم	٦١١,١١٦	٤٣٦,٧١٨
استصناع	٢١٩,٤٣٨	٣١٨,١٢٢
مجموع الإيرادات من موجودات تمويلية إسلامية	٢,٧٣١,٣٤٤	٢,٦٨٧,٢٥٣
موجودات إستثمارية إسلامية		
مشاركات	٣٢١,٢٠٠	٣٥٦,٦٥٥
مضاربات	١٦٦,٥٥٠	١٤٩,٤٢٩
وكالات	١٢٩,٣٣٦	٧٣,٠٥٩
مجموع الإيرادات من موجودات إستثمارية إسلامية	٦١٧,٠٨٦	٥٧٩,١٤٣
مجموع الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣,٣٤٨,٤٣٠	٣,٢٦٦,٣٩٦

تظهر الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية بالصافي بعد تنزيل الإيرادات المتنازل عنها بمبلغ ٣,٤ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٢,٤ مليون درهم).

٣٢ إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات من مرابحات دولية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦٥,٠٠٨	٣٣,٥٨٢
إيرادات من ودائع إستثمارية وودائع وكالة	٢٢,٧٠٨	١٩,٨٩١
إيرادات من مرابحات دولية من بنوك ومؤسسات مالية	٧,٩٥٨	٤,٦٨٤
المجموع	٩٥,٦٧٤	٥٨,١٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٣٣ صافي الربح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات توزيعات أرباح والعائدات الأخرى من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٠,٢١٠	١٩,٧٧٥
الأرباح المحققة من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٦٧٧	١,٥١٤
توزيعات أرباح من استثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٦٤	١,٢٥٨
أرباح / (خسائر) غير محققة من إعادة تقييم استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٥	(٦٤)
المجموع	٢١,٩٦٦	٢٢,٤٨٣

تظهر إيرادات توزيعات الأرباح صافية من الإيرادات المتنازل عنها بقيمة ٢,٩ مليون درهم (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٤,٢ مليون درهم).

٣٤ إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
رسوم وعمولات متعلقة بعمليات تجارية	٢٨٣,٥١٥	٢١٨,٢١١
إيرادات أسعار صرف العملات الأجنبية	٧٠,١٨٦	٧٥,٠١٤
رسوم متعلقة بإدارة ثروات وموجودات	٥٢,١٨٩	٩٧,٩٢٤
القيمة العادلة لمشتقات إسلامية	٤,٢٩٣	٢,٧٧٩
عمولات ورسوم أخرى	٣٨٨,٦٧١	٣٨٦,٠٨٦
المجموع	٧٩٨,٨٥٤	٧٨٠,٠١٤

٣٥ إيرادات من استثمارات عقارية

تمثل الإيرادات من استثمارات عقارية صافي إيرادات الإيجار المعترف بها من قبل البنك من استثماراته العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢.

٣٦ صافي الإيرادات من عقارات محتفظ بها للبيع

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
المتحصل من البيع	٥٢٧,٤٣٨	٢٩٢,٠٧٦
يطرح: تكاليف البيع (إيضاح ١٢ (ب))	(٤٠٥,٢٢١)	(٢٦٨,٦٤٢)
صافي أرباح من بيع عقارات	١٢٢,٢١٧	٢٣,٤٣٤
إيرادات من إلغاء عقود بيع عقارات	١١٠,٩٤٧	١٩٣,٩٥٨
المجموع	٢٣٣,١٦٤	٢١٧,٣٩٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٣٧ إيرادات أخرى

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الربح المحقق من استبعاد استثمارات في صكوك إسلامية	٦٧,١٢٢	٣٧,٠٥٨
إيرادات خدمات، صافي	٢٥,٤٥٦	٦٢,٩٩١
(الخسارة) / الربح من بيع شركات زميلة ومشاريع مشتركة (إيضاح ١١ (س))	(٥٣,٦٣٦)	٤,٧٩١
صافي (الخسارة) / الربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات	(٧,٢٨٩)	٣٥١
الربح من بيع شركة تابعة (إيضاح ١٦ (ك))	٢٧,٦٧٩	٣,٣٧٥
أخرى	٦,١٩٣	٦٦,٢٤٨
المجموع	٦٥,٥٢٥	١٧٤,٨١٤

٣٨ مصاريف الموظفين

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
رواتب وأجور ومكافآت أخرى	١,٠٢٨,٢١٤	٩٤١,٩٦٥
مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح ٢١ (د))	٢٢,٩٤٥	٢٣,٧٤٧
دفعات على أساس أسهم الملكية	-	٥٥١
المجموع	١,٠٥١,١٥٩	٩٦٦,٢٦٣

٣٩ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
مصاريف صيانة معدات ومباني	٩٤,٩١٩	١٣١,٩٠٢
مصاريف إدارية	٩٦,٧٠٩	٨٢,٩٠٥
مصاريف الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية	٧٢,٢٤١	٧١,٥٩٧
مصاريف إتصالات	٧٢,٥٢٩	٧١,٦١٧
مصاريف طباعة وقرطاسية	٧,٦٣١	٧,٠٢٤
مصاريف تشغيلية أخرى	١٥٨,٣٢٧	١٥٣,٣٩١
المجموع	٥٠٢,٣٥٦	٥١٨,٤٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤٠ صافي خسائر إنخفاض قيمة الموجودات المالية

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
مخصص الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية متكبدة (إيضاح ٨ (ب))	١,١٥٣,٠٨٥	١,١٦٣,٦٧٤
مخصص الموجودات التمويلية الإستثمارية الإسلامية محررة (إيضاح ٨ (ب))	(٣٠١,٤٥٥)	(٢٧٩,٢٨٠)
صافي مخصص ذمم مدينة وموجودات أخرى (إيضاح ١٤ (ب))	٦٨,٤٣٢	٤٤,٤٠٧
مخصصات أخرى	-	٤٣,٨٣٢
المجموع	٩٢٠,٠٦٢	٩٧٢,٦٣٣

٤١ (صافي عكس انخفاض قيمة) / خسارة إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
(عكس) / إضافات انخفاض قيمة العقارات المحتفظ بها للبيع (إيضاح ١٢ (ب))	(١٥٠,٠٠٠)	٧٣,١٦٩
إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية (إيضاح ١٣ (أ))	٢٤,٥٠٤	١٣,٩٦٠
إنخفاض قيمة استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (إيضاح ١١ (ن))	٢٩,٥٥٢	٣٣,٤٩٥
المجموع	(٩٥,٩٤٤)	١٢٠,٦٢٤

٤٢ حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
ودائع إستثمارية وإدخار من المتعاملين (إيضاح ١٧ (د))	٤٥٣,٣٠٠	٦١٢,٥٤٢
وكالة وودائع إستثمارية أخرى من البنوك (إيضاح ٢١ (ج))	٤٣٩,١٤٤	٥٥٧,٩١٨
الأرباح المستحقة / المحققة لحاملي أدوات الصكوك التمويلية (إيضاح ٢١ (ج))	١٦١,٣٨٧	١٨٢,٠٣٩
المجموع	١,٠٥٣,٨٣١	١,٣٥٢,٤٩٩

٤٣ العائد الأساسي والمخفض على السهم

(أ) تم احتساب العائد الأساسي والمخفض على السهم وذلك بقسمة أرباح السنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم بعد تنزيل مكافآة أعضاء مجلس الإدارة والربح العائد إلى حاملي الصكوك من الطبقة الأولى على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٣	٢٠١٢
		(معاد عرضه)
أرباح السنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم (ألف درهم)	١,٦١٠,٩٣٩	١,١٥٠,٠٧٢
الربح العائد إلى الصكوك من الطبقة الأولى (ألف درهم)	(١١٤,٧٨١)	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)	(٥,٣٥٠)	(٥,٣٥٠)
	١,٤٩٠,٨٠٨	١,١٤٤,٧٢٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف)	٣,٨٩٤,٤٧٥	٣,٧٩٧,٠٥٤
العائد الأساسي والمخفض على السهم (درهم للسهم)	٠,٣٨ درهم	٠,٣٠ درهم

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤٣ العائد الأساسي والمخفض على السهم (يتبع)

(ب) إن العائد المخفض للسهم، كما في تاريخ التقرير، هو نفس العائد الأساسي للسهم حيث لم يصدر البنك أي أدوات مالية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند احتساب العائد المخفض للسهم.

٤٤ النقد وما يعادله

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (إيضاح ٦ (أ))	٢٢,٧١٢,٩٦٤	١٥,٤٧٣,٩٩٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٧ (أ))	٩,٦٠٦,١٦٨	٣,٢٩٣,٠٥٩
	٣٢,٣١٩,١٣٢	١٨,٧٦٧,٠٥٨
ناقص: أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية بتواريخ إستحقاق أصلية لأكثر من ٣ أشهر	(١٤,٩٥٠,٠٠٠)	(٨,٢١٨,٩٧٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٧,٣٦٩,١٣٢	١٠,٥٤٨,٠٨٦

٤٥ معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) يجري البنك معاملات مع المساهمين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وكبار أفراد الإدارة والأمور ذات العلاقة بهم وذلك ضمن سير العمل العادي وبمعدلات أرباح وعمولات تجارية.

(ب) يعد أكبر مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وهي الشركة التي تعتبر حكومة دبي أكبر المساهمين بها.

تمثل نسبة الودائع من المنشآت التابعة لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، والتمويل إلى تلك المنشآت، وذلك بخلاف تلك المنشآت المفصح عنها كل على حدة أدناه، ٥,٣٤% من إجمالي ودائع عملاء البنك (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٣,١%)، ونسبة ١٠,٥% من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية (٢٠١٢ (معاد عرضه: ١٠,٦%). ونسبة ٢٢,٨% من مجموع المطلوب للبنك من بنوك ومؤسسات مالية (٢٠١٢ (معاد عرضه): ٤٩,٧%). تُدير تلك المنشآت أعمالها بكل استقلالية، وتتم كافة المعاملات بينها وبين البنك على أساس مبادلة حقيقية.

(ج) تم إستبعاد الأرصدة والمعاملات بين البنك وشركاته التابعة والتي تعتبر أطراف ذات علاقة للبنك عند توحيد البيانات المالية ولم يتم الافصاح عنها في هذا الإيضاح.

(د) فيما يلي الأرصدة الجوهرية القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢ بخصوص الأطراف ذات العلاقة مدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	مساهمين رئيسيين	أعضاء مجلس الإدارة وكبار أفراد الإدارة	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	١,٥٩١,٦٣٤	٥٠,٩٢١	٥,٩٦٤	١,٦٤٨,٥١٩
ودائع العملاء	٣,٠٢١,٦٩٥	٤٠,٩٥٥	١٤,٨٨٣	٣,٠٧٧,٥٣٣
الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٤٨,٤٤١	٣,٨٤٧	٢,٢٦١	٥٤,٥٤٩
حصة المودعين من الأرباح	٧٣,٤٠٥	١٧٠	-	٧٣,٥٧٥
المطلوبات المحتملة	-	٦	١٤,١٢٠	١٤,١٢٦
٢٠١٢ (معاد عرضه)				
الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	١,٤٦٩,٢٠١	٦١,٠٣٨	٥٨,٣٩٣	١,٥٨٨,٦٣٢
ودائع العملاء	١,٨٨٤,٥٥١	٨٣,١٩٨	٧,٨٣١	١,٩٧٥,٥٨٠
الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٤٢,٦٠٨	٥,٣٨٣	٦,٣٥٦	٥٤,٣٤٧
حصة المودعين من الأرباح	٥٤,٦٤٦	١,٩٨٢	-	٥٦,٦٢٨
المطلوبات المحتملة	-	٦	١٤,٠٧٨	١٤,٠٨٤

٤٥ المعاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

(هـ) لم يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة لأطراف ذات علاقة أو المطلوبات المحتملة الصادرة لصالح أطراف ذات علاقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢.

(و) فيما يلي التعويضات المدفوعة لكبار أفراد إدارة البنك:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
رواتب ومزايا أخرى، بما فيها مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٢,٢١٤	٢٠,٧٧٩
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٣,٩٩٩	٣,٢٣٣

٤٦ المعلومات القطاعية

قطاعات التقرير

(أ) تُحدد القطاعات التشغيلية بناءً على التقارير الداخلية بشأن مكونات البنك والتي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد للقطاع وتقييم أدائه.

توزع قطاعات التقرير للبنك إلى خمسة قطاعات رئيسية كما يلي:

- الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال:	تتولى بشكل رئيسي ودائع المتعاملين الأفراد والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المرابحات التجارية والاستهلاكية والإجارة وبطاقات الائتمان وتسهيلات الحوالات المالية وتسهيلات التمويل التجاري.
- الأنشطة البنكية للشركات والاستثمارات:	تتولى بشكل رئيسي التمويل والتسهيلات المصرفية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات والخدمات البنكية الاستثمارية.
- العقارات:	تتولى تطوير العقارات والاستثمارات العقارية الأخرى.
- الخزينة:	مسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة السيولة الشاملة للبنك ومخاطر السوق وتوفير خدمات الخزينة للمتعاملين. تقوم أيضا الخزينة بتشغيل محفظة الصكوك الإسلامية الخاصة، وتُخصص دفترة أدوات مالية لإدارة المخاطر ذات الصلة.
- أخرى:	تتولى أعمال ومهام أخرى غير المذكورة أعلاه.

(ب) إن السياسات المحاسبية لقطاعات التقرير هي نفس السياسات المحاسبية للبنك المبينة في إيضاح ٤ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

(ج) يتم تنفيذ المعاملات بين القطاعات على أساس أرباح مقدّرة والتي تقارب أسعار السوق على أساس المبادلات الحقيقية.

(د) تمثل أرباح القطاعات الأرباح المكتسبة من قبل كل قطاع بدون توزيع مصاريف ضرائب الدخل. إن هذه الأرباح هي القياس الذي يبلغ به صانع القرار التشغيلي الرئيسي لغرض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤٦ المعلومات القطاعية (يتبع)

قطاعات التقرير (يتبع)

(ه) يوضح الجدول التالي إيرادات العمليات والأرباح وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات والاستثمارات		العقارات		الخزينة		أخرى		المجموع	
	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
صافي إيرادات تشغيلية*	٢,٠٦٧,١٣٠	٤,٨٩٧,٥٥٦	٤,١٨٦,٢٤٦	١,٠٩٠,٩٥٩	(٢,٧٩٧)	٤٩,١٢٩	٤٩٩,٨٦٤	٥٠٤,١١٨	٤٠٦,٠٣٩	٣٣٦,٧١٢	٤,١٥٦,٥٦٢	٣,٨٧٨,٥١٧
حصة الربح / (الخسارة) في شركات زميلة	-	-	٩٢,٢٥٣	٦٩,٤١٦	(١٤,٩٧٦)	(٨,٥٥٩)	-	-	-	-	٧٨,٠٧٧	٦٠,٨٥٧
مصاريف تشغيلية	(١,١٧٨,٤١٢)	(١,٠٨٦,٣٤٢)	(١٤١,٣١٦)	(١٣٩,١٤٩)	(٢٣١,٦٧٥)	(٢٥٧,٨٥٠)	(١٩,٩٧٤)	(٢١,٧٤٥)	(١١٧,١٩٩)	(١١٤,٧٨٦)	(١,٦٨٨,٥٧٧)	(١,٦٦٩,٨٧٦)
خسارة إنخفاض القيمة	(٣١٥,٤٨٢)	(٢٨٦,٤٣٩)	(٥٦٠,١٣٨)	(٧٥٠,١٧٧)	١٣٥,٤٩٧	(٥٠,١٢٨)	-	-	(٨٣,٩٩٥)	(٦,٥١٣)	(٨٢٤,١١٨)	(١,٠٩٣,٢٥٧)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	٥٧٣,٢٣٥	٥٢٤,٧٧٥	٥٧٧,٠٤٥	٢٧١,٠٤٩	(١١٣,٠٧١)	(٢٦٧,٤١٥)	٤٧٩,٨٩٠	٤٨٢,٣٧٣	٢٠٤,٨٤٥	٢١٥,٤٦٣	٤,٧٢١,٩٤٤	١,٢٢٦,٢٤٥
مصاريف ضريبة الدخل											(٣,٩١٥)	(١٢,٨٠١)
الربح للسنة											٤,٧١٨,٠٢٩	١,٢١٣,٤٤٤

* تم قيد الإيرادات التشغيلية بالصافي حيث تعتمد الإدارة بشكل أساسي على صافي الإيرادات التشغيلية كمقياس للأداء، وليس على إجمالي الإيرادات والمصاريف التشغيلية.

٤٦ المعلومات القطاعية (يتبع)

قطاعات التقرير (يتبع)

(و) يوضح الجدول التالي الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية المتعلقة بقطاعات الأعمال للبنك:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال		الأنشطة البنكية للشركات والاستثمارات		العقارات		الخزينة		أخرى		المجموع	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
موجودات القطاع	٢٦,٠٢٥,٤٦٨	٢٥,١٧٨,٧٢٢	٣٤,٨٩٤,٦٣٩	٣٥,٠٦٠,١٧٠	٧,٨٩٢,٤٤٣	٧,٧٠١,٠٧٧	٢٦,٠٥٣,٧٢١	١٢,٥١١,٩٢٢	٢٣,٤٢٥,١٦٧	١٨,١٥٠,٣٢١	١١٣,٢٨٨,٤٣٨	٩٨,٦١١,٢١٢
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	٥٢,١٨١,٢٩٠	٤٨,٧٢٩,٦٦٩	٤٠,٦٣٣,٣٠٤	٢١,٤٦٩,٣٠٥	٤,٦٩٩,٠٠٦	٤,٢٨٠,٩٥٠	٦,٤٨٠,٦٦٥	١٢,٠٠٨,٣٦٢	٩,٢٩٣,٦٧٥	١٢,٠٧٢,٩٢٦	١١٣,٢٨٨,٤٣٨	٩٨,٦١١,٢١٢

المعلومات الجغرافية

(ز) بالرغم من اعتماد إدارة البنك بشكل رئيسي على قطاعات العمل، إلا أن البنك يعمل ضمن سوقين جغرافيين: دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل السوق المحلي، وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل السوق الدولي.

(ح) يوضح الجدول التالي توزيع إجمالي الإيرادات الخارجية والموجودات غير المتداولة للبنك بناءً على الموقع والمراكز التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	الربح الإجمالي من المتعاملين الخارجيين*		موجودات غير متداولة**	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
داخل الإمارات العربية المتحدة	٤,٩٣٨,٩٠١	٤,٩٠٥,١٧٠	١,٩٦٥,٣٣١	٢,٠٣٠,٨٧٧
خارج الإمارات العربية المتحدة	٢٧١,٤٩٣	٣٢٥,٨٤٦	٥٨٤,٩٥٠	٦٤١,٦١٠
المجموع	٥,٢١٠,٣٩٤	٥,٢٣١,٠١٦	٢,٥٥٠,٢٨١	٢,٦٧٢,٤٨٧

* يعتمد التحليل الجغرافي للربح الإجمالي من المتعاملين الخارجيين على مواقع المراكز التشغيلية للبنك وشركاته التابعة.

** تم استبعاد الأدوات المالية والاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والضرائب المؤجلة من الموجودات غير المتداولة.

الإيرادات من منتجات وخدمات أساسية

الإيرادات من المنتجات والخدمات الأساسية مفصح عنها في الإيضاحات ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ حول البيانات المالية الموحدة.

٤٧ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

(أ) يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة التي تعادل أسعار السوق بالإضافة للمبالغ الاسمية محللة حسب تاريخ إستحقاقها. إن المبلغ الاسمي هو المبلغ الخاص بالأصل المعني للمشتق الإسلامي، مرجع السعر أو المؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات الإسلامية. تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الائتمان.

	القيمة العادلة الموجبة (إيضاح ١٤) ألف درهم	القيمة العادلة السالبة (إيضاح ٢١) ألف درهم	مجموع المبالغ الإسمية ألف درهم	المبالغ الإسمية حسب المدة حتى الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر- سنة ألف درهم	أكثر من سنة – ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ – ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
٢٠١٣								
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	١٠,٥٢٢	١٠,١٣٦	٩,٧٠٤,٧٢٣	٥,٣٤٣,٨٩٠	٤,٣٦٠,٨٣٣	-	-	-
مقايضات أسعار ربح إسلامية	١٠,٥١٩	-	٥,٣٧٩,٧٧٨	-	-	٣,٠٤١,٤٧٨	١,٦٧٣,٣٠٠	٦٦٥,٠٠٠
المجموع	٢١,٠٤١	١٠,١٣٦	١٥,٠٨٤,٥٠١	٥,٣٤٣,٨٩٠	٤,٣٦٠,٨٣٣	٣,٠٤١,٤٧٨	١,٦٧٣,٣٠٠	٦٦٥,٠٠٠
٢٠١٢ *(معاد عرضه)*								
مشتقات إسلامية محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	٢٩,٨٣٠	٢٧,٩٦٣	١٢,٠١٨,٦٤٧	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	-	-	-
مقايضات أسعار ربح إسلامية	١١,٤٥٨	-	٥,١٢٣,١٧٦	-	-	٢,٣٤٩,٨٨٠	٢,٤٧٣,٢٩٦	٣٠٠,٠٠٠
المجموع	٤١,٢٨٨	٢٧,٩٦٣	١٧,١٤١,٨٢٣	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	٢,٣٤٩,٨٨٠	٢,٤٧٣,٢٩٦	٣٠٠,٠٠٠

(ب) إن الإفصاحات بشأن القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية مبينة في إيضاح إدارة المخاطر أدناه.

(ج) لدى البنك مراكز في الأنواع التالية من المشتقات:

تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات

إن التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات هي تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن الصفقات الفعلية تنفذ في تاريخ التعهد، خلال مبادلة العروض والقبولات بالشراء/ البيع بين الأطراف المعنية، وتسليم (مبادلة) العملات المتعلقة بين الأطراف ذات الصلة.

المقايضات الإسلامية

المقايضات الإسلامية مرتكزة على مبدأ الوعد (التعهد) بين طرفين لشراء عقود منتجات محددة ومطابقة للشريعة الإسلامية بسعر محدد بالتاريخ المحدد في المستقبل. وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية للشراء. إن تركيب المقايضات الإسلامية يشتمل على مقايضات أسعار الربح ومقايضات العملات. بخصوص مقايضات أسعار الربح الإسلامية، تقوم الأطراف المتقابلة عادةً بتبادل دفعات أسعار الربح الثابتة والمتغيرة إستناداً إلى قيمة إسمية لعملة منفردة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد مرابحة". بخصوص مقايضات العملات الإسلامية يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة لمبالغ الإسمية بعملات مختلفة من خلال شراء/ بيع سلع متعلقة "بعقد بيع مرابحة".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤٨ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسديدها.

٢٠١٣

	أقل من شهر ألف درهم	من ١ - ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من ١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٩٣٠,٦١٨	٩,٧٠٥,٨٠٦	٩,٩٦٧,٧٤٧	١٠٨,٧٩٣	-	٢٢,٧١٢,٩٦٤
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٨,٥٤٧,٨٤٥	٦٩٥,٨٢٠	٣٦٢,٥٠٣	-	-	٩,٦٠٦,١٦٨
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية:						
بالصافي	٣,١٩٨,٠٣٣	٤,٥٦٣,٨٥٥	٨,٨٧٩,٢٥٢	٢٦,٧٩٣,٦١٦	١٢,٦٣٥,٨٨٢	٥٦,٠٧٠,٦٣٨
استثمارات في صكوك إسلامية	١٧,٨٦٦	٢٠,١٠٥	١,٥١١,٣٤١	٨,٤٠٠,٠٤٤	١,٦٩٣,١٩٧	١١,٦٤٢,٥٥٣
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	-	-	١,٠٦٦,١٥٥	٩٦٣,٥٠٢	-	٢,٠٢٩,٦٥٧
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	١,٨٧٧,٨٢٩	١,٨٧٧,٨٢٩
عقارات لغرض البيع	-	-	-	١,٨٤٠,٩٧٣	-	١,٨٤٠,٩٧٣
استثمارات عقارية	-	-	-	-	٢,٠١٣,٣١٤	٢,٠١٣,٣١٤
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٤١,٤٥٧	٣٩٨,٠٥٢	١,٠٣٤,٣١٢	٣,٤٨٣,١٦٨	٣٨٥	٤,٩٥٧,٣٧٤
ممتلكات، آلات ومعدات	-	-	-	٢٢٨,١٧٣	٣٠٨,٧٩٥	٥٣٦,٩٦٨
مجموع الموجودات	١٤,٧٣٥,٨١٩	١٥,٣٨٣,٦٣٨	٢٢,٨٢١,٣١٠	٤١,٨١٨,٢٦٩	١٨,٥٢٩,٤٠٢	١١٣,٢٨٨,٤٣٨
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع العملاء	١٤,٧٧٠,٥٤٢	١١,٠٩٦,١١٠	٣٢,٦٧٠,١٣٢	٢٠,٩٥٢,٨٦١	٧٠,٨٩٦	٧٩,٠٦٠,٥٤١
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١,٤٩٨,٩١٨	٥٥٨,٠١٨	٨٤,٤٨٧	٤٨٨,٥٨٣	-	٢,٦٣٠,٠٠٦
أدوات صكوك تمويلية	-	-	-	٢,٨٠٧,٦٠٣	-	٢,٨٠٧,٦٠٣
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	-	-	-	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٧,٤٣٠,٨٤٢	١,٤٢٢,٠٥٣	٢,٩٥٣,٩٢٨	٤٧٥,٦٨٨	-	١٢,٢٨٢,٥١١
ذمم زكاة دائنة	-	-	١٦٥,٥٨٨	-	-	١٦٥,٥٨٨
حقوق الملكية	-	-	٥٩٣,٠٦٣	(٥٦٣,٨٥٠)	١٦,٣١٢,٩٧٦	١٦,٣٤٢,١٨٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٣,٢٠٠,٣٠٢	١٣,٠٧٦,١٨١	٣٦,٤٦٧,١٩٨	٢٤,١٦٠,٨٨٥	١٦,٣٨٣,٨٧٢	١١٣,٢٨٨,٤٣٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤٨ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (يتبع)

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسديدها (يتبع)

٢٠١٢ (معاد عرضه)

	أقل من شهر	من ١ – ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٣,٠٦١,٩٩٤	٤,٠٩٦,٠٧٦	٨,٢١٨,٩٧٢	٩٦,٩٥٧	-	١٥,٤٧٣,٩٩٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٥٠,٦٥٠	٩٢٢,١٠٩	٢٠,٠٠٠	-	"	٣,٢٩٣,٠٥٩
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية:						
بالصافي	٢,٨٦٧,٠٦١	٤,٩٠٧,١٦٩	٨,٩٦٤,٢٩٨	٢٤,٣٧٤,٢١٩	١٤,٠٦٩,٩٤١	٥٥,١٨٣,٦٨٨
استثمارات في صكوك إسلامية	٢٣,٨٥٣	٢٢,١٠٤	٢,١٨٧,٩٦٤	٧,٩٩٨,٨٦٤	٨٥٥,٨٧٧	١١,٠٨٨,٦٦٢
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	-	-	٦١١,٩٧٠	١,٣٦٩,٠٦٢	"	١,٩٨١,٠٣٢
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	"	"	-	٢,٠٢٩,٩٥٣	٢,٠٢٩,٩٥٣
عقارات لغرض البيع	"	"	"	١,٩٩٧,٣٧٤	"	١,٩٩٧,٣٧٤
استثمارات عقارية	"	-	-	-	٢,٠٨٣,٠١٠	٢,٠٨٣,٠١٠
ذمم مدينة وموجودات اخرى	١١٥,٩١٣	٥٣,٥٥٦	٣,٩١٧,٤٥٧	٨٠٣,٦٥٩	١,٣٧٣	٤,٨٩١,٩٥٨
ممتلكات، آلات ومعدات	-	-	-	٢٥٦,٤٣٠	٣٣٣,٠٤٧	٥٨٩,٤٧٧
مجموع الموجودات	٨,٤١٩,٧٧١	١٠,٠٠١,٠١٤	٢٣,٩٢٠,٦٦١	٣٦,٨٩٦,٥٦٥	١٩,٣٧٣,٢٠١	٩٨,٦١١,٣١٢
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع العملاء	٦,٨٣١,٠٣٥	٩,٢١٨,١٧٧	٢٨,٢٦٦,٨٢٤	٢٢,٣٣٠,٦٨٤	٧٨,٨٠٣	٦٦,٧٢٥,٥٢٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٥٨٦,٦٥١	١٧٣,٢٢٩	٣,٥٠٤,٥١٥	٢,٤٠٣,٦٠٥	-	٦,٦٦٨,٠٠٠
أدوات صكوك تمويلية	٦٣٤,٩٦٠	-	١,١٠٠,٠٠٠	٢,٩٣٩,٠٠٠	-	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	-	-	-	٣,٧٥٢,٥٤٣	-	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة مطلوبات أخرى	١,٢٠١,٤٠٨	١,١٢٩,٣١٧	١,٩٦١,٥٩٤	٦٤١,٦٧٩	٧٠٢	٤,٩٣٤,٧٠٠
ذمم زكاة دائنة	"	"	١٦٣,٥٧٢	"	-	١٦٣,٥٧٢
حقوق الملكية	"	"	٥٦٩,٥٥٨	(٨٢٠,١٣١)	١١,٦٩٣,٤٨٧	١١,٦٩٢,٩١٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٩,٢٥٤,٠٥٤	١٠,٥٢٠,٧٢٣	٣٥,٥٦٦,٠٦٣	٣١,٢٤٧,٣٨٠	١٢,٠٢٢,٩٩٢	٩٨,٦١١,٢١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٤٩ تصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢:

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	التكلفة المطفأة	القيمة الدفترية
٢٠١٣	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	٢٢,٧١٢,٩٦٤	٢٢,٧١٢,٩٦٤
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	-	-	٩,٦٠٦,١٦٨	٩,٦٠٦,١٦٨
موجودات تمويلية وإستثمارية				
إسلامية، بالصافي	-	-	٥٦,٠٧٠,٦٣٨	٥٦,٠٧٠,٦٣٨
استثمارات في صكوك إسلامية				
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	١١,٦٤٢,٥٥٣	١١,٦٤٢,٥٥٣
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٢,٠٢٨,٨٦٧	٧٩٠	-	٢,٠٢٩,٦٥٧
ذمم مدينة وموجودات اخرى	-	٢١,٠٤١	٤,٨٠٢,٩٦٢	٤,٨٢٤,٠٠٣
	٢,٠٢٨,٨٦٧	٢١,٨٣١	١٠٤,٨٣٥,٢٨٥	١٠٦,٨٨٥,٩٨٣
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	-	-	٧٩,٠٦٠,٥٤١	٧٩,٠٦٠,٥٤١
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	-	-	٢,٦٣٠,٠٠٦	٢,٦٣٠,٠٠٦
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٢,٨٠٧,٦٠٣	٢,٨٠٧,٦٠٣
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	-	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	١٠,١٣٦	١٢,٠٤٤,٩٣٠	١٢,٠٥٥,٠٦٦
	-	١٠,١٣٦	٩٦,٥٤٣,٠٨٠	٩٦,٥٥٣,٢١٦
٢٠١٢ (معاد عرضه)				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	١٥,٤٧٣,٩٩٩	١٥,٤٧٣,٩٩٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	-	-	٣,٢٩٣,٠٥٩	٣,٢٩٣,٠٥٩
موجودات تمويلية وإستثمارية				
إسلامية، بالصافي	-	-	٥٥,١٨٢,٦٨٨	٥٥,١٨٢,٦٨٨
استثمارات في صكوك إسلامية				
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	١١,٠٨٨,٦٦٢	١١,٠٨٨,٦٦٢
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	١,٩٧٩,٩٠٠	١,١٣٢	-	١,٩٨١,٠٣٢
ذمم مدينة وموجودات اخرى	-	٤١,٢٨٨	٤,٧٢٩,٥٩٤	٤,٧٧٠,٨٨٢
	١,٩٧٩,٩٠٠	٤٢,٤٢٠	٨٩,٧٦٨,٠٠٢	٩١,٧٩٠,٣٢٢
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	-	-	٦٦,٧٢٥,٥٢٣	٦٦,٧٢٥,٥٢٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	-	-	٦,٦٦٨,٠٠٠	٦,٦٦٨,٠٠٠
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٤,٦٧٣,٩٦٠	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالة تمويلية متوسطة الأجل	-	-	٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة مطلوبات أخرى	-	٢٧,٩٦٣	٤,٧٥٣,٦٩٨	٤,٧٨١,٦٦١
	-	٢٧,٩٦٣	٨٦,٥٧٣,٧٢٤	٨٦,٦٠١,٦٨٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥٠ القيمة العادلة للأدوات المالية

يبين هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بشأن تحديد البنك للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتنوعة.

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المُقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

تُقاس جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك، المدرجة بقيمها العادلة في هذه البيانات المالية الموحدة، قياسة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تستند القيمة العادلة لكافة الاستثمارات الأخرى المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح ١٠) على أسعار مقتبسة في أي سوق نشطة (غير معدلة)؛
- تعتمد القيمة العادلة لكافة الاستثمارات الأخرى غير المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح ١٠) على بيانات غير ملحوظة، مثل تقييم موجودات ومطلوبات المنشأة المستثمَرة في تواريخ القياس (كالقيمة العادلة للاستثمارات العقارية والموجودات والمطلوبات التشغيلية الأخرى)؛ و
- تعتمد القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية الإسلامية المشتقة (مقايضات أسعار الربح المتوافقة مع الشريعة والتعهدات الآجلة لشراء / لبيع عملات (المتوافقة مع الشريعة)) على احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. وتُقدر التدفقات النقدية المستقبلية بناءً على أسعار الربح الآجلة و / أو أسعار صرف العملات (من منحنى العائد الملحوظ و / أو أسعار الصرف الآجلة في نهاية كل فترة تقرير) وأرباح العقود و / أو الأسعار الآجلة بنسبة تعكس القيمة الحالية للمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة المختلفة.

يلخص الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك بناءً على تسلسل القيمة العادلة:

٢٠١٣	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات اخرى بالقيمة العادلة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	٧٩٠	-	-	٧٩٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات ملكية مدرجة	٨٥٨,٦٣٨	-	-	٨٥٨,٦٣٨
أدوات ملكية غير مدرجة	-	-	٩٣٠,٤٢٣	٩٣٠,٤٢٣
صناديق استثمارات غير مدرجة	-	-	٢٣٩,٨٠٦	٢٣٩,٨٠٦
موجودات أخرى				
موجودات إسلامية مشتقة	-	٢١,٠٤١	-	٢١,٠٤١
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	٨٥٩,٤٢٨	٢١,٠٤١	١,١٧٠,٢٢٩	٢,٠٥٠,٦٩٨
مطلوبات أخرى				
مطلوبات إسلامية مشتقة	-	١٠,١٣٦	-	١٠,١٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥٠ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المُقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (يتبع)

٢٠١٢ (معاد عرضه)	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات اخرى بالقيمة العادلة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات ملكية مدرجة	١,١٣٢	-	-	١,١٣٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
أدوات ملكية مدرجة	٦١٠,٨٣٨	-	-	٦١٠,٨٣٨
أدوات ملكية غير مدرجة	-	-	٩٩٠,٥٧٧	٩٩٠,٥٧٧
صناديق استثمارات غير مدرجة	-	-	٣٧٨,٤٨٥	٣٧٨,٤٨٥
موجودات أخرى				
موجودات إسلامية مشتقة	-	٤١,٢٨٨	-	٤١,٢٨٨
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	٦١١,٩٧٠	٤١,٢٨٨	١,٣٦٩,٠٦٢	٢,٠٢٢,٣٢٠
مطلوبات أخرى				
مطلوبات إسلامية مشتقة	-	٢٧,٩٦٣	-	٢٧,٩٦٣

تم تحديد القيم العادلة للموجودات المالية المتضمنة في المستويين ٢ و ٣ أعلاه بما يتفق مع أنماط التسعير المتفق عليها بشكل عام بناءً على تحليل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، مع اعتبار أن أكثر البيانات أهمية هي السعر الساري الذي يعكس المخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة.

لم تتم أية تحويلات بين المستوى ١ و٢ خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و٢٠١٢.

(ب) تسوية قياس القيمة العادلة للمستوى ٣ للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم
		(معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	١,٣٦٩,٠٦٢	١,٤٤٧,٦٢٨
الخسائر في الدخل الشامل الأخر	(٤٦,٢٣٥)	(٧٢,٨٤٣)
معاد تصنيفه من الاستثمار في شركات تابعة	-	١٩,٣٣٥
معاد تصنيفه من الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	(٥٤,٦٦٢)	-
مشترى خلال السنة	-	٤,٥٩١
مستبعد خلال السنة	(٩٧,٩٣٦)	(٢٩,٦٤٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١,١٧٠,٢٢٩	١,٣٦٩,٠٦٢

٥٠ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

(ج) القيمة العادلة للأدوات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة

فيما عدا ما تم تفصيله في الجدول التالي، ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها في بيان الدخل الموحد تقارب قيمها العادلة

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣					
موجودات مالية					
استثمارات في صكوك إسلامية	١١,٦٤٢,٥٥٣	١١,١٥٤,٥٧٦	-	٨٥٦,١٧٧	١٢,٠١٠,٧٥٣
مطلوبات مالية					
أدوات صكوك تمويلية	٢,٨٠٧,٦٠٣	٢,٩٧١,٦٨٧	-	-	٢,٩٧١,٦٨٧
٢٠١٢ *(معاد عرضه)*					
موجودات مالية					
استثمارات في صكوك إسلامية	١١,٠٨٨,٦٦٢	٨,٧٧٠,٣٠١	-	٣,٦٩٠,٦٣٠	١٢,٤٦٠,٩٣١
مطلوبات مالية					
أدوات صكوك تمويلية	٤,٦٧٣,٩٦٠	٤,٨٨٥,٩٩٥	-	-	٤,٨٨٥,٩٩٥

٥١ إدارة المخاطر

(أ) المقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك لكنها مدارة من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة للإستمرارية في ربحية البنك وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر متنوعة، تتضمن:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر تشغيلية

لا تشمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، حيث يتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك.

١ هيكلة إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة، مدعوماً بلجنة إدارة المخاطر وقسم إدارة المخاطر، المسؤول النهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة كافة المخاطر وعن الموافقة على استراتيجيات وسياسات المخاطر

مجلس لجنة إدارة المخاطر

إن مجلس لجنة إدارة المخاطر لديه المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجيات وأطر العمل والسياسات والحدود، وكذلك عن تزكية تلك الاستراتيجيات والسياسات إلى مجلس الإدارة. كما أنها مسؤولة عن المخاطر الجوهرية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر

(أ) المقدمة (يتبع)

١ هيكلة إدارة المخاطر (يتبع)

لجنة إدارة المخاطر

تم تفويض إدارة المخاطر اليومية إلى لجنة إدارة المخاطر التي يترأسها المدير التنفيذي.

تضطلع لجنة إدارة المخاطر بالمسؤولية الكلية عن دعم مجلس لجنة إدارة المخاطر لتطوير وصياغة حدود وسياسات وأطر عمل واستراتيجيات المخاطر. إن اللجنة مسؤولة عن ضمان الالتزام بكافة حدود المخاطر ومراقبة التعرضات للمخاطر وتنفيذ التوجيهات التنظيمية الصادرة عن الهيئات التنظيمية (أي المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة).

قسم إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تطبيق إجراءات المخاطر ذات العلاقة والمحافظة عليها وذلك لضمان بقاء المخاطر في حدود المعدل المقبول وفق ما هو مصرح به من قبل مجلس لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. إن القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الإئتمانية وإدارتها وإدارة المحفظة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

قسم التدقيق الداخلي بالبنك

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنك دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي بالبنك الذي يقوم بفحص كفاية الإجراءات وكيفية تقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة ويقدم تقرير بكافة النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

٢ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم البنك بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية للمخاطر الائتمانية والسيولة السوقية والتشغيلية. بالإضافة لذلك، يستخدم البنك التحليل الكمي والطرق لدعم مراجعات الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة. تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقع حدوثها أثناء سير الأعمال الإعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة في حدث غير منظور استنادا إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المقتبسة من الخبرة السابقة. كذلك يطبق البنك سيناريوهات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية والتي من غير المحتمل حدوثها لكنها تحدث فعلاً في الواقع.

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استنادا على الحدود الموضوعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها بالإضافة إلى التأكيد على قطاعات مختارة.

إن المعلومات المجمعة من جميع الأعمال يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل جوانب المخاطر وتحديد المخاطر المبكرة. يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها إلى الإدارة ولجان الإدارة ومجلس لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر. تُقدم تقارير متخصصة إلى رؤساء أقسام العمل وتُسلم مع تردد مناسب لتقلبات المخاطر. يتضمن التقرير إجمالي التعرض للائتمان واستثناءات الحدود المحتفظ بها والتغير في مخاطر ونسب السيولة وحوادث الخسارة التشغيلية والمخاطر الأخرى. يتم إعداد تقرير شهري عن القطاع والزبائن والمخاطر الجغرافية. تقيم الإدارة العليا مناسبة خسائر الإنخفاض كل ثلاثة أشهر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

٥١-١ المقدمة (يتبع)

٣ تخفيف المخاطر

كجزء من إدارة كافة المخاطر ، يستخدم البنك طرق عديدة لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم) والمخاطر التشغيلية.

يسعى البنك لإدارة تعرضه للمخاطر الائتمانية من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية لتجنب التركزات في المخاطر مع أفراد ومجموعات من المتعاملين في مواقع أو أعمال محددة. يستخدم البنك الضمانات بصورة نشطة لتخفيض مخاطره الائتمانية.

ومن أجل الوقاية من مخاطر السيولة، نوعت الإدارة مصادر التمويل مع إدارة الموجودات مع السيولة البنكية الكلية في مقابل الحفاظ على رصيد كاف من الموجودات السائلة (أي النقد وما يعادله).

تُدار مخاطر السوق على أساس تحديد مسبق لتخصيص الأصل عبر مجموعات متنوعة من الموجودات وتقييمات مستمرة لأوضاع السوق بخصوص الحركة وتوقع سعر العملات الأجنبية ومؤشر أسعار الربح وأسواق الأسهم.

ولإدارة جميع المخاطر الأخرى، قام البنك بتطوير إطار إدارة مخاطر مفصل بغية تحديد وتطبيق مصادر للتخفيف من التعرض للمخاطر.

٤ تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل قابليتهم لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

(ب) مخاطر الإئتمان

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات وسياسات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة. وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها طبقا لذلك.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقدير إحتمال عدم سداد إئتمان الجهات الافرادية وذلك باستخدام أدوات تصنيف تم تطويرها داخلياً لمختلف الفئات الإفرادية. إن بعض النماذج قد تم تطويرها داخلياً لتقييم المشاريع العقارية، أما الأخرى المتعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الإستحواذ على النماذج الخاصة بها من موديز تمت معايرتها لمقاييس التصنيف الداخلية للبنك. ويضم نماذج مع أداة موديز لتصنيف تحليل المخاطر.

تبقى أدوات التصنيف تحت المراجعة والتطوير عندما يكون ذلك ضرورياً. ويقوم البنك بالتحقق من أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بصورة منتظمة وذلك بخصوص حالات التخلف عن السداد.

الضمانات

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الإئتمان، وتمثل أكثر الطرق شيوعاً في الاستعمال أخذ ضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة، وهي طريقة متعارف عليها. ويطبق البنك إجراءات لقبول فئات معينة للضمانات وتخفيف مخاطر الإئتمان. إن أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية هي كما يلي:

- رهن الممتلكات السكنية والتجارية؛
- ضمانات تجارية؛
- رهن على موجودات الأعمال مثل العقارات والمعدات والسيارات والمخزون؛
- رهن على الادوات المالية مثل الودائع واستثمارات الملكية.

الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

إن المخاطر الائتمانية الناتجة من الأدوات المالية الاسلامية المشتقة، هي في أي وقت، تقتصر على تلك الأدوات ذات القيم العادلة الموجبة، كما تم إدراجها في المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالإئتمان

يقوم البنك بتوفير ضمانات واعتمادات مستندية إلى الزبائن والتي تتطلب من البنك تسديد الدفعات عندما يفشل المتعامل بالوفاء بالتزاماته إلى الأطراف الأخرى. هذا يعرض البنك إلى مخاطر مشابهة على الموجودات التمويلية والاستثمارية الاسلامية والتي يتم تخفيفها بواسطة عمليات وسياسات المراقبة ذاتها.

١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات و تعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لفئات الموجودات المالية بما فيها المشتقات الإسلامية. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمان.

	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٣ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
أرصدة لدى البنوك المركزية	٢٠,٩٧١,٩٧٢	١٣,٧٤٢,٤١٥
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٩,٦٠٦,١٦٨	٣,٢٩٣,٠٥٩
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية	٦٠,٦٤٣,٩١١	٥٨,٨٨٢,١١٠
استثمارات في صكوك إسلامية مُقاسة بالتكلفة المطفأة	١١,٦٤٢,٥٥٣	١١,٠٨٨,٦٦٢
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٢,٠٢٩,٦٥٧	١,٩٨١,٠٣٢
ذمم مدينة وموجودات اخرى	٥,٥٢٧,٤٢٢	٥,٣٧٢,٦٧٠
	١١٠,٤٢١,٦٨٣	٩٤,٣٥٩,٩٤٨
مطلوبات محتملة	١٠,٢٩٩,٢٤٦	٩,٧٨٩,٧٢٧
إلتزامات	١٤,٧٥٣,٦٤٣	١١,٤٧٥,٨٢١
المجموع	١٣٥,٤٧٤,٥٧٢	١١٥,٦٢٥,٤٩٦

٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

يتم إدارة تركز المخاطر للمتعامل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي. يمكن تحليل الموجودات المالية للبنك قبل الأخذ بالحسبان أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال ألف درهم	الأنشطة البنكية للشركات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٣			
الإمارات العربية المتحدة	٣٠,١٦٨,٢١٨	٩٧,٩٩٧,٥١٨	١٢٨,١٦٥,٧٣٦
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	-	١,٣٧٨,٢٤٤	١,٣٧٨,٢٤٤
جنوب آسيا	٤٣٤,٧٣٩	٢,٤٩٧,٢٢٣	٢,٩٣١,٩٦٢
أوروبا	-	٢,٣٧٠,٠٥٧	٢,٣٧٠,٠٥٧
افريقيا	-	٣٠٤,٥١٢	٣٠٤,٥١٢
أخرى	-	٣٢٤,٠٦١	٣٢٤,٠٦١
المجموع	٣٠,٦٠٢,٩٥٧	١٠٤,٨٧١,٦١٥	١٣٥,٤٧٤,٥٧٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

٢ تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٢٠١٢ (معاد عرضه)

	الأنشطة البنكية للأفراد والأعمال	الأنشطة البنكية للشركات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٢٦,٦٧٦,٨٣٣	٨٢,٧٠٦,٠٢٤	١٠٩,٣٨٢,٨٥٧
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	-	٢,١٧٢,٠٣٨	٢,١٧٢,٠٣٨
جنوب آسيا	٤٢٠,١٨٤	٢,١١٨,٧١٦	٢,٥٣٨,٩٠٠
أوروبا	٣,٨٦٦	٩٩٠,٤٠٥	٩٩٤,٢٧١
افريقيا	-	٢٩٢,٦٠٣	٢٩٢,٦٠٣
أخرى	٧٠	٢٤٤,٧٥٧	٢٤٤,٨٢٧
المجموع	٢٧,١٠٠,٩٥٣	٨٨,٥٢٤,٥٤٣	١١٥,٦٢٥,٤٩٦

فيما يلي تحليل القطاع الاقتصادي للموجودات المالية الخاصة بالبنك قبل احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى:

	إجمالي التعرض الأقصى	
	٢٠١٣	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
المؤسسات المالية	٣٩,٥٣٤,٢٧٤	٢٤,٨٩٣,٧٩٤
العقارات	٣١,٣٠٨,٠٧٩	٣١,٠٤٩,٢٥٦
الصناعة والخدمات	٢١,٢٩٦,٦٢٨	١٦,٨٧٩,١١٢
التمويل الشخصي	١٦,٦٦٦,٧٧٤	١٤,٠٨٩,٦٥٦
تمويل المنازل للأفراد	١١,٧٠٢,١٧٨	١٣,٥٠٩,٨٢٨
القطاع الحكومي	٥,٢٨٧,٤٢٣	٩,٦٠٦,٥٤٧
التجارة	٩,٦٧٩,٢١٦	٥,٥٩٧,٣٠٣
المجموع	١٣٥,٤٧٤,٥٧٢	١١٥,٦٢٥,٤٩٦

٣ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق التوجيهات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- لتسهيلات التمويلات التجارية الإسلامية والتسهيلات الإستثمارية، الرهن على العقارات والبضاعة والموجودات المؤجرة والذمم المدينة التجارية، و
- لتسهيلات التمويلات الإسلامية للأفراد والتسهيلات الإستثمارية، الرهن على الموجودات والرهونات على العقارات.

يحصل البنك أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية لشركاتهم التابعة. إلا أنه لم يتم تضمين هذه المنافع في الجدول أعلاه.

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

٢٠١٣	الأرصدة لدى البنوك المركزية والمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية ألف درهم	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية ألف درهم	استثمارات في صكوك إسلامية واستثمارات أخرى بالقيمة العادلة ألف درهم	ذمم مدينة وموجودات أخرى ألف درهم	مطلوبات محتملة والتزامات ألف درهم	المجموع ألف درهم
منخفضة القيمة فردياً						
القيمة الإجمالية	-	٥,٦٥٤,٠٠٣	-	١,٣٦٥,٣١٦	-	٧,٠١٩,٣١٩
تعرضات غير منخفضة القيمة						
غير مستحقة وغير منخفضة	٣٠,٥٧٨,١٤٠	٤٩,٠٦٨,٥١١	١٣,٦٧٢,٢١٠	٤,٠٨٥,٩٤٢	٢٥,٠٥٢,٨٨٩	١٢٢,٤٥٧,٦٩٢
مستحقة بأقل من ٣٠ يوماً	-	٢,٩٣٠,٦٨٧	-	٧٦,١٦٤	-	٣,٠٠٦,٨٥١
مستحقة بأكثر من ٣٠ يوماً وأقل من ٩٠ يوماً	-	١,٥٠٢,٣١٣	-	-	-	١,٥٠٢,٣١٣
مستحقة بأكثر من ٩٠ يوماً	-	١,٤٨٨,٣٩٧	-	-	-	١,٤٨٨,٣٩٧
القيمة الإجمالية	٣٠,٥٧٨,١٤٠	٥٤,٩٨٩,٩٠٨	١٣,٦٧٢,٢١٠	٤,١٦٢,١٠٦	٢٥,٠٥٢,٨٨٩	١٢٨,٤٥٥,٢٥٣
إجمالي التعرض الأقصى	٣٠,٥٧٨,١٤٠	٦٠,٦٤٣,٩١١	١٣,٦٧٢,٢١٠	٥,٥٢٧,٤٢٢	٢٥,٠٥٢,٨٨٩	١٣٥,٤٧٤,٥٧٢
مخصصات انخفاض القيمة	-	(٤,٥٧٣,٢٧٣)	-	(٧٠٣,٤١٩)	-	(٥,٢٧٦,٦٩٢)
صافي القيمة الدفترية	٣٠,٥٧٨,١٤٠	٥٦,٠٧٠,٦٣٨	١٣,٦٧٢,٢١٠	٤,٨٢٤,٠٠٣	٢٥,٠٥٢,٨٨٩	١٣٠,١٩٧,٨٨٠

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

٢٠١٢ (معاد عرضه)	الأرصدة لدى البنوك المركزية والمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية ألف درهم	موجودات تمويلية وأستثمارية إسلامية ألف درهم	أستثمارات في صكوك إسلامية واستثمارات أخرى بالقيمة العادلة ألف درهم	ذمم مدينة وموجودات أخرى ألف درهم	مطلوبات محتملة والتزامات ألف درهم	المجموع ألف درهم
منخفضة القيمة فردياً	-	٦,١١٨,٠٧٩	-	١,٢٩٥,٤٣٤	-	٧,٤١٣,٥١٣
القيمة الإجمالية						
تعرضات غير منخفضة القيمة						
غير مستحقة وغير منخفضة	١٧,٠٣٥,٤٧٤	٤٧,٤٠٦,٣١٧	١٣,٠٦٩,٦٩٤	٤,٠٢٣,٣٨١	٢١,٢٦٥,٥٤٨	١٠٢,٨٠٠,٤١٤
مستحقة بأقل من ٣٠ يوماً	-	١,٩٢٤,٩٢٤	-	٥٣,٨٥٥	-	١,٩٧٨,٧٧٩
مستحقة بأكثر من ٣٠ يوماً وأقل من ٩٠ يوماً	-	١,٤٦٠,٥٨٣	-	-	-	١,٤٦٠,٥٨٣
مستحقة بأكثر من ٩٠ يوماً	-	١,٩٧٢,٢٠٧	-	-	-	١,٩٧٢,٢٠٧
القيمة الإجمالية	١٧,٠٣٥,٤٧٤	٥٢,٧٦٤,٠٣١	١٣,٠٦٩,٦٩٤	٤,٠٧٧,٢٣٦	٢١,٢٦٥,٥٤٨	١٠٨,٢١١,٩٨٣
إجمالي التعرض الأقصى	١٧,٠٣٥,٤٧٤	٥٨,٨٨٢,١١٠	١٣,٠٦٩,٦٩٤	٥,٣٧٢,٦٧٠	٢١,٢٦٥,٥٤٨	١١٥,٦٢٥,٤٩٦
مخصصات انخفاض القيمة	-	(٣,٦٩٩,٤٢٢)	-	(٦٠١,٧٨٨)	-	(٤,٣٠١,٢١٠)
صافي القيمة الدفترية	١٧,٠٣٥,٤٧٤	٥٥,١٨٢,٦٨٨	١٣,٠٦٩,٦٩٤	٤,٧٧٠,٨٨٢	٢١,٢٦٥,٥٤٨	١١١,٣٢٤,٢٨٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (يتبع)

التعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات المالية للبنك لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	المعدلات المساوية لمعدلات موديز	المجموع ٢٠١٣ ألف درهم	المجموع ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
مخاطر منخفضة			
تصنيف المخاطر فئة ١	Aaa	٢٤,١٥٠,١٤٥	١٧,٣٣٥,١٠٢
تصنيف المخاطر فئة ٢ و٣	Aa1-A3	٢٥,٨٤٩,٢٤٢	١٨,٤٩٣,٢٧٢
مخاطر عادلة			
تصنيف المخاطر فئة ٤	Baa1-Baa3	٢٧,٤٣٤,٥٩١	٢٠,٦٦٣,٨٢٣
تصنيف المخاطر فئة ٥ و٦	Ba1-B3	٣٨,٩٧٣,٦٥٣	٣٥,٦٩٩,١٦٥
تصنيف المخاطر فئة ٧	Caa1-Caa3	١١,٤٢٩,٦٩٦	١٤,٧٠١,٥٣٩
مخاطر عالية			
تصنيف المخاطر من فئة ٨ إلى ١٠		٧,٦٣٧,٢٤٥	٨,٧٣٤,٥٩٥
		١٣٥,٤٧٤,٥٧٢	١١٥,٦٢٥,٤٩٦

تنطوي سياسة البنك على الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة عبر محفظة الإئتمان. الأمر الذي يسهل الإدارة المركزة للمخاطر المتعلقة بها ومقارنة تعرض الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة ممزوجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المداخل الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مقتبسة وفقًا لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن المعدلات المساوية لمعدلات موديز تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل فئة من فئات المخاطر.

٥ تقييم الانخفاض في القيمة

تتضمن الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض في القيمة حالات وجود أي من الدفعات الرئيسية أو الأرباح متأخرة أكثر من ٩٠ يوماً (تماشياً مع توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة) أو وجود أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية للأطراف المقابلة وانحدارات في معدل الائتمان وانتهاك البنود الأصلية للعقد. يتعامل البنك بتقييم الانخفاض في القيمة في منطلقتين: المخصصات المقيمة فردياً والمخصصات المقيمة كمجموعة.

المخصصات المقيمة فردياً

يحدد البنك المخصصات المناسبة لكل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية الجوهرية الإفرادية وذلك على أساس فردي. إن البنود التي يتم إعتبارها عند تحديد مبالغ المخصصات تضم خطة العمل المستديمة للطرف المقابل، وقدرته على تحسين الأداء عند ظهور الصعوبة المالية والمقبوضات المقدّرة وتسديد أنصبة الأرباح إذا حدث إفلاس وتوفر الدعم المالي الآخر والقيمة الممكن تحقيقها للضمان ومواعيد التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير ما لم تتطلب الظروف غير المتوقعة انتباه أكثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

٥ تقييم الانخفاض في القيمة (يتبع)

المخصصات / القيمة كمجموعة

تُقيّم المخصصات كمجموعة للخسائر على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية غير الجوهرية فردياً (تشمل بطاقات الائتمان الإسلامية ومرابحات السيارات والموجودات التمويليةوالاستثمارية للأفراد غير المضمونة) حيث لا يوجد دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية. يتم تقييم المخصصات بتاريخ كل تقرير مع تقديم مراجعة منفصلة لكل محفظة.

إن التقييم كمجموعة يأخذ بالحسبان الانخفاض في القيمة، المرجح وجوده في المحفظة على الرغم من عدم وجود دليل موضوعي للانخفاض في القيمة الإفرادية، يتم تقدير خسائر الانخفاض في القيمة مع الأخذ بالحسبان المعلومات التالية: الخسائر التاريخية من المحفظة، والظروف الاقتصادية الحالية والتأخير التقريبي ما بين وقت إمكانية حدوث الخسارة والوقت الذي يحدد تطلب مخصص انخفاض في القيمة سقيم فردياً والمقبوضات والتحصيلات المتوقعة عند حدوث الانخفاض في القيمة. يتم مراجعة مخصص الانخفاض في القيمة من قبل إدارة الائتمان لضمان مطابقته مع السياسات الكلية للبنك.

يتم تقييم القبولات والمطلوبات المحتملة وتكوين مخصصات بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية.

(ج) مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها تحت الظروف العادية والقاهرة. وللحد من هذه المخاطر قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة ودائعه الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى السيولة بشكل يومي. ويشمل هذا على تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر درجة عالية من الضمان الذي قد يستخدم لتوفير التمويل الإضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة إنقطاع غير متوقع للتدفق النقدي. كذلك لدى البنك خطوط ائتمان ملتزم بها يمكن إستخدامها لمقابلة إحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك يحتفظ البنك بودائع إلزامية لدى البنوك المركزية. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ بعين في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إن النوعية العالية لمحفظة الموجودات تضمن توفر السيولة بمشاركة الأموال الخاصة بالبنك وإن ودائع المتعاملين المتجددة تساعد في تشكيل مصدر تمويل ثابت. وحتى في الحالات الصعبة، يمكن للبنك الحصول على الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المتعاملين والوفاء بمتطلباته التمويلية.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليلات اختلاف تواريخ الاستحقاق، التي يتم مراقبتها على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة وعبر العملات المستخدمة. تم عمل الإرشادات للتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ج) مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

١. عملية إدارة مخاطر السيولة

تتم عملية إدارة مخاطر السيولة للبنك من قبل البنك ويتم مراقبتها من قبل فريق منفصل في قسم خزينة البنك التي تضم:

- تمويل يومي، يتم إدارته بمراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية تحقيق المتطلبات، ويشمل ذلك توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها للمتعاملين؛
- المحافظة على محفظة موجودات عالية التداول و يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة من التوقف المستقبلي للتدفقات النقدية؛
- مراقبة معدلات سيولة المركز المالي مقابل متطلبات داخلية وتنظيمية؛ و
- إدارة تركيز وميزات تعرضات الإستحقاقات التمويلية والإستثمارية الاسلامية.

بناءً على الإرشادات الداخلية، فإن معدل مخاطر السيولة عند نهاية كل ربع سنة هو كالآتي:

	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
٢٠١٣	%٤٢	%٣٥	%٢٩	%٣٦
٢٠١٢ (معاد عرضه)	%٢١	%٢٥	%٢٣	%٢٢

٢. طريقة التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة بشكل دوري من قبل الإدارة للمحافظة على تنوع واسع بالعملات والمناطق الجغرافية والمزودون والمنتجات والشروط.

أصدر البنك، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، صكوك من الطبقة الأولى بقيمة ٣,٦٧٣ مليون درهم (١,٠٠٠ مليون دولار) لتنويع موارد التمويل بغية المساعدة في نمو الأعمال المستمر (إيضاح ٢٥).

٣. التدفقات النقدية غير المشتقة

يلخص الجدول التالي استحقاقات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة المتأصلة إستناداً على إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة.

تُعامل مبالغ السداد التي تخضع للإخطار كما لو كان سيتم توجيه إخطار على الفور. ومع ذلك، تتوقع الإدارة عدم مطالبة العديد من المتعاملين بالسداد في أقرب وقت يتمكن فيه البنك من الدفع، ولم يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة المُحددة بتاريخ احتفاظ البنك بالودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)
(ج) مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)
٣. التدفقات النقدية غير المشتقة (يتبع)

	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من ١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣						
أرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٥٧٠,٦٩٩	٥,٨٦٠,١١٦	٩,٩٩٧,٣٤٦	-	-	١٨,٤٢٨,١٦١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٤,٧٢٩,٦٥١	٨,٨٦٤,٩٨٥	"	"	"	١٣,٥٩٤,٦٣٦
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، بالصافي	٤,٢٨٢,٩٦٦	٦,٩٤١,٦٩٩	٩,٣٩٨,١٨٧	٣١,٨٥٤,٠٤٦	١٩,١٦٠,٠٩٦	٧١,٦٣٦,٦٩٤
استثمارات في صكوك إسلامية	١٧,٨٦٦	٢٣,٧٥٢	١,٦٥٨,٩٦٨	٩,٥٩٤,٨٠٢	٢,٢٨٠,٥١٥	١٣,٥٧٥,٩٠٣
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	-	-	١,٠٦٢,٥٠٨	٩٩٧,٢٦٩	-	٢,٠٥٩,٧٧٧
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٧٦,١٦٤	٦٦٤,١١٩	١,١٤١,٣٧٢	٣,٦٤٥,٨٦٧	-	٥,٥٢٧,٤٢٢
مجموع الموجودات	١١,٦٧٧,٠٤٦	٢٢,٣٥٤,٦٧١	٢٣,٢٥٨,٢٨١	٤٦,٠٩١,٩٨٤	٢١,٤٤٠,٦١١	١٢٤,٨٢٢,٥٩٣
ودائع العملاء	١٤,٤٣٧,١٤٨	١١,٢٤١,١٢٦	٣٤,٩٣٥,٨٥٩	٢٢,٠٣٥,٨٦٧	٧٠,٨٩٥	٨٢,٧٢٠,٨٩٥
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١,٤٩٨,٩١٨	٥٥٨,٠١٨	٩٠,٠٨٢	-	-	٢,١٤٧,٠١٨
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٢٨,٤١١	٣,٤٩٤,٢٧٠	-	٣,٥٢٢,٦٨١
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	-	"	"	"	"	"
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٧,٤٣٧,٢٠٥	١,٤٢٩,٣١٩	٢,٦٦٠,٤٢٨	٥٤٨,٢٠٥	-	١٢,٠٧٥,١٥٧
ذمم زكاة دائنة	-	-	١٦٥,٥٨٨	"	"	١٦٥,٥٨٨
مجموع المطلوبات	٢٣,٣٧٣,٢٧١	١٣,٢٢٨,٤٦٣	٣٧,٨٨٠,٣٦٨	٢٦,٠٧٨,٣٤٢	٧٠,٨٩٥	١٠٠,٦٣١,٣٣٩
٢٠١٢ (معاد عرضه)						
أرصدة لدى البنوك المركزية	٣,١٢٣,٧٦٥	٤,١٨٦,٤٨٤	٨,٢٤٠,٧٩٧	٩٧,٣١٥	-	١٥,٦٤٨,٣٦١
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٥٢٨,١١٣	٢,٧٤٥,١٥٢	٢٠,٠٠٠	-	-	٣,٢٩٣,٢٦٥
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، بالصافي	٥,٦١٣,١٨٧	١٠,٣٥٨,٢١٦	٩,٤٩٤,٠١٠	٣٦,٦٦٩,١٩٩	٢١,٨٠٤,٥٣٦	٧٣,٩٣٩,١٤٨
استثمارات في صكوك إسلامية	٥,٢٩٥	٤٠,٨٧٩	٢,٢١٦,٩٤١	٩,٩٨٦,١٤٢	١,١١٩,٨٢١	١٣,٣٦٩,٠٧٨
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	-	-	٦١١,٩٧٠	١,٥٥٢,٣٢٦	-	٢,١٦٤,٢٩٦
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٢٣,٨٧٤	٦٦,٨٧٥	١,٧٨٧,٥٠٧	٣,١٢٠,٩٢٠	٢,٧٥١	٥,١٠١,٩٢٧
مجموع الموجودات	٩,٣٩٤,٢٣٤	١٧,٣٩٧,٦٠٦	٢٢,٣٧١,٢٢٥	٤١,٤٢٥,٩٠٢	٣٢,٩٢٧,١٠٨	١١٣,٥١٦,٠٧٥
ودائع العملاء	٢٣,١٤٠,٢٨٩	١٨,٢٦٣,٢٤٨	١١,٢٤٧,١٩٦	١٧,١٦٨,٣٣٧	٧٩,٠٩٥	٦٩,٨٩٨,٠٦٥
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٧٤٣,٨٣٠	١٧٤,٠٢٩	٣,٦٢٠,١١٥	٢,٥٧٧,٨٩٣	-	٧,١١٥,٨٦٧
أدوات صكوك تمويلية	-	١,١٠٢,١٨٧	١,١١٩,٥٥٩	٣,٥٣٣,٥٩١	-	٥,٧٥٥,٣٣٧
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	-	-	-	٤,٠٥٢,٧٤٦	-	٤,٠٥٢,٧٤٦
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٨٥٦,٠٩٠	١,٢٢٨,٥٠٨	٢,١١١,٤١٩	٧٣٧,٢٧٧	١,٤٠٦	٤,٩٣٤,٧٠٠
ذمم زكاة دائنة	-	-	١٦٣,٥٧١	"	"	١٦٣,٥٧١
مجموع المطلوبات	٢٤,٧٤٠,٢٠٩	٢٠,٧٦٧,٩٧٢	١٨,٢٦١,٨٦٠	٢٨,٠٦٩,٧٤٤	٨٠,٥٠١	٩١,٩٢٠,٢٨٦

تشمل الموجودات المتوفرة لتلبية كل المطلوبات ولتغطية الالتزامات القائمة النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة والبنود قيد التحصيل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(ج) مخاطر السيولة وإدارة التمويل (يتبع)

٤. جدول استحقاقات المشتقات الإسلامية

إن مشتقات البنك الإسلامية سيتم تسديدها حسب الأسس الآتية:

- تعهدات آحادية لشراء/ بيع العملات: تشمل هذه التعهدات لشراء أو بيع عملة محددة على سعر صرف محدد في تاريخ محدد في المستقبل.
- مقايضات معدلات الأرباح الإسلامية: تم تسوية المعاملات بتنفيذ شراء أو بيع السلع بموجب "اتفاقية بيع مرابحة".

يحلل الجدول التالي مشتقات المطلوبات المالية الإسلامية للبنك التي سيتم تسديدها على أساس الصافي لمجموعات تواريخ الاستحقاق المرتبطة إستناداً على الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي الموحد حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية.

	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣						
تعهدات آحادية لشراء/ بيع العملات	-	٥,٣٤٣,٨٩٠	٤,٣٦٠,٨٣٣	-	-	٩,٧٠٤,٧٢٣
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	-	-	-	٤,٧١٤,٧٧٨	٦٦٥,٠٠٠	٥,٣٧٩,٧٧٨
	-	٥,٣٤٣,٨٩٠	٤,٣٦٠,٨٣٣	٤,٧١٤,٧٧٨	٦٦٥,٠٠٠	١٥,٠٨٤,٥٠١
٢٠١٢ (معاد عرضه)						
تعهدات آحادية لشراء/ بيع العملات	-	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	-	-	١٢,٠١٨,٦٤٧
مقايضات معدلات أرباح إسلامية	-	-	-	٤,٨٢٣,١٧٦	٣٠٠,٠٠٠	٥,١٢٣,١٧٦
	-	٤,٦٥٦,٣٨١	٧,٣٦٢,٢٦٦	٤,٨٢٣,١٧٦	٣٠٠,٠٠٠	١٧,١٤١,٨٢٣

٥. مطلوبات محتملة والتزامات

يظهر الجدول أدناه تاريخ انتهاء السريان التعاقدي لإستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات للبنك.

	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٣						
مطلوبات محتملة						
- خطابات ضمان	-	١٣٨,٢٨٠	١,٦٠٩,٨٣٧	٣,٠٤٨,٠٥١	٢,١٩٠,٠٣٤	٦,٩٨٦,٢٠٢
- إعتمادات مستندية	-	١,١٤١,٢٢٢	١,٦٧٣,٧١٥	٤٨٣,١٨١	١٤,٩٢٦	٣,٣١٣,٠٤٤
	-	١,٢٧٩,٥٠٢	٣,٢٨٣,٥٥٢	٣,٥٣١,٢٣٢	٢,٢٠٤,٩٦٠	١٠,٢٩٩,٢٤٦
التزامات مصاريف رأسمالية	-	٣,٥٩٨	-	٩٠٠,٠٠٧	-	٩٠٣,٦٠٥
المجموع	-	١,٢٨٣,١٠٠	٣,٢٨٣,٥٥٢	٤,٤٣١,٢٣٩	٢,٢٠٤,٩٦٠	١١,٢٠٣,٨٥١
٢٠١٢ (معاد عرضه)						
مطلوبات محتملة:						
- خطابات ضمان	-	٥,٥١٠,٣٦٥	١,٥٢٨,٣٣٣	٧٨٧,٧٣٢	١,٧١٨	٧,٨٢٨,١٤٨
- إعتمادات مستندية	-	١,٥٦٣,٨٤٧	٣٩٧,٨٦١	٥٨٧	-	١,٩٦٢,٢٩٥
	-	٧,٠٧٤,٢١٢	١,٩٢٦,١٩٤	٧٨٨,٣١٩	١,٧١٨	٩,٧٩٠,٤٤٣
التزامات مصاريف رأسمالية	-	-	١٢,١٣٥	١,٠٧٠,٦٧٨	-	١,٠٨٢,٨١٣
المجموع	-	٧,٠٧٤,٢١٢	١,٩٣٨,٣٢٩	١,٨٥٨,٩٩٧	١,٧١٨	١٠,٨٧٣,٢٥٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(د) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وكذلك في علاقتهم المتبادلة والضمنية. صممت إدارة مخاطر السوق للحد من مبلغ الخسائر الممكنة في المراكز المفتوحة التي من الممكن ان تنتج من التغيرات غير المنظورة في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم. يتعرض البنك لأدوات مالية متنوعة التي تشمل الأوراق المالية والعملات الأجنبية والأسهم والسلع.

يبدي البنك إهتماماً ملحوظاً لمخاطر السوق. يستخدم البنك نماذج مناسبة حسب الإجراءات المتبعة في السوق وذلك من أجل تقييم وضعها ويحصل على معلومات دورية عن السوق لتنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار العمل لمخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- وضع حدود للتأكد من أن الذين يتحملوا المخاطر لا يتجاوزوا المخاطر الكلية ومؤشرات التركزات الموضوعة من قبل الإدارة العليا؛ و
- تقييم مستقل بناءً على أسعار السوق وتسوية المراكز ومتابعة الحد من الخسائر للمراكز التجارية على أساس زمني.

تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية للتأكد من تطبيق سياسة البنك لمخاطر السوق في العمليات اليومية. تتم مراجعة هذه الإجراءات بشكل دوري للتأكد من أنها تتماشى مع سياسة البنك العامة لمخاطر السوق. يقوم مدير إدارة المخاطر الرئيسي للبنك بالتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق مزودة دائماً بالكادر البشري بشكل مناسب وكاف. بالإضافة إلى إجراءاته الداخلية والتنظيمية، على البنك أن يلتزم بالتوجيهات والأنظمة الموضوعة من قبل البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١. مخاطر هامش الربح

إن البنك لا يتعرض بصورة جوهرية لأية مخاطر فيما يتعلق بإعادة تسعير ودائع المتعاملين معه نظراً لأنه طبقاً للشريعة الإسلامية لا يقدم البنك أسعار عوائد متعاقد عليها لمودعيه أو لأصحاب حسابات الإستثمار. إن العائد المستحق للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار يستند على أساس عقد المضاربة الذي بموجبه يوافق المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح أو الخسائر التي يحققها البنك خلال فترة معينة.

٢. مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدل الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدل الربح نتيجة لعدم توافق، أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

إن معدل الربح الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية النقدية هو ذلك المعدل الذي عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه المبلغ المدرج للأداة المالية. إن السعر هو السعر التاريخي للأداة المالية ذات السعر الثابت الذي يظهر بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة المالية ذات السعر المتغير أو الأداة التي تظهر بالقيمة العادلة.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة في معدل الربح، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان إيرادات البنك.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في معدل الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، إستناداً على معدل الربح المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ٢٠١٣ ألف درهم	حساسية الأرباح على الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
درهم إماراتي	٥٠	٤٩,١٦٨	٤٨,٥٧٥
الدولار الأمريكي	٥٠	١٠,٢٨٣	٥,٨٥٠

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

٣. مخاطر صرف العملات الأجنبية

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية، لذلك فهو معرض إلى حركات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢. يظهر الجدول أدناه الأدوات المالية للبنك بالمبالغ المدرجة، مصنفة حسب العملة.

٢٠١٣

	درهم إماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الاسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٢,١٦٩,١٢٤	٤١٩,١٣٠	-	-	-	١٣١,٧٠٠	٢٢,٧١٢,٩٦٤
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٢,٣٤١,٩٥٥	٦,٧٣٨,٨٩٨	٤٣٥,٢٢٨	٢١,٩٧٤	٣٩,٤١٩	٣١,٩٢٤	٩,٦٠٦,٤٦٨
موجودات مالية تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٤٩,٦٢٩,٦١٨	٤,٩٧٨,١٤١	١٧	١٦٨	٤,١٥٢	١,٤٥٨,٥٧٢	٥٦,٠٧٠,٦٣٨
استثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	٥٧٤,٨٠٢	١٠,٣٠٩,٤٤٣	-	-	-	٧٥٨,٣٠٨	١١,٦٤٢,٥٥٣
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٧١٧,٢٢٩	١,٠٣٥,٨٩٣	١٧٨,٣٨٩	٣,٨٨١	٢٩,٨٢١	٦٤,٤٢٤	٢,٠٢٩,٦٥٧
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٤,٧٧٠,٣٨٢	٢١,٩١١	٩٦٥	-	١٢,٢٧٠	١٧,٤٧٥	٤,٨٢٤,٠٠٣
المجموع	٨٠,١٩٦,١٢٠	٢٣,٥٠٣,٢٥٦	٦١٤,٩٩٩	٢٦,٠٢٣	٨٣,٣٧٩	٢,٤٦٢,٤١٣	١٠٦,٨٨٥,٩٨٣
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٧٢,٢٤٨,٩١٩	٤,٠٢٨,٧٢٤	٤٩٤,٤٠٠	٤٥,٦٢٨	١٧٩,٥١٢	٢,٠٦٦,٣٥٨	٧٩,٠٦٠,٥٤١
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	١,٤٤٨,٠١٦	١,٠٣٨,٠٩٧	-	٣٥	٧١	١٤٣,٨١٢	٢,٦٣٠,٠٠١
أدوات صكوك تمويلية	-	٢,٨٠٧,٦٠٣	-	-	-	-	٢,٨٠٧,٦٠٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٤,٤٨٤,٢٤٠	٧,٤١٣,٦٩٨	٩٠,٥٨٢	٣١٥	١,٦٣٧	٦٤,٥٩٤	١٢,٠٥٥,٠٦١
المجموع	٧٨,١٨١,١٧٥	١٥,٢٨٨,٠٩٢	٥٨١,٩٨٢	٤٥,٩٧٨	١٨١,٢٢٥	٢,٢٧٤,٧١٤	٩٦,٥٥٣,٢١٦
صافي داخل الميزانية العمومية	٢,٠١٤,٩٤٥	٨,٢١٥,٢٦٤	٣٢,٧١٧	(١٩,٩٥٥)	(٩٧,٨٥٣)	١٨٧,٦٩٩	١٠,٣٣٢,٧١٧
تعهدات آجلة لشراء / بيع العملات	٥,٢١٨,٦٠٦	(٥,٥٠١,٠٥٥)	٢٣,٤٦٧	١٥,٣٨٢	٢٣,٣٨٨	٧٠,٢٠٧	-
مركز العملة- طويل/ (قصير)	٧,٢٣٣,٥٥١	٢,٧١٤,٢٠٩	١٠٦,١٨٤	(٤,٠٦٨)	(٧٤,٤٦٥)	٢٥٧,٨٥٦	١٠,٣٣٢,٧١٧

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

٣. مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

٢٠١٢ (معاد عرضه)

	درهم إماراتي	الدولار الأمريكي	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	الجنيه الاسترليني	اليورو	عملات أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٥,٢٠٠,٩٠٧	٢٠٣,٠٠٥	-	-	-	٧٠,٠٨٧	١٥,٤٧٣,٩٩٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٩٧١,٩٧٧	٢,١٠٨,٤٩٠	٦٦,٣٦٢	٧١,٦٣٠	٥٠,٨٠٥	١٣,٧٩٥	٣,٢٩٣,٠٥٩
موجودات مالية تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٤٩,٦٣٦,٢٥٤	٤,١٨٠,٣٤٤	٢٠٠,٣٧٤	٧,٢٤٣	-	١,١٥٨,٤٧٣	٥٥,١٨٢,٦٨٨
استثمارات في صكوك إسلامية بالتكلفة المطفأة	٢,١٣٢,٥١٣	٨,١٠٣,٦٠٠	-	-	-	٨٥٢,٥٤٩	١١,٠٨٨,٦٦٢
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٨٨٩,٢٧٩	٧٩٨,٤١٢	١٤٩,٠٦٤	٧٤,٩١٩	٣,٤٨٦	٦٥,٨٧٢	١,٩٨١,٠٣٢
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٤,٦٦٠,٥٢٢	٣٩,٨٥٩	٦٥٣	١٢,٨٦٦	-	٥٧,٠٣١	٤,٧٧٠,٨٨٢
المجموع	٧٣,٤٩١,٤٥٢	١٥,٤٣٣,٧١٠	٤١٦,٤٥٣	١٦٦,٦٠٨	٥٤,٢٩١	٢,٢٢٧,٨٠٨	٩١,٧٩٠,٣١٢
المطلوبات المالية:							
ودائع العملاء	٦١,٣٠٨,٠٤٦	٣,١٨٧,٨٥٤	٧,٥١٠	٢٤٠,٢٥١	٤٥,٠٣٨	١,٩٥٦,٨١٤	٦٦,٧٢٥,٥١٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٥,٤٨٥,٢٤١	١,١٠٤,٠٢٩	-	٤٣٥	١١,٤١٩	٦٦,٨٧٦	٦,٦٦٨,٠٠٠
أدوات صكوك تمويلية	٦٢٩,٨١٠	٤,٠٣٤,١٥٠	-	-	-	-	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	-	-	-	-	-	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٤,٣٨٦,٨٦٩	٢٢٧,١٩٨	١١,٤٣٦	٦,٦١٧	٥٧٤	٥٣,٩٢٧	٤,٧٨١,٦٦١
المجموع	٧٥,٥٧٤,٥٠٩	٨,٦٥٣,٢٣١	١٨,٩٤٦	٢٢٦,٣٠٣	٥٧,٠٣١	٢,٠٢٧,٦٦٧	٨٦,٦٠١,٦٨٧
صافي داخل الميزانية العمومية	(٢,٠٨١,٠٥٧)	٦,٧٨٠,٤٧٩	٣٩٧,٥٠٧	(٥٥,٦٩٥)	(٢,٧٤٠)	١٥٠,١٤١	٥,١٨٨,٦٣٥
تعهدات آجلة لشراء / بيع العملات	٩,٨٠٩,٠٥٥	(٦,٦٢٨,٦١٤)	(٣٩١,٩٣٤)	٣,١٩٦	١٢,٤٨٩	٩٥,٨٠٨	-
مركز العملة- طويل/ (قصير)	٧,٧٢٧,٩٩٨	(٢,٨٤٨,١٣٥)	١,٠٥,٥٧٣	(٥٢,٤٩٩)	٩,٧٤٩	٢٤٥,٩٤٩	٥,١٨٨,٦٣٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

٣. مخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)

تحليل الحساسية - تأثير تقلبات أسعار العملات المتنوعة على صافي الدخل وحقوق الملكية

يبين الجدول التالي الحد الذي كان معرض له البنك لمخاطر العملة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢ على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. تم إجراء التحليل للحركة الممكنة المعقولة في سعر العملة الأجنبية مقابل الدرهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل الموحد (بسبب التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية التي تأثرت بتقلبات أسعار العملات) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع المدرجة بالعملة الأجنبية). تعكس القيمة السالبة في الجدول احتمال حدوث صافي انخفاض في بيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد، بينما توضح القيمة الموجبة احتمال حدوث صافي زيادة. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الجنيه الاسترليني	+٢	(٩٢)	١,٠٤٩
اليورو	+٢	(١,٤٨٩)	(١٩٥)

العملة	النقص في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الجنيه الاسترليني	-٢	٩٢	(١,٠٤٩)
اليورو	-٢	١,٤٨٩	١٩٥

٤. الاستثمار الأجنبي

لدى البنك إيرادات جوهرية مسجلة في شركاته التابعة الخارجية ولذلك فهو معرض إلى تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى البنك، وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يشير الجدول أدناه إلى التغير في الأرباح المسجلة قبل الضريبة وحقوق الملكية لو أن النتيجة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢ قد تم تحويلها بسعر الصرف مقابل الدرهم المعدل مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى بالتغيرات المفترضة المشار إليها أدناه. إن تحليل الحساسية لا يأخذ بالحسبان الأعمال التي قد يجريها البنك والتي من الممكن أن تخفف من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الروبية الباكستانية	+٥	(١,٠٠٥)	(٢٥,٠٣٤)	١,٠٢٥	١٣,٥٥١
الجنيه المصري	+٥	٣٧٣	٨,٤٠٦	١,٠٧٥	٨,٩٧٥

العملة	النقص في سعر العملة (%)	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على الأرباح قبل الضريبة ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
الروبية الباكستانية	-٥	(٢,٢٧٧)	(٤٧,٣١٦)	(١٥٦)	(١٢,٢٦١)
الجنيه المصري	-٥	(٣٣٨)	(٧,٦٠٩)	(٢٥٤)	(٨,١٢٢)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥١ إدارة المخاطر (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

٥. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية.

إن التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢) بسبب التغيرات المتوقعة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

مؤشرات السوق	% التغيرات في مؤشرات السوق	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٣ ألف درهم	التأثير على بيان الدخل الموحد ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم (معاد عرضه)
بورصة سوق دبي المالي	±٥%	٣٩	١٨,٩١٦	٥٦	١٦,٥٢٣
سوق أبوظبي للأوراق المالية	±٥%	-	٥,١٩١	-	٣,٧٩٤
بورصة البحرين	±٥%	-	٣,١٣٢	-	١,٩٧٠
البورصة السعودية	±٥%	-	٣,٧٥٧	-	٣,٤١٧
بورصة الدوحة	±٥%	-	٢,٠١٣	-	٢,٠٤١
البورصة المصرية	±٥%	-	١,٣٢٨	-	-
أخرى	±٥%	-	١,٢٦٣	-	٢,٣٠٤

(هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي إمكانية التعرض لأضرار مالية أو أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية.

قام البنك بتطوير إطار عمل مفصل حول مخاطر التشغيل، يحدد إطار العمل بوضوح قواعد ومسؤوليات الأفراد/ الوحدات عبر المهام المتعددة للبنك والتي تساهم في أداء مهام إدارة مخاطر التشغيل المتنوعة. يعمل إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل على ضمان معرفة ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية والإعلان عنها بشكل واضح. تضم العناصر الرئيسية لإطار العمل عمليات التنظيم وإعداد قاعدة بيانات الخسائر (KRIs)، وإعداد المؤشر الرئيسي للمخاطر وتحليل المخاطر وإعداد تقارير إدارة المخاطر (KRI . RCSA).

يقوم البنك حالياً باستخدام نظام تتبع المخاطر التشغيلية (ORMIS) لتتبع أحداث مخاطر التشغيل في البنك. يخزن النظام ثلاث سنوات من بيانات خسائر التشغيل. لقد تم تعزيز النظام المشار إليه في الوقت الحالي آلياً في ما يخص المؤشر الرئيسي للمخاطر والتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر.

يخضع كل منتج جديد لمراجعة المخاطر وإجراءات الموافقة المطلوبة حيث تكون المخاطر المتعلقة محددة ومقيمة من قبل أقسام مستقلة عن الوحدة التي نشأت عنها المخاطر والتي قامت بعرض المنتج. تخضع التعديلات على المنتجات الموجودة أيضاً لعمليات مشابهة. إن وحدات الأعمال والدعم مسؤولة عن إدارة عمليات المخاطر في مناطقها الوظيفية المخصصة. تعمل الوحدات داخل إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل وتضمن أن المخاطر مدارة ضمن وحدات الأعمال الخاصة بها. يتم إدارة العمليات اليومية لمخاطر التشغيل من خلال المحافظة على نظام شامل للمراقبة الداخلية، مدعوم بأنظمة قوية وإجراءات لمراقبة مراكز المعاملات، والتوثيق بالإضافة إلى الحفاظ على إجراءات احتياطية رئيسية وتخطيط طارئ للأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥٢ إدارة رأس المال

(أ) أهداف إدارة رأس المال

إن أهداف البنك عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أكبر مما هو ظاهر في "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد، هي:

- الإلتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

(ب) رأس المال النظامي

إن المنظم الرئيسي للبنك هو المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة الذي يحدد ويراقب متطلبات رأس المال للبنك. إن البنك والعمليات البنكية الفردية داخل البنك يتم الإشراف عليها مباشرة من قبل المنظمون المحليون المعنيون به.

تم تحليل رأس المال النظامي في طبقتين:

- الطبقة الأولى من رأس المال، وتشمل رأس المال والصكوك من الطبقة الأولى والاحتياطيات القانونية واحتياطي أراضي المنحة والاحتياطيات العامة والأرباح المستبقاة واحتياطي تحويل العملة وحقوق الملكية غير المسيطرة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية التي تعامل بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.

- الطبقة الثانية من رأس المال، وتشمل المطلوبات المؤهلة الثانوية ومخصصات الانخفاض الجماعية وعنصر احتياطي القيمة العادلة المتعلق بالأرباح/ الخسائر غير المحققة على أدوات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

تطبق حدود متنوعة على مكونات قاعدة رأس المال:

- لا يمكن أن تتخطى الطبقة الثانية من رأس المال ٦٧% من الطبقة الأولى من رأس المال؛
- يجب أن يكون الطبقة الأولى من رأس المال أقل من ٧% من الموجودات المرجحة حسب المخاطر؛ و
- لا يجوز أن يزيد رأس المال للمطلوبات المؤهلة الثانوية عن ٥٠ بالمائة من الطبقة الأولى من رأس المال.

إن موجودات البنك هي موجودات مرجحة حسب المخاطر بالقياس إلى المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية الخاصة بها. تتضمن المخاطر الائتمانية، المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. تتمثل مخاطر السوق في الخسائر من المراكز المدرجة وغير المدرجة في مراكز الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة على أسعار السوق وتتضمن مخاطر أسعار الربح ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر التعرضات في حقوق الملكية ومخاطر السلع. وتعرف المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن العناصر البشرية أو الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

يتبع البنك طريقة القياس المعيارية لمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر العمليات، وفقاً للدعامة الأولى (Pillar 1) من نظام بازل ٢ (BASEL 2) ومتطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم مراقبة كفاية رأس المال والاستخدام المنظم له بشكل مستمر من قبل إدارة البنك. وإستخدام التقنيات إستناداً إلى المباديء التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. ويتم تقديم المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل شهر / ربع سنوي. خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢، التزم البنك بشكل تام بكافة متطلبات رأس المال الخارجية.

خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢، تطلب من جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد ١٢%.

لم تطرأ أية تعديلات على الأهداف والسياسات والعمليات من السنة الماضية، على الرغم من خضوعها للمراجعة المستمرة من قبل الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥٢ إدارة رأس المال (يتبع)

(ج) معدل كفاية رأس المال

تم اتباع متطلبات نظام بازل ٢ والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في احتساب المعدلات التالية:

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
الطبقة الأولى من رأس المال		
رأس المال	٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٢٩٧,٠٥٤
صكوك من الطبقة الأولى	٣,٦٧٣,٠٠٠	-
احتياطيات أخرى	٥,٥٠٨,٧٩٥	٥,٣٤٨,٩٦٤
أرباح مستبقاة	١,٠٢٧,٣٩٦	٧٢٥,١٩٢
حقوق الأطراف غير المسيطرة	٣١٧,٣٧٣	٩٦٥,٩٧١
	١٤,٤٨٠,٣١٥	١٠,٨٣٧,١٨١
يطرح:		
أسهم خزينة	(١٣,٠٩٩)	-
خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة	(٢٨٠,٨٣٣)	(١٩٧,١٩٢)
مجموع رأس المال من الطبقة الأولى	١٤,١٨٦,٣٨٣	١٠,٦٣٩,٩٨٩
رأس المال من الطبقة الثانية		
إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	(٥٦٣,٨٥٠)	(٨٢٠,١٣٠)
إنخفاض القيمة المجمعة	٩٠٢,٣٤٨	٦٩٩,١٧٩
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	-	٣,٠٠٢,٠٣٤
مجموع رأس المال من الطبقة الثانية	٣٣٨,٤٩٨	٢,٨٧٨,٠٨٣
نازل من رأس المال	(٥٧٠,٢٦٠)	(٤٧٧,٤٩١)
مجموع قاعدة رأس المال	١٣,٩٥٤,٦٢١	١٣,٠٤٠,٥٨١
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
بمخاطر الإئتمان	٧٠,١٩٩,٨١٩	٦٩,٣٥٣,٦٠٨
بمخاطر السوق	١,٨٠٤,٦٥٠	١,٩١٠,٧٦٧
بمخاطر تشغيلية	٤,٥٢٦,٣١١	٣,٨٤٠,٨٣٩
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٧٦,٥٣٠,٧٧٧	٧٥,١٠٥,٢١٤
نسب كفاية رأس المال		
مجموع رأس المال النظامي كنسبة من إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة ("معدل كفاية رأس المال")	%١٨,٢	%١٧,٤
الطبقة الأولى من رأس المال إلى إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة بعد تنزيل للشركات التزميلة	%١٨,٢	%١٣,٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥٣ الأرقام المقارنة

توضح الجداول التالية ملخصاً لتأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ و ١١ مع التعديلات الأخرى على أرصدة المقارنة (أي، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ١ يناير ٢٠١٢)، والنتائج (أي، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢) والتدفقات النقدية (أي، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢):

بيان المركز المالي الموحد:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢				
	كما هو معروض سابقاً	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١	أخرى (إيضاح ١٠)	كما هو معاد عرضه
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٥,٤٧٣,٥٤٩	٥٢٦	(٧٦)	-	١٥,٤٧٣,٩٩٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣,١٦٩,١١٤	١٢٣,٩٤٥	-	-	٣,٢٩٣,٠٥٩
موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي	٥٥,٥٦٠,١٠٣	(٣٧٧,٧٣٩)	٣٢٤	-	٥٥,١٨٢,٦٨٨
استثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفأة	١١,٠٨٨,٦٦٢	-	-	-	١١,٠٨٨,٦٦٢
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٢,١٤٤,٨٧١	٢٠,٥١٧	(١,٠٩١)	(١٨٣,٢٦٥)	١,٩٨١,٠٣٢
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٢,٢٩٤,٠٢٨	(٥٤٨,٣٤٢)	١٠١,٠٠٢	١٨٣,٢٦٥	٢,٠٢٩,٩٥٣
عقارات محتفظ بها للبيع	٢٢٤,٩٠٩	١,٨٢٠,٢٧٨	(٤٧,٨١٣)	-	١,٩٩٧,٣٧٤
استثمارات عقارية	١,٩٣١,٨٠٨	٢١٥,٩١٦	(٦٤,٧١٤)	-	٢,٠٨٣,٠١٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٢,٩٢٠,٢٩٨	١,٩٩٠,٣٦٩	(١٨,٧٠٩)	-	٤,٨٩١,٩٥٨
ممتلكات، آلات ومعدات	٥٥٧,٣٥٧	٣٥,٥٥٠	(٣,٤٣٠)	-	٥٨٩,٤٧٧
مجموع الموجودات	٩٥,٣٦٤,٦٩٩	٣,٢٨١,٠٢٠	(٣٤,٥٠٧)	-	٩٨,٦١١,٢١٢
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
ودائع العملاء	٦٦,٨٠٠,٨٥٢	(٧٩,٢٨٧)	٣,٩٥٨	-	٦٦,٧٢٥,٥٢٣
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٦,١٥٨,٢٨٩	٥٠٩,٧١١	-	-	٦,٦٦٨,٠٠٠
أدوات صكوك تمويلية	٤,٦٧٣,٩٦٠	-	-	-	٤,٦٧٣,٩٦٠
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	-	-	-	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٣,٢٥٥,٦٢٨	١,٧١٧,٥٣٧	(٣٨,٤٦٥)	-	٤,٩٣٤,٧٠٠
ذمم زكاة دائنة	١٦٣,٥٧٢	-	-	-	١٦٣,٥٧٢
مجموع المطلوبات	٨٤,٨٠٤,٨٤٤	٢,١٤٧,٩٦١	(٣٤,٥٠٧)	-	٨٦,٩١٨,٢٩٨
حقوق الملكية					
الملكية العائدة إلى مالكي الشركة الأم	٩,٥٨٨,٥٦٢	(٥٠٠,٧٨١)	-	-	٩,٠٨٧,٧٨١
حقوق الأطراف غير المسيطرة	٩٧١,٢٩٣	١,٦٣٣,٨٤٠	-	-	٢,٦٠٥,١٣٣
مجموع حقوق الملكية	١٠,٥٥٩,٨٥٥	١,١٣٣,٠٥٩	-	-	١١,٦٩٢,٩١٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٩٥,٣٦٤,٦٩٩	٣,٢٨١,٠٢٠	(٣٤,٥٠٧)	-	٩٨,٦١١,٢١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)
٥٣ الأرقام المقارنة (يتبع)

بيان المركز المالي الموحد:

	كما هو معروض سابقاً	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١	كما هو معاد عرضه
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٢,٩٥٢,٣١٩	٤٣٧	(٧٧)	١٢,٩٥٢,٦٧٩
مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية	٣,٠٤٣,٠٩٦	١٠٨,٩٦٣	-	٣,١٥٢,٠٥٩
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، بالصافي	٥١,٥٠٧,٠٤٩	(٣٩٠,٠٠٠)	٥٦٩	٥١,١١٧,٦١٨
استثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٢,٦٨٨,١١١	-	-	١٢,٦٨٨,١١١
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٢,٠٣٤,٣٨٩	١٩,٥٠٧	(٧٦٣)	٢,٠٥٣,١٣٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٢,٣٣٦,٤٣٩	(١,٢٤٢,٦٢٩)	١٠٥,١١٨	١,١٩٨,٩٢٨
عقارات محتفظ بها للبيع	٦٠٩,٧٥٦	١,٩٩٦,٧٠٧	(٤٧,٨٠٨)	٢,٥٥٨,٦٥٥
استثمارات عقارية	١,٧٨٥,٢٠٥	٢٠٢,٤٥١	(٦٩,١٢٧)	١,٩١٨,٥٢٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٣,٠٥٠,٦٩٠	٢,٦٥٣,١٣٩	(١٧,٩٦١)	٥,٦٨٥,٨٦٨
ممتلكات، آلات ومعدات	٥٨١,٤١٠	٤١,٦٦٢	(٣,٩٥٢)	٦١٩,١٢٠
مجموع الموجودات	٩٠,٥٨٨,٤٦٤	٣,٣٩٠,٢٣٧	(٣٤,٠٠١)	٩٣,٩٤٤,٧٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع العملاء	٦٤,٩٢٩,٨٣٩	(١٦٦,٧٧٢)	٨,٣٣١	٦٤,٧٧١,٣٩٨
مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية	٤,٠٥٢,٤٣٣	٥٢٥,٥٤٨	-	٤,٥٧٧,٩٨١
أدوات صكوك تمويلية	٤,١٧٣,٩٨٣	-	-	٤,١٧٣,٩٨٣
وكالات تمويلية متوسطة الأجل	٣,٧٥٢,٥٤٣	-	-	٣,٧٥٢,٥٤٣
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٣,٣٨٤,٨٣٣	١,٩٢٢,٨٨٠	(٤٢,٣٣٢)	٥,٢٦٥,٣٨١
ذمم زكاة دائنة	١٢١,٠٧٦	-	-	١٢١,٠٧٦
مجموع المطلوبات	٨٠,٤١٤,٧٠٧	٢,٢٨١,٦٥٦	(٣٤,٠٠١)	٨٢,٦٦٢,٣٦٢
حقوق الملكية				
الملكية العائدة إلى مالكي الشركة الأم	٩,١٣٥,٤٣٥	(٥٠٠,٧٨١)	-	٨,٦٣٤,٦٥٤
حقوق الأطراف غير المسيطرة	١,٠٣٨,٣٢٢	١,٦٠٩,٣٦٢	-	٢,٦٤٧,٦٨٤
مجموع حقوق الملكية	١٠,١٧٣,٧٥٧	١,١٠٨,٥٨١	-	١١,٢٨٢,٣٣٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٩٠,٥٨٨,٤٦٤	٣,٣٩٠,٢٣٧	(٣٤,٠٠١)	٩٣,٩٤٤,٧٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)
٥٣ الأرقام المقارنة (يتبع)

بيان الدخل الموحد:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
	كما هو معروض سابقاً	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١	كما هو معاد عرضه
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات				
إيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية	٣,٢٨٦,٤٣٦	(٢٠,٠٤٠)	-	٣,٢٦٦,٣٩٦
إيرادات من الاستثمارات في الصكوك الإسلامية	٦٢١,٤٦٥	-	-	٦٢١,٤٦٥
إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل	٥٥,٣٥٩	٢,٧٩٨	-	٥٨,١٥٧
صافي الربح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٥٩,٩١٨	(٣٧,٠٥٨)	(٣٧٧)	٢٢,٤٨٣
إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية	٧٣٣,٣٦٥	٤٦,٦٧٩	(٣٠)	٧٨٠,٠١٤
إيرادات من استثمارات عقارية	٩٨,٢٠٩	١٧,٢٣٠	(٢٥,١٤٤)	٩٠,٢٩٥
صافي الإيرادات من عقارات محتفظ بها للبيع	١٥,١٢٣	٢٠٢,٢٦٩	-	٢١٧,٣٩٢
إيرادات أخرى	١٥٦,٤٤٩	٢٤,١٧٢	(٥,٨٠٧)	١٧٤,٨١٤
مجموع الإيرادات	٥,٠٢٦,٣٢٤	٢٣٦,٠٥٠	(٣١,٣٥٨)	٥,٢٣١,٠١٦
المصاريف				
مصاريف الموظفين	(٩١٤,٨٣٧)	(٥٨,٢٣٥)	٦,٨٠٩	(٩٦٦,٢٦٣)
مصاريف عمومية وإدارية	(٤٧٦,٩٥٣)	(٥١,٢٣١)	٩,٧٤٨	(٥١٨,٤٣٦)
إستهلاك ممتلكات،آلات ومعدات	(٣١,٣٥١)	(٤,٤٠٠)	٤,٤١٣	(٣١,٣٣٨)
استهلاك استثمارات عقارية	(٩٩,١٩٦)	(٥,٩٣٣)	١,٢٩٤	(١٠٣,٨٣٥)
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	(٩٧٢,٦٣٣)	-	-	(٩٧٢,٦٣٣)
صافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات غير المالية	(٧٠,٤٩٥)	(٥٠,١٢٩)	-	(١٢٠,٦٢٤)
مجموع المصاريف	(٢,٥٦٥,٤٦٥)	(١٦٩,٩٢٨)	٢٢,٢٦٤	(٢,٧١٣,١٢٩)
الربح التشغيلي قبل حصة أرباح المودعين وحاملي الصكوك ، وحصة الأرباح من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وضريبة الدخل	٢,٤٦٠,٨٥٩	٦٦,١٢٢	(٩,٠٩٤)	٢,٥١٧,٨٨٧
حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح	(١,٣١٦,٢٠٥)	(٣٦,٢٩٤)	-	(١,٣٥٢,٤٩٩)
الربح التشغيلي للسنة	١,١٤٤,٦٥٤	٢٩,٨٢٨	(٩,٠٩٤)	١,١٦٥,٣٨٨
حصة الربح من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	٦٠,٣٠١	(٨,٥٣٨)	٩,٠٩٤	٦٠,٨٥٧
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	١,٢٠٤,٩٥٥	٢١,٢٩٠	-	١,٢٢٦,٢٤٥
مصروف ضريبة الدخل	(١٣,٨٠١)	-	-	(١٢,٨٠١)
الربح للسنة	١,١٩٢,١٥٤	٢١,٢٩٠	-	١,٢١٣,٤٤٤
عائدة إلى:				
مالكي الشركة الأم	١,١٥٠,٠٧٢	-	-	١,١٥٠,٠٧٢
الأطراف غير المسيطرة	٤٢,٠٨٢	٢١,٢٩٠	-	٦٣,٣٧٢
الربح للسنة	١,١٩٢,١٥٤	٢١,٢٩٠	-	١,٢١٣,٤٤٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (يتبع)

٥٣ الأرقام المقارنة (يتبع)

بيان التدفقات النقدية الموحد:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
	كما هو معروض سابقاً	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠	تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١	كما هو معاد عرضه
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(٤٢١,٨٥٧)	(١٠٢,٤٧٢)	(٧٧١)	(٥٢٥,١٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	١,٥٢٤,٩٥٣	١٤٨,٥٤٩	٧٧١	١,٦٧٤,٢٧٣
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	(١٢٧,١٩٩)	٣,٣٧٨	-	(١٢٣,٨٢١)
صافي التدفقات النقدية	٩٧٥,٨٩٧	٤٩,٤٥٥	-	١,٠٢٥,٣٥٢

٥٤ اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٤.